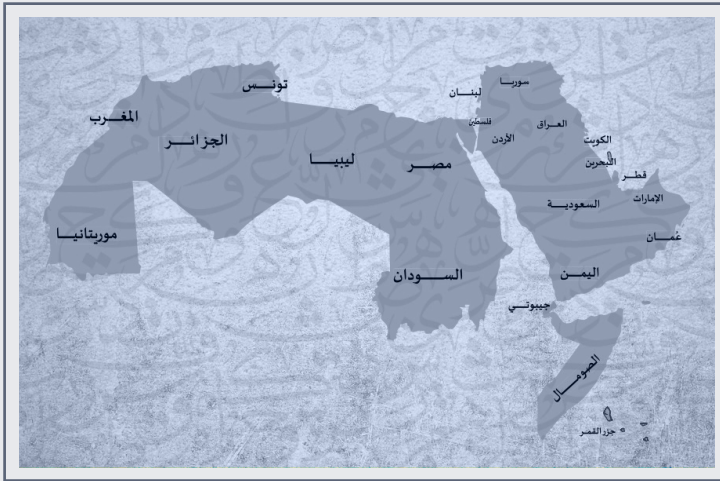




دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة لكل دولة من الدول العربية الاثنتين والعشرين





دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة لكل دولة من الدول العربية الاثنتين والعشرين



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة لكل دولة من الدول العربية الاثنتين والعشرين)

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ
فريق علمي
دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية،
دراسة حالة لكل دولة من الدول العربية الاثنتين والعشرين. /
مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. - الرياض، ١٤٤٦ هـ

٨٩٠ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم. - (التخطيط اللغوي؛ ٢٥)

رقم الإيداع: ١٤٤٦/٧٩٢

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٤٤٤-٨٩-٤

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلفين، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
دراسة حالة (الاتحاد القمري)	الدكتور أحمد محمد طويل ١١
دراسة حالة (المملكة الأردنية الهاشمية)	الدكتور ناجح أبو عرابي ٢٩
دراسة حالة (الإمارات العربية المتحدة)	الدكتور علي عبد القادر الحمادي ٧٥
دراسة حالة (مملكة البحرين)	الدكتور عارف الموسوي ١٢٩
دراسة حالة (الجمهورية التونسية)	الأستاذ الدكتور محمد داود ١٥١
دراسة حالة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	الأستاذ الدكتور سليمان بن علي ١٩٥
دراسة حالة (جمهورية جيبوتي)	الأستاذ محمد شاكر عرب ٢٢٧
دراسة حالة (المملكة العربية السعودية)	الدكتور سعيد علي الأطلع ٢٦٣
دراسة حالة (جمهورية السودان)	الدكتور محمد الخير الدكتور أشرف عبد الحي الأستاذ الدكتور عبد الرحيم مقدم ٢٩٧
دراسة حالة (الجمهورية العربية السورية)	الأستاذ الدكتور هائل محمد الطالب ٣٣٧
دراسة حالة (جمهورية الصومال)	الأستاذ عبد الولي محمد شيخ عمر الأستاذ إبراهيم محمد حسين ٣٧٣

الموضوع	الصفحة
دراسة حالة (جمهورية العراق)	٤١٩
الأستاذ الدكتور يوسف خلف العيساوي الأستاذ الدكتور محمد هادي العيساوي	
دراسة حالة (سلطنة عمان)	٤٦٥
الدكتور علي بن حمد الفارسي الدكتور محمد سالم الجامودي	
دراسة حالة (دولة فلسطين)	٤٩٩
الأستاذ نائل المصري	
دراسة حالة (دولة قطر)	٥٢٧
الدكتورة هديل الخطيب الأستاذة هدى الصيفي	
دراسة حالة (دولة الكويت)	٥٦٩
الأستاذ يوسف قاسم البلام	
دراسة حالة (الجمهورية اللبنانية)	٥٩١
الدكتور رياض زكي قاسم	
دراسة حالة (دولة ليبيا)	٦٦٣
الدكتور محمد خليفة الأسود	
دراسة حالة (جمهورية مصر العربية)	٧١٥
الأستاذ الدكتور محمود بكر محمد بكر	
دراسة حالة (المملكة المغربية)	٧٥١
الدكتور فؤاد البوعلي	
دراسة حالة (الجمهورية الإسلامية الموريتانية)	٧٩٧
الأستاذ محمد بن قاري	
دراسة حالة (الجمهورية اليمنية)	٨٥١
الدكتور محمد عبد الكريم فارغ	
شكر وتقدير	٨٨٧



مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت - منذ وقت مبكر - على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعَلّي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تظافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، لإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

(ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

رقمنة المخطوطات. وانطلاقاً من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، وتقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة، الصادرة من جهات رسمية في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠م) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف هذه القرارات وفقاً لمجالاتها، وتواريخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصة رقمية تتيح هذه البيانات للباحثين والمختصين للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعياً إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوة دولية لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على تصنيفها، وفقاً لعدة تصنيفات، منها تصنيفها وفقاً لمجالات القرارات، ووفقاً لتواريخ صدورها، ووفقاً لأعدادها في كل دولة، ووفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه، ووفقاً لأهداف التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى للنهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

يحتوي هذا الكتاب على تقارير دراسة الحالة لكل دولة من الدول العربية الاثنتين والعشرين، وقد أعد تقرير كل دولة خبير - أو أكثر - من الخبراء اللغويين في تلك الدولة، تحرياً للدقة والمعرفة التفصيلية بالواقع اللغوي للدول.

ويسعد المجمع دائماً - ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء - بالعمل على تعزيز استخدام اللغة

العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

أ: دراسة حالة (الاتحاد القمري)

إعداد: الدكتور أحمد محمد طويل

دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية



القسم الأول: نبذة مختصرة عن الاتحاد القمري:

• الاسم والموقع وعدد الجزر:

جمهورية القمر المتحدة، أو (الاتحاد القمري) قطر إسلامي عربي إفريقي، تقع شرق إفريقيا في قلب المحيط الهندي، في مضيق موزمبيق، إلى الشمال الغربي من جزيرة (مدغشقر)، وإلى الجنوب الشرقي من (تنزانيا).

وتتكون من جزر عدة، لكن المأهولة منها أربع، هي:

١- جزيرة القمر الكبرى (انغازيجا) التي فيها العاصمة (موروني) والمطار الدولي (هاهايا).

٢- جزيرة (أنجواني) وهي الثانية من حيث المساحة، وفيها الميناء الدولي في «موتسامودو»، ومن أشهر مدنها: دوموني، وواني.

٣- جزيرة (موهيلي) وهي صغرى الجزر مساحة، ومن أشهر مدنها: فومبوني، وبندر سلاما.

٤- جزيرة (مايوت) المحتلة من فرنسا إلى الآن.

• مساحتها وشعبها:

يعد الاتحاد القمري من الدول الصغيرة من حيث المساحة ومن حيث عدد السكان، فمساحتها تقدر بحوالي (٢٢٦٣) كيلومتر مربع، أما عدد السكان فيقدر بأقل من مليون نسمة.

أما شعبه فمزيج من أجناس مختلفة، منهم الجنس العربي، الذي قدم من عُمان ومناطق من اليمن، ومنهم الجنس الملايو، وهؤلاء هاجروا إلى الاتحاد القمري من الملايو وإندونيسيا، ومنهم الجنس الإفريقي الذي يعود أصله إلى قبائل البانتو، بالإضافة إلى الشيرازيين الذين وفدوا إليها من بلاد فارس.

● سبب تسميتها واستقلالها:

اختلف المؤرخون في سبب تسميتها بالاتحاد القمري، والراجح أن سبب التسمية يعود إلى أن العرب الذين وفدوا إلى هذه الجزر وصلوها وكان القمر بدرًا منيرًا، فسموها بجزائر القمر.

أما استقلالها عن فرنسا فكان في السادس من يوليو سنة ١٩٧٥ م.

● اللغتان الرسميتان:

نصت المادة الثانية من الدستور القمري على أن الفرنسية والعربية لغتان رسميتان في الدولة.

● الاقتصاد:

يعد الاتحاد القمري ذا اقتصاد محدود على الرغم من تنوع مواردها، وطبيعتها الخلابة، ومناخها المعتدل صيفًا وشتاءً، يعيش أغلب القمريين على الزراعة والصيد، كما يعتمد اقتصاد البلد على الزراعة والصيد، وعلى السياسة الجمركية والضريبة للتجارة الخارجية.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في الاتحاد القمري:

تاريخ دخول اللغة العربية إلى الاتحاد القمري:

تزامن دخول اللغة العربية إلى الاتحاد القمري مع بداية الهجرات العربية إليها قبل ظهور الإسلام، حيث كانت السفن التجارية تصل إلى ساحل شرقي إفريقيا للتجارة في الذهب والعاج والأشجار الطبية، وغير ذلك، وكان بعض أصحابها يستقرون في هذه الجزر، فيختلطون بالشعوب الإفريقية الأخرى الموجودة فيها.

وبعد مجيء الإسلام ودخول القمريين فيه ازدهرت اللغة العربية وانتشرت، بعد أن أصبح من الواجب على أهل هذه البلاد تعلم مبادئ دينهم، وحفظ القرآن الكريم،

وأداء الصلوات الخمس، فحفّزهم ذلك وشجّعهم على تعلم اللغة العربية كي يمكنهم من أداء عباداتهم على الوجه المطلوب.

● نظرة المجتمع القمري للغة العربية:

لم تحظ لغة من اللغات ما حظيت به العربية في الاتحاد القمري، فقد وجدت عناية فائقة واهتماماً شديداً، على الرغم من محاولات المحتلين طمس معالم العروبة ومحو آثارها في تلك البلاد على مرّ الأيام والدهور.

ويرجع سبب عناية القمريين باللغة العربية - في نظري - إلى الأمرين الآتيين:

الأول: أنَّ أغلب القمريين أصولهم عربية، فهم بذلك يشعرون أن حفظهم للغة العربية تمسكٌ بأصلهم.

الثاني: أنَّ دخول الإسلام إلى الاتحاد القمري كان مبكراً، مما شجّع القمريين على تعلم اللغة العربية كي يمكنهم من إقامة صلواتهم وأداء عباداتهم على الوجه المطلوب.

● مراحل انتشار اللغة العربية في الاتحاد القمري:

يمكن تقسيم مراحل انتشار اللغة العربية في الاتحاد القمري إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة والتهيؤ، وذلك في المدة السابقة لوصول الإسلام إلى الاتحاد القمري، عندما هاجرت إليها بعض القبائل العربية من عمان وحضرموت، حاملين معهم تجارتهم إلى مناطق ساحل شرقي إفريقيا.

المرحلة الثانية: مرحلة الازدهار، وتبدأ مع مجيء الإسلام واعتناق القمريين له، فأسست الحلقات العلمية في البيوت والمساجد وفي الكتاتيب لتعليم الناس أمور دينهم، وأضحت العربية لغة الدين والديوان قبل وقوع البلاد تحت الاحتلال.

المرحلة الثالثة: مرحلة تأسيس المعاهد والمدارس: وتبدأ مع عودة بعض العلماء القمريين من زنجبار والدول المجاورة في منتصف الستينيات من القرن المنصرم، وما تلاها بعد استقلال البلاد، عندما أخذ القمريون يرسلون أبناءهم إلى الجامعات العربية والإسلامية، وبعد عودتهم عكفوا على نشر اللغة العربية، وفتحوا المدارس المختلفة، التي عنيت بتعليمها، منها على سبيل المثال: مدرسة الفتح بـ (إكوفي)، ومدرسة البداية بـ (موروني)، ومدرسة الفلاح الإسلامية بـ (موروني)، وكلية الإمام الشافعي للعلوم الإسلامية والعربية.

القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية في الاتحاد القمري:

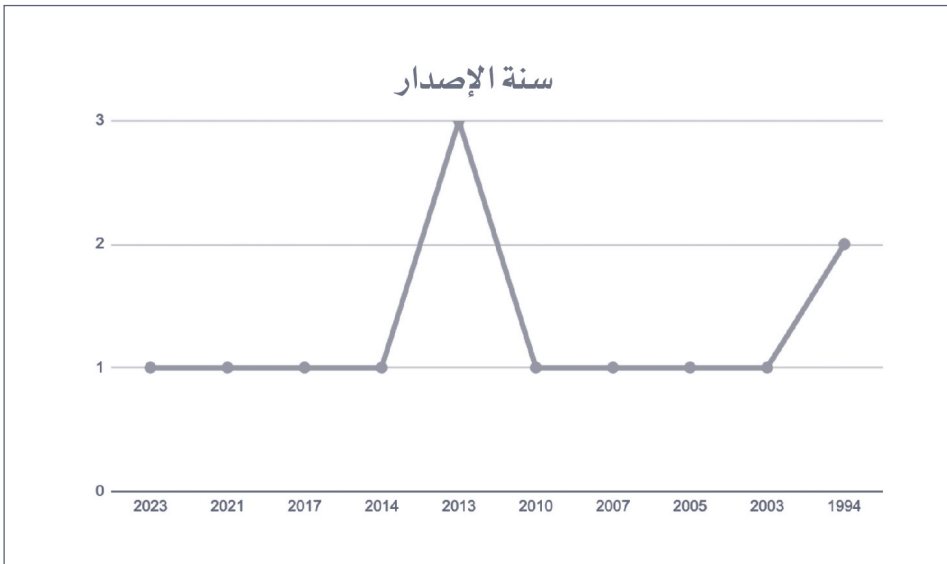
يتناول هذا القسم نتائج تحليل القوانين اللغوية التي صدرت في المدة الزمنية بين عامي (١٩٩٤) و (٢٠٢٣) بغية تنظيم الشأن اللغوي في الاتحاد القمري، وعددها (١٣) قراراً. ويوضح الجدول (١) والشكل البياني (١) أدناه توزيع هذه القرارات على أعوام صدورها.

الجدول (١): ملخص لعدد القرارات في كل سنة

سنة القرار	عدد القرارات
١٩٩٤	٢
٢٠٠٣	١
٢٠٠٥	١
٢٠٠٧	١
٢٠١٠	١
٢٠١٣	٣

سنة القرار	عدد القرارات	
٢٠١٤	١	٧
٢٠١٧	١	٨
٢٠٢١	١	٩
٢٠٢٣	١	١٠
المجموع	١٣	

الشكل (١): سنوات صدور القرارات اللغوية في الاتحاد القمري



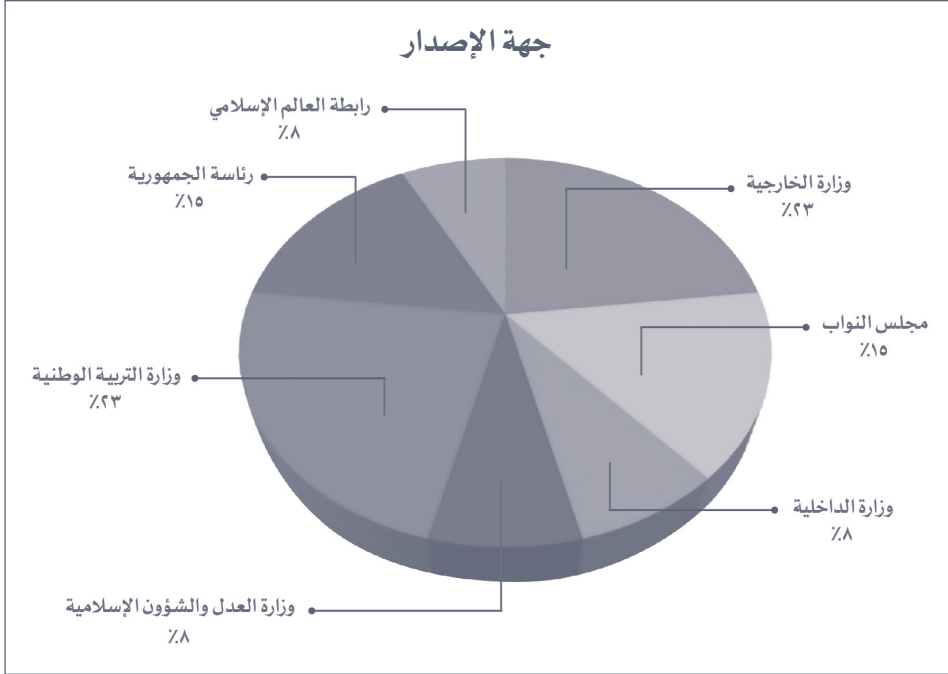
وقد امتدت القرارات المستقلة على امتداد الفترة الموضحة أعلاه، من عام ١٩٩٤م حتى عام ٢٠٢٣م. أما القرارات العرضية فأولها قد صدر عام ٢٠٠٣م، وجاء ضمن المرسوم الصادر من رئاسة الجمهورية ذي الرقم (٠٠٩-٠٣) القاضي بإنشاء الجامعة القمرية، والذي نص على أن من بين كلياتها كلية الإمام الشافعي للعلوم الإسلامية واللغة العربية.

وقد صدرت هذه القرارات عن عدد من الجهات المتنوعة. فوزارتا التربية والتعليم، والخارجية في مقدمة الجهات المصدرة للقرارات بواقع ٣ قرارات لكل منهما، ثم رئاسة الجمهورية ومجلس النواب بواقع قرارين لكل منهما. والقرارات الثلاثة المتبقية تتوزع على ثلاث جهات أخرى كما يلخص الجدول (٢). ويوضح الشكل (٢) نسب القرارات الصادرة عن كل جهة منها.

الجدول (٢): الجهات المصدرة للقرارات

العدد	جهة الإصدار
٣	وزارة الخارجية
٢	مجلس النواب
١	وزارة الداخلية
١	وزارة العدل والشؤون الإسلامية
٣	وزارة التربية الوطنية
٢	رئاسة الجمهورية
١	رابطة العالم الإسلامي

الشكل (٢) نسب القرارات الصادرة عن كل جهة

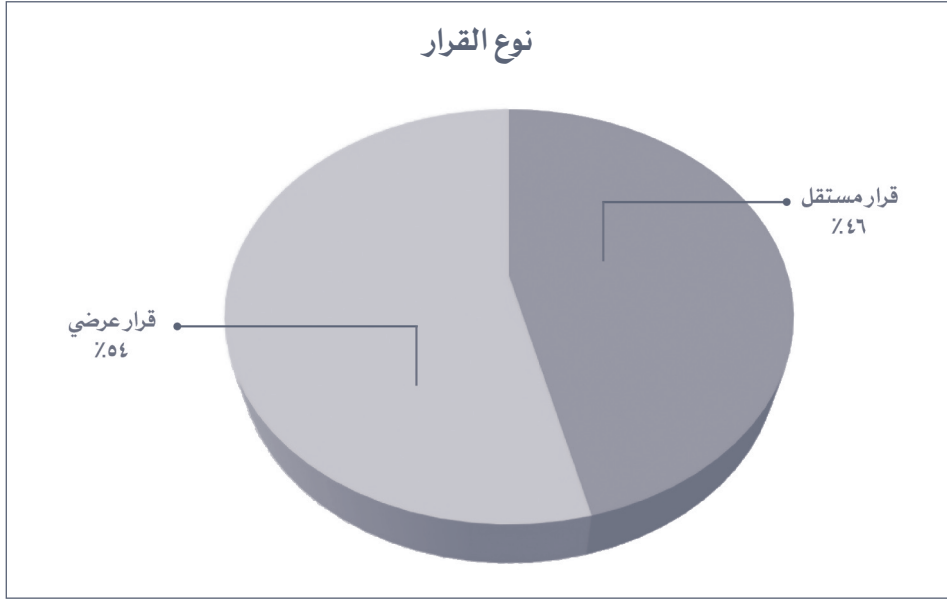


وبالنظر إلى القرارات الصادرة عن هذه الجهات نجد أنها قد توزعت بالمناصفة تقريباً بين قرارات مستقلة وأخرى عرضية. فالقرارات المستقلة عددها (٦)، والقرارات العرضية عددها (٧)، كما يلخص الجدول (٢) أدناه. ويوضح الشكل (٢) نسبة كل منهما إلى المجموع الكلي لعدد القرارات.

الجدول (٣): أنواع القرارات اللغوية وعدد القرارات في كل نوع

القرارات اللغوية العرضية	القرارات اللغوية المستقلة
(٧)	(٦)

الشكل (٣) نسبة القرارات المستقلة والعرضية لمجموع القرارات



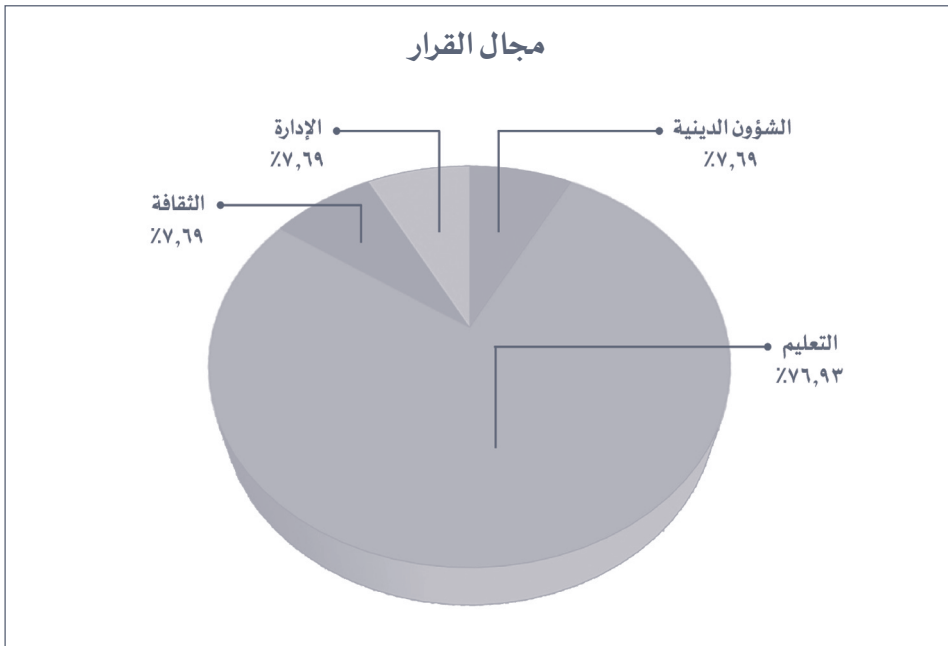
والمتتبع لمسار صدور القوانين اللغوية العرضية في الاتحاد القمري يلحظ أطواراً لغوية مختلفة، فمنها ما اقتصر على اللغة العربية، ومنها ما مزج بين العربية والفرنسية، والسبب في ذلك يعود إلى هيمنة الفرنسية وتغلبها على العربية في الاتحاد القمري.

وتتوزع هذه القرارات على عدد من المجالات تشمل: التعليم، والشؤون الدينية، والإدارة، والثقافة، كما يلخص الجدول (٣). بيد أن التعليم قد استحوذ على الغالبية العظمى من القرارات. فكان عدد القرارات التي تنتمي لهذا المجال عشرة قرارات بنسبة بلغت ٧٧٪ من المجموع الكلي للقرارات كما يوضح الشكل (٣). وقد اقتصرت القرارات العرضية السبعة على مجال واحد هو مجال التعليم، وأما القرارات المستقلة فتوزعت على بقية المجالات، فكان منها ثلاثة قرارات في مجال التعليم، وقرار في مجال الشؤون الدينية، وآخر في مجال الإدارة، وثالث في مجال الثقافة. وأبرز الجهات المصدرة لهذه القرارات المستقلة هي: رئاسة الجمهورية، ومجلس النواب، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة العدل والشؤون الإسلامية.

الجدول (٤): مجالات القرارات اللغوية

العدد	مجال القرار
١	الشؤون الدينية
١٠	التعليم
١	الثقافة
١	الإدارة

الشكل (٤): نسبة توزيع القرارات على المجالات



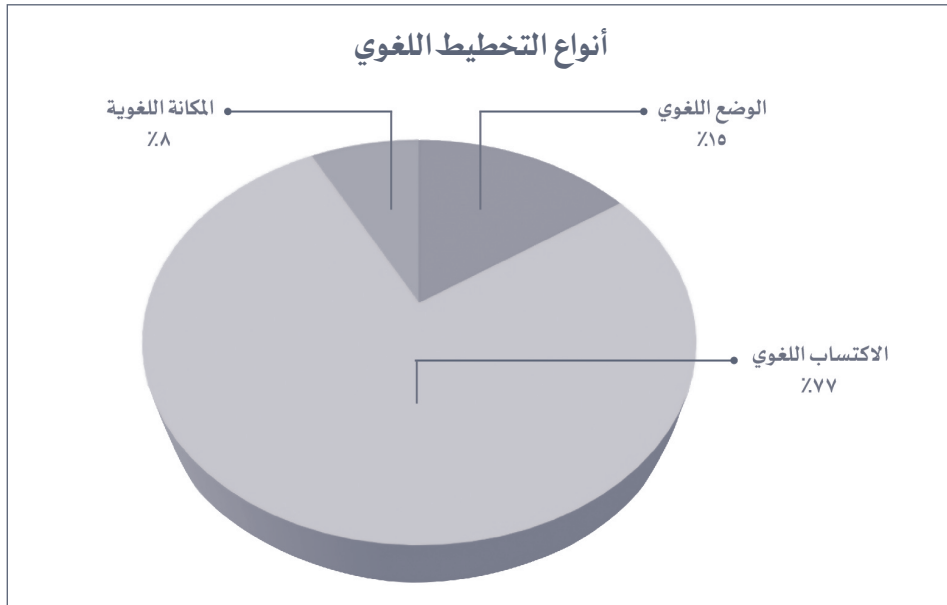
ولقد كان حضور التعليم واضحاً جداً فيما يتعلق بتوزيع القرارات على أنواع التخطيط اللغوي. فجلّ القرارات جاءت لتخطيط الاكتساب اللغوي (١٠ قوانين من أصل ١٣)، وكان

هناك قرار واحد لتخطيط المكانة اللغوية وقراران لتخطيط الوضع اللغوي، وجميعها صدرت من مؤسسات حكومية، هي رئاسة الجمهورية، ومجلس النواب، ووزارة الخارجية. فالقرارات العرضية السبعة كلها كانت تنتمي لتخطيط الاكتساب، وثلاثة من القرارات المستقلة أيضاً تنتمي لهذا النوع من التخطيط المرتبط بالتعليم الذي حظي بالنسبة العظمى من القرارات. ويلخص ذلك الجدول (٥).

الجدول (٥): توزيع القرارات بحسب أنواع التخطيط اللغوي

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٢	الوضع اللغوي
١٠	الاكتساب اللغوي
١	المكانة اللغوية

الشكل (٥): نسب أنواع التخطيط اللغوي في القرارات

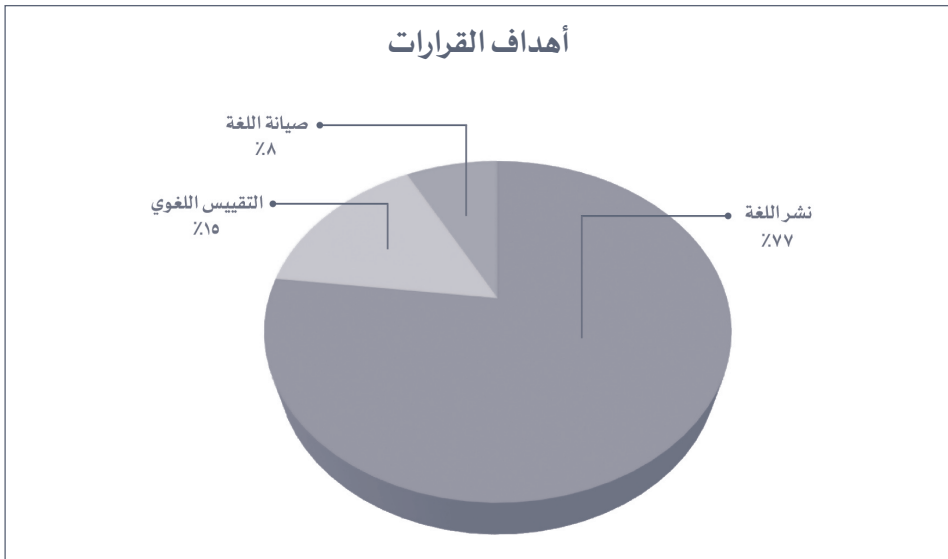


والارتباط بالتعليم وتخطيط الاكتساب كان له انعكاسه على أهداف القرارات وأغراضها. فكانت الغالبية العظمى من القرارات تهدف إلى نشر اللغة العربية، وتعزيز استخدامها في أوساط الشعب القمري، لا سيما في مجال التعليم. وكان هناك قرار له علاقة بصيانة اللغة، ويتمثل في القرار الصادر عن وزارة العدل والشؤون الإسلامية باعتماد إلقاء خطب الجمعة والعديد من الخطب باللغة العربية. ويوضح الجدول (٦) توزيع القرارات على أهداف القرارات، كما يوضح الشكل (٦) نسبة ذلك إلى المجموع الكلي للقرارات.

الجدول (٦): أهداف التخطيط اللغوي

العدد	أهداف القرارات
١٠	نشر اللغة
٢	التقييس اللغوي
١	صيانة اللغة

الشكل (٦): نسبة توزيع القرارات بحسب أهدافها



مدى انعكاس هذه القرارات على الواقع اللغوي في الاتحاد القمري:

من خلال التتبع والرصد لتأثير هذه القرارات نلاحظ انعكاس معظمها على الواقع اللغوي القمري، فعلى سبيل المثال نجد أن القرارات الصادرة في مجال التربية والتعليم أسهمت بشكل فعال في تطور العربية وانتشارها في البلاد، فبسبب هذه القرارات اعتمدت العربية لغة للتدريس في كلية الإمام الشافعي، وهي كبرى كليات الجامعة القمرية، وتم إنشاء مرحلة ثانوية خاصة باللغة العربية أسوة بالثانوية الفرنسية، واعتمدت مادة اللغة العربية من الصف الأول الابتدائي إلى الثالث الثانوي في المدارس والمعاهد الحكومية والخاصة.

وكان لهذه القرارات الأثر الكبير في انتشار العربية في البلاد، وتحبيبها إلى أبنائنا الطلاب، مما أدى إلى ازدياد المقبلين عليها، والراغبين في دراستها والتخصص في علومها.

وكان الوضع قبل صدور هذه القرارات بالغ الصعوبة، إذ لم تكن هناك فرصة لدراسة العربية أو التخصص فيها في داخل البلاد، وكان لزاماً على من أراد أن يعلم ولده العربية أن يبحث له عن معهد أو جامعة خارج الجزر، مما شكل تحدياً كبيراً لمن أراد تعلم العربية في تلك المدة. وكذلك كان للقرار الصادر في مجال الشؤون الدينية القاضي بمنع إلقاء خطبة الجمعة والعيدين بغير العربية صدى إيجابياً وأثر ملموس في الواقع اللغوي، فأغلب القمريين بسبب تعودهم على استماع خطب الجمعة والعيدين بالعربية لا يجدون صعوبة في قراءة نص مكتوب بالعربية، كما أنهم يفهمون الكثير من الكلمات العربية.

أما القرار المتعلق بمجال الإدارة الصادر من مجلس النواب والقاضي باعتماد العربية لغة رسمية في المعاملات الحكومية، فلا يطبق إلا عند مخاطبة السفارات العربية أو الدول العربية، والسبب - في نظري - يرجع إلى أن أكثر الموظفين في الدولة هم من الدارسين باللغة الفرنسية.

ونظيره القرار الصادر من رئاسة الجمهورية القاضي بإنشاء الإدارة العامة لمحو الأمية ونشر اللغات في وزارة التربية والتعليم، فهذا القرار لم ينتقل إلى حيز التنفيذ إلى وقتنا الحاضر.

العوامل المؤثرة في السياسات اللغوية في الاتحاد القمري:

الذي يرجع إلى القوانين اللغوية في الاتحاد القمري يلحظ أنها صدرت بفعل عوامل عديدة، ويمكن تلخيصها في عاملين رئيسيين:

الأول: الدافع الإيديولوجي: وهو المحافظة على اللغة العربية، كونها لغة الإسلام الذي يعتنقه الشعب القمري، فالمسؤولون في الاتحاد القمري يدركون أن حفظ العربية حفظ لدينهم، ومن الأمثلة على ذلك المرسوم رقم (٢٣-٠٤٤) الذي أصدرته وزارة العدل والشؤون الإسلامية القاضي بمنع الخطابة على المنابر يوم الجمعة والعيدين بغير العربية.

والثاني: الدافع التعليمي: وهو من الدوافع المهمة في الاتحاد القمري، حيث كانت بعض القرارات تهدف إلى تعزيز اللغة العربية في المدارس والجامعة، رغبة في تقويتها وجعلها لغة صالحة للتعامل والتعايش في البلد، ومن أبرز القرارات في هذا المجال قرار إنشاء الجامعة القمرية، الصادر سنة (٢٠٠٣) والذي ينص على أن كلية الإمام الشافعي إحدى كليات الجامعة القمرية، وهي كلية تدرس العلوم الإسلامية واللغة العربية، وكذلك القرار الصادر من وزارة التربية والتعليم الصادر سنة (٢٠١٠) والقاضي بإنشاء مرحلة ثانوية خاصة باللغة العربية أسوة بالثانوية الفرنسية.

عوامل تطور اللغة العربية في الاتحاد القمري:

المطلع على واقع الشعب القمري يلحظ تحسنا ملموسا وتطورا كبيرا يجعله مطمئنا على مستقبل اللغة العربية، ففي السنوات الأخيرة أخذت تنمو وتزدهر بسبب مجموعة من العوامل التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ١- رجوع الكثير من القمريين الدارسين في الجامعات الإسلامية والعربية، وافتتاحهم الكثير من المعاهد التي تعلم العربية.
- ٢- تقلد العديد من أبناء الثقافة العربية المناصب القيادية في الدولة.
- ٣- الدور الإيجابي الذي تقوم به بعض الجمعيات الأهلية التي تعمل على نشر اللغة العربية في المجتمع القمري.
- ٤- فتح عدد من الدول العربية سفاراتهم في الأربيل، كدولة ليبيا، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، ودولة قطر، والمملكة المغربية.
- ٥- الإقبال الشديد على التعليم العربي، والنُّمُو الكبير في أعداد الملتحقين في المعاهد العربية، وفي كلية الإمام الشافعي.
- ٦- إنشاء القسم الأدبي باللغة العربية في منظومة التعليم الثانوي، بقرار من وزير التربية الوطنية عام ٢٠١٠م.
- ٧- إدخال مادة اللغة العربية من السنة الأولى بالمرحلة الابتدائية بعد أن كانت تدرس في المرحلتين المتوسطة والثانوية فقط.
- ٨- اعتراف الدولة بالشهادات التي يحصل عليها أبنائها من الجامعات العربية، ومعادلتها بتلك التي يحصل عليها إخوانهم الدارسون في الجامعات الأخرى.

أبرز التحديات التي تواجه اللغة العربية في الاتحاد القمري:

تتفاوت التحديات التي تواجه العربية في الاتحاد القمري بحسب المناطق والبيئات والأشخاص، وبحسب العوامل المؤثرة داخليا وخارجيا، ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى خارجية، وإلى داخلية، وفيما يلي بيان ذلك باختصار:

أولاً: التحدي الخارجي، وأعني به دور المحتل السليبي ومحاربتة للغة العربية، فقبل الاحتلال كانت العربية لغة التعليم والإدارة، ولما استولى المحتل الفرنسي على البلاد جعل لغته الفرنسية لغة التعليم والإدارة والمعاملات الرسمية على حساب اللغة الأصلية.

ثانياً: التحديات الداخلية، وهذه مصدرها طبيعة البلاد وظروفها، وقد يكون للخارج دور في بعضها، ومن أبرزها ما يلي:

١- بُعِدُ الجزر عن العالم العربي جغرافياً، مما أسهم في عزلتها وإيجاد فجوة بينها وبين شقيقاتها.

٢- قلة العناية بالمدارس التي تدرس باللغة العربية أسوة بالمدارس التي تدرس بالفرنسية.

٣- أن لغة التعليم والإدارة والمعاملات الرسمية في الدولة هي الفرنسية، وهذا يفرض على المواطن أن يتعلمها ويتقنها كي يتم توظيفه.

٤- ندرة التحدث بالعربية في المجتمع، فالتحدث بها في المناسبات قليل جداً.

٥- عدم وجود خطط واضحة وبيئة أكاديمية حاضنة للعناية باللغة العربية، فالجهود القائمة هي جهود فردية تقوم بها كل مؤسسة على حدة دون أن يكون هناك تنسيق بين المؤسسات المعنية بقضية اللغة العربية في الاتحاد القمري.

ثبت المصادر والمراجع:

- أثر الإسلام في تشكيل السلوك الاجتماعي في الاتحاد القمري، د. حامد كرهيل، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- انتشار الإسلام في العالم، د. عبد الله مبشر الطرازي، مكتبة الشقري، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
- الاتحاد القمري عبر العصور، د. محمد ذاكر سقاف، دار الصناعة للكتابة والطباعة، مروي، الاتحاد القمري، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- جهود المملكة العربية السعودية في دعم التنمية الشاملة في الاتحاد القمري، حامد كرهيل، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- جبهة الأخبار في تاريخ زنجبار، سعيد بن علي المغيري، تحقيق محمد علي الصليبي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- حاضر العالم الإسلامي، شبيب أرسلان، المجلد الثاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٩م.
- الكتابات القرآنية في إفريقيا وأثرها في تشكيل الهوية الوطنية بالاتحاد القمري، د. نور الدين باشا، مجلة قراءات إفريقية، العدد (٢٥)، رجب - رمضان ١٤٣٦هـ، يوليو - سبتمبر ٢٠١٥م.
- الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، المجلد العاشر (إقليم شرق إفريقيا)، د. نعمان سعيد صيام، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

٢: دراسة حالة (المملكة الأردنية الهاشمية)

إعداد: الدكتور ناجح أبو عرابي

مركز
الدراسات
السياسية
والعربية

دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية

منهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التّبصّر في واقع اللغة العربيّة في المملكة الأردنيّة الهاشميّة (الأردن) منذ تأسيسها إلى عام ٢٠٢٢، واستبيان مكانتها؛ واستيفاء النّظر في التّحديات التي تواجهها، وتعرّس مسيرتها، وتفسد صيرورتها لغة حيّة؛ لإرساء نظر تكامليّ، يستجلي واقعها في السّياسات اللّغويّة من كلّ جوانبها، وانعكاس هذه السّياسات في حياة أبنائها في مجالاتها العلميّة والتّعليميّة والاقتصاديّة والفكريّة والاجتماعيّة، وغيرها، ممّا ينهض بالعربيّة ماضية بثبات وأمن وسلام؛ لبلوغ حدّها الذي ما فوقه إفراط ولا دونه تقصير.

وتتوسّل هذه الدراسة أدوات كميّة وكيفيّة لـ ١١٨ قانوناً وقراراً ونظاماً وتشريعاً، يمثّل كلّ أولئك السّياسة اللّغويّة الأردنيّة؛ ليبسط القول في اللغة العربيّة وضعاً واكتساباً ومتناً ومكانةً في سياقات الأردنّ المتنوّعة في مؤيّدته الأولى منذ عام ١٩٢١ - ٢٠٢٢ ميلادياً؛ حيث جمعها مختصّ في السّياسات اللّغويّة من مظانّها القانونيّة والإداريّة، وجهات إصدارها؛ لينتظم له هذا كلّ بتوجيه جمع من الخبراء في هذا الشّأن الدّقيق، ومراجعة وتعديل وتنبيه، لإقامة الوزن بالقسط في المجموع على منصّة، يتوزّع فيها العمل تنظيماً دقيقاً لأنواع القرار ورقمه، وعنوانه، وكلمات مفتاحيّة له، وسنة إصداره، والجهة المصدّرة له، ومجاله، ومستنده، ونصّه أو ملخصه.

ولتحقيق الأهداف السّابقة، إجابةً وتوفيةً، من هذه الدّراسة، فقد انتهج الباحث التّالي:

- تقديم السّياقات الأردنيّة: الموقع، المساحة، عدد السكان، التركيبيّة السّكانية والإثنيّة، الاقتصاد، اللغة الرّسميّة، السّياق التاريخي.
- تعرّف أنواع التّخطيط ونشاطاته؛ ليستقيم مجموع القرارات فيهما، وتننظم مسافاتهما، وتنزل في مواضعها على نظام رتيب دقيق.
- تحليل نتاج قرارات المملكة الأردنيّة الهاشميّة كمّاً وكيفاً ونوعاً، وفق أنواع التّخطيط اللّغويّ وأنشطته، ومجالاته.
- نقاش مدى تطبيق القرارات اللّغويّة، وانعكاسها على الواقع المعيش.

أولاً: السّياقات الأردنيّة:

● الموقع:

تقع المملكة الأردنيّة الهاشميّة (الأردنّ) جنوب غرب آسيا، حيث تتوسّط الشّرق الأوسط بوقوعها في الجزء الجنوبيّ من منطقة بلاد الشّام، والشّماليّ لمنطقة شبه الجزيرة العربيّة، تحدّها سوريا من الشّمال، وفلسطين من الغرب، والعراق من الشّرق، والمملكة العربيّة السّعوديّة من الجنوب.

● المساحة:

تبلغ مساحة الأردنّ الإجماليّة ٨٩,٣٤٢ كيلومتراً مربّعاً؛ لتحتلّ بذلك المرتبة ١١٢ بين دول العالم مساحةً، وقد أشارت أعمال المسح الجغرافيّ إلى أنّ حوالي ٨٨,٨٠٢ كيلومتراً مربّعاً من مساحتها مناطق يابسة، في حين تشكّل المسطّحات المائيّة مساحة ٥٤٠ كيلومتراً مربّعاً من المساحة الكلّيّة (هيئة الإعلام، ٢٠٢٣).

● عدد السّكان:

قدّرت دائرة الإحصاء العامّة في المملكة الأردنيّة الهاشميّة عدد سكّانها بنحو ١٠,٨١ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠ ميلاديّاً، يتوزّعون إلى ٥٤,٦٤٪ ذكور (٥,٧٦٦ مليون نسمة)، و ٤٥,٥٤٪ إناث (٥,٠٨٤ مليون نسمة). بمعدل نموّ تراكميّ ١٣,٠٧٪ خلال خمس سنوات منذ نهاية عام ٢٠١٥ ميلاديّاً الذي شهد آخر إحصاء رسميٍّ للسّكان والمساكن، وبمعدل نموّ وسطيٍّ ٢,٦١٪ سنوياً، وهو بذلك يحتلّ المرتبة ٩٢ من حيث عدد السّكان حسب إحصاء ٢٠١٥ ميلاديّاً، حيث بلغت نسبة الكثافة السّكانية ١٠٦,٨ شخصاً/ لكلّ كيلو متر مربّع، واستحوذت العاصمة عمّان على نسبة ٤٢٪ من مجموع السّكان بنحو ٤,٠٠٧ مليون نسمة، تلتها أربد بنحو ١,٧٧ مليون نسمة (١٨,٥٧٪)، فالزّرقاء بنحو ١,٣٦٤ مليون نسمة (١٤,٣٢٪) (دائرة الإحصاءات العامّة، ٢٠٢٠).

وتشكل الفئات العمرية المختلفة قوام المجتمع السكاني الأردني، وتوزع، موضحةً، في الجدول (١) التالي:

الجدول (١)

الفئة العمرية	نسبة السكان
٠ - ١٤ عاماً	٣٣,٠٥٪
١٥ - ٢٤ عاماً	١٩,٧٧٪
٢٥ - ٥٤ عاماً	٣٨,٣٩٪
٥٥ - ٦٤ عاماً	٥,١١٪
٦٥ عاماً فأكثر	٣,٦٨٪

● الاقتصاد:

الأردن بلدٌ محدود الموارد، حيث يُعدّ اقتصاده من الاقتصاديات الناشئة المفتوحة على العالم الخارجي، ويعتمد، بشكل رئيس، على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة، وبعض الصناعات الاستخراجية، كالأسمدة والأدوية والفوسفات والبوتاس.

ويعاني اقتصاد الأردن من مشاكل وتحديات كثيرة، ومنها:

- اقتصاد الأردن غير منتج: وهذا يجعل حجم الصادرات الأردنية قليلاً جداً مقارنةً بحجم ما يستورد من الخارج من سلع وخدمات.
- انخفاض حجم المساعدات الخارجية.
- انخفاض عوائد إيرادات القطاع السياحي.

ويحتل قطاع التعليم في الأردن أهمية بالغة في دعم الاقتصاد، وعملية التنمية الشاملة في مختلف المستويات والمجالات، حيث كان عدد المدارس في بدايات تأسيسه ٢٣ مدرسة ابتدائية، ومدرستين ثانويتين (هاشم، ٢٠٢١)، وقد تزايد عددها حتى وصل

عام ٢٠٢٢ إلى ٤٠٠٥ مدارس، ووصل عدد المدارس الخاصّة إلى ٢٩٤٣ مدرسة، وعدد المدارس الدّوليّة إلى ١١ مدرسة (عمّون، ٢٠٢٣)، وعدد مدارس الغوث إلى ١٦٩ مدرسة (وكالة الغوث، ٢٠٢٣)؛ ليلبلغ عدد الطّلاب الإجماليّ ٢,٢٤٤,٧٥١ طالباً (عمّون، ٢٠٢٣). وليفصل عدد الجامعات إلى ١٠ جامعات حكوميّة، و١٧ جامعة خاصّة، و٥١ كليّة مجتمع، بالإضافة إلى جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة؛ ليصل عدد الطّلاب في التّعليم العالي إلى ٢٣٦ ألف طالب، منهم ٢٨ ألفاً من جنسيّات عربيّة وأجنبيّة (أبو حسين، ٢٠٢٢).

إنّ السّياسات اللّغويّة في التّعليم، على اختلاف موسّساته في الأردنّ، تعدّ الركيزة الحقيقيّة للحفاظ على اللّغة العربيّة في بنيتها السّطحيّة والعميقة، وديمومتها، ونقل أثرها إلى الحياة العامّة في مختلف المجالات؛ إذ يشكّل عدد الطّلاب في الأردنّ في المدارس والجامعات ربع عدد سكّانه.

غير أنّ الاقتصاد الأردنيّ يواجه ظروفًا صعبة لعدّة أسباب، أهمّها (ستراتيجيكس، ٢٠٢٢):

- ١- الضّعف في الإنتاج الصّناعيّ: يعاني الأردنّ من ضعف في الإنتاج الصّناعيّ، وهو ما يؤدّي إلى التّعرّض للاعتماد على الصّادات الزراعيّة المعرّضة للضّربات الجائرة.
- ٢- الاعتماد على الإنفاق الحكوميّ: يعتمد الأردنّ بشكل كبير على الإنفاق الحكوميّ للحفاظ على النموّ الاقتصاديّ، وهو ما يؤدّي إلى التّعرّض للضّربات الماليّة عند التّغييرات في الإنفاق الحكوميّ.
- ٣- التّعرّض للضّربات الخارجيّة: يعاني الأردنّ من التّعرّض للضّربات الخارجيّة، بما في ذلك التّغييرات في الأسعار الدّوليّة للطّاقة والغذاء، والتّغييرات في السّياق الدّوليّ.
- ٤- الإنفاق العالي على الصّحة والتّعليم: يؤدّي الإنفاق العالي على الصّحة والتّعليم إلى التّعرّض للضّربات الماليّة.

وقد أفضت ظروف اقتصاد الأردن الصّعبة إلى اعتماد سياسة الاقتصاد المفتوح في الأردن؛ بغية التّغلب عليها، حيث بدأت تتفاقم منذ منتصف الثمانينات؛ فعمد الأردن إلى سياسات تصحيحية هيكلية متعاقبة، ومنها الخصخصة، وما تتطلبه من توطين الاستثمارات الأجنبية في قطاعات متعدّدة حيوية، يشكل غياب العربية عنها أضراراً عديدة. وكلّ ذلك استدعى سياسات لغوية في مواجهة لغات أجنبية، على رأسها الإنجليزية، حضوراً ومتطلبات حياة ودراسة وتوظيفاً؛ لأنّ أي لغة ركيزة أساسية محورية للنشاط الاقتصادي، وعنصراً أساسياً من عناصر الاتصال الذي يعتمد عليه النشاط الاقتصادي اعتماداً كبيراً، ويؤدّي اتّساع أيّ أمة في نشاطها الاقتصادي إلى تمكين لغتها في البيئات التي تستورده (حساني، ٢٠٢٠). وساعد انفتاح السّوق الأردنيّة على العالم الخارجي في مجالات الحياة الكثيرة المتنوّعة على هيمنة اللغة الإنجليزيّة في نشاطات التّجارة والأعمال المتمثّل بالتّرويج التجاريّ للبضائع والسلع المختلفة في الإعلانات المكتوبة والمسموعة والمرئية، وأسماء المحالّ التجاريّة والأسواق وغيرها، وينضاف إلى ذلك مواقع التجارة الإلكترونيّة اقتصاداً رقمياً على الشبكة العنكبوتية نتيجة التطوّر التكنولوجي وثورة الاتصالات. وإزاء ذلك كلّه كان لا بدّ من سياسة لغوية في الأردن تحفظ للغة العربيّة وجودها في ظلّ هذا الظرف الدقيق الصّعب الذي يشكل خطورة قصوى عليها في حياة أبنائها المعيشيّة اليومية؛ بما يفرضه من خطاب لغويّ غير مستندٍ البتة إلى هويّة عربيّة ذاتية نقيّة.

● اللغة الرّسميّة:

وتعدّ اللغة العربيّة اللغة الرّسميّة في الدّولة حسب ما قرّره الدّستور الأردنيّ المادّة الثّانية عام ١٩٥٢ ميلادياً، واللغة الإنجليزيّة هي اللغة الأجنبيّة الأولى، بالإضافة إلى عاميّات متعدّدة، وأشيّعها الشّاميّة، ناهيك عن اللغات الشّركسيّة والشّيشانيّة والأرمنيّة والتركمانيّة التي تُحدّث في إطار ناطقيها. واللغة العربيّة في الأردنّ، شأنها في ذلك شأن باقي الدّول العربيّة، تواجه تحديات تتمثّل في الازدواجيّة اللغويّة، والثّنائيّة اللغويّة، ومشكلة التّعريب الجامعيّ (برهومة، ٢٠١٧)، والوعي الحقيقيّ الذي يفضي

إلى سلوك عملي في أهميّة المحافظة على اللغة العربيّة، وكيفية ديمومتها، واتّخاذها ركناً من أركان الهوية القوميّة الجامعة، وواقعها في كونها عنصراً مؤثراً، وما تحمله مع غيرها من العناصر الأخرى، من ميزة وقوّة، تُعدّ جامعاً أصيلاً من جوامع العرب، والقوميّات، واللغة من أعمدة أي مشروع نهضويّ، ينبغي أن يقيمها على حدود دقيقة، ويديرها على طريقة صحيحة، كاشفاً بها مكان الضرورات من سياسات لغويّة تحفظ لها تطويرها، وتعزّز وجودها في كافّة الميادين؛ لتحظى بما يليق بها من الشّيوخ والذّيوع والانتشار في كلّ مناحي الحياة.

● التركيبة السّكّانيّة والإثنيّة:

ويشكّل العرب الغالبية العظمى (٩٨٪) من السّكّان، حيث تشكّل نسبة المسلمين السّنة (٩٢٪). وتشكّل المسيحيّة (٦٪) من عدد السّكّان التي يتبع معظمها الكنيسة الأرثوذكسيّة، وتتواجد في الأردنّ إثنيّات أخرى، تشكّل في مجموعها ٢٪، وهي: الشّركس والأكراد، والشّركمان، والشّيشان، والدّروز، والأرمن (كيلاني، ٢٠٢٢).

ورغم هذه التركيبة السّكّانيّة والإثنيّة المتنوّعة والعديدة إلّا أنّها لم تفرض لغة واقع جديد على الأردنّ؛ إذ بقي التّواصل المنطوق في عاميّاته العديدة المتنوّعة في حدوده الواسعة، وفي فصحاء في حدوده الضّيقة، والمكتوب في فصحاء وعاميّاته، مع وجود الاختلاف اللّهجيّ، بالطّبع، الذي لا يؤدّي إلى انقطاع تواصل، ولم يؤدّ، كذلك، إلى تغيير في التركيبة اللّغويّة من تنازلات لأيّ طرف؛ فاحتفظ كلّ طرف بعاميّاته بكلّ غناها، وما زال يفعل، وكذلك غير الأصول العربيّة التي تحتفظ بلغاتها الأصليّة في حدودها الضّيقة.

وتشكّل هذه السياقات الأردنيّة، مجتمعةً ومنفردة، بواعث السياسات اللّغويّة المرافقة للدولة الأردنيّة، ومحركاتها المسيرة لها منذ نشأتها، خدمةً للعربيّة وأهلها؛ ممّا أدّى إلى وجود مؤسسات حكوميّة، ومبادرات حكوميّة تشكّل سياقاً تاريخياً مهمّاً، داعماً للغة العربيّة، يخدمها، ويعزّز أهميّتها في نفوس أبنائها، ويجذّر أهميّتها.

• السّياق التاريخي:

أولاً: نشأة مجمع اللغة العربيّة الأردني الأولى

بعد التفكير بإنشاء مجمع اللغة العربيّة الأردني في مستفتح إمارة شرق الأردن ومستهلّها الركيزة الأولى في هذه السياقات، حيث أصدر الأمير عبد الله الأول المؤسس للملكة الأردنيّة الهاشميّة إرادته بتأسيس مجمع اللغة العربيّة في شهر تموز من عام ١٩٢٣م (مجمع اللغة العربيّة الأردني، ٢٠٢٣)، بعيد تأسيس «إمارة شرق الأردن» بعامين اثنين فقط، وبعد تأسيس أول مجمع للغة العربيّة في دمشق عام ١٩١٩م؛ فصدرت هذه الإرادة في الجريدة الرّسميّة لحكومة شرق الأردن «بتأسيس مجمع علمي بحماية صاحب السمو الملكي الأمير المعظم، يكون رئيساً له سماحة الأستاذ وكيل الأمور الشرعيّة الشيخ سعيد أفندي الكرمي، وأعضاؤه العاملون الفيلسوف العلامة رضا توفيق بك والأستاذ اللغويّ المفضال الشيخ مصطفى الغلاييني والأستاذ الفاضل السيد رشيد بقدونس ومدير الجريدة الرّسميّة الأديب السيد محمد الشريفي، فينتخب هؤلاء الأعضاء العاملون إخوانهم من الأعضاء الفخريّين في الأقاليم العربيّة كافّة على الطريقة التي يقرّونها، فيكون ذلك عاملاً قوياً من عوامل إحكام صلة التعارف العلمي والقومي بين الناطقين بالضاد، كما أنّ الأعضاء العاملين يكونون في الوقت نفسه هيئة إداريّة لمصلحة الآثار. وقد أمر سموه العالي بإنشاء مجلة علميّة باسم (المجمع العلميّ في الشرق العربي)، على أن يقوم بشؤونها أعضاء المجمع المشار إليهم، وأن ينفق على إنشائها من واردات الجريدة والمطبعة الرّسميّة». وقد زار وفد مشكّل من الأردنّ مجمع اللغة العربيّة السّوري، ليكون الإنشاء والبداية على مثال. غير أنّه شقّ مادياً على الإمارة بدء تنفيذه، ووضعه في حاقّ مواضعه العمليّة والفعليّة، حيث يحتاج إنشاء مجمع لغويّ إلى مبالغ ماليّة كبيرة، تقتطع من ميزانيّة الإمارة الناشئة للتوّ؛ فقدّم الأهمّ على المهمّ في تأسيس الإمارة؛ لتنهض بما عليها، فما كان بالإمكان آنذاك من تدبيرات ماليّة للمجمع تكون في زيادة أعباء تفضي إلى نقصان ضرورات النشأة والبداية ومتطلباتهما، حيث كانت حصّة المعارف السنويّة كاملةً وقتذاك لا تزيد على ستّة آلاف جنيه (هاشم، ٢٠٢١). وينضاف إلى ذلك السّياق السياسي؛ فالانتداب البريطانيّ الممتدّ من عام ١٩٢١ إلى ١٩٤٦ ميلادياً،

بسط أذرعته على مفاصل الأردنّ كلّها، حيث لم يكن معنياً بدعم هذه الفكرة؛ لأنّه يدرك بأنّها مهدّدة له كلّ التهديد، ومبعث ذلك من نواحٍ لا وجه لذكرها هاهنا؛ لأنّها مقرّرة في التاريخ، دائرة في غرض الحديث عن أيّ انتداب، ولعلّ ذلك يفسّر محدوديّة القرارات اللغويّة المتّخذة (٤ قرارات) حتى عام استقلال الأردن عام ١٩٤٦.

ويبقى التّفكير المبكّر جدّاً في إنشاء مجمع للغة العربيّة في الأردنّ ذي الـ ٢٣٠ ألف نسمة فقط آنذاك (صليبي، ٢٠١٢)، وعدد محدود جدّاً في مؤسّساته، يشكّل انتصاراً للغة العربيّة التي شهدت تقصيراً عظيماً إبان الحكم العثمانيّ لها وللبلاد العربيّة منذ القرن السادس عشر إلى عام ١٩٢٣ ميلادياً، ويشكّل كذلك قراراً حكومياً أردنياً صائباً في إرساء أولى خطوات الحفاظ على العربيّة.

ثانياً: إصدار الدّستور الأردنيّ

وقد نصّت المادّة الثّانية منه، عام ١٩٥٢ ميلادياً، على أنّ «الإسلام دين الدّولة واللغة العربيّة لغتها الرّسميّة».

ثالثاً: نشأة مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ الثّانية

جاءت نشأة مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ الثّانية سنة ١٩٧٦ ميلادياً، بغية حماية العربيّة، وتطويرها وإحيائها، وترقيتها؛ لتواكب التّطوّر العلميّ والتّقنيّ، ولتيسيرها، وإصدار المصطلحات العلميّة، والمعاجم الحديثة، بالتعاون مع المؤسّسات الحكوميّة المختلفة، متمثّلة بمجلس الوزراء؛ ليصادق على قرارات المجمع (مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ، ٢٠٢٣). وقد أثمر حضوره بـ:

- ١- مشروع النهوض باللغة العربيّة للتوجّه نحو مجتمع المعرفة: وهو مشروع قوميّ عربيّ أقرّه مؤتمر القمة العربيّة في دمشق عام ٢٠٠٨م، وفي الدوحة عام ٢٠٠٩م. ونصّ هذا المشروع على أنّ تولّف لجانٍ قُطريّةٍ على مستوى الوطن العربيّ، تتخذُ كلّ منها التدابير اللازمة لدراسة ما جاء في المشروع، واقتراح الوسائل الكفيلة بتنفيذه؛ بالتعاون مع المؤسّسات الرّسميّة التعليميّة والأكاديميّة

والخدمية ومؤسسات المجتمع المدني في كل قطر عربي. ثم تقدّم هذه اللجان ما تتوصّل إليه لجامعة الدول العربية وللمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ تمهيداً لوضع استراتيجية لغوية موحّدة على مستوى الوطن العربي للنهوض باللغة العربية، والارتقاء بها في جميع مجالات الحياة: العلمية والعملية، مع الأخذ في الحسبان خصوصية كل بلد عربي (مجمع اللغة العربية الأردني، ٢٠٢٣).

وتهدف اللجنة منذ إنشائها إلى تحقيق ما يأتي:

- حماية اللغة العربية والنهوض بها؛ باعتبارها أساس حضارة الأمة وثقافتها.
- الأخذ بيد اللغة العربية لمواكبة متطلبات العصر، ووضع البرامج لمعالجة الضعف السائد بين أبنائها في شتى مجالات الحياة.
- العمل على سيادة اللغة العربية في مرافق الدولة، وتعزيز دورها في مجالات الدعاية والإعلان، والأسماء التجارية، والتربية والتعليم، والقضاء، والصحافة، وفي مؤسسات المجتمع المدني.
- التعاون والتنسيق مع الهيئات الوطنية في الدول العربية للنهوض باللغة العربية.
- الإسهام في تحديث مناهج التعليم باللغة العربية.
- الإسهام في تعريب العلوم والمناهج الأجنبية في الجامعات.
- الإسهام في إصدار التشريعات اللازمة؛ لحماية اللغة العربية، وتطوير استعمالها في الإعلام والإعلان، وفي المواقع المختلفة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).
- وضع برامج للتوعية بأهمية اللغة العربية، وضرورة استعمالها في المؤتمرات والمنتديات المحلية والعربية.
- إجراء الدراسات، وتقديم التوصيات، حول رفع كفاءة العاملين في مجال تدريس اللغة العربية في مدارس وزارة التربية والتعليم، وفي المعاهد والجامعات الرسمية والخاصة.

وبناءً على ذلك، وافق رئيس الوزراء، في كتابه ذي الرقم (م ج ٣/١٣٣٦) المؤرخ (١٩/١٠/٢٠١٠م)، على تأليف اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، برئاسة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني. وقد أصدرت اللجنة مجموعة من الإصدارات، وهي:

- واقع تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.
- واقع اللغة العربية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة.
- امتحان الكفاءة في اللغة العربية.
- صورة اللغة العربية في وسائل الإعلام والاتصال.
- اللغة العربية في القضاء الأردني، وكلّيات الحقوق في الجامعات الأردنية.
- اللغة العربية في ميدان التواصل على الشبكة العنكبوتية، والهاتف المحمول.

وتعمل على مشاريع تحت الإنجاز، وهي:

- مشروع النهوض باللغة العربية في التعليم العام (الأساسي والثانوي).
- مشروع «وضع مختارات من عيون التراث العربي وروائعه شعراً ونثراً».
- مشروع «التوعية الإعلامية».

٢- إصدار ٣ قوانين مستقلة، هي: قانون مجمع اللغة العربية الأردني اللغة العربية رقم (١٩) سنة (٢٠١٥)، وقانون حماية اللغة العربية رقم (٣٥) سنة (٢٠١٥)، وقانون نظام امتحان الكفاءة في اللغة العربية رقم (٩٦) لسنة (٢٠١٦).

رابعاً: الورقة النقاشية الملكية السابعة «بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة»

صدرت الورقة النقاشية السابعة عام ٢٠١٧ ميلادياً (الورقة النقاشية السابعة، ٢٠١٧)، وهي من ضمن سلسلة من الأوراق النقاشية (٢٠١٢-٢٠١٧) التي سعى جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية بها «إلى تحفيز حوار وطني حول مسيرة الإصلاح وعملية التحوّل الديمقراطي التي يمرّ بها الأردنّ، بهدف بناء التوافق، وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وإدامة الزخم البناء حول عملية الإصلاح»، حيث جاء في نصّ هذه الورقة «لقد أنعم الله علينا بثروة عزّ نظيرها من القيم العالية واللغة الثرية والتراث البديع. ولن نستطيع أبناؤنا أن ينهلوا من هذا التراث، إلا إذا أحبوا لغتهم العربية، وأجادوها وتفوقوا فيها، وكيف لا وهي لغة القرآن الكريم ولسان الأمة، فهي التي تشكل ثقافتهم وتكوّن بناءهم المعرفي الأصيل».

خامساً: مبادرة (ضاد)

وهي مبادرة أطلقها ولي العهد الأردني الأمير حسين بن عبد الله الثاني عام ٢٠١٩ ميلادياً، وقد نصّت على:

«تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي العهد المعظم، الزامية إلى ضرورة توحيد الجهود المبذولة تجاه اللغة العربية، وتمكين الشباب بالمزيد من المهارات؛ ليكونوا سفراء عالميين للغتنا الأم، مستخدمين أحدث التكنولوجيات لإبراز مكانتها وجماليّتها؛ تم إطلاق المبادرة، التي تنفذ حالياً بالشراكة مع مجمع اللغة العربية» (مبادرة ضاد، ٢٠١٣).

ثانياً: التخطيط اللغوي: أنواعه ونشاطاته:

● التخطيط اللغوي Language Planning

لعلّ من أكثر تعريفات التخطيط اللغوي دوراناً في أدبياته، وشيوعاً في الحديث عنه، ما اتفقت عليه، وأكّدت، مجموعة من الباحثين على أنّه «الجهود الواعية الموجهة للتأثير على بنية اللغة، ووظيفتها، واكتسابها» (كوبر، ٢٠٠٦)، وتسعى هذه الجهود الواعية الرّامية إلى التأثير في بنية التّنوع اللغويّة أو في وظيفتها؛ لتشمل هذه الجهود إنشاء قواعد الإملاء، وتحديث البرامج وتوحيدها، أو توزيع الوظائف بين اللغات في المجتمعات متعدّدة اللغات، وإسناد وظائف إلى لغات بعينها (الصيفي، ٢٠١٥).

وتعدّ السياسة اللغويّة Language Policy متكاملاً التخطيط اللغوي، وبُعدّه النظريّ، وعمقه الاستراتيجي في تفاصيل تداخلات محاور أربعة، وتفاعلاتها، تتحكّم، مجتمعةً، في اتخاذ القرار السياسيّ، ورسم السياسات اللغويّة، وهي (الصيفي، ٢٠١٥):

- ١- المجتمع، كونه نسيجاً من الهويّات الجماعيّة.
- ٢- اللغة أو اللغات التي يتواصل بها أفراد المجتمع.
- ٣- الدّولة بمعناها الجغرافي.
- ٤- السّلطة كونها مؤسّسة قادرة على صناعة القرار، وتنفيذه.

ويشكّل عام ١٩٥٩ ميلادياً انطلاقة واضحة لمصطلح «التّخطيط اللغوي»، حيث نصّ اللغويّ هوجن (Haugen) على اصطلاحه، وتناوله في أدبيّات علم اللغة التّطبيقيّ؛ ليبدأ المهتمّون في شأن تطبيق نظريات علم اللغة، والمختصّون فيها، تقعيد هذا المجال الثّري دراسةً وتطبيقاً، وتحديد مجاله تعريفاً دقيقاً يمايزه عن غيره من مصطلحات تتقاطع معه بعض التقاطعات، كالسياسة اللغويّة مثلاً، وبما يفضي إليه التّحديد إلى أنواعه وأهدافه.

واستمرت الدراسات عشرين عاماً منذ بداية التخطيط اللغوي اصطلاحاً إلى عام ١٩٧٩ ميلادياً تناوُلَ له ودراسة وشيوعاً حتى استقرّ، بأنواعه المختلفة، مجالاً واضحاً في حاضنته: علم اللغة الاجتماعيّ، تتفاعل في تطبيقاته ونشاطاته حقول علمية متعدّدة متنوّعة واضحة دقيقة ذات نزعة تنظيمية، وأضحت أهدافه منهجاً ذا منطق يفسّرها، ومعنى يدلّ عليها.

تعرّف الدّرس اللسانيّ في الوطن العربيّ هذا المجال المهمّ منذ زمن بعيد، بيد أنّه انحصر نظرياً، وهو أولى الخطوات، في بحوث ودراسات ومحاضرات، في أقسام اللغة العربية ومجامعها اللغوية، ونشاطاتها اللسانية. ويتوسّل الباحث عرض أنواعه في مظانّها العلمية، بغية مقياسه القرارات اللغوية الأردنية وفقها، لإجراء أفكارها ومعطياتها عليها بما تقتضيه طبيعة الحالة الأردنية، وأنواع التخطيط هي (المحمود، ٢٠١٩):

١- تخطيط الوضع اللغويّ (Planning Status): وهو جهود السّلاطات الرّسمية نحو تخطيط إقرار لغة ما في المجتمع، وكلّ ما يتعلّق بهذا الإقرار من مقتضيات. وتخطيط الوضع اللغويّ يتضمّن دراسة واقع اللغة، وفهم كافة العوامل المؤثرة فيها، وفي علاقتها مع المجتمع، ومحاولة الاستفادة منها في خدمة اللغة. ويكون ذلك بأنشطة تخطيط اللغة في المجتمع، مثل: تخطيط بعض الأنظمة اللغوية، تخطيط استعمال اللغة في المجتمع، من خلال اختيار اللغة الأمّ، واللغة / اللغات الرّسمية، واللغة / اللغات الثّانية، والتّحوّل من استخدام لغة إلى أخرى، وغيرها، ويتضمّن، كذلك، دراسة واقع اللغة / اللغات في المجتمع، والتّنبؤ بمستقبلها، بناء على معطيات الواقع ومتغيّراته.

٢- تخطيط المتن اللغويّ (Planning Corpus): ويتعلّق بالتّغييرات داخل البنية اللغوية، والدّخيرة اللغوية، مثل: تخطيط النّظام الكتابيّ، والإملائيّ للغة، وإصلاحه، وإثراء ذخيرة اللغة من المفردات، والتّغييرات في البنية التركيبية للغة، وتقييس النّظام الكتابيّ، وتخطيط المصطلحات وضبطها، والتّطوير

الصّرفي للغة، بإحداث صيغ جديدة أو تعديل بعض الصّيغ القائمة، بما يسدّ الحاجات اللغويّة.

٣- تخطيط الاكتساب اللغويّ (Planning Acquisition): ويقصد به تلك الجهود المنظّمة لنشر اللغة من خلال النّظام التعليمي، حيث يهدف إلى زيادة عدد المتحدّثين بلغة ما، من خلال تعزيز مكانتها في النّظام التعليمي، وما يتعلّق بها من تعليم وتعلّم.

٤- تخطيط المكانة اللغويّة (Planning Prestige): ويستهدف الصّورة النّمطيّة للغة في أذهان النّاطقين بها، ودراستها، والتأثير فيها بما يخدم واقع اللغة ومستقبلها.

● مقايسة السياسة اللغويّة الأردنيّة وفق أنواع التّخطيط اللغويّ:

من فضول القول إنّ التّخطيط اللغويّ: أنواعه وأهدافه لأيّ لغة موقوف على الاحتياج لأنواع منه مخصوصة دون غيرها، يختلف عددها ونسبتها وفق مجموع القرارات اللغويّة من تخطيط إلى آخر؛ فهي قائمة على رؤى ذاتيّة لكلّ لغة، تقتضيها طبيعتها ضمن سياقات دولتها، وهي بالضرورة والحتم، تختلف من دولة إلى أخرى وفق حاجات كلّ مجتمع إليها. وقد جاءت القرارات اللغويّة الأردنيّة وفق رؤية المشرّع الأردني في أمر العربية في دنيا أبنائها، ووفق ضرورات مرافقة للتّطوّر في الأردنّ، مسائرة له في كلّ عقد ضمن سياقات مراحل المنيّة الأولى له، وهي كالآتي:

— تخطيط الوضع اللغويّ في الأردنّ من أكثر أنواع التّخطيط اللغويّ وضوحاً وانتشاراً بين القرارات، حيث يوجد ٩٢ قراراً، ونسبة ٧٧,٩٧٪ من القرارات كلّها. ولعلّ مرّد ذلك إلى أنّ هذه الدّراسة تغطّي سياسة الأردنّ في مئويّته الأولى، حيث جاءت جهود الدّولة الأردنيّة في تأسيس السياسة اللغويّة لتخطيط الوضع اللغويّ باشتراط العربيّة للحصول على الجنسيّة الأردنيّة، وإقرارها لغة رسميّة للدّولة، لتتوالى قرارات عديدة، تسعى إلى ضبط إيقاعات الحياة اللغويّة في المجتمع الأردني، والمواضيع ذات الترابط معه تعليمياً واقتصادياً اجتماعياً سياسياً.

- تخطيط الاكتساب اللغويّ ثاني أنواع التخطيط جاء في ٢٢ قراراً أردنياً، ونسبة ١٨,٦٤٪ من مجموع القرارات جميعها، وكانت تتعلّق بمجال التّعليم على اختلاف مؤسّساته، ومواجهة هيمنة اللغة الإنجليزيّة.
- تخطيط المكانة اللغويّة أتى في ٤ قرارات أردنيّة، ونسبة ٣,٣٩ من مجمل القرارات، حيث اشترطت هذه القرارات صحّة اتفاقيات دوليّة، ونفاذها بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها، حسب الصّيغة الأصليّة المعتمدة باللغة العربيّة المودعة لدى الأمين العام للأمم المتّحدة.
- تخطيط المتن اللغويّ لم يأت في قرارات الأردنّ اللغويّة، رغم الحاجة إلى هذا التخطيط المرتبط بميدان ترجمة المصطلحات الحديثة الأجنبيّة، وإصدار معاجم فيه حسب الموضوع أو الحقول الدلاليّة إثراءً لذخيرة العربيّة من المفردات.

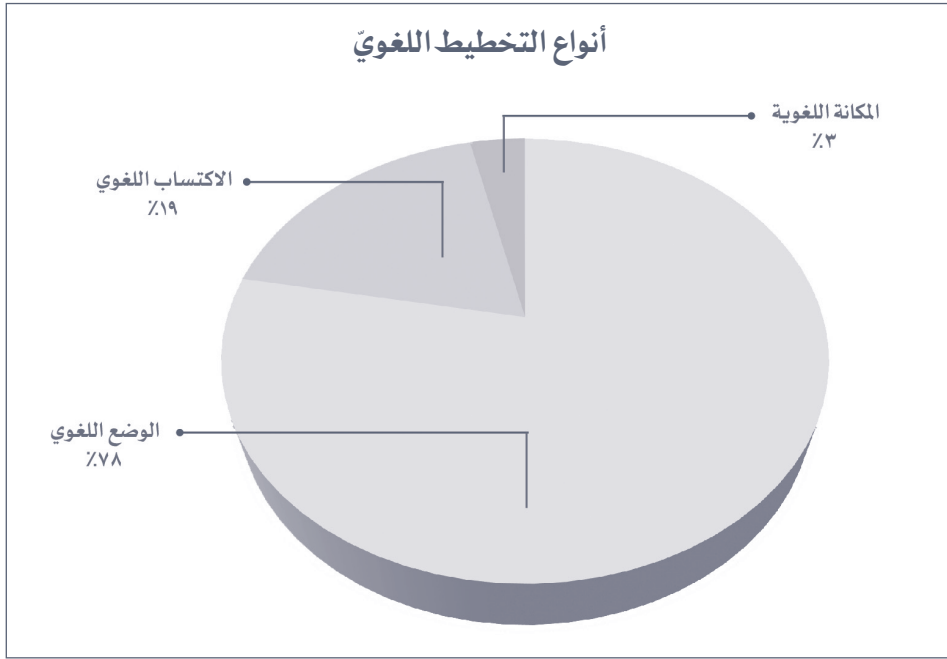
ويوضّح ذلك الجدول (٢) والشكل (١).

الجدول (٢)

النسبة المئوية	العدد	أنواع التخطيط اللغويّ
٧٧,٩٧	٩٢	الوضع اللغويّ
١٨,٦٤	٢٢	الاكتساب اللغويّ
٣,٣٩	٤	المكانة اللغويّة
٪١٠٠	١١٨	المجموع

ويتناول الرّسم البياني في الشّكل (١) أنواع التخطيط اللغوي:

الشّكل (١)



• أهداف التّخطيط اللغويّ (الزّيون، ٢٠٠٩):

١- التّنقية اللغويّة (Purification Language): وتهدف إلى الحفاظ على اللغة من الشّوائب والدّخيل والانحراف. وثمة نوعان من التّنقية اللغويّة: الخارجيّة والدّاخليّة، حيث تهدف التّنقية الخارجيّة إلى حماية الصّفاء والنّقاء اللغويّ من تأثيرات اللغات الأخرى، أما التّنقية الدّاخليّة فيقصد بها الحفاظ على البنية اللغويّة من الانحراف. ومن أمثلة ذلك: وجود مراكز تقدّم خدمة الاستشارات اللغويّة لعامة النّاس، وتبيّن الأخطاء اللغويّة، وتصحّحها، مثل ما هو موجود في السّويد، أو إلزام دور النّشر، والجهات الإعلاميّة،

بعدم تقديم أيّ مادة إعلاميّة ما لم يتمّ تدقيقها لغوياً، وهذا معمول به في عدد من الدول، مثل: اليابان، وبولندا، والسّويد.

٢- الإحياء اللغويّ (Revival Language): ويكون ذلك بإحياء اللغات المهجورة التي لا تُستخدم أو اللغات التي تستخدم على نطاق ضيق، وبين عدد محدود جداً من المتحدّثين، ونشرها، وجعلها لغة للتّواصل في المجتمع، ومثال ذلك إحياء اللغة العبريّة.

٣- الإصلاح اللغويّ (Reform Language): ويعني تعديل بعض الجوانب في اللغة: النّظام الكتابيّ للغة، وتهجئتها، أو التّعديل في القواعد اللغويّة؛ لتيسير استخدامها. ويكون نتيجةً لتغييرات سياسيّة أو أيديولوجيّة أو دينيّة.

٤- التّقييس اللغويّ (Standardization Language): ويعني اختيار لغة ما أو لهجة ما؛ لتكون هي اللغة الرسميّة لبلد ما أو مقاطعة معيّنة. ويعدّ التّقييس اللغويّ من أبرز الأنشطة التي قام بها المخطّطون اللغويّون في البلدان التي تمّ استعمارها، أو البلدان التي استقلّت مؤخّراً.

٥- نشر اللغة (Spread Language): ويعنى به تلك الجهود المبذولة لنشر لغة ما، وزيادة عدد المتحدّثين بها. وهناك هيئات كثيرة عالميّة مهتمة بهذا النّوع من التّخطيط اللغويّ، مثل: المجلس الثّقافيّ البريطانيّ، وغيره.

٦- تحديث المفردات (Modernization Lexical): وهي عمليّة استحداث المفردات أو تكيفها؛ لتناسب البنية اللغويّة للمفاهيم والأفكار المقترضة من اللغات الأخرى.

٧- توحيد المصطلحات (Unification Terminology): ويقصد به تلك الجهود المبذولة لتوحيد المصطلحات العلميّة، وتوضيحها، وتعريفها، وعادةً ما يكون توحيد المصطلحات في المجالات العلميّة والتّقنيّة لحلّ إشكالات التّواصل الناتجة عن استخدام مصطلحات مختلفة لمفهوم معين.

٨- التبسيط الأسلوبي (Simplification Stylistic): ويقصد الجهود المبذولة لتوضيح الاستخدام المعجمي والتركيبى والأسلوبي للغة، وتيسيرها في مجال مهني معين؛ لتيسير التواصل بين أصحاب الاختصاص، وغيرهم. ومثال ذلك: تبسيط اللغة المستخدمة في القانون أو في الطب أو في غيرهما من التخصصات؛ ليتم التواصل بها مع غير المختصين. وثمة أنظمة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك لكتابة العقود البنكية بلغة مفهومة وسهلة، لا تستخدم المصطلحات التخصصية التي تخفى على غير المختص.

٩- الاتصال بين لغتين (Communication Interlingual): ويعنى به تلك الجهود المبذولة لتيسير الاتصال بين متحدثي لغتين مختلفتين عن طريق توظيف لغة ثالثة؛ لتكون لغة مشتركة. وقد تكون هذه اللغة الثالثة لغة مصطنعة أو لغة ذات استخدام واسع، ومثاله استخدام الإنجليزية كلغة مشتركة للمتحدثين بلغات مختلفة في بعض البيئات.

١٠- صيانة اللغة (Maintenance Language): ويشير إلى الجهود المبذولة لصيانة اللغة الأم، والحفاظ عليها، كلغة أولى، من العوامل الداخلية أو الخارجية التي تمثل خطراً عليها، وقد تتسبب في انحسارها. وقد تكون هذه العوامل المؤثرة في اللغة عوامل سياسية أو اقتصادية أو تربوية أو اجتماعية.

١١- تقييس المصطلحات المساعدة (standardization Code-Auxiliary): ويقصد به الجهود المبذولة لوضع معايير ووضوابط لصياغة أو تكييف الرموز والمصطلحات اللغوية المساعدة، مثل: كيفية كتابة أسماء الأماكن، واللوحات الإرشادية للضم، وترجمة الأسماء، وغيرها. ويكون ذلك لحل إشكالات قائمة أو تلبية لاحتياجات لغوية معينة، تفرضها مستجدات مختلفة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

إنّ مقايسة أهداف التخطيط اللغويّ في قرارات الأردنّ اللغويّة تستوجب الوقوف على نتائج التحليل الكميّ للقرارات اللغويّة، ثمّ تصنيفها إلى قرار عرّضي وقرار مستقلّ، وبعد ذلك استجلاء أنواعها وأهدافها في هذين التّصنيفين؛ لاستكناه أبعادها ومراميها على نحو دقيق.

ثالثاً: نتائج التحليل الكميّ للقرارات اللغويّة الأردنيّة:

بلغ عدد القرارات اللغويّة الصّادرة منذ عام ١٩٢٤ ١١٨ قانوناً، ويبيّن الجدول (٣) الخطّ الرّمزيّ لإصدار القرارات اللغويّة كلّها:

الجدول (٣)

سنة الإصدار	العدد
١٩٢٤	١
١٩٣٦	١
١٩٣٩	١
١٩٤٥	١
١٩٥٢	٤
١٩٥٣	١
١٩٥٨	١
١٩٦٢	١
١٩٦٤	١
١٩٦٥	٢
١٩٦٦	١

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٧٠
١	١٩٧٢
١	١٩٧٦
١	١٩٧٧
١	١٩٨٠
٩	١٩٨٤
٤	١٩٨٥
٢	١٩٨٧
١	١٩٨٨
١	١٩٨٩
١	١٩٩٠
١	١٩٩١
١	١٩٩٢
١	١٩٩٣
٢	١٩٩٥
٢	١٩٩٦
٢	١٩٩٧
٢	١٩٩٨
٤	١٩٩٩
٥	٢٠٠١

العدد	سنة الإصدار
٢	٢٠٠٢
٣	٢٠٠٣
٢	٢٠٠٤
٦	٢٠٠٦
١	٢٠٠٧
١	٢٠٠٨
٣	٢٠١٠
١	٢٠١١
١	٢٠١٣
٢	٢٠١٤
٤	٢٠١٥
٦	٢٠١٦
١	٢٠١٧
٨	٢٠١٨
٤	٢٠١٩
٢	٢٠٢٠
٧	٢٠٢١
٦	٢٠٢٢
١١٨	المجموع

ويرى الباحث أنَّ استعراض الخطِّ الزمَّنيِّ بمكثِّ وتلَبَّث، يكون بإظهاره في عقود،
بيّنها الجدول (٤):

الجدول (٤)

النسبة المئوية	عدد القرارات	العقد
٠,٨٥	١	١٩٢٩ - ١٩٣٠
١,٦٩	٢	١٩٣٩ - ١٩٤٠
٠,٨٥	١	١٩٤٩ - ١٩٥٠
٥,٠٨	٦	١٩٥٩ - ١٩٦٠
٤,٢٤	٥	١٩٦٩ - ١٩٧٠
٣,٣٩	٤	١٩٧٩ - ١٩٨٠
١٥,٢٥	١٨	١٩٨٩ - ١٩٩٠
١٣,٥٦	١٦	١٩٩٩ - ٢٠٠٠
١٦,٩٥	٢٠	٢٠٠٩ - ٢٠١٠
٢٥,٤٢	٣٠	٢٠١٩ - ٢٠٢٠
١٢,٧١	١٥	٢٠٢٢ - ٢٠٢٣
١٠٠	١١٨	المجموع

وتبين من الخطِّ الزمَّني للعقود أنَّ إصدار القرارات اللغويّة كان متواضعاً جداً في
العقد الثَّاني والثَّالث والرَّابع من المئويّة الأولى للدولة، حيث صدرت ٤ قرارات خلال ٣٠
سنة، وقد شكّل العقد الخامس زيادة ملحوظة في عدد القرارات (٦ قرارات) مقارنة بما
قبله، ويفسر ذلك إصدار الدّستور الأردني في عام ١٩٥٢ ميلادياً؛ إذ نصّت المادّة الثَّانية
منه على أنَّ «الإسلام دين الدولة واللغة العربيّة لغتها الرّسميّة». وصدرت في العقد
السَّادس ٥ قرارات، وفي العقد السَّابع ٤ قرارات. ويمكن القول إنَّ عدد القرارات على
مدى ٨ عقود (١٩) قراراً متواضع جداً إذا ما قيس بالإنجازات الكبيرة من عمر المملكة،

مثل إنشاء المدارس (منذ عام ١٩١٨) والجامعة الأردنية (١٩٦٢)، وجامعة اليرموك (١٩٧٦)، ومجمع اللغة العربية الأردني (١٩٧٦)، واللجنة الأردنية للتعريب والترجمة (١٩٦١)، والتحوّلات السياسيّة العديدة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، وغيرها.

وشكّل العقد الثامن، وما تلاه، انعطافة حقيقيّة في إصدار القرارات اللغويّة، حيث صدر (١٨) قراراً في هذا العقد، لتتوالى الإصدارات: العقد التاسع (١٦) قراراً، والعقد الأوّل من المئويّة الثانيّة (٢٠) قراراً، والعقد الثاني (٣٠) قراراً، وأوّل عامين من العقد الثالث (١٥) قراراً، مدفوعة بدوافع أيّد لوجيّة لغويّة في مواجهة الإمبرياليّة اللغويّة، وهيمنة اللغة الإنجليزيّة، وبدوافع سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وتعليميّة: لتكون جزءاً رئيساً من سياسة الدّولة الأردنيّة العامّة، تصونها من مخاطر عديدة.

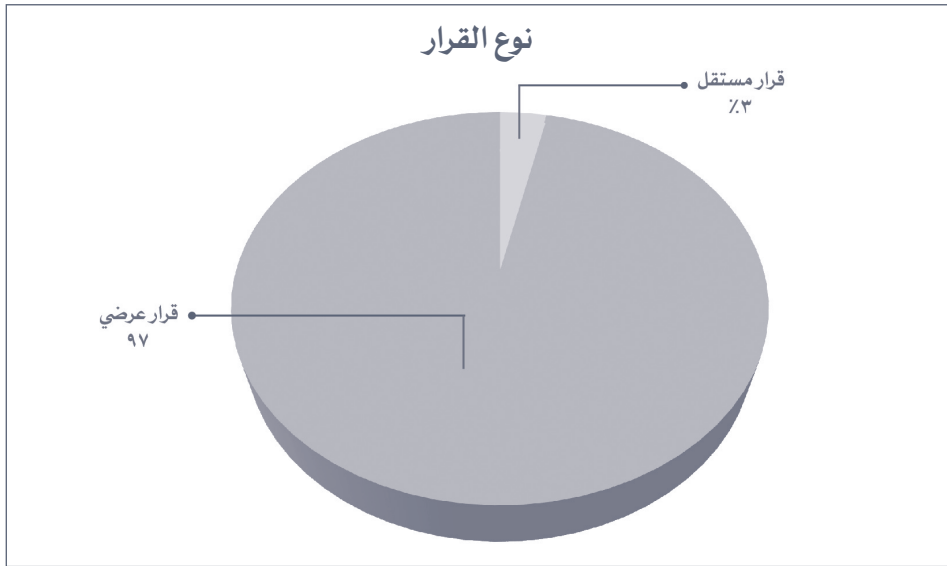
وقد توزّعت القرارات اللغويّة الصّادرة كلّها على: ١١٤ قراراً عرضياً، ٤ قرارات مستقلة، يبينها الجدول (٥):

الجدول (٥)

نوع القرار	العدد	النسبة المئويّة
قرار مستقلّ	٤	٣,٣٩
قرار عرضيّ	١١٤	٩٦,٦١
المجموع	١١٨	٪١٠٠

ويوضّح ذلك الشّكل (٢) رسماً بيانياً:

الشّكل (٢)



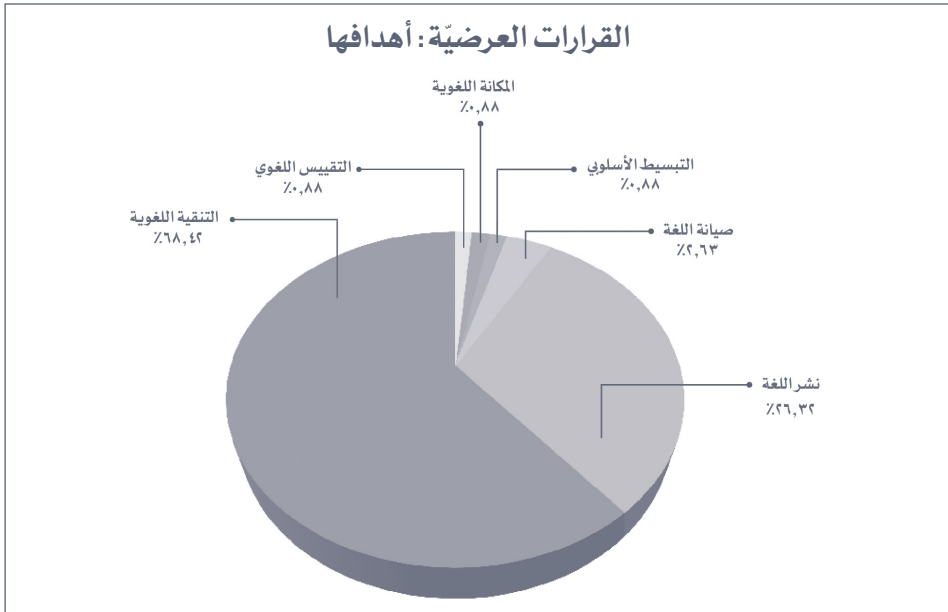
أما أهداف القرارات العرضيّة، فيكشفها الجدول (٦)، حيث جاءت التنقيّة اللغويّة أولاً في ٧٨ قراراً؛ بغية التّنقيّة الخارجيّة للعربيّة في حماية صفائها ونقائها اللغويّ من تأثيرات اللغات الأخرى، وخاصّة الإنجليزيّة، وكذلك التّنقيّة الدّاخلية حفاظاً على البنية اللغويّة العربيّة من الانحراف. وأتى ثانياً هدف نشر اللغة في ٣٠ قراراً حفاظاً عليها في تعليمها وتعلّمها في المدارس والكلّيّات والجامعات للناطقين بها وبغيرها. وتقاسمت أهداف صيانة اللغة العربيّة، والتبسيط اللغويّ، والتّقييس اللغويّ، والمكانة اللغويّة ٦ قرارات لغويّة.

الجدول (٦)

أهداف القرارات	العدد	النسبة المئوية
التنقية اللغوية	٧٨	٦٨،٤٢
نشر اللغة	٣٠	٢٦،٣٢
صيانة اللغة	٣	٢،٦٣
التبسيط الأسلوبى	١	٠،٨٨
التقييس اللغوي	١	٠،٨٨
المكانة اللغوية	١	٠،٨٨
المجموع	١١٤	٪١٠٠

ويُظهر الرّسم البياني في الشّكل (٣) أهداف القرارات العرضية:

الشّكل (٣)



• القوانين اللغوية المستقلة: أنواعها وأهدافها

حرص الباحث على بسط القول في القوانين المستقلة من حيث سنة إصدارها، وجهته، ونوعه، وهدفه؛ لإرساء نظر تكاملي، يحفز على استقراء موادها المتسعة ذات العلائق المتداخلة المتآزرة كما يقدمها الجدول (٧).

الجدول (٧)

رقم القرار	سنة الإصدار	جهة الإصدار	نوع التخطيط	هدف التخطيط
تعليمات مركز اللغة العربية في كلية العلوم الإسلامية رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ بمقتضى المادة (١٢) من نظام التنظيم الإداري رقم (٢٣) لسنة (١٩٧٩م).	١٩٩٣	وزارة الأوقاف	الاكتساب اللغوي	نشر اللغة
رقم (١٩)	٢٠١٥	مجلس الأمة (الأعيان والنواب)	تخطيط الوضع اللغوي، الاكتساب اللغوي، المتن اللغوي، المكانة اللغوية	التنقية اللغوية، نشر اللغة، صيانة اللغة
رقم (٥٣)	٢٠١٥	مجلس الأمة (الأعيان والنواب)	تخطيط الوضع اللغوي، الاكتساب اللغوي، المتن اللغوي، المكانة اللغوية	التنقية اللغوية، نشر اللغة، صيانة اللغة المساعدة
رقم (٩٦)	٢٠١٦	مجلس الوزراء	تخطيط الاكتساب اللغوي، والمكانة اللغوية	التنقية اللغوية، نشر اللغة، صيانة اللغة

ويشكل القرار المستقل في تخطيط الاكتساب اللغوي الذي تمثله تعليمات مركز اللغة العربية في كلية العلوم الإسلامية رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ تخطيطاً إيجابياً مبكراً غير مسبوق في القرارات اللغوية في الأردن في حقل تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها؛ لأن

الأردن شكل، وما زال يفعل، وجهة متعلّمي اللغة العربيّة الناطقين بغيرها من بلاد شتى نظراً لما يتمتّع به من أمن، وتنوّع ثقافي واجتماعي، وتوسّط موقعها الجغرافي، ووفرة مواقعها السّياحيّة، وغيرها، وينضاف إلى ما تقدّم، تطوّر ميدان تعليم العربيّة للناطقين بغيرها في برامج كثيرة، وفق معايير مؤسسات عالميّة في تعليميّة اللغات؛ ليحقّق هدف نشر اللغة العربيّة.

وقد بلغ عدد برامج العربيّة للناطقين بغيرها منذ العقد السّادس إلى التّاسع من المئويّة الأولى لعمر الدّولة الأردنيّة ٢٦ برنامجاً في المدارس الخاصّة والدّوليّة، وفي الجامعات الحكوميّة والخاصّة، وكلّيّات المجتمع، ومراكز وبرامج خاصّة أردنيّة وأجنبيّة (اللجنة الوطنيّة الأردنيّة للنّهوض باللغة العربيّة، ٢٠١٩). وقد جاءت هذه التّعليمات وفق رؤى لسانیّة تطبيقيّة عامّة تناسب سنة إصدار القرار، دون تفصيلات، أفضى بها علم اللسانيّات التطبيقيّة في آخر عقدين، يحتاجها تعليم العربيّة للناطقين بغيرها، ولا يقوم دونها، مثل: أنواع التّواصل الثّلاثة (الحواريّ والتّفسيريّ والتّقديمي)، ومعايير الكفاءة فيها وفق ACTFL أو الإطار الأوروبي المرجعيّ للغات الحيّة، وتفصيل القول في المعايير الخمسة في تعليميّة اللغات (التّواصل، الثّقافة، الرّبط، المقارنة، المجتمع)، وغيرها من معطيات اللسانيّات التطبيقيّة التّعليميّة الحديثة.

وازداد عدد برامج العربيّة للناطقين بغيرها في الأردنّ منذ عام ٢٠٠٠ إلى الآن ٥١ برنامجاً؛ ليكون المجموع الكلّي لها ٧٧ برنامجاً (فريق عمل مشروع واقع تعليم اللغة العربيّة للناطقين بغيرها، ٢٠١٩).

وتعدّ القرارات المستقلّة الثلاثة: رقم ١٩ لسنة ٢٠١٥، ورقم ٣٥ لسنة ٢٠١٥، ورقم ٩٦ لسنة ٢٠١٦، من أكثر القرارات اللغويّة التفاتاً إليها عند الحديث عن الاهتمام بالعربيّة في الأردنّ الذي يعيد أهميّة العربيّة، وارتباطها بسيادة الدّولة الأردنيّة؛ بما تؤدّيه من أدوار مهمّة في المجالات التّعليميّة والسياسيّة والاقتصاديّة والتّجاريّة والاجتماعيّة، نظراً لاشتغالها على تفصيل نظريّ وافٍ في قانون مجمع اللغة العربيّة، وقانون حماية اللغة

العربية، وتعليمات امتحان الكفاءة الواجب لأيّ معلّم في التّعليم العامّ أو عضو هيئة التدريس في التّعليم العالي أو مزيّع أو معدّ أو محرّر في أيّ مؤسسة إعلاميّة.

وقد تداخلت أنواع التّخطيط في القرارات الثلاثة المستقلّة السابقة، حيث كانت الأنواع الأربعة في قانون مجمع اللغة العربيّة، نتيجة إحياء دوره بتوسّع نشاطاته، ومسؤولياته، وارتباط علاقاته بالمؤسسات المختلفة للحفاظ على سلامة العربيّة، والنّهوض بها لمواكبة متطلّبات مجتمع المعرفة، ووضع معاجم مصطلحات العلوم والآداب والفنون، وتوحيد المصطلحات بالتّعاون مع المؤسسات التّربويّة واللغويّة والعلميّة والثّقافيّة داخل الأردنّ وخارجه. وكانت أهداف أنواع التّخطيط الأربعة هي: التّنقية اللغويّة، نشر اللغة، صيانة اللغة، تقييس المصطلحات المساعدة.

والأمر عينه في قانون حماية اللغة العربيّة في الأردنّ الذي احتوى على ثماني عشرة مادّة قانونيّة، ومنها: استخدام اللغة العربيّة في النّشاط الرسميّ: الوزارات والدوائر الحكوميّة والمؤسسات الرّسميّة العامّة والخاصّة والبلديات والنّقابات والجمعيات والنّوادي والأحزاب ومنظّمات المجتمع المدنيّ والشّركات، الترجمة إلى العربيّة إذا استخدمت أيّ جهة لغة أجنبيّة، وكذلك عند استيراد البضائع الأجنبية، الكتابة باللغة العربيّة: اللافتات وأسماء المؤسسات، وأوراق النقد والمسكوكات، والطّابع والميداليات الأردنيّة، والشّهادات والمصدّقات العلميّة، وأسماء الشّوارع والأحياء، والسّاحات العامّة، تطبيق القانون: إلزام جميع الجهات المشمولة بأحكام هذا القانون، ويعاقب كلّ من يخالفها بغرامة ماليّة، اجتياز امتحان الكفاءة في اللغة العربيّة: شرط للتّعيين في بعض الوظائف، تشريعات الدّولة باللغة العربيّة، الجانب الدّبلوماسيّ: لغة المحادثات والمفاوضات والمراسلات والاتّفاقيّات والمعاهدات بالعربيّة.

وجاء تخطيط الاكتساب اللغويّ، والمكانة اللغويّة وضحين في تعليمات امتحان الكفاءة، موجّهين إلى أهداف التّنقية اللغويّة، ونشر اللغة، وصيانتها.

• الجهات المصدرة للقرارات اللغوية:

يبين الجدول (٨) الجهات المصدرة للقرارات اللغوية:

الجدول (٨)

النسبة المئوية	العدد	جهة الإصدار
٣٣,٩٠	٤٠	مجلس الوزراء
٢١,١٩	٢٥	مجلس الأمة
١٧,٨٠	٢١	مجالس إدارات وهيئات
١٧,٨٠	٢١	الوزارات
٩,٣٢	١١	اللجنة المحلية للبلديات
٪١٠٠	١١٨	المجموع

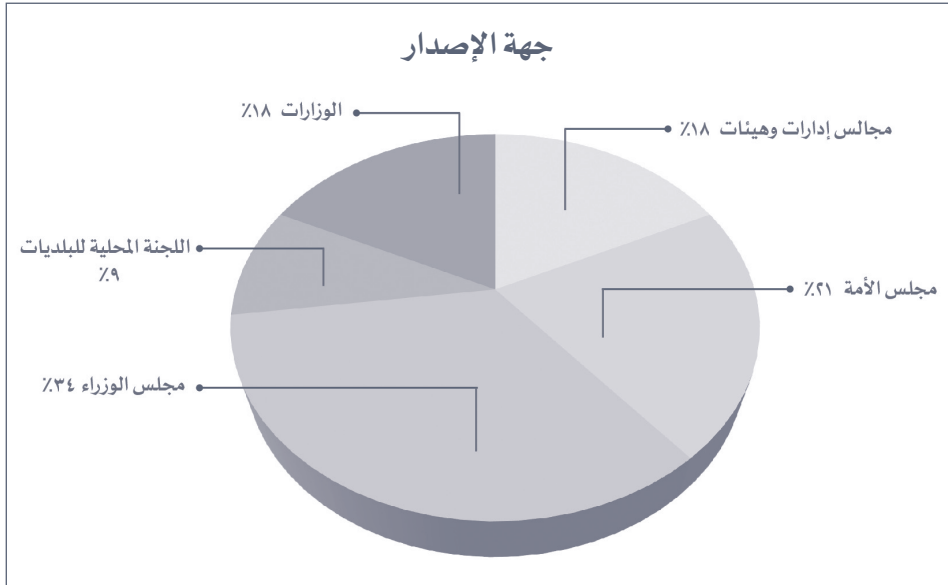
يتصدّر مجلس الوزراء: السلطة التنفيذية الجهات المصدرة للقرارات اللغوية كلها (٤٠) قراراً، وهذا أمر في غاية الأهمية، تنبّهت له الدولة الأردنية، ويؤسّر على أهميتها، وأنّ هناك إرادة سياسية قوية، ذات ولاية عامة على مؤسسات الدولة كلّها تقف وراءها داعمةً لها، تفضي، عند التطبيق، إلى واقع معيش. والجهة الثانية على الترتيب والأهمية هي مجلس الأمة بشقيه: مجلس النواب ومجلس الأعيان: السلطة التشريعية (٢٥) قراراً، وتتوشّح قرارات مجلس الأمة بمصادقة جلالة الملك بمقتضى المادة (٣١) من الدستور، وهذا تمكين للقرارات اللغوية، تعين، بالضرورة الملزمة، على بلوغها وتحقيقها إن تحققت الإرادة الحقيقية عند السلطة التنفيذية.

وقد تقاسمت وزارات، ومجالس إدارات وهيئات حكومية، المرتبة الثالثة إصداراً للقرارات (٢١ قراراً لكل منها) حسب طبيعة عملها ومجاله. أمّا اللجنة المحلية للبلديات فقد جاءت في المرتبة الرابعة إصداراً للقرارات (١١) قراراً في «أن تكون اللغة العربية هي

اللغة البارزة في الإعلان «؛ لأنّ جوهر أعمالها في تنظيم الحركة التجاريّة في المدن والبلديات والقرى، والحرص على ذلك؛ لتظلّ العربيّة موجودة بالقوّة والفعل في دنيا النّاس يومياً.

ويُظهر الرّسم البياني، في الشّكل (٤)، الجهات المصدّرة للقرارات اللغويّة:

الشّكل (٤)



• مجالات القرارات اللغويّة:

يتبوأ مجال الإدارة، كما يبيّن الشّكل (٥)، التّرتيب الأوّل في مجالات القرارات اللغويّة (٢٩) قراراً منذ عام ١٩٥٨ - ٢٠٢٢؛ إذ يحتاج تنظيم الشّأن اللغويّ في مناحي الحياة المختلفة الاجتماعيّة والسّكانيّة والاقتصاديّة والتّعليميّة إلى قرارات إداريّة، تنظّم حضور اللغة في المشهد الحيّاتيّ اليوميّ.

وتلا الإدارة مجال الاقتصاد (٢٢) قراراً منذ ١٩٣٧ - ٢٠٢٢، نتيجة انفتاح الأسواق الاقتصاديّة والتّجاريّة على الأسواق الأجنبيّة العالميّة استيراداً وتأثراً بها، منذ بداية

العقد الثامن من المئوية الأولى للدولة الأردنية إلى يومنا هذا، حيث هيمنت اللغة الإنجليزية في تلك السياقات كلها؛ فكان لا بدّ من قرارات تعيد حضور العربية في المشهد اليومي في دنيا ناطقياً بها حفاظاً عليها.

ويجيء مجال التعليم ثالثاً (١٨) قراراً منذ عام ١٩٣٩ - ٢٠١٨، ومردّد ذلك إلى سببين:

١- زيادة عدد المدارس الحكومية والخاصة والدولية.

٢- زيادة عدد الجامعات الحكومية والخاصة.

وكان مُستقرّ هذه القرارات المؤسسات التعليمية المدرسية على اختلافها، وما بعدها من جامعات، وكلّيات مجتمعية أو جامعية، في مواجهة اللغة الإنجليزية في التعليم بشكل عامّ، حيث نصّت القرارات على أن تكون الإنجليزية في حدود ضيقة؛ إذ نصّت هذه القرارات مجتمعة في شأن التعليم العالي مثلاً على أنّ اللغة العربية هي لغة التدريس، ويجوز تدريس بعض المواد بلغة أخرى عند الضرورة بقرار من الجامعة، وكذلك كان مرافقة الترجمة العربية للغة الأجنبية عند استخدام أيّ جهة رسمية أو خاصة لغير العربية، وأن تضاف إلى الكتابة العربية ما يقابلها بلغة أجنبية، على أن تكون العربية أكبر حجماً وأبرز مكاناً (برهومة، ٢٠١٧).

ويحتلّ مجال الثقافة رابعاً (١٥) قراراً امتدّت منذ عام ١٩٦٤ - ٢٠١٥؛ لتؤكد ما دعا إليه الميثاق الوطني الذي صيغ عام ١٩٩١، ونصّ في فصله السادس: الثقافة والتربية والعلوم والإعلام، على أنّ «اللغة العربية هي لسان الأمة، ووسيلة التعبير عن هويتها الحضارية، وهي وعاء الفكر والعلم والقيم، وأداة نقل المعرفة، مما يتطلب الحفاظ عليها، والعمل على تطويرها، وتنشيط حركة الترجمة منها وإليها، وحثّ المؤسسات العلمية والأكاديمية الأردنية للإسهام في جهود التعريب، وتشجيع عملية النشر بها في مختلف الحقول العلمية والأدبية الفنيّة» (الميثاق الوطني الأردني، ١٩٩١، ص ١٦).

ويجيء مجال القانون خامساً (١٣) قراراً منذ عام ١٩٢٤ - ٢٠٢٠، حيث تواجه هذه القرارات هيمنة اللغة الإنجليزية في غير مجال، وكان أول القرارات ما جاء في الدستور الأردني الذي نصّ في المادة الثانية منه على أنّ اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية، وأيضاً أول قرار في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية في قانون الجنسية عام ١٩٢٤ ميلادياً المادة ٧/د الذي اشترط على طالب الجنسية الأردني «أن يعرف اللغة العربية»، وجاءت قرارات مجال القانون حفاظاً على الحقوق العامة والخاصة للأفراد والمؤسسات، ومثالها: المادة ١/٤ / ١١ / المادة ٢٢ لعام ١٩٥٢ التي نصّت على أن «يستعمل الكاتب العدل ما يلزم من الدفاتر...، كما يحفظ ضمن الاضبارات المذكورة صورة موقّعة بإمضاء المترجم إذا كانت الأوراق التي قدّمت إليه بغير العربية، ويحفظ فيها أيضاً النسخ الأصلية لجميع الأوراق التي جرى تنظيمها في الخارج وقدمت إليه، مثل أوراق الإخطار والإخبار والضبوط بأنواعها وصكوك الصّح والتحكيم والكشف والشهادة والتقارير الخطيّة والشّفهيّة، وجميع الأوراق التي ينظّمها الكاتب العدل يجب أن تكتب باللغة العربية، أمّا الأوراق التي كتبت بغير العربية فليس له أن يصادق عليها ما لم تترجم إلى العربية، وتسجل وتحفظ، والأوراق المنظّمة باللغة العربية تعطى صورة عنها مصدّقاً عليها بأية لغة كانت، أمّا الأوراق المترجمة من لغة إلى أخرى فتحفظ مع نسختها الثانية وترجمتها العربية في إضبارتها».

ويأتي مجال الصّحة سادساً (٩) قرارات منذ عام ٢٠١٣ - ٢٠٢٢، حيث حدّدت هذه القوانين تدابير لحماية المواطن المستهلك؛ ليكون على بينة دقيقة بهذه السلع الطّبيّة لها، بترجمة إلى العربية مصاحبة للغتها الأصليّة، للوثائق الطّبيّة، والمستورد من الدّواء والعلاج، ومتطلّبات الزّراعة وأدواتها، تبين ماهيتها، وأثارها الجانبية. ورغم أهميّة هذه القرارات، والتّصاقها بحياة المواطن؛ بما توفّره له بالعربية أمناً صحياً إلا أنّ الملاحظ أنّها جاءت متأخّرة جدّاً، حيث أوّل قرار صدر عام ٢٠١٣.

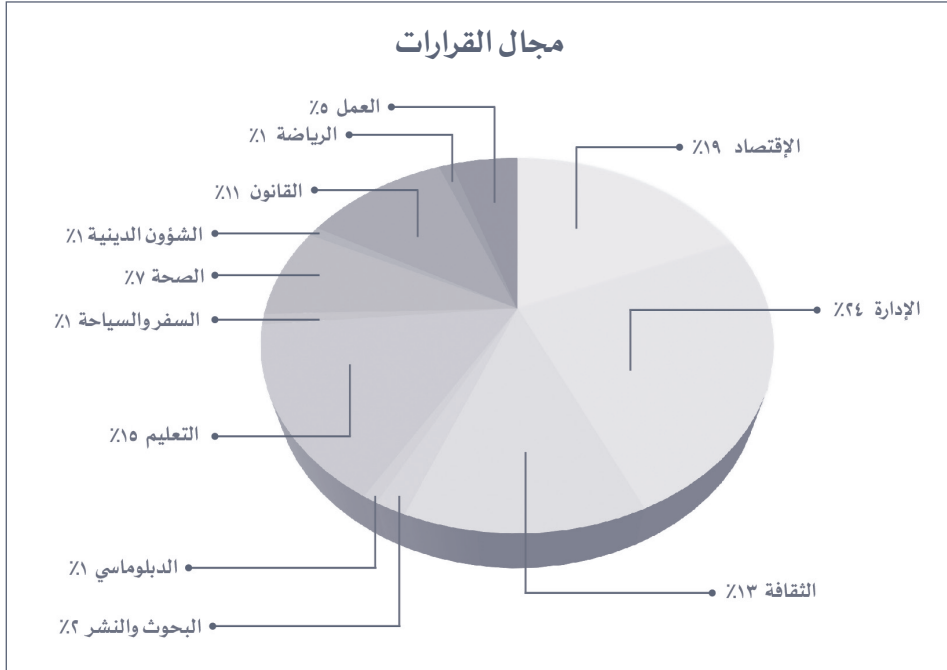
وتوزع (١٢) قراراً في مجالات أخرى متعددة بأعداد قرارات متفاوتة، مثل: العمل، البحوث والنشر، الدبلوماسية، السفر والسياحة، الشؤون الدينية، الرياضة.

الجدول (٩)

النسبة المئوية	العدد	مجال القرار
٢٤,٥٨	٢٩	الإدارة
١٨,٦٤	٢٢	الاقتصاد
١٥,٢٥	١٨	التعليم
١٢,٧١	١٥	الثقافة
١١,٠٢	١٣	القانون
٧,٦٣	٩	الصحة
٥,٠٨	٦	العمل
١,٦٩	٢	البحوث والنشر
٠,٨٥	١	الدبلوماسية
٠,٨٥	١	السفر والسياحة
٠,٨٥	١	الشؤون الدينية
٠,٨٥	١	الرياضة
٪١٠٠	١١٨	المجموع

ويمثل الشكل (٥) توزيع القرارات حسب المجال:

الشكل (٥)



رابعاً: انعكاس القرارات اللغوية على الواقع المعيش، وتطبيق القرارات اللغوية:

تفضي القرارات اللغوية في مجالات الإدارة إلى واقع معيش، حيث جاء ١٨ قراراً، يوجب ترجمة ما كُتب بلغة أجنبية إلى العربية في الاتفاقيات، والعطاءات، والعروض الاقتصادية، والجدوى الاقتصادية، وغيرها. ونُفذت القرارات الأخرى إلى حد كبير في مجال الإدارة والقانون والصحة والعمل والبحوث والدراسة والدبلوماسية والسفر والسياحة والشؤون الدينية والرياضية؛ لأنّ كثيراً من هذه القرارات تفرض ما يثبت ذلك من حضور اللغة العربية في أوراق مكتوبة؛ لإنجاز مطلوب «المعاملات الورقية»،

حيث لا يتمّ السير في إجراءات الحصول على رخص مهن، مثلاً، لمباشرة العمل إلا بها، أو لمباشرة استهلاك بضائع لمنتجات صحيّة وأدوية إلا بتلازم العربيّة للغتها الأصليّة على ملصقات مثبتة عليها أو موجودة في عبواتها.

والأمر نفسه في القرارات اللغويّة في مجال الاقتصاد التي جاءت في ٢٢ قراراً تتعلّق في لوحات المركبات وشهادات الصّحة البيطريّة والمسكوكات الذهبيّة، والتّعرّفة الجمركيّة وترجمة الوكالات والمعاهدات والمواثيق الدّوليّة والسجل الاقتصاديّ، وغيرها، وهي قرارات نافذة مطبّقة في الأردنّ؛ لأنّ إتمام أوراق التراخيص لا يكون إلا بإحضار المطلوب المشار إليه في القرارات بالعربيّة، وأيضاً يتطلّب إقرار المعاهدات والمواثيق الدولية المكتوبة بلغة أجنبيّة مناقشتها في مجلس الأُمّة الأردنيّ وإقرارها، وهذا لا يكون إلا بقراءتها بالعربيّة.

وما من شكّ بأنّ القرارات اللغويّة كلّها في أيّ بلد تابعة، بالضرورة، إلى القرارات اللغويّة في التّعليم والثقافة، وأيّ تحقيق لها جميعها، أو معظمها، أو بعضها، ما هو إلاّ نتيجة منطقيّة لها، وأنّ تنفيذ القرارات في أيّ مجال يتساق مع تنفيذه في المجالين بدقة وتمام، بحيث لا يخرج أن يكون المجالان مرآة تظهر حفظ اللغة والاهتمام بها من عدمه في أيّ بلد. وعند النّظر في انعكاس القرارات اللغويّة في التّعليم، نجد أنّ هذه القرارات لم تفض إلى واقع مرضٍ أو مقبول، يحدّد متطلّبات هذه القرارات في حدّه الأدنى؛ فرغم مجيء ١٠ قرارات (بنسبة ٥٦،٥٥٪ من مجموع قرارات التّعليم اللغويّة) تُلزم القائمين على المؤسّسات التّعليميّة المختلفة باستخدام اللغة العربيّة لغة التّعليم، مع جواز تدريس بعض المواد بلغة أخرى، ورغم وجود ذلك واقعاً في المستوى المكتوب في المقرّرات التّعليميّة إلّا أنّ تنفيذها في المستوى المنطوق بالعاميّات في الأغلب الأعمّ نتيجة أسباب متشعبة متداخلة كثيرة، ومنها غياب القرارات المتعلّقة بالتّواصل المنطوق، حيث يجد المدقّق في كلّ القرارات (١١٨) قراراً أنّها منصرفة بكليّتها إلى الجانب المكتوب في اللغة العربيّة، ولم يكن هناك إلّا جزء يسير من المادة الثّالثة من قانون حماية اللغة العربيّة ٣٥ لسنة ٢٠١٥،

يتعلّق بالتواصل المنطوق في الإعلانات المرئية أو المسموعة أو المقروءة الموجهة للجمهور، والمادة الرابعة «ب» التي تنصّ على «ترجمة الأفلام والمصنّفات الناطقة بغير العربية المرخص عرضها في المملكة صوتاً أو كتابة».

إنّ إعلاء شأن التواصل المكتوب دون المنطوق في اللغة العربية مسألة قديمة جديدة، إن تشعب القول فيها طال، وهذا ما جاءت به القرارات، وكأنّها تقرّ ضمناً الميل والسكون والاطمئنان والاعتماد على عاميّات أبناء العربية التي تفضي، بالضرورة، إلى تواصل لغويّ منطوق سليم، وهذا ما لا ينبئ به الواقع؛ إذ لا نأمن عند أبناء العربية، اعتماداً على عاميّاتهم، حديثاً بالعربية السليمة، ولا نطمئن إلى تحقيق قراءة جهرية سليمة، حيث التواصل المنطوق يكون في هيئة نطق الكلام وفي موضوعه.

إنّ نقطة الانطلاق في حماية اللغة العربية وتطويرها لا يكون إلّا في سياسة واضحة، وقرار ملزم في المحافظة على تواصل مكتوب ومنطوق باللغة العربية السليمة في صفوف اللغة العربية، وفي تعليم الموضوعات الأخرى التي تعدّ تعليماً رديفاً للعربية، دونما فصل بينهما، وتحديد في مراحل التعليم المدرسيّ كلّها، وفيما بعدها في أقسام العربية والشريعة والإعلام في الكليات والجامعات.

ولعلّ المقرب الحديث في اللسانيّات التعليميّة، الغائب عن اللغة العربية لأبنائها، بما أفضت به مؤسّسة ACTFL من معايير الجاهزية العالميّة في تعلّم اللغات ⁽¹⁾ world-Readiness Standards for Learning Languages يعيد الأمور إلى نصابها في حماية تعليم اللغة العربية في المدارس والكليات والجامعات أولاً، وتعرف كذلك باسم المعايير الخمسة C's 5، وهي التواصل Communication، والثقافة Culture، والربط Connection، والمقارنة Comparison، والمجتمع Community. وهي تشكّل، مجتمعة مترابطة متكاملة، معايير الجاهزية العالميّة في تعلّم اللغات في القرن الحادي والعشرين، حيث ينبغي أن يبنى

(1) <https://www.actfl.org/sites/default/files/publications/standards/World-ReadinessStandardsforLearningLanguages.pdf>

أيّ منهاج في تعليم اللغة وتعلّمها وفقها في معايير محدّدة لكلّ مستوى رئيس وفرعيّ، ومثال ذلك معيار التّواصل الذي يصنّف مهارات اللغة غير التّصنيف الشّائع المعروف: مهارات استقبال: استماع وقراءة، ومهارات إنتاج: محادثة وكتابة بل بتصنيف آخر في ثلاثة أنواع للتّواصل، تشكّل جوهر أهداف تعليم اللغات وتعلّمها للنّاطقين بها وبغيرها قياساً وتقويماً، وهي:

١- التّواصل التّفاعليّ Interpersonal Communication: يتطلّب شخصين على الأقلّ

يتواصلان بشكل مباشر بهدف نقل معلومة أو الاستفسار عنها أو التّأكد منها لتداول المعنى بينهما، وهما نوعان:

— التّواصل الشفويّ: وهو النّوع الأكثر وجوداً حيث الاستماع والمحادثة شفويّاً (وجهاً لوجه) أو عبر الهاتف أو (السكايب) Skype أو من خلال أيّة واسطة تواصلية أخرى.

— التّواصل التحريريّ: وهو نوع فرعيّ حيث القراءة والكتابة تحريراً، ووجوده في وسائل التّواصل الاجتماعيّ وتطبيقات الدّردشة الاجتماعيّة.

٢- التّواصل التفسيريّ Interpretive Communication: وهو تواصل من طرف واحد:

مستمع أو قارئ، حيث مهارتا القراءة والاستماع، ويكون التّركيز فيه على تفسير المقصود بالرسالة في سياقها الثّقافيّ دون تفاعل مباشر مع منتجها، ومن أمثلته: التّسجيلات المسموعة والمرئية، الأفلام والأغاني، القصص، الكتب، الإعلانات العامّة، المحاضرات العامّة وغير ذلك.

٣- التّواصل التّقديميّ Presentational Communication: وهو تواصل محكيّ (التّحدّث)

أو مكتوب (الكتابة) من طرف واحد لمجموعة متنوّعة من المستمعين أو القارئین؛ إذ ليس هناك فرصة تفاعليّة بين المنتج أو المستقبل لتداول المعنى. وعلى المنتج تنظيم أفكاره وصياغتها بطريقة تهني أكبر فرصة للمستقبل من فهم المقصود.

ومن أمثلته: ترك رسالة صوتية هاتفية، أو إرسال رسالة إلكترونية، أو تقديم عرض، أو إلقاء محاضرة، أو إعداد تقرير مكتوب أو محكي، أو إعطاء توجيهات لواحد أو مجموعة أو كتابة مقالة وغير ذلك.

والملاحظ في هذا المقرب الحديث أن كل مهارة لا تستمد قيمتها من ذاتها، وإنما تستمدّها من ترابطها مع مهارات أخرى تكون مكّلة لها بالضرورة، حيث يتطلّب قيام كل نوع من التّواصل مهارات معيّنة، ونلاحظ كذلك اتّساع نطاق التّحصيل والأداء والكفاءة في مهارتي المحادثة والكتابة اتّساعاً يتطلّب تنوعاً في التّقويم اللغويّ: أدواته وأساليبه بحيث يقيس مستويات تميّز متدرّجة ومتنامية عبر مجالات التّواصل التّفاعليّ والتّقديميّ إنجازاً وأداء وكفاءة في المحادثة والكتابة، وارتباطهما الرئيس وتكاملهما مع المهارات الأخرى مؤطّرة لمهارات رئيسة وفرعية ينبغي قياسها وتقويمها بدقّة.

ولم يُراعَ ما تقدّم في قرار امتحان الكفاءة، المادّة العاشرة من قانون حماية اللغة العربيّة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٥ الذي ينصّ على: «لا يعيّن معلّم في التّعليم العامّ أو عضو هيئة تدريس في التّعليم العالي أو مزيّع أو معدّ أو محرّر في أيّ مؤسسة إعلاميّة إلا إذا اجتاز امتحان الكفاية في اللغة العربيّة، إلخ»، حيث جاءت أقسام الامتحان في: الفهم والاستيعاب، والتراكيب اللغويّة، والنحويّة، والمعجم والدلالة، وخلا الامتحان من التّواصل المنطوق المطلوب بعينه للوظائف المذكورة في القرار، كما أن غياب (الاستماع والكلام والكتابة) في التّواصل التّقديميّ، وبعض من التّواصل التّفاعليّ، لا يفضي إلى كفاءة في العربيّة مهما بلغت درجات الطّالب في الأسئلة الموضوعيّة لأقسام الامتحان الأربعة، ولا يمكن، بناءً على ذلك، تسميته امتحان كفاءة.

وفي مجال الثقافة ذي الـ ١٥ قراراً لم تُحدّث القرارات المتعلّقة بحماية اللغة العربيّة أثراً بعيدة الغور أو الأثر على تقادم أزمان القرارات من هيمنة اللغة الإنجليزيّة في الأردنّ في التّواصل المكتوب في المرافق الحيويّة والخدمات العامّة ومتعلّقاتها في الأردنّ،

فالإنجليزية راسخة ظاهرة على امتداد فضاءات نشاطات الحياة اليومية الملتصقة بأبناء العربية إعلانات تجارية ودعايات، وأسماء محال، ومراكز تجارية منتشرة لا تكاد تجد للعربية المكتوبة فيها حضوراً إلا في أماكن محدودة.

وينضاف إلى كل أولئك حضور العاميات الأردنية في المكتوب جنباً إلى جنب الإنجليزية، وما توالد عن التلازم بينهما والتجاور ما بات يُعرف بـ «العربي»؛ حيث يُكتب كثير من مفردات الإنجليزية التي يصعب حصرها، بحروف عربية في مفردات، ومثالها: «دراي كلين، المنيو، كاش، ديلفري، وغيرها»؛ مما يؤكد عدم انتقال القرارات اللغوية إلى حيز التطبيق كلياً.

وتنعكس هذه القرارات على الواقع المعيش في التواصل الشفوي حصرياً في نشرات الأخبار، والخطب الدينية والسياسية، وكثير من البرامج الثقافية، وقليل من البرامج الحوارية ذات الشأن الفكري التي تحظى بجمهور خاص؛ لتنتقل هذه القرارات تطبيقاً في وجوه متفاوتة بين تطبيق شبه كلي إلى جزئي، مما يضعف من حماية اللغة العربية، وتطويرها، وديمومة ممارستها في هذه المنابر عظيمة التأثير.

ويبقى التواصل المنطوق بالعاميات الأردنية (إلى جانب عاميات الجنسيات الأخرى في الأردن) يمثل واقعاً لغوياً واسعاً، قد حيل بينه وبين تطبيق هذه القرارات، وفي المجالات كلها حتى في مؤسساته التعليمية: المدارس والكلّيات والجامعات أساتذة وإداريين وطلاباً؛ مما يظهر باستجلاء فقدان الطمأنينة، في الظاهر والباطن، بتطبيق هذه القرارات على الواقع المعيش.

إنّ لاستبقاء الأمر على ما هو عليه، وما هو كائن، آثاراً بالغة التعقيد، حيث غياب تطبيق هذه القرارات كلياً أو شبه كلي أو جزئياً يدخل العربية وأبناءها ومتعلميها في حالة من الاضطراب الحضاري والفكري والثقافي والسياسي والاقتصادي.

القضايا التي ينبغي تطويرها وتحسينها فيما يتعلق بواقع السياسات اللغوية في الأردن:

أولاً: غياب المعايير الواضحة الدّقيقة المطلوبة في التواصل المكتوب والمنطوق في اللغة العربيّة في القرارات كلّها، ومن أمثلة ذلك:

- في مجال القانون: القرار ٧/د لسنة ١٩٢٤ الذي ينصّ على «أن يعرف اللغة العربيّة».
- في مجال الإدارة: القانون ٢٤/د لسنة ١٩٥٨ الذي ينصّ على «أن يحسن اللغة العربيّة قراءة وكتابة».
- في مجال الإدارة: القانون ٩٥/٣/ج لسنة ١٩٦٦ الذي ينصّ على «وأن يحسن القراءة والكتابة باللغة العربيّة».
- في مجال العمل: القانون ٧/٨/و لسنة ١٩٧٠ الذي ينصّ على أن يكون «مجيّداً للقراءة والكتابة باللغة العربيّة».
- في مجال الاقتصاد: القانون ٩١/٧/٥ لسنة ١٩٩٠ الذي ينصّ على «أن يجيّد الشّركاء المفوضون بإدارة الشّركة القراءة والكتابة باللغة العربيّة...».
- في مجال العمل: القانون ٢٨/٣/ج لسنة ٢٠١٤ الذي ينصّ على «أن يجيّد اللغة العربيّة قراءة وكتابة».

فلا تنبّين على وجه الدّقة من الأمثلة السّابقة حدود معرفة اللغة العربيّة أو إحسانها أو إجادتها دونما وعي بالمعايير في تعليم اللغات وتعلّمها لحمايتها؛ لأنّها مكان مفاصل الباب من الباب، إذا انحرف عنها صعب فتحه وإغلاقه، وإن تحرّك خشيت سقوطه؛ والمعايير مرآة اختيار المحتوى وترتيبه تقديماً وتأخيراً، وطرائق التّعليم واستراتيجيّاته، وأدوات التّقويم مجتمعة ومنفردة، وضابطها، حيث تنضبط بضبطه، وتقدر على مقادير ما تتطلّبه دون زيادة أو نقصان، ويتكشف منطقها العلميّ العمليّ

في مقام لا يحسن فيه إلا صريح العقل والمنطق، قوّة أو ضعفاً، حتى يتبيّن المدّرس والمتعلّم على السواء، فتعليم اللغة العربيّة في المدارس والجامعات والكليات وفق معايير منضبطة دقيقة، كمعايير ACTFL أضحت الآن مطلباً أساسياً في تعليم اللغات وتعلّمها؛ فلا تطلب الدقّة في التّوصيف والأثر والتّطبيق لها إلا وجودتها كاملة كامنة فيها، ومنها: معايير الكفاءة الشفوية OPI، والكتابتية WPT، وكفاءة القراءة RPT، وكفاءة الاستماع LPT، وقوائم (ما يمكنني فعله) Can-Do Statements، ومعايير تقييم ACTFL للأداء نحو الكفاءة في اللغات AAPPL، وهو أحدث تقييم في تعليم اللغات، يستند إلى معايير الجاهزية العالمية في تعلّم اللغات 5 C's في القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: الحاجة إلى آليات واضحة دقيقة حازمة، تشرف عليها السّلطة التّنفيذية والقضائية في تطبيق هذه القرارات بشكل جوهر التّحديّات؛ فجّل هذه القرارات ما زال في طور القوالب النّظرية المجردة، ولم تفض إلى ميادين التّطبيق العمليّ التي تسهم في تفعيلها (برهومة، ٢٠١٧)، وتحقيق النّتائج المرجوة منها، والقرارات اللغوية المستقلة والعرضية قرارات ترقى، عند تنفيذها، إلى غايات مرموقة في الشّأن اللغويّ في الأردنّ، تتحرّى مواضع هو حقّ مواضعها.

ثالثاً: تنسيق الجهود بين مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ ومؤسّسات الدّولة الأردنيّة الرّسميّة والخاصّة تنسيقاً عملياً، يخرج من حاليّ الغربة والعزلة إلى حالة الانسجام التّام، بيت خبرات لغويّة؛ للحفاظ على العربيّة وحمايتها.

رابعاً: إنشاء مراكز أردنيّة متخصصة في التّخطيط اللغويّ بالتعاون مع مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ، والمؤسّسات التعليميّة الحكوميّة والخاصّة.

خامساً: إيلاء برامج اللغة العربيّة للنّاطقين بغيرها في الأردنّ الأهميّة التي تستحقّها وطنياً وحضارياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً.

المراجع:

- برهومة، عيسى، (٢٠١٧)، قوانين حماية اللغة العربية في الأردن بين التشريع والتطبيق، مجلة الآداب، م٢٩، ع٢٤، ص ص ٨٥-١١٥، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الزبون، فواز، (٢٠٠٩)، دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها، مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي السابع والعشرون.
- الصيفي، هدى، (٢٠١٥)، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة قطر، كلية الآداب والعلوم.
- كوبر، روبرت، (٢٠٠٦) التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة: خليفة أبو بكر الأسود، سرت، مجلس الثقافة العام.
- اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية، (٢٠١٩)، دراسة واقع تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، الطبعة الأولى عمان - الأردن.
- المحمود، محمود، (٢٠١٩)، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة ع ٦ ص ٨-٤٨.
- هاشم، كايد مصطفى (٢٠٢١). إمارة الشرق العربي رحلات ومشاهدات عربية (١٩٢١-١٩٤٦م)، مجلة أفكار، ع٤١٦، وزارة الثقافة - الأردن.

المواقع الإلكترونية:

- أبو حسين ، خلود (2022) <https://mawdoo3.com>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٥ م.
- استراتيجيكس (2022) <https://strategiecs.com/ar/analyses/an-overview-of-jordans-economic-and-political-landscape-2022>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/١ م.
- دائرة الإحصاءات العامة، (2020) <https://fanack.com/ar/jordan/population-of-jordan>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٣ م.
- صليبي، كمال (2012) <https://fanack.com/ar/jordan/history-of-jordan/creation-of-transjordan>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٣ م.
- العسّال، حسام (2023) <https://www.almamlakatv.com/news/119549>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٨ م.
- عمّون (2023) <https://www.ammonnews.net/article/758264>
- كيلاني، فؤاد (2022) <https://www.almayadeen.net/society>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٩ م.
- مبادرة ضد (2023) <https://www.cpf.jo/ar/our-initiatives>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٩ م.

- مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ، (2023) <https://arabic.jo/nar>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٩ م.
- الميثاق الوطنيّ الأردنيّ، (1991) https://www.pm.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Info_Page
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/١٠/١٦ م.
- وكالة الغوث (2023) <https://www.unrwa.org/ar/activity>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٩ م.
- هيئة الإعلام (2023) <http://www.mc.gov.jo/Pages/viewpage?pageID=44>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٩ م.
- الورقة النقاشيّة السابعة (٢٠١٧) الورقة-النقاشية-السابعة-بناء-قدراتنا-البشرية-وتطوير-العملية-التعليمية-جواهر-نهضة-الأمة <http://rhc.jo/ar/media>
تاريخ المشاهدة: ٢٠٢٣/٩/٩ م.

٣: دراسة حالة

(الإمارات العربية المتحدة)

إعداد: الدكتور علي عبد القادر الحمادي



دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية

القسم الأول: الإطار التاريخي للغة العربية واللغات الأخرى:

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م، باتحاد بين سبع إمارات هي: أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة. يمثل نموذج الإمارات الاتحادي إلهاماً للعرب، وإثباتاً واقعيّاً بأن المقومات المشتركة، كالدين واللغة والصلات القبلية، يمكن أن تكون أدوات لتوحيد الشعوب (تقرير التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. ١٩٨١). وهذا الأمر عكسه البيان التاريخي لقيام الاتحاد إذ جاء فيه: «يزف المجلس الأعلى هذه البشرى السعيدة إلى شعب الإمارات العربية المتحدة وكل الدول العربية الشقيقة، والدول الصديقة، والعالم أجمع، معلناً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة دولةً مستقلة ذات سيادة، وجزءاً من الوطن العربي الكبير». وهذا البيان يوضح معالم الحالة اللغوية للدولة، كما سوف نتبعه في هذه الدراسة.

ولا خلاف على أن المشهد اللغوي في الإمارات يتأثر بالوضع السياسي والاقتصادي، ويُفهم على نحو أفضل من خلال التعرف على جغرافية الإمارات وتاريخها.

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قارة آسيا، وتحديداً في الجهة الغربية الجنوبية منها، في شرق الجزيرة العربية، يحدها من الشمال والشمال الغربي الخليج العربي، ومن الجنوب والغرب تحدها المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الشرقي سلطنة عمان. وتبلغ مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة ٧١,٠٢٣,٦ كيلومتر مربع تقريباً من اليابسة، ويصل عدد سكانها إلى ٩ ملايين و٣٠٤ آلاف و٢٧٧ نسمة، بحسب تقارير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لعام ٢٠٢١.

شهدت دولة الإمارات زيادة كبيرة في عدد السكان خلال السنوات القليلة الماضية؛ بسبب النمو الكبير في مختلف القطاعات الاقتصادية، ما أدى إلى تدفق العمالة من مختلف الخلفيات الثقافية والدينية. وتشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من ٢٠٠ جنسية

تقيم وتعمل في دولة الإمارات. وليس بخفي أن عدد الوافدين والمقيمين في دولة الإمارات يتجاوز عدد سكانها من المواطنين، وهو أمر تشترك فيه عدد من دول الخليج العربي.

وتعد الجالية الهندية من أكبر المجتمعات الوافدة المقيمة في الدولة، يليها الجالية الباكستانية، ثم البنغالية، وغيرها من الجنسيات الآسيوية والأوروبية والإفريقية. ويُشكل الوافدون والمهاجرون نسبة ٨٨,٥٢٪ من إجمالي عدد السكان، بينما يشكل الإماراتيون النسبة المتبقية وهي ١١,٤٨٪.

إن هذا التنوع السكاني يقود إلى تنوع لغوي. ومع أنه من الجلي والمقرر أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة بحكم القانون، فإنها تتراحم من خلال لغات كثيرة، أبرزها الإنجليزية في التعليم والعمل، والأوردية في الشارع التجاري. ويعود سبب تغول اللغة الأوردية في الإمارات إلى أن منطقة جنوب آسيا التي تضم مواطنين من الهند وبنغلاديش وباكستان ودول أخرى في جنوب آسيا، تمثل ٥٩,٤٨٪ من السكان، أي ما يزيد قليلاً على نصف إجمالي سكان الإمارات العربية المتحدة.

ويتكون باقي السكان من جنسيات أخرى، بما في ذلك المصريون الذين يشكلون ٤,٢٣٪ من السكان، والجنسيات الأخرى التي تُشكل ١٧,٩٤٪ من السكان. مع أكثر من ٢,٥ مليون شخص يقيمون في الإمارات من الهند، تعد الهند أكبر مصدر للعمال في الإمارات. وتحتل باكستان المرتبة الثانية بأكثر من ١,٢ مليون نسمة. وتأتي بنغلاديش في المرتبة التالية ٧٠٠ ألف نسمة، تليها الفلبين وإيران بقرابة ٥٠٠ ألف نسمة لكل منهما. المصريون هم سادس أكبر مجتمع في الإمارات، ويبلغ عدد المصريين في الدولة أكثر من ٤٠٠ ألف نسمة.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

مفهوم السياسة اللغوية مفهوم حديث، يرتبط بمؤسسة الحكم وثقافة المجتمع ووعي الفرد. وحيث إن هذه العوامل متوفرة بدرجات متفاوتة في المجتمعات، بدءاً

بأطوارها الأولى وصولاً إلى نضجها الاجتماعي، فإنه يمكن أن نتعرف إلى بعض ملامح هذه السياسات.

دولة الإمارات العربية المتحدة كيان سياسي حديث النشأة نسبياً، لكن جذور الشعب ممتدة في عمق أرضه، ومتجذرة في ثقافة وفكر وسلوك وتقاليده ولغة ترفد المواطن الإماراتي وتكونه، ومورقة في صورة شخصيات نبتت من هذه الأرض وعاشت عليها وتركت أثراً خالداً فيها.

ولذا، فإن دراسة السياسات اللغوية لن يبدأ بالضرورة من تاريخ قيام الدولة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١م، بل سيمتد بامتداد الجذور التاريخية للشعب. وبحسب الدراسات، فإن العمق التاريخي للدولة يعود إلى فترة الألفية السادسة قبل الميلاد، وهو ما يجعلنا نفهم طبيعة الدولة وشعبها. فالإمارات تملك إرثاً من الحضارات القديمة التي واكبت تاريخ المنطقة فيما اصطلح عليه في التاريخ بالفترات التالية: فترة جبل حفيت (٣٢٠٠ ق.م - ٢٥٠٠ ق.م)، وفترة أم النار (٢٥٠٠ ق.م - ٢٠٠٠ ق.م)، وفترة وادي سوق (٢٠٠٠ ق.م - ١٣٠٠ ق.م). لكن الاكتشاف الأكثر أهمية، هو ما تم بدبي عام ٢٠٠٣م في موقع ساروق الحديد على أطراف الربع الخالي، وفي منطقة مخفية ومنسية منذ آلاف السنين، إذا وجدت بقايا مركز تجاري قديم كان يضم مدينة عريقة شكّلت حلقة الوصل بين ممالك وحضارات قديمة، مثل مصر وبلاد ما بين النهرين والهند. وفي هذه المدينة كان يتم صنع الحلي والأسلحة بأسلوب رائع يعكس قدرة أهلها على الابتكار. وقد استلهمت دولة الإمارات شعار «إكسبو ٢٠٢٠» من خاتم نحاسي عثر عليه في موقع ساروق الحديد.

إن هذا التاريخ المتجذر، ثقافة وفكراً في هذه الأرض، لا يمكن أن يقدم إلينا أي دلائل على سياسة لغوية واضحة. ويمكن الوقوف على ملامح السياسة اللغوية في الإمارات في المفاصل التالية:

● أولاً: السياسات اللغوية في الفترة التاريخية المرتبطة بظهور الإسلام:

توثيق علاقة اللغة العربية بالشعب القاطن على هذه الأرض بشكل علمي جازم، يمكن أن يكون مع بدء الدعوة الإسلامية في المنطقة، عندما أرسل النبي محمد صلى الله عليه وسلم رسالاً لدعوة القبائل إلى اعتناق الإسلام؛ فأسلم أهل المنطقة ولبوا دعوة الدين الجديد بشكل طوعي. لكن المنطقة شهدت ردّة عن الدين بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم عام ٦٣٢م، فجيش الخليفة أبو بكر الصديق الجيوش ضد المرتدين، واستمرت حروب الردّة لمدة عام تقريباً، وانتصرت فيها الجيوش الإسلامية، وتحديدًا في منطقة دبا الفجيرة؛ حيث ما زالت تتجاور فيها مقبرتان تعرفان باسم: مقبرة الصحابة، ومقبرة المرتدين. ومن المعالم الإسلامية القديمة المعروفة في المنطقة، مسجد البدية في إمارة الفجيرة، والذي يعود تاريخه إلى القرن الخامس عشر الميلادي، ويعد من أقدم المساجد في دولة الإمارات.

ثم ازدهرت الحضارة الإسلامية بشكل بارز في المنطقة خلال الخلافة الأموية والعباسية، وبرزت أهمية التجارة البحرية بين منطقة الخليج والمناطق الأخرى الواقعة في جنوب شرق آسيا وسواحل إفريقيا الغربية، وراجت أيضاً صناعة السفن لأهميتها في الملاحة البحرية في ذلك الحين. وتم الكشف في منطقة جميرا بدبي عن آثار قديمة، وبقايا معالم تاريخية لمدن إسلامية وعملات نقدية. كما ذُكرت مدينة جلفار، رأس الخيمة حالياً، في الوثائق التي تكشف عن التعاملات التجارية بين تجار مدينة البندقية في إيطاليا، ومجتمعات منطقة الساحل الخليجي. وهي مسقط رأس الملاح العربي أحمد بن ماجد الذي كانت مؤلفاته العلمية مكتوبة بلغة عربية راقية.

يمكن الجزم بأن اللغة في هذه الفترة كانت اللغة العربية الفصحى، ويؤكد هذا الجزم النصوص التي وردت من الحوادث التاريخية الموثقة لتلك الحقبة. ويمكن تلمّسه أيضاً مما أثير عن أهل هذه المنطقة من نتاج لغوي أدبي وفكري. وما زالت في اللهجة الإماراتية مفردات تتصل بلغات العربية قديماً؛ كظاهرة قلب الجيم ياءً في بعض الاستعمالات. كما في الشاهد المشهور من قول أم الهيثم المنقرية التميمية:

إذا لم يكن فيكَن ظِلٌّ ولا جنى فأبعدكَن الله من شيرات

تعني: من شجرات. وهذه اللغة القديمة تمثل الآن خصيصة ثابتة في اللهجة الإماراتية. (عبيد. ٢٠١٣).

● ثانيًا: السياسات اللغوية في فترة التواصل مع الحضارات الأخرى:

وبعد ضعف الدولة الإسلامية، بدأ اهتمام الإمبراطوريات الأوروبية بمنطقة الخليج، والطرق البحرية المؤدية إلى المناطق التجارية في الهند وجنوب شرق آسيا، واستطاعت العديد من الدول الأوروبية الوصول إلى منطقة شبه الجزيرة العربية، إما لغرض الاستكشاف أو السيطرة على سواحلها. وتركوا في جميع الأحوال أثرًا لغويًا مما أوهم بعضهم (حنظل. ١٩٩٨) بأن لهجة قبيلة الشحوح الإماراتية، هي من نتاج التأثير بالاحتكاك بالبرتغاليين، ولكن الأمر غدا محسومًا اليوم بعد جدل علمي طويل بإثبات الأصول العربية للهجة الشحية التي تبدو غريبة بعض الشيء.

لكن ما لا يمكن إنكاره: أن الاحتكاك اللغوي مع الألسنة القادمة من وراء البحار، أو من الجيران على الساحل الشرقي للخليج، ترك أثرًا في مفردات جديدة دخلت الاستخدام، أو تغييرًا في نطق بعض الكلمات، أو اختلاف التراكيب اللغوية. وأن ما أثبتته الدراسة البحثية لمفردات البيئة البحرية (العميمي. ٢٠٢٢) يظهر أن اللهجة الإماراتية البحرية «ما زالت محافظة على تراثها اللغوي، وتتميز بجمع فريد بين لهجة أهل البحر وأهل البادية، وأن عددًا غير قليل من مفردات لغة العرب البحرية القديمة ما تزال حية في اللهجة البحرية الإماراتية لمدة تزيد على الألف سنة».

● ثالثًا: السياسات اللغوية قبل دولة الاتحاد:

ومع انتهاء التنافس والتعاقب الهولندي فالبرتغالي ثم البريطاني على المنطقة، دخلت البلاد تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدات حماية أو هدانات وقعها قادة إمارات الساحل مع المملكة المتحدة بين عامي ١٨٢٠ و١٨٩٢. وقد أتاحت هذه الحالة من الاستقرار السياسي حدوث نوع من التقارب الثقافي الهادئ، يظهر جليًا في رحلات المستكشفين الذين مروا بهذه الأرض، وقطع صحراء الربع الخالي، وكان أكثرهم من

المتحدثين باللغة العربية، بل إن أشهرهم ويلفرد ثيسجرالذي سماه أهل المنطقة مبارك بن لندن، كان يستطيع التمييز بين لهجات القبائل العربية في الربع الخالي.

• رابعاً: السياسات اللغوية بعد دولة الاتحاد:

مع قيام دولة الاتحاد في الثاني من ديسمبر ١٩٧١م، اختارت الدولة الاتحادية الناشئة اللغة العربية لغة رسمية للدولة، وأثبتت ذلك في دستور الدولة؛ إذ نصت المادة السابعة من الدستور أن «لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية»، واتساقاً مع مواد الدستور، حرصت الحكومة في سياستها اللغوية على أن تكون اللغة العربية هي اللغة المستعملة بواسطة كل الجهات الحكومية في الدولة. وكان الاتجاه نحو اللغة العربية قوياً، يؤكد ذلك ممارسات إجرائية مثل اختيار لغة الجريدة الرسمية، وتغيير أسماء المؤسسات لتكون باللغة العربية، كما سوف توضح الورقة ذلك في دراسة القرارات اللغوية.

وعلى الرغم من أنه على مدى اثنين وخمسين عاماً من عمر الدولة، لم يصدر ما يخالف هذه السياسات، فإن مستوى التطبيق على أرض الواقع أظهر أن هناك مظاهر تقلل من حضور اللغة العربية وتضعف من القوة التي اكتسبتها بحكم القانون، فالإحصائيات تثبت أن اللغة العربية ليست في الصدارة بين اللغات المستعملة في الحياة العامة لأسباب كثيرة، منها ما يتعلق بكثرة الجنسيات، وسيادة العاميات، وتأثير العولمة. ومع أن الإحصائيات منشورة فيما يتعلق بعدد السكان وجنسياتهم، إلا أن تحديد ترتيب اللغة العربية بين اللغات المستخدمة لم يظهر في أي سجلات رسمية، ويتداول المعنيون بالشأن اللغوي تصريحاً شهيراً لوكيل وزارة الثقافة والإعلام حدد فيه ترتيب اللغة العربية في «المركز الرابع من حيث استخدامها وعدد الناطقين بها، حيث تحتل الأوردية المركز الأول، تليها الإنجليزية، ثم لغة هجينة جاءت نتيجة اختلاط عدد من العاميات من بينها العربية والآسيوية والإنجليزية أصبحت تستخدم على نطاق واسع، لتحل العربية في المرتبة الرابعة». (صحيفة الإمارات اليوم. عدد ١٠ مارس ٢٠٠٨) وهناك جدل دائم ومتجدد يُثار حول تحقيق التوازن بين التمسك بالهوية الوطنية وبين ضرورات العولمة

والتعايش مع المجتمع الدولي، وبين التمسك باللغة الوطنية ومراعاة التعددية اللغوية. وخاصة في ضوء توجه الإمارات في التركيز على قيمة التسامح والتعايش وتخصيص وزارة لها، وما يترتب على ذلك من تأثير على اللغة والهوية. (وردي، ٢٠٢٢).

القسم الثالث: رصد وتحليل للسياسات اللغوية والعوامل المؤثرة فيها وفي الوضع اللغوي:

تعالج السياسات اللغوية في الإمارات مجالات متعددة، أبرزها الشأن اللغوي البحث، ولكن لا يمكننا أن نرسم صورة كاملة لمشهد اللغة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دون أن تتشابك خيوط الصورة مع حقل التعليم والمناهج، وتتأثر ألوانها بتدخلات الاقتصاد والسياسة والإدارة والتركيب السكانية والقضاء. وإن أول ما يمكن الانطلاق منه في تحليل المشهد اللغوي في الإمارات هو تنضيد متعلقات الشأن اللغوي من سياسات ومؤسسات وقرارات في المجالات التالية:

• أولاً: قضايا لغوية متخصصة:

تعالج القرارات مسائل تخصصية بحتة، كموضوع إشهار جمعيات ومراكز اللغة العربية، وتحديد مجالس أمنائها ومهامها، والعمل على مشروعات لغوية كبرى؛ كمشروع المعجم التاريخي للغة العربية ومعجم محمد بن راشد آل مكتوم للغة العربية المعاصرة. وهي قضايا متنوعة يجمع بينها الشأن اللغوي البحث، وتحتاج إلى تحليل تفصيلي.

لقد كان إشهار أول جمعية أهلية مدنية ذات نفع عام في دولة الإمارات بقرار اتحادي صادر عن وزارة العمل عام ١٩٩٩م، وبمرسوم إشهار صادر عن ديوان حاكم الشارقة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي؛ إذ جاءت فكرة تأسيسها من سموه، ولقيت منه كل عناية ودعم؛ لإيمانه الشديد بدور العمل الأهلي المجتمعي في خدمة القضايا الكبرى للأمة.

لقد أثبت النهج الذي تتبعه الجمعية في فتح باب العضوية لغير المختصين في اللغة العربية نجاحه؛ إذ إن ذلك أعطى لعمل الجمعية بعداً مجتمعياً، وساهم في توسيع دائرة البرامج والأنشطة التي تقدّم إلى اللغة العربية، وبالطبع لن يكون منصفاً في حق مجامع اللغة العربية أن نقول إن التاريخ قد تجاوزها، فليس الإقرار بنجاح تجارب العمل الأهلي والمجتمعي للغة العربية انتقاصاً من عمل المجامع، ومع ذلك تبقى الحقيقة الراسخة، أن ما أنجزته جمعيات أهلية؛ مثل جمعية حماية اللغة العربية في الإمارات، أعطى بعداً مجتمعياً للغة العربية، ومثله مجمع الشارقة للغة العربية الذي صدر بمرسوم أميري عن ديوان حاكم الشارقة يحمل الرقم (٩٦) لسنة ٢٠١٦م، ويهدف إلى معالجة مسائل لغوية بحتة مثل: إصدار المعاجم اللغوية ومعاجم اللهجات والموسوعات العلمية، وإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة باللغة العربية والإشراف عليها ونشرها، ودراسة المصطلحات العلمية والأدبية والفنية والألفاظ الحضارية والعمل على توحيدها، وإصدار المنشورات اللغوية ومجلة محكمة في العلوم الإنسانية، وتحقيق المخطوطات والوثائق والنصوص ونشر المصطلحات الجديدة التي يتم توحيدها في اللغة العربية.

ومن المراكز اللغوية أيضاً، مركز أبوظبي للغة العربية الذي صدر بشأنه قراران عن المجلس التنفيذي في أبوظبي، القرار الأول عام ٢٠١٩م بالموافقة على إنشائه باسم هيئة أبوظبي للغة العربية التي تتبع دائرة الثقافة والسياحة. وتختص الهيئة بوضع الخطط الاستراتيجية للنهوض بواقع اللغة العربية، وإصدار الدراسات العلمية التي تضمن مواكبة اللغة العربية لمتطلبات العصر، بما يساهم في إثراء المحتوى، وتعزيز حضورها لغةً للعلم والمعرفة، وقرار ثانٍ أخذ صيغة القانون، صادر عن رئاسة الدولة بإنشاء مركز أبوظبي للغة العربية، ويتبع دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي لدعم اللغة العربية، ووضع الاستراتيجيات العامة لتطويرها والنهوض بها علمياً وتعليمياً وثقافياً وإبداعياً، وتعزيز التواصل الحضاري، وإتقان اللغة العربية على المستويين المحلي والدولي، ودعم المواهب العربية في مجالات الكتابة والترجمة والنشر والبحث العلمي وصناعة المحتوى المرئي والمسموع وتنظيم معارض الكتب.

كما صدر عن رئاسة الدولة أيضاً قرار بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة ومكتب التربية العربي لدول الخليج، يحدد امتيازات وحصانات المركز التربوي للغة العربية، وتوفير مقر له مع كوادره الإدارية. إن أفراد اللغة العربية بمركز مختص ضمن أجهزة مكتب التربية العربي دلالة على تقدير المكتب للغة العربية. ولعل من أبرز ما قدمه المركز التربوي، إنتاج معايير موحدة في اللغة العربية لصفوف المرحلة الأساسية من التعليم، وهي خطوة يعول عليها أن تضع أرضية علمية مشتركة للتعليم في دول مجلس التعاون.

ومن القضايا اللغوية أيضاً، إنشاء الجوائز اللغوية؛ كجائزة محمد بن راشد للغة العربية التي أنشئت بمرسوم من الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم (٢٠١٤)، وضمت في تبعيتها الإدارية إلى مكتبة محمد بن راشد آل مكتوم بمرسوم آخر صدر عام (٢٠٢٠)، وتعد الجائزة الأرقى للغة العربية عالمياً، وهي بحق أرفع تقدير لجهود العاملين في ميدان اللغة العربية أفراداً ومؤسسات. وتهدف الجائزة إلى تكريس مكانة دولة الإمارات وموقعها مركزاً للامتياز باللغة العربية، وتكريم المبدعين في استعمال اللغة العربية لتطوير التعريب والتعليم والتكنولوجيا والإعلام، والمحافظة على التراث ونشره، وإبراز المبادرات الناجحة في فئات الجائزة المختلفة، لتمكين العاملين في ميدان اللغة العربية من الاستفادة منها. كما تهدف الجائزة إلى تشجيع الشباب وتحفيزهم على الإبداع في تطوير استعمال اللغة العربية في الحياة، والتوسع في تعريب الكتب بميادين المعرفة المختلفة؛ للاستفادة من تجارب الثقافات العالمية. وهي مؤشر على نضج العمل المجتمعي والرسمي والفردي في اللغة العربية، وتتميز بالشمول؛ إذ أنها تلامس جميع جوانب اللغة العربية.

● ثانياً: الإدارة والتنظيم:

إدارة الدولة وتنظيم مؤسساتها يرتبطان باللغة. وتحرص دولة الإمارات على رسم سياسات واضحة فيما يتعلق بعلاقة اللغة بأمور التنظيم والإدارة، إن على مستوى إقرار لغة التعاملات والمراسلات، أو تبني خيارات لغوية كمسألة اختيار الأرقام المستخدمة في الدولة.

إن من أول الأمور ذات الشأن اللغوي التي نظمتها الدولة، مسألة الحصول على الجنسية، فالمادة السابعة والثامنة من القانون الاتحادي رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢م، في شأن الجنسية وجوازات السفر، تضمنتا إشارة إلى إتقان اللغة العربية، والمادة السابعة تحديداً تنص على أنه «يجوز منح جنسية الدولة لأي شخص كامل الأهلية، إذا أقام بصورة مستمرة ومشروعة في الإمارات الأعضاء منذ سنة ١٩٤٠ أو قبلها، وحافظ على إقامته العادية، حتى تاريخ نفاذ هذا القانون، وأن تكون له وسيلة مشروعة للعيش، وأن يكون حسن السيرة وغير محكوم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ويحسن اللغة العربية».

لقد أدت الطفرة الاقتصادية والانفتاح على مجالات السياحة والثنائية اللغوية في التعليم، إلى تدخل رسمي من رئاسة الوزراء، فصدر في مارس ٢٠٠٨م قرار مجلس الوزراء باعتماد العربية لغة رسمية للمراسلات في جميع المؤسسات والهيئات الاتحادية في كافة إمارات الدولة.

وتوافقاً مع هذا القرار، أصدر المجلس التنفيذي في كل من إمارة أبوظبي وإمارة عجمان، قراراً باعتماد اللغة العربية لغة رسمية للمراسلات في جميع الدوائر المحلية والمؤسسات والهيئات بإمارة عجمان. والحقيقة أن هذا التأطير اللغوي قديم منذ تأسيس الدولة. ونمثل على ذلك بأنه على صعيد استخدام اللغة في المعاملات الإدارية، فقد حتم المشرع الإماراتي استخدام اللغة العربية، ففي مجال المعاملات الخاصة بدخول وإقامة الأجانب على سبيل المثال، تنص المادة الثامنة من قرار مجلس الوزراء رقم (٦) لسنة ١٩٧٤م بلائحة تنظيم أذون وتأشيرات دخول البلاد للعمل، على أن «تحرر جميع الطلبات والتعهدات التي يقدمها صاحب العمل وفقاً لأحكام هذه اللائحة باللغة العربية، فإذا أضيفت إليها لغة أخرى، فالمرجع عند الخلاف يكون للنص العربي».

وفي شأن المعاملات الخاصة بتراخيص الأسلحة والذخائر والمتفجرات، تنص المادة (١٣) من القرار الوزاري رقم (١) لسنة ١٩٧٧م في شأن نظام استيراد الأسلحة النارية

والذخائر والمتفجرات، على «أن تحرر جميع الطلبات والمراسلات المعتمدة وفقاً لأحكام هذا القرار باللغة العربية، وكل طلب أو كتاب تحرر خلاف ذلك لا يلتفت إليه».

وفي المادة رقم (٧٨) من القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤م في شأن شركات ووكلاء التأمين، أوجبت «أن تكون جميع الوثائق والبيانات التي تقدم بموجب أحكام هذا القانون محررة باللغة العربية، فإن كانت محررة بلغة أجنبية، يجب أن ترفق بها ترجمة عربية مصدق عليها من قبل الجهات المختصة. ويجوز للوزير الاستثناء من هذا الشرط بالنسبة إلى بعض الوثائق».

وقد كانت دولة الإمارات من أولى دول الخليج العربي التي تبنت الأرقام العربية المستخدمة في المغرب العربي، متخلية عن الأرقام العربية التي اصطلح على تسميتها بالهندية. وقد صدرت في ذلك قرارات منظمة في الجهات ذات العلاقة المباشرة؛ إدارات المرور والترخيص المسؤولة عن أرقام السيارات، ووزارة التربية والتعليم في مناهجها. كما أضافت تجاوباً مع هذا التغيير، كل الإمارات الأخرى في قراراتها، لتنص على استخدام الأرقام العربية مع التوضيح لها والتمثيل برسم الأرقام (3/2/1...) كما في القرار رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٨م بشأن اعتماد اللغة العربية والأرقام العربية في دوائر إمارة رأس الخيمة الصادر عن ولي العهد ونائب الحاكم.

● ثالثاً: التعليم:

كان لقوة القرار اللغوي حضور في تحديد كثير من المسائل المهمة في التعليم، كتحديد مواصفات مناهج تعليم اللغة العربية في المدارس الخاصة، واعتماد لغة التعليم في الجامعات الحكومية والتخصصية ومراكز التدريب.

هناك سياسات لغوية في دولة الإمارات، تؤكد استعمال اللغة العربية في التدريس كأصل عام. ففي التعليم العالي كان قرار إنشاء أول جامعة إماراتية وفق القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧٦م بإنشاء وتنظيم جامعة الإمارات العربية المتحدة ينص في مادته

الخامسة على أن «اللغة العربية هي لغة التدريس في الجامعة». وبالعبارات نفسها تقريباً، تنص المادة الثانية من لأئحة الدراسة الأكاديمية والتدريب والتطبيق المهني للطلبة المرشحين بكلية الشرطة على أن «اللغة العربية هي لغة التدريس في الكلية. ولمجلس الإدارة، بناء على اقتراح المجلس العلمي، أن يُقرر دراسة مساق أو أكثر بلغة أجنبية».

وعلى الرغم من التطور الإداري وتحديات العولمة وتوغل اللغة الإنجليزية في التعليم، فإن الأجندة الوطنية ما زالت تنص على «وضع طلبتنا ضمن أفضل طلبة العالم في اختبارات تقييم المعرفة والمهارات في القراءة والرياضيات والعلوم، وأن يكون طلبتنا فيها متقنين اللغة العربية».

● رابعاً: الثقافة:

تبدي وزارة الثقافة اهتماماً كبيراً باللغة العربية، ويتجلى هذا الاهتمام في قرارات لغوية أطرت لمهمة متابعة المطبوعات، وتراخيص الأفلام المترجمة، فقد نصت المادة رقم (٦١) من القانون الاتحادي رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠م في شأن المطبوعات والنشر، على أنه «لا يجوز للجنة مراقبة الأفلام السينمائية أن ترخص عرض الأفلام الأجنبية ما لم تكن عليها ترجمة باللغة العربية. ويجب أن يذكر بطلب الحصول على الترخيص ملخص عن موضوع الفيلم وأسماء أبطاله واسم المنتج. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون النص العربي المترجم مطابقاً للغة الحوار».

كما أن المجلس الاستشاري للغة العربية الذي صدر مرسوم تشكيله بقرار من رئاسة الوزراء عام ٢٠١٢ نُسبَ إلى وزارة الثقافة؛ نظراً للترابط بين مكوفي اللغة والثقافة في المجتمع.

إن المكوّنات التي تعمل عليها وزارة الثقافة هي نفسها مجال عمل اللغة العربية، ونأخذ على ذلك مثلاً بقيمة القراءة، فهي مهارة من مهارات اللغة العربية، وترتبط باللغة ارتباطاً وثيقاً.

وقد صدر القانون الوطني للقراءة بمرسوم اتحادي رقم (١٨) لسنة ٢٠١٦. وهو أول قانون من نوعه في الدولة يُرسي القراءة كقيمة ثقافية، حيث يهدف إلى جعل القراءة ممارسة يومية في المرافق العامة على مستوى الإمارات، مثل المجمعات التجارية والمقاهي، عن طريق توفير مواد القراءة للزائرين. كما يُلزم القانون أيضاً المدارس والجامعات بإثراء مكباتها وتشجيع طلابها على القراءة، ويسعى إلى ترسيخ قيمة الكتب وأهميتها بين الطلاب، من خلال المحافظة عليها وإعادة استخدامها أو التبرع بها.

وجاء في المادة العاشرة منه: «تعمل وزارة الثقافة وتنمية المعرفة على تشجيع إصدار أو نشر مواد القراءة باللغة العربية، من خلال تقديم الدعم والحوافز في نقل المعارف من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية».

● خامساً: القضاء والمحاكم:

للقضاء شأن عظيم في المجتمعات، والعدالة فيها مرتبطة بالإبانة اللغوية، لذا فإن سياسات الدولة وقراراتها وقوانينها في المسألة القضائية ترتبط باللغة.

وبشكل صريح تنص المادة الرابعة من قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢م على أن «لغة المحاكم هي اللغة العربية، وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود أو غيرهم الذين يجهلون اللغة العربية بوساطة مترجم بعد حلفه اليمين، ما لم يكن قد حلفها عند تعيينه أو عند الترخيص له بالترجمة». وفيما يتعلق بالمستندات، تنص المادة (٤٦) البند الرابع على أنه «يجب أن تكون المستندات مترجمة رسمياً إذا كانت محررة بلغة أجنبية».

وفي الاتجاه نفسه، تنص المادة التاسعة من قانون تشكيل المحاكم في إمارة دبي رقم (٣) لسنة ١٩٩٢م على أن «لغة المحاكم هي العربية، وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلونها بوساطة مترجم بعد حلف اليمين». وتنص المادة (١٢) من القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٦م بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي على أن «اللغة العربية هي لغة المحاكم، ويستعان بمترجم متى اقتضى الأمر ذلك، بعد حلفه اليمين».

وتحظر المادة (١٢) من القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨١م في شأن تنظيم مهنة الترجمة على المحاكم قبول أي محضر أو وثيقة أو سند محرر باللغة الأجنبية، ما لم يكن مصحوباً بترجمة إلى اللغة العربية.

وتنص المادة (٧٠) من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، الصادر بالقانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢م، على أنه «يجري التحقيق باللغة العربية. وإذا كان المتهم أو الخصوم أو الشاهد أو غيرهم ممن ترى النيابة العامة سماع أقوالهم يجهل اللغة العربية، فعلى عضو النيابة العامة أن يستعين بمترجم بعد أن يحلف يميناً بأن يؤدي مهمته بالأمانة والصدق».

● سادساً: الاقتصاد والتجارة:

الاقتصاد عصب الحياة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ربطت الدولة رؤيتها للمئوية بدرجة كبيرة بالمجال الاقتصادي والصناعي، ومن الطبيعي أن ترتبط به بعض السياسات اللغوية. كنظام التحكيم، وإجراءات الترخيص، والتواصل مع المستهلك.

وتنص المادة (٢٥) من قرار هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١) لسنة ٢٠٠١م بشأن نظام التحكيم في المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية والسلع، على أن «اللغة العربية هي المعتمدة في إجراءات التحكيم، ويسري ذلك على أي بيان مكتوب يقدمه أي من الطرفين وعلى أي مرافعة شفوية أو إخطار أو قرار تصدره اللجنة. وللجنة أن تأمر بأن يرفق أي دليل مستندي بغير اللغة العربية بترجمة قانونية معتمدة لذلك إلى اللغة العربية. وإذا كان طرفا النزاع أو أحدهما لا يجيد اللغة العربية، فللجنة أن تستعين بمترجم معتمد لدى السوق المعني. وفي جميع الأحوال يتوجب على اللجنة أن تصدر حكمها النهائي باللغة العربية». ويتكرر الأمر في لائحة إجراءات التوفيق والتحكيم التجاري لغرفة تجارة وصناعة دبي لعام ١٩٩٤م، إذ تنص المادة (٤٣)، البند الأول منها، على أن «اللغة العربية هي لغة التحكيم ما لم يتفق الأطراف أو تقرر هيئة التحكيم غير ذلك، أخذاً في الاعتبار الظروف المحيطة، وخاصة لغة العقد والمراسلات بين الأطراف».

وفيما يتعلق بتسجيل العلامات التجارية، تنص المادة (١٤) من القانون الاتحادي رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٢م في شأن العلامات التجارية على أنه «إذا قبلت الوزارة العلامة التجارية وجب عليها قبل تسجيلها أن تعلن عنها في النشرة وفي صحيفتين يوميتين تصدران في الدولة باللغة العربية، وذلك على نفقة طالب التسجيل».

ويشدد المشرع الإماراتي على أن تكون العربية هي اللغة المستعملة لإعلام المستهلك طبيعة المنتجات. وفي ذلك، تنص المادة السابعة من القانون الاتحادي رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٦م في شأن حماية المستهلك على أنه «مع مراعاة ما تنص عليه القوانين والأنظمة ذات الصلة، يلتزم المزود لدى عرض أي سلعة للتداول، بأن يلصق على غلافها أو عبوتها، وبشكل بارز، بطاقة تتضمن بيانات عن نوع السلعة وطبيعتها ومكوناتها واسم المنتج وتاريخ الإنتاج أو التعبئة والوزن الصافي وبلد المنشأ وبلد التصدير (إن وجد) وبيان كيفية الاستعمال (إن أمكن) وتاريخ انتهاء الصلاحية، مع إرفاق بيان تفصيلي داخل العبوة لمكونات السلعة ومواصفاتها وقواعد استعمالها ومخاطرها وغير ذلك من البيانات باللغة العربية، على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وإذا كان استعمال السلعة ينطوي على خطورة، وجب التنبيه إلى ذلك بشكل ظاهر». وبناء على التفويض التشريعي الوارد بهذا النص، تقرر المادة (٢٨) الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٧م، أنه «على المزود لدى عرض أي سلعة للتداول الالتزام بأن يلصق على غلافها أو عبوتها بطاقة باللغة العربية واضحة ومقروءة ومفهومة المعنى وبشكل بارز».

وفي ذات الاتجاه، تنص المادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧٩م في شأن قمع الغش والتدليس في المعاملات التجارية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٤م، على أنه «يجب أن تكون اللغة العربية إحدى اللغات المستعملة في بطاقات المواد الغذائية والبيانات المصاحبة لها، وإذا استعملت لغة أخرى أو أكثر، بجانب اللغة العربية، وجب أن تكون جميع البيانات باللغات الأخرى مطابقة للبيانات الواردة باللغة العربية».

• سابعاً: الإعلام والإعلان:

إن أهم ما يعبر عن الإعلام الرسمي هو الجريدة الرسمية، وأجهزة الإعلام، ولغة الإعلان، وقد حددت دولة الإمارات منذ البدء سياستها بخصوص لغة الجريدة الرسمية، فقد نصت المادة الثانية من القانون الاتحادي رقم ١ لسنة ١٩٧١م بشأن الجريدة الرسمية للإمارات العربية المتحدة على أن «تصدر الجريدة الرسمية باللغة العربية. ويجوز نشر ترجمة بعض مواد الجريدة الرسمية بلغة أجنبية»، وأطرت ذلك الجريدة الرسمية لكل المجالس التنفيذية للإمارات السبع بهذا التوجه، كما التزمت به مؤسسات الدولة، ويمكن أن نمثل لذلك بقرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم ٥٧/٣/٩٦ بشأن نظام مكاتب التمثيل على أن يبلغ هذا القرار لمن يلزم لتنفيذ أحكامه وينشر في الجريدة الرسمية باللغتين العربية والإنجليزية.

أما بخصوص الإعلانات، فقد نصت المادة السادسة من الأمر المحلي رقم (١) لسنة ١٩٨٦م في شأن تنظيم الإعلانات في إمارة أبوظبي على أنه «يجب مراعاة الشروط التالية قبل إصدار الترخيص، بالإعلان: ١- استخدام اللغة العربية في الإعلان، ويجوز استخدام لغة أجنبية أخرى إلى جانبها. ٢- ألا تقل المساحة المخصصة للغة العربية عن ٦٥٪ من المساحة الكلية للإعلان. وأن يعلو النص العربي النص الأجنبي، أو يوضع النص العربي على يمين الإعلان».

وهذا ينسجم مع المادة الخامسة من قرار رئيس المجلس الوطني للإعلام رقم (٣٥) لسنة ١٤٣٤هـ/٢٠١٢م بشأن معايير محتوى الإعلانات في وسائل الإعلام. تحدد الشروط التي يجب مراعاتها في الإعلام، ومن هذه الشروط «أن تكون اللغة المستخدمة في الإعلام هي اللغة العربية الفصحى أو اللهجة الإماراتية المحلية».

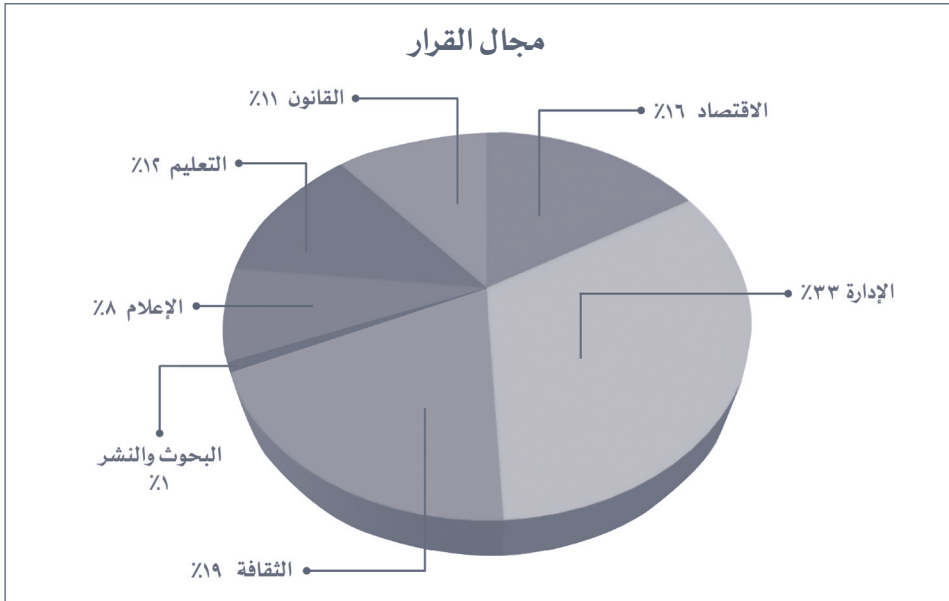
• ثامناً: النشر والبحوث:

كما تولي المؤسسات الرسمية اللغة العربية اهتماماً خاصاً ومضاعفاً، ففي مرسوم إنشاء جائزة خليفة التربوية نصّ على إيلاء اللغة العربية اهتماماً خاصاً؛ ولذا فإن

الجائزة تخصص كل عام حقلاً خاصاً لدراسات وأبحاث ميدانية في اللغة العربية، وجائزة لأفضل معلم لغة عربية تحديداً.

ومن الجهود العلمية التي نظمتها السياسات اللغوية، مشروع أداة تقييمية تقيس الكفاية اللغوية لمحدث العربية، تتسم بالمعيارية والمصادقية والصدق والثبات. وأثمرت عن تجربة يمكن أن يقال إنها بلغت مرحلة الاكتمال، لا الكمال؛ وذلك لأن العمل فيها امتد على مدى سنوات تناهز العشرين سنة، متمسكاً بالمؤسسية والجماعية والعلمية، متخذاً من معايير تعلم اللغات منطلقاً، ومن اختبارات الكفاءة العالمية في اللغات المختلفة محكاً مرجعياً. إنه اختبار العين للكفاية اللغوية، الذي انطلق من مدينة العين بدولة الإمارات، وأخذ اسمها، واسم حرف العربية الأول، ومعجمها الأول، وكل المعاني السامية لكلمة العين. وهو موجه أساساً للناطقين بالعربية، وتم تطوير اختبار آخر لتعلمي اللغة العربية من الناطقين بغيرها (علي ٢٠١٦).

الشكل رقم (١): مجالات القرارات



إن نظرة متفحصة للشكل رقم (١) توضح أن أكثر المجالات التي صدرت فيها القرارات والقوانين اللغوية هو مجال الإدارة بنسبة ٣٣٪، يليه مجال الثقافة بنسبة ١٩٪ وأن مجالات التعليم والاقتصاد والقانون والإعلام تتقارب نسبة القرارات فيها، في حين أن النسبة الأقل كانت لمجال البحوث والنشر.

استعراض الاتجاهات والدوافع المحركة للسياسات اللغوية

إن تداخل السياسات اللغوية في جميع هذه المجالات أمر تفرضه على المجتمعات طبيعة اللغة التواصلية والتفاعلية، ويزيد من قوة الحضور اللغوي في الحياة العامة بالإمارات عوامل عديدة منها:

● أولاً: نص الدستور والفكر الوحدوي للدولة:

لقد كان الحس العروبي أساساً لقيام دولة الاتحاد، وظهر ذلك في إعلان الاتحاد. لقد كانت أول إشارة لهذا الفكر الوحدوي في دستور الدولة؛ إذ نصت المادة السادسة من الدستور الإماراتي الصادر سنة ١٩٧١ على أن «الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الاتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية»، وأثبتت المادة السابعة من الدستور أن لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية. وتؤكد ديباجة الدستور، السير بشعب الاتحاد قدماً نحو «حكم ديمقراطي نيابي متكامل الأركان، في مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق».

وقد ترجمت رؤية الإمارات ٢٠٢١ هذا الفكر الوحدوي والحس العربي والاعتزاز باللغة العربية إلى واقع، من خلال ما نصّت عليه الرؤية بأن تكون الإمارات مركزاً للامتياز في اللغة العربية.

إن هذا الفكر المؤصل بدستور واضح وتشريع راسخ، يفسر أن مشاريع الإمارات اللغوية غالباً ما تأخذ البعد الإقليمي وتشكّل الوطن العربي كله، ويمكن التذليل على

ذلك بمشاريع؛ مثل مسابقة أمير الشعراء (عشرة مواسم ٢٠٠٧ - ٢٠٢٣)، وتحدي القراءة العربي (٢٠١٥ - ٢٠٢٣)، كما حملت مؤسسات الدولة على عاتقها العمل على مشاريع قومية كتقرير مؤشر القراءة العربي الذي أنهى أسطورة الإحصائيات المدسوسة على وضع القراءة في العالم العربي.

● ثانياً: الاهتمام الشخصي للقيادة:

إن المبادرات العالمية لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، تضم مشاريع تعنى باللغة العربية.

— ميثاق اللغة العربية الذي يهدف إلى تعزيز وضع اللغة العربية والتركيز على مكانتها في المجتمع، ويؤمل منه أن يكون مرجعاً لجميع السياسات والقوانين المتعلقة بحماية اللغة العربية وتعزيز استخدامها في الحياة العامة، مثل استخدام اللغة العربية في التعاملات الحكومية الداخلية والخارجية وفي كافة الخدمات الحكومية المقدمة إلى الجمهور، وإعطاء الأولوية للبرامج الإعلامية على القنوات المحلية للغة العربية.

— المجلس الاستشاري للغة العربية الذي يعد مسؤولاً عن رعاية ودعم الجهود الرامية إلى تطبيق مبادئ وتوصيات ميثاق اللغة العربية، ويتأخره وزير الثقافة، ويضم نخبة من العلماء والأكاديميين والمتخصصين، ويشرف المجلس على تعزيز ورعاية جهود الحفاظ على اللغة العربية على مستوى دولة الإمارات، وتنسيق الجهود الحكومية والأهلية في هذا المجال.

— لجنة خبراء عربية دولية تهدف إلى إعادة إحياء اللغة العربية لغةً للعلم والمعرفة، وتحديث أساليب تعليمها، وتقديم نموذج عصري لتعليمها، بما يعود بالفائدة ليس على دولة الإمارات وحدها، بل على كافة الدول العربية. ويتأخر اللجنة الدكتور فاروق الباز، فيما تضم أعضاء بارزين على المستويين العربي والدولي.

— إطلاق تقرير (العربية لغة حياة. ٢٠٠٧) الذي أعدته لجنة تحديث تعليم اللغة العربية، وفيها رؤية عصرية وكم من الأفكار التي تتجاوز الجانب النظري إلى المنحى التطبيقي الذي يربط اللغة بالحياة ومواقفها الحية متجاوزاً قاعات الدرس.

— إطلاق تحدي القراءة العربي الذي يلتزم فيه مليون طالب عربي بقراءة خمسين مليون كتاب، وقد حقق هدفه في سنته الأولى متجاوزاً مئة وخمسين مليون كتاب، كما دعم سموه هذا المشروع بخمسين مليون درهم سنوياً لشراء عشرة ملايين كتاب سنوياً توزع في العالم العربي.

— مشروع منصة «مدرسة» التعليمية الإلكترونية باللغة العربية، وتضم آلاف المقاطع المرئية التعليمية باللغة العربية، ووصلت مشاهداتها إلى أكثر من ١٠ مليون، وحصلت مؤخراً على جائزة اليونسكو لمحو الأمية باللغة الأم.

أما عن الشارقة، أول عاصمة للثقافة العربية ١٩٩٨، وعاصمة الثقافة الإسلامية ٢٠١٤، والعاصمة العالمية للكتاب ٢٠١٩م، فإن أفضل ما يمثل اهتمام قيادتها باللغة العربية هو كلمة موثقة على واجهة الموقع الإلكتروني لصاحب السمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد، حاكم الشارقة، ما نصه: «الشارقة، أحتسبها عند الله حاملة للثقافة العربية، وعاصمة للغة العربية، وكرست حياتي لأجعلها موطناً للغة والأدب والفنون، وموئلاً يلجأ إليه أهل الآداب وعشاق الثقافة ومحبو المعرفة». إن هذه العبارة تمثل فكراً لغوياً وتوجهاً سيادياً، بل هي سياسة معلنة لها آثارها وتجلياتها الظاهرة، ولذلك لا عجب أن تضم الشارقة ثلاثاً من أكبر مؤسسات اللغة العربية في الوطن العربي هي: جمعية حماية اللغة العربية التي أشهرت عام ١٩٩٩م، والمركز التربوي للغة العربية أحد أجهزة مكتب التربية العربي الذي تحتضنه دولة الإمارات بمرسوم اتحادي من رئيس الدولة، ومجمع الشارقة للغة العربية، وكلا المرسومين صدر عام ٢٠١٦م.

● ثالثاً: التوجهات الاقتصادية:

لا يمكن للشأن اللغوي إلا أن يتأثر بالمحيط الاجتماعي والفكر السياسي والتوجه الاقتصادي، والحق أن الاقتصاد يمثل قائد العربية في المجتمعات الحديثة. ويمكن الاستدلال على ذلك بأن قرار المجلس التنفيذي في أبوظبي بالتوجه إلى التعليم ثنائي اللغة في النموذج المدرسي الجديد، يصب في اتجاه تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ لإمارة أبوظبي.

وقد نصّت السياسات التعليمية في الإمارة على أن «النظام الجديد في التعليم، يركز على تنمية المهارات ثنائية اللغة لدى الطلبة، ما يعني تطوير قدراتهم على الفهم والتحدث والقراءة والكتابة باللغتين العربية والإنجليزية، في حين سيتم تدريس مادتي الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية.» (نموذج أبوظبي المدرسي الجديد. ٢٠١٢)

تحول جوهري

إن هذه العوامل المحركة للسياسات اللغوية في الدولة، كانت بيئة حاضنة لأكبر تحول جوهري للسياسات اللغوية في الدولة، وقد تمثل ذلك في دخول فكر التخطيط الاستراتيجي إلى الإدارة الحكومية. ولا يمكن بالطبع تجاهل حقيقة ماثلة للعيان وهي أن الإمارات خاصة، ودول الخليج عامة، كانت من أوائل الدول العربية التي تبنت موضوع الخطط الاستراتيجية في الحكومات. فالقيادة السياسية في دول الخليج العربي، تتحدث بلغة العصر عن التخطيط الاستراتيجي، وقد كانت لها الأسبقية في وضع رؤاها لتطوير العمل الحكومي، ويمكن أن نشير هنا إلى التقارب الزمني بين رؤى البحرين ٢٠٣٠، والمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وقطر ٢٠٣٠، والكويت ٢٠٣٥، وسلطنة عمان ٢٠٤٠. وجميعها في دورتها الإدارية الأولى، وسوف نلاحظ بالضرورة أن رؤية الإمارات ٢٠٢١ قد أنهت دورتها الأولى، وبدأت برؤية جديدة سُميت بالمتنوية «رؤية متنوية الإمارات ٢٠٧١»، مع وقوف مرحلي عند ما اصطلح عليه برؤية «نحن الإمارات ٢٠٣١».

ولهذه الرؤية أثر في صياغة السياسات اللغوية وتفعيلها، فقد أظهر التحليل أن القرارات اللغوية المستقلة جاءت بعد عام ٢٠٠٥ وهو العام الذي بدأت فيه الدولة بالتخطيط لرؤية ٢٠٢١. حيث بدأت الخطة عام ٢٠٠٥ بإطلاق برنامج العمل الوطني، وفي العام التالي تم اعتماد الملامح الاستراتيجية للحكومة الاتحادية ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، وفي لقاء التقييم للمرحلة الأولى وإعلان المرحلة الثانية، تم إطلاق رؤية الإمارات ٢٠٢١ تحت شعار «نريد أن نكون من أفضل دول العالم بحلول عام ٢٠٢١».

وقد كان الشأن اللغوي حاضراً في هذه الخطة، فقد كانت الهوية واللغة على رأس أولوياتها؛ إذ تضمن المحور الأول من الرؤية أربعة عناصر كان رابعها بعنوان (ثقافة غنية ونابضة) وفيه محاور عمل كثيرة متصلة باللغة العربية وفق أهداف واضحة ومحددة بأن «تستعيد اللغة العربية مكانتها كلغة تتمتع بالحيوية والدينامية وتمارس في جميع المجالات معبرة عن قيم الوطن الإسلامية والعربية». كما تكون الإمارات مركزاً للامتياز في اللغة العربية، تستضيف العلماء والباحثين، وتدعم إنتاج المحتوى العربي. وتشجع ترجمة الأعمال الأدبية والعلمية العالمية إلى اللغة العربية. بل ذهب التخطيط إلى حقول تخصصية في اللغة حين نصت الرؤية على ضرورة أن «يحتفل وطننا بكنوزه التراثية وأصوله الراسخة، ويحافظ الإماراتيون على صلة حية مع ماضيهم، عبر احتفائهم وحفاظهم على الموروث الثقافي كالأدب والشعر والفنون التقليدية، لتشكل منارة مرشدة للثقافة الإماراتية المعاصرة».

ويظهر الشكل البياني رقم (٢) المخطط البياني لجميع القرارات أنه قد كان لرؤية الإمارات ٢٠٢١ التي بدأ التخطيط لها في ٢٠٠٥ أثر في ارتفاع عدد القرارات اللغوية، وتطور سياسات الدولة اللغوية بما يتواءم مع التخطيط الاستراتيجي ورؤية الدولة التي نصت على أن تكون الإمارات مركزاً للامتياز في اللغة العربية.

الشكل رقم (٢): توزيع القرارات على سنوات إصدارها



القسم الرابع: جهات إصدار القرارات ومجالاتها:

إن معرفة الخلفية التاريخية للدولة بدءاً من بداية الخط الزمني للدراسة ١٩٧١، والاطلاع على رؤيتها المثوية ٢٠٧١، وتحليل المشهد اللغوي بعد رؤية ٢٠٢١ وقبلها، وماتم رصده من قضايا متصلة بالشأن اللغوي، وعوامل مؤثره فيه، ودوافع محركة له، ونقاط تحول جوهري يستلزم مزيداً من التحليل الكمي والكيفي لهذه البيانات. وقبل الانطلاق في عملية التحليل نؤكد أن هناك محددات مهمة في مجال الدراسة ونطاق التحليل يجب الإشارة إليها:

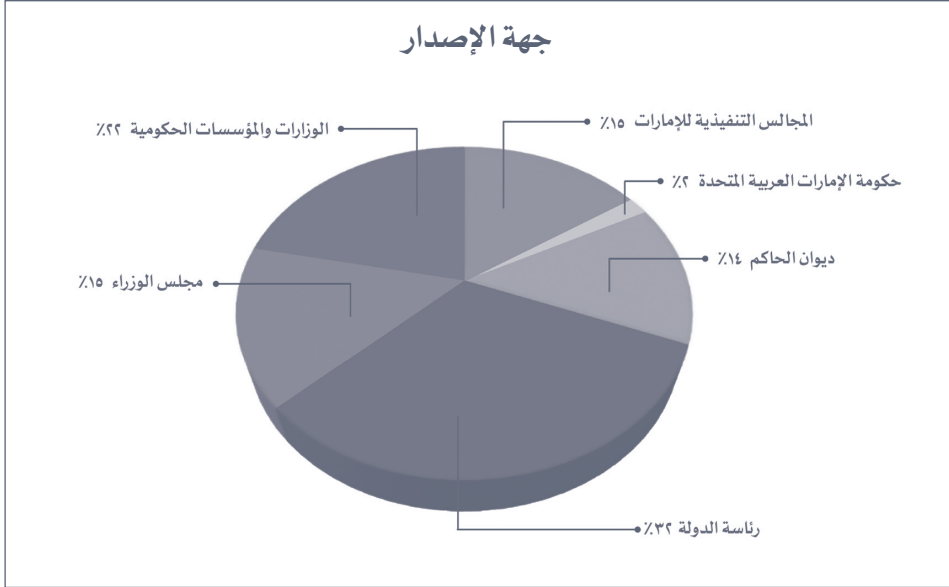
أولها: وهو طبيعة النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي يعرف بأنه اتحاد فيدرالي، تكون فيه للحكومة الاتحادية المركزية صلاحية عامة، وتتركز بعض الصلاحيات للحكومات المحلية، وهو أمر ليس بمستغرب في النظام الإماراتي، ونمثل له على أعلى مستوى بدواوين الحكام. فهناك عدة دواوين للحكم تصدر

قرارات ومراسيم كديوان حاكم أبوظبي، وديوان حاكم دبي، ومثلهما بقية دواوين حكام بقية الإمارات السبع. غير أن قمة الهرم في هذه المؤسسة هو ديوان الرئاسة، وبالمثل فإنه من المكافئ لرئاسة مجلس وزراء مجالس تنفيذية في الإمارات السبع تسن القوانين والمراسيم.

ومثل ذلك أيضاً في بقية الوزارات الحيوية، كالتعليم مثلاً، فهناك جهة مركزية هي وزارة التربية والتعليم، وجهات محلية تعنى بالتعليم في بعض الإمارات لها صفة الاستقلالية. ويقاس على ذلك في الأوقاف والشؤون الإسلامية، والبيئة، وقطاع الثقافة، وقطاع الطاقة، والاقتصاد. ولذا فليس بمستغرب أن يكون في الإمارات عدة جهات تعنى باللغة العربية، كمركز أبوظبي للغة العربية في العاصمة، وجائزة محمد بن راشد للغة العربية في دبي، وجمعية حماية اللغة العربية ومجمع الشارقة للغة العربية في الشارقة.

وفي ضوء ذلك يمكن تفسير كيف أن القرار المستقل الصادر عن الديوان الأميري في الشارقة، عام ١٩٩٩ والقرار المستقل الصادر عن وزارة العمل (وزارة تنمية المجتمع والموارد البشرية حالياً) في العام نفسه يتناولان موضوعاً واحداً هو (إشهار جمعية حماية اللغة العربية) ليؤكد التبعية الاتحادية للكيان المشهر، ولا يغفل - في الوقت نفسه - التزام المؤسسة المحلية به. لكن السؤال الذي يجب طرحه هنا هو كيف يمكن فهم هذه الممارسة في ضوء التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية.

الشكل رقم (٣): جهات إصدار القرارات



ويظهر الشكل البياني رقم (٣) الذي يوضح جهة إصدار القرار أن معظم السياسات اللغوية قد صدر من المؤسسة الأولى في الدولة وهي مؤسسة الرئاسة بعدد ٣٧ قراراً، يليها المؤسسة السيادية الثانية في الدولة وهي مؤسسة رئاسة الوزراء التي تعنى بالخطط التنفيذية للدولة. بينما كان عدد القرارات الصادرة من المجالس التنفيذية متوائماً مع درجة اهتمام كل إمارة بالشأن اللغوي، المجلس التنفيذي لإمارة دبي (٩ قرارات) ثم المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة (٨ قرارات).

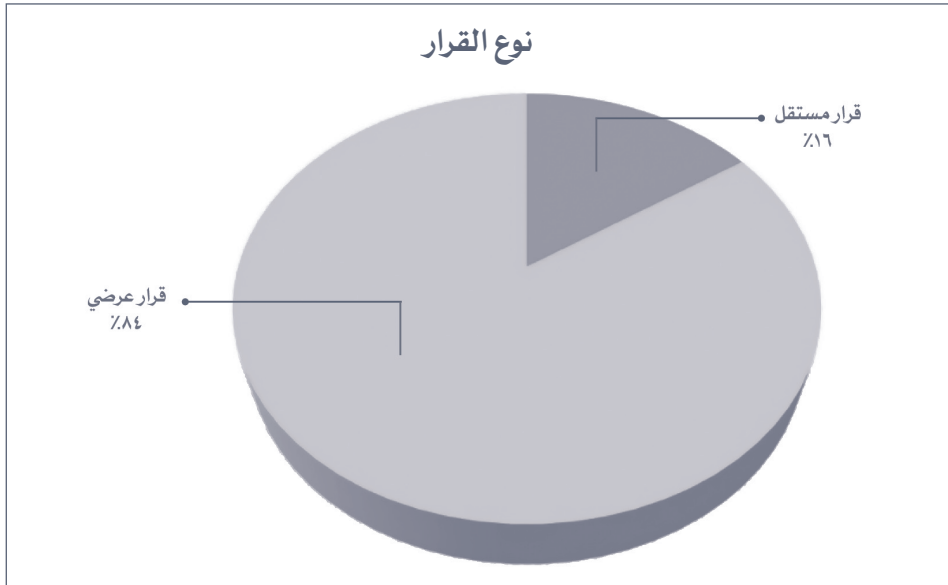
كما يمكن أيضاً من خلال قراءة الشكل البياني رقم (٣) استنتاج أن اللغة شأن لغوي مجتمعي، ويتضح هذا خلال وجود وزارة تنمية المجتمع المحلية، ودائرة تنمية المجتمع في أبوظبي في الجهات التي ترسم السياسات اللغوية، وبالتأكيد لا يمكن إغفال الوزارة السيادية في مجال التعليم، والدوائر المحلية المعنية به كمجلس أبوظبي للتعليم وهيئة التعليم والمعرفة في دبي.

ثاني المحددات هو البعد الإقليمي لبعض السياسات اللغوية التي يتعدى أثرها مجتمع دولة الإمارات إلى الوطن العربي، كما يمكن التمثيل لقرارات لغوية مثل تحدي القراءة العربي، وإصدار المعجم التاريخي للغة العربية وما بينهما من مشاريع قومية كمسابقة أمير الشعراء للشعر الفصيح، والتقرير السنوي لحالة اللغة العربية على مستوى العالم العربي، ومؤشر القراءة العربي، ومؤشر المعرفة العربي، ومنصة مدرسة لدروس اللغة العربية.

وباستعراض القرارات اللغوية التي صدرت في الإمارات، نصل إلى نتيجة أولية أنها صدرت في الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٧١ إلى ٢٠٢٣ وهي قرارات لغوية عددها ١١٦ قرارًا. وللوصول إلى الهدف المرجو من جمع البيانات فقد خضعت القرارات لتحليل أوضح فيما يلي:

يظهر الشكل رقم (٤) الموضح لأنواع القرارات اللغوية في الإمارات أدناه أن القرارات العرضية في الفترة الزمنية من ١٩٧١ إلى ٢٠٢٣ كانت بنسبة ٨٤٪ وعددها ٩٩ قرارًا، وأن القرارات المستقلة كانت بنسبة ١٦٪ وعددها ١٧ قرارًا.

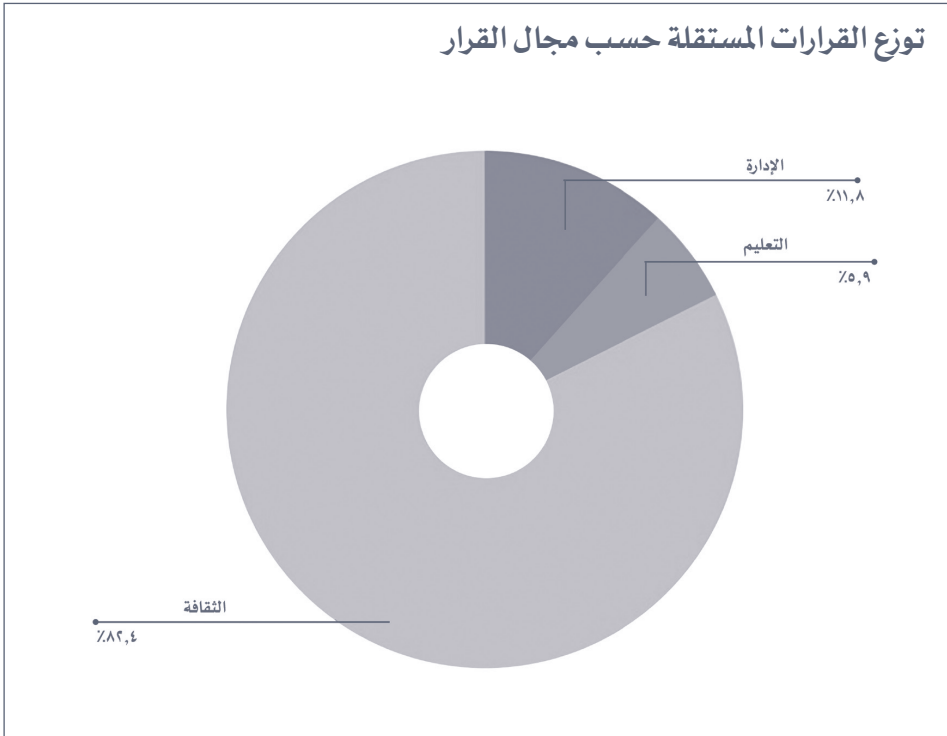
الشكل رقم (٤): أنواع القرارات اللغوية في الإمارات



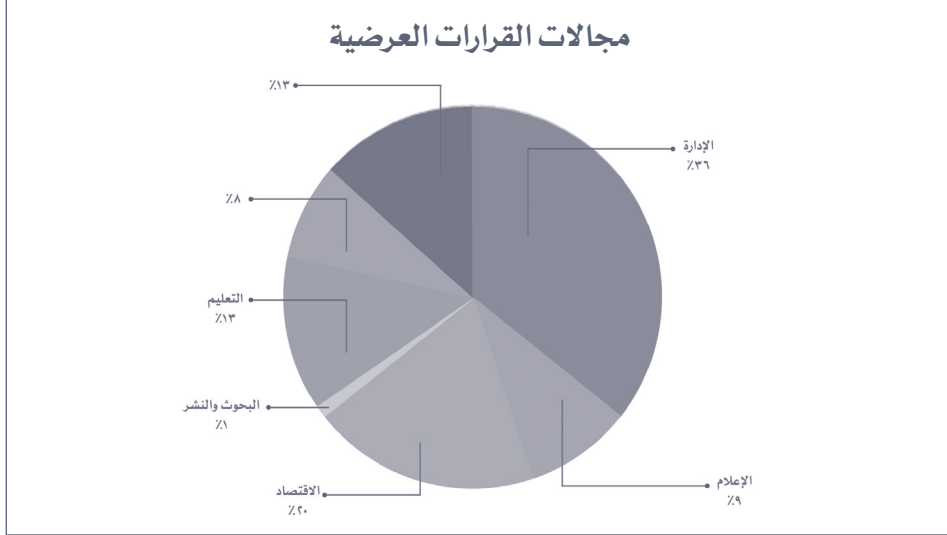
نتائج التحليل الكمي للقوانين اللغوية المستقلة والعرضية:

وقد تعددت مجالات القرارات اللغوية المستقلة وتركزت في مجال الثقافة، ثم الإدارة، فالتعليم كما يظهر الشكل رقم (٥) الموضح لمجال القرارات المستقلة، أما القرارات العرضية فكانت شاملة لكافة الجوانب مع التركيز على مجال الإدارة والاقتصاد ثم التعليم والقانون كما في الشكل رقم (٦).

الشكل رقم (٥): مجالات القرارات اللغوية المستقلة



الشكل رقم (٦): مجالات القرارات اللغوية العرضية



● القوانين اللغوية المستقلة:

أول قرار لغوي مستقل صدر عام ١٩٨٤م، وكان ذا شأن كبير إذ تعلق الأمر بتغيير اسم أكبر مؤسساتين خدميتين في الدولة تتعلقان بمجال الاتصال والنقل، فقد نص قرار مجلس الوزراء على تسمية مؤسسة الإمارات للاتصالات السلوكية واللاسلكية ومؤسسة الإمارات للنقل والخدمات بأسمائها العربية فقط، وحذف كلمة أميرتل وكلمة أميرتاس. مع تعميم هذا القرار على جميع المؤسسات العاملة في القطاع العام كما نصت المادة الثانية من القرار نفسه.

ومن القرارات اللغوية المستقلة ما صدر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (وزارة تنمية المجتمع حالياً) من قرار إشهار جمعية حماية اللغة العربية وتسجيلها في سجلات الوزارة، على أن يكون مقرها إمارة الشارقة، ودائرة نشاطها دولة الإمارات العربية المتحدة. إذ يمكن القول إن الجمعية كانت تجربة حديثة في العمل المؤسسي للغة العربية بالانتقال من المجامع العلمية إلى العمل المجتمعي، وقد جاء تأسيس الجمعية استجابة لرغبة شعبية رأت في تزايد حضور اللغة الإنجليزية في المجتمع تهديداً لمكانة

اللغة العربية وخطراً يستلزم الحماية. وخاصة مع الثورة الاقتصادية والعقارية التي شرعت أبواب الدولة لمختلف الجنسيات.

وبالفعل مارست الجمعية مهامها، وبدأت بزيارات ميدانية لحكام الإمارات السبع، أثمرت عن صدور قرار مستقل آخر بشأن الحفاظ على سلامة اللغة العربية صدر في السنة ذاتها، يهدف إلى تعزيز دور اللغة العربية في المعاملات الرسمية في إمارة الشارقة، وينص القرار على «إلزامية تحرير الوثائق، والمذكرات، والطلبات، والرسائل، والمعاملات الرسمية، والعقود، والسندات بأنواعها، والمحركات باللغة العربية لدى بلدية الشارقة وغرفة تجارة وصناعة الشارقة والمؤسسات والهيئات العامة المحلية، سواء أكان ذلك متعلقاً بأشخاص طبيعيين أم معنويين. وفي الأحوال كافة، يتوجب إرفاق ترجمة عربية معتمدة حسب الأصول للنص الأجنبي. ولا تقبل الجهات المذكورة أية طلبات، أو عرائض، أو شكاوى إلا إذا كانت محررة باللغة العربية. وعلى بلدية الشارقة والجهات المختصة كافة في الإمارة إلزام ذوي الشأن بكتابة الإعلانات واللافتات الخاصة بهم باللغة العربية السليمة، ويجوز عند الضرورة إضافة البيانات باللغة الأجنبية، شريطة أن تكون اللغة العربية في الصادرة أكبر حجماً وأبرز مكاناً».

هذا النوع من العمل التطوعي للغة العربية استمر حضوره في عدة قرارات آخرها هو قرار تأسيس فريق تطوعي آخر بالاسم نفسه في أبوظبي عام ٢٠٢٣. هذا العمل الفردي الذي يتعلق بالعمل اللغوي يهدف إلى تنسيق الجهود التطوعية اللغوية وفتح فرص المشاركة التطوعية لأفراد المجتمع في إطار منظم.

لكن الثقل السياسي الأكبر جاء مع صدور قرار مستقل بشأن إنشاء المجلس الاستشاري للغة العربية في عام ٢٠١٢، تزامناً مع تفعيل رؤية الإمارات ٢٠٢١ ووضع خططها موضع التنفيذ، وخاصة في الهدف المتعلق بأن تكون الإمارات مركزاً للامتياز في اللغة العربية.

• القوانين اللغوية العرضية:

يقود تتبع السياسة اللغوية في الإمارات إلى دستور الدولة الذي صدر عام ١٩٧١م، حيث تظهر أول إشارة إلى أن «لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية» مع استمرار هذا الحضور اللغوي العرضي في الأمور الإدارية المنظمة لمجالات المجتمع كشأن الجنسية ومنحها من حيث اشتراط اللغة العربية، وكان النص المحدد هو «ويحسن اللغة العربية»، وهو ما بدا مألوفاً بسبب سياسة الدولة في ذلك الوقت من فتح باب التجنيس لأبناء القبائل وللأفراد الوافدين للدولة للعمل أو طلب الاستقرار بسبب أوضاع بلدانهم الأصلية. كما كان لمجال القضاء نصيب كبير بسبب دوره المنظم في الحياة، وبسبب أهمية اللغة في تحقيق العدالة للعربي وغير العربي من حيث ضمان حق الجميع في الإبانة وفق لغة أصلية أو مترجمة يؤطر لها القانون.

ثم ظهرت الحاجة في تنظيم مؤسسات التعليم العام والتعليم في الجامعات ومعاهد التدريب المهني إلى تحديد لغة الدراسة، فكان الحضور للغة العربية بأنها لغة الدراسة، وهو قرار اشتركت فيه جامعات ومعاهد تخصصية كثيرة، وظلت ملتزمة به حتى جاءت العولمة، وبدأت اللغة الإنجليزية بفرض هيمنتها على الاقتصاد والتعليم. وبدأت السياسات اللغوية بالتغير والتماشي مع الشأن المجتمعي، وقادت أبوظبي هذا التغيير انطلاقاً من سعيها لتحقيق رؤية أبوظبي الاقتصادية ٢٠٣٠. فوجد في دليل سياسات مجلس أبوظبي للتعليم مادة تحدد اللغة المستخدمة في التدريس وهي «أن تدريس المواد الدراسية في جميع المراحل بمدارس مجلس أبوظبي للتعليم، سوف يتم باستخدام اللغتين العربية والإنجليزية» فبدأت مصطلحات ثنائية اللغة، والتعليم ثنائي اللغة يأخذ مكانه في السياسات اللغوية الخاصة باكتساب اللغة.

مدى انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي:

وبعد هذه القراءة التحليلية في مجالات السياسة اللغوية، يبقى التساؤل الرئيس - حول قدرة القرار اللغوي على صناعة الواقع اللغوي المأمول - منفتحاً على إجابات

متنوعة تسهم في رسم المشهد اللغوي. فهذه السياسات اللغوية التي جمعتها الدراسة وحللتها يفترض بها أن تقدم صدى مؤثراً في الواقع لوضع اللغة العربية، إلا أن شهادات المختصين، ومخرجات التعلم، وتتبع الرأي العام يظهر المفارقة بين الجهد المبذول والواقع المشاهد. فالتعليم ثنائي اللغة الذي اتخذه الدولة مسرعاً لتحقيق رؤيتها يحقق نجاحاً في اللغة الثانية وتراجعاً في اللغة الأم، ولغة الإدارة والاجتماعات تشهد تغولاً من اللغة الإنجليزية رغم وضوح السياسات في النص على أن تكون اللغة العربية هي لغة المراسلات، والشارع التجاري وقطاع الأعمال ينبئ بوضوح عن هيمنة العولمة على لغة الهوية.

إن هذه المشاهدات تظهر أن تعزيز المكانة المجتمعية للغة لم ينجح تماماً في تعزيز سياسات اكتسابها، أو نشرها، أو تبسيطها، أو ضبط الوضع اللغوي. وللوصول إلى النتيجة المرجوة فإن أول ما يمكن القيام به هو وضع سياسة لغوية، قائمة على التخطيط اللغوي، ومنفذة على أساسيات علم الإدارة اللغوية، لتحقيق الاستدامة اللغوية.

إن تحقيق الاستدامة اللغوية يبدأ من تطوير وتحسين ظاهرة كثرة المؤسسات اللغوية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك باختيار مظلة جامعة، ووضع خطة واحدة، تستوفي جميع مجالات التخطيط اللغوي، أو على الأقل اعتماد آلية ملزمة للتنسيق بين المراكز اللغوية لضمان عدم تكرار المشاريع، ولضمان أن تلامس السياسات اللغوية جميع المجالات، ويظهر أثر التطبيق واضحاً.

وحيث إن التعليم يواجه تحديات كبيرة في ضوء سياسات التعليم الجديدة المتمثلة في ثنائية اللغة، فإن من أهم الأولويات القصوى في مجالات التخطيط اللغوي - وتحديدًا في مجال اكتساب اللغة - هو وضع تقرير تحديث تعليم اللغة العربية والذي اشتهر باسم (العربية للحياة) موضع التنفيذ، وجعله منطلقاً لتأليف مناهج اللغة العربية وتطوير طرائق تعليمها.

كما أن التحدي الذي تواجهه اللغة العربية في الاقتصاد وقطاع الأعمال يتطلب متابعة تنفيذ السياسات اللغوية، والتأكد من وضعها موضع التنفيذ.

القسم الخامس: أنواع السياسات اللغوية:

تمثل رؤية الإمارات بأن تكون «مركزاً للامتياز في اللغة العربية» دافعاً ومحركاً للسياسات اللغوية، وقد يبدو الأمر مثاليًا جداً في بعض الأحيان، لكنه يواجه تحديات على أرض الواقع في أحيان أخرى. ويتضح ذلك عند استعراض أمثلة من أبرز السياسات اللغوية في المجالات التالية:

• أولاً: الاكتساب اللغوي:

يمثل موضوع تعليم اللغة العربية ومناهجها، أحد أهم الإشكالات التي تتوقف عندها عملية النهوض باللغة العربية. يكثر فيها الجدل والنقد، وتتعدد الاتجاهات والأفكار، وتتنوع التجارب، ويبقى المردود ضعيفاً إذا ما قورن بمناهج وطرائق تعليم اللغة المنافسة. وقد أعلن تشكيل لجنة تحديث تعليم اللغة العربية خلال الجلسة الأولى لمجلس محمد بن راشد للسياسات ٢٣/٤/٢٠١٢. وأطلقت اللجنة تقريرها (اللغة العربية لغة حياة. ٢٠١٣)، وجاء التقرير معبراً عن التنوع الفكري لأعضاء اللجنة التي ترأسها د. فاروق الباز في الخبرات والقدرات؛ فمنهم السياسي والعالم والخبير اللغوي والأديب والتربوي والإعلامي.

وقد بُني هذا التقرير على عدة أسس، أهمها الأصالة التي تدفع إلى التحديث والتطوير، والتمسك بالتفاؤل والمقاربة العملية، وأخذ التحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية في الاعتبار، مستفيداً من كل ما طرأ على تعليم اللغات الأخرى وتعلمها من تحديث وتطوير. ويشمل التقرير أمثلة ونماذج حقيقية يمكن الاستفادة منها في التعليم بإمكانية التطوير المستمر لتلك النماذج لتحقيق المستوى المطلوب لتعليم اللغة العربية مستقبلاً.

وقد ارتكز التقرير على أحدث الدراسات والإحصائيات التي تشير بوضوح إلى تراجع ملموس في مستوى إتقان اللغة العربية بمستواها الفصيح عند أبنائها. فعلى الرغم من المبادرات الكثيرة بخصوص تعليم اللغة العربية، فإن مناهج اللغة العربية في مستويات الدراسة المختلفة ما زالت أدنى من المأمول. حيث نرى تكراراً للنماذج التقليدية التي ينظر إليها على أنها هي التي تمثل اللغة العربية وحسب، وإعراضها عما يستجد من نصوص وأعمال، خصوصاً تلك المستأنسة بالتكنولوجيا الحديثة، ومنها كذلك ضعف أداء معلم اللغة العربية.

إن الفصل الدراسي هو المركز الأساسي لنشاط الطالب، حيث يظهر دور الطالب المركزي في المشاركة الفاعلة بوصفه العنصر الأساسي في عملية التعلم. وهذه الرؤية لدور الطالب تنسجم مع حقيقة مهمة تربوياً وهي أن إشراك الطالب في هذه العملية بشكل فاعل، سيعطيه الفرصة للنمو الذاتي، وصولاً إلى الاستقلالية في التعلم، وممارسة التعلم الذاتي والمستقل، ما يعني أننا نزود الطالب بالمهارات التي تمكنه من التحكم في تعلمه.

ولعل ما يميز عمل هذه اللجنة هو التوجه نحو الجوانب العملية؛ مستفيدة من خلاصة أبحاث ودراسات علمية لنخبة من المتخصصين في اللغة العربية وطرائق تدريسها، وتجارب شخصية لمعلمين حقيقيين من واقع الميدان تعيد صياغة مفهوم تعليم اللغة العربية وتعلمها، وتقدمه بأسلوب مبسط وواقعي مرتكزة على أسس مهمة. فعلى الرغم من أن اللجنة ترى أهمية كل الموضوعات المتعلقة بالتعليم والتعلم، لكنها رأت أن تولي عناية خاصة بالمحاور والموضوعات التي تضمّنها التقرير وهي: تطوير المعلم وتدريبه؛ حيث لا يكفي تحديث المناهج، أو تكديس الوسائط التكنولوجية، وتأهيل المعلم علمياً، إن لم يُعزز ذلك بتدريبه عملياً على تقديم علمه ومعرفته وخبراته إلى طلابه، بشكل ينسجم مع فلسفة تربوية تستند إلى أن دور الطالب لا يقل أهمية عن دور المعلم. ولذا فإن معارف المعلم ومهاراته ستقوده إلى تغيير في نمط التعليم؛ ليخرج من إطار التلقين إلى المشاركة والتيسير، وضرورة استثمار التقنيات الحديثة المتاحة لخدمة تعليم

اللغة العربية وتعلمها، والتوجه نحو تعليم اللغة العربية بالاكْتساب، وإرجاء القواعد إلى المراحل المتقدمة، كي لا يُثقل ذهن الطالب الصغير في السن إن كان ناطقاً بالعربية، أو المبتدئ إن كان من الناطقين بغيرها، بقواعد كثيرة قد يجد صعوبة في فهم علاقتها بما يحتاج إليه من اللغة في حياته اليومية، والبدء بتعليم اللغة العربية باستخدام نصوص ذات معنى ومرتبطة بالواقع المعاصر، وتأخير استخدام النصوص القديمة إلى حين امتلاك الطالب مهارات لغوية تمكّنه من التعامل معها بنجاح؛ تماشياً مع البدهيات التربوية القائلة بالتدرج من السهل إلى الصعب وليس العكس، وعدم الاقتصار على تدريس اللغة العربية من خلال حصة اللغة العربية فقط، بل جعل بقية المواد رافداً قوياً، وداعماً مهماً لها، من خلال تدريسها باللغة العربية الفصحى كذلك، والتركيز على أن اللغة العربية لغة اليوم بكل تجلياته الحداثيّة والعصرية في العلم والتقنية والفنون، وليست لغة مرتبطة بالتاريخ والماضي فقط، وعدم عزل اللغة العربية عن اللغات الأخرى؛ حتى لا يشعر الطالب بأنها غريبة في سياق اللغات الأخرى، أو أنها في منافسة غير مأمونة النتائج؛ فاللغات تتلاقح ويفيد بعضها من بعض.

وتمثل فكرة علاقة المتعلم باللغات الأخرى، مسألة جوهرية في الاكْتساب اللغوي، وهي مسألة التعليم ثنائي اللغة، الذي يمثل أحد أهم منطلقات تقرير (نموذج أبو ظبي المدرسي الجديد ٢٠١٠) الذي ينظمه دليل سياسات التعليم المدرسي في إمارة أبو ظبي الصادر عام ٢٠١٢م.

وتنص السياسة رقم (٧١١٠) منه بعنوان (اللغة المستخدمة في التدريس)، على أن تدريس المواد الدراسية في جميع المراحل بمدارس مجلس أبو ظبي للتعليم، سوف يتم باستخدام اللغتين العربية والإنجليزية. وعُرفت ثنائية اللغة بأنها إعداد الطلبة وتطوير مهاراتهم لإجادة اللغتين العربية والإنجليزية.

إن رصد هذه القضايا وتعرّف دوافعها ومناقشة دور المؤثرات الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية في السياسات اللغوية، يوقفنا على جهد بحثي في مجال اكتساب

اللغة يعنى بتحليل الوضع اللغوي ومؤشراتهِ. فقد أسست في رأس الخيمة، بمرسوم من الديوان الأميري، مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة، وتعنى بالشأن اللغوي، وتعطي أهمية كبيرة لموضوع ثنائية اللغة، فعملت على دراسة بعنوان «تجارب المغتربين مع السياسات اللغوية في دولة الإمارات العربية المتحدة: التحديات والتناقضات والفرص» من إعداد الباحث الزائر وليام كوك (٢٠١٩). كما أصدرت المؤسسة دراسة أعدتها الخبرة اللغوية أليكسندرا هول-تشن بعنوان «تطبيق التعليم ثنائي اللغة في رأس الخيمة» (٢٠٢١)، وانطلقت هذه الدراسة من دراسة توجه الدولة إلى الاستثمار في تطوير نظام تعليمي من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر؛ وذلك لتكوين طلبة يتقنون اللغتين العربية والإنجليزية. وشهدت هذه السياسات ثنائية اللغة، بما في ذلك برنامج مدارس الغد والنموذج المدرسي الجديد في أبوظبي، مستويات متفاوتة من النجاح. وتحمل في تطبيقها فرص تحسين أشارت إليها الدراسة بالنظر إلى أن نتائج التعلم الراكدة في اللغة الإنجليزية لها آثار سلبية في قدرة الطلبة الإماراتيين على الوصول إلى كل من التوظيف والتعليم العالي الممول من الحكومة، فإن تحديد كيفية تحسين تنفيذ سياسة التعليم ثنائي اللغة سيساعد على تعزيز النتائج الأكاديمية والمهنية للطلبة. ومن الدراسات التي قدمتها مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة، دراسة من إعداد هيلين أبادزي بعنوان «رفع مستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب العرب: الدور الحاسم للقراءة السريعة وإتقان القواعد النحوية في المراحل المبكرة» (٢٠١٨). وكذلك دراسة أخرى لماكس إيكيرت وآخرين بعنوان «تحسين إتقان القراءة باللغة العربية: النتائج من (اقرأ)، التدخل في مرحلة الدراسة المبكرة، بهدف مساعدة الطلبة على إتقان مهارات القراءة في إمارة رأس الخيمة».

● ثانياً: التقييس اللغوي:

كانت سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة في التقييس اللغوي متوافقة مع ما قرره دستور الدولة؛ في مادته السابعة من أن «لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية»، فبدأ الاتجاه نحو اللغة العربية قوياً، خاصة في السنوات الأولى من عمر الدولة. فعلى

سبيل المثال، كانت أكبر مؤسستين مساهمتين في الدولة تحمل أسماء مختصرة باللغة الإنجليزية، (أميرتل) الاسم التجاري لمؤسسة الإمارات للاتصالات السلكية واللاسلكية، و(أميرتاس) الاسم التجاري لمؤسسة الإمارات للنقل والخدمات، فجاء القرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٤، وكانت مادته الأولى تنص على تسمية مؤسستي الاتصالات والنقل والمؤسسات العامة في القطاع العام بأسمائها العربية فقط، وحذف كلمة (أميرتل) و(أميرتاس) من تسمية المؤسستين المذكورتين أعلاه والاعتماد في ذلك على اسميهما المعتمدين باللغة العربية. ثم جاءت المادة الثانية لتعطي الأمر صفة العموم «تسمية المؤسسات العاملة في القطاع العام بأسمائها العربية فقط».

لكن ما يثبته الواقع، أن كثيراً من المؤسسات الرسمية، وليست التجارية، تحمل أسماء باللغة الإنجليزية؛ كالاسم المختصر لهيئة المنطقة الإعلامية بأبوظبي التي كانت تسمى (Tow Four 54)، وظل الاسم ملاصقاً لها منذ تأسيسها في ٢٠٠٨م إلى وقت حلها في ٢٠٢٢، واختيار اسم آخر للهيئة التي تخلفها، وهو هيئة الإعلام الإبداعي.

أيضاً عمدت الدولة إلى تسمية الشوارع والأحياء بأسماء عربية ذات صلة بالبيئة المحلية، وأصدرت لذلك القوانين المنظمة في جميع بلديات الدولة؛ مثل قرار المجلس التنفيذي رقم ٣٥ لسنة ٢٠٢١ بشأن تشكيل لجنة تسمية الطرق في إمارة دبي، جاء في المادة الخامسة «أن يكون الاسم عربياً واضحاً وسهل الاستخدام، ولا يتطلب مجهوداً كبيراً لنطقه، ولا يخلق لبساً أو غموضاً في معناه». وتتفاوت قوة الحضور اللغوي من إمارة إلى أخرى، فإمارة الشارقة تحرص حرصاً كاملاً على النقاء اللغوي، وقد وجّه حاكمها شخصياً في اتصال مباشر بالإذاعة، بتغيير أسماء محالّ بعينها من اللغة الإنجليزية إلى ما يرادفه باللغة العربية. ونبه مذييعي إذاعة الشارقة إلى عدم استخدام كلمات أعجمية كالباص.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا الحضور المقنن للغة العربية يغيب في الاتفاقيات الدولية، ونمثل لذلك باتفاقية بين حكومة الإمارات العربية المتحدة ومنظمة اليونسكو بشأن المركز الإقليمي للتخطيط التربوي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ جاءت المادة التالية: «تم التوقيع على الاتفاقية يوم الجمعة الموافق ١٢/٩/٢٠١٧، على نسختين

باللغة الإنجليزية ونسختين باللغة العربية، ويتم الاعتراف بالنسخة الإنجليزية»، علماً أن المادة رقم (٧) المعنونة بالتنظيم جاء فيها ما يلي: «تجري أنشطة المركز باللغة العربية، وعند الاقتضاء باللغة الإنجليزية». وربما يكون هذا مبرراً في الاتفاقيات الدولية؛ حيث إنه جرى العرف والقانون على إعطاء المرجعية للغة الإنجليزية.

● ثالثاً: تخطيط المتن اللغوي:

إنّ من القرارات المتصلة بالأعمال العلمية المعنية بالتخطيط اللغوي في مجال متن اللغة العربية قراراً صدر عن الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة، بشأن مشروع المعجم التاريخي للغة العربية عام ٢٠٢٠م، يهدف إلى أن يكون هذا المعجم ديواناً يضم ألفاظ اللغة العربية جميعها، ويبين أساليبها، ويوضح تاريخ استعمالها أو إهمالها، وتطور دلالاتها ومبانيها عبر العصور، ويعنى بذكر الشواهد ومصادرها مع التوثيق العلمي لكل مصدر، إذ يعدّ معجماً لغوياً موسعاً يكشف عن تاريخ اللغة العربية، وعن تاريخ الأمة العربية وحضارتها.

كما أن هناك قراراً آخر صدر عن جائزة محمد بن راشد للغة العربية بتأليف معجم عصري للغة العربية، يكون مرجعاً عالمياً لاستعمال اللغة العربية في النواحي الحياتية الناتجة عن التطورات العلمية والتقنية والأدبية.

● رابعاً: تخطيط الوضع اللغوي:

وضعت دولة الإمارات بصمتها على العمل بمشاريع ريادية في مسائل التخطيط اللغوي، ويمكن الحديث عن ميثاق اللغة العربية، وهو أول ميثاق يصدر من جهة سياسية في الوطن العربي، كما يمكن الحديث عن الابتكار في فكرة المجلس الاستشاري للغة العربية، وما أثمر عنه من تقرير حالة اللغة العربية في الوطن العربي.

ناهيك عن السياسات المؤطرة للعمل اللغوي، إذ اختار المخطط الإماراتي للعمل العلمي في المعاجم أن يكون تحت مظلة مؤسسة علمية كمجمع الشارقة للغة العربية، واختار للعمل الأهلي التطوعي أن يكون تحت مظلة وزارة خدمة المجتمع في جمعيات

أهلية، واختار لاختبار الكفاية اللغوية أن يكون بتطوير من جامعة عريقة، واختار للعمل في تعليم اللغة العربية أن يكون بشراكة مع مؤسسة إقليمية تربوية هو مكتب التربية العربي لدول الخليج، واختار للبحوث والدراسات اللغوية أن تصدر عن مؤسسة للسياسات والتخطيط الاستراتيجي. وهذه ممكنات ومحفزات للنجاح.

ويُظهر هذا التحليل أن الجهود اللغوية في دولة الإمارات العربية المتحدة تتسم بالكثافة، وأن ثمة سياسات تعمل في جميع المجالات، وتسعى لتحقيق أهداف التخطيط اللغوي في مجالات اكتساب اللغة ونشرها، والتقييس اللغوي، وتخطيط الوضع اللغوي، وتحديث المفردات. ويمكن أن نخرج من هذا التحليل بالملاحظات التالية: (١) كثرة المؤسسات في الدولة ظاهرة صحية، لكن تكرار المشاريع واستنساخ الأفكار أمر لا يتفق والتخطيط اللغوي الفعال. (٢) امتداد أثر سياسات الإمارات اللغوية إلى خارج الدولة، وأخذة بُعداً إقليمياً يتناسب ورؤية الإمارات الطموحة في الريادة اللغوية، لكن مراقبة الوضع الداخلي ومعالجة ثغراته يكتسب صفة الأولوية ولا يجب تجاهله أو التغافل عنه. (٣) تميز الجهد الذي تقوم به المراكز البحثية في السياسات اللغوية، وإنتاجه لأربع دراسات متميزة في مجال الاكتساب اللغوي، والتوصية بأن توضع نتائج هذه الدراسات أمام أصحاب القرار لتحقيق تخطيط لغوي مثمر.

ويظهر الجدول التالي تحليلاً كمياً مقارناً بين أنواع السياسات اللغوية المستقلة والعرضية:

جدول رقم (١): أنواع السياسات اللغوية المستقلة في دولة الإمارات

المجال / نوع القرارات	تخطيط الوضع اللغوي		تخطيط الاكتساب اللغوي		تخطيط المتن اللغوي		تخطيط المكانة اللغوية		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
المستقلة	٥	٪٢٩	٣	٪١٨	٢	٪١٢	٧	٪٤١	١٧
العرضية	٦٧	٪٦٨	٢١	٪٢١	٤	٪٤	٧	٪٧	٩٩
									١١٦

ويظهر الجدول في المقارنة بين السياسات اللغوية المستقلة والسياسات اللغوية العرضية في مجال صلة القرار بمجالات التخطيط اللغوي، أن النسبة الأكبر من القرارات المستقلة ذهبت لمجال تخطيط المكانة اللغوية بنسبة ٤١٪ وهذا يتسق مع مشاهدات الواقع اللغوي في الإمارات من حيث كثرة المؤسسات اللغوية التي أنشئت بقرارات سيادية لتعزيز مكانة اللغة في المجتمع.

في حين أن النسبة الأكبر في القرارات العرضية ذهبت إلى مجال تخطيط الوضع اللغوي وهذا يوضح ما تكابده السياسة اللغوية من محاولة وضع موجهات لاختيار لغة الأعمال والتجارة والقضاء في مجتمع تبرز فيه التعددية اللغوية، وتظهر الحاجة إلى جهد المشروع في تحديد رسمية اللغة وحدود استخدامها، واختيار اللغات وتراتبية استخدامها، وإدارة المتغيرات المرتبطة بالتحول اللغوي، بالإضافة إلى الأنظمة والتشريعات التي تنظم الشأن اللغوي.

أما النسبة الأقل في مجال تخطيط المتن اللغوي، فقد كان متوافقاً في القرارات المستقلة والعرضية، ففي القرارات اللغوية المستقلة كانت النسبة ١٢٪ وفي القرارات اللغوية العرضية كانت النسبة ٤٪، وفي الحالين فهذه النسبة معبرة عن المجال باعتباره شأنًا لغوياً خاصاً مختصاً ببناء متن اللغة.

وفي مجال الاكتساب اللغوي، كانت نسبة القرارات اللغوية المستقلة ١٨٪ والقرارات اللغوية العرضية ٢١٪. وهي نسبة متقاربة تتفق والمتغيرات التعليمية في دولة الإمارات، وخاصة تلك التي فرضتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذا التحليل الكمي المقارن بين المجالات يتفق مع خصوصيات الوضع اللغوي في مجتمع الإمارات، ويعبر عنه تعبيراً كاملاً. وربما تكون الفائدة منه مضاعفة إذا ما قورن بالجدولين رقم (٢) ورقم (٣) اللذين يوضحان عدد القرارات المستقلة والعرضية بحسب أنشطتها وأهدافها.

جدول رقم (٢): القرارات المستقلة بحسب أهدافها

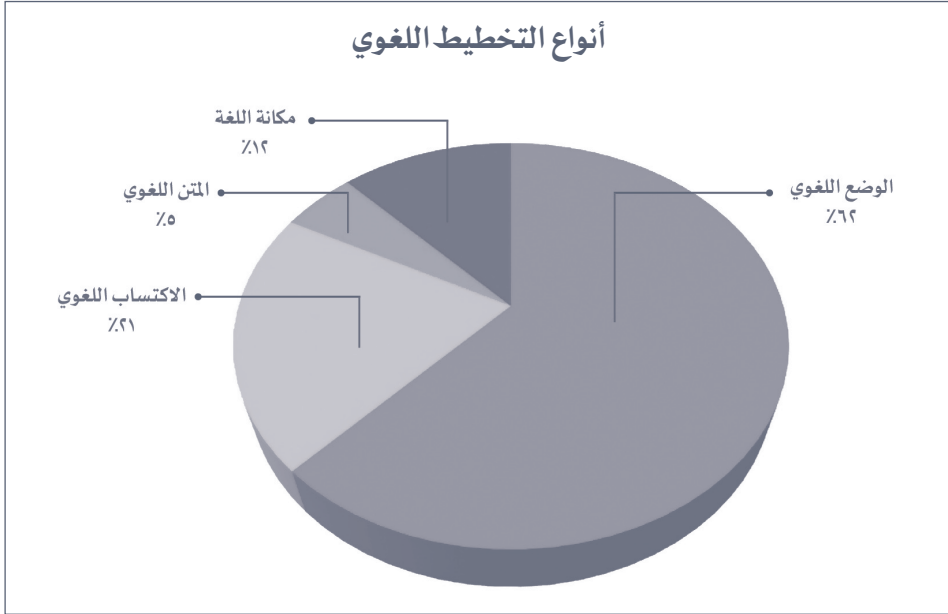
المجموع	تقييس المصطلحات	صيانة اللغة	نشر اللغة	التقييس اللغوي	الإصلاح اللغوي	التنقية اللغوية	هدف القرار
١٧	٢	٩	٢	٢	١	١	العدد

جدول رقم (٣): القرارات العرضية بحسب أهدافها

المجموع	تقييس المصطلحات	صيانة اللغة	الاتصال عبر اللغات	التقييس اللغوي	الإصلاح اللغوي	التنقية اللغوية	هدف القرار
٩٩	٢	١٣	٢٢	٥٦	٤	٢	العدد

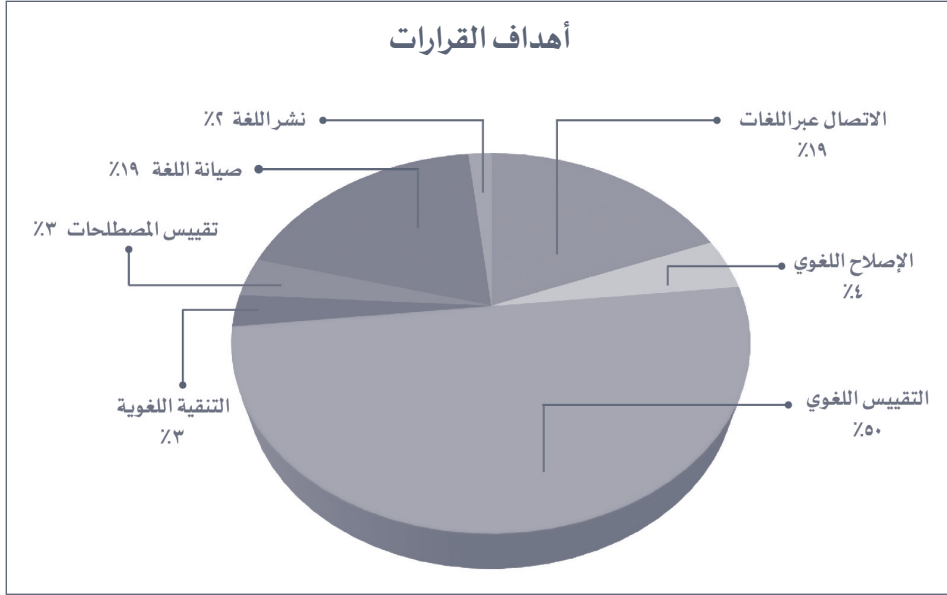
ويظهر في الشكل رقم (٧) أدناه توزيع نسب القرارات بشكل عام على أنواع التخطيط اللغوي في دولة الإمارات، ويعكس الشكل اهتمام قرارات التخطيط اللغوي بضبط الوضع اللغوي حيث كانت نسبة قرارات تخطيط الوضع اللغوي ٦٢٪، فيما جاءت قرارات تخطيط الاكتساب اللغوي ثانياً بنسبة ٢١٪.

الشكل رقم (٧): أنواع التخطيط اللغوي



كما يظهر في الشكل رقم (٨) أدناه توزيع نسب القرارات بشكل عام على أهداف أنشطة التخطيط اللغوي في دولة الإمارات، حيث أتت أنشطة التقييس اللغوي بنسبة ٥٠٪ فيما أتت أنشطة صيانة اللغة والاتصال عبر اللغات متساويتين بنسبة ١٩٪ لكل منهما.

الشكل رقم (٨): أهداف القرارات.



القسم السادس: التحديات ووجوه التعزيز الممكنة:

أبرز التحديات التي تؤثر في الواقع اللغوي بالإمارات.

مع تطور الخطاب المجتمعي في اللغة العربية، وكاستثمار للمنجز التراكمي للمؤسسات اللغوية المتعددة في دولة الإمارات، فقد اتجه الخطاب الرسمي إلى ملامسة مفاهيم جديدة في العمل اللغوي، كمفهوم: الأمن اللغوي والاستدامة اللغوية. ومن المفهوم الأول نستمّد التحديات، ومن الثاني نقلب وجوه التعزيز الممكنة.

لقد اختصر مركز اللغة العربية بوزارة الداخلية سنوات طويلة من عمل المؤسسات اللغوية في رصد الواقع اللغوي وتوصيفه، فعمل على تحديد أبرز تحديات الواقع اللغوي في الإمارات؛ مقرونة بدورها في تحقيق الأمن اللغوي:

١- إصرار كل مشروع جديد يعمل على تحسين الوضع اللغوي على البدء من الصفر، لاغياً، أو بتعبير أكثر تهذيباً، متجاهلاً الجهود السابقة والخبرات المتراكمة والتجارب المختلفة؛ سواءً الناجح منها أو الفاشل.

٢- اتجاه الفكر اللغوي إلى التنظير والتفعيد على حساب العمل والإنجاز، فما أكثر مؤتمرات اللغة العربية وملتقياتها وندواتها!! وما أكثر المراكز والهيئات!! وهو أمر استشعره سمو رئيس مجلس الوزراء حين قال: «لغتنا تحتاج إلى مبادرات لا إلى محاضرات».

٣- الوقوف عند مظاهر الخلل والتهويل منه وإشاعة الطاقة السلبية، حتى لقد صار من العبارات المسكوكة الممقوتة في الصحافة الإماراتية ما يلي: (اللغة العربية في خطر)، (اللغة العربية تحتضر)، (لا بواقي للغة العربية)، فلقد صارت هذه العبارات تتناقل من جيل إلى جيل.

٤- عدم الانطلاق من خطة استراتيجية، فالأمر في كثير من الأحيان خاضع لاهتمام من هو منوط بالعمل اللغوي، فإن كان مختصاً في الأدب القديم، وجّه مشروعه المحوري نحو الأدب الجاهلي، وإن كان مختصاً في اللغة والنحو، عمل على تأليف كتاب في النحو؛ زاعماً أنه سيحل كل مشكلات اللغة العربية، وإن كان شاعراً، وجّه اهتمام المؤسسة ومشاريعها إلى الشعر. ومع غياب الخطة، يظهر عدم التكاملية في العمل، واستنساخ التجارب استنساخاً غير مدروس.

٥- عدم تقييم الأعمال داخلياً، وهذا أمر مهم لمراقبة الأداء ومنع الهدر، ويمكن التمثيل لذلك بمشروع اختبار الكفاءة اللغوية، وهو جهد سد ثغرة في العمل المعاصر للغة العربية، ولكن المؤسف أن كثيراً من هذه الأعمال خرج دون حوكمة داخلية أو مراجعة خارجية، فبقي محدود الانتشار، ضيق النطاق.

٦- غياب النقد الخارجي، ودائماً تكون الإشادة هي أول القول اعتماداً على النية السليمة، وقد رأيت أنه دائماً تستقبل كل مؤسسة جديدة تنضم لأخواتها في القائمة الطويلة من المؤسسات اللغوية بالترحاب، وينظر إلى مجرد التأسيس على أنه إنجاز.

٧- استخدام اللغة الخطابية العاطفية والبعد عن الإجراءات العلمية، هناك أمر يجب أن يدركه العاملون في حقل اللغة العربية ومعلموها ومحبوها، وهو أن نظرتهم للغة العربية على أنها الأفضل والأجمل والأرقى أمر مضرٌ باللغة، وإن كان صحيحاً، ومواصلة الدندنة به يُحوّله من كونه حقيقة أو رأياً إلى ادعاء وزعم، يحتاج الخطاب اللغوي إلى ترشيد في استخدام المصطلحات البلاغية، كما يحتاج إلى مواكبة روح العصر، ومسايرة تجليات الخطاب المعاصر.

ومن مفهوم الاستدامة اللغوية التي تنطلق من معطيات الواقع كما كشفته هذه الدراسة فإنه يمكن أن نقترح وجوه التعزيز التي تضمن تحقيق أهداف السياسات اللغوية وتلافي المشكلات القائمة. فقد أعلنت دولة الإمارات عام ٢٠٢٣ عاماً للاستدامة، وربما تكون الاستدامة اللغوية هي التغيير الذي تنتظره اللغة العربية في الفكر والممارسات اللغوية. فإن كانت التحديات تبتعد عن مفهوم الاستدامة، فإن الحل يجب أن يكون مستداماً. ومن مجالات الاستدامة في مجال السياسة اللغوية ما يلي:

النشر والقراءة: من الاستدامة اللغوية في النشر أن تراعى الجودة والابتكار في المنشور، فلا نشر لمجرد إشباع شهوة النشر، ولا حفل توقيع لإظهار الواجهة، ولا كتباً تتطاير لتصل إلى يد من لا يقرأ. ومن الاستدامة اللغوية أن يُصبح كل كاتب مدققاً لغوياً؛ فيريح اللغوي من تتبع همزات قطع لم توضع، وإزالة همزات وصل كتبت، وتتبع نقط التاء المربوطة وغير ذلك من مبادئ الكتابة الأساسية، عندها سيتفرغ اللغوي إلى مجاله، بدلاً من إهدار وقته في معالجات لا تفيد الكاتب الذي يستمرئ الخطأ ويعتاده، موقناً أن وراءه عيناً تبصر وتنقح. إن أحد أبرز سلبيات العملية الآلية للتدقيق اللغوي هو إشاعة

الكسل اللغوي في المجتمع، لقد صار في عرف الكاتب أن مهمته تتمثل في الكتابة فقط، فلا يهتم بالهمزات، ولا ينصب المفاعيل، وليس معنياً بعمل حروف الجر في جمع المذكر، فهناك شخص سوف يراجع كتابته، ويصوب أخطاءه. ومن الاستدامة اللغوية أن نوقف التأليف في الموضوع الذي أشبع بحثاً، ونطرق أفاقاً جديدة في الكتابة والتأليف، كما أن من الاستدامة أن نطرق أبواباً في القراءة جديدة، ونوجه النشء إلى القراءة الحرة الإثرائية، بدلاً من ربطه بنصوص كتاب القراءة في مادة اللغة العربية.

الأسرة والطفل: ومن الاستدامة اللغوية، أن يمتد وقت تعلم العربية من المدرسة إلى البيت، ومن اللوح الصفي إلى اللوح الذكي، ومن المعلمين إلى الوالدين، ومن الكتاب المدرسي إلى عادة القراءة الحرة. جميل أن يجتمع على الطفل مريتان تعززان لغته؛ معلمة عربية في الحضانة ومربية عربية في المنزل، فإن تعذر ذلك، فمعلمة للعربية تؤهل لتؤهل، وبديع أن تتحدث الأسرة بلسان عربي تواصل وتفاعلاً، تعبيراً عن المشاعر ونقللاً للأوامر، فلكي نصنع اللسان العربي لدى الطفل العربي، نحتاج إلى عين باصرة وأذن واعية، لتصنع الأنشودة الشائقة والأغنية الذائقة، أليس عجباً أن تصنع الإنجليزية أغنية بيبي شارك فتفوق مشاهدات إحدى نسخها عدد سكان الكوكب؟ لسان الطفل عذب ذرب، واللغة كذلك، لكننا عجزنا عن أن ننتج تراكيب تتقبلها الطفولة العربية.

الإعلام والتقنية: ومن الاستدامة اللغوية أن تتحلى التقانة عبر المواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية بالحرف العربي، وأن تكون اللغة الرصينة الرزينة أول مؤهلات الإعلامي. ففي زمن الإعلام الجديد، قد تكون الأداة الإعلامية التواصلية رافداً لتعليم اللغة، وقد يكون المنشور الإعلامي الناجح المكتوب بلغة العصر الرائقة سفيراً لتنمية الذائقة، وعاملاً لنمو المحتوى الإعلامي على الشبكات والقنوات. ولكي يكون العمل لغة عربية مستداماً، يجب ألا يقف عند النص اللغوي التخصصي، بل يجب النظر إلى كل نص أنتج بالعربية على أنه رافد للمحتوى العربي، داعم لنهضة اللغة العربية. إن اختيار اللغة العربية لمواجهة المتصفح والموقع والتطبيق أمر ذو بال، وله أثر في استدامة الجهد المجتمعي للغة.

الدراسات والبحوث: ومن الاستدامة اللغوية تقليل المؤتمرات وتقنينها، وإكثار البحوث وتنويعها، فالبحث غاية والمؤتمروسيطة، ومن التقصير في حق اللغة العربية أن نجعل الوسيلة غاية، فيكون اللقاء الأخوي بين الباحثين هو أجمل مكاسب المؤتمر وأثمنها. ومن الاستدامة اللغوية إشراك الباحث الإجمالي في علاج مشكلات تعليم اللغة، أو وضعها الاجتماعي أو دراسة حالتها أو التخطيط لنهضتها؛ فالبحث العلمي مناط التقدم في كل حقل، ومن الواجب وجود مرجعية علمية في اقتراح موضوعاته ووضع آلياته.

التوعية: من الاستدامة اللغوية أن يكون الاحتفاء بها ليس حكرًا على يومها العالمي، وإنما تكون هي سيدة الأيام وأميرة السنوات وملكة الدهر. إن استثمار مكاسب المجموعة العربية في اليونسكو بانتزاع اعتراف عالمي بيوم للغة العربية بين لغات العالم الست منجز رائع، وكي لا يتحول المنجز إلى إخفاق، يجب التفكير باستدامة الاحتفاء، وعدم التركيز على الثامن عشر من ديسمبر ليكون يوم التوعية والمؤتمرات، والأنشطة، والاحتفالات والمشاريع.

المجامع والجامعات: ومن الاستدامة اللغوية في أعمال الجامعات والمجامع العلمية، صناعة صف ثانٍ وثالث من اللغويين، وهو أمر لن يتحقق بإغلاق أقسام اللغة العربية في الجامعات بسبب عدم الإقبال عليها، ولن يتحقق بحصر دور أقسام اللغة العربية في التدقيق اللغوي على مكاتبات ومراسلات ومشاريع الجامعة، ولن يتحقق بالعمل على مشاريع علمية مكررة بفرق علمية مختلفة أو ربما تكون مكررة هي الأخرى، يُستنزف بها الجهد، ويهدر بها النقد، بلا عائد مسترد.

التعليم والمناهج: ومن الاستدامة اللغوية، تحديث طرائق تدريس اللغة العربية وتطويرها. فاللغة دائمة بل خالدة، لكن طرائق تعليمها متغيرة، وما كان يصلح لزمن ماضٍ لا يصلح لهذا الزمن؛ إذ البقاء عليه ليس ممنوعاً، لكنه ليس واجباً، والفكر اللغوي القائم على الاستدامة يرى أن كل معلم هو معلم لغة، وكل نص مكتوب أو حديث

مسموع هو فرصة لاكتساب اللغة وتطوير مهاراتها، وكل تواصل اجتماعي محفز على استخدام اللغة استخداماً واعياً؛ استماعاً وتحديثاً وقراءة وكتابة، فالفكر اللغوي القائم على الاستدامة يستثمر الإنتاج المعرفي في القانون والإدارة والعلوم الشرطية؛ ليكون منطلقاً لاكتساب المهارة اللغوية؛ الكتابية منها والشفاهية.

الاستدامة اللغوية تعني العودة إلى اكتساب اللغة فطرة وبداهة، وممارسة ومقابلة، دون توغل في تدريس القواعد وحفظها، بل استنتاج لها واستخدامها استخداماً يؤصل المعرفة، وممارسة تعزز المدارس.

الاستدامة اللغوية تتطلب الحفاظ على وقت المتعلم من الهدر المتمثل في دراسة ما لا يدخل في دائرة اهتمامه واستخدامه، كما تحقق الاستدامة أيضاً حفظ جهد المعلم في التركيز على إنتاج المعرفة وتعليمها، بدلاً من الوقوف على مهام تقليدية تتمثل في تصويب الأخطاء المتكررة.

ومن أجل تحقيق الاستدامة في التعليم، ينبغي أن يكون كل معلم معلّم لغة، فلا تكون اللغة العربية مسؤولية معلمها، بل مسؤولية زملائه الذين يدرّسون علومهم بالعربية، ومسؤولية مديره الذي يدير مؤسسته التربوية، معطياً اللغة العربية أولوية وصدارة.

المؤسسات والمجتمع: لا ينهض باللغة فرد. اللغة جمعية، جماعية، مجتمعية. وهي جامعة وموحدة. ولأنها لغة أمة، فمن الاستدامة أن تهتم بها الأمة، إذ لا ينبغي أن تلقى المسؤولية على عاتق المؤسسات اللغوية، حيث إن كل مؤسسات المجتمع معنية بالشأن اللغوي، كالبيئة تماماً؛ فالبيئة تموت إذا قصرنا العمل البيئي على المؤسسات البيئية؛ لأن غاية جهد المؤسسات البيئية هو تأخير الموت وتهيئة الوضع لإعلان الوفاة، أما إذا عمل الناشطون للبيئة مع المجتمع بمؤسساته المختلفة والأفراد بأعمارهم المتفاوتة من أجل صناعة وعي بيئي، فستحيا البيئة، وما صح على البيئة يصح على اللغة، فالسعي للاستدامة اللغوية سعي مؤسسات وفكر مجتمع.

وأخيراً، فقد خلصت هذه الدراسة التي جمعت بين التاريخ والتوثيق والرصد والعرض والتحليل، إلى تقديم أرضية لواقع المشهد اللغوي في الإمارات، أرضية فيها من المنجز الذي يمكن الانطلاق منه نحو ثورة إدارية في العمل للغة العربية، وفي ثنايا هذا الرصد والعرض والتحليل بدت أفكار يمكن أن نجعل منها محددات لا مجرد توصيات، تضمن الوصول إلى النهضة الكبرى للغة العربية، نهضة تكون شاملة للأقطار العربية كافة؛ لتحقيق الرؤية الإماراتية بأن تكون الدولة مركزاً للامتياز في اللغة العربية.

قائمة المراجع:

• أولاً: الكتب:

- بدر، سمير عزت. (٢٠٢٢) العصر الحديدي بدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة أثرية حضرية. الشارقة: ملامح للنشر والتوزيع.
- الدبسي، رضوان. (٢٠٠٣). اللغة العربية في دولة الإمارات ومناهج تعليمها. الشارقة: جمعية حماية اللغة العربية.
- حنظل، فالح. (١٩٩٨). معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة. أبو ظبي: وزارة الإعلام والثقافة.
- الشيخ، عارف. (٢٠١٩). تاريخ التعليم في رأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ١٩٧٢-١٩٠٠. دبي.
- عبيد، أحمد محمد. (٢٠١٣). ظاهرة الإبدال في لهجات الإمارات العربية المتحدة. أبو ظبي: دار الكتب الوطنية.
- عبد الظاهر، أحمد. (٢٠١٤). الحماية القانونية للغة العربية: دراسة مقارنة. أبو ظبي: دائرة القضاء. ط ٢.
- العميمي، سلطان. (٢٠٢٢). لهجات سواحل الخليج العربي في المعاجم العربية بين الإهمال والإقصاء: اللهجة البحرية في دولة الإمارات أنموذجاً. أبو ظبي: مركز أبو ظبي للغة العربية.
- المسدي، عبد السلام. (٢٠١٤). الهوية العربية والأمن اللغوي: دراسة وتوثيق. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- وردي، محمد. (٢٠٢٢). الخصوصيات الثقافية وصناعة التسامح: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً. أبو ظبي: هماليل للإعلام.

● ثانيًا: التقارير:

- التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. (١٩٨١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط٤.
- العربية لغة حياة: تقرير لجنة تحديث تعليم اللغة العربية. (٢٠١٣). دبي: مجلس محمد بن راشد للسياسات.
- نموذج أبو ظبي التعليمي الجديد. (٢٠١٢). أبو ظبي: مجلس أبو ظبي للتعليم.
- الإمارات تقرأ: التقرير السنوي لعام القراءة. (٢٠١٦). أبو ظبي: مركز القارئ العربي.
- تقرير حالة اللغة العربية ومستقبلها. (٢٠٢١). أبو ظبي: وزارة الثقافة والشباب.

● ثالثًا: بحوث علمية منشورة:

- أباذري، هيلين. (٢٠١٨). رفع مستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب العرب: الدور الحاسم للقراءة السريعة وإتقان القواعد النحوية في المراحل المبكرة. ورقة سياسة عامة رقم ٢٠. مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة. رأس الخيمة. الإمارات.
- إيكرت، ماكس وآخرون. (٢٠٢٠). تحسين إتقان القراءة باللغة العربية: النتائج من (اقرأ)، التدخل في مرحلة الدراسة المبكرة، بهدف مساعدة الطلبة على إتقان مهارات القراءة في إمارة رأس الخيمة. ورقة سياسة عامة رقم ٣٩. مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة. رأس الخيمة. الإمارات.
- تشن-هول، أليكسندرا. (٢٠٢١). تطبيق التعليم ثنائي اللغة في رأس الخيمة. ورقة سياسة عامة رقم ٤٧. مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة. رأس الخيمة. الإمارات.

- الحمادي، علي عبد القادر. (٢٠٢٢). التخطيط اللغوي وأثره في تحقيق استدامة عمل المؤسسات اللغوية في دولة الإمارات من وجهات نظر العاملين فيها. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. القاهرة. المجلد السادس. العدد ٣٠. ص ١٧-٣٠.
- كوك، وليام. (٢٠١٩). تجارب المغتربين مع السياسات اللغوية في دولة الإمارات العربية المتحدة: التحديات والتناقضات والفرص. ورقة سياسة عامة رقم ٣١. مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة. رأس الخيمة. الإمارات.
- المحمود. محمود. (٢٠١٨). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية. س ٣، ع ٦. مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. ص ٤-١٨.

● رابعاً: أوراق عمل في تقارير:

- الحمادي، علي عبد القادر، والدبسي، رضوان. (٢٠١٦). اللغة العربية في الخليج بين السياسات والمجامع والجمعيات. ضمن أوراق عمل التقرير العربي التاسع للتنمية الثقافية بعنوان: الثقافة والتكامل الثقافي في دول مجلس التعاون: السياسات والمؤسسات والتجليات، ص ٣٢٩ - ٣٤٠. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

● خامساً: أوراق عمل في مؤتمرات علمية:

- عاجب، محمد الفاروق. (٢٠١٣). القرار السياسي وأثره في الأمن اللغوي. بحث مقدم في أعمال المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية. م ١١. دبي: المجلس الدولي للغة العربية.
- علي، إبراهيم محمد. (٢٠١٦). اختبار العين للكفاية اللغوية. بحث مقدم في أعمال ندوة التقنيات في اللغة العربية. العين: جامعة الإمارات.

● سادساً: المواقع الإلكترونية:

- الموقع الرسمي لرؤية الإمارات ٢٠٢١ بإدارة رئاسة مجلس الوزراء.

<https://www.vision2021.ae/>

- الموقع الرسمي للشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي

<https://sheikhdrsultan.ae/>

- موقع البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

<https://u.ae/#/>

● سابعاً: الصحف اليومية:

- صحيفة الإمارات اليوم. عدد ١٠ مارس ٢٠٠٨.

<https://www.emaratalyoun.com/local-section/2008-03-10-1.184415>

٤: دراسة حالة (مملكة البحرين)

إعداد: الدكتور عارف الموسوي

دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية



المقدمة:

تنتمي هذه الدراسة في إطارها العام إلى مشروع السياسات اللغوية في الوطن العربي الذي يراعاه مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في المملكة العربية السعودية. وتحدد الدراسة إطارها الخاص (الجغرافي) فيما يتعلق بالسياسة اللغوية في مملكة البحرين.

وتُعرّف السياسة اللغوية عند مكجرواتي بأنها: «القرارات الرسمية المتعلقة باللغة، بالإضافة إلى الممارسات الفعلية المتعلقة باللغة في المجتمع»^(١). ويتضح من هذا التعريف أمران: أولهما، أن القرارات الرسمية المعنية باللغة هي مجال البحث. ثانيها، أن الممارسات الفعلية لها تُعدّ الغاية التي سيتضح من خلالها مدى التطبيق الحاصل لها.

والمنهج الوصفي التحليلي هو الذي سيسير الدراسة بناء على ما ورد في منظومة القرارات الإلكترونية المعنية بالسياسات اللغوية في مملكة البحرين التي جُمِعت ضمن المرحلة الأولى من المشروع.

القسم الأول: نبذة تاريخية عن البحرين:

تقع مملكة البحرين في وسط الخليج العربي ضمن مساحة بلغت ٧٨٥,٨ كيلومتر مربعاً^(٢)، وتتميز بموقع جغرافي أهلها لتكون نقطة التقاء للحضارات عبر التاريخ البشري بمختلف عصوره. كما أنها جذبت أنظار العالمين القديم والحديث لما تتضمنه أرضها من جزر جميلة، وثروات طبيعية متعددة.

ويصل عدد جزر مملكة البحرين إلى ٥١ جزيرة طبيعية، و٣٣ جزيرة صناعية أكبرها جزيرة البحرين التي تبلغ ٦٠٦,٣٨ كيلومتراً مربعاً، والبقية متفاوتة في العرض والطول.

وتميزت البحرين بالثروات الطبيعية القديمة مثل: اللؤلؤ وجودته، المحاصيل الزراعية ووفرته، صيد الأسماك وكثافتها، منطقة جمارك لكل ما تقدم إذ استمر بعضها إلى الزمن الحاضر. كما برزت موارد اقتصادية حديثة مثل: التعدين من إنتاج

النفط والغاز وتكريرهما. تصنيع الألمنيوم والبتروكيماويات والحديد والصلب وغيرها. مركز مالي إقليمي وغيرها^(٣).

وبلغ عدد سكان مملكة البحرين ١,٥٧٧,٠٥٩ نسمة في منتصف سنة ٢٠٢٣م يشمل المواطنين والعاملين فيها الذين ينتمون إلى جنسيات متنوعة منها الأجنبية مثل: الهند، باكستان، الفلبين وغيرها. ومنها العربية مثل: مصر، اليمن، الأردن، سوريا وغيرها^(٤).

واللغة العربية هي اللغة الرسمية التي نصَّ عليها دستور مملكة البحرين، وتستخدم إلى جانبها اللغة الإنجليزية تحدثاً وكتابةً، كما تستخدم اللغة الهندية تحدثاً فقط عند العارفين بها من أهل البحرين مع المتحدثين بها من الهنود.

وجاء التعامل بهاتين اللغتين (الإنجليزية والهندية) في المجال الاقتصادي بشكل كبير إذ أن بعض الشركات الأجنبية لا تتعامل إلا بالإنجليزية كتابة وقراءة. أمّا الهندية فمحصورة في التحدث فقط.

وتوفّر بعض الوزارات والهيئات الحكومية خدماتها باللغة الإنجليزية بوصفها لغة ثانية، وذلك في حالة طلب صاحب الخدمة الحديث بها، كما تُقدّم شركات الاتصالات وغيرها خدماتها باللغتين العربية والإنجليزية.

إنّ مملكة البحرين تهتم بالسياسة اللغوية عند وضع قراراتها الاقتصادية إذ تسعى إلى تطوير مصادرها، وتُسهم في وضع القوانين المُعينة على تيسير التعامل بها، وتنمية نشاطها محلياً ودولياً بشكل دائم.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية:

— الدراسة النظامية

إن تاريخ السياسات اللغوية في مملكة البحرين يُعدُّ اللغة العربية لغة الدراسة في جميع المراحل التعليمية النظامية - ما خلا بعض المواد الدراسية - في المرحلة الثانوية

الخاصة بالقسم التجاري، مع تدريس اللغة الإنجليزية في كل الصفوف الدراسية بوصفها لغة ثانية، ووضع اللغة الفرنسية مادة اختيارية في المرحلة الثانوية كذلك.

— الدّراسة الجامعية

وتعتمد الجامعات اللغة الإنجليزية لغة التدريس في كليات: الطب والهندسة والعلوم وتقنية المعلومات منذ تأسيسها، وإدارة الأعمال بعد سنة ٢٠٠٠م، مع تدريس بعض المواد الدراسية في تخصصات الآداب والقانون المتعلقة باللغة الإنجليزية.

ويقدّم قسم اللغة الإنجليزية وآدابها بجامعة البحرين عدداً من المواد - لمن أراد التخصص - في برنامج فرعيٍّ مثل الفرنسية. كما تُدرس اللغة الصينية في معهد كونفوشيوس، واللغة الكورية في معهد الملك سيجونغ - التابعين للجامعة ذاتها - وكل ذلك بصورة اختيارية^(٥).

وإلى جانب ذلك يعرف كثير من أهل البحرين الحديث باللغة الهندية إذ يعود ذلك إلى أسباب منها: كثرة الجالية الهندية، وقِدَم تاريخ عملهم فيها، وأثر حضورهم في منطقة الخليج العربي.

وهذه الإطلالة على اللغات المتداولة في مملكة البحرين تشير إلى أمور منها: ١- حب تعلم أهلها للغات العالمية. ٢- انفتاح البحرين على الاقتصاد العالمي. ٣- استقطاب البحرين لعدد من الجاليات العاملة فيها. ٣- الإصرار على إتقان لغة ثانية إذ أن بعض أهل البحرين يُجيد أكثر من ثلاث لغات.

إنّ ما تقدم يمثل استعراضاً لأهم أوضاع اللغة العربية في مملكة البحرين على المستوى التعليمي الذي يُعدُّ الركيزة الأولى في صنع الأجيال من الناحية الفكرية واللغوية. وهذا ما دلّ على قلة الاهتمام باللغة العربية والإيمان بها بوصفها لغة علم إذ أنّ أغلب الجامعات أصبحت اليوم تُقدّم برامجها باللغة الإنجليزية.

ومن أبرز الأمور المشجعة على الاهتمام باللغة العربية وأهلها ما أعلن عنه مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة - في سنة ٢٠٢٣م - عن جائزة معنونة بـ (لغتنا الأم) التي تختص بتكريم الإسهامات الخادمة للغة العربية وأبنائها في أي عمل يتعلق بها^(٦).

القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية والعوامل المؤثرة في الوضع اللغوي والسياسات اللغوية:

تعالج السياسات اللغوية في مملكة البحرين القضايا المتعلقة بالمحافظة على الهوية الإسلامية واللغة العربية من خلال التركيز على لغة التدريس في المدارس النظامية، والتداول اللغوي للعربية في مجتمع البحرين، مع مراعاة كل ما يتعلق بخدمات المواطنين والشؤون الاقتصادية المختلفة، ويمثل ذلك القرار رقم (٢) الصادر سنة ٢٠٠٢ والقرار رقم (٥) الصادر سنة ٢٠٠٥م عن الديوان الملكي.

وأبرز الاتجاهات الخاصة بالسياسات اللغوية هي: الاقتصادية والإدارية والقانونية والسياحية وغيرها. والدافع لوضعها: المحافظة على الهوية الإسلامية واللغة القومية، مع كل ما يتعلق بصحة المواطنين وشؤون معائشهم مع الاهتمام بالمتطلبات الاقتصادية التي يُعنى بها المواطنون والسياح؛ تسهياً عليهم للاستفادة من كل القرارات وشروط الإقامة المريحة في البلد.

إنَّ أهم تحول مرّت به السياسة اللغوية في مملكة البحرين يمكن حصره في أمرين:

الأول، تاريخي إذ أنَّ القرارات التي عُنيّت باللغة العربية في القرن الحادي والعشرين زادت - بشكل أكبر من قبل - بمجموع (٣٣) قراراً من أصل (٤١) قراراً.

الثاني، نوعي تصنيفي يمثلته القرار رقم (٣) الصادر عن وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الذي جاء مستقلاً، وهو يُسجّلُ توجّهاً جديداً - فيما - يتعلق

بالقرارات المستقلة إذ أنه الوحيد الصادر حول ذلك. مع ملاحظة أن مجاله يختص بلغة التقاضي أي القانون.

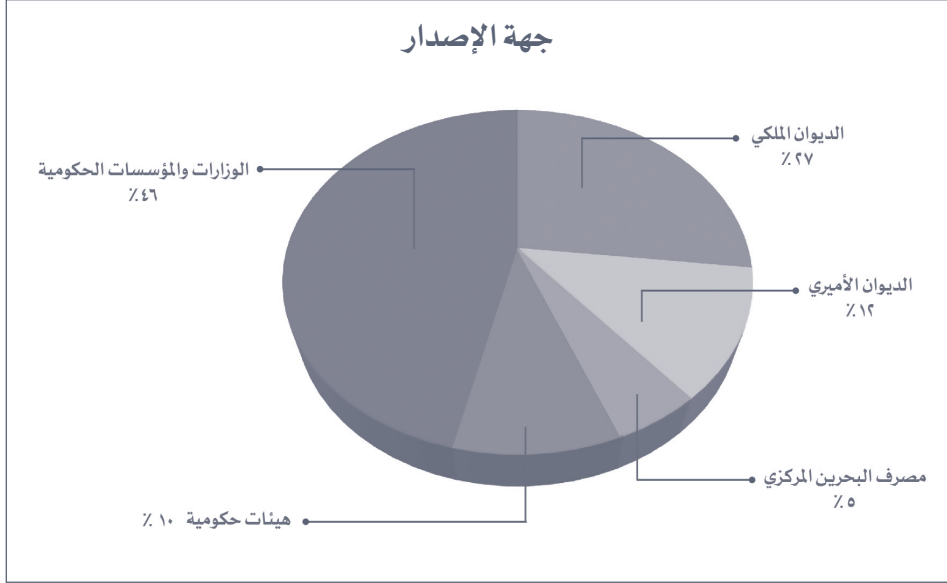
لقد أسهمت المؤثرات الاقتصادية والسياسية في وضع السياسة اللغوية في مملكة البحرين إذ وُضِعَ لها ما يناسبها من قرارات مع قلة حضور المؤثرات الاجتماعية والثقافية والدينية. ومثال ذلك القرارات الآتية: رقم (١٢) الصادر سنة ٢٠٠٦م عن الديوان الملكي. ورقم (٨) الصادر سنة ٢٠١٦م عن مصرف البحرين المركزي.

وجاءت أبرز الجهات المؤثرة في تشريع السياسات اللغوية وفق الآتي: الوزارات المختلفة التي أصدرت ١٩ قراراً بما يعادل نسبة ٤٦٪ من القرارات مثل وزارة الإعلام ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وغيرها، ثم الديوان الملكي والديوان الأميري - كلاهما يشكلان مُشْرِعاً واحداً، والاختلاف في التسمية بسبب تحول البحرين من إمارة إلى مملكة - إذ بلغت القرارات الصادرة عنهما ١٦ قراراً بما يعادل نسبة ٣٩٪ من القرارات المعنية بالسياسة اللغوية في مملكة البحرين. [انظر: الجدول رقم (١) والشكل رقم (١)].

الجدول رقم (١): جهات إصدار القرارات اللغوية

العدد	جهة الإصدار
١١	الديوان الملكي
٥	الديوان الأميري
٢	مصرف البحرين المركزي
٤	هيئات حكومية
١٩	الوزارات والمؤسسات الحكومية
٤١	المجموع

الشكل رقم (١): جهات إصدار القرارات اللغوية



القسم الرابع: مجالات السياسات اللغوية:

لقد تضمنت السياسات اللغوية - التي جُمعت في هذه الدراسة الخاصة بمملكة البحرين واحداً وأربعين قراراً بدءاً من سنة ١٩٨١م إلى سنة ٢٠٢٣م. وكانت كلها عرضية عدا قرار واحد كان مستقلاً.

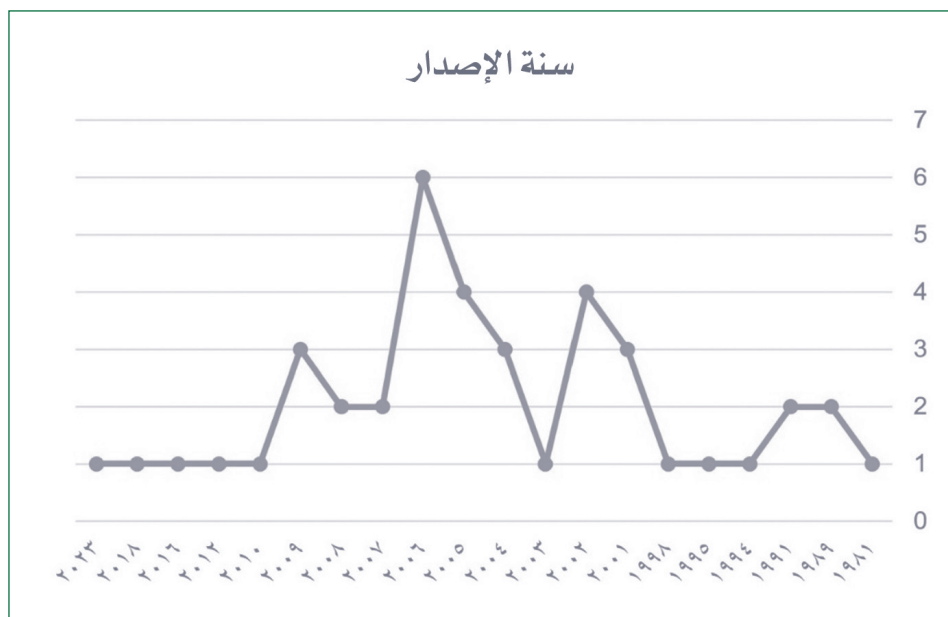
ويبين الجدول رقم (٢) التسلسل التاريخي لسنوات صدور القرارات فالقرار الأول كان مجاله العمل. وقد عني بلجنة انتخاب العمال التي يجب أن يتوفر في أعضائها شرطاً الكتابة والقراءة، كما يوضح الشكل رقم (٢)، التطور في هذه القرارات.

الجدول رقم (٢): سنة الإصدار وعدد القرارات اللغوية

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٨١
٢	١٩٨٩
٢	١٩٩١
١	١٩٩٤
١	١٩٩٥
١	١٩٩٨
٣	٢٠٠١
٤	٢٠٠٢
١	٢٠٠٣
٣	٢٠٠٤
٤	٢٠٠٥
٦	٢٠٠٦
٢	٢٠٠٧
٢	٢٠٠٨
٣	٢٠٠٩
١	٢٠١٠
١	٢٠١٢
١	٢٠١٦
١	٢٠١٨

العدد	سنة الإصدار
١	٢٠٢٣
٤١	

الشكل رقم (٢): سنة الإصدار وعدد القرارات اللغوية

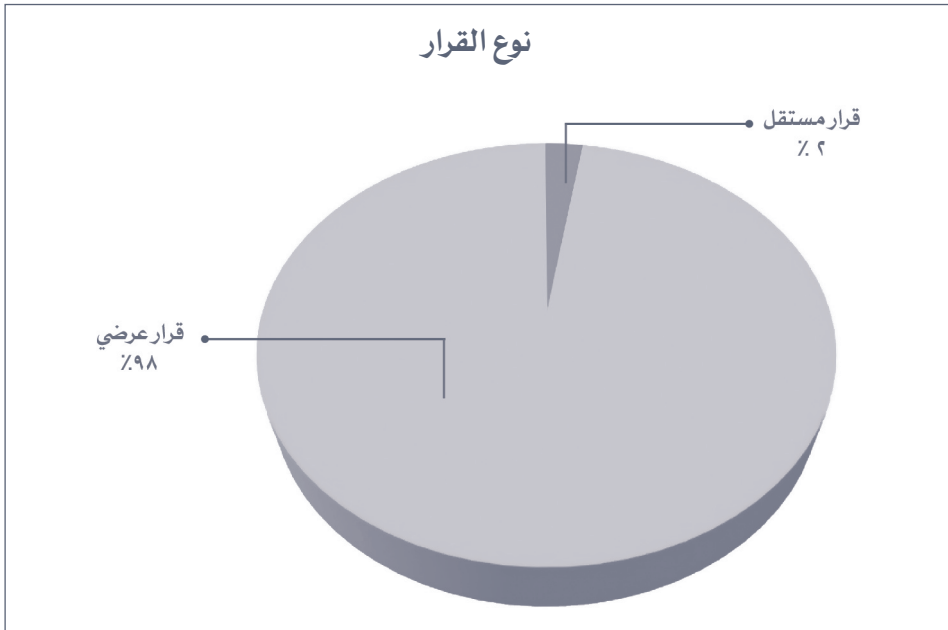


ويشير الجدول رقم (٣) إلى عدد القرارات العرضية مع وجود قرار واحد مستقل خاص بالقانون وقد صدر عن وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بشأن لغة التقاضي في محاكم مملكة البحرين، وكما يوضح الشكل رقم (٣) فإن القرار الوحيد المستقل يمثل ما نسبته ٢٪ من مجمل القرارات اللغوية.

الجدول رقم (٣): أنواع القرارات اللغوية

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	١
قرار عرضي	٤٠
المجموع	٤١

الشكل رقم (٣): أنواع القرارات اللغوية

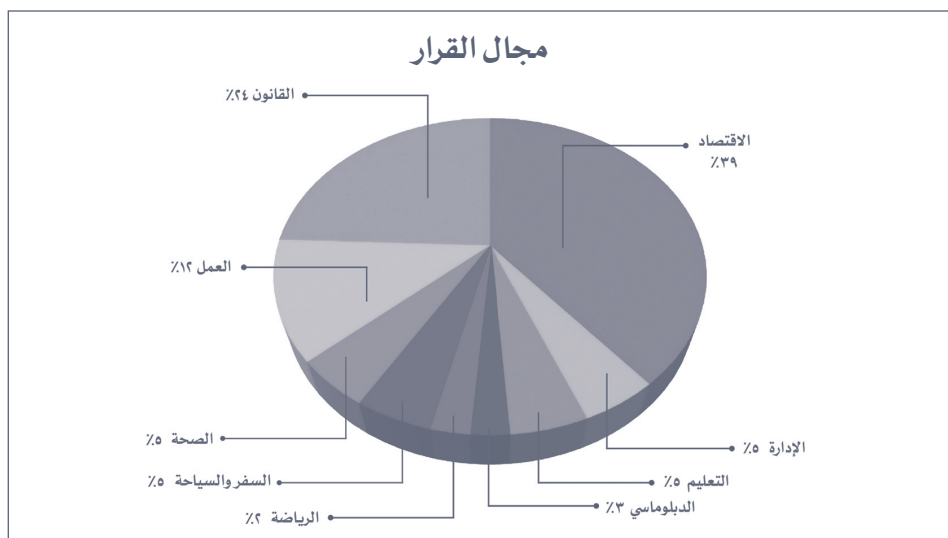


وتتوزع القرارات العرضية ضمن المجالات الآتية: الاقتصاد (١٦)، الإدارة (٢)، القانون (١٠)، العمل (٥)، الصحة (٢)، التعليم (٢)، السفر والسياحة (٢) والرياضة (١)، والدبلوماسي (١)، ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع القرارات اللغوية شاملة على المجالات، كما يوضح الشكل رقم (٤) نسبة توزيع القرارات على هذه المجالات.

الجدول رقم (٤): مجالات القرارات اللغوية

العدد	مجال القرار
١٦	الاقتصاد
٢	الإدارة
١	الدبلوماسي
٢	التعليم
١٠	القانون
١	الرياضة
٢	السفر والسياحة
٢	الصحة
٥	العمل
٤١	المجموع

الشكل رقم (٤): نسب مجالات القرارات اللغوية



ومن بين تلك المجالات حاز مجال الاقتصاد النسبة الكبرى. وفي ذلك دلالة على شدة الاهتمام بالاقتصاد أولاً، ومتعلقاته من اللغة وغيرها ثانياً. ويأتي بعده مجال القانون ثم العمل ثم تتساوى مجالات الصحة والسياحة والتعليم والإدارة. ويتساوى كذلك المجال الدبلوماسي والرياضة بقرار لكل منهما.

إنَّ القرار المستقل الوحيد الذي صدر في مجال القانون معنيٌّ في طرف منه بالشأن الاقتصادي الذي يعدُّ أكثر مجال طرقتَه الجهات المصدِّرة للقرارات إذ شمل (١٩) قراراً جاءت كلها عرضية.

القسم الخامس: انعكاس السياسة اللغوية على الواقع اللغوي:

إنَّ أثر القرارات المعنية بالسياسة اللغوية في مملكة البحرين جاء محدوداً، وسبب ذلك عائد إلى قلة عددها، وعدم شموليتها لكل الجوانب اللغوية الممكنة، ومجيئها بصورة عرضية ما عدا قراراً واحداً.

ومن الآثار الظاهرة سهولة الحصول على الخدمات الإدارية والاقتصادية والقضائية والوزارية والسياحية والاتصالات باللغة العربية للناطقين بها وباللغة الإنجليزية للراغبين فيها.

ومن الأسباب التي دعت إلى اعتماد اللغة العربية لغةً للتقاضي هو أنَّ أغلب القضاة يتكلمون اللغة العربية، وأصحاب القضايا من العرب، وعندما طرأت أمور قضائية للأجانب وضعت الترجمة وخصَّص مترجمون؛ لذلك فإنَّ النص القانوني للقضاء معتمد باللغة العربية.

تواجه اللغة العربية في مملكة البحرين تحديات متعددة منها ما تشارك فيه مع الدول العربية الأخرى ومنها ما تنفرد به. أمَّا التي تشارك فيها فهي عدم اهتمام الآباء

بتربية أبنائهم على المحافظة على اللغة العربية، وعدّها لغة بعيدة عن مجالات العلم الحديثة كما يفضلون أن يتقن أبنائهم اللغة الإنجليزية بوصفها لغة المستقبل العملية. وأما التي تنفرد بها البحرين فعلى صعيد المؤسسات فإنّه لا توجد قرارات مستقلة تدعو وتحفز على دعم اللغة العربية من قِبَل المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة. كما أنّه لا توجد مراكز بحثية معنية بقياس التغيرات الطارئة على اللغة واللهجة في البلد ذاته.

وعلى صعيد الباحثين؛ فإنه يوجد نقص في عدد أصحاب الكفاءات المشتغلين باللغة العربية. وترى الدراسة أنّ الحاصلين منهم على الشهادات العليا، والممارسين للتعليم في الجامعات لم يضعوا المؤلفات الدالة على ذلك إلا قليلاً منهم.

إنّ السياسة اللغوية الحالية لا تخدم اللغة العربية إلا في حدود معنية بتسيير الخدمات والحفاظ على الهوية اللغوية في صورها الأولية؛ ولذلك فإن الأمر يتطلب نظرة أخرى في طرق وضع السياسات ومتابعتها وصولاً لمرحلة متقدمة في المحافظة عليها.

ومن وجوه التحسين التي يمكن أن تعزز وجود اللغة العربية في مملكة البحرين إنشاء مركز خاص باللغة العربية يُعنى بها داخل هذا البلد ويتواصل مع الجهات الرسمية والمؤسسات الخاصة العلمية منها والعملية في تقديم أي مقترحات تدعو إلى المحافظة والنهوض باللغة العربية في هذا البلد.

ويجب اختيار مجموعة من الباحثين الجادين للعمل على تقديم دراسات خاصة بالواقع اللغوي في مملكة البحرين مع دراسة التنوع اللهجي أولاً، واللغوي ثانياً. ومن ثم فتح طرق الاستفادة من نتائج تلك الدراسات، والسعي لتطبيق ما يتناسب منها مع الواقع اللغوي المجتمعي، وإجراء قياس لكل تلك التطبيقات من فترة إلى أخرى لتوثيق الصالح منها وتقويته، وإبعاد ما لا يتناسب منها ووضع بديل له.

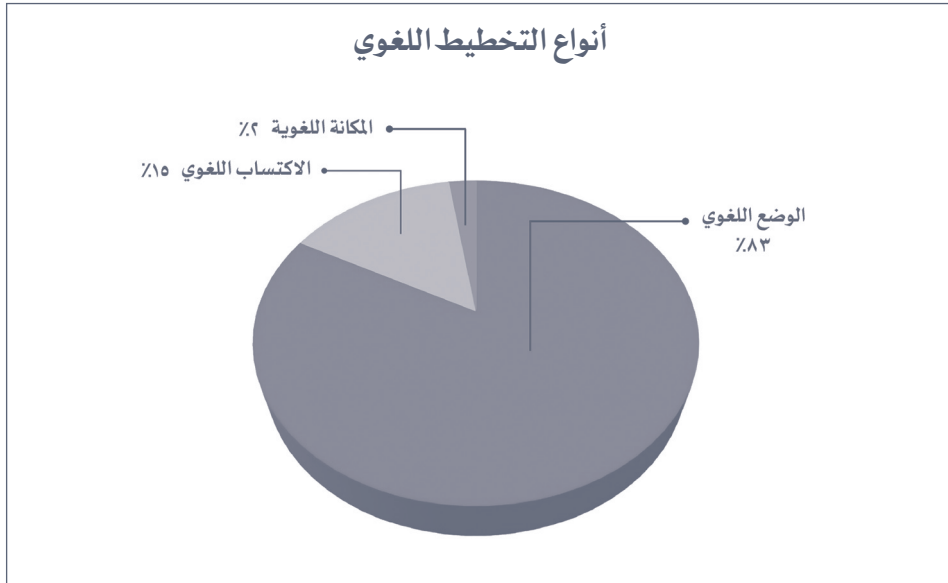
القسم السادس: أنواع السياسات اللغوية:

تتوزع القرارات اللغوية التي جمعت في مملكة البحرين على عدد من أنواع التخطيط اللغوي، فكان أكثر السياسات اللغوية في مملكة البحرين من نصيب تخطيط الوضع اللغوي الذي اشتمل على (٣٤ قرارًا)، وكان نصيب الاكتساب اللغوي (٦ قرارات) فيما جاء تخطيط المكانة اللغوية آخرًا بقرار واحد كما يوضح الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٥) أدناه، وفي هذا التوزيع للقرارات اللغوية دلالة على أن الوضع اللغوي يمثل مركز النظر بالنسبة إلى الجهات المصدرة للقرارات.

الجدول رقم (٥): أنواع التخطيط اللغوي

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٣٤	الوضع اللغوي
٦	الاكتساب اللغوي
١	المكانة اللغوية
٤١	المجموع

الشكل رقم (٥): أنواع التخطيط اللغوي

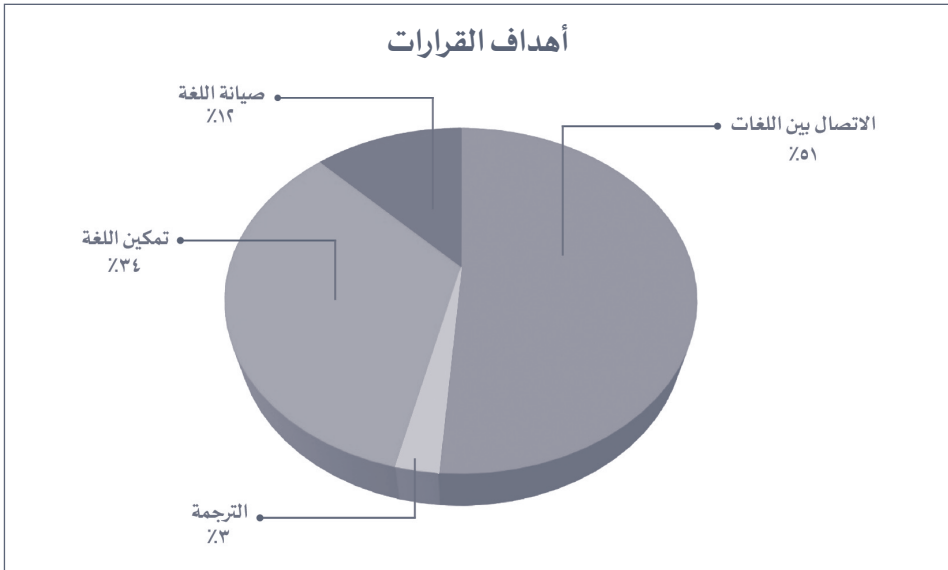


وتجدر الإشارة إلى حالة التشابه في السبب المشترك في جملة القرارات السياسية اللغوية الصادرة في البحرين وهو قلة، وعدم تغطيتها لمجالات أخرى، كما أن صدور بعضها جاء لهدف آخر مثل الاقتصاد؛ واللغة طرف محرك له. وكان هدف معظم القرارات هو ضبط الوضع اللغوي فيما يخص الاتصال بين اللغات، لا سيما بين اللغتين العربية والإنجليزية. ويأتي تمكين اللغة في المرتبة الثانية ضمن أهداف القرارات اللغوية. ويقدم الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٦) تلخيصاً لهذه الأهداف.

الجدول رقم (٦): أهداف القرارات اللغوية

العدد	أهداف القرارات
١٤	تمكين اللغة
١	الترجمة
٢١	الاتصال بين اللغات
٥	صيانة اللغة
٤١	

الشكل رقم (٦): توزيع أهداف القرارات اللغوية



القسم السابع: التحديات ووجوه التعزيز الممكنة:

يتشابه واقع السياسات اللغوية في مملكة البحرين مع شقيقاتها من الدول العربية - إن كلاً أو جزءاً - في التحديات التي تواجهها اللغة العربية بوصفها لغة أمة ودين وشعوب متعارفة فيما بينها. وأبرز تحدٍ ظاهر أمام الدول هو غياب القرار السياسي الخاص بحماية اللغة العربية.

وجملة القرارات التي اعتمدتها مملكة البحرين سارية المفعول - كل قرار في مكانه المناسب - ولكن يبقى أنَّ عددها قليل، ومجالاتها محدودة، ويحتاج الواقع اللغوي في البحرين إلى رؤية علمية معنية بوضع اللغة والمتعاملين بها.

ومن وجوه التعزيز الممكنة - حول ذلك - ما يتجلى في الأمور الآتية:

١- المشاركة مع الدول العربية في تقديم قرار سياسي موحد خاص باللغة العربية بوصفها لغة أمة ودين وشعوب.

٢- وضع قرار سياسي داخلي خاص بالحفاظ على اللغة العربية في مملكة البحرين.

٣- إنشاء مراكز تعنى باللغة العربية وآدابها والترجمة منها وإليها من اللغات العالمية.

٤- توسيع دائرة الاهتمام باللغة العربية بواسطة تدريسها في الكليات والجامعات على نطاق أوسع مما هي عليه الآن.

٥- الاستفادة من الخبرات العالمية في المحافظة على اللغات والخبرات العربية في صيانة المواضيع اللغوية.

٦- تقديم دراسات عن اللغة العربية ولهجاتها من خلال المعالجات اللسانية التطبيقية.

٧- متابعة كل جديد يخدم اللغة العربية في مملكة البحرين، ورصد كل الظواهر اللغوية التي يمكن أن تؤثر في طرق الحفاظ عليها لسنوات عديدة.

٨- تشجيع المؤسسات والباحثين فيها وفي البلد بأجمعه على الكتابة باللغة العربية أصلاً مع ترجمة دراساتهم للنشر في المؤسسات العالمية في العلوم المختلفة.

إنَّ وجوه التعزيز السابقة هي نتيجة لما جُمِعَ من قرارات وعُرفَ من توجهات بحثية خاصة باللغة العربية، ولا يعني ذلك حصرها فيما تقدم؛ بل يمكن إضافة أشياء لها بواسطة الاستعانة بوجهات نظر أخرى.

وهذه الوجوه يمكنها أن تُعزَّز ما قُدِّمَ من قرارات كما أنَّها تحمل دعوةً للحفاظ على اللغة العربية في مملكة البحرين مع الإسهام في خلق مسارات واضحة لحضورها العلمي والاجتماعي وفق رؤية سياسية موحدة.

الهوامش:

- ١- (المحمود) محمود بن عبدالله، التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية تأصيل نظري، رسالة المشرق، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، القاهرة، م٣٢، ع٣-٤، يوليو ٢٠١٧م ص٢٠.
- ٢- انظر: صحيفة الوطن، ١٠-٦-٢٠٢١م، التسجيل العقاري ٢٠,٠٥ كيلومتر مربع زيادة في مساحة البحرين في ٢٠٢٠م.
- ٣- انظر: (عبدالله) محمد أحمد وزميله، تاريخ البحرين الحديث (١٥٠٠-٢٠٠٢م)، مركز البحرين للدراسات التاريخية، جامعة البحرين، ط١، ٢٠٠٩م، ص٢٥-٦١. و(كمال الدين) محمد حسن، موسوعة تاريخ البحرين، إفكت جرافيك، البحرين، ط١، ٢٠٠٩م، م١.
- ٤- انظر: صحيفة الأيام، ٢-٨-٢٠٢٣م، ع١٢٥٣٤، ١,٥٧٧ مليون نسمة عدد سكان البحرين. ٢٩-١-٢٠١٨م، ع١٠٥٢٢، ١٦١ جنسية عاملة في المملكة والصدارة للهند.
- ٥- انظر: موقع جامعة البحرين على الشبكة العنكبوتية www.uob.edu.bh.
- ٦- انظر: موقع مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة على الشبكة العنكبوتية shaikhebrahimcenter.org.

مصادر الدراسة ومراجعها:

- ١- القرارات الإلكترونية.
- ٢- (عبدالله) محمد أحمد وزميله، تاريخ البحرين الحديث (١٥٠٠-٢٠٠٢م)، مركز البحرين للدراسات التاريخية، جامعة البحرين، ط١، ٢٠٠٩م.
- ٣- (كمال الدين) محمد حسن، موسوعة تاريخ البحرين، إفكت جرافيك، البحرين، ط١، ٢٠٠٩م، ١م.
- ٤- (المحمود) محمود بن عبدالله، التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية تأصيل نظري، رسالة المشرق، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٣٢م، ٣ع-٤، يوليو ٢٠١٧م.
- ٥- صحيفة الوطن، ١٠-٦-٢٠٢١م، التسجيل العقاري ٢٠,٠٥ كيلومتر مربع زيادة في مساحة البحرين في ٢٠٢٠م.
- ٦- صحيفة الأيام، ٢-٨-٢٠٢٣م، ع١٢٥٣٤، ١,٥٧٧ مليون نسمة عدد سكان البحرين. ٢٩-١-٢٠١٨م، ع١٠٥٢٢، ١٦١ جنسية عاملة في المملكة والصدارة للهند.
- ٧- موقع جامعة البحرين على الشبكة العنكبوتية www.uob.edu.bh.
- ٨- موقع مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة على الشبكة العنكبوتية shaikhebrahimcenter.org.

٥: دراسة حالة

(الجمهورية التونسية)

إعداد: أ.د. محمد داود



دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية

مقدمة:

تقدم هذه الدراسة وصفا وتحليلاً شاملين، كمياً وكيفياً، للوضع اللغوي في تونس من خلال عرض مختصر للتاريخ اللغوي الذي عرفه هذا البلد على مدى ثلاثة آلاف عام، والذي ساد فيه تعدد اللغات وتداخلها وازدواجيتها، ثم من خلال رصد السياسات اللغوية التي وُضعت منذ الاستقلال (سنة ١٩٥٦) لمعالجة الوضع اللغوي الذي زاد تعقيداً بالنظر إلى التحديات المختلفة المتعلقة ببناء الدولة الوطنية المستقلة، وتثبيت هويتها العربية الإسلامية، وتأسيس ثقافتها مع ضمان انفتاحها، وإرساء نظمها الإدارية والتعليمية الحديثة، وتطوير اقتصادها لضمان العيش الكريم والرفاه لمواطنيها.

وتقوم منهجية الدراسة على قراءة القرارات المتعلقة باللغة العربية خاصة، واللغات الأجنبية، من منظور السياسات والتخطيط اللغوي بمختلف أصنافه وما آلت إليه تلك القرارات من نتائج، إيجابية كانت أو سلبية، باعتبار الرؤى والدوافع والمؤثرات السياسية والإيديولوجية والبراغماتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدى الأطراف الفاعلة في الشأن العام من قريب أو من بعيد.

وتخلص الدراسة إلى تقييم الوضع اللغوي الراهن في البلد ورصد عوامل القوة والضعف فيه وكذلك الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة؛ كأساس لاقتراح مقاربة واقعية وناجعة لتحسين الوضع اللغوي وضمان ترسيخ اللغة العربية ودعمها وتعميم استخدامها استخداماً حقيقياً، مع مراعاة الحاجة إلى تعلّم لغات أخرى تفرضها الظروف المحلية والإقليمية والعالمية التي تعيشها الأجيال المتعاقبة.

القسم الأول: الإطار التاريخي للوضع اللغوي:

١- مقدمة عامة عن البلد:

تقع تونس في شمال إفريقيا وتشترك في الحدود مع الجزائر غرباً وليبيا جنوباً شرقاً، بينما تمتد حدودها شمالاً وشرقاً على ضفاف جنوب البحر الأبيض المتوسط على مسافة ١١٤٨ كم. تبلغ مساحتها ١٦٣,٦١ ألف كم^٢ ويناهز عدد سكانها ١٢ مليوناً (١١,٨٠٣,٥٨٨ نسمة حسب تقديرات المعهد الوطني للإحصاء لشهر جانفي ٢٠٢٣)، حوالي ٦٦٪ منهم دون سن الأربعين، و٧٠٪ منهم يعيشون في الوسط الحضري، ونسبة النساء فيهم تفوق نسبة الرجال بقليل (٥٠,٦٪ مقابل ٤٩,٤٪)^(١)، بينما مؤمل الحياة قُدِّر سنة ٢٠٢٢ بـ ٧٦,٩٪، وهو أعلى عند الإناث (٧٩,٣٪ مقابل ٧٤,٧٪)^(٢). ويتشكل المجتمع التونسي عرقياً من العرب (٩٨٪) والأوروبيين (١٪) والآخرين وهم من البربر وكذلك اليهود (١٪)^(٣). وتبلغ نسبة الأمية في تونس حسب تقديرات نفس المعهد سنة ٢٠٢٣ حوالي ١٦٪ بينما تقول وزارة الشؤون الاجتماعية أن هذه النسبة تقارب ١٨ بالمائة، إضافة إلى ٣٠٠ تلميذ منقطع يومياً عن الدراسة^(٤) بمعدل سنوي يفوق المائة ألف. وتبلغ نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا من الشباب ٢٣,٧٪.

أما الوضع الاقتصادي فهو صعب ومعقد. ويقوم الاقتصاد، حسب البيانات المحيئة على موقع المعهد الوطني للإحصاء، على الزراعة والخدمات (وخاصة السياحة والخدمات المرتبطة بها) والصناعات التحويلية الغذائية والمعملية، في قطاعات الكهرباء والتقنية وقطع غيار السيارات ومكونات الطائرات، والصناعات الكيميائية، إضافة إلى

(1) <https://www.worlddata.info/africa/tunisia/index.php>

(2) <https://www.ins.tn/ar>

(3) <https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/tunisia/#people-and-society>

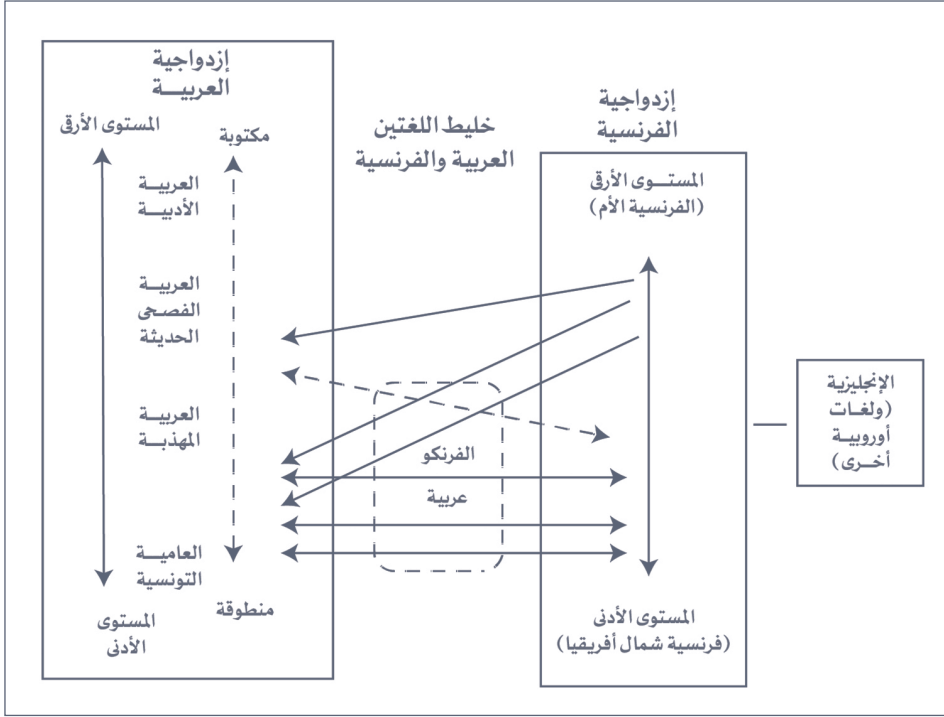
(4) <https://www.babnet.net/mobile/cadredetail-amp.php?id=272907>

إنتاج البرمجيات المعلوماتية. وتمتلك تونس موادّ خام (قطاع الصناعات الاستخراجية) منها خاصة الفوسفات والملح والنفط والغاز ولكنها محدودة ولا تفي في معظمها باحتياجات الاستهلاك الداخلي. وتبلغ نسبة النمو الاقتصادي ٠,٦٪ ونسبة التضخم ٩,٣٪، بينما يشكو الميزان التجاري عجزاً بما قدره ٤١,٤ مليون دينار، حسب نفس المصدر.

أما الوضع اللغوي الراهن فيتّسم بالتداخل اللغوي، مثلما كان على مرّ التاريخ كما سيأتي في القسم الموالي، من حيث تعدد اللغات وليس ثنائيتها (اقتصاراً على العربية والفرنسية حسب الاعتقاد الشائع) وازدواجية اللسان بين العربية بمستوياتها المتعددة والدارجة التونسية بلهجاتها المحلية التي تبقى في كل الأحوال مفهومة عموماً. ورغم اعتماد تونس اللغة العربية لغة رسمية دستورياً، فإنه يصعب تحديد نسبة من يعتبرونها لغتهم الأم الوحيدة إذ نجد بيانات إحصائية تقول إن عدد من يعتبرون العربية لغتهم الأم لا يزيد عن ٧٠٪ بينما يأتي البقية بالنسب التالية: العربية والفرنسية ٢٦,٣٪، العربية والفرنسية والإنجليزية ٣,٢٪، البربرية ولغات أخرى بما نسبته ٠,٦٪^(١). وهذا ما حاولنا رسمه في الشكل التالي ويتبعه توضيح ودعم نظري في أحدث البحوث في اللسانيات والتخطيط اللغوي.

(1) <https://www.worlddata.info/africa/tunisia/index.php>

الشكل رقم (١): رسم للوضع اللغوي الراهن في تونس



يعرض هذا الرسم الوضع اللغوي المركّب والمتحرّك في تونس في سياقات التواصل المختلفة سواء كانت كتابية أو شفاهية، عامة أو متخصصة، وباعتبار الانتماء الاجتماعي/الثقافي والمستوى التعليمي للأطراف المتفاعلة. ففيما يخص اللغة العربية، نلاحظ ازدواجية اللغوية (Ferguson, 1959) ولكن مع إبراز مستويات الخطاب من الأرق (أي بالفصحى الكلاسيكية، لغة القرآن والأدب القديم) إلى العربية الأدبية (لغة أدب عصر النهضة في القرن ١٩ وبدايات القرن العشرين (الألكسو، ١٩٨٧) إلى الفصحى الحديثة (التي كانت سائدة، وما زالت إلى اليوم في الإنتاج الأدبي والثقافي والتعليم والإدارة، وإلى حد ما في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والرئية) إلى العربية المهدبة (وهي منطوقة وشائعة اليوم أكثر من سابقتها خاصة في اللقاءات الرسمية والمحاضرات

والبرامج الإعلامية الجادة) انتهاء بالمستوى الأدنى وهي العامية التونسية بما فيها اللهجات المحلية (Maaouri 1973, Garmadi 1968, Daoud 2011).

ونسجل في الرسم أيضاً ازدواجية مشابهة نوعاً ما في مستوى اللغة الفرنسية المستعملة في تونس، من المستوى الأرق لدى الشريحة الأعلى تعليماً وثقافة وقد زاولوا تعليمهم في فرنسا وعاشوا وعملوا فيها عدة سنوات وتطبعوا بثقافتها، ومن بينهم معظم مؤسسي دولة الاستقلال والكوادر العليا في الدولة والأطباء والمهندسون والأساتذة الجامعيون والمحامون والقضاة والأدباء، ولم يبق من هؤلاء الكثير على قيد الحياة ولكنهم تركوا أبناءً وأحفاداً تربوا على النمط اللغوي والثقافي الفرنسي الغربي؛ إذ نجد إلى اليوم بعض العائلات التونسية التي تتكلم الفرنسية في الوسط العائلي وتونسيين وتونسيات لا يقدرّون على ملء استمارة إدارية باللغة العربية. ومن هنا يتنازل مستوى اللغة الفرنسية قراءة وكتابة ونطقاً، شيئاً فشيئاً، حتى يصل إلى المستوى الأدنى الذي تشوبه أخطاء كثيرة في النطق والصيغة وسلاسة الخطاب مع لكنة غير فرنسية واضحة، وهذا نلاحظه لدى الأجيال المتعاقبة التي تعلمت في المدارس والجامعات التونسية وتخرجت منها كل حسب مستوى تعليمه وكفاءته اللغوية وتخصصه العلمي أو المهني (Daoud 1991, Miled 2007).

أما خلط اللغتين فهو يحدث بين العربية والفرنسية في التواصل الشفوي، سواء في الحوارات الجادة أو التفاعل اليومي بين الناس في مختلف مشاغلهم، حيث يتم المزج بين المفردات والجمل وحتى الفقرات حسب ما يتطلبه موضوع الحديث ومستوى التعليم والتخصص لدى الأطراف المتفاعلة وحسب مكانة اللغة في نظر كل منهم. ويُسمى هذا الخيار اللغوي بالفرنسية «Franco-Arabe». وقد انضافت اللغة الإنجليزية إلى هذا الخلط حيث تنامي استخدامها في السنوات الأخيرة خاصة لدى الشباب وفي وسائل التواصل الاجتماعي، وسنرى في تحليل القرارات اللغوية لاحقاً أن بعض الجهات قررت نشر وثائقها التثقيفية باللغتين الدارجة التونسية والإنجليزية بناء على ملاحظتها الميدانية بأن الشباب يتفاعل أكثر فأكثر بهذا الأسلوب.

وفي مثل هذا الوضع يُستحسن مراجعة المصطلحات التقليدية المستعملة في مجال البحث اللساني الاجتماعي عموماً، والسياسات والتخطيط اللغوي خصوصاً، كأن نصّف فرداً ما بأنه ثنائي أو ثلاثي أو ازدواجي اللغة، لنستعمل صفة أدق تمثل تفاعله مع غيره من خلال «كوكبة لغوية مهيمنة» (dominant language constellation, DLC) تكاد تضمحل فيها الحدود بين اللغات إذ بالإمكان الإثبات بالملاحظة والتجربة العلمية أن هذا التفاعل يتم بسهولة وسلاسة عبر مجموعة من اللغات (Aronin 2016, 2020, LoBianco & Aronin 2020). وبذلك نتجاوز مصطلحا آخر شاع استعماله في المجال اللساني الاجتماعي قبل ذلك وهو (translanguaging) أو التنقل بين لغتين مستقلتين واستغلال ما تتيحه معرفتهما لدى طرفي عملية التواصل لضمان التفاهم التام (Garcia 2009). وقد استبقنا هذه التسميات في دراستنا للوضع اللغوي التونسي سنة ٢٠١٠ حيث مثلنا الوضع السائد كما في الرسم التالي (Daoud 2011) ولا نعتقد أنه تغير كثيراً اليوم:

الشكل (٢): تمثّل الوضع اللغوي الراهن في تونس



٢- تاريخ الوضع اللغوي:

إن التاريخ اللساني الاجتماعي التونسي، الذي تطور على مدى ثلاث ألفيات، اتسم بتنوع اللغات وتفاعلها وليس تنافرها. ففي البداية دخلت على اللغة اللوبية (أو البربرية^(١))، وهي لغة السكان الأصليين، اللوبيين (اللغة البونية وذلك مع تطور الإمبراطورية القرطاجنية (٨١٤. ١٤٦ ق م) مما أدى إلى ثنائية لغوية بين اللوبية البربرية والبونية، ثم تبعت ذلك ثنائية لغوية بين البونية واللاتينية (أو ثنائية لغوية في الواقع، باعتبار البربرية) في العهد الروماني (١٤٦ ق م. ٣٤٩ م)، علماً بأن البونية استمرت لغة رسمية لستة قرون بعد تدمير قرطاج. وبعد فترة الوندال التي لم تتجاوز قرنًا من الزمن (٤٣٩. ٥٣٣)، انتشرت اللغة الإغريقية في العهد البيزنطي (٥٣٣. ٦٤٧) الذي شهد انتعاشاً للثقافة الرومانية ولكن بطابع يوناني مهيم. ثم جاءت اللغة العربية مع انتشار الإسلام في شمال إفريقيا (بداية من سنة ٦٤٧ م) واستغرقت حوالي ٥٠٠ سنة لتصبح اللغة الرسمية والأكثر انتشاراً في تونس. وبذلك آل الوضع إلى تعدد لغوي على أرضية تداخلت فيها البربرية والبونية واللاتينية والإغريقية، وهي لغات تركت رواسبها إلى اليوم خاصة في الرصيد اللفظي في العامية وفي أسماء العديد من القرى والمدن التونسية. وقد ساهم اعتناق البربر للإسلام بشكل شبه كامل في انتشار العربية حتى أواسط القرن ١١، مما أدى إلى تراجع اللغة البربرية وجعلها اليوم لغة محتضرة، أي على وشك الاندثار، حيث إن عدد الناطقين بها في تونس لا يتجاوز ٣,٠ بالمائة. لكن انتشار اللغة العربية لم يكن بالأمر اليسير وذلك لسببين:

(1) <https://en.wiktionary.org/wiki/Berber#Etymology>

سُميت اللغة اللوبية البربرية، على ما يبدو وحسب هذا المصدر، استناداً إلى المصطلح من الإغريقية القديمة (βάρβαρος، bárbaros)، بمعنى (أجنبي أو متوحش)، وهو لقب مهين كان الإغريق، وربما الروم أيضاً، يطلقونه على الأجانب من غير بني جنسهم.

- ١- الاحتكاك بلغات البلدان الغازية والمجاورة، وخاصة منها الأوروبية.
- ٢- تطور ازدواجية اللغة العربية بنوعياتها المكتوبة والمنطوقة. وبالرغم من ذلك فإن العربية أصبحت لغة البلاد الرسمية وأساس هويتها، مع الارتباط الوثيق بالإسلام طبعاً.

أما الاحتكاك باللغات الأوروبية فقد بدأ بالإسبانية من خلال الهجرة العكسية للموريسكيين في الفترة ما بين القرنين ١١ و ١٤. ونلاحظ رواسب هذه اللغة إلى اليوم في لغتنا المتداولة على مستوى أسماء بعض العائلات والمدن والغلال والحرف والألعاب الورقية واللوحية. ثم تواصل الاحتكاك عبر النزاع على مدى أربعة قرون بين المسيحيين (الأسبان) والمسلمين (الأتراك) للسيطرة على السلطة والتجارة في بحر المتوسط إلى أن انتصر العثمانيون وفرضوا سيطرتهم على مدى خمسة قرون، حتى أواسط القرن ١٩، مما سمح للغة التركية بأن تنتشر بدورها، خاصة في المجالين الإداري والعسكري، وترك أثراً واضحاً إلى اليوم في كل من الفصحى والعامية تعدى المجالات الرسمية إلى الموسيقى والملبس والمأكل.

وفي بداية القرن ١٩ انظم الفرنسيون والإيطاليون إلى التنافس على مقدرات جنوب حوض المتوسط وبدأ المستوطنون من كلا البلدين بالوجود في تونس بعشرات الآلاف وهو ما ترك أثراً للإيطالية، خاصة في العامية، في قطاعات البناء والزراعة والصيد البحري والفنون. أما الفرنسية فكان تأثيرها أوسع وأشد نتيجة للاستعمار (١٨٨١-١٩٥٦). ولكن قبل تغطية هذا الجانب، تجدر الإشارة إلى ظاهرة لغوية فريدة تمثلت في تطور لغة هجينة مُبسّطة ما بين القرنين ١٤ و ١٩ أطلق عليها اسم (Lingua Franca)، أو اللغة المشتركة، وكانت نتيجة لكثافة الحركة التجارية البحرية التي تركزت على تونس في جنوب المتوسط، وكانت هذه اللغة خليطاً من الفرنسية كمحمل أساسي والإسبانية والموريسكية والإيطالية والكرسيكية والمالطية والبربرية والتركية والعربية، وكانت شفوية بالأساس ولكنها استعملت أيضاً في تحرير بعض العقود التجارية (Bannour 2000).

أما اللغة الفرنسية فقد تجذرت في تونس منذ عهد الحماية/الاستعمار (١٨٨١-١٩٥٦)، وبحلول فترة الاستقلال انتشرت على نطاق واسع حيث أصبحت تُستخدم في الإدارة والتعليم ووسائل الإعلام وفي التفاعل اليومي. وعلى الرغم من الجهد الذي بُذل في التعريب، لا تزال الفرنسية حتى اليوم لغة التعليم في التخصصات العلمية والاقتصادية وحتى الاجتماعية في مراحل التعليم الثانوي والعالي والمهني، واللغة الغالبة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، كما أنها حاضرة بقوة في وسائل الإعلام المحلية (المطبوعة والإلكترونية) وفي الإعلانات الإشهارية، وكذلك في المنشورات الأدبية (روايات وسير ذاتية وحتى كتب للأطفال). وهي شائعة أيضاً في التواصل الشفوي، ولكن بدرجات متفاوتة كما رأينا في الشكل (١) أعلاه. وعوضاً عن اعتبار الفرنسية في تونس مظهراً من مظاهر الاستعمار المفروضة، تشير الأدلة التاريخية إلى أن قادة الحركة الوطنية اختاروا اعتماد اللغة الفرنسية كلغة سائدة، فضلاً عن تبنيها، لغة وثقافة، كعنصر مكون للهوية التونسية إلى جانب العربية حتى احتلت مرتبة «لغة مميزة» (langue privilégiée)، أي ثانية عوضاً عن أجنبية (Jerad 2004)، وقد سماها الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة «غنيمة الاستعمار» واعتبرها أداة للانفتاح على العالم وعلى فرنسا والغرب بالخصوص (Ben Hamida 2003، داود ٢٠١٢).

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية

لقد بيّنا في بحوث سابقة وخاصة منها البحث الذي جاء بعنوان «الوضع اللساني الاجتماعي في تونس: التنافس أم التوافق اللغوي؟» (Daoud ٢٠١١) أن هذا الوضع تطور منذ ما قبل الاستقلال سنة ١٩٥٦ باتجاهين أساسيين كان المُرَاد منهما بناء مجتمع ثنائي اللغة والثقافة، أولهما دعم اللغة العربية من خلال سياسات وخطط تعريب التعليم والإدارة وتعميم استخدامهما في المحيط العام، وثانيهما اعتماد الفرنسية كلغة سائدة للنفاذ إلى العلوم وللانفتاح على العالم وخاصة فرنسا والغرب عموماً. ورافق هذين الاتجاهين الحرص على تعليم اللغات الأجنبية وخاصة منها الإنجليزية كلغة عالمية

مهيمنة. وسنعرض فيما يلي الاتجاهين من منظور التعريب والتونسية أولاً، ثم شرعنة اللغة الفرنسية والنموذج الاجتماعي الثقافي الفرنسي / الغربي.

١- التعريب والتونسية:

المقصود بالتعريب هو العملية المزدوجة لدعم اللغة العربية كأداة لتثبيت هوية تونس كدولة عربية مسلمة في وجه الاستعمار الفرنسي من ناحية، وتعزيز دورها في التعليم والإدارة ووسائل الإعلام والتفاعل العام. واعتمدت النخبة الوطنية بكل أطرافها على العربية والدين كعنصرين حاسمين للتعبئة الشعبية لمقاومة الاستعمار الفرنسي، وواصل أصحاب السلطة الاعتماد عليهما لبناء الأمة / الدولة وتعزيز وحدتها والتمكّن من السلطة والاحتفاظ بها، إذ ليس هناك ما يوحد أي أمة أقوى من اللغة والدين (Fishman 1968, Cooper 1989). وهكذا نص دستور الاستقلال في ١٩٥٩ في فصله الأول على أن «تونس دولة مستقلة ذات سيادة لغتها العربية ودينها الإسلام». وبقي خطاب السلطة حازماً في هذا الشأن إلى اليوم.

لكن التعريب بدا متباطئاً متذبذباً لأن مناصريه من أصحاب السلطة والنفوذ كانوا حريصين على بناء الدولة وحذرين من النموذج الاجتماعي / الثقافي المحافظ السائد في المنطقة العربية. لذلك جاءت عملية التعريب بمعنية عملية «التونسية». وهذا المصطلح يشير إلى الجهود الرامية إلى التأكيد من أن تونس تحتفظ بطابعها كدولة اعتباراً لموقعها الجغرافي وتاريخها الوطني وتراثها الحضاري والديني واللغوي، مما لا يعني انفصالها عن العروبة ولا حرمانها من اللغات الأجنبية، وتدلل الباحثة سالم (Salem 1984) على ذلك بكلام وزير ثقافة سابق كان من بين أهم الفاعلين في العلاقة بالتونسية والتعريب: «إنه ليس من الممكن فصل مسألة التونسية عن مسألة التعريب، أو العكس، بشرط أن مصطلح التعريب لا يحمل أي دلالات سياسية محددة تخالف إرادة الشعب التونسي في البقاء تونسياً، وبعبارة أخرى، مسيطراً على مصيره وليس ذائباً في شعب آخرأياً كان» (ترجمة من الفرنسية، ص ١٨٨).

وتعود جذور التونسية إلى منتصف القرن التاسع عشر في الفترة ١٨٣١-١٨٧٧، ثم فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى (١٩٢٠-١٩٤٧) التي وفّرت الأرضية لإعادة بناء الهوية التونسية. واتسمت الفترة الأولى بظهور الحركة الحداثيّة التي سبقت مرحلة الاستعمار الفرنسي (١٨٨١-١٩٥٦) في محاولة لمضاهاة التقدم العلمي والصناعي الغربي (كما بدا من خلال حملات نابليون على مصر بين ١٧٩٨ و ١٨٠٧)^(١) وآلت إلى نشر ميثاق «عهد الأمان» سنة ١٨٥٧ وإصدار أول دستور ليبرالي حديث في العالم الإسلامي سنة ١٨٦١، ثم تأسيس أول مدرسة ثانوية ثنائية اللغة (عربية فرنسية) وهي المدرسة الصادقية (١٨٧٥) التي قدمت مناهج علمانية واحتضنت قادة المستقبل ونخبها من التونسيين الذين بنوا دولة الاستقلال الحديثة.

أما الفترة الثانية في عشرينات القرن الماضي فقد أتاحت الظروف لإعادة بناء الهوية التونسية، بعد سقوط الامبراطورية العثمانية وإلغاء الخلافة في تركيا، مما أضعف مفهوم الانتماء إلى الأمة الأوسع (الأمة الإسلامية) وقوّص جاذبية التوجه القومي العربي الذي كان سائداً في المشرق في ظل الهيمنة البريطانية الفرنسية، وهو ما شجع على بناء «دولة حديثة» قابلة للتأثير الأوروبي. فتأسس أول حزب سياسي في تونس، وهو الحزب الدستوري الحر ذو التوجه الليبرالي الأوروبي (١٩٢٠) الذي قاد معركة التحرير، وانضمت إلى المعركة معه الحركة النقابية الوطنية ذات التوجه الحقوقي الإنساني على شاكلة النقابات الفرنسية (١٩٢٤). وعرفت هذه الفترة نشر كتابين هامين أسّسا لبناء الدولة الحديثة، وقد نُشر كلاهما باللغة الفرنسية قبل أن تتم ترجمتهما إلى العربية بعد ست أو سبع سنوات (الشيخ عبد العزيز الثعالبي ١٩٢٠، عن الحركة الوطنية، والظاهر الحداد ١٩٢٩، عن الحركة النقابية)، وكان كلاهما زيتوني التعليم. وإن دل هذا على شيء

(1) Timoumi (2010)

يذكر الهادي التيمومي (٢٠١٠) أن الحملة الفرنسية شجعت على إطلاق عملية تحديث وفق النمط الأوروبي حيث كانت بالأساس صناعية عسكرية في مصر وفكرية ولسانية في لبنان وثقافية إدارية في الجزائر وسياسية في تونس.

فإنه يدل على مدى ارتباط معظم أعضاء النخبة التونسية المؤسسة للدولة الحديثة بالبيئة الثقافية الفرنسية التي كانوا يترددون عليها أو زاولوا فيها تعليمهم واختلطوا فيها بالطبقة السياسية والثقافية والعمالية وتزوج العديد منهم من بناتها.

انطلقت إذن عملية التعريب بُعيد الاستقلال على يدي هذه النخبة وتواصلت بنفس الفكر والنهج إلى اليوم فصارت كلعبة شد الحبل وعانت من عدم الحسم ووضوح الرؤيا، والتردد، وسوء التخطيط والتنفيذ نتيجة لعوامل أيديولوجية وبراغمية وموضوعية (Daoud 1991). ففي الجانب الإيديولوجي، كانت ولا تزال مسألة التعريب محل صراع بين المحافظين والعروبيين المنادين بالتعريب الشامل، من جهة، والحدائيين التقدميين الذين يربطون اللغة العربية بالتخلف والرجعية وحتى التطرف، من جهة ثانية. أما في الجانب البراغماتي فهناك من يرى المصلحة في تحييد العملية عن الأيديولوجيا تماما ودعم اللغات حسب الحاجة والضرورة لأغراض التواصل والتعلم والنشاط الاقتصادي والثقافي. وبالنسبة إلى الجانب الموضوعي فهو يتعلق بمدى نجاعة السياسات والتخطيط اللغوي والموارد المتاحة لتفعيله.

٢- شرعنة النمط المجتمعي الفرنسي لغة وثقافة:

بالرغم من الجهد الذي بُذل في دعم اللغة العربية وتعريب الإدارة والتعليم الأساسي بأكمله بقيت اللغة الفرنسية إلى اليوم لغة التدريس في التعليم الثانوي والجامعي في المواد العلمية والاقتصادية وحتى في بعض مواد علم الاجتماع والعلوم الإنسانية، كما بقيت في التدريب التقني والمهني. وهي اللغة المهيمنة في مجالات الاقتصاد والمالية والهندسة والطب، حيث إن جلّ، إن لم تكن كلّ، الوثائق المتداولة في المؤسسات الحكومية والخاصة في هذه المجالات صادرة بالفرنسية بما في ذلك التراخيص والإيصالات والفواتير والكشوفات البنكية وخطط البناء والوصفات الطبية ونتائج التحاليل المخبرية وغيرها. وقد تكون بعض هذه الوثائق، مثل الاستثمارات والصكوك البنكية، ثنائية اللغة ولكن من النادر أن نرى من يملؤها بالعربية. والفرنسية حاضرة أيضا في المجال الإعلامي

(الورقي والإلكتروني) ولكن بنسبة أقل بكثير من العربية، كما أن هناك قناة إذاعية وطنية مخصصة للبحث بالفرنسية. وفي مجال النشر الأدبي هناك إنتاج محلي لا بأس به يشمل الرواية والسير الذاتية والمذكرات والكتب ذات الاهتمام السياسي والاقتصادي والاجتماعي (داود ٢٠١٢، 2011، 2001، 1991 Daoud).

وتعود هيمنة اللغة الفرنسية في هذه المجالات في نظرنا إلى التوجهات اللغوية والحضارية التي شكلت الشخصية التونسية منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين (كما بينا آنفاً). بل هناك من يرى أن تلك الشخصية تشكلت على مدى ثلاثة آلاف سنة ولم تكن الفرنسية سوى اللبنة الأخيرة في بنائها وإثرائها. يقول عالم الآثار التونسي المرموق محمد حسين فنتر (Fantar 2010)، وقوله يجد صدى واسعاً إلى اليوم لدى الكثير من خريجي الجامعات الفرنسية والمدارس والجامعات التونسية ثنائية اللغة:

«بعد قرطاج وروما، «أفريقية» (الإسم الأصلي لتونس) تعترف بنفسها، بفخر ولكن بدون غرور، كعربية ومسلمة، وتلك ظاهرة يتسع نطاقها السياسي والديني والاجتماعي / الثقافي كأساس للحاضر والمستقبل. ولكن «عروبة» تونس اليوم لا تُقضي إسهامات التاريخ وتعترف بمساهمة الفرنكوفونية في نشأة حداثتها. في قمة الفرنكوفونية التاسعة، المنعقدة ببيروت في أكتوبر ٢٠٠٢، قال الرئيس زين العابدين بن علي في خطابه: «كملتقى للحضارات لآلاف السنين، وفخورة بهويتها العربية المسلمة وبعدها الإفريقي والمتوسطي، اعتبرت تونس على الدوام اللغة الفرنسية مصدراً إرثاً وانفتاحاً على العالم. ومن أعلى هذا المنبر، تكرر تونس النداء من أجل إرساء وتحقيق التفاهم والوئام بين مختلف الثقافات والحضارات». ومن هذا المنظور أرى أن ينضاف الإنتاج الأدبي التونسي، من الآن فصاعداً، إلى أرشيف الأمة وذاكرتها، فهو أدب يريد الفاعلون فيه، أو بالأحرى المحرّضون، تحديد موضعهم وكذلك موضع بلدهم في الفضاء وفي الزمن وضمن الثقافة الكونية» (ترجمة من الفرنسية).

إن هذا الموقف الصريح من اللغة الفرنسية يؤكد ثلاثة مبادئ سمحت بإضفاء الشرعية على اللغة الفرنسية كعنصر إثراء للشخصية التونسية، وهي مبادئ تتسق مع ثلاثة أطر نظرية مهمة في مجال السياسات والتخطيط اللغوي ألا وهي

١- التخطيط اللغوي كوسيلة للوصول إلى السلطة والحفاظ عليها (Cooper 1989).

٢- السياسة الاقتصادية في تنفيذ السياسات اللغوية (Grin 2006).

٣- استخدام اللغة كمؤشر على الهوية (Walters 1996). أما المبادئ التي تبنتها النخبة التونسية فهي التالية:

أ. فصل اللغة الفرنسية عن المستعمر الذي تكلم هذه اللغة، والاستفادة منها كلغة سائدة للنفاذ إلى العلوم الحديثة والمهارات التقنية.

ب. التمييز بين اللغة الفرنسية والنظام السياسي والإداري والاقتصادي وبين ممارسات الإدارة الاستعمارية الفرنسية، والاستفادة من ذلك النظام لبناء دولة عصرية ولحسن إدارتها.

ج. التمييز بين ممارسات المستوطنين الفرنسيين وبين اللغة ومنظومة القيم الفرنسية والاستفادة من ذلك لتشكيل الهوية التونسية الحديثة.

وتأكيداً لهذه المبادئ، كان الزعيم بورقيبة يعتبر اللغة الفرنسية «غنيمة الاستعمار»، كما أسلفنا. إلا أن مسألة تجاوز أنسيان الخلفية الاستعمارية للغة والثقافة الفرنسية بعد قرابة سبعة عقود من الاستقلال، وهو مسعى براغماتي جذاب، ليس بالأمر السهل، إذ أن الصراع سرعان ما يعود إلى أوجه كلما طُرحت مبادرة جديدة لدعم اللغة العربية في إطار إصلاح التعليم بالخصوص (مثلاً، الكتاب الأبيض ٢٠١٦)، كما سنرى في القسم الموالي من هذه الدراسة، تعلو مباشرة أصوات من يلقّبون بأتباع فرنسا وأصدقائها (الفرنكوفونيون والحدثيون) درءاً لأي ارتداد على المكتسبات التنويرية وتحسّبا لصعود

التيارات المحافظة الرجعية الظلامية. بهكذا نعوت رافضة للآخر على أساس إيديولوجي يصعب التوصل إلى حلول تقوم على المعطيات الواقعية وتضمن وضع سياسات واضحة ومعقولة وتخطيط لغوي قابل للتنفيذ.

القسم الثالث: رصد القرارات اللغوية وتحليل الوضع الراهن:

في بداية هذا القسم نسوق ملاحظة عامة عن منهجية الدراسة وهي المنهجية المقترحة في مشروع منظومة السياسات اللغوية للدول العربية الذي نحن بصده، ويمكن للقارئ استشراف المنهجية مما سيرد من جداول ورسوم بيانية ومعلومات عن الوضع اللغوي في تونس في هذا القسم. ولكن بإيجاز شديد، تم جمع القرارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط اللغوي في هذا البلد على منصة مخصصة لذلك وترتيبها بطريقة تجعل من اليسير تصنيفها وإحصاءها حسب التسلسل الزمني والنوع والجهة المصدرة والتواتر من حيث المحتوى ومقامها من حيث نوع التخطيط اللغوي. وعلاوة على أن هذه المنهجية مكنتنا من رصد ممنهج ودقيق للقرارات على مستوى البلد الواحد يسّر لنا استيضاح الوضع اللغوي وتقييم القرارات من حيث ترابطها وواقعيتها وجدواها ومواطن القوة والضعف فيها، ومن خلال ذلك فهم مدى التزامها بالأسس والمبادئ العلمية الصحيحة للسياسات والتخطيط اللغوي، فإنها أيضاً مكنتنا من استشراف مستقبل الوضع اللغوي في البلد واقتراح ما يمكن القيام به مستقبلاً للنهوض به. نمرّ الآن إلى الرصد الكمي للقرارات في الحالة التونسية، ثم نُبّعه بالتحليل الكيفي وفق المنوال المقترح في المشروع.

١- الرصد الكمي للقرارات المتعلقة باللغة العربية:

توصلنا في هذه الدراسة إلى جمع ٤٢ قراراً وهذا العدد فاجأنا من حيث ضآلته إذ أننا اشتغلنا على هذا الموضوع بالذات منذ ثمانينيات القرن الماضي، ولكن تبين من النظر في محتوى القرارات أنها تتكرر أكثر من مرة من فترة إلى أخرى، بمناسبة حصول

تغيير سياسي أو إطلاق حملة إصلاح في الإدارة أو التعليم، وهو ما سنوضحه أكثر في بقية الدراسة. وهذا ما يجعل عدد القرارات غير ذي قيمة حقيقية. وبالنظر إلى مجموع المواد ضمن هذا العدد الضئيل من القرارات نصل إلى ١٣٧ مادة يُعتبر البعض منها مهماً رغم أن المنهجية المقترحة في المشروع تحسبه عرضياً.

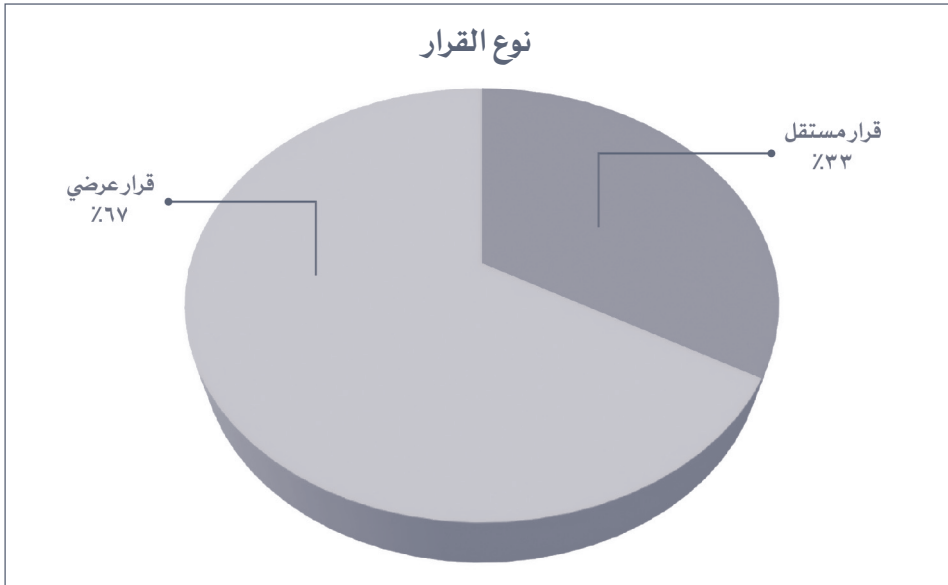
فعلى سبيل المثال، عرفت تونس ثلاثة دساتير (١٩٥٩، ٢٠١٤ و ٢٠٢٢) وفي كل واحد منها نجد مادة أساسية تتعلق باللغة مباشرة وهي المادة التي تتكرر وتنص على أن اللغة العربية هي لغة الدولة (١٩٥٩، ٢٠١٤) أو اللغة الرسمية (٢٠٢٢) بينما أضاف الدستوران الثاني والثالث مادة أخرى (٢٠١٤/٣٩ و ٢٠٢٢/٤٤) تتعلق بتسيخ اللغة العربية ودعمها وتعميم استخدامها، وترد المادتان بذات الصياغة. ونجد التكرار بوتيرة أكبر في علاقة بالقرار ١٩٩٤/٣٣ الصادر عن الوزير الأول بخصوص تعريب الإدارة وتعميم استخدام العربية، والذي تكرر عدة مرات سواء في مناشير صادرة عن وزير الصحة في نفس الحكومة أو عن الوزير الأول نفسه في القرار ١٩٩٩/٤٥ وما تبعه من مناشير وزارية. ثم تكرر محتوى هذا القرار في مشروع قانون ما زال ينتظر المصادقة عليه (٢٠١٨/١٦). حصيلة القول هي أن عدد القرارات سواء زاد أو نقص لا يفيد كثيراً خاصة إذا تكرر المحتوى. وإن دل ذلك على شيء فإنه يبرهن على فشل السياسة اللغوية وعدم امتثال الإدارة لأوامر رئيس الحكومة، وهو أمر نستفيد منه كباحثين في فهم أسباب ذلك الفشل أو التجاهل، وتحليل بيئة العمل وواقعية السياسات والخطط اللغوية.

يبرز الجدول رقم ١ والشكل رقم ٣ توزيع القرارات حسب النوع حيث إن ثلثها قرارات مستقلة بينما البقية قرارات عرضية. وكما أسلفنا، قد يكون القرار عرضياً، ضمن منظومة أو نص أشمل لا يختص باللغة في حد ذاتها، ولكنه مهم ومؤثر من منظور السياسات والتخطيط اللغوي. فالمادة الدستورية التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية تكون أساساً لاتخاذ قرارات مستقلة مصيرية بشأن اللغة ولوضع سياسات وخطط لتفعيلها في الواقع.

الجدول رقم (١): توزيع القرارات حسب النوع

نوع القرار	العدد	%
مستقل	١٤	٣٣
عرضي	٢٨	٦٧
المجموع	٤٢	١٠٠

الشكل رقم (٣): توزيع القرارات حسب النوع



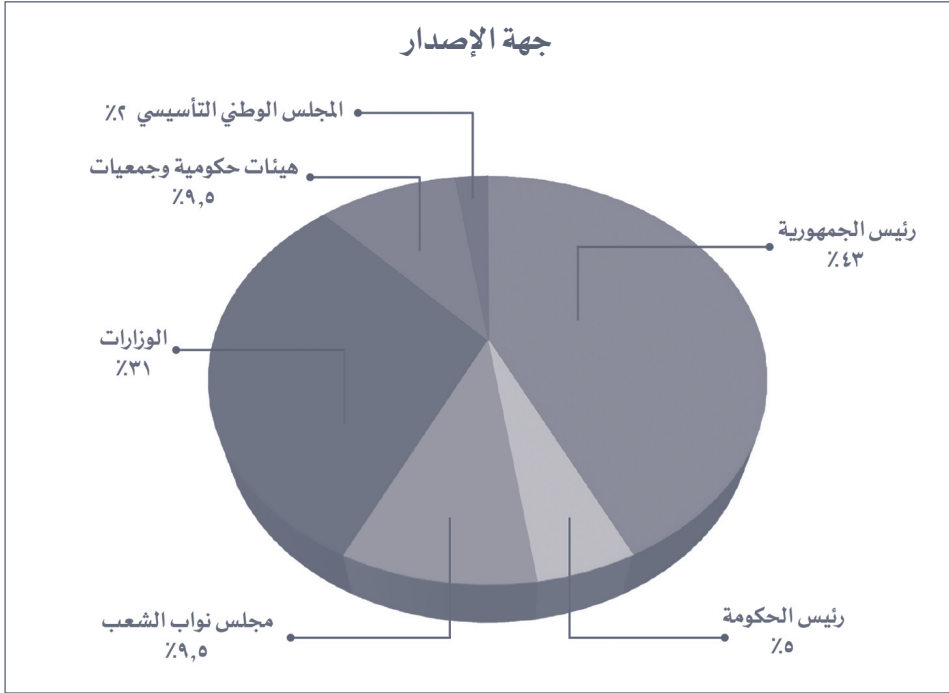
الجدول رقم ٢ والشكل رقم ٤ يعطياننا توزيعاً للقرارات حسب الجهة المصدرة لها. وفي الجدول نلاحظ أن العدد الأكبر من القرارات صادر عن رئيس الجمهورية (٤٣٪)، يليه الوزير الأول أو رئيس الحكومة (حسب التسمية الرسمية) ثم البرلمان بحيث تقارب نسبة القرارات الصادرة عن السلط الثلاث، وهي الأعلى في منظومة الحكم، ما يتجاوز نصف القرارات (٥٧٪). وقد صدرت بقية القرارات في معظمها عن وزراء في الحكومة مما

يرفع نسبة القرارات المركزية إلى ٨٨٪، وهذا يدل على المقاربة الفوقية (top-down) في مجال السياسات والتخطيط اللغوي. وقد تكون هذه من أهم أسباب فشل السياسات والخطط إذ تشير البحوث العلمية والتجارب حول العالم أن من أهم عناصر نجاح السياسات والتخطيط اللغوي هي المقاربة التحتية (bottom-up) التي تضمن مشاركة أوسع للأطراف الفاعلة في وضع تلك السياسات والخطط وتنفيذها، مما ينتج عنه فهم أعمق للقضايا والتحديات المطروحة ووعي بأهمية السياسات وإدراك لمتطلبات التنفيذ والمتابعة، والأهم من ذلك كله تبني تلك السياسات والخطط (أو تملكها) والسعي الصادق والدؤوب لإنجاحها.

الجدول رقم (٢): توزيع القرارات حسب المصدر

مصدر القرار	العدد	%
رئيس الجمهورية	١٨	٤٣
الوزير الأول / رئيس الحكومة	٢	٥
البرلمان	٤	٩,٥
مجموع قرارات السلط العليا	٢٤	٥٧
الوزارات	١٣	٣١
مجموع قرارات السلط المركزية	٣٧	٨٨
هيئات حكومية وجمعيات	٤	٩,٥
المجلس الوطني التأسيسي	١	٢
المجموع	٤٢	١٠٠

الشكل رقم (٤): توزيع القرارات حسب المصدر

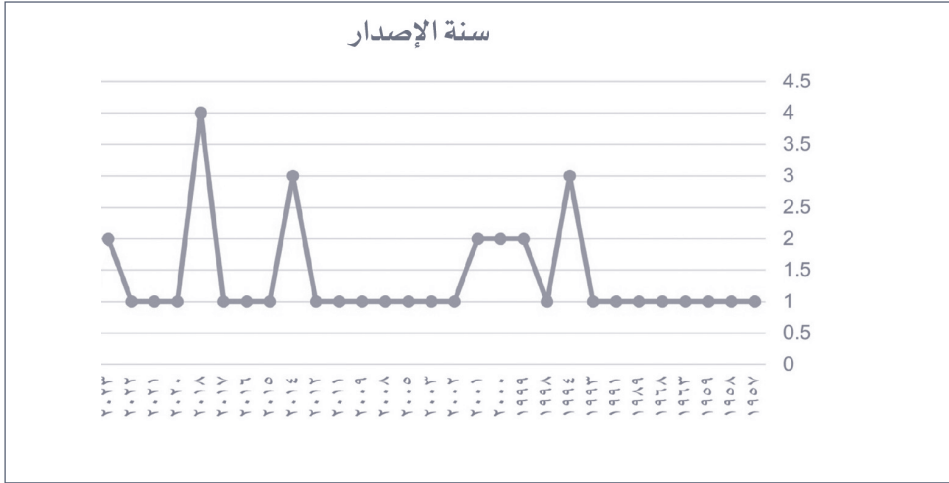


ويبرز الرسم البياني التالي (الشكل رقم ٥) تواتر صدور القرارات عبر الزمن بنسق سنوي وذلك منذ أول قرار سنة ١٩٥٧ إلى السنة الحالية. ونلاحظ أن القرارات لم تنقطع عن الصدور بمعدل قرار واحد على الأقل كل سنة ما عدا بعض الفجوات التي حصلت كما في بداية الستينات من القرن الماضي وذلك بعد انطلاق عملية إصلاح التعليم الأولى سنة ١٩٥٨، وبعد إصدار القرار الصارم حول دعم العربية والتعريب في كل المجالات سنة ١٩٩٣ الذي تلاه قرار تذكيري في ١٩٩٤، ثم اختفت القرارات تماماً حتى سنة ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وبعدها توالى وتواترت حتى سنة ٢٠٠١. واللافت للانتباه أن جلّ هذه القرارات تعلقت بدعم اللغة العربية وجاءت سواء في ١٩٩٣ و ١٩٩٤ أو بين ١٩٩٩ و ٢٠٠١ لتكرر نفس المحتوى تقريباً وفي ظروف سياسية

معينة. ففي الفترة ٩٨-٩٩ جاءت كجزء أساسي من سعي الرئيس الراحل بن علي لتثبيت سلطته والمحافظة عليها في إطار حملته الانتخابية. ثم تكرر السيناريو سنة ١٩٩٩ بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات التي علقت عليها أوساط في وسائل الإعلام الفرنسي بعدم الارتياح أو الرضا فكانت ردة فعل بن علي أن لجأ إلى اتخاذ قرار سياسي صرف استهدف فرنسا من خلال محاولة التقليل من شأن لغتها في تونس، وتبعه في ذلك النهج وزير الصحة. ولم يكن لتلك القرارات أي مفعول ما عدا في جوانب محدودة في قطاع الإدارة وفي استكمال تعريب التعليم الأساسي.

أما بالنسبة إلى الطفرة الثانية سنة ٢٠١٨ فقد شملت قرارا صادرا عن بلدية تونس العاصمة حول فرض تعريب واجهات المحلات في المدينة، وهو يُكرّر حرفياً ما جاء في القرار البلدي سنة ١٩٥٧، أي بعد إحدى وستين سنة كاملة، ويضيف عقوبة مالية مهمة على من يخالفه، وهو دليل آخر على مدى تكرار معظم القرارات ومؤشر على فشل السياسات اللغوية والتخطيط لها؛ نظرا لانعدام الواقعية فيها وربما ضعف إرادة أصحاب القرار في الإصلاح الحقيقي أو تظاهرهم بالاهتمام بدعم اللغة العربية بينما ميولهم الحضارية والثقافية لا تجعلهم جادين في الإصلاح، مع العلم بأن رئاسة بلدية تونس التي ظهرت على أهم الوسائل الإعلامية إثر مصادقة المجلس البلدي على القرار منتمية إلى حزب النهضة الإسلامي بينما كانت الجهة التي بادرت بالقرار في المجلس البلدي تنتمي إلى حزب ذي توجه قومي.

الشكل رقم (٥): تواتر القرارات عبر السنين



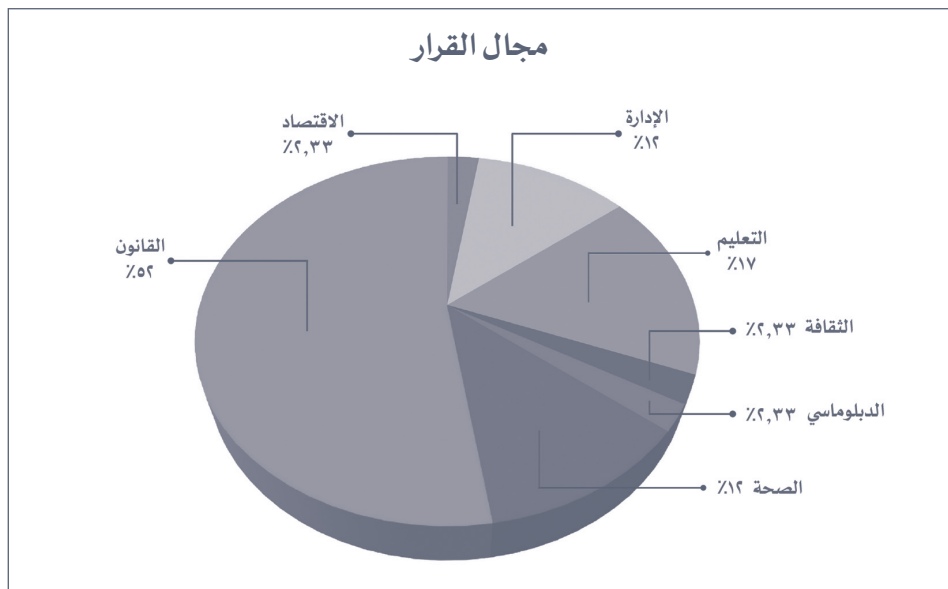
وجاء القرار التالي في ٢٠١٨ كمشروع قرار عُرض على مجلس نواب الشعب الذي كان يسيطر عليه حزب النهضة الحائز على أغلبية المقاعد آنذاك وكانت تسانده في دعم العربية أحزاب قومية عروبية، ولكن المشروع لا يزال إلى اليوم ينتظر المصادقة عليه ونحن نتعاشى الآن مع برلمان جديد عقد أول اجتماع له في شهر مارس ٢٠٢٣. والمشروع من حيث المحتوى عملية اجترار لقرار الوزير الأول في عهد بن علي (المنشور ٤٥/١٩٩٩ المكرر هو الآخر للقرار ٣٣/١٩٩٤) مع بعض الإضافات البسيطة. وهو يعكس نفس الصرامة واللاواقعية. أما القراران المتبقيان في سنة ٢٠١٨ فهما يتعلقان بترتيبات وإجراءات نشر وترسيم باللغة العربية.

ويعرض الجدول رقم ٣ والشكل رقم ٦ توزيع القرارات حسب المجال، ونلاحظ فيه أن ما يزيد على نصف القرارات صدرت في مجال القانون. ولعل هذا العنوان عام أكثر من اللازم إذ أن بعض القرارات الأخرى هي من القانون أيضا كما في القرارات المتعلقة بالاقتصاد، أو الترجمة الفورية حيث يأتي النص كقانون يشترط مثلا الترجمة الفورية في التحقيق مع المتهم الأجنبي حتى يفهم ما له وما عليه. لذلك اخترنا أن نُضيف الجدول رقم ٣ مكرراً بالمزيد من التفاصيل بما فيها أرقام القوانين مع سنة الإصدار والنسب المئوية حتى تكون المجالات أكثر دقة ووضوحاً.

الجدول رقم (٣): توزيع القرارات حسب المجال

العدد (%)	المجال
١ (٢,٣٣%)	الاقتصاد
٥ (١٢%)	الإدارة
١ (٢,٣٣%)	الدبلوماسي
٧ (١٧%)	التعليم
٢٢ (٥٢%)	القانون
١ (٢,٣٣%)	الثقافة
٥ (١٢%)	الصحة
٤٢	إجمالي القرارات

الشكل رقم (٦): توزيع القرارات حسب المجال



الجدول رقم (٣) مكرر: توزيع القرارات حسب المجال

القانون	والمخطط العام والإدارة	التعليم	المعلوماتية	الاقتصاد	المخلفة الترجمة	المهنية الاختبارات	العامية
- واجهات المحلات ٢ (٢٠١٨، ١٩٥٧) - الدستور ٣ (٢٠١٤، ١٩٥٩/٥٧) (٢٠٢٢/١٥) - الجنسية ١ (١٩٦٣)	- تعميم الاستخدام والتعريب ٨ (١٩٩٤/٣٣)، ١٩٩٤/٥٠، ١٩٩٤/٧١، ١٩٩٩/٤٥، ١٩٩٩/١٠٧، ٢٠٠٠/٢، ٢٠٠١/١٠٣، (٢٠١٨/١٦)	- الإصلاح ٧ (١٩٥٨/١١٨) ١٩٨٩/٧٠، ١٩٩١/٦٥، ٢٠٠٢/٨٠، ٢٠٠٨/٩، ٢٠٠٩/٢٢٥٩ (٢٠١٤/١/٣١)	التعريب ١ (٢٠٠٣/٢)	الإشهار الرسمي ٣ (٢٠٠٠/٩٣) ٢٠٠٠/٩٣، ٢٠١١/٨٨	٥ ١٩٦٨/٢٣، ١٩٩٨/٩٧، ٢٠١١/٨٨، ٢٠١٦/٦١، ٢٠١٩/٩	٤ ٢٠٠١/٢٠٠١، ٢٠٠٥/٢٠٠١	٢ ٢٠٢٣/٢٠١٤
- النشر الرسمي ٥ (١٩٩٣/٦٤)، ٢٠١٥/٣، ٢٠١٨/٢٩، ٢٠١٨/٥٢، (٢٠٢٠/١) - مداوالات مجلس النواب ٢ (٢٠٢٣، ٢٠١٢/٧٧) - قواعد إعداد وعرض النصوص ٢ (٢٠١٧/٨)، (٢٠١٧/٨) - البيانات المفتوحة ١ (٢٠٢١/١) - هيئة الانتخابات، الكفاءة في اللغة ١ (٢٠٢٢/١٥)							

ونلاحظ في العمود الأخير من المصفوفة (الجدول رقم ٣ مكرر) قرارين صادرين عن جمعيتين تنشطان في المجتمع المدني وقد أصدرتا قرارين غير رسميين (أي فاقدين للصبغة القانونية). وليس بالغريب أن تلعب جهة غير رسمية دوراً مؤثراً في السياسات والتخطيط اللغوي، ومنها الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ودور العبادة (أو المؤسسات الدينية التي لا تنتمي إلى صنف المؤسسات العمومية) ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية وحتى المكتوبة، التي تختار مثلاً أن تستعمل لغة أو لهجة معينة، وهي بذلك لا تتخذ قراراً واضحاً، بل ضمناً في الغالب، تؤثر به على الوضع اللغوي مباشرة وعلى السياسات والتخطيط اللغوي كما سنرى في التحليل الكيفي لاحقاً.

لقد تبين من التحليل السابق أن القرارات قليلة من حيث العدد، وزيادة على قلة عددها فهي تكرر نفس المحتوى خاصة فيما يتعلق بالقرارات المؤثرة مباشرة في دعم اللغة؛ كتلك المتعلقة بتعريب التعليم والإدارة وتعميم استخدام اللغة. والطريق لتحليل الوضع اللغوي في هذا الجانب يستدعي النظر في القرارات من منظور أنواع التخطيط اللغوي وهذا سيشمل التحليل الكيفي بالأساس.

٢- التحليل الكيفي حسب نوع التخطيط اللغوي:

أنواع التخطيط اللغوي الأساسية خمسة وهي تخطيط الوضع وتخطيط المتن وتخطيط الاكتساب وتخطيط المكانة وتخطيط الخطاب، وكلها تتطلب جهوداً منظمة حتى تؤتي أكلها. ويتعلق تخطيط الوضع بالعمل على تغيير واقع اللغة في مجتمع ما بناءً على فحص معطيات ذلك الواقع ومتغيراته ومحاولة توجيهه نحو المراد. أما تخطيط المتن فيهتم بتطوير اللغة من داخلها من خلال وضع المصطلحات وضبطها في شكل مراجع مثل القواميس وضبط مراجع أساسية تهتم بقواعد النحو والصرف والكتابة والنطق وهذا يُعتبر تقييماً للغة. ويركز تخطيط الاكتساب على توفير كل ما من شأنه أن

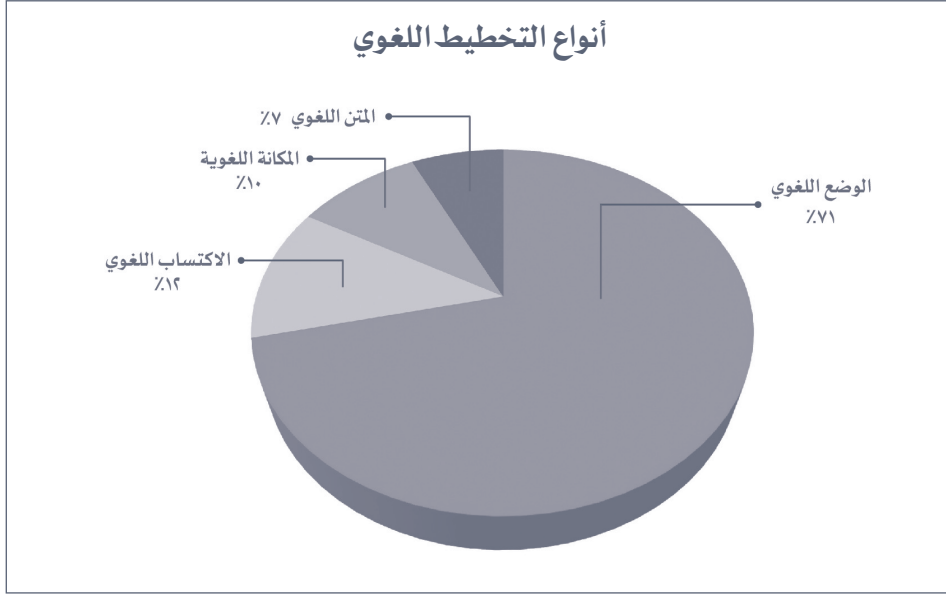
يساعد على تعلّم اللغة من خلال التعليم بالأساس وأيضا المطالعة وغيرها من الأسباب والمحفزات. ويهتمّ تخطيط المكانة بالعمل على تحسين صورة اللغة في نظر الناطقين بها كرفع مستوى القبول والاعتزاز بها (Cooper 1989). وينضاف نوع خامس وهو حديث نوعا ما ويتعلق بتخطيط الخطاب ويهتم بالعمل على تطوير ومعالجة سبل استعمال لغة واحدة أو عدد من اللغات في سياق محدد بما من شأنه أن يضمن تماسك النص وسلاسته حتى يؤدي الغرض من التواصل سواء كان كتابيا أو شفويا، ويشمل هذا النوع من التخطيط توجيه الخطاب للتأثير في الحالة الذهنية والسلوكية والمعتقدات لأفراد المجتمع (LoBianco 2005, 2016).

ويعرض الجدول رقم ٤ والشكل رقم ٧ القرارات في الحالة التونسية مُصنّفة حسب نوع التخطيط اللغوي.

الجدول رقم (٤): توزيع القرارات حسب نوع التخطيط اللغوي

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٣٠	الوضع اللغوي
٥	الاكتساب اللغوي
٤	المكانة اللغوية
٣	المتن اللغوي
٤٢	

الشكل رقم (٧): توزيع القرارات حسب نوع التخطيط اللغوي



وفي الجدول رقم ٥، اخترنا إدراج القرارات بشكل متكرر تحت أكثر من نوع من أنواع التخطيط نظراً لطبيعتها المتداخلة واستخدمنا الرقم التسلسلي الوارد في استمارة القرارات على المنصة عوضاً عن رقم القرار وتاريخه تجنباً لكثرة المعطيات الناتجة عن تكرارها مما قد يجعل قراءة الجدول مُربكة، وفي التحليل الذي يلي الجدول نعود لذكر رقم القرار وتاريخه ونعلّل سبب إدجائه في أكثر من خانة. وتنبّه القارئ إلى أننا أضفنا اللون الرمادي للأرقام التسلسلية للقرارات المكررة في أكثر من خانة وحرصنا على ضبط مجموع القرارات ونسبتها المئوية باعتبار التكرار حتى نُبرز الأثر على مستوى كل نوع من أنواع التخطيط سواء كان نوع التخطيط مقصوداً أم لافي القرارات ذاتها، وهو ما يعطينا مجموعاً يتجاوز عدد القرارات الاثنين وأربعين (٤٢) التي جمعناها على المنصة.

الجدول رقم (٥): تواتر القرارات حسب نوع التخطيط اللغوي*

تخطيط الوضع	تخطيط المتن	تخطيط الاكتساب	تخطيط المكانة	تخطيط الخطاب
العربية لغة رسمية في الدستور، مداوالات البرلمان، إعداد النصوص القانونية وعرضها (رت ١٥، ١٦، ١٧، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٠)	(التقييس) التعريب، المصطلحات والمعاجم	التعليم، التأهيل، التعليمات، التعليمية (رت ٩، ١٠، ١٢، ١٩، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٣٤)	اللغة الرسمية في الدستور (رت ١٥، ١٦، ١٧)	في وسائل الإعلام وعمليات الإشهار وفي إعداد وعرض النصوص القانونية في البرلمان (رت ٥، ٩، ١٣، ١٩، ٢٦، ٣٣، ٣٤)
النشر بالرائد الرسمي (رت ١، ٣٩)	(رت ٢، ٣، ٥، ٩، ١٢، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٤١)		اشتراط الترجمة المحلفة أو الرسمية، النشر/ الإشهار القانوني/ تقديم نسخ بالعربية، اختبارات الانتداب، شرط الجنسية (رت ٦، ٧، ٨، ١٣، ١٤، ١٨، ١٩، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧)	
تعميم الاستعمال (رت ٣، ٤، ٥، ١٣، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦)			إبراز اللغة العربية في الفضاء العام، واجهات المحلات، التعليم المتخصص (المحاماة) (رت ٣، ٤، ٥، ١١، ١٤، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٣٦)	
الترجمة، النسخ المعربة (رت ٦، ٧، ٨، ٣٥)				

* تتكرر القرارات في أكثر من نوع من أنواع التخطيط اللغوي.

من المفروض أن يرتبط كل قرار بنوع واحد من أنواع التخطيط بالأساس ولكن قد نجده في الواقع يؤثر بدرجة ما على نوع أو أكثر من الأنواع الأخرى. لذلك رأينا أن ندرجه في أكثر من خانة حسب تقديرنا لدرجة تأثيره. فعلى سبيل المثال، نجد أن القرارات الثلاثة المتعلقة باعتبار اللغة العربية لغة الدولة أو اللغة الرسمية (رت ١٥: ٥٧/ ١٩٥٩، رت ١٦: ٢٠١٤، رت ١٧: ٢٠٢٢)، وسنّ ذلك في دستور البلاد وهو أعلى القوانين، تدخل في باب تخطيط الوضع أولاً حيث إنها تحدد وضع اللغة في البلد، ولكن هذا النص الدستوري الرسمي يعطي العربية مكانة خاصة بالمقارنة مع اللغات الأخرى ويساهم في تحسين صورتها؛ ولذلك أدرجنا القرارات أيضاً في خانة تخطيط المكانة.

من ناحية أخرى، وردت في دستوري ٢٠١٤ و ٢٠٢٢ مادة إضافية تُعنى بترسيخ اللغة العربية وتعميم استعمالها في الإدارة والتعليم وذلك من قبيل تخطيط الاكتساب، إذ أن تعلم اللغة في المدرسة واستخدامها يومياً في العمل يعزز اكتسابها والتمكن منها. وبخصوص التعريب فهو يتطلب وضع المصطلحات وذلك يدخل في باب تخطيط المتن. ولكن من المهم القول بأن هذه القرارات تبقى مبدئية، أي في مستوى النوايا، خاصة في علاقة بتخطيط المتن وتخطيط الاكتساب، فالجهود المنظمة (systematic efforts) المطلوبة في هذين النوعين من التخطيط لا تتحقق إلا في صورة الأخذ بالقرارات وتطبيقها في شكل سياسات وتخطيط لغوي فعلي ضمن عمليات الإصلاح في الإدارة والتعليم. لذلك لم نُدرج هذه القرارات في خانة المتن أو الاكتساب.

وتدخل مجموعة القرارات المتعلقة بإصلاح وضع اللغة العربية في الإدارة وفي التعليم في خانة تخطيط الوضع ما عدا في الجزء منها المتعلق بالتعريب (المتن). وقد تعددت تلك القرارات على مر السنين حتى بلغ عددها تسع قرارات (٣، ٤، ٥، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥). وقد ظلت هذه القرارات تجتري نفس المحتوى مما يؤشر على مدى فشل السياسات والتخطيط اللغوي بشأنها. لقد كانت معظم هذه القرارات من قبيل القرارات السياسية الناتجة عن ظروف معينة. فكانت الدوافع وراء هذه القرارات في الغالب بعيدة عن الاهتمام بوضع اللغة.

ونلاحظ بخصوص القرارات الخاصة بدعم استخدام اللغة العربية في الإدارة أن المسار بلغ منتهاه، هذا إن لم يُسجل تراجعاً على مستوى الوثائق والإجراءات أحياناً، وقد ذكرنا آنفاً أمثلة عن تواصل استعمال الفرنسية في التراخيص والإيصالات والوصفات الطبية وغيرها. ولعل من العناصر المساهمة في هذا التراجع استعمال أجهزة وبرمجيات معلوماتية غير متوفرة بالعربية، بالرغم من أن القانون قد حَجَرَ استعمال تلك البرمجيات منذ سنة ٢٠٠٠ وأكد على تعريبها. وربما يُضاف إلى ذلك عدم كفاءة

العنصر البشري في اللغة العربية حيث إن هذا الجيل من الموظفين درسوا المواد العلمية والاقتصادية والتقنية باللغة الفرنسية ولم تمكنهم المدرسة في مستوياتها المختلفة من تطوير كفاءتهم في العربية وحتى الفرنسية.

وقد سجلنا شهادات لأرباب أعمال قالوا فيها إنهم يجدون صعوبة في انتداب خريجي الجامعات ومراكز التدريب التقني نظرا لضعف مستواهم في اللغة العربية. وينطبق ذلك على الفرنسية أيضا في عديد الحالات. ويكون ضعف المستوى خاصة في علاقة بالأداء في مقابلات الانتداب وفي سلامة اللغة والأسلوب في مطالب الشغل والسير الذاتية وفي كتابة التقارير أو التفاعل في الاجتماعات بالنسبة لمن تم انتدابهم (Daoud 2011).

أما القرارات المتعلقة بإصلاح اللغة في التعليم فإنها تنزل في خانة تخطيط الاكتساب على غرار القرارات (٩، ١٠، ١٢، ١٩، ٢٧). وهذه يسود فيها الارتجال وغياب المقاربة العلمية (من خلال التعامل مع الخبراء في مجالات تصميم البرامج وضبط وسائل التعليم وتدريب المدرسين بشأن التعلّات وتقييم الطلاب) وضعف التقويم أو غيابه تماما ونقص الموارد. كما أن مشاريع إصلاح التعليم، عانت ولا تزال من مركزية القرار، حيث إن كل وزير جديد ما يأتي إلا وتتعلط خطط سلفه ويتجمّد مسار الإصلاح أو ينطلق من جديد ولكن بخطط أخرى لا تبني على ما تم إنجازه. وهذا مؤشر واضح على غياب إستراتيجية دولة في هذا الشأن تعتمد مقاربة علمية وتتعامل مع أهل الاختصاص والخبرة وحسب الأهداف على أساس المعطيات والحقائق وليس الانطباعات والتخمينات. وقد حصل في تونس أن مررنا بعمليات إصلاح لم تكتمل ولم تُقيّم ثم تأتي التي بعدها وتنطلق من الصفر تقريبا، ولنا في الوضع الحالي خير دليل على ذلك إذ أنه يتسم بتدهور مستوى الكفاءة في اللغة وهو ما أدى إلى ضعف النتائج والزيادة المخيفة في عدد المنقطعين عن الدراسة منذ السنوات الأولى في التعليم الابتدائي (بوحليلة ٢٠٢١).

أما الجانب الخاص بالتعريب في قرارات إصلاح التعليم فهي تنزل في خانة تخطيط المتن وقد أنجز فيها الكثير، غير أن التعريب خلق مشكلة عويصة تتعلق بالانتقال من اللغة العربية مع نهاية التعليم الأساسي إلى الفرنسية عند بداية التعليم الثانوي، وهذا في حد ذاته من العناصر المساهمة في تدهور المستوى وضعف النتائج عموماً عند التخرج. وكان يجدر بأصحاب القرار أن يحسموا أمرهم بخصوص التعريب حتى يبلغ منتهاه أو يتخلوا عنه تماماً. وسنعود إلى هذه النقطة في القسم الأخير من الدراسة من منظور أهمية التعلّم باللغة الأم وكلفتها.

وهناك مقاربات غير رسمية تمّ بموجبها التخلي عن اللغة العربية الرسمية، حين قررت جمعيتان من مكونات المجتمع المدني استعمال اللغة العامية للتواصل مع شرائح مجتمعية معينة تقديراً منها بأن تلك الشرائح المستهدفة (الأميون والشباب) لا يقرؤون الفصحى الحديثة وربما لا يفهمونها. وهذا النوع من القرارات المخالفة للسياسات اللغوية الرسمية، والتي من المفروض أن يعاقب عليها القانون، تؤثر سلباً أيما تأثير على دعم اللغة العربية وتُضعف مكانتها وتقلص حظوظ استعمالها وتعزيز الكفاءة فيها. فكأن الجمعيتين، عن قصد أو غير قصد، تنخرن السياسات اللغوية من الداخل وتساهمان في إفشالها في علاقة بمختلف أنواع التخطيط اللغوي. وليت أصحاب القرار والأطراف المشتغلة بالسياسات والتخطيط اللغوي يأخذون مثل هذه الجهات وقراراتها على محمل الجد ويسعون لفهم دوافعها ويسعون لإشراكها في عمليات الإصلاح، إذ ما من شك في أن مساهمتهم في هذا العمل تفيد على الأقل في فهم مواقف الشرائح المجتمعية التي تتعامل معها من اللغة، وفي استنباط الحلول لإدماجها في مسارات ضبط السياسات والتخطيط اللغوي ضمن مقاربة قاعدية (bottom-up).

والأمر نفسه ينطبق على وسائل الإعلام بأنواعها وهي التي تخلت عن الفصحى بشكل يكاد يكون كلياً، إذ اقتصر على استخدامها في تقديم الأخبار في شكل موجز أو

نشرة مطولة. فاللغة الشائعة في هذه الوسائط عادة ما تكون أقرب إلى عامية الشارع مع نسبة لا بأس بها من الفرانكو-عربية، بينما كان هناك حتى بداية القرن حرص على استعمال اللغة العربية المهذبة وتفادي الثنائية اللغوية، وكان مقدمو البرامج يسعون مباشرة لترجمة المصطلحات الفرنسية التي يستعملها ضيوفهم إلى العربية. وحتى المسلسلات التي كانت تُبث بالفصحى أصبحت مدبلجة بالعامية التونسية أو المشرقية.

إن هذه الاختيارات والقرارات اللغوية غير الرسمية تعتبر أيضاً ضمن تخطيط المكانة لأن أثرها عكسي بل خطير على اللغة العربية. ولنا أمثلة كثيرة عن شخصيات مؤثرة ظهرت في وسائل الإعلام لتتكلم بالفرنسية أو الفرانكو-عربية وتقول إن الفرنسية «تعبّر خيراً من العربية».

بالنسبة إلى تخطيط المكانة، وجدنا أنها يمكن أن تستوعب أغلبية القرارات، فبالإضافة إلى ما تم تحليله يمكن اعتبار القرارات الترتيبية المتعلقة مثلاً بشرط معرفة العربية للحصول على الجنسية التونسية (رت ١٨) أو القرار البلدي بفرض استعمال العربية في واجهات المحلات (رت ١١ و ٢٤) يتعلق مباشرة بهذا النوع من التخطيط. فإن جاء أحد يطلب جنسية بلد لغته الرسمية العربية فمن المفروض أن تكون اللغة ذلك البلد مكانة في نفسه؛ لأن معرفة اللغة وسيلة أساسية لمعرفة البلد وتقدير قيمته وتدعيم الاعتزاز به. أما بخصوص تعريب واجهات المحلات ففيه إبراز للغة البلد على حساب لغة أولغات أخرى.

وللإيجاز نقتصر على نماذج من القرارات في خانة تخطيط الخطاب. لقد عالجنا محاولات مؤسسات المجتمع المدني حول استخدام العامية، وهما يتنزلان في هذه الخانة بامتياز حتى وإن كان تأثيرهما سلباً على جهود دعم العربية الفصحى. فالغرض التحسيني من نشر الوثائق ضمن هذين القرارين لا يعتمد على الكلمات بقدر ما يعتمد على الأسلوب المتبع في الخطاب وما قد يصاحب النص من صور أو رسوم أو

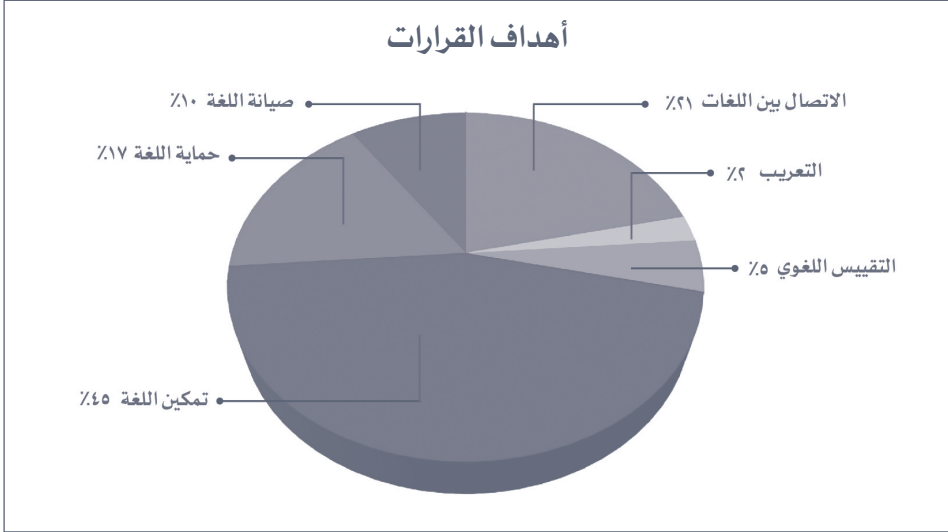
معلومات إحصائية من أجل الإقناع والتأثير. والأمر أكثر وضوحاً في القرارين الصادرين عن مجلس نواب الشعب (رت ٣٣ و ٣٤) المتعلقان بقواعد إعداد مشاريع النصوص القانونية وقواعد عرضها على المجلس إذ يُسدي القراران توجيهات مفصلة تتعلق بجودة الخطاب من حيث الدقة في الصياغة ووضوح المعنى وصحة المفردات والتراكيب؛ لأن الغرض من الخطاب هو الإقناع بفحوى القانون حتى يتم تمريره بسهولة.

ويعرض الجدول رقم ٦ والشكل رقم ٨ توزيع القرارات اللغوية التي جمعت على أهداف التخطيط اللغوي وأنشطته، وكما يظهران فإن أغلب القرارات اللغوية ينصب تركيزها على أنشطة تمكين اللغة بعدد ١٩ قراراً ثم تأتي بعدها القرارات التي تعالج الاتصال بين اللغات بعدد ٩ قرارات وحماية اللغة بعدد ٧ قرارات.

الجدول رقم (٦): توزيع القرارات اللغوية على أهداف التخطيط اللغوي

العدد	أهداف القرارات
١٩	تمكين اللغة
٢	التقييس اللغوي
٩	الاتصال بين اللغات
٤	صيانة اللغة
١	التعريب
٧	حماية اللغة
٤٢	

الشكل رقم (٨): توزيع القرارات اللغوية على أهداف التخطيط اللغوي



القسم الرابع: التحديات والآفاق:

إن الوضع اللغوي في تونس اليوم ما هو إلا نتيجة لما يزيد عن ستة عقود من السياسات التنموية الاقتصادية / الاجتماعية التي حددت، أحيانا عن قصد وأحيانا أخرى بمحض الصدفة، الخيارات التربوية / التعليمية واللغوية في البلاد، وهو ما أنتج وضعاً ظهرت فيه فجوات في الكفاءة اللغوية واختلافات في استخدام اللغات وتباينات في المواقف منها لدى شرائح المجتمع التونسي. وكنتمهيد لمناقشة التحديات والآفاق، سنحاول بإيجاز شديد استعراض النجاحات والإخفاقات في مجال السياسات والتخطيط اللغوي على أرض الواقع.

لقد تم تحديد مصير اللغتين العربية والفرنسية في تونس في التعليم والإدارة والفضاء العام على حد سواء من خلال الإصلاحات التعليمية المتعاقبة والتي شكلت ثلاث مراحل من التطوير والتغيير: ١٩٥٦ - ١٩٧٠، ١٩٧١ - ١٩٨٦، و ١٩٨٧ - اليوم. فمنذ

الاستقلال، وقع الاختيار على الفرنسية عن قصد باعتبارها وسيلة للوصول إلى المعرفة العلمية والتكنولوجية وللتواصل المهني. وحتى بداية السبعينات من القرن الماضي، وفّر إصلاح التعليم الشروط الضرورية لإتقان الفرنسية مما مكن معظم التونسيين الذين بلغوا مستوى البكالوريا على الأقل من أن يُطوّروا كفاءة توازي كفاءة أهل هذه اللغة. وقد كان كثير من المدرسين فرنسيين، حتى في المدارس الابتدائية. وكان المدرسون التونسيون أنفسهم بارعين في هذه اللغة، حيث إن العديد منهم كانوا قد درسوا في فرنسا، كما أن معظم المواد كانت تُدرّس بالفرنسية. كل هذه العناصر ساعدت على إيجاد بيئة حاضنة أفضت إلى اكتساب ثنائية قرائية عربية فرنسية.

ثم جاء عقد التعريب، من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن ٢٠، حيث تم التخلي عن الفرنسية كلغة تدريس في التعليم الابتدائي (السنوات ١-٦) ثم في التعليم الإعدادي (السنوات ٧-٩)، واقتصر على تعليمها كلغة أجنبية، كما تم تعريب مواد العلوم الإنسانية والاجتماعية في التعليم الثانوي (السنوات ١٠-١٣)، ولم تبق سوى العلوم الصحية والاقتصادية لتُدّرس باللغة الفرنسية. أما في الجامعة، فقد احتفظت الفرنسية بدور بارز في معظم التخصصات. وبحلول سنة ١٩٨٠، اكتملت عملية تونسنة سلك التعليم ولكن لم يكن بالإمكان التعويل على كفاءة هذا السلك في الفرنسية لفترة طويلة إذ تم استبداله تدريجياً بخريجي الجامعات الذين تدرسوا في النظام المُعرّب.

أما المرحلة الثالثة من الإصلاحات فقد حافظت بصورة أساسية على خيارات التعريب في التعليم الأساسي وفي بعض المجالات الإدارية، ولمعالجة تدهور مستوى الفرنسية، تقررّت زيادة عدد ساعات تدريسها كلغة في التعليم الأساسي والثانوي، وأصبحت إجبارية في جميع مسارات التعليم العالي، ولكن لم يُبذل الجهد المنظم المناسب لتطوير برامج تعليم هذه اللغة أو تدريب مدرّسيها. وبشكل عام، تم تحديد نطاق استخدام الفرنسية تدريجياً في مجالات أكاديمية معينة في الجامعة وفي المجالات

الاقتصادية والمهنية في السياق العام وفي الإدارة، وتحديدًا في النطاق الذي لم تُتَح فيه اللغة العربية فرصة للتطور والانتشار؛ وذلك لأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. عدم الاهتمام بتطوير اللغة العربية بصفة ممنهجة ومستمرّة خاصة في مستويات تخطيط المتن (وضع المصطلحات والترجمة، والتقييس عموماً) وتخطيط الاكتساب (تصميم البرامج التعليمية وتفعيلها وتقييم الكفاءة).

ب. اعتبار العربية لغة قاصرة عن التعاطي مع التطورات العلمية والتقنية والاقتصادية الحديثة، علاوة على الاعتراض عليها على أساس إيديولوجي كما سبق تبيانهُ أنفاً.

ج. غياب بيئة حاضنة لدعم اللغة العربية في الإدارة وفي وسائل الإعلام الموجهة لكل الشرائح العمرية ليس في تونس فحسب بل وفي المحيط العربي عموماً.

وفي علاقةٍ بهذه البيئة الحاضنة للغة العربية، قد تذكر أجيال ما قبل تسعينات القرن الماضي كثافة استعمال اللغة العربية في وسائل الإعلام بما في ذلك مسلسلات الصور المتحركة والبرامج الموجهة للأطفال بالفصحى (مثل مسلسل هايدي، سلسلة افتح يا سمسم، إلخ...) والمسلسلات التلفزيونية الملحمية والهزلية والدينية الموجهة للكبار، وحتى المجالات العلمية المبسّطة والموجّهة للعموم (مثل تلك المترجمة من الإنجليزية عن Nature أو Scientific American). وقد تذكر هذه الأجيال أيضاً مدى اهتمامها بالمطالعة، خلافاً لما تنشغل به الأجيال اليوم في وسائل التواصل الاجتماعي بما فيها من تشتت أو ضياع لغوي ومحتوى ضحل.

ولعل هذه الأسباب هي التي تفسّر عدم استمرار عملية التعريب إلى منتهاها الطبيعي والمنطقي لكي تصبح اللغة العربية لغة العلم والعمل والتواصل في كل مناحي الحياة بما فيها من درجات الازدواجية الطبيعية مثل العديد من لغات العالم. ولعل السبب الأعظم والأخطر وراء هذه الأسباب هو الجهل النسبي أو الكامل بمقتضيات

السياسات والتخطيط اللغوي ليس في مستوى أصحاب القرار فحسب وإنما في الأوساط «العلمية» (الجامعية وتلك المشرفة على البرامج والتدريب والتقييم في الوزارات وفي مختلف مراحل التعليم). وهذا أمر لافِت حيث إن التعامل مع المسألة اللغوية في مختلف جوانبها لا تُعتبر في نظر هؤلاء مجال اختصاص، خلافاً لما هو الحال في الطب أو الهندسة أو الاقتصاد أو القضاء أو المعمار إلخ...، فكأنّ لسان الحال يقول إنّ كل مُجاز في لغة ما قادر على تعليمها، بل وعلى التخطيط لها. وقد لاحظنا هذا التصوّر في تجربتنا الشخصية في مختلف البرامج التي باشرناها على مدى أربعة عقود، ونجد ما يدعمه في البحوث العلمية من حول العالم (راجع مثلاً الزماي الشمري ٢٠١٨)

وتتمثل التحديات في المجال اللغوي في ثلاث مسائل ليس من السهل معالجتها على مستوى السياسات والتخطيط اللغوي. ويتعلق التحدي الأول بدعم اللغة العربية وبالتعريب أساساً وما إذا كان قد بلغ مداه الأقصى أم أنه سيتواصل. أما التراجع عنه تماماً فهو مستحيل في تقديرنا نظراً لتداعياته الممكنة على الصعيد السياسي الاجتماعي. ويتعلق التحدي الثاني بالموقف من الفرنسية وفرص تعزيزها. ويتمثل التحدي الثالث في دعم لغات أخرى، وخاصة الإنجليزية، التي يطرح البعض إمكانية تعويض الفرنسية بها. كل هذه التحديات تفرض نفسها وتتطلب استجابة سريعة لأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لا يسمح بالتراخي، علاوة على الضغط الناتج عن تعاقب أفواج الطلاب الذين لا يشعرون بالارتياح حيال هذا الوضع.

بالنسبة إلى دعم اللغة العربية، رأينا كيف أن القرارات تتوالى وتكرر ولكنها لا تأتي بالجديد ولا تجد طريقها إلى التفعيل الحقيقي والناجع، بل أصبح التفكير فيها والاشتغال عليها مُحبطاً لأسباب مختلفة من أهمها عدم الحسم في مدى تعريب التعليم وغياب السياسات والتخطيط العلمي والدقيق. أما تعميم العربية في الإدارة والفضاء العام فلا يُنتظر أن يتقدم أكثر في غياب الإرادة السياسية والتخطيط الواقعي حتى تتحدد مجالات

استخدام العربية مقابل الفرنسية بالخصوص. وتبقى المسألة الأكثر صعوبة متعلقة بالقرار السياسي والحل التخطيطي المنجر عنه.

سبق وأثرنا قضية الانتقال من العربية إلى الفرنسية في تعليم العلوم والرياضيات مع نهاية التعليم الأساسي وبداية التعليم الثانوي. فقد أنتج الوضع القائم منذ تعريب التعليم الأساسي هوة في الكفاءة في الفرنسية لا تسمح للطالب بأن يتابع الدروس في التعليم الثانوي أو يفهم أسئلة الامتحان، وهو ما يفسر إلى حد كبير ضعف النتائج في الامتحانات الوطنية عموماً بما فيها امتحان البكالوريا، وهو امتحان مفصلي يحدد مصير الطالب فيما يتجاوز الجانب التعليمي إلى مستقبل حياته عموماً. أما على مستوى الأستاذ فقد أنتج مشكلاً مضاعفاً إذ أن المدرّس الذي اعتاد تدريس العلوم أو الرياضيات بالعربية أصبح غير مستعد أو قادر على التدريس باللغة الفرنسية في الثانوي والعكس صحيح، وإن حصل نقص في إطار التدريس في مكان ما يبقى الطلاب بدون مدرّس. والحل يكمن في نظرنا في الحسم في القرار ومعالجة هذا الوضع المتأرجح.

بالإمكان التفكير بعيداً عن المواقف الأيديولوجية في الحسم في القرار واعتماد العربية، اللغة الأم، في كل مراحل التعليم مع الحرص على تحسين مستوى تعليم اللغات الأجنبية بما فيها الفرنسية والإنجليزية وبعض اللغات الأخرى لبلوغ الكفاءة اللازمة للاستجابة لأغراض محددة يمكن ضبطها ضمن سياسات لغوية ممنهجة وواقعية وقابلة للتنفيذ وخاضعة للتقويم العلمي الموضوعي. فهناك إجماع على مستوى البحث في اللسانيات التطبيقية وفي التربية والتعليم عموماً حول مزايا التعلّم باللغة الأم وهي مزايا نفسية / اجتماعية وتعليمية واقتصادية لا خلاف عليها (Grin 2006, Skutnabb-Kangas & Phillipson 2017). ويجب أن نتذكر أن معظم بلدان العالم تعتمد على اللغة الأم في كل مراحل التعليم وتعني أيضاً بتعليم لغات أخرى حسب الحاجة.

الخاتمة:

إن التونسيين عموماً، في هذا البلد ذي التاريخ الممتد في القدم والمتنوع لغوياً وثقافياً والذي أكسبهم قدرة كبيرة على استيعاب التأثيرات الخارجية، يعتبرون التعدد اللغوي ورقة رابحة تعليمياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في سياق العولمة. فبالإضافة إلى الإنجليزية، هناك مصلحة حقيقية في تعلم لغات العالم الأخرى، بما فيها الصينية والروسية. ويبدو أن هذا التعدد اللغوي المطلوب سيكون المفتاح لإعطاء اللغة العربية (وهي مرساة الهوية التونسية) منزلتها الصحيحة على الساحة المحلية. ولكن التحدي في تحقيق هذا التوازن باق على مستوى السياسات اللغوية والتخطيط لها وتنفيذها كما ينبغي.

ولو سُمح بمناقشة السياسات والمخططات المتعلقة بتعليم اللغات على نطاق واسع وبمشاركة كل الأطراف وبالاكتفاء على أهل الاختصاص، لكان ذلك سيؤمّن تبنياً حقيقياً لهذه السياسات والمخططات ويدعم الانتشار السليم والمتكامل للغات، بما فيها العربية كلغة رسمية تلعب دورها الوظيفي الكامل في كل مجالات العلم والعمل والتواصل، محلياً وإقليمياً، في ظل بيئة حاضنة لدعم استخدامها، مع الحرص على تعليم اللغات الأجنبية حسب الحاجة والضرورة، مما يضمن فوائد جمة وشاملة على كل المستويات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن في الوضع الحالي الذي تسود فيه السياسات العشوائية، الاعتبارية و/أو المؤدلجة، علاوة على عدم الاعتراف باللغة العربية كلغة كافية ومُكتملة، فقد آل الأمر، ولا يزال، إلى تشكّل نخبة مُيسّرة تجد طريقها إلى حذق اللغات الثلاث على الأقل (العربية والفرنسية والإنجليزية) مع ما يتبعها من الفرص والامتيازات، وإلى إنشاء كتلة كبيرة من المواطنين المعاقين لغوياً مع ما ينجّر عن ذلك من جهل وتخلف وعدم استقرار في المجتمع.

المصادر العربية:

- بوحليلة، د. ا. (٢٠٢١). التعليم في تونس: المنجز الماضي والانحدار الحاضر وتحديات المستقبل، موقع الباروميتر العربي.

<https://www.arabbarometer.org/ar/2021/04/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AD%D8%A>

- داود، م. (٢٠١٢). بقاء العنصر اللساني الاجتماعي الفرنسي في الهوية التونسية، دينامية اللغات وسيادة الثقافات. منشورات المعهد العالي للغاب بتونس، (١١٩-١٤٢).

- المحمود، م. (٢٠١٨). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، ٦ (٨-٤٨).

- الكتاب الأبيض. (٢٠١٦). مشروع إصلاح المنظومة التربوية في تونس، وزارة التربية، الجمهورية التونسية.

- الزماي الشمري، ع. العربية بين عوامل الازدهار والانحدار: قراءة لمؤشرات مكائنها العامة في التاريخ والواقع، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، ٧ (٨-٦٤).

المصادر الأجنبية:

- ALECSO. (1987). Arabic and Islamic educational thought: Foundations and principles (Arabic version). Tunis: The Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization.
- Aronin, L. (2016). Multi-competence and dominant language constellation. In V. Cook & L. Wei (Eds.), *The Cambridge handbook of linguistic multicompetence* (pp. 142–163). Cambridge University Press.
- Aronin, L. (2020). Dominant language constellations as an approach for studying multilingual practices. In J. Lo Bianco & L. Aronin (Eds.), *Dominant language constellations: A new perspective on multilingualism* (pp. 19–33). Springer.
- Bannour, A. 2000. Brève mise au point sur la Lingua Franca en Méditerranée. In *Les langues en Tunisie: Etat des lieux et perspectives*, 241-259. Tunis: Centre de Publications Universitaires.
- Ben Hamida, A. (2003). Identité tunisienne et représentation de l'autre à l'époque coloniale. *Cahiers de la Méditerranée*, 66. <http://cdlm.revues.org/index100.html>.
- Cooper, R. L. (1989). *Language planning and social change*. Cambridge University Press.
- Daoud, M. (1991). Arabization in Tunisia: The tug of war. *Issues in Applied Linguistics* 2, 7-29.
- Daoud, M. (2001) The language situation in Tunisia. *Current Issues in Language Planning* 2 (1), 1-52.]
- Daoud, M. (2011). The survival of French in Tunisian identity. In J. A. Fishman & O. García (Eds.), *Handbook of language and ethnic identity: The success-failure continuum in language and ethnic identity efforts* (pp. 54–67). Oxford University Press.
- Fantar, M. H. 2010. Propos sur l'Histoire dans la littérature francophone de Tunisie (III). <http://www.lapresse.tn/26052010/6143/propos-sur-lhistoire-dans-la-litterature-francophone-de-tunisie-iii.html> (accessed 26 May 2010).
- Ferguson, C. 1959. Diglossia. *Word* 15, 325–340.
- Fishman, J. A. 1968. Nationality-nationalism and nation-nationism. In J. A. Fishman, C. Ferguson and J. Das Gupta (eds.), *Language Problems in Developing Nations*, 39-51. New York: John Wiley and Sons.

- Garmadi, S. 1968. La situation linguistique actuelle en Tunisie: Problèmes et perspectives. Revue Tunisienne des Sciences Sociales 13. 13-24.
- Grin, F. (2006). The economics of language policy implementation: Identifying and measuring costs", in N. Alexander (ed.): Mother Tongue-based Bilingual Education in Southern Africa. The Dynamics of Implementation. Proceedings of the Symposium at the University of Cape Town (16-19 October 2003), 11-25.
- Haddad, T.(1927). Les travailleurs tunisiens et l'émergence du mouvement syndical. Tunis: Imprimerie Arabe de Tunis/Maison Tunisienne d'Édition.
- Lo Bianco, J. & L. Aronin (Eds.), Dominant language constellations: A new perspective on multilingualism. Springer.
- Maamouri, M. 1973. The linguistic situation in independent Tunisia. American Journal of Arabic Studies 1. 50-56.
- Miled, M. (2007). Le français langue seconde: une évolution sociolinguistique et didactique spécifique (Le cas du français en Tunisie). Le Français Aujourd'hui January-March 2007 : 1-9.
- Salem, N. (1984). Habib Bourguiba, Islam and the Creation of Tunisia. London: Croom Helm.
- Skutnabb-Kangas, T. & Phillipson, R. (eds) (2017). Language Rights. London/New York: Routledge. Series Critical Concepts in Language Studies. 4 volumes
- Timoumi, H. 2010. Tunisia and modernization: The first constitution in the Muslim World (Arabic version). Tunis: Dar Mohamed Ali Al-Hammi.
- Thaalbi, A. (1920). La Tunisie Martyre, ses revendications. Paris: Editions Jouve.
- Walters, K. 1996. Gender, identity and the political economy of language: Anglophone wives in Tunisia. Language in Society 25(4). 515-555.

٦: دراسة حالة

(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

إعداد: الأستاذ الدكتور سليمان بن علي

دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية



القسم الأول: الإطار التاريخي للغة العربية واللغات الأخرى في الجزائر:

جاء في الدستور الجزائري أن «الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وأمازيغية، وبلاد متوسطية وإفريقية» (الجريدة الرسمية ص ٠٦)

لقد تجسدت هوية الجزائر من خلال هذا التعريف في كونها تنتمي دينياً إلى الأمة الإسلامية، وعرقياً ولغوياً إلى مكوناتها الأساسيين العرب والأمازيغ (وهو ما جعلها تعتمد اللغتين العربية والأمازيغية لغتين وطنيتين رسميتين)، وأنها تعترف بأبعادها الجغرافية المغاربية والمتوسطية (نسبة إلى البحر الأبيض المتوسط) والإفريقية.

فالجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية تقع في الشمال الإفريقي، وعاصمتها مدينة الجزائر، يحدها من الشمال الشرقي تونس ومن الشرق ليبيا، وجنوباً مالي والنيجر، ومن الجنوب الغربي موريتانيا والصحراء الغربية، وغرباً المغرب. وتترع على مساحة قدرها ٢ ٣٨١ ٧٤١ كلم مربع.

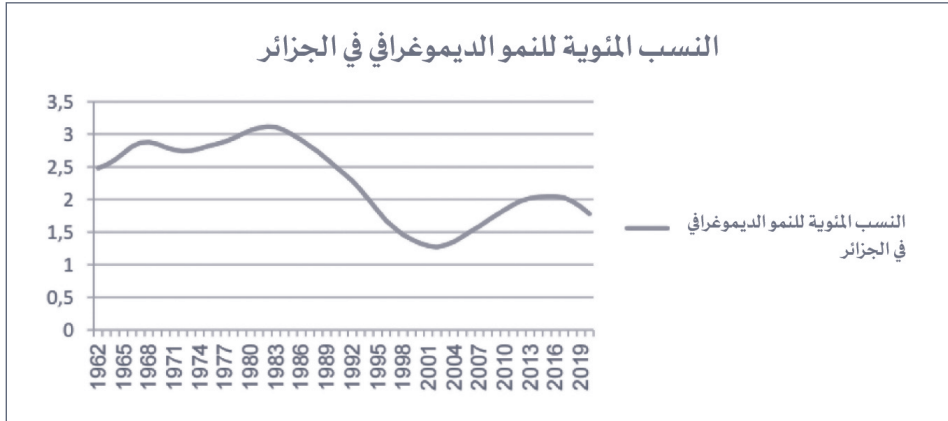
وهكذا نجد أن الجزائر تكتسي أهمية كبيرة بفضل موقعها الجغرافي الإستراتيجي باعتبارها أكبر دولة في قارة إفريقيا، إضافة إلى امتلاكها مقومات وإمكانيات تاريخية وثقافية وثروات وطاقت طبيعية هامة موزعة على التراب الوطني، كما أنها تتميز باختلاف تضاريسها وتنوعها (الصحراء الكبرى، والهضاب العليا، والشریط الساحلي).

ويقدر عدد سكانها بـ: ٤٢,٢٠٠,٠٠٠ نسمة (حسب موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية بتاريخ ١٠-٠٩-٢٠٢٣/ <https://www.mta.gov.dz/>).

لقد مرّ التعداد السكاني في الجزائر انخفاضاً وارتفاعاً بعدد من المراحل والمؤشرات يمكن رصدتها في انخفاض عدد سكان الجزائر في بداية الاحتلال الفرنسي؛ نتيجة عدة

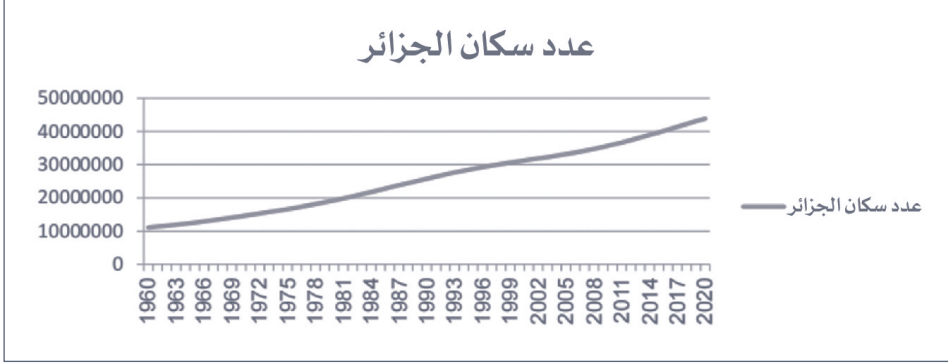
عوامل كالحرب الاستعمارية والمقاومات الشعبية والإبادات الجماعية التي مارستها السلطات الاستعمارية على الجزائر. ثم بعد الاستقلال نجد ارتفاعاً شديداً للنمو الديموغرافي، حيث وصل إلى ٢,٩٩٪ بعدما كانت تقدر بـ ٢,٤٨ سنة ١٩٦٢، وذلك نتيجة ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات، ثم انخفض في سنوات متتالية ليصل إلى ١,٢٧ سنة ٢٠٠٢، هنا بدأت تتأجج البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني بالظهور. أما الفترة الممتدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٧ فنلاحظ عودة النمو السكاني إلى الارتفاع ليصل من ١,٢٩ إلى ٢,٠٣٪ سنة ٢٠١٧، لينخفض إلى ١,٨٩٪ سنة ٢٠١٩. وهو ما يجسده الشكل (١) التالي (ديناوي أنفال عائشة ص ١١٥-١١٦):

الشكل (١): النسبة المئوية للنمو الديموغرافي في الجزائر



وتقدر نسبة تطور عدد السكان في الجزائر - كما أثبتها مرصد الألكسو - لسنة ٢٠٢٠ بـ: ٤٣,٨٥١ (https://observatory.alecso.org/Data/?p=413). ويمكن رصد تطور عدد السكان منذ ١٩٦٠ إلى ٢٠٢٠ في الشكل (٢) (ديناوي أنفال عائشة ص ١٢٣)، حيث نلاحظ أنه قد تجاوز الأربعين مليوناً متوجهاً نحو الخمسين مليوناً في سنوات قادمة.

الشكل (٢): عدد سكان الجزائر



ويتوزع هذا التعداد السكاني في الجزائر على ثلاث دوائر لغوية، هي بحسب (خولة طالب الإبراهيمي ص ١٤ وما بعدها):

الدائرة الأولى: هي الأكبر من حيث العدد وانتشارها الجغرافي، وهي التي يكثر فيها استعمال اللغة العربية، والتي بفضلها تشترك الجزائر الرقعة الجيوسياسية للعالم العربي... فالعربية هي السمة الأساسية المحددة.

الدائرة الثانية: وهي أقل من الأولى، وتمثل أهم المناطق الناطقة بالبربرية في الجزائر، وهي: الأوراس، جرجرة (القبائل)، الهقار، ميزاب... هذا وتضم الأوراس ووادي ميزاب والقبائل جل السكان الناطقين بالبربرية. ومن أهم اللهجات البربرية نجد: القبائلية (في منطقة القبائل الصغرى والكبرى)، الشاوية (في أوراس النمامشة)، الميزابية (في منطقة بني يزقن بغرداية)، الترقية (في الصحراء) وهي لغة الطوارق، الشنوية (في شرشال وبني صاف) (صالح بلعيد ص ٤٥-٤٦).

الدائرة الثالثة: وهي الأقل انتشاراً في أصغر دائرة لغوية بالجزائر، وهي الفرنسية.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في الجزائر:

استهدف الاستعمار الفرنسي الاستيطاني في الجزائر اللغة العربية، كما استهدف باقي مكونات الشخصية الوطنية، وحاربها لساناً، وكتابة، ومنع تداولها من التخاطب بين الناس بشتى الطرق، وفي الدراسة والتدريس، والتأليف والعبادة، واجتهد في إحلال لغته الفرنسية محلها، وسعى إلى تمييعها وفرض إقصائها عن مجالات الثقافة والعلم والتعلم (محمد الشريف عباس ص ٢١).

لقد قامت إدارة الاحتلال الفرنسي بمنع استعمال اللغة العربية، واعتبارها لغة أجنبية في عقردارها، وطبقت ذلك بقوانين جائرة ظهرت فيما يعرف بقانون الأنديجينا (indigène) الذي جعل كل جزائري مشبوها حتى يثبت خضوعه، كما دمرت الزوايا وشبكة الكتاتيب عبر التراب الجزائري، وأغلقت المدارس الأهلية، وذلك تطبيقاً لوصايا خبراء الاستعمار التي لخصها بعضهم بالقول: "عندما تندثر المدارس القرآنية ولا يبقى منها حتى الغبار، وعندما يعود العرب إلى بداية الإنسان على هذه الأرض، فإنه يمكن تلقين هؤلاء الناس (الجزائريين) بعض الشيء". وعملت نفس الشيء بالنسبة للأمازيغية بلهجاتها المتداولة، وأججت الصراع ودعت إلى التفرقة بين العنصرين الهامين المكونين للجزائر: العرب والأمازيغ الذين وحّدهم الإسلام تحت راية واحدة. ولكن الجزائريين واجهوا مخطط الاستئصال والسلخ الثقافي بآليات دفاعية تمثل بعضها في تقديس الحرف العربي والتشبث باللغة العربية، وحرصت معظم الأسر في الأرياف والمدن على تحفيظ أبنائهم وبناتهم القرآن الكريم، حتى عندما يتمكن البعض منهم من تسجيلهم في المدارس الفرنسية، ونظروا إلى اللغة الفرنسية باعتبارها جزءاً من آلة القمع والقضاء على الهوية الوطنية.

وبعد هزيمة قوات الاحتلال الفرنسي سنة ١٩٦٢، جنّدت الدولة الجزائرية إمكانياتها الضئيلة، وطلبت العون من الأقطار الشقيقة، لافتتاح أول دخول مدرسي في عهد الحرية، وقد وصل العون من كثير من الأشقاء وخاصة بالنسبة للتعليم الابتدائي

والمتوسط (الإعدادي)، وعلى الرغم من نقائص التأهيل العلمي في تلك الفترة الحرجة فإن الجزائر تمكنت من تحقيق تـمدرس تجاوز خمسين مرة ما كان عليه الحال قبل سنة واحدة، وباللغة العربية.

وتواصل انتشار وترقية اللغة العربية في منظومة التربية والتعليم العالي خلال العقود اللاحقة، اعترضتها بلا ريب صعوبات عملية، وأحاطت بها صراعات سياسية، كما تواصلت خطوات تعميم استعمال اللغة العربية بوتيرة منتظمة، ولكن بسرعات مختلفة حسب طبيعة كل قطاع. وقد اتبعت الدولة الجزائرية طريقة تدريجية لتعميم استعمال اللغة العربية، لا تخلو من المقاربات المنهجية، فبدأت بالإدارة، وهيئات السيادة مثل رئاسة الجمهورية، وزارات الدفاع، والعدل، والداخلية... وغيرها.

كما تـكملت الجزائر بعد حوالي عقد ونصف بعد الاستقلال من تعميم استعمال اللغة العربية في كل تطبيق أمرية الإصلاح لمنظومة التربية والتعليم المعروفة باسم المدرسة الأساسية من مرحل التعليم ما قبل الثانوي، وتم توحيد لغة التعليم في كل شعب التعليم الثانوي (الفيزياء- الرياضيات- علوم الأحياء...) في منتصف الثمانينات.

سبق ذلك إصلاح شامل للتعليم العالي، بدأ تطبيقه سنة ٩٧١م وتم توحيد لغة التعليم (العربية) في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتطوع عدد من الأساتذة لترقية قدراتهم على استعمال العربية في التدريس.

ويستعمل عدد من وسائل الإعلام الرسمية اللغة العربية الفصحى، وهو ما ينطبق على القناة الإذاعية الأولى، وفروعها الجهوية والمتخصصة، وتوجد إلى جانبها قناة تـذيع باللغة الأمازيغية، وأخرى باللغة الفرنسية موازية لها. كما يوجد عدد كبير من الصحف اليومية والأسبوعية والدوريات الصادرة بالعربية.

وبعد صدور قانون تعميم وحماية وترقية اللغة العربية سنة ١٩٩١ الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في يناير من السنة المذكورة، تم تعديل المادة ٢٣ سنة ١٩٩٨ من

القانون المشار إليه أنفاً، والتي تنص على إنشاء هيئة في رئاسة الحكومة مكلفة بالمتابعة والتنسيق، واستبدلت بهيئة تحت إشراف رئيس الجمهورية، هي المجلس الأعلى للغة العربية المكلف بالسهر على تعميم وسلامة اللغة العربية وتطويرها في جميع مرافق الدولة والمجتمع، وتنص كل موثيق ما بعد الاستقلال على أن اللغة العربية مقومٌ أساسي للشخصية الوطنية، ومن ثوابت الأمة.

وتوجد إلى جانب المجلس الأعلى للغة العربية هيئتان هما:

- المجمع الجزائري للغة العربية وقد أنشئ بقانون سنة ١٩٨٦ وهو موضوع أيضاً تحت الإشراف السامي لرئيس الجمهورية، وهو متخصص في الأبحاث والدراسات العلمية في اللسانيات وفقه اللغة والمعجمية والمصطلحية.
- المحافظة السامية للغة الأمازيغية: تعمل على جمع وحفظ التراث الأمازيغي الجزائري، وتطوير اللغة الأمازيغية وراثتها (محمد العربي ولد خليفة ص ٨٦ وما بعدها).

ومع بزوغ فجر الجزائر الجديدة تبنت السلطات الجزائرية إعادة الاعتبار للغة الوطنية في كثير من المرافق العلمية والتعليمية والسياسات الداخلية والخارجية، ولعل دعوة بعض الوزارات إلى تعميم استعمال اللغة العربية في المحاضر الإدارية والمراسلات واللافات خير دليل على ذلك، كما أنها حسرت من هيمنة اللغة الفرنسية في كثير من القطاعات الإدارية والاجتماعية والتعليمية، وسعت إلى دعم استعمال اللغة الإنجليزية علمياً وتعليمياً؛ حيث توجهت الجزائر إلى تدريس اللغة الإنجليزية بقوة مع بداية الطور الابتدائي، في خطوة تاريخية أصدرها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون تزامناً مع الاحتفال بالذكرى ٦٠ للاستقلال. وهو ما تجسد من خلال فتح الكثير من مناصب التعليم للمعلمين والأساتذة في اللغة الإنجليزية، وبذلك فإن اللغة الإنجليزية تشكل تهديداً للغة الفرنسية على المدى المتوسط والبعيد (محمد بن راجح ص ٢٩٦).

القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية والعوامل المؤثرة فيها:

تتمثل القضايا البارزة التي تعالجها السياسة اللغوية فيما يلي:

— الهوية اللغوية: وهي انتماء بلد مثل الجزائر إلى مجموعة الدول العربية التي تكون أمة لها امتدادها الحضاري والتاريخي الغارق في العراقة والقدم، فهي كغيرها من الأمم تحافظ على هذا الامتداد وتعتز به وتنافح عنه. وهو ما لمسناه في الكفاح الطويل الذي خاضه الجزائريون من أجل الحفاظ على هويتهم العربية إبان الاستعمار الفرنسي الذي أراد القضاء على اللغة العربية في هذا البلد وإحلال الفرنسية محلها، لولا المخلصون من أبناء الجزائر الذين عملوا في الخفاء في المدن والمدارس والكتاتيب على تعليم الحرف العربي نطقاً وكتابةً وتحفيظاً للقرآن الكريم.

— التعدد والصراع اللغوي: هذا المشهد الذي تعيشه كثير من الدول متعددة اللغة أو مزدوجة اللغة، حيث ينشأ تصارع بين لغتين أو أكثر لتحقيق مكاسب قد تتمثل في ترسيم لغة على حساب أخرى لتكون اللغة الوطنية، فتشيع في المؤسسات التعليمية والمعاملات الإدارية والمكاتب الرسمية وغير الرسمية وتكون اللسان الناطق باسم مؤسسات الدولة وفي الإعلام والتخاطب الثقافي.

— وقد عرفت الجزائر صراعاً من هذا النوع بين العربية والأمازيغية، غير أن العقلاء من أبناء اللغتين دعوا إلى التعايش بينهما واعتبارهما بعدين متكاملين للهوية الوطنية الجزائرية، فتم اعتمادهما لغتين رسميتين للدولة، وأنشئت من أجلهما المؤسسات التي تعمل على نشرهما وتعليمهما وترقيتهما كالمجلس الأعلى للغة العربية والمحافظة السامية للأمازيغية.

— الأمن اللغوي: وهو المجال الذي تأمن فيه الأفراد والمجتمعات من الاستلاب الثقافي والتفسيخ (وليس التفتح) والذوبان أمام لغات العولمة الطاغية؛ مما قد ينجر عنه نشوء أجيال تتنكر لهويتها اللغوية وتذوب في ثقافة الآخر ولغته.

— التلوث اللغوي: وهو ما قد ينجم عن تداخل المستويات اللغوية كالعامية والفصحى، واستعمال بعض النخب أو وسائل الإعلام لألفاظ مبتذلة والترويج لها في الكتابات الأدبية والحصص الإذاعية والتلفزية حتى تغدو تعابير مألوقة لدى الرأي العام، فتتسع رقعة تداولها وتقضي على مقابلاتها الفصيحة التي كانت مألوقة في الاستعمال الثقافي أو الإعلامي. وما دعوات إحلال العاميات العربية محل العربية الفصحى في التعليم والإعلام والكتابة منا ببعيد.

● السياسة اللغوية والتنمية:

تتصل السياسة اللغوية اتصالاً وثيقاً باللغويات الاجتماعية، حيث إنها تستهدف الجماعات الصغيرة والكبيرة عرقياً ودينياً ووظيفياً (محمود بن عبد الله المحمود ص ١٣). ومعنى ذلك أن السياسة اللغوية تتدخل فيها عوامل مختلفة: سياسية، واقتصادية، وإدارية. ومن ثم فإن السياسة اللغوية للدولة تؤثر في السياسات الأخرى التربوية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية، إن لم تكن أساساً لها. فثمة علاقة وثيقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من جهة وبين التنمية البشرية والحضارية من جهة أخرى (علي القاسمي ص ٨).

وتستلزم السياسة والتخطيط اللغوي إصدار قوانين وقرارات ومراسيم وأنظمة، تحاول من خلالها الدولة توجيه سياساتها اللغوية وتفعيلها على أرض الواقع، كما تتطلب إنشاء مؤسسات رسمية تتولى الإشراف والمتابعة لتنفيذ تلك القرارات، وهو ما تمثل بالنسبة للجزائر في المجمع اللغوي الجزائري والمجلس الأعلى للغة العربية.

● مراحل السياسة اللغوية:

ولعل أهم المراحل التي ينبغي أن يمرّ بها التخطيط اللغوي هي بحسب (محمود فهمي حجازي ص ١٧٤-١٧٥):

١- الرؤية والأهداف: ينبغي تحديدها برؤية مستقبلية ترسم ملامح المستقبل اللغوي للدولة، ويتضمن ذلك خطة استيعاب كل مناحي التعليم، وأهداف تعليم اللغة العربية وأهداف تعليم اللغات الأجنبية، والشروط اللغوية في الإدارة والبحث العلمي والوظائف.

٢- تتضمن المجالات والمهارات للتخطيط اللغوي المتعددة: التشريعات اللغوية، والمؤسسات المعنية والاستخدام اللغوي في التعليم والإدارة الحكومية وغير الحكومية، وفي القضاء. ولا يقتصر ذلك على الفهم بل يستوعب أيضاً مهارة الكتابة الوظيفية المناسبة ومهارة التحدث بلغة مناسبة. وقد تتطلب بعض الأعمال مهارات محددة بلغة أجنبية أو أكثر.

٣- تستوعب المؤسسات المعنية كل الهيئات السياسية والإدارية والاجتماعية والمدارس والجامعات والمؤسسات. وتحديد المتطلبات اللغوية؛ مما يجعل التخطيط اللغوي مناسباً ومجدياً.

● أهداف السياسة اللغوية:

ولعل أبرز أهداف السياسة اللغوية ذات البعد الوطني يمكن تحديدها فيما يلي (عمرة مهدي ص ١٥٦):

- نشر الوعي اللغوي، وربطه بالدين والهوية.
- الرفع من مستوى التعليم عند التدريس باللغة العربية وجعلها لغة العلم والدولة والسياسة والإعلام.
- المحافظة على التنوع اللغوي والنظر إليه على أنه ثراء لا صراع.

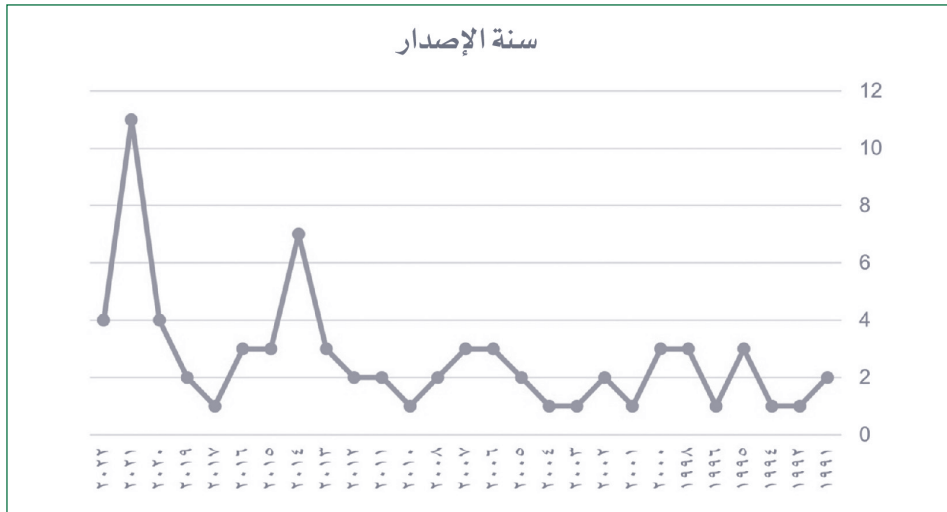
- تنقية اللغة الوطنية مما يشوبها من ألفاظ أجنبية قد لا تفيدها في استدراك فجوات معجمية.
- تطوير اللغة وإعادة دراستها وفق مناهج علمية وجعلها جاهزة لجميع التحديات العلمية والتكنولوجية.
- تحقيق التنمية الشاملة باللغة الوطنية.

القسم الرابع: مجالات السياسة اللغوية:

نشير بداية إلى أن القرارات والمراسيم والقوانين والنشرات الرسمية التي تم رصدها لا تمثل الإحاطة الشاملة بكل ما أصدرته مؤسسات الدولة الجزائرية رئاسة وحكومة ومؤسسات عامة أو خاصة، وإنما هو ما استطعنا الوقوف عليه بما يتيح الجهد والوقت؛ وعليه فإن ما سينجر عن هذا الرصد سيكون تقريبياً بحسب المعطيات المتاحة.

ولعل نظرة فاحصة للقرارات التي تم رصدها (وهي ٧٢ قراراً) تشير إلى توزيعها حسب السنوات كما يوضح الشكل (٣) والجدول (١):

شكل (٣): الخط الزمني لإصدار القرارات اللغوية



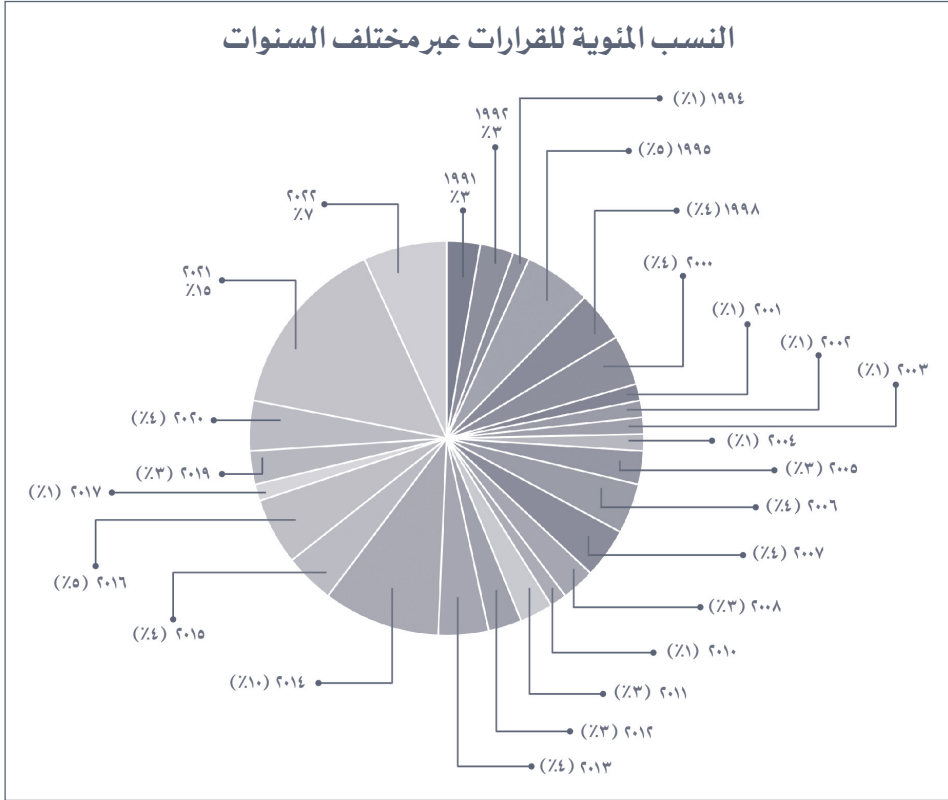
جدول (١): سنوات إصدار القرارات اللغوية

السنة	عدد القرارات
١٩٩١	٢
١٩٩٢	١
١٩٩٤	١
١٩٩٥	٣
١٩٩٦	١
١٩٩٨	٣
٢٠٠٠	٣
٢٠٠١	١
٢٠٠٢	٢
٢٠٠٣	١
٢٠٠٤	١
٢٠٠٥	٢
٢٠٠٦	٢
٢٠٠٧	٢
٢٠٠٨	٢
٢٠١٠	١
٢٠١١	٢
٢٠١٢	٢

عدد القرارات	السنة
٣	٢٠١٣
٧	٢٠١٤
٣	٢٠١٥
٣	٢٠١٦
١	٢٠١٧
٢	٢٠١٩
٤	٢٠٢٠
١١	٢٠٢١
٤	٢٠٢٢

وهو ما يمثل النسب المئوية الموضحة في الشكل (٤) أدناه:

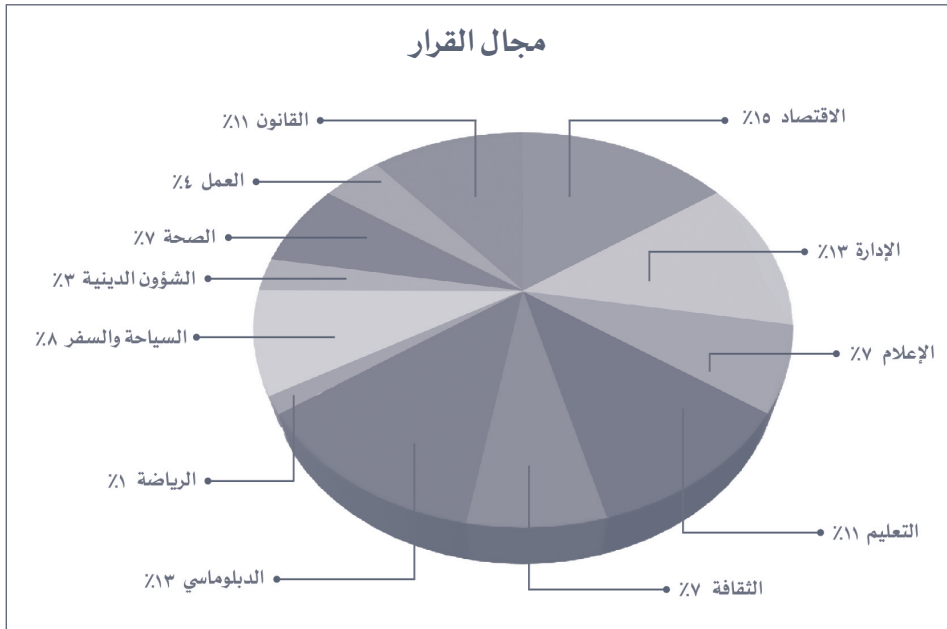
الشكل (٤): النسب المئوية للقرارات عبر السنوات



كما تشير إلى أن أقوى سنة هي ٢٠٢١ بـ ١١ قراراً، شملت المجالات التالية: الاقتصاد، التعليم، الصحة، الإدارة، العمل، الرياضة. وأن القرارات التي صدرت في الأربع سنوات الأخيرة تؤثر على أهمية الجانب اللغوي لدى السلطات الحالية؛ لأن ما صدر هذه السنوات يفوق بعض العشريات السابقة.

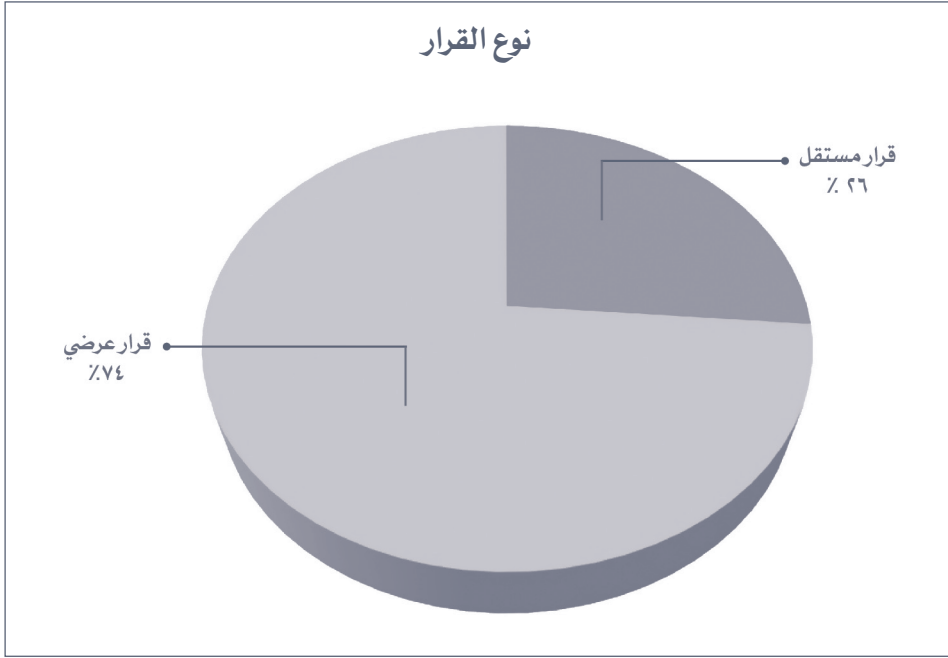
وبلغ عدد المجالات التي مستها القرارات المرصودة ١٣ مجالاً. وكانت مجالات الاقتصاد والإدارة والدبلوماسية هي الأوفر نصيباً في عدد القرارات بما قدره: ١١ قراراً للاقتصاد، ٩ قرارات للإدارة، ٩ قرارات للدبلوماسية. وتوزعت باقي القرارات على المجالات الأخرى كما يلي: ٨ قرارات للتعليم، و٧ للقانون، و٦ للسفر والسياحة، وه للثقافة، وه للصحة، وه للإعلام، و٣ للعمل، و٢ للشؤون الدينية، و١ للقضاء، و١ للرياضة وهو ما يوضحه الشكل (٥):

الشكل (٥): مجالات القرارات اللغوية في الجزائر



وتتوزع هذه القرارات (أي ٧٢ قراراً) على نمطين، هما: القرارات المستقلة، والقرارات العرضية، وهو ما يوضحه الشكل (٦) والجدول (٢) أدناه:

الشكل (٦): نسب القرارات المستقلة والعرضية



جدول (٢): عدد القرارات المستقلة والعرضية

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	١٩
قرار عرضي	٥٣
المجموع	٧٢

وقد جاءت موزعة على المجالات كما يوضح الجدول (٣):

جدول (٣): توزيع القرارات المستقلة والعرضية على المجالات

المجالات	قرار مستقل	قرار عرضي
الإدارة	٠٥	٠٤
الاقتصاد	١١	٠٠
التعليم	٠٤	٠٤
الصحة	٠٢	٠٣
الدبلوماسية	٠١	٠٨
الثقافة	٠٥	٠٠
القانون	٠٠	٠٨
الشؤون الدينية	٠٠	٠٢
الإعلام	٠١	٠٤
العمل	٠١	٠٢
الرياضة	٠١	٠٠
السفر والسياحة	٠٠	٠٦

كما جاءت هذه القرارات حسب جهات الإصدار مفصلة على النحو الذي يوضحه الجدول (٤) أدناه، فيما يوضح الجدول (٥) والشكل (٧) التوزيع المجمل للقرارات اللغوية في الجزائر:

جدول (٤): التوزيع التفصيلي لجهات إصدار القرارات المستقلة والعرضية

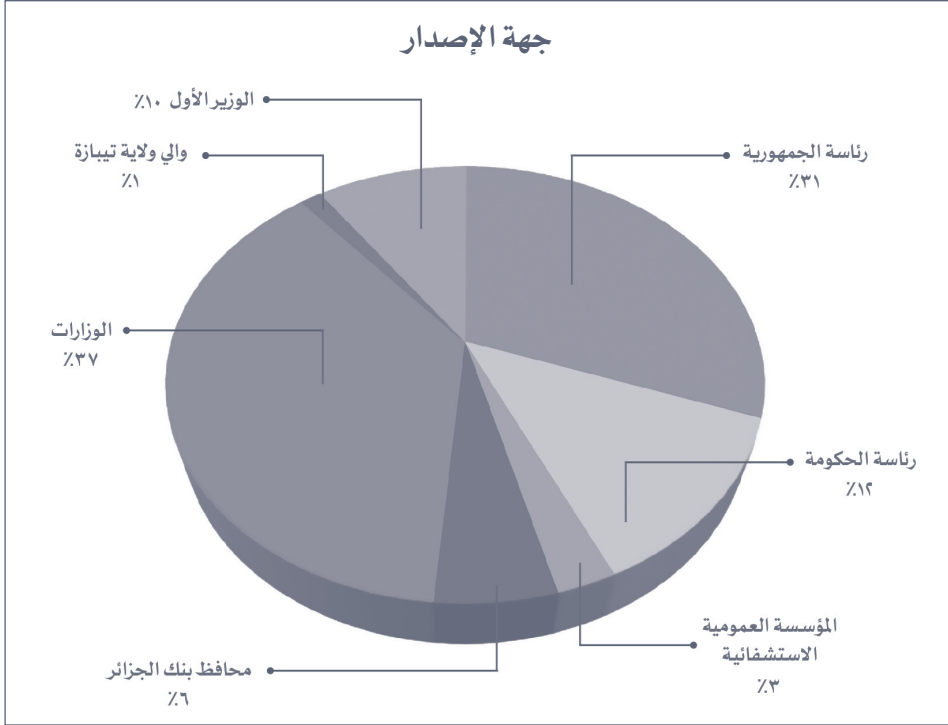
جهة الإصدار	القرارات المستقلة	القرارات العرضية	المجموع
رئاسة الجمهورية	٠٦	١٤	٢٠
رئاسة الحكومة (الوزير الأول)	٠٢	١٣	١٥
وزارة الثقافة	٠٢		٠٢
وزارة الشباب والرياضة	٠١		٠١
وزارة العمل	٠١	٠١	٠٢
المؤسسة العمومية لاستشفائية شيفيفارا بمستغانم	٠١		٠١
المؤسسة الاستشفائية لعمومية حكيم العقبي بقالة	٠١		٠١
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي		٠٣	٠٣
ولاية تيبازة	٠١		٠١
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	٠١		٠١
وزير الصيد البحري		٠٣	٠٣
وزارة التربية الوطنية	٠١		٠١
وزارة السياحة		٠١	٠١
الأمانة العام للحكومة	٠١	٠١	٠٢
الأمانة العامة للرئاسة	٠١		٠١
وزارة الداخلية	٠٧		٠٧
وزير الطاقة والمناجم		٠١	٠١

المجموع	القرارات العرضية	القرارات المستقلة	جهة الإصدار
٠١	٠١		وزير الشؤون الدينية
٠٤	٠٤		محافظ بنك الجزائر
٠١	٠١		وزير العدل
٠١	٠١		وزارة المالية
٠٢	٠٢		وزارة الاتصال
٠١	٠١		وزير الصناعة الصيدلانية

جدول (٥): التوزيع المجلد لجهة الإصدار للقرارات اللغوية في الجزائر

العدد	جهة الإصدار
٢٢	رئاسة الجمهورية
٩	رئاسة الحكومة
٢	المؤسسة العمومية الاستشفائية
٤	محافظ بنك الجزائر
٢٧	الوزارات
١	والي ولاية تيبازة
٧	الوزير الأول
٧٢	المجموع

شكل (٧): نسبة القرارات حسب جهة الإصدار



فالملاحظ من خلال هذا الشكل البياني أن النصيب الأكبر من القرارات كان صادرا عن رئاسة الجمهورية بـ: ٢٢ قرارا، ورئاسة الحكومة بـ ٩ قرارات، وفي ذلك دليل على أهمية هاتين السلطتين التنفيذيتين في إصدار القرارات من جهة، وفي الاعتناء بأحد مقومات الهوية الوطنية وهو اللغة العربية من جهة ثانية.

أما بحسب السنوات فالقرارات المستقلة صدرت بأعلى عدد سنة ٢٠٢١ بـ ٠٦ قرارات مستقلة، وذلك تدعima لتعميم استعمال اللغة العربية وتقويتها في ظل معطيات الجزائر الجديدة، وتفعيلا للقانون رقم ٩١-٠٥ الصادر سنة ١٩٩١. كما جاءت القرارات العرضية بأكبر عدد في سنتي ٢٠٢٠-٢٠٢١.

وقد بدأنا نلمس في الجزائر الجديدة أثر هذه القرارات في كثير من المؤسسات التعليمية التي باتت تنحو نحو تعميم استعمال اللغة العربية في منصات الإعلام والخطابات الرسمية في اللقاءات والمحافل الوطنية والدولية، كما نلمسه في تفادي استعمال اللغة الفرنسية واستبدالها تدريجياً باللغة الإنجليزية لما تقتضيه المرحلة الراهنة المتعلقة باقتصاد السوق وروافد العلم والتكنولوجيا المعاصرة، وكذا في الفضاء العام من خلال اللافتات المكتوبة بالعربية والأمازيغية (باعتبارهما لغتين وطنيتين رسميتين) والإنجليزية (بدلاً من الفرنسية).

القسم الخامس: أنواع السياسات اللغوية في الجزائر:

يظهر من خلال القرارات التي تم رصدها - وهي لا تمثل جميع القرارات الصادرة رسمياً - بالجزائر أن جلّ القرارات المستقلة أو العرضية تكاد تنطلق من أساس واحد يتصل بالتقييس اللغوي، وهو التمكين للغة الوطنية الرسمية وهي العربية باعتبارها أولى اللغتين الرسميتين التي تم اعتمادها دستورياً. وذلك ما تجسد في عديد القرارات المرصودة في هذه المرحلة من خلال الدعوة إلى كتابة المراسلات والمحاضر واللافتات باللغة العربية في كثير من الهيئات والمؤسسات الرسمية، مثال ذلك ما جاء في القرار رقم ٣٦٧١ الصادر عن وزارة العمل والتشغيل سنة ٢٠٢١ القاضي بـ «الاستعمال الحصري للغة العربية في جميع المراسلات والتقارير ومحاضر الاجتماعات وكل الوثائق الصادرة». وكذلك ما صدر في شأن اللغتين العربية والإنجليزية واعتمادهما رسمياً - تعزيزاً للإنجليزية دون الفرنسية - في رؤوس جميع وثائق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالقرار رقم ٤٧٧ الصادر سنة ٢٠١٩ من أجل مرئية أمثل للنشاطات العلمية والتعليمية.

واللافت للنظر أن عدة وزارات وطنية جزائرية قد حصرت المعاملات الرسمية والمراسلات الداخلية والاتصال والتسيير الإداريين وتحرير الوثائق في أن تكون باللغة العربية، وذلك إسهاماً منها في نشر استعمال اللغة العربية والحدّ من هيمنة

المراسلات باللغة الفرنسية، وتعزيزا لمكانة اللغة العربية، وذلك بقرارات مستقلة، منها ما صدر عن وزارة الشباب والرياضة تحت رقم ٢٠٣٣ سنة ٢٠٢١، وعن وزارة العمل والتشغيل سنة ٢٠٢١ كما رأيناه سابقا، وعن وزارة الثقافة والفنون تحت رقم ٧٦ سنة ٢٠٢٢... وغيرها.

بل حرصت بعض القوانين الجزائرية - تعزيزا لمكانة اللغة العربية في الاستعمال - على تحديد عقوبات جزائية لكل مخالفة لقرارات تميم استعمال اللغة العربية وحدها في أختام الدولة أو إصدار بعض الوثائق بغير العربية، كما هو الشأن في القانون رقم ٩٦-٣٠ المعدل والمتمم للقرار ٩١-٠٥، فقد جاء مثالا في المادة ٣٢: «يعاقب بغرامة مالية من ١٠٠٠ دج إلى ٥٠٠٠ دج كل من وقّع على وثيقة محررة بغير اللغة العربية، أثناء ممارسة مهامه الرسمية، أو بمناسبتها...». كما نجدها تدعو أصحاب المؤسسات والجمعيات إلى الاهتمام باللغة العربية في وضع شتى أنواع اللافتات أو البطاقات التعريفية للرفع من مكانة اللغة العربية في أذهان الأفراد بما يخدم واقع اللغة العربية ومستقبلها.

كما نجد بعض القرارات تصبّ في الاكتساب اللغوي، كالقرارات التي اعتمدت فيها الدولة الجزائرية اللغة الإنجليزية في مرحلة مبكرة من التعليم الابتدائي (السنة الثالثة) بدءا من السنة الدراسية ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وذلك استجابة منها لمتطلبات سوق العمل والانفتاح على عوالم التجارة والاقتصاد والتكنولوجيا العالمية. ومن ذلك قرار التدريس باللغة العربية الذي صدر عن وزارة التكوين والتعليم المهنيين، بعد أن كان يتراوح بين اللغتين العربية والفرنسية.

وقد يتمثل هذا الاكتساب في مساهمة الدولة في تعليم اللغة العربية كلغة ثانية، وإعادة تعليم اللغة الأم خارج حدود الوطن، وذلك ما فعلته الجزائر عند إصدارها لمجموعة من القرارات تخص جالياتها المقيمة بالخارج وإنشاء هيئات تعليم ومتابعة دراسة اللغة العربية لأبنائهم كالقرار رقم ٢٢-٩٨ الصادر سنة ٢٠٢٢ القاضي بإنشاء

مصلحة لتعليم اللغة العربية بفرنسا. وكذا القرار ٢٢-١٥٩ القاضي بتعليم اللغة العربية بالمدارس الابتدائية في فرنسا.

كما نجد بعض القرارات الجزائرية تمسّ متن اللغة والمحافظة على الحرف العربي وتعزيز استعماله في الكتابة باللغة العربية، دون تشويه اللغة العربية من خلال كتابتها بالحروف اللاتينية التي صارت موضة العصر في الرسائل القصيرة عبر الهواتف النقالة أو مواقع التواصل الاجتماعي، كما حرصت الجزائر في بعض القرارات أن تكون الآلات التقنية الحديثة كالحواسيب وأجهزة الكتابة والطباعة داعمة للحرف العربي، بحيث يمكن الكتابة والتعامل باللغة العربية وبحروفها، مثال ذلك ما جاء في القانون ٩١-٠٥ في آخر المادة الثالثة «تمنع كتابة اللغة العربية بغير حروفها»، وما جاء في المادة ٣٩ «يمنع على الهيئات والمؤسسات استيراد أجهزة الإعلام الآلي والإبراق، وكل الأجهزة الخاصة بالطبع والكتابة، إذا لم تكن موظفة للحرف العربي».

وفي خصوص الوضع اللغوي نجد الجزائر تجعل اللغة العربية لغة الهوية الوطنية، كما تجعل المساس بها مساساً بأحد مقومات الوطن، وبذلك تقرر ترسيم اللغة العربية اللغة الرسمية الوطنية في الجزائر، ثم ألحقت بها اللغة الأمازيغية. كما قررت الجزائر في فترات لاحقة الحدّ من هيمنة اللغة الفرنسية، ودعت إلى تعزيز استعمال اللغة الإنجليزية في مختلف مؤسسات الدولة، وتعليمها في المؤسسات التعليمية، لاسيما في الطور الابتدائي.

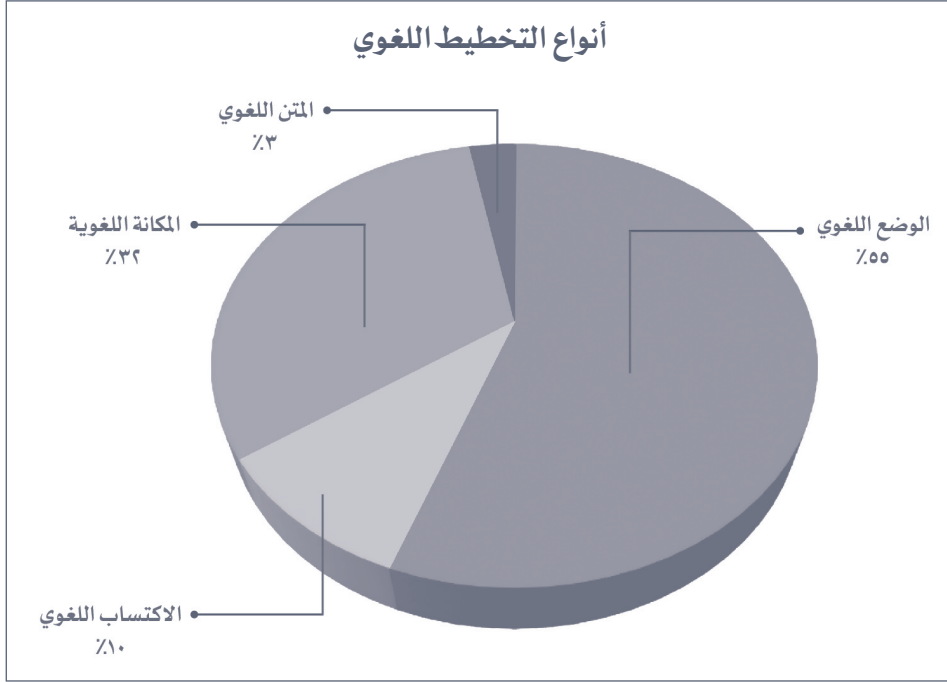
ويمكن توزيع جميع القرارات حسب أنواع القرارات (الوضع، الاكتساب، المتن، المكانة)، وحسب المجالات كما ظهرت لي، وقد نختلف في بعض القرارات وانتمائها لنوع دون آخر، خاصة بين الوضع والمكانة، كما في الجدول (٦) أدناه

جدول (٦): توزيع القرارات اللغوية على أنواع التخطيط اللغوي

نوع القرار	مجالاته حسب الأرقام التسلسلية	الأرقام التسلسلية للقرارات	المجموع
الوضع	الإدارة - الإدارة - الثقافة - الرياضة - العمل - الصحة - الصحة - القضاء - الإدارة - التعليم - الإعلام - الإعلام - الشؤون الدينية - الدبلوماسية - الثقافة - الاقتصاد - الاقتصاد - الدبلوماسية - الإعلام - السياحة - السياحة - القانون - السياحة - السياحة - التعليم - الاقتصاد - الدبلوماسية - القانون - الاقتصاد - الاقتصاد - القانون - الدبلوماسية - الاقتصاد - الدبلوماسية - الإدارة - الإدارة - الدبلوماسية - الدبلوماسية - الدبلوماسية - الإدارة	١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٩- ١٠-١١-١٢-١٣-١٦-١٧- ٢٠-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨- ٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٦- ٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٥-٥٦- ٦٠-٦١-٦٤-٦٥-٦٦- ٦٨-٦٩-٧٠-٧٢	٤٠
الاكتساب	التعليم - التعليم - العمل - التعليم - الدبلوماسية - العمل - الاكتساب	١٩-٢٨-٤٥-٥٨-٥٩- ٦٧-٧١	٠٧
المتن	الشؤون الدينية - الثقافة - القانون	٣٣-٣٩	٠٢
المكانة	التعليم - الإعلام - الاقتصاد - الاقتصاد - السياحة - التعليم - الإدارة - الثقافة - الثقافة - الإدارة - الصحة - السياحة - الصحة - الصحة - الاقتصاد - التعليم - الإعلام - القانون - القانون - القانون - القانون - الاقتصاد - الإدارة	٨-١٤-١٥-١٨-٢١-٢٢- ٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٩- ٣٠-٣١-٣٢-٣٤-٤٧- ٥٢-٥٣-٥٤-٥٧-٦٢-٦٣	٢٣

ويبدو أن أوفر الأنواع حظاً هو الوضع بـ ٤٠ قراراً، ثم المكانة بـ ٢٣ قراراً، ثم الاكتساب بـ ٠٧ قرارات، فالمتن بـ ٠٣ قرارات، وهو ما يمكن تجسيده ببيانها في الشكل (٨):

الشكل (٨): توزيع القرارات اللغوية على أنواع التخطيط اللغوي

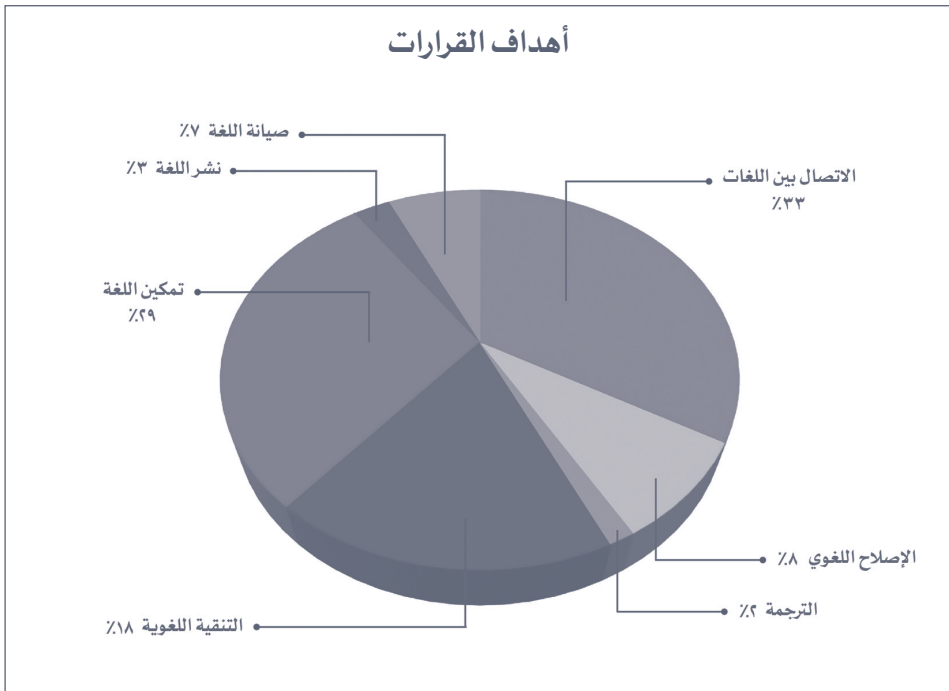


ولعل ما جعل النوعين (الوضع والمكانة) يكتسبان أعلى نسبة في القرارات اللغوية بالجزائر هو سعي مؤسسات الدولة إلى وضع قرارات لتمكين اللغة العربية وتعزيز استعمالها بسنّ القوانين الداعمة لتعميم استعمالها بشتى القطاعات، وترسيخا للهوية الوطنية والانتماء العربي. فقد جاءت أغلب القرارات على شكل إزامات لاستعمال اللغة العربية، وتوجيهات لمجالات تعميمها، وكيفيات تطويرها عن طريق الترجمة والحوسبة.

وهكذا نجد أن أغلب القرارات جاءت داعمة للانفكاك من هيمنة اللغة الفرنسية في المؤسسات الرسمية كالوزارات والمعاهد ومؤسسات التعليم في التدريس والمراسلات والمحاضر وغير ذلك من المخاطبات الرسمية، وفي المعاملات والوثائق الإدارية وصكّ العملات الوطنية.

والنظر في أنشطة التخطيط اللغوي الخاصة بالقرارات اللغوية التي صدرت عن المؤسسات الرسمية في الجزائر يعكس الظواهر المشار إليها آنفاً من اهتمام كبير بالوضع اللغوي والتمن اللغوي، ولذلك نجد أن جلّ القرارات اللغوية جاءت تحت أنشطة الاتصال بين اللغات التي تعنى بتنظيم علاقة اللغات فيما بينها، بما يمثل ٣٣٪ من القرارات، وهذا ينعكس على تركيز تلك القرارات على تنظيم علاقة اللغة العربية باللغات الأخرى وموقعها بينها مثل الأمازيغية أو الفرنسية والإنجليزية. يأتي ثانياً بعد أنشطة الاتصال بين اللغات القرارات التي تركز على أنشطة التنقية اللغوية بما يمثل ٢٩٪ من القرارات اللغوية، والشكل (٩) والجدول (٧) أدناه يوضحان توزيع القرارات اللغوية على أنشطة التخطيط اللغوية المختلفة وأهدافها.

الشكل (٩): توزيع أهداف القرارات اللغوية في الجزائر



الجدول (٧): أهداف القرارات اللغوية في الجزائر

العدد	أهداف القرارات
٢٤	الاتصال بين اللغات
٦	الإصلاح اللغوي
١	الترجمة
١٣	التنقية اللغوية
٢١	تمكين اللغة
٢	نشر اللغة
٥	صيانة اللغة
٧٢	المجموع

القسم السادس: التحديات ووجوه التعزيز الممكنة:

تمثل اللغة عاملاً اقتصادياً مهماً، ومن ثم أكد الخبراء على أنه لا يمكن الحديث عن نجاح السوق عن طريق استيعاب العوامل المؤثرة داخلياً وخارجياً وتوفير الخدمات دون أن نربط ذلك كله بالسياسة اللغوية؛ لأن العديد من السلع المرتبطة باللغة لها خصائص قد تؤدي إلى إخفاقات السوق (2 BENG-TARNE WICKSTRÖM and MICHELE GAZZOLA).

يقع العالم العربي في قلب القارتين الآسيوية والإفريقية، مما يسهل عمليات التبادل التجاري والانفتاح على الأسواق العالمية في آسيا وأوروبا وأمريكا. وهي بذلك تحتاج إلى التكتل القوي الذي يضمن مصالحها كدول عربية ذات مرجعية دينية ولغوية واحدة، وهو تحدٍّ قد لا يرضي الكثير من الأطراف التي يخدمها التفكك والاختلاف بين الدول العربية، خاصة مع ظهور التكتلات الإقليمية بقوة في عالم اليوم. ومن ثم فإن الظروف الحالية أكثر ملاءمة للتكامل الاقتصادي العربي بتصور جديد من أجل

التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي ضمن شروط مواتية للاقتصاديات العربية؛ ومن ثم الحصول على موقع قوي في المفاوضات الدولية (ينظر: علي كساب، ومحمد راتول ص ١٠)؛ مما قد يعزز من مكانة اللغة العربية وانتشارها في مجالات الصناعة والتجارة العالميين.

ويبدو أن هذا الوعي اللغوي الذي تنتهجه الجزائر الجديدة ناجم عن الدوافع الاقتصادية العربية والعالمية والتحرر السياسي والاقتصادي من ريقه الفرونكوفونية، والذي بات مطمحا لكثير من الدول الإفريقية التي عانت من الوصاية الفرنسية، وهو مؤشر جيد على طموح الجزائر لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة؛ وذلك لعدة اعتبارات، منها: الاعتباران اللغوي والديني اللذان يجعلان الجزائر - كما أسلفنا - جزءا من امتداد الأمة العربية والإسلامية، وهو ما يخولها للمشاركة في سوق التجارة العربية وتدوير السلع تصديرا واستيرادا بكل سهولة ويسر، مع ما تتيحه اللغة المشتركة من إمكانيات سريعة للترويج والتسويق والإشهار في جميع ربوع الوطن العربي. ومنها الرافد الجغرافي، فهي تقع في الشمال الإفريقي المتاخم لدول الساحل، كما تطل على البحر الأبيض المتوسط المشرف على دول الاتحاد الأوربي.

ورغم كل هذه الروافد، مع ما يدعمها من قرارات لغوية رسمية لتعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر في مختلف ميادين الحياة وتعزيز مكانتها، إلا أن التحديات والعراقيل التي تصادف تجسيدها في أرض الواقع كبيرة جدا، منها الهيمنة الثقافية واللغوية الفرنسية التي تجذرت لحقب زمنية غير قليلة، ومخلفات الاستعمار الإدارية والتعليمية في طمس العربية وتشجيع الفرنسية، وعدم الوعي الفردي والجماعي واللامبالاة بأهمية الهوية الثقافية العربية، والصراع اللغوي المخلق بين العربية والأمازيغية - وقد عاشتا جنبا إلى جنب قبل الاستعمار - الذي تديره فرنسا وبعض أعوانها لخلق البلبلة على الانتماء العربي والهوية العربية الممثلة للغالبية العظمى من سكان الجزائر.

وتبقى بوادر تعزيز استعمال اللغة العربية في الواقع اللغوي الجزائري تدعو إلى التفاؤل مع توجهات رئاسة الجمهورية الجديدة إلى الحدّ من هيمنة اللغة الفرنسية، وسعي بعض مؤسسات الدولة كما رأينا في بعض القرارات الوزارية كوزارة الثقافة ووزارة التكوين المهني ووزارة الصحة إلى استعمال اللغة العربية في المحاضر والتقارير والمراسلات الإدارية. دون أن ننسى الدور المنوط بالمؤسسات التي تعزز مكانة اللغة العربية وتسعى إلى تطويرها بإنجاز الأبحاث ونشر الدوريات، والمساهمة في ترقية اللغة العربية ثقافياً وعلمياً وتعليمياً، ونعني بذلك المجمع الجزائري للغة العربية، ومركز التطوير التقني والتكنولوجي للغة العربية، والمجلس الأعلى للغة العربية، هذه المؤسسات التي تعتبر إضافةً نوعيةً للاهتمام بقضايا اللغة العربية في الجزائر وتطويرها بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة العلمية والتعليمية والثقافية والسياسية والاجتماعية... وغيرها.

مراجع التقرير:

- الجريدة الرسمية العدد ٨٢ بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٤٤٢ هـ الموافق لـ ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠.
- خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، دار الحكمة، الجزائر، ط٢، ٢٠٠٧.
- ديناوي أنفال عائشة، دراسة أثر بعض المتغيرات الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (١٩٦٢-٢٠٢٠)، مخطوط دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر. السنة الجامعية ٢٠٢٢-٢٠٢٣.
- صالح بلعيد، في المسألة الأمازيغية، دار هومة، الجزائر، ط٢. دون تاريخ.
- علي القاسمي، السياسة اللغوية وعلاقتها بالتخطيط التربوي والتنمية البشرية (إشكالية المدارس الأجنبية والخصوصية في السياسة اللغوية)، التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية السجل العلمي للندوة الدولية التي أقيمت في الرياض ١٤٣٧ هـ / ٢٠١٥ م.
- علي كساب، ومحمد راتول، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر. المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠٠٤.
- محمد بن راجح، التخطيط اللغوي في الجزائر، (التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية) السجل العلمي للندوة الدولية التي أقيمت في الرياض ١٤٣٧ هـ / ٢٠١٥ م.
- محمد الشريف عباس، افتتاحية مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، (عدد خاص بالذكرى الخمسين للثورة التحريرية)، ٢٠٠٥.

- محمد العربي ولد خليفة، ملاحظات أولية حول العربية من محنة الكولونيالية إلى هيئة الاستشارية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، عدد خاص، ٢٠٠٥.
- محمود فهمي حجازي، التخطيط اللغوي في مصر، التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية السجل العلمي للندوة الدولية التي أقيمت في الرياض ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م.
- محمود بن عبد الله المحمود، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية تأصيل نظري. السنة الثالثة - العدد السادس (رجب) ١٤٣٩، (إبريل) ٢٠١٨.
- BENG-ARNE WICKSTRÖM and MICHELE GAZZOLA, The economics of language policy and planning. REAL Research group "Economics and language".

٧: دراسة حالة

(جمهورية جيبوتي)

إعداد: الأستاذ محمد شاکر عرب

دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية



القسم الأول: الإطار التاريخي للغة العربية واللغات الأخرى ومقدمة عن جيبوتي:

تتميز جمهورية جيبوتي بمميزات عديدة وسمات فريدة أهمها وأبرزها فرادة موقعها وتميزه استراتيجياً وتجارياً، وتنوعها الثقافي وتعددتها الإثني والعرقي الثري الذي هو سر وحدتها وتماسكها، واستقرارها الأمني والسياسي في وسطٍ أفقر ما يكون إلى ذلك، بالإضافة إلى طبيعتها المتنوعة الخلابة من السهول الساحلية الشاسعة، والهضاب البركانية النادرة، والسلاسل الجبلية الفريدة، والأحياء البحرية الغريبة ما جعلها مهوى أفئدة السياح من مختلف أصقاع المعمورة، وكل تلك المميزات والسمات انعكست على المشهد اللغوي الجيبوتي وطبعته بطبيعتها على ما سيأتي تفصيله وتوضيحه في هذا التقرير.

جيبوتي دولة مسلمة سكانها يدينون بالدين الإسلامي بنسبة ٩٩٪ حيث إنها من الأمصار التي دخل إليها الإسلام في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم في الهجرة الأولى إلى الحبشة، كما كانت أراضيها ضمن ممالك الطراز الإسلامي التي كانت تخضع لحكم الخلافة العثمانية، وأصبحت جيبوتي مستعمرة من دولة فرنسا عام ١٨٦٢م ونالت استقلالها من فرنسا عام ١٩٧٧م، وقد سميت إبان الاستعمار الفرنسي بأسماء منها: ساحل الصومال الفرنسي، وأراضي العيسى والعفر^(١)، إلى أن استقر اسمها بدولة جيبوتي، وقد انضمت إلى جامعة الدول العربية في عام ١٩٧٧^(٢)، كما انضمت إلى منظمة التعاون الإسلامي عام ١٩٧٨م^(٣).

(١) تعداد المسلمين بالعالم، ص ٣٨٩. وينظر: جيبوتي ... لمحة تاريخية، الرابط: جيبوتي ... لمحة تاريخية

(aawsat.com). وينظر: ممالك الطراز، الرابط: ممالك الطراز - المعرفة (marefa.org).

(٢) لغة الأم ولغة الأمة: عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية، ص ١٢١.

(٣) الدول الأعضاء، موقع منظمة التعاون الإسلامي، الرابط: منظمة التعاون الإسلامي (oic-oci.org)

تقع على أحد أكثر الطرق البحرية ازدحاماً في العالم، وذلك بفضل موقعها الجيوستراتيجي^(١) الكائن على مفترق طرق تربط بين ثلاثة قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا^(٢) حيث تقع تحديداً في منطقة القرن الإفريقي الواقعة في شرق قارة إفريقيا عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وخليج عدن، وتطل على مضيق باب المندب، وتشترك حدوداً برية مع كل من: الصومال في الجنوب، وإثيوبيا في الجنوب الغربي، وإرتريا في الشمال، كما تشترك حدوداً بحرية مع اليمن عبر البحر الأحمر وخليج عدن^(٣)، وتمتلك جيبوتي شريطاً ساحلياً طوله ٣٧٢ كيلومتر مربع يمتد من رأس دُميرا شمالاً إلى لَوَيْعَدا جنوباً^(٤)، ومنطقة بحرية تبلغ مساحتها حوالي ٧٢٠٠ كيلومتر مربع، وتبلغ مساحة جمهورية جيبوتي حوالي ٢٣,٦٦٩ كيلومتر مربع^(٥).

يقدر عدد سكان جيبوتي بـ ٦٠٧١٣٩١ في عام ٢٠٢١م، يتألفون من ثلاثة مكونات رئيسية: سكان الحضر، وسكان الريف، والسكان الرحل، ويعيش ثلثاهم في مدينة جيبوتي. كما تتميز بوجود نسبة كبيرة من السكان الأجانب؛ ويقدر عدد اللاجئين وحدهم بنحو ٣,٢٪ من إجمالي سكان البلاد^(٦). وذلك بسبب المشاكل والحروب الأهلية وعدم الاستقرار في كل من الصومال وإثيوبيا وإرتريا واليمن ما يدفع الكثير من سكان تلك البلدان إلى النزوح من بلدانهم واللجوء إلى جيبوتي^(٧)، ينتمي سكان

(١) ينظر: مقال: جيبوتي... الموقع الاستراتيجي والتوازن السياسي، الرابط: جيبوتي... الموقع الاستراتيجي والتوازن السياسي (aawsat.com)

(٢) ينظر: أبرز الموانئ الاستراتيجية على البحر الأحمر، الرابط: أبرز الموانئ الاستراتيجية على البحر الأحمر | الجزيرة نت (aljazeera.net)

(٣) الموسوعة جيبوتي، الرابط: جيبوتي | الموسوعة | الجزيرة نت (aljazeera.net)

(٤) الوكالة الوطنية للسياحة، الرابط: Géographie Agence Nationale du Tourisme de Djibouti (visitdjibouti.dj)

(٥) موقع رئاسة جيبوتي، نظر عامة جيبوتي، الرابط: نظرة عامة (presidence.dj)

(٦) المصدر السابق.

(٧) ينظر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جيبوتي، الرابط: جيبوتي | المفوضية (unhcr.org)

جيبوتي إلى قوميتين عرقيتين كبيرتين هما: الصومال وأغلبهم من قبيلة عيسى، والعفر، وسائر السكان يتوزعون بين عرب من أصول يمنية وعمانية، وإثيوبيين، وأوروبيين جلهم فرنسيون وإيطاليون^(١).

جمهورية جيبوتي لها لغتان رسميتان هما: اللغة العربية واللغة الفرنسية كما ينص عليه دستور جيبوتي في مادته الأولى وهما لغتا العمل والإدارة والتعليم والحكم، وبسبب العولمة والحاجة إلى مواكبة التطور العالمي والتواصل الدولي تدرّس اللغة الإنجليزية في المدارس والجامعات كلغة أجنبية، وهناك لغتان محليتان يتحدث بهما المجتمع المحلي على نطاق واسع وهما: الصومالية والعفرية^(٢)، ويتحدث بالصومالية الصوماليون ويتوزعون في جنوب البلاد، بينما يتحدث بالعفرية العفريون ويتركزون في شمال البلاد. وفي حدود اطلاع الكاتب لم يعثر على إحصائيات رسمية دقيقة لعدد أفراد كل قومية وجنسية في جيبوتي على كثرة المصادر والمراجع التي تناولت جيبوتي.

الاقتصاد الجيبوتي اقتصاد تنافسي وفعال ومنتج منذ عام ٢٠١١م حيث سجل نمواً مستداماً بنسبة ٤,٥٪، ثم في عام ٢٠١٦م ٦,٥٪ وارتفع معدل النمو إلى ٧٪ في عام ٢٠١٧م. وقوة جيبوتي الاقتصادية تكمن في موقعها الإستراتيجي الذي يطل على أكثر ممرات زحاما في العالم حيث تشكل جسراً يربط إفريقيا بالشرق الأوسط بأوروبا؛ وللاستفادة القصوى من موقعها الإستراتيجي في النقل البحري والخدمات اللوجستية والترانزيت فقد أسست بنية تحتية حديثة أهمها مجمع الموانئ المتقدمة التي هي من أكثر الموانئ تطوراً في العالم، والمناطق الحرة، والسكة الحديدية الجديدة التي تربط بين جيبوتي وإثيوبيا، والمجمع الصناعي في منطقة دمبرجوج، ومحطة تخزين الوقود، ورصيف للنفط، وتملك مطاراً

(١) ينظر: مدخل إلى القرن الإفريقي، ص ٩٧.

(٢) ينظر: إفريقيا اللغة والتاريخ، ص ٤٠٨، ولغة الأم ولغة الأمة: عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية، ص ١٢١.

دولياً مهماً يرتبط به عدد كبير من شركات خطوط الطيران العالمية، وتعتبر إثيوبيا الشريك التجاري الرئيسي لجمهورية جيبوتي حيث تستورد معظم حاجاتها من موانئ جيبوتي، وتستضيف جيبوتي عدداً من القواعد العسكرية ضمن الجهود الدولية لمحاربة القرصنة فتستفيد من عائدات تأجير تلك القواعد. وتنوع طبيعة جيبوتي وتعددتها جعل السياحة أحد الموارد الاقتصادية المهمة، كما أن لها ثروة سمكية غير مستغلة بشكل كاف.

ولجيبوتي موارد طبيعية مهمة أبرزها الطاقة المتجددة المتمثلة بطاقة الحرارة الأرضية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، وثروة معدنية تتمثل بالملح المستخرج من بحيرة عسل، والذهب والجبس والنحاس والحديد ومعظم هذه المعادن غير مستغل بالشكل المطلوب، وتتمتع جيبوتي ببنية تحتية قوية من الكابلات السلكية واللاسلكية المهمة التي يمكن استغلالها لتطوير صناعات إلكترونية ونشاطات رقمية، ومن مصادر قوة اقتصاد جيبوتي سياسة سعر الصرف الجيبوتية حيث إن العملة الوطنية لا تشهد تغيراً في سعر الصرف بسبب ارتباطها بالدولار الأمريكي فإن الدولار الأمريكي الواحد يساوي ١٧٧ فرنكاً تقريباً. ومنذ عام ٢٠١٤م وضعت جمهورية جيبوتي رؤية ٢٠٣٥م الاستراتيجية؛ لتكون خارطة طريق للوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المأمولة، وتركز هذه الاستراتيجية حول خمس ركائز أساسية هي: السلام، الحكم الرشيد، الاقتصاد المتنوع الذي يقوده القطاع الخاص، توحيد رأس المال البشري، والتكامل الإقليمي. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية استحدثت الحكومة خطة خمسية تسمى SCAPE^(١).

(١) ينظر: جيبوتي نظرة عامة، موقع البنك الدولي، الرابط: جيبوتي نظرة عامة (albankaldawli.org)، اقتصاد جيبوتي وثرواتها الطبيعية، الجزيرة نت، الرابط: اقتصاد جيبوتي وثرواتها الطبيعية | اقتصاد | الجزيرة نت (aljazeera.net)، موقع رئاسة جيبوتي، نظرة عامة جيبوتي، الرابط: نظرة عامة (presidence.dj).

فكون جيبوتي دولة مسلمة شعبها مسلم، وقربها الجغرافي من الجزيرة العربية وعلاقتها التاريخية بها منذ الهجرة الأولى إلى الحبشة، وكونها عضواً في كل من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ووجود عنصر عربي ضمن العرقيات التي تستوطنها جعل من اللغة العربية لغة ذات تأثير ووجود فيها من قديم الزمان، ما جعل الدولة تتخذها لغة رسمية لها في دستور البلاد إلى جانب اللغة الفرنسية التي خلفها المستعمر الفرنسي. واقتصادها المتنوع والقوي المعتمد على الموقع الاستراتيجي جعل جيبوتي محط أنظار العالم فتدفقت عليها الاستثمارات الخارجية من مختلف دول العالم ومنها الدول العربية فأصبحت جيبوتي مضطرة للتعامل مع مختلف الأجناس بمختلف اللغات فرأت أهمية تعليم اللغات وإجادتها فجعلت من أوليات برامجها التعليمية تعليم اللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، وتكثيف ساعاتها الدراسية، وافتتاح أقسام جامعية للغات والترجمة، كما سعت لافتتاح مدارس ثنائية اللغة التي تعتمد في برامجها التعليمية اللغات الثلاثة بدل التركيز على اللغة الفرنسية التي هي من آثار الاستعمار الفرنسي الذي عزز لغته من خلال البرامج التعليمية التي كان يشرف عليها إبان الاستعمار.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في جيبوتي:

من المسلم به أن لكل دولة من الدول ولكل كيان من الكيانات سياسات لغوية يضعها ويخطط لها ويعمل بمقتضاها سواء أكانت تلك السياسات ضمنية أم صريحة؛ وذلك لأهمية اللغة في حياة الأمم والجماعات، وكونها عنصراً من عناصر كينونة البشر، وجزءاً لا يتجزأ من الهوية الشخصية للشعوب، ولذا تحرص الدول على الاهتمام بها وضعاً وتخطيطاً وتنفيذاً، ولا تشذ جيبوتي عن تلك النوااميس الكونية فلها سياسات لغوية سواء أكانت ضمنية أم صريحة، ولكون هذا التقرير خاصاً بتتبع السياسات

الصريحة دون الضمنية، فسيتم التطرق لتاريخ السياسات الصريحة، ويمكن تقسيم تاريخ السياسات اللغوية لجمهورية جيبوتي إلى ثلاث مراحل^(١) هي:

● أولاً: مرحلة ما قبل الاستعمار:

لقد وصلت اللغة العربية إلى جمهورية جيبوتي قبل ظهور الإسلام عن طريق الهجرات العربية المتعاقبة إلى شرق إفريقيا، والعلاقات التجارية بين شبه الجزيرة العربية ومنطقة القرن الإفريقي، وبعد ظهور الإسلام ودخوله إلى المنطقة عن طريق هجرة المسلمين الأولى إلى الحبشة تعزز وجود اللغة العربية، بسبب حاجة سكان المنطقة المسلمين إلى اللغة العربية لأداء عباداتهم وفروضهم، وبعد ظهور السلطنات الإسلامية التي انتشرت في الساحل الشرقي لقارة إفريقيا وعرفت تاريخياً بممالك الطراز الإسلامي قويت مكانة اللغة العربية وأصبحت لغة حكم وتعليم وإدارة، وبسبب امتزاج السكان الأصليين لجيبوتي الذين هم الصوماليون والعفر مع العنصر العربي، وبسبب تدينهم بالدين الإسلامي منذ وصوله إليهم أصبحت اللغة العربية لغةً مهمةً عندهم وامتزجت بلغاتهم الأم حتى غدا حوالي ٣٠٪ من ألفاظ اللغتين الصومالية والعفرية من اللغة العربية، فكانت اللغة العربية بالنسبة لهم لغة التعليم للقرآن الكريم والعلوم الشرعية والعربية، ولغة عبادة لأداء فروضهم ونوافلهم، كما كانت لغة تجارة يستخدمونها للمراسلات التجارية وتوثيق العقود والاتفاقيات، بينما بقيت لغاتهم الأصلية التي هي اللغة الصومالية واللغة العفرية لغات للتواصل الشفوي وترجمة العلوم الشرعية

(١) ينظر: استشراف مستقبل تطوير التعليم الإسلامي في جمهورية جيبوتي، ص ١٠٣-١٠٨، وينظر: أوضاع اللغة العربية في القرن الإفريقي تقاطعات الدين والهوية والإثنية، ص ٢١٧-٢٢٩، وينظر: مقال: لمحة عن اللغة العربية في جيبوتي بين الأمس واليوم، حواء عمر محمد، جريدة القرن، ١٩ يناير ٢٠١٢م، الرابط: لمحة عن اللغة العربية في جيبوتي بين الأمس واليوم (alqarn.dj)، وينظر: مقال: اللغات عنصر نجاحنا، موسى محمد، جريدة القرن، ٨ مارس ٢٠١٠م، الرابط: اللغات عنصر نجاحنا (alqarn.dj) وينظر: تقرير وضع اللغة العربية في المنظومة الاجتماعية والتعليمية الجيبوتية، وينظر: ديباجة ملتقى المدارس الأهلية الناطقة باللغة العربية (الماضي.. الواقع.. المأمول)، أ. أرس دابلي محمد مفتش اللغة العربية في المرحلة الثانوية في جيبوتي.

والعربية وتقريبها إلى المتعلمين لها، ولذلك تشير المصادر التاريخية أن المستعمر أول ما وصل إلى جيبوتي عن طريق أيج كانت الاتفاقية التي عقدها مع أعيان مدينة أيج عبارة عن نسختين إحداهما باللغة الفرنسية والأخرى باللغة العربية.

ومما عزز مكانة اللغة العربية أيضاً تقارب سكان منطقة القرن الإفريقي من سكان منطقة شبه الجزيرة العربية في العادات والتقاليد وأنماط العيش مثل الاهتمام بالإبل ورعيها، والاهتمام بالشعر والتراث الشفوي، والتقارب في الملامح والبنية؛ ولتضافر تلك العوامل كافة كانت اللغة العربية ذات مكانة ومنزلة في ذلك العهد ولم تكن بحاجة إلى سن قوانين ووضع سياسات لغوية لصيانتها والمحافظة عليها.

● ثانياً: مرحلة الاستعمار:

منذ أن وطئت قدما الاستعمار الفرنسي جيبوتي عام ١٨٦٢م وحتى خروجه منها عام ١٩٧٧م بعد أن مكث فيها ما يزيد على قرن من الزمان عمل على تقزيم وضع اللغة العربية في جيبوتي، وإبعادها عن الساحة والسكان مقابل التمكين للغته ونشرها وتعميمها؛ لتكون لغة سياسة وإدارة وثقافة وتعليم، ليصل بذلك للتمكين لثقافته الاستعمارية والترسيخ للتبعية له، ولذلك لم يترك للغة العربية في الحياة في عهده سوى الكتابات ودور العبادة وأروقة المحاكم الشرعية، وفي عام ١٩٦٤م اضطر المستعمر إلى إدخال اللغة العربية في المؤسسات التعليمية ولكن على ضوء مواصفات ومعايير حددها هو؛ لتناسب أهدافه ومراميه وتلك المعايير والمواصفات هي: أن تكون مادة اللغة العربية مادة إضافية واختيارية، وأن تتم دراستها خارج الدوام الرسمي، ولافتقار مدرسيها للتدريب التربوي والتأهيلي والخبرة العملية فإنهم سيكونون أقل رتبة من حيث السلم الوظيفي من نظرائهم الذين يدرسون المواد الدراسية الأخرى التي تتم باللغة الفرنسية.

وفي عام ١٩٧١م جاء وفد فرنسي من باريس فاطلع على وضع اللغة العربية في المدارس الحكومية فأوصى بتحسينه، أما على المستوى الشعبي فلم يكن يعدودور اللغة العربية الكتابات وحلقات المساجد ودور العبادة حتى جاء عام ١٩٣٦م فرأت

النور أول مدرسة عربية أهلية في تاريخ جيبوتي هي مدرسة النجاح الإسلامية التي أسسها علي سعيد كبيش وهو جيبوتي من أصول يمنية. ومن تلك الممارسات والسياسات الاستعمارية التي كان ينتهجها الاستعمار في عهده تجاه اللغة العربية يمكن ملاحظة كيف أن تلك السياسات لم تكن لصالح اللغة العربية فأثرت فيها سلباً وأدت إلى تراجعها وانحصارها، والقرارات اليتيمة التي كانت تظهر للعيان بين الفينة والأخرى مثل قرار إضافة مادة اللغة العربية للمنهج الدراسي الحكومي عام ١٩٦٤م، وقرار تحسين وضعها عام ١٩٧١م فإنها لم تكن سوى قرارات الهدف منها إرضاء الشعوب المحلية النائرة عليه المتضجرة من سياساته الاستعمارية المناهضة لثقافتهم ومعتقداتهم، والمعادية لعاداتهم وتقاليدهم.

● ثالثاً: مرحلة ما بعد الاستقلال:

عندما استقلت جمهورية جيبوتي عن الاستعمار الفرنسي عام ١٩٧٧م استعادت اللغة العربية عافيتها ومكانتها التي أفقدها إياها الاستعمار فأصبحت اللغة الرسمية للدولة إلى جانب الفرنسية في المادة الأولى من الدستور: «٠٤ / ٠٩ / ١٩٩٢م مادة ١: ... اللغات الرسمية: العربية والفرنسية». كما أن جيبوتي انضمت في العام نفسه الذي استقلت فيه عن فرنسا إلى جامعة الدول العربية، وتعززت الهوية العربية للدولة من خلال دأب المسؤولين الجيبوتيين على استخدام العربية في خطاباتهم الرسمية في المحافل والمناسبات الدولية والإقليمية، وقد سعت الحكومة الوليدة إلى تقوية علاقاتها بالدول العربية المجاورة في شبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا وبالمقابل ضخت الدول العربية استثمارات ضخمة عبر صناديقها الاستثمارية نحو جيبوتي، وفي الجانب الإداري تم توسيع المجال الوظيفي حيث تم استحداث دوائر عربية في الوزارات الحكومية، إضافة إلى تعيين مديرين وسفراء ووزراء من مثقفي اللغة العربية، من هذه البدايات الميمونة يمكن فهم ما آل إليه وضع اللغة العربية من القوة والمكانة مقارنة بوضعها قبل الاستقلال، واستمراراً لهذا النهج الحكومي الداعم للعربية صدرت القرارات في مختلف المجالات لدعم اللغة العربية والتمكين لها في جيبوتي.

ففي المجال التعليمي بعد أن كانت اللغة العربية في النظام التعليمي مفقودة ثم مادة إضافية اختيارية صدر عام ١٩٨١م قرارٌ جعل اللغة العربية مادة إجبارية بدءاً من الصف الخامس الابتدائي وجعل درجاتها مساوية لدرجات مادة اللغة الفرنسية، ثم في عام ١٩٩٩م بعد تولي الرئيس إسماعيل عمر جيله مقاليد الحكم تم تنظيم المؤتمر الوطني لإصلاح التعليم، ومن ضمن التوصيات التي تمخضت عن ذلك المؤتمر توصيات لتعزيز تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية الجبوتية، ففي عام ٢٠٠٠م جعلت مادة اللغة العربية تبدأ من الصف الثالث الابتدائي بدل الصف الخامس، وأضيفت مادة التربية الإسلامية من الصف الأول الابتدائي، كما تم إقرار تدريس برنامج محو أمية الكبار باللغة العربية تحت إشراف وزارة المرأة وترقية المجتمع، وفي عام ٢٠٠٣م تم إضافة قسم لتأهيل معلمي اللغة العربية وتدريبهم إلى مركز تكوين معلمي التعليم الأساسي الحكومي، وفي عام ٢٠٠٩م صدر قرار تأسيس مدرسة حسن جوليّد أبتدون لثنائية اللغة: وهي نموذج مدرسي يختلف عن النموذج المعهود في التعليم الحكومي الجبوتي حيث يُدرس جزءاً من المواد التعليمية باللغة العربية، مثل: مواد الاقتصاد، والقانون، والتاريخ، والجغرافيا، بالإضافة إلى اللغة العربية والتربية الإسلامية بينما تُدرس المواد العلمية باللغة الفرنسية، مثل: الرياضيات، والعلوم بالإضافة إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية، وبعد نجاح تجربة تلك المدرسة في محافظة عرتا ثم صدور قرار عام ٢٠٢١م يقضي بتعميم التجربة على جميع المحافظات الخمسة بالإضافة إلى العاصمة.

وفي عام ٢٠٠٤م صدر قرار حكومي يقضي بإصلاح التعليم الأهلي العربي باعتماد الشهادة الثانوية العربية، وجعلها مساوية للشهادة الثانوية الفرنسية في القوة والمكانة، وتوحيد مناهجها باعتماد المنهج اليمني قبل الانتقال منه إلى المنهج السعودي المعمول به حالياً، كما تمت الموافقة على تأسيس العديد من المدارس الأهلية والعربية مثل: المعهد الإسلامي التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامي الذي كان له دورٌ رياديٌّ في نشر الثقافة العربية في ربوع البلاد، والمدرسة السعودية، ومدرسة الجالية اليمنية، ومدرسة الفرقان، ومدرسة الإرشاد، ومدرسة الزاد، وغيرها من المدارس التي كان لها اليد الطولى

في نشر الثقافة العربية والإسلامية، وبخصوص التعليم العالي فقد أسست جمهورية جيبوتي عام ٢٠٠٦م جامعة وطنية تحمل اسمها، وجعلت من بين أقسامها العلمية أقساماً تعتمد اللغة العربية لغةً للتعليم، مثل: قسمي إدارة الأعمال، والمحاسبة، وشعبة اللغة العربية في كلية اللغات والترجمة، بالإضافة إلى قسم للغة العربية والإعلام. كما أن الحكومة الجيبوتية وافقت على افتتاح فرع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض به كليات منها كلية اللغة العربية، وكلية الشريعة وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ودبلوم للحاسب الآلي.

وفي مجال الإعلام صدر في عام ١٩٩٨م قرار إنشاء جريدة وطنية صادرة باللغة العربية اسمها جريدة القرن، وهي جريدة تهتم بالشؤون السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها، وتصدر مرتين في الأسبوع، وهناك مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الوطني RTD وهي: مؤسسة تابعة لوزارة الإعلام المكلفة بالبريد والاتصالات، وقد صدر قرار عام ١٩٩٩م باعتماد اللغة العربية ضمن لغات البث الرسمي في الإذاعة والتلفاز، ففي الإذاعة خصصت ثلاث ساعات للبرامج العربية المختلفة، وساعة للأخبار العربية يومياً، وفي التلفاز خصصت ساعة للأخبار العربية يومياً، وساعتان للبرامج الثقافية العربية، وثلاثة ساعات للبرامج الدينية العربية أسبوعياً.

وأما ما يتعلق بالمجال الديني والعدي والبرلماني فقد صدرت قرارات عديدة؛ لتمكين اللغة العربية في هذين المجالين، منها قرار صدر من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف عام ٢٠٢٣م ينص على اعتماد اللغة العربية وحدها في الخطب الدينية كخطبتي الجمعة والعيدين، كما صدر قرار من وزارة العدل المكلفة بحقوق الإنسان ومصلحة السجون عام ٢٠١٨م ضمن قانون الإجراءات المدنية ينص على إصدار أحكام محكمة الأحوال الشخصية باللغة العربية، وفي المجال البرلماني صدر عام ١٩٩٢م قرار ينص على أن من شروط العضوية في الجمعية الوطنية (البرلمان) إجادة إحدى اللغتين الرسميتين في الدولة أو كليتهما وهما: العربية والفرنسية.

القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية في جيبوتي:

هذا القسم من التقرير يهدف إلى رصد السياسات اللغوية الجيبوتية وعرضها وتحليلها وتفسيرها بغية الوقوف على مكانة اللغة العربية ومنزلتها في جمهورية جيبوتي، وأهم التحديات والعقبات التي تعترض طريقها، وأبرز الجهود والإمكانات المبذولة لبعثها وتقويتها وتعزيزها وتطويرها، وقد وصل عدد القرارات التي جمعت (١٩) قراراً صدرت ما بين عامي ١٩٩٢م و٢٠٢٣م.

ولترتيب المعلومات والأفكار في هذا القسم سيتم تقسيمه إلى قسمين: قسم يتعلق ببيانات التقرير، وسيُعرض فيه البيانات والمعلومات الكمية المتعلقة بالقرارات اللغوية الجيبوتية من حيث عددها، وأنواعها، ومجالاتها، وأهدافها، والجهات المصدرة لها، وتواريخ صدورها، وذلك بواسطة الأرقام، والجداول، والأشكال، والرسوم البيانية، وقسم يتعلق بتحليل تلك البيانات وتفسيرها كيفياً، وفيما يلي عرض القسمين:

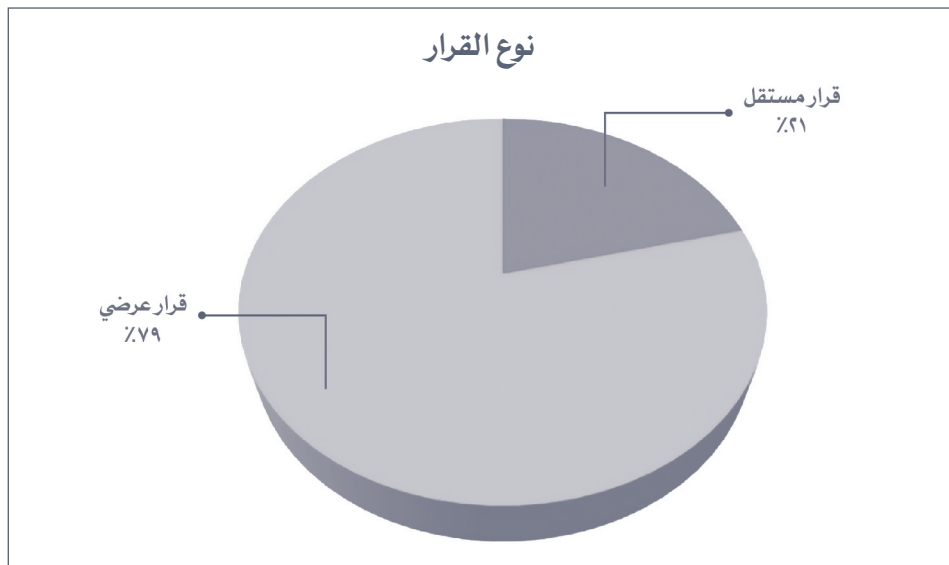
• أولاً: بيانات التقرير الكمية:

١- أنواع القرارات اللغوية من حيث الاستقلال والعرض وعددها:

جدول (١): أنواع القرارات من حيث الاستقلال والعرض

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٤
قرار عرضي	١٥

الشكل (١): نسبة أنواع القرارات من حيث الاستقلال والعرض



يوضح الجدول أنواع القرارات اللغوية في جمهورية جيبوتي من حيث الاستقلال والعرض، وعدد القرارات المندرجة تحت كل نوع من هذين النوعين، فكان جلّ القرارات اللغوية عرضية، واقتصرت القرارات المستقلة على أربعة قرارات.

٢- مجالات القرارات اللغوية:

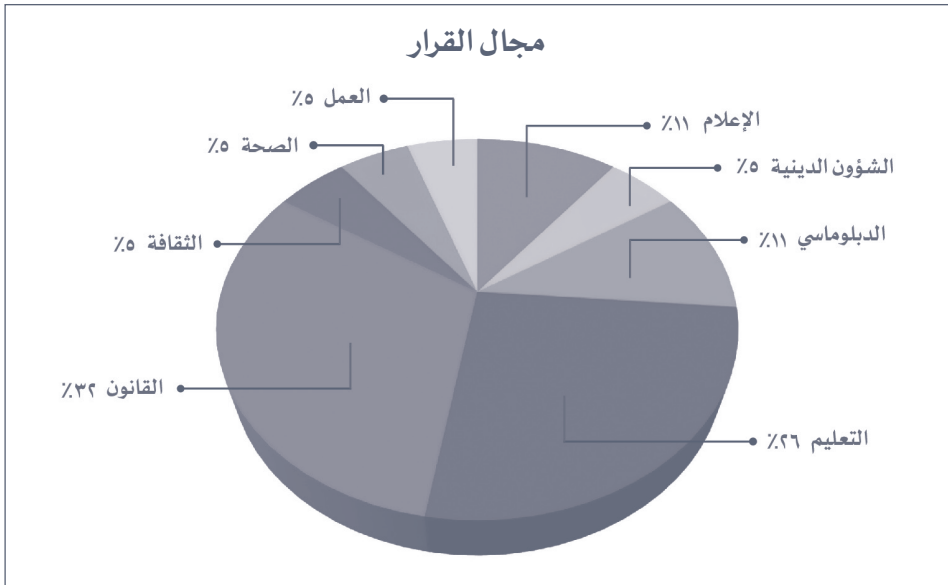
جدول (١): مجالات القرارات اللغوية

العدد	مجال القرار
٢	الإعلام
١	الشؤون الدينية
٢	الدبلوماسية
٥	التعليم

العدد	مجال القرار
٦	القانون
١	الثقافة
١	الصحة
١	العمل

يوضح الجدول رقم (٢) مجالات القرارات اللغوية في جمهورية جيبوتي، وعدد القرارات اللغوية المندرجة في كل مجال من تلك المجالات. ويظهر من الجدول السابق أن جلّ القرارات في مجالي القانون ثم التعليم بستة قرارات وخمسة بالتوالي، ولم تتعد القرارات في المجالات الأخرى القرارين كما في المجالين الإعلامي والدبلوماسي، وما عدا ذلك من المجالات فقد صدر فيها قرار واحد.

الشكل (٢): نسبة مجالات القرارات اللغوية



يبين الرسم التوضيحي رقم (٢) مجالات القرارات اللغوية في جمهورية جيبوتي، ونسبة القرارات اللغوية المندرجة في كل مجال من تلك المجالات.

٣ - القرارات اللغوية حسب تواريخ صدورها:

جدول (٢): تواريخ القرارات اللغوية

العدد	سنة الإصدار
٢	١٩٩٢
١	١٩٩٨
١	١٩٩٩
٢	٢٠٠٠
٣	٢٠٠٤
١	٢٠٠٥
١	٢٠٠٨
١	٢٠٠٩
١	٢٠١٢
١	٢٠١٤
١	٢٠١٨
٢	٢٠٢١
١	٢٠٢٢
١	٢٠٢٣

يوضح الجدول رقم (٢) تواريخ صدور القرارات اللغوية في جمهورية جيبوتي، وعدد القرارات الصادرة في كل عام من تلك الأعوام.

الشكل (٣): لتواريخ القرارات اللغوية



يبين الرسم التوضيحي رقم (٣) تواريخ صدور القرارات اللغوية في جمهورية جيبوتي، ونسبة القرارات الصادرة في كل عام من تلك الأعوام. ويتبين أن سنة ٢٠٠٤ صدرت فيها ٣ قرارات وهو العدد الأعلى، وفي سنوات ١٩٩٢ و٢٠٠٠ و٢٠٢١ صدر قراران، وقرار واحد فيما عدا ذلك من السنوات.

٤- أبرز الجهات المصدرة للقرارات اللغوية:

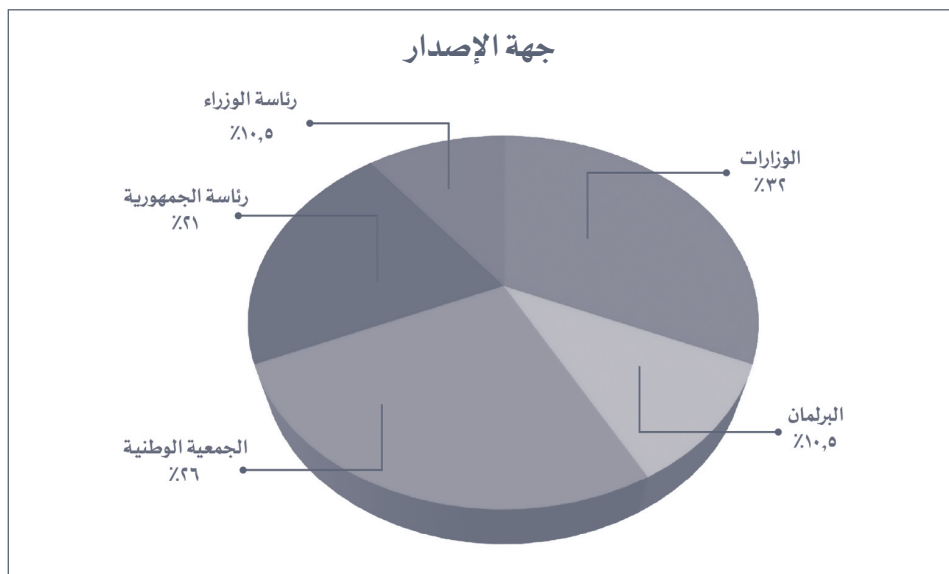
جدول (٤): جهات الإصدار

العدد	جهة الإصدار
٦	الوزارات
٢	البرلمان
٥	الجمعية الوطنية
٤	رئاسة الجمهورية
٢	رئاسة الوزراء

يوضح الجدول رقم (٤) أبرز الجهات المصدرة للقرارات اللغوية في جمهورية جيبوتي، وعدد القرارات اللغوية التي أصدرتها كل جهة من تلك الجهات. وقد تصدرت

الجمعية الوطنية بخمسة قرارات ثم رئاسة الجمهورية بأربعة قرارات، وقراران لكل من البرلمان ورئاسة الوزراء، وتوزعت بعض الوزارات القرارات الباقية بقرار لكل منها.

الشكل (٤): لنسب جهات الإصدار



٥- أهداف القرارات اللغوية:

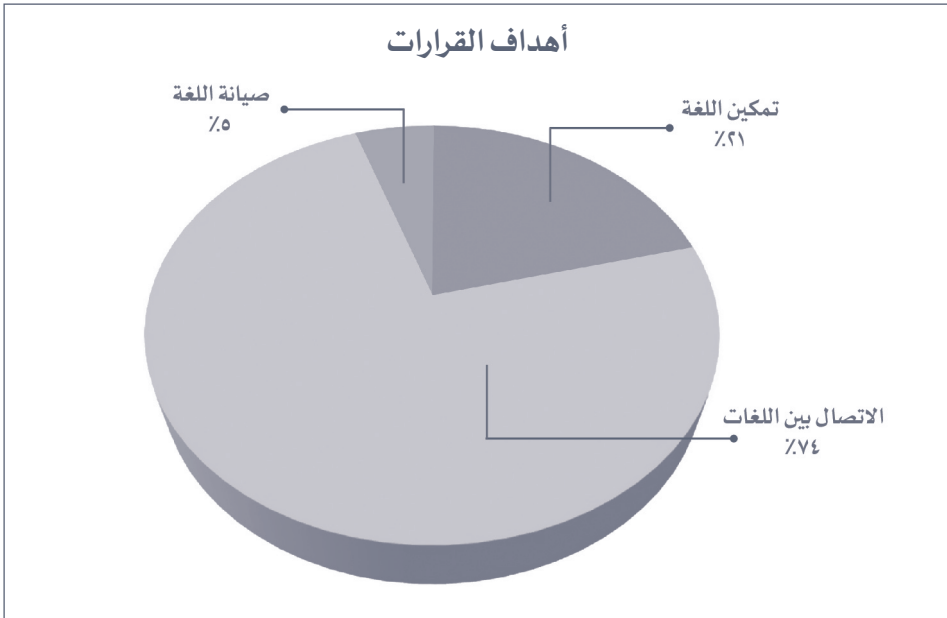
جدول (٥): لأهداف القرارات اللغوية

العدد	أهداف القرارات
٤	تمكين اللغة
١٤	الاتصال بين اللغات
١	صيانة اللغة

يوضح الجدول رقم (٥) أهداف القرارات اللغوية في جمهورية جيبوتي، وعدد القرارات اللغوية لكل هدف من تلك الأهداف، ويظهر من الجدول أن ١٤ قراراً تهدف إلى

الاتصال بين اللغات؛ وذلك لتنوع اللغات في جيبوتي مما يشكل نسبة ٧٤٪ من القرارات، ثم تمكين اللغة بأربعة قرارات، وقرار واحد هدفه صيانة اللغة.

الشكل (٥): نسبة لأهداف القرارات اللغوية



يبين الرسم التوضيحي رقم (٥) أهداف القرارات اللغوية في جمهورية جيبوتي، ونسبة القرارات اللغوية لكل هدف من تلك الأهداف.

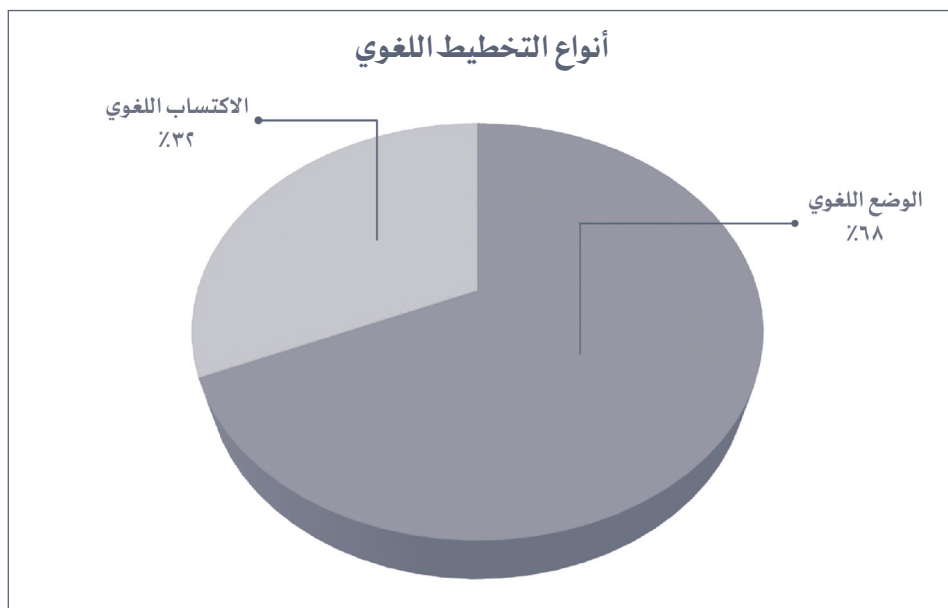
٦ - أنواع القرارات اللغوية:

جدول (٦): لأنواع القرارات اللغوية

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
١٣	الوضع اللغوي
٦	الاكتساب اللغوي

يوضح الجدول رقم (٦) أن أنواع القرارات اللغوية في جمهورية جيبوتي اقتصرت على الوضع اللغوي والاكتساب اللغوي، بثلاثة عشر قراراً وستة قرارات على التوالي، بما يشكل ٦٨٪ منها للوضع اللغوي و٣٢٪ للاكتساب اللغوي كما يبينها الرسم التوضيحي ٦.

الشكل (٦): لنسبة أنواع التخطيط اللغوي



● ثانياً: تحليل البيانات وتفسيرها كيفياً:

سبقت الإشارة إلى أن عدد القرارات اللغوية المجموعة (١٩) قراراً صدرت ما بين عامي ١٩٩٢م و٢٠٢٣م وهو عدد قليل جداً بالنظر إلى طول الفترة التاريخية، والواقع أن عدد القرارات اللغوية الصادرة في تلك المدة أكثر بكثير من ذلك العدد المجموع، لكن سبب قلة القرارات المجموعة يعود إلى عدم توفر نظام أرشفة رقمي أو إلكتروني أو قواعد بيانات رسمية للقرارات الحكومية الخاصة باللغة العربية يمكن العودة إليها بسهولة إضافة إلى قصر المدة المخصصة لعملية الجمع بالنظر إلى تناثر القرارات وصعوبة الوصول إليها أو تعذره.

وبخصوص مجالات القرارات اللغوية فإننا نجد المجال القانوني الذي استأثر ب(٦) قرارات يليه المجال التعليمي الذي كان من نصيبه (٥) قرارات ثم كل من الدبلوماسي والإعلامي بواقع (٢) قرارين لكل واحد منهما، وسبب كثرة القرارات المتعلقة بالمجال القانوني يفسره سعي الحكومة الدؤوب إلى الإكثار من سن التشريعات، وفرض القوانين التي تحفظ للغة العربية هيبتها ومكانتها، وتبقي عليها مستعملة حية في كافة المجالات والأوساط الرسمية والاجتماعية، مثل: قرار اشتراط إجادة اللغة العربية أو الفرنسية للحصول على الجنسية الجيبوتية، وقرار اشتراط معرفة اللغة العربية أو الفرنسية للترشح لعضوية البرلمان.

وأما ما يفسر كثرة القرارات في المجال التعليمي هو كون مادة اللغة العربية ضمن المواد المدروسة في المدرسة الجيبوتي، كما يفسره اهتمام الحكومة الجيبوتية بنشر اللغة العربية وتعليمها للمجتمع، لذلك فلا غرابة من كثرة القرارات المتعلقة باللغة العربية لتنظيمها وتعزيزها ونشرها، ومن القرارات المتعلقة بالجانب التعليمي قرار اعتماد وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني الشهادة الثانوية العربية ومساواتها بشهادة الثانوية الفرنسية.

أما المجال الدبلوماسي فكثرت فيه القرارات بسبب قوة علاقة جمهورية جيبوتي بالدول العربية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية، ووجود بعثة

دبلوماسية جيبوتية في كل عواصم الدول العربية، وإجادة معظم منسوبي الخارجية الجيبوتية، والسلك الدبلوماسي للغة العربية بحكم عملهم الرسمي، وأما المجال الإعلامي فكثرت فيه القرارات بسبب كون اللغة العربية إحدى لغات البث الرسمي في الإذاعة والتلفزيون، ووجود جريدة رسمية نصف أسبوعية صادرة باللغة العربية هي جريدة القرن.

وبخصوص الفترة الزمنية التي صدرت فيها القرارات يمكن ملاحظة أن كل القرارات اللغوية المجموعة صدرت في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٩م و٢٠٢٣م ما عدا قرارين صدرا في سنوات ١٩٩٢م و١٩٩٨م، وسبب كثرة القرارات في تلك الفترة هو كون تلك الفترة هي فترة حكم الرئيس إسماعيل عمر جيله الحالي وهو ذو خلفية ثقافية عربية دينية منذ نشأته الأولى، كما أنه من أسرة دينية مسلمة محافظة؛ ولذلك كان الاهتمام باللغة العربية تطويراً وتعزيزاً ونشراً ضمن أولوياته الكبرى منذ وصوله إلى سدة الحكم عام ١٩٩٩م، فخطب باللغة العربية في المحافل الدولية والإقليمية، وعزز علاقاته بالدول العربية ودخل معها في شراكات واستثمارات طويلة الأجل، وأمر بتعزيز مادة اللغة العربية في المدرسة الجيبوتية في المناظرة الوطنية الكبرى لإصلاح التعليم الوطني التي دعا إليها في العام الأول من تسلمه مقاليد الحكم، واعترف بشهادة الثانوية للمدارس العربية الأهلية، وابتعث خريجيها إلى الجامعات على نفقته الخاصة، وأصدر الكثير من القرارات اللغوية التي تصب في صالح تعزيز اللغة العربية وتطويرها ونشرها في ربوع البلاد.

وبالنظر إلى الجهات المصدرة للقرارات اللغوية في جيبوتي فإن عددها (٩) جهات هي: الجمعية الوطنية، وقد أصدرت (٥) قرارات، ورئاسة الجمهورية، وقد أصدرت (٤) قرارات، ورئاسة الوزراء وقد أصدرت (٢) قرارين، وقد أصدر قراراً واحداً كل من: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني والبيئة، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ووزارة العدل ومصلحة السجون المكلفة بحقوق الإنسان، ويمكن ملاحظة أن جل القرارات استأثرت بها أقوى ثلاث جهات قراراً في الدولة، وهو ما يعطي أهمية وقوة

ومكانة للقرارات الصادرة منها؛ لكونها في أعلى هرم السلطة في الحكومة، وهو ما يدل على إعطاء السلطة الحاكمة أولية للغة العربية وضرورة تعزيزها وتطويرها ونشرها والتمكين لها في البلاد؛ لكونها مرتبطة بالدين الإسلامي الذي هو دين المجتمع، وثقافة المجتمع التي هي جزء لا يتجزأ من الثقافة العربية الإسلامية.

مما يفسر ذلك الاهتمام أيضاً - كما سبقت الإشارة إلى ذلك سلفاً - ووجود شريحة من المجتمع الجبوتي لها وجودها الديموغرافي والاجتماعي وهي القومية العربية ذات الأصول اليمينية التي تعيش في عدد من أحياء ومحافظة جبوتي، ولها تمثيل سياسي وبرلماني في إدارات الدولة العليا والدنيا، وأما القطاعات والجهات التي يندرج صدور قرارات لغوية متعلقة باللغة العربية منها؛ فسببه كون تلك الجهات ذات صلة كبيرة باللغة الفرنسية في الإدارة، والعمل، والعلاقات كوزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الداخلية وغيرهما.

ومن حيث أهداف صدور القرارات اللغوية المتعلقة باللغة العربية في جمهورية جبوتي فقد ظهر من البيانات أنها تتمحور حول ثلاثة أهداف هي: الاتصال بين اللغات: وقد كان من نصيبه (١٤) قراراً، وتمكين اللغة: وكان من نصيبه (٤) قرارات، وصيانة اللغة: بقرار واحد فقط، وسبب تصدر القرارات التي تهدف إلى الاتصال بين اللغات هو تجاذب اللغتين الرسميتين العربية التي لها ارتباط حضاري وعرقي واللغة الفرنسية وهي لغة الاستعمار والأعمال، لكن الذي يليه هو هدف تمكين اللغة، الذي يشير إلى انشغال الحكومة بهاجس نشر اللغة العربية وتعميمها في مختلف الدوائر والأصعدة؛ ليتم استعمالها في شتى المجالات، وفي مختلف الأغراض والموضوعات، ومن تلك القرارات: قرار إصدار أحكام محكمة الأحوال الشخصية باللغة العربية الصادر من وزارة العدل ومصلحة السجون المكلفة بحقوق الإنسان.

ومن جهة أنواع القرارات فقد وضحت البيانات حضور نوعين من القرارات اللغوية الصادرة في جبوتي وهما: الوضع اللغوي، واستأثر بـ (١٣) قراراً، والاكتساب اللغوي وقد

استأثرت (٦) قرارات، ويترجم كثرة قرارات الوضع اللغوي واقع اللغة العربية وحضورها ورسميتها في جيبوتي حيث إنها اللغة الرسمية الأولى بنص الدستور تأتي بعدها اللغة الفرنسية؛ ولذا كثرت القرارات التي تعكس هذا الواقع، وترجمه على أرض الواقع، ليكون ذلك حقيقة معاشة، وشيئاً ملموساً، وليس حبراً على ورق، وأما النوع الثاني الذي هو الاكتساب اللغوي فقد كثرت هو الآخر مقابل أنواع لم تحضر من الأساس مثل: قرارات المتن اللغوي، وقرارات الخطاب اللغوي، وسبب حضوره اللافت للنظر هو السياسات الحكومية الرامية إلى نشر اللغة العربية، وتعليمها لأبنائها الناطقين بغيرها - كما سبقت الإشارة إليه سلفاً - عن طريق الإكثار من عدد الساعات الدراسية، وتدريب معلميه، واعتماد شهادتها، وتعزيز حضورها المدرسي.

ومن قرارات الاكتساب اللغوي قرار افتتاح المدارس ثنائية اللغة التي تعتمد على تدريس الكثير من المواد الدراسية باللغة العربية مثل: مواد الجغرافيا، والتاريخ، والاقتصاد، والقانون، والتربية الإسلامية بينما تقتصر اللغة الفرنسية على المواد العلمية مثل: الرياضيات، والعلوم على خلاف المدارس الأخرى التي تنتهج النهج القديم القائم على تدريس جميع المواد باللغة الفرنسية ما عدا اللغة العربية التي تحضر فيها كلغة أجنبية، والمدارس ثنائية اللغة توجّه جيد تسعى الحكومة إلى تعميمه في مختلف مدن ومحافظات الدولة بعد ثبوت نجاحه في التجربة الجزئية بمدرسة حسن جوليّد أبتدون في مدينة عرتا بمحافظة عرتا.

القسم الرابع: التحديات ووجوه التعزيز الممكنة للغة العربية في جيبوتي:

التحديات والصعوبات التي تواجه اللغة العربية في جيبوتي مختلفة الأشكال والألوان، وهي من الكثرة بحيث لا يمكن حصرها في أسطر سيرة وصفحات قليلة؛ ولذا سأشير هنا إلى بعض من تلك التحديات والصعوبات لعل الغيورين على هذه اللغة العزيزة على قلوب محبيها ينبرون لتذليلها وتحجيمها، فمن تلك التحديات والصعوبات:

١- الاستعمار الفرنسي الذي استعمر جيبوتي ما يزيد على قرن من الزمان، وكرس كل جهوده وإمكانياته فترة الاستعمار- في محاربة اللغة العربية، وإحلال لغته محلها بكل السبل وبشتى الطرق التي منها وأقلها جعل لغته لغة التعليم والإدارة والسياسة، ولم يزل يحاربها بطرقه الخاصة.

٢- المتفرنسون الذين يحملون ثقافة المستعمر بدراستهم لمناهجه، وعلى أيدي معلميه، والمبتعثون إلى جامعاته، المتشربون لفلسفاته وأدبياته، العاملون في مختلف مؤسسات الدولة، ومراكز القرار الحكومي الذين يكتنون عداءً كبيراً، وبغضاً دفيناً لهذه اللغة وثقافتها.

٣- إن اللغة الفرنسية هي لغة السياسة والتعليم والإدارة والعمل الغالبة في جمهورية جيبوتي فلا تحضر اللغة العربية إلا نادراً وعلى استحياء، فكل الإعلانات، ومختلف اللافتات في الطرق، وفواتير الكهرباء والمياه والشبكة العنكبوتية كلها باللغة الفرنسية؛ فالحاجة والحالة هذه إليها أمس وبها أكد.

٤- عدم توفر بيانات حاضنة للغة العربية من مراكز ثقافية، وأندية أدبية، ومكتبات ثقافية عربية عامة، مما جعل مثقفي اللغة العربية في جيبوتي رواداً أوفياء لمقاهي القهوة والشاي، والانشغال بالقليل والقال، والحديث الفارغ عن السياسات الدولية والإقليمية التي لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

٥- قلة فرص العمل المتاحة لخريجي التخصصات العربية في جيبوتي بسبب كون اللغة الفرنسية لغة العمل والإدارة والتعليم والسياسة في الدولة -كما ذكرت ذلك سلفاً- مما يجعل الآباء يهربون بأبنائهم من المدارس العربية إلى المدارس الفرنسية، لضمان فرص عمل أفضل، وحياة مستقبلية كريمة لأبنائهم وأحفادهم.

٦- اللغة الإنجليزية التي بدأت تنتشر بشكل لافت في الآونة الأخيرة بسبب الإمبريالية العالمية والعولمة الثقافية، وقد انتشرت مراكز تعليمها ونشرها في

مختلف أحياء عاصمة جيبوتي، ومن الجهات الداعمة لها السفارة الأمريكية، وقاعدتها العسكرية المتمركزة في جيبوتي.

٧- عدم كفاية الاهتمام الذي تلقاه اللغة العربية في جيبوتي من الحكومات العربية، والمؤسسات الدولية والإقليمية المهتمة باللغة العربية؛ حيث لا يقارن اهتمامها بالذي تلقاه لغات أخرى كالإنجليزية والفرنسية والصينية من حكوماتها، ومراكزها، ومعاهدها المنتشرة في أصقاع المعمورة.

٨- الخطأ المنهجي والتربوي المقترف في حق تعليم اللغة العربية في جيبوتي حكومة وشعباً؛ حيث تدرس اللغة العربية بالطرق التي تعلم بها للناطقين بها بينما الصواب اتباع طرق تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها؛ لكون المجتمع الجيبوتي مجتمعاً ناطقاً بغير العربية حيث إن أكبر قوميتين تعيشان فيه ناطقتان بالصومالية والعفرية.

٩- عدم توفر مراكز لتعليم اللغة العربية كلغة ثانية تتبع طرق تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، فكل ما هنالك مدارس حكومية تعلم اللغة العربية مثلما تعلم بها أبناءها إلى جانب مواد دراسية كثيرة تكون فيها العربية نقطة في بحر، ومدارس أهلية عربية تعلم اللغة العربية والمواد المختلفة باللغة العربية بنفس الطرق التي تعلم بها لأبناء الدول العربية باستخدام مناهج الدول العربية كمصر واليمن والسعودية، والنتيجة أن خريج الثانوية في كلا النظامين يتخرج وهو أجهل ما يكون بمهارات اللغة العربية الأربع وعناصرها الثلاثة إلا ما ندر.

مهما كثرت التحديات والصعوبات التي تقف في وجه اللغة العربية في جيبوتي أو تعددت ألوانها وأشكالها فإنه يمكن التغلب عليها وتذليلها بقليل من الصبر، وطول النفس، والتخطيط، والعمل المنظم، ومن أبرز وجوه التعزيز والتحسين الممكنة للغة العربية في جيبوتي:

١- تصحيح الخطأ المنهجي والتربوي المتبع منذ أمد بعيد المتمثل في تعليم اللغة العربية لأبناء جيبوتي بنفس الطريقة المتبعة في تعليمها لأبنائها باستخدام المناهج الدراسية المعدة لأبناء الدول العربية، وتعليمها لهم بالطرق التي تُعلم بها غير الناطقين باللغة العربية؛ لعدم كون اللغة العربية لغتهم الأولى، واستخدام المناهج المتخصصة بتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها صغاراً وكباراً مثل: سلسلة العربية بين يديك للكبار، وسلسلة العربية بين يدي أولادنا للصغار.

٢- مضاعفة الجهود والدعم المخصص لتطوير اللغة العربية وتعزيزها ونشرها في جمهورية جيبوتي من قبل الحكومات العربية، والمؤسسات والمراكز المهتمة بخدمة اللغة العربية ونشرها عالمياً ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ومؤسسة العربية للجميع وغيرها من المؤسسات في مختلف الدول العربية.

٣- افتتاح مراكز متطورة وحديثة لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها كلغة ثانية مؤثثة تأثيثاً جيداً من حيث الوسائل التعليمية، والقاعات التدريبية، وتزويدها بالمناهج الدراسية الخاصة بتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، مع توفير أساتذة متخصصين باللغة العربية، وملمين بمهارات تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وبعلم اللغة التطبيقية أسوة بمعاهد تعليم اللغات الحية مثل: معاهد كونفوشيوس لتعليم اللغة الصينية الذي افتتح قريباً في جيبوتي.

٤- تكاتف البعثات الدبلوماسية العربية الموجودة في جمهورية جيبوتي، والمؤسسات الخيرية التابعة لها على نشر اللغة العربية وتطويرها وتعزيزها في جيبوتي بافتتاح مراكز لتعليم اللغة العربية يتعلم فيها من يرغبون من المجتمع في تعلم اللغة العربية بطرق عصرية متطورة.

- ٥- توفير بيانات حاضنة للغة العربية مثل: المراكز الثقافية، والأندية الأدبية، والمكتبات الثقافية العربية؛ ليرتادها المثقفون بالثقافة العربية، لحضور الأنشطة الثقافية والأصبوحات والأمسيات الأدبية، ومطالعة الكتب العربية، وإجراء البحوث العلمية بدل تضييع الوقت في المقاهي والقليل والقال.
- ٦- تبني خريجي الجامعات العربية ومثقفى الثقافة العربية وكفالتهم؛ ليتفرغوا لنشر اللغة العربية وتعليمها لغير الناطقين بها بعد تكوينهم وتدريبهم على مهارات تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وطرق تدريس المناهج المخصصة لتلك الفئة.
- ٧- دعم مؤسسات تعليم اللغة العربية القائمة، وتشجيع معلميها ومديريها، وتدريبهم وتأهيلهم؛ ليؤدوا رسالتهم في نشر اللغة العربية وتعليمها للناطقين بغيرها على أكمل وجه وأفضل طريق؛ لتؤتي جهودها ثماراً يانعة، ونتائج مشرفة تصب في خانة خدمة اللغة العربية لغة القرآن الكريم.
- ٨- تمكين خريجي الجامعات العربية الذين هم على رأس العمل الحكومي من استكمال دراساتهم العليا عن طريق التعليم عن بعد في مختلف التخصصات حتى يمكنهم ذلك من الوصول إلى مراكز القرار بفضل شهاداتهم وقدراتهم العلمية، فيكون لهم بذلك قدرة على تعزيز اللغة العربية وتطويرها في جيبوتي.
- ٩- دعم برنامج التعليم ثنائي اللغة والتكنولوجي الذي تطوره الحكومة الجيبوتية، وتعمل على تعميمه في مختلف ربوع البلاد؛ لثبوت نجاح تجربته الأولية؛ لكونه في صالح اللغة العربية وانتشارها وتعزيزها في جيبوتي.
- ١٠- دعم الكتاب والمؤلفين الجيبوتيين ومساعدتهم على طباعة باكورة نتاجهم ومؤلفاتهم ومجموعاتهم الأدبية؛ ليكونوا قدوة في الكتابة والتأليف لغيرهم

من الأجيال الصاعدة، وطلاب الجامعات، ويكونوا واجهة للمجتمع في الثقافة والمعرفة.

١١- توفير المنح الدراسية في التخصصات العلمية الطبية والهندسية وغيرها في جامعات الدول العربية، وعدم الاقتصار على التخصصات الأدبية والإنسانية؛ ليكون خريجو الأقسام العلمية في خدمة المجتمع في الأماكن الحيوية وهم يحملون القيم الإسلامية والعربية التي تحملها اللغة العربية؛ ليكونوا قدوةً لغيرهم في تعلم اللغة العربية والاعتزاز بها عندما يروا خريجها وهم يعملون في مناصب مرموقة ونافعة للمجتمع.

١٢- توفير المناهج الخاصة بتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها للمدارس العربية في جيبوتي بالمجان أو بأسعار رمزية أو افتتاح دور نشر لطباعتها محلياً، لتستبدلها بالمناهج الخاصة بالناطقين بها؛ لكون تلك المناهج أفضل وأحسن في تعليم مهارات اللغة العربية وعناصرها.

١٣- عقد ندوات وملتقيات ومؤتمرات لدعم اللغة العربية وتطويرها ونشرها، ودعوة خريجي الجامعات العربية لمشاركتها والتفاعل معها؛ لتذليل الصعوبات والتحديات التي تواجهها اللغة العربية في جيبوتي.

١٤- توجيه طلبة الدراسات العليا في الجامعات العربية للتخصص في مجال علم اللغة التطبيقي؛ لكونه الأفضل في إكساب المعرفة الخاصة بأنسب الطرق لتعليم مهارات اللغة العربية وعناصرها للناطقين بغيرها باستخدام أحدث الوسائل التعليمية والتقنيات العلمية.

١٥- افتتاح قنوات إذاعية وتلفزيونية محلية تبث برامج لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وأفلاماً، ومسلسلات كرتونية؛ لتعليم اللغة العربية مقرونة بالمتعة والإثارة.

القسم الخامس: مدى انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي في جيبوتي، وما يتعلق بتطبيق تلك السياسات:

فيما يتعلق بانعكاس السياسات اللغوية التي ناقشتها دراسة الحالة على أرض الواقع فيمكن القول من وجهة نظري بأن جلّ السياسات اللغوية التي تنتهجها الحكومة الجيبوتية تنعكس على أرض الواقع، ويلاحظ أثرها في العديد من المجالات وفي المقابل هناك عدد آخر من السياسات اللغوية لا يجد طريقه إلى التطبيق العملي بل يبقى محفوظاً في الأدراج والرفوف أو في السجلات الحكومية.

فأما بالنسبة للمجالات التي انعكست فيها السياسات اللغوية على أرض الواقع فأهمها المجال التعليمي حيث أثمرت فيه السياسات اللغوية التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال سواء أكانت تلك القرارات المتعلقة بتحسين واقع مادة اللغة العربية في المدارس الحكومية من جعلها إجبارية بعد أن كانت اختيارية، وزيادة عدد ساعاتها بعد أن كانت قليلة، وتقوية درجات اختباراتها بعد أن كانت ضعيفة، والاهتمام بمعلميها تكويناً وتدريباً وتأهيلاً، أو تلك القرارات المتعلقة بتعزيز واقع المدارس الأهلية العربية من الاعتراف بشهاداتها، وتوحيد مناهجها، وابتعاث خريجها، وافتتاح أقسام عربية في الجامعة الوطنية، كل ذلك أثمر جودة في المخرجات، وكثرة وانتشاراً لمحدثي اللغة العربية والمهتمين بها في جيبوتي، ومن المجالات التي انعكست فيها السياسات اللغوية المجال العدلي وخاصة في محاكم الأحوال الشخصية حيث إن التعاملات فيها تتم باللغة العربية بدءاً من عرائض الدعوى وليس انتهاءً بإصدار الأحكام الشرعية، ويعد المجال الإعلامي كذلك من المجالات التي انعكست فيها السياسات اللغوية بشكل ملحوظ حيث إن جريدة القرن الورقية تنتظم في الصدور مرتين كل أسبوع مع محدودية تأثيرها وقلة انتشارها، وساعات البث الإذاعي والتلفزيوني لا تتخلف عن مواعيدها المحددة رغم قلة كوادرها المؤهلة، وندرة البرامج الثقافية الهادفة.

وأما بالنسبة للمجالات التي لم تنتقل فيها السياسات اللغوية إلى حيز التنفيذ والتطبيق فمن أبرزها المجال القانوني حيث إن عدداً من السياسات اللغوية القانونية لم تنعكس على الواقع اللغوي، من ذلك المادة الأولى من الدستور التي تنص على كون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الأولى للدولة فإن هذا القرار لا ينطبق على أرض الواقع حيث إن اللغة المستخدمة بكثرة في مختلف المجالات هي الفرنسية ولا تحضر العربية إلا قليلاً، ومن السياسات اللغوية القانونية غير المنعكسة على الواقع اللغوي القرار المتعلق باشتراط إجادة اللغة العربية أو الفرنسية أو كليهما لنيل الجنسية الجيبوتية فإن هذا القرار غير مفعّل في الوقت الحالي ولا يطالب أحدٌ بتحقيق هذا الشرط، ومن المجالات التي لم تنعكس فيها السياسات اللغوية كما ينبغي المجال الديني حيث إن التعميم الذي أصدرته وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف المتعلق باستخدام اللغة العربية الفصحى في الخطب الدينية كخطبتي الجمعة والعيد لا يتم تطبيقه إلا في مساجد محدودة بينما غالبية المساجد تجعل الخطبة الأولى عربية والثانية بلغة محلية تناسب غالبية سكان الحي الذي يقع فيه المسجد.

ولتحسين وتطوير واقع السياسات اللغوية، وتعزيز الوجود النظامي للغة العربية في جيبوتي يحسن الاهتمام بعدد من القضايا أبرزها: نشر ثقافة تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها؛ لكون اللغة العربية بالنسبة لغالبية الجيبوتيين لغة ثانية وليست لغةً أمّاً لهم؛ لذا فأفضل مدخل لتعليمهم اللغة العربية بمهاراتها وعناصرها هو استخدام طرق تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، والمساعدة على افتتاح مراكز لتعليم اللغة العربية في مدة وجيزة باستخدام السلاسل التعليمية المتخصصة للكبار والصغار، توفير بيئات حاضنة للغة العربية وثقافتها وأدبها مثل: المراكز الثقافية، والأندية الأدبية فالمتقنون الجيبوتيون، وهواة اللغة العربية في جيبوتي في أمس الحاجة إلى مثل هذه البيئات الثقافية الجاذبة، وكذلك دعم الكتاب والمؤلفين الجيبوتيين بمساعدتهم على طباعة ونشر منتجاتهم الأدبية والثقافية؛ ليكونوا قدوةً للأجيال الصاعدة، وأيضاً الاهتمام والرعاية بخريجي الجامعات العربية وكفالتهم؛ ليتفرغوا لواجبهم في تعليم اللغة

العربية وثقافتها وأدبها، وفتح برامج التعليم عن بعد لمختلف مراحل الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه؛ لوجود الكثير من الجامعيين الجيبوتيين الذين يرغبون باستكمال دراساتهم العليا لكن الوظائف والأشغال لا تسمح لهم بالتفرغ الدراسي، وكذلك توفير الكتب والسلاسل التعليمية المتخصصة في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها مثل سلسلي العربية بين يديك للكبار، والعربية بين يدي أولادنا للصغار، وعقد ورعاية الملتقيات والمؤتمرات المتعلقة بتطوير اللغة العربية والاهتمام بها.

الاهتمام بطلبة المدارس الحكومية الفرنسية فإن فيهم طلاباً متميزين في مهارات اللغة العربية لكن البيئة المدرسية لا تساعدهم على تنمية مواهبهم وصلها حيث إنَّ كل ما يحيط بهم ينطق بالفرنسية ويتحدث بها، ومثل هؤلاء الطلاب يحتاجون إلى عدد من الأمور منها: تأثيث مكتبات المدارس بكتب عربية ثقافية وأدبية وتربية إسلامية تناسب التلاميذ، وأخرى في اللغة العربية والتربية للمعلمين؛ حيث إنه لا توجد مكتبة مدرسية يوجد بها كتاب عربي على كثرتها وانتشارها في كل مدينة وقرية في الدولة إذ كل ما هو موجود فيها فرنسي أو إنجليزي، كذلك يحتاجون إلى أنشطة ثقافية باللغة العربية كالمسابقات الثقافية، والمنافسات الأدبية، والمسرحيات الهادفة، وغيرها، وتوفير منح دراسية صيفية لطلبة المدارس الفرنسية ليتعلموا اللغة العربية في بيئاتها الأصلية في الإجازة الصيفية.

ثبت المصادر والمراجع:

• الكتب:

- ١- أوضاع اللغة العربية في القرن الإفريقي (تقاطعات الدين والهوية والإثنية)،
النور حمد - عبد الوهاب الطيب بشير، المركز العربي للأبحاث ودراسة
السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٢٠م.
- ٢- إفريقيا اللغة والتاريخ (مجموعة أبحاث لسانية)، عبد الله عبد الحامد سويد،
اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، ٢٠٠٦م.
- ٣- لغة الأم ولغة الأمة: (عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية)،
عبد العلي الودغيري، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤م.
- ٤- مدخل إلى القرن الإفريقي.. القبيلة والسياسة، عبد المنعم أبوإدريس علي،
العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م.
- ٥- تعداد المسلمين بالعالم، أ.د حسين بن علي الكتاني، دار الكتب العلمية، الطبعة
الأولى، لبنان، ٢٠٢٠م.

• الرسائل:

- المقالة في الأدب العربي الحديث في جيبوتي (دراسة في الرؤية والتشكيل)، رسالة
مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير) في النقد الأدبي الحديث، إعداد محمد شاكر
عرب، بإشراف أ.د عبد الله بن صالح الوشمي، قسم البلاغة والنقد بجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، العام الجامعي ٢٠٢٠-٢٠٢١م،

● الدوريات:

- ١- استشراف مستقبل تطوير التعليم الإسلامي في جمهورية جيبوتي (دراسة تحليلية لقوائم خريجي دولة جيبوتي، لاستشراف مستقبل تطوير التعليم الإسلامي في جيبوتي) د. محمود محمد علي، د. حسن عثمان سجال، أ. زكريا عمر نور، ندوة التعليم الإسلامي في إفريقيا^٢ (الماضي، الحاضر، المستقبل)، جامعة إفريقيا العالمية، كلية التربية بالتزامن مع اتحاد الجامعات الإسلامية في إفريقيا، جمهورية السودان، المجلد الرابع ٩-١١ يناير ٢٠١٩م.

● التقارير:

- ١- تقرير وضع اللغة العربية في المنظومة الاجتماعية والتعليمية الجيبوتية، أ. أرس دابلي محمد، مفتش اللغة العربية في المرحلة الثانوية في جيبوتي.
- ٢- ديباجة ملتقى المدارس الأهلية الناطقة باللغة العربية (الماضي.. الواقع.. المأمول)، الذي كان من المزمع عقده من قبل رابطة المدارس الأهلية الناطقة باللغة العربية بالتعاون مع سفارة خادم الحرمين الشريفين في جيبوتي تحت إشراف وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني؛ لكنه لم يعقد لأسباب خارجة الإرادة، الديباجة من كتابة المفتش أستاذ أرس دابلي محمد، مفتش اللغة العربية في المرحلة الثانوية في جيبوتي.

● المقالات:

- ١- مقال: لمحة عن اللغة العربية في جيبوتي بين الأمس واليوم، حواء عمر محمد، جريدة القرن، ١٩ يناير ٢٠١٢م، الرابط: لمحة عن اللغة العربية في جيبوتي بين الأمس واليوم (alqarn.dj)
- ٢- مقال: اللغات عنصر نجاحنا، موسى محمد، جريدة القرن، ٨ مارس ٢٠١٠م، الرابط: اللغات عنصر نجاحنا (alqarn.dj)

٣- أبرز الموانئ الاستراتيجية على البحر الأحمر، موقع الجزيرة نت، ١ سبتمبر ٢٠٢٣م، الرابط: أبرز الموانئ الإستراتيجية على البحر الأحمر | الموسوعة | الجزيرة نت (aljazeera.net).

٤- اقتصاد جيبوتي وثرواتها الطبيعية، الجزيرة نت، ١ سبتمبر ٢٠٢٣م، الرابط: اقتصاد جيبوتي وثرواتها الطبيعية | اقتصاد | الجزيرة نت (aljazeera.net).

٥- جيبوتي نظرة عامة، موقع البنك الدولي، ١ سبتمبر ٢٠٢٣م، الرابط: جيبوتي نظرة عامة (albankaldawli.org).

٦- الدول الأعضاء، موقع منظمة التعاون الإسلامي، ١ سبتمبر ٢٠٢٣م، الرابط: منظمة التعاون الإسلامي (oic-oci.org).

٧- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جيبوتي، ١ سبتمبر ٢٠٢٣م، الرابط: جيبوتي | المفوضية (unhcr.org).

٨- مقال: جيبوتي ... لمحة تاريخية، موقع جريدة الشرق الأوسط، تاريخ النشر: ٢١ مايو ٢٠٢١م، الرابط: جيبوتي ... لمحة تاريخية (aawsat.com).

٩- مقال: جيبوتي ... الموقع الاستراتيجي والتوازن السياسي، ضياء الدين سعيد بامخرمة، ١ سبتمبر ٢٠٢٣م، الرابط: جيبوتي ... الموقع الاستراتيجي والتوازن السياسي (aawsat.com).

١٠- ممالك الطراز، موقع معرفة، تاريخ التوثيق: ١ سبتمبر ٢٠٢٣م، الرابط: ممالك الطراز - المعرفة (marefa.org).

١١- الموسوعة جيبوتي، موقع الجزيرة نت، ١ سبتمبر ٢٠٢٣م، الرابط: جيبوتي | الموسوعة | الجزيرة نت (aljazeera.net).

- ١٢- موقع رئاسة جيبوتي، نظرة عامة جيبوتي، التاريخ: ١ سبتمبر ٢٠٢٣م الرابط:
نظرة عامة (presidence.dj). (الموقع باللغة الفرنسية).
- ١٣- الوكالة الوطنية للسياحة، جغرافية جيبوتي، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣م، الرابط:
Géographie Agence Nationale du Tourisme de Djibouti (visitdjibouti.dj) (الموقع
باللغة الفرنسية).

٨: دراسة حالة

(المملكة العربية السعودية)

إعداد: د. سعيد علي الأصلع



دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية

نبذة عامة عن المملكة العربية السعودية

• الموقع:

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا حيث يحدها غرباً البحر الأحمر، وشرقاً الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر، وشمالاً الكويت والعراق والأردن، وجنوباً اليمن وسلطنة عمان.

• المساحة والملامح الجغرافية:

تمثل المملكة العربية السعودية غالبية شبه جزيرة العرب فهي تشغل أربعة أخماس شبه الجزيرة، بمساحة تقدر بنحو ٢,٢٥٠,٠٠٠ (مليونين وربع المليون) كيلومتر مربع.

تتميز المملكة العربية السعودية بتنوع تضاريسها نظراً لاتساع مساحتها. ففي الغرب على امتداد البحر الأحمر يوجد سهل تهامة الساحلي الذي يبلغ طوله حوالي ١١٠٠ كيلومتر، وعرضه يبلغ ٦٠ كيلومتراً في المناطق الجنوبية، ويضيق تدريجياً كلما توجهنها شمالاً باتجاه خليج العقبة. وإلى الشرق من سهل تهامة الساحلي توجد سلسلة جبال السروات التي يتراوح ارتفاعها ما بين ٩٠٠٠ قدم في مناطق المملكة الجنوبية، ويقل الارتفاع تدريجياً كلما اتجهت شمالاً لتصل إلى ٣٠٠٠ قدم. وتنحدر من جبال السروات أودية كبيرة تتجه إما شرقاً أو غرباً، ومن هذه الأودية: وادي جازان، وادي نجران، وادي ثليث، وادي بيشة، وادي الحمض، وادي الرمة، وادي ينبع، وادي فاطمة ... إلخ.

وعلى الشرق من سلسلة جبال السروات تقع هضبة نجد، ومرتفعاتها التي تنتهي شرقاً بكثبان الدهناء وصحراء الصمان وجنوباً بمنطقة يتخللها وادي الدواسر، وتحاذي صحراء الربع الخالي. ومن الشمال تمتد سهول نجد إلى منطقة حائل حتى تتصل بصحراء النفود الكبرى ثم بحدود العراق والأردن، كما يوجد بها بعض المرتفعات الجبلية مثل جبال طويق والعارض وأجا وسلمى. أما صحراء الربع الخالي فهي تشكل الجزء الجنوبي

الشرقي من المملكة، وهي منطقة صحراوية كبيرة تقدر مساحتها بـ ٦٤٠٠٠ كيلومتر مربع تتكون من كثبان رملية وسبخات.

وفي شرق المملكة، يأتي السهل الساحلي الشرقي الذي يبلغ طوله حوالي ٦١٠ كيلومترات، وتتخلله مساحات كبيرة من السبخات الملحية والمناطق الرملية.

● التقسيم الإداري للمملكة:

بموجب نظام المناطق الصادر بالأمر الملكي الكريم رقم (١/٩٢) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ، تم تقسيم المملكة إلى (١٣) منطقة إدارية، وتنقسم المنطقة إلى عدد من المحافظات يختلف عددها من منطقة إلى أخرى، وتنقسم المحافظة إلى مراكز ترتبط إدارياً بالمحافظة أو الإمارة، وتشتمل الإمارة أو المحافظة أو المركز على عدد من المسميات السكانية ترتبط بها إدارياً. وفي الخريطة (رسم بياني ٢) توضيح لهذه المناطق الإدارية، مع عدد السكان في كل منطقة.

● عدد السكان^(١):

يبلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية (٣٢,١٧٥,٢٢٤) حسب التعداد السكاني لعام ٢٠٢٢م. حيث يبلغ عدد السعوديين ١٨,٧٩٢,٢٦٢، أما غير السعوديين فيبلغ: ١٣,٣٨٢,٩٦٢، كما يبين ذلك الجدول (جدول ١) والرسم البياني (رسم بياني ١) الآتي:

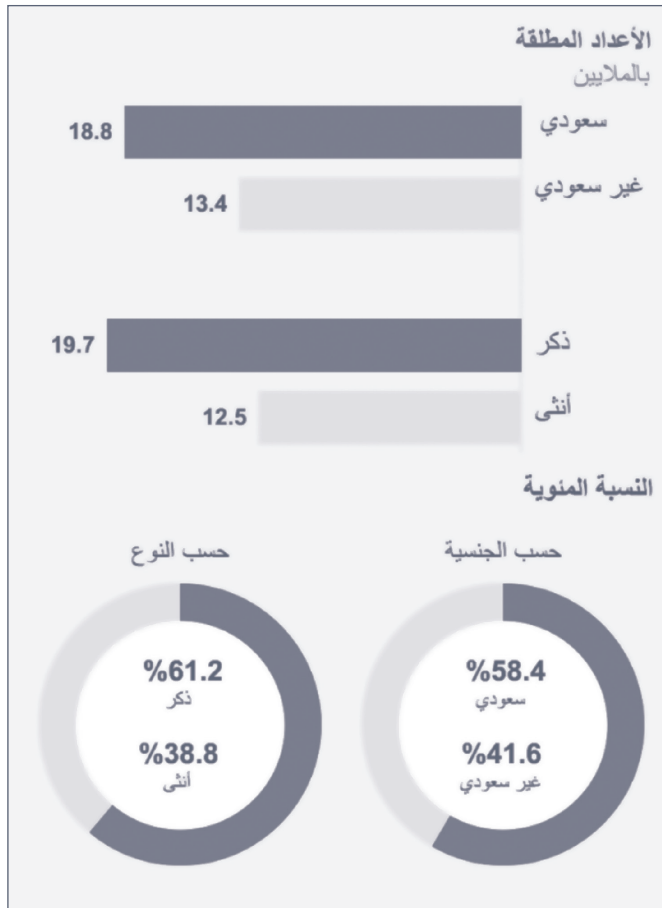
جدول (١): عدد السكان السعوديين وغير السعوديين (ذكور وإناث)

المجموع	٩٤٣٤١٣١	عدد السعوديين
١٨٧٩٢٢٦٢	(٢٩,٣٪)	
(٥٨,٤٪)	٩٣٥٨١٣١	عدد السعوديات
	(٢٩,١٪)	

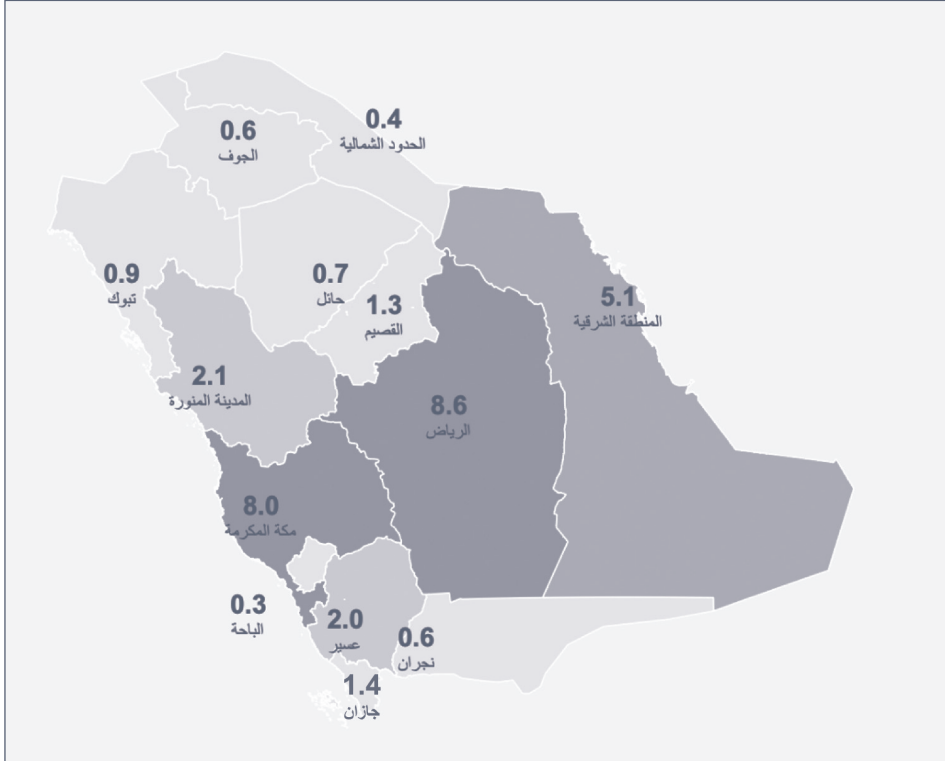
(١) الموقع الرسمي لتعداد السعودية. <https://portal.saudicensus.sa/portal>

المجموع ١٣٣٨٢٩٦٢ (٤١,٦٪)	١٠٢٤٤٤٦٤ (٣١,٨٪)	عدد المقيمين الذكور
	٣١٣٨٤٩٨ (٩,٨٪)	عدد المقيمين الإناث
٣٢١٧٥٢٢٤ (١٠٠٪)		المجموع

رسم بياني (١): عدد السكان السعوديين وغير السعوديين (ذكور وإناث)

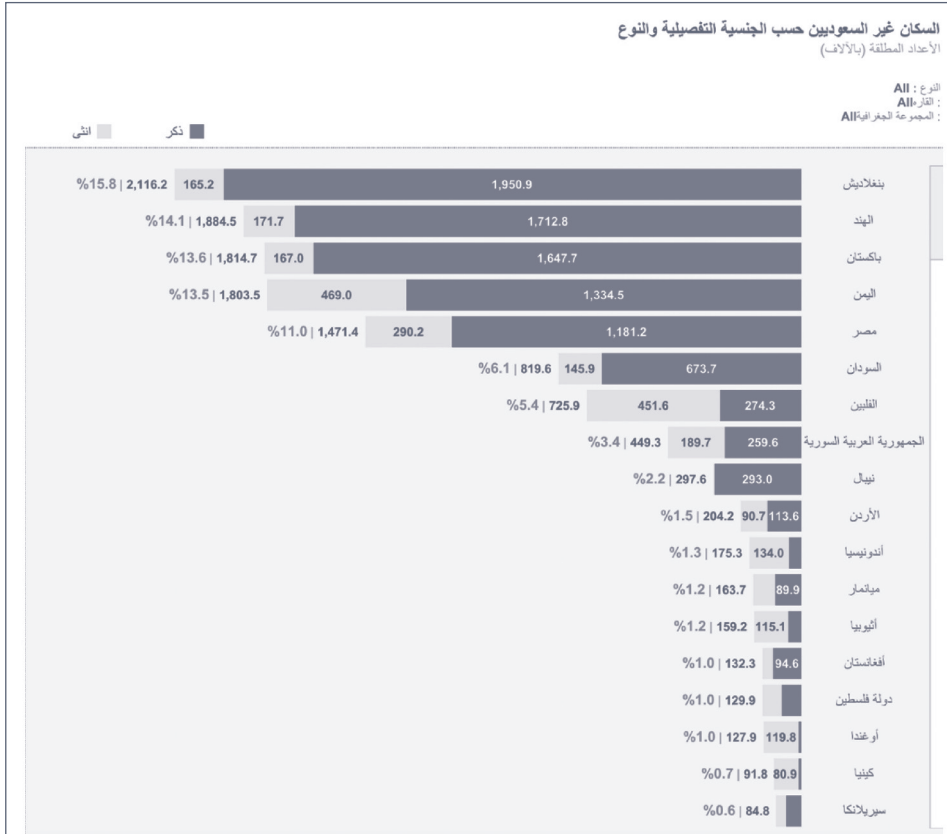


رسم بياني (٢): توزيع السكان حسب المناطق الإدارية



أما بالنسبة لغير السعوديين من الجنسيات الأخرى، فتحتل الجنسية البنغلادشية المركز الأول، حيث يصل عددهم إلى (٢,١١٦,٢) مليون نسمة حيث يمثلون ما نسبته (١٥.٨٪) من السكان غير السعوديين، وتأتي بعدها في المركز الثاني الجنسية الهندية حيث بلغ عددهم (١,٨٨٤,٥) مليون نسمة، ويمثلون ما نسبته (١٤.١٪) من غير السعوديين، ثم في المركز الثالث تأتي الجنسية الباكستانية حيث بلغ عددهم (١,٨١٤,٧) مليون نسمة، ويمثلون ما نسبته (١٣.٦٪) من غير السعوديين، كما هو موضح في الرسم البياني الآتي:

رسم بياني (٣): عدد السكان غير السعوديين وجنسياتهم



هذه الجنسيات وغيرها من الجنسيات الأخرى العربية وغير العربية توافدت للعمل في المملكة العربية السعودية نظراً لما حباها الله من النعم، ونظراً لأن وضعها الاقتصادي قوي ومتين، فمن حيث الوضع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، فهي تتبوأ مركزاً اقتصادياً مهماً في العالم؛ حيث إنها أحد أعضاء مجموعة العشرين والمنتج الأكبر للنفط حول العالم. كل هذه الامتيازات أدت إلى تحولات كبيرة في المجتمع السعودي، انعكست على تطوره ونموه الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، وبالتالي أصبحت المملكة العربية السعودية بيئة جاذبة للباحثين عن العمل والاستثمار... إلخ.

وكما يُظهر الرسم البياني (رسم بياني ٣) أن أعلى ثلاث جنسيات من حيث العدد ليست من دول عربية، بل من دول أجنبية لا تتحدث العربية، حيث إن هذه الجنسيات الثلاث (البنغلادشية، الهندية، الباكستانية) مجتمعة تمثل ما نسبته (٤٣.٥٪) من غير السعوديين المقيمين في المملكة العربية السعودية، ولذلك فإن احتكاك اللغة العربية بلغات هؤلاء المقيمين أمر حتمي، وسيؤدي إلى تغير لغوي. ومما لا شك فيه أن ظهور العربية الخليجية المهجنة (Gulf Pidgin Arabic) أحد نتائج هذا الاحتكاك (المعيلي ٢٠١٣، الشمري ٢٠١٨). ولذلك فإن سن قوانين لغوية ووضع سياسة لغوية واضحة تلزم من يرغب بالعمل في المملكة العربية السعودية ممن ليست اللغة العربية لغته الأم بإجادة حدٍّ معين من اللغة العربية أمر مطلوب ومتحتم في مثل هذه الظروف من الاحتكاك اللغوي؛ وذلك لصيانة اللغة العربية وتنقيتها، وكذلك فيه نشر للعربية وتعزيز من مكانتها في نفوس أبنائها وبين لغات العالم.

● اللغة العربية في السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية:

تحتل اللغة العربية مكانة مهمة في المملكة العربية السعودية وسياساتها اللغوية، فالعربية جزء من اسم الدولة حيث إنها أول دولة عربية تضع كلمة (العربية) في اسمها لتصبح (المملكة العربية السعودية)، إضافة إلى ذلك، أقر النظام الأساسي للحكم بأن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض. كما أكد على صيانة التراث الإسلامي والعربي.

فالتخطيط اللغوي هو ما تقوم به الحكومات أو الهيئات الرسمية وشبهها، أو الأفراد من جهود موجهة للتأثير على السلوك اللغوي للمجموعات اللغوية الكبيرة أو الصغيرة فيما يتعلق باكتساب اللغة، أو بنيتها، أو وظيفتها، أو مكانتها داخل مجتمع ما (المحمود، ٢٠١٨، ص ٩٩).

وهذا ما قامت وتقوم به المملكة العربية السعودية من جهود وتنظيمات وقوانين لخدمة اللغة العربية، وللحفاظ عليها، وتعزيز مكانتها ونشرها، فالمملكة العربية السعودية دولة أحادية اللغة، إذ اللغة العربية هي اللغة الوحيدة الرسمية على مستوى الدولة، وهذا ما أكدته نتائج هذه الدراسة، وأثبتته القرارات المرصودة والمجموعة في هذه الدراسة.

ومن الدراسات المنشورة في هذا المجال دراسة (السلطان ٢٠١٩) عن الحماية القانونية للغة العربية في الأنظمة السعودية، حيث ذكر أن حمايتها تتمثل في عدة أمور، منها: أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، والتعليم، والمؤسسات القضائية، والإعلام، والإعلانات التجارية، والترجمة إلى العربية، واشتراط العربية في الجنسية، وافتتاح معاهد لتعليمها، والتوعية بأهمية العربية والعناية بها... إلخ. وهذه النتائج متطابقة وتؤيدها القرارات المرصودة في هذه الدراسة.

في المقابل في إحدى الدراسات المهمة في مجال قياس الاتجاهات والمواقف اللغوية لطلاب الجامعات السعودية تجاه اللغتين العربية والإنجليزية، أجراها (المحمود ٢٠١٣) من خلال دراسة الاتجاهات والمواقف اللغوية لـ (٣٠٠) طالب تجاه استعمال العربية والإنجليزية في مجالات الحياة العامة والتعليم والإعلام. فأظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات الأفراد يشوبها شيء من التعقيد، حيث إن الاتجاهات المباشرة حيال العربية الفصحى تميل للإيجابية في السياق المعرفي، والعاطفي، غير أنها لم تكن كذلك في السياق النزوعي (الفعلي). في المقابل، أظهرت نتائج الدراسة أن الاتجاهات حيال اللغة الإنجليزية تتسم بالإيجابية في كافة السياقات (المعرفي، والعاطفي، والنزوعي). ومما بينته الدراسة تفضيل المشاركين فيها للغة الإنجليزية على حساب العربية، وارتباط العربية الفصحى بالسياق الرسمي، مع ارتباط العامية بالسياق الاجتماعي العفوي، وارتباط الإنجليزية بالمكانة العالية.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على جمع وتحليل السياسات اللغوية والقرارات الصادرة المتعلقة باللغة العربية في المملكة العربية السعودية. تتبع هذا الدراسة المنهج الكمي والكيفي في تحليل البيانات. حيث تم جمع القرارات المتعلقة بالسياسة والتخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية، وقد بلغت القرارات التي جُمعت وحُللت ١٦١ قراراً، صادرة من مختلف الجهات الرسمية في المملكة في الفترة بين ١٩٣١ و٢٠٢٤م، حيث قام مختصون في السياسات اللغوية بجمع القرارات الصادرة والمتعلقة بالسياسات والقوانين اللغوية في المملكة العربية السعودية في قاعدة بيانات، وأعطى كل قرار رقماً تعريفياً، وكلمات مفتاحية دالة على مضمون القرار، إضافة إلى ذكر متن القرار وسنة إصداره والجهة التي أصدرته، وهل هو قرار مستقل أم قرار عرضي.

بعد ذلك خضعت جميع القرارات للدراسة والتحليل كمياً وكيفياً من حيث عددها بشكل عام، وتفصيل أعدادها من حيث القرارات المستقلة والقرارات العرضية، الجهات التي أصدرتها، مجالاتها، تسلسلها التاريخي، ومن ثم صُنِّفت تلك القرارات من حيث النوع والهدف.

فأنواع التخطيط اللغوي كما يذكر الباحثون ومنهم (Cooper, ١٩٨٩; Haarmann, ١٩٩٠) و (المحمود ٢٠١٨، الفاسي الفهري ٢٠١٤) تنفرع إلى ما يأتي:

● تخطيط الوضع اللغوي Status Planning

ويدخل ضمن نطاق تخطيط الوضع اللغوي جهود السلطات الرسمية في إقرار لغة أولغات ما في المجتمع، ومن الأنشطة التي تدخل ضمن تخطيط الوضع اللغوي: اختيار اللغة أو اللغات الرسمية، إضافة إلى وضع الأنظمة والتشريعات التي تنظم إدارة الشأن اللغوي، لغة الإدارة في المكاتب الرسمية... إلخ.

● تخطيط المتن اللغوي Corpus Planning

وهو مرتبط بالتغيرات داخل بنية اللغة ومتنها، ويدخل في هذا النوع: تخطيط النظام الكتابي والإملائي للغة وإصلاحه، وإثراء المعجم بالمفردات، وتقييم النظام الكتابي، تطوير المعجم، التحديث في النظام اللغوي ... إلخ.

● تخطيط الاكتساب اللغوي Acquisition Planning

تخطيط الاكتساب اللغوي: يهتم بوضع اللغة أو اللغات في النظام التعليمي، والأسس التي يقوم عليها اختيار لغة التعليم، وآلية تعليم اللغة، وكذلك القرارات المتعلقة باللغات الأخرى وإدخالها في النظام التعليمي، وجميع ما يتصل بذلك. ويدخل فيه ثلاثة فروع: ١- تعليم اللغة الثانية أو الأجنبية، ٢- استبقاء اللغة، ٣- إحياء اللغة.

● تخطيط المكانة اللغوية Prestige Planning

يخاطب هذا النوع من التخطيط اللغوي الصورة النمطية للغة في أذهان الأفراد ودراساتها والتأثير فيها بما يخدم واقع اللغة ومستقبلها. فالصورة النمطية والمواقف أو الاتجاهات اللغوية نحو اللغة تؤثر تأثيراً كبيراً في واقع اللغة، ويمكن من خلالها التنبؤ بمستقبلها.

● تخطيط الخطاب Discourse Planning

ويقصد به توجيه الخطاب للتأثير في المواقف والاتجاهات اللغوية لأبناء المجتمع اللغوي.

ومن القضايا التي ينبغي التنبيه عليها هي أن العلاقة بين الأنواع السابقة تبادلية، إذ لا يمكن العمل في نوع من أنواع التخطيط اللغوي دون أن يتأثر بالأنواع الأخرى، ويؤثر فيها؛ فعلى سبيل المثال: نجحت التجربة التركيبية في تخطيط المتن اللغوي من خلال استبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، مدعومة بعمل كبير في سياق تخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط المكانة اللغوية، وتخطيط الخطاب، وكل ذلك لإنجاح التغيرات التي تمت في سياق تخطيط المتن اللغوي (المحمود، ٢٠١٨، ص ١٠٣).

أما من حيث أهداف التخطيط اللغوي، فقد ذكر الباحثون ومنهم (المحمود ٢٠١٨) (Nahir, ٢٠٠٣) عدة أهداف، ومن أبرزها ما يأتي:

● التنقية اللغوية language purification

ويهدف إلى الحفاظ على اللغة وتنقيتها من الدخيل والانحراف اللغوي.

● الإحياء اللغوي language revival

ويهدف إلى إحياء اللغات الميتة، أو المستخدمة في حدود ضيقة، وإعادة نشرها واستخدامها وتوظيفها في الحياة اليومية.

● الإصلاح اللغوي language reform

ويهدف إلى تعديل وتيسير بعض الجوانب في اللغة بغية تيسير استخدامها.

● التقييس اللغوي language standardization

ويُقصد به اختيار لغة أو لهجة ما لتكون هي اللغة الرسمية للبلد أو لمقاطعة بعينها.

● نشر اللغة language spread

ويُقصد به الجهود المبذولة لنشر لغة ما، وزيادة عدد متحدثيها حول العالم.

● تحديث المفردات lexical modernization

ويهدف إلى استحداث مفردات أو تكييفها لتناسب البنية اللغوية للمفاهيم والأفكار الدخيلة من اللغات الأخرى.

● التبسيط الأسلوبي stylistic simplification

ويقصد به الجهود المبذولة لتيسير استخدام اللغة وتيسير فهمها لغير المتخصصين.

● توحيد المصطلحات terminology unification

ويقصد به توحيد المصطلحات العلمية وتوضيحها وتعريفها.

● صيانة اللغة language maintenance

ويقصد به الجهود المبذولة للحفاظ على اللغة من العوامل التي تهددها، وقد تتسبب في انحسارها.

• الاتصال عبر اللغات interlingual communication

ويقصد به الجهود المبذولة لتيسير الاتصال بين متحدثي لغتين مختلفتين من خلال توظيف لغة ثالثة تكون مشتركة بين متحدثي اللغتين الآخرين.

وكما أن أنواع التخطيط اللغوي تتداخل فيما بينها وتتبادل، ف كذلك الحال بالنسبة لأهداف التخطيط اللغوي، فالأهداف بينها تداخل وتكامل، فبعض القرارات كانت تهدف إلى تحقيق أكثر من هدف في الوقت ذاته، كما في قرار إنشاء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ومنها: المادة الثالثة من القرار رقم (٣٤) الصادر في: ١٣/٠١/١٤٤٢هـ، ونصّ على:

يهدف المجمع إلى تحقيق ما يأتي:

- ١- المحافظة على سلامة اللغة العربية ودعمها نطقاً وكتابة، والنظر في فصاحتها وأصولها وأساليبها وأقيستها ومفرداتها، وضوابطها وقواعدها، وتيسير تعلمها وتعليمها داخل المملكة وخارجها؛ لتواكب المتغيرات في جميع مجالات اللغة العربية.
- ٢- توحيد المرجعية العلمية داخلياً فيما يتعلق باللغة العربية وعلومها، والعمل على تحقيق ذلك خارجياً.
- ٣- إيجاد البيئة الملائمة لتطوير اللغة العربية وترسيخها.
- ٤- العمل على نشر استخدام اللغة العربية، ومتابعة سلامة استعمالها في المجالات المختلفة.
- ٥- إحياء تراث اللغة العربية دراسةً وتحقيقاً ونشراً.
- ٦- العناية بتحقيق الدراسات والأبحاث والمراجع اللغوية ونشرها.
- ٧- تشجيع العلماء والباحثين والمختصين في اللغة العربية

النتائج:

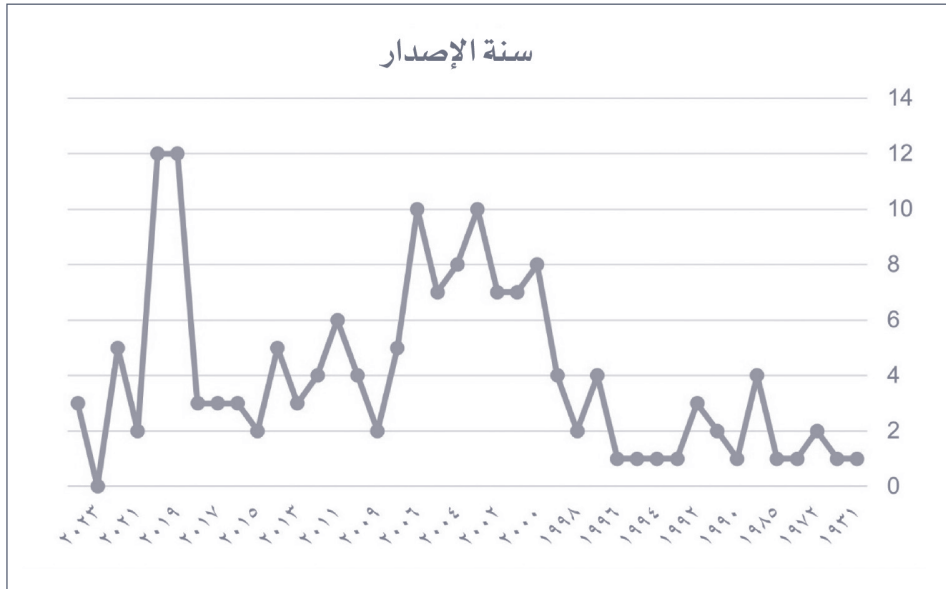
من خلال تحليل القرارات البالغ عددها ١٦١ قراراً، يتضح أن أول قرار صدر كان في عام ١٩٣١م حيث صدرت أربعة قرارات في ذلك العام، وجميعها في مجال القانون والتقاضي وجاءت جميعها لتؤكد على استخدام اللغة العربية فقط في التقاضي. وكان واضحاً في لغة تلك القرارات الحزم والتأكيد على قضية رسمية اللغة العربية وأحاديثها، فمثلاً على سبيل المثال، نص أحد تلك القرارات الأربعة على أنه: «لا يجوز لهيئة المجلس وغيرهم ممن يكون حاضراً أثناء المحاكمة التكلم بغير اللغة العربية». ففي القرار حزم وتأكيد على أحادية اللغة العربية وتفرداً في النظام. في حين أنه في السنوات الأخيرة ونظراً للانفتاح الذي تعيشه المملكة العربية السعودية، فإن لغة القرارات المتعلقة بالسياسة اللغوية أصبحت تتقبل وجود لغة أخرى، ومنها على سبيل المثال: القرار رقم م/١٣٢، المادة الخامسة، رقم (١) من نظام الشركات الصادرة في عام ٢٠٢٢، حيث نصت المادة على: «يكون لكل شركة اسم تجاري باللغة العربية أو بلغة أخرى، ويجوز أن يكون الاسم مشتقاً من غرضها، أو اسماً مميزاً، أو اسم واحد أو أكثر من الشركاء أو المساهمين فيها الحاليين أو السابقين، أو منها معاً، مع مراعاة ألا يكون مخالفاً لنظام الأسماء التجارية والأنظمة الأخرى واللوائح المعمول بها في المملكة». فيلاحظ فيه مساواة بين اللغة العربية واللغة الأخرى من خلال استخدام أداة العطف (أو) التي تفيد التخيير.

الجدول ٢ والرسم البياني ٤ يوضحان عدد القرارات الصادرة في كل عام، حيث يظهر أن عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ كانا الأكثر من حيث عدد القرارات الصادرة في ذلك العامين باثني عشر قراراً في ٢٠١٩ وأحد عشر قراراً في ٢٠٢٠، وكانت الغالبية من القرارات في هاتين السنتين صادرة في شؤون تتعلق بالاقتصاد وتنظيم شؤونه. يلي هذه السنوات سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ حيث صدر في كل منهما ١٠ قرارات لغوية، وكانت غالبية القرارات في سنة ٢٠٠٣ في مجال التعليم في حين كانت أغلب قرارات عام ٢٠٠٦ في مجال الاقتصاد، والجدول الآتي (جدول ٢) والرسم البياني (٤) يوضحان عدد القرارات الصادرة في كل عام.

جدول (٢): ملخص لعدد القرارات في كل سنة

سنة القرار	عدد القرارات	سنة القرار	عدد القرارات
١٩٣١	١	٢٠٠٤	٨
١٩٥٤	١	٢٠٠٥	٧
١٩٧٢	٢	٢٠٠٦	١٠
١٩٧٥	١	٢٠٠٧	٥
١٩٨٥	١	٢٠٠٩	٢
١٩٨٩	٤	٢٠١٠	٤
١٩٩٠	١	٢٠١١	٦
١٩٩١	٢	٢٠١٢	٤
١٩٩٢	٣	٢٠١٣	٣
١٩٩٣	١	٢٠١٤	٥
١٩٩٤	١	٢٠١٥	٢
١٩٩٥	١	٢٠١٦	٣
١٩٩٦	١	٢٠١٧	٣
١٩٩٧	٤	٢٠١٨	٣
١٩٩٨	٢	٢٠١٩	١٢
١٩٩٩	٤	٢٠٢٠	١١
٢٠٠٠	٨	٢٠٢١	٢
٢٠٠١	٧	٢٠٢٢	٥
٢٠٠٢	٧	٢٠٢٣	٠
٢٠٠٣	١٠	٢٠٢٤	٣

رسم بياني (٤): الخط الزمني للقرارات، وعدد القرارات الصادرة في كل عام



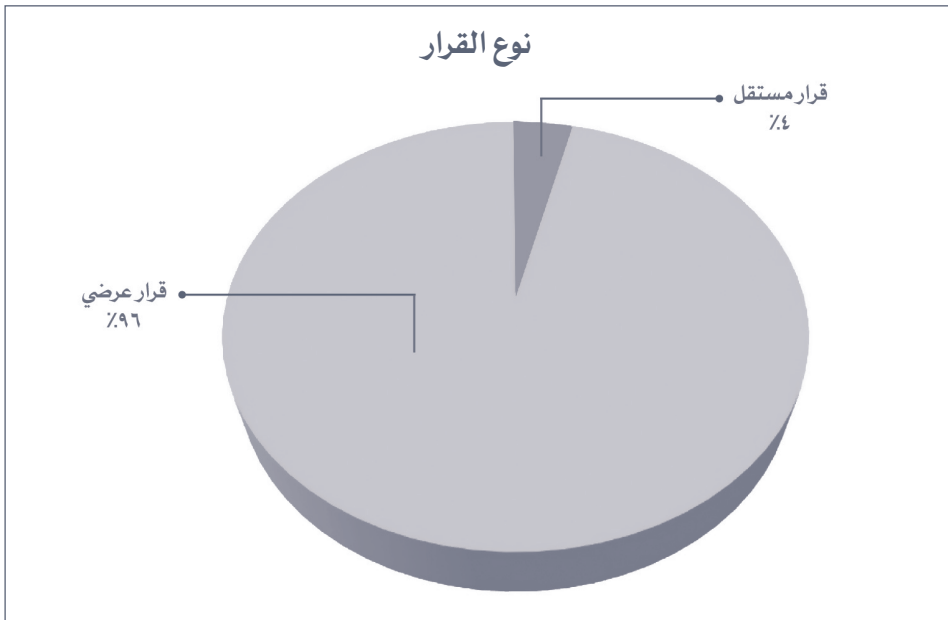
• أنواع القرارات:

تظهر النتائج أيضاً أن أغلبية القرارات كانت قرارات عرضية حيث بلغت القرارات العرضية ١٥٥ قراراً، أي ما نسبته (٩٦٪)، ومن أبرز القرارات المستقلة قراران متعلقان بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية في عام ٢٠١٠، ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في عام ٢٠٢٠م. الجدول ٣ والرسم البياني (٥) يبينان عدد القرارات المستقلة والعرضية ونسبتها.

جدول (٣): أنواع القرارات (مستقلة أو عرضية)

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٦
قرار عرضي	١٥٥
	١٦١

رسم بياني (٥): أنواع القرارات اللغوية



• مجالات القرارات:

بينت النتائج أن المجال الاقتصادي تصدر مجالات القرارات بعدد ٥٥ قراراً، أي ما نسبته (٣٤٪)، ومعظم تلك القرارات كانت تنص على أهمية اللغة العربية وأولويتها ووجوب توظيفها واستخدامها، ولكنه لا يمنع من توظيف اللغة الإنجليزية

بجانب اللغة العربية. ومنها على سبيل المثال: القرار رقم ١٠٠٦-١-١٤٤٢، والمادة رقم ١٦٤ (٢.١٦٤) الصادر في ٢٠٢٠، المتعلق باللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار التعديني، الذي نص على:

«اللغة المعتمدة في الوثائق والمراسلات:

يجب أن تكون المراسلات والوثائق الأخرى باللغة العربية، ويجوز استخدام لغة أخرى إلى جانب اللغة العربية على أن تكون اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في تفسير هذه المراسلات والوثائق وتنفيذها».

إضافة إلى ذلك، فقد أكدت السياسة اللغوية السعودية على أهمية اللغة العربية حتى في الأعمال والمشتريات التي تنفذ خارج المملكة من خلال الإلزام بترجمة تلك الوثائق إلى اللغة العربية، كما جاء في القرار رقم ١٢٤٢ في المادة (٢، ٥) المتعلق باللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، الصادر في ٢٠١٩، حيث نص على:

«تستثنى الأعمال والمشتريات التي تنفذ خارج المملكة من الأحكام الآتية:

٢- الفقرة (١) من المادة (الخامسة والخمسين) من النظام؛ حيث يجوز للجهة الحكومية -وفق ما تراه محققاً للمصلحة- استخدام أي لغة غير العربية في صياغة العقود ووثائقها وملحقاتها، وتحديد اللغة المعتمدة لتفسير العقد وتنفيذه، على أن تلتزم الجهة بإعداد نسخة مترجمة إلى العربية لأي من تلك الوثائق».

ويأتي القانون في المرتبة الثانية بعد الاقتصاد من حيث عدد القرارات، فقد أظهرت النتائج أن هناك ٣٩ قراراً متعلقاً بمجال القانون، ويمثل ما نسبته (٢٤٪) من القرارات، وجميع القرارات في مجال القانون كذلك تؤكد على أهمية اللغة العربية، وتوظيفها واستخدامها، كما في القرار رقم (م/١) في المادة رقم (٢٣) من نظام المرافعات الشرعية الصادر في (٢٠١٣)، الذي نص على:

«اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم؛ وتسمع المحكمة أقوال الخصوم والشهود ونحوهم من غير الناطقين باللغة العربية عن طريق مترجم، وتقدم ترجمة معتمدة من مكتب مرخص له باللغة العربية للأوراق المكتوبة بلغة أجنبية».

ويأتي التعليم في المرتبة الثالثة من حيث عدد القرارات التي أصدرها، حيث بلغ عددها ١٥ قراراً، أي ما نسبته (٩٪) من مجمل القرارات. وما يلاحظ في تلك القرارات الصادرة في مجال التعليم هو تأكيدها وتشديدها على أهمية اللغة العربية ورسميتها، وأنها لغة التعليم، ومن تلك القرارات المتعلقة بالتعليم العالي، المادة الثانية من القرار رقم ٧/ب/٤٤٠٣ الصادر في (١٩٩٨)، والتي نصت على: «تهدف البحوث التي تجرى في الجامعات إلى إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات النافعة، وعلى وجه الخصوص فيما يأتي:

ب- جمع التراث العربي والإسلامي والعناية به وفهرسته وتحقيقه وتيسيره للباحثين».

إضافة إلى ذلك نصت اللائحة على أن التعليم في الجامعات السعودية يكون باللغة العربية كما ذكر في المادة ٣٥ من القرار رقم ٧/ب/٦٠٢٤ الصادر في عام ٢٠٠٣ والذي ينص على أن: «اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة، ويجوز التدريس بلغة أخرى بقرار من الوزير».

وتأتي الثقافة في المرتبة الرابعة من حيث عدد القرارات الصادرة بخصوصها، حيث بلغ عددها ١٥ قراراً، أي ما تقارب نسبته (٩٪) من مجمل القرارات. ويلاحظ في تلك القرارات الصادرة في مجال الثقافة هو تأكيدها على أهمية اللغة العربية ورسميتها، وأنها لغة الثقافة في المملكة العربية السعودية، ولكن يُلاحظ أن أحد القرارات نص على اعتماد اللغة الإنجليزية، وهذا خلاف السائد في القرارات اللغوية التي نصت على أولوية اللغة العربية وأهميتها وأحاديثها، وهو القرار رقم (٥-٨-٢٠١٩) في المادة رقم (٣/٢١) الصادر في عام (٢٠١٩) والمتعلق باللائحة التنفيذية لنظام براءات الاختراع والتصميمات، الذي نص على أنه:

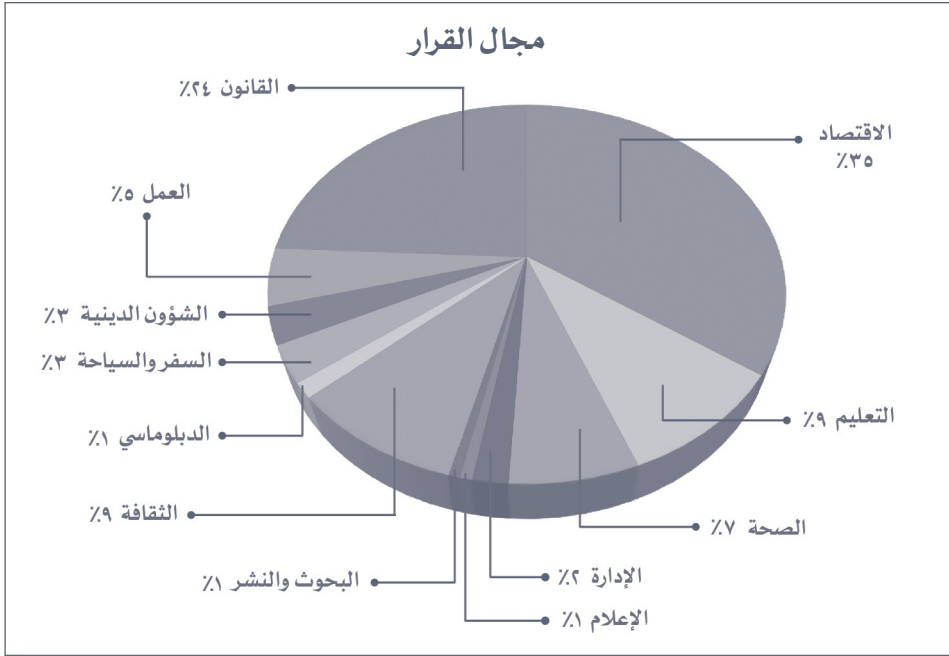
«يجب تعبئة نموذج طلب براءة نباتية بوضوح، ويفضل إضافة اسم مقدم الطلب واسم مستنبط النبات، ومعلومات الأسبقية والكشف باللغة الإنجليزية...».

الجدول الآتي (جدول ٤) وكذلك الرسم البياني (٦) يظهران مجالات القرارات، وعدد القرارات الصادرة في كل مجال:

جدول (٤): مجالات القرارات وعددها في كل مجال

العدد	المجال
٥٦	الاقتصاد
٣	الإدارة
١١	الصحة
١	البحوث والنشر
١٥	الثقافة
٢	الدبلوماسية
١٥	التعليم
٥	السفر والسياحة
٥	الشؤون الدينية
٨	العمل
٣٩	القانون
١	الإعلام
١٦١	المجموع

رسم بياني (٦): مجالات القرارات



• الجهات المصدرة للقرارات:

أما من حيث الجهات المصدرة للقرارات فإن القرارات الصادرة عن هيئات ومجالس حكومية هي الأكثر حيث بلغت ٥٣ قراراً تمثل ما نسبته (٣٣٪) من القرارات، ثم يليها القرارات التي صدرت عن الوزارات المختلفة والتي بلغت ٤٩ قراراً تمثل (٣١٪) من القرارات، ثم تأتي بالتساوي القرارات الصادرة عن الديوان الملكي ومجلس الوزراء حيث صدر عن كل منهما ٣٠ قراراً تمثل ما نسبته (١٩٪) من القرارات لكل من الديوان الملكي ومجلس الوزراء. وبالتالي فإن القرارات المتعلقة بالسياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية الصادرة عن أعلى الجهات التشريعية في الدولة، وهما الديوان الملكي ومجلس الوزراء تصل إلى ٥٩ قراراً، ويمثل مجموعه ما نسبته (٣٧٪) من القرارات، وهذا يؤكد على تبني الدولة للغة العربية ودعمها لها، فالعربية مكون أساسي للكيان، وهي جزء مهم ورئيس

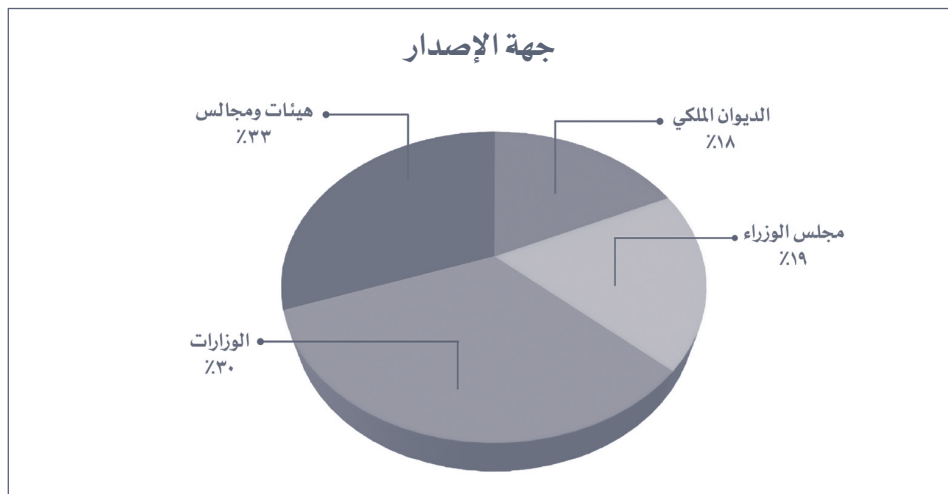
من الهوية الوطنية العامة للدولة والأفراد، وهي إحدى مقومات المجتمع السعودي، إضافة إلى التأكيد من خلال القرارات الصادرة على عريية المشهد اللغوي الاجتماعي.

الجدول الآتي (جدول ٥) والرسم البياني (٧) يوضحان الجهات المصدرة للقرارات وعدد القرارات الصادرة من كل جهة:

جدول (٥): الجهات المصدرة للقرارات وعددها

العدد	جهة الإصدار
٢٩	الديوان الملكي
٣٠	مجلس الوزراء
٥٣	هيئات ومجالس
٤٩	الوزارات
١٦١	المجموع

رسم بياني (٧): عدد القرارات وجهة إصدارها



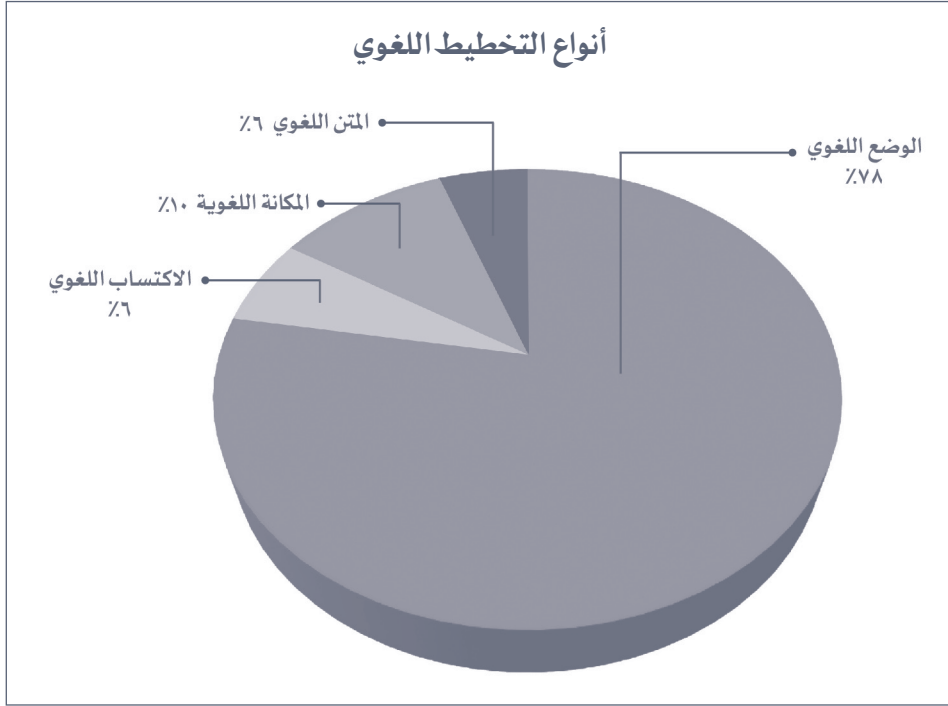
• القرارات من حيث نوع التخطيط اللغوي:

أظهرت نتائج تحليل القرارات أن تخطيط الوضع اللغوي هو الأكثر والمسيطر حيث إن ١٢٥ (٧٨٪) من القرارات كانت من نوع تخطيط الوضع اللغوي، ثم يليه تخطيط المكانة اللغوية بـ ١٧ قراراً تمثل ما نسبته (١١٪)، ثم بأعداد متقاربة: الاكتساب اللغوي والمتن اللغوي كما هو موضح في الجدول (جدول ٦) والرسم البياني (رسم بياني ٨) الآتيين.

جدول (٦): القرارات من حيث نوع التخطيط

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
١٢٥	الوضع اللغوي
١٠	الاكتساب اللغوي
١٧	المكانة اللغوية
٩	المتن اللغوي
١٦١	المجموع

رسم بياني (٨): أنواع التخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية



ويتضح مما سبق أن تخطيط الوضع اللغوي هو المسيطر ضمن القرارات، وذلك فيه إقرار وتأكيد على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمملكة العربية السعودية. فاللغة العربية هي اللغة المسيطرة والمهيمنة وهي اللغة الرسمية للدولة، وهي لغة التعليم والتقاضي ولغة الإدارة والمكاتب الرسمية. وهذه القرارات بهذه الصيغ تعزز استخدام اللغة العربية وترفع من مكانتها في المجتمع، وكذلك ترفع من مكانتها لدى من يتعامل مع المجتمع السعودي من غير السعوديين، فأنواع التخطيط اللغوي تتداخل فيما بينها، وتتبادل فيما بينها. فتخطيط الوضع اللغوي وجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية يرفع من مكانتها، ويسهم كذلك في تيسير تخطيط الاكتساب اللغوي.

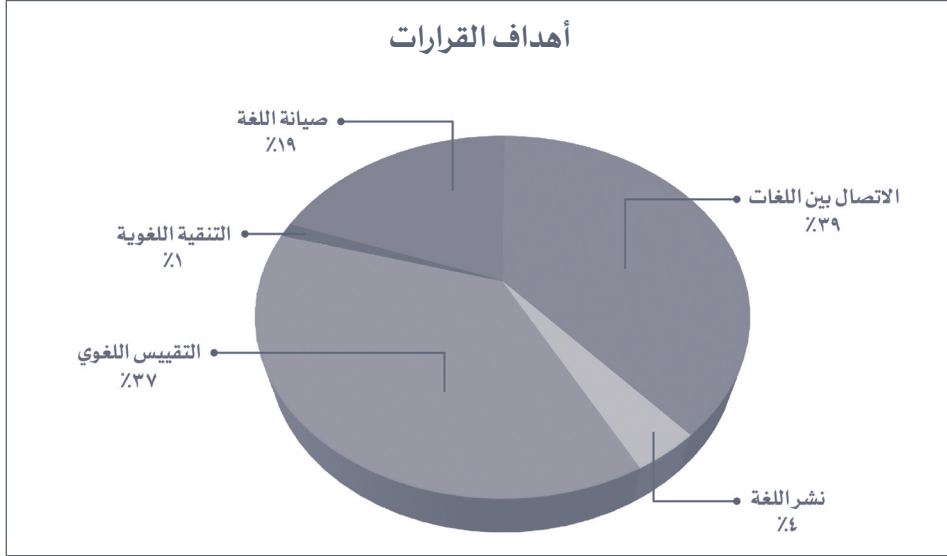
● أهداف السياسات اللغوية في المملكة العربية السعودية:

أما من حيث أهداف التخطيط اللغوي، فإن الاتصال بين اللغات كان هو المسيطر والأكثر حيث إن ٦٢ (٣٩٪) من القرارات كان الهدف منها تنظيم الاتصال بين اللغات والعربية. يليه بعد ذلك التقييس اللغوي تكرر هذا الهدف في ٦٠ قراراً، أي ما نسبته (٣٧٪) من القرارات. يأتي بعدهما هدف صيانة اللغة بـ ٣٠ قراراً تمثل ما نسبته ١٩٪ من مجموع القرارات، والجدول والرسم البياني الآتيان يوضحان توزيع القرارات اللغوية على أهداف التخطيط اللغوي ونسبها.

جدول (٧): أهداف السياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية

أهداف القرارات	العدد
الاتصال بين اللغات	٦٢
نشر اللغة	٦
التقييس اللغوي	٦٠
التنقية اللغوية	٢
صيانة اللغة	٣١
	١٦١

رسم بياني (٩): أهداف السياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية



يظهر مما سبق أن الاتصال بين اللغات كان هو المسيطر ضمن أهداف السياسات اللغوية في المملكة العربية السعودية من خلال وضع سياسات لغوية واضحة للاتصال عبر اللغات، وهذا الهدف ظهر جلياً في القرارات المرتبطة بالوزارات والجهات التي تتعامل مع دول وجهات خارجية في قضايا دبلوماسية، أمنية، شؤون خارجية، الحج والعمرة، التجارة والاستيراد، السياحة، الصحة، وكذلك في مجال الدفاع المدني لا سيما في اللوحات التحذيرية والإرشادية، إرشادات السلامة... إلخ التي تتطلب تعددية لغوية، فكانت جلّ القرارات الصادرة عن الدفاع المدني في مجال السلامة تتضمن التأكيد على استخدام اللغتين العربية والإنجليزية.

وعلى الرغم من أن بعض القرارات في المجالات السابق ذكرها كانت تنص على اللغتين العربية والإنجليزية إلا أن الغالبية منها كانت تؤكد على اعتماد اللغة العربية لغة رسمية، ومسيطرة ولها الحجية عند الاختلاف في تفسير النص. وبناء عليه، فإن القرارات المرتبطة بدول وجهات خارجية، نجد أن أغلب القرارات نصت على مساواة

اللغة العربية بالإنجليزية في الحجية، ولكن في حال كانت لغة الدولة الأخرى غير الإنجليزية فإن الاتفاقيات تكتب وتوقع بثلاث لغات: اللغة العربية ولغة تلك الدولة واللغة الإنجليزية، وفي حال حدث خلاف فإن النص الإنجليزي يكون هو المرجح. وهذه الحالة تكررت في ستة قرارات من أصل ١٦١ قراراً. ومن الأمثلة على اعتماد اللغة العربية في حال كان هناك خلاف في تفسير النصوص، المادة ٢٧ من القرار رقم ١٩٧/ق/م الصادر عن وزارة الحج والعمرة في عام ٢٠٠٠م، الذي ينص على: «إذا كان عقد الخدمات مبرما مع جهة خارجية تنتمي لدولة غير عربية فينبغي أن يحرر العقد باللغتين العربية واللغة الرسمية للدولة التي تنتمي إليها تلك الجهة أو اللغة الإنجليزية، وفي حالة وجود تعارض أو تناقض بين النص العربي والنص الأجنبي يعتمد النص العربي ويعمل به».

ومن الأمثلة التي ترجح حجية اللغة الإنجليزية نماذج الاتفاقيات مع الدول الأخرى، حيث جاء فيها:

«حررت هذه الاتفاقية في مدينة () يوم / / ١٤هـ الموافق / / ٢٠م من نسختين باللغات: العربية و(والإنجليزية)، والنصوص الثلاثة متساوية الحجية وفي حال الاختلاف في تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، فإن النص الإنجليزي يكون مرجحاً».

ولكن في المقابل، فإن الأمور والقرارات المتعلقة بالداخل السعودي في مثل المحاكم والتقاضي والقانون والتعليم والأحوال المدنية، الشؤون الإسلامية قد أكدت على أهمية اعتماد اللغة العربية لغة رسمية، وبالتالي فإن أهداف هذه القرارات تتعدد لتشمل تقييم اللغة العربية، وصيانتها، وتعزيز مكانتها، ونشرها كذلك بصفاتها هي اللغة الرسمية والمعتمدة للدولة.

وفي الختام، فهذه القرارات البالغ عددها ١٦١ قراراً، التي صدر أول قرار منها في عام ١٩٣١م ثم توالى القرارات وما زالت تتوالى إلى يومنا الحاضر، جاءت لخدمة ودعم اللغة العربية، والتأكيد على أهميتها وأنها اللغة الرسمية للدولة. فاللغة العربية هي لغة التقاضي والتعليم والمكاتب الرسمية والإدارة ... وغيرها من المجالات.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأن السياسات اللغوية في المملكة العربية السعودية تصبّ في دعم اللغة العربية وتمكينها والتأكيد على رسميتها وتفردتها، فالعربية مكون أساسي وجزء رئيس من الهوية، وهي إحدى مقومات المجتمع السعودي، فالتعليم والتقاضي والمكاتب الرسمية كلها باللغة العربية، وكذلك عززت القرارات من دور العربية ومحوريتها في التواصل الحضاري مع العالم وأهمية الترجمة من وإلى اللغة العربية.

لكن من الأمور الملحوظة أن هناك تجاوزات في تطبيق مثل هذه القرارات، ومنها على سبيل المثال: التعليم، حيث نصت القرارات على أن التعليم يكون باللغة العربية في جميع مراحلها، ولكن الملاحظ في أيامنا الحاضرة هو انحراف البوصلة، وتوجه بعض الجامعات السعودية الحكومية في كثير من التخصصات للتدريس باللغة الأجنبية، وهناك فرق بين التدريس باللغة الأجنبية وتدريس اللغة الأجنبية. وبالتالي فإن المكانة اللغوية للغة العربية لدى هؤلاء الطلبة ستهتز، وفي المقابل مكانة اللغة الأجنبية تعلو، ويبدو ذلك جلياً من نتائج دراسة (المحمود ٢٠١٣) التي أظهرت أن اتجاهات الطلبة المباشرة حيال العربية الفصحى تميل للإيجابية في السياق المعرفي، والعاطفي، غير أنها لم تكن كذلك في السياق النزوعي الفعلي. في حين أن اتجاهاتهم ومواقفهم تجاه الإنجليزية اتسمت بالإيجابية في كافة السياقات: المعرفية والعاطفية والنزوعية. إضافة إلى ذلك أظهرت النتائج تفضيل الطلبة للغة الإنجليزية على حساب العربية، فالإنجليزية مرتبطة عندهم بالمكانة العالية، وذلك نتيجة لارتباطها بسوق العمل وأنها بدأت تحتل محل العربية لتصبح لغة التدريس في بعض الجامعات، وفي هذا مخالفة للمادة م / ٢٧ المادة (٥٤) من نظام الجامعات الصادرة في (٢٠١٩) التي تنص على أن اللغة العربية هي لغة التعليم، بينما اللغة الأجنبية لا بدّ لها من مبررات وحاجة تقتضي التدريس باللغة الأجنبية: «لغة التعليم في الجامعة هي اللغة العربية، ويجوز - عند الاقتضاء وبقرار من مجلس الجامعة - التدريس بلغات أخرى».

كذلك الحال في التعليم العام من حيث فرض تعليم اللغة الإنجليزية منذ الصف الأول الابتدائي، وهذا القرار سيؤثر تأثيراً سلبياً على اللغة الأولى التي هي اللغة العربية، بالإضافة إلى كونه يخفض من المكانة اللغوية للغة العربية، فإنه يسهم في رفع المكانة اللغوية للإنجليزية. إضافة إلى أن البيئة اللغوية في المملكة العربية السعودية ليست بيئة تعددية لغوية، بل هي بيئة أحادية لغوية، فالتعرض إلى اللغة الإنجليزية محدود، وبالتالي فإن مثل هذه القرارات لن تؤتي أكلها. في المقابل اللغة الأولى التي هي اللغة العربية ستتأثر سلباً، حيث إن معايير اللغة الأولى لم تستقر في ذهن الطالب فهو ما زال في الفترة الحرجة لاكتساب اللغة، وبالتالي سيحدث لديه خلط بين اللغتين، لا سيما وأن الأغلبية من معلمي اللغة الإنجليزية ليسوا متحدثين أصليين للغة الإنجليزية، إضافة إلى ضعف تأهيل غالبيتهم لتعليم اللغة الإنجليزية، فهذا يجعل الطلبة وهم ما زالوا في الفترة الحساسة / الحرجة لاكتساب اللغة الثانية يتعرضون إلى إنجليزية خشنة (Rough English). وبالتالي فوضى لغوية وضعف لغوي في اللغتين؛ لأن تعرض الأطفال إلى لغة أخرى يُعدّ من الاحتكاك اللغوي الذي قد يؤثر سلباً على اللغة الأم، وقد يؤدي إلى خلط لغوي لدى الطلاب في هذه المرحلة. وكما هو معروف فإن الاحتكاك اللغوي قد ينتج عنه نتائج مختلفة حسب طبيعة الاحتكاك، منها: التناوب اللغوي / التبديل اللغوي، الخلط اللغوي، اللغات الهجينة، اللغات المولدة، وقد يكون التأثير شديداً مما قد يؤدي إلى انحسار إحدى اللغات المحتكّة، وربما موتها (Winford, 2005; Thomason, 2001). فيظهر أن هناك عدم تناغم بين السياسات اللغوية والواقع اللغوي ومخرجاته، ولذلك فالحاجة ماسة إلى بناء سياسة لغوية شاملة وفاعلة مع الالتزام والإلزام بتطبيقها.

أيضاً من الأمور الملحوظة في القرارات هو خلوها من قرارات وسياسات لغوية متعلقة بسوق العمل، وما هي اللغة الرسمية لسوق العمل لا سيما في القطاع الخاص؟ وهل شرط إجادة اللغة العربية مطلوب للعمل في المملكة العربية السعودية؟ فمن خلال القرارات التي خضعت للجمع والتحليل، لم يظهر أن هناك سياسة لغوية أو قراراً بخصوص هذا الأمر. إن عدم وجود سياسة لغوية ملزمة في هذا الجانب، جعل اللغة

الأجنبية لا سيما الإنجليزية تتسيد الأولوية في طلبات التوظيف، ومن لا يجيدها ففرصة حصوله على وظيفة مرموقة يكاد يكون صعباً، هذا فيما يتعلق بالوظائف القيادية المرموقة. أما من ناحية الوظائف الدنيا التي غالباً يقوم بها العمال والوافدون من دول جنوب شرق آسيا، فأيضاً غياب السياسة اللغوية في هذا المجال شجعهم على عدم تعلمهم اللغة العربية، بل في المقابل ظهرت نتائج سلبية من أبرزها العربية الخليجية المهجنة (Gulf Pidgin Arabic) التي أضحت هي لغة التخاطب مع الوافدين من جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص، لا سيما أنهم هم الذين يمثلون الغالبية من غير السعوديين كما يبين ذلك الرسم البياني (٣). فلو كانت هناك سياسة لغوية واضحة في هذا المجال تجربهم على تعلم اللغة العربية، لم تظهر مثل هذه اللغة الهجينة.

وبالحديث عن التغيير أو الانحراف اللغوي، فإن المجال التجاري والاقتصادي كذلك يُلاحظ فيه انحراف عن اللغة العربية، وشيوع للغة الأجنبية خصوصاً في المنتديات والمكتبيات الاقتصادية، وفي أسماء المطاعم والمقاهي المحلية، وهو أمر ملحوظ من خلال المشهد اللغوي المتمثل في لوحات المحلات وأسمائها، وخاصة في الشوارع والأحياء والمراكز التجارية الحديثة (المسعودي والدخيل، ٢٠٢٢؛ العليان، ٢٠٢٢). على الرغم من أن غالبية القرارات المجموعة كانت في مجال الاقتصاد حيث بلغت القرارات المتعلقة بالمجال الاقتصادي ٥٥ قراراً، أي ما نسبته (٣٤٪) من مجمل القرارات. وهنا يأتي دور الجهات الرقابية لتفعيل تلك القرارات والتأكيد عليها. ومما ينبغي التنبيه له هو ضرورة الاستفادة من مكانة المملكة العربية السعودية الاقتصادية كونها إحدى مجموعة الدول العشرين الأقوى اقتصاداً، في تسويق اللغة العربية وتعزيز دورها الحضاري والاقتصادي؛ لاسيما مع الانفتاح الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ التي ركزت على البعد الثقافي واللغوي للمملكة العربية السعودية.

وبناءً على ما سبق، فيمكننا التنبيه على بعض جوانب التقصير الملحوظة في تطبيق السياسات والقرارات اللغوية لا سيما في مجالات التعليم، والإعلام، والمساجد، وسوق العمل من حيث التهاون في استخدام العاميات ودخول اللغات الأجنبية، وكذلك الحال في مجال الاقتصاد والتجارة حيث بات ملحوظا الحضور الطاغى للغة الإنجليزية في المنتديات والملتقيات الاقتصادية، كذلك ازدياد سيطرتها على المشهد اللغوي خاصة في المقاهي والمطاعم. ولذلك لابد من الاهتمام بتطبيق السياسات اللغوية، وكذلك تحديث بعض السياسات الحالية لتواكب التطورات الثقافية والفكرية والعلمية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، وفي الوقت ذاته تعزز المكانة اللغوية للغة العربية وتعزز الهوية والانتماء لها.

المراجع:

- السلطان، محمد. (٢٠١٩). الحماية القانونية للغة العربية في الأنظمة السعودية. في: اللغة لا تحمي ذاتها، تحرير: عبد الله البريدي. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- العليان، فهد بن صالح. (٢٠٢٢). المشهد اللغوي في مدينة الرياض: دراسة وصفية تحليلية للغة المستعملة في لافتات المحلات التجارية. مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها. ع(٦)، ج(١)، (٢٧٦-٣١٢).
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (٢٠١٤). السياسة اللغوية والتخطيط مسار ونماذج. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- المحمود، محمود. (٢٠١٨). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية. ع٣، ص٨-٤٨.
- المحمود. محمود. (٢٠٢٠). السياسة اللغوية السعودية: تحليل ودراسة. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٢٨، ع١٣، ص١٩٣-٢٣٠.
- المسعودي، عبد العزيز & الدخيل، معاذ. (٢٠٢٢). المشهد اللغوي في بريدة. مجلة اللسانيات العربية، ع١٤(١).
- <https://portal.saudicensus.sa/portal>، تعداد السعودية
- Almahmoud, M. (2014). Language planning through investigating language attitudes, Lambert academic publishing, Deutschland.
- Almoaily, M. (2012). *Language variation in Gulf Pidgin Arabic*. Unpublished PhD dissertation. Newcastle University, UK.
- Alshammari, W. (2018). *The development of and accommodation in Gulf Pidgin Arabic: Verbal and pronominal form selection*. Unpublished PhD dissertation. Indiana University.

- Cooper, R. L. (1989). *Language planning and social change*. Cambridge:Cambridge University Press.
- Haarmann, H. (1990). Language planning in the light of a general theory of language: a methodological framework. *International Journal of the Sociology of Language*, 1990(86), 103-126.
- Nahir, M. (2003). Language Planning Goals: A Classification, *Sociolinguistics: The Essential Readings*. Eds. Paulston, Christina Brat and G. Richard Tucker.
- Winford, D. (2005). Contact-induced changes: Classification and processes. *Diachronica*, 22(2), 373-427.
- Thomason, S. G., & Kaufman, T. (2001). *Language contact*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

٩: دراسة حالة (جمهورية السودان)

إعداد:

الدكتور محمد الخير

الدكتور أشرف عبد الحي

الأستاذ الدكتور عبد الرحيم مقدم



دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية

القسم الأول: مقدمة: السودان – طبيعته ومجتمعه ولغاته:

في هذا الجزء من التقرير سنناقش الوضع اللغوي في السودان ضمن سياقاته التاريخية المختلفة التي شكّلتها بالتركيز على الأبعاد المتداخلة التالية: المعلومات الديمغرافية والسيوسولسانية المتعلقة بالجغرافيا وعدد السكان واللغات وتوزيعها الجغرافي ومجالات استخدامها. ونسبة لطبيعة التقرير سيكون التركيز على اللغة العربية وعلاقتها باللغات الأخرى والتي شكّلتها فضاء اجتماعي واقتصادي وتاريخي محدّد في السودان. على الرغم من أنّ دخول اللغة العربية في السودان له جذور قديمة؛ لذا سيكون التركيز على وضع اللغة العربية منذ بداية ١٨٩٨ وهي الحقبة التي تشكّل فيها السودان كدولة حديثة في سياق الاستعمار البريطاني (١٨٩٨ - ١٩٥٦).

يقع السودان في الشمال الشرقي من القارة الإفريقية جغرافياً، وسياسياً يُعدّ جزءاً من العالم العربي والإفريقي، بلغ عدد سكانه حوالي ٤٥ مليون نسمة في سنة ٢٠٢١ (على حسب تقديرات البنك الدولي)^(١). وتبلغ مساحته (بعد انفصال الجنوب) ١,٨٨٢,٠٠٠ كلم مربع^(٢) نقلاً عن موقع الإثنولوج Ethnologue المتخصص في دراسة اللغات بتنويعاتها وتوزيعها الجغرافي، يبلغ عدد اللغات في السودان سبعين لغة «أصلية» حية indigenous، ولغتان منقرضتان، وست لغات غير أصلية^(٣). تعتبر العربية والإنجليزية لغتين رسميتين في الدولة على حسب دستور ٢٠٠٥ الذي يعتبر آخر دستور احتوى على سياسة لغوية رسمية. والسودان موقع على عدد من المعاهدات المتعلقة بالحقوق اللغوية للغات الأصلية (لمزيد من التفاصيل حول هذه المعاهدات، ينظر موقع إثنولوج). تعطي هذه الإحصاءات مؤشراً لطبيعة التعدد والتنوع اللغوي في بلد كانت (قبل انفصال الجنوب)

(1) https://databank.worldbank.org/views/reports/reportwidget.aspx?Report_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n&country=SDN

(2) <https://www.presidency.gov.sd/page/general-info>

(3) <https://www.ethnologue.com/country/SD/>

تحده تسع دول وتتداخل فيه الإثنيات الثقافية واللغوية نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وتاريخية وطبيعية. ويحد السودان الآن سبع دول وهي: مصر من الشمال وليبيا من الشمال الغربي وتشاد من الغرب وجمهورية إفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي وجنوب السودان من الجنوب وإثيوبيا من الجنوب الشرقي وأريتريا من الشرق. فضلاً عن ذلك فإن صعوبة رسم خط فاصل بين اللغة واللهجة صعب معرفة العدد الفعلي لهذه اللغات إضافة إلى أن اللسان الواحد يمكن أن يتخذ عدة أسماء في أماكن مختلفة (أبومنقة وأبوبكر ٢٠٠٦: ٦). أضيف إلى هذه العوامل التي صعبت معرفة عدد اللغات بصورة دقيقة عمليات النزوح والهجرات غير المنظمة نتيجة للحروب الأهلية والكوارث مثل المجاعات والجفاف؛ هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية أثرت على حركة اللغات وانتشارها وسرعة انحسارها في أقاليم ومناطق معينة (قاسم؛ ١٩٨٩؛ أبومنقة وأبوبكر ٢٠٠٦).

فيما يتعلق بوضع اللغة العربية، فإنها كانت تعتبر اللغة الرسمية الوحيدة في الدولة قبل سن دستور ٢٠٠٥ والذي بموجبه أصبحت اللغة الإنجليزية لغة رسمية شريكة. ويتحدث اللغة العربية بلهجاتها السودانية المختلفة كلغة أولى أكثر من نصف السكان، بينما يستعملها بقية السكان كلغة تفاهم مشتركة. وقبل ٢٠١١ (أي قبل انفصال الجنوب) كانت تعتبر معظم اللغات الأفريقية ممثلة في الخريطة اللغوية في السودان، على اعتبار أن ثلاث أسر لغوية من مجمل أربع أسر لغوية في إفريقيا ممثلة في هذه الخريطة (Greenberg 1966). وهذه الأسر اللغوية هي:

- ١- أسرة اللغات الأفرو-آسيوية والتي تنتمي لها اللغة العربية والبقاوية.
- ٢- أسرة اللغات النيجر-كردفانية (وضمن عضويتها الزاندي والكواليب).
- ٣- أسرة اللغات النيلية-الصحراوية (وضمن عضويتها النوبية والدينكا) (أبو منقة وجاه الله ٢٠١١؛ أبومنقة وأبوبكر ٢٠٠٦: ١١).

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للغات السودانية بصورة عامة؛ نلاحظ أن أهم ما يميزه هو عدم التكافؤ في التوزيع والانتشار بالإضافة إلى عدم الثبات نتيجة النزوح والهجرات الداخلية بسبب الحروب الأهلية. فقبل عقود قليلة مضت كان جنوب السودان (قبل الانفصال) وغرب السودان يستحوذان على معظم اللغات السودانية، بينما تسيطر العربية بصورة رئيسة على وسط السودان وشماله، ولكن نتيجة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي فرضها كما ذكرنا واقع الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية خاصة في دارفور وجبال النوبة فقد «هاجرت» معظم هذه اللغات إلى وسط السودان، ولا سيما العاصمة المثلثة (الخرطوم وبحري وأمدمان)؛ مما أنتج مشهداً لغوياً مختلفاً عن العقود المنصرمة (أبو منقة وأبوبكر ٢٠٠٦: ١٢).

أما فيما يتعلق بوضع وتوزيع اللغة العربية على وجه الخصوص، فبعض الدراسات تشير إلى أن اللغة العربية قد دخلت السودان عن طريق العرب البدو بين القرن السابع والقرن السادس عشر الميلاديين عبر بلاد النوبة والجبلا، وقد استقر وتزاوج هؤلاء العرب مع السكان الأصليين الذين اعتنقوا الإسلام وأصبحت العربية جزءاً من رصيدهم اللغوي نتيجة لهذا التفاعل العربي الإفريقي، ومن ثم واصلت العربية في الانتشار خاصة بين القرنين السادس عشر والقرن التاسع عشر الميلاديين نتيجة لتوغل العرب إلى الأطراف الأخرى، ونتج عن ذلك قيام السلطنات الإسلامية (الفور والمسبغات وتقلي والفونج)، وأصبحت اللغة العربية لغة ثانية بالإضافة إلى اللغات الأصلية (أبو منقة وأبوبكر ٢٠٠٦: ٢٣) (لمزيد من التفصيل حول تاريخ العرب في السودان ينظر الجزء ٢٤١ لمكمايكل ٢٠١٢، ينظر Hassan 1967). وقد أشار عون الشريف قاسم (١٩٨٩: ٢٦٩) إلى أثر دخول العرب في السودان بقوله: «وقد كان دخول العرب في السودان نقطة تحوّل خطيرة أحدثت هزة إنسانية ولغوية عنيفة، ونتجت عنها تعديلات بعيدة الغور في كيان البلاد»، ولكن ما يجب الانتباه له أن انتشار العربية في مناطق النوبة في شمال السودان لم ينجح في تذويب اللغات النوبية، بل كان للنوبية أثر كبير على اللهجة العربية العامية في السودان والتي اقترضت منها كثيراً من الألفاظ ومن غيرها من اللغات الأخرى

(ينظر Alkhair 2016). وقد درس عون الشريف قاسم (١٩٨٩) بنية اللهجات السودانية وعلاقتها باللهجات الجزيرة العربية، كما وضع معجماً خاصاً للعامية السودانية باسم «قاموس اللهجة العامية في السودان» (قاسم ١٩٨٥). ويشير قاسم (١٩٨٩: ٢٩٦) إلى أن جميع الجماعات اللغوية التي تستعمل العربية لساناً لها تستطيع التفاهم فيما بينها نسبة للأصل اللغوي الواحد المشترك والوحدة الجغرافية.

كذلك ساهم الحكم العثماني (١٨٢١ - ١٨٨١) والذي أخذ طابعاً مركزياً في انتشار العربية في ربوع السودان المختلفة بما فيها مناطق جنوب السودان (للقاش حول أثر التركيبة اللغوي والثقافي على اللهجة العربية السودانية ينظر Alkhair 2016)، ونتيجة للحركة التجارية والتفاعل اللغوي بين مجموعات إثنية مختلفة ظهرت عربية هجين تعرف بعربي جوبا (أبومنقة و أبوبكر ٢٥: ٢٠٠٦) ولزید من التفاصيل حول الظروف التاريخية لنشأة عربي جوبا ينظر (Mahmud 1989). أما الاستعمار البريطاني فقد ساهم بصورة كبيرة في التأثير على وضع وتوزيع اللغة العربية في السودان. فقد هدف النظام الاستعماري إلى فصل جنوب السودان من شماله عن طريق تطبيق سياسات فصل عنصري وثقافي ولغوي (ما عرف بقانون المناطق المقفولة ١٩٢٢) إلى تطهير العربية من جنوب السودان وتعزيز مكانة اللغات المحلية وإحلال العربية باللغة الإنجليزية في التعاملات الرسمية والتعليم (الخير، 2022) (Abdel, 1966; Abdelhay, 2010 Abdelhay et al.,). (2011; Alkhair, 2021)

وتتميز اللغة العربية في السودان كسائر الدول الأخرى بحالة ازدواج لغوي (فجانب الفصحى نجد عدداً من اللهجات السودانية المرتبطة بأقاليم جغرافية محددة أو بمجموعات اجتماعية معينة) مثال: لهجة الشايقية في شمال السودان ولهجة البقارة في غرب السودان). وقد أشار (أبومنقة ٢٠٠٢) إلى أربعة مستويات من العربية في السودان: اللغة العربية الفصحى، وعامية المثقفين وعامية وسط السودان وعامية الأقاليم (شرق السودان، ودارفور، وغيرها). وبصورة عامة تُستعمل الفصحى في المجالات ذات الطابع الرسمي مثل المراسلات الحكومية والتعليم وخطب الجمعة والإعلام الرسمي، بينما

تستعمل العاميات كلغات تواصل يومي. وتتمتع العربية في السودان باهتمام ومكانة رسمية سامية. بالإضافة إلى كونها لغة رسمية في معظم الدساتير السودانية (سياسات لغوية عرضية)، نجد أن هناك عدداً مقدراً من المؤسسات الرسمية في الدولة سنت لنفسها سياسات لغوية خاصة باستخدام العربية (سياسات لغوية مستقلة). كذلك يجب الإشارة إلى أن هناك منظمات وأجساماً غير حكومية تعمل على تعزيز مكانة اللغة العربية في الدولة مثل مجمع اللغة العربية بالخرطوم ومركز عبد الله الطيب للغة العربية ومعهد الخرطوم الدولي للغة العربية (والذي يتبع لجامعة الدول العربية) ومركز يوسف الخليفة أبوبكر لكتابة اللغات بالحرف العربي وغيرها.

وفيما يتعلق بالملف الاقتصادي للسودان، يمتلك السودان ثروات وموارد طبيعية كبيرة في مجال الزراعة (يملك ما يقرب من ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة)، والثروة الحيوانية (يعتبر الدولة السادسة على مستوى العالم بتعداد يتجاوز ١٤٠ مليون رأس ماشية)، والمعادن خاصة الذهب (والذي يعتبر ثالث أكبر دولة مصدرة له)، علاوة على أنه يتصدر الدول المنتجة للصمغ العربي^(١)، وتشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن معدل الدخل القومي في السودان لسنة ٢٠٢١ بلغ ٣٤ مليون دولار أمريكي^(٢). ورغم ذلك لا يزال جزء كبير من سكان السودان يعيش تحت خط الفقر نتيجة للحروب الأهلية الطويلة حول الموارد والهوية (محمد ٢٠١٠؛ دينق ٢٠١٠). وتلعب اللغة دوراً أساسياً في هذه النزاعات باعتبارها ساحة صراع أيديولوجي حول قضايا لها علاقة بالتوزيع غير المتكافئ والعادل للثروات الاقتصادية، ولارتباطها بمراكز السلطة السياسية والاجتماعية في الدولة.

(1) <https://www.aljazeera.com/news/reports/202318/6//%D8%A7%D984%D8%B3%D988%D8%AF%D8%A7%D986-%D985%D988%D8%A7%D8%B1%D8%AF-%D987%D8%A7%D8%A6%D984%D8%A9-%D988%D8%A7%D982%D8-AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D985%D986%D983%D988%D8%A8>

(2) https://databank.worldbank.org/views/reports/reportwidget.aspx?Report_Name=CountryProfile&Id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n&country=SDN

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في السودان (١٨٩٨ - ٢٠٢٤):

يَتَّسِم السودان بتنوّع لغوي كبير. وتُعَدّ قضايا اللغة من أهم إشكالات الحكم وبناء الدّولة في تاريخ السودان الحديث والمعاصر (البطحاني ٢٠٢١، الخير ٢٠٢٢، حريز ٢٠١٧). ونُحاول في هذا القسم من التقرير تتبّع التطوُّر التاريخي للسياسات اللغوية في عهدي الاستعمار البريطاني وما بعد الاستعمار في فترة الحكومات الوطنية.

فترة الاستعمار البريطاني (١٨٩٨ - ١٩٥٦)

في السنوات الأولى من فترة الحكم البريطاني الاستعماري (والتي عرفت رمزياً بسودان الحكم الثنائي الإنجليزي-المصري) لم تكن هناك سياسة لغوية واضحة، ولم تكن نظرة الحكومة الاستعمارية تجاه اللغة العربية في جنوب السودان نظرة عدائية. بل كانت اللغة العربية تستخدم بجانب اللغة الإنجليزية في العديد من مجالات الحياة في السودان (Abdelhay et al. 2011). ويمكن التمثيل لذلك بالمادة (٣٢) - ٣ من قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة ١٩٢٥ والذي نصّ على أن "يكتب السجل باللغة العربية، ولكن يجوز أن يكتب باللغة الإنجليزية إذا وجه المسجل العام بذلك ويجب أن يكون في الشكل المقرر".

بعد عقدين ونصف من الحكم الاستعماري البريطاني بدأت تتغير سياسة ونظرة إدارة الحكم البريطاني للغة العربية واللغات المحلية. فقد حاولت خلق واقعين لهويتين مغايرتين في الشمال والجنوب من خلال فرض نوع من التجانس الثقافي والديني والاثنى داخل كل مجموعة ثقافية وذلك بفرض سياسات لغوية مغايرة في الشمال والجنوب. وفي ضوء هذه النظرة العامة عملت إدارة الحكم البريطاني على إدارة التنوع الإثني واللغوي والديني من خلال نظام فصل عنصري بين الشمال والجنوب عرف بسياسة المناطق المقفولة في جنوب السودان (ونفس نظام الفصل العنصري اللغوي والعرقى طبّق في جبال النوبة في سياق الاستعمار البريطاني). عملت هذه السياسات على منع

انتشار اللغة العربيّة وقفل هذه المناطق أمام المتحدثين بالعربية والمسلمين من الشمال (Abdelhay 2010). وفي ذات السياق سنّت إدارة الحكم الاستعماريّ البريطانيّ سياسات لتنمية اللغات المحلية وكتابتها بالحرف اللاتيني من خلال المؤتمرات اللغويّة مثل مؤتمر الرجاف الذي عقدته الإدارة الاستعمارية في مدينة الرجاف في جنوب السودان في العام ١٩٢٨. حيث أوصى المؤتمر بكتابة لغات جنوب السودان بالحرف الروماني واستخدامها في التعليم وسمح باستخدام اللهجة العربية العامية شريطة كتابتها بالحرف الروماني في المناطق التي لا تتوفر فيها لغة تواصل محلية من لغات جنوب السودان.

في العقد الأخير من الحكم الاستعماريّ البريطانيّ تغيرت سياسة فصل الجنوب إلى سياسة وحدويّة حاولت من خلالها الإدارة البريطانية توحيد حكم الجنوب والشمال وتوحيد السياسات الثقافية والتعليمية. يمكن التمثيل للسياسات اللغوية بمخرجات مؤتمر جوبا للعام ١٩٤٧، في ضوء هدف هذا المؤتمر (توحيد الشمال والجنوب) فقد تقرر تبني سياسة تعليمية موحدة في الشمال والجنوب ويكون التعليم في مدارس الغابة في الجنوب باللغات المحلية بينما تدرس الإنجليزيّة والعربيّة في المدارس الابتدائية والمدارس العليا (ينظر Elrayah 1999).

فترة ما بعد الاستعمار (١٩٥٦ - ٢٠٢٤)

نال السودان استقلاله في الأول من يناير ١٩٥٦، وعملت الحكومات الوطنية المتعاقبة على معالجة آثار الاستعمار خصوصاً في الجوانب اللغويّة والثقافيّة والدينيّة في محاولة لردم الهوية التي خلقها المستعمر بين الشمال والجنوب بغية توحيدهما. يمكن القول إن سياسات الحكومات المتعاقبة مثل حكومة عبد الله خليل (١٩٥٦ - ١٩٥٨) وحكومة إبراهيم عبود (١٩٥٨ - ١٩٦٤) وحكومات ثورة أكتوبر (١٩٦٤ - ١٩٦٩) وحكومة جعفر نميري (١٩٦٩ - ١٩٨٥) وحكومة الصادق المهدي (١٩٨٦ - ١٩٨٩) وحكومة عمر البشير (١٩٨٩ - ٢٠١٩) اتسمت جميعها بسياسات أحادية وعمدت على فرض عمليات تعريب وأسلمة على مناطق السودان المختلفة مع استثناءات قليلة.

قامت هذه السياسات على الزعم القائل بأن عمليتي أسلمة وتعريب السودان يمكن التعويل عليهما لحل جميع المشاكل التي خلفها الاستعمار (البطحاني ٢٠٢١)، الخير (٢٠٢٢، حريز ٢٠١٧).

بالنظر إلى الخط العام للحكومات السودانية الوطنية الرامي إلى تعريب الحياة العامة والتعليم نجد أن الدستور اعتمد اللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية للبرلمان كما نصت عليه المادة (٥٩) من دستور جمهورية السودان المؤقت ١٩٥٦ - «مع مراعاة أحكام اللوائح الداخلية لكل من المجلسين تسيير الإجراءات باللغة العربية ولكن دون مساس باستعمال اللغة الإنجليزية متى ما كان ذلك مناسباً». وينطبق ذلك على دستور جمهورية السودان للعام ١٩٦٤ الذي جعل اللغة العربية لغة رسمية لتسيير الإجراءات. كما نجد أن حكومة ثورة أكتوبر أصدرت قرارات بتعريب التعليم العام في العام ١٩٦٥. استمرت سياسات التعريب إبان فترة حكم جعفر نميري خصوصاً في الشمال والذي رسم اللغة العربية كلغة رسمية في البلاد كما نصت عليه المادة (١٠) من دستور ١٩٧٣ «اللغة العربية هي اللغة الرسمية لجمهورية السودان الديمقراطية». كما استخدمت العربية بوصفها لغة رسمية في التعليم والمحاكم وعقود التأمين وغيرها من مجالات الحياة. وتعتبر اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ بين حكومة السودان والحركة الشعبية في جنوب السودان استثناء للنمط السائد، فقد أعطت الاتفاقية اللغة الإنجليزية وضعاً مختلفاً في الجنوب. نصت الاتفاقية على أن «اللغة الرسمية للسودان هي اللغة العربية. وتعتبر اللغة الإنجليزية لغة رئيسة لإقليم جنوب السودان؛ وذلك مع عدم المساس باستعمال أية لغة أو لغات أخرى قد تخدم عملية أداء المهام التنفيذية والإدارية بطريقة فعالة وعاجلة أو تساعد على ذلك». وفي العام ١٩٨٣ فيما عرف بقوانين سبتمبر أعلن الرئيس جعفر نميري تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد الذي نتج عنه نقض اتفاقية سلام أديس أبابا واندلعت الحرب من جديد في الجنوب. وفي فترة ما بعد إعلان الشريعة الإسلامية تم سنّ قوانين تعلي من شأن العربية خصوصاً في تفسير القوانين مثل قانون أصول الأحكام القضائية ١٩٨٣ المادة (٢): «في تفسير النصوص التشريعية، ما لم يكن النص مفسراً أو قطعي الدلالة:

أ. يستصحب القاضي، أن المشرع لا يقصد مخالفة الشريعة الإسلامية تفصيلاً لواجب قطعي أو إباحة لمحرّم بين، وأنه يراعى توجيهات الشريعة في النذب والكرهية.

ب. يفسّر القاضي المجمات والعبارات التقديرية بما يوافق أحكام الشريعة ومبادئها وروحها العامة.

ج. يفسر القاضي المصطلحات والألفاظ الفقهية على ضوء القواعد الأصولية واللغوية في الفقه الإسلامي»، المقصود بالقواعد اللغوية هنا هي قواعد اللغة العربية.

فيما يتعلق بالسياسات اللغوية في فترة حكومة الصادق المهدي (١٩٨٦-١٩٨٩) يمكننا القول إنه على الرغم من أن هذا الحكم الديمقراطي قد خفّف من وطأة قوانين سبتمبر ١٩٨٣ إلا أنه لم يخرج عن الفلك الذي دارت فيه سياسات التعريب التي اتبعتها الحكومات السابقة. فلا زال الخطاب الإسلاموي والعروبي مسيطرًا في سياسات الدولة اللغوية والتعليمية وفي مؤسساتها (البشير ٢٠١٧). يمكننا التمثيل لذلك بقانون الجمارك ١٩٨٦ وقانون رسوم الدمغة لسنة ١٩٨٦ وغيرها، فقد فرضت هذه المؤسسات الحكومية استخدام اللغة العربية في الوثائق والسجلات الحكومية.

بصورة عامة، اتسمت معظم السياسات اللغوية في السودان منذ الاستعمار البريطاني وحتى يومنا هذا بأنواع مختلفة بما يعرف في اللسانيات الاجتماعية «بالأحادية اللغوية» (عبد الحي ٢٠١٥)، ولكن تمظهرت هذه الأحادية بصورة واضحة في سياسات نظام عمر البشير (١٩٨٩-٢٠١٩) وليس فقط أجهزة الدولة الأيديولوجية مثل التعليم على حد وصف ألتوسير (Althusser 1971). تلعب أجهزة الدولة الأيديولوجية مثل (التعليم) دوراً أساسياً - على مستوى تخطيط المتن والمكانة والاكتمساب - في تنفيذ وشرعنة السياسات اللغوية في السودان (ينظر Abdelhay et al. 2017). في فبراير ١٩٩٠ أصدرت الحكومة السودانية التابعة لنظام الإنقاذ (١٩٨٩ - ٢٠١٩) عدداً من القرارات كان ضمنها قرار بتعريب كل مؤسسات التعليم الجامعي، وعُقدت ندوة متخصصة حول

تدريس المواد العلمية باللغة العربية في الفترة ٢٢-٢٥ يوليو ١٩٩٣، وتناولت هذه الندوة التعريب ليس فقط في بعده التقني أو الأداتي المتعلق بالتأليف والكتابة باللغة العربية من أجل التسهيل على الطلبة، بل ركزت أيضاً على الوظيفة الاجتماعية للتعريب وفوائده الحضارية مثل «تأكيد الهوية الوطنية وترسيخ العزة القومية والانعقاد الحضاري من التبعية» (هيئة التحرير ١٩٩٣: ١٤٦). وتضمنت توصيات الندوة تأسيس هيئة عليا للتعريب، وبالفعل أصدر وزير التعليم العالي والبحث العلمي قراراً بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠ يقضي بتأسيس الهيئة العليا للتعريب لمتابعة ومراقبة تنفيذ هذه السياسة الرسمية (هيئة التحرير ١٩٩٣: ١٤٥). واحتوت السياسات العامة للهيئة العليا للتعريب على المهام التالية:

- ١- وضع الخطة والسياسة العامة للتعريب ومتابعتها.
- ٢- دعم الجامعات فيما يختص بإنجاز سياسات التعريب وتأمين الكتاب العلمي العربي للمواد الدراسية.
- ٣- العمل على عقد ندوات للمصطلحات العلمية في المواد المتخصصة بالجامعات على أن تتولى الجامعة المعنية هذا العمل بالتنسيق مع الهيئة.
- ٤- عقد دورات متخصصة في علم اللغة العربية وفقها بما يعين المختصين على التأليف والترجمة والتدريس.
- ٥- التحضير عن طريق المشاركة ومعاونة دور النشر المتخصصة في إقامة معارض للكتاب العلمي العربي.
- ٦- إنشاء علاقات مع مكاتب تنسيق التعريب والجامع اللغوية في البلاد العربية وفي غيرها.

- ٧- وضع ضوابط للتأليف والترجمة والنشر العلمي.
- ٨- تكليف الأساتذة القيام بالتأليف والترجمة حسب الخطة الموضوعية وتشجيعهم.
- ٩- تحكيم المخطوطات المؤلفة والمترجمة وإجازتها للنشر.
- ١٠- تقديم المكافآت المناسبة للمؤلفين والمترجمين والمقومين.
- ١١- الإشراف العلمي على طبع الكتب المجازة ونشرها.
- ١٢- العمل على تأهيل بعض المطابع تأهيلاً عالياً بحيث تصبح مطابع علمية جامعية ذات كفاءة عالية في طبع الكتاب العلمي والمنشورات العلمية من مجلات وغيرها.
- ١٣- القيام بإنشاء مكتبة مركزية تحوي المراجع والكتب والمعاجم في جميع المجالات المتخصصة، وأن تحوي المكتبة أيضاً كتب التراث العلمية من جميع المصادر المتاحة في الوطن العربي أو خارجه.
- ١٤- جلب أهم المراجع الأساسية والأجنبية التي تخدم التعريب.
- ١٥- إدخال قسم خاص بالحواسيب ووضع برامج للمصطلحات للتنسيق والتصحيح وتسهيل استخراج المصطلح العلمي للباحثين والدارسين.
- ١٦- تأكيد جودة المادة العلمية وسلامة اللغة العربية في الكتب المترجمة والمؤلفة قبل إجازتها للنشر» (هيئة التحرير ١٩٩٣: ١٤٩).
- أصدرت الهيئة العليا للتعريب عدداً من الدراسات والكتب المترجمة والمؤلفة باللغة العربية، بالإضافة إلى عدد من المعاجم المختصة في مجال العلوم الطبيعية

والتطبيقية. ولاحقاً احتلت اللغة العربية مكانة رفيعة بوصفها اللغة الرسمية للبلاد كما تنصّ عليه المادة (٣) من دستور جمهورية السودان للعام ١٩٩٨ «اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جمهورية السودان، وتسمح الدولة بتطور اللغات المحلية والعالمية الأخرى». ففي ضوء الوضع الرسمي للعربية في دستور ١٩٩٨ لعبت دوراً مهماً بوصفها اللغة الرسمية للشركات، والقوانين والمحاكم وغيرها. وفي سياق الاحتفاء بالعربية أجاز نظام عمر البشير قانوناً عرف بقانون جائزة الدولة لسنة ١٩٩٥ تمنح من خلاله الدولة جائزة للمتميزين في عدة مجالات من ضمنها مجال اللغة العربية. في هذا الجوال العام أهملت الدولة التعددية اللغوية واللغات السودانية الأخرى.

وفي العام ٢٠٠٥ وقّعت حكومة السودان مع الحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقية السلام الشامل. تضمّنت الاتفاقية سياسة لغوية طموحة تعدّ الأهم في تاريخ السياسات اللغوية في السودان، وقد نصّت السياسة اللغوية في الاتفاقية على التالي:

- تعتبر جميع اللغات المحلية لغات قومية يجب احترامها وتنميتها وتعزيزها.
- اللغة العربية هي اللغة المنطوق بها على أوسع نطاق في السودان.
- تكون اللغة العربية باعتبارها اللغة الرئيسة على الصعيد القومي واللغة الإنجليزية، اللغتين لأداء أعمال الحكومة القومية ولغتي التدريس في التعليم العالي.
- علاوة على العربية والإنجليزية يجوز لهيئة التشريع في أي مستوى من مستويات الحكم اعتماد أية لغات وطنية أخرى لغات عمل رسمية على مستواها.
- لا يجوز التعصب ضد استخدام أي لغة منهما على أي مستوى من المستويات الحكومية أو التعليمية.

لقد استوعب دستور جمهورية السودان ٢٠٠٥ نفس هذه السياسة اللغوية في المادة ٨ (١) من مواده. إلّا أنّ الواقع السياسي الذي نتج عن اتفاقية السلام الشامل لم يستمر طويلاً، ففي عام ٢٠١١ انفصل جنوب السودان وبدأت الخطابات الأحادية حول الدولة

الواحدة والدين الواحد واللغة الواحدة تعود للخطاب الرسمي للدولة (لتحليل خطاب الرئيس عمر البشير في سياق انفصال جنوب السودان والسياسة اللغوية المتوقعة ينظر (Abdelhay & Makoni 2018).

في العام ٢٠١٨ قامت ثورة شعبية أطاحت برأس النظام (عمر البشير) وحاولت التأسيس لنظام سياسي يضمن الحريات ويصون التعدد وكان هنالك اعتراف دستوري بالتنوع الذي أقرته الوثيقة الدستورية للعام ٢٠١٩ (ينظر عبد الله ٢٠٢١ لتحليل مفصل لسياسات التنوع في الوثيقة الدستورية والجدل الدائر حولها في الفترة الانتقالية، وللمناقش حول التعليم وقضايا الدولة المدنية والتنوع ينظر البشير ٢٠١٩). لم تعمّر حكومة الفترة الانتقالية طويلاً فقد تمّ تقويض نظامها الدستوري بانقلاب ٢٥ أكتوبر العسكري للعام ٢٠٢١ الذي دبرته القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. واستمر الحكم العسكري إلى أن اندلعت الحرب بين الشريكين العسكريين في ١٥ أبريل ٢٠٢٣.

القسم الثالث: الوضع اللغوي والسياسات اللغوية في السودان: أبرز الملامح والعوامل المؤثرة:

ظهرت ملامح السياسة اللغوية في السودان منذ وقت مبكر ضمن سياسة المستعمر البريطاني التي استخدمت اللغة كأحد الأدوات الفعالة في عملية السيطرة والتحكم في السودان حيث اعتمدت السياسة البريطانية اللغة الإنجليزية لغة للإدارة والتعليم وحاولت منع انتشار اللغة العربية في جنوب السودان وجبال النوبة باتباع العديد من الإستراتيجيات مثل قانون المناطق المقفولة حتى لا يتواصل أهل الشمال المتحدثين بالعربية والجنوبيين الذين يتحدثون لغات إفريقية متعددة، وكما ذكرنا أعلاه فقد عملت الإدارة البريطانية الاستعمارية على خلق هويتين مختلفتين في السودان وهما هوية عربية إسلامية في شمال السودان وأخرى إفريقية مسيحية مرتبطة باللغات الإفريقية مع استخدام اللغة الإنجليزية كلغة تواصل في جنوب السودان (Abdel Rahim 1966).

ولقد كان لسياسة تعريب التعليم أثر مهم في إيقاظ الشعور بالخطر لدى متحدثي

اللغات السودانية الذين يرون أنَّ سيطرة اللغة العربية المدعومة بمؤسسة الدولة أمر قصد به القضاء على اللغات والثقافات السودانية الأخرى، فتعالت الأصوات التي تقول بتهميش اللغات والثقافات المحلية وإقصاء منسوبها من المشاركة الفاعلة في إدارة السلطة والثروة (ينظر البصري ٢٠١٧)، ويرى الكثيرون من أبناء ما اصطلح عليه بـ «الهامش» أنَّ أبناء الشمال النيلي قد سيطروا على البلاد وثرواتها مستندين على لغتهم وثقافتهم ويحاولون بكل السبل فرض اللغة والثقافة العربية على بقية المجموعات الإثنية واللغوية في السودان (ينظر إسماعيل ٢٠١٥). وقد تبنت حركات الكفاح المسلح هذا الخطاب معتمدة قضية اللغة والثقافة كإحدى القضايا الأساسية التي تقاتل من أجلها، فكانت اللغة حاضرة بقوة في اتفاقية أديس أبابا للعام ١٩٧٢ واتفاقية الخرطوم للسلام في عام ١٩٩٧ واتفاقية أبوجا لسلام دارفور ٢٠٠٦ واتفاقية السلام الشامل في العام ٢٠٠٥ (ينظر الخير ٢٠٢٢).

تعتبر اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان الموقعة من قبل الطرفين في العام ٢٠٠٥ من أهم الاتفاقيات التي تطرقت إلى قضية اللغة في السودان حيث تناولت قضية اللغة تحت بروتوكول تقاسم السلطة والثروة، وتعتبر مناقشة قضية اللغة ضمن قضايا السلطة والثروة إشارة واضحة لأهمية اللغة ومحورية الدور الذي لعبته وتلعبه في قضيتي الحرب والسلام (للمزيد من التفاصيل حول جدلية العلاقة بين اللغة والحرب وتجذرها في اتفاقيات السلام ينظر الخير ٢٠٢٢). فيما يتعلق باللغات السودانية (باستثناء العربية والإنجليزية) في الشمال والجنوب فقد تم الاعتراف بها كلغات قومية يجب احترامها وتطويرها، كما أنَّ لمجتمعاتها الحق في استخدامها في أي مستوى من مستويات الحكم المحلي، غير أنَّ الاتفاقية صمتت عن تحديد آلية محددة لتطوير هذه اللغات وكيفية استخدامها في مجالات حيوية تحددتها مجتمعاتها اللغوية.

وعند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ لم يتم تطبيق البنود المتعلقة باللغات المحلية غير بند واحد هو الاعتراف بكونها لغات قومية واجبة الاحترام والتقدير، حيث لم تقم

أي مؤسسات حقيقية تعمل وفق برامج واضحة وخطط مدروسة تقود إلى تطوير اللغات المحلية وحمايتها من خطر الانقراض الذي ظل يهددها في العقود الأخيرة، فبقي الحال كما هو عليه قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل: سيطرة كاملة للغة العربية في شمال السودان تقابلها سيطرة مماثلة للغة الإنجليزية في جنوب السودان في مجالات الحكم والإدارة والتعليم. وعزز ذلك انفصال جنوب السودان في العام ٢٠١١، وكل الذي حصلت عليه بقية اللغات في الشمال والجنوب هو صفة القومية التي تضمن لها تمثيلاً رمزياً ربما قصد به إرضاء الناشطين اللغويين من المجموعات الإثنية المختلفة التي ظلت تدعو إلى الاعتراف بلغاتها والعمل على تطويرها ومن ثم تمثيلها في النظام التعليمي تمثيلاً مقدرًا (قارن وجهة نظر البصري ٢٠١٧) وبالتالي إنقاذها من خطر «الانقراض» الذي ظل يهددها كما أشارت معظم الدراسات السوسiolسانية التي أجريت في السودان (ينظر 2006 Mugaddam؛ 1983 Mahmud) حيث أجمعت تلك الدراسات على الدور الكبير للعوامل السياسية والاقتصادية مثل الحروب والجفاف والتصحر في مضاعفة هذا الخطر لأن الكثير من المكونات الإثنية-لغوية قد هاجرت إلى المدن الكبرى، ولم يكن لها من خيار غير الاندماج والانصهار في مجتمعاتها، وبالتالي استخدام اللغة العربية كلغة التواصل ولغة التعليم والثقافة والاقتصاد في المجتمعات المستضيفة.

في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في السودان الراهنة تتوقع هيمنة اللغات الأجنبية والتي من المتوقع أن تطغى على وضع اللغة العربية في مؤسسات التعليم الخاص في مدن العاصمة القومية، وسيستمر دور اللغات السودانية الأخرى كلغات تواصل يومي خاصة في الأرياف.

القسم الرابع: مجالات السياسات اللغوية في السودان:

نقدم في هذا القسم من التقرير نتائج التحليل الكمي والوصفي للقرارات والقوانين اللغوية التي أصدرتها الجهات الرسمية والسيادية المختلفة في الفترة من (١٨٩٨-٢٠٢٣) محاولين بذلك تغطية حقبة الاستعمار وما بعد الاستعمار. ونستعرض في هذا الجزء

من التحليل طبيعة ومنهجية التحليل ونتائج التحليل الكمي للقرارات اللغوية العرضية والمستقلة وتسلسلها التاريخي ومجالاتها وأهدافها والجهات المصدرة لها وأنواع التخطيط الناتجة عنها. على الرغم من أن التقرير غطي أكثر من (٥٠) قراراً لغوياً صدر في فترة زمنية امتدت لحوالي (١٢٥) عاماً وتناولها في نقاشه، إلا أن التحليل الكمي اقتصر على (٣٧) قراراً لغوياً، ونعتبر هذه القرارات كافية لغرض التحليل؛ لأنها تمثل طيفاً واسعاً من السياسات اللغوية وأنواعها وأنواع التخطيط اللغوي وأهدافه وأنشطته.

● طبيعة ومنهجية التحليل:

نفذت الدراسة إلى القرارات اللغوية من خلال التنقيب والبحث في الوثائق والداستير واللوائح اللغوية والقانونية بغية الوصول إلى فهم معمق لطبيعة السياسات اللغوية. واعتمدت الدراسة على منهجية تحليل الوثائق (Document Analysis) لتجميع القرارات اللغوية وتصنيفها. أما فيما يتعلق بعملية التحليل فاعتمدنا منهجية تحليل المحتوى الكيفي والكمي للقرارات اللغوية (Qualitative and Quantitative Content Analyses). ولاستيفاء شروط تحليل المحتوى كان لا بدّ من تقديم تعريفات إجرائية لبعض المصطلحات بوصفها أدوات للتحليل. في هذا الصدد تعرّف الدراسة القرار اللغوي بأنه: أيّ قرار أو أيّ قانون أو لائحة تصدر لتنظيم شأن لغويّ معيّن في البلد موضع للدراسة.

وقسمت القرارات إلى نوعين:

- ١- قرارات مستقلة وهي التي صدرت بشكل مباشر لمعالجة شأن لغويّ معين.
- ٢- قرارات عرضية وهي قرارات غير مباشرة تصدر عرضياً في شأن لغوي أثناء مناقشة قضايا أخرى.

كما نحاول فحص هذه القرارات من خلال التمحيص في الجهات المصدرة للقرارات

وهي أي جهة حكومية أو رسمية أو دستورية تصدر قراراً أو تسنّ قانوناً أو لأئحة في شأن لغويّ معيّن. فضلاً عن ذلك تعرّف الدراسة مجالات القرارات اللغوية بأنها أي مجالات أو مناحي حياتية تصدر فيها القرارات اللغوية وهي: الإدارة، والدبلوماسية، والتعليم، والصحة، والاقتصاد، والإعلام، والقانون، والرياضة، والسفر والسياحة، والبحوث والنشر، والعمل. كما اتبعت الدراسة تحليل أنواع التخطيط اللغوي من خلال التركيز على أربعة أنواع وهي:

١- تخطيط الوضع

٢- تخطيط المتن

٣- تخطيط المكانة

٤- تخطيط الاكتساب.

وفيما يتعلق بأنشطة وأهداف السياسات اللغوية اعتمدت الدراسة على عدد من الأنشطة وهي:

١- الاتصال بين اللغات

٢- تعزيز المكانة اللغوية

٣- التقييس اللغوي

٤- توحيد المصطلحات

٥- التعريب

٦- الترجمة (ينظرالمحمود ٢٠١٥).

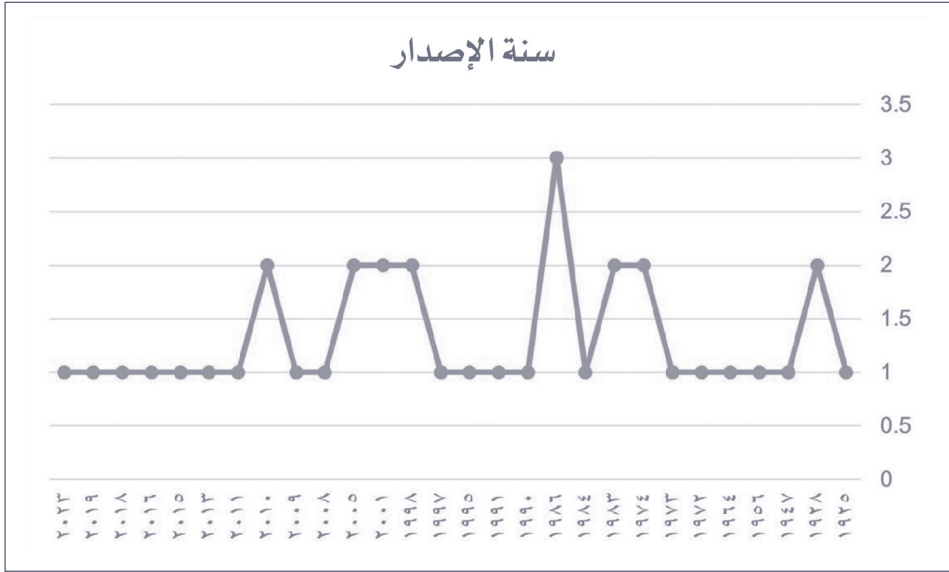
فيما يتعلق بالتحليل الكمي اعتمدنا على أساليب الإحصاء الوصفي القائم على تحليل التكرارات والنسب المئوية مصحوبة بالجداول والرسومات البيانية. تعتبر هذه

الأساليب الإحصائية المبسطة مناسبة لطبيعة وغرض تحليل السياسات اللغوية وتناسب مع منهج تحليل المحتوى الكمي الذي تتبعه في هذا التقرير.

● التسلسل التاريخي للقرارات اللغوية:

يتّضح من خلال التتبع التاريخي للقرارات اللغوية أن الشأن اللغوي قد شغل جميع الحكومات المتعاقبة على مختلف اتجاهاتها الفكرية والسياسية. لذا نجد أن القرارات التي اتخذت خلال فترات مختلفة قد عكست التطور للسياسة اللغوية في السودان منذ بدايات الحقبة الاستعمارية حيث بدأت تتشكل الدولة الحديثة وسياساتها اللغوية مروراً بالحكومات الوطنية ووصولاً إلى وقتنا الحالي. شكّلت هذه القرارات المحطات المهمة في تطور التخطيط والسياسة اللغوية في السودان. كما يتضح من خلال فحص وتتبع هذه القرارات أن إدارة الهوية والتنوع اللغوي له حضور وتمظهر دائم في الخطاب الرسمي للدولة (ينظر الشكل (١) والجدول (١)).

شكل (١): رسم بياني يوضح التسلسل التاريخي للقرارات اللغوية وأعدادها



كما هو موضح في الشكل (١) والجدول (١) غطت هذه القرارات اللغوية حوالي قرن، نجد أن الملاحظة العامة من خلال تتبع هذه القرارات وتطورها أنها دائماً ما ارتبطت بفترات التغيير السياسي والتغيير في سياسة الدولة العامة وتوجهاتها الأيديولوجية. ففي الحقبة الاستعمارية نجد أن تغيير السياسة الاستعمارية تجاه الشمال والجنوب والعدول عن فصلهما قد تمظهر من خلال بعض القرارات اللغوية، كما هو الحال في مؤتمر جوبا ١٩٤٧ الذي نص على توحيد الشمال والجنوب وسياستهما التعليمية في محاولة لمحو أثر سياسة المناطق المقفولة ١٩٢٢ التي كرّس من خلالها المستعمر فصل الجنوب عن الشمال. أما في حقبة ما بعد الاستعمار ارتبطت القرارات بالتغييرات السياسية والدستورية واتفاقيات السلام، فكلما طرأ تغيير سياسي نتجت عنه قرارات وسياسات لغوية جديدة. نجد هذا الزعم يتجلى في القرارات اللغوية التي صاحبت دساتير السودان للأعوام ١٩٥٨ و ١٩٧٣ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ وغيرها. هذه القرارات كانت بمثابة مقياس للحالة

السياسة وميزان التغيير في الاتجاه السياسي العام للدولة. فعلى سبيل المثال يُمكننا القول إنَّ قرارات حكومات جعفر نميري في بداية السبعينيات عكست انفتاحاً كبيراً على التنوع والتعددية اللغوية في جنوب السودان، وقدّمت اعترافاً بخصوصية الجنوب اللغوية كما نصّت عليه اتفاقية أديس أبابا للسلام ١٩٧٢، إلّا أنّ حكومة جعفر نميري رجعت عن هذه القرارات ونقضتها فيما عُرف بإعلان الشريعة الإسلامية ١٩٨٣ الأمر الذي أشعل الحرب من جديد في جنوب السودان.

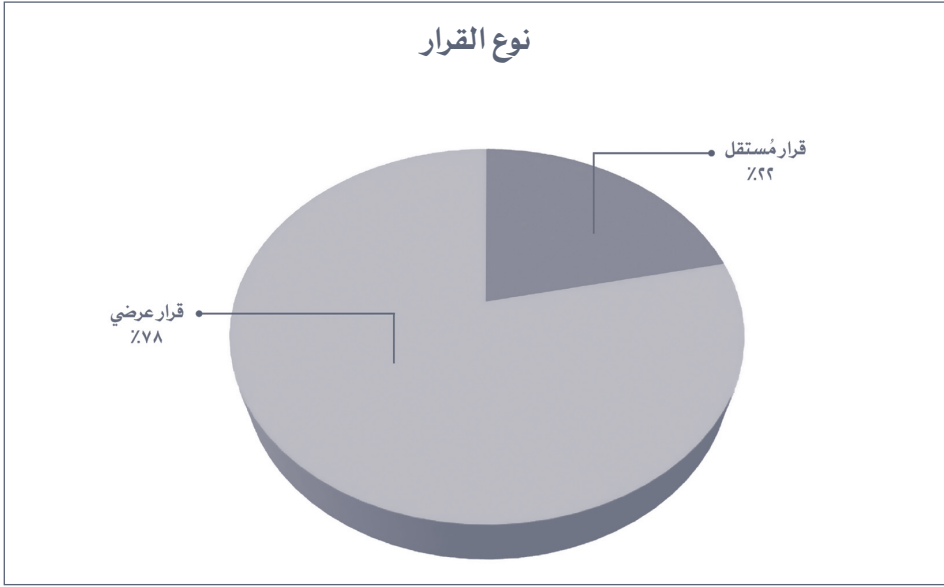
جدول (١): التسلسل التاريخي للقرارات اللغوية

السنة	عدد القرارات
١	١٩٢٥
٢	١٩٢٨
١	١٩٤٧
١	١٩٥٦
١	١٩٦٤
١	١٩٧٢
١	١٩٧٣
٢	١٩٧٤
٢	١٩٨٣
١	١٩٨٤
٣	١٩٨٦
١	١٩٩٠
١	١٩٩١

السنة	عدد القرارات
١	١٩٩٥
١	١٩٩٧
٢	١٩٩٨
٢	٢٠٠١
٢	٢٠٠٥
١	٢٠٠٨
١	٢٠٠٩
٢	٢٠١٠
١	٢٠١١
١	٢٠١٣
١	٢٠١٥
١	٢٠١٦
١	٢٠١٨
١	٢٠١٩
١	٢٠٢٣

• أنواع القرارات اللغوية:

شكل (٢): رسم بياني يوضح القرارات العرضية والمستقلة



يغطي التحليل في هذا التقرير عدد (٣٧) قراراً لغوياً. مثّلت معظم هذه القرارات قرارات عرضية: ٢٩ من ٣٧ قراراً بما يعادل ٧٨٪ من القرارات اللغوية. بينما انحصرت القرارات المستقلة في ٨ قرارات من إجمالي ٣٧ قراراً مثّلت نسبة ٢٢٪ من القرارات الكلية كما يوضح الشكل (٢) والجدول (٢) أدناه. وهذا يثبت أن الشأن اللغوي غير منفصل عن الشؤون الحياتية الأخرى. ويمكن التمثيل للقرارات اللغوية المستقلة بقرار تأسيس معهد الخرطوم الدولي للغة العربية عام ١٩٧٤ وقرار إنشاء الهيئة العليا للتعريب عام ١٩٩٠ وقانون تطوير وترقية اللغات المحلية عام ٢٠٠٨. أما القرارات العرضية فيمكن التمثيل لها بالقرارات التي تندرج تحت الدساتير مثل دستور ١٩٩٨ وغيرها إذ احتوى هذا الدستور ضمن مواده المختلفة والتي عالجت شؤون وقضايا متنوعة على مادة بيّنت أن العربية هي اللغة الرسمية للبلاد. وتعتبر جميع القرارات اللغوية الواردة في دساتير

السودان المختلفة سواء كانت مواد منفردة أو سياسات لغوية مفصلة كلها قرارات لغوية عرضية؛ لأنها جاءت عرضاً ضمن قضايا دستورية أخرى.

جدول (٢): أنواع القرارات اللغوية

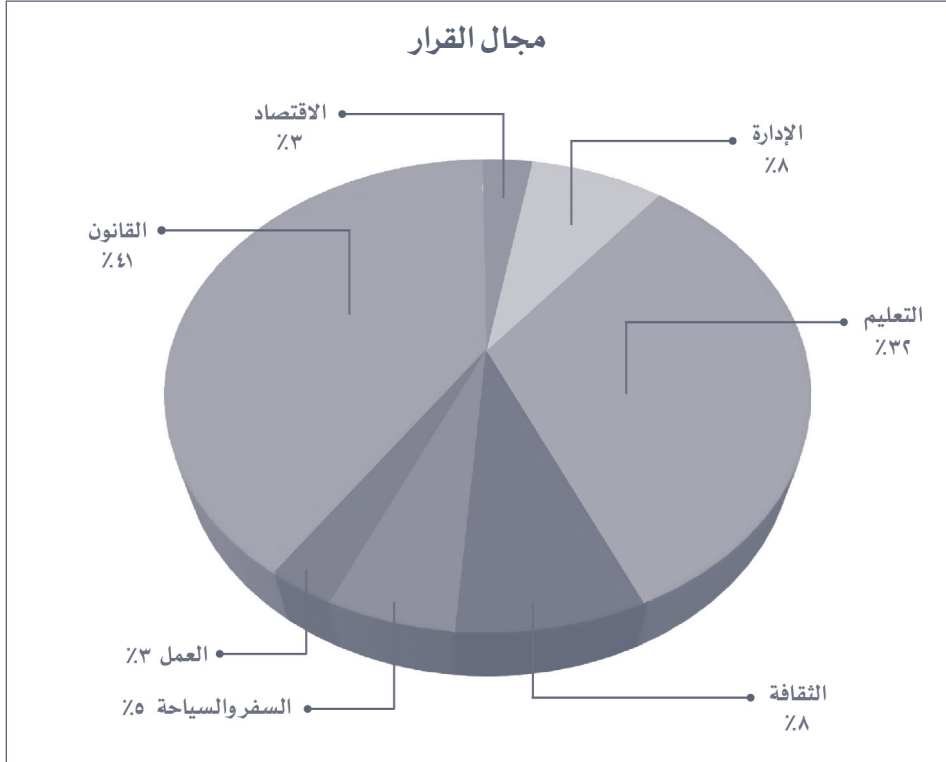
أنواع القرارات	عددها	نسبتها
القرارات العرضية	٨	٢٢٪
القرارات المستقلة	٢٩	٧٨٪
المجموع	٣٧	١٠٠٪

• مجالات القرارات اللغوية:

جدول (٣): مجالات القرارات اللغوية

المجال	العدد
الاقتصاد	١
الإدارة	٣
التعليم	١٢
الثقافة	٣
السفر والسياحة	٢
العمل	١
القانون	١٥
إجمالي القرارات	٣٧

شكل (٣): رسم بياني يوضح مجالات القرارات العرضية والمستقلة



يتضح من خلال الجدول (٣) والرسم البياني (٣) أن القرارات اللغوية اتخذت مجالات متعددة. وقد احتل مجال القانون المرتبة الأعلى من حيث القرارات المتخذة، والتي وصلت إلى ١٥ قراراً من ضمن ٣٧ قراراً أي ٤١٪ من إجمالي القرارات اللغوية، ارتبطت القرارات في هذا المجال بتخطيط الوضع وتخطيط المكانة، ويتضح ذلك في محاولات إعطاء الصفة الرسمية للغة وإعلاء مكانتها كما حدث في لفيف من القرارات، ولاسيما دساتير السودان مثل دستور ٢٠٠٥ والذي حدد الصفة الرسمية والقانونية للغة في السودان، وكذلك اللوائح الداخلية للمؤسسات والإدارات المختلفة مثل قانون الجمارك ١٩٨٦ واللوائح الداخلية المنظمة لعمل البرلمان كما هو الحال في لأحة المجلس الوطني

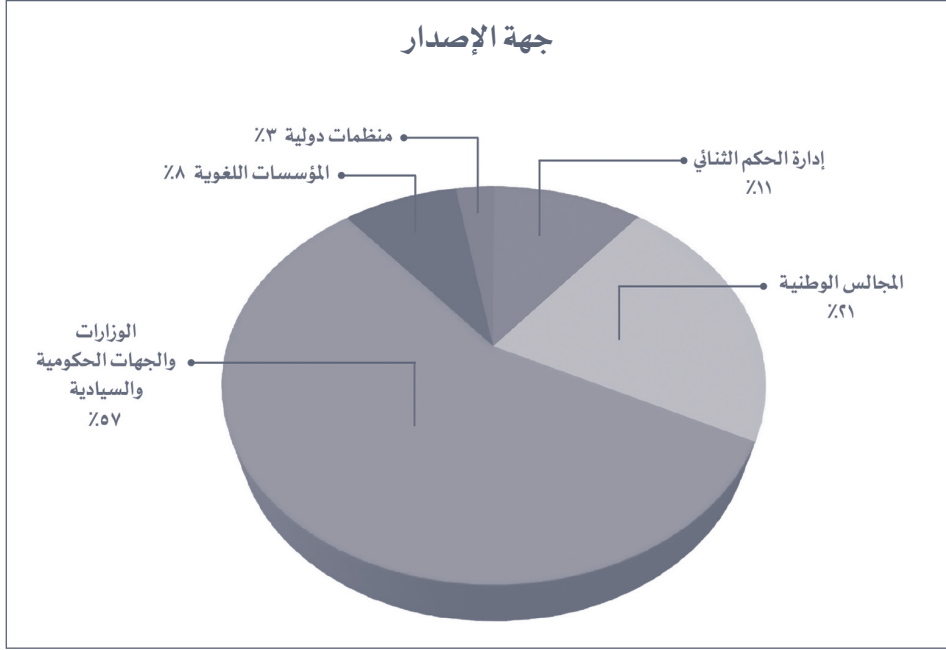
السوداني ١٩٩٨. حل مجال التعليم في المرتبة الثانية من حيث القرارات المتخذة والتي وصلت إلى ١٢ قراراً من ضمن ٣٧ قراراً أي ٣٢٪ من إجمالي القرارات اللغوية، ويمكن التذليل على القرارات اللغوية في مجال التعليم بقرارات تعريب التعليم للعام ١٩٩٠. كما نجد أن مجالات الإدارة والثقافة والسفر والسياحة والاقتصاد جاءت بدرجات متفاوتة. حيث اشتمل مجال الإدارة والثقافة على ٣ قرارات لكل منهما، واشتمل مجال السفر والسياحة على قرارين، واقتصرت مجال العمل والاقتصاد على قرار واحد ممثلاً بـ ٣٪ من القرارات الصادرة. بينما نجد أن السياسات اللغوية أهملت مجالات مثل الصحة والرياضة وغيرها.

• أبرز الجهات المصدرة للقرارات:

جدول (٤): أبرز الجهات المصدرة للقرارات

الجهات المصدرة للقرارات	عدد القرارات
إدارة الحكم الثنائي	٤
المجالس الوطنية	٨
الوزارات والجهات الحكومية والسيادية	٢١
المؤسسات اللغوية	٣
منظمات دولية	١

شكل (٤): رسم بياني يوضح الجهات المصدرة للقرارات



يتضح من خلال الجدول (٤) والشكل رقم (٤) أن الجهات المصدرة للقرارات اللغوية تمثل جهات مختلفة. فالقرارات التي أصدرتها الحكومة الاستعمارية كانت ٤ من إجمالي ٣٧ قراراً، والقرارات التي أصدرتها المجالس الوطنية بعد الاستقلال مثلت ٨ قرارات من ٣٧ قراراً. بينما حازت القرارات التي أصدرتها الجهات الحكومية الرسمية على النصيب الأكبر من إجمالي القرارات بواقع ٢١ من ٣٧ قراراً. كما أن هناك منظمات ومؤسسات لغوية أصدرت عدداً من القرارات كما هو حال مركز يوسف الخليفة أبوبكر ومركز ترقية اللغات المحلية وغيرها من المنظمات المختصة في قضايا اللغة والتخطيط اللغوي والتقييس وغيرها. زيادة على ذلك شملت الجهات المصدرة للقرارات اللغوية منظمات دولية مثل الإيسيسكو وجامعة الدول العربية وغيرها فقد أصدرت قرارات مختصة بشأن اللغة العربية في السودان؛ مثل قرار تأسيس معهد الخرطوم الدولي للغة العربية.

يمكننا القول؛ إن تخطيط الوضع ساهم في خلق ثنائية لغوية للغتين العربية والإنجليزية في كثير من مناحي الحياة. وأن أثر هذه السياسات ظهر في المشهد اللغوي (linguistic landscape) للشركات والأماكن السياحية وغيرها، كما اشترطت قوانين النقل النهري والسياحة والشركات وغيرها أن تستخدم العربية والإنجليزية في كتابة اللافتات والواجهات وأسماء الأماكن السياحية والسفن والشركات.

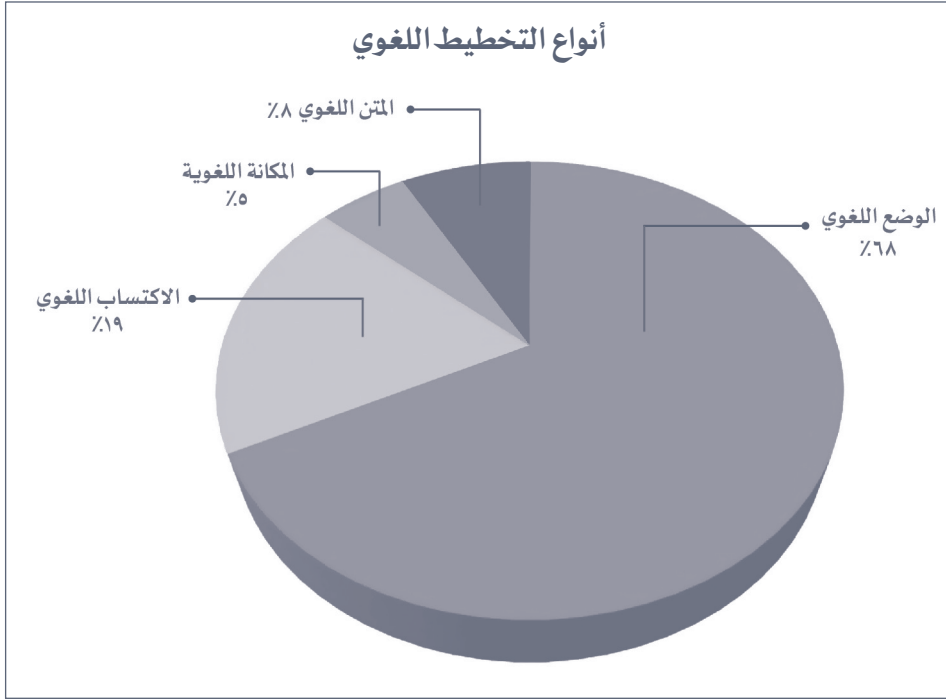
القسم الخامس: أنواع السياسات اللغوية في السودان:

• أنواع التخطيط اللغوي:

جدول (٥): يوضح أنواع التخطيط اللغوي

أنواع التخطيط	عدد القرارات
تخطيط الوضع	٢٥
تخطيط الاكتساب	٥
المكانة اللغوية	٢
تخطيط المتن	٣

شكل (٥): رسم بياني يوضح أنواع التخطيط اللغوي



من خلال التحليل وكما هو موضح في (الجدول ٥ والشكل ٥) نجد أن التخطيط اللغوي اتخذ أنواعاً عدة منها تخطيط الوضع حيث اشتمل هذا النوع من أنواع التخطيط على (٢٥ قراراً من أصل ٣٧)، يليه تخطيط الاكتساب بواقع (٥ قرارات من أصل ٣٧ قراراً لغوياً)، يليه تخطيط المتن بواقع (٣ قرارات من أصل ٣٧ قراراً لغوياً)، ويأتي في ذيل القائمة تخطيط المكانة الذي اشتمل على (قرارين من أصل ٣٧ قراراً لغوياً). ويمكن أن نمثل لتخطيط المكانة بالمادة ٨ (٢) من دستور ٢٠٠٥ «اللغة القومية الأوسع انتشاراً في السودان»، تحاول الجهات السيادية في السودان من خلال تخطيط المكانة أن تحسّن من مكانة اللغات واللهجات وتعلي من شأنها على الرغم من الأهمية السياسية لهذا النوع من التخطيط لكنه شغل حيزاً ضيقاً في السياسات اللغوية السودانية، بينما

احتلّ تخطيط الوضع المكان الأكبر في القرارات اللغوية، وغالباً ما يرتبط هذا النوع من التخطيط بوضع اللغة ورسملتها (جعلها رسمية) في الدولة ومؤسساتها، ومثال لذلك هو المادة (١٠) من دستور السودان ١٩٧٣ التي تنصّ على أنّ «اللغة العربية هي اللغة الرسمية لجمهورية السودان الديمقراطي»، وهذه المادة في تناص مع معظم دساتير السودان مثل دستور ١٩٩٨ فيما يتعلق برسمية اللغة العربية وكان لغلبة تخطيط الوضع أثره على الواقع اللغوي وعلى السياسات اللغوية؛ لذلك نجد أنّ رسملة اللغة العربية ووضعتها في المؤسسات هي النمط الأكثر شيوعاً في القرارات اللغوية موضع الدراسة. أما فيما يتعلق بتخطيط الاكتساب فهو يركز على استعمال اللغة العربية كلغة تدريس وبحث علمي وتمكين النشء من اكتساب مهاراتها المختلفة، ويمكن التذليل لتخطيط الاكتساب بأهداف مراحل التعليم الأساسي كما وردت في الوثيقة العامة للمناهج ٢٠١٣ «من أهداف مرحلة التعليم الأساسي (من ٦ - ١٤ سنة) إكساب الناشئة المهارات الأساسية التالية: الاستماع، التحدث، القراءة، الكتابة في اللغات العربية والإنجليزية»، وتنطبق جهود تخطيط الاكتساب على كل محاولات تعليم المتعلمين أو الدارسين لأي مظهر أو جانب أو مهارة من مهارات اللغة، فهذا الهدف العمومي لاكتساب اللغة العربية في المرحلة الأساسية كما نصّت عليها الوثيقة العامة للمناهج؛ يتم تفصيله وتفريعه عبر أهداف فرعية ومفصلة من خلال مصفوفة المدى والتتابع لمناهج اللغة العربية والتي تشير إلى أهداف ومحددات ومخرجات اكتساب كل مهارة من مهارات اللغة العربية.

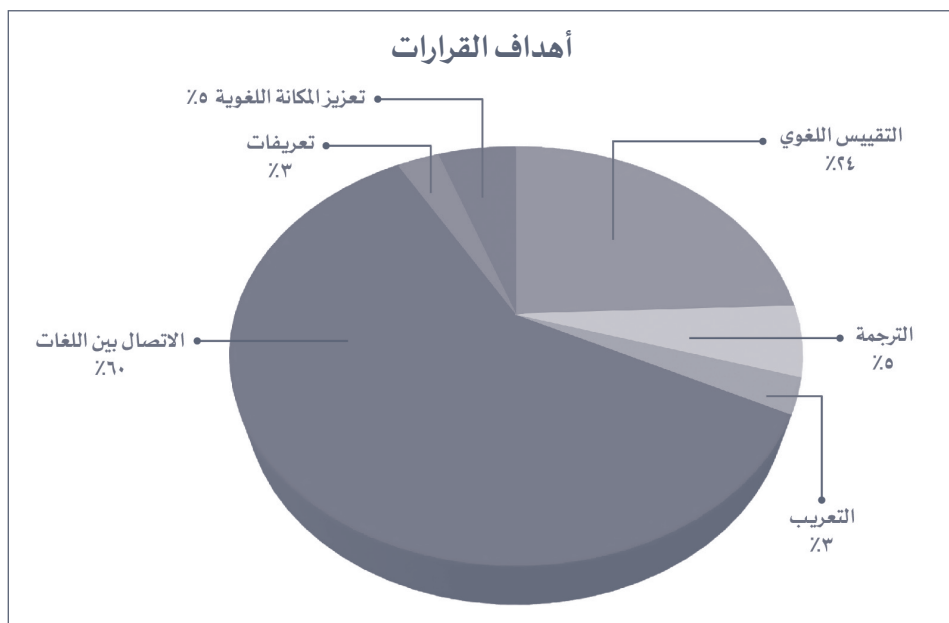
• أنواع الأنشطة في التخطيط اللغوي:

جدول (٦): يوضح الأنشطة في عملية التخطيط اللغوي

الأنشطة	عددها
التقييس اللغوي	٩
الترجمة	٢
التعريب	١

الأنشطة	عددها
الاتصال بين اللغات	٢٢
توحيد المصطلحات	١
تعزيز المكانة اللغوية	٢

شكل (٦): رسم بياني يوضح الأنشطة في عملية التخطيط اللغوي



من خلال التحليل وكما هو موضح في (الجدول ٦ والرسم البياني ٦) نجد أن أنشطة التخطيط اللغوي اتخذت عدّة أهداف. تمثّلت في الاتصال بين اللغات حيث اشتمل على (٢٢ قراراً من أصل ٣٧) بينما شمل نشاط التقييس على (٩ قرارات من أصل ٣٧)، ويمكن التمثيل لهذا النشاط بقرار مؤتمر الرّجاف بكتابة لغات جنوب السودان بالحرف الروماني، وقرار مركز يوسف الخليفة أبوبكر بإعادة كتابتها بالحرف العربي. يليه نشاط الترجمة ونشاط تعزيز المكانة اللغوية بواقع قرارين فقط لكل منهما.

أما فيما يتعلق بنشاط الاتصال بين اللغات فيمكننا التمثيل له بالمادة ٨ (٢) من دستور ٢٠٠٥ بأن «اللغة القومية الأوسع انتشاراً في السودان»، ويحتل نشاط الاتصال بين اللغات المكانة الأكبر في القرارات اللغوية وغالباً ما يرتبط بوضع اللغة وعلاقتها باللغات الأخرى وجعلها لغة رسمية في الدولة ومؤسساتها وإحياء استخدامها كما هو الحال في المادة ٣ من دستور السودان ١٩٩٨ التي تقول «اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جمهورية السودان، وتسمح الدولة بتطور اللغات المحلية والعالمية الأخرى». وكان لغلبة هذا النشاط دوره في إحياء اللغة العربية في شتى ضروب الحياة، وكان له أثره على الخريطة اللغوية وعلى اللغات الأخرى. كما يمكن التمثيل لنشاط الاتصال بين اللغات بقرارات لجنة نشر اللغة العربية وتعزيز مكانتها بجامعة إفريقيا العالمية ففي عام ٢٠٢٢ نتيجة لقرار إداري قامت اللجنة بوضع تصوّر لنشاط نشر اللغة العربية وتعزيز مكانتها وذلك عبر مشروعين وهما:

٧- تأليف كتاب في مجال اللغة العربية للناطقين بغيرها.

٨- ترجمة كتاب في مجال تعليم اللغات الأجنبية.

أما نشاط التعريب فيمكن التمثيل له بقرار إنشاء الهيئة العليا للتعريب لعام ١٩٩٠. كما تعتبر معظم قرارات مجمع اللغة العربية قرارات تنقية لغوية طالما أن هدفها الأساسي هو تنقية اللغة من اللحن، كما نجد أنشطة الترجمة ممثلة في كثير من قرارات المؤسسات والمجالس الوطنية التي اشترطت وجود ترجمة عربية في حال كان النص الأصلي باللغة الإنجليزية.

القسم السادس: انعكاس السياسات اللغوية على الواقع السوداني والتحديات التي تواجهها ووجه التعزيز الممكنة:

• انعكاس السياسات اللغوية على الواقع السوداني:

إذا أردنا أن نقيّم مدى انعكاس السياسات اللغوية موضوع النقاش على الواقع

اللغويّ السودانيّ فيمكننا القول إنه قد كان لهذه السياسات والقرارات اللغويّة والقوانين التي اتخذتها الحكومات المختلفة أثرها البالغ على الواقع وعلى وضع اللغة العربية واللغات الأخرى. ويمكن ملاحظة هذا الزعم بالنظر إلى القرارات اللغوية التي اتخذتها مؤسسات الدولة المختلفة مثل الوزارات ورئاسة الجمهورية والمجالس الوطنية بوصفها جهات رسمية وسيادية كلها انخرطت في سنّ قوانين لغوية بهدف تحسين مكانة العربية ووضعها، وبالضرورة مثل هذه القرارات لها أثرها على اللغات المحلية وعلى متحدثيها. فكثير من متحدثي هذه اللغات السودانية قد تحولوا من لغاتهم إلى اللغة العربية، وعليه تعتبر عملية التحول اللغويّ أحد أهم نتائج سياسات التعريب وجهود تخطيط وضع ومكانة اللغة العربية في السودان (ينظر القسم الخامس من التقرير). وبالتالي فإن ظاهرة التحول اللغوي تعرض اللغات المحلية في السودان إلى خطر الانقراض.

يمكننا القول إن جهود التخطيط اللغوي للعربية: على المستوى العام بوصفه تخطيط وضع ومكانة وعلى مستوى التعليم بوصفه تخطيط اكتساب لها أثرها الكبير على مكانة ووضع اللغات السودانية الأخرى، وعلى تقليص مكانتها واستخدامها في المؤسسات الرسمية مثل التعليم، ولذا قد يواجه بشيء من المقاومة من بعض المجموعات العرقية واللغوية الأخرى. وكشكل من أشكال المقاومة اللغوية، ظهرت العديد من مراكز تعلّم «اللغات المحلية» (مثال: مراكز تدريس لغة الفورولغة تيمّا) في شمال السودان وجبال النوبة ودارفور وفي العاصمة الخرطوم وفي جنوب السودان في فترة نظام الإنقاذ وقبل حرب أبريل ٢٠٢٣. إن أغلب المعاهد التي تعمل على تطوير اللغات المحلية وتدرّسها وتطوير أبجديتها (بوصفها أعمال تخطيط متن) جاءت كنتيجة لمقاومة مشروع التعريب في بعده الأيديولوجي (تخطيط الوضع والمكانة). لذلك يمكننا القول إن لتخطيط وضع ومكانة اللغة العربية أثره البالغ على الواقع السوداني وعلى واقع اللغات السودانية.

كما نلاحظ أثر السياسات اللغوية على أرض الواقع في المشهد اللغوي (linguistic landscape) والتي تتجلى في لوحات المؤسسات الرسمية التي استخدمت

العربية في مقدمة اللغات، ونجد العربية ممثلة في الفضاء العام لمعظم المؤسسات، وفي اللوحات الإرشادية على الطرقات التي تضعها جهات رسمية مثل المحليات البلدية، ففي لوحات الطرقات نجد العربية والإنجليزية مستخدمتين بيد أن للعربية ميزة تفضيلية بوضعها في الأعلى وبحجم أكبر من اللغة الإنجليزية؛ وهذا يعكس أثر سياسات الدولة الرامية لتعريب المجال العام.

نجد أن سياسات الدولة المختلفة ولاسيما سياسات التعريب قد انعكست في مجالات عدة مثل التعليم في السودان. وكان لهذه السياسة أثرها البالغ في الجيل الذي درس في كنف هذه السياسات اللغوية، فقد أسهمت حركة التعريب هذه في إعداد أجيال من السودانيين الذين تلقوا تعليمهم باللغة العربية الفصحى؛ وبالتالي اتسعت رقعة انتشار اللغة العربية مكتسبة دوراً أكبر في حياة السودانيين كونها لغة التعليم ومصدراً مهماً لكسب العيش والترقي في السلم الاجتماعي والثقافي في السودان (ينظر أبومنقة ٢٠٠٦). إلا أن هذه السياسات لم تكن فعالة خارج مظلة التعليم الحكومي، فالتعليم الخاص بتبنيه اللغة الإنجليزية كلغة تعليم رسمية لم يتأثر كثيراً بسياسات التعريب وتخطيط المكانة والوضع للعربية.

أهمّل التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية في السودان بعض المجالات مثل الصحة والرياضة (ينظر القسم الرابع من التقرير مجالات التخطيط اللغوي). كذلك يجب الإشارة إلى أن القرارات اللغوية غائبة تماماً في هذه مجالات مثل مجال الصحة وربما يكون سبب انحسار اللغة العربية في المجال الطبي هو غلبة الإنجليزية بوصفها لغة المجال الصحي، فالطبيب السوداني في تواصله الطبي مع زملائه السودانيين العاملين في المجال الطبي من صيادلة وفنيين وتقنيين يتواصل بشكل شبه حصري باللغة الإنجليزية، ويتضح لنا ذلك من خلال المكاتبات الطبية والوصفات العلاجية وأوراق الفحص والتقارير الطبية وغيرها من المكاتبات في المجال الصحي في السودان. كما لاحظنا من خلال هذه الدراسة، كذلك هناك انحسار للقرارات اللغوية في مجالات مثل الاقتصاد والعمل وغيرها.

● التحديات التي تواجه السياسات اللغوية ووجوه التعزيز الممكنة:

الوضع اللغوي القائم في السودان ليس وليد الوضع الحالي وإنما هو نتاج تراكم العديد من العوامل اللغوية والثقافية والاجتماعية والدينية والسياسية منذ حقبة الاستعمار البريطاني وحقبة ما بعد الاستعمار (ينظر القسم الثاني من التقرير)، لذلك التعامل مع التحديات التي تواجه السياسات اللغوية لا بد أن يستصحب هذه التحديات التاريخية الماثلة. أمّا فيما يتعلق بالواقع الحالي فنجد إن أبرز التحديات التي تواجه السودان فيما يتعلق بالوضع اللغوي تتمثل في إعادة بناء الدولة السودانية خاصة بعد الحرب الجارية حالياً، والتي اندلعت شرارتها في ١٥ أبريل ٢٠٢٣ ولا تزال مستمرة لحظة كتابة هذا التقرير؛ إذ تمثل هذه الحرب تحدياً وجودياً للدولة نفسها كما دمرت كثيراً من مؤسساتها على الأرض. أمّا السياسات اللغوية فلا تزال تعاني من هيمنة الفكر الأحادي الثقافي حتى في ظل وجود سياسات لغوية تعترف بالتنوع الثقافي والتعدد اللغوي كما هو الحال في السياسة اللغوية في دستور ٢٠٠٥ م.

وترتبط السياسات اللغوية في السودان ارتباطاً قوياً بالاقتصاد السياسي وعلاقات السلطة والصراع حول الموارد؛ وعليه فإن حلّ المعيقات والتحديات التي تواجه السياسات اللغوية يتطلب فحص العلاقة بين اللغة وهذه العوامل غير اللغوية، أي أن اللغة لا يجب النظر إليها بمعزل عن القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية الأخرى. كذلك نختتم بالقول أن المهدد الحقيقي لوضع اللغة العربية خاصة في المؤسسات التعليمية هو هيمنة اللغات الأجنبية؛ وهذا يتطلب الاهتمام بالسوق اللغوية للعربية خاصة في مجالات الحياة العملية. (لمفهوم السوق اللغوية ينظر بورديو Bourdieu ١٩٩١).

المراجع:

- أبو منقعة محمد الأمين، وكمال محمد جاه الله (٢٠١١). لغات السودان: مقدمة تعريفية. الخرطوم: مجلس تطوير وترقية اللغات القومية.
- أبو منقعة، محمد الأمين (٢٠٠٢). اللغة والثقافة والهوية في السودان. محاضرة بمركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية.
- أبو منقعة، محمد الأمين ويوسف الخليفة أبوبكر (٢٠٠٦). أوضاع اللغة في السودان. الخرطوم: معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية.
- البشير، أحمد عوض أحمد (٢٠١٧). التعليم والأيديولوجيا: التعليم العام في السودان نموذجاً. الخرطوم، السودان: مركز عبد الكريم ميرغني.
- البشير، أحمد عوض أحمد (٢٠١٩). الدولة المدنية السودانية: تحدي الوعي ورهان التعليم. الخرطوم، السودان: مركز عبد الكريم ميرغني.
- إسماعيل، أبكر آدم (٢٠١٥). جدلية المركز والهامش: قراءة جديدة في دفاتر الصراع في السودان. القاهرة: منظمة حقوق الإنسان والتنمية.
- البصيري، هداية (٢٠١٧) السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في السودان. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية ٣ (٥) ص ص ١٠٠-١٢٩.
- البطحاني، عطا الحسن (٢٠٢١). أزمة الحكم في السودان أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة. الخرطوم، السودان: دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع.
- حريز، سيد حامد (٢٠١٧) الهوية والوحدة الوطنية في السودان: جدلية الثقافة والسياسة. الخرطوم، السودان: الدار العالمية للنشر والتوزيع.
- الخير، محمد (٢٠٢٢) الهوية وإدارة التنوع في السودان: تحديات بناء الدولة وتحقيق السلام. ورشة قضايا الهوية والقوانين والفيدرالية ١٠ - ١٩ مارس ٢٠٢٢. جوبا، جنوب السودان.

- دينق، فرانسيس (٢٠١٠). صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان. ترجمة: عوض حسن. القاهرة: مركز الدراسات السودانية. ط٢.
- عبد الحي، أشرف (٢٠١٥) الأيديولوجية السردية للغة: بعض الملاحظات في سياق الحالة السودانية، المحمود محمود (تحرير)، التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية (١٨٣ - ٢٠٩). الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- عبد الله، إبراهيم (٢٠٢٠) جدلية الأحادية اللغوية والتعددية والوحدة الوطنية في السودان: مسألة اللغة والهوية في الوثيقة الدستورية ٢٠١٩-٢٠٢٠. رسالة ماجستير غير منشورة: معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر.
- قاسم، عون الشريف (١٩٨٥). قاموس اللهجة العامية في السودان. القاهرة: المكتب المصري الحديث.
- قاسم، عون الشريف (١٩٨٩). الإسلام والعربية في السودان: دراسات في الحضارة واللغة. بيروت: دار الجيل. ط١.
- محمد، محمد سليمان (٢٠١٠). السودان: حروب الموارد والهوية. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع.
- المحمود، محمود (٢٠١٣). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا. مجلة الدراسات اللغوية، ١٧(١): ١٦٩ - ٢١٨.
- مكمايكل، هارولد (٢٠١٢). تاريخ العرب في السودان (بما فيهم الشعوب التي سبقتهم وسكان دارفور). ترجمة: سيد محمد علي ديدان (الجزء الأول والجزء الثاني). أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي. ط١.
- هيئة التحرير (١٩٩٣). الهيئة العليا للتعريب في السودان. التعريب، ٣(٥): ١٤٥ - ١٥٧.

باللغة الأجنبية:

- Abdel Rahim, A. (1966). The development of British policy in the Southern Sudan 1899-1947. Middle Eastern Studies, 2 (3): 227–249.
- Abdelhay, A. (2010). The politics of writing tribal identities in the Sudan: the case of the colonial Nuba policy. Journal of Multilingual and Multicultural Development, 31(2): 201–213.
- Abdelhay, A. Makoni, B., Makoni, S. & Mugaddam, A. (2011). The sociolinguistics of nationalism in the Sudan: the politicisation of Arabic and the Arabicisation of politics. Current Issues in Language Planning, 12(4): 457–501.
- Abdelhay, A. Eljak, N., Mugaddam, A., & Makoni, S. (2017). The cultural politics of language in Sudan: Against the racialising logic of language rights. Journal of Multilingual and Multicultural Development, 38(4):346–359.
- Alkhair, M. (2016). The linguistics of Ottoman Turkish loanwords in Sudanese colloquial Arabic: Adaptability and sociolinguistics. International Conference of Sudanese Turkish relations: Past, present and Future. 8-10 February 2016, Khartoum: Sudan.
- Alkhair, M. (2020). Representation of cultural diversity in SMILE English Textbook: A Critical semiotic ethnographic Perspective. Unpublished PhD thesis: Sudan University for Science and Technology.
- Alkhair, M. (2021). The politics of diversity management in Sudan. The workshop on identity issues in Sudan. 5-7 February 2021, Juba, Southern Sudan.
- Alkhair, M. & Mugaddam, A. (2022) Decolonizing epistemology in Sudanese linguistics: Integrationist and critical perspectives. In S. Makoni, C. Severo, A. Abdelhay, A. Kaiper-Marquez (Eds.). The languaging of higher education: De-Colonizing the language of scholarship and pedagogy. New York: Routledge.
- Althusser, L. (1971). Lenin and philosophy and other essays. Translated by B. Brewster. NewYork: Monthly Review Press.

- Elrayah, T. H. (1999). Arabic and English in Sudan: 1821–1985. Islamic Studies, 38 (4): 603–20.
- Ferguson, C. (1959). Diglossia. Word, 15(2): 325-340.
- Greenberg, J. (1966). The languages of Africa (2nd edition). Bloomington: Indiana University.
- Hasan, Y.F. (1967). The Arabs in the Sudan: From the seventh to the early sixteenth century. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Mahmud, U. (1983). Arabic in the Southern Sudan: History and spread of a pidgin–creole. Khartoum: FAL Advertising and Printing.

١٠: دراسة حالة (الجمهورية العربية السورية)

إعداد: الأستاذ الدكتور هائل محمد الطالب

دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية



أولاً: سوريا.. الموقع الجغرافي والتاريخ الحضاري:

يمتد الموقع الجغرافي الحديث لسوريا الذي أسهمت في صياغته اتفاقيات استعمارية، لعل من أبرزها اتفاقية سايكس بيكو، على مساحة تقارب ١٨٥ ألف كيلو متر مربع، فيحدها من الشمال تركيا ومن الشرق العراق، ومن الجنوب المملكة الأردنية الهاشمية، ومن الغرب البحر المتوسط ولبنان وفلسطين.

أعطى الموقع الجغرافي لسوريا أهمية منذ القدم تتمثل في الحضارات المتنوعة التي تعاقبت عليها، مما جعلها مطعماً للغزاة والمستعمرين، وقد شهدت هذه الأرض ولادة حضارات متنوعة ومتعاقبة ما تزال معالمها وآثارها ماثلة للعيان حتى اللحظة الراهنة، ومنها: ماري، إيبلا، أوغاريت قادش، عمريت، أفاميا، دورا وأوروبوس، تدمر، بصرى، شهباء، الرصافة وأوغاريت وغيرها.

فقد قَدّمت مملكة (أوغاريت) على الساحل السوري للإنسانية الأبجدية الأولى في العالم، (أبجدية أوغاريت)، واكتشف في القصر الملكي لمملكة (إيبلا) أضخم مكتبة وثائقية تنظم أمور الإدارة والتجارة والدبلوماسية والصناعة وعلاقات الحرب والسلم مع الممالك الأخرى؛ إذ امتد نفوذ هذه المملكة من جبال الأناضول شمالاً حتى سيناء جنوباً.

واشتهرت مملكة (أكاد) بصناعتين مهمتين، هما: المنسوجات الحريرية الموشاة بخيوط الذهب، والخشب المحفور والمطعم بالعاج والصدف، وقد بقيت هاتان الصناعتان من أهم الصناعات التقليدية السورية حتى اللحظة الراهنة (البروكار والموزاييك)

يُورد موقع وزارة السياحة السورية أن الزحف البشري على هذه المنطقة قد توالى وتنوّع، فمنه ما انحدر عليها من الشمال - من جبال الأناضول أو من البحر، طمعاً بثرواتها وبمركزها الاستراتيجي الفريد؛ فقد كانت ملتقى العالم القديم. إلا أن كل هذه الزخوف البشرية، العسكرية في غالبيتها، لم تغيّر من طابع سكانها الأصليين الذين جاؤوا إليها تباعاً منذ القرون الأولى من الجنوب، من الجزيرة العربية وتوطّنوا في داخلها

على امتداد أرضها، من أقصى الجزيرة وبين النهرين حتّى جنوب فلسطين وأرض سيناء، وكانوا يعرفون مرّة بالأكاديين، ومرّة بالعموريين (الألف الثالثة ق.م)، وتارة بالكنعانيين والفينيقيين (سكان الساحل)، وتارة بالآراميين (سكان المناطق العليا) وتارة أخرى بالغساسنة والأنباط (آخر الهجرات)، وقد أسهمت هذه الهجرات المتتالية في الحفاظ على الطابع العربي لسكان سوريا، والصمود أمام الغزوات الكثيرة التي تعرضت لها من قبل الحثيين والفرس واليونان والرومان. (موقع وزارة السياحة السورية على الشبكة العنكبوتية). عزز من هذه الهوية العربية الفتح الإسلامي عام (٦٣٦).

احتلت سوريا موقعاً مهماً؛ فمنذ الألف الثالث قبل الميلاد ربطت بين الرافدين ووادي النيل، ومنذ الألف الأولى قبل الميلاد كانت تشكل همزة الوصل بين عالم البحر الأبيض المتوسط وبين الشرق الأقصى، وتكمن أهمية هذا الموقع الإستراتيجية في كونه ملتقى لقارات ثلاث (آسيا، إفريقيا، أوروبا) ومُلتقى للطرق العالمية، وعبر أراضيها كان يمرّ طريق الحرير القادم من أقاصي الصين؛ إذ كانت محطته السورية الأولى دوراً أوروبس (الصالحية)، ثم تدمر وحمص إلى أن يصل إلى مرافئ البحر الأبيض المتوسط، وفي العهدين اليوناني والروماني كانت أرض سورية من أهم مراكز الإشعاع والعطاء، بل كان العديد من أباطرة روما سوريين، من حمص ومن شهباء. ومن سورية انطلقت اللغة الفينيقية التي بقيت طويلاً لغة التجارة والدبلوماسية في العالم القديم، كما كانت أرضها من المنطلقات الأولى للمسيحية والإسلام (لاسيما في عصر الفتوحات الأموية)؛ فأنطاكية كانت مهد المجتمع المسيحي في القرن الأول، ومن دمشق بدأ بولس الرسول رحلته، ولا تزال إلى اليوم لغة السيد المسيح (الآرامية) (ينظر: موقع وزارة السياحة السورية على الشبكة العنكبوتية).

تبلغ مساحة سوريا ١٨٥ ألف كيلومتر مربع، يحدها شمالاً تركيا، وشرقاً العراق، وجنوباً الأردن، وغرباً فلسطين ولبنان والبحر المتوسط، ويبلغ طول شواطئها على البحر المتوسط ١٨٣ كم، وآخر إحصاء رسمي للسكان أجري عام ٢٠٠٤م، ونتيجة الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد بعد العام ٢٠١١م لم تقدّم أية إحصاءات رسمية دقيقة لعدد السكان،

وقد بلغ عدد السكان في عام ٢٠٢١م وفق تصريح مدير المركز الوطني للإحصاء ما يقارب ٢٣ مليوناً، يشكّل العرب فيهم الأكثرية الساحقة، مع وجود إثنيات غير عربية، كالكرد والشركس والتركمان والداغستان والأرمن، تعدّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد، مع وجود لغات أخرى تأتي في مقدمتها اللغة الكردية المنتشرة في الجزيرة السورية وريف حلب، ولا توجد أية إحصاءات رسمية تحدد النسب المئوية لهذه العرقيات.

على الصعيد اللغوي يمكن أن نلاحظ الأثر الباقي لتلك الحضارات واللغات التي انتشرت وسادت في المنطقة من خلال كثير من المظاهر اللغوية، لعلّ من أبرزها تسميات المدن والقرى في سوريا؛ إذ أنّ الأغلب الأعم لتلك التسميات عائد إلى أصول آرامية وأكادية ويونانية وسريانية وغيرها.

ثانياً: لمحة تاريخية عن السياسات اللغوية السورية:

إذا ما انتقلنا إلى عصور تالية حديثة، فيمكن التوقف عند ملمحين أساسيين كان لهما تأثيرهما اللغوي، الملمح الأول يتجلّى في خضوع المنطقة للدولة العثمانية لمدة زمنية قاربت القرون الأربعة، وهذا خلف تداخلاً لغوياً مع اللغة التركية التي كانت لغة الدولة الرسمية العثمانية، ثم تمظهر ذلك بشكل واضح في محاولات التتريك، أي إحلال اللغة التركية في المجتمع والحياة والتعليم التي اتبعتها الدولة العثمانية في بعض مراحلها، ويضاف إلى ذلك التداخل الجغرافي الذي جعل التقارض اللغوي بين اللغتين العربية والتركية أمراً واقعاً، فنلاحظ وجود كثير من المفردات التركية ما زالت تستعمل حتى الآن في التواصل بين الناس.

والملمح الثاني يظهر في مرحلة الاستعمار الفرنسي لسورية الذي استمر لما يقرب من خمسة وعشرين عاماً، وقد انعكس ذلك في جوانب عدة، فقد دخلت اللغة الفرنسية في مجالات الحياة المختلفة، ومن جملتها الجانب اللغوي؛ إذ فرض تعليم اللغة الفرنسية في التعليم، وفي كثير من معاملات الحياة. وهذا ما اقتضى أن تتبّع الدولة

بعد الاستقلال جملة من السياسات اللغوية لإعادة اللغة العربية إلى موقعها الطبيعي في الحياة والتعليم.

ويضاف إلى ذلك تنوع الإثنيات في سوريا، وهذا ما يعني تنوعاً لغوياً، فالعرب يشكلون ما يقرب من (٨٥) بالمئة من نسبة السكان، ويتوزع بقية السكان على الأكراد والشركس والداغستان والتركمان وغيرهم، واللغة الرسمية للدولة هي اللغة العربية، وتنتشر مع العربية اللغة الكردية في منطقة الجزيرة السورية، وتظهر اللغة التركمانية القريبة من اللغة التركية في بعض القرى مثل قزحل في ريف حمص، والآرامية في منطقة معلولا في ريف دمشق.

وقد حظيت اللغة العربية بعناية بارزة منذ بدايات القرن العشرين، ردّاً على سياسات التتريك في تلك الآونة، حيث فرضت اللغة التركية في التعليم، فأنشئت الجمعيات التي كانت تعنى بالدفاع عن العربية ونشرها بين الناس (ينظر: الأفغاني ١٩٧١: ٢٢ وما بعدها)، وتوّجت مساعي الدفاع عن العربية بمؤتمر باريس عام ١٩١٣م الذي كان من أهم مقرراته: اعتبار العربية لغة رسمية في الولايات العربية (الأفغاني ١٩٧١: ٤٦)، فلما قامت الدولة العربية في سوريا إبان الحرب العالمية الأولى أعلنت اللغة العربية لغة وحيدة في الدولة، لتحلّ محل اللغة التركية في التعليم والإدارة والجيش (الأفغاني ١٩٧١: ٦)، وفي مرحلة تالية وتحديداً في العام ١٩١٩م أنشئ أول مجمع للغة العربية تحت مسمى: المجمع العلمي العربي، وكان من جملة مسوغات إنشائه الحاجة إلى تصحيح لغة الموظفين في الحكومة، والإشراف على لغة الكتب المدرسية في المدارس العسكرية والمدنية ووضع المصطلحات العلمية (مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٠٣: ٣ / ٤٤٥)، واستمرت العناية بالعربية تعليمياً ونشراً وتعريباً إلى أن تحقق جلاء المستعمر الفرنسي عن سوريا عام ١٩٤٦م لتشهد البلاد مرحلة جديدة في السياسات اللغوية، إذ نلاحظ أن دساتير سوريا بعد الاستقلال سنة ١٩٤٦م كلها نصّت على أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية.

ثالثاً: مشكلات رئيسة يواجهها التخطيط والسياسة اللغوية في سوريا:

تواجه اللغة العربية في سوريا، وربما ينطبق ذلك على كثير من الأقطار العربية الأخرى، مشكلات عدّة، يمكن تلخيصها بالنقاط الرئيسة: (ينظر: الطيان ٢٠١٥ ص ٤١)

- طغيان العامية، وتعدد اللهجات العامية.
- مزاحمة اللغات الأجنبية، ولا سيما الإنكليزية بعد انتشار الشبكة العنكبوتية وانفتاح التواصل على العالم، وتحول العالم إلى قرية صغيرة.
- تدني مستويات التعليم، لا سيما في ظل الظروف التي مرّت بها البلاد بعد عام ٢٠١١م وما أصاب البنية التحتية من دمار وخراب وهجرة.
- افتقار وسائل الإعلام والإعلان والنشر والرقابة اللغوية.
- ضعف آليات تنفيذ كثير من القرارات اللغوية المتخذة، فبقيت قرارات كثيرة حبيسة الأدراج، وفي أحسن الأحوال ضعيفة الفعالية على صعيد التنفيذ.

رابعاً: إجراءات أساسية في السياسة اللغوية السورية:

يمكن أن نلاحظ جملة من الإجراءات المميزة للسياسة اللغوية السورية منذ العقد الثاني من مطلع القرن المنصرم، يمكن القول إنها تمثل إجراءات أساسية في السياسة اللغوية السورية، ويمكن رصد هذه الإجراءات بالنقاط الآتية:

• العربية لغة التعليم الجامعي:

يمكن أن نلاحظ العناية بهذه السياسة اللغوية منذ تأسيس معهد الطب سنة ١٩١٩م، إذ التفت القيمون عليه إلى ضرورة أن يكون تعليم العلوم الطبية باللغة العربية، وبقيت هذه السياسة اللغوية بعد أن تحوّل هذا المعهد ليصبح كلية الطب في الجامعة السورية، ولم تفلح سياسة الانتداب الفرنسي في تحويل التعليم فيه إلى اللغة

الفرنسية (ينظر: الأفغاني ١٩٧١، ٦٥ وما بعدها، والخياط ١٩٩٧، ٤٧، والطيان ٢٠١٥، ٤٥).
وأتبعت بقية الكليات العلمية في الجامعة السورية هذا النهج الذي اتبعته كلية
الطب من خلال تدريس العلوم المختلفة باللغة العربية. وحاولت سوريا تعميم هذا
الجانب عربياً، فقد دعا وزراء التعليم العالي، ووزراء الصحة، وعميدو كليات الطب في
الوطن العربي في مؤتمراتهم الذي عقد في دمشق في مطلع ثمانينيات القرن الماضي إلى
تدريس العلوم الصحية باللغة العربية، على أن ينجز ذلك كلياً في عام ٢٠٠٠م، وها نحن
ندخل العقد الثالث من الألفية الثالثة، وما تزال تلك الدعوة حبراً على ورق. (ينظر:
السيد ٢٠١٩، ص ٢٥٨).

● العربية لغير المختصين:

صدر في عام ١٩٨٣ المرسوم الجمهوري الذي يلزم طلبة الجامعات والمعاهد بدراسة
مقرر اللغة العربية لغير المختصين في كل سني الدراسة، وأُلِّفت الكتب الخاصة بذلك،
وقد بدأت بكتاب واحد لكل التخصصات، ثم ما لبثت الكتب أن تنوعت في محاولة لتلبية
حاجات التخصصات المختلفة من النصوص والقواعد والبلاغة (الطيان ٢٠١٥، ص ٤٦).
وقد اقتصر تدريس اللغة العربية في المرحلة الراهنة على مقرر واحد، أو مقررين فقط.

● قانون حماية اللغة العربية في سوريا:

صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم (١٣٩) عام ١٩٥٢م، وقد تضمن حماية اللغة
العربية من خلال منع إطلاق الأسماء الأعجمية على المحال العامة والخاصة، والعمل
على وضع التسميات العربية على المحال التجارية والخدمية والسياحية. كما صدر
بلاغ عن رئاسة مجلس الوزراء ذو الرقم: ٩٥ / ب / ١٧٠٩ / عام ١٩٧٠م وتضمن الحد
من طغيان الأسماء الأجنبية على المحال العامة والخاصة، وبعد عشر سنوات من ذلك
التاريخ أصدر مجلس الوزراء السوري تعميماً موجهاً إلى الجهات المعنية رقمه ٢٧٢١ / ١
عام ١٩٨٠م يتضمن الموافقة على توصية اللجنة الثقافية المتخذة في جلستها المنعقدة
بتاريخ ٤ / ٣ / ١٩٨٠ بخصوص تعريب أسماء المحلات في البلاد (ينظر السيد ٢٠١٩، ٢٣٢).

ونصت المادة الثالثة من قرار وزير السياحة ذي الرقم (٣٩٧) لعام ١٩٨٠ على أن تختار المكاتب والمنشآت السياحية على اختلاف درجاتها وفئاتها في التصنيف أو التأهيل أسماء عربية فقط، ويحظر عليها استخدام أسماء أجنبية، واستثنى القرار المنشآت السياحية الأجنبية ذات المستوى والتصنيف الدوليين (السيد ٢٠١٩، ص ٢٣٣).

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن هذه الإجراءات المتخذة لم تحد من انتشار وتفاقم ظاهرة إطلاق التسميات الأجنبية على كثير من المرافق السياحية والعامة، وهذا ما دعا رئيس الجمهورية إلى إصدار القرار الجمهوري رقم (٤) لعام ٢٠٠٧م القاضي بتشكيل لجنة التمكين للغة العربية، وجعل من مهامها وضع خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، كما بادرت سوريا إلى تقديم مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة إلى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق بتاريخ ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٨م، واعتمد المؤتمر هذا المشروع (السيد ٢٠١٩، ص ٢٣٣).

وأشار الدكتور محمود السيد في كتابه: الهاجس اللغوي إلى مناقشة مجلس الوزراء السوري لمشروع قانون جديد لحماية اللغة العربية يشتمل على عشرين مادة، جاء فيه أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة بما في ذلك المراسلات والمذكرات والأعمال الإدارية في جميع مؤسسات القطاع العام والخاص والمشارك والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وفي الاجتماعات والمفاوضات والمؤتمرات، كما أن التدريس والتعليم في المراحل التعليمية كافة يكون بالعربية ما عدا مقررات اللغات الأجنبية.

كذلك يشير القانون إلى أنه لا يجوز الترخيص لأية مؤسسة تعليمية للتعليم باللغة الأجنبية، وتلتزم المدارس الأجنبية بتدريس مقرر اللغة العربية في كل سنة من سنوات الدراسة، كما تدعم الدولة مدارس الجاليات العربية السورية التي تعنى بتعليم العربية في المهجر، ويلتزم الإعلام المقروء والمسموع باللغة العربية السليمة، وتراعى العربية الميسرة في البرامج الخدمية والمنوعات، ولا يجوز استعمال العامية في الإعلانات والدعايات، ولا يجوز تسمية المحال والشركات بغير اللغة العربية، ويشير القانون المقترح إلى فرض عقوبات على المخالفين كما ينص عليها القانون (السيد ٢٠١٩، ص ٢٣٥-٢٣٦).

● لجنة التمكين للغة العربية في سوريا:

تم تشكيل هذه اللجنة بالمرسوم الجمهوري ذي الرقم (٤) لعام ٢٠٠٧م، وقد وضعت هذه اللجنة خطة عمل اشتملت على أربعة أقسام: تناول أولها المسوغات التي دعت إلى وضعها، وتناول القسم الثاني الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه، ووقف القسم الثالث على سبل المواجهة. أما القسم الرابع فبحث في القضايا الملحة التي تتطلب المعالجة السريعة، وانطلقت خطة اللجنة من أن اللغة مسؤولية المجتمع، ولذلك ورّعت الأدوار المنوطة بكل جهة من جهات المجتمع، وركّزت على الأمور الإجرائية التي ينبغي على كل جهة القيام بتنفيذها، على أن تتكامل الأدوار، وتتوزع لجان فرعية عن اللجنة العليا في كل من وزارات التربية والثقافة والتعليم العالي والأوقاف، وفي كل محافظة من المحافظات السورية. (السيد، ٢٠١٩، ص ٢٣٨).

خامساً: القرارات المجموعة وفق قاعدة البيانات:

ينفذ مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية مشروع (منظومة السياسات اللغوية للدول العربية)، ويهدف إلى جمع القرارات المتعلقة باللغة العربية إما قصداً أو ضمناً والصادرة عن الجهات الحكومية في جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وقام المشروع على مرحلتين: المرحلة الأولى تم فيها جمع البيانات والمرحلة الثانية مرحلة تحليل البيانات.

واستناداً إلى المرحلة الأولى المتعلقة بجمع البيانات المتعلقة بسوريا، فقد تم جمع (١٢٠) قراراً تمثل بشكل رئيسي القرارات المتخذة منذ بداية عشرينيات القرن المنصرم إلى عام ٢٠٢٢م، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى صعوبات جمة اعترضت جمع العمل، وأهمها غياب التوثيق الذي يحول دون ضياع كثير من القرارات، فلا شك أن عدم العناية بهذا الجانب وإهمال حفظه وتوثيقه غيّب قرارات كثيرة نتيجة صعوبة الوصول إليها، أو نتيجة عدم المعرفة بها أصلاً، وهذا ما جعل الوثائق المرتبطة بالنصف الأول من القرن العشرين نادرة جداً، وتركزت القرارات على مرحلي ما بعد الاستقلال، وبشكل أوسع على مرحلة ما بعد الثمانينيات وصولاً إلى اللحظة الراهنة.

سادساً: منهجية جمع المادة وفق قاعدة البيانات:

سنقوم بفحص وضع اللغة العربية ومكانتها في السياق السوري، وتحديد التحديات التي تعترض نهضتها، واستكشاف الجهود المبذولة واللازمة لتعزيز العربية في نفوس أبنائها، ولتمكينها في المجتمع، وبناء عليه ستعتمد الدراسة مجموعة من الإجراءات الكمية والكيفية لتحليل (١٢٠) قراراً وقانوناً ومرسوماً لغوياً صدرت بين عامي (١٩٢٨) و(٢٠٢٢)، جمعت من قبل مختص في هذا المجال وخضعت للتحكيم من قبل خبراء، وقد جُذِلت هذه القرارات في برنامج إكسل وفق منهجية محددة تقوم على تصنيفها في أرقام متسلسلة، ثم تحديد نوع القرار ورقمه، وعنوانه والكلمات المفتاحية الدالة عليه، وسنة إصداره، والجهة التي أصدرته، ومجاله، ثم وُضع المستند في جدول خاص، تبعه تدوين نص القرار أو ملخص عنه يعكس مضمونه.

قامت منهجية دراسة البيانات على أداتين رئيسيتين: الأولى التنقيب في البيانات من أجل استكشاف الأنماط والارتباطات والعلاقات بين البيانات المجموعة. وقد ساعدتنا هذه الأداة في التعامل مع الكم الكبير من القرارات المجموعة من حيث نوع القرار، وسنة إصداره والجهة الصادر عنها، وهدف القرار. والأداة الثانية منهجية تتبع المسار، وهي إستراتيجية وصفية تحليلية ترسم استدلالات وصفية وسببية تقدّم تسلسلاً وصفيًا وسببياً للبيانات المدروسة، وقد مكّنتنا هذه الأداة من تحليل القرارات اللغوية وكشف العلاقات بينها وتقديم تفسيرات لها.

وبناء على ذلك سعت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التشريعات اللغوية في مدونة القوانين السورية ورصد الكيانات المؤسسية التي تعنى باللغة العربية دراسة وتخطيطاً ودعمًا وتطويراً، والعوامل الأساسية التي تؤثر في صياغة واقع اللغة العربية وترسم ملامح مستقبلها، ويمكن حصر هذه العوامل المؤثرة في بنيتين أساسيتين، تتمثل الأولى في البنية التشريعية المتمثلة في الأنظمة والقوانين والقرارات التي تُدير الواقع اللغوي وتُسوّس شؤونه، وأما الثانية فهي البنية المؤسسية المتمثلة في المرجعيّات العلمية،

والمؤسسات البحثية والمراكز الاستشارية، والمبادرات الداعمة للجهود الساعية إلى النهوض باللغة العربية.

وتأتي أهمية دراسة البنيتين التشريعية والمؤسسية للغة العربية، من كونهما يمثلان الأرضية الصلبة التي لا يمكن لأي مشروع لغوي إلا أن يتأسس عليها فإذا كانت القوانين والنصوص التشريعية هي المظلة الحمائية التي تشكل ترسانة حامية وسداً منيعاً تجاه التحديات التي تواجه العربية؛ فلا يمكن أن نُغفل الجانب المؤسسي الذي يمثل مرجعية علمية مؤصلة، وجهة تخطيط استشارية، ومبادرات أخرى داعمة ومساندة (وزارة الثقافة الإماراتية، ص ٢٧).

وستستند الدراسة التحليلية إلى جملة من المتغيرات والمؤثرات البحثية، تتمثل الوقوف عند أنواع التخطيط اللغوي، وأهدافه، ومجالاته، وأنواع القرارات المتخذة؛ مستقلة أي مباشرة وهي القرارات القصدية بخصوص أمر لغوي محدد، وعرضية تتناول الشأن اللغوي عرضاً في بعض المواد التشريعية والقانونية، يضاف إلى ذلك متغيران يتمثلان بالجهة التي تصدر القرار، وتاريخ صدوره.

- وفي سياق تحليل الواقع اللغوي في الحالة السورية سيسعى التحليل إلى الإجابة عن جملة من التساؤلات لعل من أبرزها:
- ما أنماط التشريع اللغوي في المدونة القانونية السورية؟ وإلى أي مدى تُسهم القوانين والتشريعات اللغوية في صياغة الواقع اللغوي؟ وما الحماية التي توفرها التشريعات للغة العربية؟
- إلى أي مدى يحتكم العمل التشريعي إلى سياسات لغوية واضحة المعالم مبنية على دراسة محكمة وتخطيط منهجي؟
- إلى أي مدى تواكب الجهود التشريعية اللغوية السورية مستجدات الحياة المعاصرة، وما فرضه التطور التقني والاتصالي من تطورها في حياتنا الراهنة؟

— وما أهمّ المؤسسات التي عُيّنت باللغة في سوريا؟ وما مدى فاعليّتها وأثرها في واقعنا اللغوي؟ وإلى أي مدى يمكن تطويرها وتعميمها حتى تغدو أكثر فاعليّة؟

سابعاً: الرصد التحليلي للسياسات اللغوية في سوريا:

يرصد هذا القسم من الدراسة نتائج تحليل القوانين اللغوية التي صدرت بين عامي (١٩٢٨) و(٢٠٢٢) التي بلغ عددها (١٢٠) قانوناً وقراراً، بهدف فحص واقع اللغة العربية ومكانتها في الحالة السورية، للكشف عن التحديات التي تواجهها، ورصد الجهود المبذولة لتعزيز موقع اللغة في حياة الأفراد والمجتمع. وبناء على ذلك سيقوم هذا الرصد التحليلي على الخطوات الآتية:

- ١- عرض النتائج الكمية للقرارات المجموعة في الحالة السورية، وتحليل للقوانين اللغوية المستقلة والعرضية، مع الرسوم البيانية التوضيحية التي تبين عددها وأهدافها وأنواعها والجهات المصدرة لها، وزمن إصدارها.
- ٢- تحليل القوانين اللغوية العرضية من حيث أسباب إصدارها وتأثيرها.
- ٣- تحليل القوانين اللغوية المستقلة.

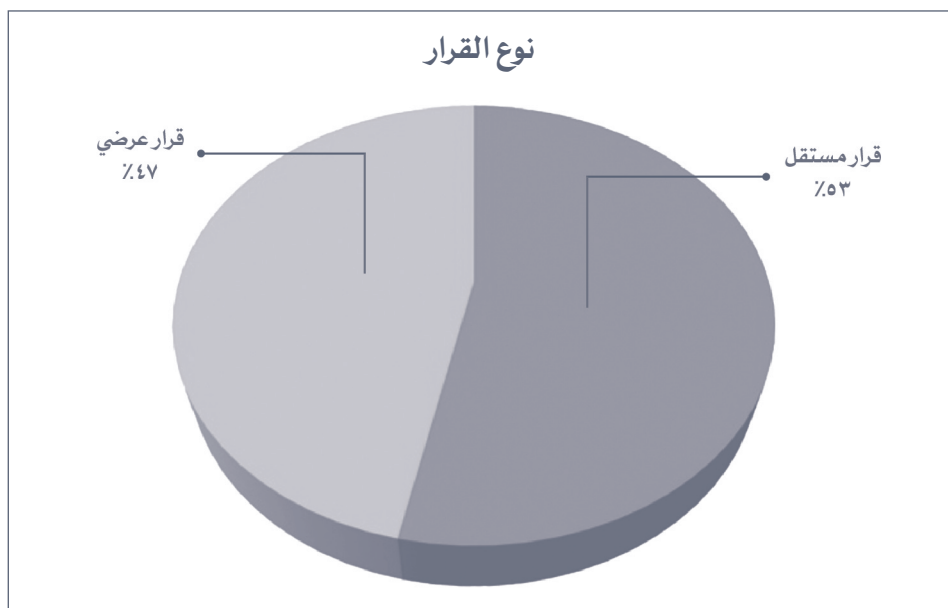
ثامناً: نتائج التحليل الكمي للقوانين:

كان العدد الكلي للقرارات المجموعة في الحالة السورية هو (١٢٠) قراراً، وقد بلغ عدد القرارات المستقلة (٦٤) قراراً بنسبة ٥٣٪، وبلغ عدد القرارات العرضية (٥٦) قراراً ما يشكل نسبة ٤٧٪، كما هو مبين في الجدول والشكل رقم (١)

الجدول رقم (١): عدد القرارات وأنواعها

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٦٤
قرار عرضي	٥٦

الشكل (١): نسب أنواع القرارات



وبالنظر إلى العامل الزمني، أي الفترة التي أصدرت فيها القرارات، فيمكن أن نسجل النتائج الآتية:

١- يمكن توزيع زمن إصدار القرارات على ثلاث فترات زمنية رئيسية:

الفترة الأولى مرحلة النصف الأول من القرن العشرين، وينتمي إلى هذه الفترة قراران فقط صادران عن الجمعية التأسيسية للدولة السورية، وعن المفوض السامي الفرنسي

في سوريا، وأهمية هذين القرارين أنهما جاءا في مرحلة تأكيد هوية الدولة العربية من خلال جعل اللغة العربية هي لغة الدولة مع وجود صراع لغوي مع لغة أخرى هي الفرنسية، فإذا كانت المادة الرابعة والعشرين كما صدرت عن الجمعية التأسيسية للدولة السورية قد نصت على أن: اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دوائر الدولة، فإن المادة نفسها كما صدرت عن المندوب السامي الفرنسي قد صدرت معدلة تعديلاً دالاً على تنافس بين اللغتين إذ جاء في نص المادة المعدلة: «اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دوائر الدولة إلا في الأحوال التي تضاف إليها بهذه الصفة لغات أخرى بموجب القانون أو بموجب اتفاق دولي».

الفترة الثانية من النصف الثاني من القرن العشرين حتى نهايته، وهي مرحلة ما بعد الاستقلال وتشكل الدولة والوحدة مع مصر وما تلاها، وقد اشتملت هذه المرحلة الممتدة على نصف قرن من الزمان على (٢١) قراراً، واشتملت على مواد دستورية تشير إلى أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية الوحيدة، وقانون مجمع اللغة العربية، وتدریس اللغة العربية في المرحلة الجامعية، وإلزام مؤسسات الدولة بكتابة المعاملات باللغة العربية، وتعريب التسميات والرموز في بعض المؤسسات العامة، وهي في مجملها ذات طابع قانوني وإداري وتعليمي، وقد يكون القرار الأقوى الذي أخذ حيز التنفيذ هو المتعلق بتعليم العربية في الجامعات في السنوات الدراسية جميعها وفي مختلف التخصصات.

الفترة الثالثة هي الفترة الممتدة من بداية الألفية الثالثة حتى عام ٢٠٢٢م، وقد ضمت هذه الفترة الحصة الكبرى من القرارات المجموعة، وبلغ عددها (١٠١)، وقد اشتملت على جملة من القرارات الإدارية والقانونية والتعليمية.

تميزت القرارات في المرحلة الزمنية الأولى بأنها قرارات تؤكد هوية الدولة وتدافع عن وجودها، في حين كانت قرارات المرحلتين الثانية والثالثة ذات صبغة إدارية وتنفيذية تتعلق بتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط الوضع اللغوي من خلال ربط اللغة بكل دوائر الدولة التعليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

شهدت المرحلة الزمنية الثالثة بروز قرارات ذات صبغة تنفيذية من خلال ربط اللغة العربية بالحياة والمجتمع، وهذا ما تعزز من خلال تشكيل لجان التمكين للغة العربية؛ الذي كان من أبرز مهماتها معالجة الوضع اللغوي القائم باتخاذ جملة من الإجراءات التي تمكّن اللغة العربية في الحياة على كافة الصعد. والجدول رقم (٢) الآتي يمثل خط القرارات بحسب تاريخ إصدارها:

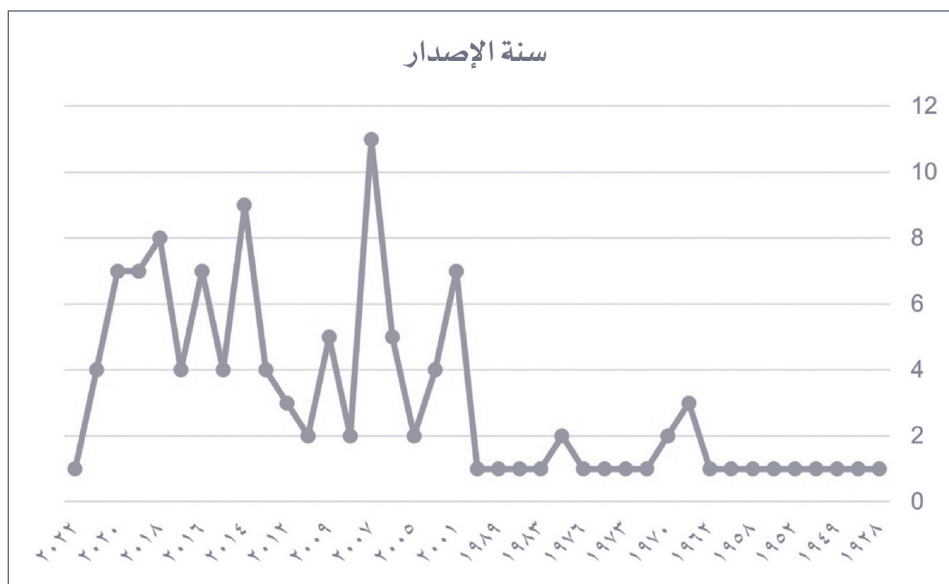
جدول رقم (٢): القرارات بحسب سنوات إصدارها

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٢٨
١	١٩٣٠
١	١٩٤٩
١	١٩٥٠
١	١٩٥٢
١	١٩٥٣
١	١٩٥٨
١	١٩٦٠
١	١٩٦٢
٣	١٩٦٩
٢	١٩٧٠
١	١٩٧١
١	١٩٧٣
١	١٩٧٥

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٧٦
٢	١٩٨٠
١	١٩٨٣
١	١٩٨٤
١	١٩٨٩
١	١٩٩٣
٧	٢٠٠١
٤	٢٠٠٤
٢	٢٠٠٥
٥	٢٠٠٦
١١	٢٠٠٧
٢	٢٠٠٨
٥	٢٠٠٩
٢	٢٠١١
٣	٢٠١٢
٤	٢٠١٣
٩	٢٠١٤
٤	٢٠١٥
٧	٢٠١٦
٤	٢٠١٧

العدد	سنة الإصدار
٨	٢٠١٨
٧	٢٠١٩
٧	٢٠٢٠
٤	٢٠٢١
١	٢٠٢٢

شكل (٢): سنوات الإصدار



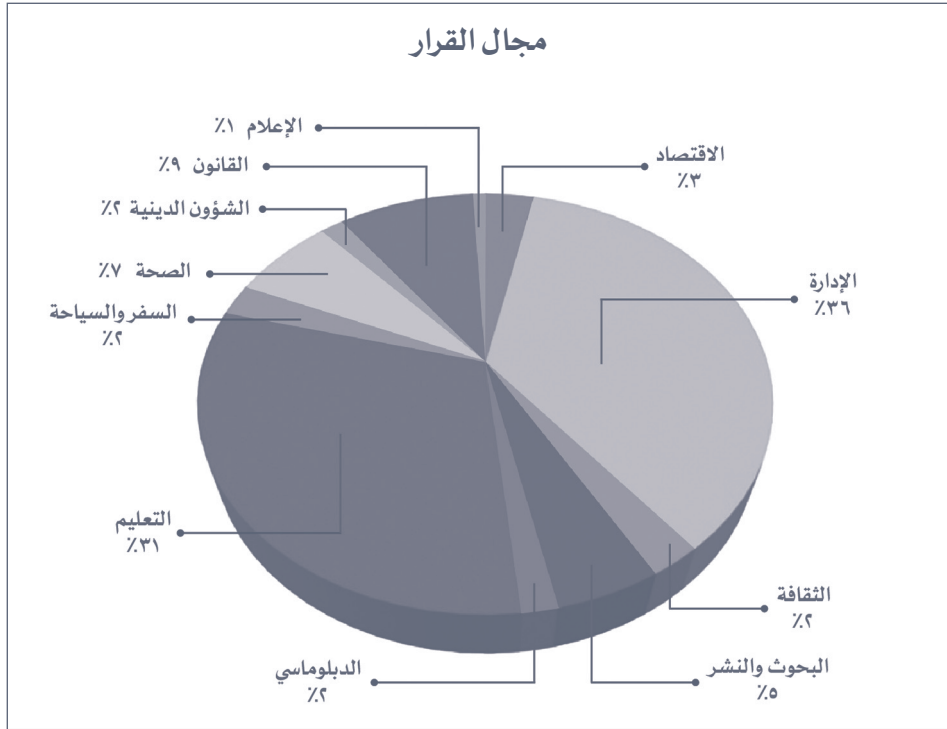
وبالنظر إلى المجالات العامة للقرارات في سوريا، فيمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (٣).

جدول (٣): المجالات العامة للقرارات اللغوية في سوريا

العدد	مجال القرار
٤	الاقتصاد
٤٣	الإدارة
٣	الثقافة
٦	البحوث والنشر
٢	الدبلوماسية
٣٧	التعليم
٣	السفر والسياحة
٨	الصحة
٢	الشؤون الدينية
١١	القانون
١	الإعلام

ويوضح الشكل رقم (٣) توزيع المجالات للقرارات حسب المجال في سوريا.

شكل (٣): المجالات العامة للقرارات اللغوية في سوريا

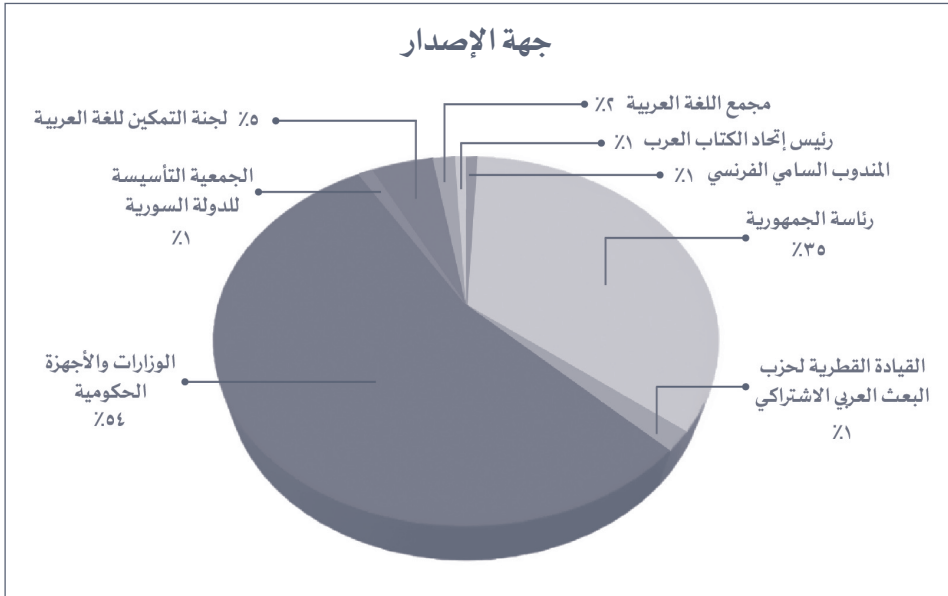


وبالنظر إلى الجهة المصدرة للقرارات نلاحظ أنها توزعت بين خمس جهات، هي المراسيم والقوانين الصادرة عن رئاسة الجمهورية (٤٢ قراراً) ما يشكل ٣٥% من مجموع القرارات، والقرارات الصادرة عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي (قوانين)، والقرارات الصادرة عن رئاسة الوزراء والوزراء والأجهزة الحكومية (٦٥ قراراً) وهي تشكل ٥٤% منها، وقرار واحد صادر عن الجمعية التأسيسية للدولة السورية، وقرار واحد صادر عن المندوب الفرنسي في سوريا، ويمثل الجدول والشكل (٤) توزيع القرارات على جهات الإصدار.

الجدول رقم (٤): الجهات المصدرة للقرارات

العدد	جهة الإصدار
١	المندوب السامي الفرنسي
٤٢	رئاسة الجمهورية
٢	القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي
٦٥	الوزارات والأجهزة الحكومية
١	الجمعية التأسيسية للدولة السورية
٦	لجنة التمكين للغة العربية
٢	مجمع اللغة العربية
١	رئيس اتحاد الكتاب العرب

الشكل رقم (٤): نسب الجهات المصدرة للقرارات



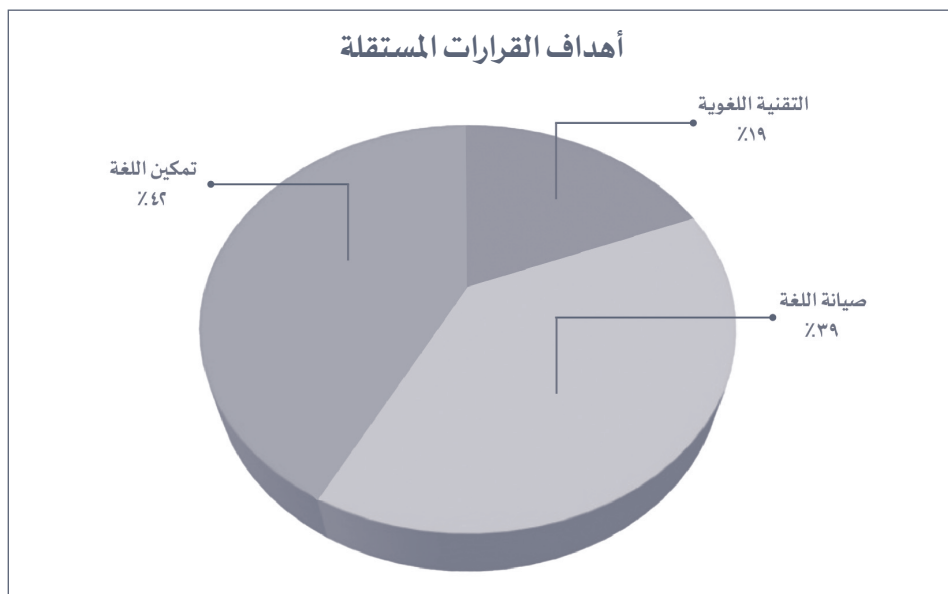
تاسعاً: أهداف القوانين اللغوية المستقلة:

سعت القوانين المستقلة إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي تندرج في ثلاثة أهداف عامة، تشكل المحاور الأساسية لهذه القرارات، وهي: تمكين اللغة العربية بوصفها عنواناً للهوية، وقد برز هذا الهدف في ٢٧ قراراً بنسبة ٤٢٪، وصيانة اللغة ٢٥ قراراً بنسبة ٣٩٪ من القرارات، والتنقية اللغوية ١٢ قراراً بنسبة ١٩٪، والجدول والشكل رقم (٥) يوضح هذه الأهداف.

الجدول رقم (٥): أهداف القوانين اللغوية المستقلة

العدد	أهداف القرارات
١٢	التنقية اللغوية
٢٥	صيانة اللغة
٢٧	تمكين اللغة

الشكل (٥): نسب أهداف القوانين المستقلة



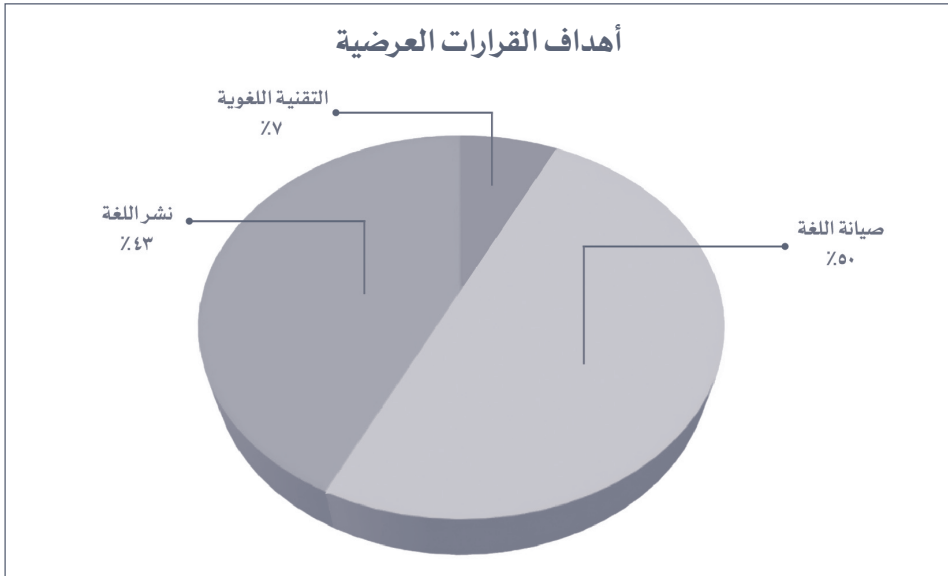
عاشراً: أهداف القوانين اللغوية العرضية:

تنحصر أهداف القرارات اللغوية العرضية في ثلاثة أهداف عامة، هي: صيانة اللغة ٢٨ قراراً وهو ما يشكل نصف القرارات، ونشرها ٢٤ قراراً بنسبة ٤٣٪، والتنقية اللغوية ٤ قرارات وتقتصر نسبتهما على ٧٪، والجدول والشكل رقم (٦) يوضح هذه الأهداف.

الجدول (٦): أهداف القوانين اللغوية العرضية:

العدد	أهداف القرارات
٤	التنقية اللغوية
٢٨	صيانة اللغة
٢٤	نشر اللغة

الشكل رقم (٦): أهداف القوانين اللغوية العرضية



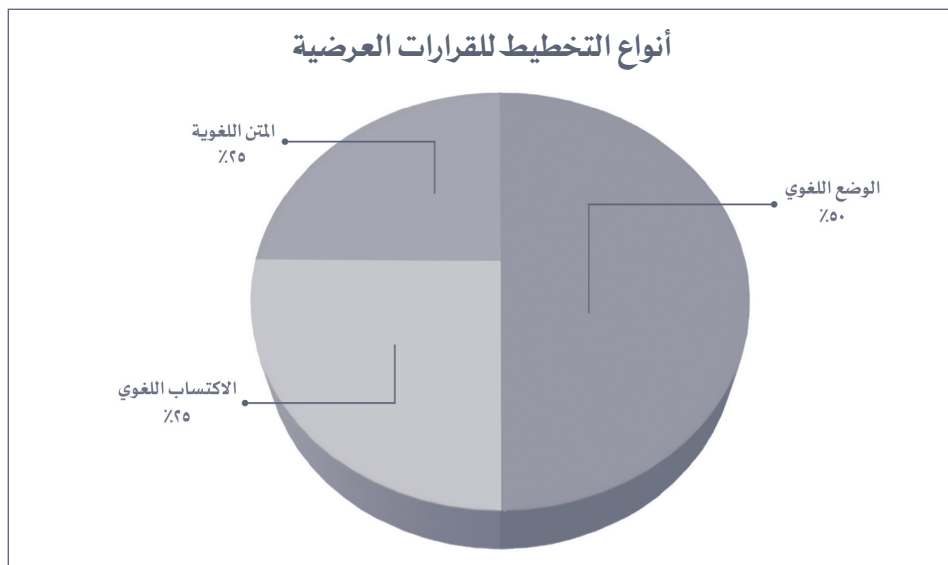
حادي عشر: أنواع القرارات بحسب نوعها (أنواع السياسات اللغوية في سوريا):

تتوزع القرارات العرضية والمستقلة على ثلاثة أنواع، هي تخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط المتن اللغوي، ويوضح الجدول والشكل رقم (٧) أنواع القرارات العرضية تليها أنواع القرارات المستقلة في الجدول والشكل ٨:

الجدول رقم (٧): أنواع السياسات اللغوية العرضية

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٢٨	الوضع اللغوي
١٤	الاكتساب اللغوي
١٤	المتن اللغوي

الشكل (٧): نسب أنواع القرارات اللغوية العرضية

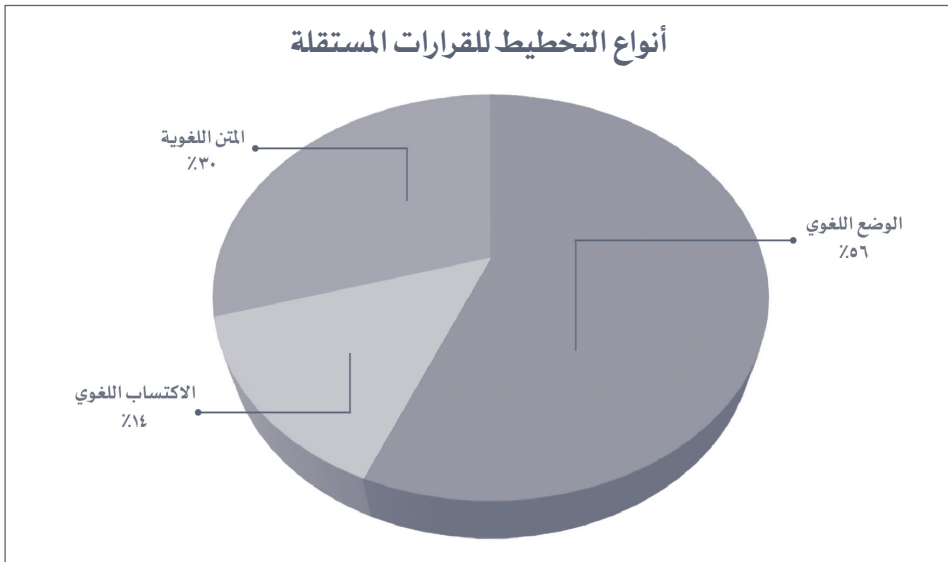


ف نجد أن قرارات الوضع اللغوي لها جلّ القرارات ٢٨ قرارا وهو ما يشكل نصف القرارات، وأما الاكتساب اللغوي والمتن اللغوي فلكل منهما ١٤ قرارا ونسبتهما الربع لكل منهما.

الجدول (٨): أنواع السياسات اللغوية المستقلة

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٣٦	الوضع اللغوي
٩	الاكتساب اللغوي
١٩	المتن اللغوي

الشكل رقم (٨): أنواع السياسات اللغوية المستقلة



كما هو في القرارات العرضية، الوضع اللغوي حاز أكثر القرارات ٣٦ قرارا بنسبة ٥٦٪، وأما المتن اللغوي فله ١٩ قرارا بنسبة ٣٠٪ ثم الاكتساب اللغوي ٩ قرارات ونسبته ١٤٪.

ثاني عشر: دراسة القوانين العرضية، المجالات والمآلات والأهداف:

لاحظنا في الإحصائيات السابقة أن عدد القوانين العرضية في الحالة السورية قد بلغ ستة وخمسين قراراً، وقد ارتبطت ثمانية قرارات منها بالدستور السوري الذي يؤكد على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في الدولة، وأقدم هذه القرارات يعود إلى عام ١٩٢٨ في دستور الجمعية التأسيسية للدول السورية، وقد كان الهدف الأساسي لهذا القرار هو صيانة اللغة العربية والدفاع عنها، في ظل صراع لغوي مع ما خلفته سياسة التتريك قبل ذلك التاريخ، وصراع مع لغة المستعمر الفرنسي الذي حاول فرض لغته، وهذا ما نلاحظه في دستور الجمهورية السورية لعام ١٩٣٠ الذي صدر تحت ظلال الانتداب الفرنسي على سوريا الذي نص القرار العرضي فيه في المادة / ٢٤ / على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دوائر الدولة، إلا في الأحوال التي تضاف إليها بهذه الصفة لغات أخرى بموجب القانون أو بموجب اتفاق دولي.

وقد حافظت دساتير الجمهورية العربية السورية على هذه المادة التي تجعل من اللغة العربية لغة الدولة الرسمية.

وقد تناولت القرارات العرضية مجالات عدة تمس بالحياة الثقافية في سوريا، وهذا ما أبرز القوانين التشريعية النازمة لعمل بعض وزارات الدولة ولأهدافها، فقد تضمن القانون رقم ١٩٧ لعام ١٩٥٨م تنظيم وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الإقليم السوري ومن المهمات الموكلة للوزارة فيما يتعلق باللغة العربية ما جاء في المادة (٢) الفقرة (ز): التي نصت على: إحياء التراث العربي القديم في العلوم والآداب، والبحث في علوم اللغة العربية والحرص على سلامتها وجعلها تتسع للعلوم والفنون والمخترعات الحديثة، الفقرة (ي) التي جاء في نصها: تشجيع الفنون والآداب وتوجيهها لما تقتضيه مصلحة الدولة، وبعث نشاطها، وتأمين مستقبلها، وتوفير أسباب الحياة والعمل والرفاهية لمحتفيها، وإحياء الآداب والفنون الشعبية وتنميتها وتطويرها وجمع كافة المعلومات عنها.

ويمكن ملاحظة أن مجمل القرارات في الفترة ما بين مرحلة ما بعد الاستقلال حتى نهاية القرن العشرين غلب عليها الطابع التشريعي الذي كان يهدف إلى تحديد مهمات بعض الوزارات والدوائر المتعلقة بتعليم اللغات، فيشير في جملتها إلى موقع اللغة العربية في هذا القرار، وهذا ما برز في النظام الداخلي لوزارة الثقافة لعام ٢٠٠٤م، والنظام الداخلي لوزارة التربية لعام ٢٠١٦م، والنظام الداخلي لنقابة المعلمين، والنظام الداخلي لوزارة الأوقاف، وقانون إنشاء اتحاد الكتاب العرب. وهذا ما ينطبق على القرارات الصادرة التي نصّت على إحداث المعاهد العليا للغات في الجامعات السورية، وفي اللوائح الداخلية لتلك المعاهد.

ويبرز هدف صيانة اللغة وتعزيز دورها في الحياة والمجتمع عبر جملة من القرارات العرضية منها ما يتعلق بقانون منح الجنسية، فقد جعل قانون التجنيس لعام ١٩٦٩ من شروط منح الجنسية السورية: أن يكون المتقدم لها ملماً باللغة العربية قراءة وكتابة. كما ربطت بعض تلك القوانين العرضية إتقان اللغة العربية بشروط العمل، وهو ما برز في القانون الناظم لعمل الكاتب بالعدل لعام ٢٠١٤م وقانون تنظيم الجامعات رقم ٦/ لعام ٢٠٠٤م من ضمن شروط التعيين في عضوية الهيئة التدريسية، ومن ضمن قانون الجيش في الترفيع للرتب العسكرية الأعلى.

والجانب التطبيقي المهم في القرارات العرضية في الحالة السورية أن جملة منها سعت إلى تعزيز دورها في التعاملات الحياتية الاقتصادية والصحية والسياحية، فقد جعلت وزارة السياحة من جملة ضوابط عمل الاستراحات الطرقية التي أصدرتها عام ٢٠١٤م وقانون المنشآت السياحية لعام ٢٠٠٨م التركيز على التسمية العربية للمنشآت وفي الشاخصات الدالة عليها، وهو ما أكدته وزارة التجارة في جملة من القرارات المتعلقة بتنظيم الجرد باللغة العربية، وقانون العلامات الفارقة الصادر بالقانون رقم ٨/ عن رئيس الجمهورية لعام ٢٠٠٧. فقد جاء في المادة (٦) في الفقرتين: أ، ج ما يأتي: أ- تكتب بالأحرف العربية العلامات الفارقة التي توضع على السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني والتي يتم إنتاجها وتداولها في الجمهورية العربية السورية، ويجوز أن تحتوي العلامة على

أحرف أجنبية إلى جانب الأحرف العربيّة وبشكلٍ متساوٍ بالحجم فيما بينهما ج - السلع أو الخدمات المنتجة أو المقدمة داخل سورية بموجب ترخيص من مالك علامة أجنبية يمكن أن توضع عليها العلامة الأجنبية كما هي بدون تعديل، ولكن يضاف إليها عبارة «صنعت أو عبئت في الجمهورية العربية السورية من قبل المرخص له بترخيص من الشركة المانحة لهذا الترخيص»، وتكتب هذه العبارة باللغة العربية بحيث تكون غير قابلة للمحو أو الإزالة.

وأكدت وزارة الصحة في جملة من القوانين المتصلة باللغة العربية، لعل من أبرزها قوانين المستحضرات الدوائية، وقانون المختبرات الدوائية لعام ١٩٨٠ الذي أكد على ضرورة كتابة التقارير الصحية باللغة العربية، ومنها المتعلق بالشروط الفنية لتجهيز المختبرات والصيدليات الخاصة، وتراخيص الدعاية الدوائية، والشروط الفنية للصيدليات، من حيث إبراز التسمية العربية في الشاخصات التعريفية.

كما برز التعزيز للعربية في مجال التعليم واكتساب مهارات اللغة في جملة من قرارات وزارة التربية ووزارة الأوقاف، من خلال القرارات التي تستهدف إقامة الدورات التي تعزز من دورها في الحياة، ومن جملتها التعميم رقم ٣٨ / الصادر عن وزارة الأوقاف: الطلب من مديري معاهد الأسد لتحفيز القرآن والقائمين على الدورات القرآنية في المساجد والأئمة والخطباء مع اقتراب العطلة الصيفية الاستعداد لاستقبال الطلبة الراغبين في تعلم القرآن الكريم وحفظه في الدورات الصيفية، وترغب الأبناء في الإقبال على هذه الدورات من خلال: الاستعداد للدورات وتنظيمها والإعلان عنها، الاستمرار في الدورات القرآنية خلال شهر رمضان مع مراعاة حال الصائمين وخصوصية الشهر، والاهتمام بتحفيظ القرآن الكريم مع الأحكام التجويدية الكاملة وعدم التساهل فيها، والاهتمام باللغة العربيّة وإعراب كلمات القرآن بما يتلاءم ومستوى الطالب، وتشجيع روح المنافسة في حفظ كتاب الله من خلال المسابقات التي تقيمها مديريات الأوقاف في المحافظات، وترشيح الفائزين الأوائل للمشاركة في المسابقة المركزية التي تقيمها وزارة الأوقاف.

لا شك أن جملة القرارات العرضية في الحالة السورية كانت في مجملها تصبّ في خانة التخطيط اللغوي، وصيانة اللغة العربية المعتمدة في أنظمتها التعليمية ومحاولة ربطها في جوانب حياة الإنسان المختلفة، ولكن لا بدّ من الإشارة إلى التنافسية الشديدة التي ولّدتها مستحدثات العصر وتقنياته، لاسيما على صعيد التطور الهائل في وسائل الاتصال فقد ولّد تنافسية جديدة بين العربية ولغات أخرى تأتي في مقدمتها اللغة الإنكليزية، مما يجعل كثيراً من تلك القوانين العرضية لاسيما المتعلقة منها بالدعاية والإعلام قوانين قديمة لا تساير روح هذا العصر الذي ألغى الحدود بين الشعوب والحضارات؛ مما يقتضي السعي للبحث عن استراتيجيات جديدة كضرورة ملحة للتعامل مع هذه التطورات من دون إلغاء أهمية إجادة اللغات الأخرى الذي بات أمراً مهماً في ظل تحول العالم إلى قرية صغيرة.

ثالث عشر: دراسة القوانين المستقلة، المجالات والمآلات والأهداف:

بلغ عدد القرارات المستقلة المجموعة في الحالة السورية أربعة وستين قراراً، تندرج في مجملتها ضمن سياسات التخطيط اللغوي وصيانة اللغة العربية، وتظهر في جملة من القرارات الإدارية، ومن أبرزها، حسب التسلسل الزمني لصدورها، قرار إنشاء مجمع اللغة العربية بدمشق، وقرار تشكيل لجنة التمكين للغة العربية، وقرار إحداث معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

ومنها القرارات المتعلقة بتمكين اللغة العربية في الحياة وفي التعليم، ويمكن رصد مجالات هذه القرارات ومساراتها بما يأتي:

- ١- نصت القرارات المتعلقة بإنشاء المجمع على جملة من الأهداف اللغوية التي تكررت في القرارات المتعلقة به، ومنها القانون رقم ١١٤٤ لعام ١٩٦٠م الذي نصّ على إنشاء مجمع اللغة العربية، بهدف المحافظة عليها، وأشار في المادة الثانية

إلى أغراض المجمع ووسائله لتحقيق ذلك، فأغراض المجمع تتمثل في المحافظة على سلامة اللغة العربية والحرص على وفائها بمطالب العلوم والفنون في تقدّمها وملاءمتها لحاجات الحياة في العصر الحاضر، وتوحيد المصطلحات في اللغة العربية، وإحياء تراث العرب في العلوم والفنون والآداب وعلاقة ذلك بتاريخ العرب وآثارهم وحضارتهم وصلتها بالحضارات وأثرها فيها، وتأثيرها بها، وبحث كل ما له شأن في تقدّم اللغة العربية وما يعهد إلى المجمع في بحته من دراسات ومشروعات. أما وسائله لتحقيق ذلك فتتمثل في وضع معجمات للغة العربية ونشر بحوث في تاريخ بعض الكلمات وما طرأ على مدلولاتها من تغيير، وتحديد ما ينبغي استعماله أو تجنّبه من الألفاظ والتراكيب، وإجراء الدراسة العلميّة للهجات العربيّة الحديثة في الأقطار المختلفة، وللکلمات والأعلام في اللغات الأجنبية؛ وذلك لخدمة الفصحى والبحث العلمي، وإصدار المجلات والنشرات لنشر بحوث المجمع وقراراته وما يلائم أعماله المعجميّة والثقافيّة من نصوص ودراسات ومصطلحات، وتوثيق الصلات بالمجامع والهيئات اللغويّة والعلميّة، ونشر الوثائق والنصوص التاريخيّة والآثار التي خلّفها أدباء العربيّة وعلمائها ومفكروها، وإقامة المؤتمرات، والتعاون مع دور الكتب الوطنيّة للانتفاع بما تضمّه من النصوص وكتب التراث، واستصدار القرارات الحكومية التي تكفل اتّباع ما ينتهي إليه المجمع من أمر اللغة العربيّة وألفاظها وتراكيبها.

٢- تدريس اللغة العربية في المرحلة الجامعية، وهذا ما نلاحظه في نص المرسوم الجمهوري رقم ٧٥٩ بناء على أحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ١/ لعام ١٩٧٥م، فقد رسم في المادّة الأولى منه على أن تُدرّس اللغة العربيّة في المرحلة الجامعيّة الأولى في جميع سنوات الدراسة في الكليّات والمعاهد العليا في الجمهوريّة العربيّة السوريّة، فيما عدا قسم اللغة العربيّة والسنة الأخيرة في كليّة الطبّ البشري.

٣- تمكين اللغة العربية في مختلف مجالات الحياة، وهذا ما برز في القرارات المستقلة التي تناولت تشكيل لجنة تمكين اللغة العربية على مستوى سوريا، تتبع لها لجان فرعية في المحافظات مهمتها تعزيز اللغة العربية في المجتمع على الصعد المختلفة، وربط ذلك بإجراءات تنفيذية، كما نلاحظ نص القرار الموجه من نائب رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الوزراء الذي جاء فيه: السيد رئيس مجلس الوزراء إلحاقاً بكتابنا رقم ٧/١٠ ص ن ٣٠ تموز ٢٠٠٧ بخصوص تسمية مسؤول في الوزارات والمحافظات في كلٍّ منها للتنسيق مع أعضاء لجنة التمكين للغة العربيّة في متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بهذا الخصوص، يرجى توجيه الوزارات المعنية بتسمية أحد معاوني الوزير لهذه الغاية؛ نظراً لأنّ موضوع المتابعة يحتاج إلى إجراءات تنفيذية، ومعاون الوزير في وزارته هو القادر على اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

٤- تعزيز العربية في اللوحات والشخصيات الطرقية، فقد جاء في نص القرار الصادر عام ٢٠٠٧م عن رئيس مجلس الوزراء ما يلي: لاحظت لجنة التمكين للغة العربيّة بنتيجة متابعتها أنّ ما يكتب على الشّخصيات واللوحات والإعلانات الطرقية والسيّارات يزخر بالأخطاء اللغويّة، كما أنّ بعضها كتب بالعاميّة، يرجى توجيه وزارة النقل والمؤسسة العربيّة للإعلان إلى ضرورة الحرص على سلامة اللغة وتنقية تلك المواضع من الأخطاء الموجودة فيها واستبعاد العاميّة كلياً، كما نصّ البلاغ رقم: ٥٧/ب - ١٥/٢٠٠١ تاريخ ٢٨/٥/١٩٨٠ على تعريب رموز تسميات المؤسسات العامّة ومؤسسات التجارة الخارجيّة لشركات القطاع العام، ونطلب من الجهات المذكورة العمل على تعريب أسماؤها ومنتجاتها خلال مدة لا تتجاوز غاية العام الحالي.

٥- تمكين اللغة العربية في الخطابات الصادرة عن مؤسسات الدولة، فقد نص القرار رقم: ١٥/٩٠١ عام ٢٠٠٩م على ما يلي: حرصاً على سلامة لغتنا العربيّة، وبغية تنفيذ خطة العمل الوطنيّة للتمكين للغة العربيّة يطلب إلى جميع

الوزارات والمؤسسات والشركات وسائر الجهات العامة، تكليف أحد العاملين لديها من الفئة الأولى وحائز على درجة الإجازة في اللغة العربية بمهام المدقق اللغوي لتدقيق الكتب والمراسلات الصادرة عنها.

٦- التزام البديل العربي المقابل للأجنبي، كما نلاحظ في نص القرار رقم: ١١٥٤٤/١٥ لعام ٢٠١٢م، رئاسة مجلس الوزراء بموجب الأحكام القانونيّة النافذة، يُعدّ مجمع اللغة العربيّة بدمشق المرجع الأعلى في شؤون اللغة العربيّة؛ لذلك يطلب إلى جميع الجهات العامة موافاة مجمع اللغة العربيّة بدمشق بالكلمات الأجنبيّة في مجال عملها - ولاسيّما الكلمات الحديثة - لوضع البديل العربي المقابل لها، قبل أن تشيع هذه الكلمات على الألسنة والأقلام ويصبح من الصعوبة محوها.

٧- التأكيد على التحدث بالفصحى، وهذا ما نلمحه في جملة من القرارات المستقلة، منها نلاحظ في قرار وزارة الأوقاف رقم /١٤٣/ الصادر عن وزارة الأوقاف والموجه إلى المعاهد التعليمية التابعة للوزارة الذي يؤكد على قيمة اللغة العربية وأهميتها، ويؤكد على ضرورة التحدّث باللغة العربيّة الفصحى بين الأساتذة والطلاب، وإجراء مسابقات تحت عنوان «من يقرأ أكثر» و «من يكتب أكثر»، وتوزيع جوائز على الفائزين؛ تشجيعاً على القراءة والكتابة.

٨- يضاف إلى ذلك قوانين عدة صادرة عن وزارات الدولة للاحتفاء بيوم اللغة العربية، وتعليم وإتقان اللغة العربية، والالتزام بتدقيق الرسائل الجامعية، وإحداث ورشات لتمكين اللغة العربية.

٩- حل بعض المشكلات التي تواجه تمكين اللغة العربية في الحياة، من خلال القوانين الرادعة، منها القرار المستقل الذي يقترح طريقة المعالجة لأسماء المحلات غير العربية، كما نلاحظ في نص قرار نائب رئيس لجنة تمكين اللغة العربية في محافظة دمشق حول طريقة المعالجة المطلوبة للمخالفات المطلوب

إزالتها حول المحلات التجارية التي تستخدم التسميات الأجنبية، وفق الآتي: المحلّ الذي يضع لوحة باسم أجنبي ودون أي اسم عربي يعدّ مخالفاً، والمحلّ الذي يضع لوحة باسم أجنبي وبجانبه اسم المحلّ باللغة العربية هناك حالتان: الأولى: في حال كان المحلّ مرخصاً قبل عام ٢٠٠٨ ولا يزال على ذات الاسم، يتمّ التريث بالمعالجة لحين صدور تعليمات جديدة. الثانية: في حال كان المحلّ مرخصاً بعد عام ٢٠٠٨ والاسم الأجنبي غير مدون على الترخيص يعدّ مخالفاً؛ لذلك يرجى تكليف من يلزم لديكم لإنذار المخالفين بالالتزام بما ورد وتنظيم الضبوط بحقهم في حال عدم الالتزام، وإعلامنا دورياً عن نتائج عملكم، وتزويدنا بصورة عن الإنذارات والضبوط المنظمة من قبلكم. وكذلك نص القرار رقم ١٣٩/ ١٥ ص م الصادر عن رئاسة الجمهورية مكتب نائب رئيس الجمهورية / لجنة التمكين للغة العربية إلى السيّد وزير الإدارة المحليّة، وجاء فيه: إنّ لجنة التمكين للغة العربيّة تهديكم عاطر تحيّاتها، وتؤكد طلبها السابق إلى وزارتك الموقّرة نحو التعميم على المحافظات بعدم الاكتفاء بفرض الغرامة على أصحاب المحالّ التجاريّة والخدميّة السياحيّة الذين ما يزالون مصرّين على استخدام التسميات الأجنبية، ووجوب فرض العقوبات الرادعة بحقهم إنفاذاً لقانون حماية اللغة العربيّة، شاكرين تعاونكم. والوقوف على بعض المشكلات التي تواجه اللغة العربية التي عالجتها رسائل الماجستير والدكتوراه الخاصة بتعليم اللغة العربية، وذلك لتتم دراستها بغية الوقوف على المشكلات التي عالجتها هذه الرسائل، وهو ما برز في القرار الصادر عن وزارة التعليم العالي للجامعات السورية الرسميّة.

١٠- تمكين العربية في مراسلات الهواتف المحمولة وتصحيح بعض المصطلحات في لغة الإعلام.

ولا شكّ أن الجهود المبذولة من قبل الدولة السورية هي جهود كبيرة في سبيل تمكين اللغة العربية في الحياة، وهي في الآن ذاته تواجه تحديات هائلة لعل من أبرزها،

طغيان العامية، فلا شك أن العامية هي لغة التواصل الحياتي الأساسية في حياة الناس، وباتت تتفشى من خلال استعمالها في الوسائل الإعلامية العامية في برامج كثيرة، كما أن تفشيها في وسائل التواصل الحديثة والشبكة العنكبوتية زاد من صعوبات الحد من هذا الإشكال بسبب صعوبات السيطرة على هذه الوسائل، يضاف إلى ذلك شدة التنافس مع اللغات الأخرى، ولا سيما الإنكليزية، يضاف إلى ذلك تدني مستويات التعليم بسبب الأحداث المضطربة التي شهدتها البلاد وما خلفه من تدمير لكثير من البنى التحتية، ومن جعلتها المدارس والجامعات، وهذا ما أدى إلى تدني مستوى التعليم. يضاف إلى ذلك الضعف في الآليات التنفيذية لكثير من القرارات نتيجة انعدام الإستراتيجية الموحدة في العمل في الإطار اللغوي، والبون الشاسع، إن لم نقل القطيعة، بين مؤسسات البحث العلمي الجامعي، والمؤسسات التنفيذية، وهذا ما جعل كثيراً من البحوث العلمية التي تعالج مشكلات اللغة العربية على صعداها المختلفة، حبيسة المكان الذي أجريت فيه. ويمكن أن نضيف إلى ذلك الثقافة المجتمعية التي باتت تنظر إلى حقول معرفية إنسانية مهمة، ومن جعلتها علوم اللغة العربية من العلوم غير المرغوبة، وفي أحسن الأحوال، فإنها تأتي في درجات متدنية على صعيد سلم الأوليات، إذ يطغى التوجه الذي يحقق الأمن الاقتصادي للأفراد فهو المسيطر على تفكير الأجيال الجديدة، وربما هذا ما يحتاج إلى دراسات إحصائية ومسحية لرصد هذا النمط من المشكلات واقتراح الحلول الناجعة له.

رابع عشر: انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي في سوريا:

بعد هذا العرض المُفصّل للقرارات اللغوية المتخذة في سوريا يمكن القول: إن انعكاس تلك السياسات على الواقع اللغوي بقي جزئياً في مجمل تلك القرارات، مع تفاوت بين درجة الانعكاس بين تلك القرارات وواقع تنفيذها، فنلاحظ انعكاس تلك القرارات في مجال التعليم والإعلام والشؤون الدينية بشكل واضح، من خلال تطبيق

القرارات المتعلقة بتعليم اللغة العربية، ولاسيما في المرحلة الجامعية، فكانت تجربة تعريب العلوم المختلفة في هذه المرحلة، وفي مقدماتها العلوم الطبية، وتطبيق قرار تعليم اللغة العربية لغير المختصين بها في الكليات جميعها، وهذا ما أسهم في تعزيز دور اللغة العربية، وقدرتها على استيعاب علوم العصر المختلفة، كما انعكس في المجال الإعلامي من خلال تجنّب العامية في مختلف البرامج المقدمة. ويضاف إلى ذلك تطبيق اعتماد اللغة العربية في المجال الإداري، إذ نلاحظ أن مجمل تلك المعاملات تقوم على اللغة العربية الفصيحة.

أما في المجالات الأخرى فنلاحظ أن تأثير تلك القرارات بقي جزئياً وأحياناً هامشياً؛ ففي مجال السفر والسياحة بقي تنفيذ قرار اعتماد التسميات العربية غير فعالٍ بالشكل المطلوب، نتيجة غياب الآليات التنفيذية الفعلية لمثل تلك القرارات، ويقال مثل ذلك في لجان تمكين اللغة العربية في الحياة العامة، نتيجة غياب الفعالية التنفيذية، فبقيت قراراتها في مجملها من دون فعالية تنفيذية.

وفي الخلاصة النهائية يمكن القول إن السياسات اللغوية تحتاج لتعزيز الوجود النظامي للغة العربية في المجالات المختلفة إلى جملة من الإجراءات المساعدة، لعل من أبرزها:

- معالجة ضعف آليات تنفيذ القرارات المتخذة.
- تنظيم العمل وتحديد المهام الموكلة إلى اللجان المتنوعة المساهمة في إصدار القرار.
- التركيز على الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في نشر الوعي اللغوي والرقابة اللغوية.
- الدراسة العلمية لواقع السياسات اللغوية ومآلاتها وسبل تطويرها؛ مما يؤدي إلى وضع خطة عامة للدولة تسهم فعلياً في تعزيز الواقع اللغوي.
- إصدار قرارات وقوانين معززة للقرار اللغوي قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، وتسهم في الحد من تفشي العاميات واللغات الأجنبية في الواقع اللغوي.

المصادر والمراجع:

- الأفغاني، سعيد (١٩٧١)، من حاضِر اللغة العربية، دار الفكر، دمشق.
- الخياط، محمد هيثم (١٩٩٧)، في سبيل العربية، دار الوفاء، المنصورة، مصر.
- السيد، محمود (٢٠١٩)، الهاجس اللغوي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
- الطيان، محمد حسان (٢٠١٥)، التخطيط والسياسة اللغوية، تجربة القطر العربي السوري، ضمن أعمال الندوة العلمية الدولية التي أقيمت في الرياض، عام ٢٠١٥، تحت عنوان: التخطيط والسياسة اللغوية: تجارب من الدول العربية، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط١، ٢٠١٥م.
- موقع وزارة السياحة السورية على الشبكة العنكبوتية.
- وزارة الثقافة والشباب (الإمارات)، حال اللغة العربية ومستقبلها. (في الإمارات).

١١: دراسة حالة

(جمهورية الصومال)

إعداد:

الأستاذ عبد الولي محمد شيخ عمر

الأستاذ إبراهيم محمد حسين

دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية



القسم الأول: مقدّمة تاريخية:

تقع الصومال في منطقة القرن الإفريقي (Horn of Africa) من الطرف الشرقي للقارة الإفريقيّة، وهو المكان الذي يلتقي فيه البحر الأحمر والمحيط الهندي. يحدّ الصومال من الشمال الغربيّ جيبوتي، وخليج عدن من الشمال، وكينيا من الجنوب الغربي، والمحيط الهندي من الشرق، وإثيوبيا من الغرب. كانت الصومال تعرف باسم جمهورية الصومال الديمقراطية خلال الحكم المركزي (١٩٦٩-١٩٩١)، أمّا منذ بداية ٢٠١٢ استحال نظام الحكم السياسيّ في الصومال إلى نظام فيدرالي. وتبلغ مساحة الصومال ٦٣٦,٥٤١ كم^٢ (مجموعة مؤلفين، ١٩٩٩، ص ٢٢٢). وتمتدّ أراضيها بين خطي عرض ٣° جنوباً و ١٢° شمالاً، وبين خطي طول ٤١° و ٥١° شرقاً. ويبلغ امتداد الصومال طولاً نحو ١٦٧٧ كم^٢، ويمرّ خطّ الاستواء بأقصى طرفها الجنوبي.

إذا كانت لفظة «الصومال» تدلّ على الموقع الجغرافي الذي شرحناه الآن كأحد دلالاتها فينبغي الإشارة هنا أيضاً إلى أنّها تطلق على «القوميّة الصوماليّة» التي تحدّدها اللغة الصوماليّة؛ لأنّها وردت في القاموس وهي تدلّ على «الصومال، اللغة الصوماليّة، القوميّة التي تتكلّم اللغة الصوماليّة». (Poggiali; Mansour, 2012, p 778). وعلى هذا الأساس تُستخدم كلمة «الصومال» بالإضافة إلى جمهورية الصومال «القومية الصومالية» التي تقطن في ثلاث دول مجاورة لدولة الصومال، هي: جيبوتي وإثيوبيا وكينيا.

• المجتمع الصومالي:

على الرغم من أنّ تجزئة الأراضي الصوماليّة أدت إلى توزيع المجتمع الصومالي على أكثر من دولة (الصومال وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا) في القرن الإفريقي بسبب سياسات الاستعمار الأوروبي المبنية على مصالحهم، فإنّه يتمتّع «بتجانس قومي ديني مذهبي مهني [رعاة في أغلبيتهم]، إذ ينتمي أكثر من ٩٠ في المئة من أبنائه إلى القومية الصومالية» (بغداد، ٢٠١٣، ص ١٩١)، وكذلك «يشكل الصوماليون وحدة عرقية وثقافية وقومية

على امتداد تشكلاتهم في منطقة الصومال الكبير، ولا يكاد يوجد في دولة إفريقية أخرى صورة سلالية موحدة كما في الأراضي الصومالية» (مكي، ١٩٨٦، ص ١٩). وما تشير إليه الدراسة من الوصف واضح، ولكن مع ذلك توجد أقليّات من قوميات أخرى مثل: قوميّة «بانتو» الشرقيّة التي تنتشر بين ضفة النهرين: شبيلي وجوبا، بالإضافة إلى العرب اليمانيّين والعمانيّين المهاجرين من الجزيرة العربيّة.

يقوم نظام المجتمع الصوماليّ أساساً على النظام القبليّ، وهو نظام يرجع إلى أسلوب الحياة الريفيّة في الصومال التي كان يعيشها المجتمع قديماً وحديثاً؛ إذ يحترف معظمهم حرفة الرعي حيث يقوم بتربية الإبل والغنم والبقر. وينقسم الشعب الصوماليّ إلى قبائل يرتبط أفرادها بسلسلة من الأنساب أو ما يسمّى (Abtirsi/abtirsi) باللغة الصومالية، تنتهي تلك السلسلة إلى جدّ مشترك تعرّف القبيلة باسمه، وإلى قبائل يرتبط أفرادها باسم عام مشترك أو أي شيء آخر يدلّ على المصلحة المشتركة (حسن، ١٩٩١، ص ١٦).

● عدد اللغات في دولة الصومال:

● اللغة الصومالية:

اللغة الصومالية هي إحدى اللغات التي تنتمي إلى اللغات الحامية السامية (أفروآسيوية). وهي تنقسم إلى لهجات متعددة، مثل محاتييري وماي. وكانت اللغة الصومالية لغة تحدث فقط، وتمّ كتابتها في عام ١٩٧٢، وهي اللغة الرسميّة في جمهورية الصومال الفيدراليّة وفقاً لدستور الصومال الفيدرالي. (معن، ٢٠٠٢، ص ١٠١).

● اللغة العربيّة:

ينصّ الدستور الصومالي الفيدرالي وجميع دساتير الحكومات الإقليمية على أنّ العربيّة هي اللغة الرسميّة للبلاد إلى جانب اللغة الصومالية، وتتمتع اللغة العربيّة خلال تاريخها في الأراضي الصوماليّة بفترات من الازدهار والانتشار، كما أنّها تحظى بمكانة عالية لدى الشعب الصوماليّ، ويرجع انتشار اللغة العربيّة في الصومال إلى عهد بعيد،

وقد استمرّت شائعة في فترة طويلة. وكانت اللغة الرسميّة التي يستخدمها الحكّام في أعمالهم الرسميّة ومعاهداتهم، والتّجار في أعمالهم، كما كانت لغة الكتابة والمراسلات. (يونس، ١٩٦٢، ص ١٢٥).

ومنذ انتشار الإسلام والحضارة الإسلاميّة في الصومال اكتسبت اللغة العربيّة بتأثير من الإسلام قداسة عند المجتمع الصوماليّ، كما استُخدمت في أداء العبادات والشعائر الدينيّة ممّا أدى إلى إقبال الصوماليّين على تعلّمها وتعليمها، وذلك رغبة التعمّق في الدين عن طريق البحث والرجوع إلى مصادره الأصليّة. قام الصوماليّون بتدريس مصنّفات الفقه والحديث والتفسير وغيرها من العلوم الشرعيّة، بالإضافة إلى تدريس القواعد العربيّة كالنحو والصرف والبلاغة. وعلى صعيد آخر رغم وجود هذا الاهتمام المرموق الذي حظيت به اللغة العربيّة فإنّه كان هناك تراجع وتضاؤل خلال فترة الاستعمار الأوروبي للمناطق الصوماليّة.

● اللغة الإنجليزيّة:

وفقاً لبعض دساتير الحكومات الإقليميّة، كدستور بوتلاند وجوبالند فإنّه ينص على أنّ اللغة الإنجليزيّة من اللغات الرسميّة للبلاد إلى جانب اللغة الصومالية والعربيّة. ويرجع تدخل اللغة الإنجليزيّة في الصومال إلى القرن التاسع عشر عندما احتلّ البريطانيون شمال الصومال وكانت محمية المستعمر البريطاني. (يونس، ١٩٦٢، ص ١٣١).

● التركيبة السكانيّة في الصومال:

أما ما يتعلق بعدد سكان الصومال فيقدر بنحو ثمانية عشر مليون نسمة تقريباً، وهذا العدد لا يشمل الصوماليين الذين يعيشون في كينيا والتجار الكبار في نيروبي، وكذلك لا يشمل الصوماليين الذين هاجروا إلى أوروبا وأمريكا. ويعيش ٥٥٪ من الصوماليين في البادية وهم من البدو الرحل بينما ٤٥٪ المتبقية يعيشون في الأماكن الحضرية أي بالمدن والبلدات. (Population Statistics of Somalia, 2019)

الجدول (١): عدد السكان الصوماليين، ابتداء من ١٩٨٠ إلى ٢٠٢٣

السنة	السكان	نسبة التغيير السنوية	التغيير السنوي
٢٠٢٣	١٨,١٤٣,٣٧٨	٪ ٣,١٠	٥٤٥,٨٦٧
٢٠٢٢	١٧,٥٩٧,٥١١	٪ ٣,١٢	٥٣١,٩٣٠
٢٠٢٠	١٦,٥٣٧,٠١٦	٪ ٣,٤٨	٥٥٥,٧١٦
٢٠١٥	١٣,٧٦٣,٩٠٦	٪ ٢,٧٤	٣٤٧,٤٥١
٢٠١٠	١٢,٠٢٦,٦٤٩	٪ ٢,٨٢	٣١١,٨٧١
٢٠٠٥	١٠,٤٦٧,٢٩٢	٪ ٣,٧٢	٣٤٩,١٦٥
٢٠٠٠	٨,٧٢١,٤٦٥	٪ ٣,٨	٣٠٢,١٠٧
١٩٩٥	٧,٢١٠,٩٣٠	٪ ٠,٦٠	٤٢,٣٦٧
١٩٩٠	٦,٩٩٩,٠٩٦	٪ ١٠,٩	٧٣,٦٩٢
١٩٨٥	٦,٦٣٠,٦٣٧	٪ ٢,٣٩	١٤٧,٦٨٣
١٩٨٠	٥,٨٩٢,٢٢٤	٪ ٦,٨٦	٣٣٢,٧٨٧

● عدد المقيمين الأجانب

فيما يتعلق بالمقيمين فإن الصومال بلد يتعافى الآن من حروب أهلية وانحيار الحكومة المركزية، لذلك يقل وجود معلومات رسمية عن عدد المقيمين والأجانب الذين يعيشون في هذا البلد، ولكن هيئة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشير إلى وجود عدد من اللاجئين الذين وصلوا إلى الصومال، وهم من اليمن وسوريا، ويكثر هؤلاء في العاصمتين الأولى والثانية للصومال، وهما مقديشو وهرجيسا. ويضاف إلى ذلك وجود عدد من الأجانب الذين يعملون في مجالات مختلفة كمجال الدراسة والبناء وكذلك يشتغلون في بعض المكاتب للهيئات العالمية، وأكثر هؤلاء الأجانب من دول الجوار مثل كينيا وإثيوبيا وأوغندا.

• الوضع الاقتصادي في الصومال:

تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ إلى ما يقدر بنحو ٢,٩٪ بعد انكماش بنسبة ٠,٣٪ في عام ٢٠٢٠. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى زيادة النمو في عام ٢٠٢٢ إلى ١,٩٪ وإلى ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٥. ولكن هذا النمو لم يصل إلى القدر الذي كان مأمولاً قبل سنوات، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى جائحة كوفيد - ١٩ العالمي (Ministry of planning, investment, 2023,5)

يعتمد اقتصاد الصومال على قطاعي المواشي والزراعة ويعدان العمود الفقري للاقتصاد الصومالي لعدة قرون بحيث يمثلان ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٨٠٪ من إجمالي عائدات التصدير. وهي أهم مصدر للغذاء والدخل لسكان الريف الذين يغلب عليهم الطابع الريفي.

وتعتبر المواشي أكبر سلعة يصدرها الصومال إلى الخارج إضافة إلى الموز والسمسم والجلود واللبن والفحم النباتي والسمك. وتعدّ الصين والهند والسعودية والإمارات واليمن وسلطنة عمان وباكستان وتركيا وكينيا وإثيوبيا من أهم الشركاء التجاريين للصومال (ICPALD, 2015, p3).

تحاول الحكومة الصومالية بناء الاقتصاد الصومالي، وخلق فرص العمل للأجيال الحاضرة والقادمة، ولكن تعدّ إمكانيات وقدرات الحكومة الصومالية على بناء اقتصاد قوي في السنوات القادمة متواضعة جداً؛ لأنّ هناك عقبات كثيرة دوماً تعرقل انتعاش الاقتصاد الصومالي مثل الفيضانات والجفاف الشديد، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتراجع الصادرات، إضافة إلى أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الصومالي وهو تحدّي الاستقرار السياسي والأمني في الصومال. (Hussein Haji and Mohamed Farah, 2020, p5).

القسم الثاني: تاريخ السياسة اللغوية في الصومال:

● انتشار الإسلام في الصومال:

تختلف الدراسات التاريخية في تحديد الزمن الذي وصل فيه الإسلام إلى الصومال حيث تذهب دراسة (مكي، ١٩٩٠) إلى أن الإسلام وصل إلى الصومال منذ بداية الهجرة الأولى إلى الحبشة، كما ترى دراسة أخرى أن الإسلام وصل إلى الصومال من الشام وكان ذلك في العصر الأموي، وخصوصاً في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (عيدروس، د.ت.). من المتفق عليه أن أثر الإسلام كان موجوداً في الصومال في نهاية القرن الأول الهجري، وتشير دراسة الباحث اللساني منصور إلى وجود قبرين كتبت فيهما بتاريخ هجري في مقديشو، كان أحدهما قبر (فاطمة بنت عبد الصمد) التي توفيت ١٠١هـ. والثاني قبر (حاجية بنت مقدم محمد) التي توفيت ١٣٨هـ (2016, P 135).

تطوّرت الهجرات العربية إلى شرق إفريقيا بعد ظهور الإسلام، وكان ذلك بسبب حدوث العوامل الجديدة، فإذا كان العامل الاقتصادي هو الهدف الأسمى والدافع الرئيسي لتاريخ اللغة العربية وتأثيرها في الصومال قبل الإسلام فقد حلت محلّه دوافع أخرى غير الدوافع التجارية، من أبرزها الدافع الديني، وهو الإسلام حيث انتشر في الأراضي الصومالية ابتداء من العهدين الأموي والعباسي ثم الخلافة العثمانية تدريجياً إلى أن عمّ جميع المجتمع الصومالي منذ ذلك الوقت فقد أصبح الإسلام جزءاً من هوية الأمة الصومالية؛ لكونه الدين الوحيد الذي يتمتع به المجتمع الصومالي، وتغلّغت الهوية الإسلامية في نفوس الصوماليين حتى دخلت إلى دستور جمهورية الصومال الفيدرالية الذي ينصّ في المادة الثانية على أن الإسلام هو الدين الوحيد للدولة ولا يسمح بنشر أي دين آخر (1, 2012, Gudiga sharciga).

وانطلاقاً ممّا سبق قد بدأ تاريخ تعلّم اللغة العربية في الصومال منذ أن وصل إليها الإسلام، وكانت طريقة التدريس على غرار التعليم القديم للحضارة الإسلامية،

حيث كان القرآن والعلوم الشرعية والعربية تُدرس في المساجد والأماكن المخصصة لها، ثم انتشر هذا التعليم في القرى وأرياف المناطق الصومالية وحتى الرعاة الذين يتحلون من منطقة إلى أخرى، كان لديهم فقيه يُدرّس العلوم الشرعية والعربية ومعلّم يدرّس القرآن، يتحلان معهم أين ما كانوا؛ لئلا ينقطع التعليم الأساسي لمبادئ الإسلام.

إذا نظرنا السياسات الصومالية قبل الاستعمار نجد أنها كانت مرتبطة بالعرب والحضارة الإسلامية؛ فإلى جانب نضال الشعب الصومالي من أجل الحرية برزت الهوية العربية ولطالما كانت أصوات تنادي بكتابة اللغة الصومالية بالحرف العربي، بالإضافة إلى ربط السياسة الصومالية بالعالم العربي، كما نلاحظ في أهداف حزب «نادي الشباب الصومالي» أو «رابطة الشباب الصومالي» (SYC) أو (SYL) (١) الذي كان أول حزب أسس لتحرير الصومال، وهو ما تشير إليه دراسة عبد الهادي في أنه عام ١٩٤٣ قد «برز في مقديشو حزب سياسي باسم رابطة وحدة الشباب ينادي بتحرير الصومال ووحدة أقاليمه الخمسة، ويشترط أن يكون الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، وأن يكون الصومال جزءاً من الوطن العربي والوطن الإسلامي الكبير» (١٩٩٥ ص ١٠٠).

● السياسات اللغوية في فترة الاستعمار:

كانت العربية في الصومال مرتبطة بحركة التعليم ارتباطاً وثيقاً منذ فجر الإسلام ووصله إلى القرن الإفريقي، وكانت اللغة العربية في الصومال تبدأ بالمدارس القرآنية أو ما يسمى عند الصوماليين (الدكسي) وهي أول مراحل التعليم، حيث يتعلّم الطفل حروف الهجاء العربية ثم يتدرّج في حفظ القرآن الكريم. وتُعدّ مدرسة الدكسي أقدم المؤسسات التعليمية والتربوية التي عرفت الصومال منذ دخول الإسلام في هذه البلاد، وتقوم بدورهم في الحفاظ على اللغة العربية والهوية الدينية في الصومال.

وعندما جاء الاستعمار (١٨٨٤م) إلى الصومال حاول محاربة الثقافة الإسلامية المنتشرة في البلاد، ولذلك قرّر الاستعمار نشر التعليم الحديث وفتح مدارس حديثة،

(1) Somali youth club or Somali Youth League

ولكن هذه المدارس رُفضت من قبل الشعب الصومالي؛ لأنها اتهمت بالتبشير مما اضطر الاستعمار البريطاني إلى إغلاق هذه المدارس. (توحو، ٢٠١٥).

وفي عام ١٩٠٠م حاولت الإدارة البريطانية فتح المدارس الابتدائية للنظام التربوي الحديث، وذلك عندما أحضرت الإدارة البريطانية الأستاذ خيرالله آدم من السودان، فأسس أول مدرسة عربية في مدينة بربرة تدرّس فيها العلوم العربية والقرآن والحساب والتاريخ، والجدير بالذكر أنّ المحاولات الأولى لنشر التربية الحديثة في الصومال جاءت على أيدي المثقفين الذين تخرجوا في مدرسة الأستاذ خيرالله آدم السوداني، وكان ذلك في عام ١٩١٩م وعلى رأسهم الأستاذ محمود أحمد علي الملقب بأبي التعليم في الصومال (عبد الكريم، ١٩٧٨، ص ٥٨).

ويمكن القول إنّ السياسة اللغوية تجاه اللغة العربية في الصومال البريطاني لم تكن واضحة حيث إنّ المناهج التعليمية المعتمدة عليها كانت مأخوذة من المنهج السوداني، والجدول الآتي يوضح موادّ هذا المنهج (توحو، ٢٠١٥، ص ٨٠).

الجدول (٢): المنهج المعتمد في المحمية البريطانية في شمال الصومال

م	المرحلة الابتدائية	م	المرحلة الإعدادية
١	الدين الإسلامي	١	الدين الإسلامي
٢	اللغة العربية	٢	اللغة العربية
٣	الرياضيات	٣	اللغة الإنجليزية
٤	الأعمال اليدوية	٤	الرياضيات
٥	مبادئ العلوم الطبيعية	٥	التاريخ
٦	مبادئ الجغرافيا المحلية	٦	الجغرافيا
٧	مبادئ اللغة الإنجليزية	٧	الفنون

وإذا نظرنا في جنوب الصومال نجد أنَّ الاستعمار الإيطالي من ١٨٨٩-١٩٦٠م لم يشجّع الصوماليين على إرساء قواعد المعرفة وعلى وضع النظام التعليمي الحديث، ولكنّه أسس بعض المدارس التي رفضها الشعب لأسباب دينيّة، وفي الوقت ذاته فهي المدارس الوحيدة في الصومال، وكانت موجودة حتى فترة الثورة الصوماليّة.

ولهذا لا مانع من القول: إنّ اللغة العربيّة في جنوب الصومال لم تكن موجودة في المؤسسات الرسميّة في عهد الاستعمار الإيطالي، وقد كان موقف الشعب الوقوف ضدّ هذه المحاولة ومقاومتها باعتبارها محاولة تهميش الثقافة الإسلاميّة والهويّة الإسلاميّة العربيّة، ولذلك رفع زعماء حزب وحدة الشباب الصومالي عام ١٩٥٠م مذكرة للإدارة الإيطاليّة في الصومال (الوصاية) مطالبين فيها بحسم مسألة السياسة اللغويّة للدولة واتخاذ اللغة العربيّة لغة رسميّة فيها، وجاء في الخطاب الذي رُفع للإدارة الإيطاليّة:

«نحن علماء بلاد الصومال ورؤساء قبائلها وشيوخها وأعيانها ورؤساء الأحزاب السياسيّة بها نرفع إلى السلطة القائمة بإدارة هذه البلاد وهي إيطاليا ما اجتمعنا على إقراره نهائياً بخصوص اللغة الشعبيّة الرسميّة في هذه البلاد. إنّنا نختار اللغة العربيّة لغة شعبيّة رسميّة لهذه البلاد للأسباب الآتية: إنّها يتكلّم بها أغلب السكان، ولغة المحاكم الشرعيّة، ولغة التجارة والمكاتب، ولغة اختارها الشعب بالإجماع... إلخ» (مكي، ١٩٩٠، ص ١٦٨).

ولكنّ تلك الأسباب لم تقبلها الإدارة الإيطاليّة في فترة الوصاية ولم تتفق مع حزب وحدة الشباب الصومالي على هذا القرار المتعلّق باتخاذ اللغة العربيّة لغة رسميّة للدولة، وما زال الجدل المتعلّق باتخاذ اللغة العربيّة لغة رسميّة للدولة قائماً حتى تولى منصب الرئاسة بانقلاب عسكريّ الجنرال محمد سياد بري الذي اتخذ القرار النهائي، وجعل اللغة العربيّة لغة رسميّة للدولة بعد انضمام الدولة الصوماليّة إلى جامعة الدول العربيّة وذلك عام ١٩٧٤م.

القسم الثالث: منهج الدراسة:

إنَّ المشكلة البحثية التي يحاول هذا البحث التطرق إليها هي معرفة طبيعة السياسات اللغوية في الصومال، مفهوماً وتصوراً وتجربياً، وعليه فإنَّ الموضوع له علاقة مباشرة بمعرفة أوضاع الواقع اللغوي الذي يعيشه الصومال في مرافقه الرسمية والحكومية، راصدين القرارات والقوانين اللغوية التي أصدرتها الحكومات المتعاقبة في الصومال وكيفية تدبير اللغة العربية بوصفها لغة رسمية وقومية للدولة إلى جانب اللغة الصومالية.

• مناهج جمع البيانات (مصادر البيانات ومدونة الدراسة):

تستخدم هذه الدراسة مناهج وأدوات البحث الكيفي والكمي لجمع القرارات والسياسات اللغوية، ومن ثمَّ تمَّ الحصول على (٢٨) قراراً ومرسوماً لغوياً يخص اللغة العربية في الصومال، صدرت جميعها بين (١٩٧٤-٢٠١٧). إضافة إلى قرار واحد عرضي صدر في الفترة الوصاية الإيطالية عام (١٩٥٥). واعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأدوات التالية:

- استمارة أو استبانة جمع البيانات التي أعدها مختص لغوي بإشراف وتوجيهات من الخبراء في مجال السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي.
- برنامج إكسل، حيث وُضعت جميع البيانات في برنامج إكسل، وتمَّ إدخال المعلومات في جدول البيانات الذي يحتوي رقم المعلومة وتاريخها وعنوانها إضافة إلى نصَّ المعلومة وتلخيصها؛ ليتمكن الباحث من تتبعها وتحليلها وتدقيق صحتها.

والعدد الذي حصلنا عليه قليل جداً مقارنة بالدول العربية الأخرى، ولكن قلة العدد يرجع إلى سببين رئيسيين:

الأول: يفتخر الشعب الصومالي بانتماؤه إلى القومية العربية، ولكن بسبب الأيدلوجية الإمبريالية والاستعمارية والشيوعية العلمية لم تهتم السلطات الصومال باللغة العربية إلا بعد انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية، وذلك عام ١٩٧٤.

الثاني: انهيار الحكومة الصومالية المركزية في عام ١٩٩١، وهذا السقوط أدى إلى دمار شامل في جميع المؤسسات الحكومية، وإلى خراب المدينة وتشريد ملايين الناس من بيوتهم. وبدأت اللغة العربية قبل الانهيار بسنوات قليلة تستعيد كرامتها في الصومال، ولكن لسوء الحظ أصابها ما أصاب الشعب الصومالي من مصيبة؛ إذ أصبحت تتيه في ظلمات الانهيار وغياب الحكومة الصومالية.

• مناهج تحليل البيانات:

المنهج المعتمد في تحليل البيانات هو المنهج الوصفي التحليلي، متبعة أسلوب دراسة الحالة، التي تُعرّف بأنها: «بحث تفسيري ينطوي على دراسة مكثفة ومفصلة لفرد أو مجموعة أو كيان من خلال الملاحظة والتقارير والأدوات البحثية الأخرى (المحمود، ٢٠١٥، ص ١٧٢). ويقوم على أساس وصف وتحليل جملة من الحقائق والعوامل الاجتماعية التي تُشكّل السياسة اللغوية في الصومال، وتحليلها في ضوء الإطار المفاهيمي للتخطيط والسياسة اللغوية.

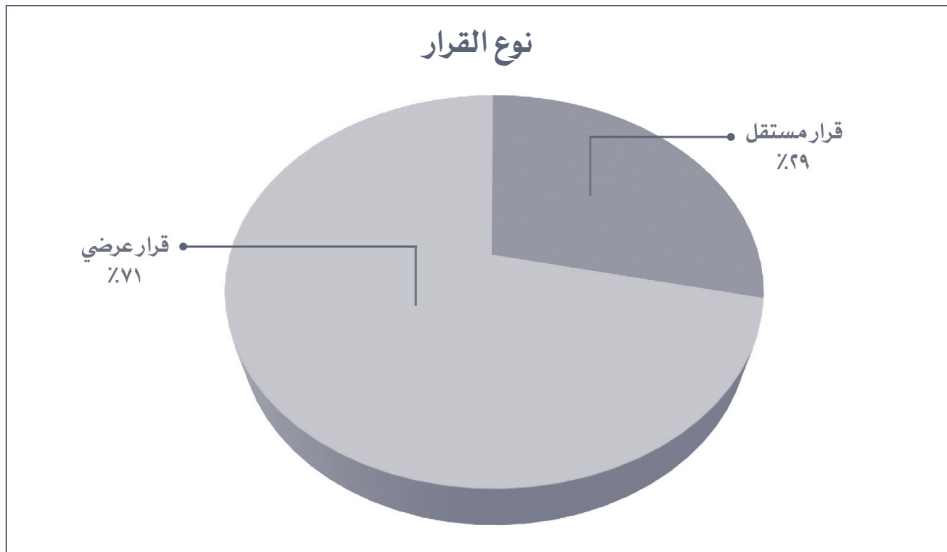
ولتحليل القرارات اللغوية اعتمدت الدراسة أيضاً على التحليل الإحصائي الذي يختص بالطرق العلمية لجمع وتنظيم وتلخيص وعرض وتحليل البيانات، وذلك للوصول إلى نتائج مقبولة وقرارات سليمة» (موسى محمد، ٢٠٠٧: ٦). إضافة إلى أنه طريقة دقيقة للتنقيب عن البيانات بالاعتماد على برامج تطبيقية للإحصاءات وعادة ما يكون التحليل الإحصائي عملية محوسبة باستخدام برمجيات خاصة، وهذه الدراسة اعتمدت على برنامج إكسل لتحليل البيانات التي تم جمعها من القرارات والسياسات اللغوية الهادفة لتعزيز وتقوية اللغة العربية في الصومال.

القسم الرابع: تحليل السياسة اللغوية تجاه اللغة العربية في الصومال:

يختصّ هذا الجزء من البحث بعرض نتائج القرارات اللغوية التي تمّ الحصول عليها باستخدام الأدوات البحثية، ويركّز التحليل على القرارات والقوانين اللغوية التي أصدرتها الحكومات المتعاقبة في الصومال والمؤسسات غير الحكومية إضافة إلى كيفية تدبير اللغة العربية بوصفها لغة رسمية وقومية للدولة إلى جانب اللغة الصومالية.

وسيتّم عرض نتائج تحليل البيانات أولاً بجانبها الكميّ، وعادة يكون التحليل الكمي بالأشكال والجداول والرسوم التي توضح القرارات اللغوية سواء كانت مستقلة أو عرضية إضافة إلى الجهة التي أصدرتها وتاريخ إصدارها. ثمّ نحلل نتائج البيانات تحليلاً كيفياً يفسّر ويناقش النتائج من خلال مناقشة وتفسير النصوص الدستورية والبيانات الإحصائية بالإضافة إلى القرارات والسياسات اللغوية.

الشكل (١): تصنيف القرارات



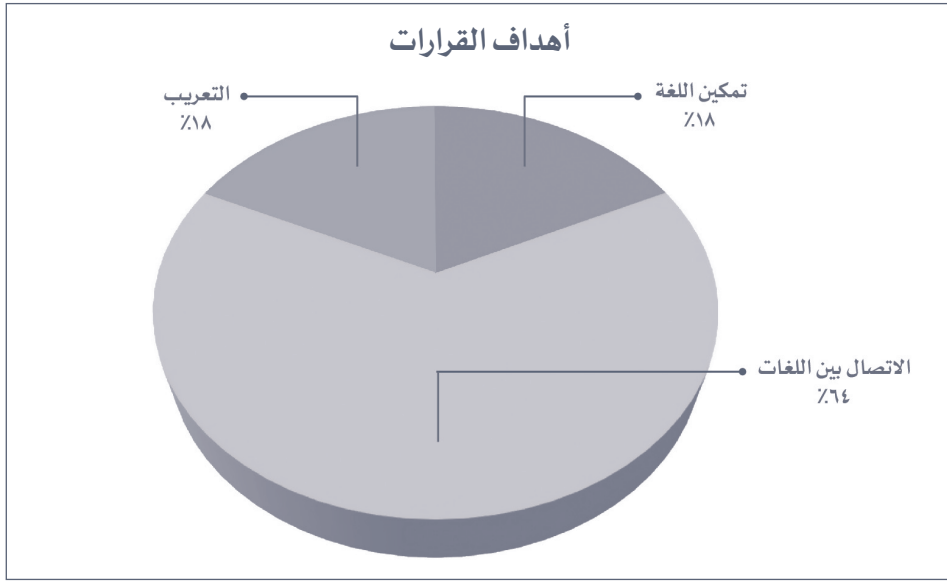
يتضح من الشكل (١) أعلاه أن أغلبية القرارات عرضية، وهي ٢٠ قراراً بنسبة ٧١٪، وأما القرارات المستقلة فبلغت ٨ قرارات بنسبة ٢٩٪ ويمكن أن نحيل حضور هذه القرارات المستقلة إلى أن الحكومة الصومالية السابقة أكدت تقوية اللغة العربية في الصومال بعد انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية والتي بدورها فرضت على الحكومة الصومالية من الناحية القانونية والسياسية الالتزام بعروبة الصومال، وتصحيح الأوضاع المختلة، ولذلك قامت بإصدار القوانين والقرارات اللغوية المستقلة لتقوية اللغة العربية في الصومال.

حظيت اللغة العربية باهتمام واسع النطاق في عام ١٩٧٤، حيث تبنت الحكومة سياسة لغوية هادفة لتعزيز مكانة اللغة العربية في الصومال وتعريب جميع المجالات المختلفة. وكان لزاماً على الحكومة نشر اللغة العربية بموجب ميثاق وحدة الثقافة العربية، ولذلك اعترفت الحكومة بخطئها في جعل اللغة العربية ومعاملتها كاللغات الأجنبية، وبدأت تهتم باللغة العربية ونادت بضرورة التعريب في الصومال ونشرت تعلم اللغة العربية بين أوساط الشعب، وأعلنت حملة تقوية اللغة العربية لتلعب دورها الصحيح في حياة الشعب الصومالي، وعليه تم وضع إستراتيجية تقوية اللغة العربية ونشرها في الصومال (شيخو، ٢٠١٧، ١٥٣).

ومما يجدر الإشارة إليه هنا أن معظم القرارات المتعلقة باللغة العربية في الصومال صدرت ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٩ وذلك قبل انهيار الحكومة الصومالية السابقة.

• مشروع تقوية اللغة العربية في الصومال:

الشكل (٢) أنشطة القرارات اللغوية



وفي عام ١٩٧٤، أعطت الحكومة الصومالية الديمقراطية الاهتمام الأكبر بإحياء اللغة العربية في الصومال وعندها أصدرت القرارات اللغوية لنشر اللغة العربية في الصومال. وبعد سنوات، وبالأخص سنة ١٩٧٩، أصدر رئيس الصومال مرسوماً لتقوية اللغة العربية في الصومال ولذلك قام مجلس الوزراء بدوره بإصدار قرار بوضع تخطيط لغوي وتنفيذه في أسرع وقت ممكن بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة وأن تنظم حملة وطنية للتعريب تهدف إلى تعليم اللغة العربية ونشرها بين أفراد الشعب وفي طليعتهم كبار المسؤولين (مكي، ١٩٩٠، ١٨٠).

وفي ٢٨ مارس عام ١٩٨٠م أمر مجلس الوزراء بتنفيذ توصيات الخطة الخاصة بتقوية اللغة العربية، وأصدر في ١٩ يونيو ١٩٨٠م بعض التوصيات اللاحقة والتي جاء فيها: «إن نشر اللغة العربية من مصالح الأمة الصومالية لأنها مرتبطة بواقعها الحضاري،

باعتبار الصومال جزءاً من الأمة العربية، وأقرّت تسخير وسائل الإعلام في استنفار كافة القطاعات الشعبية المشاركة في حملة تقوية اللغة العربية وتخصيص ساعات معينة لتعليم اللغة العربية» (شيخو، ١٥٤، ٢٠١٧). وفي ديسمبر ١٩٨٠م افتتح الرئيس سياد بري الحملة قائلاً: «إننا نعتبر قضية اللغة العربية قضية مصيرية لما لها من أبعاد سياسية وتاريخية واجتماعية، وذلك أنّ اللغة العربية من أهمّ مقومات الشخصية العربية» (٢٠١٧، ١٥٤).

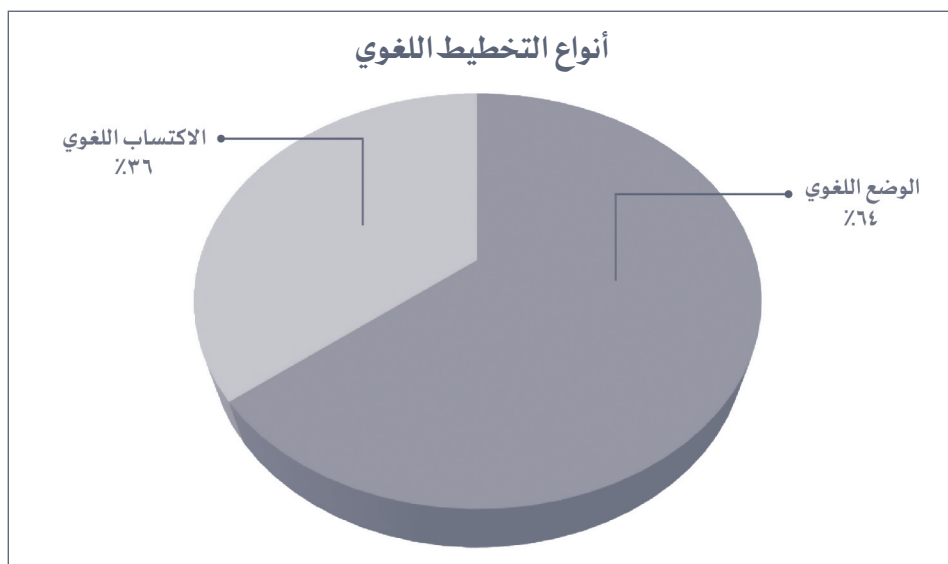
ولإيقاظ اللغة العربية في الصومال وانبعاث روحها من جديد بعد معاناة طويلة بسبب الاستعمار والإمبريالية والشيوعية العلمية قامت الحكومة الصومالية بتنفيذ قرار تقوية اللغة العربية وتغيير النظام التعليمي، والسياسة اللغوية تجاه اللغة العربية في الصومال حيث عرّبت الثقافة الجماهيرية من خلال بث إذاعة مقديشو أربع ساعات بالعربية، وصدرت صحيفة نجمة أكتوبر بالعربية، وعرّبت أسماء المحلات التجارية، ونشرت دروس تعليم اللغة العربية في جريدة أكتوبر ما عدا يوم الجمعة. والشكل (٢) أعلاه يعكس أولاً اهتمام القرارات بقضايا الاتصال بين اللغات، والذي يعالج علاقة العربية باللغات الأخرى في البلد، وثانياً الجهود المبذولة لتمكين اللغة العربية في السياقات المختلفة. والجدول (٣) أدناه يفصل أعداد القرارات لكل نشاط.

الجدول (٣): توزيع القرارات على أهداف التخطيط اللغوي

أهداف القرارات	العدد
تمكين اللغة	٥
الاتصال بين اللغات	١٨
التعريب	٥
	٢٨

• أنواع التخطيط اللغوي:

الشكل (٣): أنواع القرارات اللغوية



الجدول (٤): توزيع القرارات على أنواع التخطيط اللغوي

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
١٨	الوضع اللغوي
١٠	الاكتساب اللغوي
٢٨	

إنَّ المجالات الأربعة للتخطيط اللغوي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها، لأنَّ الأنشطة التي تهدف إلى تغيير وظائف اللغة (تخطيط الوضع Status Planning) غالباً ما تتطلب تغييرات في بنية اللغة أو هيكلها (تخطيط بنية اللغة Corpus Planning) وقد تشمل أيضاً التعليم والتدريب تخطيط الاكتساب (Acquisition Planning) ولن تنجح أنشطة تخطيط

الوضع إلا إذا كانت المواقف الإيجابية أو المثالية المعتمدة في اللغة مرّت عبر (تخطيط المكانة Prestige Planning) من قبل كلّ متحدّثي اللغة وغيرهم في المجتمعات الأخرى مثل المسؤولين الحكوميين والمعلّمين، والطلّبة، ورجال الدين والقساوسة.

وكما يوضح الشكل (٣) والجدول (٤) أعلاه، فإنّ تخطيط الوضع كان له نصيب الأسد من القرارات اللغوية في الصومال إذ شمل ما نسبته ٦٥٪ من القرارات، ففي عام ١٩٨٢ قامت الحكومة الصومالية بإيقاظ اللغة العربية من سباتها العميق، ووضعت تخطيط الوضع «الذي يكون الأنشطة التي تهدف إلى تغيير وظائف اللغة أو استعمال اللغات المتنوعة داخل مجموعة كلاميّة معيّنة. ومثال ذلك «إحياء اللغة العبريّة في فلسطين» (كوبر، ٢٠٠٦، ٧٣).

وتحققت مطالبات الشعب الصومالي ونضاله باعتبار اللغة العربية لغة رسمية بجانب اللغة الصومالية، وتلك المطالبات استغرقت وقتاً طويلاً، ولكنّه تمّ إدراج اللغة العربية أوّل مرة عام ١٩٧٩ في الدستور الصومالي في مادته الثانية بأن اللغة الصوماليّة واللغة العربية اللغتان الرسميتان في جمهورية الصومال الديمقراطية. (بارو، ٢٠١٩ ص ٧٧).

وفي عام ١٩٨٠ جاء قرار مجلس الشعب الصومالي والذي نصّ فيه على أنّه يجوز استعمال كل من اللغتين العربية والصومالية في المناقشات وكتابة المحاضر. (الجريدة الرسمية، ١٩٨٠، ٥١٢).

وأما الدستور الصومالي الفيدرالي فيعتبر اللغة العربيّة اللغة الرسميّة في الصومال، وذلك ما يقرّ الدستور الصومالي الفيدرالي في مادته الخامسة التي جاءت فيها هذه العبارة.

«اللغة الصوماليّة هي اللغة الرسميّة للدولة الصوماليّة، واللغة العربيّة هي اللغة الرسميّة الثانية في الدولة. (دستور جمهورية الصومال الفيدرالية، ٢٠١٢، ٢٠٢).

وأما الدساتير على المستوى الإقليمي فنبدأ بدستور Somaliland الذي ينص في مادته السادسة وهي اللغة على أن اللغة الرسمية لصومالاند هي اللغة الصومالية، واللغة العربية هي اللغة الثانية. إضافة إلى إمكانية استخدام اللغات الأخرى كالإنجليزية إذا دعت إليها الضرورة (8, 2000 Dastuurka Somaliland).

وأما دستور بونتلاند فيبدو اختلافه عن الدستور الصومالي الفيدرالي، وذلك أنه ينص على أن اللغة العربية والإنجليزية هما اللغتان الرسميتان بعد اللغة الصومالية..، ويقر في مادته السابعة ما يأتي:

اللغة الصومالية هي اللغة الرسمية لبونتلاند، وأما العربية والإنجليزية فهما في المرتبة الثانية على حد سواء (2009 Dastuurka bunt land).

إذا نظرنا في دستور جوبالاند فنجد أنه يختلف تماماً عن دستور جمهورية الصومال الفيدرالية، إذ يؤكد أن اللغات الرسمية لجوبالاند ثلاث وهي: الصومالية والعربية والإنجليزية. ويرى أن اللغة الصومالية هي اللغة الأولى والعربية هي الثانية وأما الإنجليزية فتأتي في المرحلة الثالثة. ينص في مادته التاسعة على ما يأتي:

اللغة الصومالية هي اللغة الرسمية لجوبالاند، واللغة الرسمية الثانية هي اللغة العربية، والإنجليزية هي اللغة الرسمية الثالثة (3, Dastuurka jubba land، د.ت، ٣).

وتبنّت الحكومة سياسة لغوية هادفة لتعزيز تخطيط المكانة اللغوية في الصومال حيث أصدرت سياسات لغوية شملت جميع المجالات المختلفة الخاصة بمكانة اللغة العربية في الصومال:

— عرض الأفلام العربية في قاعات السينما العامة تحت تنفيذ وكالة الأفلام الصومالية.

— تعريب الأفلام الوثائقية الصومالية.

— إقامة المهرجانات والمعارض العربية في الصومال.

— تعريب اللافتات المختلفة في البلاد.

وأما تخطيط الاكتساب فيعني الجهود المستمرة الطويلة التي تقوم بها الدولة بهدف نشر اللغة، وزيادة مستخدميها، من خلال النظام التعليمي (Cooper, 1989)، ويشمل الأنشطة التي تهدف إلى مساعدة الناس على تعلّم اللغة أو اكتساب مهارات معينة (مثل: مهارة الكتابة والقراءة)، وكما هو موضح في الشكل (٣) أعلاه، فقد كانت نسبة القرارات اللغوية المتعلقة بتخطيط الاكتساب ٣٦٪ من القرارات.

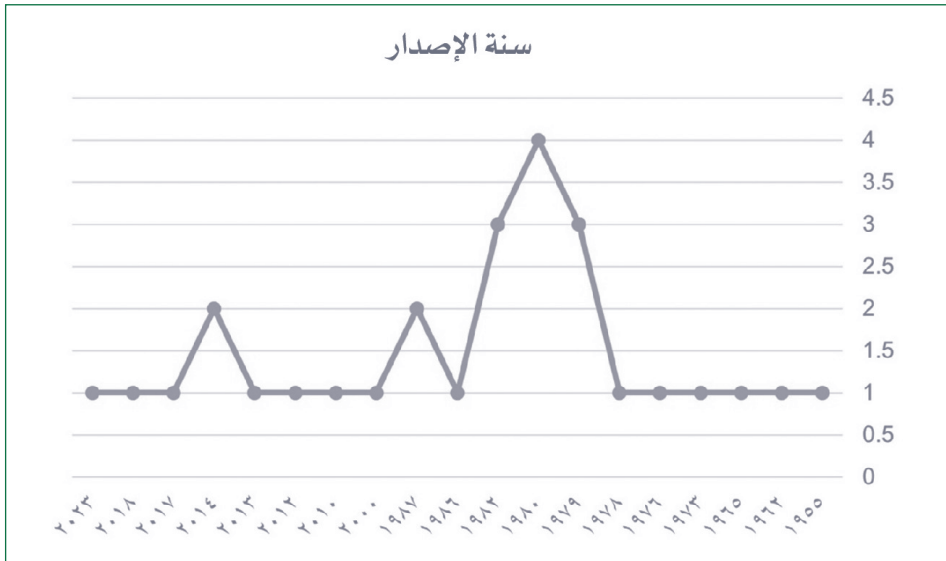
بدأت الحملة الخاصة بتخطيط اكتساب اللغة العربية في الصومال بتطبيق السياسات اللغوية تجاه اللغة العربية على الواقع العملي بعد أن أصدرها مجلس الوزراء كمرسوم حكومي، يحرض المثقفين بالثقافة العربية الانخراط والمساهمة في مهمة تعليم المواطنين اللغة العربية، وأن عليهم أن يتولوا تحقيق حملة تقوية اللغة العربية ونجاحها. (Faafinta Rasmiga, 1987, 223). ومن ثمّ كوّنت لجنة عليا برئاسة وزير التربية والتعليم بغرض تخطيط الاكتساب للغة العربية ونجاح حملة تعريب الصومال، ووُضعت أهداف الخطة المتمثلة في:

- وضع خطة إستراتيجية للتعريب، وإعداد سياسة لغوية واضحة لضمان استمراريته.
- رصد ميزانية خاصة لعملية التعريب، وتخصيص حوافز مادية ومعنوية للعاملين في هذا المجال.
- تعزيز تعليم اللغة العربية في جميع المدارس الحكومية والأهلية.
- التوسّع في إنشاء مدارس ومعاهد مخصصة للتعريب وتعليم اللغة العربية.
- إنشاء معاهد خاصة لإعداد وتأهيل كوادر وتدريب المعلمين القادرين على التدريس باللغة العربية.

- اختيار المدرسين القادرين على القيام بمهمة التدريس في أقسام اللغة العربية.
- بذل الجهود لإعداد المناهج وكذلك إنتاج الكتب المدرسية العربية وتوزيعها على الطلاب.
- بذل الجهد في صناعة قواميس باللغتين العربية والصومالية في مختلف المجالات الأدبية والعلمية.
- إنشاء مطبعة عصرية متكاملة لطباعة المواد العربية.
- دعم المكتبة الوطنية وتزويدها بالكتب والمصادر العربية المتنوعة في جميع العلوم والفنون.

وفي أول مرة عام ١٩٧٣ اعتمدت الجامعة الوطنية الصومالية اللغة العربية في التدريس في كلية الإعلام والصحافة حيث صدر قرار رئاسي ينصّ على اعتماد اللغة العربية في التدريس بالجامعة الوطنية الصومالية بجانب اللغة الإيطالية واللغة الإنجليزية.

الشكل (٤): سنة إصدار القرار



إذا نظرنا في التاريخ التسلسلي في الشكل (٤) نجد أنه ما بين ١٩٧٣-١٩٨٧ تمّ صدور أكثر القرارات اللغوية المعنية باللغة العربية. وهي الفترة الذهبية التي نفذت فيها معظم السياسات اللغوية، ومشاريع أخرى لإنشاء مراكز بحثية ومعاهد لغوية ذات جودة عالية ويأشرف خبراء من الدول العربية. وأمّا القرارات اللغوية قبل التحاق الصومال بجامعة الدول العربية فليس هناك قرارات تجدر الإشارة إليها إلا أننا نجد قراراً في عام ١٩٥٥، والذي أصدرته الإدارة الإيطالية في فترة الوصاية وهو قرار عرضي في انتخاب المستشار العام، وكان القرار يضمن حق الترشح لمنصب المستشار الوطني لجميع الأقليات الساكنة في البلاد من سن ٢٥ وما فوق، ويشير إلى أنه يجب على المترشح أن يتصف بالكفاءة الأكاديمية للغة العربية إلى جانب اللغة الإيطالية (Maamulka Wasaayada Talyaaniga, 1955, 1).

وأما في فترة الحكومات المتعاقبة، من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧ ومن ١٩٦٧ إلى ١٩٦٩، فنجد قرارين أحدهما ينصّ على أنّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية. والآخر يخص لغة تحرير العقود وينصّ كالتالي: اللغة العربية هي لغة تحرير العقود الرسمية، ويجوز أيضاً أن تحرر العقود بالإيطالية والإنجليزية.

وإذا أمعنا النظر في فترة بداية الانهيار التي تبدأ من ١٩٩١ إلى يومنا الحاضر ٢٠٢٣ فنرى أن القرارات اللغوية قلصت ولم تُصدر الحكومات المتعاقبة قرارات جديدة تخص اللغة العربية، إضافة إلى أنّ اللغة العربية تضررت كثيراً في الصومال في هذه الفترة، وفيما يلي أثر غياب السياسات اللغوية في فترة الانهيار على أرض الواقع.

● السياسة اللغوية تجاه اللغة العربية في جمهورية الصومال الفيدرالية:

بعد انهيار الحكومة المركزيّة ١٩٩١ انهارت معها المؤسسات التعليميّة، وهذا أدى إلى فجوة تعليميّة وإلى حرمان مئات الآلاف من الأطفال الصوماليّين من حقّ التعليم، ومن هنا بدأ بعض المثقفين الصوماليّين يهتمون بتعليم الأطفال، فقد ظهرت مدارس أهليّة كانت تعتمد على جهود شخصيّة وعلى مؤسسات غير رسميّة قامت بإعادة النظام

الأكاديمي في الصومال، واضطرت تلك المؤسسات إلى تأسيس مظلات أو روابط تعليمية تدير التعليم وتصدر الشهادات في المراحل الأساسية والثانوية، ومن أشهر تلك الروابط رابطة التعليم الأهلي في الصومال (FPENS) و (SAFE) و (SOFE) ورابطة (FENPS) وغيرها (هراية، ٢٠١٢، ٣٠٥)، ورابطة التعليم الأهلي في الصومال (FPENS) هي التي تهتمنا في هذا السياق، لأنها أولت اهتماما كبيرا بالتعريب، ووضع سياسة لغوية جديدة تخص اللغة العربية.

● رابطة التعليم الأهلي في الصومال (FPENS):

بعد تدهور الحكومة الديمقراطية عام ١٩٩١م جاءت رابطة التعليم الأهلي في الصومال (FPENS) لسدّ الخلل الموجود في النظام التعليمي، ولحلّ المشكلات التي أصبحت عقبة في سير عملية التعليم في الصومال، ومن أهمّ هذه العقبات:

- عدم وجود سياسة تربوية واضحة.
- غياب التخطيط التربوي المناسب.
- غياب التنسيق والتعاون بين الجهود التعليمية الجارية في المدارس.
- عدم وجود الإشراف التربوي على المؤسسات التعليمية.
- عدم تيسير وجود شهادة موحدة.

ولتذليل هذه الصعوبات شكّلت لقاءات بين المؤسسات العاملة والمهتمة بتطوير التعليم في الصومال، استهدفت إيجاد أرضية مشتركة للعمل في هذا القطاع، وأدى ذلك إلى عقد اجتماع رسمي في ١٩٩٨ بمقديشو حيث شارك في الاجتماع ١٤ جمعية ومؤسسة تدير أكثر من خمسين مدرسة في مختلف المحافظات الصومالية والتي ينتظم فيها ٢٤ ألف طالب وطالبة تقريبا، وفي هذا الاجتماع استعرض المشاركون الجهود السابقة التي بذلت من أجل تنسيق العمل التربوي الذي يقوم به القطاع التعليمي الأهلي وضرورة العمل على تنشيطه، وفي ختام جلسة الاجتماع الأول قرّر المشاركون فيه عقد اجتماعات أخرى.

وتولت الاجتماعات ونتج عنها تشكيل لجان فرعية تقوم بإعداد النظام الأساسي وسائر ما يلزم دراسته وإعداده من أجل تأسيس مظلة تضم الأطراف المهتمة بالموضوع، وكانت اجتماعات المؤسسات قد استغرقت أكثر من ثلاثة أشهر حتى انتهت أخيراً إلى مقترحات نتج عنها التشكيل النهائي للنظام الأساسي لرابطة التعليم الأهلي في الصومال، وتضمن النظام الأساسي للرابطة ١٨ مادة، وكل مادة تشرح المشروع أو القوانين المعتمدة في تشكيل رابطة التعليم الأهلي في الصومال، والمادة الرابعة منها هي التي تهتمنا في السياق الذي نحن بصده الآن، وهي مادة اللغة التي تنص على أن اللغتين العربية والصومالية رسميتان في الرابطة وفي المؤسسات التعليمية التي تشكلت منها الرابطة، إضافة إلى جواز الاعتماد على اللغة الإنجليزية إذا دعت إليها الضرورة. وللرابطة معهد لتدريب المعلمين يقوم بإعداد المعلمين وتدريبهم بمختلف المستويات، ولها مركز للبحوث والدراسات عن الصومال وعن دول منطقة شرق إفريقيا (Ahmed, 2018, 6). وتعد رابطة التعليم الأهلي في الصومال من المؤسسات غير الرسمية التي لعبت دوراً ملموساً في التعريب وفي وضع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي تجاه اللغة العربية؛ حيث اهتمت باللغة العربية وجعلتها اللغة الرسمية المعتمدة فيها، وفي المؤسسات التي تنتمي إليها، وفي بعض المدارس المنتمية إليها، وكانت تعقد مؤتمرات وندوات علمية لإثراء المعرفة العلمية باللغة العربية، كما أقامت دورات تدريبية للمعلمين والموظفين والإداريين والطلبة، وعزيت المناهج التي تعتمد عليها المدارس النظامية في التدريس في المراحل الأساسية والثانوية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وهذه المناهج التعليمية هي:

الجدول (٤): المناهج التعليمية في رابطة التعليم الأهلي في الصومال

المرحلة الأساسية	المرحلة الثانوية
— التربية الإسلامية	— التربية الإسلامية
— اللغة العربية	— اللغة العربية

المرحلة الأساسية	المرحلة الثانوية
— العلوم	— اللغة الإنجليزية
— الرياضيات	— اللغة الصومالية
— المواد الاجتماعية	— الرياضيات
— اللغة الصومالية	— الكيمياء
— اللغة الإنجليزية	— الفيزياء
	— الأحياء
	— التاريخ
	— الجغرافيا

كان التعريب في أواخر القرن العشرين وفي بداية القرن الواحد والعشرين سائداً في الصومال، وكانت اللغة العربية لا تقلّ شأنًا عن اللغة الصومالية؛ إذ انعكست اللغة العربية في الهوية الصومالية، وتقاطعت مع اللغة الصومالية في قضايا هوياتية ووطنية ودينية، ولهذا ارتمت في أحضان الصوماليين وفي قلوبهم، والتصقت بذاكرتهم الجمعية في منتهى الإيجابية.

وقد بدأت تدريجياً قيمة اللغة العربية في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تنقص وتضعف، وكان الوضع يجري بصفة عامة خلال هذين العامين على صورة سيئة لم يعدها الصوماليون من قبل، حيث هُجرت البيوت، وخُربت الطرق، ولم تكن اللغة العربية أكثر حظاً، بل كان مصابها أشدّ، واتّجه مسارها فجأة من مستوى التربع على الذاكرة الجماعية بصورة إيجابية والمناهج التعليمية الأساسية والثانوية والجامعية إلى مستوى الالتصاق بالذاكرة الجماعية بمنتهى السلبية، وذلك عندما اتخذت الجماعات الإرهابية في الصومال اللغة العربية الفصحى لغة رسمية، وقامت بالتعريب على شكل يشبه القهر والعنف في وقت خُصّت اللغة العربية بالإرهاب في سياق الغرب.

ومن هنا برز دور اللغة الإنجليزية في المؤسسات الحكومية في الصومال التي تجد دعماً كبيراً من الدول الغربية، وأصبحت العلاقة بين الإنجليزية والحكومة على نحو يحاكي العلاقة التلازمية بين اللغة العربية والجماعات الإرهابية في الصومال.

إن المثال النموذجي في الإطار البراغماتيّ التداوليّ للغة العربية في السياق الصوماليّ هو الصورة النمطية السلبية التي التصقت بذاكرة الصوماليين بحق اللغة العربية، حتى كادت هذه الصورة السلبية تحلّ محلّ الصورة الإيجابية القديمة للغة العربية التي كانت تتمتع بمكانة مرموقة في قلوب الصوماليين.

ويمكن أن نضرب مثلاً لتلك الصورة السلبية التغير الذي طرأ على استعمال الأسماء العربية في المجتمع الصوماليّ، وتعويضها بأسماء مختصرة مثل محمد الذي صار في سياق الجيل الجديد مؤمّو وموّه، وكثرت استعمال بعض الكلمات مثل كلمة (أخي) في خطاب الإرهابيين، ولهذا أصبح الجيل الجديد ينفر من استخدام اللغة العربية في الخطابات العامة، ويرفض أن يُنادى بـ (أخي)، خوفاً من الكلمة وحمولتها السلبية، ويفضّل كلمة (Brother) على كلمة أخي في الإطار التداولي، لأنّ كلمة أخي تحمل معنى غير معناها الحقيقيّ، وأصبحت تدلّ على دلالة حافة سلبية تعكس الجماعات الإرهابية والأفعال الشنيعة التي يقومون بها، ولهذا خسرت كلمة أخي خاصة والعربية عموماً في السياق التداوليّ أمام كلمة (Brother) على وجه الخصوص والإنجليزية على وجه العموم، وتندرج اللغة الإنجليزية في الارتقاء في يومنا الحاضر أمام اللغة العربية في الأطر الاجتماعية المختلفة مثالياً وبراغماتياً (شيخ عمر، عبد الولي محمد ٢٠٢٠).

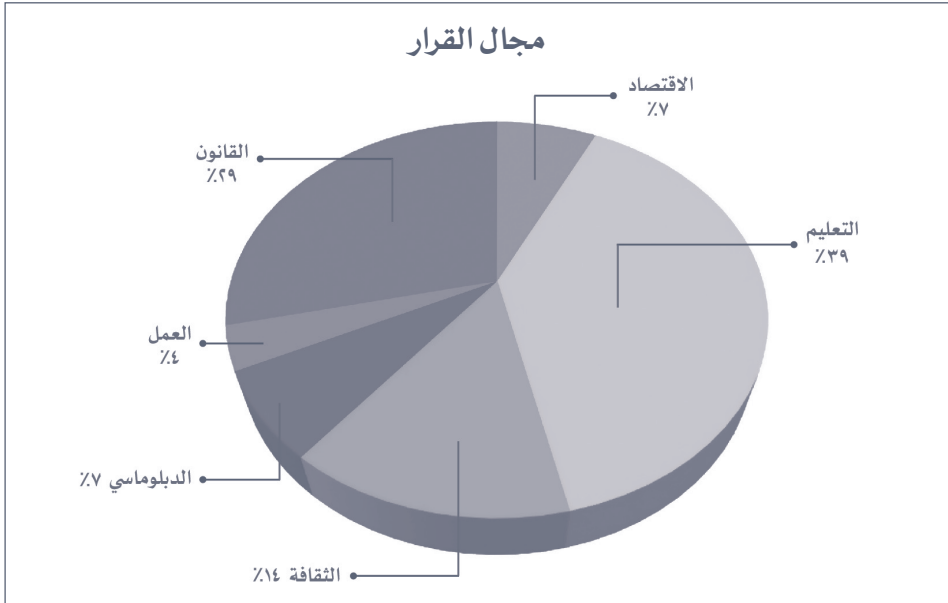
وانطلاقاً من تلك الإمبريالية اللغوية ارتبطت فرص العمل باللغة الإنجليزية في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الصومال، وأصبح الإلمام بها شرطاً أساسياً في الحصول على وظيفة فيها والارتقاء في السلم الوظيفي. وأمّا اللغة العربية فلم تكن تتمتع بميزة التربع على عرش الحياة الواقعية لعدم وجود القرارات اللغوية التي بإمكانها أن تعزّز حضورها في المؤسسات الحكومية وغيرها.

نحن على يقين تام أنّ وصف اللغة العربية بالإرهاب اللغوي فيه نوع من العبث، ولذلك بدأت الحكومة الصومالية الفيدرالية تعطي اللغة العربية اهتماماً يبدو أنه انتشال اللغة العربية من الضياع الطويل وإعطاء حقها الدستوري.

وتداركت الحكومة الفيدرالية الأمر بإصدار الوزارة الخارجية قراراً عرضياً في عام ٢٠١٤ يقرّ اللغات التي يجب إتقانها لكل من يرغب في الالتحاق بالسلك الوظيفي في الوزارة. وكان القرار كالتالي: المواطنون الذين يرغبون في الانضمام إلى الوزارة الخارجية يجب عليهم مراعاة الأمور التالية (Faafinta Rasmiga, 2014, 233):

- أن يكون مواطناً صومالياً في سنّ ٢٥ وما فوق.
 - إتقان مهارات اللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية للبلاد إضافة إلى اللغة الإنجليزية بكونها لغة التواصل العالمي.
- وفي عام ٢٠١٧ أصدرت وزارة التربية والتعليم العالي قرارات تخص اللغة العربية في مدونة السياسة التعليمية للوزارة والتي ورد فيها ساعات تدريس اللغة العربية مفصلة (Faafinta Rasmiga, 2017) وهي كالتالي:
- تدريس مادة اللغة العربية في المرحلة الابتدائية ٦ ساعات أسبوعياً، إلا في الصف الثاني الابتدائي، فتدرس ٧ ساعات.
 - يجب أن تكون ساعات تدريس مادة اللغة العربية في المرحلة المتوسطة ست ساعات أسبوعياً.
 - يجب تدريس مادة اللغة العربية في المرحلة الثانوية خمس ساعات في الأسبوع.

الشكل (٥): مجال القرارات



الجدول (٥): مجالات القرارات

العدد	مجال القرار
٢	الاقتصاد
١١	التعليم
٤	الثقافة
٢	الدبلوماسي
١	العمل
٨	القانون
٢٨	

يتبين من الشكل (٥) والجدول (٥) أن معظم القرارات والمراسيم اللغوية للغة العربية كانت في مجال التعليم، ويمكن أن نعزو ذلك إلى أن الصومال من الدول العربية ذات الأوضاع الخاصة؛ ولذلك كان لزاما التركيز على القرارات اللغوية التي تخص اكتساب اللغة العربية كلغة ثانية. ومن هنا بدأت الحكومة بالاعتراف باللغة العربية بأنها اللغة الثانية للبلاد، وعلى المستوى العام أصدر الرئيس في أول مرة عام ١٩٧٩ مرسوماً ينص فيه على أن اللغتين الصومالية والعربية هما اللغتان الرسميتان للبلاد. (بارو، ٢٠١٩).

وسنحاول أن نرصد التغيير الذي طرأ على التعليم الأساسي والثانوي بعد إصدار الرئيس الصومالي قرار تقوية اللغة العربية وتغيير النظام التعليمي، وسنقف وقفة قصيرة عند الجهود الذي بذلتها الدول العربية وجامعة الدول العربية في تعريب الثقافة الصومالية.

قبل التطرق إلى مجال التعليم نقف قليلاً على قرارات لغوية عرضية في مجال الاقتصاد في تصميم الكتابة اللغوية للعملة الصومالية وفي لغة تحرير العقود الرسمية، وكان القرار ينص على أنه يجب كتابة اللغة العربية في العملة الصومالية إلى جانب اللغة الصومالية على كلا الوجهين للعملة (Faafinta Rasmiga 1976, 33). بالإضافة إلى أنها لغة تحرير العقود بين جمهورية الصومال والدول العربية الشقيقة، وتساغ العقود والوثائق والملحقات باللغة العربية، وكل عقد حرر بلغة أجنبية يُرفق وجوباً بترجمة إلى اللغة العربية.

وهناك قرار عرضي في مجال الإدارة ينص كالتالي: يجب توفر شروط إتقان اللغة العربية إتقاناً تاماً لكل من يلتحق بكلية العليا لوزارة الدفاع لدرجة أنه يكتب بها البحوث الأكاديمية والتقارير الإدارية.

وفي عام ١٩٧٨ أصدر الرئيس مرسوماً قرّر تغيير النظام التعليمي في الصومال حيث اعتبرت اللغة العربية من لغات التدريس في المراحل الأساسية في المؤسسات التعليمية النظامية، واعتمدت المعاهد الدينية اللغة العربية في التدريس. ويدرس باللغة العربية

والصومالية في المدارس الثانوية والمدارس الأهلية. وأما في المدارس المهنية والفنية فاعتمدت اللغة العربية في التدريس ولكنها أقرت إمكانية اعتماد اللغات الأخرى التي دعت إليها الحاجة. (Faafinta Rasmiga, 1978, 216).

وفي نفس العام أصدرت الحكومة الصومالية قوانين وقرارات تخص اللغة العربية حيث أُعتبرت أنها إجبارية في جميع المدارس الأهلية، ولا يُسمح لأي أحد أن يتخلى عن اللغة العربية بصفتها لغة التدريس وبكونها مادة إجبارية في جميع المراحل، والنجاح فيها شرط للانتقال من مرحلة دراسية إلى أخرى وتدريس المواد الاجتماعية بها، واتخاذها وسيلة التعليم في معاهد المعلمين (Faafinta Rasmiga, 1978, 2).

ورغم أنه لم تكن هناك أكاديمية تهتم باللغة العربية وإنتاج المعرفة ونشرها باللغة العربية، ولكنه صدر في ١٠ مارس ١٩٧٩ قرار رئاسي يقضي على أن اللغة العربية هي من لغات البحث الأكاديمي في جمهورية الصومال، ويجب على الباحث كتابة البحث الأكاديمي باللغة العربية أولاً، ولا يوجد مانع إذا قُدّم بحثه باللغة الإنجليزية (Faafinta Rasmiga, 1979, 274).

وفي عام ١٩٨٠ أطلقت الحكومة الصومالية استراتيجية قومية متوسطة المدى لتقوية اللغة العربية في البلاد بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وشاركت في إعداد الاستراتيجية وفي تنفيذها وزارات التربية والتعليم والثقافة والتعليم العالي، والإعلام. وكانت تتكوّن من ثلاث مراحل، ولكل مرحلة تخطيط في اكتساب اللغة العربية، وأن تستمر خمس سنوات لتنتهي بعام ١٩٩٦، ليتم بعدها بدء استراتيجية بعيدة المدى لتعريب الصومال. (عبدی، ٢٠١٥، ٤٥).

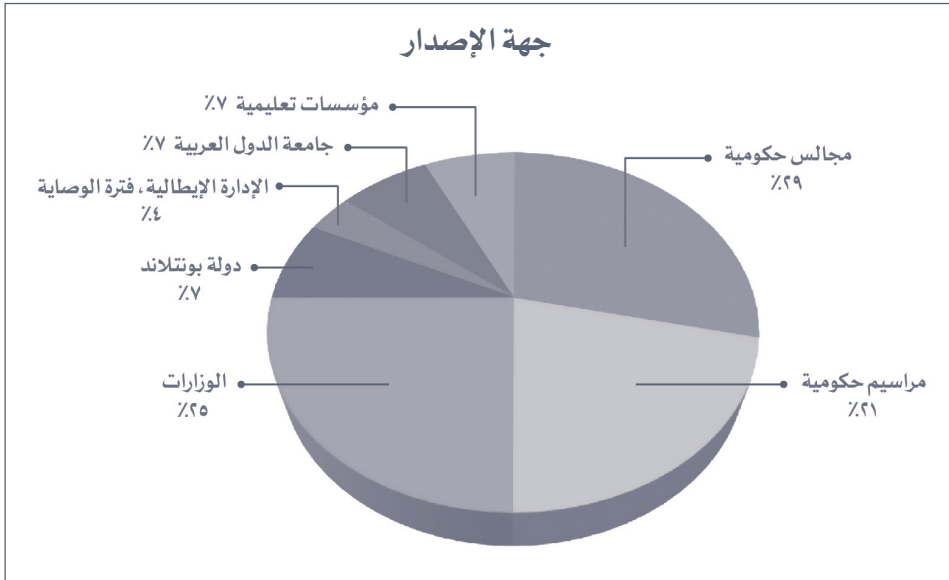
وكانت أهداف الخطة تتمثل في:

— العمل على تكوين وحدات إدارية معربة في الأجهزة الحكومية، وكتابة السجلات باللغة العربية.

- زيادة نسبة الاستيعاب بالكليات وأقسام اللغة العربية مع استحداث كليات ومعاهد جديدة تدرس باللغة العربية.
- يجب تدريس اللغة العربية كمادة إجبارية في جميع كليات الجامعة الوطنية في المستويين على الأقل.
- فتح أقسام خاصة لتعليم اللغة العربية للكبار، وموظفي الشركات غير الحكومية.
- إنشاء مراكز للبحث والتدقيق اللغوي وإعداد برامج دروس تعليم اللغة العربية من الإذاعة. وكذلك إعداد اختبار الكفاية اللغوية.
- تنظيم أنشطة تثقيفية على شكل ندوات وتقديم مسرحيات ومسابقات يتم إعدادها باللغة العربية.
- الاهتمام في مجال البحوث والدراسات المتصلة باللغة العربية وتراثها الأدبي والثقافي.
- تنسيق جهود التأليف والنشر في مجال اللغة العربية، وتطوير اللغة العربية للاستعمال في الحياة العامة.
- العمل على تحسين نظام الحلقات الدينية واللغة العربية في المساجد، واقتراح نظام تتبعه الحلقات لتلقين الدروس وتوزيعه على سنوات معينة؛ حتى يتمكن الطلبة من التخرج وتحصلهم على إجازة تساعد في استمرار العلم والتحاقهم بمدارس نظامية أخرى.
- دعم كافة وسائل الإعلام الرسمية وتوظيفها لخدمة تقوية اللغة العربية، وبدأت الإذاعة والتلفزيون الرسمي نشر الأخبار باللغة العربية جنباً إلى جنب مع اللغة الصومالية.
- وقد بذلت جامعة الدول العربية ودول الأعضاء فيها جهوداً جبّارة في تحقيق مشروع تخطيط مكانة اللغة العربية وتخطيط اكتسابها في الصومال.

وفي عام ١٩٨٢ عقد مؤتمر القمة في فاس الذي أصدر قراراً يناشد الدول العربية بتقديم الدعم المالي والفني والبشري اللازم للصومال لنجاح المشروع. وفتح حسابات خاصة بالتبرعات المالية لتنفيذ المشروع بالإضافة إلى تشكيل لجنة دائمة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية والعربية (عبدى ٢٠١٥، ٤٦).

الشكل (٦) جهة إصدار القرارات.



يتضح من الشكل أعلاه أنّ الوزارات الحكوميّة كان لها حضور كبير في إصدار السياسات اللغوية، وكان معظم هذه القرارات ينصبّ في مجاليّ التعليم والثقافة، ثم جاءت في المرتبة الثانية القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء في الاجتماع الاعتيادي الأسبوعي.

وأما المراسيم الرئاسية والحكوميّة والمجالس الشعبية سواء كانت الإقليمية أم الفيدرالية فإنّها من أبرز الجهات التي أصدرت أكثر السياسات اللغوية في مجال

القانون. وتندرج جميعها تحت بند تخطيط الوضع اللغوي. وتنوّعت أهدافها بين التقوية والتنقية وإحياء اللغة وصيانتها.

ولعلّ أبرز ما جاء في مجال التعليم سياسة اللغات التعليميّة في وزارة التربية والثقافة والتعليم العالي في جمهورية الصومال الفيدرالية؛ إذ تعطي لطلبة الثانوية حقّ الاختيار بين لغتين يعتمدون عليها في الدراسة؛ وهي الإنجليزية والعربية، وأمّا اللغة الصومالية فستظل لغة التدريس في المراحل الأساسية. وقد جاء في الفصل الحادي عشر من مدوّنة السياسة التعليميّة لوزارة التربية والثقافة والتعليم العالي ما يلي:

«تعتبر اللغة الصومالية هي اللغة الرسميّة في الدولة الصومالية الفيدرالية وفقاً لدستور جمهورية الصومال الفيدرالية، والذي يوفر إرشادات مهمّة لقطاع التعليم، ولذلك تنصّ السياسة التعليميّة الرسميّة لوزارة التربية والثقافة والتعليم العالي على أنّه يجب اعتماد اللغة الصومالية في التدريس في المراحل الأساسية وهي (١-٨). وأمّا في المرحلة الثانوية فتصبح اللغة الإنجليزية أو العربية لغة التدريس اعتماداً على اختيار الطالب، ولذلك سوف يستمر تدريس اللغة الصومالية بصفته مقرراً إلزامياً في جميع المراحل الدراسيّة». (Siyaasada waxbarasha ee wasaaradda waxbarashadda federaalka Somalia، د.ت. ٢٩).

القسم الخامس: التحديات التي تواجه السياسات اللغوية في الصومال:

يعاني الصومال حالة من الفوضى والاضطرابات السياسيّة وعدم استقرار الأمن. وتسعى السلطات الصومالية للقضاء على الفوضى وتهدئة الخلافات السياسية إضافة إلى بذل المزيد من الجهود لاسترجاع مكانتها السياسية والاقتصاديّة في العالم. ويعدّ عدم اهتمام السلطات الصومالية بالسياسات اللغوية وغياب المؤسسات الأكاديمية الحكومية إضافة إلى العوامل الاقتصادية اللغويّة من العقبات الماثلة أمام السياسات والتخطيط اللغوي في الصومال. ويمكن تفصيل مدى انعكاس السياسات اللغوية على أرض الواقع اللغوي فيما يأتي:

غياب دور الحكومة والمؤسسات الأكاديمية الحكومية لوضع سياسات لغوية جديدة

كان التعريب في الصومال متذبذباً ومضطرباً بين الارتقاء والانحطاط حيث إنَّ التعريب لقي اهتماماً كبيراً في زمن الحكومة الصومالية الديمقراطية السابقة وخاصة في نهايتها، وذلك عندما تمَّ إدخال اللغة العربية في المناهج الصومالية وإعطائها اهتماماً كبيراً من قبل المنظمات أو المؤسسات الحكومية.

فإنَّ السياسات اللغوية في زمن الحكومة الصومالية السابقة لم تحقّق نجاحاً كلياً في مجال التعليم، إذ لم يتمّ تعريب جميع المراحل التعليمية من الابتدائية إلى الثانوية فضلاً عن مرحلة التعليم العالي والمناهج التعليمية. وقد يعود ذلك إلى هيمنة الثقافة الغربية لدى القيادات العليا في الدولة وعدم استعدادها بالتضحية بثقافتها التي ألفتها، ونشر ثقافة جديدة غريبة عنها (عبيدي، ٢٠١٥).

ولسوء الحظ لم تؤثر الحرب الأهلية في الصومال فقط على البنية التحتية في البلاد، وإنما امتدَّ إلى قطاع التعليم، الذي تضرّر بسبب الفوضى الكاسحة في البلد. وتراجع التعليم بشكل كبير، وتحولت المؤسسات ذات الجودة العالية في عهد الثورة الصومالية إلى مؤسسات ربحية تتاجر بالتعليم. ولهذا ظهرت مؤسسات تعليمية غير قادرة على تلبية احتياجات المجتمع الصومالي، وهذا أثر سلباً على التعليم الصومالي.

لم تُعر الحكومات في فترة الانهيار أو الصومال الفيدرالية أيَّ اهتمام للسياسات اللغوية حيث كانت القرارات اللغوية قليلة جداً لدرجة أنها كانت شبه معدومة. وأما التخطيط اللغوي في الصومال فهو نتيجة لجهود شخصية من الأفراد والمنظمات الخاصة في كثير من الأحيان بدون دعم من الحكومة الفيدرالية؛ إذ لا توجد إدارة حقيقية من أصحاب القرار أو السلطة، لإصلاح وضع السياسة والتخطيط اللغوي وجعله قادراً على التنمية وتقديم البلد. بالإضافة إلى اتّخاذ معظم القرارات السياسية بدون الاستفادة من السوسو-لسانيات، والدليل على ذلك غياب أيّ تخطيط لغوي حكومي عن البلد.

وهذا أدى إلى التخبُّط والعشوائية في ترتيب المشهد اللغوي في البلاد، حيث معظم اللافات مكتوبة بالإنجليزية، بينما حضور اللغة العربية قليل جداً في المشهد اللغوي، فضلاً عن هيمنة اللغة الإنجليزية على المناهج التعليمية في البلاد، وهذا ما جعل حضور اللغة العربية معدوماً في المناهج التعليمية.

وغابت في سياق الصومال المؤسسات الحكومية التي تعني باللغة العربية وتخطيطها والذود عنها. وأما المؤسسات البحثية اللغوية فكانت مبادرات تنصب جهودها على أفراد أو مؤسسات يملكها أشخاص، ولهذا لم تتكلم محاولتها بالنجاح. فمعروف أن المؤسسات التي تضطلع بمهام الحماية وتعزيز اللغة في بلد ما يجب أن تكون مؤسسة حكومية تستمد قوتها الوجودية والمالية من الحكومة.

ونضرب مثالا سائر الوطن العربي فإنه توجد إلى جانب المجمع اللغوية مراكز بحثية لغوية والتي تجد دعماً مادياً ومعنوياً من الحكومات التي تنتمي إليها مثل: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية « (السعود، ٢٠١٥: ٤٣) والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر» (السعود، ٢٠١٥: ٤٥) وهناك مؤسسات لغوية أخرى وهي كثيرة ومتنوعة كمعاهد التعريب منها: معهد «الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط» (السعود، ٢٠١٥: ٣٨) ثم «بيت الحكمة التونسي المعاصر» (السعود، ٢٠١٥، ٤١)، و«الجمعية المعجمية العربية بتونس» (السعود، ٢٠١٥، ٤١-٤٢)، والهيئة العليا للتعريب في السودان.

وأما مجال الثقافة والاقتصاد والإدارة فلم تنتقل سياسة التعريب في الصومال إلى حيز التطبيق نسبياً أو كلياً حيث كل المحاولات والخطوات الحكومية منذ الثورة الصومالية كانت واهية شكلية لا تستهدف تغيير الواقع السياسي اللغوي في الصومال.

والظريف في الأمر أن اللغة العربية تأثرت بالصراع السياسي بين الحكومات الصومالية بعد سقوط الحكومة المركزية الصومالية والجماعات المسلحة لدرجة أنها

أصبحت خارج السياق الحكومي الإداري وتمّ إبعادها عن قطاع الوزارات الحكوميّة ورميها بدائرة الجماعات الإرهابية محصورة فيها وفي أماكن محدودة أخرى.

● سوق العمل المحلي:

يتطلب سوق العمل في الصومال معرفة اللغة الإنجليزية لأنّ وراءها الهيئات العالمية خاصة الأوروبية والأمريكية التي تدعم الحكومة الصومالية مادياً ومعنوياً، ولذلك فمن البديهي أن تكون المعاملات والمراسلات الرسمية باللغة الإنجليزية؛ الأمر الذي أدّى إلى إقبال الأجيال المتعلمة على تعلم اللغة الإنجليزية.

فحينما تكون اللغة الرسمية للبلاد لغة غير محلية لاحتياجات المتعلّم في سوق العمل المحلي؛ تنتج عنها انعكاسات سلبية تمسّ قطاع التعليم بالدرجة الأولى الذي يختار الوجهة الأجنبية على حساب خصوصياتها اللغوية وهويتها الوطنية (قدادا ٢٠١٨).

وهذا بالفعل ما حدث في الصومال عندما اتجهت جميع المؤسسات التعليمية إلى اعتماد اللغة الإنجليزية في التدريس وجعلها من اللغات الرسمية للبلاد استناداً إلى الدساتير الإقليمية ومدونة السياسة التعليمية لوزارة التربية والتعليم التي تعتبر الإنجليزية من لغات التعليم في الدولة، وهذا التحول لم يأت من فراغ وإنما جاء تلبية لاحتياجات الجيل المتعلم حيث إنّ الواقع العملي يفرض التعلم باللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية.

إتقان اللغات الأجنبية ليست ظاهرة ينفرد بها الصومال، ولكنّها هبت واكتسحت الوطن العربي حتى أصبحت اللغات الأجنبية في البلدان العربية تُكلّف المواطن العربي الكثير لتعلّمها وإتقانها من أجل الحصول على فرصة أكبر في سوق العمل. وبالنسبة لبعض الوطن العربي تحصل اللغة الفرنسية على الحظ الأوفر والنسبة الأعلى في سوق العمل، وبعضها أصبحت اللغة الإنجليزية هي المهيمنة والمسيطرة على سوق العمل.

وهذا يقودنا إلى مسألة غاية في الأهمية، وهي أن التخطيط اللغوي للمؤسسات التعليمية، لا يمكن أن يكون تخطيطاً ناجحاً، إلا إذا كان جزءاً من خطة وسياسة لغوية عامة على مستوى الدولة ككل، تشتمل على تحليل دقيق وتخطيط للغات في سوق العمل المحلي، حتى لا يقع هناك تضارب وتعارض بين التخطيط اللغوي داخل المؤسسات التعليمية للبلاد، والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل (قدادا، ٢٠١٨).

غياب دور الدول العربية والجامعة العربية في تمويل ودعم سياسات جديدة للغة العربية في الصومال

تناول مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثامنة والسبعين في عام ١٩٨٢ قضية التعريب في الصومال، وأصدر قراراً يناشد الدول العربية بتقديم العون المالي والفني والبشري للصومال لإنجاح المشروع وفتح حساب لدعم حملة تقوية اللغة العربية في الصومال. وبموجب هذا القرار قُدمت بعض الدول العربية جهوداً في إنجاح مشروع التعريب في الصومال، وفي مقدمتهم مصر والعراق حيث تم إرسال البعثات التعليمية المصرية والعراقية إلى الصومال لدعم مشروع التعريب. (عبيد، ٢٠١٥)

وهذا المشروع لم يحالفه النجاح بسبب سقوط الحكومة الصومالية المركزية التي كانت تقود المشروع. ولم تحظ الصومال بعدها بمثل هذا المشروع حتى يومنا الحاضر. وبالرغم من أن اللغة العربية في الصومال تعيش في أسوأ حياتها مقارنة بأوضاعها على مدى التاريخ، فإن الحكومات الصومالية الفيدرالية لم تهتم بها ولم تتلق دعماً من الدول العربية الشقيقة لإحياء مشروع التعريب ووضع سياسات لغوية جديدة.

• الحلول المقترحة:

إذا تأملنا الواقع اللغوي في الصومال فسنجد أن هناك نقصاً واضحاً في تصميم سياسة وتخطيط لغوي يسعيان إلى التفاعل مع القضايا اللغوية منها: الأمن اللغوي وإدارة التنوع اللغوي، والحقوق اللغوية وإيجاد الحل لمشكلة صراع اللغات، والديمقراطية اللغوية وتعزيز التعدد اللغوي، وحقوق الأقليات اللغوية. وعليه فمن السهل رصد

ضعف اللغة العربية في الصومال وغيابها عن أرض الواقع العملي. وتظنّ الأجيال المتعلّمة أنّ وظيفة اللغة العربيّة تنحصر في أداء الصلوات الخمس، وفي قراءة القرآن؛ إذ لا تُرى اللغة العربيّة ولا يسمع بها في حياتهم الدنيويّة، لأنّها غائبة عن أرض الواقع بسبب غياب سياسة لغويّة واضحة. فلا بدّ من توجيه فكر الأجيال المتعلّمة والنظر إلى إحياء الدور الدنيويّ للغة العربيّة «فال مطلوب أن تحيا اللغة العربية بدنيويّتها إضافة إلى دينيّتها» (الفهري، ٢٠١٣، ص ٢٧٩).

وانطلاقاً من هذا نؤكد الحاجة الماسة إلى وضع سياسة لغوية واضحة وصریحة، وإصدار قرارات لغوية جديدة تخص اللغات الرسمية للبلاد وهي العربية والصومالية لحمايتهما والدفاع عنهما. وننبّه إلى خطورة عدم الأخذ بعين الاعتبار القرارات والقوانين اللغوية وإهمال التخطيط اللغوي الذي يقوم بتأطير القضايا المذكورة أعلاه، ومعالجتها واقتراح الحلول المناسبة لها وفق معايير لا تكتفي بقوالب اللغة فقط، بل تتجاوزها إلى بُعد سوسيو سياسي واضح (Jernudd & Nekvapil، 2012 28).

وفيما يخص تدريس اللغة العربية فإنّ الطلبة يعانون كثيراً من صعوبة اللغة العربيّة، وهذا يعود إلى طريقة تدريسها. لأنّ المعاهد التعليمية المخصصة للغة العربية تركز على القواعد التقليديّة كالنحو والصرف والبلاغة والأشعار القديمة، فهي إذن لغة جامدة، أما الجامعات فلا تختلف طريقة تعليمها للغة العربية عن الحلقات كثيراً، بل تدرّس نفس المقررات التي تدرّس في الحلقات وبنفس الطريقة التقليديّة (إبراهيم ٢٠٢٠).

إذن ليس من المستغرب أن يعاني الطلبة من صعوبة اللغة العربية؛ لأن الصومال بلد ذات ثقافة خاصة وذات بيئة تختلف عن باقي الدول العربية؛ ولأنّ اللغة العربيّة غائبة عن أرض الواقع، ولا أحد يصادف من يتحدث بها في الشوارع. ولذلك ندعو السلطات الصومالية أولاً ثمّ المؤسسات التعليميّة إلى تبني تخطيط لغوي في اكتساب اللغة العربية، وإلى إنشاء مراكز بحثية أكاديمية للغة العربية، ومعاهد لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، واستقطاب الخبراء من الوطن العربي بدعم من الدول العربية الشقيقة.

وأخيراً إنّه لمن الضروري التنسيق بين الواقع الفعلي وبين السياسات اللغوية المنصوصة في الدساتير سواء على المستوى الفيدرالي أو على المستوى الإقليمي؛ حيث إن هناك تضارباً وتناقضاً واضحاً بين الواقع وبين السياسات اللغوية في الصومال. ويتجلى ذلك على سبيل المثال في هيمنة اللغة الإنجليزية وطغيانها على المشهد اللغوي والقطاعات المختلفة سواء كان تعليمياً، أو اقتصادياً، أو اجتماعياً. ومن هنا تبرز أهمية فقه الواقع اللغوي في الصومال وحاجته الماسة إلى ترسيم نظام لغوي ديمقراطي يؤطر سياسة لغوية وتخطيطاً لغوياً ديمقراطياً منصفاً يعمل على تفادي استعمال النزاعات اللغوية في الواقع أو المواقع المتعددة اللغات، وينزل كل لغة منزلتها.

المراجع العربية:

- بغدادى، عبد السلام إبراهيم. (٢٠١٣). **البعد الإيجابي في العلاقات العربية- الإفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي**. ط١. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- توحو، محمد علمي (٢٠١٥). **التربية في عهد الثورة الصومالية من عام ١٩٦٠- ١٩٩١: التطور والتدهور**، ط١، مقديشو، مكتبة هدهد.
- الجامعة الإسلامية (٢٠١٤-٢٠١٥)، **الدليل المختصر للجامعة الإسلامية**، مدونة مختصرة لتاريخ الجامعة الإسلامية منشورة في الصفحة الرئيسية للجامعة.
- الجامعة الإسلامية (٢٠١٨). **اللغة العربية بين الواقع والمأمول**، ورقة علمية قدمها أساتذة الجامعة في إطار المساهمة في إثراء المعرفة العلمية منشورة في صفحة الجامعة.
- الجريدة الرسمية (١٩٨٠). **اللائحة الداخلية لمجلس الشعب الصومالي**، جمهورية الصومال الديمقراطية، مقديشو.
- حسن، عبد الله، (٢٠٠٠). **منهج مقترح لتعليم اللغة العربية في معاهد تعليم اللغة العربية الأهلية بمقديشو**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، الخرطوم، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية التابع لجامعة الدول العربية.
- حسين، إبراهيم محمد (٢٠٢٠). **المقترحات العربية في اللغة الصومالية**، رسالة ماجستير في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، برنامج اللسانيات والمعجمية العربية، قطر- الدوحة، معهد الدوحة للدراسات العليا.
- الحويري، محمود محمد. (١٩٨٦). **ساحل شرق إفريقيا من فجر الإسلام حتى الغزو البرتغالي**. ط١. القاهرة دار المعارف.

- السعود، علي ابن إبراهيم. (٢٠١٥). مسارات التنسيق والتكامل بين المؤسسات اللغوية في الوطن العربي، الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- شيخو، عبد العزيز (٢٠١٧). أضواء على تاريخ التعليم في الصومال، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي.
- عبد الكريم، محمد، وآخرون (١٩٧٨). تاريخ التعليم في الصومال، وزارة التربية والتعليم، مقديشو.
- عبد الهادي، جمال. (١٩٩٥). المجتمع الإسلامي المعاصر (ب) إفريقيا. ط١. الإسكندرية: دار الوفاء.
- عبيد، محمد إبراهيم (٢٠١٥). دور الجامعة العربية في تعريب التعليم الصومالي، مجلة جامعة مقديشو، العدد الأول، ص: ٣٥-٥٤.
- العلوي، عبدروس. (د.ت.). بغية الآمال في تاريخ الصومال. (د. ط.). القاهرة: مطبعة دار السلام.
- علي، محمد حسين. (٢٠١١). الثقافة العربية ورؤاها في الصومال: دراسة تاريخية حضارية. ط١. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الفهري، عبد القادر الفاسي (٢٠١٣). السياسة اللغوية في البلاد العربية، ط١، طرابلس، دار الكتاب الجديدة المتحدة.
- قدادا، نادية (٢٠١٩). تخطيط السياسة اللغوية ومشروع بناء الدولة القومية: المملكة المغربية دراسة حالة، رسالة ماجستير في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، برنامج اللسانيات والمعجمية العربية، قطر- الدوحة، معهد الدوحة للدراسات العليا.

- كوبر، روبرت (٢٠٠٦). التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبوبكر الأسود، طرابلس، مجلس الثقافة العامة.
- المحمود، محمود بن عبد الله عبد العزيز. (٢٠١٥) التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا: دراسة حالة، مجلة الدراسات اللغوية، مج ١٧، ع ١٤، ١٦٨-٢١٨.
- مغن، مشتاق عباس. (٢٠٠٢). المعجم المفصل في مصطلحات فقه اللغة المقارن. ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية.
- مكي، حسن (١٩٩٠). السياسات الثقافية في الصومال الكبير، الخرطوم، المركز الإسلامي الإفريقي.
- موسى محمد، أماني. (٢٠٠٧). التحليل الإحصائي للبيانات، القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا.
- نصيف، مجدي (١٩٧٤). ثورة الصومال، ط ١، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- هراية، يوسف أحمد (٢٠١٢). أوضاع اللغة العربية في الصومال، مجلة العربية للناطقين بغيرها، (١٤) ٢٨٩-٣٠٨.
- يونس، محمد عبد المنعم. (١٩٦٢). الصومال: وطننا وشعبنا. ط ١. القاهرة: دار النهضة العربية.

المراجع الأجنبية:

- Ahmed, Abdulakdir (2018). *Achievements of FPENS, Mogadishu*. PFENS.
- Cooper, Robert (1989) *language planning and social change*, Cambridge, Cambridge university press.
- Dowlada Jubbaland (2015). *Dastuurka jubba land*, jariidada rasmiga, (tiro gar ah) P.1-62
- Dowlada Puntland (2009). *Dastuurka dowlada puntland*, jariidada rasmiga, 14 (11) p. 1-67.
- Faafinta Rasmiga (1976). *Sharciga Caddaynta Summadaha iyo Farsamada Lacagta*, Jamhuuriyadda Soomaaliya. Mogadishu.
- Faafinta Rasmiga (1978). *Xoojinta Af Carabiga iyo wax ka beddelka Sharciga Waxbarashada*, Jamhuuriyadda Soomaaliya. Mogadishu.
- Faafinta Rasmiga (1979). *Xeerka Nidaamka Akadeemiyada Cilmiga Fanka iyo Suugaanta*, Jamhuuriyadda Soomaaliya. Mogadishu.
- Faafinta Rasmiga (1987). *Sharciga Mabaadi'da Guud iyo Nidaamka Waxbarashada iyo barbaarinta*, Jamhuuriyadda Soomaaliya. Mogadishu.
- Faafinta Rasmiga (2014). *Sharciga Arrimaha Dibadda*, Jamhuuriyadda Soomaaliya. Mogadishu.
- Gudiga Sharcodejita (2012). *Dastuurka Soomaaliya*, Madbacadda Qaranka, Mogadishu.
- Hussein Haji and Mohamed Farah, (2020). *Somalia's Agriculture and Livestock sectors: A baseline Study and Human Capital Development Strategy*, Heritage Institute, and City University of Mogadishu.
- ICPALD (2015). *The Contribution of Livestock to The Somali Economy*, Nairobi, Kenya

- Idaaja, A. (2012) *Qorista afka soomaliya iyo ururinta suugaatiinsa: kaalinti shire axmed jaaamac, Afmaal proceeding of the conference on the 40 anniversary of Somali orthography*, Djibouti, AGA. P.183-188.
- Jamhuuriyada soomaliland (2016). *Dastuurka somaliand*, faafimta rasmiga ah ee jamhuuriyadda soomaliand, 5 (tiro gaar ah). P.1-73.
- Jamhuuriyadda Federaalka Soomaaliya (2012). *Dastuurka kumeelgaarka*, moqdisho, wasaarada arimaha dastuurka.
- Jernudd, B. & Nekvapil, J. (2012). *History of the field: a sketch*, the Cambridge handbook of language policy, Cambridge: Cambridge University Press.
- Kaplan, Robert., and Richard Baldauf Jr (1997). *Language planning and policy: from practice to theory*. Clevedon, Multilingual Matters.
- Maamulka Wasaayada Talyaaniga (1955). *Xeerka Doorashada Wakiilada Beelaha Yaryar, Jamhuuriyadda Soomaaliya. Mogadishu*.
- Mansuur, Cabdalla Cumar(2016). *Taarikhda afka iyo bulshada soomaaliyeed* (Daraasad af iyo dhaqan), D.2, UK. LOOX press.
- Ministry of Planning, Investement, and Economic development (2023). *Somali Economic Outline*. Ministry of Planning, investement, and economic development, Road-KM 5, Mogadishu Somalia.
- UNDP SOMALIA (2019). *Population Statistics of Somalia*, UNDP SOMALIA.
- Provisional Constitution, (2012). *Official Languages*, chapter 1, Article 5: Mogadishu, Somalia
- Puglielli Annarita (2015). *Language planning and instruction*, Centro Studio Somali – Universita -
- Puglielli, Annarita, Mansur, cumar (2012). *QAAMUUSKA AF- SOOMAALIGA*, roma, RomaTre-press. Roma Tre.

- Wasaarada waxbashada iyo tacliinta sare ee jamhuuriyda federalka soomaaliya (2018). *Siyaasadda waxbarashada*, Muqadisho. Wasaarada waxabarasha Soomaaliya. Mogadishu
- Wright S. (2004). *Language Policy and Language Planning: from Nationalism to Globalization*, M.A. Thesis. New York: Palgrave Macmillan
- Xafiiska Horumarinta Manaahijta (2017). *Saacadaha Waxbarashada*, Wasaaradda Waxbarashada, Tacliinta iyo hidaha. Jamhuuriyada Soomaaliya, Mogadishu.

١٢: دراسة حالة (جمهورية العراق)

إعداد:

الأستاذ الدكتور يوسف خلف العيساوي

الأستاذ الدكتور محمد هادي العيساوي

دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية



مقدمة تاريخية

- جمهورية العراق في جنوب غرب قارة آسية، وتشكل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، إذ تحدها تركيا من الشمال، وإيران من الشرق، وسورية والأردن والسعودية من الغرب، والخليج العربي والكويت والسعودية من الجنوب، وتمتد بين خطي عرض ٢٩ و٢٧ شمالاً وبين خطي طول ٣٨ و٤٨ شرقاً.
- وتبلغ مساحة العراق (٤٣٨٣١٧) كيلو متر مربع (أطلس بلدان العالم، لاروس: ص ٦٨).
- بلغ عدد السكان سنة ١٩٤٧ ما يقرب من (٤,٨) مليون نسمة، ارتفع إلى (٦,٣) مليون نسمة في سنة ١٩٥٧، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٢,٦٨٪) للمدة (١٩٤٧-١٩٥٧) ثم ارتفع بعدها إلى (١٢) مليون نسمة في سنة ١٩٧٧ بمعدل نمو سنوي قدره (٣,٢٪) للمدة (١٩٥٧ - ١٩٧٧) م، ثم ارتفع في سنة ١٩٨٧ إلى حوالي (١٦,٣) مليون نسمة بحسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، أي: بمعدل نمو سنوي قدره (٣,١٪) في المدة بين (١٩٧٧ - ١٩٨٧) م ثم ارتفع إلى (٢٢) مليون نسمة سنة ١٩٩٧ بحسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، وبمعدل نمو قدره (٣٪) للمدة من (١٩٨٧ - ١٩٩٧) م، ثم ارتفع في سنة ٢٠٠٩ إلى (٣١,٦) مليون نسمة بحسب النتائج النهائية للحصر والترقيم، أي: بمعدل نمو سنوي قدره (٣,٠٪) للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٩) م، وبلغ عدد سكان العراق (٤٠) مليون نسمة بحسب الإسقاطات السكانية لسنة ٢٠٢٠ م (المجموعة الإحصائية: ٤٠).
- وقد أعلنت وزارة التخطيط في موقعها الإلكتروني الرسمي (<https://mop.gov.iq/>) عن حالة سكان العراق لسنة ٢٠٢٢ م، بحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء بناءً على المعادلات والمعايير الإحصائية المتبعة في هذا المجال، وملخصه كالآتي:
- تقديرات عدد سكان العراق لسنة ٢٠٢٢ بلغ (٤٢) مليون و(٢٤٨) ألف و(٨٨٣)

نسمة، بمعدل زيادة سنوية بلغت (٢,٥٪)، يشكل الذكور (٥٠,٥٪) والإناث نسبة (٤٩,٥٪)، فيما بلغ عدد الولادات في العام الماضي (١) مليوناً واحداً و(٣١٠) آلاف و(٨٩٤) ولادة، وبلغت الوفيات (٢٣٦) ألفاً و(٤٦٩) وفاة.

جدول رقم (١): يبين عدد السكان ومعدل النمو

السنة	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٩	٢٠٢٢
عدد السكان (مليون نسمة)	٤,٨	٦,٣	١٢	١٦,٣	٢٢	٣١,٦	٤٢,٣
معدل النمو		٢,٦٨٪	٣,٢٪	٣,١٪	٣,٠٪	٣,٠٪	٢,٥٪

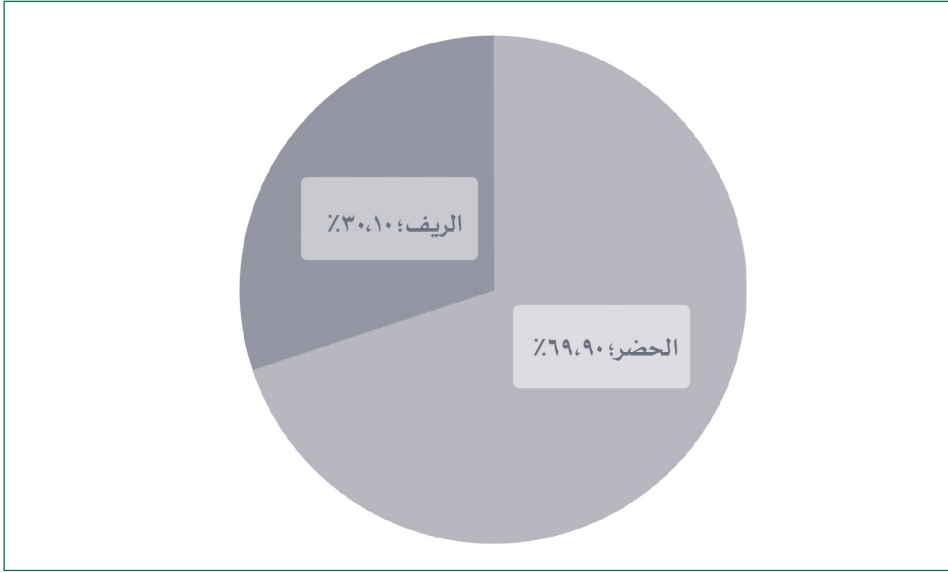
— نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن (١٥ سنة) بلغت (٤٠,٥٪) من مجموع السكان، أمّا نسبة مَن هم في سن العمل بعمر (١٥-٦٤ سنة) فقد بلغت (٥٦,٥٪)، فيما كانت نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) هي الأقل، إذ بلغت (٣,١٪) من مجموع السكان.

جدول رقم (٢): يبين الفئات العمرية للسكان

العمر	أقل من ١٥ سنة	١٥-٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر
نسبة السكان	٤٠,٥٪	٥٦,٥٪	٣,١٪

ومِمّا يذكر هنا أنّ نسبة سكان الحضر في العراق بلغت (٦٩,٩٪) مقابل (٣٠,١٪) هي نسبة سكان الريف.

شكل رقم (٢): النسبة المئوية لسكان الحضر والريف



جدول رقم (٣): توزيع سكان المحافظات حسب بيئة السكن (%)^(١)

المحافظة	١٩٤٧		١٩٨٧		١٩٩٧		٢٠٠٩	
	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
نينوى	٤٥,٨	٦٧,٦	٣٢,٤	٦١,٩	٣٨,١	٦٠,٨	٣٩,٢	٦٠,٨
صلاح الدين	٤٣,٤	٥٦,٦	٤٠,٢	٥٩,٨	٥٥,٠	٤٤,٢	٥٥,٨	٤٤,٢
كركوك	٧٠,١	٢٩,٩	٧٥,٤	٢٤,٦	٧٠,٥	٢٩,٥	٧١,٧	٢٨,٣
ديالى	٤١,٢	٥٨,٨	٤٦,٢	٥٣,٨	٤٢,٢	٥٧,٨	٤٨,٩	٥١,١
بغداد	٩١,٥	٨,٥	١٠٠,٠	٠,٠	٨٩,٤	١٠,٦	٨٧,٢	١٢,٨

(١) المصدر: تحليل الوضع السكاني في العراق (UNFPA)، ٢٠١٢: ص ٩١.

المحافظة	١٩٤٧		١٩٨٧		١٩٩٧		٢٠٠٩	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
الأنبار	٥٤,٩	٤٥,١	٥٧,٦	٤٢,٤	٥٢,٧	٤٧,٣	٤٨,٤	٥١,٦
بابل	٤٨,٧	٥١,٣	٤٦,٥	٥٣,٥	٤٧,٩	٥٢,١	٤٧,٢	٥٢,٨
كربلاء	٦٣,١	٣٦,٩	٧١,٠	٢٩,٠	٦٦,٠	٣٤,٠	٦٦,٥	٣٣,٥
النجف	٦٧,٨	٣٢,٢	٧٢,٨	٢٧,٢	٦٩,٩	٣٠,١	٧١,١	٢٨,٩
القادسية	٤٦,٢	٥٣,٨	٥٦,٤	٤٣,٦	٥٢,٩	٤٧,١	٥٦,٥	٤٣,٥
المثنى	٤٠,٧	٥٩,٣	٤٩,٣	٥٠,٧	٤٤,٨	٥٥,٢	٤٣,٧	٥٦,٣
ذى قار	٣٩,٧	٦٠,٣	٥٣,٣	٤٦,٧	٥٩,١	٤٠,٩	٦٢,٩	٣٧,١
واسط	٤٤,٢	٥٥,٨	٥٢,٨	٤٧,٢	٥٣,٢	٤٦,٨	٥٧,٩	٤٢,١
ميسان	٤٤,٥	٥٥,٥	٦١,٦	٣٨,٤	٦٦,١	٣٣,٩	٧٢,٤	٢٧,٦
البصرة	٧٩,٤	٢٠,٦	٧٢,٣	٢٧,٧	٧٩,٨	٢٠,٢	٧٩,٩	٢٠,١
أربيل	٥٣,٢	٤٦,٨	٧٧,٤	٢٢,٦	٧٧,٤	٢٢,٦	٨٣,٢	١٦,٨
دهوك	٤٢,٩	٥٧,١	٧٤,٦	٢٥,٤	٧٤,٦	٢٥,٤	٧٣,٤	١٥,١
السليمانية	٤٧,٢	٥٢,٨	٧١,٥	٢٨,٥	٧١,٥	٢٨,٥	٨٤,٩	٢٨,٩
المجموع	٦٣,٧	٣٦,٣	٧٠,٢	٢٩,٠٨	٦٨,٤	٣١,٦	٧٢,٤	٢٧,٦

— وشكلت محافظة بغداد أعلى نسبة من السكان، إذ تجاوز عدد سكانها الـ (٩) ملايين نسمة، ونسبة (٢١.٣٪) من مجموع سكان العراق، فيما جاءت محافظة المثنى بالمرتبة الأخيرة في عدد السكان بنسبة (٢.١٪)، ويعدد سكان بلغ أكثر من (٩٠٠) ألف نسمة.

التوزيع الجغرافي - الاجتماعي للسكان:

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في توزيع سكان العراق على عوامل طبيعية وتاريخية وإدارية، أما بالنسبة للنسيج الاجتماعي فالقومية العربية هي الكبرى في العراق وتمثل (٧٥ - ٨٠) ٪، ثمّ تليها القومية الكردية وتمثل نسبة (١٥ - ١٨) ٪ وتشيع في القسم الشمالي من العراق والمعروف بإقليم كردستان العراق، أما الأقليات البقية فتتمثل التركمان، والآشوريين، والسريان، ومن هنا جاء التعدد اللغوي الرسمي بحسب الأثرية بين (العربية والكردية)، أما التعدد اللغوي المحلي فيشمل لغات الأقليات الأخرى، مع التنوع اللهجي الدارج (معجم بلدان العالم: ١١٠ - ١١٥)، علماً أنّ اللغة الرسمية في التعليم والإدارة والقضاء والسياسة هي اللغة العربية فيما يخص العرب والحكومة المركزية، ومما هو معلوم أنّ الكرد لهم عناية باللغة العربية بحكم الدين والانتماء للبلد الواحد، والدين الرسمي للبلاد هو الإسلام وقد نصت المادة (٢ / أولاً): «الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع». مع أنّ هناك قوميات فرعية ولغات تخصهم، وهذا ما أشار إليه الدستور العراقي في المواد (٣، ٤).

إنّ التقلبات التي عصفت بالعراق وسائر الأمة على اختلاف العصور جعل العربية أمام تحديات جديدة، ففي أواخر العهد العثماني زاحمتها اللغة العثمانية، والفارسية، ولولا عناية الله تعالى، ثمّ جهود أهل العلم الواعين لخطورة اللسان الأعجمي لتعرضت العربية لما تعرضت إليه السنة الأمم الأخرى، ويعد العهد الفيصلي (الملك فيصل الأول مؤسس الدولة العراقية الحديثة) المحرك الأساس لتثبيت العربية وانتشارها، فأخذت المؤسسات الواعية تُعرب التعليم وتدعوله بصدق، حتى جاء القرار السياسي - اللغوي الحازم؛ وهو الحفاظ على سلامة اللغة العربية رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م، الذي أصدره مجلس قيادة الثورة «المنحل» (الجهة التشريعية في العراق آنذاك)، ونصّت المادة الثانية منه على ما يأتي «على المؤسسات التعليمية في مراحل الدراسة كافة اعتماد اللغة العربية لغةً للتعليم، وعليها أن تحرص على سلامتها لفظاً، وكتابةً، وتنشئة الطلاب على حسن التعبير والتفكير بها، وإدراك مزاياها، والاعتزاز بها».

فبعد صدور هذا القانون كانت هناك سياسة لغوية ملزمة وتشريعات وخيارات واعية تنظم الاستعمال اللغوي في كل مجالات الحياة، ابتداءً من الاسم التجاري للمحل والشركات والأسواق، والتعليم والإعلام، والمراسلات الداخلية والخارجية.

لكن الوضع اللغوي في العراق بعد (٢٠٠٣) تغير؛ حيث أبحاث صياغة القانون الجديد (قانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٤) التعدد اللغوي من اللغة العربية أو غيرها، بل تساويها مع اللغات الفرعية الأخرى؛ وفتح الباب أمام التعلم باللغة الأجنبية في المدارس الأهلية^(١).

التحليل الكمي للسياسات اللغوية:

عند تتبع قرارات السياسة اللغوية الخاصة في العراق من نشوء المملكة العراقية في العصر الحديث سنة (١٩٢٠) إلى قيام جمهورية العراق من سنة (١٩٥٨) وإلى يومنا هذا، تبين أن عدد القرارات بشكل عام هي (٦٩) قراراً، ولم تكن هذه القرارات تخص مجالاً معيناً، بل جاءت متنوعة بحسب متطلبات الوضع اللغوي الخاص بالعراق.

ومِمَّا ينبغي التنبيه عليه أن الفصل بين مجالٍ وآخر في أحيان كثيرة يصعبُ على الباحث، وإنَّما جاء الفصل تبعاً لقصد القرار، وكذلك جاء الفصل لغرض تنظيمي قائم على النسبة المئوية في ارتباط هذا القرار بذلك الجانب.

وهذه القرارات يمكن تصنيف مجالاتها على النحو الآتي، كما في الجدول رقم (٤):

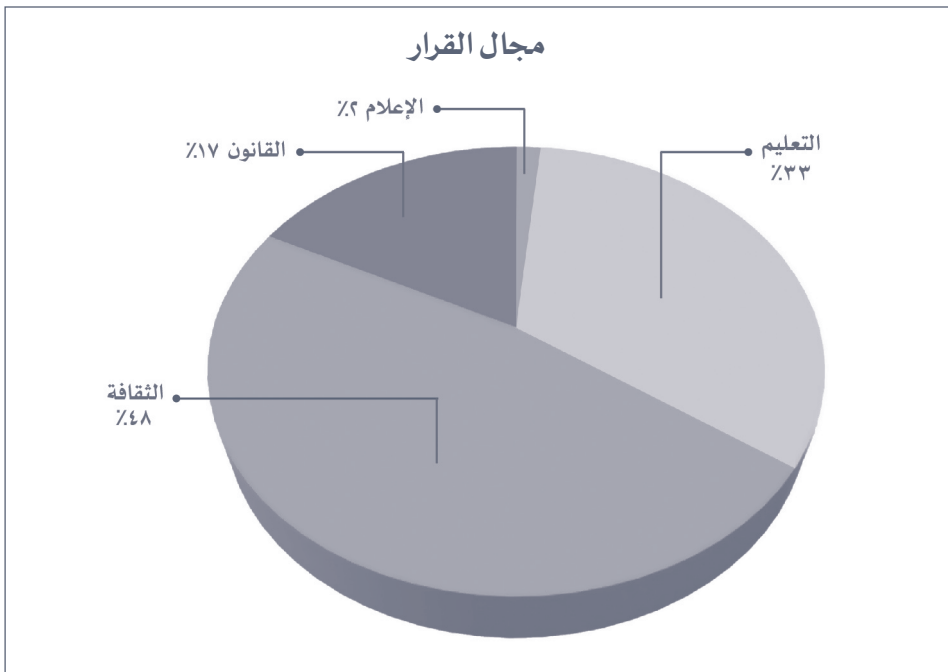
جدول رقم (٤): مجالات القرارات

العدد	مجال القرار
١	الإعلام
٢٣	التعليم

(١) أحمد جواد العتاي، قانون اللغات الرسمية في العراق رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ بين البعد السياسي والبعد اللغوي: ٦٢.

العدد	مجال القرار
٣٣	الثقافة
١٢	القانون

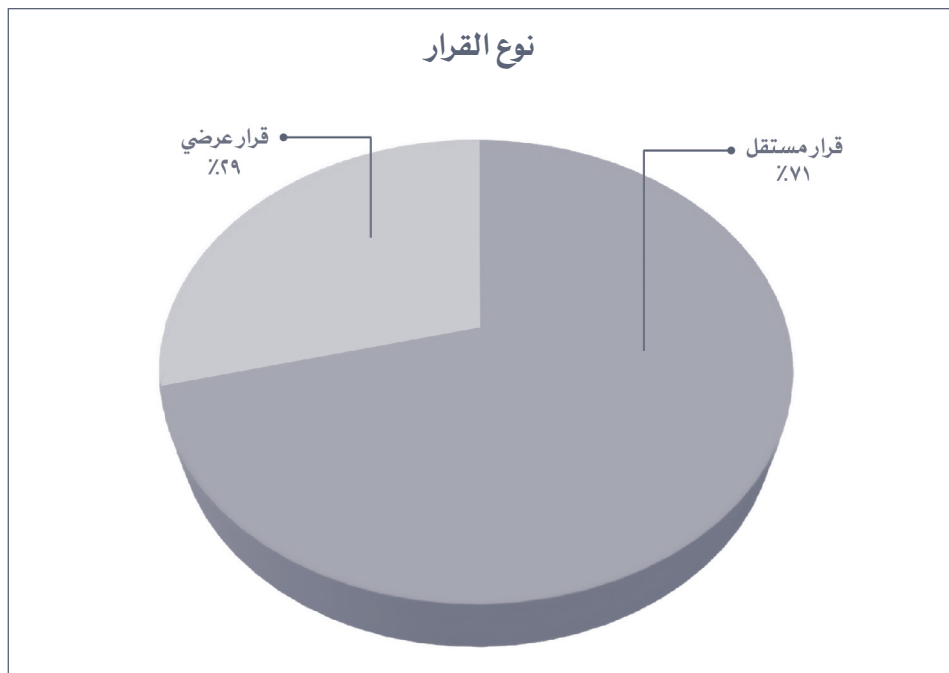
شكل (٣): نسبة مجالات القرارات



يتضح من الجدول والشكل، أن مجال الثقافة قد استحوذ على ٤٨٪ من القرارات بعدد ٣٣ قراراً، يليه مجال التعليم بنسبة ٣٣٪ وعدد ٢٣ قراراً.

أما بالنسبة إلى نوع القرار فهناك (٣٠) قراراً عرضياً، و(٧١) قراراً مستقلاً، كما هو موضح بالنسب في شكل ٤.

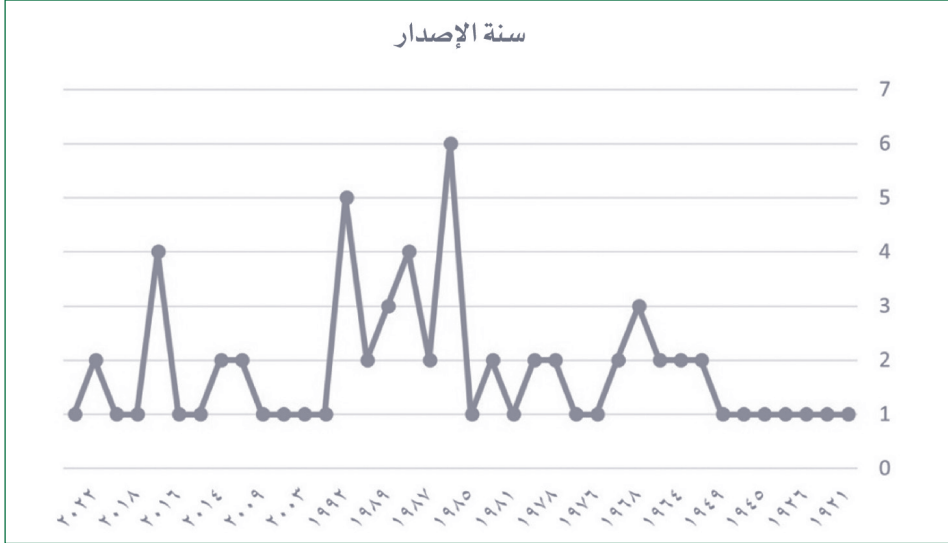
شكل (٤): نسب أنواع القرارات



ف نجد أن جلّ القرارات مستقلة بنسبة ٧١٪ مما يشير إلى الاهتمام المباشر باللغة العربية في هذا القطر العريق.

ونوسط الحديث في هذا المحور عن سني صدور هذه القرارات ليتكشف الحال عن سياقها التاريخي الذي صدرت فيه تلك القرارات، فذلك السياق يُفسّر لنا الدواعي والأسباب الحقيقية لصدورها، ويُعلّل ارتباطها بمجالاتها، ونستطيع إيرادها في ضوء مخطط بياني يلي حاجات هذه الدراسة، الشكل رقم (٥):

شكل رقم (٥): سنوات إصدار القرارات



ولتوضيح هذا المخطط يمكن الاستعانة بتصنيف إصدار القرارات بحسب السنوات على وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (٥): التسلسل التاريخي لسنوات إصدار القرارات

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٢١
١	١٩٢٥
١	١٩٢٦
١	١٩٣١
١	١٩٤٥
١	١٩٤٧

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٤٩
٢	١٩٦٣
٢	١٩٦٤
٢	١٩٦٧
٣	١٩٦٨
٢	١٩٧٠
١	١٩٧٦
١	١٩٧٧
٢	١٩٧٨
٢	١٩٧٩
١	١٩٨١
٢	١٩٨٣
١	١٩٨٥
٦	١٩٨٦
٢	١٩٨٧
٤	١٩٨٨
٣	١٩٨٩
٢	١٩٩١
٥	١٩٩٢
١	١٩٩٥

العدد	سنة الإصدار
١	٢٠٠٣
١	٢٠٠٥
١	٢٠٠٩
٢	٢٠١٣
٢	٢٠١٤
١	٢٠١٥
١	٢٠١٦
٤	٢٠١٧
١	٢٠١٨
١	٢٠٢٠
٢	٢٠٢٢
١	٢٠٢٣

من استعراض الشكل والجدول، نجد أن فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات الميلادية كانت حافلة بأكثر القرارات بسبب الاستقرار العام الذي كان يزخر به العراق تلك الفترة واهتمام الحكومة باللغة وما له صلة بها.

ويتطلب التحليل الكمي للسياسات اللغوية: الوقوف عند الجهات المُصدِّرة لهذه السياسات، ولكيلا ينحو هذا التقرير منحى السرديات، يُكتفى بعمل جدول يوضِّح الجهات المصدِّرة للقرارات، مع التنصيص على عدد القرارات التي أصدرتها كل جهة، متبعين هذا الجدول بخلاصة نافعة فيها جوانب إيضاحية لتلك الجهات (جدول رقم ٦).

جدول رقم (٦): جهة إصدار القرار

العدد	جهة الإصدار
١٥	هيئات علمية
١٦	وزارات حكومية
١٤	مجالس الحكم والقيادة
١١	رئاسة الجمهورية
١٢	مجلس الوزراء
١	الجمعية الوطنية

والمدقق في هذا الجدول الخاص بجهات إصدار القرارات يلحظ ما يأتي:

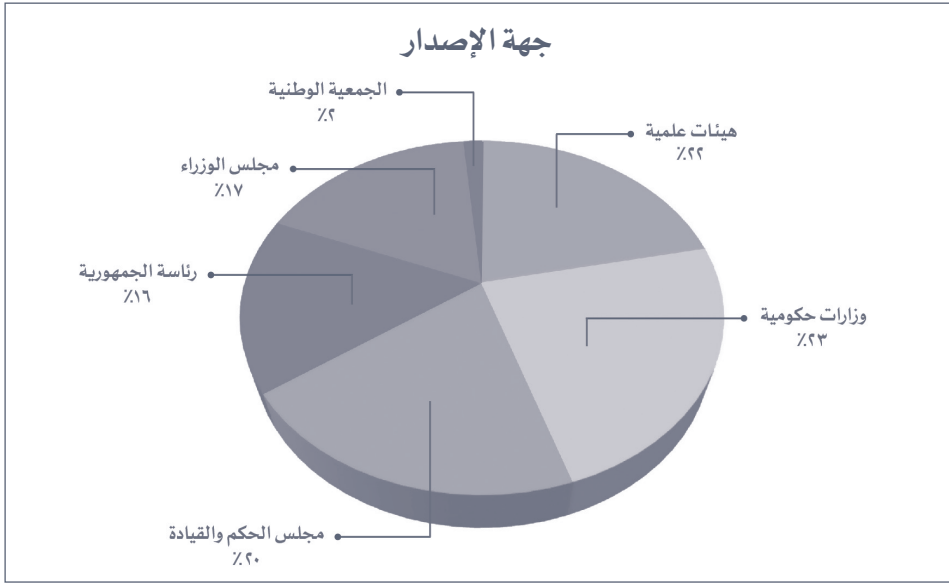
الأول: تُعدُّ الهيئة العليا للعناية باللغة العربية (التي نظمت بقانون رقم (٨٣) لسنة ١٩٨٣م) الجهة الأعلى في عدد القرارات؛ وذلك لأنَّ هذه الهيئة تتسم بأمرين: الأول: تشريعي، والثاني: تنفيذي، مع ملاحظة أنَّ الهيئة العليا للعناية باللغة العربية كانت تتبع مجلس قيادة الثورة حيناً، وتتبع أمانة مجلس الوزراء حيناً آخر بحسب القرارات والمحاضر الصادرة عنها.

الثاني: تُعدُّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الجهات الفاعلة في إصدار القرارات الخاصة بالسياسة اللغوية في جمهورية العراق، وهذا أمرٌ بدهيٌّ لأنَّ الوزارة عملت حيناً من الدهر على تعريب التعليم، ووضع المناهج والمُقرَّرات الخاصة بذلك، فهي التي كانت ترفد الوزارات الأخرى والجهات المعنية بهذا الأمر.

الثالث: متابعة الجهات المُصدِّرة لهذه القرارات يُعطينا تصوُّراً حقيقياً عن السياسة اللغوية؛ إذ بمتابعة هذه القرارات نرى أن بعضها يصدر من أعلى

هرم في الدولة (الوزارات، ورئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء)، وهذا يدلُّ على أهمية المسألة اللغوية في التصور السياسي والبرنامج الحكومي.

شكل رقم (٦): جهات إصدار القرارات



الجانب الكيفي للسياسات اللغوية:

شهد العراق في العهد الملكي ولا سيَّما في أوَّله تحولاً في الواقع اللغوي، وبدأت الحكومة تُعرَّب دوائر الدولة، وتنبَّهت إلى خطورة ما كان عليه الناس من انتشار اللغة العثمانية عندما كان العراق تابعاً للدولة العثمانية آنذاك، وكذلك تنبَّه القائمون على الأمر إلى خطورة اتخاذ اللغة الإنجليزية لساناً للدواوين في عهد الاحتلال البريطاني.

من هذا كله عملت الدولة آنذاك على تعريب العلوم، وحل مشكلة المصطلحات العلمية، مع إقرار اللغة الإنجليزية في سياقاتها التدريسية ومتطلباتها العلمية^(١).

(١) د. أحمد مطلوب، حركة التعريب في العراق: ٧٠-٧١.

ولمّا صدر نظام المجمع العلمي العراقي رقم (٦٢) لسنة ١٩٤٧، وحددت المادة الثانية أهدافه، ومن أهمها: العناية بسلامة اللغة العربية، والعمل على جعلها وافية بمطالب العلوم والفنون وشؤون الحياة الحاضرة^(١).

فانتعشت اللغة العربية، وضربت في شؤون الحياة المختلفة، ولكن التنوع القومي في العراق جعل القائمين على الأمر يأخذون بالحسبان حقّ تلك القوميات بـ(اللغة الأم)، فكان أول قانون لغوي صدر بعد قيام الدولة العراقية، قانون اللغات برقم (٧٤) لسنة ١٩٣١م بعنوان: (قانون اللغات المحليّة)، وقد ضمّ تسع مواد، كلّها تنظم استعمال اللغات المحليّة في المناطق الإدارية التي تستعمل فيها تلك اللغات، وقد خصّ الوحدات الإدارية التي حددها في المادتين: الثانية والثالثة، بوصفها الجهة المستفيدة من هذا القانون، وهي أجزاء من ألوية (محافظات) أربيل، والسليمانية، والموصل، وكركوك ذات الكثافة السكانية الكردية أو التركية.

عرض القانون إلى لغة المحاكم في هذه المناطق الوارد ذكرها في القانون فقط، وهي العربية، أو الكردية، أو التركية بحسب الاستعمال اللغوي، بما فيها الحق اللغوي للمتهم، وبشرط أن تكون لغة بيتية (لغة الأم)، وبحق له ترجمة المرافعات شفهيّاً إلى العربية، أو الكردية، أو التركية، أما الطلب المكتوب فيجوز بالعربيّة، أو الكرديّة، أو التركية.

وعرض لرسمية اللغة الكرديّة، وحددها في خمس عشرة وحدة إدارية، تتوزع على مناطق الموصل، وأربيل، والسليمانية. واستثنى من ذلك الدوائر (الفنية) و(المخابرات) التي بين مراكز الألوية (المحافظات) إذ أوجب أن تكون باللغة العربية.

إنّ الاطلاع على (قانون اللغات المحليّة في العراق رقم (٧٤) لسنة ١٩٣١م) يجده يعالج الاستعمال اللغويّ في مناطق إدارية محددة فقط في شمال العراق، وليس كل المناطق الشمالية، إذ هي وحدات إدارية صغيرة لا تتعدى اثني عشر قضاءً، يستعمل

(١) سالم الآلوسي: المجمع العلمي في خمسين عاماً: ٤٧ / ١.

أهلها إما اللغة الكردية، أو التركّية، إذ لم يذكر القانون لغات الأقليات الأخرى كالسريانية، والأرمنية، والمندائية، ولم يجر لها ذكر في مواده التسع.

لقد ضمن القانون لسكان هذه المناطق حق التعبير بلغاتهم التي يختارونها، وحق التعليم، وحق المرافعات في المحاكم في مناطقهم، وقد نصّ على رسمية اللغة الكردية في بعض المناطق ذات الكثافة السكانية الكرديّة، كما نص على ترقية لغة البيت (لغة الأم) لتكون لغة التعليم على وفق اختيار أكثرية الطلاب^(١).

وقد تعزز هذا التنوع اللغوي بقانون آخر بعد تحولات ٢٠٠٣ بقانون اللغات الرسمية في العراق رقم ٧ لسنة ٢٠١٤، بل أصدر إقليم كردستان قانوناً آخر بعنوان (قانون اللغات الرسمية في إقليم كردستان - العراق رقم ٦ لسنة ٢٠١٤). والناظر في هذه القوانين الثلاثة يجدها تقوم على التعدد اللغوي القائم على ترسيم لغات الأقليات بحسب حدودها الإدارية واللغوية والكثافة السكانية^(٢).

وإذا عدنا إلى حال اللغة العربية في الدولة العراقية وهي اللغة الرسمية المشتركة، فسنجد أن قانون سلامة اللغة العربية رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧ أحدث نقلة كبرى في حياة اللغة العربية، وتمكينها في شؤون الحياة.

وبذا صار (العراق) من أوائل الدول العربية التي أصدرت (قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية) رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧ م، وقد جاءت مواده منسجمة، والأسباب الموجبة لتشريعها، إذ نصت المادة الأولى فيه على أن «تلتزم الوزارات وما يتبعها من الدوائر الرسمية وشبه الرسمية، والمؤسسات والمصالح والشركات العامة، وكذلك الجمعيات والنقابات والمنظمات الشعبية بالمحافظة على سلامة اللغة العربية واعتمادها في وثائقها ومعاملاتها، وذلك جعل اللغة العربية وافية بأغراضها القومية

(١) ينظر: أحمد جواد العتاي، قانون اللغات الرسمية في العراق رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ بين البعد السياسي والبعد اللغوي: ٦٥ - ٦٦.

(٢) ينظر: أحمد جواد العتاي، قانون اللغات الرسمية في العراق: ٦٢.

والحضارية» وهذا قرار عظيم يعطي اللغة العربية قدرة على استيعاب متطلبات الحياة الجديدة، ويشيع فيها الحياة حينما تصبح هي الأداة الفاعلة في لغة مؤسسات الدولة.

ونصت المادة الثانية على اعتماد اللغة العربية لغة التعليم في مراحل الدراسة كافة، وألزمت المادة الثالثة مؤسسات النشر والإعلام العناية بسلامة اللغة العربية والابتعاد عن استعمال (العامية)، وحددت المواد الأخرى أبعاد استعمال اللغة الفصيحة في الوثائق والمذكرات والسجلات والمحاضر واللافتات التي تضعها المؤسسات والمنظمات والجمعيات والمحلات التجارية والصناعية والعلامات والبيانات التجارية وبراءات الاختراع والبيانات التجارية المتعلقة بأي سلعة يتم إنجازها في (القطر العراقي).

ونصت المادة السابعة على تجنب استعمال المصطلحات الأجنبية إلا عند الضرورة وبشكل مؤقت حتى يتم وضع المصطلحات العربية، وأناطت المادة التاسعة بالمجمع العلمي العراقي مهمة وضع المصطلحات وهذا نصها: «يكون المجمع العلمي العراقي المرجع الوحيد في وضع المصطلحات العلمية والفنية، وعلى الأجهزة المعنية الرجوع إليه بشأنها». أي إن (المجمع العلمي العراقي) المرجع الوحيد لوضع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية، والأخذ بها ملزم لإشاعة اللغة الفصيحة وتجنب استعمال الألفاظ الأجنبية.

ونصت المادة الحادية عشرة على أن «يعاقب المخالف لأحكام هذا القانون بالعقوبات الانضباطية بالنسبة لمنتسبي الدولة، وبالعقوبات المنصوص عليها في القوانين المرعية بالنسبة لسواهم».

ونصت المادة الثانية عشرة على أنه «لا يعمل بأي نص قانوني يتعارض صراحة أو ضمناً مع أحكام هذا القانون».

إن المواد التي نص عليها القانون واضحة، وقد وضعت الأمور في نصابها، وأصبح للغة العربية المحل الأول في العناية والرعاية وحمايتها مما يشوهها، ويتسرب إليها من ألفاظ أجنبية وأساليب عامية.

وشُرّع قانون (الهيئة العليا للعناية باللغة العربية) رقم (٨٣) لسنة ١٩٨٣م لتكون مسؤولة عن الرقابة والإشراف على تنفيذ (قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية) الذي بين القوانين والأنظمة والتنظيمات والقرارات المتعلقة بشؤون اللغة العربية، ولتقوم بدورها في العناية باللغة العربية من جميع الوجوه بوصفها اللغة القومية للأمة العربية التي هي في مقدمة اللغات المستقلة الحية المتطورة، المنتشرة على النطاق العالمي.

وقد بدأت الهيئة بأعمالها المنصوص عليها في قانونها وتعليماتها رقم (١) لسنة ١٩٨٦م، وشكلت الوزارات استناداً إلى المادة الثامنة من (قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية) لجاناً دائمة للعناية بسلامة اللغة العربية، وبما يكفل حسن تطبيق القانون.

وأخذ (المجمع العلمي العراقي) يضع المصطلحات العلمية لما يرد إليه من الوزارات للأخذ بها واستعمالها بدل المصطلحات الأجنبية، لقد أعاد (قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية) دور الألفاظ الفصيحة في التعليم والمعاملات، وأوقف زحف الألفاظ الأجنبية، وتسرب الأساليب العامية إليها، وكانت مواده واضحة تلزم التطبيق، وتمنع حملات التشكيك بقدرة اللغة العربية على استيعاب متطلبات الحياة الجديدة^(١).

واللغة العربية في ظل قوانين التعدد اللغوي، وتحديات العولمة لم تكن على سابق عهدا من القوة والتمكين؛ وذلك لأن كل قانون ينص على التعدد اللغوي يكون مبتغاه التعايش اللغوي القائم على العدالة اللغوية، والحقوق الثقافية تحت خيمة اللغة الوطنية المشتركة؛ فإذا لم تكن له محترزاته التشريعية والوظيفية فقد يعود بالإخلال على اللغة الرسمية المشتركة، وقد تنبّهت الدولة العراقية إلى ضرورة العودة إلى قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية وحسن تطبيقه بحسب مقتضيات ما استجد من تحولات في البلد، وهذا ما أكدّه كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذو الرقم (ق ٢٧/١/٢٩٦ في ١٠٢٩٦/٤/٨)، وفصل القول في مراعاة القانون السالف الذكر^(٢).

(١) ينظر: د. أحمد مطلوب: التشريع اللغوي: ٢٦-٣٤.

(٢) د. أحمد مطلوب: الهيئة العليا للعناية باللغة العربية: ٥.

أنواع القرارات اللغوية:

تتنوع نشاطات التخطيط اللغوي وتطبيقاته تبعاً لطبيعة التخطيط اللغوي المنشود، والسياسة اللغوية الراشدة لا بُدَّ أن تبرز أهدافاً في التخطيط اللغوي، وهو ما نبينه فيما يأتي من جهة التنظير الكلامي، والجدول التخطيطي الواصف للجرد الفعلي للقرارات السياسية في العراق بحسب المخطط التالي لما يأتي:

الأول: التنقية اللغوية: وتهدف إلى الحفاظ على اللغة من الشوائب والدخيل والانحراف.

الثاني: الإحياء اللغوي: ويكون بإحياء اللغات الميتة، أو اللغات التي تستعمل على نطاق ضيق، وجعلها لغة للتواصل في المجتمع.

الثالث: الإصلاح اللغوي: ويُعنى به تعديل بعض الجوانب في اللغة لتيسير استعمالها، من ذلك: التعديلات في النظام الكتابي للغة أو في بعض قواعدها.

الرابع: التقييس اللغوي: ويعني اختيار لغة أو لهجة ما لتكون هي اللغة الرسمية لبلد أو مقاطعة معينة.

الخامس: نشر اللغة: ويعنى به تلك الجهود المبذولة لنشر لغة ما وزيادة عدد المتحدثين بها.

السادس: توحيد المصطلحات: ويشير إلى الجهود المبذولة لتوحيد المصطلحات العلمية وتعريبها وتوضيحها، ويكون ذلك في المجالات العلمية والتقنية.

السابع: صيانة اللغة: وهو يشير إلى الجهود المبذولة للحفاظ على اللغة من العوامل الداخلية أو الخارجية التي تمثل خطراً عليها، وقد تتسبب في انحسارها.

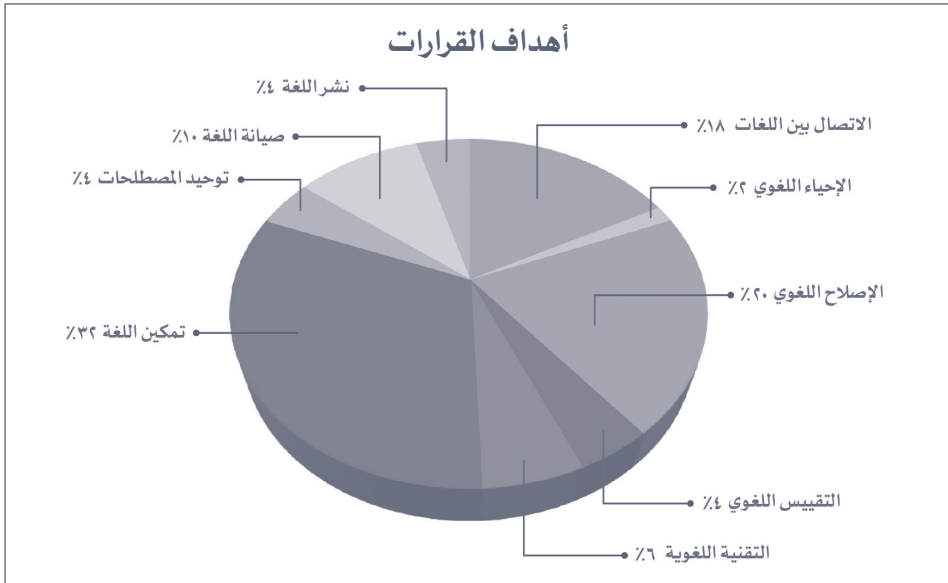
وهذه الأهداف وغيرها يصعب الفصل فيما بينها في أحيان كثيرة، وهذا نابع من طبيعة اللغة والتعامل مع الشأن اللغوي^(١).

(١) د. محمود المحمود: التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية تأصيل نظري: ١٧-٢١.

جدول رقم (٧): يبين أهداف القرارات اللغوية

العدد	أهداف القرارات
١٢	الاتصال بين اللغات
١	الإحياء اللغوي
١٤	الإصلاح اللغوي
٣	التقييس اللغوي
٤	التنقية اللغوية
٢٢	تمكين اللغة
٣	توحيد المصطلحات
٧	صيانة اللغة
٣	نشر اللغة

شكل رقم (٧): أهداف القرارات اللغوية

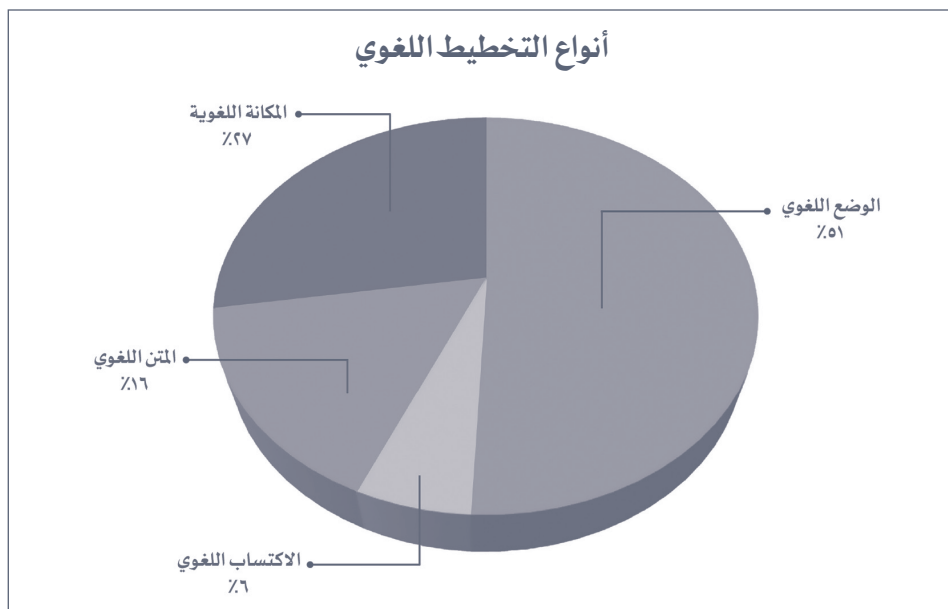


فبحسب جدول ٧ وشكل ٧ يتبين أن حوالي ثلث القرارات هدفها تمكين اللغة، يليها الإصلاح اللغوي بنسبة ٢٠٪ بـ ١٤٪ قراراً، ثم الاتصال بين اللغات بنسبة ١٨٪ وعدد القرارات ١٢ قراراً؛ وهذا لوجود لغات أخرى أهمها الكردية ثم التركمانية.

جدول رقم (٨): يبين أنواع القرارات اللغوية

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٣٥	الوضع اللغوي
٤	الاكتساب اللغوي
١١	المتن اللغوي
١٩	المكانة اللغوية

شكل رقم (٨): أنواع القرارات اللغوية



وللوقوف على حال السياسة اللغوية في الدولة العراقية لا بُدَّ من استعراض أنواع القرارات، وأبرز الجهات المُصدِّرة لها؛ لبيان تأثيرها الفاعل في الشأن اللغوي، وذلك عن طريق أمرين: أحدهما: التنظير العلمي للأنواع، والثاني: رسم جدول تفصيلي لانعكاسات هذه القرارات بحسب أنواعها، وعلى النحو الآتي:

• النوع الأول: تخطيط الوضع اللغوي:

وقد حصل هذا النوع على أكثر من نصف القرارات بعدد ٣٥ قراراً، وينطلق من دراسة واقع اللغة أو اللغات في المجتمع، والتنبؤ بمستقبلها بناءً على معطيات الواقع ومتغيراته، ومحاولة التأثير في ذلك المستقبل وتوجيهه نحو ما يراد. وتعدُّ دراسة واقع اللغة وفهم العوامل المؤثرة فيها كافة وفي علاقتها مع المجتمع، والمواقف تجاهها؛ من أبرز نشاطات تخطيط الوضع اللغوي، برغم عدم التفات كثير من الباحثين إليها، وبصورة تقليدية يحيل مفهوم تخطيط الوضع اللغوي من حيث العموم إلى جهود السلطات الرسمية نحو إقرار لغة أو لغات ما في المجتمع، وجميع ما يترتب على ذلك الإقرار من مقتضيات الكثير من النشاطات التي تدخل في ضمن تخطيط الوضع اللغوي، ولا سيما في البيئات متعددة اللغات، ومن ذلك: اختيار اللغة أو اللغات الرسمية، وآلية ذلك وحدوده (هل هي لغة رسمية لعموم الدولة أم لولاية معينة؟ وما معنى رسمية لغة ما؟ وما حدود استعمالاتها؟... إلخ) واختيار اللغة أو اللغات الثانية وحدود استعمالاتها، والقرارات المرتبطة بالتحول اللغوي، زيادةً على وضع الأنظمة والتشريعات التي تنظم إدارة الشأن اللغوي.

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ العراقَ قد أصدرَ في عام ١٩٣١م قانوناً سُمِّيَ (قانون اللغات المحليَّة رقم ٧٤ لسنة ١٩٣١م) - كما أسلفنا - وهو أوَّل قانونٍ يُصدره العراقُ في العهدِ الملكيِّ، وهذا القانونُ يلزِمُ استعمالَ اللغاتِ الثلاثِ (العربيَّة، والكردية، والتركِيَّة أو التُّركمانيَّة) والحفاظَ عليها (صدر هذا القانونُ في اليومِ الثَّالثِ والعشرين من شهر أيار / مايو عام ١٩٣١م، ونُشِرَ في جريدةِ الوقائعِ العراقيَّة (الجريدة الرّسميَّة للدولة) في

العدد (٩٨٩) بتاريخ الأول من حزيران / يونيو عام ١٩٣١م، وعدّ نافذاً ابتداءً من هذا التاريخ الأخير^(١)، على أنّ هذا القانون لم يَنْلَ حظاً كبيراً من المتابعة والتّنفيد والاهتمام؛ لعدم وجود مَجْمَعٍ عِلْمِيٍّ أَوْ لُغَوِيٍّ في العراق يتابع تنفيذه آنذاك.

واستمرّت الجهودُ الحثيثةُ من لدنِ المخلصين في هذا البلدِ حتى وجدوا ضالّتهم المنشودة في دائرة متواضعة في رحاب وزارة المعارف العراقيّة سُمّيَتْ بأسماء مختلفة، منها: لجنة التّأليف والترجمة والنّشر التي أُلغيت وتحوّلت إلى المَجْمَعِ العِلْمِيِّ العراقيّ الَّذِي شُرِعَ لَهُ نظامٌ خاصٌّ بالرّقم (٦٢) لسنة ١٩٤٧م^(٢).

ولا غرو أنّ المَجْمَعِ العِلْمِيِّ العراقيّ قد بذل جهداً كبيراً في سبيل الحفاظ على اللغة العربيّة في شتّى مجالات الحياة في داخل العراق وخارجه، وقد كان له الدور الكبير في هذا الجانب، على أنّ الدولة العراقيّة أرادت أن تولي مسألة الحفاظ على سلامة اللغة العربيّة في داخل العراق اهتماماً أكبر وعناية أكثر، وأن تُخصّص تشريعاتٍ أخرى زيادة على تشريعات المَجْمَعِ العِلْمِيِّ العراقيّ من شأنها عدم المساس باللغة العربيّة، والوقوف ضدّ أيّ محاولةٍ لطمس هويّة هذه اللغة، لذا شرّعت قانوناً سُمّيَ بـ(قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربيّة) رقم (٦٤) لسنة (١٩٧٧م)؛ ليكون هذا القانون مُكمّلاً لدور المَجْمَعِ العِلْمِيِّ العراقيّ في تحقيق أهدافه التي تضمن سلامة اللغة العربيّة، ومن ثمّ تضمّن هذا القانون المواد الآتية^(٣):

المادة الأولى: تلتزم الوزارات وما يتبعها من الدوائر الرسميّة وشبه الرسميّة والمؤسّسات والمصالح والشركات العامّة وكذلك الجمعيات والنقابات والمنظمات

(١) يُنظَرُ: التّركمان في التّشريعات القانونيّة العراقيّة ١٩٢١م - ٢٠١٤م (دراسة قانونيّة وتطبيقيّة)، حبيب الهرمزي، الدّار العربيّة للموسوعات، بيروت، ط ١/، ص ٢٩).

(٢) المَجْمَعِ العِلْمِيِّ العراقيّ - نشأته، أعضاؤه، أعماله، عبدالله الجبوري، ص ٣٧، والمَجْمَعِ العِلْمِيِّ خمسين عامّاً (١٩٤٧-١٩٩٧م)، سالم الألوسي، ص ٤٧-٥٣.

(٣) الهيئة العليا للعناية باللغة العربيّة، أحمد مطلوب، ص ٢٣؛ والتّشريع اللغويّ وبحوث أخرى، أحمد مطلوب، ص ٢٧-٣٢.

الشعبية بالمحافظة على سلامة اللغة العربية واعتمادها في وثائقها ومعاملاتها؛ وذلك يجعل اللغة العربية وافيةً بأغراضها القومية والحضارية.

المادة الثانية: على المؤسسات التعليمية في مراحل الدراسة كافة اعتماد اللغة العربية لغةً للتعليم، وعليها أن تحرص على سلامتها لفظاً وكتابةً وتنشئة الطلاب على حُسن التعبير والتفكير بها وإدراك مزاياها والاعتزاز بها.

المادة الثالثة: تلتزم مؤسسات النشر والإعلام التي تكون مطبوعاتها ومناهجها باللغة العربية أن تُعنى بسلامة اللغة العربية ألفاظاً وتراكيب نطقاً وكتابةً وتيسيرها للجماهير وتمكينهم من فهمها، على ألا يجوز لها استعمال العامية إلا عند الضرورة القصوى، مع السعي إلى تقريبها من اللغة الفصيحة والارتفاع بها وفق خطة منظمة ومقصودة.

المادة الرابعة: يجب أن يُحرَّر باللغة العربية ما يأتي:

أولاً: الوثائق والمذكرات والمكاتبات وغيرها من المحرَّرات التي تُقدَّم إلى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية، ومنها المصالح والمؤسسات والشركات العامة، وإذا كانت هذه المحرَّرات بلغة أجنبية وجب أن ترفق بها ترجمتها العربية.

ثانياً: السجلات والمحاضر وغيرها من المحرَّرات التي يكون لممثلي الحكومة والمؤسسات حقُّ الاطلاع عليها وتفتيشها بمقتضى القوانين والأنظمة.

ثالثاً: العقود والإيصالات والمكاتبات المتبادلة بين المؤسسات أو الجمعيات أو الشركات العامة أو بينها وبين الأفراد، ويجوز أن ترفق بها ترجمتها بلغة أجنبية عند الحاجة.

رابعاً: اللافتات التي تضعها المؤسسات والمنظمات والجمعيات والمحلات التجارية أو الصناعية على واجهات محالها، ويجوز كتابة ذلك عند الحاجة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية بشرط أن تكون الكتابة باللغة العربية أكبر حجماً وأبرز مكاناً.

المادة الخامسة: تُكتب باللغة العربية العلامات والبيانات التجارية وبراءات الاختراع والنماذج التي تتخذ شكلاً متميزاً لها، كالأسماء والإمضاءات والكلمات والحروف والأرقام وعناوين المحال والأختام والنقوش البارزة، ولا يجوز تسجيل علامة تجارية تتخذ أحد هذه الأشكال إلا إذا كُتبت باللغة العربية، على أن ذلك لا يمنع من طلب تسجيل علامة مكتوبة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية بشرط أن تكون اللغة العربية أكبر حجماً وأبرز مكاناً منها، أمّا العلامات التجارية التي تمّ تسجيلها قبل العمل بهذا القانون ولم تتوفر فيها شروط هذه المادة، فيجب على مالكيها أن يتقدّم بطلب جديد لتسجيلها بعد تعديلها وكتابتها باللغة العربية، وذلك خلال ستة شهور من تأريخ نفاذ هذا القانون.

المادة السادسة: تُكتب باللغة العربية البيانات التجارية المتعلقة بأيّ سلعة تمّ إنتاجها بالقطر العراقي، كما تُلصق بطاقة باللغة العربية على المنتجات والبضائع التي تُستورد من الخارج تتضمن البيانات التجارية ذات الصلة بتحديد قيمتها، ويجوز أن تُكتب بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية فيما يتعلق بالبضائع الواردة من الخارج أو المُعدة للتصدير إلى خارج العراق.

المادة السابعة: تشمل العناية باللغة العربية اعتمادها في التعبير في جميع ما سبق ذكره، وتجنّب استعمال المصطلحات الأجنبية إلا عند الضرورة وبصورة مؤقتة عند عدم توفر المصطلحات العربية.

المادة الثامنة: على الوزارات أن تُنشئ أجهزة لها تُعنى بسلامة اللغة العربية في وثائقها ومعاملاتها بما يكفل حُسن تطبيق هذا القانون.

المادة التاسعة: يكون المجمع العلمي العراقي المرجع الوحيد في وضع المصطلحات العلمية والفنية، وعلى الأجهزة المعنية الرجوع إليه بشأنها.

المادة العاشرة: يُراعى في تطبيق هذا القانون أحكام القوانين والأنظمة الخاصة بمنطقة الحكم الذاتي في كردستان.

المادة الحادية عشرة: يُعاقبُ المخالفُ لأحكام هذا القانون بالعقوبات الانضباطية بالنسبة لمنتسبي الدولة، وبالعقوبات المنصوص عليها المرعية الأخرى بالنسبة لسواهم.

المادة الثانية عشرة: لا يُعملُ بأيِّ نصِّ قانونيٍّ يتعارضُ صراحةً أو ضمناً مع أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة عشرة: يُنفذُ هذا القانون بعدَ ثلاثة أشهر من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية.

كانت هذه مواد القانون، ولَمَّا كَانَ هذا القانون يُلزم دوائر الدولة كافة، وكذلك الجمعيات والنقابات والمنظمات الشعبية بالمحافظة على سلامة اللغة العربية واعتمادها في وثائقها ومعاملاتها؛ وذلك بجعل اللغة العربية وافيةً بأغراضها القومية والحضارية، كما يلزمُ الوزارات بإنشاء أجهزة تُعنى بسلامة اللغة العربية في أعمالها ومعاملاتها، وتطبيق القانون على نحوٍ مُنظَّمٍ ومُحكَمٍ يتطلَّب وجود جهازٍ أعلى يتولَّى الإشراف والمتابعة والتنسيق وتنظيم مهامه وسُبل عمله الأساسية المُتعلِّقة بشؤونه الإدارية والمالية والتنظيمية والفنية بأحكام تشريعية بمرتبة القانون، شُرِعَ قانونٌ سُمِّيَ بـ(قانون اللجنة العليا للعناية بشؤون اللغة العربية) رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٩م^(١)، الذي تضمَّن سبع موادٍ تُحدِّدُ تأسيس اللجنة وأهدافها وتنظيمها ومهامها وسُبل عملها وعلاقتها بالمجمع العلمي العراقي، وقد نصَّت المادة (الأولى) من القانون على أن تُؤسَّس لجنة دائمة تُدعى بـ(اللجنة العليا للعناية بشؤون اللغة العربية) ترتبط بمجلس قيادة الثورة (وهو أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية في العراق في حينه)، في حين حدَّدت المادة (الثانية) أهداف اللجنة، وهذه الأهداف هي^(٢):

(١) الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، ص ٢٤ - ٢٨.

(٢) الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، ص ٢٤.

أولاً: العناية بشؤون اللغة العربيّة من جميع الوجوه بوصفها اللغة القوميّة للأمة العربيّة، وفي مقدّمة اللغات المستقلّة الحيّة المتطوّرة، والمنتشرة على النّطاق العالميّ.

ثانياً: تيسير استعمال اللغة العربيّة وتعميم استخدامها في الأغراض كافّة بوجه عامّ، وفي سائر العلوم والآداب والفنون بوجه خاصّ.

ثالثاً: المحافظة على أصالة اللغة العربيّة وجوهرها وسلامتها من الأخطاء، وخلوها من الألفاظ العاميّة والأجنبيّة باستثناء تلك التي تقتضيها الضّرورات القصوى العمليّة والعلميّة والفنيّة.

أمّا المادة (الرابعة) من القانون فقد حدّدت مهامّ اللجنة، ومن ضمن تلك المهام^(١):

الإشراف والمتابعة فيما يخصّ تنفيذ قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربيّة ذي الرّقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م بوجه خاصّ، والقوانين والأنظمة والتّعليمات والقرارات المتعلّقة بشؤون اللغة العربيّة؛ وذلك على وفق ما يحدّده مجلس قيادة الثورة بهذا الشّأن.

أمّا المادة (السّادسة) فقد حدّدت علاقة اللجنة بالمجمّع العلميّ العراقيّ بالفقرتين الآتيتين^(٢):

أولاً: تتعاونُ اللجنة مع المجمّع العلميّ العراقيّ على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا القانون، وتستعين به في المهمّات الضّروريّة لتحقيق تلك الأهداف.

ثانياً: تمتنع اللجنة عن القيام بالأعمال المعهودة إلى المجمّع العلميّ العراقيّ بمقتضى قانونه ونظامه.

(١) الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، ص ٢٧.

(٢) الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، ص ٢٥.

ووصولاً إلى سنة ١٩٨١م، صدرَ (نظام اللجنة العليا للعناية بشؤون اللغة العربية) رقم (٢٤)، وقد حدّدت المادة (الأولى) من الفصل الأول مهامَّ رئيس اللجنة العليا للعناية بشؤون اللغة العربية، ومن ضمن تلك المهام^(١):

(إصدار الأوامر المتعلقة بتنفيذ قانون اللجنة العليا، وقانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٧م عدا ما يدخل منها في صلاحيات المجمع العلمي العراقي).

في حين أنَّ المادة (الرابعة) من مواد الفصل الثاني بيّنت وسائل تحقيق اللجنة لمهامها، ومن ضمن تلك الوسائل^(٢):

متابعة جهود الوزارات ودوائر الدولة (القطاع العام والخاص) حول ما نفّذته أو تنفّذه من أحكام قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية، وإعانة تلك الجهات على تكوين أجهزتها للعناية بشؤون اللغة العربية عن طريق تقديم الخبرة أو تكليف العناصر المؤهلة وانتدابها من أيِّ مؤسسةٍ رسميةٍ إلى الجهة طالبة العون بالاتفاق والتنسيق مع الدوائر المعنية، فضلاً عن التعاون مع المجمع العلمي العراقي في كلِّ ما يؤدي إلى زيادة العناية باللغة العربية والارتفاع بمستوى الأداء بها.

وفي عام ١٩٨٣م صدر القانون ذو الرقم (٨٣) الذي ألغى بموجبه قانون اللجنة العليا للعناية بشؤون اللغة العربية رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٩م المعدّل، وتمَّ بموجب القانون الجديد استحداث (الهيئة العليا للعناية باللغة العربية)، وقد نصّت المادة (الأولى) من القانون الجديد على ما يأتي: «تُؤسَّس بهذا القانون هيئةٌ تدعى: الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، ترتبط بمجلس قيادة الثورة».

(١) الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، ص ٢٩ - ٣٥.

(٢) الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، ص ٣٢.

في حين نصّت الفقرة (أولاً) من المادة (الثانية) على ما يأتي^(١):

«يكون للهيئة رئيسٌ يُعيّنُ بقرارٍ من مجلس قيادة الثورة»، أمّا المادة (الثالثة) فقد حدّدت أهداف الهيئة، وهي الصّلاحيّات^(٢):

أ. العناية باللغة العربيّة من جميع الوجوه، بوصفها اللغة القوميّة للأمة العربيّة التي هي في مقدّمة اللغات المستقلة الحيّة المتطوّرة المنتشرة على النّطاق العالميّ.

ب. تيسير استعمال اللغة العربيّة لتعميم الاستفادة منها في الأغراض كافة، وفي الشّؤون العلميّة بوجهٍ خاصّ.

ج. المحافظة على أصالة اللغة العربيّة وجوهرها وسلامتها من الأخطاء، وخلوها من الألفاظ العاميّة والأجنبيّة.

في حين حدّدت المادة (الرابعة) اختصاصات اللجنة، ومن ضمن تلك الاختصاصات:

١- الرّقابة والإشراف على تنفيذ قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربيّة ذي الرّقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م، والقوانين والأنظمة والتّعليمات والقرارات المتعلّقة بشؤون اللغة العربيّة.

٢- اقتراح مشروعات القوانين والأنظمة المتعلّقة بشؤون اللغة العربيّة.

أمّا المادة (الخامسة) فقد نصّت على أن: «تتعاون الهيئة مع المجمع العلميّ العراقيّ على تحقيق أهدافها، وتستعين به في المهمّات الصّوريّة لذلك».

وفي عام ١٩٨٥م، صدر قانون التّعديل الأول لقانون الهيئة العليا للعناية باللغة العربيّة رقم (٨٣) لسنة ١٩٨٣م، وقد كان التّعديل خاصّاً بمنصب الأمين العام للهيئة.

(١) الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، ص ٣٦.

(٢) الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، ص ٤٠-٤٣.

وفي عام ١٩٨٦م صدرت تعليمات الهيئة رقم (١)، وقد حدّدت المادة (الأولى) من الفصل الأول صلاحيات رئيس الهيئة واختصاصاته، ومن تلك الصلاحيات^(١):

١- الرّقابة والإشراف على تنفيذ قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربيّة رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م، والقوانين والأنظمة والتّعليمات والقرارات المتعلّقة بشؤون اللغة العربيّة، وله حقّ الاتصال بالجهات والوزارات والمؤسّسات في داخل العراق وخارجه مباشرةً فيما يتعلّق بمهمّات الهيئة وأعمالها.

٢- إصدار الأوامر بتنفيذ قانون الهيئة رقم (٨٣) لسنة ١٩٨٣م، وقانون الحفاظ على سلامة اللغة العربيّة.

وتضمّنت المادة (الرابعة) من الفصل الثاني الوسائل التي تُمكن الهيئة من تحقيق مهمّاتها، ومن تلك الوسائل^(٢):

١- متابعة جهود الوزارات ودوائر الدولة (القطاع العام والخاص) فيما نفّذته أو تنفّذه من أحكام قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربيّة وقرارات الهيئة، وإعانة تلك الجهات على تكوين أجهزتها للعناية باللغة العربيّة عن طريق تقديم الخبرة أو تكليف العناصر المؤهّلة، وانتدابها من أيّة مؤسّسة رسميّة إلى الجهة الطّالبة للوعون بالاتفاق والتنسيق مع الدوائر المعنية.

٢- التّعاون مع المجمع العلمي العراقيّ في كلّ ما يؤدّي إلى العناية باللغة العربيّة، ورفع مستوى الأداء بها.

ووصولاً إلى عام ١٩٨٧م صدر القانون ذو الرّقم (٨١)، وهو قانون التّعديل الأول لقانون الحفاظ على سلامة اللغة العربيّة رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م، وممّا جاء في المادة (الأولى) منه^(٣):

(١) الهيئة العليا للعناية باللغة العربيّة، ص ٣٨ - ٤٧.

(٢) ينظر: الهيئة العليا للعناية باللغة العربيّة، ص ٤٥.

(٣) يُنظر: الهيئة العليا للعناية باللغة العربيّة، ص ٤٩، التّشريع اللغوي وبحوث أخرى، ص ٣٣.

تُلغى المادة (الحادية عشرة) (نصّت المادة (الحادية عشرة) من قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م على ما يأتي: «يُعاقَبُ المُخَالِفُ لأحكام هذا القانون بالعقوبات الانضباطية بالنسبة لمنتسبي الدولة، وبالعقوبات المنصوص عليها في القوانين المرعية الأخرى بالنسبة لسواهم»). من قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م، ويحل محلها ما يأتي:

أولاً: يُعاقَبُ المُخَالِفُ لأحكام هذا القانون بالعقوبات الآتية:

أ. إذا كان المُخَالِفُ موظفاً وارتكب المخالفة في أثناء أدائه واجبات وظيفته فيُعاقَب عند تكراره المخالفة على الرغم من التنبيه تحريراً بإحدى العقوبات الانضباطية المنصوص عليها في التشريعات النافذة.

ب. إذا كان المُخَالِفُ غير موظف، سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً، فيُنذَر بإزالة المخالفة خلال مدة عشرين يوماً من تاريخ تبليغه بالإنذار، وعند امتناعه يُعاقَب بغرامة لا تتجاوز خمسمئة دينار، وعند عدم إزالة المخالفة خلال مدة عشرة أيام من تاريخ تبليغه بالغرامة يُعاقَب بالغلق لحين إزالة المخالفة.

ثانياً: تُعيّن الهيئة العليا للعناية باللغة العربية بتعليمات تصدرها الجهة المختصة بتحريك الدعوى، وكل ما يقتضي لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

وفي عام ١٩٨٧م أصدرت الهيئة العليا للعناية باللغة العربية تعليماتها رقم (١) لتسهيل تنفيذ قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م المعدل، وقد تضمنت التعليمات المواد الآتية^(١):

المادة الأولى: تُطبّق أحكام الفقرة (أولاً - أ) من المادة (الحادية عشرة) على الموظفين الذين يتولّون مهمة تحرير المراسلات الرسمية.

(١) يُنظر: الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، ص ٥١-٥٣.

المادة الثانية: يُنبه الموظف بإرسال إخطار تحريري تذكُر فيه المخالفة التي ارتكبها، ولا يُعدُّ هذا التنبيه عقوبة.

المادة الثالثة: إذا تكررت المخالفة على الرغم من التنبيه المُوجَّه إلى الموظف يُعاقب بإحدى العقوبات الانضباطية الآتية حسب جسامة المخالفة:

أ- الإنذار. ب - قطع الراتب، وذلك عن أيام لا تتجاوز العشرة. ت - التوبيخ.

المادة الرابعة: تُفرض العقوبة من الجهة التي تملك سلطة إصدارها بناءً على توصية يرفعها الرئيس المباشر.

المادة الخامسة: تكون المسؤولية تضامنية على جميع الموظفين الذين لم يكتشفوا تلك المخالفة عند مرورهم عليها.

المادة السادسة: يُوجَّه إلى الشخص المُخالِف غير الموظف إنذارٌ يُحدِّد فيه نوع المخالفة التي ارتكبها، ويُطلب منه إزالتها خلال مدة عشرين يوماً من تاريخ تبليغه بالإنذار، وفي حالة عدم قيامه بإزالة تلك المخالفة خلال المدة المُحدَّدة يُعرَّض نفسه للعقوبة المنصوص عليها بالفقرة (أولاً - ب) من المادة (الحادية عشرة) من قانون رقم (٨١) لسنة ١٩٨٧م وهو قانون التعديل الأول لقانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م على ما يأتي: «إذا كان المُخالِف غير موظفٍ، سواءً أكان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، فيُنذَر بإزالة المخالفة خلال مدة عشرين يوماً من تاريخ تبليغه بالإنذار، وعند امتناعه يُعاقب بغرامة لا تتجاوز خمس مئة دينار، وعند عدم إزالته المخالفة خلال مدة عشرة أيام من تاريخ تبليغه بالغرامة يُعاقب بالغلق لحين إزالة المخالفة»^(١).

المادة السابعة: عند عدم إزالة المخالفة على الرغم من الإنذار المُوجَّه إلى الشخص غير الموظف تُحرَّك دعوى جزائية ضده وفق أحكام الفقرة (أولاً - ب) من المادة (الحادية عشرة) من القانون.

(١) الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، ص ٥٠.

المادة الثامنة: إذا امتنع المخالف عن إزالة المخالفة خلال مُدَّة عشرة أيام من تاريخ تبُلُّغه بدفع الغرامة يُعاقب بعقوبة إغلاق المحل إلى حين إزالة المخالفة.

المادة التاسعة: تُشعرُ الجهة التي منحت إجازة التأسيس لغرض إغلاق المحل في حالة عدم إزالة المخالفة على الرِّغم من دفع المحكوم عليه بالغرامة.

المادة العاشرة: تتعاونُ الجهاتُ المسؤولة عن منح إجازات التأسيس مع الهيئة العليا للعناية باللغة العربية لغرض تسهيل تنفيذ القانون.

المادة الحادية عشرة: تُنفَّذ هذه التَّعليمات من تأريخ نشرها في الجريدة الرّسميّة.

بتأريخ ١٩٩٢/٥/٢م صدر القرار ذو الرّقم (١٣٥) بإلغاء (الهيئة العليا للعناية باللغة العربية) وقانونها ذي الرّقم (٨٣) لسنة ١٩٨٣م، وتعديله ذي الرّقم (٩٤) لسنة ١٩٨٥م، وقرارات تعيين رئيس الهيئة وأعضائها من دون ذكر أسباب الإلغاء، وبتأريخ ١٩٩٢/٥/٥م تمّ تشكيل هيئة جديدة سُمّيت بـ (هيئة العناية باللغة العربية)، وعُيِّن الأمين العام للهيئة العليا رئيساً للهيئة الجديدة، ولم يُعيَّن لها أعضاء كما نصّ عليه أمر التشكيل، ولم تستطع أن تعمل كما كانت الهيئة الأولى التي كانت مُقرَّرة ومُنَفَّذة في الوقت نفسه، ولم يُوكل إلى رئيس الهيئة الجديدة إلا الأعمال الإدارية، ورئاسة بعض الاجتماعات الخاصّة بمناهج اللغة العربية في الجامعات، ولم تستمر الهيئة الجديدة طويلاً؛ إذ عُيِّن رئيسها أميناً عاماً للمجمّع العلمي العراقي في الثّاني من حزيران عام ١٩٩٦م، وأصبحت الهيئة بعد ذلك خبراً بعد عين، على أنّه لا يمكن إنكار الدور الكبير الذي قدّمته الهيئة العليا في سبيل العناية باللغة العربية ونشرها؛ لتظلّ معبّرة عن المستجدات، ولو ظلت بعد عام ١٩٩٢م لقدّمت عطاءً غزيراً، ولم تستطع (هيئة العناية باللغة العربية) التي جاءت بعدها أن تعمل؛ لعدم توافر الظروف المناسبة لها^(١).

(١) د. أحمد مطلوب: الهيئة العليا للعناية باللغة العربية: ٥٥-١٣٣؛ ود. أحمد مطلوب: التشريع اللغوي: ١٤-١٧.

وبتأريخ ٢١/٦/٢٠١٥م صدرَ قانونٌ جديدٌ للمَجْمَعِ العِلْمِيِّ العِرَاقِيِّ رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٥م، لم يختلف في أهدافه ومواده ومهامه كثيراً عن قانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٥م^(١).

وَمَنْ يَمَعِنُ النَّظَرَ في هذه التَّشْرِيعَاتِ جميعها يلحظ أنَّ المَجْمَعِ العِلْمِيِّ العِرَاقِيِّ لم تتغيَّرْ أهدافه كثيراً منذ إنشائه حتَّى يومنا هذا، ولعلَّ الهدفَ الأساسَ الَّذِي وضعهُ (من ضمن أهدافه) وسارَ عليه هو: (العناية بسلامة اللغة العربيَّة، والعمل على جعلها وافيةً بمطالب العلوم والفنون وشؤون الحياة الحاضرة)، يكاد يكون ثابتاً في نظام المَجْمَعِ وقوانينه، ولم يطرأ عليه أيُّ تغييرٍ، على الرَّغْمِ من تغيُّرِ قوانينِ المَجْمَعِ، وهذا الهدفُ عامٌّ يُرادُّ منه أنَّ المَجْمَعِ هو المسؤولُ الأولُ والأخير عن سلامة اللغة العربيَّة، وكيفيَّةِ الحفاظِ عليها بالوسائل التي يراها مناسبةً، ويندرج تحت هذا الهدف أهدافُ جزئيةٌ من ضمنها مراقبة أسماء المحلات التجاريَّة والمعامل والشركات وبيان سلامة هذه المسميات من الناحية اللغويَّة وعدم خروجها عن معايير الفصاحة العربيَّة.

• النوع الثاني: تخطيط المتن اللغوي:

وقد صدر ١١ قراراً مما يشكل نسبة ١٦٪ من القرارات من هذا النوع، وهو يتعلق بالتغييرات داخل بنية اللغة ومتنها وهو قائم في المقام الأول على جهود اللغويين المتخصصين، بخلاف تخطيط الوضع اللغوي الذي يبني عادة على جهود المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية، والأفراد المهتمين بالتخطيط اللغوي.

ومن أمثلة تخطيط المتن اللغوي: تخطيط النظام الكتابي والإملائي للغة وإصلاحه، وإثراء ذخيرة اللغة من المفردات، والتغييرات في البنية التركيبية للغة، وتقويس النظام الكتابي، وتخطيط المصطلحات وضبطها، والتطوير الصرفي للغة بإحداث صيغ جديدة أو تعديل بعض الصيغ القائمة بما يسد الحاجات اللغوية.

(١) يُنظَرُ القانون الجديد في جريدة الوقائع العراقية العدد (٤٣٧٢) بتاريخ ٢٥ رمضان ١٤٣٦هـ الموافق ١٣

تموز ٢٠١٥م؛ ود. أحمد مطلوب، صحف مجمعية: ٢٢.

أخذ المجمع العلمي العراقي على عاتقه تنفيذ قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٧ وما أُجري عليه من تعديلات، فكوّن العراق (اللجنة العليا للعناية بشؤون اللغة العربية) بقانون رقم (٢٤) لسنة (١٩٨١) لمتابعة تطبيق ذلك القانون، ثمّ صدر القانون رقم (٨٣) لسنة (١٩٨٣) لتسميتها بـ (الهيئة العليا للعناية باللغة العربية)، وذلك في مواد شارحة ومُبيّنة لمهامها وتكليفها القانوني.

جاء في المادة الرابعة: تتولى الهيئة ممارسة الاختصاصات التالية^(١):

أ. الرقابة والإشراف على تنفيذ قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية.

ب. اقتراح مشروعات القوانين والأنظمة المتعلقة بشؤون اللغة العربية.

ج. وضع تقرير سنوي يبين نتائج تطبيقات التشريعات المتعلقة بشؤون اللغة العربية.

د. المشاركة في المؤتمرات وعقد الندوات والاستعانة بمختصين وتأليف لجان لدراسة الموضوعات المتعلقة باللغة العربية.

وعندما صدر قانون المجمع رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ أفاد المجمع من مواده الجديدة، فقام بإنشاء دوائر علمية، منها: دائرة علوم اللغة العربية، زيادة على (هيئة اللغة الكردية، وهيئة اللغة السريانية).

كان من أهم أعمال المجمع وضع المصطلحات العلمية للحاجة الماسة إليها، وقد قام أعضاؤه بذلك خير قيام منذ إنشائه، وبذلوا جهداً متميزاً في هذا المجال، في ضوء طريقة امتازوا بها، قال الدكتور أحمد مطلوب^(٢): «وقد نشر المجمع ثلاثة عشر مجلداً من المصطلحات الخاصة بالعلوم المختلفة كالهندسة المدنية، والري والبزل، وعلم الغابات، والفيزياء النووية، والكيمياء الحديثة، وعلم الحيوان، والهندسة التحليلية، والمراعي،

(١) ينظر: الهيئة العليا للعناية باللغة العربية: ٣٨.

(٢) صحف مجعية: ٣٧.

والترية، والرياضيات، وعلم التربة، وعلم النفس، والكيمياء الفيزيائية، والكيمياء التحليلية، والرياضيات المتقدمة، والمحاصيل الحقلية، وعلم النفس والطب النفسي، وتربية الحيوانات، والفيزياء البصرية، والتعدين، والهندسة الكهربائية، وعلم الوراثة، والمساحة، والفلات، والكيمياء العضوية، ومنتجات الألبان، والفلك وغيرها. ونشر واحداً وثلاثين كراساً في مصطلحات علوم مختلفة مثل الطب البيطري، والأسماك، والفيزياء العامة، والأنواء الجوية، والمركبات غير العضوية».

وقد كانت استجابة الوزارات على اختلافها سريعة في دراسة المصطلحات وحصرها والانتفاع من البديل العربي الذي وضع لكل لفظ أجنبي^(١).

وقد صور هذه الاستجابة د. أحمد جواد العنّابي قائلاً: «من الثابت في أدبيات السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي أن المصطلح لا ينشط ولا يزدهر إلا إذا نشطت الترجمة وازدهرت، وأن الترجمة لا تنشط ولا تزدهر إلا إذا اتخذت اللغة الوطنية لغةً للتدريس في المراحل الدراسية كافة ولا سيما مرحلة التعليم العالي. إن الجهود التي بذلها المجمع العراقي في حقل المصطلحات كبيرة وعظيمة فقد أنجز آلاف المصطلحات لمختلف صنوف العلوم، وفرد الوزارات بما تحتاجه من هذه المصطلحات، وسنقف على الأعداد الكبيرة من المصطلحات التي جرى تعريبها وأخذت بها الوزارات؛ بما فيها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والثقافة والتجارة الخارجية والدفاع والداخلية وحتى أمانة بغداد»^(٢).

وقام المتخصصون بتسليط الضوء على ما يلاقيه العربي من مشكلات في تحصيل العربية وعلومها، فقدمت دائرة علوم اللغة العربية (لغة الضاد، الجزء الرابع) مجموعة من الأبحاث القيمة في ندوة تدريس اللغة العربية، من ذلك:

(١) الهيئة العليا للعناية باللغة العربية: ١١٠-١١٨.

(٢) التخطيط اللغوي وقضايا العربية المعاصرة: ٨٧.

- العوامل المحددة للطريقة في التدريس وتعليم القراءة للمبتدئين: مسارع الراوي.
 - في طرائق تدريس اللغة العربية: نجاح هادي كُبة.
 - تدريس أصوات اللغة العربية: مي الجبوري.
 - مشكلة ضعف الطلبة في التعبير اللغوي الأسباب والعلاج: عبد الرحمن الهاشمي.
 - قضايا مشكلات في النحو المدرسي: نعمة رحيم العزاوي.
 - الشاهد النحوي: أحمد مطلوب.
 - درس الصرف نظرة مستقبلية: عبد الحق أحمد.
 - رأي في تدريس العربية في الجامعات العراقية: عبد الله الجبوري.
- وكذلك نظرت هذه اللجان المختصة في مناهج تدريس العربية عمومًا كما جاء في (لغة الضاد - الجزء السابع - القسم الثاني):
- منهج في تدريس العربية العامة: فائق مصطفى.
 - الدرس النحوي في قسم اللغة العربية: طه محسن.
 - توصيل الثقافة اللغوية للطالب المعاصر: عبد الحق أحمد.
 - فن الاستماع: عبد الرحمن الهاشمي.
 - تحديث تدريس التعبير: نجاح هادي كبة.
- ومما يذكر في جهود المجمع العلمي العراقي في باب المعجمات أنه (نشر خمسة وعشرين معجمًا في اللغة والألفاظ الحضارية، وترجم بعض المعاجم الإنجليزية كمعجم الرسم، ونشر الكتب تأليفًا وترجمة وتحقيقًا، وهي في التراث والتاريخ، واللغة، والمعاجم، والأدب، والشعر، والجغرافية، والطب، والديانة، والدراسات العامة، والتربية، والتقانة)^(١).

(١) د. أحمد مطلوب، صحف مجمعية: ٢٤.

بل ذهب المتخصصون -المتميزون منهم- إلى دراسة الخطط التدريسية لأقسام اللغة العربية في العراق كافة، وكذلك قاموا بدراسة خطة تدريس العربية لغير المتخصصين، وقَدَّموا تصورات ومقترحات ضافية في هذا الباب، ممَّا يعودُ على العملية التعليمية بالخير والنجاح^(١).

• النوع الثالث: وهو تخطيط الاكتساب اللغوي:

هو معني بالجهود المنظمة لنشر اللغة عن طريق النظام التعليمي، فتخطيط الاكتساب اللغوي يعنى بوضع اللغة أو اللغات في النظام التعليمي، وعلى أي أساس يكون اختيار لغة ما لتكون لغة التعليم، وآلية تعليم اللغة، والقرارات التي يتم اتخاذها لتعليم لغات أخرى في النظام التعليمي، وجميع ما يتصل بذلك، وقد صدرت ٤ قرارات مشكّلة نسبة ٦٪.

ومن ذلك: أقرَّ مجلس التعليم العالي والبحث العلمي في حزيران ١٩٧٦ إلزام الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي في الصفوف الأولى بصفة تامة من السنة الدراسية (١٩٧٧-١٩٧٨) باستثناء مادة دراسية واحدة تُدرَّس باللغة الأجنبية، على أن يُطبَّق ذلك على الصفوف الثانية.

ثمَّ صدرت القوانين الحاتّة على المباشرة بالتعريب، حتى دخل التعريب إلى كليات الطب وطب الأسنان في العام الدراسي (١٩٨٠-١٩٨١) وشمل المواد الدراسية للمرحلة الأولى، مع تدريس مادة واحدة في كل سنة دراسية لكل قسم جامعي بلغة أجنبية؛ لإتقان اللغة العلمية والأجنبية، وقد أثمر ذلك خطوات مهمة، منها: بدء التدريس والمناقشات والامتحانات باللغة العربية في جامعات الدولة العراقية، والبدء بتأليف الكتب العلمية وترجمتها، وقد اشترك في تحقيق ذلك المجمع العلمي العراقي مع الوزارات كافة، وعلى رأسها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

(١) د. أحمد مطلوب، فصول في العربية: ٢٤٩-٢٨٦.

وما كان لهذا الأمر أن يتحقق إلا بوجود أرضية صالحة لذلك، فجامعة بغداد عند تأسيسها عام ١٩٥٦ نصّت المادة الخامسة والأربعون من قانونها رقم (٦٠) على أن «اللغة العربية هي لغة التعليم، ولمجلس الجامعة أن يقرر تدريس بعض الفروع والمواضيع بلغة أجنبية».

ونصت المادة السابعة من قانون جامعة بغداد رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٨ على أن «اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة، ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة تدريس بعض المواد أو الموضوعات بلغة أخرى».

ونصت المادة الثانية والعشرون من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١٣٢) لسنة ١٩٧٠ المعدل على أن «اللغة الرسمية في الجامعات العراقية هي اللغة العربية، ولمجلس الجامعات أن تقرر تدريس بعض المواد العلمية بلغات أخرى»^(١).

ومن ضمن التخطيط الذي هو في صالح العربية أن الدولة العراقية اعتادت أن تُدرّس اللغة العربية في جميع الكليات والأقسام العلمية والإنسانية^(٢).

ومعلوم أن لغة التعليم في وزارة التربية والتعليم العراقية هي اللغة العربية، وهذا أمر مفروغ منه؛ إذ نصّت المادة الثانية من قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٧ «على المؤسسات التعليمية في مراحل الدراسة كافة اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم، وعليها أن تحرص على سلامتها لفظاً، وكتابةً، وتنشئة الطلاب على حسن التعبير والتفكير بها، وإدراك مزاياها، والاعتزاز بها»، وكانت الدولة العراقية قديماً حريصة على أن تكون المرحلة الابتدائية لتعليم الطالب باللغة الأم، ولا تزاحمها لغة أخرى؛ فكانت الإنجليزية مثلاً تبدأ من الصف الخامس الابتدائي، ولكن في ظل الانفتاح والإقبال الشديد على اللغة الإنجليزية عالمياً صارت اللغة الإنجليزية تُدرّس من

(١) بحوث لغوية، أحمد مطلوب: ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) الهيئة العليا للعناية باللغة العربية: ١٢٤-١٤٧.

الصف الأول الابتدائي؛ ويذهب التربويون المتخصصون إلى أن اللغة الأم يجب ألا تزاحمها لغة أخرى في التعليم في السنين الأولى، وذلك لأن إتقان اللغة الأم والاقتصار عليها في السنين الأولى يقوي المَلَكة اللغوية عند ناطقها، وكذلك تتقوى عنده المَلَكة الفكرية.

• النوع الرابع: هو تخطيط المكانة اللغوية:

يظهر في الشكل ٨ أن نسبة هذا النوع ٢٧٪ وعدد القرارات ١٩ قراراً، ويستهدف هذا النوع من التخطيط اللغوي بشكل مجمل الصورة النمطية للغة في أذهان الأفراد ودراستها والتأثير فيها بما يخدم واقع اللغة ومستقبلها، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التخطيط لم يلقِ الاهتمام الذي يستحقه من الباحثين وعادة ما تكون الصورة النمطية، والمواقف والاتجاهات نحو اللغة مؤثرة بشكل كبير في واقع اللغة، ويمكن بوساطتها قراءة مستقبلها من أمثلة تخطيط المكانة اللغوية: تعزيز صورة معينة حيال اللغة في الإعلام، وفي التعليم.

والمدقق في مخاطبات (الهيئة العليا للعناية باللغة العربية) وقراراتها ومحاضرها يجد إبراز مكانة العربية في نفوس أبنائها من أولويات السياسة اللغوية التي سادت في الدولة العراقية، وهذا ظاهرٌ في محاربة العامية، وإقرار التعريب، وإيجاد البديل للمسميات اللغوية الجديدة والألقاب، والعناية بوسائل تنمية المهارات اللغوية، ونشر البحوث والدراسات الميسرة للعربية والدالة على فضلها، وخصّصت مجلة خاصة باسم (الضاد)، وخصّصت يوماً للاحتفاء باللسان العربي يُسمى (يوم الضاد) من كل عام، وذلك في (٢٥ تشرين الأول) ابتداءً من سنة ١٩٩٠، ومحاربة كل ما يسيء إلى أصول اللغة العربية، ويدعو إلى تغييرها، وفتح لجان دائمة للغة العربية في الوزارات والمراكز المعنية، يُلقى على عاتقها التوعية اللغوية والتصحيح اللغوي، وكان للهيئة العليا للعناية باللغة العربية جهود مشكورة في جمع الممثلين عن الصحف والمجلات والإعلام، وإرشادهم إلى وجوب الالتزام بالقوانين والتعليمات الخاصة بسلامة اللغة العربية، والاهتمام بلغة الصحف والمجلات، مع المحافظة على الالتزام بالأسلوب العربي الفصيح، والعناية بالخط والرقم العربيين، ونظرة فاحصة أخرى في

تقارير الوزارات لعام ١٩٨٧، نجد نشاطاً عالياً ونتائجاً ثراً في التوعية اللغوية، فمثلاً عقدت وزارة النقل والمواصلات إحدى عشرة ندوة لشرح الأخطاء الشائعة، وفتحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٤) دورة للعناية باللغة العربية، وقررت وزارة الخارجية تدريس مادة اللغة العربية في معهد الخدمة الخارجية وأوكلت ذلك إلى الأساتذة الجامعيين. واستقرت معظم الوزارات ومجلس البحث العلمي كثيراً من المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية وأرسلتها للمجمع العلمي العراقي لوضع مقابل لها، وصدرت المعجمات الخاصة بكل وزارة وفي كل فرع معرفي، حتى دوائر المرور اعتنت بإشارات المرور ولوحات الناقلات، وغير ذلك من الجهود^(١).

ومما هو معروف عن حال اللغة العربية في العراق أن جميع الوزارات استمرت في نشر الوعي اللغوي بوسائل عدة، منها:

- ١- عقد ندوات توعية لغوية، وتبيان أهمية اللغة العربية.
- ٢- فتح دورات لغوية.
- ٣- إصدار نشرات تعنى باللغة العربية.
- ٤- إصدار التوجيهات إلى الدوائر المرتبطة بها للعناية باللغة العربية.

والمطلع على مجلة (الضاد) وقد صدر الجزء الأول في شباط ١٩٨٨— يرى أنها تهدف إلى ما يأتي:

- أ. العناية بوسائل تنمية المهارات اللغوية.
- ب. نشر الدراسات التي تيسر النحو مادةً ومنهجاً.

(١) الهيئة العليا للعناية باللغة العربية: ٢٧٠-٣٠٢.

ج. نشر البحوث الخاصة بدلالات ألفاظ اللغة العربية.

د. التصويب اللغوي ألفاظاً وأساليب.

هـ. نشر المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية.

و. نشر البحوث التي تعنى بتطوير الأداء اللغوي.

ز. تأكيد أصالة التراث الأدبي واللغوي.

ح. نشر الوعي اللغوي.

ط. توثيق الصلة بين الباحثين العرب في العلوم اللغوية.

ي. نشر الدراسات التي تعنى بالمعجم اللغوي وعلم الصوت.

ك. عرض الكتب التي تعنى باللغة العربية.

ل. نشر نشاط الهيئة في المجالين اللغوي والثقافي.

انعكاسات السياسة اللغوية على الواقع في العراق:

اتضح لنا مما تقدم أن العراق منذ بدايته كدولة مدنية في مطلع القرن العشرين، أخذ على عاتقه العناية باللغة العربية، واتضح لنا أيضاً أن هذه السياسة الرسمية كان لها انعكاسات على الاستعمال اللغوي في العراق سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، بل يصل إلى المستوى الشعبي؛ لأن الدراسات العلمية أثبتت أن مستوى الاستعمال اللغوي قد ارتقى في العراق في خمسينيات القرن الماضي وستينياته وسبعينياته بسبب محو الأمية، وانتشار التعليم، والعناية بعلوم اللغة العربية وأدائها.

لكن هذا الأمر لم يكن عاماً في كل شي من العراق، بل له إضاءات واضحة في كثير من المدن ولا سيما المدن المهمة كبغداد والبصرة والموصل.

إنَّ دراسة حالة هذه القرارات على أرض الواقع ترينا أنَّ المجال الحقيقي للسياسة اللغوية في أكثر مظاهره قد انحصر في الدوائر الرسمية ذات العلاقة باللغة العربية من جهة تعليمها وتعلمها، والإبداع فيها، ولا سيما في الجامعات، والمجمع العلمي العراقي، واتحاد الأدباء، ووزارة الثقافة والإعلام.

أمَّا الجوانب الأخرى في الحياة العامة، فكانت آثارها فردية تتمثل بثقافة الشخص وعنايته باللغة وأثر ذلك على واقع استعماله اللغوي ومتعلقاته بشؤون الحياة الأخرى، وبذلك نجد أنَّ هذه القرارات لاقت قبولاً واسعاً في المدن المهمة نظراً للوعي الشعبي عند ساكنيها وسمو ثقافتهم التي دلتهم على أهمية اللغة العربية لهم من جهة الانتماء القومي والديني.

إنَّ السياسة اللغوية حالها حال السياسات الأخرى المتعلقة بشؤون الحياة لم تصل إلى المستوى المرضي في العراق بحيث نقول إنَّ اللغة العربية تميزت في إتقانها؛ إذا ما استثنينا سبعينيات القرن الماضي التي حدث فيها تطور نوعي ملحوظ أكثر من باقي السنوات، بسبب انتشار الوعي الثقافي وانتشار العلم واستقرار الدولة.

على أننا نرى أنَّ تعزيز هذه السياسة وإثبات وجودها في الواقع يحتاج إلى برنامج حكومي واضح وميسر تلتزمه الدولة وتضع له سقفاً زمنياً في التنفيذ، مع متابعة حثيثة من لجان متعددة بحسب المحافظات والأقضية انطلاقاً من دوائر الدولة الرسمية، مروراً بالاتحادات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والمنتديات وانتهاءً بالواقع الشعبي بجميع تفصيلاته مع وصف تقرير يبين الإيجابيات ويعالج السلبيات، زيادة على تيسير تعلم اللغة العربية سواء في مناهجها الدراسية الرسمية أو في بث برامج خاصة للتوعية اللغوية في منظمات المجتمع المدني، مع إلزام جميع الدوائر الرسمية وغير الرسمية بوجود مصحح لغوي فيها يراقب واقع الاستعمال اللغوي ويبعث تقارير إلى اللجنة العليا في ذلك.

المصادر والمراجع:

- ١- الآلوسي، سالم (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م)، المجمع العلمي في خمسين عاماً ١٩٤٧-١٩٩٧: مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد.
- ٢- تحليل الوضع السكاني في العراق (UNFPA)، ٢٠١٢ التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، إصدارات اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، حزيران، ٢٠١٢م.
- ٣- العتّابي، د. أحمد جواد (٢٠٢١م)، التخطيط اللغوي وقضايا العربية المعاصرة (ط ١): مكتبة المتنبي - بغداد.
- ٤- العتّابي، د. أحمد جواد (١٤٤٤هـ = ٢٠٢٣م)، قانون اللغات الرسمية في العراق رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ بين البعد السياسي والبعد اللغوي: مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، السنة الثامنة، العدد السادس عشر.
- ٥- عتريس، محمد (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م)، معجم بلدان العالم وفق آخر التطورات السياسية مع خرائط وأحدث البيانات الإحصائية لعام ٢٠٠٧، (ط ٢): مكتبة الآداب - القاهرة.
- ٦- لاروس (٢٠١٠م)، أطلس بلدان العالم (ط ٣)، عويدات للنشر والطباعة - بيروت.
- ٧- لغة الضاد (مجلة)، (١٤٢١هـ = ٢٠٠١م)، الجزء الرابع، دائرة علوم اللغة العربية، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد.
- ٨- لغة الضاد (مجلة)، (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م)، الجزء السابع - القسم الثاني، دائرة علوم اللغة العربية، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد.

- ٩- المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٠ - ٢٠٢١، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.
- ١٠- المحمود، د. محمود بن عبدالله (١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م)، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية تأصيل نظري: مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبدالله ابن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، السنة الثالثة، العدد السادس.
- ١١- مطلوب، د. أحمد (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م)، حركة التعريب في العراق: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- ١٢- مطلوب، د. أحمد (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م)، فصول في العربية: منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد.
- ١٣- مطلوب، د. أحمد (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م)، الهيئة العليا للعناية باللغة العربية: منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد.
- ١٤- مطلوب، د. أحمد (١٤٣٢هـ = ٢٠١١م)، التشريع اللغوي وبحوث أخرى: مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد.
- ١٥- مطلوب، د. أحمد (١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م)، صحف مجعية، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد.
- ١٦- مطلوب، د. أحمد (١٩٨٧م)، بحوث لغوية، ط ١، دار الفكر - عمان.
- ١٧- الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط <https://mop.gov.iq/archives/8252>
- ١٨- الهرمزي، حبيب، التركمان في التشريعات القانونية العراقية ١٩٢١م - ٢٠١٤م (دراسة قانونية وتطبيقية)، (ط ١)، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

١٣: دراسة حالة

(سلطنة عمان)

إعداد:

الدكتور علي بن حمد الفارسي

الدكتور محمد سالم الجامودي

دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية



القسم الأول: الإطار التاريخي للغة العربية واللغات الأخرى ومقدمة عن البلد:

١- جغرافية سلطنة عُمان وعدد سكانها:

تقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتمتد بين دائرتي عرض: ١٦°٣٩' و ٢٦°٣٠' شمالاً وبين خطي طول ٥٢°٠٠' و ٥٩°٥٠' شرقاً، تطل على ساحل يمتد ٣١٦٥ كيلومتراً، يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتداً إلى بحر عمان حتى ينتهي عند مسندم شمالاً، ليطل على مضيق هرمز الإستراتيجي حيث مدخل الخليج العربي، وترتبط حدود عمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غرباً، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالاً، ويتبعها عدد من الجزر الصغيرة في بحر عمان ومضيق هرمز، مثل: جزيرة سلامة وبناتها، وفي بحر العرب، مثل: جزيرة مصيرة، ومجموعة جزر الحلايبات وغيرها.

وتكون من حيث الموقع كذلك شمال مدار السرطان وجنوبه، فتنتهي بذلك إلى المناطق الحارة والجافة ولها بجنوبها امتدادات تدخل في المناخ الاستوائي، ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم، وهو الطريق البحري بين الخليج والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضاً اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لتربط بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها، وتبلغ مساحة سلطنة عُمان: ٣٠٩,٥٠٠ (ثلاثمائة وتسعة آلاف وخمسمائة) كيلومتر مربع^(١)، وهي إحدى دول الخليج العربية الست: الإمارات، والبحرين، والسعودية، وقطر، والكويت ويصل عدد السكان فيها إلى ٢٨٩٥٥٤٧ عمانياً، يشكلون نسبة ٥٧٪، ويصل عدد الوافدين فيها إلى ٢١٨٣٩٦٧ وافداً يشكلون نسبة ٤٣٪ من عدد السكان^(٢).

(١) انظر موقع وزارة الإعلام العمانية: <https://www.omaninfo.om/pages/161/show/572>

(٢) انظر المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان: <https://www.ncsi.gov.om/Pages/NCsi.aspx>

شكل رقم (١): عدد ونسب سكان السلطنة



٢- اللغات المستعملة في البلد ومجالات الاستعمال والتوزيع الجغرافي لمستعملاتها:

تنفتح سلطنة عمان بحكم موقعها على جملة من الثقافات العربية والآسيوية المتداخلة، فالبلد عربي الهوية واللغة وأغلب سكانه من العرب، إلا أنه - ونظراً للمتغيرات الاقتصادية والتأثيرات الجغرافية - يستقطب أجناساً مختلفة ولاسيما من البلدان الآسيوية المجاورة كالهند وإيران وباكستان وبنغلاديش ويشكلون جالية واسعة تصل نسبتهم إلى ٤٣٪ مقارنةً بعدد السكان، وأغلبهم من العمالة الوافدة، والذين يتحدثون بلغاتهم الأصلية في أغلب الأوقات، وبسبب التاريخ والامتداد الحضاري والسياسي - سابقاً - مع شرق إفريقيا، فقد أوجد هذا الامتداد بعض اللغات التي تنتمي إلى الأقاليم الإفريقية كالسواحيلية التي هي مزيج من عربية التجار، والبحارة، ولغات السكان في تلك المناطق، ونظراً إلى عودة مجموعة من العمانيين العرب الذين ولدوا في سواحل إفريقيا كزنجبار والصومال، أطلق على لغتهم اللغة الزنجبارية في الوسط اللغوي العماني، بالإضافة إلى ذلك نجد اللغات: البلوشية، واللواتية، والهندية، حاضرة في السلطنة بوصفها لغات متحدث بها.

هذا بنظرة واسعة في التنوع اللغوي في السلطنة، أما إذا دققنا النظر ولاسيما في اللغة العربية ولهجاتها، فنجد أن اللغة العربية الفصيحة المعاصرة هي لغة الدولة والإعلام والقانون؛ أي يتحدث بها في خطاب الرسمىات، وتوجد هنالك بجوارها لهجات وعاميات ونوعيات لغوية عربية، وبعيداً عن مناقشة الاختلاف في المصطلحات السابقة أي الفرق بين مصطلح «اللهجة» و«العامية» و«النوعية» وما يرتبط بها من تباين في وجهات النظر، يمكننا إجمال المشهد اللغوي في أنه: «يغلب على النوعيات اللغوية العمانية التداخل والتشابك الذي يجعل من غير الممكن تحديد كل نوعية تحديداً دقيقاً صارماً يظهر حدود انتشارها وما يميزها من غيرها من كل النواحي والمستويات اللغوية، فليس من الممكن فصل نوعية لغوية عمانية بحدود لغوية أو اجتماعية أو جغرافية مستقلة تميزها عن غيرها من النوعيات اللغوية المتصلة بها أو القريبة منها فصلاً تاماً؛ بسبب التشارك الاجتماعي، والجغرافي، واللغوي، الناتج عن كون هذه النوعيات اللغوية العمانية متقاربة ومتشابهة ومن أرومة واحدة، وما بينها من تباين لا يؤهل أي نوعية منها لتكون كياناً لغوياً مستقلاً قائماً بذاته، وكل النوعيات اللغوية العمانية نوعيات

عربية كما هو شأن غيرها من النوعيات اللغوية المنتشرة في شتى مناطق الجزيرة عند قبائلها وجماعاتها الكلامية منذ ما قبل الإسلام إلى اليوم»^(١).

هذا التداخل لم يمنع بعض الباحثين من القول بأنه يوجد بسلطنة عمان ١٠ لغات عامية، وهي:

- ١- اللغة العامية في محافظة مسندم.
- ٢- اللغة العامية في ولايتي لوى وشناص.
- ٣- اللغة العامية الحضرية في محافظة ظفار.
- ٤- اللغة العامية البدوية في محافظة ظفار.
- ٥- اللغة العامية البدوية في محافظة البريمي.
- ٦- اللغة العامية البدوية في سواحل محافظة شمال الباطنة (باستثناء لوى وشناص).
- ٧- اللغة العامية البدوية في سواحل محافظة جنوب الشرقية والمناطق السهلية القريبة منها في جنوب الشرقية وشمال الشرقية.
- ٨- اللغة العامية البدوية لبدو الرمال (شبه الرحل ومن كانوا رحلا حتى وقت قريب، ويعتمد نشاطهم على رعي الإبل).
- ٩- اللغة العامية الحضرية في المناطق الحضرية والجبلية في المحافظات الآتية: الداخلية وجنوب الباطنة وشمال الشرقية.
- ١٠- اللغة العامية الحضرية في محافظة الظاهرة والمناطق الجبلية المتصلة بها في شمال الباطنة^(٢)، كما يشير الباحث صراحة إلى وجود أكثر من ٦٥ لهجة عُمانية.

(١) المعشني، محمد سالم: اللهجات واللغات العامية العمانية المعاصرة: دراسة في المفاهيم والمصطلحات والأنواع: مجلة الخليل، السنة الثالثة، العدد الخامس، ٢٠١٨، ص: ٣٢.

(٢) الكثيري، عامر آزاد: جريدة عمان، ٣٠ مايو ٢٠٢١: انظر موقع جريدة عمان: <https://www.omandaily.om/>

عموماً، يمكن تقسيم هذه العاميات واللهجات والنوعيات العمانية «إلى مجموعتين: مجموعة النوعيات المتأثرة بالعربية الشمالية»^(١)، وهي في المناطق الشمالية من عمان كمحافظة الشرقية جنوبها وشمالها، ومحافظة الداخلية، ومحافظة مسقط، ومحافظة الباطنة جنوبها وشمالها، ومحافظتي الظاهرة والبريمي، ومحافظة مسندم، والأخرى هي: «مجموعة النوعيات اللغوية المتأثرة بالعربية الجنوبية القديمة»^(٢)، وتنتشر خصوصاً بمحافظتي ظفار والوسطى من حواضر عمان.

هذا على المستوى الأفقي من التنوع اللغوي في سلطنة عمان، أما على المستوى العمودي اللغوي فيمكن تصنيف المستويات اللغوية بالسلطنة إلى خمسة مستويات كالتالي: مستوى فصحي التراث: وهي «فصحي تقليدية غير متأثرة بشيء نسبياً»، لغة تكاد تشبه فصحي التراث الكلاسيكية إلى حد التطابق، يظهر هذا المستوى في لغة الخطباء والفقهاء ممن تأثر تأثيراً مباشراً ومستمرّاً بأسلوب التراث^(٣)، ومستوى العربية الفصيحة المعاصرة (ع.ف.م): وهي لغة مكتوبة وأغلب المنطوق بها أصله مكتوب، ذات خصائص صرفية ونحوية ودلالية وأسلوبية معينة، تتصل مع الفصحي الكلاسيكية في كثير من خصائصها، وتتواصل مع عصرها في خصائص أخرى، تتعلق بالاحتمية التطورية للغات»^(٤)، وهي اللغة الرسمية للدولة، وتستعمل في الإعلام والقانون والخطابات الرسمية، والمنشورات والإعلانات الحكومية.

(١) المعشني، محمد سالم: اللهجات واللغات العامية العمانية المعاصرة: دراسة في المفاهيم والمصطلحات والأنواع، ص: ٥٠.

(٢) المعشني، محمد سالم: اللهجات واللغات العامية العمانية المعاصرة: دراسة في المفاهيم والمصطلحات والأنواع، ص: ٥٠.

(٣) الفارسي، علي حمد: مستويات العربية المعاصرة في سلطنة عمان، مجلة جسور، العدد السابع، يناير، ٢٠١٩، ص: ٢٣٦.

(٤) الفارسي، علي بن حمد: الأساليب التحليلية في العربية الفصيحة المعاصرة، ط: ١، منشورات الجمل بالاشتراك مع جامعة نزوى، بيروت، ٢٠١٧، ص: ١٠.

ومستوى عامية المتنورين (المتعلمين): «هذا المستوى يقل من الناحية التركيبية (Synthetic) عن مستوى العربية الفصحى المعاصرة ويرتفع عن مستوى عامية الأميين، وينتشر انتشاراً واسعاً في الحياة العامة بالسلطنة، وفي المعاملات اليومية غير المكتوبة»^(١)، والمستوى الرابع: مستوى «عامية الأميين وهي عامية من لم يحظ بشكل من أشكال التعليم»، وهو مستوى قليل الانتشار نظراً لارتفاع نسبة المتعلمين بالسلطنة التي تتجاوز ٩٠٪ وأكثر، هذا المستوى لا يوجد إلا مع كبار السن، وأخيراً: مستوى العربية الهجين (Pidgin) وهذا المستوى عبارة عن «لغة مشتركة، غيرت فيها طرائق التعبير العربية والرتبة المعروفة لغرض التواصل مع المغتربين من شبه القارة الهندية، يستطيع أن يفهمها المتحدث السليقي بالعربية المعاصرة بوضوح، وكان الغرض من هذا التهجين إنجاز التواصل اللغوي وتحقيقه»^(٢)، هذا المستوى ينتشر في الأسواق، والمناطق الصناعية، بحكم وجود عمالة وافدة كبيرة بالسلطنة.

٣ - الوضع الاقتصادي لسلطنة عمان:

تتميز سلطنة عمان، بوفرة الموارد الطبيعية والبشرية فيها؛ نظراً لموقعها الإستراتيجي والجغرافي والجيولوجي؛ حيث تعدّ إحدى الدول المصدرة للنفط الخام والمكثفات النفطية المصاحبة، فتصدر منه قرابة مليون برميل يومياً^(٣)، وهي بهذه الطبيعة الاقتصادية لا تختلف عن الدول الخليجية الأخرى التي يشكل فيها النفط مصدراً رئيسياً للدخل القومي وتنمية الاقتصاد الوطني.

(١) الفارسي، مستويات العربية المعاصرة في سلطنة عمان، ص: ٢٣٩.

(٢) الفارسي، علي حمد: مستويات العربية المعاصرة في سلطنة عمان، ص: ٢٤١.

(٣) انظر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان: <https://www.ncsi.gov.om/Pages/NCSI.aspx>

شكل رقم (٢): إنتاج السلطنة من النفط



هذا بالإضافة إلى تصدير الغاز الطبيعي الذي تحتل السلطنة من خلاله إحدى أبرز الدول المصدرة له في العالم.

المركز الوطني
للإحصاء
والمعلومات
تقرير المعرفة
سلطنة عُمان

الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي

48

مليار متر مكعب

2021

50

مليار متر مكعب

2022

45

مليار متر مكعب

2019

45

مليار متر مكعب

2020

2

مليار متر مكعب

إجمالي استيراد الغاز
الطبيعي في عام 2022

45

مليار متر مكعب

2018

Twitter Instagram Facebook

NCSIoman

بالإضافة إلى الأنشطة غير النفطية: كالسياحة والصيد البحري والزراعة والتجارة والتعدين وغيرها، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٣م ١٠,٤٠٠ مليار ريال عماني.

شكل رقم (٤): الناتج المحلي



القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في سلطنة عمان:

تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن عدداً من الأمم والشعوب سكنت عمان قبل العرب، كالسومريين، وهم من أطلقوا عليها اسم ماجان، والكلدانيون والفينيقيون والفرس كذلك، وبعد ذلك سجل انتشار القبائل التي تنتمي إلى الجنس العربي في شبه الجزيرة العربية؛ شمالها وجنوبها، ومنها عمان التي تقع إلى الجنوب الشرقي منها؛ فتشير المصادر التاريخية إلى أن أول من سكن قطر عمان القديم «قبيلة عمان القحطانية التي أعطت البلاد اسمها، فدعيت ببلاد عمان، وبالقطر العماني، ثم حدث بعد انفجار سد مأرب أن رحلت الأزدي إلى عمان، وهي من كبرى بطون كهلان، وضربت في الأرض، فسكن قسم منها تلك البلاد، فسموا أزدي عمان، ويظهر أن أول بقعة جذبتهم لسكنى تلك البلاد هي الجبل الأخضر؛ حيث الأرض الخصبة، والماء الغزير، ثم توزعوا من هناك في سائر القطر أنجاداً وسواحلاً، وأما باقي البطن من الأزدي، فقد تابعوا سيرهم إلى بلاد أخرى، ومنهم أزدي شنوءة، وغيرهم، وقد تبع أزدي عمان قبائل أخرى قحطانية وعدنانية بعد ذلك، فسكنت تلك البلاد، وقد ظهر الإسلام والأزدي هم أهل عمان وملوكها، وقد دخلوا في الإسلام عندما دخل الناس في دين الله أفواجا على يد الصحابي عمرو بن العاص، وفي عهد مليكيهم جيفر وعبد ابني الجلندي، وبعد مداورات ومناورات من القائد العربي الداهية، وبين الملكين المذكورين؛ كان هو أول والٍ مسلم على هذه البلاد.

وقد عرفت عمان في عهد النبي محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، وروى ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «إني لأعلم أرضاً من أرض العرب يقال لها عمان على شاطئ البحر الحجة منها أفضل، أو قال: خير من حجتين من غيرها»^(١)، كما ذكرت أحاديث أخرى في فضل أهل عمان، والحث على انتجاعها للرزق، ومعلوم أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- قد توفي والجزيرة العربية تدين بكاملها بالإسلام،

(١) رواه أحمد في «المسند» (٤٦١/٨-٤٦٢) وغيره.

وعلى ذلك فعمان هي قطعة من الدولة الإسلامية التي نشأت على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(١).

من هنا، ونظراً لتاريخ عمان وسكانها العرب وارتباطها بالخلافة الإسلامية؛ فيمكن القول بأن: السياسة اللغوية في الدولة الإسلامية وعمان واحدة، تتمثل في كون اللغة العربية الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم هي اللغة الرسمية للدولة، ظهر ذلك جلياً في لغة المكاتبات والرسائل السياسية والدعوية التي نقلتها لنا المصادر العربية بين مركز الخلافة الإسلامية، والأقاليم التابعة لها ومنها عمان، وظهور جملة من العلماء والفصحاء والشعراء في الإقليم العماني، ممن عرفوا بعلمهم وفصاحتهم وشعرهم بين أقرانهم في جزيرة العرب، وبلسانهم العربي الفصيح.

وهم كثر لكن من أبرزهم في ذلك الزمان: الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبو بكر أحمد بن محمد بن دريد الأزدي العماني صاحب الجمهرة، وأبو العباس المبرد صاحب الكامل في اللغة والأدب، وصحار بن عيَّاش العبدي، وكعب الأشقري، وكعب بن سوار، والمهلب بن أبي صفرة الأزدي العماني.. إلخ.

وقد استقلت عمان بحكمها -بعد سقوط دولة بني أمية- على يد الإمام الجلندي ابن مسعود في عام ١٣٣ هجرية أحد أبنائها العرب، وتتابع بعدها الحكم في أيدي عربية من أبناء البلد إلى عصرنا الحالي، ورغم أن عمان وقعت في فترة معينة تحت نير الاستعمار البرتغالي منذ «أوائل القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي»^(٢)، ولاسيما على بعض المناطق الساحلية إلا أنه لم يغيّر من جوهر السياسة اللغوية المتبعة فيها منذ حكم العرب لها، فظلت مكانة اللغة العربية بوصفها لغة الحكم في المناطق الداخلية منها زمن البرتغاليين، كما أن حكم البرتغاليين لم يكن إلا عسكرياً في إطار الحصون

(١) السيبي، سالم حمود: عمان عبر التاريخ، ط: ٥، وزارة التراث والثقافة، مسقط، ٢٠١٤، ص: ٤٣.

(٢) البراشدي، موسى سالم: دور علماء عمان في مواجهة البرتغاليين في سواحل عمان والمحيط الهندي،

مجلة التربية - الأزهر - العدد: ١٦٢، يناير ٢٠١٥، ص: ٧٤٥.

والقلاع؛ لتأمين طرق التجارة البحرية آنذاك، وما هي إلا فترة قصيرة لا تتجاوز عدّة عقود؛ حتى تم إجلاؤهم ومغادرتهم من البلاد.

ومع مغادرة البرتغاليين وتبّع فلولهم المنهزمة في المحيط الهندي وعلى سواحل إفريقيا، في عهد دولة اليعاربة سنة ١٦٥٠، بدأت تظهر الإمبراطورية العمانية، والتي توسعت من قطر في الخليج العربي وجنوب إيران إلى حدود الاتحاد القمري ومدغشقر في المحيط الهندي وشرق أفريقية، في عهد دولة البوسعيد؛ ولا سيما في عهد السيد سعيد بن سلطان الذي بولايته «دخلت عمان مرحلة تاريخية جديدة حيث استمر حكمه ما يزيد عن خمسين عاماً، ونقل مقر حكمه إلى زنجبار في شرق إفريقيا سنة (١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م)»^(١)، وبالتالي «أصبحت زنجبار مركز إشعاع إسلامي، وانتشر الإسلام من خلالها إلى أواسط القارة الإفريقية»^(٢).

فكانت اللغة العربية هي إحدى لغات الحكم العماني الرسمية في زنجبار إلى فترة سقوط الحكم العربي العماني هناك بتاريخ ١٩٦٤، «حين أطاحت الثورة بآخر حاكم عماني لها وهو السلطان جمشيد بن سعيد أحد أبناء السلطان سعيد»^(٣)، وفي ضوء ذلك طبعت النقود والعملات باللغة العربية، كما صدرت بعض الصحف باللغة العربية، مثل: جريدة النجاش، التي «تبنيّ صدورها حزب الإصلاح باللغة العربية في زنجبار ١٩١١م»، وجريدة الإصلاح التي «صدرت باللغة العربية، والسواحيلية في ممباسا ١٩٣٢م»^(٤)، وكذلك جريدة الفلق وغيرها.

(١) الفريحي، فاطمة محمد: زنجبار وساحل أفريقية في عهد السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي: ١٨٣٢-١٨٥٦م، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، العدد: ١، المجلد: ١، ٢٠١٩، ص: ٧٥.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الشايب، منيرة: زنجبار: جزيرة القرنفل التي حكمها العرب وسكنها خليط من الأقوام، موقع بي بي سي عربي، ٣ يونيو ٢٠١١، https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/06/110603_report_zanzibar.

(٤) البوسعيدي، نصر: رموز الصحافة في زنجبار.. الفلق وكتابها العمانيون أنموذجاً، صحيفة أثير، ٦ مارس، ٢٠١٧، <https://www.atheer.com/archives/302411/>.

أما في جزيرة العرب، فظل الحكم العربي لسلطنة عمان في أسرة آل سعيد إلى العصر الحالي، على الرغم من وقوعه تحت النفوذ البريطاني لفترة معينة، لكن هذا النفوذ لم يتدخل في تغيير السياسة اللغوية أو تغيير لغة الحكم، بل ظلت اللغة العربية هي لغة الدولة، ومع استقرار الحكم للسلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- منذ عام ١٩٧٠م شهدت عمان نهضة واسعة على مستوى التعليم، والصحة، والثقافة، وعلى الجوانب الحضارية الأخرى، ونصّ النظام الأساسي للدولة في المادة (٣) على أن «لغة الدولة الرسمية اللغة العربية»، وما تبع هذا القرار من تفعيل العربية في مؤسسات الدولة، فكان التعليم الحكومي منذ بدايته يقوم على التدريس باللغة العربية، وتكتب لغة القانون باللغة العربية، ولغة الصحافة والإعلام والخطابات الرسمية كذلك.

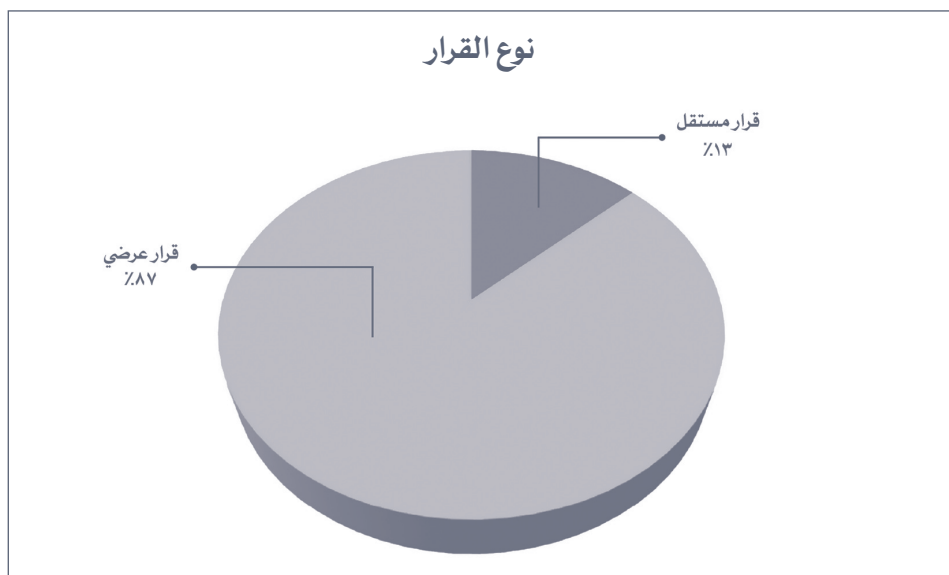
القسم الثالث: السياسات اللغوية في سلطنة عمان: تحليل كمي ونوعي:

تبين لنا بعد جمع القرارات اللغوية وتحليلها في سلطنة عمان، وجود نوعين من القرارات: القرارات المستقلة: أي التي صدرت خصيصاً لخدمة اللغة العربية، والقرارات العرضية: وهي التي صدرت لأجل غرض عام، وتم تخصيص بند من بنودها؛ فيما يختص باللغة العربية، ويُعنى بها. ومما يشار إليه في دراستنا هذه أن عملية الفصل الواضحة بين مجالات القرارات ولاسيما العرضية منها غير متاحة غالباً؛ وذلك لتداخل مجال القرارات، فعلى سبيل المثال في المرسوم السلطاني رقم ١٧/٢٠١٣، والخاص بإصدار قانون القياس والمعايرة، الفصل الثاني: اختصاصات المديرية، المادة: ٦، نجد البند: ١٠- تطبيق المواصفات القياسية أو اللوائح الفنية أو الأدلة أو التوصيات الصادرة عن دول أخرى وعن منظمات عربية وأجنبية، إقليمية ودولية، في الحالات التي تقدرها، شريطة أن تكون صادرة باللغة العربية أو الإنجليزية، فالاشتراط قائم في تطبيق المواصفات القياسية؛ وذلك بأن تكون صادرة باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية، والشاهد في هذا المثال وجود التداخل بين المجالات؛ فالوثيقة أو اللائحة ذات طبيعة قانونية؛ لكن جانب

القياس والمعايرة منها؛ لا بد من صدوره باللغة العربية، أو الإنجليزية؛ أي تم الجمع بين اختصاصين، هما: القانون والقياس؛ لذلك أشرنا إلى أن بعض القرارات تنتمي إلى أكثر من مجال.

والأشكال التالية توضح أنواع القرارات اللغوية وعددها ومجالاتها وجهات إصدارها وفق مدونة القرارات:

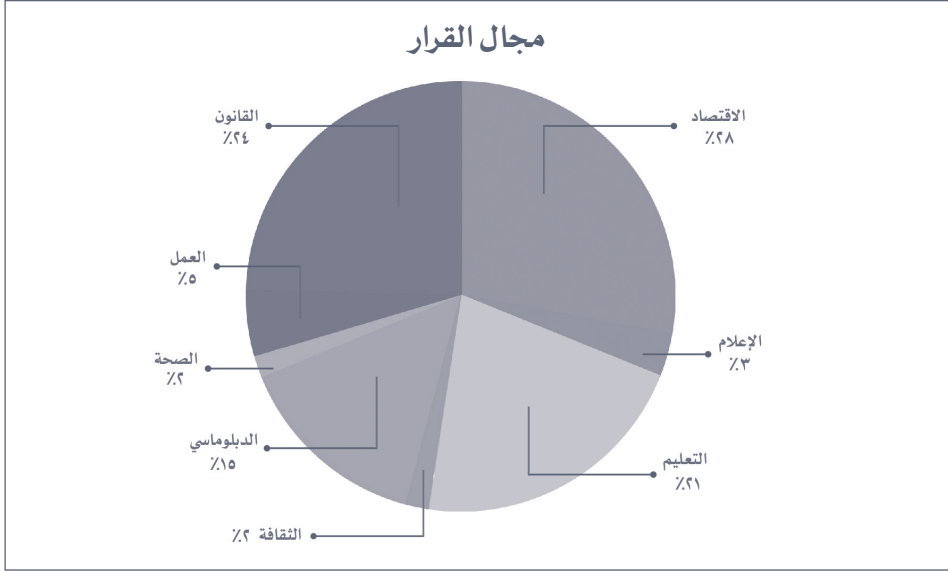
الشكل رقم (٥): نسبة أنواع القرارات اللغوية من حيث الاستقلال والعرض



الجدول رقم (١): عدد أنواع القرارات من حيث الاستقلال والعرض

العدد	نوع القرار
٨	قرار مستقل
٥٣	قرار عرضي

شكل (٦): نسب مجالات القرارات اللغوية



الجدول (٢): عدد القرارات حسب المجالات

العدد	مجال القرار
١٧	الاقتصاد
١	الصحة
٩	الدبلوماسية
٢	الإعلام
١٣	التعليم
١	الثقافة
١٥	القانون
٣	العمل

نلاحظ من الشكّلين والجدولين السابقين الآتي:

أولاً: غلبة نسبة القرارات العرضية ٨٧٪ على القرارات المستقلة ١٣٪، وربما يُفسّر هذا بحضور اللغة العربية في مؤسسات الدولة المختلفة، وفي المجالات المرتبطة بهذه المؤسسات، أما قلة عدد القرارات المستقلة مقارنةً بالقرارات العرضية؛ فيعود إلى عدم وجود هيئة أو مركز أو مجمع لغوي حكومي يصدر قراراته اللغوية باستمرار، بما يكون رصيماً من القرارات التي تُعنى عناية مباشرة باللغة العربية.

ثانياً: تشكّل القرارات في مجال التعليم ٢١٪؛ وهي من نوع تخطيط الاكتساب اللغوي؛ نظراً لأن اللغة العربية هي لغة التدريس بالمدارس الحكومية في السلطنة، وتحظى بنصيب وافر من جدول الحصص الأسبوعي مقارنةً بغيرها من المواد الدراسية، فمجموع عدد الحصص الدراسية للغة العربية في مدارس الحلقة الأولى على سبيل المثال يصل إلى إحدى وأربعين حصة^(١)، مقارنةً بغيرها من المواد الدراسية:

الخطة الدراسية لصفوف الحلقة الأولى (١-٤) من مرحلة التعليم الأساسي:

المادة	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	المجموع
تربية إسلامية	٦	٦	٦	٥	٢٣
لغة عربية	١٢	١٢	١٠	٧	٤١
لغة إنجليزية	٥	٥	٥	٥	٢٠
رياضيات	٧	٧	٧	٧	٢٨

(١) انظر موقع وزارة التربية والتعليم:

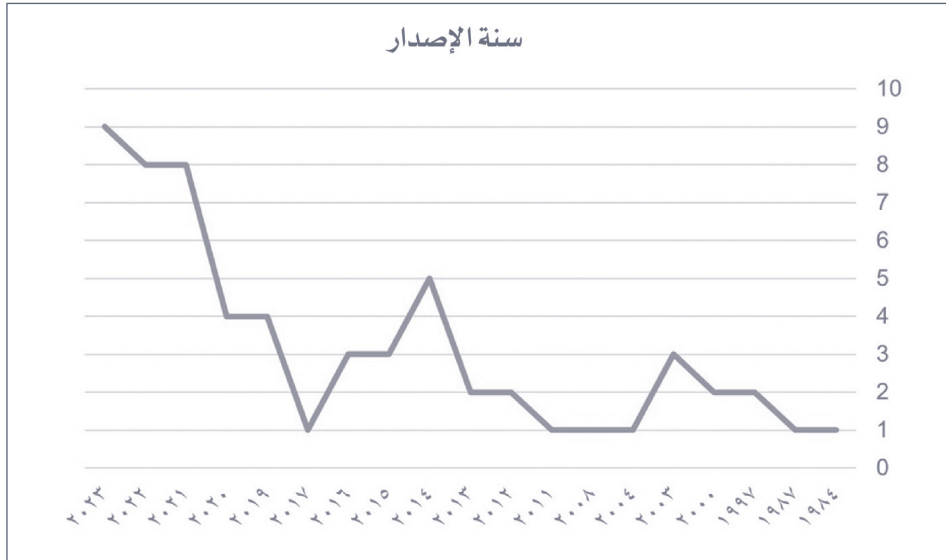
<https://home.moe.gov.om/module.php?m=pages-showpage&CatID=14&ID=16>

المادة	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	المجموع
علوم	٣	٣	٣	٥	١٤
اجتماعيات	٠	٠	٢	٣	٥
تربية رياضية	٢	٢	٢	٢	٨
تربية فنية	٢	٢	٢	٢	٨
تربية موسيقية	١	١	١	١	٤
المهارات الحياتية	١	١	١	١	٤
تقنية معلومات	١	١	١	٢	٥
جملة الحصص	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	١٦٠

ثالثاً: وجود بعض المبادرات والمشاريع والبرامج التي تقتضي إصدار قرارات مستقلة، مثل: مبادرة «شهر اللغة العربية»، وبرنامج «تدريس العربية للناطقين بغيرها».

رابعاً: تلاحظ - كذلك - من خلال الخط الزمني لإصدار القرارات اللغوية؛ ارتفاع معدل القرارات في السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة، ومردّ هذا الارتفاع راجع إلى المرحلة الجديدة؛ بتولي صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله - مقاليد الحكم في يناير ٢٠٢٠م، خلفاً للمغفور له - بإذن الله - السلطان قابوس بن سعيد، وبالتالي إصدار جملة من القوانين والتشريعات؛ سواءً أكان بتحديث أمر سابق، وإقراره، أم بإنشاء تشريع جديد؛ يتمشى والتوجهات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ لمرحلة النهضة المتجددة، ورؤية عمان ٢٠٤٠؛ وما يواكب ذلك من تشريعات وقوانين وأنظمة؛ على الصعيد الداخلي، وعلى المستويين الإقليمي، والدولي.

شكل رقم (٨): سنوات الإصدار



جدول رقم (٣): سنوات الإصدار

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٨٤
١	١٩٨٧
٢	١٩٩٧
٢	٢٠٠٠
٣	٢٠٠٣
١	٢٠٠٤
١	٢٠٠٨
١	٢٠١١

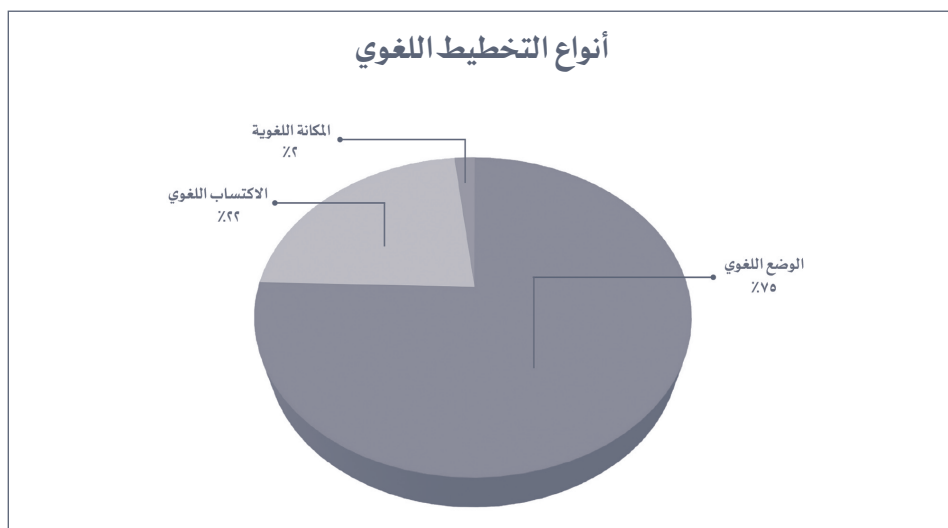
العدد	سنة الإصدار
٢	٢٠١٢
٢	٢٠١٣
٥	٢٠١٤
٣	٢٠١٥
٣	٢٠١٦
١	٢٠١٧
٤	٢٠١٩
٤	٢٠٢٠
٨	٢٠٢١
٨	٢٠٢٢
٩	٢٠٢٣

القسم الرابع: مجالات السياسة اللغوية:

تنوعت مجالات القرارات اللغوية في سلطنة عمان تنوعاً واسعاً في مختلف المجالات الحيوية بالدولة، نظراً لتعدد الجهات المصدرة للقرارات اللغوية، فشملت مجالات: التعليم، وقد حظي بعدد ١٣ قراراً، وهو نوع من «تخطيط الاكتساب اللغوي» وشملت كذلك: الاقتصاد ١٧، القانون ١٥، الدبلوماسية ٩، والعمل ٣، والإعلام ٢، والصحة والثقافة بقرار لكل منهما، وهو نوع من «تخطيط الوضع اللغوي»، وهذا يؤكد حضور اللغة العربية في مؤسسات الدولة فعلياً، وتسعى الدولة من خلال هذه القرارات إلى «تعزيز الهوية اللغوية الوطنية» في ضوء منافسة اللغة الإنجليزية لها ولا سيما في لغة السوق والتجارة والإعلانات التجارية.

ويمكننا أن نصنف القرارات اللغوية من ناحية أنواع التخطيط اللغوي في سلطنة عمان وفق التقسيم الذي أشار إليه محمود المحمود، حيث أشار إلى خمسة أنواع من التخطيط اللغوي، هي: «تخطيط الوضع اللغوي»، و«تخطيط المتن اللغوي»، و«تخطيط الاكتساب اللغوي»، و«تخطيط المكانة اللغوية»، «أما النوع الأخير فهو تخطيط الخطاب»^(١).

شكل رقم (٩): نسب أنواع التخطيط اللغوي



جدول (٤): عدد القرارات حسب أنواع التخطيط اللغوي

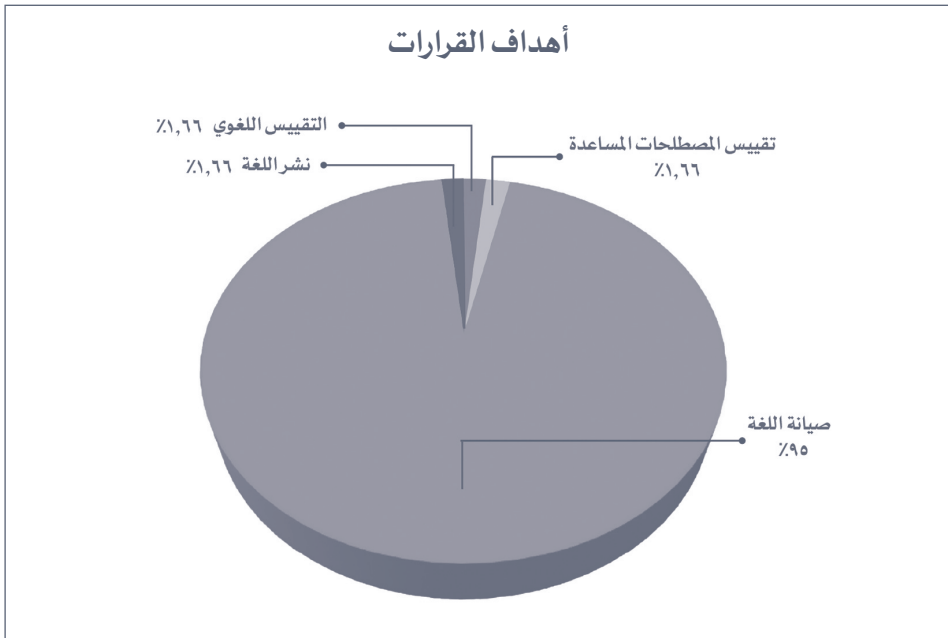
العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٤٦	الوضع اللغوي
١٤	الاكتساب اللغوي
١	المكانة اللغوية

(١) المحمود، محمود عبدالله: التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة-العدد السادس، إبريل ٢٠١٨، ص: ٧.

يتبين من الشكل والجدول السابقين، أن ٧٥٪ من القرارات هي من الوضع اللغوي ٤٦ يليها الاكتساب اللغوي ١٤ بنسبة ٢٣٪ من القرارات ثم تخطيط المكانة اللغوية بقرار وحيد مما يشكل ٢٪.

ولعل من أبرز أهداف القرارات اللغوية في السلطنة، هي صيانة اللغة حيث تشير القوانين والإجراءات الإدارية إلى ضرورة تفعيل اللغة العربية في مؤسسات الدولة كافة، لذلك يمكن وضع أغلب القرارات اللغوية ضمن جانب صيانة اللغة بنسبة تصل إلى ٩٥٪ وعدد القرارات ٥٨، في حين حظي التقييس اللغوي وتقييس المصطلحات المساعدة ونشر اللغة بقرار واحد لكل منها.

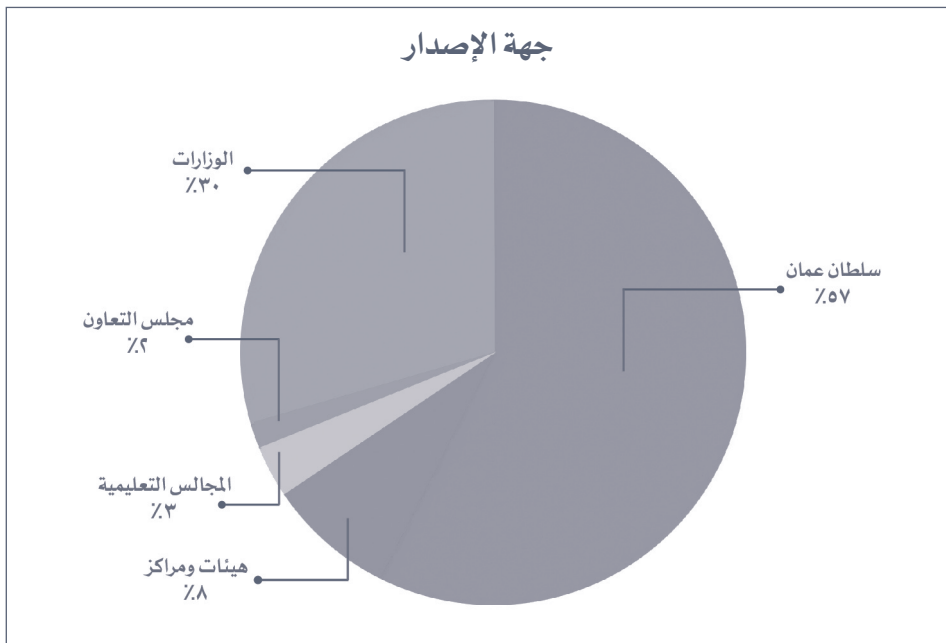
شكل رقم (١٠): نسب أهداف القرارات اللغوية



جدول (٥): أهداف القرارات اللغوية

العدد	أهداف القرارات
١	نشر اللغة
١	تقييس المصطلحات المساعدة
١	التقييس اللغوي
٥٨	صيانة اللغة

شكل رقم (١١): نسب جهات الإصدار



جدول (٦): جهات الإصدار

العدد	جهة الإصدار
٣٥	سلطان عمان
٥	هيئات ومراكز
٢	المجالس التعليمية
١	مجلس التعاون
١٨	الوزارات

ومما هو جدير بالذكر أن معظم القرارات تصدر من وزارة العدل والشؤون القانونية - المديرية العامة للجريدة الرسمية، وتكون في الغالب الأعم في صورة مرسوم سلطاني، وهو ما يزيد من نسبة التمكين للمضمون الذي يحمله المرسوم، ويرفع من مستوى الاهتمام والعناية به من قبل المؤسسات المعنية؛ فهو ملزم لها، ويجب عليها العمل بمقتضاه، وتجنب الإخلال بأي مادة من مواده.

كما يمكننا أن نلاحظ فيها جانب تعزيز الهوية اللغوية، ومن ذلك المادة (٨) المتعلقة بشروط اللافتة الإعلانية بالهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وهي:

١- أن تكون اللغة المستخدمة هي اللغة العربية الفصحى، ويجوز استعمال أي لغة أخرى شريطة مراعاة الآتي:

أ. أن تكون اللغة الأخرى بجانب اللغة العربية من ناحية اليسار وأسفلها.

ب. ألا تقل المساحة التي تشغلها اللغة العربية عن المساحة التي تشغلها اللغة الأخرى.

ج. أن تكون الترجمة من اللغة العربية إلى أي لغة أخرى سليمة ومحقة للغرض.

وهذا القرار يندرج ضمن تخطيط «الوضع اللغوي» فهو يحافظ على مكانة اللغة العربية معنوياً وشكلياً في عملية تنظيم اللافتات الإعلانية التي قد يحدث فيها تجاوز في إطار الترويج والتسويق للمشاريع التجارية، من حيث:

*** ضرورة استعمال اللغة العربية الفصحى في جميع اللافتات، ويترتب عليه:**

- منع استعمال اللهجات أو اللغات العامية في اللافتة الإعلانية.
- منع استعمال اللغة الأجنبية وحدها في اللافتة دون العربية.

*** مراعاة الذوق اللغوي، من حيث:**

- تكتب اللغة العربية في الجهة اليمنى من اللافتة؛ نظراً لأن الحرف العربي يكتب ويقرأ من اليمين إلى اليسار.
- مراعاة حجم المكان المخصص للعربية.
- تلافي الأخطاء الموجودة في الترجمة للافتة الإعلانية، وهذا البند نوقش على مستوى لجنة الخدمات وتقنية المعلومات بغرفة تجارة وصناعة عمان^(١)، وجاء نتيجة انتشار أخطاء الترجمة إلى اللغة العربية في اللافتات الإعلانية، ولاسيما من قبل العمالة الوافدة التي تلجأ إلى «ترجمات مستمدة من فضاءات الشبكة العنكبوتية وعبر الاستعانة بمتصفح جوجل»^(٢).

(١) لجنة الخدمات وتقنية المعلومات بالغرفة (غرفة تجارة وصناعة عمان) تناقش عدداً من المقترحات التطويرية، جريدة جهات، ٢٣، يونيو، ٢٠٢١، <https://wejhatt.com/?p=49726>

(٢) المطاعني، علي راشد: الترجمة ما لها وما عليها، جريدة الشبيبة، الثلاثاء، ١٦ إبريل، ٢٠١٩. الترجمة ما لها وما عليها - الشبيبة | آخر أخبار سلطنة عمان المحلية وأخبار العالم (shabiba.com).

القسم الخامس: أنواع السياسات اللغوية:

• الهوية الوطنية وتعزيزها لغوياً:

لا يخفى على أحد أن سلطنة عمان بلد عربي ومسلم، وأغلب سكانها من القبائل العربية منذ القدم - كما سلف ذكره - وقد تعاقب على حكمها جملة من الملوك والأئمة والسلاطين العرب إلى عصرنا هذا، ولغتها العربية الفصحى لغتها الرسمية منذ نشوء الدولة في تاريخ عمان.

وقد جاءت النهضة المباركة، وقامت مؤسسات الدولة الحديثة على يد السلطان قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه - لتعزيز حضور اللغة العربية في هذه المؤسسات، ولتكون لغة التعليم كذلك منذ مطلع عام ١٩٧٠، أي منذ بناء المدارس النظامية، وتكوين النظام التعليمي الجديد، الذي واصل مسيرة الكتابيب والمساجد سابقاً، وصدرت جملة من القرارات التي تنظم الأعمال وتشرع القوانين في مختلف الميادين، وعززت اللغة العربية؛ بوصفها لغةً للقانون والمراسيم والتعليم المدرسي والإعلام والثقافة وجزءاً من الهوية الوطنية.

• البعد القومي والديني وتأثيرهما في القرار اللغوي:

تأثرت سلطنة عمان في فترة الستينيات والسبعينيات حالها حال الأقطار العربية الأخرى، بالمد القومي العربي، وبزعيم القومية العربية جمال عبدالناصر الذي سميت بعض المدارس باسمه، ومنها: مدرسة جمال عبدالناصر الإعدادية بولاية صور التي غُيّر اسمها لاحقاً إلى مدرسة السلطان سعيد بن تيمور في بداية الألفية الثانية، ونادي العروبة الثقافي الرياضي الذي تأسس كذلك في أوج فترة القومية العربية، هذا الوعي الوطني بالعروبة والعربية ألقى بثقله لإعادة تمكين العربية من المناهج التعليمية، وأفواه الناشئة، من أبناء الشعب العماني، وهو فعلاً ما حدث ودعمته الدولة وشجعتة باستمرار إلى يومنا الحالي ويظهر جلياً في عدد الحصص الدراسية المخصصة لتدريس

اللغة العربية مقارنة باللغة الإنجليزية، وغيرها من الحصص والأنشطة الأخرى، كما أن التأثير الديني يظهر جلياً في تعزيز العربية بوصفها لغة القرآن في مؤسسات التعليم، ومنها المعاهد الدينية التي تنتشر في محافظات السلطنة مدعومة من ديوان البلاط السلطاني أي من السلطان نفسه، وتركز في تدريسها على التربية الإسلامية واللغة العربية في المقام الأول^(١)، فقد أولت الحكومة العمانية منذ مطلع السبعينيات جلّ اهتمامها بدعم هذه المعاهد وتفعيل دورها الحيوي في نشر قيم الإسلام السمحة واللغة العربية في مواجهة الأفكار الشيوعية - آنذاك - التي لا تتفق وقيم المجتمع العماني، ظهر ذلك الاهتمام من خلال المرسوم السلطاني رقم ١٩٧٧/٦٠، الذي نص على تعديل اسم معهد الدراسات الإسلامية آنذاك وتحديد اختصاصاته، فقد رسم السلطان قابوس بن سعيد - طيب الله ثراه - في

المادة (١): بأن يعدل اسم معهد الدراسات الإسلامية الحالي إلى «المعهد الإسلامي الثانوي».

المادة (٢): وأن تكون من أهداف المعهد:

* المحافظة على تراث الفقه الإسلامي واللغة العربية ونشرهما، وتأهيل جيل مؤمن بربه فاهم لدينه، يقود الوعي الديني ويتحمل عبء الدفاع عنه والمحافظة عليه وبسطه بالأسلوب الملائم لروح العصر ومضمون الإسلام ومشاكل الحياة في شتى نواحيها وذلك بالعمل على:

١- تأهيل وتخريج مربين ومعلمين ناضجين صالحين للقيام بتدريس العلوم الشرعية واللغة العربية في مدارس المرحلة الابتدائية بالسلطنة^(٢)، فقد ربط أثر اللغة العربية بدور الإسلام في المجتمع وقيمه، فاعتنت هذه المعاهد

(١) انظر مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم: <https://sqhccs.gov.om/affiliates/page/3?scro?2&llto=start?scrollto=start>

(٢) نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (١٣٢) الصادرة في ١٩٧٧/٩/١.

منذ ذلك الوقت بتدريس المقررات الإسلامية باللغة العربية وتدريس علومها كذلك، وكذلك في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية نجد أن خطب الجمعة متجددة وموحدة وتصاغ وتقرأ على الناس كل جمعة بلغة عربية فصحي^(١)، وهي مادة لغوية حية تؤثر إيجاباً في تعزيز حضور اللغة العربية بين أوساط الناس، فكثير من هذه الخطب ولاسيما في القضايا المجتمعية الطارئة على المجتمع، تكون مادة حاضرة للنقاش والتداول في مجالس الناس وحديثهم اليومي، وهو ما يعزز حضور العربية بشكل غير مباشر في المجتمع العماني.

• البعد العلمي وتدريس العلوم:

أشرنا سابقاً إلى أن اللغة العربية هي لغة التدريس في المدارس الحكومية؛ أما في مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص فنجد أن تدريس العلوم التطبيقية والطبيعية يكون باللغة الإنجليزية وحدها كباقي دول الخليج العربية، ولا يستثنى من ذلك إلا بعض التخصصات الإنسانية: كاللغة العربية، والتاريخ، والجغرافيا، والقانون، وبعض تخصصات الإدارة، على الرغم من أن المادة (٤) من قانون التعليم العالي، تنص صراحة على أن «اللغة العربية هي اللغة الرسمية في مؤسسات التعليم العالي، ويجوز لها -بعد موافقة الوزارة- التدريس بلغات أخرى»^(٢)، إلا أن واقع التدريس في مؤسسات التعليم العالي خاصة العلوم التطبيقية غير ملتزم بهذه المادة، حتى في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بما فيها جامعة السلطان قابوس والتي هي أكبر مؤسسة جامعية بالسلطنة وأقدمها، وهذا الإشكال واقع بسبب احتياجات سوق العمل المرتبط بالاقتصاد العالمي الرأسمالي الذي يشترط إجادة اللغة الإنجليزية تحديداً وكتابة للتوظيف، كما أن أغلب القيادات التعليمية بالسلطنة قد أكملت دراستها في الجامعات الغربية التي تتحدث اللغة الإنجليزية مواكبة للتطور العلمي، وكذلك المناهج والمراجع العلمية

(١) انظر موقع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - خطب الجمعة: <https://www.mara.gov.om/jumaa/>

(٢) قانون التعليم العالي، الجريدة الرسمية العدد (١٤٩٢).

المعتمدة في هذه المؤسسات أغلبها يصدر باللغة الإنجليزية، قد نحكم على هذا الواقع التعليمي بوصفه نوعاً من أنواع الهيمنة اللغوية التي تمارسه اللغة الإنجليزية على بلداننا العربية، لكن المسألة لها جوانب حضارية أكبر من موضوع الهيمنة، وهو أمر لا يمكن تجاوزه في اتخاذ قرار حاسم لصالح تدريس العلوم التطبيقية باللغة العربية، إضافةً إلى ذلك لا توجد نماذج متقدمة أو تجارب ناجحة ومؤثرة في تطبيق اللغة العربية في تعليم العلوم التطبيقية محلياً أو إقليمياً، حتى تحذوها الجامعات أو الدول؛ بالتالي فإن المغامرة في اتخاذ هذا القرار قد يشكل عبئاً كبيراً أو تحدياً صعباً لمتخذي القرار التعليمي.

● الحد من تأثير العمالة الوافدة اجتماعياً ولغوياً:

تصدر بعض التعليمات بين فترة وأخرى؛ للحد من تأثير العمالة الوافدة الأجنبية اجتماعياً ولغوياً، والتي تشكل ما يزيد عن ٤٠٪ من سكان البلاد، بل إن كثيراً منعاملات - وفي الغالب الأعم هن من غير العربيات - يعشن في منازل المواطنين وبين أظهرهم، وتوكل إليهن رعاية الأطفال والعناية بهم أحياناً، لذلك تصدر هذه التعليمات لحماية قيم المجتمع، مثل: اللبس، والذوق العام، وهويته اللغوية.

القسم السادس: تحديات السياسة اللغوية في سلطنة عمان ووجوه التعزيز الممكنة:

من أبرز التحديات التي تواجه السياسة اللغوية في سلطنة عمان: تشتت الجهود في خدمة اللغة العربية، وتفعيلها؛ نتيجةً لعدم وجود هيئة منظمة للسياسات اللغوية ومتابعتها في مؤسسات الدولة الرسمية، وتكون لديها الصلاحية لسنّ القرارات اللغوية المناسبة، واقتراح التخطيط اللغوي المتوقع. وإنشاء مجمع للغة العربية أو مركز لخدمتها في السلطنة، أو وجود هيئة شبيهة بجهاز الرقابة الإدارية والمالية في سلطنة عمان؛ سيخدم - بلا شك - السياسة اللغوية، وسيعزز حضور العربية بشكل جيد في المؤسسات الرسمية، بل ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص كذلك.

فعدم وجود هذه المؤسسة المخولة لاقتراح سياسة لغوية واضحة -سياسة صريحة- تسير في ضوئها بقية مؤسسات الدولة، سيؤثر سلباً في متابعة واقع اللغة العربية وسبل النهوض بها، فالسياسة الضمنية الحالية المتبعة بالسلطنة «عرضة للتغيير تبعاً للواقع، ومختلف الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خلافاً للسياسة اللغوية الصريحة، والتي تكون أكثر وضوحاً وانعكاساً على أرض الواقع»^(١).

ومن التحديات كذلك، منافسة اللغة الإنجليزية للغة العربية في مجال التعليم العالي، ولا سيما في تدريس العلوم التطبيقية والطبيعية، وهذا التحدي تواجهه أغلب الدول العربية وليست السلطنة فحسب.

ومنها، انتشار اللغات الهندية انتشاراً منافساً بصفة غير رسمية للغة العربية في المجالات التجارية والأسواق والمناطق الصناعية، وربما تكون عائقاً أحياناً أمام التجار الشباب من العمانيين الذين لا يحسنون الحديث بها.

هذه التحديات السابقة قد تتشابه مع التحديات الموجودة بدول الخليج العربية، ولحلها تحتاج هذه الدول مجتمعة إلى اتخاذ قرارات علمية منظمة وموحدة وطويلة الأمد.

(١) المحمود، محمود: السياسة اللغوية السعودية: دراسة وتحليل، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٨ ع ١٣ ص ١٩٣-٢٣٠ (٢٠٢٠م).

مراجع الدراسة:

• الكتب:

- السيابي، سالم حمود: عمان عبر التاريخ، ط: ٥، وزارة التراث والثقافة، مسقط، ٢٠١٤.
- الفارسي، علي بن حمد: الأساليب التحليلية في العربية الفصيحة المعاصرة، ط: ١، منشورات الجمل بالاشتراك مع جامعة نزوى، بيروت، ٢٠١٧.

• الأبحاث:

- البراشدي، موسى سالم: دور علماء عمان في مواجهة البرتغاليين في سواحل عمان والمحيط الهندي، مجلة التريية-الأزهر-العدد: ١٦٢، يناير ٢٠١٥.
- المحمود، محمود عبدالله: التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة-العدد السادس، إبريل ٢٠١٨.
- المحمود، محمود عبدالله: السياسة اللغوية السعودية: دراسة وتحليل، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م ٢٨ ع ١٣ ص: ١٩٣-٢٣٠ (٢٠٢٠م).
- المعشني، محمد سالم: اللهجات واللغات العامية العمانية المعاصرة: دراسة في المفاهيم والمصطلحات والأنواع: مجلة الخليل، السنة الثالثة، العدد الخامس، ٢٠١٨.
- الفارسي، علي حمد: مستويات العربية المعاصرة في سلطنة عمان، مجلة جسور، العدد السابع، يناير، ٢٠١٩.
- الفريحي، فاطمة محمد: زنجبار وساحل أفريقية في عهد السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي: ١٨٣٢-١٨٥٦م، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، العدد: ١، المجلد ٦، ٢٠١٩.

● المقالات والصحف والمواقع الإلكترونية:

- موقع وزارة الإعلام العمانية: <https://www.omaninfo.om/pages/161/show/572>
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان: <https://www.ncsi.gov.om/Pages/NCSI.aspx>
- الشايب، منيرة: زنجبار: جزيرة القرنفل التي حكمها العرب وسكنها خليط من الأقوام، موقع بي بي سي عربي، ٣ يونيو ٢٠١١، https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/06/110603_report_zanzibar
- البوسعيدى، نصر: رموز الصحافة في زنجبار.. الفلق وكتابها العمانيون أنموذجاً، صحيفة أثير، ٦ مارس، 2017، <https://www.atheer.om/archives/302411/>
- المطاعني، علي راشد: الترجمة ما لها وما عليها، جريدة الشبيبة، الثلاثاء، ١٦ إبريل، ٢٠١٩. الترجمة ما لها وما عليها - الشبيبة | آخر أخبار سلطنة عمان المحلية وأخبار العالم (shabiba.com)
- الكثيري، عامر آزاد: جريدة عمان، ٣٠ مايو ٢٠٢١: انظر موقع جريدة عمان: <https://www.omandaily.om/>
- لجنة الخدمات وتقنية المعلومات بالغرفة (غرفة تجارة وصناعة عمان) تناقش عدداً من المقترحات التطويرية، جريدة وجهات، ٢٣، يونيو، ٢٠٢١، <https://wejhatt.com/?p=49726>

١٤: دراسة حالة (دولة فلسطين)

إعداد: الأستاذ نائل المصري

دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية



القسم الأول: مقدمة تعريفية ولغوية عن فلسطين:

تتميز دولة فلسطين بسمات تميزها عن غيرها من البلدان في العالم، ولعل أهم ما يميز فلسطين بعد موقعها الجغرافي المهم والبارز في الربط بين قارتي آسيا وإفريقيا، هو احتواؤها على مقدسات إسلامية ومسيحية مهمة؛ ففيها قبلة المسلمين الأولى وهو المسجد الأقصى في القدس المحتلة، وفيها كنيسة المهد في بيت لحم، وكنيسة القيامة في مدينة القدس المحتلة.

تقع فلسطين في جنوب غرب قارة آسيا في الجزء الجنوبي للساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ما يجعلها جسراً يربط بين قارتي آسيا وإفريقيا، وبين البحر المتوسط والبحر الأحمر، ومن ثم المحيط الأطلسي والمحيط الهندي.

تبلغ مساحة فلسطين التاريخية نحو ٢٧ ألف كيلومتر مربع، تضم بحيرتي طبريا والحويلة ونصف مساحة البحر الميت، وتبلغ مساحة الضفة الغربية بما في ذلك الجزء التابع لها من البحر الميت ٥٨٤٢ كيلومتراً مربعاً، فيما تبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٥ كيلومتراً مربعاً (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٢٠٢٣).

تتميز دولة فلسطين بمواردها الطبيعية، منها: المياه، والطاقة الشمسية، والزراعة وغيرها، وتتميز فلسطين كذلك بمناخها المتوسطي، الذي يتميز بكثرة الأمطار في فصل الشتاء، وارتفاع درجة الحرارة صيفاً، يبدأ فصل المطر في أكتوبر/تشرين الأول وينتهي في أبريل/نيسان.

قدر جهاز الإحصاء الفلسطيني عدد الفلسطينيين ١٤,٥ مليون فلسطيني في فلسطين التاريخية والشتات، وذلك في منتصف عام ٢٠٢٣، منهم ٥,٤٨ ملايين فلسطيني في دولة فلسطين، منهم ٢,٧٨ مليون ذكر و٢,٧٠ مليون أنثى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣).

بلغ عدد سكان الضفة الغربية المقدّر حوالي ٣,٢٥ ملايين نسمة، منهم ١,٦٥ مليون ذكور و ١,٦٠ مليون أنثى، بينما قدر عدد سكان قطاع غزة حوالي ٢,٢٣ مليون نسمة، منهم ١,١٣ مليون ذكور و ١,١٠ مليون أنثى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣).

تشكل معظم فلسطين من أغلبية مسلمة، وأقلية مسيحية (حوالي ٩٪) بالقدس ورام الله وبيت لحم وغزة أغلبهم ينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية، بالإضافة إلى سامريين ودروز.

تتكلم الشواهد التاريخية في فلسطين عن تاريخ هذه الأرض الطويل والمتشابك منذ ما قبل التاريخ؛ إذ أن أقدم شعب معروف استوطن هذه الأرض هم الكنعانيون، وقد سيطرت على المنطقة العديد من الشعوب المختلفة، بمن فيهم قدماء المصريين، والفلسطينيون، وبنو إسرائيل، والآشوريون، والبابليون، والفرس، والإغريق، والرومان، والبيزنطيون، والخلافة الإسلامية، والصليبيون، والأيوبيون، والمماليك والعثمانيون، والبريطانيون، وأخيراً ما يسمى بإسرائيل بعد النكبة عام ١٩٤٨.

ينص القانون الأساسي الفلسطيني في المادة الرابعة، على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، واللغة العربية هي اللغة الأساسية التي يتحدث بها الفلسطينيون، ولها لهجة فريدة؛ فهي مجموعة فرعية من اللهجة العربية الشامية، يتحدث بها في فلسطين المواطنون العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ أو ما تسمى أمراً واقعا (إسرائيل)، والسكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة وفي أماكن أخرى داخل الأراضي المحتلة وفي الشتات حول العالم.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في فلسطين:

يمكن تتبع المراحل التي مرت بها السياسات اللغوية في فلسطين على النحو التالي:

• أولاً: إبان الانتداب البريطاني

منذ الانتداب البريطاني على فلسطين اعتبرت اللغات الإنجليزية والعربية والعبرية كلغات رسمية لمنطقة فلسطين التاريخية (كونها إحدى مناطق الانتداب البريطاني)،

وقد بدأت اللغة العبرية بالتسرب إلى فلسطين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بالتزامن مع الهجرات اليهودية المكثفة وإقامة المستوطنات اليهودية على أرض فلسطين، حيث كان التحدث بالعبرية قبل ذلك محدوداً جداً في فلسطين ويقتصر على مستوى حاخامات اليهود المتوزعين في مناطق فلسطين المختلفة.

● ثانياً: بعد نكبة ١٩٤٨

يتحدث باللغة العربية حوالي ٤٥٪ من السكان داخل فلسطين التاريخية لغة أمّاً، (وذلك على إثر النكبة وتهجير قرابة نصف الفلسطينيين)، ويتكلم الفلسطينيون باللهجة الفلسطينية، وهي إحدى اللهجات العربية العامية التي تتبع طائفة اللهجات الشامية الجنوبية، وهناك أيضاً لهجة بدو سيناء والنقب (للبدويين من سكان صحراء النقب)، ويمكن تقسيم اللهجة الفلسطينية إلى لهجات فرعية، فاللهجات الفلسطينية الريفية أو الفلاحية مزايًا وسمات مختلفة كنطق القاف كافًا تميزها عن باقي اللهجات العربية، أما لهجات المدن فهي تأخذ شيئاً من اللهجات الشامية الشمالية.

ويشار إلى أنه بعد نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨، أصبحت اللغتان العبرية والعربية اللغتين الرسميتين والأساسيتين للسكان داخل إسرائيل، حيث أصبح عدد السكان العرب ٢٠,٢٪ من سكان داخل (إسرائيل)، وبعد مطالبتهم بالاعتراف بأن اللغة العربية لغة رسمية في البلاد استجابت الحكومة بعد عدة ضغوطات من العرب داخل الأراضي المحتلة ١٩٤٨، واستمر الاعتراف بها لغة رسمية داخل (إسرائيل) حتى عام ٢٠١٨ عندما أقر الكنيست الإسرائيلي القانون الأساسي الذي يعتبر (إسرائيل) «دولة قومية لليهود»، أما في الضفة الغربية وقطاع غزة (وهي مناطق السلطة الفلسطينية) فيتكلم غالبية السكان اللغة العربية، وهم الفلسطينيون الأصليون واللاجئون من مدن أخرى داخل الخط الأخضر إبان النكبة.

● ثالثاً: بعد اتفاق أوسلو

بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م وإنشاء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، وتشكيل أول حكومة فلسطينية برئاسة الرئيس الراحل ياسر عرفات، كان من جملة

القرارات المتخذة لإنشاء مجمع اللغة العربية الفلسطيني (بيت المقدس)، وهو المنظمة الرسمية العليا للأبحاث وعلوم اللغة العربية في دولة فلسطين، تأسس المجمع عام ١٩٩٤، ويتبع مباشرة لرئاسة دولة فلسطين، وهو أحد المجامع الأعضاء ضمن اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، وقد افتتح المجمع في العام ذاته بحضور رسمي فلسطيني؛ حيث باشر المجمع أعماله من مدينة القدس التي تعد المقر الدائم له، وبعد فترة وجيزة نُقل مقر المجمع إلى مدينة رام الله في الضفة الغربية لتكون مقراً مؤقتاً؛ نظراً لتعرض المجمع في القدس للمضايقة والملاحقة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وقد تلا هذا المجمع ثلاثة مجامع أخرى، وهو مجمع اللغة العربية في حيفا، وأنشئ سنة ٢٠٠٧ نتيجة للانفصال الاجتماعي والسياسي والحوازج الجغرافية بين الأراضي الفلسطينية والأراضي المحتلة، وتبعه مجمع القاسمي للغة العربية في باقة الغربية كذلك في الداخل المحتل، وأنشئ سنة ٢٠٠٩؛ وكنتيجة لحالة الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي الحاصلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أنشئ في قطاع غزة مجمع اللغة العربية الفلسطيني عام ٢٠١٣م.

إن خصوصية الظرف الفلسطيني بسبب ظروف الاحتلال وما يعانيه الفلسطينيون من هذه الكارثة والمحاولات المستمرة للاحتلال الإسرائيلي لتهويد ما يمكن تهويده، ومنها اللغة، ومحاولاته طمس اللغة العربية وإدراج العبرية مكانها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً؛ لعل ذلك جعل من السياسات اللغوية الفلسطينية سياسات خاصة لمجابهة المد التهويدي، ومهما يكن من أمر فإن أبرز السياسات اللغوية الفلسطينية تتمثل في الآتي:

- ١- تخطيط الاكتساب اللغوي: بناء على قرار وزير التربية والتعليم العالي رقم (١٥) لسنة ٢٠١٤، العمل على استخدام اللغة العربية السليمة في جميع المجالات والتخصصات الدراسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والعامة والخاصة؛ وعليه تقوم الأقسام في الجامعات والكليات بتحديد أهم وأحدث المقررات في التخصصات المختلفة من قبل الأساتذة المتخصصين ليتم ترجمتها إلى اللغة العربية وتدريسها للطلبة باللغة العربية.

٢- تخطيط الوضع اللغوي: بناء على قرار وزير التربية والتعليم العالي بشأن اعتماد مشروع قانون حماية اللغة العربية، والعمل على وقف منح الرخص للمحلات التي تحمل أسماء أجنبية، والإعلان عن السلع الغذائية باستخدام اللغة العربية.

٣- توظيف اللغة ومدلولاتها في مواجهة التهويد، وذلك من خلال تنفيذ برامج لغوية خاصة تقوم على تصويب المفاهيم الخطأ التي زرعتها الاحتلال في نفوس الأجيال، وذلك من خلال الكثير من المفردات والمصطلحات والأسماء وبيان دلالتها اللغوية ومعانيها، وتقديم شرح مختصر ومبسط عنها، وخاصة تلك التي تدور في محور الصراع الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي.

٤- العمل على تأليف قاموس لغوي خاص يجمع التراث الفلسطيني بأكمله، ليشمل بين دفتيه أسماء المدن والقرى والأحياء والمساجد والكنائس وكل ما هو فلسطيني متعلق بالإرث الفلسطيني منذ أقدم العصور حتى يومنا هذا، مع الإشارة فيه إلى الأصل اللغوي للاسم أو المصطلح والتطور الذي حدث عليه، وترجمة هذا القاموس إلى لغات أجنبية أخرى.

٥- الاهتمام بكتب التاريخ والجغرافيا المقدمة في المنهاج الدراسي، ووضع أطلس فلسطيني مصور يتعلق بالجغرافيا الفلسطينية التاريخية، وكذلك يجب على الجامعات الفلسطينية زيادة المساقات التي تهتم بالقضية الفلسطينية وجعلها إجبارية على كل التخصصات.

القسم الثالث: موقع اللغة العربية في الصراع:

يمثل العرب في فلسطين "جماعة كلامية" تنتظم لغتها رموزاً كلامية مشتركة، وتتجلى بشكل مكتوب؛ ما يحفظ لها خصائصها، وما يعزز "التضام" بين الناطقين بها من أهلها، وتمتد اللغة العربية إلى تراث عريق لا يزال نابضاً، ومتجدداً.

وتستهدف إسرائيل تهويد فلسطين - ومن مقتضيات ذلك، طمس اللغة العربية - وذلك بتهويد أسماء المدن والأماكن الفلسطينية، وغير ذلك من الممارسات التي تعزز وضع الاحتلال اللغوي، لكن لا تزال اللغة العربية في فلسطين، على الرغم من الضعف العام، وتأثيرات الاحتلال السلبية، محافظة على وضعها في مواجهة هذه الممارسات، ويعزز ذلك التمسك الهوية الفلسطينية الواضحة المعالم والممتدة إلى عمق عربي إسلامي.

ولا يخفى كذلك دور الجامعات الفلسطينية في رفع هوية اللغة، فهي فوق اضطلاعها بالدور التعليمي، تستوعب النشاطات الثقافية والأدبية، والسّجلات السياسية؛ ما يرتقي بالحالة اللغوية، كما نجد اللغة العربية حاضرة بصفاتها لغة الثقافة العالية والنقاش الثقافي، ووسيلة لتبادل الآراء والنقاشات السياسية والفكرية لدى أطراف المجتمع الفلسطيني.

وكما دخلت مفردات عبرية إلى لغة الحديث، ولاسيما لدى فلسطينيين متواضعي التعليم والثقافة يكثر عملهم عند الإسرائيليين، فإن مفردات عربية دخلت إلى لغة اليهود الإسرائيليين، وحتى في الإعلام، ومنها على سبيل المثال: "أهلاً، سلامات، يا عيني"، وغيرها كثير.

ولا يزال الشعر الفلسطيني والأدب والنتاج الثقافي المتنوع، عبر وسائل نشره المختلفة في الداخل الفلسطيني، وفي مناطق السلطة الفلسطينية، يفعل فعلاً في اللغة العربية، يجدد نهرها، الجاري عبر السهول والمنحدرات، وبالحالة النضالية، إرادية، أو طبيعية، يصونها.

القسم الرابع: منهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص وضع اللغة العربية ومكانتها في السياق الفلسطيني، وتحديد التحديات التي تواجه نهضتها، واستكشاف الجهود المبذولة واللازمة لبعث اللغة حية في نفوس أبنائها وفي جنبات المجتمع، وعليه، توظف هذه الدراسة أدوات

لتحليل (٦١) قراراً وقانوناً ومرسوماً لغوياً، صدرت منذ إنشاء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤م وحتى عام ٢٠٢٣، جمع هذه القرارات متخصص في السياسات اللغوية بإشراف خبراء في المجال نفسه، وجُذِّلت هذه القرارات في برنامج إكسل، وأُعطِيَ كل قرار منها رقماً تعريفياً وعنواناً وكلمات مفتاحية دالة عليها، إضافة إلى ما يعكس فحواها.

تستخدم هذه الدراسة منهجية تتبع المسار، التي عُرِّفت على أنها «جزء تسلسل زمني أو ترتابي للأحداث والظواهر»، وقد يسرت منهجية «تتبع المسار» تحليل القرارات اللغوية وكشف العلاقات السببية وتفسيرها.

● قائمة المتغيرات البحثية:

١- أنواع التخطيط اللغوي: وتشمل أنواع التخطيط اللغوي الثلاثة وهي: الأول: تخطيط الوضع اللغوي، أي «دراسة واقع اللغة في مجتمع ما، والتنبؤ بمستقبلها من خلال فحص معطيات الواقع ومتغيراته، ثم محاولة التأثير في ذلك المستقبل وتوجيهه نحو ما يراد» الثاني: تخطيط الاكتساب اللغوي، أي «الجهود المنظمة لنشر اللغة من خلال النظام التعليمي» الثالث: تخطيط المتن اللغوي، أي «الجهود المنظمة لتغيير بنية اللغة ومتنها مثل تخطيط النظام الكتابي والإملائي للغة وإصلاحه»

٢- أهداف التخطيط اللغوي: عادة ما تكون أهداف التخطيط اللغوي واحدة من هذه الأهداف: التنقية اللغوية، والإحياء اللغوي، والإصلاح اللغوي، والتقييس اللغوي، ونشر اللغة، وتحديث المفردات، وتقييس المصطلحات المساعدة، وتوحيد المصطلحات، والتبسيط اللغوي، والتبسيط الأسلوبي، والاتصال عبر اللغات، وصيانة اللغة.

٣- مجالات التخطيط اللغوي: أي القطاعات التي تخضع لتنظيم الحكومة أو السلطة التنفيذية في الدولة، وتشهد تخطيطاً لغوياً معيناً، مثل الإدارة العامة والتعليم والصحة والقانون والاقتصاد والإعلام والرياضة والسياحة والعمل.

٤- نوع القرار: عادة ما تكون القرارات اللغوية إما مستقلة (أي مباشرة)، وإما عرضية (أي غير مباشرة)، يصدر القرار اللغوي المستقل ابتداءً وقصداً بخصوص أمر لغوي بعينه، أما القرار اللغوي العرضي فهو القرار الذي يُتناول فيه الشأن اللغوي عرضاً في بعض المواد ضمن وثيقة نظامية تتعلق بأمور أكثر عمومية وشمولاً.

٥- سنة إصدار القانون أو القرار.

٦- الجهات المصدرة للقوانين اللغوية: أي أجهزة الحكومة وأذرعها الوزارية أو السلطة التنفيذية.

القسم الخامس: رصد تحليلي للسياسات اللغوية في فلسطين:

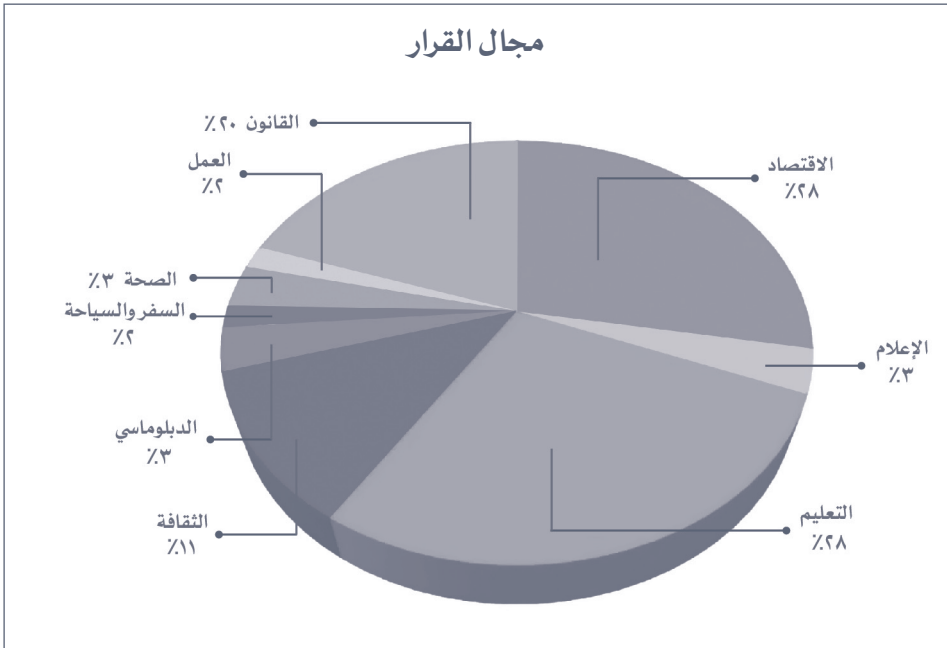
يستعرض هذا القسم من الدراسة نتائج تحليل القوانين اللغوية التي صدرت في الفترة الزمنية بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٢٢ بغية تنظيم الشأن اللغوي في فلسطين، وعددها ٦١ قراراً وقانوناً، يهدف التحليل إلى فحص وضع مكانة اللغة العربية في فلسطين، وتحديد التحديات التي تعترض نهضتها، واستكشاف الجهود المبذولة واللازمة لبعث اللغة حية في نفوس أبنائها وفي جنبات المجتمع.

تعرض نتائج تحليل البيانات في ثلاثة أجزاء: في الجزء الأول نعرض النتائج الكمية مصحوبة بتحليل للقوانين اللغوية، وبالأشكال والرسوم البيانية التي توضح عدد هذه القوانين وأهدافها وأنواعها ومجالاتها والجهات المصدرة لها والخط الزمني لإصدارها، أما في الجزء الثاني فنقدم تحليلاً كيفياً للقوانين اللغوية العرضية باستخدام منهجية «تتبع المسار»، ونناقش أسباب إصدار هذه القوانين وتأثيرها في المشهد اللغوي في فلسطين اليوم، أما الجزء الثالث والأخير فيقدم تحليلاً كيفياً للقوانين اللغوية المستقلة باستخدام المنهجية نفسها المتبعة في الجزء الثاني، ومن خلال التطرق إلى المواضيع ذاتها.

• نتائج التحليل الكمي للقوانين اللغوية:

أغلبية القوانين اللغوية جاءت لتنظم مجالي التعليم والاقتصاد، بنسبة ٢٨٪ لكليهما، ويليهما مجال القانون بنسبة ٢٠٪ من القرارات، ثم الثقافة وتنظيم العمل على الارتقاء بالعربية بنسبة ١١٪ كما يوضح الشكل رقم (١) ويفصل أعدادها الجدول رقم (١) أدناه.

الشكل (١): توزيع مجالات القرارات اللغوية في فلسطين

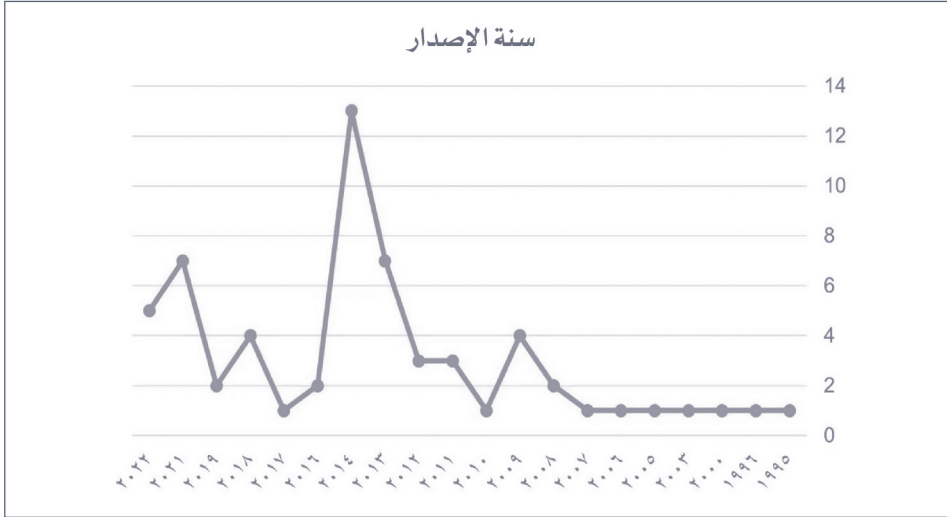


جدول (١): مجالات القرارات في فلسطين

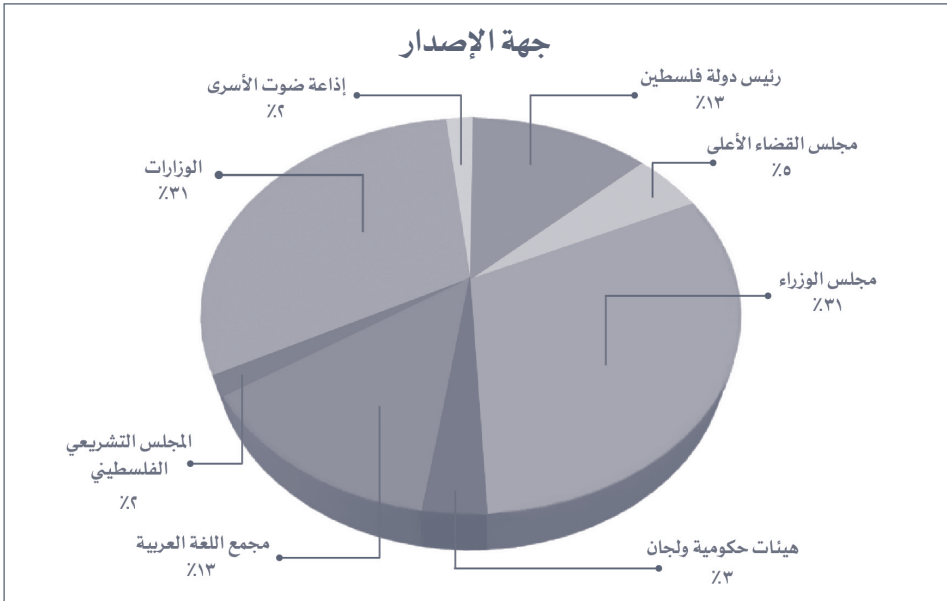
العدد	مجال القرار
١٧	الاقتصاد
١٧	التعليم
١٢	القانون
٧	الثقافة
٢	الدبلوماسية
٢	الإعلام
٢	الصحة
١	العمل
١	السفر والسياحة
٦١	المجموع

كما تكشف البيانات أن جُلّ هذه القرارات صدر عقب الانقسام الفلسطيني الداخلي منتصف عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٢٣ (انظر الشكل ٢)، وقد صدرت أغلبها بقرارات وزارية على مستوى وزير؛ وذلك حتى عام ٢٠١٧ مع دخول حكومة الوحدة الوطنية للعمل، إلا أن حالة الانقسام لم تنته، ما أثار على جهة إصدار القرارات، فصارت القرارات تصدر عن وكلاء الوزارات في قطاع غزة. والنظر في مصادر هذه القرارات يظهر أن غالبية القرارات اللغوية في فلسطين صدرت بالتساوي عن مجلس الوزراء، حيث أصدر ١٩ قراراً أو الوزارات المنفردة حيث أصدرت العدد نفسه من القرارات، بما يعادل ٣١٪ من القرارات لكل منها. ويأتي بعد هذه الجهات القرارات الصادرة عن رئيس دولة فلسطين والقرارات الصادرة عن مجامع اللغة العربية، حيث نتج عن هذين المصدرين ٨ قرارات لكل منها، بما يعادل ١٣٪ من مجموع القرارات، والشكل (٣) والجدول (٢) أدناه يوضحان مصادر القرارات اللغوية بالتفصيل.

شكل (٢): رسم بياني يوضح الخط الزمني لإصدار القوانين اللغوية



شكل (٣): جهات الإصدار للقرارات اللغوية في فلسطين

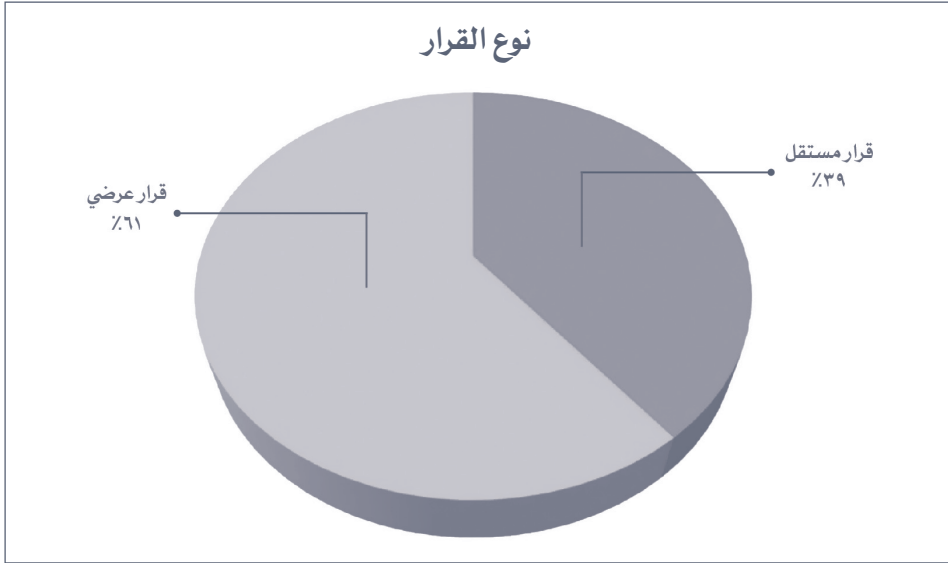


جدول (٢): جهة الإصدار للقرارات اللغوية في فلسطين

العدد	جهة الإصدار
٨	رئيس دولة فلسطين
٣	مجلس القضاء الأعلى
١٩	مجلس الوزراء
٢	هيئات حكومية ولجان
٨	مجمع اللغة العربية
١	المجلس التشريعي الفلسطيني
١٩	الوزارات
١	إذاعة صوت الأسرى
٦١	المجموع

وقد جاءت أغلب القرارات اللغوية في فلسطين عرضية بما نسبته ٦١٪ من أصل ٦١ قراراً، فيما جاءت القرارات المستقلة بنسبة ٣٩٪، والشكل ٤ والجدول ٣ أدناه يوضحان تفاصيل توزيع القرارات.

شكل (٤): توزيع القرارات اللغوية إلى مستقلة وعرضية

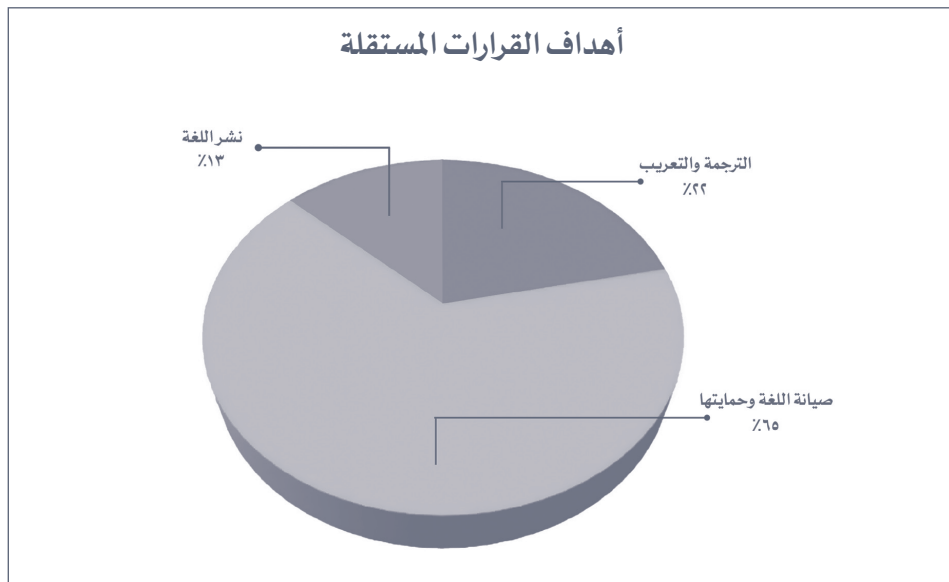


جدول (٣): توزيع القرارات اللغوية إلى مستقلة وعرضية

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٢٣
قرار عرضي	٣٨
المجموع	٦١

ويظهر التحليل الكمي للقرارات المستقلة أن جُلَّ هذه القوانين يهدف إلى صيانة اللغة وحمايتها، فيما جاءت أنشطة الترجمة والتعريب ثانياً ونشر اللغة ثالثاً (انظر الشكل ٥ والجدول ٤)، وعليه فمعظمها يندرج تحت بند تخطيط الوضع اللغوي، فيما أريد لبعضها تخطيط الاكتساب اللغوي وتخطيط المتن اللغوي (انظر الشكل ٦ والجدول ٥).

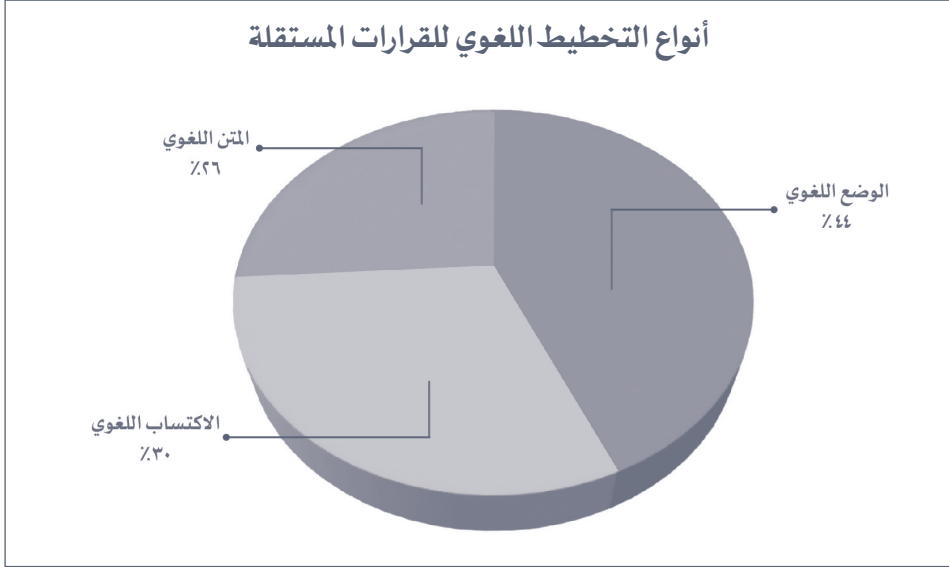
شكل (٥): أهداف القرارات اللغوية المستقلة في فلسطين



جدول (٤): أهداف القرارات اللغوية المستقلة

العدد	أهداف القرارات
٣	نشر اللغة
١٥	صيانة اللغة وحمايتها
٥	الترجمة والتعريب
٢٣	المجموع

شكل (٦): أنواع القرارات اللغوية المستقلة في فلسطين

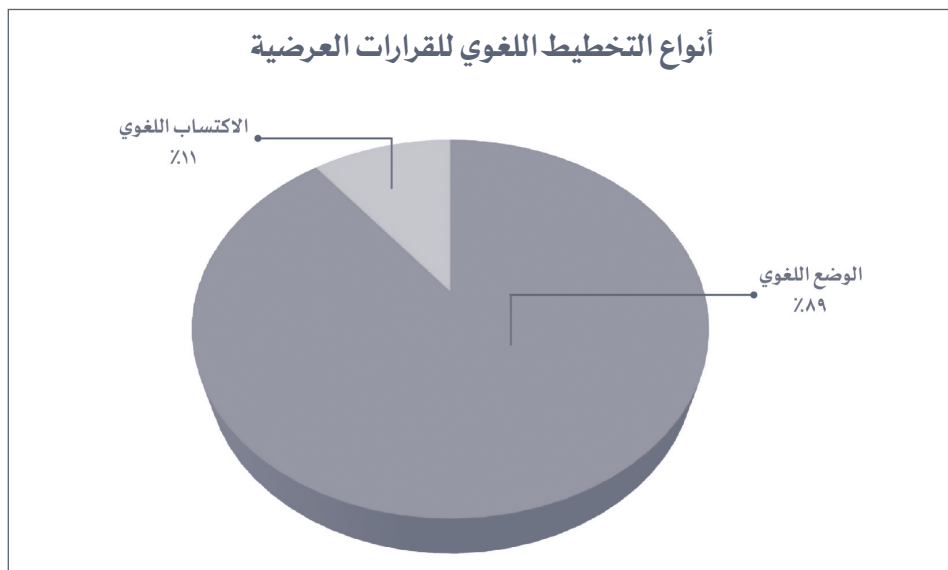


جدول (٥): أنواع القرارات اللغوية المستقلة

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
١٠	الوضع اللغوي
٧	الاكتساب اللغوي
٦	المتن اللغوي
٢٣	المجموع

أما القوانين اللغوية العرضية، وعددها (٣٨) قراراً، فإن أغلبها كان يندرج تحت بند تخطيط الوضع اللغوي (انظر الشكل ٧ والجدول ٦)، ويبدو أن ذروة صدور القوانين اللغوية، مستقلة كانت أو عرضية، كانت عام ٢٠١٤م، وهو العام ذاته الذي أنشئت فيه حكومة الوحدة الوطنية الأولى برئاسة الدكتور رامي الحمد لله.

شكل (٧): أنواع القرارات اللغوية العرضية في فلسطين.



جدول (٦): أنواع القرارات اللغوية العرضية

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٣٤	الوضع اللغوي
٤	الاكتساب اللغوي
٣٨	المجموع

• القوانين اللغوية المستقلة: أنواعها وأهدافها ومجالاتها ومآلاتها

كما هو مبين في الشكل (٦) فإن أغلب القوانين والقرارات اللغوية المستقلة موضع البحث في هذه الدراسة تهدف إلى تخطيط الوضع اللغوي بـ ١٠ قرارات من أصل ٢٣ قراراً، وقد توزع إصدار هذه القرارات على عدة جهات، كان أكثرها من الوزارات والجهات الحكومية بـ ١٣ قراراً من أصل ٢٣ قراراً، بغية صيانة اللغة العربية وحمايتها، ففيها

ما يعمل على حفظ اللغة العربية داخل المجتمع الفلسطيني، ومحاولة إشاعتها أكثر واستخدام الفصحى منها، وقد صدرت أغلب القرارات المستقلة في سنة واحدة وهي سنة ٢٠١٤ بـ ١١ قراراً وقانوناً.

جاءت جلّ هذه القرارات لتخطيط الوضع اللغوي، ممثلاً بإنشاء مجمع اللغة العربية الذي جاء بمرسوم رئاسي، ثم كان القرار الأول لمحاولة إعادة إحياء المجمع بعد أن كان شكلياً، ثم أصدر رئيس الوزراء للحكومة الفلسطينية العاشرة إسماعيل هنية مرسوماً من مجلس الوزراء في سبتمبر عام ٢٠٠٦ بنقل تبعية المجمع لوزارة التربية والتعليم وخضوع المجمع لإشراف الوزير مباشرة، غير أن الوضع السياسي الذي كان سائداً وقتها وهو بداية ومقدمة للانقسام الفلسطيني الداخلي عطل الكثير من القرارات ومن ضمنها هذه القرارات، فلم تكن لها أولوية لدى الحكومة العاشرة، ولا حتى الحكومة الحادية عشرة حكومة الوحدة الوطنية، فلا يمكن إيلاء مثل هذه القرارات الأهمية القصوى؛ لأن الظرف السياسي كان يحتم معالجة الأولويات الطارئة التي ليس من ضمنها المجمع أو حتى النهوض باللغة العربية والحفاظ عليها.

• القوانين اللغوية العرضية: أنواعها وأهدافها ومجالاتها ومآلاتها

كما هو مبين في الشكل (٧) فإن أغلب القوانين والقرارات اللغوية العرضية موضع البحث في هذه الدراسة تهدف إلى تخطيط الوضع اللغوي بـ ٣٤ قراراً من أصل ٣٨ قراراً، وقد توزع إصدار هذه القرارات على عدة جهات، كان أكثرها من مجلس الوزراء الفلسطيني بـ ١٧ قراراً من أصل ٣٨ قراراً، بغية صيانة اللغة العربية وحمايتها، ففيها ما يعمل على حفظ اللغة العربية داخل المجتمع الفلسطيني، ومحاولة إشاعتها أكثر واستخدام الفصحى منها، حتى شمل ذلك الكثير من المجالات.

وإذا تتبعنا مسار صدور القوانين اللغوية العرضية، فسنجد أول إشارة جاءت في قانون رقم ١٥ لضبط الترجمة والمترجمين، ١٩٩٥، ثم في العام التالي صدر قانون رقم ١ لعام ١٩٩٦ باللائحة التنفيذية لقانون الترجمة والمترجمين، غير أن الكثير من القوانين

العرضية الأخرى كانت تنظم الشأن العام وتتناول الشأن اللغوي عرضاً في بعض موادها، وفي أغلبها لا تذكر إلا اللغة العربية، ومن هذه القوانين مثلاً قانون التحكيم رقم ٣ لسنة ٢٠٠٠، الذي جاء في مادته الثانية والعشرين «يجري التحكيم باللغة العربية ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، ولهيئة التحكيم في حالة تعدد لغات أطراف النزاع أن تحدد اللغة أو اللغات التي تعتمدها»، وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم ٣٧٤ لسنة ٢٠٠٥ باللائحة التنفيذية لقانون السلك الدبلوماسي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ الذي يشترط في مادته الثانية على المرشح للتعين في السلك أن يتقن - إضافة إلى اللغة العربية - واحدة من اللغات الأساسية للأمم المتحدة.

وتدخلت اللغة العربية عرضياً في القوانين المنظمة للشأن العام، ولا سيما في مجال الاقتصاد، ومن ذلك القرار الرئاسي بقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٨ بتعديل قانون حماية المستهلك رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٥، فقد نص القانون في البند رقم ٩ من المادة الثانية على أنه «يعاقب كل معلن لم يستعمل اللغة العربية في الإعلان عن السلعة أو الخدمة أو خالف المادتين (٢١، ١٥) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن ألف دينار أردني، ولا تزيد على ألفي دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً».

وإذا تتبعنا مسار صدور القوانين اللغوية العرضية، فإنه لا يظهر مدى تأثير الانقسام الفلسطيني الداخلي عليها كما ظهر في القوانين اللغوية المستقلة؛ وذلك أنها ذات تأثير على المجتمع واحتياجاته الاقتصادية والحياتية.

القسم السادس: التحديات التي تواجه العربية في فلسطين وبعض الحلول المقترحة:

تؤدي اللغة العربية دوراً محورياً في الحياة المجتمعية لتحقيق التواصل بين أفراد المجتمع، وتشكيل الهوية الفردية والوطنية والقومية وتحقيق المنافع الاقتصادية والمقاصد التنظيمية، وهناك عوامل سياسية واجتماعية تؤثر في السياسات اللغوية في فلسطين، ومنها ما يأتي:

١- الاحتلال الإسرائيلي:

قد تكون آثار الاحتلال الإسرائيلي على اللغة العربية في فلسطين من أخطر الآثار التي تواجه الفلسطينيين بعد ضياع وطنهم وأرضهم، فالاحتلال - بشكل عام - يسعى إلى إضعاف لغة الشعوب التي يحتلها، حدث ذلك بشكل بارز في المغرب العربي، وفي كثير من بلاد إفريقيا وآسيا. وتأتي محاولات إضعاف اللغة بخطوات بسيطة متأنية تعتمد إحلال بعض مفردات من لغة المحتل، وجعلها حقيقة على أرض الواقع، وربط الناس في أمور العمل والحياة والمعاش بهذه المفردات، وهذا ما يحدث بشكل واضح في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأخذت مفردات من اللغة العبرية تحلّ محلّ مفردات عربية أصيلة لها أصولها وجذورها، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب:

أولها: هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على مجريات الحياة العربية في فلسطين، وتبعية العرب للإسرائيليين في مختلف جوانب الحياة في: العمل - الاقتصاد - التجارة - السفر - التنقل - إلى غير ذلك، ما يعني وجود طرف قوي مسيطر، وطرف ضعيف مسيطر عليه، وانعكاس هذه المعادلة ليس - فقط - على أمور الحياة اليومية، وإنما أيضاً على اللغة.

ثانيهما: إجبار العرب على التعامل - بحكم الارتباط القائم بين الطرفين وحاجة العرب إلى الطرف الآخر - بلغة الاحتلال، ونقل مفردات التعامل الأكثر شيوعاً من لغة خطاب بين اليهود والعرب، إلى لغة خطاب بين العرب والعرب «إن الاحتكاك اليومي بين العرب واليهود في أماكن العمل، والمكاتب الحكومية والجامعات وفي المؤسسات الخاصة والأسواق والفعاليات والعلاقات الاجتماعية يتم غالباً بواسطة التحدث بالعبرية».

ثالثهما: التقصير من جانب اللغويين الفلسطينيين، وبخاصة مجمع اللغة العربية الفلسطيني والمؤسسات الرسمية، في متابعة هذا الموضوع، ومحاولة تبصير الناس بخطورته، وإيجاد مفردات عربية ملائمة للتداول بين العرب في مقابل المفردات العبرية،

والعمل على ترويجها في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، في مقابل مفردات اللغة العبرية التي يتم تداولها بين الناس.

رابعها: المنتجات الإسرائيلية التي تغزو الأسواق الفلسطينية، وتُطلب من البائعين الإسرائيليين والفلسطينيين بأسمائها العبرية التي وضعها المنتجون الإسرائيليون، وحتى البضائع المستوردة تصل إلى الأسواق الفلسطينية بمسميات عبرية، ويقف الفلسطينيون أمامها عاجزين عن إيجاد مسميات عربية بدلاً من المسميات العبرية.

خامسها: فرض المفردات العبرية التي يختارها الإسرائيليون بدقة في خطابهم السياسي الموجّه إلى العرب، وجعل هذه المفردات شائعة في لغة الإعلام الإسرائيلي المهيمن على الإعلام العربي، ما يعني استسلام العرب - ليس فقط - إلى المفردات العبرية، وإنما المفردات العبرية التي يختارها لهم الإسرائيليون، بخاصة في الموضوعات التي يتم التفاهم حولها مع الإسرائيليين.

سادسها: التقارب بين اللغتين العربية والعبرية، ووجود العديد من الكلمات المشتركة بين اللغتين، واشتراكهما في بعض الصيغ والاشتقاقات، ما يسهل على العرب الأخذ بمفردات اللغة العبرية؛ «إذ كثيراً ما يصاحب احتلال الأرض احتلال النفوس، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار التقارب بين العربية والعبرية في نواح كثيرة».

سابعها: وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تفرض نفسها على العرب في داخل فلسطين من خلال برامج الإذاعة والتلفاز الموجهة إلى العرب باللغتين العربية والعبرية، وكثيراً ما يقبل الفلسطينيون على البرامج الإعلامية باللغة العبرية؛ لأنها تساعدهم في تعلم هذه اللغة، بخاصة أن معظم البرامج المقدمة تأتي مترجمة إلى اللغة العربية.

وإذا ما تحدثنا عن خصوصية مدينة القدس المحتلة في هذا الشأن، فإننا نجد مدينة القدس مستهدفة أكثر من غيرها، بحكم الاحتلال الكامل والسيطرة الإسرائيلية الكاملة عليها، وعدم وجود أي جهة تابعة للسلطة الفلسطينية أو إحدى مؤسساتها تدير أي

أمر في المدينة، فاللغة العربية الفصحى في القدس تواجه مخاطر جمة نتيجةً للمؤامرات الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة؛ حيث تسعى دولة الاحتلال إلى طمس وجود العربية، وجعل العبرية هي اللغة الرسمية في المدينة، وقد أكد أستاذ اللغة العربية في جامعة بيت لحم د. إبراهيم العلم أن اللغة العربية في الوقت الراهن تواجه أزمة اغتراب عند أهلها، وأن كثيراً من الناس لا يفهمون الفصحى، وهو ما لا ينتقص من قيمتها، إذ أن العيب ليس في اللغة بل في أهلها، وهذا ما دفع الأستاذ المشارك في جامعة بيت لحم د. محمود أبوكتة الدراويش للمطالبة بضرورة حماية اللغة العربية من المخاطر التي تهددها، وأن تعليم العربية يجب أن يركز على الكتابة والمحادثة.

— بعض الحلول المقترحة:

وحلّ هذه المشكلة الأساسية في الوضع الفلسطيني، هو تعزيز الهوية اللغوية لدى الشعب الفلسطيني وذلك بثلاثة أمور:

الأولى: دعم التعليم اللغوي لزرع الهوية اللغوية في مقاومة الاحتلال وممارساته لدى الناشئة.

الثاني: توعية القيادات سواء السياسية أو الأكاديمية بجوهرية الجانب اللغوي في الصراع الفلسطيني.

الثالث: تعزيز الهوية اللغوية بوسائل الإعلام المختلفة لما لها من أثر واسع يشمل الفلسطينيين في الضفة والقطاع أو من عرب ٤٨.

٢- الانقسام الفلسطيني الداخلي:

يتضح أثر الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي على اللغة العربية، وقد تجلّى ذلك في وجود أكثر من مجمع للغة العربية يتبع لفلسطين، والذي هو غير موجود في باقي بلداننا العربية، فكان المجمع الأول المؤسس عام ١٩٩٤ في حالة شلل، إلى أن أنشئ

المجمع الثاني في مدينة غزة، وقد حمل الاسم نفسه (مجمع اللغة العربية الفلسطينية)، والمجمعان مقرهما الدائم هو القدس، غير أن المقر المؤقت للأول رام الله، وللثاني غزة؛ وفي ذلك تجلٍ للانقسام ببعديه رام الله وغزة، فلم يهتم أصحاب المجمع اللاحق بإحياء السابق، أو بصيغة أخرى، فإن المتنفذين أصحاب القرار على المجمع لن يسمحوا لأصحاب المجمع الثاني بإحياء الأول، على أساس أنهم معيّنون من حكومة غير شرعية، وبالتالي فإن القرارات التي يتخذها المجمعان - في حالة إصدار قرارات - لا تكون ملزمة في الشق الثاني من الأراضي الفلسطينية، وتكون ملزمة فقط في حدود ما يحكم فيه كل طرف، وهو ما أثر على انتشار القرارات المتخذة لحماية اللغة.

٣- الدافع الأيديولوجي القومي:

إن تعدد المجامع اللغوية في فلسطين يعكس - من جهة أخرى - حالة إدراك ضرورة العمل على الحفاظ على اللغة العربية حية في نفوس الشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده، غير أن هذا الدافع الأيديولوجي القومي المشتت، ترجم على الأرض بلا خطة لغوية واحدة تشمل الوطن كله.

وإذا ما عدنا بنظرة إلى مدينة القدس، فإن طلاب المدارس ينفرون من تعلم العربية ويجلسون من التحدث بالفصحى، وذلك لمزاحمة ومنافسة اللغة العبرية للغة العربية في القدس على وجه الخصوص.

ولحل هاتين المشكلتين؛ فمن الممكن - لو كان المجمع تحت مظلة مؤسسات المجتمع المدني ويقوم به شخصيات اعتبارية مقدرة من كافة الجهات - أن يصير المجمع قائماً بدوره المرجو خصوصاً إدارة الجهود في مجال السياسات اللغوية.

القسم السابع: انعكاس السياسات اللغوية على الواقع:

من الملاحظ، أن بعض القرارات نفذت خصوصاً في مجال الاكتساب اللغوي، كما يلحظ في الدراسات العليا أن الجامعات الفلسطينية تنفذ القرارات التي صدرت بشأنها.

ويجب التنويه على واقع مجامع اللغة العربية التي أنشئت في فلسطين، فقد تعددت بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية والأراضي المحتلة؛ حيث نجد مجمع رام الله، الذي أنشئ عقب نشأة السلطة الفلسطينية بمرسوم رئاسي، لم يبق منه إلا الاسم والمقر المجهول، قد أصدر ثلاثة أعداد فقط من مجلته العلمية، وتوقفت عن الصدور في عام ٢٠٠٣م، ولم يعقد مؤتمراً علمياً واحداً، ولم ينشر كتاباً على نفقته، وحتى إنه لم يجد من يساعده على نشر معجم ألفاظ الانتفاضة الذي صنعه منذ أكثر من عقد من الزمان، ويطالب الكثير من أعضائه بإحياء المجمع وتفعيل دوره، كما نجد مجمع غزة الذي أنشئ في عام ٢٠١٣م فلم يكن أحسن حالاً من مجمع رام الله، وقد اقتضى خطى المجمع الأخير في أسباب نشأته، ومقره الدائم، غير أن مجمع غزة كان ينشط أحياناً تارة بعقد مؤتمرات سنوية، وتارة بقرارات يتخذها لمساندة الحالة اللغوية الفلسطينية ولتعبير عن السياسة اللغوية الفلسطينية.

إضافة إلى هذين المجمعين، فإن المجمعين اللذين أنشئاً في الداخل الفلسطيني المحتل وهما مجمع حيفا الناشئ عام ٢٠٠٧م، ومجمع باقة الغربية الناشئ عام ٢٠٠٩م لم يكن للسلطة الفلسطينية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، أي سلطة أو تبعية لا من قريب ولا من بعيد، بحكم وجودهما داخل كيان الاحتلال، فلم يكونا يتبعان للإدارة الفلسطينية بأي شكل من الأشكال.

وما أن دخلت البلاد في حالة الانقسام الفعلي منتصف عام ٢٠٠٧م حتى أُغيت كثير من قرارات الحكومتين السابقتين، أو على أحسن تقدير جُمدت إلى وقت لاحق، إلى أن اتخذت الحكومة الفلسطينية المُقالة الحاكمة في قطاع غزة قرار إنشاء مجمع لغوي جديد؛ لأن المجمع الموجود في رام الله غير مفعّل ولا سلطة لها عليه، وبذلك أنشئ

مجمع اللغة العربية الفلسطيني ومقره الدائم القدس والمؤقت غزة، وصار يتخذ قرارات مستقلة للنهضة باللغة العربية، وقد حدد وزير التربية والتعليم في قانون مستقل خاص بالمجمع عام ٢٠١٣ نظام مجمع اللغة العربية الفلسطيني، وبناءً على هذا القرار المستقل بدأ المجمع بممارسة صلاحياته، غير أن هذه الصلاحيات والقرارات والقوانين التي صدرت بناءً على الصلاحيات المخولة له اصطدمت بجائط الانقسام الفلسطيني، فلم تلق قرارات المجمع وقوانينه أي استجابة فعلية على الأرض، إلا ما كان منها خاصاً بحدود قطاع غزة، ومن هذه القرارات والقوانين الإجراءات التي اتخذها وزير التربية والتعليم في قطاع غزة بالتعاون مع مجمع اللغة العربية بشأن تعريب التعليم الجامعي عام ٢٠١٤ بقرار مستقل، إلا أن هذا القرار لم يجد له مكاناً على أرض الواقع، إذ أن المخول بمتابعة الجامعات والتعليم الجامعي واللغات المستخدمة في التخصصات المختلفة ومراقبة جودة التعليم هي وزارة التربية والتعليم في رام الله، وذلك يسري على جامعات قطاع غزة، فلم يلق أي استجابة من الجامعات الفلسطينية إن في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وبذلك تعتبر هذه القرارات والقوانين عديمة الفائدة والقيمة؛ لأنها تصدر عن جهات ليس لها سلطة واقعية، وكذلك لم يحدث وأن أقر المجمع مفردة جديدة أو ما شابه، وإنما اقتصر نشاطاته على عقد مؤتمر سنوي وأنشطة شكلية أخرى.

ولكن هناك بعض القوانين المستقلة لاقت تطبيقاً ولو نسبياً؛ مثلاً قانون إنشاء مجمع اللغة العربية المدرسي في قطاع غزة عام ٢٠١٣، وذلك بالتوازي مع إنشاء مجمع اللغة العربية الفلسطيني، الذي اعتمد وزير التربية والتعليم نظامه الداخلي، وقد عمل في المدارس الحكومية في قطاع غزة من خلال لجانته المختلفة لتحقيق أهدافه المنصوص عليها في قانون إنشائه.

ويمكننا القول إن النظر في القوانين اللغوية المستقلة في فلسطين يبين أن الحالة اللغوية الفلسطينية لم تكن في عافيتها منذ نشأة السلطة عام ١٩٩٤ وتشكيل المجمع الأول في رام الله الذي كان لكل الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها السلطة، وكذلك مع نشأة المجمع الثاني في غزة، إذ يتضح أن جزءاً من هذه القوانين والقرارات هي إدارية تنظيمية للمؤسسات، وجزءاً ثانياً لم تطبق بعد اصطدامها بجائط الانقسام.

المراجع:

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، (٢٠٢٣)، مسترد من:
(https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=0dr4kfa2245185327a0dr4kf).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٢٣)، مسترد من:
(https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx#PopulationA).

١٥: دراسة حالة

(دولة قطر)

إعداد:

الدكتورة هديل الخطيب

الأستاذة هدى الصيفي



دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية

القسم الأول: مقدّمة تاريخية - لغوية عن قطر:

تتميز دولة قطر بسمات كثيرة، لعلّ أهمّها هو موقعها الإستراتيجي البارز، وثروتها الوفيرة من الوقود الأحفوري، وتركيبها الديموغرافي الفريد، وطموحها العالمي الجليّ، وهاجسها الإسلامي العربيّ المُلِحّ. ولكلّ ما سبق أثره في المشهد اللّغوي للدولة، نُفصّله في هذه الدراسة.

تقع قطر في شبه الجزيرة العربيّة، يحدّها الخليج العربيّ من ثلاث جهات هي الشرق والغرب والشمال، تشترك فيها مع مملكة البحرين ودولة الإمارات العربيّة المتّحدة في الحدود البحرية، في حين تشترك من الجنوب مع المملكة العربيّة السعوديّة في الحدود البرية. تغطّي قطر نحو ١١,٥٨٦ كيلومتراً مربعاً، فتمتدّ ١٦٠ كيلومتراً طويلاً من الشمال إلى الجنوب، و٨٠ كيلومتراً عرضاً من الشرق إلى الغرب، مما يجعلها رابع أصغر دولة عربيّة بعد البحرين والاتحاد القمري ولبنان. يبيد أن صغر مساحة قطر لم يقف حائلاً بينها وبين استحقاقها مكانةً بارزةً على مرّ الزمن، فطالما أسهم موقع قطر الإستراتيجي في وصل الشرق بالغرب، وهو الأمر الذي أفضى إلى تعزيز مكانتها التجارية. فهذا الإدريسي يخلّص في كتابه «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق» إلى أن «جزائر قطر» كانت أول ما تلاحظه السفن القادمة إلى الخليج العربيّ للتجارة من مختلف البلدان (صفحة ١٦٢). فضلاً عن ذلك، كانت قوافل تجارة الشرق الإفريقي تحطّ رحالها في موانئ قطر البحرية والبرية في أثناء رحلاتها إلى الهند والصين، فعُرف عن قطر أنها مركز لتربية الخيول والإبل وتجارة اللؤلؤ، وعُرف عن أهلها مهاراتهم في صنّع الرماح. كلّ ذلك منح قطر أهلية التبوؤ كقابلة إستراتيجية في المنطقة، وهو الأمر الذي استمرّ إلى يومنا هذا، وإن تغيرت ملامحه.

بعد قرون طويلة من احتلال البرتغاليين بحار شبه الجزيرة العربيّة (١٥٠٦-١٦٢٤)، الذي تلاه الحكم العثماني (١٨٧١-١٩١٥) للمنطقة، ثم الانتداب البريطاني (١٨٧٢-١٩٧١)، تم اكتشاف النّفط وأعلنت قطر استقلالها في سبعينيات القرن المنصرم. وابتداءً من ذلك الوقت، وعلى خلفية الطفرة النّفطية، استقبل القطريون الذين ينحدرون

من قبائل عربيّة وفدت من نجد والأحساء والبرالعُماني، العمالة الوافدة من كل حدب وصوب، عرباً وأغراباً، للمشاركة في بناء الدولة الحديثة. وبانقضاء عقدي الثمانينيات والتسعينيات، أضحت قطر واحدة من أكثر الدول ثراءً في العالم بفضل احتياطياتها الهائلة من الغاز الطبيعي التي تُقدَّر بنحو ٢٤,٧ تريليون متر مكعب، مما جعلها المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي المُسال في العالم. ليس هذا وحسب، بل تُنتج قطر نحو ٥٥١,٠٠٠ برميل من حاجة العالم إلى النفط يومياً حسب بيانات منظمة الأقطار العربيّة المصدرة للبترول (أوبك، ٢٠٢٢). بهذا بلغ متوسط نصيب المواطن القطري من إجمالي الناتج المحلي للدولة نحو ٩١,٨٩٧,٠٠ دولاراً أمريكياً سنوياً، وهو ما يجعله ثالث أغنى مواطن في العالم بعد مواطني لوكسمبورغ وسنغافورة (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩).

وقد تسبب التقدم والتطور الاقتصادي في تدفق العمالة الوافدة إلى قطر، وازداد حتى فاق عدد القطريين؛ إذ يُشكل القطريون اليوم ٨,٦٪ فقط من إجمالي عدد سكان الدولة (انظر جدول ١ للإحصائيات المتعلقة بعدد القطريين مقارنةً بالوافدين على مر العقود، وجدول ٢ لتوزيع سكان قطر حسب الإثنية والجنسية).

جدول (١): عدد القطريين مقارنةً بالوافدين على مر العقود
(المصدر: جهاز قطر للإحصاء، ٢٠٢٠)

السنة	١٩٠٤	١٩٧٠	١٩٨٦	١٩٩٧	٢٠٠٢	٢٠٢٠
إجمالي عدد السكان	٢٧,٠٠٠	١١١,١٣٣	٣٦٩,٠٧٩	٥٢٢,٠٢٣	٦٧٦,٤٩٨	٢,٨٤٦,١١٨
عدد القطريين ونسبتهم من إجمالي السكان	٤٥,٠٣٩	١٥٩,٠٠٠	١٥٩,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	٢١٧,٠٠٠	٢٤٦,٢٥٤
جُلُّهم من القبائل العربيّة القطرية	٤٠,٥٪	٤٣,٠٧٪	٤٣,٠٧٪	٣٧,٣٦٪	٣٢,٠٧٪	٨,٦٥٪
من إجمالي السكان	من إجمالي السكان	من إجمالي السكان	من إجمالي السكان	من إجمالي السكان	من إجمالي السكان	من إجمالي السكان

جدول (٢): توزيع سكان قطر حسب الإثنية والجنسية (المصدر: جهاز قطر للإحصاء، ٢٠٢٠)

من غير العرب			من العرب		
الهند	بنغلاديش	نيبال	الفلبين	باكستان	سري لانكا
البحرين	الكويت	السعودية	قطر	الإمارات	البحرين
٦١٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١٧٦,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
٢١,٤٪	١٤٪	٨,٧٪	٦,١٪	٥,٢٪	٤,٩٪
١٠,٨٪	٨,٦٪	٨,٦٪	٢٤٦,٢٥٦	٢٤٦,٨٦٢	٢٥٧,٠٠٠
٩٪					

وعلى خلفية هذا الازدهار الاقتصادي والتحول الديموغرافي، صدر القرار الأميري رقم (٤٤) لسنة (٢٠٠٨)، باعتماد رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي تنص على أن قطر «تقف عند مفترق طرق، فثروة قطر الوفيرة تقدّم فرصاً متعددة للتنمية، وتُفرز تحديات كبيرة في آن واحد» (صفحة ٤). ولعلّ واحدًا من أهمّ هذه التحديات، كما بيّنت الرؤية، هو الحفاظ على الهوية الإسلامية واللغة العربية والنسيج الثقافي للدولة، بعد أن خالطت عادات وتقاليدها أكثر من ٨٥ جنسية أجنبية وفدت إلى البلد (Zweiri & Qawasmi, 2021)، يتحدثون لغات عدة، منها الهندية والأردية والفارسية والبلوشية والبراهوية والمالايالامية والبشتو والكندية والتاميلية والتغالوغية والنيبالية والسنهالية والبنغالية والتولو والأمهرية والسواحيلية والإندونيسية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية (Ahmad & Hillman, 2020). وعليه، فإن الهدف من رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ هو بناء اقتصاد قائم على المعرفة أساسه مجتمعٌ قطريٌّ قادرٌ على إحداث التنمية بركائزها الأربع: البشرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية؛ لذلك تأمل القيادة القطرية من المجتمع القطري المحافظة على الموروث الإسلامي العربي، وحُسن التعامل مع التغيّرات الديموغرافية، والسعي إلى المضي قدماً في التطوير الاقتصادي الوطني التنافسي، وإدارة البيئة بما يضمن استمرارية مواردها. وفي سبيل ذلك خطّطت الحكومة القطرية لبناء عشرة مستشفيات

جديدة (صحيفة الشرق، ٢٠٢٣)، وإحدى وثلاثين جامعة جديدة (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، ٢٠٢١)، وسبع مدن جديدة (جريدة القدس العربي، ٢٠١٥)، بالإضافة إلى عديد من المباني الحكومية والمدارس والمنشآت الرياضية، ومشاريع البنى التحتية، والموانئ البحرية والجوية. ولم تنل اللغة شأنها من التخطيط الملحوظ آنذاك.

تُعَدُّ اللغة العربية اللغة الرسمية لقطر بموجب الدستور القطري الذي ينصُّ في مادته الأولى على أن «قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة. دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية، وشعب قطر جزء من الأمة العربية». ولكن بفعل مجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية واجهت اللغة العربية في قطر العديد من التحديات، أبرزها: تمدد اللغة الإنجليزية بفعل العولمة الاقتصادية والتركيب الديموغرافي للدولة، وتعاظم دور اللهجة القطرية وسيادتها في بعض الأحيان على حساب اللغة الفصحى. هذا بالإضافة إلى ذبوع عربية الخليج الهجين (Gulf Pidgin Arabic)، والتي تُستخدم لتيسر التواصل بين المواطنين والعمالة الوافدة، وبين أفراد العمالة الوافدة أنفسهم، والمُتنبأ لها بأن تصبح اللغة المشتركة الأهم في الخليج العربي (Bassiouney, 2009) (Lingua franca). كل ذلك جعل من قطر حالة لغوية فريدة من نوعها، وهو الأمر الذي قد يتضح عند تتبع المراحل التي مرَّ بها تاريخ السياسات اللغوية في قطر.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في قطر:

وفي هذه الدراسة واتصلاً بما تم مناقشته في القسم الأول، يمكن تتبع المراحل التي مرَّت بها السياسات اللغوية، سواء ضمناً نشأت أو قصداً صدرت، على سبيل الإجمال كالآتي:

● المرحلة الأولى: قطر بعد الإسلام

بمجرد اعتناق المنذر بن ساوى التميمي، الحاكم المسيحي لمنطقة الأحساء التي تضم شبه جزيرة قطر، الإسلام عام ٦٢٨ للميلاد، دخلت قطر في كنف الخلافات الإسلامية

المتعاقبة التي حكمت الرقعة الإسلامية، فطالها ما طال الرقعة من اهتمام كبير باللغة العربية وعلومها وأدابها. آنذاك بدت قطر، على غرار باقي الأنحاء الإسلامية، على قدر كبير من التمسك باللغة العربية الفصحى، وعاء القرآن الكريم والحديث الشريف. فحرص أهلها على الاعتناء باللغة العربية وانصرفت همّتهم إلى تلقّي علومها. وبلغت اللغة العربية في ذلك الوقت أوج كمالها في التعبير عن جميع مقومات حياة أهل قطر وشؤونهم، وظهر ذلك جلياً في إنتاجهم اللغوي من الأشعار والأمثال والقصص. لم يكن هذا الاجتهاد اللغوي من أهل قطر مبنياً على أي قانون رسمي أو مرسوم سام أو تعليم مؤسسي، بل كان كما سمّاه كالفيه *in vivo management* (Calvet, 1998)، أي «نهجاً أساسه القاعدة العامة من الناس»، لا حكماً لغوياً تخطّطه الطبقات الحاكمة أو النخبة (أي: *in vitro management*). بيّد أن هذا الاهتمام باللغة العربية وعلومها، لم يمنع التلاقح اللغوي (Linguistic cross-pollination) بين اللسان العربي في قطر واللغات الأخرى، لا سيما بسبب التقاء الشعوب في الأسواق، إذ يحدث التلاقح اللغوي عندما تتعرض لغة ما لتأثيرات وتغيّرات نتيجة التواصل المستمر والتفاعل مع لغات أخرى. ويمكن أن يكون التأثير في صورة اقتباس مفردات من لغة أخرى واستخدامها في اللغة الأصلية، أو تغيّر في النحو والتراكيب اللغوية، أو حتى تأثير على النطق واللهجة. ومن الأمور التي ساهمت في إثراء هذا التلاقح اللغوي في قطر مكانتها القديمة مركزاً تجارياً كما ذكر آنفاً. فلم تقتصر أهمية الأمر على حجم البضائع وعوائدها الاقتصادية، بل أنتجت حواراً ثقافياً بين الأمم والشعوب. وعلى خلفية هذا الحوار، غدا اللسان العربي في قطر جامعاً لمصطلحات أجنبية من لغات كثيرة كالفارسية والهندية (Al-Hamad et al., 2017)، ومن ثم بُذلت الجهود البريطانية لفرض الإنجليزية إبان فترة الانتداب البريطاني.

● المرحلة الثانية: قطر إبان الاستعمار

عمدت القوى الاستعمارية المتتالية في حكم قطر، كحالها على الدوام، إلى فرض هيمنة لغوية (Linguistic dominance) على الدولة، فقد حاول كلٌّ من الاستعمار البرتغالي والحكم العثماني والانتداب البريطاني، فرض لغته في جميع المصالح الإدارية. ورغم

شُحِّ الدراسات التي حاولت توثيق الأثر اللغوي لكل من الاستعمار البرتغالي والحكم العثماني لقطر، إلا أن وثائق المَجْلِس الثقافي البريطاني (British Council) المحفوظة في مستودَع البحوث بالمكتبة البريطانية (British Library Research Repository)، تكشف مدى استماتة الإنجليز في محاولة فرض لغتهم وتعليمها في دولة قطر وباقي دول الخليج العربي إبان انتدابهم عليها. ليس هذا وحسب، بل تُظهر الوثائق كيف انتبه حكام قطر والخليج العربي لمحاولات الإنجليز في فرض هيمنتهم اللغوية، إذ أن من أهداف المَجْلِس الثقافي البريطاني في منطقة الخليج العربي، كما جاءت في وثائقه: «(١) ضمان استمرار اللغة الإنجليزية لغةً تعليميةً وتجاريةً وتقنيّةً في دول الخليج العربي، وبهذا تضمن بريطانيا العظمى بقاءها وجهةً سياحيةً وتعليميةً يقصدها أهل الخليج العربي، (٢) الارتقاء بأداء المَجْلِس الثقافي البريطاني بأفرعه المنتشرة في منطقة الخليج العربي؛ ليغدو جهازاً استشارياً تعليمياً يُشار إليه بالبنان في المنطقة، (٣) تشجيع الحكومات المحلية في منطقة الخليج العربي على تمويل وشراء الخبرات والمنتجات التعليمية البريطانية» (British Council: Bahrain, n.d., p. 2).

وثُبتت الوثائق بأن أهداف المَجْلِس الثقافي البريطاني أضحت بالغة الأهمية «بعد اكتشاف النفط، والقلق من تأثير الجمهورية العربية المتحدة في المنطقة [اتحاد جمهوريّتي مصر وسوريا]». وهو الأمر الذي عيّنت على أثره «وزارة الخارجية البريطانية في الخمسينيات أوّل ممثلٍ للمَجْلِس الثقافي البريطاني في الخليج العربي، وهو جون مير (John Muir)، الذي كان مقره الرئيسي في الكويت، وكان يشرف أيضاً على البحرين وقطر ومسقط والإمارات» (British Council: Kuwait, n.d., p. 3). وعليه، شرع المَجْلِس الثقافي البريطاني في نشر وتعليم اللغة الإنجليزية في منطقة الخليج العربي، بما في ذلك قطر. يبيّن أن المَجْلِس الثقافي البريطاني سرعان ما واجه تحدياتٍ كادت تُثبّطه عن أداء مهمّته وتحقيق أهدافه في المنطقة. في البحرين مثلاً، تشير وثائق المَجْلِس إلى أن «أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ أدّت إلى ارتفاع التوتّر بين البحرينيين والحكم البريطاني، مما أثر في مصالح بريطانيا في المنطقة» (British Council: Bahrain, n.d., p. 2). وفي الكويت أيضاً

واجه المجلس الثقافي البريطاني عقبة كبيرة تمثلت في أن «النظام التعليمي اعتمد على موظفين من فلسطين ومصر»، وهو الأمر الذي لم يترك للمجلس البريطاني موضع قدم في العملية التعليمية. وأيضاً، وفقاً لوثائق المجلس الثقافي البريطاني، «تدهورت العلاقات البريطانية مع حكومة الكويت بعد أزمة قناة السويس بسبب شعبية مصر الكبيرة في الدولة» (British Council: Kuwait, n.d., p. 4). علاوة على ذلك، تعاملت الحكومة الكويتية المحلية مع المجلس الثقافي البريطاني على أنه «مدرسة خاصة تخضع للتنظيم من قبلها، في حين أن المجلس كان يأمل في الحصول على وضع خاص يسمح له بالعمل وفقاً لمعايير الدولية» (British Council: Kuwait, n.d., p. 4). وكان التوتر في عُمان مماثلاً، إذ كان تقدّم المجلس الثقافي البريطاني في تحقيق أهدافه بطيئاً بسبب «عدم حماسة حاكمها [آنذاك] حيال أنشطة المجلس الثقافي البريطاني في تعليم اللغة الإنجليزية». (British Council: Oman, n.d., p. 1).

أما في قطر، فكان المجلس الثقافي البريطاني متردداً إزاء الشروع في أي من برامجهِ اللغوية لتعليم ونشر اللغة الإنجليزية، لسببين أجملتهم وثائق المجلس الثقافي البريطاني كما يلي. السبب الأول كان يتعلق بحاكم قطر في ذلك الحين الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، الذي وصفه المجلس الثقافي البريطاني في وثائقه بأنه «غير متحمس تجاه تعليم اللغة الإنجليزية وأنشطة الحكومة البريطانية في الدوحة» (British Council: Qatar, n.d., p. 3). أما السبب الثاني فكان يتعلق بحقيقة «الوجود الكبير والمؤثر للمعلمين المصريين الذين كانوا يشغلون مناصب موجهي تدريس اللغة الإنجليزية في الدولة، وكانوا حريصين على الاحتفاظ بهذه المناصب» (British Council: Qatar, n.d., p. 3). وثُبت وثائق المجلس الثقافي البريطاني بأن المصريين كانوا بمثابة أشقاء للقطريين، وأنهم كانوا «يشككون في دوافع المجلس الثقافي البريطاني، واعتبروا وجوده مهدداً لمكانتهم الوظيفية ومهمتهم التربوية التي وفدوا إلى قطر من أجلها» (British Council: Qatar, n.d., p. 3).

ويمكن القول إن القوى الاستعمارية حاولت تغيير الوضع اللغوي في قطر، من خلال تخطيط الاكتساب اللغوي (Acquisition planning)، الذي يخدم مصالحها وأجنداتها

السَّياسية والاقتصادية. يَبْدُ أن النُّخبَة الحاكمة آنذاك، لم تُدْعِن لرغبات الاستعمار، وأظهرت تمسُّكاً باللُّغة العربيَّة فحدَّت حدَّوها شعوبُها.

● المرحلة الثالثة: قطر بعد الاستقلال

بعد انتهاء الانتداب البريطاني سنة (١٩٧٢)، صدر النظام الأساسي المؤقت لدولة قطر، الذي عرَّفها على أنها دولة عربيَّة ذات سيادة، دينها الإسلام، ولغتها العربيَّة، وشعبُها جزء من الأمة العربيَّة. وفي ذات الشهر الذي أعلنت فيه قطر استقلالها، وانضمت إلى جامعة الدول العربيَّة، وبهذا أعلنت هويَّة الدولة وانتماءاتها بشكل صريح، وشرعت في مسيرة الإعمار التي على إثرها -كما دُكر سابقاً- تدفقت العمالة الوافدة إلى قطر، فدخلت الدولة عصراً جديداً.

● أبرز السياسات اللغوية:

ونظراً لتحول البيئة اللغوية في قطر والتغير الذي طرأ على المجتمع القطري؛ بحكم العولمة وتداخل الثقافات والتنافس في شتى المجالات لاسيما التعليمية والاقتصادية والتقنية؛ فإن الدولة اتبعت مبدأ التراتبية في تحديد لغتها الرسمية، إذ تتبع الدولة سياسة «إعلاء اللغة الرسمية» لاسيما مؤخراً؛ وذلك لإعلاء اللغة العربية وتعزيزها في ظل التحديات السابق ذكرها.

ولأن السياسة اللغوية منظومة من المجهودات القصديَّة الواعية تجاه اللغة -سواء بالإعلان أو بالخفاء- بدءاً بالمرحلة الأولى في شكلها النظري «قرارات وتشريعات» وانتهاءً بتوجيهاتها التنفيذية (الصيفي، ٢٠١٥)، لذا فإن أبرز السياسات اللغوية في قطر تمثلت في الآتي:

— القرار السياسي المُتخذ من قبل السلطة العليا في الدولة: ويتمثل ذلك في

المواد الدستورية التي تحدد رسمية اللغة العربية في شتى مجالات الدولة، كما جاء في المادة رقم (١) من النظام الأساسي المؤقت للدولة ١٩٧٢، وبعد ذلك في

المادة رقم (١) من الدستور الدائم لدولة قطر ٢٠٠٤ والذي يؤكد على أن «قطر دولة عربية ذات سيادة، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية»، والملاحظ أن هذه القرارات تؤكد ارتباط الاختيار اللغوي بهوية الدولة وثقافتها؛ وبموجب هذا الترسيم الذي حدد المسار اللغوي توجب على إثره إصدار التشريعات والقرارات اللغوية؛ لتحديد وضع اللغة في كافة القطاعات.

— **التشريع:** صدرت العديد من القرارات والقوانين العرضية في أنظمة مؤسسات الدولة وجهاتها الحكومية وغير الحكومية، وتحدد هذه القرارات «وضع اللغة» في شتى المجالات الإدارية والقضائية والتعليمية والاقتصادية وغيرها كما سيتم تفصيلها لاحقاً، إلا أن النقلة النوعية في هذا السياق جاءت في ٢٠١٩ حينما أصدر "قانون حماية اللغة العربية في قطر" بعد أن ناقشه مجلس أمناء المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية ٢٠١٥. وجاء هذا القانون في سياق تعزيز مكانة اللغة العربية وتمكينها، وضمان عدم مزاحمتها من قبل اللغات الأخرى؛ وعليه فقد جاء القانون متضمناً (١٥) مادة تُحدد المسار اللغوي في كافة مجالات الدولة وجهاتها الحكومية وغير الحكومية. ويمكن تحديد موضوعات القانون في أربعة عناوين رئيسية: الاستعمال والتدوين وذلك كما نصت المواد رقم (٣، ٢، ١)، والتعليم والبحث كما جاء في المواد رقم (٧، ٦، ٥)، والتسميات والبيانات وذلك في المواد رقم (١٠، ٩، ٨)، وأخيراً العقوبات والإجراءات كما أُشير في المواد رقم (١٢، ١١).

وتشمل القرارات اللغوية كافة مقاصد التخطيط اللغوي المرتبطة بحاجة الدولة والمجتمع، وتُصنف إلى أربعة أنواع: تخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط المتن اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط المكانة اللغوية. ويأتي تفصيلها في القسم الخامس.

— **التطبيق:** يُقصد بذلك التحقق من مدى تطبيق «القوانين والقرارات»؛ إذ يُعد التطبيق المرحلة الأخيرة في «منظومة السياسة اللغوية»؛ ويكون ذلك من خلال هيئة عليا في الدولة تكون مرجعاً لرسم السياسة اللغوية وتنفيذها ومراقبتها على أرض الواقع (الضبيب، ٢٠١٢)، وهذا ما تفتقده الدولة في

الوقت الحالي، فعلى الرغم من أنه ثمة مساعٍ وجهود ملموسة على أرض الواقع لتطبيق السياسة اللغوية إلا أن الدولة تفتقد الجانب الموجه والرقابي، وقد أشار مجلس الشورى في جلسته الأسبوعية ٢٠٢١ إلى ضرورة وجود إجراءات رقابية لمتابعة تطبيق قانون حماية اللغة العربية (مجلس الشورى، ٢٠٢١).

وعلى الرغم من أن التوجه السياسي للغة بات صريحاً؛ فكيف تُفهم «رسمية» اللغة العربية المنصوص عليها في الدستور وقانون حماية اللغة العربية؟ يقدم كوبر (Cooper, 1989) إجابة عن هذا السؤال عن طريق التمييز بين ثلاثة مصطلحات تصف «رسمية اللغة»: اللغة القانونية (Statutory language)، واللغة المستعملة (Working language)، واللغة الرمزية (Symbolic language). أما الأولى فهي اللغة التي يمنحها الدستور صفة «الرسمية»، وقد لا تكون مستعملة في كل المصالح الإدارية والشؤون الاجتماعية، وقد لا تكون رمزية. أما الثانية فهي اللغة التي تستخدمها بعض القطاعات الحكومية وسيلةً لأنشطتها اليومية، وإن لم يُعلن عن رسميتها أو رمزيتها. أما الثالثة فهي اللغة التي تُعتبر رمزاً للدولة، وقد يُعلن عن رسميتها أو يُؤخذ بها، وقد لا يحدث ذلك. إذاً، عند كوبر، تكون اللغة «رسمية» بإحدى هذه الطرق الثلاث. وعليه، يمكن اعتبار اللغة العربية في قطر بعد استقلالها لغة رسمية قانونية ومستعملة ورمزية، بيد أنها في بعض الجهات الخاصة ليست مستعملة. في حين يمكن اعتبار اللغة الإنجليزية لغة رسمية مستعملة، بيد أنها ليست لغة رمزية ولا قانونية، إلا إذا استدعت الحاجة خلاف ذلك.

لعل أسئلة عديدة تتبادر إلى الذهن الآن، منها: إلى أي مدى يتفق هذا التنظير مع واقع اللغة العربية في قطر اليوم؟ وما العوامل المؤثرة في توجيه السياسة اللغوية في قطر؟

القسم الثالث: العوامل المؤثرة في السياسات اللغوية في قطر:

إن الدور المحوري الذي تؤديه اللغة في الحياة المجتمعية لتحقيق التواصل، وتشكيل الهوية الفردية والوطنية والقومية، والتعبير عن الطموحات الجمعية، وتحقيق المنافع الاقتصادية والمقاصد التنظيمية، يجعل تخطيطها أمراً شائعاً تؤثر به عدة عوامل. وقد يصعب حصر وشرح هذه العوامل والمؤثرات الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية الباعثة عليها في السياق القطري، ويمكن استعراض أبرزها على النحو الآتي:

• الدوافع الأيديولوجية اللغوية:

تُعرّف الأيديولوجيا اللغوية بأنها مجموعة من الآراء والمعتقدات والأفكار المنتشرة حول لغة ما بين أفراد المجتمع، والذين يسعون إلى توظيفها للتأثير في السياسات العامة للدولة، بغية الحفاظ على وضع لغوي راهن، أو بهدف تغيير هذا الوضع إلى حال آخر. وعليه، بناءً على ما سبقت مناقشته في هذه الدراسة، يظهر لنا أن السياسة اللغوية في قطر محكومة بدفعة من الأيديولوجيات اللغوية الراسخة بشأن أهمية دور اللغة العربية في حفظ وصون كل ولاءات وانتماءات قطر الوطنية والإقليمية والعربية والإسلامية، شعباً وحكومة، إذ بدا جلياً من تتبّع السياسات اللغوية في الدولة أن قطر تدرك ضرورة الحفاظ على اللغة العربية حيّة تسعى في نفوس أبنائها. وآية ذلك إصدار قانون لحماية اللغة العربية، وإنشاء منظمة للنهوض بها، وجمعية للعناية بشؤونها، ومعجم لحفظها. يبيد أنّ هذه الدوافع الأيديولوجية اللغوية، خصوصاً في السياق القطري المتنوع لغوياً، لا يُستحب لها أن تستحكم بالطلق، وبلا خطة لغوية مُحكمة الأركان. نقول هذا نصرةً للأقليات اللغوية في قطر. على سبيل المثال، تُشير البيانات المؤسسية إلى أن نسبة الناطقين بغير اللغة العربية من طلبة المدارس القطرية الحكومية هي نحو (٩,٥٪) من إجمالي عدد الطلاب (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، ٢٠٢١). ينتمي مثل هؤلاء الطلبة إلى أقليات آسيوية مسلمة تسكن قطر من عشرات السنين، وغالباً ما تكون

لغتهم الأم هي الأردنية أو الهندية أو التاغالوغية. مع ذلك، يُدرّس مثل هؤلاء الطلبة باللغة العربية لغةً أمّاً عوضاً عن تدريسهم بها لغةً ثانية، وسَتَّانَ بين الأمرين. وعلى غرار الدراسات العلمية (Alkhateeb, 2018)، تناولت وسائل الإعلام المحلية القطرية التحدّيات اللُّغويّة التي يواجهها الطلبة من غير الناطقين باللغة العربيّة في المدارس الحكومية القطريّة (المطاوعة، ٢٠١٨)، راجية أن يُنظر إلى وضعهم اللُّغويّ بعين الاعتبار، وهو وضع أقلّيّات أخرى ذاته من غير الناطقين باللغة العربيّة في مختلف قطاعات المجتمع القطري (مثل القطاع الصحي Alkhateeb et al., 2023)، من خلال مبادرات للتخطيط اللُّغويّ.

• الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية:

بناءً على ما سبق عرضه في هذه الدّراسة، يتضح لنا أن السّياسة اللُّغويّة في قَطَر تتأثر بمشاريع الدولة الوطنية، سياسيةً كانت أو اقتصاديةً أو اجتماعيةً. فتارةً تعتمد الدولة إلى اللغة العربيّة بلهجتها الخليجية لتعزيز الهوية القطرية، وتارةً أخرى تجتبي الدولة اللغة الإنجليزيّة لإجراء إصلاح تربوي شامل يُفْضِي إلى تنمية اقتصادية، وتارةً ثالثة تصطفي الدولة اللغة العربيّة لبناء اقتصاد معرفيٍّ، على اعتبار أن بناء مثل هذا الاقتصاد مرهون بصيانة اللغة العربيّة من التداعي وتحويلها إلى لغة معرفة وعلم وبُحْث. وكل هذه تعلقات صائبة في جوهرها. بيّد أنّ هذه التعلقات أدّت إلى تعويم السّياسات اللُّغويّة في قَطَر، بناءً على «العرض والطلب»، ورنهنا لعدد من القضايا الوطنيّة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتعليميّة، حتى كادت تفقد مهمتها الأصليّة، وهي تنظيم الشأن اللُّغويّ وتدبيره.

التركيب الديموغرافي للدولة: إن تركيب قَطَر الديموغرافي الفريد من نوعه أفضى إلى دخول اللغة الإنجليزيّة على المجتمع القطري؛ إذ يتضح أثر ذلك على بعض القَوَانِين اللُّغويّة التي تتضمن عبارة «ما لم تستدع الحاجةُ خلاف ذلك». وما وُضعت هذه العبارة إلا للتعامل مع إشكالية التنوع اللُّغويّ لقوى قَطَر العاملة والوافدة من سَتّى أصقاع الأرض بالسنتها المتعددة. بيّد أنّ مثل هذه العبارة، في غالب الأحيان، تُبقي

فرص اللغة الإنجليزية سانحةً في تنظيم الشأن العام في مختلف قطاعات المجتمع، وهو الأمر الذي أفضى إلى ازدواجية صراعية بين اللغتين العربية والإنجليزية. وإنهاء هذه الازدواجية، أو على الأقل تحجيمها، يجب فتح باب الترجمة على اعتبار أنها وسيلة للتواصل البناء بين الألسن المختلفة. ولا يقصد هنا الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية فحسب، بل من اللغة العربية إلى أي لغة أخرى تتحدث بها مجموعة كبيرة من القوى العاملة في مؤسسة قطرية ما. وعليه، تقترح هذه الدراسة العمل على إصدار «هوية لغوية» لكل مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية، على أن تتضمن مثل هذه الهوية عدد العاملين في المؤسسة، ولغاتهم الأمهات، ولغاتهم الثانية إن وجدت، ومستوى إجادتهم هذه اللغات. بهذا يتسنى لكل مؤسسة اعتماد اللغة العربية لغة قانونية وفقاً لمقتضيات الدستور القطري وقانون حماية اللغة العربية، فيما تزدهر الترجمة التي سمّاها شياسكيا يوماً (Leonardo Sciascia) «الوجه الآخر للنسيج المجتمعي».

الإمبريالية اللغوية: يكاد أثر جهود المروجين للغة الإنجليزية (مثل المجلس الثقافي البريطاني وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي واليونسكو)، بضرورة استخدام اللغة الإنجليزية، بحجة عالميتها ووفرة نصابها من المتحدثين بها، يظهر في التخطيط اللغوي في قطر. ونلاحظ ذلك في القطاع الاقتصادي والمالي والتجاري، كما بينته القوانين اللغوية موضوع البحث في هذه الدراسة، واعتمادها في بعض الأحيان لغة قانونية. وحال قطر مع الهيمنة اللغوية لا يختلف عن حال كثير من الدول حول العالم، فقد وضّح كالفيه (Calvet, 1998) بأن مشروع الهيمنة اللغوية منهجي وقائم بقيام الدول، فيقول: «إن الإمبريالية الأميركية تنشر لغتها عن طريق فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية، على عكس فرنسا التي تنشر لغتها وثقافتها لتصل عن طريقهما إلى فرض هيمنتها الاقتصادية والسياسية». في كلتا الحالتين، تُمسك اللغة عجلة القيادة، أمّا السياسة والاقتصاد فتابعان. كلتا الحالتين طريق للهيمنة تقودها اللغة. ولما كانت لقطر مكانة اقتصادية مرموقة في قطاعي الطاقة والاستثمار العالمي، يُرجى منها ما لا يُرجى من غيرها.

تسمح مكانة قطر الاقتصادية بوضع اشتراطات لغوية تُجنّبها أي هيمنة. ولها مثال في الصين التي لا توقّع عقداً تجارياً إلا إذا حرّرت اللغة الماندرينية، وعليه صارت اللغة من أهم اللغات الآخذة في الانتشار عالمياً (Sun et al., 2023).

القسم الرابع: مجالات السياسة اللغوية:

● منهجية الدراسة

بناءً على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى فحص وضع اللغة العربية ومكانتها في السياق القطري، وتحديد التحديات التي تعترض نهضتها، واستكشاف الجهود المبذولة واللازمة لبعث اللغة حيةً في نفوس أبنائها وفي جنبات المجتمع. وعليه، توظف هذه الدراسة خليطاً من الأدوات الكيفية والكمية لتحليل (١٥٣) قانوناً وقراراً ومرسوماً لغوياً، صدرت في الفترة الزمنية بين عامي (١٩٦١) و (٢٠٢٣).

ولتحليل هذه القوانين اللغوية، تستخدم هذه الدراسة منهجيتين: الأولى هي منهجية «التنقيب في البيانات» (Data mining)، وهي عملية بحث مُحوسَب باستخدام برمجيات خاصة (مثل Python)، تهدف إلى استكشاف الأنماط والارتباطات والعلاقات في مجموعة كبيرة من البيانات. أما الثانية فهي منهجية «تتبع المسار» (Process-Tracing)، التي عرّفها لوي علي (٢٠١٩) بأنها «أداة تحليلية لرسم استدلالات وصفيّة وسببيّة، استناداً إلى الأدلة التشخيصيّة. وغالباً ما تُفهم هذه الأدلة على أنها جزء من تسلسل زمني أو تراتبي للأحداث والظواهر» (صفحة ٨٦). يَسَرّت منهجية «التنقيب في البيانات» التعامل مع الكمّ الهائل لتفاصيل القوانين اللغوية في هذه الدراسة (مثل سنة وجِهَة إصدارها وعنوانها ونوعها وهدفها، وغيرها من الأمور). أيضاً، سهّلت منهجية «التنقيب في البيانات» تصنيف القوانين بناءً على درجة التشابه والاختلاف بينها إلى مجموعات، وهو الأمر الذي أدار سير التحليل الكيفي. أما منهجية «تتبع المسار»، فساعدت على تحليل القرارات اللغوية وكشف العلاقات السببية وتفسيرها. ويوضح جدول (٣) المتغيّرات البحثيّة التي يتناولها التحليل في هذه الدراسة.

جدول (٣): قائمة المتغيرات البحثية

- ١- أنواع التخطيط اللغوي: تشمل أنواع التخطيط اللغوي، كما حددها كوبر (Cooper, 1989)، ثلاثة أنواع:
 - (١) تخطيط الوضع اللغوي أي «دراسة واقع اللغة في مجتمع ما، والتنبؤ بمستقبلها من خلال فحص معطيات الواقع ومتغيراته، ثم محاولة التأثير في ذلك المستقبل وتوجيهه نحو ما يُراد».
 - (٢) تخطيط الاكتساب اللغوي، أي «الجهود المنظمة لنشر اللغة من خلال النظام التعليمي».
 - (٣) تخطيط المتن اللغوي، أي «الجهود المنظمة لتغيير بنية اللغة ومتنها مثل تخطيط النظام الكتابي والإملائي للغة وإصلاحه أو التقييس»، بالإضافة إلى نوع رابع ذكر في بعض الأدبيات.
 - (٤) تخطيط المكانة اللغوية أي «التخطيط الذي يستهدف الصورة النمطية للغة في أذهان الأفراد ودراساتها بما يخدم واقع اللغة ومستقبلها» (المحمود، ٢٠١٨).
- ٢- أهداف التخطيط اللغوي: عادةً ما تكون أهداف التخطيط اللغوي، كما ذكرها المحمود (٢٠١٨)، واحداً من الأهداف التالية: التنقية اللغوية، والإحياء اللغوي، والإصلاح اللغوي، والتقييس اللغوي، ونشر اللغة، وتحديث المفردات، وتقييس المصطلحات المساعدة، وتوحيد المصطلحات، والتبسيط اللغوي، والتبسيط الأسلوبي، والاتصال عبر اللغات، وصيانة اللغة.
- ٣- مجالات التخطيط اللغوي: أي القطاعات التي تخضع لتنظيم الحكومة أو السلطة التنفيذية في الدولة، وتشهد تخطيطاً لغوياً معيناً، مثل الإدارة العامة والتعليم والصحة والقانون والاقتصاد والإعلام والرياضة والسياحة والعمل.
- ٤- نوع القرار: عادةً ما تكون القرارات اللغوية إما مُستقلة (أي مباشرة) وإما عَرَضِيَّة (أي غير مباشرة). يصدر القرار اللغوي المستقل ابتداءً وقصداً بخصوص أمر لغوي بعينه. أما القرار اللغوي العرضي، فهو القرار الذي يُتناول فيه الشأن اللغوي عرضاً في بعض المواد ضمن وثيقة نظامية تتعلق بأمور أكثر عمومية وشمولاً.
- ٥- سنة إصدار القانون.
- ٦- الجهات المُصدرة للقوانين اللغوية: أي أجهزة الحكومة وأذرعها الوزارية أو السلطة التنفيذية.

• رصد تحليلي للسياسات اللغوية في قطر:

يستعرض هذا القسم من الدراسة نتائج تحليل القرارات اللغوية التي صدرت في الفترة الزمنية بين عامي (١٩٦١) و(٢٠٢٣) بغية تنظيم الشأن اللغوي في قطر، وعددها (١٤٧) قراراً. ويهدف التحليل إلى فحص وضع ومكانة اللغة العربية في السياق القطري، وتحديد التحديات التي تعترض نهضتها، واستكشاف الجهود المبذولة واللازمة لبعث اللغة حيةً في نفوس أبنائها وفي جنبات المجتمع.

تُعرض نتائج تحليل البيانات في ثلاثة أجزاء: في الجزء الأول نعرض النتائج الكمية التي أفضت إليها منهجية «التنقيب في البيانات»، مصحوبةً بتحليل للقوانين اللغوية المُستقَلّة والعرضية، وبالأشكال والرسوم البيانية التي توضّح عدد هذه القوانين وأهدافها وأنواعها ومجالاتها والجهات المصدرة لها والخط الزمني لإصدارها. أما في الجزء الثاني فنقدم تحليلاً كيفياً للقوانين اللغوية العرضية باستخدام منهجية «تتبع المسار» المذكورة آنفاً، ونناقش أسباب إصدار هذه القوانين وتأثيرها في المشهد اللغوي في قطر اليوم. أما الجزء الثالث والأخير، فيقدم تحليلاً كيفياً للقوانين اللغوية المُستقَلّة باستخدام نفس المنهجية المتبعة في الجزء الثاني، ومن خلال التطرّق إلى ذات المواضيع.

قبل الشروع في عرض نتائج التحليل، وجب التنويه بنقطتين: الأولى تتعلق بمدى تنفيذ القوانين اللغوية موضوع البحث في هذه الدراسة، ومدى التزام مؤسسات الدولة القطرية بإها. ولمّا كان من الصعب تحديد هذا الأمر بدقة بلا بحث منهجي، لجأنا إلى مؤشرات الحوكمة العالمية وإلى نظريات التخطيط اللغوي. تخبرنا مؤشرات الحوكمة العالمية، مثل مؤشر البنك الدولي (WGI)، أن قطر تحتل مرتبةً متقدمةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) في الحوكمة، أي في اتّخاذ القرارات، وتحديد التوقعات المرتبطة بهذه القرارات، ومنح السُلطة اللازمة لتنفيذ هذه القرارات، والتحقّق من أداء أجهزتها الحكومية في تنفيذ هذه القرارات. في هذا كلّه، تحتل قطر المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Middle East Council on Global Affairs, 2023). وعليه، يمكن التدليل بهذا على التزام مؤسسات الدولة بتنفيذ القوانين اللغوية موضوع

البحث في هذه الدراسة. يبد أن الأمر أكثر تعقيداً من هذا وفقاً لنظريات التخطيط اللُّغوي. يقول علماء السياسة اللُّغوية (Hornberger and Johnson, 2007) إنَّ التخطيط اللُّغوي، يُشبه «طبقات البصل»، إذ تتكوّن من لبّ فوسطٍ فقشرة، وبينها طبقات فوق طبقات، تتفاعل معاً تفاعلات معقّدة. بالمثل، فإن تنفيذ القوانين اللغوية في أي مكان في العالم يخضع لـ «طبقات» تنفيذية كثيرة، لكل منها رأيها وحُكمه عليها. بعض هذه الطبقات سيطبق القوانين كما هي، وبعضها سيطبق القوانين كما يفهمها، وبعضها سيطبق القوانين كما يريدُها أن تكون، وهَلُمَّ جَرّاً. وعليه، فهذا مبحث آخر، لا يتسع المقام في هذه الدّراسة لتفصيله، لكن وجب التنويه به.

أما النقطة الثانية فتتعلّق بصعوبة عرض تفصيل دقيق للجهات المُصدرة للقوانين اللُّغوية موضوع البحث في هذه الدراسة. هذا لأن الفترة الزمنية محلّ البحث تمتدُّ لأكثر من ستين عاماً (من ١٩٦١ إلى ٢٠٢٣)، وفيها تغيّر كثير من أسماء الجهات الحكومية، فما كان يُسمّى «قصر الحاكم» أضحى «الديوان الأميري»، وما كان يطلق عليه اسم «المجلس الأعلى للتعليم» أصبح «وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي»، وما كان يُسمّى «وزارة المالية والتجارة»، أصبح «وزارة المالية» فقط في حين أُضيفت التجارة إلى وزارة الصناعة فأضحت «وزارة التجارة والصناعة»، أما وزارة الاقتصاد التي أصدرت بعض القوانين اللُّغوية العرضيّة فيما مضى، فلم تُعد في التشكيل الوزاري الحالي (موقع مكتب الاتصال الحكومي). علاوةً على ذلك، حُلّت بعض المؤسسات اللُّغوية التي أصدرت قوانين لُغوية مستقلة فيما مضى (مثل المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية). مثل هذا أربك التحليل النوعي بعض الشيء، وهو الأمر الذي اعتمد واستخدم على أثره ثلاثة مصطلحات جامعة في التحليل الذي يُعرض لاحقاً:

١- الديوان الأميري.

٢- الوزارات والأجهزة الحكومية.

٣- مؤسسات لُغوية. أما الأسماء الأصلية للجهات المُصدرة للقوانين اللغوية وتفاصيلها، فهي محفوظة في منصة القرارات اللغوية لدولة قطر.

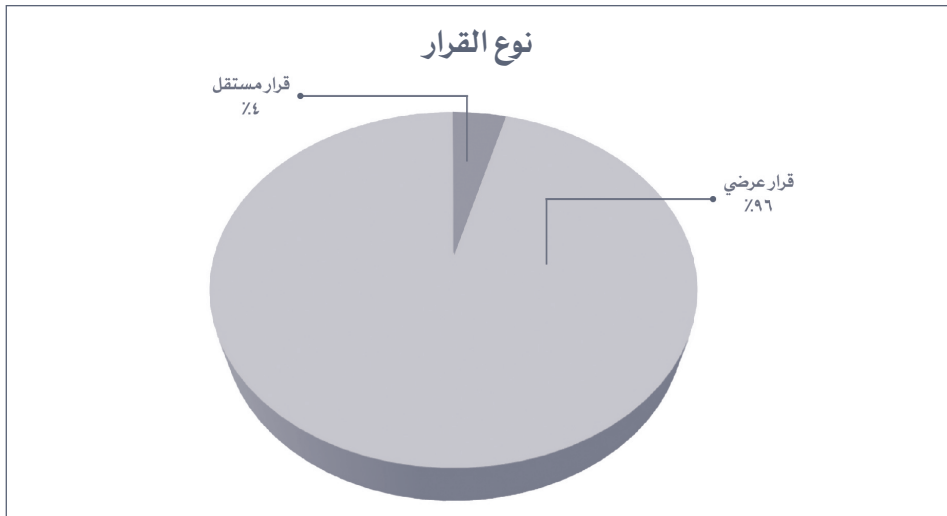
• نتائج التحليل الكمي للقوانين اللغوية المستقلة والعرضية

يُحيل مصطلح السياسة اللغوية إلى نشاطات يمارسها الساسة وأصحاب القرار تجاه اللغة على شكل قرارات من مواد دستورية وتشريعية؛ وبما أن السياسة اللغوية سلوك قصدي يصاغ ويُنفذ لصالح المجتمع؛ فلا بد أن يتقاطع مع أنماط السياسات الأخرى «الإدارية، والقانونية، والتعليمية، والاقتصادية...»؛ لذا تُصنف القرارات اللغوية إلى نوعين «قرارات مستقلة» و «قرارات عرضية». وهنا تُصنف القرارات بحسب النوع والمجال، والفترة الزمنية، وجهة الإصدار:

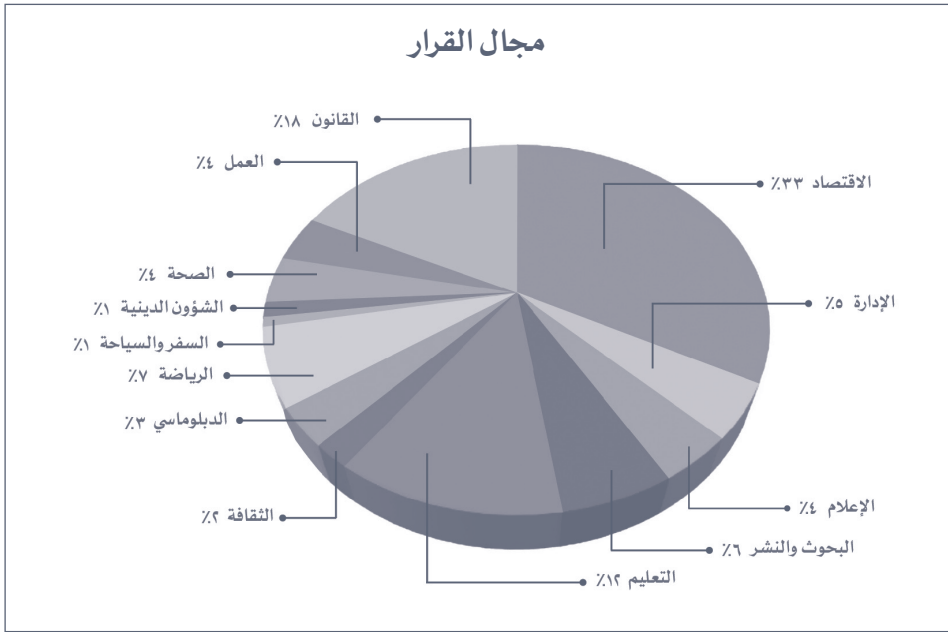
• أولاً: نوع القرار ومجالاته

تهدف هذه الدراسة إلى تصنيف وتحليل جملة من القرارات السياسية اللغوية؛ والتي بلغ عددها (١٤٧) قراراً، من بينها (٦) قرارات مستقلة، و (١٤١) قراراً عرضياً رُصد من بين مواد قرارات وقوانين المجالات الحيوية في قطر «الإدارية، والاقتصادية، الإعلامية، الرياضية، القانونية، الدبلوماسية، التعليمية، الثقافية، الإعلامية، البحثية، السياحية، والصحية، والشؤون الدينية، والعمل»؛ وذلك خلال الفترة الزمنية (١٩٦١ - ٢٠٢٣). (انظر الشكل ١، ٢)

الشكل (١): نوع القرارات اللغوية



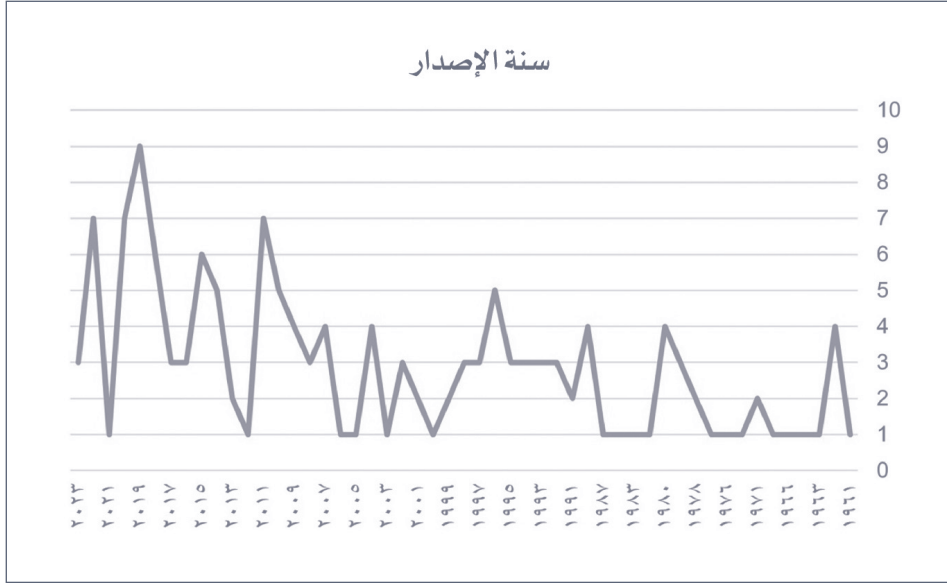
الشكل (٢): مجالات القرارات اللغوية



• ثانيًا: الفترة الزمنية

رصدت هذه الدراسة القرارات الصادرة خلال الفترة الزمنية (١٩٦١-٢٠٢٣)؛ ولُوحظ أن الفترة الزمنية (٢٠١١-٢٠٢٣) الفترة الأعلى للإصدار إذ بلغ عدد القرارات (٦٠) قرارًا، ونجد أن الفترة الزمنية الأقل في إصدار القرارات (١٩٨١-١٩٩٠) وبلغ عدد القرارات الصادرة حينها (٨) قرارات. (انظر الشكل ٣).

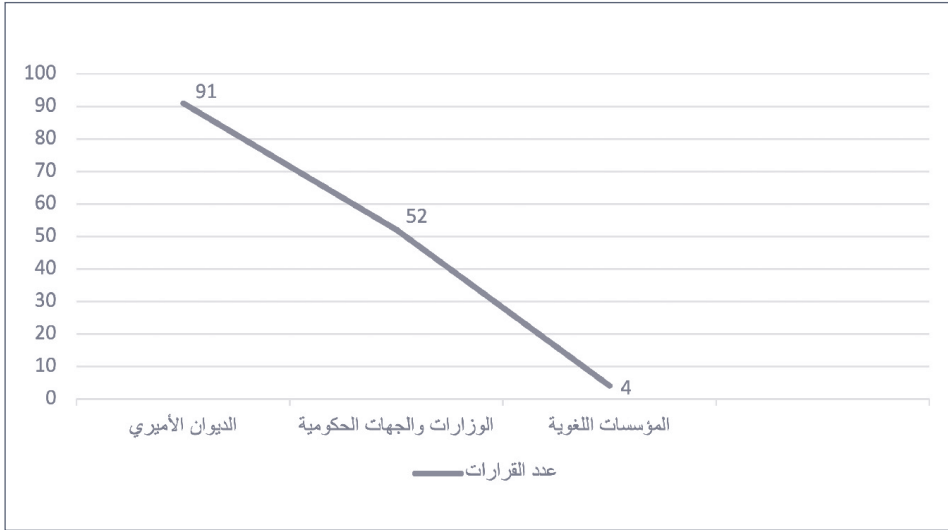
الشكل (٣): الخط الزمني للقرارات اللغوية



● ثالثاً: جهة الإصدار

فبناء على ما تم التنويه إليه في تمهيد هذا القسم؛ فإن تصنيف جهات إصدار القرارات ثلاث جهات وهي: « الديوان الأميري، الوزارات والجهات الحكومية، المؤسسات اللغوية. والملاحظ أن جهة الديوان الأميري هي الجهة الأبرز والأعلى في إصدار القرار؛ إذ أن معظم القرارات الوزارية لا بد أن تُصدق من قبل الحاكم أو نائبه، وبالتالي يُصدر القرار من الجهة التي صُودق فيها.

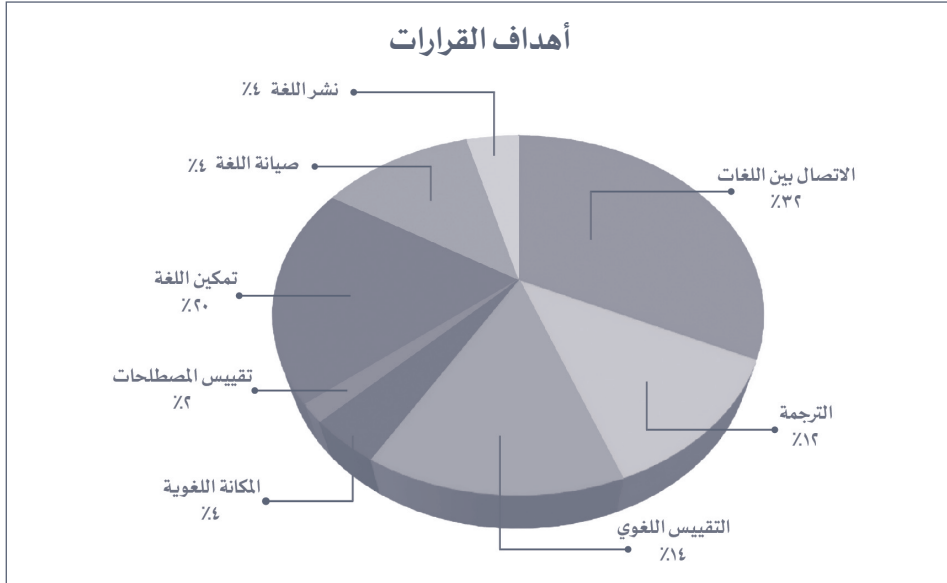
الشكل (٤): جهات إصدار القرارات



• رابعاً: أهداف القرارات اللغوية

توزعت القرارات اللغوية في دولة قطر على ثمانية أصناف من أنشطة وأهداف التخطيط اللغوي، يوضح توزيعها الشكل (٥) والجدول (٤) أدناه، وكما يظهر في هذا الجدول، فإن القرارات التي تعنى بالاتصال بين اللغات كانت الأكثر حضوراً، يليها القرارات التي تعنى بتمكين اللغة العربية، ثم القرارات التي تعنى بالتقييس اللغوي.

الشكل (٥): أهداف القرارات اللغوية



الجدول (٤): أهداف القرارات اللغوية

العدد	أهداف القرارات
٢٩	تمكين اللغة
١٨	الترجمة
٦	المكانة اللغوية
٢١	التقييس اللغوي
٢	تقييس المصطلحات
٤٧	الاتصال بين اللغات
١٨	صيانة اللغة

أهداف القرارات	العدد
نشر اللغة	٦
	١٤٧

• نتائج التحليل الكمي للقوانين اللغوية المستقلة والعرضية:

• القوانين اللغوية العرضية: أنواعها، وأهدافها، ومجالاتها، ومآلاتها:

بلغ عدد القوانين اللغوية العرضية (١٤١) قراراً أغلبها يهدف إلى تخطيط الوضع اللغوي وهو الأمر الذي يشمل إقرار لغة معينة أو لغات متعددة لتنظيم الشأن العام، ثم يأتي بعدها عدد من القرارات التي تهدف إلى تخطيط الاكتساب الذي يسعى إلى تعليم اللغة، وقرارات تهدف إلى تخطيط المكانة اللغوية. ومعظم القرارات اللغوية العرضية صدرت من الديوان الأميري (٩١ قراراً من أصل ١٤١) بغية صيانة اللغة العربية أو تحقيق الاتصال عبر اللغات. أما صيانة اللغة العربية، فتتطوي على «الجهود المبذولة للحفاظ على اللغة من العوامل الداخلية أو الخارجية التي تمثل خطراً عليها، وقد تتسبب في انحسارها» (المحمود، ٢٠١٨، صفحة ٢٠). وأما تحقيق الاتصال عبر اللغات فهو يُشير إلى «الجهود المبذولة لتيسير الاتصال بين متحدثي لغتين مختلفتين» (المحمود، ٢٠١٨، صفحة ٢٠)، ومن أمثلة ذلك استخدام اللغة الإنجليزية لغةً مشتركةً للمتحدثين بلغات مختلفة في بعض البيئات المتعددة لغوياً (المحمود، ٢٠١٨)، كما نفصل لاحقاً.

إذا ما تتبعنا مسار صدور القوانين اللغوية العرضية، فسنجد أن أول إشارة إلى اللغة العربية جاءت في قانون الجنسية القطرية لسنة (١٩٦١)، الذي نصّت مادته الثالثة على أنه يجوز بمرسوم أميري منح الجنسية القطرية لأي أجنبي إذا ما توافرت فيه شروط، منها «أن يعرف اللغة العربية معرفةً كافيةً». وعلى شاكلة هذا القانون ظهرت قوانين أخرى عديدة تنظم الشأن العام وتتناول الشأن اللغوي عَرَضاً في بعض موادها، بيد أنها كلّها لا تذكر إلا اللغة العربية. ولنضرب على ذلك مثلاً بقانون إنشاء محكمة العمل لسنة (١٩٦٢) الذي أعلن اللغة العربية لغةً رسميةً في محاكم قطر، وقانون العمل لسنة

(١٩٦٢) الذي نصّ على ضرورة تحرير جميع عقود العمل في الدولة باللغة العربية، وقانون اعتماد نظام التسجيل العقاري لسنة (١٩٦٤) الذي ألزم الشركات القطرية استخدام اللغة العربية في جميع مراسلاتها وأنشطتها المحلية، وقانون تنظيم وزارة الخارجية لسنة (١٩٧٦) الذي وضّح طبيعة نفقات التعليم التي تتحملها الحكومة القطرية عن أبناء موظفي البعثات الدبلوماسية آنذاك، ومنها «الدروس الخصوصية للغة العربية، إذا كانت لغة الدراسة في البلد الذي فيه مقر البعثة غير العربية».

بعد ذلك، في أواخر السبعينيات، أطلّت أول فرصة سانحة لغير اللغة العربية في القوانين التي تنظّم الشأن العام. كان ذلك في قرار إنشاء جامعة قطر الصادر سنة (١٩٧٧)، الذي نصّت مادته الثانية على أن «اللغة العربية هي لغة التعليم، إلا إذا استدعت طبيعة بعض المقررات تدريسها بلغة أخرى، وفقاً لما يراه مجلس الجامعة». ولما كان شعار جامعة قطر آنذاك «جامعة قطر، منارة للفكر العربي الإسلامي وصرح علمي متطور»، ظلّ استخدام غير العربية ضيق الحدود مقتصرًا على تدريس بعض مقررات أقسام اللغات والآداب. وابتداءً من الثمانينيات، ظهرت قرارات لغوية عرضية، ضمن قوانين تنظّم الشأن العام، شبيهة بقانون جامعة قطر الموضح أعلاه، تُجيز استخدام لغات غير اللغة العربية في قطاعات مختلفة من المجتمع القطري، إذا استدعت الحاجة ذلك. بيد أن مثل هذه القوانين لم تُسمَّ أي لغة بعينها. على سبيل المثال، نصّ قانون تنظيم مراقبة وضع الإعلانات لسنة (١٩٨٠) على ضرورة أن تكون اللغة الرئيسة للإعلان في قطر اللغة العربية الفصحى، مع جواز «استعمال أية لغة أخرى بجانب العربية»، لكن دون تسميتها.

وظلّ الحال على ما هو عليه حتى غاب شرط الحاجة ابتداءً من التسعينيات، وزاحمت اللغة العربية لغة أخرى عُرفت بعينها ودُكرت باسمها هي اللغة الإنجليزية. فصارت بعض القرارات اللغوية، المذكورة ضمناً في القوانين المنظمة للشأن العام، ولا سيما في مجالي الاقتصاد والإدارة العامة، تشترط أن تصحب اللغة الإنجليزية اللغة العربية. ولنضرب مثلاً على ذلك بقرار اعتماد النظام الأساسي للجنة الإقليمية لنظم

الطاقة الكهربائية (١٩٩٠)، الذي ينصّ على أن «اللغة الرسميّة لجميع الاجتماعات والمنشورات ستكون اللغة العربيّة واللغة الإنجليزيّة». ومثل ذلك قرار وزير الصحة لسنة (١٩٩٦) بشأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في مخازن الأغذية، والتي تشمل توفير لافتات باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، توضح نوع الموادّ المخزّنة.

بعد موجة من هذه «الثنائيّة اللغويّة»، هبّت عاصفة «الهيمنة اللغويّة»، التي فرضت اللغة الإنجليزيّة دون سواها برهنةً من الزمن، وكادت تستغني عن اللغة العربيّة في بعض المجالات الصناعية والمالية. ونضرب على ذلك مثلاً بمرسوم تأسيس شركة قَطَر للكيماويات المحدودة (١٩٩٨)، الذي ينصّ على ضرورة أن «تُعَدّ محاضر اجتماعات المجلس باللغة الإنجليزيّة»، وعلى وجوب «حفظ وتقديم جميع سجلات المحاسبة والفواتير والدفاتر التجارية وكشوفات حسابات الشركة باللغة الإنجليزيّة».

يَبْدَأُ هذه «الهيمنة اللغويّة» التي شهدتها أواخر التسعينيات عادت بقناع «الثنائيّة اللغويّة» من جديد بداية الألفية الثالثة، وصارت القَوَانِين المنظّمة للشأن العامّ تستعين بكلتا اللغتين، العربيّة والإنجليزيّة، في تشريعاتها. نضرب على ذلك مثلاً بوثيقة تأسيس إدارة دوري النجوم، الصادرة سنة (٢٠٠٦)، والتي تنصّ مادتها رقم (٨٩) على التالي: «اللغة الرسميّة للمؤسسة هي العربيّة والإنجليزيّة». ومثل ذلك، قرار مجلس إدارة هيئة قَطَر للأسواق المالية لسنة (٢٠٠٩) بشأن اعتماد نظام خدمات الأوراق المالية، الذي يُوجِب أن «تمسك الشركة سجلات توضح بيانات أنشطتها باللغتين العربيّة والإنجليزيّة». وفي أحيان أخرى تُركّ اختيار اللغة المنظمة للشأن العامّ، لذوي الشأن، من دون تحديدها، كما جاء في قانون اعتماد أحكام قانون مركز قَطَر للمال (٢٠٠٩)، الذي ينصّ على أن «لكل من هيئة المركز وهيئة التنظيم ومحكمة التنظيم والمحكمة المدنية والتجارية وضع الأنظمة الخاصة بها وتعديلها وإلغاء القائم منها، وفقاً لما تراه مناسباً لتحقيق أهدافها ومعاونتها على القيام بصلاحياتها ومهامها وتنفيذها... ويجوز أن تُصاغ باللغة التي يحددها الوزير».

إذاً بتتبع مسار صدور القَوَانِين اللُّغَوِيَّة العَرَضِيَّة، تظهر لنا أطوارٌ لغويةٌ مختلفةٌ، منها ما اقتصر على اللغة العربية، ومنها ما مزج بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية، ومنها ما تفرَّد باللغة الإنجليزية. وأسباب ذلك جمّة، نذكر أهمّها: أولاً، شهدت قطر طفرة صناعية وتجارية وسكانية بداية التسعينيات، صجبتّها تحالفات وشراكات مع الأسواق العالمية. وعليه، وفي غياب أي جهة مركزية لتنظيم الشأن اللُّغَوِي في الدولة، استخدم ذوو الشأن اللغة التي ناسبت حاجات وضرورات أشغالهم. وبما أن اللغة الإنجليزية هي لغة الأسواق كما يُراد الترويج لها، وجدوا فيها ضالَّتْهم. وكان منهم مَنْ أبقى على اللغة العربية حاضرةً في المشهد ومنهم من غيَّها، حسب مقتضى الحاجة. ثانياً، تأثرت قطر، مثل غيرها من الدول العربيَّة، بحملة دعائية (Propaganda)، ابتداءً من منتصف التسعينيات حتى يومنا هذا، قادتها المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، مفادها أن «الدول العربيَّة تعتمد على اللغة الأم [أي اللغة العربية] في أنظمتها التعليمية، ولكن العالم الحديث يتطلب أيضاً إتقاناً نسبياً للغة ثانية واحدة على الأقلّ، إمّا الفرنسية وإمّا الإنجليزية، خصوصاً في سوق العمل التي تميل إلى كونها أكثر عالمية» (UNESCO, 2018, p.12). وبغض النظر عن المقاصد وراء مثل هذه الحملة الدعائية، فإنها أسفرت عن تَضَعُّع أحوال اللغة العربيَّة في قطر إلى الحد الذي احتاجت فيه إلى قَوَانِين تُخصِّص لحمايتها وتمكينها في أرضها.

● القَوَانِين اللُّغَوِيَّة المُسْتَقِلَّة: أنواعها وأهدافها ومجالاتها ومآلاتها:

صدرت كل القَوَانِين اللُّغَوِيَّة المُسْتَقِلَّة موضع البحث في هذه الدِّراسَة، وعددها (٦) قوانين في عقد واحد (بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٣)، بهدف صيانة اللغة العربيَّة من التداعي، ودخلت حيز التنفيذ بقرارات أميرية.

أول هذه القَوَانِين اللُّغَوِيَّة المُسْتَقِلَّة كان قرار إنشاء «المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربيَّة» سنة (٢٠١٣)، وهي مؤسسة تهدف إلى جعل اللغة العربيَّة لغة تخاطب وبحث وعلم وثقافة في السِّياق القطري، بالإضافة إلى إعلاء شأنها عالمياً بتقنيَّات تماهى مع تحولات العصر الراهن. ويمكن إجمال الأسباب التي أدَّت إلى إنشاء المنظمة على

النحو التالي: أولاً، جاء قرار إنشاء المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية بعد مرور عام واحد فقط من قرار المجلس الأعلى للتعليم (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي حالياً) بالعودة إلى استخدام اللغة العربية لغةً تدريس في المدارس والجامعات الحكومية. وعليه يمكن اعتبار قرار إنشاء المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية ردّاً اعتباراً مؤسسياً للغة العربية، بعد تقييدها في التعليم عقداً من الزمن، وما صاحب ذلك من صخب مجتمعي، وتدنٍّ في المستويات التعليمية لطلبة قطر. ثانياً، شهدت الفترة الزمنية التي نشأت فيها المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية ظهور وروج مصطلحات مستحدثة مثل «الأمن اللغوي» و«التنمية اللغوية» (انظر كتاب «العربية والأمن اللغوي» لمؤلفه زهير زاهد سنة ٢٠١١، وكتاب «الهوية العربية والأمن اللغوي: دراسة وتوثيق» لمؤلفه عبد السلام المسدي ٢٠١٤). مهدت مثل هذه المصطلحات الطريق لتشكيل خطاب مؤسسي مُفاده أنه «لن يُفلح العرب في كسب رهان التاريخ، لا بواسطة اللغة الإنجليزية ولا بوسائط لهجاتهم العامية» (المسدي، ٢٠١٤، صفحة ٧). وعليه، انبثرت التقارير المؤسسية، والدراسات العلمية، والمنابر الإعلامية، في قطر وباقي دول الجوار، تدعو إلى حاجة الشعوب إلى تحقيق الأمن اللغوي والتنمية اللغوية، نفس قدر حاجتها إلى تحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والغذائي. بداية الأمر، لفت نشاط منظمة النهوض باللغة العربية الانتباه في المجتمع القطري، وتوالت المشاريع والمبادرات بعدها؛ إذ أطلق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مشروع معجم الدوحة التاريخي (٢٠١٣)، فيُعرّف نفسه على أنه «معجم تاريخي متجدد، يسعى إلى جمع ذاكرة كل لفظ من ألفاظ اللغة العربية وحفظها، وربط اللفظ بدلالاته المختلفة عبر سياق الزمن والاستخدام، من خلال رصد تحوُّله النحوي والدلالي، بدءاً من مكان ظهوره الأول مروراً بالفترات الزمنية كافة التي استُخدم فيها، عن طريق جمع النقوش والنصوص التي تجلّى فيها كافة، وتوثيقها» (الموقع الإلكتروني لمعجم الدوحة التاريخي). كما أطلقت منظمة النهوض باللغة العربية مبادرة «اللغة العربية أولاً»، وعقدت شراكات عديدة نذكر منها توقيع مذكرات تفاهم مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠١٥)، ومعهد ابن سينا للعلوم الإنسانية بفرنسا (٢٠١٦)، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة

(٢٠١٦). بَيِّدَ أَنَّ المنظمة حُلَّت في مارس (٢٠١٩) قبل الإعلان عن قانون حماية اللغة العربية مايو (٢٠١٩).

صدر قانون حماية اللغة العربية سنة (٢٠١٩)، لِيُنْصَب اللغة العربية لساناً رسمياً في مجالات الدولة قاطبة، إلا إذا استدعت الحاجة خلاف ذلك، مشيراً إلى عقوبات مالية بحق المخالفين لأحكامه. ولم يسفر قانون حماية اللغة العربية عن ضبط بعض أجزاء المشهد اللُّغَوِيَّ القَطْرِيَّ فحسب، بل عن إنشاء الجمعية القَطْرِيَّة للغة العربية (أبجد) سنة (٢٠٢٢)، إذ تهدف حسب موقعها الإلكتروني إلى «العناية بقضايا اللغة العربية باعتبارها همزة وصل للحوار والبحث والمساهمة الدائمة في نشرها بشَتَّى الوسائل المتقدمة».

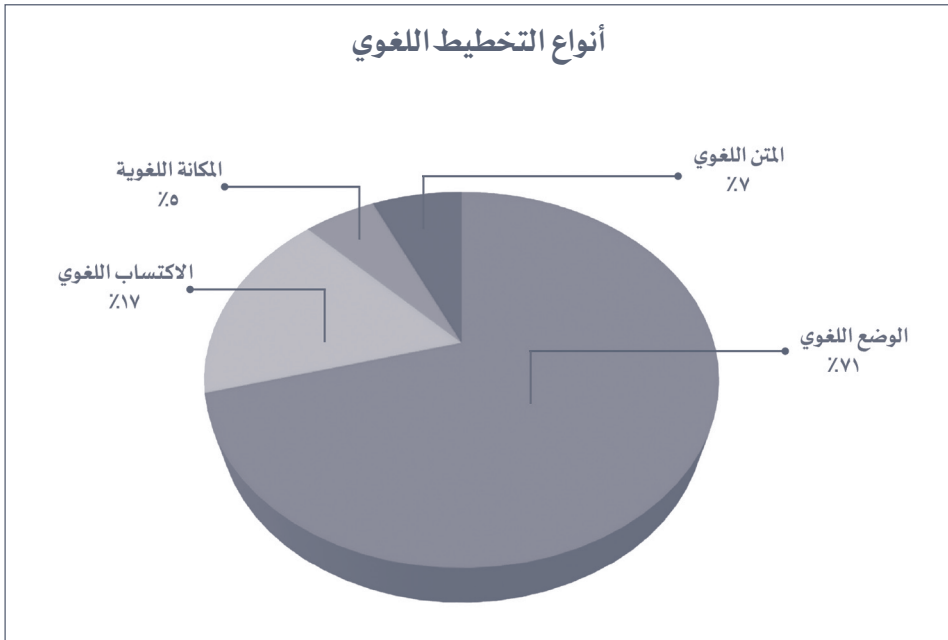
والمُلاحظ على أرض الواقع أن أثر قانون حماية اللغة العربية بدا جلياً في عدة قطاعات في الدولة؛ إذ سارعت الكثير من الجهات إلى تعديل أنظمتها بإقرار اللغة العربية لغة رسمية، ولم يقف الأمر عند إقرارها بل بادر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بإصدار تعميم رقم (١١) لسنة ٢٠٢٣ لاعتماد الأرقام العربية في كافة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في الدولة.

وبتمحيص ما سبق، نجد أن خطاب «نجدة اللغة العربية» في قَطَر، الذي بدأ على خلفية رواج خطاب «الأمن اللُّغَوِيَّ» في الآونة الأخيرة، ينطوي على عبارات تصف الحال الذي يُراد للغة العربية أن تصبح عليه، مثل: لغة تخاطب، ولغة بحث، ولغة علم، ولغة ثقافة، ولغة تاريخ تليد ومجد عتيد، لغة يليق بها أن تُنْشَر وتُعلَّم بِتَقْنِيَّات تتماهى مع العصر الراهن. وما كل هذه العبارات إلا أمارات دالة على وعي لُغَوِيٍّ جديد. إذًا، يمكننا القول إن القَوَانِين اللُّغَوِيَّة المُستَقَلَّة في قَطَر، وعلى عكس بعض القَوَانِين اللُّغَوِيَّة العَرَضِيَّة، وُلدت من رحم وعي لُغَوِيٍّ جديد، شمل الوطن العربي برُمَّته حتى سَمَّاه المسدي (٢٠١٤) «يقظة حميدة». ومآل هذه اليقظة، في قَطَر، تَعَاثُف لُغَوِيٍّ ظهر أثره في قطاعي الإدارة العامة والتعليم، وفيهما حُصَّت اللغة العربية بإبراز مبدئي متين، لا ينقصه حتى الآن إلا سياسة لُغَوِيَّة بالمعنى التام للعبارة.

القسم الخامس: أنواع التخطيط اللغوي:

إن الانتقال إلى موضوع التخطيط اللغوي واستراتيجياته يعني أنه قد تم تجاوز مرحلة الاختيارات اللغوية وإقرارها إلى تنفيذها؛ وعليه يعرض هذا القسم تصنيف وتحليل القرارات اللغوية المرصودة طبقاً لأنواع التخطيط اللغوي وربطها بواقع اللغة في الدولة. ولعله جدير بالذكر الإشارة إلى مسألة التداخل بين أنواع التخطيط اللغوي؛ فقد بين المحمود (٢٠١٨) «إن الحد الفاصل بين أنواع التخطيط اللغوي ليس قطعاً وإنما هناك نوع من التداخل الجزئي بين الأنواع»؛ وعليه جاء تصنيف القرارات على النحو الآتي في الشكل (٦) والجدول (٥):

الشكل (٦): تصنيف القرارات حسب أنواع التخطيط اللغوي



جدول (٥): أعداد القرارات حسب أنواع التخطيط اللغوي

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
١٠٤	الوضع اللغوي
٢٥	الاكتساب اللغوي
٨	المكانة اللغوية
١٠	المتن اللغوي
١٤٧	

● تخطيط الوضع اللغوي (Status planning):

في خضمّ «التوترات اللغوية» الأنف ذكرها، وبعد تعثر مساعي «الاستبدال اللساني» التي طالت القطاع التعليمي، أرادت الدولة القطرية إنصاف اللغة العربية من خلال سنّ قوانين لحمايتها. وعليه، صدر قانون حماية اللغة العربية لسنة (٢٠١٩) بقرار أميري. ينصّ القانون على ضرورة إلزام جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية حماية ودعم واستخدام اللغة العربية لغة رسمية في قطر، ويشمل ذلك استخدام اللغة العربية في المراسلات والمفاوضات والاتفاقيات والمعاملات التجارية. كذلك ينصّ القانون على وجوب ترويج اللغة العربية في جميع الأنشطة والفاعليات الرسمية، واستخدامها لغة تعليم في المدارس والجامعات، وتبنيها في البحث العلمي، ما لم تستدع الحاجة خلاف ذلك، وهو الأمر الذي ما انفك يحدث. في التعليم العالي مثلاً، وما زالت الجامعات الحكومية لا ترى بُدّاً من استخدام اللغة الإنجليزية لغة تعليم، كما توضّح المادة رقم (١٦) من القرار الأميري رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٢م بشأن إنشاء جامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا، التي تنصّ على أن «اللغة العربية أو اللغة الإنجليزية هما لغتا التدريس في كليات الجامعة ومعاهدها اعتماداً على ما يقرره المجلس لكل برنامج، مع مراعاة متطلبات الاعتمادات الأكاديمية وطبيعة البرامج المطروحة، وللمجلس، في حالات

الضرورة، أن يُقرَّ استعمال لغة أو لغات أخرى للتدريس». علاوة على ذلك، نجد أن القطاع الاقتصادي في الدولة يعترف باللغة الإنجليزية لغة قانونية في قطر، كما يتضح من قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٠ بشأن اعتماد أنظمة مكافحة غسل الأموال في مركز قطر للمال، إذ تنص المادة الأولى من القرار على أنه «يُعمل بأنظمة مكافحة غسل الأموال لمركز قطر للمال المرافقة لهذا القرار باللغتين العربية والإنجليزية». أما المادة الثانية من ذات القرار فتوضّح أنه «في حالة الخلاف بين النصّ الإنجليزي والنصّ العربي لهذه اللوائح، يُعتدّ بالنصّ الإنجليزي». زاد أهمية اللغة الإنجليزية في السياق القطري، كما ذكر سابقاً، أنها تُستخدم على نطاق واسع للتواصل بين المواطنين والعمالة الوافدة، وبين أفراد العمالة الوافدة أنفسهم.

● تخطيط الاكتساب اللغوي (Acquisition Planning):

فبناءً على مبادرة «تعليم لمرحلة جديدة»، التي تبنّتها الحكومة القطرية سنة (٢٠٠٢)، لإجراء إصلاح تعليمي شامل، اعتمدت اللغة الإنجليزية لغة تعليم رسمية في مدارس وجامعات قطر الحكومية، عوضاً عن اللغة العربية. ودخل التحول اللغوي حيز التنفيذ بقرار من المجلس الأعلى للتعليم (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي حالياً)، وبدعوى الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ومقتضيات الانفتاح على العالم. وتجاوز التفاعل مع القرار الحقل التعليمي إلى جنبات المجتمع، والساحة الإعلامية، وحتى أروقة مجلس الشورى القطري، بين مؤيد ومعارض. وبعد انقضاء عقد من بدء الإصلاح التعليمي، أي سنة (٢٠١٢)، تبين للمعنيين أن التعليم باللغة الإنجليزية كان خياراً «غير فعّال، إذ خلق حاجزاً أمام نجاح الطلاب» (جامعة قطر، ٢٠١٦، صفحة ٢٨). ونبّه تقرير التنمية البشرية الثالث لقطر، الصادر عن الأمانة العامة للتخطيط التنموي (٢٠١٢)، إلى أن «الدولة نفذت استثمارات ضخمة في سبيل تحديث نظامها التعليمي برمتها. غير أن الأداء التعليمي للطلبة القطريين، كما تبينه النتائج، لا يتقدّم رغم مبادرات التطوير التي بدأت منذ عقد» (صفحة ٥٢). وأشارت التقرير إلى تسرّب كبير في المرحلة الثانوية، خصوصاً بين الطلاب البنين. علاوة على ذلك، جادل التقرير بأن الطلبة القطريين

يواجهون صعوبات في الالتحاق بالتعليم العالي، فيما لا يكمل عديد من الطلبة المقبولين دراستهم للحصول على الشهادة الجامعية بسبب الاشتراطات اللغوية. وعليه، تراجعت معدلات قبول واستمرار الطلبة في التعليم العالي، لا سيما البنين. باختصار، شَخَّص التقرير المشكلة بالقول إن «عديداً من الطلبة القطريين، كعديد من المعلمين، لا يزالون يواجهون صعوبات في التعليم والتدريس باللغة الإنجليزية» (صفحة ٣٧). وعليه، ضبطت الدولة الدفّة، وأعادت اللغة العربية لغةً للتعليم عام (٢٠١٢). وبينما طبقت المدارس الحكومية قرار رجوع اللغة العربية، أبقى جامعة قطر على اللغة الإنجليزية لغة التدريس في التخصصات العلمية مثل الطب والصيدلة والهندسة والعلوم، فيما عادت اللغة العربية لغة التدريس في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية كالقانون والاقتصاد والتربية. ومآل هذا، كما بيّنته استبانة جامعة قطر للرضا الطلابي (٢٠١٩)، الذي شمل (١٠٧١) طالباً وطالبة من طلبة السنة النهائية في مرحلة التأهيل والتخصص (Bachelor's Degree)، تدّني نسبة رضا طلبة كليات الصيدلة والهندسة عن مهاراتهم في الكتابة والتحدث باللغة العربية (٥٧٪)، وتدّني نسبة رضا طلبة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية عن مهاراتهم في الكتابة والتحدث باللغة الإنجليزية (٥٥٪)، وهو الأمر الذي لا يحقق المستوى المطلوب للرضا الطلابي، وفقاً لجامعة قطر.

● تخطيط المتن اللغوي (Corpus Planning):

معلوم أن تخطيط المتن يُعنى ببنية اللغة ونظامها الكتابي والإملائي. ففي الوقت الذي يسعى معجم الدوحة التاريخي إلى رصد وتمحيص الألفاظ اللغوية؛ للحفاظ على سلامة اللغة العربية وتنقيتها من الشوائب والتأصيل لها، نجد أن ثمة جهوداً لإعلاء شأن اللهجة القطرية واستخدامها في تسميات المناطق فتُكتب كما تنطق، فعلى سبيل المثال منطقة «الوسيل» تكتب «لوسيل» ومنطقة «السلطة» تكتب «لساطة»، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٣ بشأن إنشاء لجنة لإعادة تسمية المناطق والأحياء والشوارع والميادين القطرية. وتوضح المادة الثانية من القرار أن اختصاصات اللجنة تشمل: «مراجعة الأسماء الحالية للمناطق والأحياء والشوارع والميادين، واقتراح

أسماء بديلة إذا اقتضى الأمر، واقتراح أسماء للمناطق والأحياء والشوارع والميادين غير المسماة أو الجديدة، وإبداء الرأي في الأسماء التي تقترحها الجهات الرسمية أو الأهلية». وإلى عهد قريب، اعتمدت اللجنة أكثر من سبعة آلاف اسم من الموروث الثقافي القطري (جريدة الشرق، ٢٠١٨). كما استُحدثت خِدَمَات حكومية، سُمِّيت كلها بألفاظ من اللهجة الخليجية مثل خدمة «مطراش» (لإجراء المعاملات الحكومية الإلكترونية)، وخدمة «أمر» (لتقديم خِدَمَات وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية)، وخدمة «لبيه» (لِتَلَقِّي الاستفسارات والشكاوى الطبية)، وخدمة «وياك» (لتقديم مشورات الصحة النفسية).

يُبد أن سياسة الدولة في استخدام اللهجة القطرية صاحبها انتقادات عديدة على غرار «صراع الفصحى والدارجة» الذي نشب في مصريوماً بين بيرم التونسي وآخرين يدافعون عن اللهجة المصرية العامية من جهة، وعباس العقاد ومؤيديه الذين يرون أن استخدام اللهجة العامية يُنذر بالفوضى وضياع الانتماء إلى الوطن العربي الواحد. بالمثل، يعتقد البعض في قطر أن استخدام اللهجة القطرية في الحياة العامة يقلل فرص اللُغة العربية في الصمود أمام التحديات التي تحيط بها، ويُنذر بفض الارتباط بأمة الضاد. في حين يعتقد آخرون أن اللهجة القطرية تعزّز «المواطنة اللُغوية» التي تُفضي إلى تأكيد الهوية القطرية. يُبد أن جريدة الشرق القطرية نشرت تقريراً (٢٠١٨) تستعرض فيه شكاوى القطريين أنفسهم، خصوصاً من جيل الألفية، بشأن الألفاظ المعقّدة - من وجهة نظرهم - التي استُخدمت في حملات التقييس اللُغوي التي طالت المجتمع برمته. فيما رَدَّت لجنة إعادة تسمية المناطق ببيان نُشر في نفس الجريدة أكّدت من خلاله أن استخدام الألفاظ التراثية أمر هام يُحافظ على ديمومتها ويحميها من الاندثار. وعلى هذا النحو، انتقلت اللهجة القطرية تدريجياً من حيز التداول الأهلي المحدود إلى ما يشبه كونها لغة عامة.

● تخطيط المكانة اللغوية (Planning Prestige):

تبذل بعض قطاعات الدولة جهوداً متواضعة؛ لتعزيز مكانة اللغة العربية ونشرها من خلال المبادرات المدرسية والجامعية لإحياء اللغة العربية في نفوس الطلبة من خلال المسابقات التنافسية في الكتابات الأدبية والشعرية كمسابقة «شاعر الجامعات» التي تنظمها جامعة قطر بالتعاون مع عدة جامعات في الدولة ومسابقة «فصيح الجامعة» وغيرها، كما تبنت مؤسسة قطر مبادرة «قطر تقرأ» التي تستهدف فئة الأطفال والشباب لحثهم على القراءة بالعربية. وعلى المستوى الإعلامي تتجه بعض المحطات الإذاعية إلى تخصيص فقرات لتقديم فوائد لغوية، بينما نجد أن تلفزيون قطر قد أعد برنامجاً مخصصاً للشعر الفصيح ولاقى تفاعلاً كبيراً من الشعب إلا أنه توقف بعد نسخته الأولى (٢٠١٦)، بالإضافة إلى العديد من المبادرات التي تقدمها وزارة الثقافة والحي الثقافي (كتارا) لتعزيز مكانة اللغة العربية وإحيائها «كالندوات والمسابقات والنشر والترجمة من وإلى العربية».

وعلى الرغم من محاولات تعزيز مكانة اللغة العربية في نفوس أبنائها؛ إلا أن التحديات التي تعوق هدف تعزيز اللغة أكبر بكثير من هذه المبادرات، وتتطلب جهوداً مكثفة من الأسرة قبل الدولة؛ إذ أن تعلم لغة الآخر وإتقانها أصبح هاجساً يراود أولياء الأمور؛ لمواكبة الركب العولمي والتقني وارتباط اللغة بقيمة السوق. ويرى الصيفي أن «الدول الحديثة عرفت تخطيطاً جاداً؛ وذلك بسد منابع الأمية والارتقاء بالتعليم باللغة الوطنية وربطها بالامتيازات الوظيفية؛ فكان سبباً في شيوعها وقوتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً». (الصيفي، ٢٠١٦).

القسم السادس: التحديات ووجوه التعزيز الممكنة:

نختتم هذه الدراسة بالجزء بأن حجم التحديات الماثلة أمام السياسة اللغوية في قطر هائل، يبد أن مواجهتها ليست مستحيلة. لينة هذه المواجهة هي حضور القرار السياسي الأعلى، وأما عمادها فهو إصدار سياسة لغوية معلنّة لدولة قطر. فأمر اللغة

ليس من اختصاص المؤسسات التعليمية فحسب، ولا فُضَّ إشكالاتها وتخطيطُ مآلها موكل إلى المجمع اللُّغويّ فقط. اللُّغة شأن مجتمعيّ يختلط فيه ما هو ثقافي وسياسي واقتصادي واجتماعي ولغوي، وإصدار سياسة تُخَصُّها سيكفل وجود مصدر توجيهي يتبعه أصحاب الشأن. وعليه، تحتاج دولة قَطَر إلى سياسة لُغويّة مُعلنة ومُحكّمة، وهو الأمر الذي لطالما اعتبره دارسو الشأن اللُّغويّ «المُفَصَّل الغائب» في المشهد اللُّغويّ بامتياز (Mustafawi & Shaaban, 2012; Alkhateeb, 2018; Theodoropoulou, 2020; Alkhateeb et al., 2020a; Alkhateeb et al., 2020b; Alkhateeb & Alshaboul, 2021; Alkhateeb et al. 2023). فدَعُوا إليه مراراً وتكراراً، مستندين إلى نتائج أبحاثهم الرصينة، وإلى مآلات الوضع الراهن، وإلى تجارب واقعية عالمية نجحت في تخطيط اللُّغة (مثال ذلك نجاح خطط الاتحاد الأوروبي اللُّغويّة)، وإلى غزارة علمهم الذي لا ينفعُ مجرداً إلا إذا استُدعي للتخطيط والتنفيذ. ويجب أن تتضمن سياسة قطر اللُّغوية كلّاً مما يلي:

١- آليات واضحة للتعريب والترجمة والحوسبة.

٢- منهجيات مدروسة لإعادة اللُّغة العربيّة في الروضة والمدرسة والجامعة والمختبر لغة علم وتقانة وتعليم، ولإعادتها في الأسواق والمراكز التجارية لغة عمل، مصحوبةً بأساليب تربوية معاصرة لتعليم العلوم باللُّغة العربيّة.

٣- حملات مجتمعيّة منظمة تُوجِّع حماسة المربيين وتغرس الاعتزاز باللُّغة العربيّة في نفوس النشء.

٤- منهجيات واضحة في توطين المعرفة وتوفير مصادرها باللُّغة العربيّة.

٥- آليات للحدّ من الازدواجيّة الصراعية اللُّغويّة، والتعدّد اللُّغويّ غير المنظّم، والنزعات الأنغلوساكسونية كسياسات لُغويّة تهدف إلى تيسير التواصل بين العمالة الوافدة والمواطنين، وبين أفراد العمالة الوافدة أنفسهم.

- ٦- توجيهات رسمية لإصدار «هُويّة لغوية» لكل مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية.
- ٧- مشاريع لإنشاء مراكز لتعليم اللغة العربيّة لغير الناطقين بها.
- ٨- إجراءات تضمن عدم تَفوّق العامية على الفصحى في جنبات المجتمع.
- ٩- أنظمة تعمل على تطوير شخصية قَطْرِيّة اقتصادية جديدة تعتمد على اللغة العربيّة في أنشطتها التجاريّة والماليّة.
- ١٠- شراكة بين الدولة والباحثين في التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية ينجم عنها إنشاء مراكز وطنيّة للتخطيط اللُّغَوِيّ على شاكلة الدول الإسكندنافية. قد تبدو هذه القائمة «العشرية» طويلة وباهظة ومستحيل بعض أجزائها، لكن لم يُعرَف عن قَطَرٍ إلا تحقيقُ المستحيل.

المصادر العربية:

- الإدريسي، محمد، (١٩٩٠)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة، مصر.
- الضبيب، أحمد (٢٠١٢)، المحور الثاني: السياسة اللغوية في: لنهض بلغاتنا- مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية، مؤسسة الفكر العربي، لبنان.
- المحمود، محمود، (٢٠١٨)، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة، ع ٦.
- المسدي، عبد السلام (٢٠١٤)، الهوية العربية والأمن اللغوي: دراسة وتوثيق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
- المطاوعة، نعيمة، (٢٣ سبتمبر ٢٠١٨)، الطلاب غير الناطقين باللغة العربية في المدارس الحكومية والاستيعاب، جريدة الشرق. الدوحة، قطر.
- الصيفي، هدى، (٢٠١٥)، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي - دراسة حالات من الوطن العربي، جامعة قطر، الدوحة، قطر.
- الأمانة العامة للتخطيط التنموي (٢٠١٢)، تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر، الدوحة، قطر.
- أوبك (٢٠٢٢)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، دولة الكويت.
- مجلس الشورى (٢٠٢١)، تقرير اجتماع مناقشة تفعيل قانون حماية اللغة العربية في قطر، الدوحة، قطر.
- جامعة قطر (٢٠١٦)، الورقة البيضاء، الدوحة، قطر.
- جامعة قطر (٢٠١٩)، استبانة الرضا الطلابي (٢٠١٨-٢٠١٩)، الدوحة، قطر.

- جريدة الشرق (٠٧ يونيو ٢٠٢٣)، عدد المستشفيات والمراكز الصحية في قطر حتى الآن، ع ١٢٧٧٤. الدوحة، قطر.
- جريدة الشرق (١٠ أكتوبر ٢٠١٨)، لجنة التسمية: أسس ومعايير لإطلاق الأسماء على الشوارع والمناطق، ع ١١٢٠٣، الدوحة، قطر.
- جريدة القدس العربي (٦ مايو ٢٠١٥)، قطرتيني «٧ مدن» لاستقبال وإسكان ٢٥٠ ألف عامل أجنبي، ع ٨٠٩٦. لندن، المملكة المتحدة.
- جهاز التخطيط والإحصاء (٢٠٢٠)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، الدوحة، قطر.
- زاهد، زهير (٢٠١١)، العربية والأمن اللغوي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.
- صندوق النقد الدولي (٢٠١٩)، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الجارية للدولار الدولي، مؤرشف من الأصل في ٢٠١٩-٠٦-٢٣. اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٣-٠٧-١٦: <https://data.worldbank.org>
- علي، لؤي، (٢٠١٩)، مدخل إلى فهم الصراع الاجتماعي في الكويت من خلال التصويت على القوانين الاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي (٢٠٠٦-٢٠١٢م). مجلة عمران، ع ٢٨/٧. ص ٥٧-٨٧.
- وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي (٢٠٢١)، إحصاءات التعليم السنوية في دولة قطر، قسم الإحصاءات التربوية، الدوحة، قطر.
- وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي (٢٠٢١)، التعليم العالي في دولة قطر، الدوحة، قطر.

المصادر الأجنبية:

- Ahmad, R., & Hillman, S. (2021). Laboring to communicate: Use of migrant languages in COVID-19 awareness campaign in Qatar. *Multilingua*, 40(3), 303–337.
- Al-Hamad, M.; Ahmad, R. & Alaoui, H. (2017). *Lisan Al-Arab: Studies in Arabic Dialects*. LIT Verlag. Münster, Germany.
- Alkhateeb, H. (2018). Does Qatar need a declared language policy? A virtual ethnography perspective. In H. Alkhateeb (Ed.), *Qatar: Political, economic and social issues*. Nova Science Publishers, Inc.
- Alkhateeb, H., & Alshaboul, Y. (2021). Teachers' understanding of the importance of students' mother tongue(s) in Qatar's international English-medium primary schools: Findings from Q method research. *Current Issues in Language Planning*, 23(1), 37–56.
- Alkhateeb, H., AlHamad, M., & Mustafawi, E. (2020a). Revealing stakeholders' perspectives on educational language policy in higher education through Q-methodology. *Current Issues in Language Planning*, 21(4), 415–433.
- Alkhateeb, H., Ellili, M., & Al-Lenjawi, B. (2023). Lessons the coronavirus pandemic has taught us: One language is not enough. *Asian Englishes*, <https://doi.org/10.10801348867/8.2023.2174535>
- Alkhateeb, H., Romanowski, M., Du, X., & Cherif, M. (2020b). The reconstruction of academic identity through language policy: A narrative approach. *Asian Englishes*, 1–17. <https://doi.org/10.108013488678.2020.1785184/>
- Bassiouney, R. (2009). *Arabic sociolinguistics*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- British Council. n.d. Bahrain: A British Council History. The Records of Technical Education and Training Organization for Oversees Countries. Unpublished document.
- British Council. n.d. Kuwait: A British Council History. The Records of Technical Education and Training Organization for Oversees Countries. Unpublished document.
- British Council. n.d. Oman: A British Council History. The Records of Technical Education and Training Organization for Oversees Countries. Unpublished document.
- British Council. n.d. Qatar: A British Council History. The Records of Technical Education and Training Organization for Oversees Countries. Unpublished document.

- Calvet, L. (1998). *Language wars and linguistic politics*. Oxford: Oxford University Press.
- Cooper, R. (1989). *Language Planning and Social Change*. Cambridge University Press.
- Hornberger, N. & Johnson, D. (2007). Slicing the Onion Ethnographically: Layers and Spaces in Multilingual Language Education Policy and Practice. *TESOL Quarterly*. Vol. 41, No. 3, Language Policies and TESOL: Perspectives from Practice. pp. 509-532.
- Middle East Council on Global Affairs (June 25, 2023). After the world cup: Building a world-class public administration in Qatar. Policy note. Retrieved from: <https://mecouncil.org/publication/after-the-world-cup-building-a-world-class-public-administration-in-qatar/#:~:text=It%20ranks%20second%20in%20the,Transparency%20International%27s%20Corruption%20Perceptions%20Index>
- Mustafawi, E., & Shaaban, K. (2012). Language policies in education in Qatar between 2003 and 2012: From local to global then back to local. *Language Policy*, 18, 209–242.
- Sun, X; Woraviboonsawat, S. & Zhang, C. (2023). The importance of the Chinese language in today's international business. *Thaijo*. 6 (1), p. 601- 610.
- Theodoropoulou, I. (2020). Blue-collar workplace communicative practices: A case study in construction sites in Qatar. *Language Policy*, 19, 363–387. <https://doi.org/10.1007/s10993-09518--019z>
- United Nations Education and Scientific Fund (UNESCO). (2018). Financing higher education in Arab States. <https://en.unesco.org/sites/default/files/financing.pdf>
- Zweiri, M. & Al Qawasmi, F. (2021) *Contemporary Qatar: Examining State and Society*. Springer Singapore.

١٦: دراسة حالة (دولة الكويت)

إعداد: الأستاذ يوسف قاسم البلام



دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية

المقدمة:

يتطلب الحديث عن السياسة اللغوية في دولة الكويت وما يتصل بها من موضوعات الإشارة إلى الواقع الديموغرافي والاقتصادي لدولة الكويت؛ لكونه عنصراً مهماً في معرفة واقع السياسة اللغوية وعلاقتها بالمجتمع، لذا سيُصدّر التقرير ببيان تلك المعطيات لتكون مرتكزاً للتحليل الكمي للسياسات اللغوية، ومنطلقاً للمعالجة الكيفية لها.

بيئة السياسة اللغوية في دولة الكويت:

تقع الكويت في قلب الخليج العربي في الزاوية الشمالية الغربية له، يحدها من الشمال والشمال الغربي الجمهورية العراقية، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، ومن الشرق يحدها الخليج العربي، وتبلغ مساحتها ١٧,٨١٨ كم^٢، ولغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية التي نصّ عليها الدستور في المادة (٣)^(١)، أما اللغة الأجنبية غير الرسمية فهي اللغة الإنجليزية.

وببلغ إجمالي السكان ٤,٨٢٣,٦٩٨ نسمة، يبلغ عدد المواطنين منهم ١,٥٣١,١١٤ نسمة، بنسبة تقارب ٣٢٪، وعدد الوافدين ٣,٢٩٢,٥٨٤ نسمة بنسبة تقارب ٦٨٪، وفقاً للهيئة العامة للمعلومات المدنية في دولة الكويت (٢٠٢٣م).

قارب عدد السكان الذين تجاوزوا عمر ٦٦ عاماً نسبة ٢,٣٪، والذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٦٥ عاماً تبلغ نسبتهم ٧٦,٠٥٪، في حين بلغ الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ - ١٧ عاماً نسبة ١٤,٣٦٪، ومن هم دون الخامسة نسبتهم ٦,٧٪، ومن هذه النسب يظهر أن دولة الكويت دولة شابة^(٢).

(١) بوابة دولة الكويت الرسمية : <https://e.gov.kw/sites/kgoarabic/Pages/Visitors/AboutKuwait/KuwaitAtaGlanceGeographicalLocation.aspx>.

(٢) دستور دولة الكويت الإلكتروني : <https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37>.

(٣) الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للمعلومات المدنية : <https://www.paci.gov.kw/stat/Demog.aspx>.

اعتمد النظام الاقتصادي الكويتي في بدايات القرن العشرين على التجارة والحرف اليدوية والمهن المرتبطة بالبحر كالغوص ونقل البضائع وصناعة السفن، لكن الاقتصاد الكويتي شهد طفرةً كبيرةً في نهاية النصف الأول من القرن العشرين حين بدأت بتصدير النفط في عام ١٩٤٦، ما أدى إلى هيمنة الدولة على الاقتصاد، واعتماد دخلها القومي على عائدات النفط بنسبة ٩٠٪^(١).

وقد أدى ذلك إلى انحسار المهن والحرف القديمة، وتسارع وتيرة التنمية الاقتصادية والعمرانية والثقافية، وفرضت التنمية المتسارعة استجلاب الخبرات من خارج البلاد للإسهام في تحديث المجتمع وتنميته من جميع النواحي، وأدى ذلك إلى حدوث تغيرات كبيرة وسريعة في النسيج الاجتماعي الذي أُضيفت له عناصر من خارج المجتمع، سواء أكانت من الدول العربية أم من الدول الأجنبية، حتى بلغت نسبة الوافدين ثلثي نسبة المواطنين في المجتمع الكويتي.

ولهذه الظاهرة أثرٌ في النسيج اللغوي في المجتمع، فقد فُرضت تحديات جديدة تتطلب اتباع سياسة لغوية جادة للتحكم في مسار التغيُّر اللغوي، فبعد أن زادت نسبة المتحدثين بغير العربية، ورافقها زيادةٌ في إقبال المواطنين على تعلم اللغات الأجنبية وبخاصة الإنجليزية؛ لما توفّره من فرص عمل تعين على العيش الكريم، هذا بالإضافة إلى حال الازدواجية اللغوية التي تعيشها جميع المجتمعات العربية؛ مما خلق حلاً لغويةً خاصة تتجاوزها عوامل الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية، بالإضافة إلى تطور لهجة هجينة تستخدم عادة في التواصل بين المواطنين والوافدين الناطقين بغير العربية.

وعند مناقشة السياسة اللغوية في الكويت يجدر الالتفات إلى فئة الشباب؛ فهم يمثلون النسبة العليا في المجتمع، ولهم طبيعة تغلب عليها سهولة التغيُّر والتغيير، لا سيما فيما نعيشه من تطور متسارع في مختلف المجالات، والزخم الثقافي المتنوع، والصراع اللغوي الذي يشهده العالم.

(١) الموقع الرسمي لوزارة النفط الكويتية: https://www.moo.gov.kw/petroluem_culture-ar.aspx.

التحليل الكمي للسياسات اللغوية:

وفقاً للنظام القانوني في الكويت يُطلق مصطلح (القانون) على ما يصدر من قواعد عامة مجردة عن السلطة التشريعية أو مجلس الأمة^(١)، ومصطلح (القرار) يُقصد به اللوائح والقرارات الوزارية الصادرة عن السلطة التنفيذية أو الحكومة^(٢)، ولأغراض هذه الدراسة سنُدرج ما سبق من مصطلحات تحت مسمى (قرار).

- عدد السياسات اللغوية عامةً، وتفصيل أعدادها بحسب المجالات:

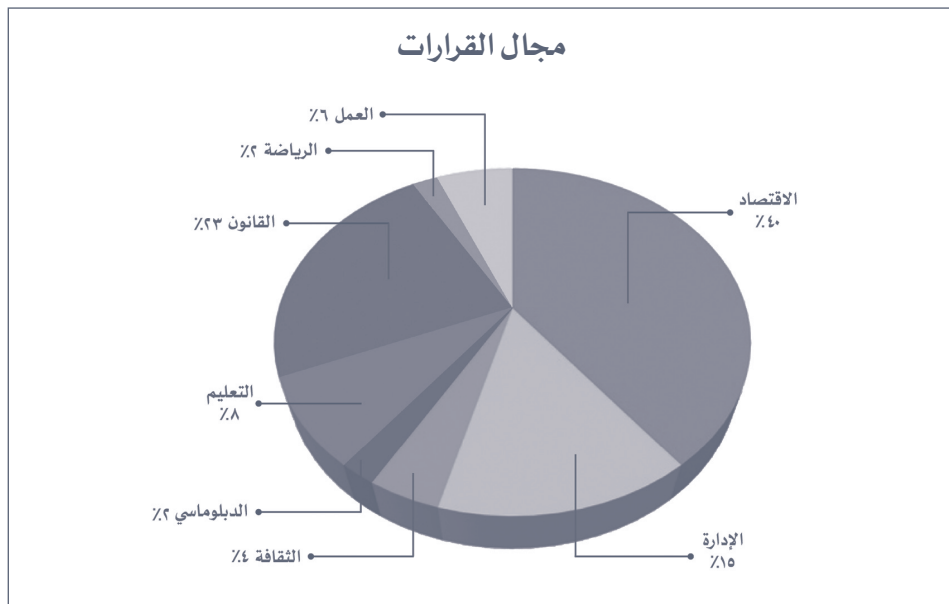
جدول (١): مجالات القرارات

العدد	مجال القرار
١٩	الاقتصاد
٧	الإدارة
٢	الثقافة
١	الدبلوماسية
٤	التعليم
١١	القانون
١	الرياضة
٣	العمل

(١) الصالح، عثمان عبد الملك. النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، مؤسسة دار الكتب، الكويت، ط٢، ٢٠٠٣، ج١، ص ٣٦٦.

(٢) الحميدة، خليفة ثامر. القانون الدستوري الكويتي: النظرية والتطبيق، ط٢، ٢٠٢١، ص ٤٤٨.

شكل (١): نسب مجالات القرارات



حسب الجدول والشكل ١، نجد أن قرابة نصف القرارات في مجال الاقتصاد ١٩ قراراً وهو ما يشكل حوالي ٤٠٪ منها، يليه مجال القانون ١١ قراراً بنسبة ٢٣٪ ثم الإدارة ٧ قرارات بنسبة ١٥٪، والجدير بالذكر أن مجالي التعليم ٤ قرارات والعمل ٣ قرارات مع أهميتهما لا يشكلان مجتمعين إلا ١٤٪ من القرارات.

• عدد السياسات اللغوية بحسب تسلسلها التاريخي:

الجدول (٢): لعدد القرارات اللغوية في كل سنة

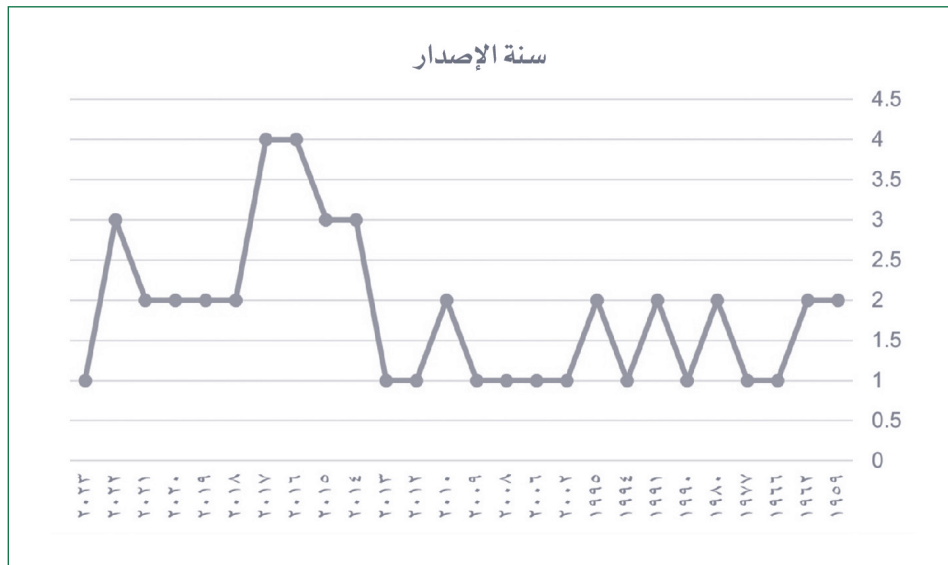
العدد	سنة الإصدار
٢	١٩٥٩
٢	١٩٦٢

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٦٦
١	١٩٧٧
٢	١٩٨٠
١	١٩٩٠
٢	١٩٩١
١	١٩٩٤
٢	١٩٩٥
١	٢٠٠٢
١	٢٠٠٦
١	٢٠٠٨
١	٢٠٠٩
٢	٢٠١٠
١	٢٠١٢
١	٢٠١٣
٣	٢٠١٤
٣	٢٠١٥
٤	٢٠١٦
٤	٢٠١٧
٢	٢٠١٨
٢	٢٠١٩

العدد	سنة الإصدار
٢	٢٠٢٠
٢	٢٠٢١
٣	٢٠٢٢
١	٢٠٢٣

يلحظ من الجدول ٢ والشكل ٢ التالي، أنه لا تكاد تخلو سنة من العقدين الأخيرين من إصدار قرار لغوي، وهذا مؤشراً بأن الاهتمام بالسياسة اللغوية زاد لدى الحكومة، وقد حازت سنتي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على أكثر عدد من القرارات بـ ٤ في كل منهما، يليهما السنوات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠٢٢ التي صدر في كل منها ٣ قرارات، وما عداها من السنوات أصدر فيها قراراً أو قراران.

الشكل (٢): للقرارات اللغوية في كل سنة

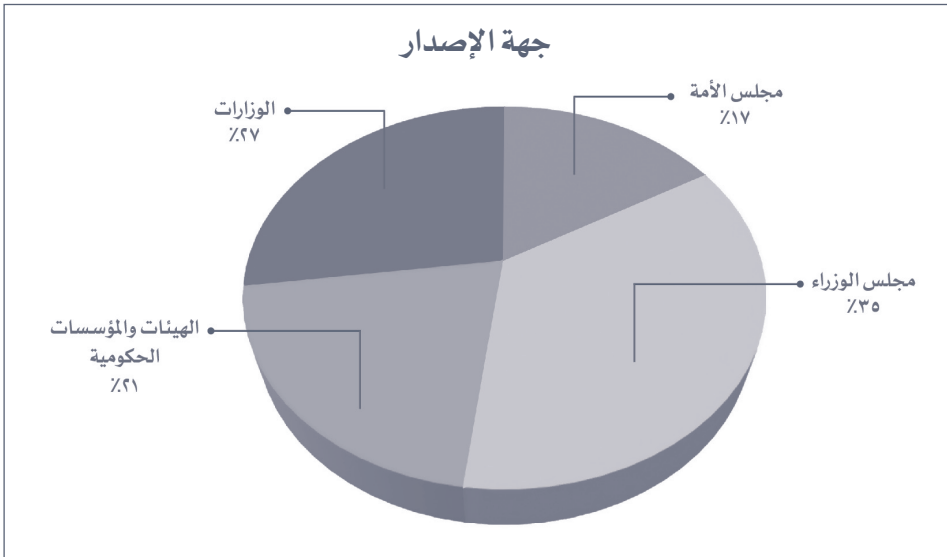


• عدد السياسات اللغوية بحسب الجهات المصدرة لها:

الجدول (٣): جهات الإصدار للقرارات اللغوية

العدد	جهة الإصدار
٨	مجلس الأمة
١٧	مجلس الوزراء
١٠	الهيئات والمؤسسات الحكومية
١٣	الوزارات

الشكل (٣): نسب جهات إصدار القرارات اللغوية



حسب الجدول والشكل السابقين، يتبين أن مجلس الوزراء تصدر الجهات المصدرة للقرارات اللغوية بإصدار ١٧ قراراً بنسبة ٣٥٪، يليه الوزارات التي أصدر منها ١٣ قراراً

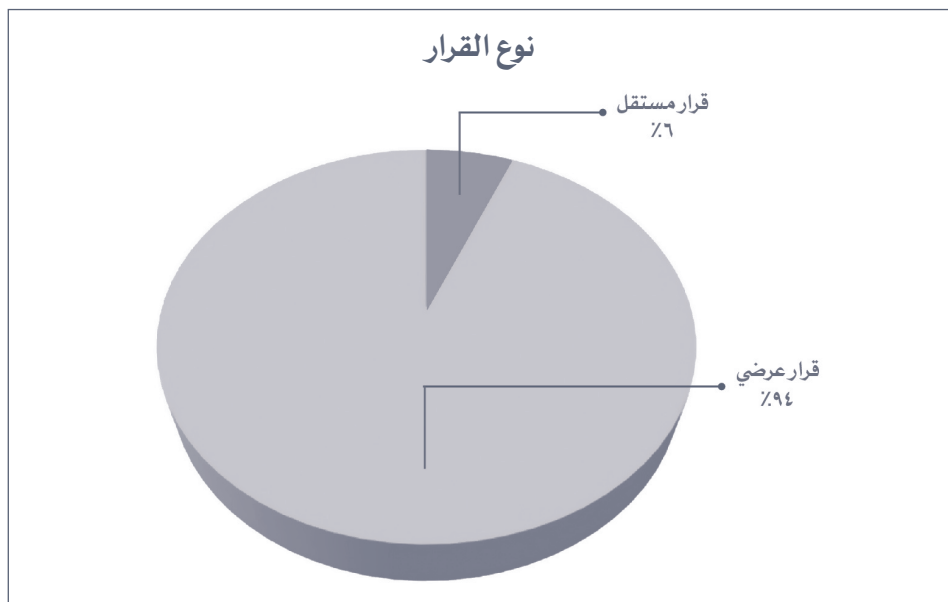
وهو ما يشكل ٢٧٪، وبعد ذلك تأتي الهيئات والمؤسسات الحكومية التي أصدرت ١٠ قرارات بنسبة ٢١٪، وأخيراً مجلس الأمة ٨ قرارات التي لم تتجاوز ١٧٪.

• عدد السياسات اللغوية بحسب أنواعها:

الجدول (٤): عدد القرارات اللغوية بحسب النوع

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٣
قرار عرضي	٤٥

الشكل (٤): نسب القرارات اللغوية بحسب النوع



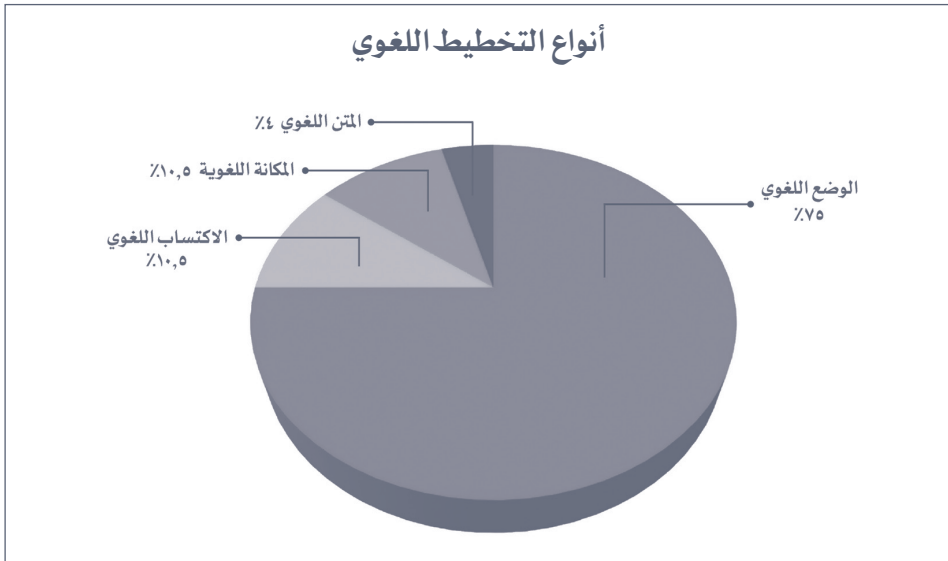
يتبين من الجدول والشكل ٤، أن عامة القرارات اللغوية في دولة الكويت هي قرارات عرضية ٤٥ قراراً، ما يشكل ٩٤٪ منها.

• عدد السياسات اللغوية بحسب أنواع التخطيط اللغوي:

الجدول (٥): عدد القرارات اللغوية بحسب نوع التخطيط اللغوي

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٣٦	الوضع اللغوي
٥	الاكتساب اللغوي
٥	المكانة اللغوية
٢	المتن اللغوي

الشكل (٥): نسب القرارات اللغوية بحسب نوع التخطيط اللغوي



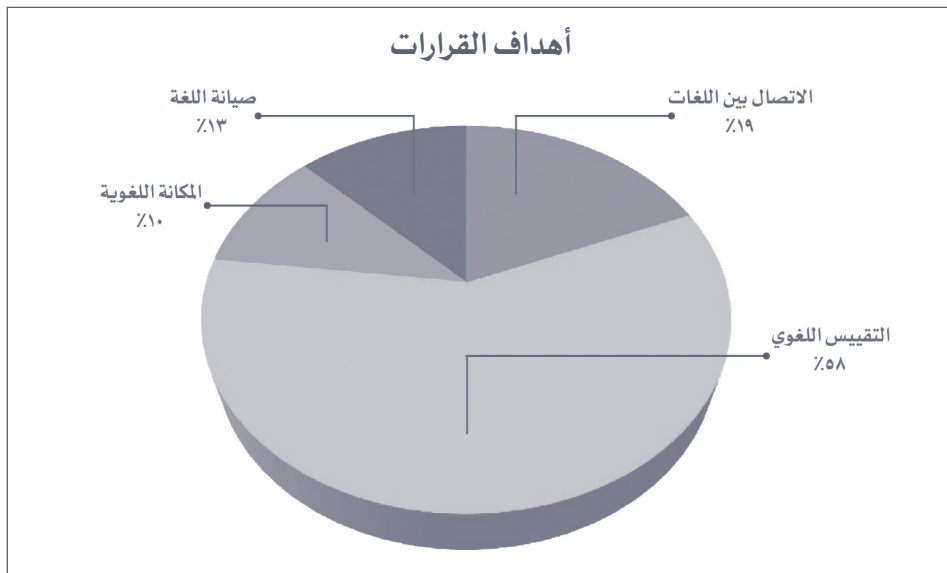
يظهر الجدول والشكل ٥ أنه يغلب على القرارات اللغوية نوع الوضع اللغوي ٣٦ قراراً التي تشكل ٧٥٪ من القرارات، يليها نوعا الاكتساب اللغوي والمكانة اللغوية ٥ قرارات لكل منهما، وأخيراً تأتي المكانة اللغوية بقرارين فقط.

• عدد السياسات اللغوية بحسب نوع النشاط:

الجدول (٦): عدد القرارات اللغوية بحسب الهدف

العدد	أهداف القرارات
٩	الاتصال بين اللغات
٢٨	التقييس اللغوي
٥	المكانة اللغوية
٦	صيانة اللغة

الشكل (٦): عدد القرارات اللغوية بحسب الهدف



يغلب على الأهداف التقييس اللغوي ٢٨ قراراً ما يشكل ٥٨٪ من القرارات، يليه الاتصال بين اللغات ٩ قرارات بنسبة ١٩٪، ثم صيانة اللغة ٦ قرارات ونسبتها ١٣٪، وتعزيز مكانة اللغة ٥ قرارات بنسبة ١٠٪.

الجانب الكيفي للسياسات اللغوية:

بناءً على التحليل الكمي للقرارات اللغوية، يهدف التحليل الكيفي إلى فحص وضع اللغة العربية في دولة الكويت، وتحديد التحديات واستكشاف الجهود المبذولة للحفاظ على تعاطي اللغة في سياق المجتمع، والشعور بالانتماء إلى هذه اللغة والاتصال بها، وتحليل (٤٨) قراراً لغوياً في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٦م و٢٠٢٣م فإنّ جلّ هذه القرارات في مجالات الاقتصاد والقانون والإدارة، ومنها ما هو متعلق بالصحة والزراعة، ونزير سير في المجال السياسي والتعليمي.

كما نلاحظ أن أغلب هذه القرارات صادرة عن مجلس الوزراء، يليها الوزارات، ويليهما الهيئات والمؤسسات الحكومية في عدد القرارات الصادرة عنها؛ وعلى رأسها وزارة العدل، ثم وزارة المالية، ثم هيئة الغذاء والتغذية، فالقوى العاملة والهيئة العامة للزراعة والإسكان، ولعل غلبة عدد القرارات لمجلس الوزراء على غيرها من المؤسسات يعود إلى الدور الهام الذي تؤديه هذه الجهة من حفظ لهوية المجتمع وثقافته.

● لغة القانون والقضاء:

لسيادة اللغة في أيّ دولة ينبغي أن تكون هذه اللغة ممثلةً في أعلى هرم الدولة، فاللغة التشريعية أو القانونية والقضائية تمثّل لسيادة اللغة في سياق الدولة والمجتمع^(١)، فعلى سبيل المثال نصت المدونة التشريعية على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد، وذلك يظهر في المادة الثالثة من دستور الكويت الصادر في عام ١٩٦٢م التي تنص على أن «لغة الدولة هي اللغة العربية»^(٢)، كما نص قرار الشركات الصادر عن مجلس الوزراء عام ٢٠١٦م في مادته الأولى على ضرورة نشر أيّ إعلان في جريدتين رسميتين باللغة

(١) اتحاد المحامين العرب. قانون اللغة العربية في البلاد العربية، القاهرة: الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب، ٢٠١٣، ص ١١.

(٢) دستور دولة الكويت الإلكتروني: <https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37>.

العربية^(١)، ومن جانب آخر أوجبت وزارة العدل في القرار ٢٣ لسنة ١٩٩٠م في مادته ١٤ على أن تكون اللغة الرسمية في المحاكم هي اللغة العربية، ونصه على النحو الآتي: «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم. على أنه يجوز للمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية عن طريق مترجم بعد أن يحلف اليمين»^(٢).

كما أقرت هيئة القوى العاملة الكويتية ضرورة تحرير جميع العقود باللغة العربية في القرار رقم ٦ لسنة ٢٠١٠م، ونصه: «تحرّر جميع العقود باللغة العربية ويجوز إضافة ترجمة لها بإحدى اللغات الأخرى مع الاعتداد بالنص العربي عند وقوع أي خلاف، ويسري حكم هذه المادة على كافة المراسلات والنشرات واللوائح والتعاميم التي يصدرها صاحب العمل لعماله»^(٣).

واحتذت وزارة المالية حذو ذلك، فأقرت وجوب أن تحرّر العقود والاتفاقيات باللغة العربية في قواعد تنفيذ ميزانيات المؤسسات وذلك في عام ٢٠٢٠م، ونص ذلك القرار: «تحرر العقود والاتفاقيات التي تبرمها الجهات ذات الميزانيات المستقلة باللغة العربية وحدها، وعدم جواز الخروج عن هذا الالتزام إلا في حالة الضرورة القصوى وبالاتفاق مع إدارة الفتوى والتشريع مع إعداد ترجمة للعقد باللغة العربية؛ وذلك استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٠) بجلسته رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٨»^(٤)، وتُعَدُّ هذه القرارات من قرارات الوضع اللغوي كما عرفها د. محمود المحمود^(٥).

(١) وزارة الإعلام، الجريدة الرسمية لدولة الكويت، العدد: ١٢٧٣، السنة: ٦٣، ص ٣.

(٢) وزارة العدل، مجموعة التشريعات الكويتية، ج ١٠، ص ٢٠.

(٣) الهيئة العامة للقوى العاملة الكويتية، قانون العمل الكويتي، قانون رقم (٦)، ٢٠١٠، ص ١٤.

(٤) وزارة المالية: شؤون الميزانية العامة، قواعد تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة، ٢٠٢٠، ص ١٧.

(٥) المحمود، محمود. التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، ص ١٤.

● لغة التجارة والأعمال:

دعت التجارة والأعمال المتعلقة بها إلى ضرورة استعمال اللغة العربية في إعلاناتها ومنتجاتها وما يرتبط بها من عقود واتفاقات، فعلى سبيل المثال أوجبت وزارة التجارة والصناعة استعمال اللغة العربية في قرارها رقم ١٨ المتعلق بالمكاتب والمطبوعات والإعلانات الصادر في عام ١٩٩١، ونصه: «يجب على كل شركة أو مؤسسة فردية أن تذكر في كافة المكاتب والمطبوعات والإعلانات بما فيها الإعلانات بالصحف والأوراق المتعلقة بأعمالها التجارية رقم القيد في السجل التجاري، كما يجب أن يثبت باللغة العربية على واجهة المكتب أو المحل الاسم التجاري مشفوعاً برقم القيد»^(١)، وتندرج هذه القرارات تحت تخطيط الخطاب، كما عرفه د. محمود المحمود^(٢).

كما حرصت وزارة الزراعة على كتابة بيانات المنتج كتابة واضحة باللغة العربية، واللغة الإنجليزية في قرارها رقم ٢٠ الصادر في عام ٢٠٠٩م، وملخص نصه: «يجب أن تكتب البيانات على عبوات الأسمدة الكيميائية ومحسنات التربة الزراعية باللغة العربية و/أو الإنجليزية»^(٣)، وهذه القرارات كسابقتها من القرارات المتعلقة بالوضع اللغوي في حقل القانون والقضاء.

● لغة التعليم:

يُعدُّ التزام اللغة العربية في التعليم من قرارات الاكتساب اللغوي كما مثَّل لها أيمن الطيب بن نجي في بحثه التخطيط والسياسة اللغوية في الجزائر^(٤)، وتبقى اللغة حية في سياق الاستعمال، وتضمن لها البقاء والنمو؛ لذا حرصت كلية القانون الكويتية

(١) وزارة الإعلام، الجريدة الرسمية لدولة الكويت، العدد: ١٤، السنة: ٣٧.

(٢) المحمود، محمود. التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، ص ١٦.

(٣) وزارة الزراعة، اللائحة التنفيذية لقانون (نظام) الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية، قانون رقم (٢٠) سنة ٢٠٠٩، ص ٢٨.

(٤) بن نجي، أيمن الطيب. التخطيط والسياسة اللغوية في الجزائر: القوانين والتشريعات أنموذجاً، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة السادسة، العدد الثاني عشر، فبراير ٢٠٢١، ص ١٢٢.

العالمية على أن تكون العربية اللغة الأساسية في التعليم وإلى جانبها الإنجليزية في قرارها الصادر عام ٢٠٢٢م، فنصت على أن «لغة الدراسة الأساسية هي اللغة العربية إلى جانب اللغة الإنجليزية»^(١).

وكذلك مجلس الوزراء حثَّ على الاهتمام بالثقافة العربية والوعاء الذي يحملها في قراره رقم ٧٦ في ٢٠١٩م، ونصَّ ذلك القرار: «تلتزم الجامعة الحكومية بالقيم المنبثقة من الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية، وتشجع على حرية الرأي والبحث العلمي والتعليم الأكاديمي والفني، وتنشئة الطلبة على الانتماء الوطني وعلى نموهم الفكري والخلقي والبدني، وترتبط بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي لتلبية احتياجات سوق العمل؛ وذلك من خلال عدة وسائل منها تمكين اللغة العربية وتعزيزها والتشجيع على اكتساب وتعلم اللغات الأجنبية»^(٢).

● لغة الصحة:

قرارات هذه اللغة من قرارات الوضع اللغوي، فقد اهتمت هيئة الغذاء والتغذية التابعة لوزارة الصحة بضرورة استعمال العربية فيما تستورد وما تصدر من منتجات، فعلى سبيل المثال قرارها^(٣) رقم ٢٠ في عام ٢٠١٧م، ونصه: «يجب تدوين جميع البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة بمعرفة صانع الأغذية أو منتجها في الخارج أو الداخل، وأن تكون باللغة الأجنبية ومصحوبة بترجمة عربية واضحة على أن تكون محررة بخط واضح وغير قابلة للمحو، وأن تكون البيانات المحررة باللغة العربية أكبر حجماً وأوضح مكاناً، مع تدوين كافة البيانات الإيضاحية للمنتج على ملصق واحد سهل الإزالة وخالٍ من الكشط والشطب»^(٤).

(١) كلية القانون الكويتية العالمية، دليل الطالب: بكالوريوس القانون ٢٠٢١-٢٠٢٢، ص ٣٢

(٢) وزارة الإعلام، الجريدة الرسمية لدولة الكويت، العدد: ١٤٥٦، السنة: ٦٥، ص ٦.

(٣) وزارة الإعلام، الجريدة الرسمية لدولة الكويت، العدد: ١٣٦١، السنة: ٦٣، ص ١٦.

(٤) المصدر السابق نفسه.

التحديات ووجوه التعزيز الممكنة:

عند الحديث عن التحديات ووجوه التعزيز الممكنة ينبغي النظر إلى أن السياسة اللغوية^(١) تنقسم قسمين؛ السياسة اللغوية المباشرة، والسياسة اللغوية غير المباشرة أو الضمنية، فالمباشرة تتمثل في الأنظمة واللوائح التنظيمية في مؤسسات الدولة، وأما الضمنية فتتمثل في الواقع اللغوي الفعلي والممارسات اللغوية السائدة في سياق المجتمع^(٢)، وقد تُعدُّ عرفاً مجتمعياً، ما يشير إلى أن عدم وجود سياسة لغوية مباشرة لا يعني بالضرورة انعدام وجود سياسة لغوية ضمنية، وقد تؤثر السياسة الضمنية في السياسة المباشرة بطريقة أو أخرى.

وبالنظر إلى ما قدّمنا من إحصاءات فسياق السياسة اللغوية المباشرة في الكويت يظهر في القوانين والأنظمة الصادرة عن مؤسسات الدولة الرسمية والهيئات المرتبطة بها، وفي المقابل نجد أن السياسة اللغوية الضمنية في سياق المجتمع على مستوى التعليم، والاستعمال المرتبط بالبيئة اللغوية بصورها وأشكالها كافة، من مثل: أسماء الشوارع، واللوحات الإرشادية، ومراكز التسوق، والشركات وغيرها.

ومع ما تقدّم من سياسات لغوية مباشرة وضمنية في الكويت إلا أنه لا توجد سياسة لغوية مُعلنة لدولة الكويت تُتّبع وتُطبّق تطبيقاً واضحاً على أرض الواقع، ولا وجود لجهود واضحة للوقوف على تأثيراتها على أفراد المجتمع، ومدى الالتزام بها، فعلى سبيل المثال من القوانين التي لا أثر لها على أرض الواقع ولا تُطبّق على مستوى واسع قانون التجارة الذي يفرض كتابة بيانات المنتجات عليها باللغة العربية، وإرسال إيصال دفع أيضاً باللغة العربية، فكثير من الأنشطة التجارية تستخدم برامج إدارة المبيعات التي تصدر الإيصالات باللغة الإنجليزية.

(١) لمزيد من التفصيل في تعريف السياسة اللغوية وأنواعها راجع: الصيفي، هدى. علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي: رسالة ماجستير، جامعة قطر، ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) المحمود، محمود. السياسة اللغوية: تحليل ودراسة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٨م، ١٣ع، ٢٠٢٠م، ص ١٩٩.

وأما على مستوى السياسة الضمنية فقد نشهد استعمال العربية في البيئة اللغوية إلا أن ذلك لا يعكس وعي الأفراد باستخدام هذه اللغة، فتلاحظ ثنائية لغوية في الحديث اليومي بين العربية والإنجليزية، والسعي الدائم إلى تعلم الإنجليزية، وذلك مما فرضه الاقتصاد وسوق العمل من ضرورة تعلم اللغة الأجنبية للحصول على فرص عمل تحقق راتباً عالياً ومنصباً مرموقاً، ما جعل الفرد لا يلتفت إلى لغة ثقافته ووجوده.

ففي الكويت تحديات هائلة على مستوى السياسة اللغوية، ويؤكد ذلك ضعف مستوى الطلاب اللغوي في مدارس التعليم العام والجامعات مع وجوب التعليم بالعربية، بل إن كثيراً من التخصصات في التعليم العالي لا تعتمد مقرراتها الدراسية على الكتب العربية، وهذه الأوضاع تدفع إلى ضرورة التفات مؤسسات الدولة والمجتمع إلى ذلك الخلل ووضع سياسة لغوية مُعلنة مُلزمة لكل أفراد المجتمع.

أما فيما يخص وجوه التعزيز الممكنة فيمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- ١- تطوير مناهج اللغة العربية في جميع المراحل بما يتناسب مع قدرات كل مرحلة ومستوى التحديات التي تواجهها، وذلك بالتركيز على المحتوى اللغوي الذي تتفاعل معه نفوس الطلاب وعقولهم مما يُجَبِّب الطلاب باللغة العربية وآدابها.
- ٢- ضبط أدوات قياس المهارات اللغوية في المراحل التعليمية كافة لتكون كاشفة عن المستويات الحقيقية للطلاب.
- ٣- إلزام أساتذة الجامعة ومعلمي التعليم العام في مختلف المواد بالتدريس بالعربية الفصحى، بحيث يكون لها الغلبة على العامية في اليوم الدراسي مما يخلق بيئة لغوية ثرة.
- ٤- السعي إلى توفير مصادر عربية لجميع مقررات التعليم العالي في التخصصات كافة، مع عدم إهمال المصادر الأجنبية.

٥- وضع سياسة لغوية معلنة من الجهات المسؤولة ومتابعتها متابعة دقيقة ودراسة آثارها ومدى تطبيقها، وذلك على أيدي متخصصين في وضع السياسات اللغوية، مما يبعد عن العشوائية في العمل.

٦- دعم صنّاع المحتوى في مواقع التواصل الاجتماعي الذين يقدمون أعمالهم باللغة العربية الفصحى، وبخاصة صنّاع المحتوى الموجّه لفئة الأطفال والمراهقين والشباب.

٧- إثراء المحتوى العربي في محركات البحث، وسهولة الوصول إليه، وتكثيف جهود التأليف فيما يتعلق بأدب الأطفال حتى تقترن نشأتهم بها؛ مما يُشكّل فيهم القدرة على الفهم والحديث بالفصحى، وكسر حاجز الغربة الذي ينمو بنمو الطفل في بيئة تتخللها الازدواجية اللغوية.

٨- عناية وزارة الإعلام بصنع مسلسلات كرتونية بمحتوى عربي فصيح ميسّر مستمد من التراث القصصي العربي الإسلامي، يغرس فيهم انتماءهم إلى الثقافة العربية الإسلامية.

٩- تفعيل القوانين واللوائح والنظم والقرارات ذات العلاقة بالسياسة اللغوية، وتشكيل جهة رسمية لمتابعة تطبيقها، ورصد المخالفات، وإيقاع العقوبات عند مخالفة السياسة اللغوية المعلنة.

١٠- تكثيف برامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها وتصميمها بأسلوب يشجّع العمالة الوافدة على الالتحاق بها واكتساب اللغة العربية، ودعم ذلك بسياسات لغوية تمنح امتيازات للعمالة الوافدة المجيدة للعربية في مقابل غير المجيدين لها.

١١- دعم تنافسية اللغة العربية في سوق العمل للتغلب على مشكلة تراجع قيمتها أمام اللغة الإنجليزية التي تتيح لمجيدها فرص عمل أكثر.

قائمة المراجع:

- اتحاد المحامين العرب. قانون اللغة العربية في البلاد العربية، القاهرة: الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب، ٢٠١٣.
- بوابة دولة الكويت الرسمية: <https://e.gov.kw/sites/kgoarabic/Pages/Visitors/AboutKuwait/KuwaitAtaGlanceGeographicalLocation.aspx>
- الحميدة، خليفة ثامر. القانون الدستوري الكويتي: النظرية والتطبيق، ط٢، ٢٠٢١.
- دستور دولة الكويت الإلكتروني: <https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37>.
- الصالح، عثمان عبد الملك. النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، مؤسسة دار الكتب، الكويت، ط٢، ٢٠٠٣، ج١.
- الصيفي، هدى. علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي: رسالة ماجستير، جامعة قطر، ص ٢٥ وما بعدها.
- كلية القانون الكويتية العالمية، دليل الطالب: بكالوريوس القانون ٢٠٢١-٢٠٢٢.
- المحمود، محمود: التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، العدد السادس، ٢٠١٨م.
- السياسة اللغوية: تحليل ودراسة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٢٨ ع١٣، ٢٠٢٠م.
- الهيئة العامة للقوى العاملة الكويتية، قانون العمل الكويتي، قانون رقم (٦)، ٢٠١٠.
- الهيئة العامة للمعلومات المدنية: <https://www.paci.gov.kw/stat/Demog.aspx>
- وزارة الإعلام، الجريدة الرسمية لدولة الكويت: العدد: ١٤، السنة: ٣٧.

- العدد: ١٢٧٣، السنة: ٦٣، ص ٣.
- العدد: ١٣٦١، السنة: ٦٣.
- العدد: ١٤٥٦، السنة: ٦٥.
- وزارة الزراعة، اللائحة التنفيذية لقانون (نظام) الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية، قانون رقم (٢٠) سنة ٢٠٠٩.
- وزارة العدل، مجموعة التشريعات الكويتية، ج ١٠، ص ٢٠.
- وزارة المالية: شؤون الميزانية العامة، قواعد تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة، ٢٠٢٠.
- بن نجي، أيمن الطيب. التخطيط والسياسة اللغوية في الجزائر: القوانين والتشريعات أنموذجاً، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة السادسة، العدد الثاني عشر، فبراير ٢٠٢١.
- وزارة النفط الكويتية: https://www.moo.gov.kw/petroluem_culture-ar.aspx.

١٧: دراسة حالة

(الجمهورية اللبنانية)

إعداد: الدكتور رياض زكي قاسم

دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية



الملّخص:

تُعنى هذه الورقة البحثية بدراسة وتحليل السياسات اللغوية في لبنان وتمثّلات ذلك في واقع اللغة؛ ولا سيما:

- ١- العمق التاريخي للغة العربية واللغات الأخرى في لبنان.
- ٢- انعكاس ذلك في التعليم الرسمي والخاص.
- ٣- تجربة المركز التربوي للبحوث والإنماء، باعتبارها خطوة نظرية - تطبيقية متقدّمة في الربط بين مفهوم السياسة اللغوية وعملانية التخطيط اللغوي.
- ٤- مؤشّرات المسار التنفيذي لمجمل القوانين والمراسيم والقرارات ذات الصلة بالسياسة اللغوية التي تميّزت بالحضور في الوزارات كافة، ولا سيما وزارة التربية والتعليم.
- ٥- وموقف السياسة اللغوية من الأقليات.
- ٦- موقف فلسفة «القوميات» في لبنان من اللغة العربية.
- ٧- وجوه التمكين القادرة على تعزيز «العربية» في لبنان.

القسم الأول: الإطار التاريخي للغة العربية واللغات الأخرى، ومقدمة عن لبنان:

- أولاً: الموقع والمساحة الجغرافية، وعدد السكان، ونسبة المواطنين والمقيمين تندرج العناوين أعلاه في مكوّنات الدولة، وهي في واقع عناصرها ثلاثة:
- ١- الإقليم، أو العنصر الجغرافي في شقّيه: الموقع والمساحة.

- ٢- الشعب، أو مجموعة الأفراد الذين يرتبطون برابطة سياسية وقانونية (= الجنسية)، إضافةً إلى «المقيمين» عمومًا.
- ٣- السلطة السياسية، أو الحكومة.

ثم تشكّل هذه العناصر الثلاثة مسوّغاً لبنية تعريف «السياسة اللغوية» في شقّيه: النظري العام المتمثّل بمجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة لمراقبة الوضع اللغوي، والتحكّم في مساره وضبط إيقاعه. وأشهر هذه الإجراءات وأقواها سنُّ المواد الدستورية والتشريعية المتعلقة بالحالة اللغوية للمجتمع.

وبالتالي، ستغدو هذه الموادّ الدستورية والتشريعية بمثابة المؤجّه لحركة «التخطيط اللغوي» في الوطن، وما يقتضيه الواقع المجتمعي من رسم الخطط وسُبل تنفيذها، ما يكفل إحداث تغيير إيجابي في قضايا اللغة ووظائفها الحياتية.

لذا، يجوز القول هنا، إن التخطيط اللغوي هو الشقّ الثاني، أو التطبيق العام، الذي يُعنى بالجوانب التنفيذية، وهي جوانب لا تخلو من رسم سياسات لغوية تتفياً فلسفة السياسة اللغوية العامة.

● موقع لبنان، ومساحته الجغرافية:

- استناداً إلى الدستور اللبناني الصادر في ٣ أيار/ مايو ١٩٢٦، مع جميع تعديلاته، وما جاء في «مقدمة الدستور» التي أضيفت إلى الدستور اللبناني، بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢١/٠٩/١٩٩٠، وتحديداً في الفصل الأول: «في الدولة وأراضيها»، المادة الأولى (المعدّلة بالقانون الدستوري الصادر في ٩/١١/١٩٤٣): «لبنان دولة مستقلة، ذات وحدة لا تتجزأ، وسيادة تامة. أمّا حدوده فهي التي تحدّها حالياً؛ شمالاً: من مصبّ النهر الكبير إلى نقطة اجتماعه ب «وادي خالد»؛ شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي، جنوباً: حدود قضائي

صور ومرجعيون الجنوبية الحالية؛ غرباً: «البحر المتوسط». (الخارطة المرفقة، الشكل «١»).

- أما مساحة لبنان فتبلغ ١٠٤٥٢ كم^٢ مربع^(١).
- خارطة لبنان السياسية.

الشكل (١): خارطة لبنان السياسية



(١) رباط، إدمون: التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ج ١، ص ١٨، الهامش ١.

• عدد السكان اللبنانيين:

- يفتقر لبنان إلى إحصاء ديموغرافي علمي حديث؛ ما يعني ضرورة العودة في هذا الخصوص إلى إحصاءين اثنين، أُجريَا في مرحلة الانتداب الفرنسي، في سنة ١٩٢١، وفي سنة ١٩٣٢. أمّا ما صدر من إحصاءات حديثة فهي «تقديرية».
- إحصاء سنة ١٩٢١ (بقرار من الجنرال غورو، المفوض السامي الفرنسي، رقم ٧٦٣، تاريخ ١٩٢١/٠٣/٩)، وقد جاءت نتيجة «الإحصاء» كالآتي: المسيحيون: ٣٢٧٢٦٧ نسمة، ما نسبته ٥٥ بالمئة؛ المسلمون: ٢٨١٨٠٢ نسمة، ما نسبته ٤٥ بالمئة.
- واستناداً إلى نتائج هذا «الإحصاء» تمّ توزيع مقاعد المجلس التمثيلي الأول الذي انتُخب في ١٩٢٢/٠٥/٢٤.
- إحصاء سنة ١٩٣٢، وقد أُجريَ كسابقه من قِبَل السلطة الفرنسية الحاكمة، وقتذاك، ومن أجل توزيع السلطة والمناصب والوظائف، التي تتوافق وسياسة الحاكم. وقد جاءت نتيجة الإحصاء، وفق أعداد الطوائف، ووفقاً لقرار لجنة الإحصاء العليا: ٧٩٣٣٩٦ نسمة^(١).

تقدّر حكومة الولايات المتحدة عدد السكان اللبنانيين (المقيمين) الإجمالي بـ: ٤,٥ مليون نسمة (ما عدا المقيمين من غير اللبنانيين)، وفق التقدير الصادر بـ: أيار/مايو ٢٠١٧.^(٢)

(١) المصدر: الجريدة الرسمية، سنة ١٩٣٢، العدد: ٢٧١٨، ص ١٥.

(2) Lebanon 2017 International Religious Freedom Report , 20 May 2017

● ثانيًا: اللغات المستخدمة في لبنان: عددها، مجالات الاستخدام، التوزيع

الديموغرافي لمستخدميها

يشكّل البحث في اللغات المتداولة - حاليًا - في لبنان مدخلًا إلى مسألتين أساسيتين:

الأولى أن «الكيان اللبناني»، من حيث تاريخ الشعوب، يُعتبر مثالًا بارزًا على تكوين مجتمع من جماعات مختلفة، منها جرّاء ظروف الحرب، أو النزاع السياسي، أو التهجير القسري، اضطرّت إلى مغادرة «الوطن الأم»، متّجهة في ظروف تهجيرية قاسية إلى «لبنان» الملجأ، طلبًا للعيش والحماية، وأملًا بمستوى حيائيّ كريم؛ وهذا ما ينطبق بشكل كبير على الأرمن والأكراد.

— أمّا هجرة الأرمن الأولى إلى لبنان فقد حصلت، بدايةً، سنة ١٩١٥، وأمّا الهجرة الثانية فحصلت سنة ١٩٣٧ عقب ضمّ لواء الإسكندرونة إلى تركيا. وتحتل اللغة الأرمنية في برامجهم التعليمية المقام الأول بالطبع، إلى جانب اللغتين العربية واللغة الإنجليزية، ثم الفرنسية بمقدار أقل^(١).

— وأمّا هجرة الأكراد إلى لبنان فقد عرفت تزايدًا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتوالى بعدها الهجرة الكردية في الأعوام ١٩٢٠، ١٩٢٥، ١٩٢٧ و ١٩٣٨. وهم يتوزعون حاليًا في مناطق عدّة، أبرزها بيروت، وأقلية قرب طرابلس. وأمّا اللغة العربية فهي اللغة التي تعلّموها وصارت لغتهم الثانية عقب إقامتهم في لبنان.

أمّا المسألة الثانية فتتمثّل في قسم من مواطني لبنان الحالي، ممّن ضمّت مناطقهم الأساسية إلى التكوين اللبناني بفعل تسوية سياسية قضت بإضافة الساحل السوري القديم، بما فيه مدن: بيروت وطرابلس وصيدا وصور، وأضيفت إليه، من جهة الشرق، الأقضية الأربعة: بعلبك والمعلّقة (في البقاع)، وحاصبيا وراشيا ومرجعيون، بعد فصلها عن ولاية سورية.

(١) رباط، إدمون: مرجع سابق، ج ١، ص ١٤٥.

• ثالثاً: لمحة عن الوضع الاقتصادي

نصّ الدستور اللبناني، في مقدمته (مضافة وفقاً للقانون الدستوري رقم ١٨، تاريخ ١٩٩٠/٠٩/٢١) الآتي:

«و- النظام الاقتصادي حرٌّ، يكفل المبادرة الفردية، والملكية الخاصة».

«ز- الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركنٌ أساسيٌّ من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام».

في الركيزة الأولى: شرّع الدستور الأخذ بنظرية السوق، أو النظام القائم على حرية الفرد، ما سوّغ لرجال الأعمال حرية القيام بأي نشاط اقتصادي مُريح، يرغبون فيه، طالما لا يتعارض ذلك مع القانون.

في الركيزة الثانية: شرّع الدستور الملكية الفردية التي تعتمد المنافسة الحرة مقابل تحديد الأسعار في السوق الاستهلاكي، ما يعني أن سُبُل اكتساب الرزق، وتكوّن ثروة لبنان الاقتصادية تأتي - غالباً - من مؤسسات السوق الساعية إلى الربح.

بالموازاة، يندرج في هذا النمط الاقتصادي، بمفهومه العام، أيضاً، المؤسسات التي تتعامل بالسلع والخدمات، إنتاجاً وتوزيعاً، وتتعامل مع المواطنين كمستهلكين للسلع والخدمات، لكنها لا تسعى إلى الربح إلا بحدود موجبات الكلفة والخدمة، وهي المؤسسات الإنتاجية، غير الربحية، المنتمية إلى المجتمع المدني.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية:

• أولاً: رصد المحطات التاريخية المهمة التي تشكّلها السياسات اللغوية

• لبنان ٦٣٦-١٩١٨م (من الزمن الأموي حتى سقوط الدولة العثمانية ١٩١٨م):

سجّل العام ٦٣٦م انتهاء مرحلة السيطرة البيزنطية في لبنان، عقب معركة اليرموك التي سجّلت نصراً للمسلمين^(١). ومن ثم توسّع المسلمون في جنوب لبنان وشماله، وبسطوا سيطرتهم على عكا وطرابلس، وتالياً التوسّع في الساحل اللبناني. وفي العام ٦٣٥م وما بعده، استمرّ التوسع الإسلامي حتى شمل المناطق اللبنانية- وقتذاك - كلها^(٢).

يذكر هنا، أن لغة قاطني لبنان، في ذلك الوقت، كانت الآرامية، ثم اللغة السريانية عندما تنصّرت المنطقة وأصبحت اللغة تسمّى السريانية عوضاً عن الآرامية^(٣).

في العهد الأموي، وتحديدًا في القرنين السابع والثامن للميلاد، شهد لبنان تغييرًا في الواقع السكاني، مقرونًا بتغيّر جذري في الثنائية اللغوية: سرياني- عربي، بفعل الهجرة إلى لبنان؛ هجرة عربية من سورية إلى الداخل اللبناني وساحله، وهجرة الجراجمة إلى المنطقة الشمالية، ممّن كانوا يستعملون اللغة السريانية في الخدمة الكنسية، والذين أطلق عليهم بعض المؤرخين اسم «المَرَدّة»، الذين سرعان ما اندمجوا مع نصارى لبنان، وشكّلوا الطائفة المارونية^(٤).

(١) ابن كثير، الحافظ (أبو الفداء): البداية والنهاية، ج ٧، ص ١٢-١٥ (سنة ٣ للهجرة)، (معركة اليرموك).

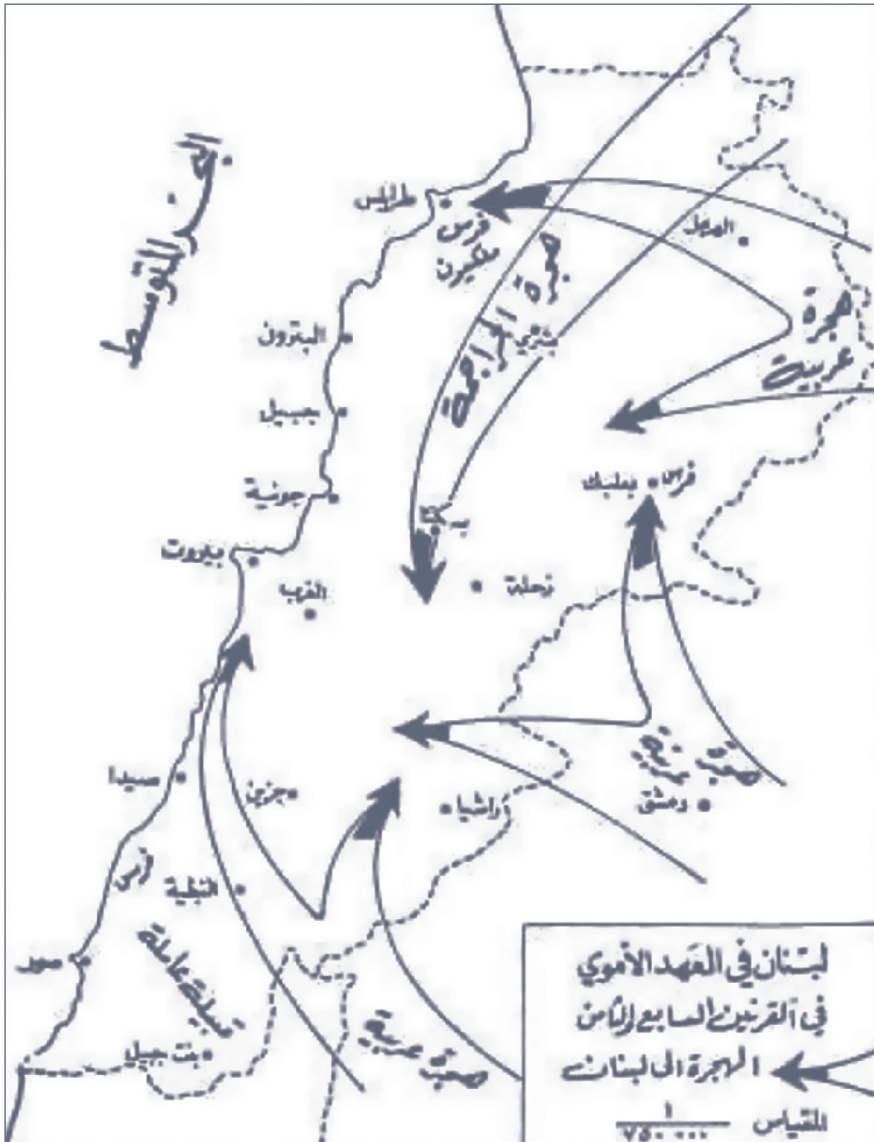
(٢) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٢٨١، (معركة اليرموك).

(٣) حتي، فيليب: تاريخ لبنان، ص ٢٥٠-٢٥١.

(٤) مكي، محمد علي: لبنان ٦٣٥-١٥١٦ من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، ص ٢٢-٢٤. وحتى، مرجع سابق،

٢٩٨-٣٠٣.

الشكل (٢): خارطة الهجرات والفتوح العربية في لبنان



المصدر: محمد علي مكي: لبنان (٦٣٥-١٥١٦) من الفتح العربي إلى الفتح العثماني. ص ٣١٧.

● في منتصف القرن الثالث عشر، عند مستهلّ عهد المماليك:

كانت اللغة العربية قد بلغت انتشاراً مميزاً في أنحاء بلدان الهلال الخصيب، باستثناء «جُرُز لغوية» متفرقة، بين الطوائف المسيحية من يعاقبة ونساطرة وموارنة^(١). وهؤلاء، كما يذكر المؤرخ حتّي: «يستعملون أحرف الهجاء الكلدانية»، «إنما يتكلمون لغة العرب، فيبدو أنهم من موارد فلسطين والمنطقة الساحلية»، ويضيف حتّي أن لغة الموارنة كانت في تلك الحقبة ثنائية اللغة: السريانية والعربية». (٢)

● مرحلة العثمانيين (١٥١٦ - ١٩١٨م):

بظهور العثمانيين - الأتراك على مسرح السياسة في لبنان، سنة ١٥١٦م^(٣). تغيّر المشهد اللغوي، فقد اعتُمدت اللغة التركية لغةً رسميةً للدولة. أمّا اللغة العربية فقد ظلت لغة التداول بين المتكلمين العرب^(٤). وظهر مصطلح (المواطنة) حصراً بعموم المسلمين، وهؤلاء تترك شؤونهم الدينية والدينيوية إلى فئة «العلماء»، فكان شيخ الإسلام يرأس جماعة العلماء التي كانت تضمّ معلّمين في المدارس الدينية التابعة للمساجد والجوامع، والقضاة والمفتين^(٥).

أمّا «المواطنة» في الطوائف المسيحية أو اليهودية، فهؤلاء بحسب نظام «الملّة» هم رعايا عثمانيون، ولكنهم ينتظمون في طوائف مستقلة، يرفع شؤونها رؤساؤها الروحيون^(٥).

(١) حتّي، مرجع سابق، ص ٤٢٣.

(٢) حتّي، ٤٣٠-٤٣١، ٤٣٧. ومكي، مرجع سابق، ٢٧٧.

(٣) مكي، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

(٤) حتّي، مرجع سابق، ص ٤٤٣.

(٥) حتّي، مرجع سابق، الصفحة السابقة نفسها.

ثم، كانت مرجعيات هذه الطوائف المسيحية، ثقافياً، ولغوياً، تنتظم في اتجاهات ثلاثة:

- ١- اتجاه تبشيري (بريطاني، أميركي، ألماني) للمدارس الأرثوذكسية.
- ٢- اتجاه تبشيري فرنسي للمدرسة المارونية التي استقطبت أغلبية الطلاب من مجموعة طلاب الإرساليات الأوروبية.
- ٣- اتجاه خارج النطاقين السابقين يتمثل في مدارس «وطنية»، تستقي في مناهجها النموذج الغربي مَسوّباً بالثقافة اللبنانية، شبه العلمانية^(١).

● أبرز السياسات اللغوية (١٩١٨ م-حتى الوقت الحاضر)

عقب سقوط الدولة العثمانية في العام ١٩١٨، وبناءً على ما جاء من مقررات مؤتمر سان ريمو في نيسان / إبريل ١٩٢٠، أُعطيت فرنسا، باعتبارها من ورثة السلطنة العثمانية المنحلة، الانتداب على كلٍّ من سورية ولبنان^(٢). وقد جاء في وثيقة الانتداب، «المادة ٨ - تضمن الدولة المنتدبة للجميع حرية الضمير التامة، كما تضمن حرية القيام بجميع الشعائر الدينية التي تتفق مع النظام العام والآداب. ولا يجوز أن يقع شيء من التمييز وانتفاء المساواة بين سكّان سورية ولبنان بسبب اختلاف الجنس أو الدين أو اللغة...»، «وتقوم الدولة المنتدبة بإنماء التعليم العام باللغات الوطنية المستعملة في أراضي سورية ولبنان. ولا تُمسّ على الإطلاق حقوق الطوائف في حفظ مدارسها رغبةً في تعليم أبنائها وتربيتهم بلغتهم الخاصة، على شرط أن تطبّق أعمالها على الأوامر العامة التي تصدرها الإدارة في شأن التعليم العام...». «المادة ١٦ - إن اللغتين الفرنسية والعربية تعتبران رسميتين في لبنان وسورية»^(٣).

(١) ديب، كمال: هذا الجسر العتيق، ص ٨٢-٨٣.

(٢) حتّي، مرجع سابق، ص ٥٩٢-٥٩٣.

(٣) أبيلا، روبر: أطوار الحكم في لبنان، ص ٨.

وتمّ تكرار مضمون المادة ١٦ في سنة ١٩٢٧ م، في نصّ المادة ١١ - «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة، واللغة الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية، وسيُتخذ قانون خاص يحدّد الأحوال التي تستعمل بها»^(١).

أمّا في مرحلة الاستقلال، وفي البيان الوزاري الأول، فأعيد نصّ المادة ١١ بلا تعديل، إلا في الصياغة: نصّ المادة ١١ (المعدّلة بالقانون الدستوري الصادر في ١١/٩/١٩٤٣): «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أمّا اللغة الإفرنسية فتحدّد الأحوال التي تُستعمل بها بموجب قانون».

● ثانيًا: أبرز اجتهادات التخطيط اللغوي، الداخلة ضمن تغطية التقرير

١- «شهدت «الإلزامية اللغوية للعربية» التي تضمّنها البيان الوزاري، في حكومة الاستقلال الأولى، ترجمة عملية شاملة في وزارات الدولة. لكن التطبيق الإجرائي في إدارات الدولة كافة استلزم استثناءات لغوية اقتضتها طبيعة التعامل اللغوي مع الدول والشركات الأجنبية، أو الأفراد الأجانب، وهو ما تمثّل في اعتماد «اللغة الثانية» ولا سيما الفرنسية، أو الإنكليزية، في إبرام الاتفاقيات البيئية، أو العقود، أو الوثائق.

هذا الواقع الإجرائي في التعامل اللغوي تمثّل زمنياً في مراحل متتالية، وفق متطلبات الوزارة وخصوصيتها الوظيفية في التعامل مع الفريق الآخر «الأجنبي».

وفي الجدول الآتي الرقم (١)، رصد لهذا الواقع اللغوي، المستجدّ في الوزارات، مقروناً بالقانون، أو المرسوم، أو القرار الخاص بكلّ وزارة على حدة:

(١) أبيلا، روبري: أطوار الحكم في لبنان، ص ١١.

الجدول رقم (١):

الوزارة	المرسوم الاشتراعي
وزارة الاقتصاد	رقم (٩٨١٢) تاريخ ٤-٥-١٩٦٨ استثناء بعض أنواع عقود الضمان من التحرير باللغة العربية عملاً بأحكام المادة ١٠ من قانون الضمان
وزارة الصحة	المرسوم: المادة ٢٤- ب من الباب الأول (واجبات أطباء الأسنان) ما يلي: « تحرر الوصفات والشهادات والإفادات باللغة العربية الرسمية، ويمكن تحريرها باللغتين الفرنسية والإنكليزية »
وزارة العمل	” يجب أن ينظم عقد التأمين باللغة العربية «١١٧/١ المادة ٨ ما يلي: القرار“
وزارة الشؤون الاجتماعية	القانون: رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٠١ لا ينص قانون تنظيم وزارة الخارجية والمغتربين على اللغة الرسمية للوزارة، لكنه يلزم الوزارة باستخدام اللغة العربية في جميع مراسلاتها الرسمية مع المواطنين.
وزارة العدل	القرار: المادة ٦١ عدلت عام ١٩٨٥: من الشروط للاشتراك في المباراة (مباراة الدخول الى معهد مجلس القضاء الأعلى) أن يكون ”متقناً للغة العربية وإحدى اللغتين الفرنسية أو الإنكليزية“
وزارة المالية	القرار: المادة ١: ٦٨٩٦ اعتماد اللغة العربية (اللغة الرسمية في لبنان) في جميع المراسلات والتقارير مع مصرف لبنان ما لم تحل دون ذلك ضرورة استعمال مصطلحات غير معرّبة وأجهزة تقنية معينة تعتمد اللغات الأجنبية في تشغيلها وذلك تحت طائلة رفض وإعادة أية مراسلات أو تقارير واردة بعد تاريخه ومحررة بغير اللغة العربية“
وزارة الزراعة	المرسوم: يُذكر استخدام اللغة العربية في مرسوم تنظيم وزارة الزراعة اللبنانية رقم ٥٢٤٦ / ١٩٩٤ في العديد من المواد، من أهمها: المادة الأولى: تنص هذه المادة على أن «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للوزارة». المادة الخامسة: تنص هذه المادة على أن «جميع المراسلات الرسمية داخل الوزارة وجميع الوثائق الصادرة عنها يجب أن تكون باللغة العربية».

الوزارة	المرسوم الاشتراعي
وزارة الصناعة	القانون: رقم ٦٤٢ تاريخ ١٩٩٧/٦/٢، المادة الأولى: تنص هذه المادة على أن «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد». المادة الخامسة: تنص هذه المادة على أن «جميع المراسلات الرسمية داخل الوزارة وجميع الوثائق الصادرة عنها يجب أن تكون باللغة العربية». المادة السادسة: تنص هذه المادة على أن «الامتحانات والمباريات التي تُنظمها الوزارة يجب أن تكون باللغة العربية». المادة التاسعة: تنص هذه المادة على أن «جميع اللوحات واللافتات والإعلانات التي تُصدرها الوزارة يجب أن تكون باللغة العربية».
وزارة الأشغال العامة	المرسوم: استخدام اللغة العربية في مرسوم رقم ١٤١٤٣ تاريخ ٢٠١٩/٨/١٥ (تنظيم وزارة الأشغال العامة والنقل): يُذكر استخدام اللغة العربية في مرسوم رقم ١٤١٤٣ تاريخ ٢٠١٩/٨/١٥ (تنظيم وزارة الأشغال العامة والنقل) في العديد من المواد، من أهمها: المادة الأولى: تنص هذه المادة على أن «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للوزارة». المادة الخامسة: تنص هذه المادة على أن «جميع المراسلات الرسمية داخل الوزارة وجميع الوثائق الصادرة عنها يجب أن تكون باللغة العربية». المادة السادسة: تنص هذه المادة على أن «الامتحانات والمباريات التي تُنظمها الوزارة يجب أن تكون باللغة العربية». المادة التاسعة: تنص هذه المادة على أن «جميع اللوحات واللافتات والإعلانات التي تُصدرها الوزارة يجب أن تكون باللغة العربية».
وزارة الشباب والرياضة	القرار: المادة ١٢ من القرار ١٤٠٦٤: لغة الاتحاد هي اللغة العربية.
وزارة الثقافة	القانون: رقم ٢١٥ لسنة ١٩٩٣ ينص قانون تنظيم وزارة الثقافة على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للوزارة
وزارة الإعلام	٢٠٠٤/١٨١ ينص قانون المطبوعات على أن جميع المطبوعات في لبنان يجب أن تكون باللغة العربية

الوزارة	المرسوم الاشتراعي
وزارة الدفاع الوطني	المرسوم الاشتراعي رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ ينص قانون تنظيم الجيش على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجيش اللبناني
وزارة البيئة	• القانون رقم ٤٤٤ تاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٢: حدد هذا القانون اللغة العربية كلغة رسمية لجميع معاملات وزارة البيئة، بما في ذلك المراسلات، الوثائق، والقرارات.
وزارة الاتصالات	القانون رقم ٤٣١ لسنة ٢٠٠٢، ينص قانون تنظيم وزارة الاتصالات على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للوزارة.
وزارة التربية والتعليم العالي	٢٠٠٣/٣٤ القرار: ضافة تدريس مادة اللغة العربية الى كافة الاختصاصات في جميع مستويات التعليم المهني والتقني
وزارة الداخلية	القانون رقم ١٥٧ الصادر بتاريخ ٢٩/٦/١٩٩٩، لا ينص قانون تنظيم وزارة الداخلية والبلديات على اللغة الرسمية للوزارة، لكنه يلزم الوزارة باستخدام اللغة العربية في جميع مراسلاتها الرسمية مع المواطنين.
وزارة الطاقة والمياه	القانون رقم ٤٦٢ لسنة ٢٠٠٢، لا ينص قانون تنظيم وزارة الطاقة والمياه على اللغة الرسمية للوزارة، لكنه يلزم الوزارة باستخدام اللغة العربية في جميع مراسلاتها الرسمية مع المواطنين.

٢- شهد القطاع التعليمي العام، الرسمي، تحولاً تدريجياً في لغة التدريس تمثل في اعتماد الثنائية اللغوية: عربي- فرنسي، عربي- إنكليزي، ثم تدرّج الى اعتماد الفرنسية، أو الإنكليزية، مسقطاً بذلك اعتماد العربية (١)، وهو ما سنناقشه لاحقاً.

واعتمدت الثلاثية اللغوية في « المناهج الجديدة » الصادرة عن المركز التربوي، في المرحلة التكميلية (المتوسطة)، في المواد العلمية، مثال على ذلك، كتاب السنة السادسة، مادة الرياضيات. وفي الجدول الآتي (الرقم ٢) بيان ذلك:

الجدول (٢): اللغات المعتمدة في كتاب الرياضيات، في السنة السادسة

اللغة	الكتاب	السنة / الجزء
العربية	بناء الرياضيات (التعليم الأساسي)	السادسة - الجزء الأول الطبعة التاسعة ٢٠١٠ (الطبعة الأولى ٢٠٠٠)
الإنكليزية	Building up Mathematics 6th Grade	Basic Education
الفرنسية	Construire les Mathématiques 6e année	Éducation de Base 12 impression 2011

٣- شهد التعليم الجامعي الرسمي (الجامعة اللبنانية) اعتماد اللغة الأجنبية في التدريس، وتحديدًا في مواد الرياضيات والعلوم النظرية والتطبيقية.

وفي رصدٍ لخمسين جامعة، وكلية، ومعهد، بما فيها الجامعة اللبنانية الرسمية، تبين أن التعليم باللغتين الإنكليزية والفرنسية يشمل: الرياضيات والعلوم النظرية والتطبيقية، ويندرج في ذلك اختصاصات: الطب والصيدلة والصحة العامة، وطب الأسنان، والعلوم التكنولوجية.

وفي فرز تفصيلي لهذه الجامعات من حيث اللغات المعتمدة في المواد المشار إليها أعلاه، يتبين الآتي:

١- الجامعات التي تعتمد اللغة الإنكليزية (لغة تدريس): ١٢ جامعة، و٤ كليات، ومعهد واحد.

٢- الجامعات التي تعتمد اللغة الفرنسية (لغة تدريس): ٣ جامعات ومعهد واحد.

٣- الجامعات التي تعتمد اللغة العربية (لغة تدريس): ٣ جامعات وكلّيتان.

- ٤- الجامعات التي تعتمد اللغتين العربية والإنكليزية، أو العربية والفرنسية: ٥ جامعات.
 - ٥- الجامعات التي تعتمد اللغتين الإنكليزية والفرنسية: ٧ جامعات.
 - ٦- الجامعات التي تعتمد اللغات الثلاث (العربية والإنكليزية والفرنسية): ٣ جامعات.
 - ٧- الجامعات التي تعتمد العربية والفرنسية: معهد واحد.
- وفي المحصلة تصدر اللغة الإنكليزية لغة التعليم العالي في لبنان^(١).

القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية والعوامل المؤثرة في الوضع اللغوي والسياسات اللغوية:

- أولاً: تحليل لأبرز القضايا التي تعالجها السياسات اللغوية في لبنان

١- الواقع التعليمي، من منظور الواقع القانوني

ارتكز الواقع القانوني للتعليم، في لبنان، على التشريع الداخلي الذي صادق فيه لبنان على مختلف الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتعليم، لا سيما الاتفاقية الدولية المتعلقة بمكافحة التمييز في مجال التعليم. وأبرز هذه التشريعات ما جاء في المادة ١٠ من الدستور اللبناني، في الفصل الثاني من مقدمة الدستور الصادر في ٣ أيار/ مايو ١٩٢٦، مع جميع تعديلاته، ومقدمة الدستور (مضافة وفقاً للقانون الدستوري رقم ١٨، تاريخ ١٩٩٠/٩/٢١ م، على أن: «التعليم حرٌّ في لبنان ما لم يخلّ بالنظام العام، أو ينافي الآداب، أو يتعرّض لكرامة أحد

(١) المصدر: دليلك إلى الجامعات في لبنان، جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، ط ١٤ (١٦٠ص)، بيروت-لبنان.

الأديان أو المذاهب. ولا يمكن أن تُمسّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية».

هذا النص بكامله، سلك مساره التنفيذي القانوني في الترخيص الرسمي للمدارس والجامعات والمعاهد والكليات الخاصة، التابعة للعديد من الطوائف: الإسلامي منها والمسيحي، على حدّ سواء، إضافةً إلى المؤسسات التعليمية التابعة لجمعيات مدنية، أو التابعة لأفراد ذوي شخصية معنوية، وفق ما جاء في قائمة «بيانات القرارات المستقلة والعرضية».

لغة التعليم، في النص الدستوري والتطبيق، من منظور السياسة اللغوية:

في العام ١٩٤٦، صدر المرسوم الرقم ٦٩٦٨، ونصّه: «تدرّس جميع المواد في المرحلة الابتدائية باللغة العربية»، وهذا يعكس الوعي التربوي المبني على فهم دور اللغة الأم في هذه المرحلة. لكن المشرّع أغفل لغة التعليم في المرحلتين المتوسطة والثانوية حتى العام ١٩٦٨؛ فقد جاء في المرسوم الرقم ٩٠٩٩ «إلّا أنه في المرحلتين المتوسطة والثانوية يمكننا استعمال اللغتين الفرنسية أو الإنكليزية لتدريس مواد الرياضيات والعلوم».

ما جاء في المرسوم السابق، وتحديدًا عبارة «يمكننا استعمال اللغتين الفرنسية أو الإنكليزية لتدريس مواد الرياضيات والعلوم..» بقي بلا مسوّغ قانوني يحدّد الأحوال التي تستعمل بها الفرنسية، أو سواها من اللغات الأجنبية.

ثم زاد الغموض لاحقاً، في «خطة النهوض التربوي في لبنان» الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء (١٩٩٤م)، حين عدّد في أطر السياسة التربوية فلسفته ومبادئه، بما حريفته: «(٤): تهتم (المناهج) باللغات الأجنبية،

وسيلة انفتاح على مختلف الحضارات والثقافات والعلوم، وأداة تعزيز للعلاقات الاقتصادية»^(١)

يضاف إلى ما سبق، أن المادة ١١ في نصّ الدستور، المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١١/٩/١٩٤٣ تنصّ على أن: «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية»، ولم يُشير النص إلى المراحل التعليمية موضوع تطبيق النص، كما لم يرد في نص المادة ١١ ما يشير إلى استثناء التعليم الخاص من مفاعيل المادة المذكورة.

٢- الحقوق اللغوية للأقليات، الأرمن في لبنان، نموذجاً

تشكل الحقوق اللغوية للأقلية الأرمنية في لبنان واحدة من الالتزامات التي تقع على عاتق سلطات الدولة، التي تتم ترجمتها بالاعتراف باستخدام اللغة الأرمنية، في مجتمعها الأرمني، في مجالات الحياة كافة، وهو ما يعكس الالتزام بحقوق الإنسان المرتبطة باللغة، باعتبارها واحدة من المعايير المرتبطة بكيفية معالجة القضايا اللغوية أو قضايا الأقليات في البلد المضيف.

وقد تمثّلت معالجة القضية اللغوية الأرمنية بمنهج قوامه: الاعتراف باللغة الأرمنية، لغة متداولة في لبنان، إلى جانب العديد من اللغات الأجنبية، والتنفيذ الإجمالي الذي ترجم بحق التعبير الإعلامي المتمثل في إصدار الصحف باللغة الأرمنية، ومن أبرزها: أرتاك (صحيفة يومية) تصدر في بيروت، وقد تأسست في العام ١٩٢٧، وهي الناطق باسم حزب الطاشناق الأرمني في لبنان، كما تصدر الصحيفة ملاحق رياضية شبابية ونسائية وأدبية وملحقاً باللغة العربية؛ أراراد (صحيفة يومية) تصدر في بيروت، وقد تأسست في العام ١٩٣٧، وهي الناطق باسم حزب الهنشاق الأرمني في لبنان؛ زارتونك (صحيفة يومية) تصدر في بيروت، تأسست في العام ١٩٣٧، وهي الناطق باسم حزب الرامغافار الأرمني في لبنان.

(١) المركز التربوي... خطة النهوض التربوي في لبنان، بيروت في ٨ أيار / مايو / ١٩٩٤، ص ١٠.

وتمثل حق التعبير، أيضاً، بالترخيص للمدارس والمعاهد العليا الأرمنية؛ أما المدارس التي تربو على ٢٥ مدرسة فتُجمعُ في برنامجها التعليمي على اعتماد اللغات الثلاث: الإنكليزية والأرمنية والعربية، وهي، جميعاً، تنفذ البرنامج التعليمي الحكومي بمستوى امتحان الشهادات المتوسطة والثانوية.

أما التعليم العالي فيتمثل في معهد هايكازيان (في بيروت) الذي تأسس في العام ١٩٣٩ بموجب قانون تنظيم التعليم العالي، تاريخ ٢٦ ك ١٩٦١/م، ثم تتابعت المراسيم وفق تطوّر الجامعة وتعدد كلياتها، ولا سيما المرسوم رقم ٢١٦٥، تاريخ ١٩٩٢م، الذي أجاز اسم المعهد بحيث يصبح كلية هايكازيان الجامعية.

ينضاف الى ما سبق، ممّا يندرج في الحقوق اللغوية للأرمن، اعتماد لغتهم الوطنية في المناطق ذات الأكرثية الأرمنية، في مختلف شؤون الحياة العامة، من قبيل اسم العلم، وأسماء الشوارع والساحات، والمحال التجارية، واللاقّات.

في المحصلة، يمكن القول إن الاعتراف بالحقوق اللغوية للأقليات هو بمثابة مفتاح إدماجهم الحقيقي في المجتمع، وبالمقابل يكسب المجتمع مشاركة هذه الأقلية بشكل صادق وفعال^(١).

● ثانياً: إشارة إلى الاتجاهات والدوافع المحركة للسياسات اللغوية في لبنان

١- حضور العامل الطائفي في نصّين اثنين:

● النصّ الأول (سنة ١٩٢٢): وهو بيان الانتداب، الصادر عن مجلس عصبة الأمم، خلال دورته المنعقدة في لندن، بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢، المواد الخاصة باللغة والتعليم، الواردة في مواد الفئة الأولى من لبنان:

— «أن تعمل (السلطة المنتدبة) على تنمية التعليم العام عن طريق اللغات المحلية المعمول بها في أراضي سوريا ولبنان» [المادة ٨، الفقرة ٢].

(١) «الحقوق اللغوية للأقليات اللغوية - دليل عملي للتنفيذ»، المقررة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بقضايا الأقليات، ريتا إسحاق، جنيف، آذار ٢٠١٧.

- «ألا تمسّ، على الإطلاق، بحقوق الطوائف، وأن تتعهد الحفاظ على مدارسها التي تقوم فيها بتعليم أبنائها وتربيتهم بلغتها الخاصة» [المادة ٨، الفقرة ٣].
- «أن تمتنع عن كلّ تدخّل في شؤون الحياة الداخلية والأعراف الدينية المتّبعة لدى الطوائف» [المادة ٩].
- أن تُعرب عن أنّ الفرنسية والعربية ستكونان اللغتين الرسميتين لسوريا ولبنان» [المادة ١٦].
- «الحدّ من الرقابة على النشاطات التي تمارسها الإرساليات الدينية الأجنبية، وقصرها على الحفاظ على الأمن والأعراف السّلمية»^(١).

● النصّ الثاني (سنة ١٩٢٦):

- المادة ٩ (المتعلقة بحريّة المعتقد): «حرية الاعتقاد مطلقة، والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على ألا يكون في ذلك إخلال في النظام العام. وهي تضمن للأهلين، على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية».
- المادة ١٠ (المتعلّقة بالتعليم): «التعليم حرّاً ما لم يخلّ بالنظام العام، أو ينافي الآداب، أو يتعرّض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب»، و«لا يمكن أن تُمسّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة» على أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية».

(١) رباط، إدمون، ج ٢، ص ٥٥٤-٥٥٥.

— المادة ١١ (عُدلت بموجب قانون ١٩٤٣): «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية، أما اللغة الفرنسية فتحدّد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون»^(١).

٢- حضور العامل القومي

● ثقافة الفكر العروبي - القومي

في مناخ نهضوي، وتنوّع ثقافي، تجلّى في مطلع القرن الماضي، الذي سرعان ما انعكس على أدبيات الصراع بين القديم والجديد، ولا سيما الفكر السياسي، حيث أخذت التيارات العقائدية، على تنوّع اتجاهاتها، تتأطر في نظريات ومواقف، شابها الاعتدال حيناً، والعنف حيناً آخر. في هذا المناخ بدت أفكار الطلائعيين النهضويين نصوصاً أساسية في اتجاهات العديد من الأحزاب والتيارات السياسية، من أمثال فرح أنطون (١٨٧٤-١٩٢٢)، وشكيب أرسلان (١٨٧١-١٩٤٦)، وساطع الحصري (١٨٧٩-١٩٦٨)، وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٥-١٩٠٢)، وسواهم.

وتجلّى الاتجاه العربي في كتاب نجيب العازوري: «يقظة الأمة العربية» (١٩٠٥) بالفرنسية)، «فهناك أمة عربية واحدة تضم مسيحيين ومسلمين على السواء»، وبأن من الضروري أن تقوم كنيسة مسيحية عربية صرف، أي كنيسة كاثوليكية عربية، تحل محل الطوائف المتعددة الحالية التي تمارس العبادة والتفكير باللغة العربية»^(٢).

(١) المصدر: الجامعة اللبنانية، مركز المعلوماتية القانونية، تعريف النص: الدستور، تاريخ ١٩٢٦/٥/٢٣، عدد الجريدة الرسمية: ١٩٨٤، تاريخ النشر: ١٩٢٦/٦/٢٥، الصفحة ١-٦.

(٢) العازوري، نجيب: يقظة الأمة العربية (١٩٠٥) بالفرنسية، (ترجمة: أحمد أبو ملحم، ص ١٦٨-١٦٩-١٧٨).

● القومية في اتجاهين متضادين

تمثل الاتجاه القومي الأول بالحزب السوري القومي الاجتماعي (١٩٣٢) برئاسة أنطون سعادة (١٩٠٤-١٩٤٩)، «وعقيدته الأساسية أن هناك قومية سورية متميزة مستقلة تقطن المنطقة الواقعة بين جبال طوروس في الشمال وخليج العقبة في الجنوب، الممتدة من البحر غرباً إلى الفرات ودجلة شرقاً؛ هذه هي الأمة السورية المتميزة»^(١). وتقوم فلسفة السياسة، في هذا الحزب، على مبدأ إعادة توحيد الأمة وإعادة استقلالها السياسي، وتوحيد المجتمع عبر أمرين: فصل الدين عن السياسة، والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الواسع النطاق. أما لغة هذه «الأمة السورية» فهي اللغة العربية، فهي - عند سعادة - الروحية الواحدة، أو الشعور الواحد المنبثق من الأمة، من وحدة الحياة في مجرى الزمان^(٢).

وتمثل الاتجاه القومي الثاني بـ «القومية اللبنانية» التي استندت، بدايةً، إلى واقع سياسي - جغرافي منذ العام ١٨٦٠، يتمثل بالسجنق المنفصل، القائم بفضل اتفاق دولي، وحكم ذاتي داخلي، وأكثرية مسيحية مارونية. وتطورت الأفكار باتجاه المناداة باستقلال الكيان اللبناني، ولا يوجد أمة لبنانية قائمة بذاتها. وكان من دُعاة هذا التوجُّه القومي عدد من المثقفين اللبنانيين ذوي التربية الأوروبية والتفكير الأوروبي، وغالبًا اللغة الأوروبية، وفي مقدمتهم شارل قرم (١٨٩٤-١٩٦٣)، وميشال شيحا (١٨٩١-١٩٥٤) وكمال يوسف الحاج (١٩١٤-١٩٧٦)، وسعيد عقل (١٩١٢-٢٠١٤)^(٣).

(١) حقي، فيليب، مرجع سابق، ص ٦٠٧.

(٢) في رسالة إلى صديقه (ثم زوجته) يقول سعادة لـ «جولييت المير»: «لا يمكنك أن تتصورى مقدار فرحتي بكتابتك بلغتنا القومية» (من الرسائل المتبادلة بين سعادة وجولييت)، كتاب: رسائل إلى جولييت المير (ضياء) بيروت ١٩٤٠.

(٣) حوراني، ألبرت، (ط ٣/١٩٧٧)، الفكر العربي في عصر النهضة. دار النهار للنشر، بيروت - لبنان، ص ٣٨٠-٣٨١.

• ثالثاً: في نقاش نقاط التحول الجوهرية التي مرّت بها السياسات اللغوية في لبنان

شهدت السياسة اللغوية في لبنان تحولات جوهرية تمثّلت في ثلاثة أمور، هي على التوالي:

١- سجّلت ظاهرة «الانحياز» في تطوّر المراسيم المتعلّقة بلغة التعليم منذ عهد الانتداب الفرنسي حتى اليوم متغيّرات أساسية، لصالح اللغة الفرنسية، فالمرسوم رقم ٤٢٩٨، في العام ١٩٢٨، جعل اللغة العربية لغة التعليم في الحضّانة مع الإشارة إلى تمرين الأولاد عند الإمكان على التخاطب بالفرنسية. لكن ذلك أخذ يتغيّر على أرض الواقع، تدريجياً، لصالح التوسّع في فرض الفرنسية أو الإنكليزية في هذه المرحلة المبكّرة.

٢- ظاهرة اعتماد الثنائية اللغوية في منهاج مرحلة الروضة؛ وهي تعلّم اللغة الفرنسية، أو الإنكليزية، إلى جانب اللغة العربية. وقد أدرج ذلك تحت عنوان: «النمو اللغوي»، وممّا تضمّنه:

١- يحبّ (الطفل) لغته الأم، ويستخدمها للتعبير والتواصل.

٢- يفهم ويستخدم مفردات وجمل (كذا بالأصل) باللغة العربية الفصحى المبسطة.

٣- يفهم ويستخدم مفردات وجمل (كذا في الأصل) بلغة ثانية...»^(١).

٣- التحوّل في تعليم مواد الرياضيات والعلوم في المرحلتين المتوسطة والثانوية من العربية إلى الأجنبية (الفرنسية أو الإنكليزية)، وهو تحوّل ما زال حتى يومنا هذا سارياً، باستثناء المدارس الخاصة التي ترغب باعتماد التدريس بالعربية.

ونجد هذا التحوّل في مناهج الرياضيات والعلوم في المرحلتين المُشار إليهما، في إصدارات المركز التربوي للبحوث والإنماء منذ تأسيسه في العام ١٩٧١ حتى اليوم، بذريعة أن اعتماد الأجنبية قد تكرّس في تينك المرحلتين قبل إنشائه.

(١) المركز التربوي للبحوث والإنماء، المنهج المقترح لمرحلة الروضة، ١٩٩٦ م، ص ٦.

وفي المرحلة الابتدائية قسّمت الدروس بين دروس تُعطى بالعربية وأخرى بالفرنسية مع زيادة عدد ساعات المواد التي تُعطى بالفرنسية تبعاً لارتفاع الصف. ورغم هذا التقسيم فقد بقيت المواد التي تُدرّس بالفرنسية تحظى بـ ٦٧,٥ ساعة من مجموع الساعات ١٢٣ المخصصة للمرحلة الابتدائية، بينما حظيت الدروس التي تُعطى بالعربية بالـ ٥٥,٥ ساعة المتبقية.

في المحصلة، يتمثّل نقد ما تقدم في اعتبار تعلّم اللغة في المرحلة الابتدائية عملاً تأسيسياً، فهو حجر الزاوية في السيطرة على (اللغة لأم)، وبالتالي فإن تحديد الأهداف العامة لتدريس اللغة العربية التي تتصدّر العمل في المناهج اللبنانية، لا يمكن الشروع به قبل جلاء فلسفة تعلّم العربية، وبيان الموقف الوطني من (رعيّة) اللغة العربية الأم. وفي خلاف هذا يُمسي الشروع في وضع المناهج، والاستغراق في مفرداتها وتفصيلها استباقاً لمنطق الأمور والأحوال، وهو تسرّع يؤدي إلى فشل في مراحل تنفيذية.

القسم الرابع: مجالات السياسات اللغوية:

• أولاً: الوصف الكمي لتوزيع السياسات اللغوية على المواضيع المختلفة

يشكّل الوصف الكمي لتوزيع السياسات اللغوية قاعدة بيانات إحصائية مسئلة من الرصيد العام لمجمل القوانين والمراسيم والقرارات النافذة التي تمثّلت في جُلّ كمّها بالقرارات «المستقلة» و«العرضية»؛ تلك التي أسهمت في فهم مضمون القرار، إذ انعقدت الصلة بالمصدر والزمان والموضوع.

١- عدد السياسات اللغوية بقسميها المستقل والعرضي، بشكل عام:

- بلغ العدد الإجمالي للقرارات بقسميها المستقل والعرضي: ٧٣ قراراً.

الجدول (٣): توزيع القرارات بحسب تواريخ إصدارها

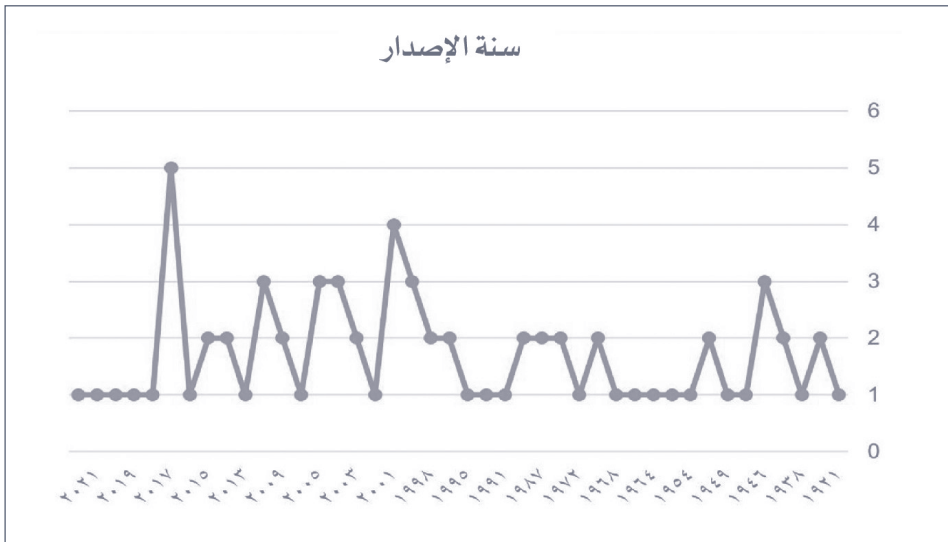
السنة	عدد القرارات	أرقامها في المنصة
١٩٢١	١	٦٥
١٩٢٨	٢	٦٠، ٤٧
١٩٣٨	٣	٦
١٩٤٣	١	١٠٢
١٩٤٦	٣	٧١، ٦٨، ٦٧
١٩٤٧	١	٣٦
١٩٤٩	١	٥٩
١٩٥٣	٢	٥٧، ٧٠
١٩٥٤	١	٥٨
١٩٥٩	١	٧٢
١٩٦٤	١	٤٦
١٩٦٧	١	٦٦
١٩٦٨	١	٤٨
١٩٧٠	٢	٥١، ٦٤
١٩٧٢	١	٣٨
١٩٨٣	٢	٦٩، ٥٠
١٩٨٧	٢	٤٤، ٤٩

أرقامها في المنصة	عدد القرارات	السنة
٨،٧	٢	١٩٩٠
٩	١	١٩٩١
٦١	١	١٩٩٢
٧٤	١	١٩٩٥
٣٧،٣	٢	١٩٩٧
٤،٥٦	٢	١٩٩٨
٣٤،٣٥،٥	٣	١٩٩٩
٣٣،٣١،٣٢،٣٠	٤	٢٠٠١
٥٣	١	٢٠٠٢
٦٢،٢٩	٢	٢٠٠٣
٢٨،٤٥،٢٧	٣	٢٠٠٤
٢٦،٥٢،٦٣	٣	٢٠٠٥
٢٥	١	٢٠٠٦
٢٤،٤٢	٢	٢٠٠٩
٢٣،٢٢،٢١	٣	٢٠١٢
٢٠	١	٢٠١٣
١٩،٤٣	٢	٢٠١٤
١٨،١٧	٢	٢٠١٥
٥٤	١	٢٠١٦
٣٩،١٦،١٥،١٤،١٣	٥	٢٠١٧

السنة	عدد القرارات	أرقامها في المنصة
٢٠١٨	١	١٢
٢٠١٩	١	٤١
٢٠٢٠	١	١١
٢٠٢١	١	٤٠
٢٠٢٢	١	١٠

ويعرض الشكل (٣) توزيع القرارات بحسب سنوات إصدارها.

الشكل (٣): توزيع القرارات بحسب سنوات إصدارها



- بلغ العدد الإجمالي للقرارات المستقلة: ٤٤ قراراً.

الجدول (٤) التسلسل التاريخي لصدور القرارات المستقلة

رقم القرار	السنة	رقم القرار	السنة
٢٨، ٢٧	٢٠٠٤	٦٥	١٩٢١
٢٦	٢٠٠٥	٦٠	١٩٢٨
٢٥	٢٠٠٦	٦	١٩٣٨
٢٤	٢٠٠٩	١	١٩٤٣
٢٣، ٢٢، ٢١	٢٠١٢	٦٨، ٦٧	١٩٤٦
٢٠	٢٠١٣	٨، ٧	١٩٩٠
١٩	٢٠١٤	٩	١٩٩١
١٨، ١٧	٢٠١٥	٧٤	١٩٩٥
٣٩، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣	٢٠١٧	٣٧، ٣	١٩٩٧
١٢	٢٠١٨	٣٦، ٤	١٩٩٨
١١	٢٠٢٠	٣٥، ٥	١٩٩٩
١٠	٢٠٢٢	٣١، ٣٠ ٣٣، ٣٢	٢٠٠١
		٦٢، ٤٩	٢٠٠٣

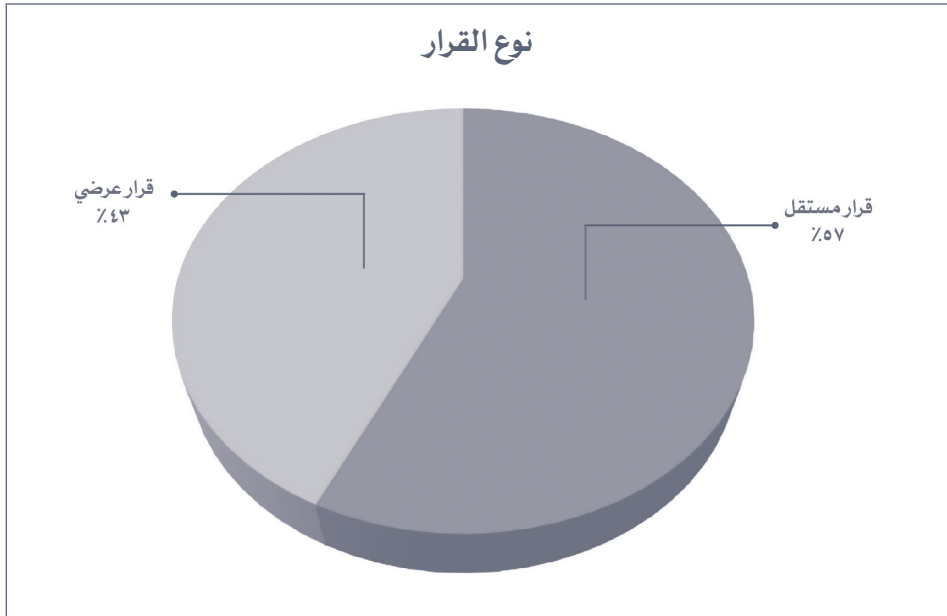
- بلغ العدد الإجمالي للقرارات العَرَضِيَّة: ٢٨ قراراً.

الجدول (٥): التسلسل التاريخي لصدور القرارات العرضية

السنة	رقم القرار	السنة	رقم القرار
١٩٢٨	٤٧	١٩٨٣	٦٩،٥٠
١٩٤٣	٢	١٩٨٧	٤٩،٤٤
١٩٤٦	٧١	١٩٩٢	٦١
١٩٤٧	٧٣	١٩٩٨	٥٦
١٩٤٩	٥٩	١٩٩٩	٣٤
١٩٥٣	٧٠،٥٧	٢٠٠٢	٥٣
١٩٥٤	٥٨	٢٠٠٤	٤٥
١٩٥٩	٧٢	٢٠٠٥	٦٣،٥٢
١٩٦٤	٤٦	٢٠٠٩	٤٢
١٩٦٨	٤٨	٢٠١٤	٤٣
١٩٧٠	٦٤	٢٠١٦	٥٤
١٩٧٢	٣٨	٢٠١٩	٤١

ويلخص الشكل البياني رقم (٤) التوزيع النسبي للقرارات بحسب النوعين (المستقل والعرضي).

الشكل (٤): التوزيع النسبي للقرارات بحسب نوعها



● التعليق على الجداول السابقة:

- ١- تضمّن الجدول الزمني لصدور القرارات بقسميها المستقل والعرضي، ما مجموعه ٧٣ قراراً، بدءاً من العام ١٩٢٢ وانتهاءً بالعام ٢٠٢٢ م.
- ٢- يبدو من النظرة الأولى أنّ الكمّ ضئيل، قياساً على أهميّة موضوع السياسات اللغوية وتخطيطها في لبنان، سيّما أنه يعاني، بحدّة، تداعيات الثنائية اللغوية، والازدواجية: الفصحى والعامية، وتشبّث الطوائف المتعدّدة في مجتمعه بلغاتها الأم.

٣- قد يكون بيان هذا التساؤل مقروناً بالواقع السياسي الذي عرفه لبنان، بدءاً من التتريك، ثم الانتداب الفرنسي، ثم مرحلة الاستقلال في العام ١٩٤٣؛ فقد عملت القناصل الأجنبية، ولا سيما فرنسا وإنكلترا، ثم أمريكا على غرس الإرساليات والرهبانيات في لبنان (وسائر بلاد الشام) ما جعل الثنائية واقعاً سياسياً - ثقافياً - تعليمياً، تعود جذوره إلى القرن التاسع عشر.

فكان من البديهي أن تبقى القرارات المتعلقة بالأجانب سرية، إلا ما ندر منها، يترجم إلى العربية، ويعلن رسمياً. لذا فالسنوات ١٩٢٢ حتى ١٩٤٣ لا تتضمن قرارات منشورة في معظم الأحيان.

٤- أمّا القرارات الصادرة عقب الاستقلال فكّمها ضئيل أيضاً جرّاء سياسة عدم الرغبة - حكومياً - في مسألة الثنائيات اللغوية، لارتباطها بحق الطوائف « في التعليم الخاص بها، واعتماد لغاتها الدينية - الطقسية، أو التراثية.

٥- لذا، غلب على الكّم الصادر من قرارات رسمية، باستثناء قرارات محدودة، التعميم الإدارية والمحافظة في الحد الأدنى على أحادية اللغة العربية في الإدارة وبعض المواد في المنهج التعليمي، العام والجامعي.

٦- أمّا كّم القرارات من حيث المستقل منها والعرضي فمرتبط بما أشرنا إليه من واقع سياسي، دفع بالمعنيين الرسميين في لبنان إلى التعامل مع القرار السياسي للغة العربية بحذر شديد، خوفاً من تداعيات سلبية في مجتمع تعددي اجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

٢- تفصيل الجهات المصدرة للسياسات اللغوية:

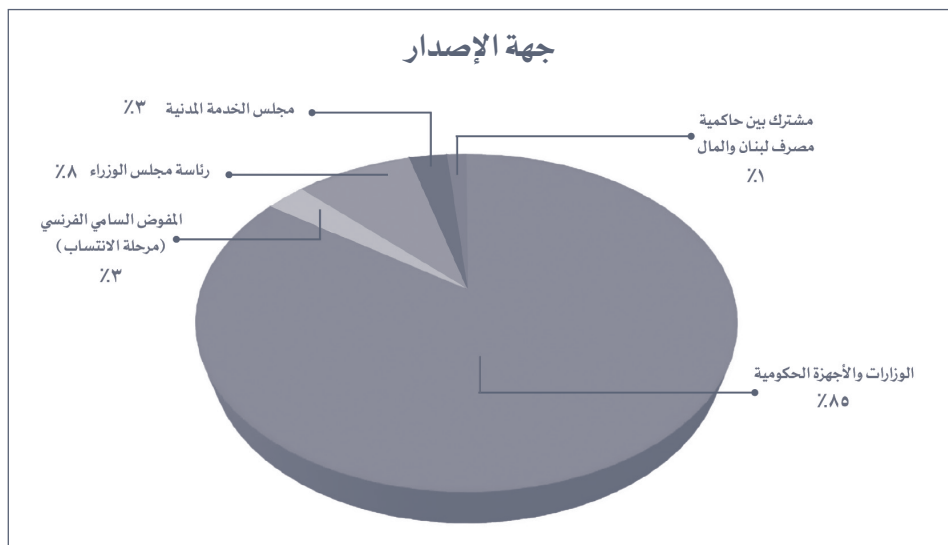
يلخّص الجدول (٦) رقم الجهات المصدرة للقرارات.

الجدول (٦): الجهات المصدرة للقرارات إجمالاً

العدد	جهة الإصدار
٦١	الوزارات والأجهزة الحكومية
٢	المفوض السامي الفرنسي (مرحلة الانتداب)
٦	رئاسة مجلس الوزراء
٢	مجلس الخدمة المدنية
١	مشترك بين حاكمية مصرف لبنان والمال
٧٣	المجموع

ويعرض الشكل (٥) نسبة القرارات الصادرة عن كل جهة حكومية منها إلى المجموع الكلي للقرارات.

الشكل (٥): نسبة القرارات الصادرة عن كل جهة حكومية إلى المجموع الكلي للقرارات



وكما يظهر فإن الوزارات، على وجه التحديد، هي أكثر الجهات إصداراً للقرارات المتعلقة بالمسائل اللغوية بنسبة تبلغ ٨٥٪ من المجموع الكلي للقرارات، أما مجلس الوزراء فلم يصدر عنه إلا ٦ قرارات فقط. ويعرض الجدول (٧) مزيداً من التفصيل بخصوص الوزارات والأجهزة الحكومية المصدرة للقرارات.

الجدول (٧): الجهات المصدرة للقرارات تفصيلاً

تفصيل الجهات المصدرة للسياسات اللغوية	
الوزارة المختصة	عدد القرارات الصادرة عنها
وزارة التربية والتعليم العالي	٤٢ (بين مستقل وعرضي)
	القرار المستقل ٣٢ والعرضي ١٠
وزارة الإعلام	٧ (القرار المستقل ٦ والعرضي ١)
وزارة الاقتصاد	٥ عرضي
وزارة الصحة	٣ عرضي
وزارة العدل	٢ عرضي
وزارة الثقافة والأونيسكو	١ مستقل
وزارة الزراعة	١ عرضي
وزارة الخارجية والمغتربين	١ عرضي
وزارة الداخلية	١ مستقل
وزارة العمل	١ عرضي
المفوض السامي الفرنسي (مرحلة الانتداب)	٢
مشترك بين الخارجية والمالية	١ عرضي
مشترك بين العدل والمال والاقتصاد	١ عرضي

تفصيل الجهات المصدرة للسياسات اللغوية	
الوزارة المختصة	عدد القرارات الصادرة عنها
مشارك بين حاكمية مصرف لبنان والمال	١ عرضي
مشارك بين رئيس المجلس الأعلى للبورصة ووزارة المال	١ عرضي
مجلس الخدمة المدنية	٢ عرضي

• التعليق على الجدول والرسم البياني:

- ١- تصدّرت وزارة التربية والتعليم العالي قائمة القرارات المستقلة والعرضية بنسبة بلغت ٤٢ قراراً، أي ٣٢٪ للمستقل و١٠٪ للعرضي، وهذا الفارق لصالح القرار المستقل مردّه إلى كم التوجيهات والتعاميم الرسمية الواجب اعتمادها في الحقل التربوي العام، إدارياً وتسيير مناهج، وأسس نظام المعادلات، وامتحانات الدخول إلى السلك التعليمي. فالكمّ العددي، هنا، قياسياً، على تشعب الإدارة التربوية، ومتطلباتها يجعل هذه الوزارة مميّزة من سواها.
- ٢- لكن الجانب التسييري للقرارات فاق كثيراً القرارات ذات الطابع السيادي للغة الوطنية.
- ٣- يضاف أنّ القرارات ذات الصلة بالتراخيص والمعادلات، وهي جانب إجرائي، ساعد على تفاقم عدد القرارات في هذه الوزارة.
- ٤- أمّا الجانب السلبي في مضمون الجدول فهو المتعلّق بالقرار الأحادي لكل وزارة من الوزارات التسع، وهي وزارات وازنة لجهة علاقتها بالمسألة اللغوية، ولا سيما وزارة الثقافة.

● ثانياً: تحليل مجالات القرارات اللغوية

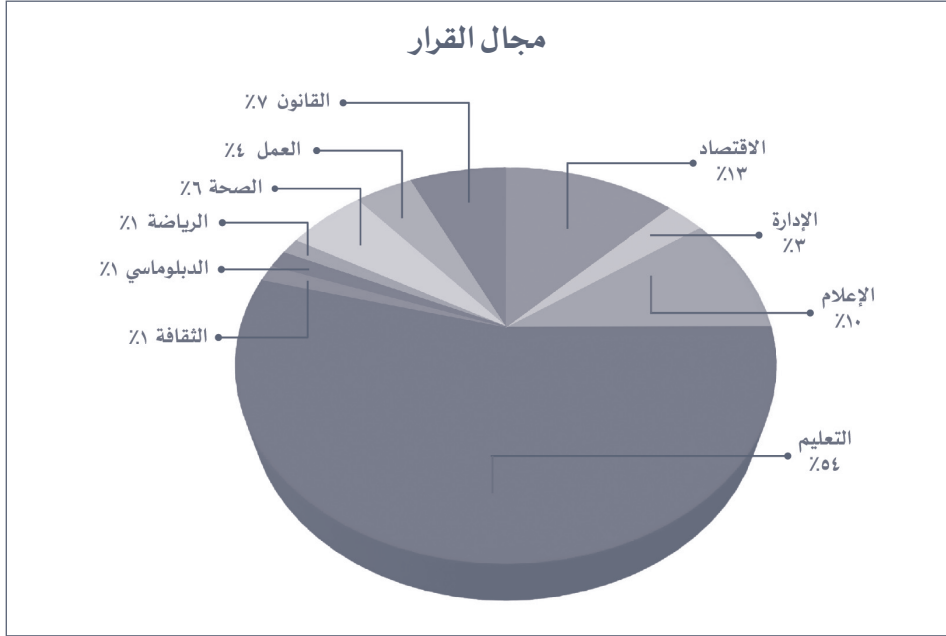
توزعت القرارات الصادرة فيما يخص السياسة اللغوية على عدد من المجالات يُلخّصها الجدول رقم (٨)

الجدول (٨): توزيع القرارات على المجالات

العدد	مجال القرار
٩	الاقتصاد
٢	الإدارة
١	الثقافة
١	الدبلوماسية
٣٩	التعليم
١	الرياضة
٤	الصحة
٣	العمل
٥	القانون
٧	الإعلام
٧٢	

وكما يوضح الجدول أعلاه، فإن التعليم كان هو المجال الأبرز، حيث تجاوزت القرارات الصادرة في هذا المجال نصف المجموع الكلي للقرارات بنسبة بلغت ٥٤٪ كما يوضح الشكل (٦) أدناه، يليه بفارق كبير مجال الاقتصاد، ثم الإعلام.

الشكل (٦): توزيع القرارات على المجالات



ويمكن القول إن مجالات القرارات اللغوية من حيث الشقّ الكيفي، قد اندرجت في اتجاهات ثلاثة، هي:

١- الاتجاه السياسي - الاجتماعي

فقد بدا جلياً في البيان الوزاري، لحكومة الاستقلال الأولى (في العام ١٩٤٣) مسألتان محورتان؛ الأولى منهما، انعقاد الصلة بين الهوية الوطنية اللبنانية والتوجّه العربي، وهو منعطف تاريخي في تكوين لبنان السياسي. والثانية انعقاد الربط بين الهوية واللغة العربية، وهو موضوع يختلف في مضمونه وشكله عن المسألة الأولى؛ فالنصّ الرسمي، بحرفيته جاء تكراراً للنصّ الصادر عن مؤتمر سان ريمو (في إيطاليا) في العام ١٩٢٠، الذي اعتمدته «عصبة الأمم» وقتذاك، وفيه «صارت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي بقيود، من أبرزها: اعتبار اللغة الفرنسية واللغة العربية لغتين رسميتين. غير أنّ لغة

التعليم الرسمي في المدارس هي اللغة العربية»، ثم تكرر المضمون السابق في العام ١٩٢٧، في نص المادة ١١، بما حرفيته: «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة، واللغة الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية، وسيُتخذ قانون خاص يحدّد الأحوال التي تُستعمل بها».

فقدان ما سبق بنص المادة ١١ (المعدّلة بالقانون الدستوري الصادر في ١١/٩/١٩٤٣): «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أمّا اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تُستعمل بها بموجب قانون».

ما نخلص إليه من مقارنة النصوص الثلاثة، هو أنّ ما جاء في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال لا يعدو إعادة الصياغة الشكلية لعبارة «وسيُتخذ قانون يحدد الأحوال التي تُستعمل بها» (أي الفرنسية).

هذه الصياغة الشكلية شكّلت، ضمناً، اعترافاً دستورياً باللغة الفرنسية، توازي دستورية اللغة الوطنية - العربية.

ثم تطوّرت هذه الثنائية اللغوية من الناحية التنفيذية لصالح اللغة الفرنسية التي انتشرت بفعل عامل دستوري أعطى الحقّ للطوائف باعتماد التي تناسبهم في التعليم الخاص، شريطة التقيّد بالنظام العام للمناهج، وهو ما أعطى توسّعاً سريعاً للغة الفرنسية على حساب اللغة العربية.

٢- الاتجاه التعليمي - الثقافي

على الرغم من انتشار العربية لغة تواصل في المجتمع اللبناني، إلّا أن هذه اللغة «الوطنية» شهدت تراجعاً تدريجياً في مناهج التعليم بقسميه العام والجامعي، جرّاء التوسّع في اعتماد اللغة الأجنبية - الفرنسية، أو الإنكليزية، في تعليم مواد العلوم والرياضيات، في القطاعين الرسمي والخاص على حدّ سواء.

فالعربية تعدّ ذات طابع محوري في هذا الاتجاه، وهو ما أدّى إلى نتائج سلبية على صعيد الفكر؛ فالمتعلّم الذي ينشأ منذ صغره على التداول بالأجنبية، في تعلّمه ومطالعاته ومحاوَرته مع الآخرين، سينسلك تدريجياً بتأثير ثنائية اللسان، إلى الترجيح والتمايز وخلخلة الانتماء، في الوقت الذي يحتاج فيه، هذا الناشئ، إلى تجذّر لغته الأم في فكره ولسانه وعواطفه، بما يجعل حياته الطبيعية تنساق واللغة التي تشكّل هويّته الفردية، ومحيطه الأسري والاجتماعي.

لكنّ المسار المغاير لطبيعة الحياة، والانسياق لمؤثرات مناخ اللغة الثانية سيؤدي، بشكل عفوي وتمدّج، إلى معادلة جديدة مفادها أن اللغة الأم لم تعد قادرة على تتبّع حياة الناشئ، في الوقت الذي تمكّنت، فيه، اللغة الثانية من المَسك بالحياة الجديدة، وصارت يوماً فيوماً العامل الاجتماعي، واللغوي في حياته.

٣- الاتجاه اللغوي

سجّل الاتجاه اللغوي الذي عرفه لبنان خلال ثلاثة عهود (الاحتلال العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فالانتداب الفرنسي حتى العام ١٩٤٣، ثم مرحلة الاستقلال الوطني) ثلاث نقاط تميّزت، في حال اعتماد المقارنة في بنيتها ومسارها الزمني وما سجّلته من تداعيات؛ مُلتبسة.

أما النقطة الأولى فتتمثّل بانحسار العربية الفصحى، في المرحلة العثمانية، جرّاء انعدام الحد الأدنى من المعارف والثقافة، طيلة أربعة قرون من التجهيل القسري. وبالتالي لا غرابة تُذكر إذا بدت العربية في حالة تراجع لم تشهده اللغة في تاريخها العام.

بالمقابل، نشطت المؤسسات التربوية الفرنسية والكاثوليكية في النصف الثاني من القرن التاسع التي نشأت حولها جامعة القديس يوسف اليسوعية، إضافة إلى العديد من المدارس التي أنشأها اليسوعيون في أماكن عدّة في زحلة وتعنابل وبكفيا وجزين، وبالموازاة كانت مؤسسات الراهبات تشهد انتشاراً ملحوظاً. ويذكر فيليب حتّي «أن

عدد البنات التلميذات في مدارس هذه الرهينة، في سنة ١٩١٤ ستة آلاف ابنة موزعات في مدارسها البالغ عددها الثلاثين»^(١).

ويذكر حتّى أيضاً أنّ المدارس المسيحية، التابعة لفرنسا، وقتذاك، المنتشرة في سورية ولبنان وفلسطين بلغت خمسمائة مدرسة تمثل عشرين مجتمعاً طائفيّاً، تضمّ بين جدرانها خمسين ألف تلميذ وتلميذة^(٢). بالموازاة كانت المدارس التابعة للإرساليات الإنكليزية تنتشر في العديد من المناطق اللبنانية. وفي مستهل العام ١٨٦٣ اتخذت الإرساليات الأمريكية قراراً بتأسيس كلية للتعليم العالي كانت تعرف بـ«الكلية الإنجيلية السورية» والتي هي اليوم الجامعة الأمريكية في بيروت^(٣).

لكن هذا الانتشار، سرعان ما انتكس بالتخلّي عن العربية لغة التعليم، وتمّ اعتماد اللغة الأجنبية بديلاً عنها، وهو ما أرسى دعائم الثنائيات اللغوية، وساهم في إزاحة اللغة العربية تدريجياً، لا سيما في المجالين التعليمي والتعامل التجاري للشركات الأجنبية التي أمسكت بزمام الاقتصاد في «الشام» عموماً^(٤).

والنقطة الثانية تتمثّل بتشريع الثنائية اللغوية في مرحلة الانتداب الفرنسي، واحتدام التنافس بين الدولتين الراعيتين للغتين الفرنسية والإنجليزية. لذا من البديهي أن تقف دولة الاستقلال، في بيانها الوزاري، وما تلاها من حكومات متعاقبة حتى حاضرنّا، موقف العاجز عن البتّ بمسألة هذه الثنائية التي تجذّرت في الكيان اللبناني، على مختلف مرافقه الحياتية، ولا سيما التعليم والاقتصاد والخدمات الطبية.

أمّا النقطة الثالثة فتتمثّل بالباس هذه الثنائيات اللغوية لبوس الطائفية حيناً، أو العودة إلى نقطة الصفر في جدل الهوية ومشروعية الكيان.

(١) حتي (١) و(٢)، تاريخ لبنان، ص ٥٤٥.

(٢) فيليب حتي، مرجع سابق، ص ٥٤٦.

(٣) يشرح حتي، ص ٥٥٢ الأسباب التي أدت إلى إلغاء العربية. وبالمقابل يفسّر سعيد الأفغاني، في كتابه: حاضر اللغة العربية في الشام، (ص ٢٥-٢٧) ما وراء هذا الإلغاء.

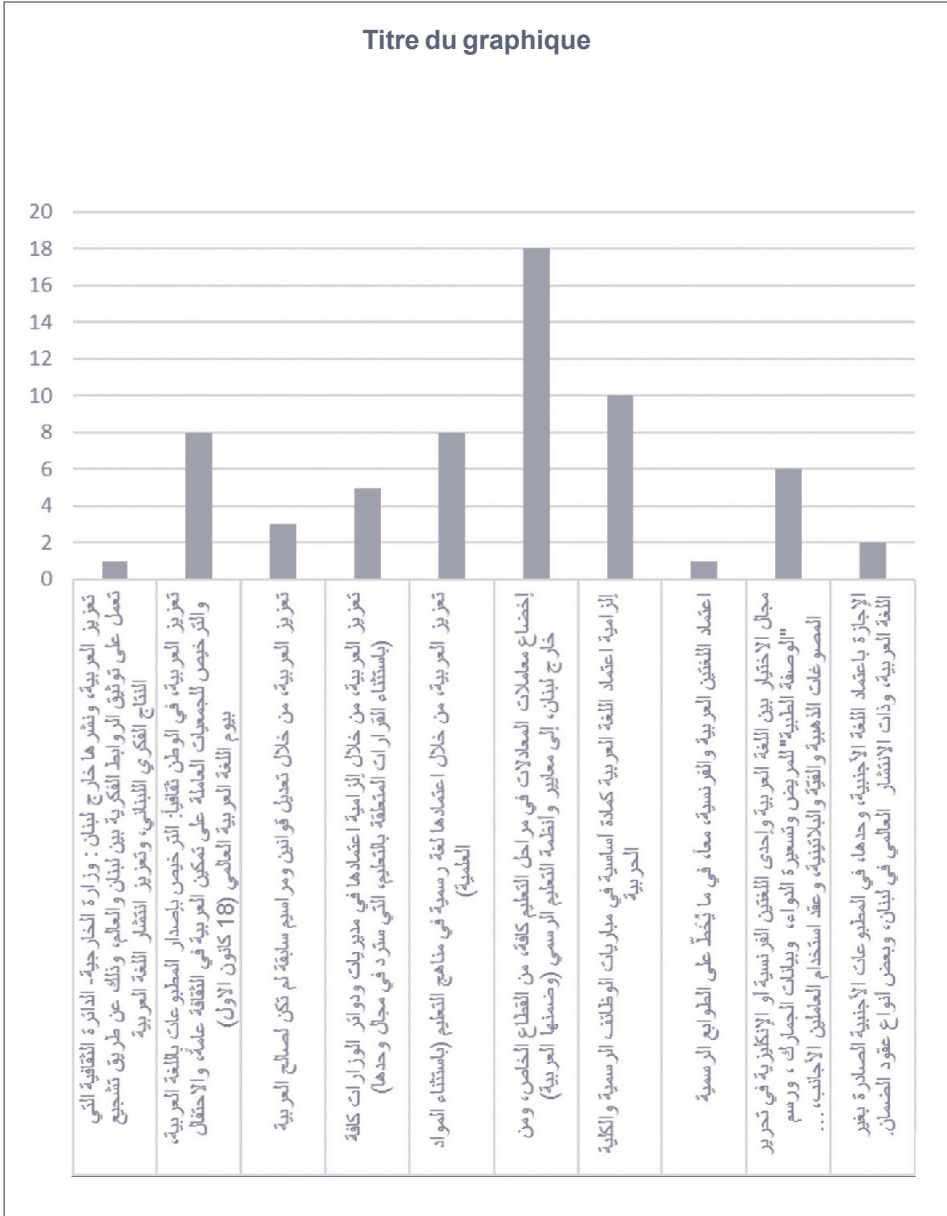
لذا، لا يقتصر الجدول القائم حول لغة التعليم على حدوده التربوية، بل كثيراً ما يتعداه إلى صراع أعمق، يتلخص بالموقف من عروبة لبنان، وعروبة اللغة، قبولاً أو رفضاً.

• ثالثاً: الجدول والرسم البياني للقرارات بحسب الجوانب التي تركز عليها

الجدول (٩): نماذج من الجوانب التي تركز عليها القرارات

القرارات	المجال
٧٢/٦٣/٥٦/٤٦/٤٤/٣٩/٦/١	ما يتعلق بهوية اللغة وتعزيز انتشارها
١٧/١١/١٠/٩/٨/٧	ما يتعلق بتعزيز العربية، ولزومها في إصدار المطبوعات
٦٧/٤٩/٣٧/٣٦/٣٥/٢٩/٥/٤/٣	ما يتعلق بتعزيز دور العربية في التعليم الرسمي
٢٥/٢٤/٢٣/٢٢/٢١/١٨/١٦/١٥/١٤/١٣/١٢ ٣٣/٣٢/٣١/٣٠/٢٨/٢٧/٢٦/	ما يتعلق بالدور الرقابي على التعليم الخاص، المعادلات الرسمية عموماً
٦٤/٦١/٥٧/٥٤/٥٠/٤٨/٤٥/٤٣/٤٢/٤١	ما يتعلق باعتماد العربية مادة امتحان إلزامي في مباراة الوظيفة الرسمية، عموماً
٧٣/٧١/٧٠/٦٩/٦٥/٥٣	ما يتعلق باختيار اللغة الأجنبية
٤٧	ما يتعلق باختيار اللغتين العربية وإحدى اللغات الأجنبية في مجال مشترك
٣٨/٣٤	ما يتعلق باختيار اللغة الأجنبية وحدها

الشكل (٧): نماذج من الجوانب التي تركز عليها القرارات



في تحليل ما تضمّنه الجدول والرسم البياني:

١- في القرارين ١ و٦ نصّان دستوريان صريحان باعتبار اللغة العربية - وحدها - لغة لبنان الرسمية.

٢- وباستثناء القرار ٣٩ (المتعلّق بقرار الجمعية العامة الاحتفاء باللغة العربية) ومشاركة لبنان في هذا الأمر، فإن القرارات ٤٤ و٥٦ و٦٣ أشبه بتعاميم مُلزمة موجّهة إلى الإدارات العامة بوجوب اعتماد العربية. وهو ما يندرج في الجانب التنفيذي للقرارين ١ و٦.

٣- تندرج القرارات: ٣/٤/٥/٢٩/٣٥/٣٧/٦٧ في تفاصيل محتوى منهج اللغة العربية في التعليم وتفاصيل هذا المحتوى، ولا سيما المرحلة الابتدائية. لكن القرار ٤٩ بدا مهماً في وجوب اعتماد العربية بشكل رئيسي في مناهج معهد العلوم الاجتماعية الرسمي، وهو اتجاه يبدو استثنائياً في مسار توجه الدولة ووزارة التعليم العالي.

٤- ما تضمنته القرارات في العناوين ٣ و٥٤، لا تعدو « المذكرات » التي تؤكد اعتماد العربية في إصدار المنشورات. لكن الإذن المسبق بذلك، بدا شكلياً، من الناحية التطبيقية. وأمّا القرارات المتعلقة باعتماد العربية في الامتحانات الآيلة إلى اختيار موظفين في الإدارات والتعليم، فهي على جانب تطبيقي منظم من خلال ما يقوم به مجلس الخدمة المدنية من دور فعال في هذا الخصوص.

— لكن تبقى القرارات المتعلقة بالدور الرقابي على التعليم الخاص، والمعادلات، والتراخيص في القطاع التعليمي الخاص، شكلية، وذات إجراءات رتيبة لا ترقى إلى مستوى تعزيز دور العربية في هذا الشأن.

٥- أمّا مجمل القرارات في المسألتين ٦ و٧ فمرّدها إلى طبيعة متطلبات عناوين القرارات، المتعلقة بنقابة الأسنان مثلاً (الرقم ٥٣) وبيانات الجمارك (٦٥) وتسعيرة الدواء (٦٩)، وما شاكلها.

٦- في المسألة رقم ٦، الخاص بالقرار ٤٧، إجراء شبه دولي باعتماد اللغتين في إصدار الطوابع، وهو تطبيق إجرائي متداول في الدول النامية خصوصاً.

٧- أمّا أحادية الإصدار باللغة الأجنبية (القراران ٣٤ و٣٨) فموجبات الإجازة بطبع المنشورات الأجنبية، وبعض عقود الضمان تستلزم الإجراء المعتمد في لبنان.

• رابعاً: أبرز التحديات التي تواجهها اللغة العربية في لبنان، وواقع السياسة اللغوية منها

١- التحدي الأول: الطائفية والتعددية اللغوية

تسجّل القرارات المستقلة الواردة في التوزيع الكمي، من حيث الأسباب التي أدت إلى إصدارها، نقطتين أساسيتين، تتعلقان بطبيعة تكوين لبنان التاريخي، قديماً وحديثاً.

أمّا النقطة الأولى فهي «الطائفية» في مفهومها، وتطورها، ومدى تأثير الاحتلالات الأجنبية التي عرفها لبنان، في تطوير الطائفية، ورسم سياساتها وفق أهواء المحتل، من عهد البيزنطيين إلى المماليك فالعثمانيين الأتراك، وأخيراً الانتداب الفرنسي.

وأمّا النقطة الثانية التي جَبَّهت بصعوبتها طرق إصدار السياسات اللغوية، وكانت عاملاً مؤثراً في ذلك الإصدار، فهي التعددية اللغوية التي انعكست مفاعيلها على التعليم والثقافة وأثرت أحياناً في رسم الهوية الوطنية.

ثم بدا التعامل مع إصدار السياسات اللغوية، في الدستور والبيانات الوزارية والتشريعات، أشبه بانعكاس متطلبات النقطتين السابقتين على اتخاذ القرار، وبات الحذر من التعرّض أو المسّ بما للطائفية أو التعددية من «حقوق مكتسبة» سيّد الموقف، أو هو التشريع المُلزم.

وبالتالي، غدا مصدر السياسة اللغوية، المَعْنى بعدم المسّ بحقوق الطوائف، وفق ما جاء في الدستور، من المسلّمات المعتمدة على مدى عهود. وهو ما تمّ استثماره في الإبقاء على التعددية اللغوية، في التعليم خصوصاً.

٢- التحدي الثاني: التجاهل الرسمي لتعريب مناهج العلوم والرياضيات

١- تطرّقنا في هذا البحث إلى ثنائية لغة التعليم في لبنان، ونعود لنشدّد على ظاهرة إمعان المسؤولين في الحكومات المتعاقبة، منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر في تجاهل هذه المسألة، ما يعني إقصاء اللغة العربية تدريجياً عن مناهج تعليم العلوم والرياضيات، إضافة إلى التغافل عن اعتماد الأجنبية أيضاً في تعليم الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس، في القطاعين الرسمي والخاص.

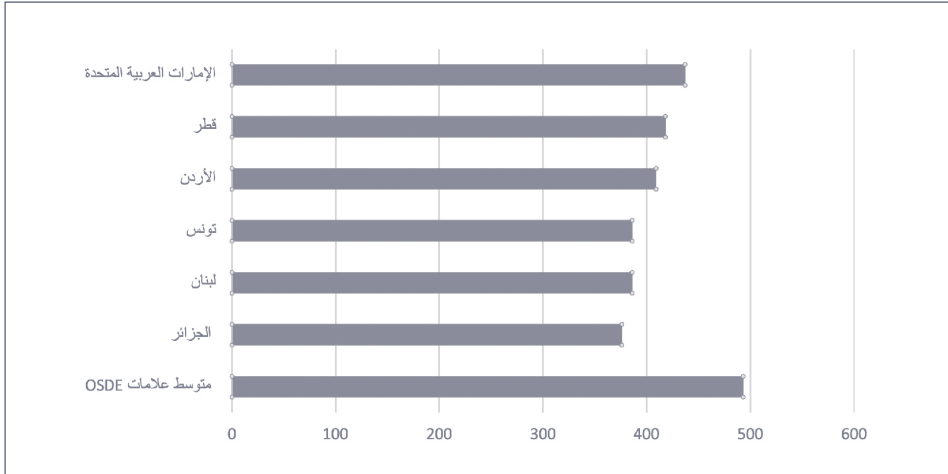
٢- وفي سبيل تقييم هذه المسألة، من منظور محايد، نورد نماذج من التقييم الدولي المعروف بمصطلح PISA^(١) لبيان موقع ومرتبة الطلبة اللبنانيين المشاركين.

— ويتمثل التقييم في ثلاثة رسوم بيانية، تشكّل عيّنة من مجموع مؤشرات عدّة، لكنها تفي ببيان مستوى المشاركين اللبنانيين، في إطار المشاركين من دول عدّة، عربية وأجنبية.

وقد تقدّم الثانويون اللبنانيون، على اختلاف مناطقهم التعليمية، إلى التقييم معتمدين اللغة الأجنبية، وليس اللغة العربية.

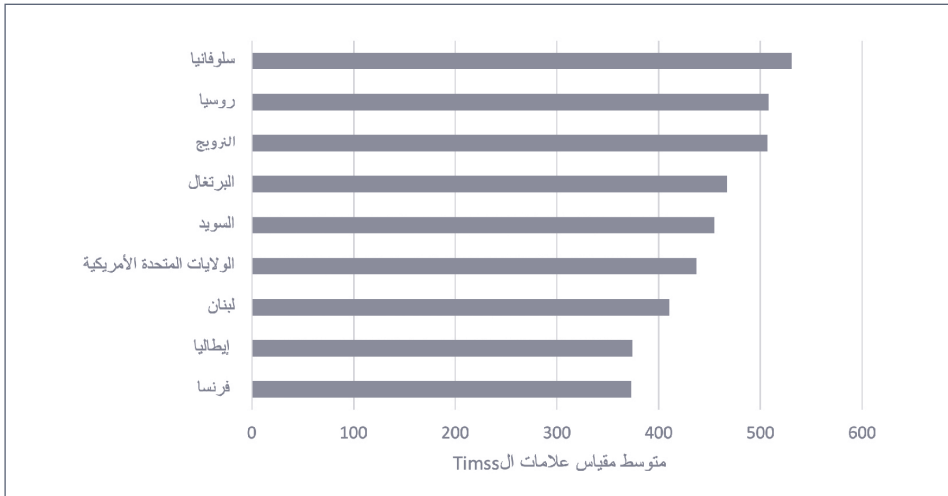
(١) "بيزا" هي اختصار لـ Program for international Student Assessment، وتعني «البرنامج الدولي لتقييم الطلبة». يعمل على توفير بيانات قابلة للمقارنة بهدف تمكين البلدان من تحسين سياساتها ونتائجها التعليمية.

الشكل (٨): مؤشر موقع لبنان في تقييم مادة العلوم (PISA)



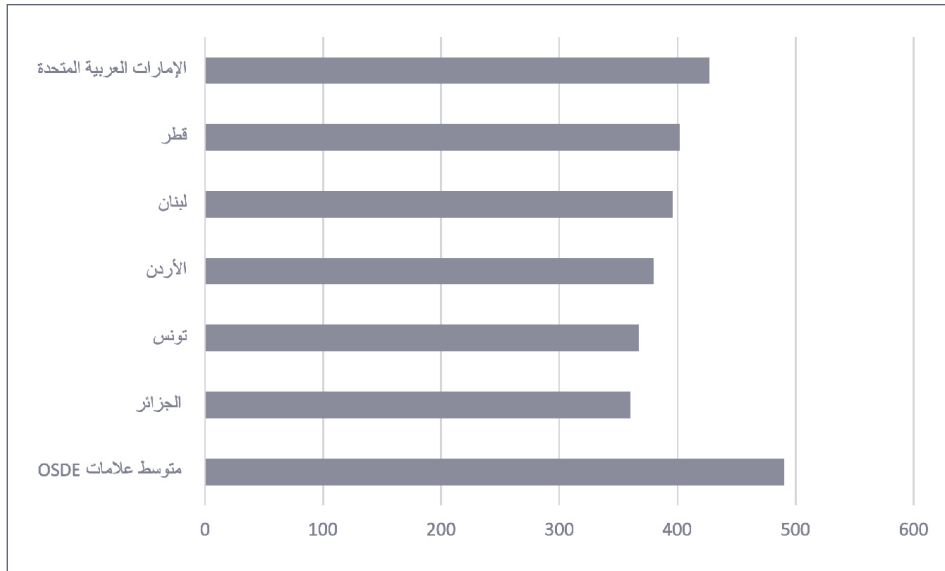
في العلوم، حصل لبنان على ٣٨٦ علامة (مثل تونس) بفارق ١٠٧ نقاط نسبة إلى المتوسط الدولي للـ PISA، والبالغ ٤٩٤ نقطة. [المصدر: مؤشر ٢٦ (٢)، ص ٥٣].

الشكل (٩): مؤشر موقع لبنان في تقييم مادة الفيزياء (TIMSS Advanced)



حصل لبنان في الفيزياء على متوسط تقييمي بلغ ٤١٠ علامات، وقد حلّ مباشرةً بعد الولايات المتحدة الأمريكية (٤٣٧) وقبل إيطاليا (٣٧٤)، وفرنسا (٣٧٣)، ولكنه بقي بعيداً عن متوسط مقياس علامات الـ Timss advanced (٥٠٠) بـ ٩٠ نقطة. [المصدر: مؤشر ٢٨، ص ٦٠].

الشكل (١٠): مؤشر موقع لبنان في تقييم مادة الرياضيات (PISA)



في الرياضيات، بلغ متوسط لبنان ٣٩٦ علامة، وهو يتقارب مع قطر (٤٠٢) وأعلى من الجزائر (٣٦٠) وتونس (٣٦٧) والأردن (٣٨٠)، ولكنه بقي بعيداً عن متوسط علامات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ ٤٩٠ نقطة. [المصدر: مؤشر ٢٦ (٣)، ص ٥٤]

خلاصة تقييمية لمؤشرات موقع لبنان في تقييم تعلّم العلوم والرياضيات باللغة الأجنبية (من منظور PISA)

في قراءة نماذج من المؤشرات التي تحدّد موقع لبنان في تقييم عدد من المواد العلمية في نظام التعليم العام، ما قبل الجامعي، منذ العام ٢٠١١-٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦-٢٠١٧، نسجّل الملاحظات الآتية:

١- تمثّل الرسوم البيانية والمؤشرات (٨،٩،١٠) عيّنة من مجموع مؤشرات كثيرة، لكنها تفي ببيان مستوى المشاركين اللبنانيين، في إطار المشاركين من دولٍ عدّة، عربية وأجنبية.

٢- تقدّم الثانويون اللبنانيون، على اختلاف مناطقهم التعليمية، إلى التقييم معتمدين اللغة الأجنبية، وليس اللغة العربية.

٣- سجّل الطلبة العرب، في المؤشر ٢٦ (١) تقدّمًا على اللبنانيين في الفهم الكتابي للغة الأجنبية PISA بفارقٍ ملحوظ.

٤- أمّا في المؤشر ٢٨ الخاص بتقييم مادة الفيزياء، فقد حصل لبنان على متوسط تقييمي بلغ ٤١٠ علامات، أي أنه بقي بعيداً عن متوسط مقياس العلامات بـ ٩٠ نقطة.

٥- وسجّل لبنان في المؤشر ٢٦ (٢) الخاص بتقييم مادة العلوم تراجعاً عن ثلاث دول عربية، إذ حصل على ٣٨٦ علامة، بفارق ١٧ نقطة نسبة إلى المتوسط الدولي (من أصل ٤٩٣ نقطة).

٦- لم يظهر التميّز اللبناني الذي اعتمد على اللغة الأجنبية في دراسة العلوم والرياضيات مقابل الدول التي اعتمدت في تحصيل علوم تلك المادتين على اللغة العربية.

٧- ما يمكن أن نخلص إليه، هو أن القول، أو الزعم أن اللغة العربية لغة آداب، ودراسة تراث ديني، وليست لغة علوم، وأن الضرورة، بالتالي، تقتضي، كما

هو شائع في لبنان عند شرائح اجتماعية كثيرة، باعتماد التعلّم باللغة الأجنبية في المراحل كافة كي يبقى الطالب اللبناني قادراً على متابعة تحصيله العلمي العالي، وتمكينه من الاطلاع على المراجع الأجنبية التي تفتقر إليها اللغة العربية، إضافة إلى أن المصطلحات العلمية تتوفر في مظانها الأجنبية.

أقول: هذا الزعم ذو خلفية ذرائعية، يرفضها المنطق العلمي. لكنّ هذا لا ينفي مسؤولية وزارات التربية والتعليم العالي في الوطن العربي (عدا الدول التي تعتمد العربية في تدريس العلوم والرياضيات) من وضع سياسة تعليمية، قوام مناهج تعليم العلوم والرياضيات فيها، تكون تدريجياً باللغة العربية، وهو تشبيك تعليمي-ثقافي، لا بدّ من أن يقترن تدريجياً بإصدار المصطلح الموحد، وتشجيع التعريب.

● خامساً: قراءة منهجية في القسم الرابع

١- تمّ، في الورقة البحثية، دمج نقاط من الوصف الكميّ في التحليل الكيفي، ما يجعل كمّ السياسات اللغوية في تفاصيله، ووفق مجالاته، مقروناً بالتسلسل التاريخي لمجمل السياسات، مع بيان الجهات المصدّرة لكمّ القرارات المستقلة والعرضية، وهو ما يساعد على تعقّب معطيات الكمّ والكيف إرادة تبين تأثيرها في الواقع اللغوي اللبناني في مداه الزمني، وتحديدًا من مرحلة الانتداب الفرنسي حتى بداية العام الحالي.

٢- سجّل الشقّ الكميّ مادة رقمية، من حيث القرارات المستقلة والعرضية، وقد توزّعت مجالاتها فشملت القوانين والمراسيم والقرارات (وهو تسلسل أساسي لقوة مفاعيل ما يصدر عن الجهات الرسمية المَعْنِيّة) ثمّ تمكّنت المقارنة التاريخية من رصد تطور الحالة اللغوية بين زمنين، بفعل عامل سياسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي.

٣- تميّزت مسألة الجهات المصدّرة لمجمل السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي بثنائية المشرّع الرئاسي والحكومي من جهة، وقوة أو تأثير المجتمع المدني، متمثلاً

بفئة المفكرين المتنوّرين، وهي التي شكّلت بمواقفها اللغوية وعملها التأليفي دفعاً ثقافياً، ودراسات لغوية تواكب أحوال اللغة العربية في تطورها، وهو ما شكّل قوة موجّهة للسياسة اللغوية، بشكل غير مباشر.

٤- بدا التوكيد على اعتماد العربية اللغة الوطنية في لبنان، كما صدر في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال ١٩٤٣، صدى ما جاء في «الميثاق الوطني» ١٩٣٨، بمعنى أن الرؤية الوطنية، وسيادة اللغة العربية في شؤون الوطن الحياتية مطلب أساسي نتج عن قوة المجتمع المدني، وتأثيره الفاعل المتمثل «بالميثاق الوطني»، وهو ما يؤكّد صواب عدم حصر السياسات اللغوية بالجهة الرسمية للدولة.

٥- إن التأمّل في مجمل القرارات، المستقل منها والعرضي، يفضي إلى نقطتين رئيسيتين:

الأولى: التحول التدريجي من سلطة القرار، وقوته إلى رتبته الوظيفية، أو العكس، جرّاء متغيرات مراكز القوة، أو الضعف، بين وزارة وأخرى، أو بين وزير للتربية وآخر، والشيء نفسه ينسحب على المديرين العامين، ورؤساء الدوائر في الوزارة. وهو ما يفسّر، بوضوح، مسوّغ ظهور المركز التربوي للبحوث والإنماء، الذي أوكل إليه العمل على النهوض التربوي، وتجديد المناهج، ووضع الكتاب المدرسي الوطني.

والثانية: انسحاب هذا المشهد التاريخي لوزارة التربية على باقي الوزارات قوّة وضعفًا. لذا، لا غرابة إذا حفلت القرارات الصادرة عن وزارة التربية، وفق ما قدّمه الجدول الكميّ، بمراسيم الترخيص للجامعات الخاصة، وإنجاز المعادلات والتدقيق -شكلاً- بملفاتها وحسب.

والواقع نفسه ينسحب على طبيعة كمّ القرارات الصادرة عن الوزارات المختلفة؛ فهي تتطابق في الشكل والمضمون، إلّا فيما ندر.

٦- في تحديد أنواع السياسات اللغوية، الواردة في قائمة القرارات، إرادة بيان مسالكها الثلاثة في المشهد اللغوي العام:

المسلك الأول: السياسة المُلتبسة في مسألة إعلاء دور اللغة «الرسمية»، فقد كان يُفترض أن تحظى سياسة الأحادية للغة العربية، دون سواها، باعتمادها، دون سواها، في مراحل التعليم، وتحديدًا في تدريس مواد العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والطب والصيدة... إلخ.

هذا الاتجاه في التطبيق كرس الثنائية اللغوية والثلاثية في آن، وهو ما انعكس سلبيًا وإيجابًا في المشهد اللغوي العام؛ ففريق مضى في استنكاره، معتبرًا ذلك خرقًا للدستور، وتنكّرًا فاضحًا لسيادة اللغة الوطنية، وفريق آخر عدّ ذلك استجابة لانفتاح لبنان على ما يستجدّ من تطور حضاري، وتنوع ثقافي يثري الثقافة اللبنانية.

المسلك الثاني: سياسة عدم التدخّل: وهي سياسة تقوم على مبدأ لامبالاة الدولة وأجهزتها الرقابية تجاه شؤون الإعلام المسموع والمرئي؛ فمفاعيل أثر توسّع العاميات، ممّا تبثّه قنوات التلفزة الأرضية والفضائية من مسلسلات وأفلام عربية وأجنبية (مدبلجة) بالعاميات (سورية، لبنانية، مصرية...) شكّلت ثقافة راسخة يلقتها المشاهد يوميًا؛ وهي ثقافة متفاوتة المستويات، وإن كان الهابط هو الغالب عليها، فهي في المحصلة تكرّس العاميات في ذهن المتلقي (= المشاهد)، وتزيد انكفاءه عن اللغة العربية، على تعدّد مستويات فصاحتها.

ما يُذكر، في هذا الصدد، أن الباحث في شروط الترخيص للمحطات الإعلامية، المسموعة والمرئية، في لبنان، لا يحظى بأي مادة تشريعية في دفتر الشروط تتعلق باللغة. ما يعني أن الترخيص يغفل، عن سهوٍ، أو عن عمدٍ، مسألة البثّ باللغة العربية الفصحى (حتى لا نقول الفصحى العالية)، وهذا المسلك القائم على عدم التدخل يزداد سوءًا حين نجد أن لبنان الرسمي عضو في اتحاد الإذاعات العربية، والتوقيع على ما يصدر من قرارات جامعة يلزم تقيّد الأعضاء بالمضمون والشكل، ومن ذلك ما يتعلق باللغة العربية، فهي في صلب تلك القرارات، الخاصة بشروط الترخيص.

المسلك الثالث: سياسة الاحتواء، وهي تتمثل في موقف الدولة من المؤسسات الفكرية، وفي طليعتها الموقف من الجمعيات التي تُعنى باللغة العربية وعلومها وثقافتها، والموقف من «اتحاد الكتّاب اللبنانيين»، فالمؤسسة الرسمية، متمثلة بوزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام، سرعان ما ترحّب من حيث المبدأ بمنح التراخيص القانونية، وهي من جهة مقابلة تجلب عن هذه الجمعيات، أو «الاتحاد»، المساعدات المالية أو الخدماتية.

القسم الخامس: السياسات اللغوية المرصودة: أهدافها، أنواعها وأنشطتها:

يعنى هذا القسم بتحليل السياسات اللغوية المرصودة، من خلال النظر في تصنيفها وفقاً لأنواع التخطيط^(١)، في توزّعها الصادر عن المصدر الحكومي، أو الصادر عن لغويين تميزوا بالريادة اللغوية فيما نشره من دراسات مكّنت العربية تداولاً وانتشاراً، وفلسفت مفاهيم التجديد اللغوي.

• أولاً: في الأهداف

لقد توزّعت أهداف القرارات الصادرة على عدد من الأهداف الرئيسية، يلخصها الجدول (١٠)، ويبين نسبتها للمجموع الكلي لعدد القرارات، الشكل (١١).

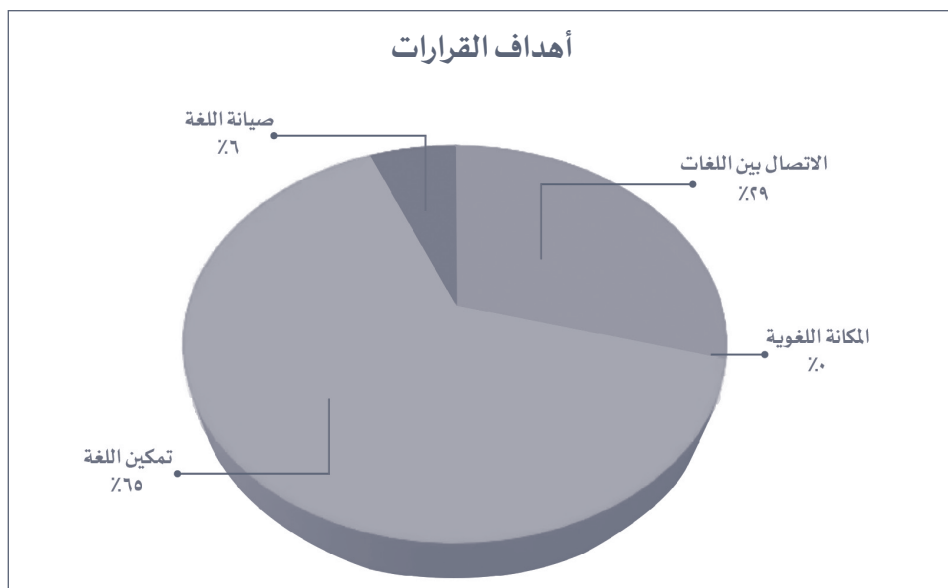
الجدول (١٠): الأهداف الرئيسية للقرارات

أهداف القرارات	العدد
الاتصال بين اللغات	١٩
المكانة اللغوية	٧

(١) رؤوس التعريفات الأساسية مأخوذة من بحث، د. محمود المحمود (٢٠١٨): التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية، تأصيل نظري: مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، ج ٣، العدد ٦، ٣٠ نيسان / أبريل، ص: ٨-٤٨.

العدد	أهداف القرارات
٤٢	تمكين اللغة
٤	صيانة اللغة
٧٢	

الشكل (١١): نسبة توزيع القرارات على أهدافها الرئيسية



ونريد أن نضع هذه القرارات في سياقها العام، فلقد انماز لبنان، لغوياً، من باقي الأقاليم العربية بانشغاله، في القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين بمسألة التنازع اللغوي، ذاك الصراع المحتدم مع اللغات: التركيّة والسّريانيّة والفرنسيّة والإنكليزيّة. وقد بدا ما سجّلته العوامل التاريخية في تحليل هذا التنازع شكلاً من أشكال قوى التغيير، تمثّلت في عاملين اثنين، أولهما أن الحرب العالمية الأولى أسفرت عن نتائج، من أبرزها انتهاء الدور العثماني.

١- والعامل الثاني تمثل بالتزام الكنائس المسيحية، في البلدان العربية، بالعربية، سيما أن ما توفّر من تعريب للكتاب المقدس أتاح لملايين المسيحيين أن يتعرّفوا إلى العربية لغة طقوس وصلوات ومواعظ، وهو ما أضاف زاداً وذخيرة للغة العربية، ولا سيما في بلاد الشام، وبالتالي تكون العربية قد أخذت طريقها إلى المسلمين والمسيحيين كلغة أولى، وبخاصة في المرحلة التي تلت مجيء إبراهيم باشا إلى «الشّام» (١٨٣٤م).

٢- أمّا نزاع اللغة العربية مع اللغتين الفرنسية والإنكليزية فلما تزل مفاعيله حتى حاضرنّا، وهو ما أشرنا إليه، سابقاً، وفي نقاط رئيسية ومحددة، من هذا البحث.

٣- لقد تبدّى ممّا أنجزه اللغويون اللبنانيون، خارج نطاق القرار الحكومي، الدافع إلى إصلاح الإشكالات اللغوية في المجتمع، في إطاره الرئيسي الشامل، والسّعي إلى تيسير عملية التواصل اللغوي في المجتمع من خلال تفعيل استخدام اللغة الأم، في مناحي الحياة كافة، ولا سيما المرفق التعليمي.

٤- وبالموازاة سجّل القرار السياسي اللغوي الرسمي اهتماماً ملحوظاً بالجانب التعليمي، في إطار ثلاثة أهداف: كان أولها إصرار حكومة الاستقلال، في بيانها الوزاري الأول، على تعزيز الهوية الوطنية، والتشديد على التلازم بين الهوية واللغة، فهما في السيادة سواء.

لكنّ «السياسة المرنة» أملت، وقتذاك، أن يكون هدف الخطاب الوزاري الأول، لحكومة الاستقلال، التوجه إلى إعلام «الأخر» في المستوى الدولي، وخاصة الدولة الفرنسية، أن لبنان الاستقلال معني ومهتم باللغات الأجنبية، من منظور ثقافي، يؤكّد انفتاح لبنان على الفكر الغربي، بعلومه وتقدّمه، ولغته.

٥- أمّا في المستوى «المحلّي» فقد خطت السياسة اللغوية، وتخطيطها التنفيذي، خطوات ملموسة في نشر اللغة العربية، وجعلها أساسية في الخطاب الإداري، في الوزارات والمديريات كافة، باستثناء ما توجبه الضرورة «المُلزمة» دبلوماسياً وإدارياً، فالفرنسية إذ ذاك بدت لغة ثانية.

(*) الجدير ذكره، هنا، أننا أدرجنا توزيع السياسات اللغوية على المواضيع المختلفة، في القسم الرابع - الوصف الكمي.

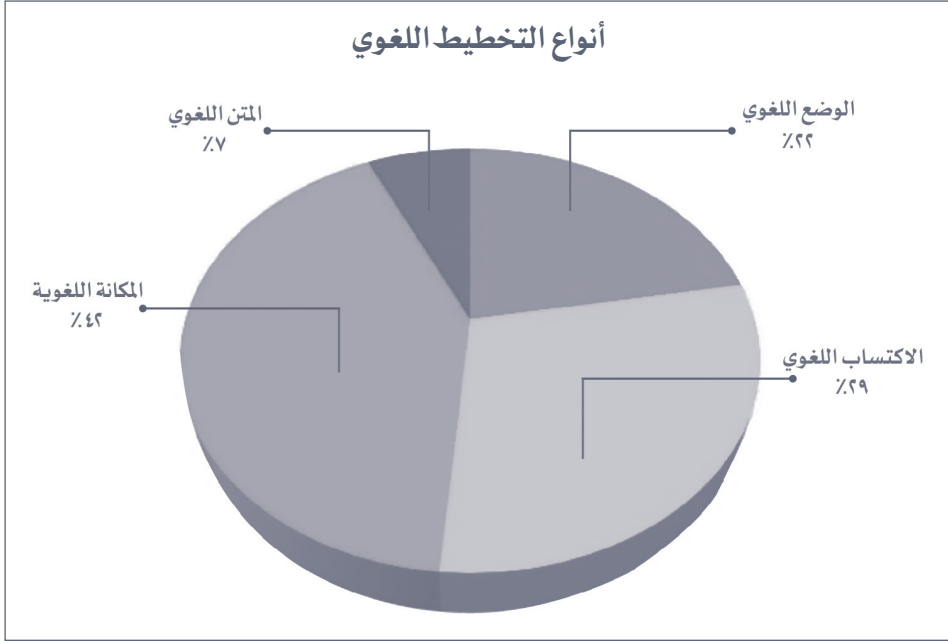
• ثانياً: في الأنواع والأنشطة اللغوية الصادرة عن الجهات الحكومية

لقد توزعت القرارات على عدد من مجالات التخطيط اللغوي الرئيسية، يلخصها الجدول (١١)، ويبين الشكل (١٢) بعده نسبة توزّع القرارات على تلك الأنواع.

الجدول (١١): تقسيم القرارات بحسب أنواع التخطيط اللغوي

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
١٦	الوضع اللغوي
٢١	الاكتساب اللغوي
٣٠	المكانة اللغوية
٥	المتن اللغوي
٧٢	

الشكل (١٢): نسبة توزيع القرارات بحسب أنواع التخطيط اللغوي



١- تخطيط الاكتساب، أو «الجهود المنظمة لنشر اللغة من خلال النظام التعليمي»

ينشعب تخطيط الاكتساب اللغوي، في لبنان، إلى:

أ. ما تُصدره السياسة اللغوية الحكومية من قوانين ومراسيم وقرارات تعنى بتعزيز انتشار اللغة الوطنية من خلال النظام التعليمي، خاصةً؛ ففي ظل سيطرة اللغتين الفرنسية والإنكليزية على مناهج التعليم العام، والتعليم الجامعي التخصصي، وتحديد مواد العلوم (الفيزياء والكيمياء، والأحياء) والرياضيات والصحة العامة، والطب، والصيدلة، وعلوم التقانة والحاسوب، يزداد البحث في تخطيط الاكتساب صعوبةً، فالغالب على توجّه أصحاب القرار من رسميين وغير رسميين، هو واقع الانقسام بين مؤيد لتعريب سائر المواد العلمية، ومؤيد لتعليم هذه المواد بإحدى اللغتين الفرنسية أو الإنكليزية.

ب. أما الدوافع فمتعددة، لدى كل فريق؛ وهي في مجملها:

١- إرثٌ تعليمي تعود جذوره إلى القرن التاسع عشر، إذ نجح في تكريس اللغة الأجنبية بدلاً عن العربية في الإدارة والتعليم وحتى في التخاطب، ضمن بيئات أسرية، ذات تعصّب طائفي، أو رغبة في إظهار التفوّق الاجتماعي، في مجتمع تتنازعه اتجاهات ثقافية واجتماعية شتى.

٢- بالمقابل، فريق تجذّرت لغة التراث العربي في ثقافته وميوله؛ فهو يعتقد جازماً أن تعليم موادّ العلوم بالعربية من الموجبات العقيدية، ولا يتنافى في ذلك مع التوجّه إلى اكتساب اللغة الأجنبية وثقافتها، فالمعضلة - برأيه - تتمثّل بالتشديد على الاكتساب اللغوي من اللغة الأم، وليس من اللغة الوافدة المنتشرة بفعل السيطرة على فكر المواطن^(١).

ج. لكن ما أقرّته السياسة اللغوية الحكومية، منذ إعلانها الوزاري الأول، بحق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، أسّس لهذا الجدل المشار إليه، بل جعله يجوز مرحلة التعليم العالي ليصبح «مشروعاً» في المواد العلمية، في مراحل التعليم العام.

٢- تخطيط التقييس

يتضمن التقييس، في المسألة اللغوية اللبنانية، ثلاث مسائل، متداخلة تداخلاً قانونياً بفعل ما صدر عن الدولة رسمياً من تشريع:

- ١- يجيز في التعليم العام والجامعي اعتماد اللغة الأجنبية (الفرنسية أو الإنكليزية، أو سواهما) بموازاة العربية، باعتبار ذلك اعترافاً من المشرّع بحقوق الطوائف.
- ٢- إضافة إلى أن المشرّع أجاز إحدى اللغتين (الفرنسية أو الإنكليزية) في التعليم الرسمي، وتحديدًا في مواد العلوم والرياضيات.

(١) المحمود، محمود، مرجع سابق، ص ١١.

٣- وللطائفة حق إضافي في اعتماد لغتها الدينية في مدارسها، كاللغة السريانية في المدارس المسيحية المشرقية، أو اللغة الأرمنية «الوطنية» في مدارس الطائفة الأرمنية، على سبيل المثال.

يذهب البعض من اللغويين إلى تعريف «التقييس اللغوي» بأنه: «اختيار لغةٍ ما، أو لهجةٍ ما، لتكون هي اللغة الرسمية لبلدٍ ما، أو مقاطعة معينة» ويعتبر التقييس اللغوي من أبرز الأنشطة التي قام بها المخططون اللغويون في البلدان التي كانت مستعمرة، أو التي تمّ استعمارها ولمّا يزل.

وهذا الاتجاه في التعريف ينطبق على محاولة الفرنسيين في لبنان، إذ جعلوا منذ العام ١٩٢٢ اللغة الفرنسية لغة رسمية، تماماً كما اللغة العربية. وما زال لبنان بفعل هذا التأثير يتعايش مع اللغة الفرنسية، رسمياً واجتماعياً وثقافياً، فهوثنائي اللغة، وحديثاً صار ثلاثي اللغة: عربي، فرنسي، إنكليزي.

التعليق:

- يعكس التقييس، على إيجازه، الواقع التربوي في لبنان، الرسمي والخاص، فكلاهما يعتمد اللغة الأجنبية من فرنسية أو إنكليزية لنقل المعلومات إلى الطالب، من فترة الحضانة إلى نهاية المرحلة الثانوية. والواقع نفسه ينسحب على المرحلة الجامعية.
- ما يؤخذ على هذا المتجه التعليمي أنّه لا يستند إلى دراسات تربوية ونفسية متخصصة تصدت لبحث هذه المسألة، وبالتحديد: ما تأثير تلقي المعلومات بلغة لا تمت إلى اللغة الأم بأية صلة؟ وما تأثيرها في المتعلم الصغير نفسياً وفكرياً؟ وهل شكّل استعمال هذه اللغة عائقاً حدّ من قدرة المتعلم على الاستيعاب ومتابعة التحصيل؟

- لعلّ شأن لبنان في مسألة تخطيط التقييس يشبه إلى حدّ التطابق العديد من البلدان التي تعتبر في طور النمو والتقدّم والتي تحاول إيجاد نافذة تطل منها على تقدم الدول الكبرى في العلوم والتكنولوجيا.
- باختصار شديد، إن واقع التعلّم بلغة أجنبية غني بالتناقضات.

٣- البقاء اللّغوي، أو الإخلاص اللّغوي

يندرج هذا التخطيط في عامل أسهم في حضوره واستمراره الفاعل في بيئته اللغوية، وهذا العامل هو تحديداً اللغة الأرمنية. فهذا المصطلح يتمثّل خير تمثيل في تعلّق أبناء هذه الطائفة في لبنان، بلغتهم الأم، وما ينتج عنها من ثقافة تراثية وحديثة؛ فالأرمن اللبنانيون أقلية في مجتمع طوائفي، نجحوا في الإبقاء على استخدام لغتهم لئلا تندثر، مؤكّدين بذلك اعتقادهم المتين بأنّ هذا الإخلاص للغة يُبقي ويصون هويتها الخاصة بهم.

التعليق:

- في إطار حق أية طائفة، في لبنان، أن تُعنى بتعليم لغتها التراثية، وبالتالي إخلاص الأرمن للغتهم الأم، ونجاحهم المميّز في هذا الشأن؛ فإن تجربتهم تمثّل بعمق مسألة البقاء اللغوي.
- لكن، من حق السيادة اللبنانية، والعيش المشترك مع الآخرين في مجتمع واحد، أن يقوم البقاء اللغوي على توازن بين لغة الطائفة واللغة العربية، في التداول الاجتماعي، والتعلّم المدرسي والجامعي، ليصبح الأرمني، أو سواه، ثنائي اللغة، من هذا الجانب، فيكون وفيّاً بالقدر نفسه لتاريخه وواقع اللغة الوطنية الرسمية، التي يحمل هويتها وجنسياتها.

٤- الإصلاح اللغوي في شقه التعليمي - الوظيفي

يمثل هذا النوع من السياسة اللغوية، ومسارها التطبيقي، نموذجاً في استثمار القرار الحكومي لاجتهاد لغوي صدر في كتاب ((١)) للدكتور أنيس فريحة (١٩٠٣-١٩٩٣)؛ فقد اهتم المركز التربوي للبحوث والإنماء باستثمار ما رآه مفيداً للمتعلّمين، في هذا الكتاب، فأدرج نهجه وخلاصته في مناهج اللغة العربية، من مرحلة الروضة حتى الثالث الثانوي. ومن أبرز المسائل المستثمرة: استنباط القواعد العربية على أساسين: تحليل اللغة إلى عناصرها الرئيسية، واستنباط القواعد والأحكام بطريقة وصفية تقريرية، بدون ذكر العلة والسبب. فهذا التأليف في الكتاب المدرسي يعتبر تطبيقاً واستثماراً تربوياً يقرن توجه القرار الحكومي باجتهاد لغوي من المجتمع المدني.

التعليق:

- من المفيد، منهجياً، تطوير مناهج تعليم اللغة باستثمار النظريات التطبيقية الملائمة للمرحلة التعليمية، وبخاصة ما قبل الجامعية.
- لكن اهتمام المركز التربوي بكتاب واحد بعينه، دون بيان المسوّغات في اختياره، يفسح المجال للسؤال: هل اطلع القيّمون على اختيار هذا «الاستثمار من كتاب د. فريحة» على النظريات التي تناولت تيسير النحو العربي، وتجديد مساراته، وتحديد في العلة النحوية، وتعقيدات العامل، وصعوبات محددة في إعراب الجملة وعلاقتها بعلم الدلالة؟! لقد بدا هذا الكتاب «اليتيم» في الاختيار أقرب إلى الانحياز، وعدم الخبرة الكافية عند المسؤولين في هذا الشأن.

٥- استثمار التحوّل الرقمي، باللغة العربية، في تكوين المعارف

تمثّلت استراتيجية هذا التحوّل، بدايةً، في مضمون البيان الوزاري، الصادر في أيلول / سبتمبر / ٢٠٢١، والقرار رقم ٣٢، ٢٢ شباط / فبراير / ٢٠٢٢، فقد شكّل استثمار هذا

(١) تبسيط قواعد اللغة العربية - اقتراح ونموذج.

التحوّل جبر الزاوية في مسيرة التغيير، فساهم في الكشف عن المعلومات ذات الصلة والاستجابة الى انطباعات المواطنين ما جعل من هؤلاء شركاء أساسيين في عملية تصميم الخدمات الرقمية.

كما يقدم التحوّل الرقمي أدوات جديدة للتعليم والتدريب والتعلّم عن بعد عبر التطبيقات الشبكية، ما يزيد من انعقاد الصلة بين المتدرّب ولغته الأم، ويزيد الفرص التي تؤمّن النمو المهني الحسن، لتنمية قدرات الموظفين الحكوميين الذاتية. ومن شأن هذه التكنولوجيات أن تساعد موظف القطاع العام على استخدام التكنولوجيا في أيّ وقت وفي أيّ مكان، عبر أدوات مختلفة بصفتها إحدى الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف التنظيمية وخطط التنمية الفردية التي تهدف إلى تحسين الأداء، وإمكانية الوصول إلى المكتبات والدروس الجاهزة، وإلى دورات إلكترونية مصمّمة خصيصاً، وكذلك الوصول إلى المستندات المتعلقة بالعمل، وبالتالي تنتشر ثقافة التعلّم بالعربية في القطاع العام لتصبح جزءاً من الأنشطة اليومية للموظفين الذين يتحولون بالتالي إلى متعلّمين مدى الحياة^(١).

ويستجيب استثمار التحوّل الرقمي باللغة العربية في حال نجاح تطبيقه، إلى حاجة الموظفين والمعلّمين، والمتدرّبين في دور التعليم، من ذوي التفاوت في المعرفة والخبرة، فيعمل على تأهيلهم، وتطوير معرفتهم إلى تقانة تصميم الخدمات الرقمية.

كما يختصر هذا الاتجاه المعرفي الكثير من أوقات التدريب التقليدية، والنفقات المادية المترتبة عليه، عدا عن النقلة النوعية التي ترتقي بالمتدرّبين إلى مرتبة الحداثة في النمو المهني، ولا سيّما سرعة الوصول إلى المصادر المعرفية، وسهولة التوثيق والأرشفة.

(١) المصدر: مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية: استراتيجية التحوّل الرقمي في لبنان، الاستراتيجية الوطنية، تحديث أيار/ماير ٢٠٢٢، الصفحات: ٢٥، ٣٧، ٣٨. (البيان الوزاري، أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، والقرار رقم ٣٢، تاريخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٢٢).

القسم السادس: التحديات ووجوه التعزيز المُفكّنة:

تتمثّل «التحديات» اللغوية في لبنان المعاصر في ستّ نقاط:

الأولى، ما يتعلق من قضايا لمّا تزل حاضرة، منذ نشوء الكيان اللبناني، تتمثّل في تعاظم محدودية اعتماد اللغة العربية التي اعتمدها الدستور «اللغة الأم»، وانكفاء تفعيلها إلّا في حدود رتابة «وبيروقراطية» القرارات والتعميمات الموجهة من المرجعيات الوزارية المختصة إلى المديرية و«لِمَنْ يهْمُه الأمر» في المحافظات، إضافة إلى «رتابة» شروط تعيين الموظفين في الدوائر الحكومية، التي تتضمّن، في سياقاتها وشروطها «مسابقة في اللغة العربية» أو «شرط إتقان العربية نطقاً وكتابةً».

أمّا الثانية فهي فلسفة عبارة الدستور، المادة ١١ (المعدّلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٠٩ (بداية الاستقلال): «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أمّا اللغة الفرنسية فتحدّد الأحوال التي تُستعمل بها بموجب قانون»؛ فالنصّ على إيجازه لم يتطور قيد أنملة عمّا جاء عليه النصّ في العام ١٩٢٠، زمن الاحتلال، واستجابةً لمقررات سان ريمو، التي اعتمدتها «عصبة الأمم»، وتحديدًا العبارة الآتية: «اعتبار اللغة الفرنسية واللغة العربية لغتين رسميتين. غير أنّ لغة التعليم الرسمي في المدارس هي اللغة العربية».

وأمّا الثالثة فهي الثنائية اللغوية التي تكرّرت، مع فارق أنّ النصّ في ١٩٢٠ كان يعتمد العربية صراحةً، وبوضوح أنّها لغة التعليم الرسمي؛ بالمقابل حذفت عبارة «... أنّها لغة التعليم الرسمي» في النصّ «الاستقلالي»، إضافة إلى أنّ هذا النصّ الأخير ساوى بين العربية والفرنسية، لكنه غلّفها بشعار «التأجيل» وتزجية الوقت، في قوله: «أمّا اللغة الفرنسية فتحدّد الأحوال التي تُستعمل بها بموجب قانون».

لكن وقائع التطبيق، أو مجريات التخطيط والتنفيذ قضت منذ العام ١٩٤٣ حتى اليوم باختراق اللغة الأجنبية (الفرنسية والإنكليزية) مناهج التربية والتعليم من الروضة ومراحل التعليم الأساسي والثانوي، ثم لغة التدريس في الجامعة اللبنانية الوطنية، وسائر الجامعات الخاصة، المرخصة رسمياً من وزارة التربية والتعليم العالي، ما يجعلنا أمام واقعتين، الأولى غياب التطور التنفيذي لما جاء في النص الدستوري، والثانية غياب جهاز التخطيط، والتنفيذ لمفاعيل عبارة «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية».

وأما الرابعة فهي مسألة «ازدواجية اللغة» (الفصحى والعامية)

١- تشكّل مسألة الازدواجية اللغوية قاسماً مشتركاً في المجتمعات العربية باعتبارها ظاهرة طبيعية تزداد تجذراً وانتشاراً في مناخ تراجع ثقافة المجتمع، وضمور فرص التعلم، وهو ما شهده لبنان في ظل الحكم العثماني.

٢- وعلى الرغم من الانتقال إلى حضارة المدرسة والجامعة، بقيت العامية في لبنان منتشرة بحكم مكوثاته الطائفية والاجتماعية، ثم تجذرت بتأثير لغة التلفزة والإذاعة والسينما والمسرح، وانسحب الازدواج اللغوي إلى المؤسسات التربوية، لكن الإقرار بذلك لا يمنع من اتخاذ الموقف الحضاري المسؤول، فالمسببات اللهجية في ترقيتها تدريجياً، وتدريب المعنيين بها، وتلقينهم الفصحى، هو المنطق الإصلاحي الفاعل.

٣- بمعنى جدي آخر، ليس المطلوب أن تدخل الفصحى مع العامية في معركة من يُلغي الآخر، بل المطلوب من منظور التصوّر المستقبلي للفصحى أن يعمل الغيورون على جعلها قادرة على التطور واستيعاب حياة العصر ثقافةً وعلوياً؛ فحياة الفصحى وقوة استمرارها وفعاليتها مشروطة بقدراتها، وليست مشروطة باختفاء العامية.

٤- في هذا الاتجاه، يبرز الدور الثنائي المشترك بين وزارة الإعلام ووزارة الثقافة، الذي يعتمد التخطيط والاقتراح المناسب لجعل ذلك ورقة عمل مقترحة يأنس

بها المشرع فيعمل على درجها في السياسة اللغوية. لكن هذا الدور الأحادي في معالجة الازدواجية اللغوية لا يكون فاعلاً وحيوياً إلا من خلال عمل عربي مشترك، يكون فيه التشبيك والتنسيق قائماً بين الدول العربية، عبر العلاقات الثنائية من جهة، وعبر جامعة الدول العربية والأليكو.

وأما الخامسة فهي توطين لغة الثقافة والعلم

لما يزل حجم الثقافة، والمصطلح العلمي، والفلسفي، في نموّ بطيء في لبنان. وهذا فرع من فروع التقصير في الترجمة والنقل من الأجنبية إلى العربية، وفق معايير ومناهج، ما زالت في طور تلمس الطريق.

فالأمريتيطلب نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية وفق منهجية متعدّدة الطُرق، واعتماد أو انتقاء ما هو مسابير لخصائص العربية؛ وتحديدًا طريق الترجمة الدلالية، أو طريق النحت، أو الاشتقاق، وربما طريق التعبير الصوتي.

هذا المطلب في شؤون التعريب لا يقتصر أمره على لبنان وحسب، وإنما هو مطلب ومسعى يحتاج إلى تعاون عربي مشترك، عبر تخطيط علمي هادف بين المؤسسات الحكومية الأهلية، وبمشاركة علماء اللغة من ذوي الاختصاص.

وأما السادسة فهي النتاج الطباعي الخاص بعلوم العربية، حيث سجّل لبنان رقمًا مقبولاً في كمّ المنشورات المتعلقة بترقية اللغة ووظائفها، إضافة إلى تحقيق ونشر الكثير من الكتب والمخطوطات التراثية. لكن الإصدارات المحورية من المعاجم اللغوية، ومعاجم الموضوعات، والدراسات اللغوية على تنوعها في علوم اللغة تبقى بحاجة، إضافة إلى ما يصدر في لبنان، إلى عمل عربي مشترك يتصدى لتأليف وطباعة ونشر الأعمال اللغوية النوعية، ممّا تعجز عنه جهود قطر عربي واحد؛ سيّما أن هذا النوع من التأليف والنشر يتناول في عمقه واقع العربية المشترك في الأقطار العربية، كالتأليف في تاريخ اللغة العربية، والتأليف في مناهج الصرف والنحو والبلاغة، لتكون واحدة في المنهج وطرائق التيسير.

أقول إن ذلك، في مجمله، لا ينحصر من حيث التنظيم والجهد بدولة عربية واحدة، بل هو من صميم العمل العربي المشترك، إذ ذاك يرتقي الناتج اللغوي من دائرة التكرار والأحادية إلى نطاق الكلّ في الوطن العربي، ما يعني ترجمة تلاقي الأفكار وتأثيرها في خصوبة أرض المنافع اللغوية والثقافية، وبالتالي تكسب الأمة العربية عامل الوقت في تعزيز العربية بنتاج لغوي يكرّس هويتها، ويزيد من قوتها تجاه اللغات الأجنبية المستوطنة في بلادنا.

خاتمة:

إلى أي مدى تجلّى انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي في لبنان، ولاسيما ما يتعلّق بتطبيق تلك السياسات:

١- بقدر ما كان تعزيز اللغة العربية، دستورياً، منذ الاستقلال، جلياً إلى حدّ أنّه أعلى من هوية «العربية» كما الوطن «ذو وجه عربي»، أقول: بقدر ما كانت «مخرجات» التخطيط اللغوي في مسالكها، في القطاعين العام والخاص متفاوتة الأداء الرّتيب؛ وهو ما عكسته القرارات، في مجملها، باستثناء تمكّن نسبيّ في القطاع التعليمي، قابله تمكّن لغويّ عربيّ- فرنسيّ- إنكليزيّ، في شعاب الثقافة، ومنازع الفكر، ما جعل الهوية «وجهة نظر» وليست أحادية الانتماء؛ فالثقافة، مثلاً، في ناتج كمّ القرارات ١٪، ما يعني أنّها خارج نفوذ السياسة اللغوية، وتخطيطها، أو لنقل أنّها حالة مستقلة من حيث الاختيار والالتزام.

بالمقابل، لامست حمولة «التعليم» ما نسبته ٥٥٪ من مجموع القرارات، وهو كمّ يعكس التنوّع، والتعدد، والاختيار، في التحصيل العلميّ، من حيث اللغة؛ فقد سجّلت القرارات تراجع العربية، وتقدّم اللغة الإنكليزيّة، يليها الفرنسية، وهو ما يؤكّد حال الثقافة واتجاهاتها في لبنان.

٢- ثم، ما خلصت إليه نتائج جدول إجمالي القرارات، وتحديدًا مجالات العمل، والإدارة الرسمية، والخارجية، والرياضة، من تدنٍ فإنها مؤشّر إلى تراجع دور السياسة اللغوية، وأدواتها التنفيذية- الإجرائية، ما يترك سؤالات عدّة، ويعكس هواجس كثيرة، ترتقي إلى الخوف على هويّة الوطن الذي تمكنت منه الكيانات الطائفية، بمنازعتها السياسية والثقافية واللغوية.

٣- غير أنّ القصور «الرسمي» تجاه اللغة العربية قابله نتاج لغويّ ذو شأن رفيع، خطّه لغويون مميّزون، منذ بداية عصر النهضة، حتى حاضرنّا، فأرسوا مع علماء العربية في الوطن العربي أسس الحداثة اللغوية؛ متناً وبنية، ونُظّم تركيب جُمليّ، وأساليب، مشفوعة برؤى من البحث اللغوي المقارن، تجلّى أكثر

ما تجلّى في الترجمة والتعريب، وتمكين أصول وصنع المصطلح، وسوى ذلك، ممّا لم تستطع السياسة اللغوية الرسمية، وأدواتها التخطيطية من مقاربة ما هو جوهري في لغة الإدارة ومؤسسات التربية والتعليم، وتعريب لغة الاقتصاد والتجارة، إلّا فيما ندر.

٤- هذا النتاج «الفردى» لم يكن يرى النور، والوصول إلى القارئ العربي، لولا نشوء مؤسسات طباعية، أرست أعرافاً وتقاليدها حديثة جمعت بين الربح الفردى والمنفعة العامة، ما جعل دور النشر في لبنان حجر الزاوية في تعميم العربية وارتقائها.

٥- لكنّ المبادرة الفردية، على دورها الفاعل، لا يمكن لها أن تكون بديلاً عن مؤسسات الدولة، وهو ما يوجب تحفيز الدولة، على الشروع الجدى بتسيير السياسات اللغوية، نظرياً وتطبيقياً، ولاسيما في تعريب المواد العلمية في التعليم العام والجامعي، ليأخذ لبنان دوره العربى في توطين المعرفة والتخصصات العلمية، على تنوعها ووظائفها.

٦- ثم، لا بدّ من اعتماد الجراءة الوطنية المتمثلة بإحكام الدور الرقابي على التعليم الخاص، وتوجيهه لغوياً، بما يحصّن دور العربية، ويجعل انتشارها على الصعيدين الرسمي والخاص لزوماً وليس اختياراً.

٧- والمتّجه مقرون بإعلاء شأن العربية في لبنان في الحقل الإعلامى، فالعاميات على تنوعها أضحت مادة يومية للمشاهد، إلّا ما ندر من برامج يتيمه بالفصحى، وهو ما أعاد الصلاية والانتشار للهجات، جراء «التراخي» والعزوف عن القيام بالمسؤولية اللغوية.

يبقى، أن نقول ختاماً، هويّة لبنان العربية صنوّ للغة العربية، فالأصل يبقى واحداً، لذا توجب المسؤولية الفردية والجماعية العمل بشكلٍ دؤوب على صون اللغة بقدر ما نحرص على الوطن استقلالاً، ومنعة.

المصادر والمراجع والرسائل الجامعية:

- ١- ابن الأثير، أبو الحسن، علي بن أبي الكرم، (ت ٦٣٠ هـ)، الكامل في التاريخ، جزء ٢ وجزء ٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٢، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م.
- ٢- أبو الفداء، الحافظ ابن كثير، (ت ٧٧٤ هـ)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف - بيروت، مكتبة النصر - الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٦٦ م.
- ٣- أيلا، روبير (١٩٤٣) أطوار الحكم في لبنان من مطلع الانتداب حتى الآن. منشورات الأنباء، بيروت، لبنان.
- ٤- إسحاق، ريتا (٢٠١٧)، الحقوق اللغوية للأقليات اللغوية - دليل عملي للتنفيذ، جنيف.
- ٥- أنطونيوس، جورج (١٩٤٦) يقظة العرب (تعريب: علي حيدر الركابي)، مطبعة الرقي، دمشق، سورية.
- ٦- أنطونيوس، جورج (ط ٨ / ١٩٨٧) يقظة العرب - تاريخ حركة العرب القومية (ترجمة ثانية): (ناصر الدين الأسد، إحسان عباس)، دار العلوم للملايين، بيروت، لبنان.
- ٧- الجسر، باسم (ط ١ / ١٩٧٨) ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟ دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
- ٨- الجسر، باسم (١٩٩٨) فؤاد شهاب. نشرته مؤسسة فؤاد شهاب، بيروت، لبنان.
- ٩- حنّ، فيليب (ط ٣ / ١٩٧٨) تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر. دار الثقافة، بيروت، لبنان.

- ١٠- حَتِّي فيليب (١٩٢٢)، اللغات السامية المحكية في سوريا ولبنان. الطبعة الأدبية، بيروت.
- ١١- حوراني، ألبرت (ط ٣ / ١٩٧٧) الفكر العربي في عصر النهضة. دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
- ١٢- الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار/مايو، سنة ١٩٢٧، مع جميع تعديلاته (صادر عن مجلس النواب اللبناني).
- ١٣- دليلك إلى الجامعات في لبنان، جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، ط ١٤ (١٦٠ صفحة)، بيروت-لبنان.
- ١٤- ديب، كمال (٢٠٠٨) هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي ٢٠٢٠-١٩٢٠، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
- ١٥- رياط، ادمون (٢٠٠٢)، التكوين التاريخي للبنان السياسي الدستوري (جزآن). منشورات الجامعة اللبنانية - قسم الدراسات القانونية والسياسية والإدارية. (ترجمة: حسن قبيسي)، بيروت، لبنان.
- ١٦- الزين، نزار (ط ١، ١٩٩٧) تعريب التعليم وتعلّم اللغات الأجنبية - مدخل إلى نهضة الوطن ووحدته. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر- بيروت، لبنان.
- ١٧- السَّودا، يوسف (ط ٢ / ١٩٢٣) في سبيل لبنان. مطبعة الأرز، بيروت، لبنان.
- ١٨- شيحا، ميشال (١٩٩٨) لبنان في شخصيته وحضوره (تعريب: فؤاد كنعان)، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
- ١٩- الصليبي، كمال (ط ٦ / ٢٠١٣) بيت بمنازل كثيرة- الكيان اللبناني بين التصدُّر والواقع. (ترجمة: عفيف الرزّان)، نوفل، سنّ الفيل (= جبل لبنان)، لبنان.

- ٢٠- الصّيفي، هدى (٢٠١٥) علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي (دراسة حالات من الوطن العربي)، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة قطر، كلية الآداب والعلوم.
- ٢١- طرابلسي، فوّاز (٢٠١٣) تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف. الناشر: رياض الريس للكتب والنشر.
- ٢٢- العازوري، نجيب (١٩٠٥)، يقظة الأمة العربية (بالفرنسية)، (ترجمة: أحمد أبو ملحم).
- ٢٣- فريحة، أنيس (١٩٥٩) تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة، اقتراح ونموذج، (منشورات الجامعة الأميركية في بيروت).
- ٢٤- المحافظة، علي (١٩٨٣) الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩١٤. الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت، لبنان.
- ٢٥- مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٣) الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠-١٩٣٩ (حلقة دراسية)، بيروت، لبنان.
- ٢٦- مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٨) (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي) المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، لبنان.
- ٢٧- مسعد، بولس (١٩٠٩) لبنان والدستور العثماني. مكتبة ومطبعة المعارف بالفضالة، مصر.
- ٢٨- مكي، محمد علي (ط ٥ / ٢٠٠٦) لبنان (١٥١٦-٦٣٥) من الفتح العربي إلى الفتح العثماني. دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
- ٢٩- مؤسسة الفكر العربي (٢٠١٢) لنهض بلغتنا (استطلاع رأي)، [مجموعة باحثين]. بيروت، لبنان.

- ٣٠- وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء (٢٠٢٢) الإطار الوطني اللبناني لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي. مطبعة المركز التربوي، الدكوانة (= جبل لبنان)، لبنان.
- ٣١- وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، والمركز التربوي للبحوث والإنماء (١٩٩٤) خطة النهوض التربوي في لبنان، مطبعة المركز التربوي، الدكوانة (= جبل لبنان)، لبنان.
- ٣٢- المركز التربوي، المنهج المقترح لمرحلة الروضة، ١٩٩٦ م.

البحوث والمقالات والرسائل:

- ١- جبّور، زهيدة، درويش (٢٠٠١) الفرنكوفونية في لبنان والعالم العربي: مشروع حوار بين الثقافات. مجلة الدفاع الوطني، العدد ٣٨، تشرين الأول / أكتوبر، ص ص: ٣٢-١٧.
- ٢- حمزة، حسن (٢٠١٥) موقع العربية في السياسات اللغوية في لبنان. مؤتمر التخطيط والسياسة اللغوية - تجارب من الدول العربية. الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي للغة العربية.
- ٣- دربال، بلال (٢٠١٤) السياسة اللغوية، المفهوم والآلية. مجلة المَخْبَر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري - جامعة بسكرة. العدد العاشر، ص ص: ٣٢١-٣٣٨.
- ٤- رسالة إلى جولييت المير (ضياء) (١٩٤٠ م)، من أنطون سعادة.
- ٥- المحمود، محمود (٢٠١٨) التخطيط اللغوي والسياسي اللغوية، تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية. ج ٣، العدد ٦، ٣٠ نيسان / إبريل. ص ص: ٤٨-٨. الناشر: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

١٨: دراسة حالة

(دولة ليبيا)

إعداد: الدكتور محمد خليفة الأسود



دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية

مقدمة تاريخية لغوية عن ليبيا:

تحتل ليبيا بموقع استراتيجي مهم؛ فهي في وسط شمال إفريقيا قريبة من أوروبا، ولها ساحل طوله ١٨٠٠ كيلو متر، تمتد مساحتها من شاطئ البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى مرتفعات شمال وسط القارة الإفريقية جنوباً، وقد سادت في شمالها حضارات البحر الأبيض المتوسط القديمة كالفينيقيين والإغريق والرومان، كما نشأت قبل هذه الحضارات في جنوب ليبيا حضارات قديمة مثل الليبيين القدماء والجرمنت مما جعلها قبلة للسواح والدارسين للآثار، وبعد الفتح الإسلامي أصبحت محط رحال الحجاج القاصدين مكة المكرمة من المغرب ذهاباً وإياباً، ومن العلماء من استقربها ونشر اللغة العربية والشرعية الإسلامية، وفي العصور المتأخرة زارها كثير من الرحالة العرب والأجانب وقدموا دراسات متنوعة عن سكانها ولغاتهم وثقافتهم.

وليبيا في العصر الحديث تعدّ ثاني دولة في إنتاج النفط في إفريقيا الأمر الذي رفع مستوى معيشة الفرد فيها، ومكّن الدولة من أن تنشئ مؤسسات ثقافية أصبح لها دور ملحوظ في نشر اللغة العربية والشرعية الإسلامية في إفريقيا وفي باقي دول العالم، ولكل ذلك أثره في المشهد اللغوي في ليبيا كما سنفصله في هذه الدراسة.

• الموقع:

كان اسم ليبيا يطلق قديماً على كل شمال إفريقيا وبعد الفتح الإسلامي ظهر اسم (برقة) ليطلق على المنطقة الشرقية، وكان اسم (طرابلس) يطلق على المنطقة الغربية وتحديدًا مدينة طرابلس، ثم عند الاحتلال الإيطالي سنة ١٩١١م أطلق اسم (ليبيا) على كل المنطقة المعروفة بهذا الاسم الآن. وتقع ليبيا وسط ساحل إفريقيا الشمالي على البحر الأبيض المتوسط، وتمتد رقعتها الشاسعة حتى مرتفعات شمال وسط القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس، وجغرافياً تمتد ليبيا بين خطي طول ٩° و ٢٥° شرقاً، ودائرتي عرض ٢٥° و ٣٣° شمالاً.

• المساحة وعدد السكان:

تبلغ مساحة ليبيا ١,٧٥٩,٥٤٠ كيلومتر مربع، وتعد ليبيا رابع أكبر دولة من حيث المساحة في إفريقيا، وتحتل الرقم ١٧ في ترتيب بلدان العالم من حيث المساحة. وتُشكل الصحراء نسبة ٩٥٪ من إجمالي مساحة البلاد. وأغلب السكان يعيشون في المدن الساحلية. وقد أجري تعداد لسكان ليبيا ست مرات حسب مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية في سنوات متقطعة ويظهر ذلك في الجدول (١).

جدول (١): يوضح السنوات التي أجري فيها التعداد

السنة	نتيجة الإحصاء
١٩٥٤ م	١٠٨٨٨٧٣ نسمة
١٩٦٤ م	١٥٦٤٣٦٩ نسمة
١٩٧٣ م	٢٢٤٩٢٣٧ نسمة
١٩٨٤ م	٣٦٤٢٥٧٦ نسمة
١٩٩٥ م	٤٧٩٩٠٦٥ نسمة
٢٠٠٦ م	٥٦٥٧٦٩٢ نسمة

ولم يُجرَ تعداد رسمي للسكان في ليبيا منذ سنة ٢٠٠٦ م، وعند الحاجة يقدر عدد السكان عن طريق مصلحة الأحوال المدنية التابعة لوزارة الحكم المحلي المسؤولة عن تسجيل المواليد والوفيات، فهذه المصلحة أعلنت في صفحتها على الشبكة العنكبوتية أن عدد سكان ليبيا لسنة ٢٠٢٣ بلغ ٨,٦١٧ ملايين نسمة. وليس هناك إحصاء دقيق لغير المقيمين في ليبيا، ويقدر عددهم بحوالي ٣٪ من عدد السكان وأغلبهم من العمال الوافدين. هذا ونشرت الأمم المتحدة إحصاء لسكان ليبيا من سنة ١٩٦٠ م إلى سنة ٢٠٢٠ م، اقتبسنا منه الإحصائية من سنة ٢٠١٥ إلى سنة ٢٠٢٢ م لبيان النسبة المئوية لنمو السكان في هذه الفترة القريبة، وبيان ذلك في الجدول رقم (٢) الآتي:

جدول (٢): بيان نسبة النمو السكاني خلال السنوات التي أجري فيها التعداد

السنة	إجمالي عدد السكان	نسبة النمو %
٢٠١٥	٦١٩٢٢٣٥,٠٠	
٢٠١٦	٦١٨٢١٩٦,٠٠	٠,١٦
٢٠١٧	٦٣٧٨٢٦١,٠٠	٣
٢٠١٨	٦٤٧٧٧٩٣,٠٠	١,٥٣
٢٠١٩	٦٥٦٩٠٨٨,٠٠	١,٣٨
٢٠٢٠	٦٦٥٣٩٤٢,٠٠	١,٢٢
٢٠٢١	٦٧٣٥٢٧٧,٠٠	١,٢٠
٢٠٢٢	٦٨١٢٣٤١,٠٠	١,١٣

شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة تقرير إحصاء السكان. (الشبكة العنكبوتية)

• الوضع الاقتصادي:

المورد الاقتصادي الرئيس في ليبيا النفط، إذ يشكل نحو ٩٤٪ من عائدات البلاد من النقد الأجنبي حيث تنتج ليبيا ١,٦ مليون برميل من النفط الخام يومياً، وتعتمد زيادة إنتاجها إلى ثلاثة ملايين برميل في المستقبل من احتياطي مؤكد قدره ٤١,٥ مليار برميل. ومعدل دخل الفرد في السنة ٤٤٠٠ دينار. ويعتري الاقتصاد الليبي الانخفاض وعدم الثبات، حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عام ٢٠٢٢ م شهد انكماشاً بنسبة ١,٢٪، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى انخفاض إنتاج النفط خلال الربع الأول من العام.

• النسيج الاجتماعي في ليبيا:

أغلب السكان في ليبيا عرب إذ يكوّنون ٩٤٪ من مجموع السكان، وهناك مكونان آخران للمجتمع الليبي؛ هما: الأمازيغ ونسبتهم ٥٪، والتبو الذين لا تزيد نسبة عددهم على ١٪ من مجموع عدد السكان.

• عدد اللغات في ليبيا:

في ليبيا ثلاث لغات أولها اللغة العربية، وهي اللغة الرسمية في ليبيا حسب ما نصت عليه المادة (١٨٦) من دستور ١٩٥١م، وكذلك نصّ على رسميتها دستور سنة ١٩٦٩م، والدستور المؤقت لسنة ٢٠١١م. وللغة العربية في ليبيا أربعة مستويات من حيث الاستعمال؛ وهي: مستوى لغة القرآن الكريم، ويستعملها حفاظ القرآن الكريم عند تلاوته، ثم مستوى لغة القراءة والكتابة، وهو المستعمل في كتابة الرسائل الإدارية وفي الصحف والكتب، ومستوى لغة المثقفين، وهو ما يستعمله المثقفون عند التواصل بينهم شفويا، والمستوى الرابع هو مستوى لغة البيت والسوق وهو ما يسميه الليبيون (اللغة العامية)، وهناك حركية في هذه المستويات إما إلى أعلى وهو القرب من مستوى القرآن الكريم أو إلى أسفل وهو الانحطاط إلى مستوى لغة البيت والسوق، والمؤثر في هذه الحركية هي السياسة اللغوية في الدولة ومدى اهتمامها بدور اللغة العربية في التعليم والإعلام^(١).

وبالإضافة إلى اللغة العربية هناك لغتان قديمتان؛ إحداهما اللغة الأمازيغية وتسمى قديما (البربرية)، وهي مستعملة من قبل الأمازيغ في بعض مدن جبل نفوسة غرب ليبيا، وفي مدينة غدامس في الجنوب الغربي، وفي مدينة زوارة على الساحل الغربي قرب الحدود التونسية، وفي مدينة غات أقصى الجنوب الغربي من البلاد.

والثانية لغة التيدا (لغة التبو)، وهي مستعملة في أقصى الجنوب الليبي في واحة الكفرة وفي جبال تبستي قال الباحث في شأن لغة التبو عبد المنعم المحجوب: «تُصنف لغة التبو ضمن العائلة الصحراوية من المنظومة النيلية الصحراوية»^(٢). وأهل هاتين اللغتين مزدوجو اللغة؛ فهم يتقنون اللغة العربية ويستعملونها في التعامل الرسمي

(١) التمهيد في علم اللغة. محمد خليفة الأسود، جامعة السابغ من أبريل، الزاوية، ليبيا، ٢٠٠٨م ط ٢، ص ٣٧.

(٢) الندوة العلمية الثامنة (الجزء المشترك للحضارات العروبية القديمة). (تدكا) قراءة تأيلية للهجة التبو، د. عبد المنعم المحجوب. جمعية الدعوة الإسلامية، ٢٠١٠م طرابلس. ص ١٢٤.

الإداري، أما استعمالهم للغتين القديمتين فمقصود على البيت، أو في أسواقهم، وبعد سنة ٢٠١١م بدأت المكونات للمجتمع الليبي المستعملة لهاتين اللغتين إدخالهما في التعليم في مناطقها المحلية، والدستور الليبي المؤقت لسنة ٢٠١١م نصّ على وصف هاتين اللغتين بالوطنية. ونقصد بقدّم هاتين اللغتين أنهما كانتا موجودتين في ليبيا قبل الفتح الإسلامي وقبل دخول اللغة العربية إليها. وللغة الأمازيغية ثلاث لهجات رئيسية هي لهجة جبل نفوسة ومدينة زوارة، ولهجة غدامس، ولهجة الطوارق، ولهذه اللغة حروف قديمة تسمى التيفناغ.

ولغة (التيدا) مستعملة من قبل (التبو) في جنوب ليبيا وشمال تشاد وشرق النيجر، ولها لهجتان هما (تيدا) وتعرف أيضاً باسم (تدكا) و(دزكا). ولهجة (تدكا) مستعملة في ليبيا، أما لهجة (دزكا) فهي مستعملة في تشاد. وبالنسبة للغة الأمازيغية فقد اختلف الباحثون في تاريخ اللغات القديمة حول تحديد الفصيلة التي تنتمي إليها، فبعضهم يعلّمها من اللغات العروبية، ومنهم علي فهمي خشيم (رئيس مجمع اللغة العربية الليبي سنة ١٩٩٤م)^(١)، ويوافق في هذا الرأي عثمان السعدي حيث يقول: «البربر عرب عاربة قحطانيون استقروا بالمغرب العربي ضمن هجرات سابقة لهجرة الكنعانيين الفينيقيين... توسعت هذه الهجرات على الخصوص مع بداية المرحلة الدفينة الثالثة منذ ثمانية عشر ألف سنة قبل الميلاد [١٨٠٠ ق.م.]^(٢)، ويسميها محمد عيسى (باحث في التاريخ القديم وفي الآثار «اللغة الجزيرية») حيث يقول: «يرى طه باقر في الأقوام الذين أطلق عليهم مؤخراً اسم الأقوام السامية، وأطلق على لغتهم اسم (اللغة السامية) أن يتم تسميتهم بالأقوام العربية أو الجزيريون، وتسمية لغتهم بالعربية أو الجزيرية، لكنه في النهاية نجده ينحاز إلى التسمية بالجزيرية سواء للأقوام أو اللغة، ونحن نؤيده في

(١) سفر العرب الأمازيغ. علي فهمي خشيم، دارنون للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٥.

(٢) معجم الجذور العربية للكلمات الأمازيغية. عثمان سعدي، مجمع اللغة العربية الليبي، ط ١، دار

الأمة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ١.

ذلك»^(١). وأغلب الباحثين يعدون اللغة الأمازيغية من فصيلة اللغات الحامية فتشارك اللغة المصرية القديمة في الفصيلة، ثم تصور هؤلاء العلماء أمماً كبيراً لهاتين الفصيلتين هي الفصيلة الحامية السامية^(٢). ودخلت ليبيا منذ سيطرة الدولة العثمانية عليها سنة ١٥٥١م ثلاث لغات قبل الاستقلال وهي التركية، والإيطالية، والإنجليزية، ولم تبق؛ لأنها لغة الحاكم غير الوطني فذهبت بذهابه.

تاريخ السياسات اللغوية في ليبيا:

السياسة اللغوية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكم، ولا يمكن الإحاطة الكاملة بمن حكم ليبيا، ولكن يمكن إعطاء خطوط عريضة لذلك عن طريق تقسيم تاريخ ليبيا باختصار شديد إلى ثلاث فترات، وهي على النحو الآتي:

● ليبيا القديمة:

تقع هذه الفترة ما بين ١٠٠٠٠ سنة وحتى ٨٠٠ سنة ق. م. وكان هذا الاسم يطلق على كل شمال إفريقيا، وأول سكان ليبيا هم المعروفون تاريخياً باسم قبائل (التحنو) و(المشواش) و(الليبو) أو (الريبو)^(٣)، ولم يصل علماء التاريخ إلى الجزم في تحديد لغة هذه القبائل، وإن كان البعض يرى أنها لغة حامية وورثتها في العصر الحديث اللغة الأمازيغية.

● تاريخ ليبيا الوسيط:

تقع هذه الفترة التاريخية ما بين ٨٠٠ ق. م. وحتى ٨٠٠ ميلادية حيث حكمت ليبيا ثلاث حضارات هي الحضارة اليونانية في شرق ليبيا، وأسسوا عاصمة لمستعمراتهم

(١) العلاقات الثقافية وصلات النسب بين الأمازيغ والعرب. محمد عيسى، دار الرواد، طرابلس، ط ١، ٢٠٢١م، ص ١٦.

(٢) انظر: SABATINO MOSCATI, AN INTRODUCTION TO COMPARATIVE GRAMMAR OF THE SEMITIC LANGUAGES. 1964

(٣) الجذور التاريخية لسكان المغرب القديم. محمد علي عيسى، دار الأصاله والمعاصرة، طرابلس، ٢٠٠٩م ص ٨٨.

سموها قورينا هي مدينة (شحات) اليوم في الجبل الأخضر، وشاركهم في حكم ليبيا الفينيقيون في الغرب بعد استيلائهم على تونس وتأسيسهم مدينة قرطاج فيها، ثم جاء الرومان الذين سيطروا على ليبيا بكاملها، وكانت لغة الحكام أجنبية فهي في الغرب عند سيطرة الفينيقيين فينيقية، وفي الشرق يونانية، وعندما سيطر الرومان على ليبيا كلها أصبحت أيضاً لغة الحكام أجنبية (لاتينية)، واللغة المستعملة لدى عامة الشعب وفي الدواخل هي اللغة الأمازيغية (البربرية) بدليل أن الشعب المقاوم لغزو الرومان كان من البربر (الأمازيغ).

• ليبيا بعد الفتح الإسلامي:

بعد انتهاء الحكم الروماني بفتح ليبيا سنة ٦٤٢م^(١)، دخلت ليبيا تحت الخلافة الإسلامية، فاهتم الليبيون بتحفيظ القرآن الكريم وتفسيره، مع دراسة علوم العربية من نحو وصرف وأدب، فازدهرت اللغة العربية وأخذت مكانة الصدارة في البلاد، وبعد حوالي قرنين من الزمان استوطنت ليبيا قبائل عربية هي قبائل بني هلال وحلفائها سنة ١٠٥٣م، ثم دخلت ليبيا قبائل بنو سليم سنة ١١٤٧م، وباستيضان هذه القبائل استقرت اللغة العربية في ليبيا، غير أن سيطرة الدولة العثمانية على الحكم من سنة ١٥٥١م، وحتى سنة ١٩١٠م، وسيطرة إيطاليا على الحكم من سنة ١٩١١م إلى سنة ١٩٤١م وسيطرة بريطانيا من سنة ١٩٤١م إلى سنة ١٩٥١م أزاح اللغة العربية عن الاستعمال الرسمي، فكل هذه الدول فرضت استعمال لغتها في إدارة مرافق البلاد.

ولكن اللغة العربية بقيت مستعملة في الأوساط العلمية والشعبية واستمر الحفاظ على القرآن الكريم حفظاً وترتيلًا، وعلى دراسة علوم اللغة العربية، والعلوم الشرعية، وعلوم القرآن الكريم ولم يكن ذلك نتيجة لسياسة لغوية مرسومة، وإنما كان لاعتقاد العلماء أن نشر اللغة العربية هو نشر للإسلام وهو نوع من الجهاد المكلف به المسلم.

(١) انظر: فتوح البلدان. أبو العباس البلاذري، تحقيق أنيس الطباع وآخرين، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان.

فكان طلاب العلم الميسورون يشدون الرحال إلى جامع الزيتونة في تونس الذي أسس سنة ٦٩٨ هـ أو إلى الجامع الأزهر في مصر الذي أسس سنة ٩٧٢ هـ، وكان هذان الجامعان بمثابة جامعتين ينهل منهما طلاب العلم من ليبيا العلوم اللغوية والشرعية وعلوم القرآن الكريم، وبعد تخرجهم يرجعون إلى ليبيا يعلّمون اللغة العربية الفصحى والشرعية الإسلامية، وبرز من هذه البعثات فقهاء وأدباء أمثال الشيخ الطاهر الزاوي الذي تقلد منصب الإفتاء في ليبيا، والأديب الصحفي علي مصطفى المصراقي الذي تولى رئاسة تحرير عدة صحف في ليبيا.

بل إن هناك من علماء اللغة الليبيين من سبقوا الطاهر الزاوي والمصراقي، ومن هؤلاء من برز واشتهر في العلم ولم يبرح المدينة التي ولد وتربى فيها وهو أبو إسحاق إبراهيم بن الأجدابي الذي ألف معجماً لغوياً طبقت شهرته الآفاق سماه (كفاية المتحفظ وغاية المتلفظ)، وعندما سئل كيف تحصل على هذه المعارف التي ألهته لأن يؤلف هذا المعجم، أجاب بقوله: «لقد اكتسبت المعرفة من هواره وزناته». مشيراً لاسم البوابتين الرئيسيتين لمدينة طرابلس؛ فهذا يعني أن طرابلس كانت تعج بالعلماء القادمين إليها من الشرق والغرب. فاللغة العربية بقيت حية مستعملة في الأوساط العلمية بدون أن تكون هناك سياسة لغوية منظمة لاستعمالها، وبالرغم من هيمنة اللغات الأجنبية على المستوى الرسمي.

● ليبيا بعد الاستقلال:

استقلت ليبيا سنة ١٩٥١م، وخضعت الدولة إلى ثلاثة أنواع من الحكم؛ الملكي من سنة ١٩٥١م إلى سنة ١٩٦٩م، والحكم الجمهوري من سنة ١٩٦٩م إلى ٢٠١١م، والفترة الانتقالية من سنة ٢٠١١م إلى سنة ٢٠٢٣م. ففي العهد الملكي صدر أول دستور لليبيا سنة ١٩٥١م، نص في المادة (١٨٦) منه على أن «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة». وذلك أول قرار ليبي رسمي في السياسة اللغوية. ورغم اختلاف نظم الحكم في ليبيا فقد بقي مضمون هذه المادة محافظاً عليه ففي دستور سنة ١٩٦٩م نصت المادة رقم (٢) على أن «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، وتحمي الدولة حرية القيام

بشعائر الأديان طبقاً للعادات المرعية»، وكذلك الدستور المؤقت لسنة ٢٠١١م، فقد نصت المادة رقم (١) على أن «ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، وتكفل الدولة لغير المسلمين حرية القيام بشعائرهم الدينية، واللغة الرسمية هي اللغة العربية مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق وكل مكونات المجتمع الليبي». وعند النظر عموماً إلى مكانة اللغة العربية في السياسة اللغوية فهي لم تتغير، وسنفضل الآن بإيجاز أنواع السياسة اللغوية في ليبيا بعد الاستقلال، وذلك على النحو الآتي:

● التقييس اللغوي:

عندما استقلت ليبيا سنة ١٩٥١م كان الوضع اللغوي فيها على النحو الآتي:

أ. استمر استعمال لغة المستعمر الإيطالي في ليبيا خصوصاً فيما يتعلق بالأمور الميكانيكية والورش وأسماء قطع غيار السيارات؛ لأن جالية من الإيطاليين بقيت حتى منتصف فترة الحكم الجمهوري.

ب. استعمال اللغة الإنجليزية التي دخلت ليبيا بدخول الإدارة البريطانية لها من سنة ١٩٤١م إلى سنة ١٩٥٠م، واقتصر هذا الاستعمال على الإدارة؛ فعامة الشعب يستعمل اللهجة العربية الليبية، والمتقنون منهم وهم قلة قليلة يستعملون الفصحى في تواصلهم المحروفي تأليفهم للكتب.

ج. اللغة المستعملة في عامة الشعب هي اللغة العربية في مستواها اللهجي على أوسع نطاق، وفي مستواها الفصيح في نطاق ضيق مقتصر على (الكتاتيب) وهي مدارس أهلية تقوم على تحفيظ القرآن الكريم، وتدرّس قواعد اللغة العربية الفصحى.

فكان لا بدّ لهذه الدولة الناشئة في هذه البيئة اللغوية أن تحدد اللغة الرسمية لها، فلم يقع الخيار على اللغة الإيطالية لأنها لغة المستعمر، وليس لها استعمال في

القطاعات الشعبية؛ لأن الإيطاليين لم يهتموا بتدريس لغتهم لعامة الشعب، ولم يكن الخيار أيضاً اللغة الإنجليزية نظراً لقصر المدة التي بقيتها في ليبيا ولأنها غير مستعملة عند عامة الشعب، فتعين لدى الدولة أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية، ومن بين مستويات اللغة العربية اختيار المستوى الفصيح لأن القرآن الكريم نزل به، ولأنه مكتوب يمكن تدريسه ونقله عبر الأجيال، ولسمعته المتفوقة على المستوى اللهجي. فكان أول سياسة لغوية وضعت في البلاد هي المادة (١٨٦) من دستور ١٩٥١م التي ذكرت سابقاً.

واستمرت السياسة اللغوية في العهد الملكي والعهد الجمهوري تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد؛ ويعني ذلك أنها لغة التعامل الرسمي للمؤسسات الحكومية، ولغة التعليم، ولغة العقود التي تبرم مع الدول الخارجية، وإن كان هناك استثناءات في العهدين يسمح من خلالها باستعمال اللغة الإنجليزية عند الضرورة خصوصاً في التعليم العالي التطبيقي كالهندسة والطب.

وفي سنة ٢٠١١م عندما تغير الحكم الجمهوري في ليبيا، ودخلت البلاد في فترة انتقالية إلى سنة ٢٠٢٣م طالبت المكونات في المجتمع الليبي؛ وهي الأمازيغ والتبو بترسيم لغاتها، ولكن إلى حد الآن لم ينص الدستور الليبي على رسمية أي من هاتين اللغتين واكتفى بالقول: «تضمن الدولة الليبية الحقوق الثقافية لكل مكونات المجتمع الليبي وتعتبر لغاتها لغات وطنية»^(١).

● تخطيط الاكتساب اللغوي:

بعد نيل الاستقلال والتخلص من الهيمنة الأجنبية بأربع سنوات التفتت ليبيا إلى التعليم، فأُسست الجامعة الليبية في بنغازي سنة ١٩٥٥م، وكان نواة هذه الجامعة كلية الآداب التي ضمت قسمين هما: قسم اللغة العربية، وقسم اللغة الإنجليزية. فالمرسوم

(١) المادة رقم (١) من الدستور المؤقت لسنة ٢٠١١م.

الملكي رقم (١) خطأ أول خطوة في سياسة الاكتساب اللغوي في ليبيا، حيث نصت المادة الأولى فيه على الآتي: «الجامعة الليبية هيئة علمية عامة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات والمعاهد التابعة لها، ومهمتها تزويد البلاد بالأخصائيين والفنيين والخبراء في فروع العلوم المختلفة، والعمل على رقي الآداب والفنون وتقديمها ونشر الثقافة والبحوث العلمية»^(١).

ولم يكتفِ العهد الملكي بذلك بل أحيا وطور التعليم الديني الذي كان قبل الاستقلال يتمثل في معهد السيد محمد بن علي السنوسي في مدينة البيضاء، وفي طرابلس بمعهد أحمد باشا الديني (مؤسستان أهليتان لتعليم الدين) فقد طور هاتين المؤسستين إلى جامعة تضم كليات في اللغة العربية وفي أصول الدين وفي الشريعة على غرار نظام الأزهر؛ ففي سنة ١٩٦١م أصدر رئيس مجلس الوزراء بأمر الملك قانون تنظيم جامعة السيد محمد بن علي السنوسي، ومن أهدافها تعليم اللغة العربية والشريعة الإسلامية في المرحلتين الجامعية والعليا، وفتحت الجامعة معهداً تحت اسم (معهد البعوث) التحق به طلبة من الأقطار الإسلامية لتعلم اللغة العربية ومبادئ الدين الإسلامي^(٢). وفي العهد الجمهوري تغير اسم هذه الجامعة وسميت (الجامعة الإسلامية) ولكن ما فتئت أن ألغيت وضمت إلى جامعة بنغازي المسماة في العهد الجمهوري بـ (جامعة قاريونس). وفي سنة ١٩٧٢م أنشأ نظام الجمهورية مؤسسة سماها (جمعية الدعوة الإسلامية)، ومن أهم الأهداف التي رسمت لها: «نشر اللغة العربية بجميع الوسائل بوصفها لغة القرآن الكريم بما في ذلك مطالبة الدول الإسلامية بجعلها اللغة الرسمية وتدريسها كمادة أساسية في جميع مراحل التعليم»^(٣).

(١) قانون بتنظيم الجامعة الليبية، مجلس الوزراء بأمر الملك، سنة ١٩٥٥م.

(٢) قانون إنشاء جامعة السيد محمد بن علي السنوسي. لسنة ١٩٦١م، رئيس مجلس الوزراء، الجريدة الرسمية.

(٣) قانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٢م بإنشاء جمعية الدعوة الإسلامية، الجريدة الرسمية، طرابلس، ليبيا.

وبالرغم من غلبة الطابع السياسي على هذه المؤسسة حيث إن عملها لم يكن داخل ليبيا، وإنما كان خارجها في بعض الأقطار الإسلامية وخصوصاً في إفريقيا، فقد أسست مدارس للقرآن الكريم، وكليات تدرس اللغة العربية والشريعة في بعض الدول العربية والإفريقية، وساهمت في نشاط الجامعات الإسلامية بإرسال أعضاء هيئة التدريس إليها. وفي الفترة الانتقالية من سنة ٢٠١١م إلى سنة ٢٠٢٣م أعاد تنظيم هذه المؤسسة المؤتمر الوطني الانتقالي، وأبقى عليها مجلس النواب والحكومات المتوالية، ولكن نظراً لشحّ الميزانية وسوء الإدارة ضعفت هذه المؤسسة ولم تعد قادرة على وظيفتها التي أنشئت من أجلها. وفي الفترة الانتقالية أسست أيضاً كليات متخصصة في الشريعة الإسلامية واللغة العربية، وسمح لوزارة الأوقاف أن تؤسس مدارس قرآنية لتحفيظ القرآن الكريم وعلوم اللغة العربية؛ ففي سنة ٢٠١٢م صدر قرار بشأن تنظيم وتحديد اختصاصات الجهاز الإداري لوزارة الأوقاف، ومن أهم الأهداف التي رسمت لهذه الوزارة: «الدعوة إلى حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية وإحياء ذلك في المجتمع، وإجراء امتحانات القرآن الكريم، ومنح الإجازات الخاصة لذلك، واقتراح المناهج الميسرة في تدريس علوم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة»^(١). فسياسة الاكتساب اللغوي في ليبيا من حيث التنظيم القانوني النظري الإجرائي سائرة على نحو مرض، ولكن هل هذه القوانين والتشريعات التي تهدف إلى الاكتساب اللغوي آتت أكلها وحققت الهدف الذي توخاه المشرع الليبي لها؟ هذا ما سنتناوله لاحقاً في هذه الدراسة.

● تخطيط الوضع اللغوي:

في بداية الخمسينات من القرن العشرين عندما استقلت ليبيا كانت نسبة الأمية فيها مرتفعة جداً، وكانت لغة المستعمر الإيطالي مسيطرة على المشهد خصوصاً في الجوانب الحرفية، والمتقنون في هذه الفترة أغلبهم نشأ في بيئة ثقافية إيطالية إلا الذين درسوا بجامع الزيتونة بتونس أو الجامع الأزهر بمصر، وكان تعليم اللغة العربية الفصحى

(١) قرار رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٢م بشأن تنظيم وتحديد اختصاصات الجهاز الإداري لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية وتقرير بعض الأحكام. الجريدة الرسمية، مادة رقم (٨).

داخل البلاد مقصوراً على الكتاتيب (المدارس القرآنية) الأهلية التي ليس لديها القدرة على استيعاب الأعداد الكثيرة من الطلاب؛ لذلك فالنمط اللغوي السائد في الاستعمال اللغوي الرسمي الإيطالية.

وأمام هذا المشهد اللغوي المحير وجدت الدولة الفتية الناشئة أن لا مفر لها إلا أن تفكر في وضع اللغة العربية الفصحى وتسن القوانين لإنقاذها وحمايتها من اللغات الأجنبية، ومن تأثير اللهجة العامية فيها، ففي السنة الثانية بعد الاستقلال أي سنة ١٩٥٢م سنت الدولة قانون رقم (٦) تحت اسم (قانون اللغة العربية)، وكان مصدر هذا القانون من أعلى سلطة تنفيذية في ليبيا وهو رئيس مجلس الوزراء بأمر الملك، ومن أهم مواده المادة رقم (٢) التي تنص الفقرة الأولى والثانية منها على الآتي:

١- يجب أن يحرم باللغة العربية جميع ما يقدم إلى حكومة المملكة الليبية المتحدة أو نظارات الولايات أو المصالح الاتحادية أو الولائية أو الهيئات البلدية من المخاطبات والعطاءات وغيرها من المحررات وما يلحق من الوثائق، فإذا كانت هذه المحررات مكتوبة بلغة أجنبية وجب أن يرفق بها نصها باللغة العربية، ويعدّ النص العربي هو النص الذي يعتمد عليه.

٢- يترتب على عدم مراعاة الفقرة الأولى من هذه المادة اعتبار المحررات والعطاءات والوثائق المذكورة كأن لم تقدم».

وبعد اكتشاف النفط في ليبيا سنة ١٩٥٨م وبداية إنتاجه سنة ١٩٦١م دخلت اللغة الإنجليزية المشهد اللغوي في ليبيا؛ لأن معظم الشركات التي استخرجت النفط في ليبيا هي شركات إنجليزية أو أمريكية، ولم ينظر إلى هذه اللغة الوافدة من قبل الشعب كنظرته للغة الإيطالية لغة المستعمر، وإنما نظر إليها على أنها لغة العمل ومن يكتسبها يستفيد اقتصادياً، فأصبحت اللغة الإنجليزية المنافس الثاني للغة العربية الفصحى بعد العامية؛ لذلك بعد ثمان سنوات من إنتاج النفط في ليبيا واستشراء اللغة الإنجليزية في المعاملات بين الشركات الأجنبية، والشركات المساعدة في البلاد

وتحمس المواطنين لتعليم أبنائهم اللغة الإنجليزية ليتمكنوا من الحصول على وظائف في الشركات النفطية وفي وزارة النفط؛ للرواتب العالية التي يتقاضاها الموظفون في تلك الجهات، وتغير النظام الملكي إلى نظام جمهوري تزعمه ضباط من الجيش متحمسون للقومية أصدر مجلس قيادة الثورة المشكل من هؤلاء الضباط قانوناً مستقلاً يخص وضع اللغة العربية ونصه كالآتي:

« أصدر مجلس قيادة الثورة أمرين يقضيان بوجوب استعمال اللغة العربية، وذلك على النحو الآتي:

- الأمر الصادر في ١٩ سبتمبر ١٩٦٩م ويقضي بأن تكتب جميع الجهات واللافات والبطاقات والتذاكر باللغة العربية فقط. وعلى جميع الوزارات وأصحاب المحلات والمؤسسات العامة والشركات تنفيذ هذا الأمر كل فيما يخصه في موعد أقصاه ٣٠ سبتمبر ١٩٦٩م، ويستثنى من ذلك الأرقام باعتبارها عربية.

- الأمر الصادر في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٩م، ويقضي بأن تطبع البطاقات والتذاكر باللغة العربية فقط، وعلى جميع الوزارات وأصحاب المحلات والمؤسسات العامة والشركات تنفيذ هذا الأمر كل فيما يخصه في موعد أقصاه ٣٠ سبتمبر ١٩٦٩م، ويستثنى من ذلك الأرقام باعتبارها عربية»^(١). واستمر العمل على تخطيط الوضع اللغوي في ليبيا أثناء النظام الجمهوري. ففي سنة ١٩٩٤م، أسس مجمع اللغة العربية الليبي ومن أهداف هذا المجمع حسب ما ورد في قرار تأسيسه: «المحافظة على اللغة العربية، والحرص على وفائها بمطالب العلوم والفنون في تقدمها وملاءمتها لحاجات الحياة في العصر الحاضر»^(٢).

(١) الجريدة الرسمية، عدد ٢٤ سبتمبر ١٩٦٩م، السنة السابعة.

(٢) قرار اللجنة الشعبية العامة لسنة ١٩٩٤م رقم (١٢٤) لسنة ١٩٩٤م بإنشاء مجمع اللغة العربية، الجريدة الرسمية.

وبإنشاء مجمع اللغة في ليبيا دخلت السياسة اللغوية الليبية في طور التخطيط لمتن اللغة؛ حيث أسس المجمع في السنين الأولى من نشأته لجنة (السلامة اللغوية) ومهمتها حث الإدارات والمؤسسات الحكومية على أن يكون هناك مدقق لغوي لكل مراسلاتها، ومخاطبة الجهات الإعلامية من صحافة وإذاعة على تصحيح لغة ما ينشر من خلالها، كما أن المجمع نشر العديد من المعاجم اللغوية. وأسّس لجنة أخرى داعمة لوضع اللغة العربية في ليبيا سماها (لجنة الأسماء والتسميات)، ومهمة هذه اللجنة استبدال أسماء عربية للأشخاص والمؤسسات والشركات بأسماء أجنبية.

فالوضع اللغوي في ليبيا مقارنة بالدول العربية في شمال إفريقيا يعدّ في حال حسن لأسباب تاريخية، وأخرى ذاتية، من ذلك:

١- أن المستعمر الإيطالي لم يحرص على تعليم الشعب اللغة الإيطالية بل كان جَلَّ اهتمامه استخدام أفراد الشعب في العمالة أو في التجنيد.

٢- الإدارة البريطانية لم تستقر في ليبيا إلا مدة قصيرة؛ فاللغة الإنجليزية لم تستعمل بشكل واسع بين قطاعات الشعب.

٣- استمرار جذوة الحرص على تعلم اللغة العربية الفصحى بين الليبيين رغم سيطرة القوى الأجنبية، فكانت وفود الطلاب - كما أسلفنا - تنهل من علوم العربية، إما في الأزهر أو في الزيتونة، إضافة إلى المعاهد الدينية المحلية.

٤- لم تستوطن ليبيا جالية ذات حجم كبير لا تعرف العربية.

٥- ليبيا منذ الفتح الإسلامي إلى بداية القرن العشرين قبل دخول المواصلات الحديثة كالطيران كانت بمثابة همزة وصل بين غرب الوطن العربي وشرقه؛ فالحجاج كل سنة يمرون بالمدن الرئيسية فيها مثل طرابلس، ومصراته،

وبنغازي، وما زالت آثار ذلك في تسمية بعض الشوارع في هذه المدن باسم (الحاجية) وهو الممر الخاص في المدينة للحجاج المغادرين لها شرقاً أو غرباً.

ولا شك أن في ذلك تأثيراً كبيراً على المشهد اللغوي في ليبيا، فمن القادمين إليها من يكون عالماً ويستقر فيها فترة زمنية معينة تتاح له فرصة التأليف في اللغة العربية، وإفادة طالبي العلم والعلماء كابن منظور مؤلف معجم (لسان العرب) حيث تولى القضاء في طرابلس^(١).

وكل ما سبق له أثر واضح في المشهد اللغوي في ليبيا فبعد الاستقلال عند الشروع في ترسيم السياسة اللغوية نص الدستور الليبي على رسمية اللغة العربية؛ لأنه كما أسلفنا لم تستطع اللغات التي دخلت ليبيا القضاء عليها، بالرغم من إصرار النظم السياسية المختلفة في ليبيا على تقديم اللغة العربية على غيرها من اللغات صدرت قوانين ولوائح تحمل في جعبتها استثناءات تمكن اللغة الإنجليزية من الاستعمال في بعض مؤسسات التعليم العالي مثل كليات الطب والهندسة، إضافة إلى ذلك أنه في الدستور المؤقت سنة ٢٠١١م وصفت لغة الأمازيغ ولغة التبو بأنها لغات وطنية.

فالسؤال الذي يتبادر للذهن الآن كيف توصف رسمية اللغة العربية، مع مشاركة اللغة الإنجليزية لها في الاستعمال، ومشاركة اللغتين الأمازيغية ولغة التبو لها في الوطنية؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال ما قدمه (كوبر) من وصف للغة الرسمية؛ وهو على النحو الآتي:

١- اللغة الرسمية:

هي اللغة التي يمنحها الدستور صفة الرسمية، وقد لا تكون مستعملة في كل المصالح الإدارية والشؤون الاجتماعية، وقد لا تكون رمزية.

(١) لسان العرب، جمال الدين محمد بن منظور، دار صادر، بيروت، ج ١، ص ٤.

٢- اللغة القانونية:

هي اللغة التي تستخدمها بعض القطاعات الحكومية وسيلة لأنشطتها اليومية، وإن لم يعلن عن رسميتها.

٣- اللغة المستعملة:

هي اللغة التي تعد رمز الدولة، وقد يعلن عن رسميتها أو يؤخذ بها وقد لا يحدث ذلك.

وعلى هذا الوصف يمكن القول بأن اللغة العربية في ليبيا لغة رسمية قانونية ورمزية غير أنها ليست مستعملة في بعض المجالات. (المحمود، ٢٠١٨ م).

ويمكن هنا طرح سؤالين أساسيين، هما:

أ. إلى أي مدى يتفق وصف واقع اللغة العربية في ليبيا اليوم مع هذا الرأي القائل بأن اللغة العربية في ليبيا لغة رسمية قانونية رمزية؟

ب. وإذا اتفق فما دور السياسات اللغوية في تأكيد هذا الرأي؟ وإذا لم يتفق فما القوانين والتشريعات التي تعارضه؟

سنحاول الإجابة عن هذين السؤالين بالتحقق والفرز ووصف القرارات المتنوعة في السياسة اللغوية الليبية في هذه الدراسة.

• منهج الدراسة

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي في تحليل قرارات السياسة اللغوية في ليبيا وذلك لبيان ما احتوته السياسة اللغوية من أنواع للقرارات، وأهدافها، ومجالاتها، وجهات إصدارها ومدى تطبيقها وفعاليتها في المشهد اللغوي الليبي. كما يحتوي الوصف على استعراض التحديات التي تقف دون تطبيق بعض السياسات اللغوية، وإبراز

الجهود التي بذلت وتبذل لسن القوانين والقرارات التي من شأنها إحياء اللغة العربية بين المواطنين وتجذير الصورة النمطية ذات التقدير العالي في نفوسهم، وتعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الوسائل الكيفية والكمية لتحليل (٤٨) قراراً موزعاً على حسب اختلاف أنظمة الحكم التي توالى على ليبيا بعد الاستقلال أي من سنة ١٩٥١ إلى سنة ٢٠٢٢م.

● استخدام المنهج التاريخي الوصفي:

فرضت طبيعة هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التاريخي؛ لتحديد السياسات اللغوية التي سنها المشرع الليبي منذ الاستقلال سنة ١٩٥١م، وحتى سنة ٢٠٢٢م. فقد تم استخدام هذا المنهج في التحليل الكمي للقرارات من حيث سنة وجهة إصدارها وأنواعها (مستقل أو عرضي) وهدفها، واستخدام منهج دراسة الحالة بقصد التمكن من دراسة التخطيط اللغوي في ليبيا عبر مراحل الزمنية والتعمق في وصف هذه السياسات للوصول إلى نتائج موضوعية دقيقة عن حالة السياسة اللغوية التي سنها المشرع الليبي، خلال هذه الفترة الزمنية في التعامل مع اللغة العربية واللغات الأخرى المستعملة في ليبيا.

والمظهر العام للسياسة اللغوية في ليبيا يصور لنا أن السياسة اللغوية خضعت لثلاث مراحل متباينة؛ مرحلة الحكم الملكي من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٩، وهي مرحلة انفتاح على اللغات الأخرى، ثم مرحلة الحكم الجمهوري، وهي مرحلة اللغة الواحدة (العربية) من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠١١م، والمرحلة الانتقالية من سنة ٢٠١١م إلى سنة ٢٠٢٣م، وهي بداية لمرحلة انفتاح على اللغات والثقافات المحلية (لغة الأمازيغ والتبو) في ليبيا.

● أنواع التخطيط اللغوي التي قامت عليها هذه الدراسة:

قامت الدراسة على أنواع التخطيط اللغوي التي حددها (كوبر) سنة ١٩٨٩م في ثلاثة أنواع هي:

أ. تخطيط الوضع اللغوي وهو «دراسة واقع اللغة في مجتمع ما والتنبؤ بمستقبلها من خلال فحص معطيات الواقع ومتغيراته، ثم محاولة التأثير في ذلك المستقبل وتوجيهه نحو ما يراد» (المحمود ٢٠١٨م).

ب. تخطيط الاكتساب اللغوي، وهو «الجهود المنظمة لنشر اللغة من خلال النظام التعليمي».

ج. تخطيط المتن اللغوي «الجهود المنظمة لتغيير بنية اللغة مثل إصلاح النظام الكتابي والإملائي للغة أو التقييس» (المحمود ٢٠١٨).

أهداف التخطيط كما أشار إليها المحمود (٢٠١٨) هي: التنقية اللغوية، والإحياء اللغوي، والإصلاح اللغوي، والتقييس اللغوي ونشر اللغة وتحديث المفردات اللغوية وتقييس المصطلحات وتوحيدها، والتبسيط اللغوي والتبسيط الأسلوبي، وصيانة اللغة.

مجالات التخطيط اللغوي: وهي تلك القطاعات الحكومية التي تخضع للسلطة التنفيذية في الدولة، وتتعرض لتخطيط لغوي معين؛ مثل الإدارات العامة، والتعليم والصحة والقانون والاقتصاد والإعلام والرياضة والسياحة والعمل. وغيرها ونوع القرار (مستقل أو عرضي) وسنة إصداره.

الجهات التي أصدرت القرار اللغوي: وهي أجهزة الدولة المختلفة مثل الملك أو مجلس الوزراء في العهد الملكي، أو مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء في بداية العهد الجمهوري أو مؤتمر الشعب العام في أواخر العهد الجمهوري، أو المؤتمر الوطني في الفترة الانتقالية أو الوزارات والهيئات العامة.

● تحليل السياسات اللغوية في ليبيا

جاء الوصف الموضوعي للسياسة اللغوية الليبية في هذه الدراسة على مسارين؛ هما التحليل الكمي، وبيان الجانب الكيفي لنصوص القرارات؛ مبينا بالأشكال والجداول والرسوم البيانية؛ لذلك فالمستهدف في التحليل الكمي ما يلي:

أ. عدد القوانين وأنواعها (مستقل أو عرضي)، ثم تفصيل تنوعها حسب الحالات التي صدرت بشأنها.

ب. أهدافها ومجالاتها وأبرز الجهات المصدرة لها، ولماذا؟

ج. تتبع المسار الزمني لها، لبيان عددها ونوعها في كل سنة.

والمستهدف في الجانب الكيفي ما يلي:

أ. دراسة الأسباب والظواهر التي أدت إلى إصدار السياسة اللغوية في ليبيا.

ب. أبرز الجهات المصدرة للسياسات اللغوية فيها، ولماذا؟

ج. أبرز التحديات التي تواجهها اللغة العربية في ليبيا، وهل بإمكان هذه السياسات الآن مواجهة هذه التحديات؟

د. بيان وجوه التحسين الممكنة للواقع اللغوي في ليبيا، وكيفية تقوية السياسة اللغوية في كوادرات الدولة المختلفة.

● التحليل الكمي:

في إطار التحليل الكمي لمنظومة السياسة اللغوية في ليبيا رأينا أنه لا بدّ في البداية من تحديد عدد هذه السياسات اللغوية، وتوزيعها على السنوات التي صدرت فيها في المدة الممتدة من سنة ١٩٥١م إلى سنة ٢٠٢٢م، كما يلخصه الجدول رقم (٣). وملحق بهذا الجدول الشكل رقم (١) لتوضيح المسار التاريخي الذي قطعتة السياسة اللغوية في ليبيا خلال المدة المذكورة.

الجدول (٣): توزيع القرارات على سنوات صدورها

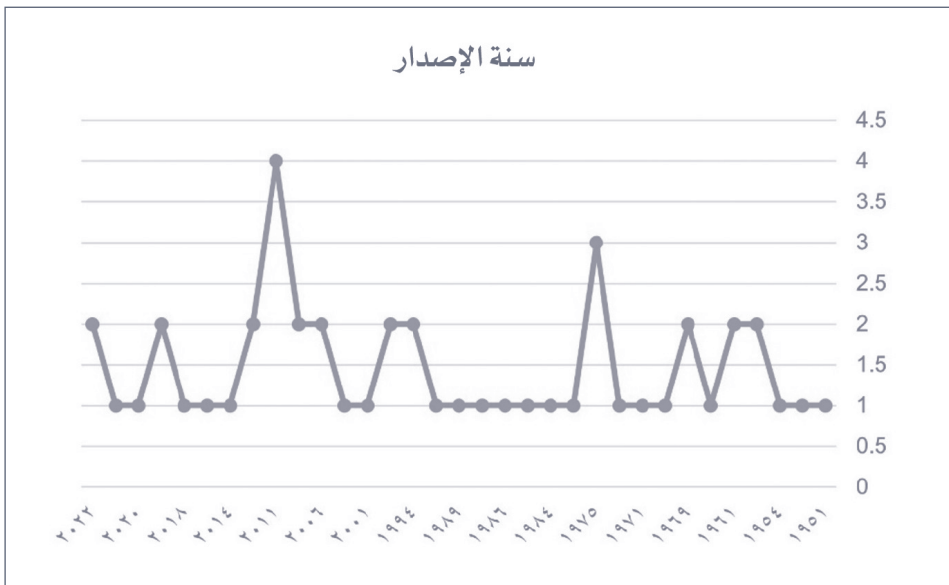
العدد	سنة الإصدار
١	١٩٥١
١	١٩٥٢
١	١٩٥٤
٢	١٩٥٥
٢	١٩٦١
١	١٩٦٢
٢	١٩٦٩
١	١٩٧٠
١	١٩٧١
١	١٩٧٢
٣	١٩٧٥
١	١٩٧٦
١	١٩٨٤
١	١٩٨٥
١	١٩٨٦
١	١٩٨٧
١	١٩٨٩
١	١٩٩٢
٢	١٩٩٤

العدد	سنة الإصدار
٢	١٩٩٦
١	٢٠٠١
١	٢٠٠٢
٢	٢٠٠٦
٢	٢٠١٠
٤	٢٠١١
٢	٢٠١٢
١	٢٠١٤
١	٢٠١٥
١	٢٠١٨
٢	٢٠١٩
١	٢٠٢٠
١	٢٠٢١
٢	٢٠٢٢
٤٨	

لقد استمرت فترة الحكم الملكي من سنة ١٩٥١م إلى سنة ١٩٦٩م، ومدتها هي (١٨) سنة، وكان عدد القرارات التي صدرت في هذه المدة هي (٨) قرارات. واستمرت فترة الحكم الجمهوري في ليبيا من سنة ١٩٦٩م إلى ٢٠١١م وصدر في أثنائها (٢٥) قراراً. ومن سنة ٢٠١١م إلى سنة ٢٠٢٢م تعيش ليبيا في فترة انتقالية لم يصدر فيها دستور دائم، وتوالت عليها أربع حكومات لتسيير الأعمال، وبالرغم من ذلك فقد صدرت قرارات

لحماية اللغة العربية، ومجموع ما صدر من قرارات في هذه المدة هو (١٥) قراراً. فنلاحظ أنه بالرغم من تعاقب عدد من أنظمة الحكم في ليبيا بقي الاهتمام بتنظيم السياسة اللغوية في البلاد. وفيما يلي الشكل يبين رقم (١) يبين عدد القرارات السياسية اللغوية في كل سنة عبر المدة الزمنية من ١٩٥١ إلى سنة ٢٠٢٢م.

الشكل (١): توزيع القرارات على سنوات الإصدار

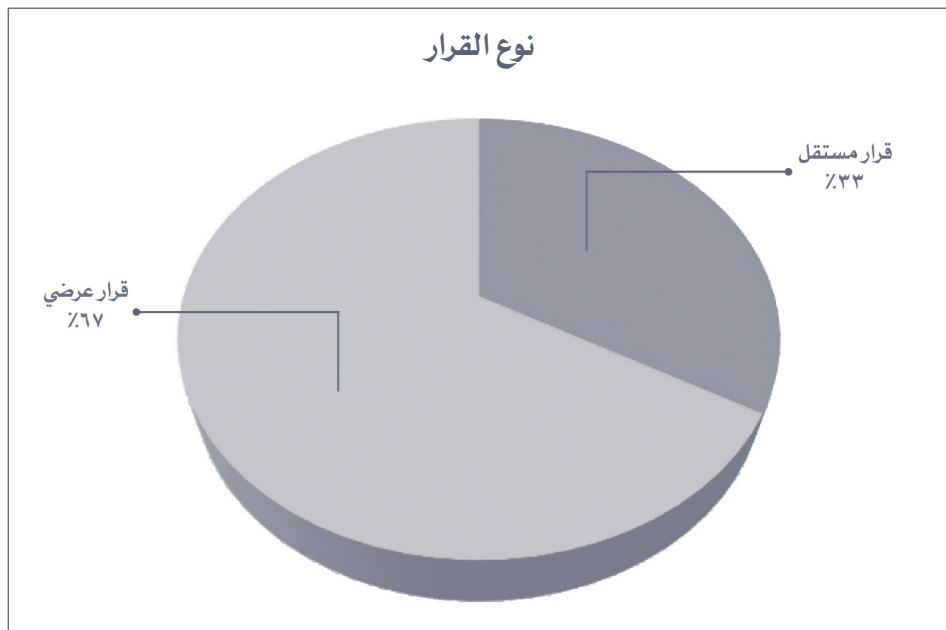


وتنقسم القرارات الصادرة إلى نوعين. الأول قرارات مستقلة تكون صادرة أصلاً لغرض لغوي، والآخر قرارات عرضية يتم فيها التطرق للشأن اللغوي عرضاً. ويُلخص الجدول (٤) والشكل (٢) توزيع القرارات من هذه الناحية.

الجدول (٤): أعداد القرارات بحسب نوعها

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	١٦
قرار عرضي	٣٢
	٤٨

الشكل (٢): توزيع القرارات بحسب النوع



ومن الموضوعات التي تطرقت لها القرارات المستقلة حظر استعمال غير العربية، وحظر الكتابة باللهجة، والجوانب المتعلقة بكتابة الجهات واللافتات، وتعليم اللغات، وتحسين الخطوط وضبط الرسم الصوتي، وبعض الجوانب المتعلقة بالنشاط التجاري والاقتصادي وعدد من القضايا الأخرى التي يلخصها الجدول رقم (٥) أدناه.

الجدول (٥): تلخيص موضوعات القرارات المستقلة والعرضية في مدونة القرارات

نوعه	نصه	رقم القرار	م.و.
مستقل	عرضي		
✓		—	١
	✓	٢٤	٢
✓		٦	٣
✓		—	٤
✓		١٨	٥
✓		—	٦
✓		١٢	٧
✓		٣	٨
✓		—	٩

ر.م.	رقم القرار	نصه	نوعه	
			مستقل	عرضي
١٠	٦	أمر مجلس قيادة الثورة لسنة ١٩٦٩م رقم (٦) بوجوب استعمال اللغة العربية.	✓	
١١	٩٥	وزير الداخلية قرار رقم (٩٥) لسنة ١٩٧٥م بشأن تعريب كتيبات المركبات الآلية.	✓	
١٢	٥٠	قرار وزير الدولة للتغذية والثروة البحرية رقم (٦١) لسنة ١٩٧٥م بحظر استعمال كلمة (بسكويت).	✓	
١٣	٣٩٠	قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة رقم (٢٩٠) لسنة ١٩٨٧م بشأن حظر الكتابة باللهجة العامية في الصحف.	✓	
١٤	٢	قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٤٥) لسنة ١٩٨٦م بإنشاء مراكز لتعليم اللغات.	✓	
١٥	١٦	قانون (١٦) بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤م بمنع استعمال غير اللغة العربية والأرقام العربية.	✓	
١٦	١٢٤	قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٢٤) لسنة ١٩٩٤م بإنشاء مجمع اللغة العربية.	✓	
١٧	١٦٨٥	قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (١٦٨٥) لسنة ٢٠١٨م بإعادة تنظيم مجمع اللغة العربية الليبي.	✓	
١٨	٣٥٣	قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥٣) لسنة ٢٠١٢م بإنشاء المركز الوطني للترجمة.	✓	
١٩	٢٥	قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن المركز الوطني للتعريب.	✓	

ن.م.	رقم القرار	نصه	نوعه	
			مستقل	عرضي
٢٠	٢٧	قرار وزير الحكم المحلي المفوض رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٩م بشأن لأئحة اللافتات وأعمال الدعاية والإعلان.		✓
٢١	—	مؤتمر الشعب العام قانون التعليم رقم (١٨) لسنة ٢٠١٠م.		✓
٢٢	—	مجلس الوزراء قرار رقم (١٠١٣) لسنة ٢٠٢٢م بشأن إصدار لأئحة تنظيم شؤون التربية والتعليم لمرحلي التعليم الأساسي والثانوي.		✓
٢٣	٢١١	قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢١١) لسنة ٢٠١١م بإصدار لأئحة التعليم الحر.		✓
٢٤	٣	المؤتمر الوطني العام قانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٥م بشأن إنشاء إدارة التعليم الديني.		✓
٢٥	١	إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤م بشأن الأسس والضوابط اللازمة للتعاقد مع غير الليبيين.		✓
٢٦	٣٥٣	قرار وزير العدل المفوض رقم (٣٥٣) لسنة ٢٠١٩م بشأن لأئحة المأذونين.		✓
٢٧	١	قائد عام قوة دفاع برقة قرار رقم (١) لسنة ١٩٦١م بشأن قرار بالأئحة الداخلية لكلية ضباط الشرطة قوة دفاع برقة الملكية.		✓
٢٨	٨	المجلس الوطني الانتقالي القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١م بشأن تنظيم الجريدة الرسمية.		✓
٢٩	٦	مجلس قيادة الثورة قانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٥م بإنشاء معهد الإنماء العربي.		✓

ر.م.	رقم القرار	نصه	نوعه	
			مستقل	عرضي
٣٠	٦	مؤتمر الشعب العام قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦م بشأن القضاء.		✓
٣١	٩٣	اللجنة الشعبية العامة للصحة قرار رقم (٩٣) لسنة ١٩٩٦م بشأن إصدار لائحة تنظيم المعاهد الصحية.		✓
٣٢	٢٠	مجلس الوزراء قانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٠م بشأن العمل.		✓
٣٣	١٤٦٥	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اللائحة المنظمة للمرحلة التمهيدية بالجامعات الليبية لسنة ٢٠٢٢م.		✓
٣٤	—	قانون لسنة ١٩٦١م بشأن إصدار قانون جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية.		✓
٣٥	—	مجلس الوزراء قانون بتنظيم الجامعة الليبية لسنة ١٩٥٥م.		✓
٣٦	١	مرسوم بقانون لسنة ١٩٥٥م بشأن إنشاء الجامعة الليبية.		✓
٣٧	٨	قرار أمين مجمع اللغة العربية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تشكيل لجنة للأسماء والمسميات.	✓	
٣٨	٤	مجلس النواب قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠م بتعديل القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨م بشأن الجامعات.		✓
٣٩	١٢	مجلس جامعة طرابلس ٢٠١٤م مادة (١) يعتمد المقترح المقدم من السيد د / محمد خليفة الأسود حو (الكتابة الصوتية بالحرف العربي).	✓	
٤٠	٢٤٧	اللجنة الشعبية العامة قرار رقم (٢٤٧) لسنة ١٩٨٩م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٧م بتنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا.		✓

نوعه	نصه	رقم القرار	م.م.
مستقل	مجلس قيادة الثورة قانون رقم (٥٨) بشأن إنشاء هيئة خاصة ذات نفع عام باسم (جمعية الدعوة الإسلامية).	٥٨	٤١
✓	مجلس الوزراء لأئحة نظام معهد الخط لسنة ١٩٧٦م.	—	٤٢
✓	مجلس الوزراء قرار رقم (٢١٢) لسنة ٢٠١٢م بتقرير بعض الأحكام في شأن معهد الدراسات الدبلوماسية.	٢١٢	٤٣
✓	اللجنة الشعبية العامة قرار رقم (٤٧٢) لسنة ١٩٨٥م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٥م بشأن مستندات السفر.	٤٧٢	٤٤
✓	قانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٧١م بشأن تنظيم وزارة الإعلام.	٧٨	٤٥
✓	قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٥٧) ١٩٩٦م بشأن إنشاء الجامعة الأسمرية.	٢٥٧	٤٦
✓	اللجنة الشعبية العامة قرار رقم ٥٠١ لسنة ٢٠١٠م بشأن إصدار لأئحة تنظيم التعليم العالي.	٥٠١	٤٧
✓	قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٢م بشأن تعديل قانون المطبوعات.	١٧	٤٨

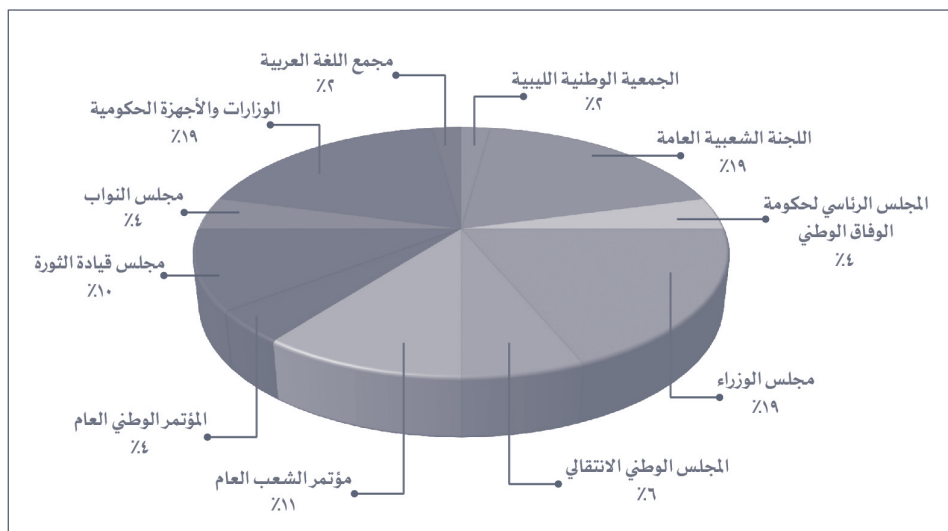
وقد صدرت هذه القرارات عن ١١ جهة مختلفة، يلخصها الجدول (٦) والشكل (٣). وكما هو موضح فيهما فإن اللجنة الشعبية ومجلس الوزراء هما أكثر الجهات إصداراً للقرارات بواقع ٩ قرارات لكل منهما.

الجدول (٦) جهات إصدار القرارات

العدد	جهة الإصدار
١	الجمعية الوطنية الليبية
٩	اللجنة الشعبية العامة

العدد	جهة الإصدار
٢	المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني
٩	مجلس الوزراء
٣	المجلس الوطني الانتقالي
٥	مؤتمر الشعب العام
٢	المؤتمر الوطني العام
٥	مجلس قيادة الثورة
٢	مجلس النواب
٩	الوزارات والأجهزة الحكومية
١	مجمع اللغة العربية
٤٨	

الشكل (٣): جهات إصدار القرارات

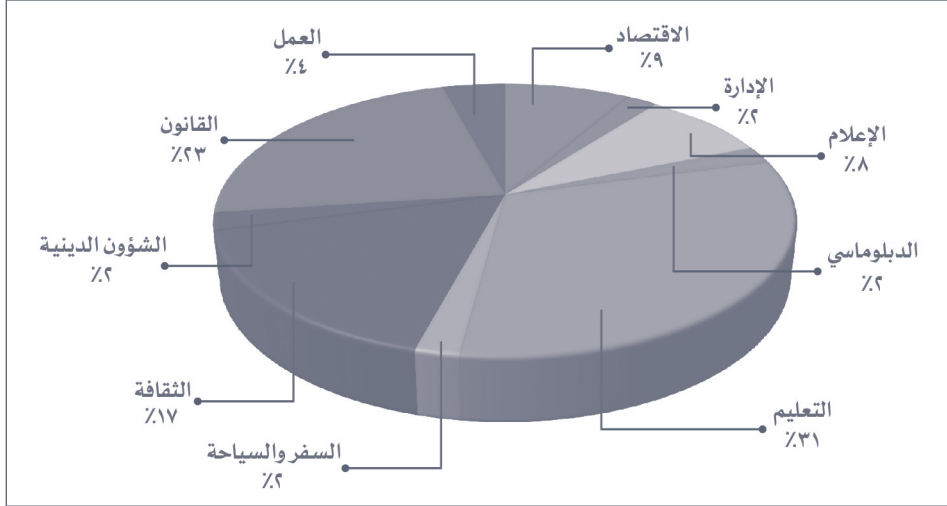


وأما من ناحية المجالات، فقد توزعت القرارات على عشرة مجالات يلخصها الجدول الرقم (٧)، والشكل (٣).

الجدول (٧): مجالات القرارات

العدد	مجال القرار
٤	الاقتصاد
١	الإدارة
٨	الثقافة
١	الشؤون الدينية
١	الدبلوماسية
١٥	التعليم
١	السفر والسياحة
٢	العمل
١١	القانون
٤	الإعلام
٤٨	

الشكل (٤): مجالات القرارات



وكما هو واضح في الجدول والشكل أعلاه فإن مجال التعليم هو أكثر المجالات في عدد القرارات بواقع ١٥ قراراً، ونسبة تبلغ ٣١٪، ثم مجال القانون بواقع ١١ قراراً، ونسبة تبلغ ٢٣٪. ومن أمثلة القرارات التي تنتمي لهذا المجال . دستور المملكة الليبية لسنة ١٩٥١م المادة رقم (١٨٦) «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة»، قانون رقم (٦) بأمر الملك لسنة ١٩٥٢م بشأن قانون اللغة العربية لسنة ١٩٥٢م. والإعلان الدستوري للمجلس الوطني الانتقالي لسنة ٢٠١١م مادة (١) ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، وتكفل الدولة لغير المسلمين حرية القيام بشعائهم الدينية، واللغة الرسمية هي اللغة العربية، وتضمن الدولة الليبية الحقوق لكل مكونات المجتمع الليبي وتعتبر لغاتها لغات وطنية.

ثم تتوزع بقية القرارات على بقية المجالات. فمن أمثلة القرارات في المجال الاقتصادي قرار وزير المالية رقم (٣) لسنة ١٩٥٤م بشأن تحرير السجلات باللغة العربية، وقرار أمين عام مجمع اللغة العربية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦م بشأن تشكيل لجنة

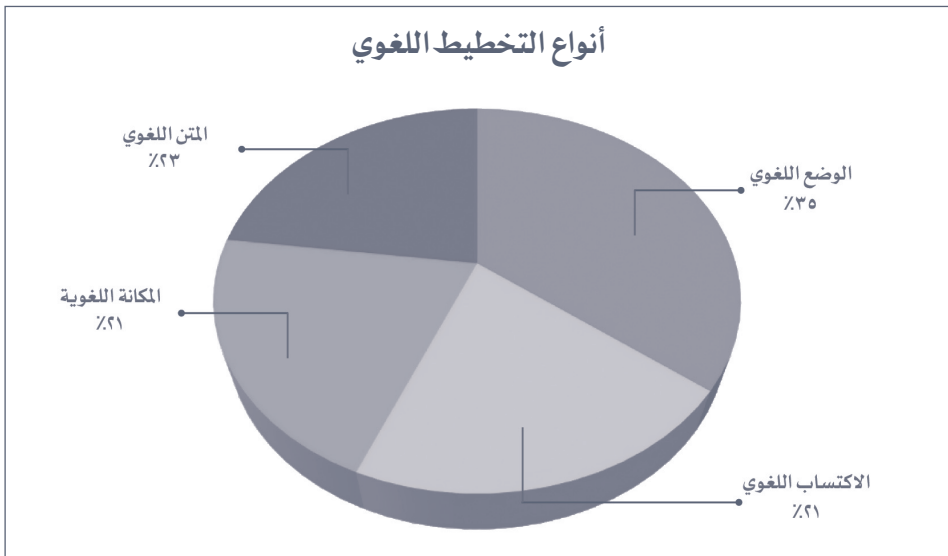
الأسماء والمسميات للشركات. وسنقف بمزيد من التفصيل عند كثير من هذا القرارات في الجانب المتعلق بالتحليل الكيفي للسياسات اللغوية.

وأما من ناحية توزيع القرارات على أنواع التخطيط اللغوي، فيلخص الجدول (٨) هذا التوزيع، ويبين الشكل (٥) نسبة القرارات في كل نوع إلى المجموع الكلي للقرارات.

الجدول (٨): أنواع التخطيط اللغوي

عدد القرارات	أنواع التخطيط
١٧	الوضع اللغوي
١٠	الاكتساب اللغوي
١١	المتن اللغوي
١٠	المكانة اللغوية

الشكل رقم (٥): أنواع التخطيط اللغوي



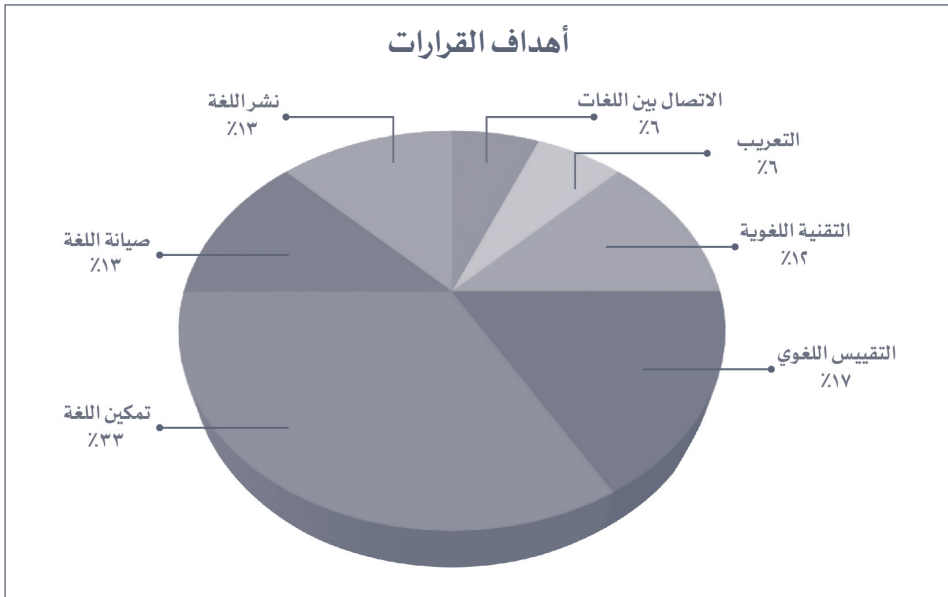
ومن أمثلة قرارات الوضع اللغوي المادة (١٨٦) من دستور المملكة لسنة ١٩٥١م، والإعلان الدستوري لسنة ١٩٦٩م المادة رقم (٢)، والإعلان الدستوري لسنة ٢٠١١م المادة رقم (١)، وكل هذه المواد وضعت اللغة العربية في المكان اللائق بها بعد أن كانت مقصورة على المساجد والكتاتيب في العهد التركي والإيطالي، بحيث أصبحت أداة لإدارة دواليب الدولة في البلاد. ومن أمثلة القرارات المتعلقة بتخطيط الاكتساب قرار رقم (١٠٢٣) لسنة ٢٠٢٢م بشأن إصدار لائحة تنظيم شؤون التربية والتعليم، وقرار رقم (١٨) لسنة ٢٠١٠م بشأن قانون التعليم، وقرار رقم (٢٤٥) لسنة ١٩٨٦م بشأن إنشاء مركز تعليم. وكلها تولي اللغة العربية مكانة مهمة. ومما يمكن ملاحظته على الاكتساب اللغوي أنه بدأ بمسارين أحدهما المسار الديني مثل الأزهر الشريف، والثاني المسار المدني على غرار المناهج الحديثة. ومن أمثلة القرارات المتعلقة بتخطيط المتن قرار وزير التعليم العالي رقم (٣٥٥) لسنة ٢٠١٨م بشأن تمكين موظف مختص بالتصحيح والتدقيق اللغوي للرسائل المتداولة بين إدارات الوزارة؛ نظراً لوجود أخطاء لغوية كثيرة في تلك الرسائل. وقرار رقم (١٢) لسنة ٢٠١٤م بشأن الكتابة الصوتية بالحرف العربي والهدف من هذه الكتابة تكوين حروف دولية للغة العربية لحاجة اللغة العربية الماسة لهذا النوع من الكتابة في اللسانيات وفي صياغة وتوحيد المصطلح العلمي، وقرار رقم (١٩) لسنة ٢٠١٩م بشأن تشكيل لجنة السلامة اللغوية، ومهمتها إقامة دورات التصحيح اللغوي إملائياً، ونحوياً وأسلوبياً لموظفي الدولة. ومن أمثلة القرارات المتعلقة بتخطيط المكانة دستور الحكم الجمهوري لسنة ١٩٦٩م المادة (٢) لم يكن للغات الأخرى مكانة في ليبيا واستأثرت اللغة العربية بالكتابة في الصحف وباستعمال الرسمي، وزاد تعزيز مكانة اللغة العربية القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤م بشأن منع استعمال غير اللغة العربية والأرقام العربية في جميع المعاملات.

وأخر موضوع سنقف عنده في هذا الاستعراض الكمي للقرارات الموضوع المتعلق بأهداف القرارات وأغراضها. فقد توزعت القرارات على عدد من الأهداف والغايات يلخصها الجدول (٩)، ويبين الشكل (٦) نسبة كل واحد منها.

الجدول (٩): أهداف القرارات اللغوية

أهداف القرارات	عددتها
التقييس اللغوي	٨
التنقية اللغوية	٦
صيانة اللغة	٦
نشر اللغة	٦
تمكين اللغة	١٦
التعريب	٣
الاتصال بين اللغات	٣

الشكل (٦): نسبة أهداف القرارات اللغوية



ومن باب التمثيل على بعض هذه الأهداف نذكر في باب التنقية اللغوية قرار وزير الداخلية رقم (٩٥) لسنة ١٩٧٥م بشأن تعريب كتيبات المركبات الآلية؛ لأن المعلومات عن المركبات الآلية كانت كلها مكتوبة بلغات أجنبية فأمر هذا القرار بوجوب كتابتها باللغة العربية. وقرار وزير الدولة للتغذية رقم (٦١) لسنة ١٩٧٥م بشأن حظر كلمة (بسكويت) يهدف هذا القرار إلى تصفية اللغة العربية من المصطلحات والأسماء التي علقت بها في مجال المواد الغذائية. وقرار أمين اللجنة الشعبية العامة للإعلام رقم (٢٩٠) لسنة ١٩٨٧م بشأن حظر الكتابة باللهجة العامية في الصحف، يهدف هذا القرار إلى تنقية المستوى اللغوي الفصح من الشوائب التي قد تعلق به عند استعمال اللهجة العامية في كتابة الصحف. وفي باب نشر اللغة نذكر ١- قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن إنشاء جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية لسنة ١٩٦١م. وكان من ضمن مؤسسات هذه الجامعة (معهد البعوث) الذي كان يفد إليه الطلاب من كثير من البلاد الإسلامية فيتعلمون اللغة العربية ثم يدخلون الجامعة ويتخرجوا فقهاء ولغويين يفيدون بلدانهم في الفقه واللغة العربية. وفي باب التقييس اللغوي نذكر قرار مجمع اللغة العربية رقم (١٩) بشأن تشكيل لجنة السلامة اللغوية لسنة ٢٠١٩م ومن مهام هذه اللجنة إقامة دورات للتصحيح اللغوي لموظفي الدولة، فهذه اللجنة تحافظ على المستوى الفصح من اللغة العربية، وتجعله مقياساً للصحة والخطأ.

● الجانب الكيفي للسياسة اللغوية في ليبيا:

توزعت السياسة اللغوية في ليبيا على ثلاث فترات زمنية، وهي:

- أ. بداية الحكم الملكي حيث كان التركيز على رسمية اللغة العربية، وأسباب ذلك تظهر في كراهية الشعب الليبي للغة الإيطالية؛ لأنها لغة المستعمر الذي رَسَّمها في ليبيا وأزاح اللغة العربية عن الاستعمال الرسمي مدة حكمه قسراً، فكان ردّ الفعل هو ترسيم اللغة العربية وإزاحة اللغة الإيطالية.

ولكن الدستور الليبي في العهد الملكي لم يقفل الباب أمام اللغات الأجنبية فكانت هناك صحف في ليبيا تصدر بلغات غير العربية، والسبب في هذا الانفتاح على اللغات الأخرى في هذا العهد أنه لم تكن هناك لغات أجنبية لها القدرة على مزاحمة اللغة العربية، ولم يظهر النداء بالهوية اللغوية والثقافية لمكونات المجتمع الليبي التي لديها لغات غير اللغة العربية.

وهناك أسباب أخرى منها الاجتماعي والسياسي؛ فالمجمع الليبي لم تستوطن فيه جالية كبيرة زاحمت اللغة العربية في الاستعمال، والملك إدريس من العائلة السنوسية التي كانت لها زوايا في المنطقة الشرقية تنشر الدين الإسلامي واللغة العربية، فقاومت هذه الزوايا الاستعمار الإيطالي فأجبرها على النزوح إلى الجنوب الليبي، ثم عند سيطرة الطليان على ليبيا كلها نزح الباقي منها إلى مصر، وكان الملك إدريس أحد النازحين إليها، فعند رجوعه إلى البلاد كان متحمساً لإزاحة لغة المستعمر الإيطالية وترسيم اللغة العربية.

فهذه الأسباب جميعاً أدت إلى الشعور بضرورة إحياء اللغة العربية ووضع سياسة لها، ففي السنة الأولى من الاستقلال أي سنة ١٩٥١م صدر القانون العرضي للغة العربية الذي تمثل في المادة رقم (١٨٦) من الدستور التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

وفي السنة التي تليها أي سنة ١٩٥٢م صدر قرار مستقل؛ هو القانون رقم (٦) الذي سُمي (بقانون اللغة العربية)، وهو أول قانون يصدر في العهد الملكي خاص باللغة العربية. فقد نص هذا القانون في المادة الثانية الفقرة الأولى منها على أنه «يجب أن يحرر باللغة العربية جميع ما يقدم إلى حكومة المملكة الليبية... ويترتب على عدم مراعاة الفقرة الأولى من هذه المادة اعتبار المحررات والعطاءات والوثائق... كأن لم تقدم». وفي سنة ١٩٥٤م صدر القرار المستقل وهو الإعلان رقم (٣) من وزير المالية بضرورة تطبيق القانون رقم (٦) في جميع الدوائر الحكومية وسُمي هذا القرار باسم (تحرير الدفاتر والسجلات)، وهو بمثابة الإنذار الأخير بضرورة تعريب دواوين الدولة جميعها. ثم

في سنة ١٩٥٩م صدر القانون العرضي للمطبوعات الذي كان من أهم نصوصه اشتراط معرفة اللغة العربية على محرر الصحيفة أي كان نوعها، وعلى بائع الصحف والمجلات والكتب، وكانت أبرز الجهات المصدرة للقوانين في هذه الفترة هي (الجمعية الوطنية الليبية) لإنها أول هيئة وضعت الدستور، ثم مجلس الوزراء بأمر الملك بعد استقرار الحكم الملكي في البلاد.

فالحكم الملكي رغم المدة القصيرة التي قضاها في حكم ليبيا أي (١٨) سنة، إلا أنه أرسى دعائم للسياسة اللغوية في ليبيا من أهمها: المادة (١٨٦) من دستور ١٩٥٢م، وقانون اللغة العربية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢م، هذا ما يخص الوضع اللغوي وصيانة اللغة، كما أنه في جانب الاكتساب اللغوي أنشأ جامعتين هما: الجامعة الليبية، وجامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية.

ب. ثانياً فترة الحكم الجمهوري وهي فترة طويلة نوعاً ما امتدت من سنة ١٩٦٩م إلى سنة ٢٠١١م وقد تغير الحكم في ليبيا في هذه الفترة حين ظهر النداء بالقومية العربية، وقبل تغير الحكم بسنتين هُزم الجيش المصري في حربه ضد إسرائيل فزاد ذلك من تأجيج الشعور القومي في ليبيا؛ ففي السنة التي قام فيها الجيش بتغيير الحكم الملكي إلى جمهوري (١٩٦٩م) أصدر قادة التغيير قراراتين:

أحدهما قرار عرضي وهو المادة رقم (٢) من الإعلان الدستوري لسنة ١٩٦٩م التي أكدت على ما جاء في المادة رقم (١٨٦) من دستور المملكة، وكانت جهة الإصدار أعلى سلطة في البلاد وهي (مجلس قيادة الثورة).

والآخر قرار مستقل؛ وهو أمر (مجلس قيادة الثورة) لسنة ١٩٦٩م بوجوب استعمال اللغة العربية في جميع المكاتب الرسمية وغير الرسمية. ونظراً لطول مدة الحكم الجمهوري في ليبيا ولكثرة القرارات التي سنّها يمكن لنا هنا ذكر أهم هذه القرارات وأنواعها والجهات المصدرة لها وأهدافها ومدى الجدية في تطبيقها، ومن ذلك: القانون المستقل رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤م بمنع استعمال غير اللغة العربية

والأرقام العربية في جميع المعاملات، صدر من أعلى سلطة في البلاد وهي (مؤتمر الشعب العام) والهدف منه منع استعمال غير اللغة العربية في أي إدارة من إدارات الدولة، ويدل هذا القرار على أن فترة الحكم الجمهوري هي فترة اللغة الواحدة (اللغة العربية فقط) غير أنه في الواقع المعاش ظهرت استثناءات لهذا القانون منها التدريس في الكليات العلمية باللغة الإنجليزية مثل الطب، والهندسة، وفي بعض المجالات أسماء الدواء والوصفات الطبية، والعقود والمعاملات التي تُجرى مع شركات النفط، والقرار المستقل رقم (١٢٤) لسنة ١٩٩٤م بشأن إنشاء مجمع اللغة العربية، والهدف من المجمع الحفاظ على سلامة اللغة العربية، وتنبيه الجهات العامة والخاصة بضرورة الالتزام بقوانين اللغة العربية، ولكن وضع هذا المجمع لم يكن مستقراً، فتارة يوضع تحت وزارة التعليم، وتارة أخرى يوضع تحت وزارة الإعلام، ولم يكن لقراراته الأثر الفعلي في المؤسسات الليبية؛ والسبب في ذلك عدم استقراره، وعدم جدية إدارات الدولة في تطبيق القرارات اللغوية التي يقترحها. والقانون العرضي بشأن الاكتساب اللغوي رقم (٥٨) الذي بموجبه نشأت جمعية الدعوة الإسلامية سنة ١٩٧٢م، هذه المؤسسة لم يكن الهدف من تأسيسها تعليم اللغة العربية في ليبيا بل الهدف - حسب ما ورد في قرار الإنشاء هو - نشر الشريعة الإسلامية واللغة العربية بالخارج، ولكن عند التطبيق غلب عليها الجانب السياسي ورعاية أهداف الحكم. وفي بداية التسعينات من القرن العشرين ظهرت دعوة تعريب العلوم، في ليبيا فصدر قرار رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٢م بإنشاء (المركز الوطني للتعريب والترجمة) وصدرت أوامر للجامعات بتعريب المقررات الدراسية فأنشئت لجان مهمتها التعريب في الجامعات، ولكن نظراً لعدم تمويل هذه الجهود من قبل الدولة لم يكتب لهذه الدعوة النجاح.

ولكن ذلك لا يعني أن كل القرارات اللغوية في هذه الفترة لم تحقق شيئاً، فالقرار الخاص بإنشاء جمعية الدعوة الإسلامية ساهم في نشر اللغة العربية في إفريقيا بإنشاء كليات للغة العربية في تشاد وفي بنين وفي بعض الدول العربية، كما أرسلت الجمعية أساتذة جامعيين للجامعات في إفريقيا؛ منها الجامعة الإسلامية بالنيجر وبنيجيريا

وبينين. ويضاف إلى ذلك أن القرار المستقل رقم (٢٩٠) لسنة ١٩٨٧م بشأن حظر الكتابة باللهجة العامية حقق الهدف منه فقد توقفت بؤادر استعمال اللهجة في الصحف الليبية. وفي سنة ١٩٧٦م صدر القرار العرضي رقم (٥٩) بشأن تقرير الأحكام الخاصة بمدرسي القرآن الكريم، وقد منح هذا القانون لحافظ القرآن الكريم الدرجة الوظيفية التي يستحقها خريج الجامعة، وقد طبق هذا القانون فعلاً، وربما يرجع إليه كثرة حفاظ القرآن الكريم في ليبيا.

إن مما اتسمت به هذه الفترة من الحكم هو التركيز على لغة واحدة (العربية) وتعدد الجهات المصدرة للقرارات مع اتحادها في الدرجة من حيث قوة القرار، من ذلك: مجلس قيادة الثورة، واللجنة الشعبية العامة، ومؤتمر الشعب العام، ومجلس الوزراء ج- في الفترة الانتقالية من سنة ٢٠١١م إلى سنة ٢٠٢٢م صدرت قرارات مستقلة وعرضية، وهي فترة قصيرة اتسمت بالانفتاح على اللغات الأخرى غير العربية خصوصاً لغات المكونات للشعب الليبي وهي اللغة الأمازيغية، ولغة التبو فقد نص الدستور المؤقت لسنة ٢٠١١م في المادة رقم (١) على الآتي «تضمن الدولة الليبية الحقوق الثقافية لكل مكونات الشعب الليبي، وتعتبر لغاتها لغات وطنية»، وكان أبرز الجهات المصدرة للقرارات في هذه الفترة هي المجلس الوطني الانتقالي؛ لأنه الجهة الأولى في هذه الفترة التي وضعت الدستور، ثم المؤتمر الوطني لتوليه السلطة التنفيذية بعد انتهاء سلطة المؤتمر الوطني، ثم مجلس الوزراء لأنه السلطة التنفيذية في الحكومة التي أقرها المؤتمر الوطني، ثم مجمع اللغة العربية وهي المؤسسة التي نص قانون إنشائها على ضرورة المحافظة على سلامة اللغة العربية، وحث أجهزة الدولة على ضرورة تطبيق السياسة اللغوية التي تقترحها.

• الجهات المؤثرة في تشريع القرارات وتطبيقها:

مرّت السياسة اللغوية في ليبيا بثلاثة أنواع من الحكم، واختلفت تبعاً لذلك الجهات المؤثرة في صنع القرار السياسي اللغوي؛ ففي العهد الملكي وعند نشوء الدولة

كان المُصَدَّر للقرار مجلس الوزراء بأمر الملك، وتركزت السياسات اللغوية حول ترسيم اللغة العربية، وتنظيم استعمالها، وعلى الاكتساب اللغوي؛ لأن نسبة الأمية كانت مرتفعة في الشعب، فأنشئت جامعتان إحداهما مدنية والأخرى دينية، هما الجامعة الليبية، وجامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، ولم يكن في هذا العهد إقصاء للغات الأخرى فقد كانت هناك صحف تحرر بغير اللغة العربية، الأمر الذي استدعى المشرع الليبي لأن يصدر القرار رقم (٦) لسنة ١٩٥٢م والذي سمي بـ (قانون اللغة العربية) ومن الشروط التي تضمنها هذا القرار هو أن يكون محرر الصحيفة ذا كفاءة في اللغة العربية مهما كان نوع اللغة التي تحرر بها الصحيفة.

وفي العهد الجمهوري تعددت الجهات المصدرة للقرار اللغوي، منها مجلس قيادة الثورة، ومجلس الوزراء، واللجنة الشعبية العامة، ومؤتمر الشعب العام، إضافة إلى الوزارات، والمؤسسات العامة.

واتسم هذا العهد بالتخطيط للغة العربية فقط لأسباب منها ما يلي:

١- كان السياق الليبي والعربي عامة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين مشحوناً بالشعور القومي، وزاد من تأجيج هذا الشعور هزيمة الجيش المصري سنة ١٩٦٧م أمام دولة الاحتلال، ويدل على قوة تأثير هذا الشعور أن تغيير الحكم الجمهوري بالملكي حدث بعد سنتين فقط من الحرب بين مصر ودولة الاحتلال.

٢- لم تكن هناك لغة تنافس اللغة العربية في الاستعمال الرسمي.

٣- طغيان اللهجة العامية على الاستعمال، فعالجت بعض السياسات اللغوية في الثمانينات من القرن العشرين بوادراً استخدام اللهجة العامية في الصحف الليبية مثل القرار رقم (٢٩٠) لسنة ١٩٨٧م بشأن حظر الكتابة باللهجة العامية في الصحف (الجريدة الرسمية) فماتت هذه البوادر في مهدها؛ لأن الشعور بمكانة

الفصحى عند المثقفين كان عالياً فهو عندهم المستوى اللغوي الوحيد الذي يحق أن يكتب وتحرر به الصحف، لأسباب دينية فهي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، ولأسباب قومية فهي اللغة المستعملة رسمياً في أغلب البلاد العربية.

٤- لم يكن هناك من نادى برسمية اللغات المستعملة من قبل الأقليات الليبية (الأمازيغية ولغة التبو).

وفي الفترة الانتقالية بداية من سنة ٢٠١١م طالبت الأقليات العرقية بترسيم لغاتها، فتغيرت السياسة اللغوية في هذا العهد نوعاً ما، فقد وصفت لغات الأقليات باللغات الوطنية بسبب التأثير السياسي على المؤتمر الوطني جهة إصدار القرار من قبل هذه الأقليات.

• مناقشة الواقع المعاش وتطبيق القرارات:

حاولت السياسات اللغوية في ليبيا معالجة عدة قضايا لغوية منها:

١- غزو اللغة الإنجليزية اللغة العربية والتأثير فيها بواسطة إزاحتها من لافتات المحلات والأماكن العامة فجاء القرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٩م بشأن اللافتات وأعمال الدعاية ووجوب كتابتها باللغة العربية، ولكن لم يكن هناك أي تأثير لهذا القرار، فأغلب المحلات والمقاهي في طرابلس اليوم مسماة بأسماء أجنبية ومكتوبة بالحرف اللاتيني، والسبب هو عدم متابعة وتطبيق القرار السابق من قبل السلطات المحلية، والشعور من قبل أصحاب المحلات والمقاهي بأن كتابتها باللغة الإنجليزية يجلب الزبائن إليها.

٢- بعض القرارات السياسية اللغوية توسم بالعشوائية وعدم التخطيط والتنظيم لها، ويتمثل ذلك في القرار رقم (٦١) لسنة ١٩٨٦م «قرار وزير الدولة للتغذية والثروة البحرية بحظر كلمة (بسكويت)» فهل عربت أسماء المنتجات الغذائية كلها في ليبيا وبقيت كلمة (بسكويت) الجواب لا؛ لذلك عُدَّ هذا

القرار عشوائياً إذ أن هناك كلمات كثيرة أجنبية مستعملة في ليبيا مثل (كَرَمَلاً) نوع من الحلوى، وكلمة (جىلاطي) نوع من الحلوى المجمدة وغيرهما كثير.

٣- في شأن إصلاح اللغة صدر القرار رقم (٣٥٥) لسنة ٢٠١٨م من وزير التعليم العالي بشأن تمكين موظف مختص بالتصحيح والتدقيق اللغوي للرسائل المتداولة بين إدارات الوزارة، نظراً لوجود أخطاء لغوية صارخة في كتابتها، ولكن إلى حد الآن لم يطبق هذا القرار لعدم الجدية والمتابعة.

٤- في بداية التسعينات من القرن العشرين توجهت الدولة إلى التعريب، وهي حملة قصد بها تعريب المناهج الجامعية بتأليف لجان مختصة بالتعريب فيها، ونشأ بموجب القرار رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٢م المركز الوطني للتعريب والترجمة. ولكن لم تأت هذه الحملة بالهدف المنشود منها، نظراً لعدم جدية أصحاب القرار إذ لم يكن هناك تمويل لازم لها، وللواقع السائد في الجامعات خصوصاً كليات العلوم التطبيقية إذ يفضل أعضاء هيئة التدريس فيها اللغة الإنجليزية على العربية في التدريس الجامعي، ولذلك أسباب كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر أن أغلب أعضاء هيئة التدريس في الجامعة أكملوا دراساتهم بلغات مختلفة، وابتعدوا عن استعمال اللغة العربية الفصحى كتابة وقراءة مدة دراسة الماجستير والدكتوراه، ومنها الحملة التي تقودها المنظمات العالمية التي تسعى إلى العولمة وتغليب اللغة الإنجليزية على العربية في ليبيا بالدعوة أن اللغة الإنجليزية هي لغة العلم.

٥- لا تقبل شركات النفط في ليبيا التوظيف إلا من يتقن اللغة الإنجليزية، ولا تبرم عقودها مع الدولة الليبية إلا باللغة الإنجليزية، وهذا مخالفة لقانون العمل رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٠م الذي ينص على الآتي: «يجب أن يكون عقد التدريب المهني مكتوباً باللغة العربية وتحدد فيه مدة التدريب ومراحل والأجر في كل مرحلة، وألا يقل في المرحلة الأخيرة عن الحد الأدنى للأجور المحددة للمهنة التي

يتدرب عليها العامل، فإذا كان العامل حدثاً تولى إبرام العقد وليه الشرعي أو الوصي عليه».

وفي العموم يمكن القول إن ما تحتاج إليه السياسة اللغوية في ليبيا لتطبيقها على الوجه الأكمل هو جدية الدولة في المتابعة وتطبيق القانون، وتمويل المشاريع اللازمة لتعريب العلوم، وكل ما يتعلق بالمعاملات العامة والخاصة.

١.١. أبرز التحديات التي تواجه اللغة العربية في ليبيا:

هناك تحديات كثيرة للغة العربية في ليبيا منها:

- اختلاف أنظمة الحكم التي توالى على ليبيا، والتذبذب في رسم أهداف السياسة اللغوية.
- عدم تمويل الدولة عند تطبيق السياسة اللغوية مثل التعريب في الجامعات.
- تدني مستوى الاكتساب اللغوي، لعدم الاهتمام بالمعلم تدريباً ومتابعة.
- عدم متابعة الدولة في تطبيق السياسات اللغوية.
- اختلاف اللغات التي درس بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات أدى إلى عدم الحماس لتطبيق التعريب في الجامعات الليبية.
- مزاحمة اللغة الإنجليزية للغة العربية في الشارع بأسماء المحلات التجارية، وفي الجامعة بالمصطلحات العلمية، وفي وسائل الاتصال الحديثة بالدعاية والإعلان.
- الشعور بالنمط المتدني للغة العربية مقارنة باللغة الإنجليزية، فما يتقاضاه معلم اللغة العربية بصفة عامة أقل بقليل مما يتقاضاه معلم اللغة الإنجليزية، أضف إلى ذلك أن قطاع النفط وهو أهم قطاع اقتصادي في ليبيا يشترط للتوظيف فيه إتقان اللغة الإنجليزية.

- الاستثناءات في السياسة اللغوية، فعندما تتعلق السياسة اللغوية بالجامعة مثلاً تستثنى من التعريب الكليات العلمية، وعند إبرام العقود مع جهات أجنبية أعطت السياسة اللغوية الإذن للجنة الشعبية العامة بجواز كتابة العقد باللغة التي تختارها.
- عدم متابعة الدولة لتطبيق قرارات مجمع اللغة العربية فيما يخص الأسماء والتسميات، والتدقيق اللغوي.
- غياب استخدام التقنيات الحديثة في تعليم اللغة العربية، وعدم تطوير المتن في اللغة العربية لتلحق باللغات المتطورة التي تملك حروفاً دولية.
- طغيان اللهجة العامية على كل المجالات، في البيت وفي السوق، وفي الإدارة (شفويا) وفي الفصل الدراسي.

٢.١. وجوه التحسين الممكنة للوضع اللغوي في ليبيا:

بعد تتبع السياسات اللغوية في ليبيا، والنظر في جوانب نجاحها وإخفاقها تبين أن أوجه التحسين للوضع اللغوي يجب أن تتركز في الآتي:

أولاً إصلاح التعليم، بمنع الغش في امتحانات اللغة العربية، وبتقوية الحصيلة اللغوية لدى الطالب، والرفع من مستوى المعلم مادياً ومعنوياً، وإتقان تأليف الكتاب المدرسي.

ثانياً متابعة الإعلام، والتثبت من أن ما يذاع أو ينشر لا يؤثر سلباً في اللغة العربية، وحث القائمين على الإعلام بأن ينتجوا البرامج التي تهدف إلى تحسين الوضع اللغوي، وتساعد على الرفع من شأن اللغة العربية في ذهن المواطن.

ثالثاً التفكير في الوسائل التي يمكن بواسطتها الحد من طغيان اللهجة العامية على المستوى الفصيح من اللغة العربية؛ وذلك بالتوعية في المدارس والجامعات

وبيان خطورة سيطرة اللهجة العامية، وسن القوانين اللغوية الموجهة للطبقة المثقفة في المجتمع كالمدرسين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة بضرورة استعمال الفصحى في الفصل الدراسي في قاعات المحاضرات بالجامعة، أو عند مناقشة الرسائل الجامعية.

رابعاً العمل على ترقية الشعور بالصورة النمطية العليا للغة العربية؛ وذلك بأن يستعمل المسؤولون اللغة العربية الصحيحة في جميع مقابلاتهم، وتشجع الجمعيات والهيئات التي تهدف إلى استعمال العربية الفصحى في جميع المجالات.

خامساً تقنين تعليم اللغة الأجنبية مثل ألا تدرس اللغة الأجنبية في المدارس العامة أو الخاصة إلا بعد أن يجتاز التلميذ المرحلة الابتدائية.

سادساً تعيين مدققين لغويين في الوزارات التي لديها تواصل أكثر بالجمهور مثل وزارة التعليم ووزارة الإعلام.

وكل ما تحتاج إليه السياسة اللغوية في ليبيا من تعزيز هو المتابعة الصارمة لتطبيقها والحد من الاستثناءات فيها، وتمويل المشاريع اللغوية الهادفة.

الخاتمة:

تفي السياسة اللغوية في ليبيا بالغرض من الناحية النظرية، ولكنها احتوت على استثناءات فتحت فجوات فيها أدت إلى تخلص بعض المؤسسات الحكومية من بعض نصوص تلك السياسة؛ من ذلك قانون التعريب في الجامعات الذي أوجب تعريب مناهج المواد العلمية التطبيقية في الجامعة، ولكنه استثنى كليات مثل كلية الطب. ومن المجالات التي طبقت فيها السياسة اللغوية نشر اللغة العربية في العالم بتأسيس جامعات متخصصة في تدريس اللغة العربية والدراسات الإسلامية، مثل جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، ووريثتها الجامعة الإسلامية في فترة الحكم الجمهوري، ثم جمعية الدعوة الإسلامية التي كانت مهمتها نشر اللغة العربية والدعوة الإسلامية خارج ليبيا، فقد فتحت هذه الجمعية كليات لدراسة الفقه واللغة العربية في إفريقيا، وفي بعض الدول الإسلامية. من المجالات التي طبقت فيها السياسة اللغوية إيقاف محاولة الكتابة بالعامية في الصحف الليبية، وتطبيق القرار بتعريب كتيبات المركبات الآلية.

ونختم بأن المطلوب في قرارات السياسة اللغوية أن تكون خالية من الاستثناءات، وأن تكون الدولة جادة بالمتابعة، وبالتمويل اللازم للجهود الرامية لتطبيق السياسة اللغوية، وبالدعم الحقيقي والجاد للغة العربية؛ وذلك بإنشاء مؤسسات لترجمة العلوم والفنون إليها. ومن القضايا التي يطلب تطويرها في السياسة اللغوية في ليبيا هي قضية (تعريب أسماء المواليد، وتسميات الشركات)، وقد قطع فيها شوطاً كبيراً مجمع اللغة العربية الليبي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد.

وتعزيز الوجود النظامي للغة العربية في ليبيا يتطلب الجدية من جانب الدولة لتطبيق قرارات السياسة اللغوية، وتمويل المؤسسات التي تقوم بتطبيق السياسة اللغوية ومتابعتها، وإيمان النخبة القائمة على التدريس في الجامعات بضرورة توطئ العلوم والمعارف؛ لأن دولاً مثل اليابان والصين وكوريا لم تتقدم إلا بتوطين العلوم ودراستها بلغاتها المحلية.

المصادر العربية:

- الجريدة الرسمية. العدد الأول سنة ١٩٥١م، وعدد ١٩٦٩م، وعدد ٢٠١١م. طرابلس، ليبيا.
- المحمود محمود (٢٠١٨م) « التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري ». مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة.
- الندوة العلمية الثامنة (الجذور المشتركة للحضارات العربية القديمة) (تدكا) قراءة تأيلية للهجة التبو، عبد المنعم المحجوب، جمعية الدعوة الإسلامية، ٢٠١٠م.
- التمهيد في علم اللغة. محمد خليفة الأسود، جامعة السابع من أبريل، ط ٢، الزاوية، ليبيا، ٢٠٠٨م.
- سفر العرب الأمازيغ. علي فهمي خشيم، دار نور للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٥م.
- معجم الجذور العربية للكلمات الأمازيغية. عثمان سعدي، مجمع اللغة العربية الليبي، ط ١، دار الأمة، الجزائر، ٢٠٠٧م.
- العلاقات الثقافية وصلات النسب بين الأمازيغ والعرب. محمد عيسى، دار الرواد، طرابلس، ط ١، ٢٠٢١م.
- فتوح البلدان. أبو العباس البلاذري، تحقيق أنيس الطباع وآخرين، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان.
- الدستور الليبي لسنة ١٩٥١م. الجريدة الرسمية، العدد الأول، الجريدة الرسمية.
- المادة رقم (١) من الدستور الليبي المؤقت لسنة ٢٠١١م، الجريدة الرسمية.
- قانون بتنظيم الجامعة الليبية. مجلس الوزراء بأمر الملك لسنة ١٩٥٥م الجريدة الرسمية.

- قانون إنشاء جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية لسنة ١٩٦١م،
الجريدة الرسمية.
- قانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٢م بإنشاء جمعية الدعوة الإسلامية، الجريدة
الرسمية.
- قرار رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٢م بشأن تنظيم وتحديد اختصاصات الجهاز الإداري
لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية. الجريدة الرسمية.
- الجريدة الرسمية. عدد (٢٤) سبتمبر ١٩٦٩م، وزارة العدل، طرابلس، ليبيا.
- قرار اللجنة الشعبية العامة لسنة ١٩٩٤م رقم (١٢٤) بإنشاء مجمع اللغة
العربية، الجريدة الرسمية.
- لسان العرب، جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت.
- المادة رقم (٢) الفقرة الأولى من قانون اللغة العربية لسنة ١٩٥٢م.
- الجذور التاريخية لسكان المغرب القديم. محمد علي عيسى، دار الأصاله
والمعاصرة، طرابلس ٢٠٠٩م.
- ليبيا في الرحلات العربية والغربية (نحو رؤية تحليلية) مجمع اللغة العربية،
طرابلس، ٢٠٠٩م.
- التاريخ واللسانيات (النص ومستويات التأويل). أعمال المائدة المستديرة،
مراكش، المغرب، ١٩٩٠م.
- منهج البحث اللغوي. محمود سلمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
مصر، ٢٠٠٣م.
- طرابلس تحت حكم الأسبان وفرسان مالطا. أيتوي روسي، ترجمة خليفة محمد
التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ١٩٦٩م.

المصادر الأجنبية:

- Language planning and social change. Robert cooper , Cambridge university press. 1989.
- Language and social context. Edited by paolo Giglioli, Penguin Education , London , 1975.
- Modern Linguistics. Manfred Bierwisch , Indiana university , 1971
- An Introduction to the comparative grammar of Semitic languages. by Sabatino Moscati , 1964 , WIESBADEN.

١٩: دراسة حالة

(جمهورية مصر العربية)

إعداد: الأستاذ الدكتور محمود بكر محمد بكر



دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية

القسم الأول: مقدمة تاريخية لغوية عن مصر:

تمتلك مصر موقعاً جغرافياً استراتيجياً على امتداد البحر المتوسط وتطل على البحر الأحمر، وتحدها ليبيا من الغرب والسودان من الجنوب وفلسطين وقبرص من الشرق. وتعتبر مصر دولة ذات أهمية استراتيجية بسبب موقعها الجغرافي الحيوي، حيث تمثل ممراً مائياً هاماً للتجارة العالمية وتتمتع بموارد طبيعية غنية مثل الغاز والبتروöl والفحم، والذهب، والفوسفات، وغيرها.

تقع مصر في شمال شرق إفريقيا وجنوب غرب آسيا وتبلغ مساحتها حوالي ١,٠٠٢,٤٥٠ كيلومتر مربع، بين خطي العرض ٢٢° و ٣٢° شمالاً وخطي الطول ٢٥° و ٣٥° شرقاً. ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٠٥ مليون نسمة، مما يجعلها الدولة الأكثر سكاناً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعتبر العاصمة القاهرة أكبر مدينة في مصر، وتضم أكثر من ١٠ مليون نسمة. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

تتمتع مصر بنسبة عالية من السكان المواطنين، حيث يبلغ عدد المواطنين الذين يحملون الجنسية المصرية حوالي ٨٤٪ من إجمالي السكان. وأما عدد العرب المقيمين في مصر فنحو ١٦,٥ مليون مواطن عربي كالتالي: الجالية السورية ٥,٦ مليون سوري، والجالية العراقية ٢,٢٧ مليون عراقي والجالية اليمنية ١,٧٦ مليون يمني، والجالية السودانية ٤,٣ مليون سوداني، والجالية الفلسطينية ٣ مليون فلسطيني، (بوابة أخبار اليوم) وتتوزع هذه الجالية بشكل رئيسي بين العمالة المهاجرة والمستثمرين الذين يعملون في مجالات مختلفة في البلاد.

تشتهر مصر بتاريخها العريق وثقافتها الغنية، وهذا يتضح في اللغات التي يتحدث بها المصريون، حيث تتميز مصر بالعديد من اللغات المستخدمة، وتحمل اللغة العربية مكانة مرموقة كلغة رسمية ولغة تعليمية، بالإضافة إلى اللغات الأخرى التي تستعمل في مختلف أنحاء البلاد. وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية في مصر ويتحدث بها

معظم السكان، وتشكل اللغة الأساسية في المجالات الحكومية والتجارية والثقافية. كما أنها تُدرّس في المدارس والجامعات وتستخدم في الإعلام والصحافة والنشر.

بالإضافة إلى اللغة العربية، يتحدث المصريون اللغة الإنجليزية بشكل واسع، وتستخدم في المجالات السياحية والتجارية والتعليمية. كما أن هناك لغات أخرى مثل اللغة الفرنسية والألمانية والإسبانية، ولكنها لغات ثانوية ولا تستخدم بشكل واسع. ويتحدث بعض المصريين اللغات الأخرى المحلية، مثل النوبية والأمازيغية، ولكن هذه اللغات تستخدم بشكل محدود في مناطق محددة من البلاد. وتتمثل اللغات الأمازيغية في الـ «سيوي» (أي اللغة السيوية)، التي يتحدثها حوالي ٥,٠٠٠ في واحة سيوة، وفي وادي النيل في الصعيد، حول كوم أمبو وأسوان، وهناك حوالي ٣٠٠,٠٠٠ متحدث للغات النوبية، وما يقارب الـ ٧٧,٠٠٠ متحدث للغة البجا يعيشون في الصحراء الشرقية وعلى ساحل البحر الأحمر. وهناك ٢٣٤,٠٠٠ دوماري، يتحدثون اللغة الدومارية (لغة هندو-آرية)، وهناك أيضاً ما يقارب الـ ٤٢,٠٠٠ متحدث للغة اليونانية في الإسكندرية، ورقم مشابه من متحدثي الأرمنية، معظمهم في القاهرة. (<https://www.marefa.org/%D9%84%D8%BA%D8>) (%A7%D8%AA_%D9%85%D8%B5%D8%B1)

ويتوزع مستخدمو اللغات في مصر بشكل ديموغرافي مختلف، حيث يتحدث العربية معظم السكان ويستخدمونها في مختلف المجالات، بينما يتحدث الإنجليزية معظم النخب الثقافية والمتعلمين والمهنيين. وبشكل عام، فإن المصريين يتحدثون اللغات المستخدمة في مختلف المجالات، وتعكس هذه اللغات تاريخاً وثقافة غنية للبلاد.

وتعد مصر واحدة من أكبر الدول اقتصادياً في المنطقة العربية وإفريقيا، وتمتلك اقتصاداً متنوعاً يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات. وتعتبر الزراعة هي القطاع الأساسي في الاقتصاد المصري، حيث تمثل حوالي ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وتشمل زراعة القمح والأرز، والقطن، والفاكهة، والخضروات. بالإضافة إلى الزراعة، وتأتي الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية، حيث تشمل

الصناعات الغذائية والملابس والأدوات المنزلية والمنتجات الكيميائية. وتشغل الخدمات أيضاً مكانة مهمة في الاقتصاد المصري، وتشمل السياحة، والتجارة، والخدمات المالية، والاتصالات. ويواجه الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة العديد من التحديات، مثل التضخم البطالة وتدهور العملة المحلية وارتفاع الدين العام. ولكن مصر تتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التحديات، وتنفذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في مصر:

يمكن تتبع المراحل التي مرت بها السياسات اللغوية في مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى الفترة الحالية على النحو التالي:

منذ قيام الدولة الحديثة في مصر في بدايات القرن التاسع عشر كانت السياسة اللغوية من خلال قرارات تصدرها السلطة الحاكمة، فاستمرت العربية في الأزهر الشريف لغة الكتب والعملية التعليمية في مجالات الدراسات الإسلامية والنحو وما يتصل بهذه العلوم، ولم تتدخل الدولة في ذلك. وكانت العربية لغة التعليم في المدارس العالية التي أنشئت لتخصصات شتى، منها: الطب والهندسة والعلوم، والمدرسون كانوا في البداية غير عرب، والتعليم أول الأمر كان عن طريق مترجمين. وترجمت الكتب المرجعية في تلك التخصصات من الفرنسية إلى اللغة العربية، وكتب أخرى إلى التركية وطباعة الكتب كانت على نفقة الدولة على مطابعها واللغة التركية كانت أيضاً متداولة في بعض البيئات؛ لأن مصر كانت أحد أقاليم الدولة العثمانية. وكان الطلاب في المدارس العالية الحديثة في المقام الأول ينقسمون إلى مجموعتين أبناء الترك والمماليك وكانوا يتعلمون بعض المواد بالتركية، وأبناء الريف والصعيد كان تعليمهم بالعربية. وهذه الازدواجية اللغوية كانت أيضاً في الإدارة. ونلاحظ أن مدرسة الألسن قامت بدور كبير في الترجمة إلى جانب بعض المترجمين السوريين العاملين في المدارس العالية. وقد بدأ الاهتمام بطبع مختارات من التراث العربي في كتب الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) «المرشد

الأمين» و«مناهج الأبواب» مع معلومات حديثة، ثم بدأ طبع كتب التراث العربي في مرحلة تالية. وكانت «الوقائع الرسمية» أول صحيفة في الدولة العثمانية، بدأت بالتركية والعربية، ثم عدل الترتيب إلى العربية والتركية. وقد تضمنت السياسة اللغوية الاهتمام بالمعاجم. كانت البداية طبع «قاموس إيطالياني عربي» على مطبعة بولاق سنة ١٨٢١، وطبعت بعد ذلك عدة معاجم للفرسية والتركية أولهما مع العربية، كما طبعت الترجمة التركية للقاموس المحيط. وكانت الترجمة في عصر محمد علي وإبراهيم في أكثرها من اللغة الفرنسية إلى العربية وإلى التركية، وقائمة المطبوعات دالة على ذلك. وفي سنة ١٢٦٤هـ كان تنظيم قلم الترجمة إلى قسم للترجمة إلى اللغة التركية وقسم آخر للترجمة إلى اللغة العربية (الوقائع الرسمية العدد ١٣٧). وكانت اللغة الأوربية السائدة هي الفرنسية. أما اللغات الأجنبية الأخرى: الإنجليزية والألمانية (الاسم آنذاك: النمساوية) فكانت في منزلة ثانوية. وقد كانت السياسة اللغوية تهتم بإتاحة معجم عربي بسيط لتلاميذ المدارس. ولهذا صدرت عدة طبعات من «مختار الصحاح»، وبعد ذلك قررت وزارة المعارف طبعه على نفقتها واستعماله بالمدارس. وأسست دار العلوم لإعداد معلمي اللغة العربية، ودار الكتب ١٨٧٠.

في سنة ١٨٨٢م بدأ الاحتلال البريطاني سياسة لغوية جديدة في التعليم، فكانت اللغة الإنجليزية لغة التعليم في مواد العلوم الطبيعية والجغرافيا والتاريخ. وأسست مدرسة عالية لإعداد معلمين للتدريس بها. كما ظلت اللغة الفرنسية لغة التدريس في بعض الفصول والمدارس، وألغى هذا النظام سنة ١٩٠٢ وانفردت اللغة الإنجليزية في المدارس الحكومية. وقد كانت هناك مقاومة لهذه السياسة تمثلت في طبع نظارة المعارف عدة كتب تعليمية باللغة العربية في الأصول الهندسية والكيمياء والطبيعة والتاريخ الطبيعي. وقاومت الصحافة الدعوة إلى العامية وتمسك المفكرون باللغة الفصحى. وأدى هذا التحدي اللغوي إلى اهتمام بتأليف كتب لتعليم العربية، منها كتب حفني ناصف في الدروس النحوية وقواعد اللغة العربية، وكتب الشيخ حسين المرصفي وحمزة فتح الله. وقد كانت القضية اللغوية مطروحة بقوة في مصر. وفي سنة ١٨٨٠ جاء

في تقرير رسمي لوزارة المعارف: أن اللغة العربية هي «اللغة الأصلية»، وأسباب المشكلة ترجع إلى التفاوت بين اللغة الفصحى ولغة الإدارة والمحاكم والتجارة والعلوم. وأصدر الخديوي عباس حلمي الثاني قانوناً في ١٨٩٣ ذكر أنه لما كانت اللغة العربية هي لغة البلاد وكان من الواجب جعلها أساساً للتعليم في مدارس الحكومة وتقديمها على كل لغة أخرى؛ لذلك يجب أن تكون بروجرامات المدارس الأميرية محتوية على أكثر ما يمكن من المواد لتعليم اللغة العربية.

في سنة ١٩٢٢ استقلت مصر رسمياً، وبدأت سياسة لغوية لدعم اللغة العربية في الحكومة ثم في الشركات وتحولت الجامعة التي كانت قد بدأت سنة ١٩٠٨ إلى جامعة حكومية سنة ١٩٢٥. وضمت إليها دار العلوم سنة ١٩٤٥ لتصبح كلية جامعية. ونظم الأزهر سنة ١٩٣٢ وقامت به كلية للغة العربية. وأسست الحكومة المصرية سنة ١٩٣٢ مجمع اللغة العربية، وصدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ الذي أوجب أن يحضر باللغة العربية جميع ما يقدم إلى وزارات الحكومة ومصالحها، وأن يرفق بأي وثائق محررة بلغة إنجليزية ترجمة لها بالعربية. كما صدر سنة ١٩٤٦ قانون يوجب كتابة اللافتات التي تضعها الشركات والمجال التجارية أو الصناعية على واجهات محالها بالعربية، ويجوز أن تكتب بلغة أخرى إلى جانب اللغة العربية على ألا تكون أكبر حجماً ولا أبرز مكاناً منها.

وفي ١٩٥٢ بدأ تحول جديد فقد صدر سنة ١٩٥٧ قرار وزارة المعارف بتدريس اللغة العربية والدين والثقافة القومية في المدارس الأجنبية الثانوية، والمدارس الأجنبية كانت كثيرة في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والمنصورة وأسيوط وباقي المدن. وكانت تتبع نظم دولها في التعليم، ولم تكن تعلم اللغة العربية والدين الإسلامي إلا بشكل محدود جداً. وأصبحت هذه المدارس تلتزم بتدريس اللغة العربية والدين الإسلامي طبقاً للخطة الحكومية. وأسست مدارس حكومية منها ما يدرس كل المواد بالعربية مع اهتمام خاص باللغة الإنجليزية. وزاد هذا النمط من المدارس بعد ذلك. وفي أيام الوحدة مع سوريا صدر سنة ١٩٥٨ قانون يوجب أن تكتب باللغة العربية العلامات التجارية،

ولا يجوز طلب تسجيل أي علامة تجارية إلا إذا كتبت باللغة العربية، وتكون اللغة العربية أكبر حجماً وأبرز مكاناً من اللافتة باللغة الأجنبية. بالإضافة إلى ضرورة كتابة البيانات التجارية المتعلقة بأي سلعة يتم إنتاجها في البلاد باللغة العربية. أما البضائع التي تستورد من الخارج فيلصق عليها بياناتها باللغة العربية وعاقب القانون المخالف الذي لا ينفذ إصلاح المخالفة بالحبس والغرامة. وصدر قانون جامعة الأزهر، سنة ١٩٦٢، وبها كليات جديدة منها الطب والعلوم والهندسة، وبدأ التدريس بها مثل الجامعات الأخرى باللغة الإنجليزية.

وفي سنة ١٩٧٥ بدأ الانفتاح الاقتصادي وأثر ذلك في الموقف من العربية واللغات الأجنبية في مصر، وهذه المرحلة مستمرة حتى اليوم، حيث زاد استخدام اللغة الإنجليزية وحدها أو مع العربية أو مع لغة أخرى في أعمال عدد من الشركات الأجنبية أو المشتركة أو متعددة الجنسيات. وأدى هذا الموقف إلى اشتراط إجادة الإنجليزية فيمن يتقدم للعمل فيها، وأدى أيضاً إلى زيادة إنشاء مدارس لغات تهتم منذ الطفولة المبكرة باللغة الإنجليزية، واستمرت أنواع المدارس في مصر: المعاهد الدينية، مدارس اللغات، المدارس الحكومية، ويدخل كل نوع أكثر من نمط. وهناك نسبة تسرب من مدارس الحكومة، إلى جانب من لم تستوعبهم المدارس منذ البداية. وقد ظلت نسبة الأمية مرتفعة، قدرت بعدة ملايين لا يتعاملون باللغة مقروءة أو مكتوبة. وزاد عدد الجامعات الحكومية، وفي كل جامعة عدة كليات لتخصصات شتى. وتوجد كلية تربية أو أكثر في داخل كل جامعة. ولغة الدراسة في الجامعة تختلف طبقاً للتخصص من كلية لأخرى. وهناك كليات بها برامج موازية إما بالعربية أو بالإنجليزية. كما نلاحظ زيادة عدد الجامعات الخاصة والأهلية، وأكثر موادها بلغة أجنبية، الإنجليزية في أكثرها. ويندر فيها وجود تخصصات باللغة العربية. أما عن الإعلام فقد استمر وزاد انتشاره زيادة هائلة باللغة العربية، أما الإعلام الموجه إلى الخارج فهو بعدة لغات وأصبحت الفضائيات عبر الحدود من ملامح الواقع الجديد. وبدأ انتشار وسائل التواصل الاجتماعي على المستوى الفردي، وخصوصاً لدى الشباب والأجيال الصاعدة. وبدأت الاستفادة من الشبكة العنكبوتية في الحصول على المعلومات.

وتعد مصر من أكثر البلدان تجانساً من الناحية اللغوية، العربية لغة مشتركة بين المسلمين والمسيحيين. وعلى مدى القرون اندمجت الجماعات الوافدة ذات الأصول التركية والإفريقية في الإطار العربي العام. وهناك جماعات إثنية محدودة العدد النوبيون في أسوان، والبجة بين أسوان والبحر الأحمر، والأمازيغ في واحة سيوة. ولكنهم جميعاً مزدوجو اللغة، والعربية لغتهم مثل باقي أبناء مصر. (حجازي ٢٠١٥م).

القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية والعوامل المؤثرة في الوضع اللغوي والسياسات اللغوية:

يمكن تحديد أبرز القضايا التي تعالجها السياسات اللغوية، من خلال تقارير المجالس القومية وتوصيات وقرارات الجهات الرسمية، فيما يلي:

في مجال التعليم تتناول القرارات التي تخص لغة التعليم الجوانب الآتية من التخطيط اللغوي:

أ. أهمية الإطار اللغوي لاكتساب اللغة.

ب. ضرورة تعليم مهارات اللغة كلها ومنها التحدث والكتابة.

ج. تضيق الفجوة بين العامية والفصحى.

د. تدريب المعلمين على الأداء المنطوق الفصيح وطرائق تعليمه.

هـ. الاهتمام باللغة إلى جانب التذوق الأدبي والانتماء الثقافي.

و. تنفيذ خطة للتعليم الشامل لكل أبناء البلاد.

ز. استخدام التقنيات في تعليم اللغة.

ح. تعليم العربية ثم تعليم لغة أجنبية أو لغتين أجنبيتين.

ط. مراعاة احترام اللغة الوطنية في كل أنواع المدارس.

ي. تطوير برامج تعليم اللغة لأغراض خاصة لمدارس التعليم المهني.

وتنص التشريعات الخاصة بالتعليم العالي في مصر على أن اللغة العربية لغة التعليم، على أنه يجوز استخدام لغات أخرى عند الضرورة. وعلى سبيل المثال ينص قانون تنظيم الجامعات عام ٢٠٠٦م في المادة الثامنة والستين بعد المائة على أن اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعات الخاضعة لهذا القانون.

أما القرارات عن لغة الحياة العامة فتتناول الجوانب الآتية من التخطيط اللغوي:

أ. أهمية جعل استخدام العربية في الحياة العامة من أهداف التخطيط اللغوي.

ب. المناخ العام يؤثر في الموقف من العربية الفصحى.

وتتلخص آفاق المستقبل للتخطيط اللغوي في مصر، كما تظهر في توصيات جهات رسمية في أنه لا بدّ من سياسة لغوية تفرض استخدام اللغة العربية في كل شؤون الحياة عامة، وفي التعليم والتعلم خاصة.

ويمكن استعراض أبرز الاتجاهات المحركة للتخطيط اللغوي في النقاط الآتية:

١- الوحدة اللغوية والثقافية بين الأقطار العربية لا تتم إلا بالمحافظة على اللغة العربية وتؤدي إلى وحدة الشعور والفكر والاتجاه. وهي الدرع الواقي لأمتنا في مواجهة جحافل الغزو الثقافي إبان عصر المعلومات.

٢- التخطيط اللغوي في عصر العلم هادف إلى تنمية اللسان القومي وأن يطلعوا بها على العلوم.

٣- هناك تحفظات من تيار العولمة وأنها قد تؤدي إلى ضياع معظم اللغات وطمس الهويات والثقافات الخاصة والمحلية، وتدفع التطور العالمي في اتجاه

- اللغة الواحدة واللسان الواحد، وإضعاف اللغات أو ضياعها يعني تحطيم الوعاء الأول للثقافة والمخزون التاريخي للتقاليد والأعراف والفنون والإبداعات.
- ٤- التعليم باللغة الوطنية أمر طبيعي، تحرص عليه جميع الأمم (حجازي ٢٠١٥م).

القسم الرابع: التحليل الكمي والكيفي للقرارات اللغوية:

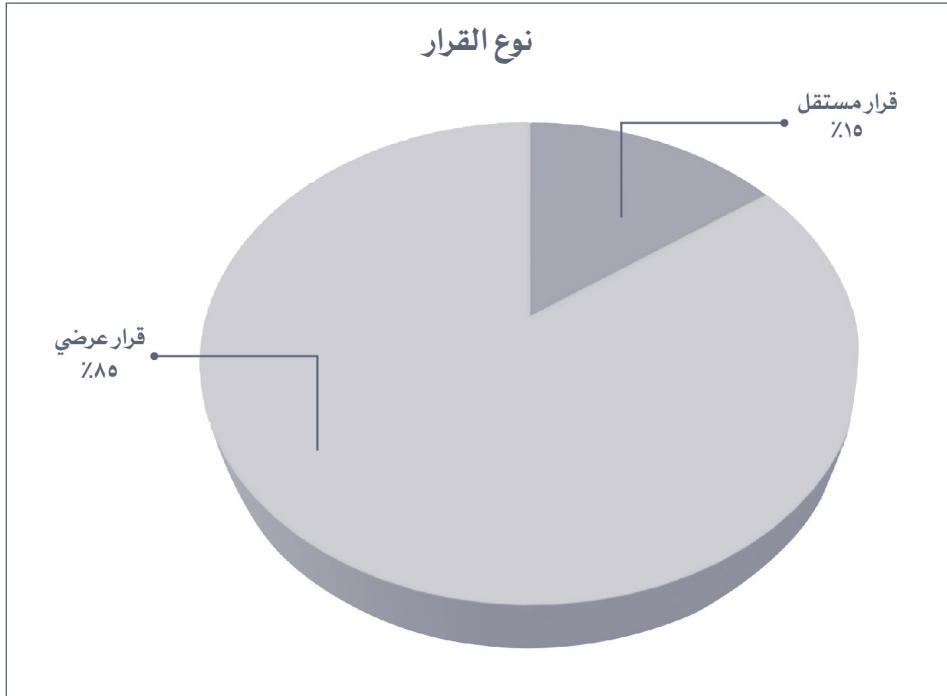
١- أنواع القرارات اللغوية وعددها:

بلغ إجمالي عدد القرارات التي تعنى باللغة العربية ٢١٩ قراراً لغوياً، تنقسم إلى (٣٣) قراراً مستقلاً بنسبة ١٥٪، و(١٨٦) قراراً عرضياً ما يشكل جلّ القرارات بنسبة ٨٥٪ على النحو المبين في جدول ١ وشكل ١.

جدول (١): أنواع القرارات اللغوية وعددها

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٣٣
قرار عرضي	١٨٦

شكل (١): نسب أنواع القرارات



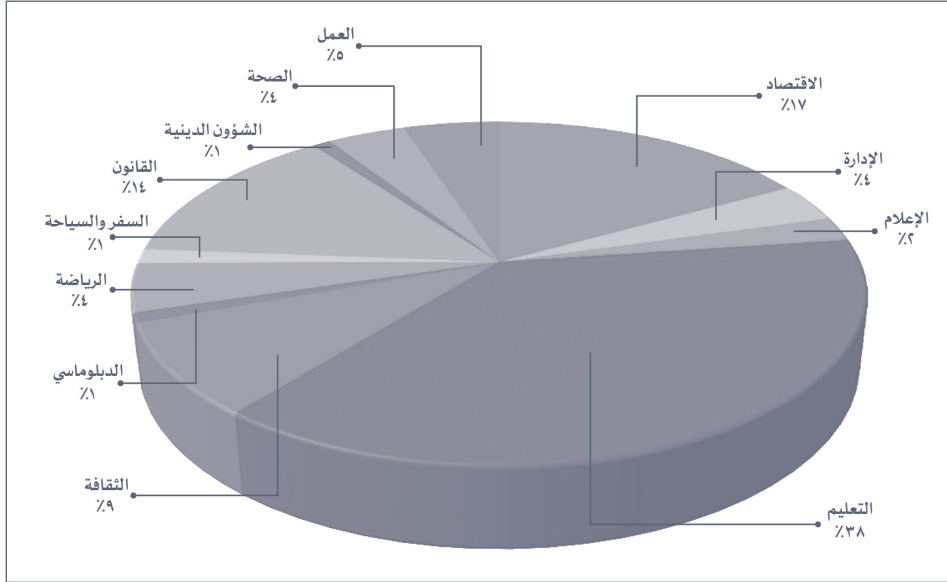
٢- مجالات السياسات اللغوية:

توزعت هذه القرارات بنوعيتها المستقل والعرضي على عدد من المجالات بلغ مجموعها (١٢) مجالاً رئيسياً متنوعاً، وكان نصيب كل مجال من عدد القرارات متفاوتاً بشكل ملحوظ، كما يتضح من الجدول التالي والشكل البياني (٢)، وأكثر القرارات عدداً كان في مجال التعليم وبلغ (٨٣) قراراً بنسبة ٣٨٪ من إجمالي عدد القرارات، ثم يليه مجال الاقتصاد بعدد (٣٧) قراراً بنسبة ١٧٪، وفي مجال القانون بعدد (٣٠) قراراً بنسبة ١٤٪.

جدول (١): مجالات القرارات

العدد	مجال القرار
٣٧	الاقتصاد
٨	الإدارة
٥	الإعلام
٨٣	التعليم
١٩	الثقافة
٢	الدبلوماسية
١٠	الرياضة
٣	السفر والسياحة
٣٠	القانون
٦	الشؤون الدينية
٩	الصحة
١١	العمل

شكل (٢): مجالات القرارات اللغوية



وقد تعددت أوجه العناية باللغة العربية في مجال التعليم وتمثل في إصدار مجموعة كبيرة من القرارات التي تحافظ على اللغة العربية الفصحى في كافة مستويات التعليم بداية من رياض الأطفال وحتى الجامعة، كما ألزمت المدارس الخاصة وتلك التي تدرس مناهج أجنبية بتدريس اللغة العربية بشكل إلزامي، كما جعلت بعض القرارات إتقان اللغة العربية شرطاً للالتحاق بالبرامج الدراسية للجامعات، وصدرت مجموعة من القرارات للتوسع في إنشاء كليات اللغة العربية التابعة للأزهر في عدد من المدن المصرية، بالإضافة إلى القرارات المتعلقة بإنشاء وحدات لتعليم العربية لغير الناطقين بها (القرار ٩)، وفيما يلي نورد بعضاً من تلك القرارات على سبيل المثال لا الحصر:

- ١- تدريس اللغة العربية على مرحلة رياض الأطفال بمستوييها: (الأول، والثاني) بكافة مؤسسات رياض الأطفال. (المادتان الأولى والثانية ٢٠١٨).

٢- التزام المدارس الخاصة بتدريس المناهج الدراسية باللغة العربية للطلاب المصريين المادة الأولى ٢٠٢٠.

٣- تدريس اللغة العربية في المدارس الألمانية في مصر (المادتان الثالثة والتاسعة ٢٠٢٢).

٤- اللغة العربية هي لغة التعليم في الكليات والمعاهد التابعة لأكاديمية ناصر العسكرية العليا (المادة السابعة والثمانون ١٩٨١).

٥- إتقان اللغة العربية شرط الالتحاق بالبرامج الدراسية للجامعات التكنولوجية (المادة الرابعة ٢٠١٩).

٦- إنشاء كلية للغة العربية بمحافظة البحيرة تابعة لجامعة الأزهر. (المادة الأولى ١٩٨١).

٧- إنشاء كلية اللغة العربية بالمنوفية تابعة لجامعة الأزهر الشريف. (المادة الأولى ١٩٧٨).

٨- إنشاء كلية اللغة العربية بالمنصورة تابعة لجامعة الأزهر الشريف. (المادة الأولى ١٩٧٦).

٩- إنشاء وحدة ذات طابع خاص باسم مركز جامعة الأزهر لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها (المادة الأولى ١٩٩٩).

— وفي مجال الإدارة صدرت مجموعة كبيرة من التشريعات تتصل بتنظيم استخدام اللغة العربية الفصحى في مجالات الحياة المختلفة، منها على سبيل المثال:

١- كتابة الإعلانات واللافتات الإعلامية وواجهات المحلات وأسماء المكاتب والشركات باللغة العربية. (أمر ملكي سنة ١٩٤٦).

- ٢- اللغة العربية هي لغة التحكيم في الاتفاقيات.
- ٣- الكتابة باللغة العربية على أدوات الوزن والمقياس والكيل.
- ٤- كتابة كراسة الشروط والمواصفات والتقدم بالعطاءات باللغة العربية في مشروعات البنية الأساسية.
- ٥- إلزام دور التعليم والوزارات ووحدات الإدارة المحلية... إلخ - بتنفيذ قرارات مجمع اللغة العربية.
- وفي مجال الاقتصاد صدرت مجموعة من القرارات التي تلزم الشركات بتحديد البيانات التجارية التي توضع باللغة العربية على السلع المستوردة. المادة الأولى ١٩٥٩، وكذا تسجيل الشركات المالكة للعلامة التجارية والأصناف المنتجة باللغة العربية (رقم ٥١٠)، ورقم (٥٧٧) (٢٠٢٢)، وقرارات بشأن تعريب أنظمة الكمبيوتر وبرامجه، المادة الثالثة ١٩٩٣.
- وفي مجال الرياضة صدرت مجموعة من القرارات من قبل اللجنة الأولمبية المصرية، التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للاتحادات المصرية لعدد من الألعاب مثل: كرة السلة (المادة الرابعة ٢٠٢٠)، والجودو (المادة الثامنة ٢٠٢٠)، والميني فوتبول (المادة الخامسة ٢٠١٩).
- أصدرت وزارة القوى العاملة مجموعة من القرارات التي تشترط أن تكون العربية إلزامية عند إبرام اتفاقيات العمل، وكذا عند حدوث خلاف، ومن ذلك: المادة السادسة لسنة ٢٠٢٠، البند الخامس عشر لسنة ٢٠١٩، البند السادس عشر لسنة ٢٠١٨.
- وفي مجال الإعلام صدر عن ميثاق الشرف الإعلامي (خاصة رقم ٣ في أولاً- المبادئ العامة، وثالث عشر في مدونة السلوك المهني للأداء الإعلامي ٢٠١٧) أن احترام تراث الوطن وهويته ولغته من مبادئ ميثاق الشرف الإعلامي.

— وأصدرت وزارة التموين والتجارة الداخلية قرارات لاستعمال اللغة العربية منها: تدوين سعر البيع للمستهلك على السلع الغذائية باللغة العربية (المادة الأولى ٢٠١٧).

٣- التسلسل الزمني لإصدار القوانين اللغوية.

يبين الجدول وشكل ٣ المدى الزمني لإصدار القرارات، منذ عام ١٩٠٠، ويشير إلى أن الدولة المصرية كانت مهتمة بإصدار التشريعات القانونية التي تخص اللغة العربية منذ فترة طويلة. ونلاحظ أن عدد القرارات يزداد بداية من عام ٢٠١٠ ويبلغ ذروته في عام ٢٠٢٠ الذي صدر فيه ١٨ قراراً.

الجدول (٣): سنة الإصدار

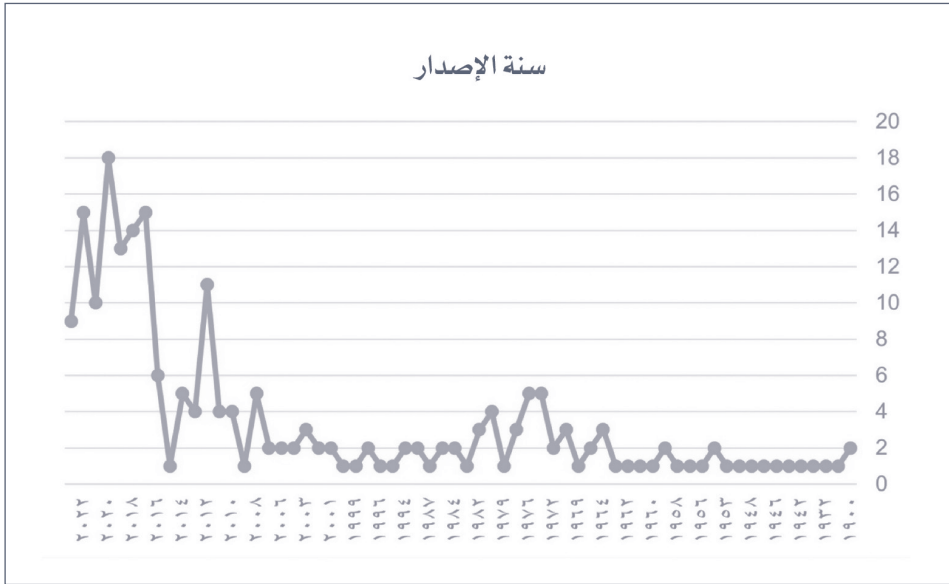
العدد	سنة الإصدار
٢	١٩٠٠
١	١٩٢٣
١	١٩٣٢
١	١٩٣٩
١	١٩٤٢
١	١٩٤٥
١	١٩٤٦
١	١٩٤٧
١	١٩٤٨
١	١٩٥٢
١	١٩٥٣

العدد	سنة الإصدار
٢	١٩٥٥
١	١٩٥٦
١	١٩٥٧
١	١٩٥٨
٢	١٩٥٩
١	١٩٦٠
١	١٩٦١
١	١٩٦٢
١	١٩٦٣
٣	١٩٦٤
٢	١٩٦٨
١	١٩٦٩
٣	١٩٧١
٢	١٩٧٢
٥	١٩٧٥
٥	١٩٧٦
٢	١٩٧٨
١	١٩٧٩
٤	١٩٨١
٣	١٩٨٢

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٨٣
٢	١٩٨٤
٢	١٩٨٥
١	١٩٨٧
٢	١٩٩٣
٢	١٩٩٤
١	١٩٩٥
١	١٩٩٦
٢	١٩٩٨
١	١٩٩٩
١	٢٠٠٠
٢	٢٠٠١
٢	٢٠٠٢
٣	٢٠٠٣
٢	٢٠٠٤
٢	٢٠٠٦
٢	٢٠٠٧
٥	٢٠٠٨
١	٢٠٠٩
٤	٢٠١٠

العدد	سنة الإصدار
٤	٢٠١١
١١	٢٠١٢
٤	٢٠١٣
٥	٢٠١٤
١	٢٠١٥
٦	٢٠١٦
١٥	٢٠١٧
١٤	٢٠١٨
١٣	٢٠١٩
١٨	٢٠٢٠
١٠	٢٠٢١
١٥	٢٠٢٢
٩	٢٠٢٣

شكل (٣): رسم بياني يوضح الخط الزمني لإصدار القرارات



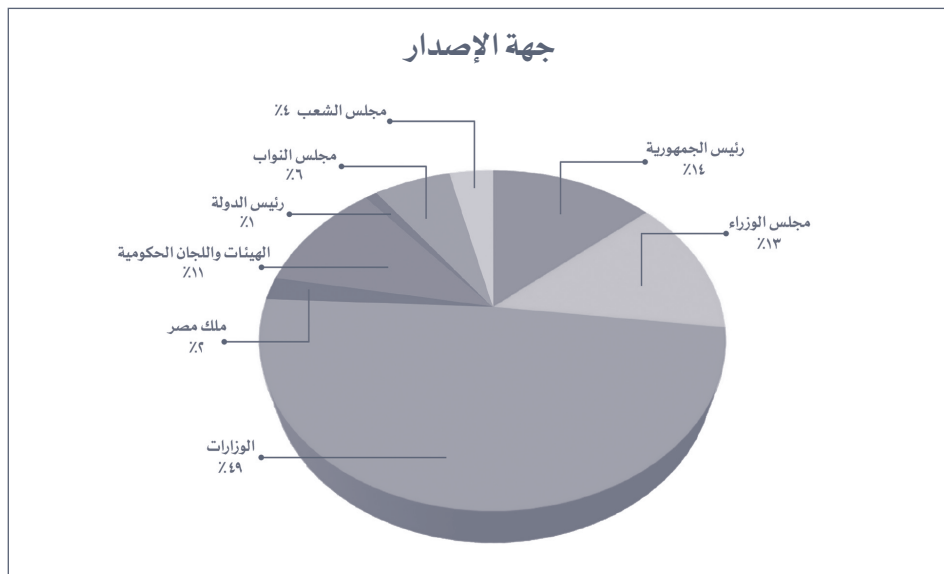
٤- جهات إصدار القرارات:

تعددت الجهات التي قامت بإصدار القوانين اللغوية المنظمة لاستخدام اللغة العربية في جميع مناحي الحياة، وتفاوتت في عدد القرارات التي صدرت عنها، وكانت أكثر الجهات التي تصدر عنها القرارات على نحو ما يتضح من الجدول والشكل ٥ هي بالترتيب: الوزارات ٤٩٪، ثم رئيس الجمهورية ١٤٪، ثم مجلس الوزراء ١٣٪، ثم الهيئات واللجان الحكومية ١١٪.

الجدول (٤): جهات الإصدار

العدد	جهة الإصدار
٣٠	رئيس الجمهورية
٢٩	مجلس الوزراء
١٠٧	الوزارات
٥	ملك مصر
٢٤	الهيئات واللجان الحكومية
٢	رئيس الدولة
١٤	مجلس النواب
٨	مجلس الشعب

شكل (٤): رسم بياني يوضح الجهات التي تصدر القرارات



ولقد تعددت وتنوعت القرارات العرضية والمستقلة الخاصة بالاستخدام اللغوي في التعليم والدولة والإعلام والمجتمع في مصر، سواء أكانت صادرة عن الجهات الحكومية التنفيذية أم عن مجمع اللغة العربية أم عن المجالس القومية المتخصصة التابعة لرئاسة الدولة، أم عن المجلس الأعلى للثقافة وهي قرارات تدخل في إطار التخطيط اللغوي، ومشكلتها أن قدراً منها لم يتحول من خلال قرارات تنفيذية إلى واقع لغوي.

القسم الخامس: أنواع السياسات اللغوية:

نتناول في هذا القسم تحليل السياسات اللغوية من خلال تصنيفها وفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الآتية:

• تخطيط الوضع:

اللغة العربية هي اللغة الرسمية طبقاً لنصوص كل الدساتير والقوانين المصرية؛ وهذا هو الواقع الحالي في الإدارة الحكومية والقضاء ومجلس الشعب ومجلس الشورى والتعليم، ففي دستور ١٩٢٣ الذي صدر بأمر ملكي مادة ١٤٩ «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية»، وقد بقيت هذه المادة بنصها في دستور ١٩٦٤ في مادته رقم ١١ بعد تحول مصر إلى النظام الجمهوري، وفي دستور سنة ١٩٧١ ودستور سنة ٢٠١١ في مادتيهما الثانية نصاً على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وحافظ دستور ٢٠١٢ على هذه المادة وأضاف مواد أخرى تجعل الأزهر الشريف يتولى نشر اللغة العربية في مصر والعالم، وذلك في المادة (٤) كما جعل اللغة العربية مادة أساسية في مراحل التعليم المختلفة بكل المؤسسات التعليمية. وذلك في المادة (٦٠) ثم جاء دستور ٢٠١٤ وقيد المطلق الموجود في عبارة «مراحل التعليم المختلفة» بأن جعل اللغة العربية مادة أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص. وذلك في المادة (٢٤). وقد فعلت هذه النصوص الدستورية من خلال منظومة من التشريعات القانونية امتدت على مدار سنوات عديدة؛ فقد صدر أمر ملكي بقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ بشأن إيجاب استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها.

ومن المؤسسات التي تنص قوانين تنظيمها على العمل باللغة العربية القضاء المصري؛ فقد صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ مادة ١٩ بجعل لغة المحاكم هي اللغة العربية، وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلونها بواسطة مترجم بعد حلف اليمين.

ونجد أن اللغة العربية هي لغة التحكيم في الاتفاقيات (قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ مادة ٢٩)، وبها توثق المحررات الرسمية، وهي اللغة المعتمدة في كراسات الشروط والمواصفات والعقود وجميع المحاضر والمراسلات... إلخ. (وزارة المالية قرار رقم ١٩٢ لسنة ٢٠١٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الصفقات التي تبرمها الجهات العامة مادة (٧))، وعند استعمال لغة أجنبية في التعاملات والاتفاقيات الدولية تلتزم الجهات المعنية بالترجمة إلى اللغة العربية مثل كتابة ترجمة باللغة العربية لطلبات تراخيص الغاز (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٩ لسنة ٢٠١٨)، ونجد أيضاً أن مصلحة الضرائب تقبل البيانات والمعلومات والسجلات بأي لغة، شريطة أن تكون مترجمة إلى العربية. (قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠).

● تخطيط المتن:

في عام ١٩٣٢م صدر مرسوم ملكي بإنشاء معهد باسم مجمع اللغة العربية الملكي يكون تابعا لوزارة المعارف، ومن أغراضه أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر. وأن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية وأن ينظم دراسة علمية لهجات العربية الحديثة، وأن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة، ونص مرسوم الإنشاء على أن تتخذ وزارة المعارف العمومية كل الوسائل التي تكفل اتباع قرارات المجمع في أمر اللغة العربية وألفاظها وتراكيبها، وذلك بإذاعتها إذاعة واسعة وباستعمالها بوجه خاص في مصالح الحكومة، وفي التعليم والكتب الدراسية المقررة. ومعنى هذا النص أن قرارات المجمع تتطلب نشرها على مستوى المجتمع واستخدامها في الإدارة الحكومية وفي التعليم. ويدخل

في هذا الاتجاه أن يُصدر المجمع مجلة تنشر فيها أبحاثه التاريخية، وقوائم الألفاظ والتراكيب، التي يرى استعمالها أو تجنبها، وتتقبل مناقشات الجمهور واقتراحاته. وينشر على الطريقة العلمية من النصوص القديمة ما يراه لازماً لأعمال المجمع.

وقد تكررت في النصوص التشريعية على مدى السنين (١٩٥٥ - ١٩٦٠ - ١٩٨٢) الخاصة بمجمع اللغة العربية مجموعة من الأهداف والمجالات:

أ. النظر في أصول العربية وأساليبها لاختيار ما يوسع أقيستها وضوابطها، ويبسط تعليم نحوها وصرفها ويبسر طريقة إملائها وكتابتها.

ب. دراسة المصطلحات العلمية والأدبية والفنية والحضارية وكذلك دراسة الأعلام الأجنبية، والعمل على توحيدها بين المتكلمين بالعربية.

ج. يحدد المجمع في معاجم أو تفاسير خاصة، أو بغير ذلك من الطرق، ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب.

د. ينظر في قواعد اللغة، فيتخير - إذا دعت الضرورة - من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها، لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية.

هـ. يستبدل بالكلمات العامية والأعجمية - التي لم تعرب - غيرها من الألفاظ العربية. وذلك بأن يبحث أولاً عن ألفاظ عربية لها في مظاهرها.

و. إذا لم يجد بعد البحث أسماء عربية لها، يضع المجمع بطرق الوضع المعروفة: من اشتقاق أو مجاز، أو غير ذلك. فإذا لم يوفق في هذا التجأ إلى التعريب مع المحافظة على حروف اللغة وأوزانها بقدر الطاقة.

ز. يقوم المجمع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها.

ح. يعمل المجمع على توحيد المصطلحات في اللغة العربية.

ط. يُعنى المجمع بالدراسات العربية وإحياء تراث العرب في العلوم والفنون والآداب، وعلاقة ذلك بتاريخ العرب وآثارهم وحضارتهم وصلتها بالحضارات وأثرها فيها وتأثرها بها.

ي. يبحث المجمع كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية، وما يعهد إليه بحثه من دراسات ومشروعات.

ك. يصدر المجمع المجلات والنشرات لنشر بحوث المجمع وقراراته وما يلائم أعماله المعجمية والثقافية من نصوص ودراسات ومصطلحات.

ولكي يتم تفعيل ما يتخذه المجمع من قرارات صدر قانون رقم ١١٢ لسنة ٢٠٠٨ بأن تلتزم دور التعليم والجهات المشرفة على الخدمات الثقافية والوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية، وغيرها من الجهات الخاضعة لإشراف الجهات المشار إليها بتنفيذ ما يصدره المجمع من قرارات لخدمة سلامة اللغة العربية. وتيسير تعميمها وانتشارها، وتطوير وسائل تعليمها وتعلمها وضبط نطقها الصحيح، وتوحيد ما فيها من مصطلحات وإحلالها محل التسميات الأجنبية الشائعة في المجتمع، على أن يصدر بها قرار من الوزير المختص ينشر في الوقائع المصرية.

● تخطيط الاكتساب:

النوع الثالث من التخطيط هو تخطيط الاكتساب اللغوي وهو معني بالجهود المنظمة لنشر اللغة من خلال النظام التعليمي، وقد بدأت قوانين اللغة العربية في الظهور منذ عام ١٨٨٨ بقانون ناظر المعارف علي مبارك، رقم ٤١ لسنة ١٨٨٨، الذي طالب بتعليم اللغة العربية في المدارس الأميرية. ثم جاء الأمر العالي من عباس حلمي، خديوي مصر عام ١٨٩٣م، الذي ألزم بضرورة معرفة الطالب باللغة العربية شرطاً للحصول على الشهادة الابتدائية والثانوية.

وهناك اتجاه يركز على مرحلة اكتساب اللغة، فيما صدر من المجالس القومية المتخصصة، ويرى المشكلة في تعرض أطفال الحضانة للغة الأجنبية قبل أن تكتمل لديهم اللغة العربية، ومن هنا يطالب هذا الاتجاه بقصر تعليم اللغات في مرحلة الحضانة وما قبل المدرسة الابتدائية على تعليم اللغة القومية وحدها، والاهتمام بتعليم الخط والإملاء وقواعد الكتابة والتدريب عليها في مراحل الدراسة الأولى. وقد حاولت وزارة التربية والتعليم تحويل هذا الاتجاه إلى واقع، من خلال مجموعة من التشريعات مثل (القرار الوزاري رقم ٣٤٢ لسنة ٢٠١٨) الذي يضمن التزام المدارس بتدريس اللغة العربية في مرحلة رياض الأطفال بمستوياتها: (الأول، والثاني) بكافة مؤسسات رياض الأطفال، والتزام المدارس الخاصة بتدريس المناهج الدراسية باللغة العربية للطلاب المصريين، وكذلك التزام مدارس اللغات والمدارس الدولية بتدريس المقررات الوطنية، وهي: (اللغة العربية، والتربية الدينية، ومواد الهوية القومية)، وفقاً للمناهج المعتمدة من وزارة التربية والتعليم.

أما بالنسبة للتعليم العالي في مصر فتنبص التشريعات على أن اللغة العربية لغة التعليم، على أنه يجوز استخدام لغات أخرى عند الضرورة. وعلى سبيل المثال ينص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات مادة ١٦٨ على أن اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعات الخاضعة لهذا القانون، وذلك ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أخرى. وكذلك ينص قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بإنشاء أكاديمية الشرطة في مادته التاسعة - على أن تكون الدراسة في جميع أقسام الأكاديمية باللغة العربية إلى جانب ما يقرره مجلس الإدارة من لغات أجنبية، ويجوز أن يكون تدريس مادة أو أكثر بلغة أجنبية. ونجد التشريع ذاته في قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ وهو قانون نظام أكاديمية ناصر العسكرية العليا، الذي ينص في المادة ٢٨ على أن اللغة العربية هي لغة التعليم في الكليات والمعاهد التابعة للأكاديمية والخاضعة لهذا القانون، وذلك ما لم يقرر مجلس الأكاديمية استعمال لغة أخرى.

● تخطيط المكانة:

سعت الدولة المصرية من خلال مؤسساتها إلى تعزيز مكانة اللغة العربية بإصدار مجموعة من التشريعات منها ضرورة كتابة أي إعلان أو لافتة إعلامية، وكذا واجهات المحلات وأسماء المكاتب والشركات باللغة العربية أولاً، ويمكن تكرار الكتابة بأي لغة أخرى وذلك التزاماً بأحكام قانون الإعلانات رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦، والكتابة باللغة العربية على أدوات الوزن والمقياس والكيل التزاماً بقانون رقم السنة ١٩٩٤، والكتابة بالحروف الأبجدية العربية على المشغولات الذهبية والفضية، تنفيذاً لقرار وزارة التموين والتجارة الداخلية رقم ١٠٧ لسنة ٢٠٠٢، والالتزام باللغة العربية عند كتابة مواصفات النباتات والمنتجات الزراعية، وكتابة البيانات على المنتجات والمستوردات، وكتابة اللوحات المعدنية على بعض وسائل النقل، كما نجد جعل الإلمام باللغة العربية من شروط منح الجنسية المصرية طبقاً لقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية المادة ٤. وفي مجال الإعلام كان الحرص على تعزيز مكانة اللغة العربية من خلال ميثاق الشرف الإعلامي، الذي نص في مواده على ضرورة المحافظة على سلامة اللغة العربية وصونها من مزالق العامية والعجمة، وتشجيع البرامج الإعلامية التي تلتزم بذلك، وتخصيص مساحة باللغة العربية من إجمالي خريطة القناة الواحدة أو مجموعة القنوات التابعة لهيئة واحدة.

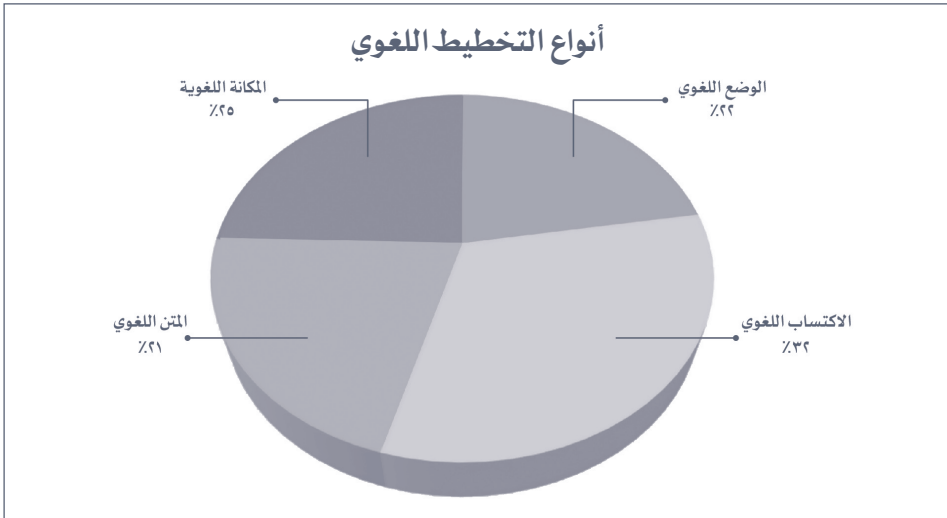
● القرارات من حيث نوع التخطيط اللغوي:

أظهرت نتائج القرارات كما يتضح (من الجدول والشكل البياني ٦) أن تخطيط الاكتساب اللغوي هو الأكثر حيث إن ٧٠ قراراً بنسبة ٣٢٪ من القرارات كانت من نوع تخطيط الاكتساب اللغوي، ويليه تخطيط المكانة اللغوية الذي وصل إلى ٥٤ قراراً بنسبة ٢٥٪، ثم تخطيط الوضع اللغوي بعدد ٤٩ قراراً بنسبة ٢٢٪.

جدول (٥): القرارات من حيث أنواع التخطيط

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٤٩	الوضع اللغوي
٧٠	الاكتساب اللغوي
٤٦	المتن اللغوي
٥٤	المكانة اللغوية

شكل بياني (٥): أنواع التخطيط اللغوي



نلاحظ مما سبق أن تخطيط الاكتساب اللغوي حظي بالنصيب الأكبر من القرارات التي تنظم نشر اللغة من خلال النظام التعليمي.

• أهداف السياسات اللغوية:

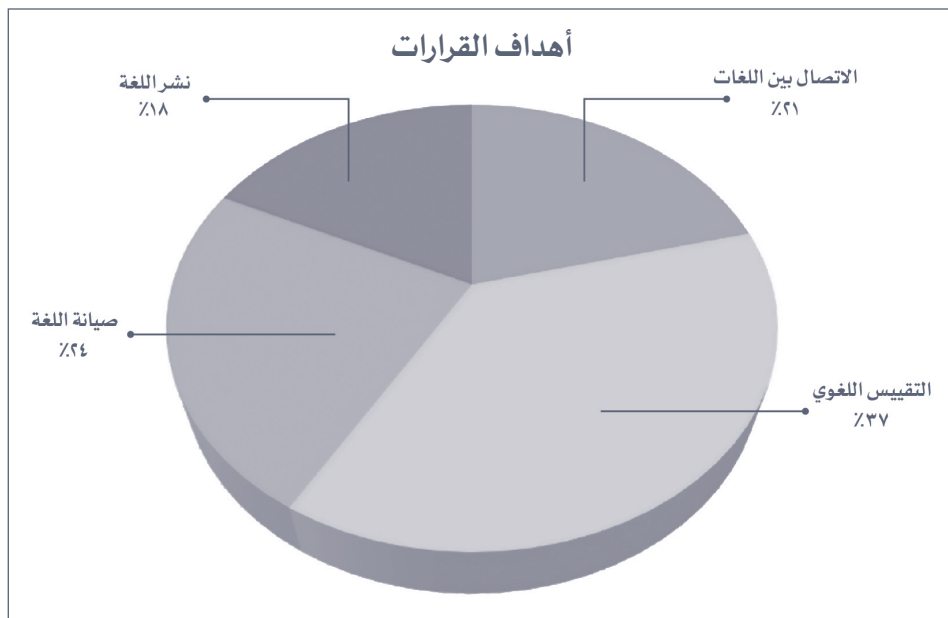
أما من حيث أهداف التخطيط اللغوي (انظر جدول وشكل ٧) فقد جاءت القرارات المتعلقة بالتقييس اللغوي هي الأكثر من بين الأهداف الأخرى بعدد ٨٢ قراراً

بنسبة ٣٧٪، يليها القرارات المتعلقة بصيانة اللغة وعددها ٥٢ قراراً بنسبة ٢٤٪، ثم قرارات الاتصال بين اللغات بعدد ٤٦ قراراً بنسبة ٢١٪، أما أهداف التخطيط اللغوي الأخرى فورد لها الباقي من القرارات ٣٩ قراراً بنسبة ١٨٪.

جدول (٦): القرارات من حيث أهداف السياسات اللغوية

العدد	أهداف القرارات
٣٩	نشر اللغة
٤٦	الاتصال بين اللغات
٨٢	التقييس اللغوي
٥٢	صيانة اللغة

شكل بياني (٦): أنواع التخطيط اللغوي



ويتضح مما سبق أن التقييس اللغوي هو الأعلى نسبة من بين أهداف التخطيط الأخرى مما يؤكد حرص الدولة المصرية على أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية المستعملة في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة، وفي الأنشطة التي تمارس في جميع مناحي الحياة، مثل الالتزام باللغة العربية في كتابة بيانات السلع والمراسلات والمستندات والمحركات، وكتابة الإعلانات واللافتات الإعلامية وواجهات المحلات وأسماء المكاتب والشركات، وتحرير عقود العمل والاتفاقيات الجماعية، وكذلك النص على أن اللغة العربية هي لغة المحاكم المصرية، كما نجد أن عددا من القرارات أوجب تطبيق مناهج اللغة العربية على المدارس الرسمية للغات والمدارس التي تدرس مناهج عالمية.

مدى انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي:

نص مرسوم إنشاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة على أن تتخذ وزارة المعارف العمومية كل الوسائل التي تكفل اتباع قرارات المجمع في أمر اللغة العربية وألفاظها وتراكيبها، وذلك بإذاعتها إذاعة واسعة وباستعمالها بوجه خاص في مصالح الحكومة، وفي التعليم والكتب الدراسية المقررة. ومعنى هذا النص أن قرارات المجمع تتطلب نشرها على مستوى المجتمع واستخدامها في الإدارة الحكومية وفي التعليم. ويدخل في هذا الاتجاه أن يُصدر المجمع مجلة تنشر فيها أبحاثه التاريخية، وقوائم الألفاظ والتراكيب، التي يرى استعمالها أو تجنبها، وتتقبل مناقشات الجمهور واقتراحاته. وقد صدر مرسوم تشريعي سنة ٢٠٠٨ يجعل لمجمع اللغة العربية بالقاهرة سلطة ملزمة في داخل الدولة في مجالات عمله، ونص على الآتي «تلتزم دور التعليم والجهات المشرفة على الخدمات الثقافية والوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات الخاضعة لإشراف الجهات المشار إليها بتنفيذ ما يصدره المجمع من قرارات لخدمة سلامة اللغة العربية»

وقد تعددت القرارات والقوانين التي تنظم الاستخدام اللغوي في التعليم والدولة والإعلام والمجتمع في مصر، سواء أكانت صادرة عن الجهات الحكومية التنفيذية أم عن

مجمع اللغة العربية أم عن المجالس القومية المتخصصة التابعة لرئاسة الدولة أم عن المجلس الأعلى للثقافة وهي قرارات تدخل في إطار التخطيط اللغوي، ومشكلتها أن قدرا منها لم يتحول من خلال قرارات تنفيذية إلى واقع لغوي.

مشكلة اللغة في الإعلام تظهر على وجه الخصوص في سيادة العامية في قدر من ساعات البث التليفزيوني. ولذلك كانت التوصية بالوقوف بحزم ضد أي محاولة لإحلال العامية محل الفصحى، في كل وسائل الإعلام، وخاصة القنوات التليفزيونية، سواء في البرامج الثقافية، أو في أفلام الرسوم المتحركة، أو في الرسائل الإعلامية التي يبثها المراسلون من أنحاء العالم. ولكن الواقع ظلت تسوده العامية في أكثر الساعات، وبعضها يرقى إلى مستوى عامية المثقفين، ونجد الفصحى المعاصرة بشكل من أشكالها في بعض البرامج الحوارية، وذلك طبقاً للمشاركين فيها. وعلى جانب آخر نجد أن لغة الإعلانات في لافتات الشوارع والتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي تخضع لشروط المعلن في استخدام العامية والكلمات الأجنبية.

في إطار التعليم حاولت وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٨٧ قصر تعليم اللغات في مرحلة الحضانة وما قبل المدرسة الابتدائية على تعليم اللغة القومية وحدها، والاهتمام بتعليم الخط والإملاء وقواعد الكتابة والتدريب عليها في مراحل الدراسة الأولى، ولكن المقاومة كانت كبيرة من أولياء الأمور، ولم ينفذ القرار، علماً بأن نحو ١٠٪ من الأطفال الملتحقين بالتعليم يقضون مرحلة الحضانة في إطار لغة أجنبية.

القسم السادس: أبرز التحديات ووجوه التحسين الممكنة:

١- المفهوم السائد للتنمية يكاد يجعلها مقصورة على الجانب الاقتصادي، مع إشارات ثانوية إلى التفاعلات في داخل الأنساق الاجتماعية والثقافية. وفي هذا الإطار يكون ذكر اللغة والانتماء الثقافي عرضاً، وذلك بدون تنمية الفكرة أو تحويلها إلى إجراء عملي. إن عدم الاهتمام بدور اللغة يجعلها في

موقع هامشي وكأنها مجرد مادة دراسية، ودون رؤية لخبرات الشعوب الأخرى التي اهتمت بالتخطيط اللغوي وتنمية اللغة في إطار التنمية الشاملة ونشر التعليم والثقافة.

٢- تمثل مشكلة الأمية في مصر إحدى معوقات التخطيط اللغوي، ذلك أنه لا يمكن تجاهل عدة ملايين من الأميين ووجود هذه النسبة يجعل بعض الجهات الإعلامية والحزبية والإدارية تخاطبهم بطريقة بعيدة عن العربية المنشودة.

٣- العملية التعليمية لها دور كبير في ترسيخ المستوى اللغوي المنشود. لا يكفي وجود دروس أو نصوص فصيحة تحفظ للتلاميذ أو تشرح بالعامية.

٤- العامية والفصحى موضوع خضع لمبالغات كثيرة، وكأن وجود العامية يمنع إتقان الفصحى، والواقع أن تعدد مستويات الاستخدام اللغوي مما نجده في بلدان كثيرة وبدرجات متفاوتة.

٥- الموقف من العربية تسوده مجموعة من الأحكام الجزئية، منها أن العربية لغة الشعر القديم والتراث العربي وكأنها ليست لغة الحاضر والمستقبل، ومنها أنها أصعب لغات الأرض لأن بها قواعد للنحو وكأن هناك لغات بدون نظام نحوي.

٦- تعليم العربية يكاد يقتصر على النحو والنصوص والقراءة المحدودة، أما مهارات الأداء المنطوق والأداء المكتوب فهي في مكانة ثانوية.

٧- الموقف من الإنجليزية تسوده فكرة أن اللغة الإنجليزية واللغات الأوربية الكبرى طريق التقدم العلمي والتقني.

٨- اللغة الإنجليزية طريق الحصول على وظائف راقية، وتضع جهات عمل كثيرة شروطاً واختبارات لذلك.

٩- التعليم باللغة الإنجليزية موضع إقبال الطبقة العليا والوسطى في المدارس والجامعات.

١٠- المدارس الثانوية للمتفوقين في العلوم والتكنولوجيا من شروط الالتحاق بها الحصول على الدرجات النهائية في مادتين على الأقل من مواد اللغة الإنجليزية، في سنة من سنوات النقل من الصف السادس الابتدائي حتى نهاية التعليم الإعدادي.

١١- ركزت الدراسات اللغوية على بحث التراث اللغوي العربي وتحقيقه وأنجزت الكثير في هذا المجال. ولكن دراسات الواقع اللغوي المعاصر محدودة جداً، ولا تكاد تحظى باحترام أكاديمي. أما بحوث علم اللغة الاجتماعي فهي في البداية، ولهذا فإن المعلومات المتاحة قليلة.

١٢- الثقافة اللغوية تسودها أحكام مسبقة كثيرة حول العربية وحول اللغات الأجنبية، وحول اللغات في المناطق ذات الوضع الثقافي الخاص وحول اللغات الإثنية في البلدان العربية. ومن هنا تبرز أهمية تكوين وعي جديد بأهمية اللغة العربية في بناء الدولة الحديثة والمشاركة في التقدم إلى جانب كونها لغة الدين والتراث.

ومصر من أكثر البلدان تجانساً من الناحية اللغوية في إطار العربية بمستوياتها، ومن شأن التخطيط اللغوي فيها أن يكون هادفاً إلى النهوض بالأداء المنطوق والمكتوب إلى المستوى المعروف في دول متعددة في العالم المعاصر من حيث استخدام اللغة الوطنية بدقة وفاعلية.

وينبغي تحديد الرؤية والأهداف برؤية مستقبلية، ترسم ملامح المستقبل اللغوي للبلاد، ويتضمن ذلك خطة استيعاب كل الأطفال في التعليم وخطة محو الأمية، وأهداف

تعليم اللغة العربية وأهداف تعليم اللغات الأجنبية والشروط اللغوية في الإدارة والبحث العلمي والوظائف. ولا يقتصر التخطيط اللغوي على تقديم معلومات نظرية عن اللغة العربية أو الدعوة إلى تعليم العلوم بالعربية، بل القضية مجتمعية. وتتضمن المجالات والمهارات للتخطيط اللغوي: التشريعات اللغوية، والمؤسسات المعنية والاستخدام اللغوي في التعليم والإدارة الحكومية وغير الحكومية وفي القضاء. ومؤسسات التشريع لها مستوياتها من المجالس التشريعية إلى القرارات الوزارية بهدف تنفيذ الاستخدام اللغوي وتنميته. (حجازي ٢٠١٥م).

المراجع:

- الشيال، جمال الدين، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية، القاهرة ١٩٥١م.
- بوابة أخبار اليوم: الأربعاء، ٠٦ سبتمبر ٢٠٢٣م.
- حجازي، محمود فهمي، اتجاهات السياسة اللغوية، الرياض، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م.
- حجازي، محمود فهمي، التخطيط اللغوي في مصر، ضمن كتاب: التخطيط والسياسة اللغوية، تجارب من الدول العربية، الندوة الدولية التي أقيمت في الرياض، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م.
- عبد الكريم، أحمد عزت، تاريخ التعليم في مصر، القاهرة، ١٩٤٥م.
- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام، الدورة السادسة والعشرون ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام، الدورة السابعة والعشرون ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام، الدورة الخامسة والعشرون ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤م، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- مؤسسة الفكر العربي، لنهض بلغتنا، مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية، بيروت ١٤٣٣ - ١٤٣٤هـ / ٢٠١٢م.
- موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، <https://www.capmas.gov.eg/Pages/populationClock.aspx>
- بوابة أخبار اليوم: الأربعاء، ٠٦ سبتمبر ٢٠٢٣م.
- الوقائع الرسمية، العدد ١٣٧، مصر.
- الموقع الإلكتروني <https://www.marefa.org/%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%B5%D8%B1->

٢٠: دراسة حالة (المملكة المغربية)

إعداد: الدكتور فؤاد البوعلي



دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية

محاور الدراسة:

تقديم:

القسم الأول: الواقع الاجتماعي واللغوي للمغرب: التعددية والوحدة

القسم الثاني: السياسات اللغوية في المغرب

١- السياسة اللغوية قبل الاستعمار.

٢- السياسة اللغوية الاستعمارية والتراتبية.

٣- سياسة التعريب وبناء الدولة الوطنية.

٤- دستور ٢٠١١ وترسيم التعدد اللغوي.

القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية بالمغرب

١- بيانات الدراسة:

أولاً: القرارات اللغوية حسب سنة إصدار القرار.

ثانياً: القرارات اللغوية حسب نوع القرار

ثالثاً: القرارات اللغوية حسب مجال القرار.

رابعاً: القرارات اللغوية حسب جهة إصدار القرار.

٢- قراءة في نتائج التحليل الكمي للقرارات اللغوية:

القسم الرابع: انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي

القسم الخامس: التحديات واستشرافات السياسة اللغوية

فهرس المراجع والمصادر

تقديم:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع السياسة اللغوية المغربية وموقع اللغة العربية في السوق اللغوية المغربية. فقد عرفت التجربة المغربية منذ نشأة الدولة الوطنية، في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي، العديد من السياسات اللغوية المعلنة والمضمرة. كما أن السؤال اللغوي لم يكن شأنًا نخبويًا وأكاديميًا بحتًا، بل كان على الدوام جزءًا لا يتجزأ من النقاش الاجتماعي والسياسي؛ حيث استحضرت أهمية اللغة العربية في مقاومة المستعمر الفرنسي، وكانت عنوان المزايلة عن الثقافة الاستعمارية بعد الاستقلال، وظلت عنصراً محدداً للإنسان المغربي في العقود المتتالية. وبالرغم من النقاشات التي رافقت التعديلات الدستورية، والتطورات القانونية والحقوقية والاجتماعية التي عرفتتها المملكة، فقد حافظت لغة الضاد على مكانتها وأهميتها في التدبيرين السياسي والإداري، داخل وضع لساني أهم مياسمه التعدد اللغوي واللهجي، الواقعي قبل الرسمي. حيث تداخلت العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية والجغرافية في تشكيل هذا الوضع التعددي الفريد، واستطاع المغاربة خلال وجودهم المؤسسي ضبط العلاقة بين اللغة وعناصر الهوية وسياقات الاستعمال لمكونات هذا التعدد، وعبرت عنه الدولة في صياغة سياسة لغوية تضبط الاختلافات الهوية واللغوية، واضعة رؤية استراتيجية تخطط لوضع اللغات في التعليم والشأن العام، مما جعل التعدد في خدمة المشترك والانتماء الوطني. والمؤكد أن الحاجة ماسة إلى جهود في التخطيط اللغوي لتنظيم هذا التعدد وضبط توزيعه من أجل التحكم في نتائجه، غير أن هناك فرقاً بين ما يمكن أن يمثل سياسة أو تخطيطاً لغوياً، وهو ما يسير وفق ما تعبر عنه القوانين، وبين ما يفرض من وقائع لغوية، كما هو الحال في بعض المجالات، كالإعلام والتعليم، تمثيلاً لا حصراً. وقد شكل خطاب العاهل المغربي ليوم ٩ مارس ٢٠١١ مرحلة مفصلية في تاريخ التدبير السياسي للمسألة اللغوية حين نقل الواقع اللغوي من مرحلة الأحادية الرسمية إلى الاعتراف بالتعدد الممارس واقعيًا، والذي تم ترسيمه بإدراج الأمازيغية مكوناً رئيساً في

النسيج التعددي المغربي مع المحافظة للعربية على وضعها الرسمي الأول (الأمانة العامة للحكومة، ٢٠١١). مما نقل المسألة اللغوية من العرف الاستعمالي إلى المأسسة والتقنين.

كيف تمثلت السلطات السياسية الشأن اللغوي؟ وما موقع العربية في السياسات اللغوية المضمرة والمعلنة؟ وهل استطاعت الدولة من خلال النصوص والقرارات اللغوية التمكين للغة العربية؟

القسم الأول: الواقع الاجتماعي واللغوي للمغرب: التعددية والوحدة:

المملكة المغربية دولة إسلامية تقع في أقصى غرب شمال إفريقيا، عاصمتها الرباط، وأكبر مدنها الدار البيضاء التي تعدّ العاصمة الاقتصادية، تُطل على البحر الأبيض المتوسط شمالاً، والمحيط الأطلسي غرباً، وتحدها الجزائر شرقاً، وموريتانيا جنوباً (ابن العربي، الصديق، ١٩٨٤م، ص ٥). ووفقاً لبيانات البنك الدولي قدر عدد سكان المملكة في عام ٢٠١٩م بحوالي ٣٦،٤٧ مليون نسمة، شكل الذكور ٤٩،٦١٪، والإناث ٥٠،٣٩٪، متجاوزا بذلك أحدث إحصاء رسمي للسكان بالمغرب في سبتمبر/ أيلول عام ٢٠١٤م^(١)، الذي حدد عدد السكان في ٣٣،٨ مليون نسمة، في حين أوصلته الساعة السكانية، المعتمدة على الإسقاطات السكانية لمسؤولي الرعاية الصحية واستخدام الخوارزميات الإحصائية، لشهر يوليو ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٣٧ مليون نسمة (المنذوية السامية للتخطيط). ولعل أهم مياسم الإحصاءات المتعددة المنجزة من طرف المؤسسات الوطنية والدولية هو تركيزها على التجانس الثقافي والديني والاجتماعي الذي يطبع التشكيلة الاجتماعية للمجتمع في المغرب. حيث يشكل المسلمون نسبة ٩٩٪ من السكان، وجميعهم تقريباً من السُّنة، عدا أقل من ١٪، ينتمون إلى الطائفة الشيعية، والمسيحيون ١٪ من السكان، ويبلغ عدد اليهود حوالي ٦،٠٠٠ نسمة. كما أن حوالي ٩٩٪ من السكان هم من العرب والبربر،

(١) من المقرر تنظيم الإحصاء العام للسكان المقبل في أيلول ٢٠٢٤م.

يستعملون لغتين: العربية والأمازيغية (كلاهما لغتان رسميتان في الدستور الجديد). والبادي أن هذا التجانس خلق وحدة هوياتية مجتمعية ومشاركة وطنية بين كل الفئات والأطياف والأعراق تمثلت لغويا في تركيبة خاصة متنوعة ومنسجمة كانت نتيجة طبيعية للمراحل التاريخية التي عرفت المنطقة المغاربية. حيث عرفت استقرار أجناس ودول وشعوب مختلفة الأعراق والأصول.

فالمعروف تاريخيا أن الأمازيغ (أو البربر) هم السكان الأصليون للمغرب وشمال إفريقيا، وهو اسم يطلق على من يتكلم «الأمازيغية»، وينتشرون في مساحة تمتد من واحة سيوة على مشارف مصر شرقا، حتى المحيط الأطلسي وجزر الكناري غربا، وعلى امتداد الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي حتى موريتانيا ومالي والنيجر جنوبا. وتعود أولى آثار الحضارة الأمازيغية الحالية إلى ٩ آلاف سنة قبل الميلاد، حيث تُظهر بعض مواقع العصر الحجري الحديث بالقرب من الصخيرات وتطوان آثارا للتوطين ودلائل على الزراعة. بل هناك من يؤكد على قدم هذه الحضارة في شمال إفريقيا بلغتها، وحروفها الخاصة، وطرق العيش التي كانت تعتمد عليها (محمد شفيق، ١٩٨٩، ص ٥). وخضعت المنطقة للفينيقيين والرومان والوندال قبل الفتح الإسلامي، الذي بدأ مع نهاية القرن السابع تحت راية الأمويين، مع اندحار البيزنطيين، وقد جلب العرب معهم اللغة العربية والدين الإسلامي، الذي سيسود في جميع أنحاء ما أصبح يطلق عليه الغرب الإسلامي، الذي يشمل: إفريقيا والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى والأندلس. ومن ثمة ظهرت دول إسلامية حكمت المغرب: من الأدارسة (٧٩٨ - القرن العاشر) والمرابطين (١٠٦٩/١١٤٧) والموحدين (١١٤٧ - ١٢٤٨) والمرينيين (١٢٤٨ - ١٥٤٨) والسعديين (١٥٤٨ - ١٦٦٠) وصولا إلى العلويين (من سنة ١٦٦٠ حتى يومنا هذا).

وفي بداية القرن العشرين تعرض المغرب للاستعمارين الإسباني والفرنسي، حيث وقع السلطان مولاي عبد الحفيظ معاهدة الحماية التي مكنت فرنسا من احتلال المغرب عسكريا واقتصاديا وسياسيا، والشروع في إدخال العديد من التغييرات على

البنية السياسية والتربوية والهوياتية المغربية. وبذلك وضع عقد الحماية مصير المغرب بيد الإقامة العامة الفرنسية التي كان يرأسها المقيم العام بالرباط. في حين خضعت المنطقة الشمالية وبعض مناطق الصحراء المغربية (أو المنطقة الخلفية التي تتشكل من أربع مناطق هي: الشريط الشمالي، وسيدي إفني، وطرفاية، والساقية الحمراء ووادي الذهب) إلى الاستعمار الإسباني، وعلى رأس الإدارة الاستعمارية بتطوان المندوب السامي. ولمواجهة الحالة الاستعمارية انبعثت خلال الفترة ١٩١٢-١٩٣٤ في قرى المغرب وبواديه مقاومة مسلحة قادها زعماء القبائل الذين أزعجوا الاستعمار وقدموا صورا خالدة للرفضين الشعبي والرسمي للاستعمار، وألحقوا بقوات الاحتلال خسائر مادية وبشرية، مما أدى إلى تحالف الاستعمارين الفرنسي والإسباني للقضاء على رموز المقاومة وقادتها، والذي تأتى لها عبر القضاء على المقاومة بالشمال، وخاصة مقاومة الريف بزعماء الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بعد معركة أنوال. وبعد ١٩٣٤ انتقلت المقاومة من الطابع المسلح إلى الطابع السياسي قادته تشكيلات حزبية ناشئة داخل المدن والحوضر الكبرى، وقد بدأ بالمطالبة بالإصلاحات في ظل الحماية قبل أن ينتقل إلى المطالبة بالاستقلال السياسي الكامل مع معاهدة ١١ يناير ١٩٤٤، لتنتقل إلى مرحلة من المظاهرات والاحتجاجات انتهت في ١٩٥٦ بعودة الملك محمد الخامس وإعلان الاستقلال. وخلال هذا المسار تشكلت هوية المغرب الموحدة والمتجانسة المكونات.

«وأكثر من ذلك وأهم هو أنه لم يحدث قط في تاريخ المغرب لا أمس ولا اليوم أن شعر فريق من سكانه أنهم يشكلون أغلبية أو أقلية. إن الشعور بهذا الانقسام الاجتماعي غائب تماما في المغرب» (الجابري، ١٩٨٨، ص ٩٧). لأن الوظائف الثقافية التي أعطيت للمكونين العربي والأمازيغي، والناجمة عن الانصهار الاجتماعي، تمنع كل انقسام إثني أو هوياتي «وهذا التوازن الذي يجعل من التعدد وحدة لا تقبل الانقسام هو ما يشكل جوهر الحقيقة المغربية» (الجابري، ١٩٨٨، ص ٩٨). لذا كانت ثنائية العرب والبربر تقوم في المغرب على الاتصال وليس الانفصال: «فإنهم وقع فيهم اختلاط كبير حتى نسوا أنسابهم وأصولهم الأولى إلا في النادر، وذلك بسبب تعاقب الأعصار وتناسخ الأجيال

وتوالي المجاعات والانتجعات ووقعات الملوك بهم في كثير من الأحيان، وتفريق بعضهم من بعض ونقل بعضهم إلى بلاد بعض، ومع ذلك فأسماءهم الأولى لا زالت قائمة فيهم لم تتغير إلى الآن؛ فمنها يهتدي الفطن إلى التنقيير عن أنسابهم وإلحاق فروعهم بأصولهم متى احتاج إلى ذلك» (الناصرى، ٦٧/٦).

وقراءة هذا المسار الممتد في أعماق التاريخ توصلنا إلى أن الموقع الجغرافي للمملكة والتطورات التاريخية والثقافية والسياسية قد ساهمت إلى حد كبير في بناء واقعه اللغوي الحالي. فالمغرب الذي استقرت فيه أجناس مختلفة عبر التاريخ، وشهد حملات استعمارية متعددة، وانفتح في علاقاته السياسية والتجارية على الأقوام والدول المختلفة، قد عرف تفاعلاً لغوياً فريداً، وصل في الشكل الحالي إلى «تشكيلة» لغوية أهم تجلياتها التعددية التداولية والوظيفية قبل الرسمية. حيث توجد العربية الفصحى، التي ولجت الفضاء المغربي مع الإسلام، إلى جانب الأمازيغية، لغة السكان الأصليين، والدوايح واللغات الأجنبية، ولاسيما الفرنسية، والإسبانية، والآن الإنجليزية. دون احتساب اللغات القليلة الاستعمال والمرتبطة بالانفتاح على الفضاءات الثقافية المختلفة كالصينية والبرتغالية وغيرهما. وقد قدم الإحصاء العام للسكان لسنة ٢٠٠٤ و٢٠١٤ صورة تقريبية عن طبيعة الخريطة اللغوية للمغرب والتوزيع اللغوي للسكان والحضور الأجنبي في التركيبة الاجتماعية، مع اختلاف نسبي في الأعداد والمنهجية بين النموذجين، كما تبرزه الجداول التالية:

الجدول (١): اللغات المحلية المتداولة

٢٠١٤			٢٠٠٤	اللغات / اللهجات المتداولة
الذكور	الإناث	المجموع		
٩٢,٢	٨٩,٧	٩٠,٩	٨٩,٨	العربية الدارجة
١٤,٢	١٤,١	١٤,١	١٤,٦	تشليحت (لهجة سوس)

٧,٩	٨,٠	٧,٩	٨,٨	تمازيغت (لهجة الأطلس المتوسط)
٤,٠	٤,١	٤,٠	٤,٨	تريفيت (لهجة الريف)
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٧	الحسانية (لهجة عربية بالجنوب المغربي)

الجدول (٢): اللغات المقروءة والمكتوبة

النسبة %	العدد	اللغات المقروءة والمكتوبة
١٠٠	٢٣٧٠٠ ٤٤٧	الساكنة ١٠ سنوات فما فوق
٤٣	١٠١٨٣ ٤٥٥	لا شيء
١٧,٣	٤١٠٦ ٣٢٨	العربية فقط
٣٠,٣	٧١٧٤ ٥٢٥	العربية والفرنسية فقط
٩,١	٢١٦٢ ٠٣٩	العربية والفرنسية ولغات أخرى
٠,١	٣٢٠٠ ٩	العربية ولغات أخرى دون الفرنسية
٠,٢	٤٢٠ ٩١	حالات أخرى

وتستطيع هذه الإحصائيات أن تمنحنا فكرة إجمالية عن اللغات المتداولة بالمغرب والنسب التقريبية للمستعملين (بورقية، ٢٠١٠، ص ٢٩٥)، وتبرز أوجه التجاذب اللغوي الذي عاشه ويعيشه المغرب بين لغات الهوية واللغات الوافدة، منذ القدم، مما جعل الفضاء التداولي موسوماً منذ بدايته بتعددية لسانية شكلت هويته. إضافة إلى الأمازيغية التي مثلت الهوية العميقة للمغرب منذ عصور قديمة، توالى عدة لغات ذات إشعاع إقليمي (الفينيقية، البونيقية، اليونانية، العبرية، اللاتينية) منحت لها وظائف محددة حسب الدور التاريخي والعلاقة مع اللغة الأصل، قبل دخول الإسلام لتغدو العربية هي اللغة العامة ولغة الشعائر الدينية. مما يجعل التعددية العملية ركناً

أصيلا في التجربة المغربية وليس أمرا جديدا ظهر مع الدستور الجديد، بل عرفها الإقليم المغاربي منذ بداية الاجتماع البشري فوق المنطقة بين لغات متعددة وصلت في الحالة الراهنة إلى ثلاث لغات العربية والأمازيغية والفرنسية ودوارجها (كالف، ص ٨٨ وانظر: صالح بلعيد، ٢٠٠٣، ص ١٣٧).

القسم الثاني: السياسات اللغوية في المغرب:

من البديهي ألا يتصور وجود جماعة بشرية دون تدبير لغوي معين سواء من خلال القوانين المعلنة أو المضمرة، لأن اللغة شكلت على الدوام رديفا للسلطة. إذ منذ صباح التاريخ، يوم بدأ الإنسان يدوّن لمن بعده مآثره، كانت اللغة أداة أساسية من أدوات السياسة (المسدي، ٢٠١١، ص ١٢). فهي آلية لفرض السياسات العمومية ومجالا للسلطة. «إن اللغة، ما إن ينطق بها، حتى وإن ظلت مجرد همهمة، فهي تصبح في خدمة سلطة بعينها، إذ لا بد وأن ترتسم فيها خانتان: نفوذ القول الجازم، وتبعية التكرار والاجترار» (بارت، ١٩٧٨-١٩٨٦، ص ٢٠-٢١). لذا عمدت الأنظمة والدول، منذ فجر التاريخ، إلى صياغة تداولها للغات وفق سياسات ورؤى معينة. ويميل البعض إلى التمييز والمزايلة بين السياسات اللغوية الصريحة المعلن عنها في النصوص والقوانين والدساتير، والسياسة اللغوية غير المعلنة وغير الصريحة ولكنها موجودة بالقوة والإجراءات الواقعية (بارت، ١٩٧٨-١٩٨٦، ص ٢٠-٢١). وقد استوعبت الدولة الحديثة أن الجواب عن سؤال الهوية اللغوية ضروري لضمان العدالة السياسية والوحدة الوطنية والتنمية المجتمعية. وإذا غدا من المسلم به أن السياسات اللغوية غدت جزءا لا محيد عنه في كل سياسة، نظرا لارتباط اللغة بالسيادة (الفاسي الفهري، ٢٠١٣، ص ٨٢)، فقد شهد تاريخ الدولة المغربية العديد من السياسات التي تتأرجح بين التعريب والتعددية. ويمكن أن نميز بين أربع مراحل تاريخية أساسية:

١- السياسة اللغوية قبل الاستعمار:

عرفت مرحلة قبل الاستعمار حضور مكونين لغويين متعايشين: الأمازيغية (لغة السكان الأوائل) والعربية (لغة الفاتحين)، مع حضور محتشم للغات الدول الغازية سابقا، التي لم تستطع فرض وجودها في المجال التداولي المغاربي. وإذا كان من المتفق عليه تاريخيا بأن البربر (أو الأمازيغ) هم السكان الأصليون، فقد اختلف في أصلهم، ومعه الاختلاف في لغتهم، بين من يعيدهم إلى أصولهم العربية قبل الهجرة إلى شمال إفريقيا، من اليمن والشام (الكعك، ٢٠٠٣م، ص ٥٩)، ومن يعيدهم إلى الأصل الحامي (العروي، ١٩٩٦، ص ٤٣). فالاعتبار الأول يجعل الأمازيغية مكونا سلاليا من اللغة العربية، «متفرعة عن العربية الأم مثلها مثل الآرامية، والكنعانية، والبابلية، والأشورية، والمصرية القديمة (شحلان، ٢٠٠٩، ص ٩). لكن الرأي الثاني يؤمن بالأصل الحامي للبربر، وانتماء لغتهم إلى الفصيلة الحامية التي تلتقي فيها مع بعض اللغات الإفريقية، مثل: الكوشيتية، والمصرية (أحمد مختار عمر، ص ١٤-١٥)، مستقلة عن الانتماء العربي «إذ تنتمي الأمازيغية إلى ما يسمى بفصيلة اللغات الحامية، بينما تدخل العربية ضمن فصيلة اللغات السامية» (بوكوس، ٢٠١٣، ص ١٥: ١٤). أما اللغة العربية فوجودها في المجال المغربي مرتبط بالإسلام ونشر الدعوة في ربوع شمال إفريقيا، دون التلازم التاريخي بينهما. حيث لم يكن لانتشار الإسلام دور كبير في انتشار اللغة العربية، رغم أنه لعب دورا محوريا في ربط المنطقة بالمجال الثقافي الإسلامي (الكوخي، ٢٠١٤، ص ٢٢١). إذ يختلف المسار التاريخي لأسلمة المجتمع عن مسار تعريبه. لذا كان حضور العربية في المجال التداولي المغربي انسيابيا، وأن البربر هم الذين قادوا تعريب المجتمع وليس العرب الفاتحون. وقد اتخذت اللغة العربية لدورها التواصلية لسانا دارجا عدّ آلية تواصلية عامية أنتجت مخزونا تراثيا شفويا ضخما، استطاع الصمود في دوره الوظيفي، بالرغم من محاولات تغيير الجدولة التداولية، حيث تعود أولى النصوص التي حفظها المؤرخون لتوظيف العامية في الأدب إلى العصر المريني الذي اشتهر فيه شعراء اشتغلوا

بالشعر الملحون (ابن الأحمر، ١٩٦٤، ص ٤٩). وهذا يدل أن العامية عايشة الفصحى منذ ولوجها المجال التداولي المغربي مستفيدة من الجوار اللغوي الذي أثمر في بنيتها الصوتية والتركيبية.

ولفهم طبيعة السياسات اللغوية في مرحلة ما قبل دخول الاستعمار يمكن العودة إلى مرحلة المغرب الوسيط التي عرفت دخول الإسلام وتشكل الدول الإسلامية التي حكمت سلاطاتها المنطقة المغربية أو الغرب الإسلامي (المغرب العربي إضافة إلى الأندلس). حيث كانت الأمازيغية والدواجر المتعددة لغات للتواصل العامي، إلى جانب العربية لغة العلم والدين والتواصلين الإداري والرسمي. فتعريب الإدارة والسلطة، الذي شهدته المنطقة مع دخول الإسلام، لم ينسحب على المجتمع الذي حافظ على لغات تواصله اليومية. ففي عهد الدولة المرابطية (١٠٥٦ - ١١٤٧) تذكر الروايات أن يوسف بن تاشفين الأمازيغي الأصل كان يستخدم مترجماً حين مفاوضات مع المعتمد بن عباد وأنه لا يتقن العربية، مما يدل على الوظائفية التداولية في النسيج اللغوي المغربي قبل دخول الاستعمار. الأمر نفسه يصدق على الدولة الموحدية (١١٢١م — ١٢٦٩م) حيث كانت الأمازيغية هي لغة التواصل بين السكان، بل انتقلت إلى أن غدت لغة للتأليف وتقريب المعلومات من الناس، حيث ألف إمام الدعوة الموحدية ابن تومرت كتباً بها، وفرضها في خطب الجمعة والأذان (القبلي وآخرون، ٢٠١١، ص ٢٥٨). لكن في الوقت نفسه عرفت الدولة الموحدية بالاهتمام الكبير بنشر اللغة العربية وتعريب المجتمع مع نشر الثقافة الإسلامية وتنظيم المجالس العلمية والسلطانية (المنوني، ١٩٧٧). وهكذا كان حضور العربية والأمازيغية في التدبير السياسي أمراً واقعاً لا يمكن تجاوزه في التاريخ المغربي، لكن من خلال توزيع وظيفي بين لغتين: لغة عامة للتواصل الرسمي، ولغة عامة للتواصل الشعبي. والأكثر من ذلك أن الدولة ظلت على الدوام محايدة في رسم معالم الوضع اللغوي أو فرض سياسة لغوية معينة. إذ حتى في العصور التي حكمت الأسر الأمازيغية «لم يلجأ أحد من الحكام إلى التدخل في الوضع اللغوي بفرض سياسة لغوية مخالفة لما كان معروفاً وسائداً في جل أقطار العالم العربي الإسلامي من الخليج إلى المحيط» (الودغيري، ٢٠٠٠، ٧٨ - ٧٩).

٢- السياسة اللغوية الاستعمارية والتراتبية:

منذ دخول الاستعمار، خاصة الفرنسي إلى الفضاء المغربي انشغل بإثبات التمايزات الهوياتية داخل النسيج المجتمعي المحلي. فقد نشر المقيم العام الفرنسي الجنرال ليوطي دوريته الشهيرة لسنة ١٩٢١م حول لغة التعليم بالمغرب؛ وضع فيها تصوره لطريقة الهيمنة على المجتمع المغربي، والتي تمر لزاماً من التعليم، بإجبار السكان على الانتقال من الأمازيغية إلى الفرنسية، حيث قال: «فليس علينا أن نعلم العربية للسكان الذين امتنعوا دائماً عن تعلمها، إن العربية عامل من عوامل نشر الإسلام؛ لأن هذه اللغة يتم تعلمها بواسطة القرآن بينما تقتضي مصلحتنا أن نطور البربر خارج نطاق الإسلام» (الودغيري، ١٩٩٣، ص ٨٦). منذ ذلك الحين عملت الفرنسية، باعتبارها لغة القوة والهيمنة على تقزيم دور العربية والتغلغل إلى المجالات العامة بالمغرب، ضمن خطة محكمة: من المدرسة الفرنسية وجهازها التعليمي، إلى الكنيسة المسيحية، وإدارة الشؤون الأهلية، وضباط الاستعلامات، وضباط الجيش، ومؤسسات البحث الجامعي، ووسائل الإعلام (الودغيري، ١٩٩٣، ص ٨٦). «عندما استولت سلطة الحماية على مقاليد الحكم في بلادنا، كان كل ما أحدث بالمغرب، من ألفه إلى يائه على النمط الفرنسي، وباللغة الفرنسية، وبالأسايب الفرنسية» (محمد الفاسي، ١٩٧٣ ص: ٧٦-٧٧). ومنذ ذلك الحين غدت لغة السيطرة والانتقاء الاجتماعي، ولغة الإدارة. وقد كان برنامج المستعمر هو خلق كيانات هوياتية منفصلة من خلال التعليم. فتحت عنوان عصرنة المدرسة والقضاء على الأمية فميز الاحتلال بين ثلاثة أنواع من التعليم في المغرب: التعليم الأوربي، الموجه لأبناء المستعمرين، والتعليم الإسرائيلي الخاص بأبناء اليهود المغاربة، والتعليم الإسلامي الخاص بالمغاربة. وفيما يخص تعليم المسلمين فقد صنف حسب الفئات الاجتماعية، فكما يوجد هناك فلاحون وصناع وبورجوازيون وأسر مخزنية كبرى، يجب أن توجد مدارس شعبية قروية وحضرية، مدارس ابتدائية لأبناء الأعيان، ومدارس عليا إسلامية يجب أن تتحول بسرعة إلى ثانويات إسلامية

للنخبة الاجتماعية. لذا كانت الفكرة المؤسسة للسياسة التعليمية هي خلق كيانات هوياتية داخل نفس الفضاء الاجتماعي. فسُنّت لكل شريحة اجتماعية ما يناسبها من التعليم، بحيث سيكون على الفلاح الصغير عند تخرجه من المدرسة أن يعود إلى الأرض، وابن العامل بالمدينة يجب أن يصير عاملاً، ويجب على الطفل من وسط اجتماعي معين أن يتلقى تعليماً يتلاءم مع وسطه ويبقيه فيه ويجعله أكثر كفاءة للقيام بدوره الاجتماعي» (الحسن الهلائي، ٢٠٢٢). هكذا، تم تقسيم التعليم الإسلامي إلى تعليم شعبي مهني وتعليم نظري راقٍ، وأسند إلى كل واحد منهما تحقيق أهداف محددة. لذا قامت السياسة الفرنسية على تثبيت الفكرة الانقسامية داخل السوق اللغوية المغربية من أجل تأييد الهيمنة. وقد اتضح ذلك مع الظهير البربري الذي قام على الفصل الإثني والقضائي بين ركني المجتمع: العرب والبربر، من خلال سن قوانين مدنية خاصة بالبربر فيما يسمى بالظهير البربري الذي صدر في ١٦ مايو ١٩٣٠ (عبد الوهاب، بن منصور، ١٩٩١، ص ٨٥). والغاية منه هو فصل الأمازيغ عن العرب وإخراجهم من سلطة الدولة المغربية، مما خلق مقاومة مدنية واحتجاجات كبيرة. وإضافة إلى سياسة التفرقة قام الاستعمار ببحث مفاهيم الهيمنة التي تجعل من لغته لغة الرقي والتميز واعتبار لغة السكان المحليين لغة التخلف والتأخر. حيث نشر أحد أساتذته كتاباً عنوانه «اللغة الفرنسية لغة الحضارة في إفريقيا الغربية الفرنسية» يبين فيه أن لغات المستعمرين، وعلى رأسها العربية، هي لغات منحطة ومتجاوزة حضارياً، لذا من الضروري اعتماد لغة المستعمر، لغة التنوير والتقدم (الودغيري، ١٩٩٣، ص ٦٤).

٣ - سياسة التعريب وبناء الدولة الوطنية:

بعد حصول المغرب على استقلاله السياسي ورحيل القوات الفرنسية سنة ١٩٥٦ بدأ التفكير في السياسة اللغوية باعتبارها عنصراً محورياً في تأسيس الدولة الوطنية الجديدة، واستلهمت الأفكار والمبادئ من أدبيات الحركة الوطنية التي وضعت أثناء

مقاومتها المستعمر الفرنسي أطرا مرجعية للدولة الوطنية. وقد تمثلت الدولة المغربية هذه الأطر من خلال مستويين: قانوني وتربوي. فعلى المستوى القانوني صاغ المشرع توافق المجتمع المغربي حول العربية بالتأكيد على رسميتها الدستورية. إذ تنص الدساتير المغربية المتتالية منذ الاستقلال السياسي على أن «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير» (الأمانة العامة للحكومة، ١٩٩٦، ص ٢). بل كان التعبير صريحاً في أول مشروع دستور قبل الاحتلال الفرنسي، أي فيما يسمى بمشروع مولاي عبد الحفيظ لسنة ١٩٠٨. وهذا يدل على أن رمزية اللغة العربية وقوتها الوجودية بالمغرب هي جزء من المخيال المجتمعي الذي تجلى قانونياً من خلال الدستور والقوانين ذات الصلة.

أما على المستوى التربوي فقد شكل إصلاح المدرسة جوهر الاستقلال السياسي وقيام الدولة الوطنية المستقلة على عناصر الهوية الأربعة التي أعلنتها «اللجنة الملكية لإصلاح التعليم»، التي كونها الملك الراحل محمد الخامس وعقدت أول اجتماع لها يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٥٧. هي: التعميم، والتوحيد، والتعريب، ومغربية الأطر. حيث كان الانتماء اللغوي العربي جوهر السياسة اللغوية المغربية، وركنا أساسياً في استكمال التحرر من الثقافة الاستعمارية، كما أبرزته كتابات الحركة الوطنية التي ركزت على أن الإصلاح اللغوي يرتبط بضرورة تجاوز الواقع الاستعماري الذي أسس سياسته على مفهومي: التشظي التربوي والفكري، والنظرة التراتبية للغات. والتعددية التربوية تخلق تعددية في الانتماء والهوية. ومن المعلوم من جهة التربية أن تعدد لغات التعليم في البلد الواحد يضر أضراراً فاحشة بتكوين الأبناء ومستقبل الثقافة في الوطن، وأن واجب الدولة أن تعمل ما في استطاعتها لتكوين لغة الدراسة واحدة في جميع أجزاء القطر وفي كل مراحل التعليم (الفاصي، علال، ١٩٥٢م، ص ٢٦٤). فالنتائج السلبية لا ترتبط فقط بالتلميذ بل بالهوية الوطنية. لذا أخذت الحركة الوطنية على عاتقها

مسألة الإصلاح التربوي كمدخل أساسي للتحرر من هيمنة الثقافة الاستعمارية، وكان تعريب التعليم مدخلاً رئيسياً للفصل مع النموذج الاستعماري الذي اعتمد الرؤية الاحتقارية للغة البلد وثقافته.

لكن الواقع أن النص الدستوري الذي نص على رسمية اللغة العربية منذ الاستقلال لم يمكن للعربية شروط اللغة الرسمية كما تجلّى في عدم الأجرأة القانونية والتشريعية لرسميتها، حيث لم يصدر أي قانون تنظيمي أو قانون إطار يحدد آليات التنزيل، وغياب مؤسسة علمية تعنى بتطوير اللغة العربية وتوحيد مصطلحاتها. فقد بشر الميثاق الوطني للتربية والتكوين بإحداث أكاديمية محمد السادس للغة العربية باعتبارها مؤسسة مهتمة بالتنمية المتواصلة للنسق اللساني العربي على مستويات التركيب والتوليد والمعجم (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الفصل ١١٣، ص ٣٩)، كما أصدر العاهل المغربي مرسوماً يقضي بتأسيس أكاديمية تحمل اسمه: «أكاديمية محمد السادس للغة العربية»، دون أن ترى النور لحد الآن. ويبدو أن الإشكال الحقيقي الذي واجهته سياسة التعريب ليس لغوياً أو فكرياً، ولكنه سياسي واجتماعي لأنها لم تتجاوز أسوار المدرسة ولم ترتبط باستعمال عام للعربية، إذ حدثه في المؤسسات التعليمية، وترتب عن ذلك تراجعها في المحيط المجتمعي، إضافة إلى انطلاقتها الفجائية مع المشاكل التي لازمت المدرسة المغربية في دولة الاستقلال الناشئة.

٤- دستور ٢٠١١ وترسيم التعدد اللغوي:

بعد الإشكالات التي عرفها الوضع اللغوي بالمغرب منذ الاستقلال، والالتباسات التي رافقت السياسة اللغوية المغربية، لدرجة التشكيك في وجود تخطيط لغوي صريح أو ضمني، جاء نص الدستور الجديد لسنة ٢٠١١ ليستعيد ميسم التعددية الواقعية التي طبعت الحالة المغربية منذ بداية التاريخ، والتراجع عن مسار التعريب. ففي التصدير

جاء التفصيل في المسألة الهوياتية من خلال تحديد العناصر المكونة لهوية المغرب عقدياً وإثنية وعرقياً وحضارياً. «المملكة المغربية دولة إسلامية، متشبثة بوحدتها الوطنية والترايبية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية» (الأمانة العامة للحكومة، ٢٠١١). وكما يتضح فللمرة الأولى يعترف الدستور المغربي ويدون عناصر التعدد الهوياتي بشكل يجمع بين الأبعاد الجغرافية والإثنية والتاريخية وباستحضار لكل الأطراف التي ساهمت في صياغة وجوده، قبل أن يرسم الفصل الخامس من الدستور هذه التعددية لغوياً حين قال: «تظل العربية اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضاً لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيداً مشتركاً لجميع المغاربة، بدون استثناء. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلًا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية» (الأمانة العامة للحكومة، ٢٠١١). ومن خلال قراءة مفاصل هذا النص يبدو أن المشرع قد رسم معالم السياسة اللغوية المستقبلية التي تتجلى في العناصر التالية:

- ١- حماية اللغة العربية وتطويرها وتنمية استعمالها، مما يشكل إشارة إلى دور السلطة في النهوض بالعربية كمكون أساس من مكونات الهوية الوطنية.
- ٢- ربط ترسيم الأمازيغية بصدر قانونها التنظيمي والذي صدر في ظهير شريف رقم ١٢١-١٩-١ في ١٢ من محرم ١٤٤١ (١٢ سبتمبر ٢٠١٩) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم ١٦-٢٦ المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

٣- إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، محددًا وظيفته الأساسية في: «حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، تراثًا وإبداعًا أصيلاً». وقد صدر ظهير شريف رقم ٣٤-٢٠-١ صادر في ٥ شعبان ١٤٤١ (٣٠ مارس ٢٠٢٠) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم ١٦-١٠٤ المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

٤- إدراج اللهجات باعتبارها مكونات ثقافية تعمل الدولة على «حمايتها» وجعل أهم وظائف الدولة «صيانة الحسانية، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب». وأهم وظائف المجلس المعلن عنه حماية «مختلف التعبيرات الثقافية المغربية».

والواقع أن النص الدستوري قد شكل منعطفًا حاسمًا في مسار السياسة اللغوية المغربية. حيث نقل التعددية من التداول العملي إلى التقنين الدستوري. وإن كان الدستور قد فتح المجال لصدور العديد من النصوص المنظمة للتعددية اللغوية واللهجية، فقد كان تتويجًا لمسار من التراجع التدريجي عن الأحادية اللغوية القانونية وعن سياسة التعريب التي شكلت جوهر دولة الاستقلال. فقد سبق للميثاق الوطني للتربية والتكوين ١٩٩٩ أن دعا إلى توسيع العرض اللغوي داخل النظام المدرسي ضمن نسق لغوي لساني متعدد؛ وذلك بإقرار اللغة الفرنسية منذ السنة الثانية من التعليم الابتدائي، وإدخال لغة أجنبية ثانية في التعليمين الابتدائي والإعدادي، وإقرار تدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الابتدائي. كما دعت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى تنويع لغات التدريس باعتماد «التناوب اللغوي» لتقوية التمكن من الكفايات اللغوية لدى المتعلمين، وتوفير سبل الانسجام في لغات التدريس بين أسلاك التعليم والتكوين كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (٣): اللغات المدرّسة ولغات التدريس وفق الرؤية الاستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٣٠

السلوك التعليمي	لغات التدريس	اللغات المُدرّسة
التعليم الأولي	عربية	عربية (السنة الأولى) + فرنسية (السنة الأولى)
التعليم الابتدائي	عربية	عربية (السنة الأولى) + أمازيغية (السنة الأولى) + فرنسية (السنة الأولى) + إنجليزية (السنة الرابعة)
التعليم الإعدادي	عربية + فرنسية	عربية + أمازيغية + فرنسية + إنجليزية
التعليم الثانوي	عربية + فرنسية + إنجليزية	عربية + أمازيغية + فرنسية + إنجليزية + لغة اختيارية، مثل الإسبانية
التعليم الجامعي	غير محددة	غير محددة
التكوين المهني	اللغات المعتمدة + إنجليزية	غير محددة

وقد جاء القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين رقم ٥١،١٧ الذي صادق عليه البرلمان المغربي للتنزيل القانوني لمبادئ هذه الرؤية، وتحويل الاختيارات الكبرى الوارد في فصول الرؤية إلى تعاقد وطني ملزم للجميع: حكومة ومنتخبين ومسؤولين. وفي المسألة اللغوية اعتمد القانون اللغة العربية لغة أساسية للتدريس، مع تطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة ضمن إطار عمل وطني واضح ومتناغم مع أحكام الدستور، باعتبارها لغة رسمية للدولة، ورصيداً مشتركاً لجميع المغاربة دون استثناء. ويهدف مشروع القانون إلى إرساء تعددية لغوية بكيفية تدريجية ومتوازنة، تروم جعل المتعلم الحاصل على البكالوريا متمكناً من اللغة العربية، وقادراً على

التواصل بالأمازيغية، ومُتقنا للغتين أجنبيتين على الأقل. وبناء على ما سبق ركز القانون الإطار على هندسة لغوية، تعتمد في المناهج والبرامج والتكوينات المختلفة على مبادئ تعطي الأولوية للدور الوظيفي للغات المعتمدة في المدرسة لترسيخ الهوية الوطنية واكتساب المعارف والكفايات وتحقيق الانفتاح على المحيط المحلي والكوني وضمان الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكل ذلك عبر إرساء تعددية لغوية بكيفية تدريجية ومتوازنة مع أعمال مبدأ التناوب اللغوي في تدريس بعض المواد ولا سيما العلمية والتقنية^(١).

القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية بالمغرب:

تروم الدراسة كشف اللثام عن واقع السياسة اللغوية بالمغرب عبر مراحلها المختلفة. وتقوم مقاربتنا على استثمار بعض أدوات منهج دراسة الحالة الذي يعنى بدراسة الظواهر الإنسانية من خلال التحليل المتعمق لحالة محددة بما يسمح بملاحظة السلوكيات في مكان وزمان محددين على المستوى الإجرائي. وستكمن الاستفادة من المنهج في رصد المعطيات المطلوبة وتصنيفها على ضوء مؤشرات تنبثق من المفاهيم المرجعية للمشروع؛ وذلك وفق آيتين منهجيتين: الأولى إحصائية وصفية للقرارات اللغوية عبر أشكال وجداول، والثانية تفسيرية نحلل فيها الإحصاءات والأرقام المجموعة. ومن خلال استثمارنا للمعطيات والوثائق التي جمعها الباحثون من مختلف المصادر والمؤسسات، سنقدم صورة تقريبية عن الواقع اللغوي المغربي.

(١) يعرف القانون الإطار التناوب اللغوي بكونه مقارنة بيداغوجية وخياراً تربوياً يستثمر في التعليم المزدوج أو متعدد اللغات، بهدف تنويع لغات التدريس، عن طريق تعليم بعض المضامين أو المجزوءات في بعض المواد باللغات الأجنبية قصد تحسين التحصيل الدراسي بها.

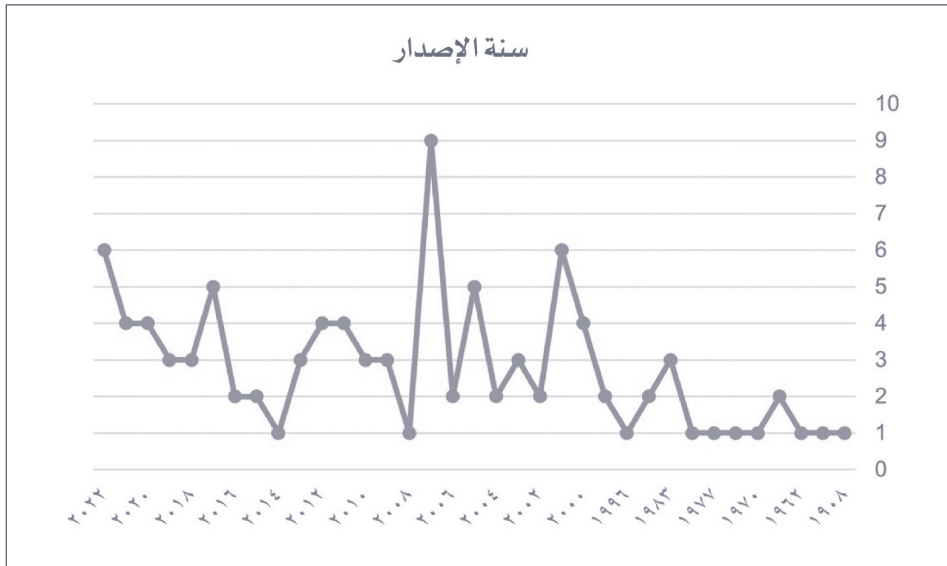
١- بيانات الدراسة:

- أولاً: القرارات اللغوية حسب سنة إصدار القرار

جدول (٤): القرارات اللغوية حسب سنة الإصدار

السنة														ع.ق	
٢٠١٤	٢٠٠٨	٢٠٠٦	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٧٧	١٩٧٢	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٠٨	١
٢٠٢٠			٢٠١٦			٢٠١٥		٢٠١٣			٢٠٠٤		٢٠٠٢		٢
٢٠١٩					٢٠١٠			٢٠٠٩		٢٠٠٣			١٩٨٣		٣
٢٠١٨		٢٠١٧			٢٠١٢			٢٠١١		٢٠٠١			٢٠٠٠		٤
														٥	
٢٠٢٢														٦	
														٧	
														٨	
														٩	

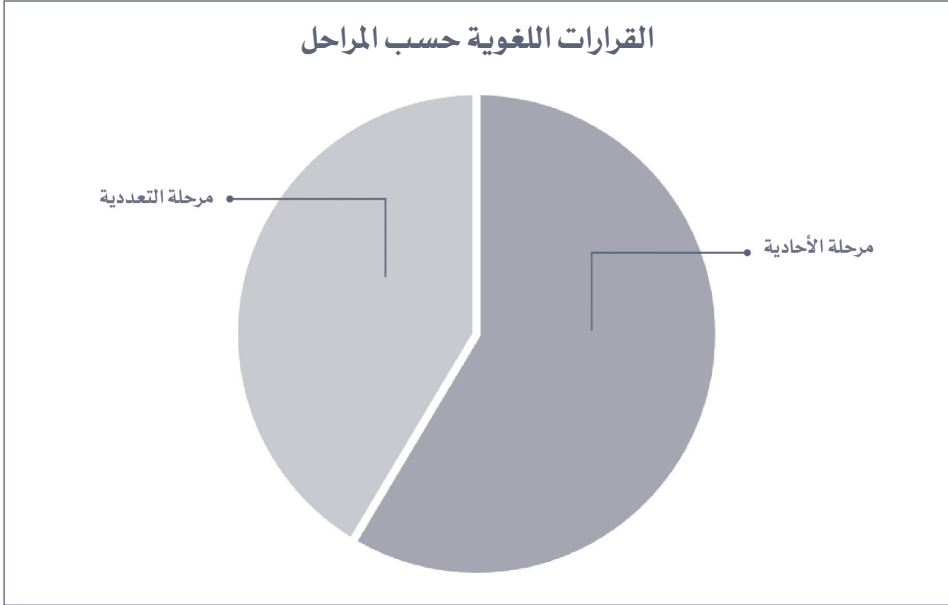
شكل (١): القرارات اللغوية حسب سنة الإصدار



جدول (٥): القرارات اللغوية حسب المراحل

٥٨	مرحلة الأحادية
٤١	مرحلة التعددية

شكل (٢):



جدول (٦): القرارات اللغوية العرضية والمستقلة حسب سنة الإصدار

السنة	قرار عرضي	قرار مستقل
١٩٠٨	١	
١٩٦١	١	
١٩٦٢	١	
١٩٦٥	١	١
١٩٧٠	١	
١٩٧٢	١	
١٩٧٧		١

السنة	قرار عرضي	قرار مستقل
١٩٨٠	١	
١٩٨٣		١
١٩٨٣	٢	
١٩٩٢	١	١
١٩٩٦	١	
١٩٩٧		١
١٩٩٨		١
٢٠٠٠	٤	
٢٠٠١	١	٥
٢٠٠٢	١	١
٢٠٠٣	١	٢
٢٠٠٤	١	١
٢٠٠٥		٥
٢٠٠٦	١	١
٢٠٠٧	١	٧
٢٠٠٨		١
٢٠٠٩		٣
٢٠١٠	١	٢
٢٠١١	٢	٢
٢٠١٢	٣	١

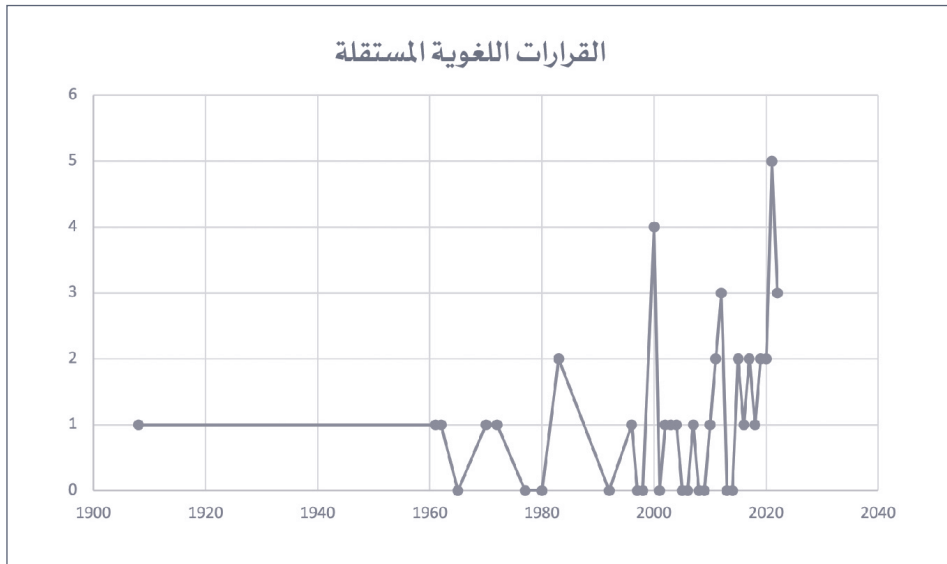
السنة	قرار عرضي	قرار مستقل
٢٠١٣		٢
٢٠١٤		١
٢٠١٥	٢	
٢٠١٦	١	١
٢٠١٧	٢	٢
٢٠١٨	١	٣
٢٠١٩	٢	١
٢٠٢٠	١	١
٢٠٢١	٥	١
٢٠٢٢	٣	٣

● ثانياً القرارات اللغوية حسب نوع القرار

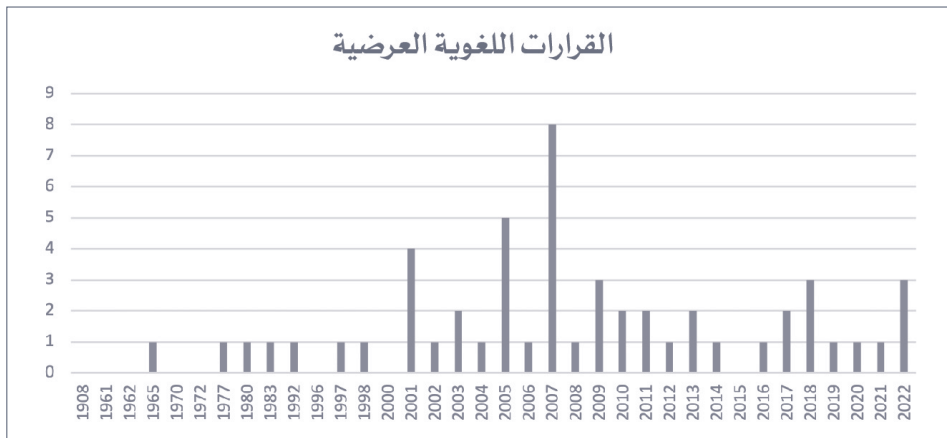
جدول (٧): توزيع القرارات اللغوية حسب نوع القرار

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٥٧
قرار عرضي	٤١

شكل (٣):



شكل (٤):

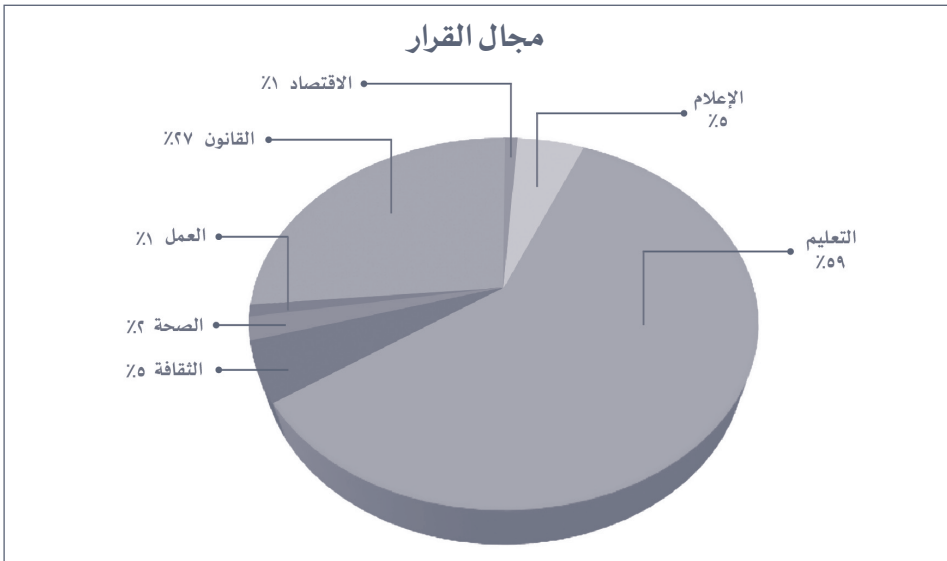


• ثالثاً القرارات اللغوية حسب مجال القرار

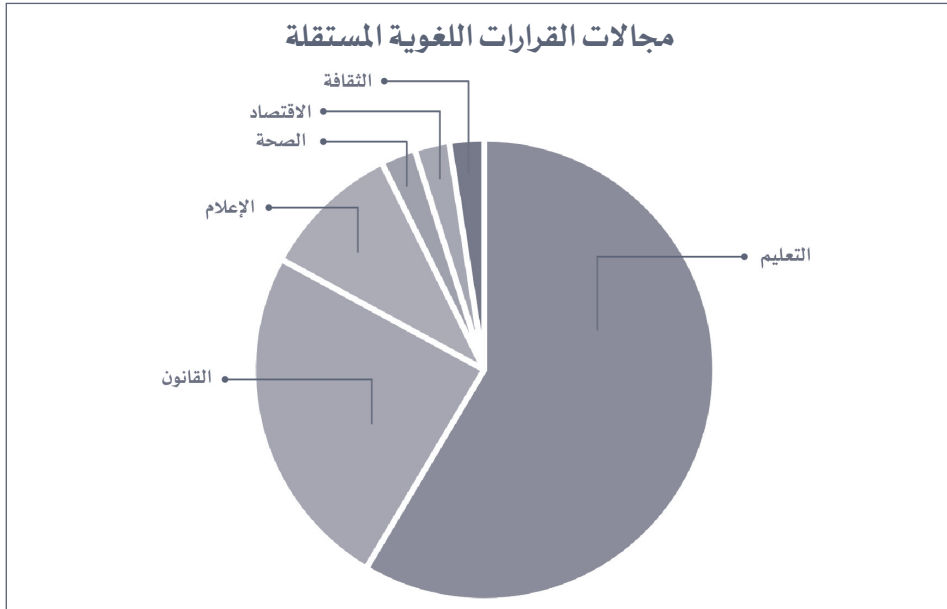
جدول (٨): توزيع القرارات اللغوية حسب مجال القرار

نوع القرار	العدد	المجال
مستقل	٠٠	الاقتصاد
عرضي	٢٤	التعليم
١	٤	الثقافة
١	٢	الصحة
١٠	٢٥	القانون
٠٠	١	العمل
٤	٥	الإعلام
٤١	٩٨	إجمالي القرارات

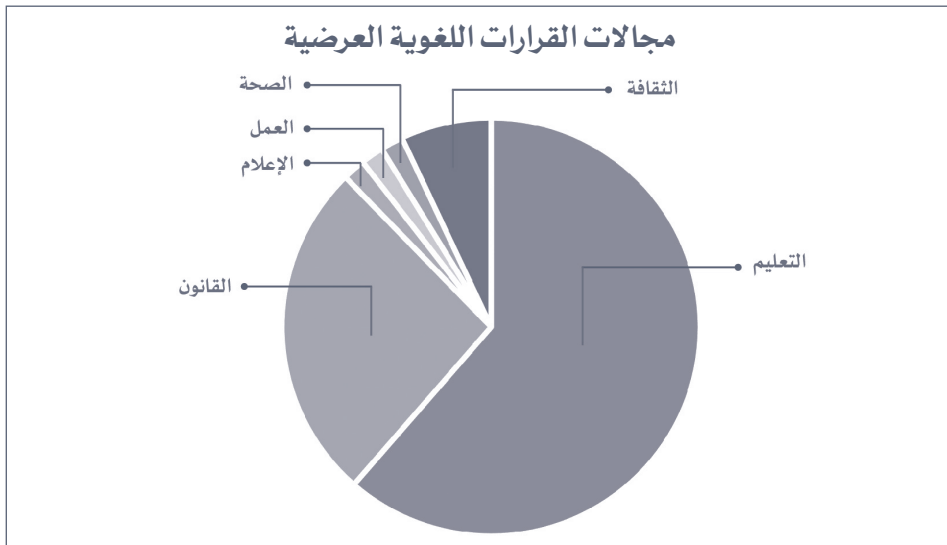
شكل (٥): توزيع القرارات اللغوية حسب المجال



شكل (٦): مجالات القرارات اللغوية المستقلة



شكل (٧): مجالات القرارات اللغوية العرضية

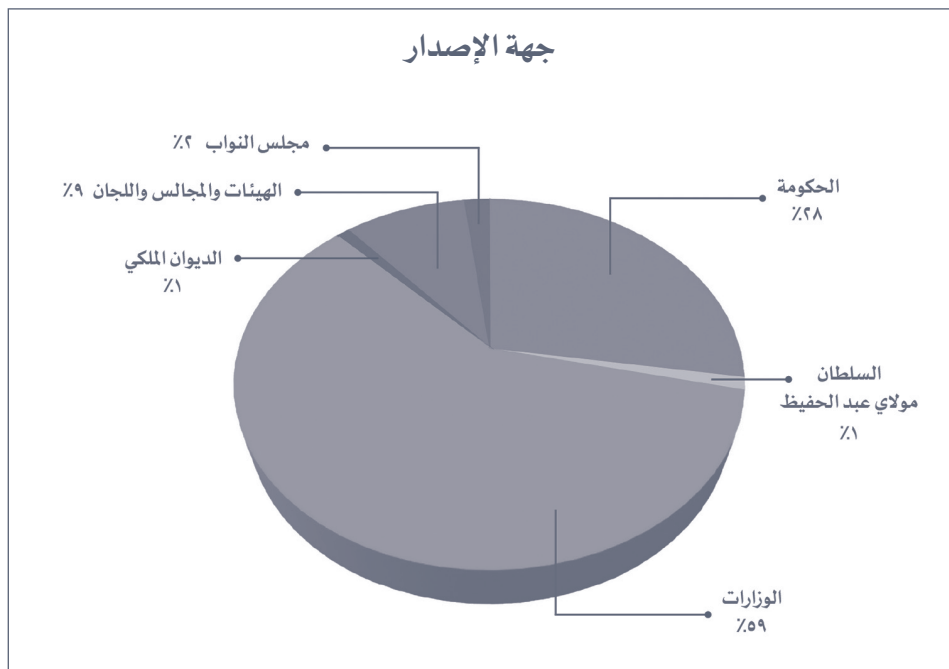


● رابعاً القرارات اللغوية حسب جهة إصدار القرار

جدول (٩):

جهة إصدار القرار	عدد إجمالي القرارات	جهة الصادرة	ع.ق	مستقل	عرضي
الديوان الملكي	٢	ظهير ملكي	٢	٠٠	٢
المؤسسة التنفيذية	٨٢	رئاسة الحكومة / الوزير الأول	٢١	٦	١٥
		وزارة الصيد البحري والشؤون الإدارية والعلاقة مع البرلمان	١	١	٠٠
		وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي	٤٧	٣٣	١٤
		وزارة العدل / وزارة العدل والحريات	٣	٢	١
		وزارة التجهيز والماء	١	١	٠٠
		الأمانة العامة للحكومة	٩	٢	٧
		البرلمان	٤	٠٠	٤
المؤسسة التشريعية	٤	البرلمان	٤	٠٠	٤
مؤسسات عمومية	٧	المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي	٣	١	٣
		المجلس الأعلى للقضاء	١	٠٠	١
		المحكمة الإدارية	١	١	٠٠
		محكمة النقض	١	١	٠٠
		هيئة المحامين	١	١	٠٠

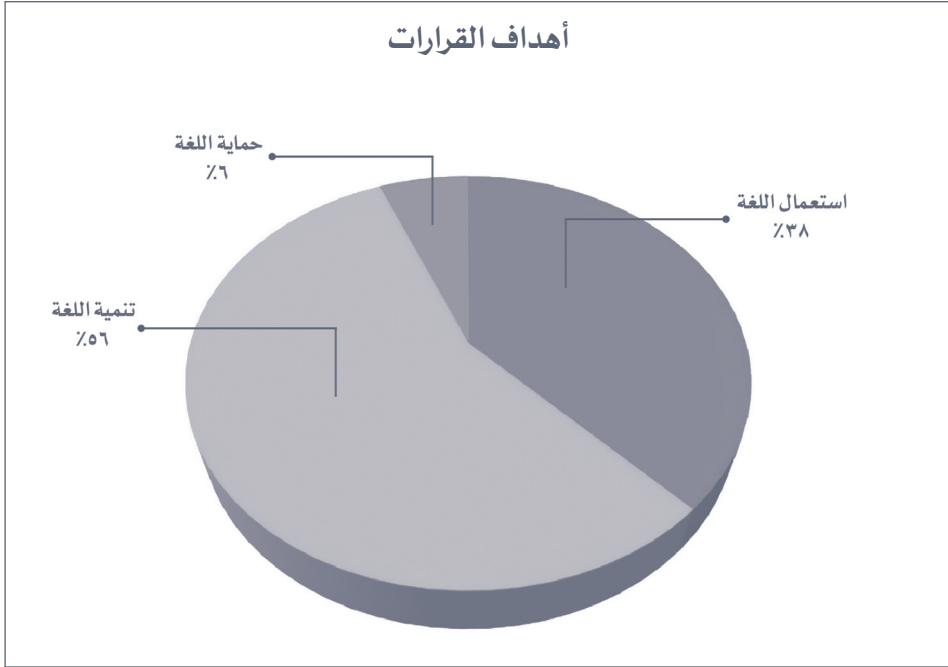
شكل (٨): جهات إصدار القرارات اللغوية



جدول (١٠): أهداف القرارات اللغوية

العدد	أهداف القرارات
٣٧	استعمال اللغة
٥٥	تنمية اللغة
٦	حماية اللغة
٩٨	المجموع

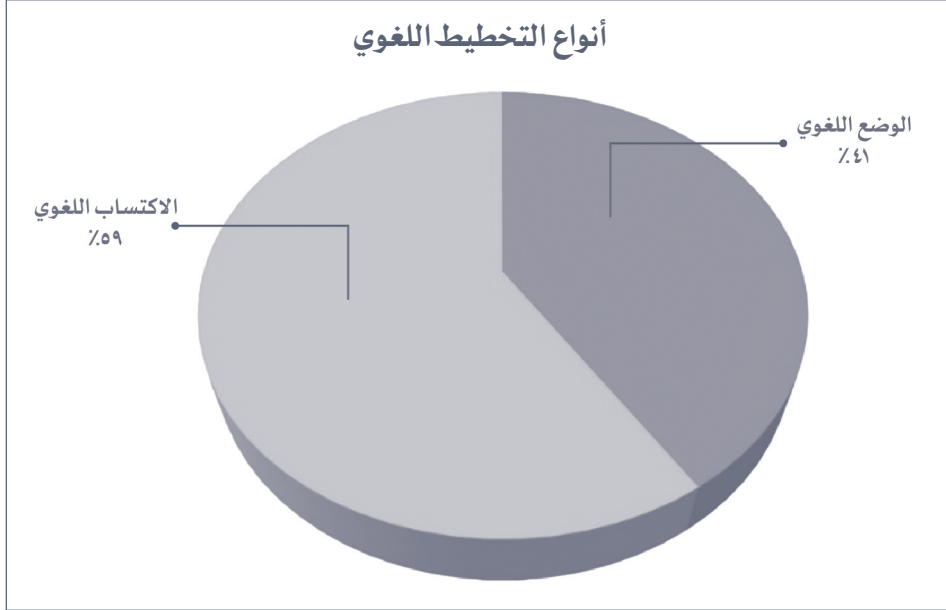
شكل (٩): أهداف القرارات اللغوية



جدول (١١): توزيع القرارات اللغوية حسب أنواع التخطيط اللغوي

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٤٠	الوضع اللغوي
٥٨	الاكتساب اللغوي
٩٨	المجموع

شكل (١٠): تصنيف القرارات اللغوية حسب أنواع التخطيط اللغوي



٢- قراءة في نتائج التحليل الكمي للقرارات اللغوية:

ينبغي الإشارة في مقدمة القراءة إلى أن هناك تمايزاً بين الطول النسبي لمرحلة الرصد وعدد القرارات. إذ تمتد زمنياً من أول مشروع دستور عرفته المملكة (١٩٠٨)، والذي ينسب عادة إلى السلطان المولى عبد الحفيظ (١٩٠٨ — ١٩١٢) الموقع على معاهدة الحماية، وصولاً إلى ٢٠٢٢. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى أمرين:

أ. بالرغم من أن اللغة العربية كانت على الدوام عنصراً محورياً في النقاش المجتمعي والرسمي، حيث حضرت في أول مشروع دستوري، وفي كتابات رجالات الحركة الوطنية ومقاومة الاستعمار، كما كانت لازمة ضرورية في كل ديباجات الدساتير المغربية المتتالية (١٩٠٨، ١٩٦٢، ١٩٧٢، ١٩٩٢، ١٩٩٦، ٢٠١١) التي عدلت مقتضياتها وفصولها، لكن العربية ظلت محافظة على موقعها المتقدم، فإن ذلك لم يترجم

قانونيا في قرارات تحمي اللغة الرسمية وتمكن لها في المجالات المختلفة. ويمكن تفسير ذلك بكون النص الدستوري ومذكرات الوزراء المتتالية، كانت كافية للتعبير عن موقعها في الوجدان الشعبي وحمايتها، مستغنية بذلك عن إصدار قرارات لغوية أخرى. إذ لم يعرف المغرب الحديث نصا تنظيميا أو قانونا ملزما يفرض حماية لغة الضاد والتمكين لها، بل كانت المراسيم الوزارية، حتى تلك المنسوبة إلى رؤساء الحكومات المختلفين، تنقصها السلطة الإلزامية وتبقى عبارة عن توجيهات إلى المديرين والمسؤولين المركزيين والجهويين.

ب. بالرغم من قلة القرارات التي رصدها الباحثون (٩٨ قرارا)، بالمقارنة مع حيوية النقاش اللغوي داخل المجتمع المغربي، فإنها تقدم لمحة موجزة عن التطورات التي عرفتتها السياسة الوطنية والتي انتقلت من ترسيم الأحادية اللغوية إلى ترسيم التعددية اللغوية واللهجية. وفي المرحلتين معا كان صدور القرارات المتعلقة بلغة الضاد عنوانا بارزا على مدى اهتمام الدولة وطبيعة تعاملها مع الشأنين اللغوي والهوياتي.

فإذا تتبعنا وتيرة صدور القرارات اللغوية خلال مدة الرصد سنجد غياب التوازن بين السنوات المرصودة من حيث عدد القرارات الصادرة، حيث تتأرجح بين قرار واحد في السنة وصولا إلى تسعة قرارات تنفرد بها سنة ٢٠٠٧ (جدول ٥/ شكل ٢). وغالبية السنوات تعرف صدور قرار لغوي وحيد وفريد (١٥ سنة)، والباقي موزع حسب الترتيب: ستة قرارات (سنتان)، خمسة قرارات (سنة واحدة)، أربع قرارات (٦ سنوات)، قراران (٦ سنوات)، ٣ قرارات (٥ سنوات). وبالعودة إلى القرارات الصادرة في سنة الذروة ٢٠٠٧ سنجد أن جلها صادر من جهة واحدة هي وزارة التعليم، باستثناء قرار واحد ورد في التصريح الحكومي. والبادي أن التفسير الموضوعي يدفعنا إلى أن جل القرارات وردت في مذكرات وزارية تروم تنظيم تدريس اللغة العربية في مختلف الأسلاك الدراسية، مما يعني أن جل السنوات عرفت صدور قرار وحيد إلى أربعة قرارات. كما أن النقاش اللغوي في المغرب سيطر عليه البعد التعليمي، وهو الذي يفسر حدة الجدل القائم حول لغة التدريس الذي رافق التصويت على القانون الإطار ٥١، ١٧ المتعلق بمنظومة التربية

والتكوين والبحث العلمي، في البرلمان المغربي. كما أن قلة القرارات في العقود الموالية للاستقلال السياسي تؤكد الفكرة التي انطلقنا منها، وهي التعامل مع المسألة اللغوية عموماً بنوع من البديهية، حيث لم تكن تطرح قضايا الحماية والاستعمال إلا في سنوات قلائل. ومع تطور النقاش العمومي حول اللغات الوطنية (خاصة الأمازيغية) وظهور دعوات ترسيمها بدأ الاهتمام بإصدار هذا النوع من القرارات والمذكرات. لذا يبدو من الضروري منهجياً التمييز بين مرحلتين أساسيتين في تاريخ السياسة اللغوية المغربية:

- مرحلة الأحادية اللغوية حين كانت العربية تتمتع بوضع اللغة الرسمية الوحيدة والذي استمر من ١٩٠٨ إلى ٢٠١١.
- ومرحلة التعددية حيث غدت مزاحمة في وضعها الرسمي من طرف الأمازيغية والحسانية واللهجات والتعبيرات الثقافية الأخرى.

ولا نجد اختلافاً كبيراً بين المرحلتين من حيث عدد القرارات اللغوية الصادرة (الشكل ٣)، لأن المرحلة الأولى بالرغم من مدتها الزمنية الطويلة (١٩٠٨-٢٠١١) لم يتجاوز عدد القرارات المرصودة ٥٨ قراراً. في حين كان عدد قرارات المرحلة الثانية ٤٠. ففي الأولى كنا أمام وضع لا يهتم فيه بالحماية القانونية للغة الضاد، اللغة الرسمية الوحيدة، أما المرحلة الثانية التي عرفت مزاحمة لغات أخرى للعربية في النص الدستوري مما جعل اهتمام المشرع ينصب على ضبط المجالات الاستعمالية للغة الرسمية الجديدة (الأمازيغية) وإصدار القوانين التنظيمية المتعلقة بها. وفي الحالتين معاً يبقى الاهتمام باللغة العربية قليلاً ولم يترجم إلى نصوص قانونية.

وقد تصدر قطاع التعليم بكل مستوياته وأسلاكه مجالات القرارات اللغوية (٥٨ قراراً) اعتباراً لأن النقاش المجتمعي والسياسي في المغرب اهتم كثيراً بنوع لغة التدريس وعلاقاته باللغات المدرسة. فمنذ البداية عملت الدولة الوطنية بعد الاستقلال على ربط التحرر من الاستعمار وتبعاته بفرض اللغة العربية لغة للتدريس في كل الشعب والمجالات. لذا صدرت عن القطاع العديد من المذكرات والمراسيم المؤكدة. فالتعليم هو

الدرع الواقي لهوية الوطن وانتمائه، لذا تعددت المشاريع الإصلاحية حتى يمكن وصف مساره بأنه تاريخ الإصلاحات التي انطلقت مع أول لجنة للإصلاح سنة ١٩٥٧ (الحركة التعليمية)، ضمت جميع ممثلي أنماط التعليم الموجودة آنذاك كالتعليم الفرنسي الإسلامي والتعليم اليهودي والفرنسي والإسباني والأصيل والتعليم الحر، وكان من بين تصوراتها توحيد البرامج في جميع أنواع التعليم، وتحديد سنوات الأسلاك الدراسية والتعريب عبر مراحل... إلخ، وصولاً إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين لسنة ١٩٩٩، وفي الأخير الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية ٢٠١٥/٢٠٣٠. وفي جميع المحطات كان الهم اللغوي رئيساً في صياغة التصورات والبحث عن هندسة لغوية تجمع بين مبادئ الهوية وعناصر الانفتاح على الثقافات والمعارف. لذا جاءت جل القرارات المستقلة (٣٥) والعرضية (٢٣) لضبط استعمال اللغات، وعلى رأسها العربية، داخل المدرسة المغربية.

ومن خلال الشكل ٨ يبدو حضور المجال القانوني لافتاً، لكون النصوص التأسيسية تركز على ضرورة استعمال العربية في المجالات الإدارية والقضائية والقانونية، حيث صدرت العديد من المذكرات الوزارية التي تشجع وتنوّه إلى ضرورة استعمال اللغة الرسمية في المخاطبات والمراسلات، سواء من طرف رئاسة الحكومة أو وزراء في قطاعات معينة. فقد سبق لوزراء أولين ورؤساء حكومات مغربية متعاقبة، أن وجهوا منشورات للوزراء وكتاب الدولة يلحّون فيها على السهر على استعمال اللغة العربية بمختلف المديرية والمصالح والمؤسسات التابعة لوزاراتهم. ومن أمثلة هذه المنشورات:

- المنشور رقم ١٢٢ المؤرخ في ١٠/٠٥/١٩٧٣، الصادر عن الوزير الأول أحمد عصمان.
- والمنشور رقم ٥٨/٩٨، الصادر عن الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي.
- والمنشور رقم ٤/٢٠٠٨ الصادر عن الوزير الأول عباس الفاسي.
- والمنشور رقم ١٦/٢٠١٨، الصادر عن رئيس الحكومة السابق سعد الدين

العثماني، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨، في موضوع: إلزامية استعمال اللغة العربية أو اللغة الأمازيغية.

فالنص الدستوري ما فتئ يركز على رسمية اللغة العربية، ومنه تمتح مختلف القوانين والمراسيم قوتها التنفيذية بضرورة استعمال اللغة العربية في جميع المجالات، بما في ذلك المجال الإداري العمومي وطبقاً للفصول ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٥ من الدستور؛ فإن «المرافق العمومية تخضع في تسييرها للمبادئ التي أقرها الدستور»، وعلى رأسها التواصل بلغة المواطنين. كما أن المجال القانوني منذ صدور القانون رقم ٣، ٦٤ المؤرخ في ٢٢ رمضان ١٣٨٤هـ المتعلق بتوحيد المحاكم، أقر على أن «اللغة العربية هي لغة المداوول والمرافعات والأحكام»، كما صدرت عدة أحكام قضائية تؤكد على رسمية اللغة العربية ووجوب استعمالها، وترتب عن عدم الاستعمال إما بطلان المستندات المحررة بلغة أجنبية أو بالأمر بترجمتها إلى العربية، وأحياناً تحكم بتعويضات مالية عن الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن استعمال اللغة الأجنبية (في الغالب الفرنسية) بالإدارات والمؤسسات العمومية (انظر: مغرب القانون، ٢٧ مارس ٢٠١٧). لكن القطاعات الأقل وروداً من حيث عدد القرارات هي قطاعات يغلب عليها استعمال اللغة الفرنسية في التواصلين الإداري والمهني. فالمجال الاقتصادي هو مجال التداول الرسمي باللغة الأجنبية لاعتبارات براغماتية واستراتيجية. فرغم الإعلان الرسمي عن استقلال البلاد وإلغاء معاهدة الحماية في ٢ مارس ١٩٥٦، ظل المغرب تحت الوصاية الاقتصادية الفرنسية بحكم مجموعة من العوامل الموضوعية التي رسختها الإدارة الفرنسية في عهد الحماية أهمها: رواج العملة الفرنسية والخضوع لوحدة جمركية مع فرنسا، وهيمنة البنوك الفرنسية والرأسمال الفرنسي على الاقتصاد الوطني... فضلاً على أن المغرب كان ملزماً إلى غاية سنة ١٩٥٩ بتوجيه صادراته حصرياً نحو فرنسا، واستيراد حاجياته بالمرور إجبارياً عبر باريس لكونها كانت المصدر الوحيد للعملة الصعبة، هذا الوضع الذي استمر بعد الاستقلال، أدركت معه الدولة بأن استقلالها السياسي والإداري عن فرنسا سيبقى شكلياً ما لم تحقق استقلالها الاقتصادي والمالي الذي يعد المدخل الحقيقي لاسترجاع

السيادة الوطنية، والتحكم في إدارة موارد الدولة، من هنا شرعت الحكومات المغربية منذ البدايات الأولى للاستقلال في التخطيط لبناء اقتصاد وطني مستقل ومنفصل عن الأنظمة والهيكل الاقتصادي التي أوجدتها الحماية. لكن الانفصال الاقتصادي عن المستعمر من خلال الخروج من هيمنة المؤسسات المالية الفرنسية لم يصاحبه انفصال لغوي في القطاع؛ حيث ظلت لغته المسيطرة على المجال مع منافسة محتشمة حديثاً للغة الإنجليزية. والأمراً نفسه يصدق على قطاع الصحة والرياضة والدبلوماسية حيث القرارات اللغوية قليلة ونادرة. فالطب مازال تحت نير الهيمنة اللغوية الأجنبية بالرغم من محاولات التعريب المتعددة التي عرفها القطاع سابقاً وحالياً، حيث بدأنا نشهد حركية معتبرة لمناقشة الأطاريح باللغة العربية في كليات الطب المختلفة، وظهور مسالك جامعية بالضاد التي يؤكد أصحابها أن المسألة ليست قضية لغوية فقط بل تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، حيث الخدمة الطبية يجب أن تقدم للناس بلغتهم أثناء الاستجواب الصحي والتثقيف الصحي وسائر الأنشطة العلاجية. لكن ما زالت هذه المحاولات قليلة ونادرة.

ومن حيث جهات إصدار القرارات اللغوية تصدر المؤسسة التنفيذية، بطبيعة الحال، القائمة، لكونها المعنية الأولى بتنزيل النصوص القانونية. حيث تحتكر مؤسساتها ووزاراتها إصدار منشور ومراسيم السياسات اللغوية (٨٢ قراراً)، تليها المؤسسات العمومية المختلفة (٧ قرارات)، والديوان الملكي (قرارين). ولا يختلف الترتيب في التمييز بين القرارات المستقلة والعرضية مع الإشارة إلى أن القرارات الصادرة على شكل ظواهر ملكية كانت قرارات عرضية، وبالنسبة لرئاسة الحكومة فجلّ القرارات كانت عرضية ٠٦/١٥. لكن داخل الجهاز التنفيذي تصدر قائمة الوزارات والهيئات وزارة التعليم ١٣/٣٥.

لقد حدد النص الدستور غايات السياسة اللغوية للدولة في ثلاث: الحماية والتنمية والاستعمال، حين قال: «تظل العربية اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة

على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها»، وهو ما ترجم في مقترحات القوانين البرلمانية القاضية بحماية وتطوير تنمية استعمال اللغة العربية فيما تقدمت به العديد من الفرق النيابية. فنظرا لكون اللغة الرسمية جزءا لا يتجزأ من السيادة الوطنية نص المشرع على ضرورة الحماية قبل الاستعمال والتنمية، لأن حماية اللغة الرسمية هي حماية للسيادة الوطنية. فنحن لن نعدم أمثلة لهذا الترابط الوثيق بين الأمن اللغوي والعام، لأن تدخل السياسي في الشأن اللغوي غدا أمرا ضروريا لبناء نمط هويتي موحد وتقديم استراتيجية التنميط والتنشئة على نفس القيم دفعا للتناز الفئوي المفضي إلى تفكيك الجماعة، كما يتجلى في تدخلات ساسة العالم الحديث في بناء منظومتهم اللغوية اعتقادا منهم بالتماهي بين اللغوي والسياسي. لذا فالحديث عن الحماية هو ضرورة فرضها الواقع اللغوي المتميز بالافتراس وهيمنة اللغات الأجنبية نتيجة للانفتاح والعولمة، كما أنه تأكيد لمسؤولية الدولة والمجتمع في تأهيل اللغة الرسمية في مختلف ميادين المعرفة والثقافة، والحياة العامة، رعايا للحقوق والقوانين المتعارف عليها دوليا، ونفيا لكل ذرائع تقنية وهمية.

لكن الأكيد أن الغاية هي وضع حدّ للسياسات المزدوجة القائمة على سياسة صريحة رسمية (في النصوص التشريعية) وسياسة ممارسة في الواقع (لا تدعمها النصوص الرسمية)، قائمة على الاستعمال الفعلي للغة الأجنبية. لكن نصوص الحماية (شكل ١٠ وجدول ١٠) تظل قليلة (٦٪) بالمقارنة مع القرارات المتخذة عن التنمية اللغوية (٥٦٪) أو الاستعمال اللغوي (٣٨٪)، لأننا كما أشرنا إلى ذلك سلفا نؤرخ لمرحلة طويلة (١٩٠٨-٢٠١١) كانت اللغة الرسمية وحيدة وغير محتاجة إلى نصوص للحماية أو الصيانة. ومع تغير الوقائع وترسيم التعدد اللغوي الفعلي شرعت الدولة في التنصيص على أهمية الحماية كعنصر من عناصر السياسة اللغوية المأمولة والمُدسّرة. لذا تصدرت وزارة التعليم مجال التنمية اللغوية، كما أن قرارات الاستعمال التي صدرت في مذكرات وزارية أريد منها التنبؤ به إلى ضرورة تنزيل النص

الدستوري واحترام رسمية اللغة العربية. لتبقى نصوص الحماية قليلة نسبياً. أما من حيث أهداف السياسات اللغوية فلا تختلف عددياً من حيث الوضع اللغوي والاكتساب اللغوي (شكل ١١).

القسم الرابع: انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي:

لقد شكلت اللغة العربية محورا اهتمام أصحاب القرار في المملكة المغربية، وعرفت اهتماما رسميا وأهليا ملحوظا منذ ولوجها الفضاء الثقافي المغربي. فمنذ تأسيس الدولة الوطنية مع الاستقلال السياسي (١٩٥٦م) انكب الوطنيون وسادة القرار على ترجمة هذا الاهتمام قانونيا وتربويا، من خلال مبادرات علمية وإجرائية تروم النهوض باللغة العربية وتثبيت تميزها. وقد تجلّى ذلك على الخصوص في سن سياسة تعريب المدرسة والفضاءات الإدارية والحضور القوي للعربية في القوانين الأساسية للدولة. حيث أكد الدستور المغربي، وبالرغم من التعديلات التي طالته على أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية. كما نصت مختلف القوانين على محورية العربية في التداول الإداري والإعلامي والقضائي. إذ جعل التنظيم القضائي الجديد العربية لغة التقاضي والمرافعات وصياغة الأحكام القضائية أمام المحاكم. واشترط قانون الجنسية في اكتساب الجنسية المغربية التوفر على معرفة كافية باللغة العربية. وفي القطاع الإعلامي، تؤكد النصوص القانونية، مثل دفترتحركات الشركات الوطنية للإذاعة والتلفزة، على حماية اللغة العربية في سياق الاهتمام بالهوية الوطنية بمكوناتها وروافدها. وفي قطاع الإشهار والإعلان يشترط القانون المنظم لقطاع الاتصال السمعي البصري اللغة العربية لغة أولى وأساسية في الخطابات الإشهارية. أما في التعليم، المجال الأوضح للتداول اللغوي، فقد لوحظ اهتمام متتال بلغة الضاد بدأ مع سن سياسة التعريب التي عرفت السنوات الأولى من الاستقلال، ومرورا بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، ومختلف مشاريع الإصلاح، وصولا إلى الرؤية الاستراتيجية

(٢٠١٥-٢٠٣٠) التي اعتمدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين، حافظت العربية على موقعها داخل المدرسة المغربية لغة أساساً للتكوين. كما عدت لغة لتدريس العديد من المواد والمعارف، وخضعت مناهجها ومقرراتها للتجديد والإصلاح في العديد من البرامج والمستويات من أجل امتلاك المهارات اللغوية الضرورية، وتمكين المتعلم من الانفتاح على اللغات الوطنية والأجنبية الأخرى ولا سيما في التخصصات العلمية والتقنية. وقد انعكس هذا الاهتمام على البحث العلمي حيث أنشئت شعب ومسالك في الجامعة العربية مختصة باللغة العربية وآدابها التي أشرفت على مختبرات علمية ومبادرات متخصصة ونظمت أنشطة وفعاليات متعددة. كما حرصت الدولة على استحداث مجموعة من الهيئات والمؤسسات اللغوية التي تهتم بالعربية متنا ودراسة وتحديثاً. ومن أهم المؤسسات وأقدمها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب الذي أنشئ سنة ١٩٦٠ ووكّل إليه إنجاز الأشغال اللازمة بالتعريب، والعمل على جعل اللغة العربية أداة للعمل والبحث في جميع الميادين ولا سيما في ميدان العلوم والتقنيات. ويتولى المعهد من خلال فرقته البحثية مهمة مراجعة وضبط المصطلحات الواردة في مشاريع معاجم الإدارات العمومية وشبه العمومية في مختلف المجالات، وإنجاز معاجم علمية وتقنية ثنائية اللغة ومتعددة اللغات. ومن المفروض أن يتسع مجال المعهد بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية: التي ستكون إطاراً مرجعياً أكاديمياً وطنياً يهتم بالعربية وقضاياها، وبإمكانه التنسيق بين مختلف الفاعلين والأكاديميين المهتمين بالتخطيط اللغوي والتربوي والمعجمي، من خلال التنمية المتواصلة للنسق اللساني العربي على مستويات التركيب والتوليد والمعجم؛ وتشجيع حركة الإنتاج والترجمة بهدف استيعاب مكتسبات التطور العلمي والتكنولوجي والثقافي بلغة عربية واضحة مع تشجيع التأليف والنشر وتصدير الإنتاج الوطني الجيد؛ وتكوين صفوة من المتخصصين يتقنون مختلف مجالات المعرفة باللغة العربية وبعده لغات أخرى، تكون من بينهم أطر تربوية عليا ومتوسطة. وبعد النص على المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية في الدستور الجديد ٢٠١١ الذي سيضم كل الهيئات المهتمة باللغات المتداولة في البلد ستغدو الأكاديمية جزءاً محورياً منه. وهذا الاهتمام باللغة العربية مؤسساتياً ومجتمعياً وقانونياً لا ينفي الإشكالات

التي تحول دون التمكين الطبيعي للغة الضاد في الفضاءات المختلفة من مزاحمة اللغات الأجنبية وتنامي العامية؛ مما يجعل من «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية» ضرورة عاجلة، من أجل التوزيع الوظيفي للغات في المغرب والسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية وحماية اللغة العربية وتنميتها.

القسم الخامس: التحديات واستشرافات السياسة اللغوية:

إن الاختيار اللغوي ليس اختياراً عادياً عرضياً وتدبيراً ظرفياً لتنازع اللغات داخل فضاء التداول المجتمعي، لأن السياسة اللغوية هي جزء من رؤية استراتيجية تستحضر التاريخ والواقع والأبعاد العلائقية للدولة والمجتمع. فالسؤال اللغوي يطرح في إطار أطر مرجعية انطلاقاً من إشكالات: الذات والمستقبل والحاجة الحضارية. ولقد شكّل دستور ٢٠١١ محطة مفصلية في استيعاب الحاجة إلى سياسة لغوية بثلاثة الأبعاد: بُعد دستوري تمنح فيه اللغات الموجودة وضعها القانوني، وبُعد مؤسسي حيث يُؤطر اللغات المرسمة بنصوص قانونية وموارد ملائمة، وبُعد إجرائي من خلال القيام بمجموعة من التدابير الملموسة على مستوى التخطيط قصد تثمين اللغات المشروعة كالمعيرة والتوحيد والتعليم (بوكوس، ٢٠١٠). فالتعدد كان على الدوام واقعا معيشا والآن غدا واقعا قانونيا. لكن بناء أنموذج لغوي خاص لا ينبغي أن يقف عند حدود الترسيم بل يفترض استحضار العديد من المبادئ التي ينبغي أن تشرط واقعنا اللغوي: ضمان الوحدة الهوياتية، والاعتراف بالتنوع داخلها، ودور اللغة في التنمية الاقتصادية والمعرفية، والأبعاد الاستراتيجية للاختيار اللغوي في علاقات الدولة بمحيطها وعمقها القومي والثقافي. كل هذه المبادئ تجعل السياسة اللغوية جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة. ففي حالة غياب رؤية استراتيجية تكون لغات القوة (الاقتصادية والثقافية) هي المستفيدة من شرعنة التعدد اللغوي في التداول الرسمي والعام. وقد قال أحد الدارسين عن النموذج الهندي الذي مثل الافتراض اللغوي الأجنبي للغات الهوية: «إن حقيقة سيادة اللغة الإنجليزية في الهند أقوى من الدفاع الذي يقوم به القادة

السياسيون لصالح اللغات الهندية أو اللهجات السائدة في الهند» (فليبسون، ٢٠٠٧، ص ١٣٥). لذا فإن الربط بين الاختيار السياسي والواقع ينبغي أن يتم عبر تخطيط لغوي واضح وقابل للتنفيذ والأجراً. وفي الحالة المغربية، إذا كان الاعتراف الدستوري بالتعدد اللغوي قد مكن من تحقيق نوع من العدالة اللغوية والمصالحة مع الذات والتاريخ والأرض، فإن مضمون العدالة اللغوية، الذي ظهر حديثاً في أدبيات السياسة اللغوية، والمعتمد على جملة من المرتكزات من أهمها: المساواة في الكرامة وتفكيك الأساطير حول التفوق والمساواة الرمزية والترايبية اللغوية... (الفاصي الفهري، ١٦٢ — ١٦٥)، لا ينبغي أن يغيب أن الاعتراف بالحق في الوجود لا يعني المساواة في الوظائف والاستعمال. إذ «لم تولد كل اللغات متساوية ولكني أقول عنها ما أقوله عن الأشخاص أي أن لها جميعها الحق في احترام كرامتها» (أمين معلوف، ١٩٩٩، ص ١١٩). لذا فاعتراف النص الدستوري بالأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية قد حقق نوعاً من العدالة اللغوية التي تحمي لغات الهوية، لكن اللغة العربية بما تحمله من تاريخ وأدوار اجتماعية وسياسية واقتصادية ينبغي أن تمكن في مختلف الفضاءات من خلال قرارات حمائية وتداولية.

فهرس المراجع والمصادر:

- ابن الأحمر، ١٩٦٤، مستودع العلامة، المطبعة المهدية تطوان.
- الأمانة العامة للحكومة ١٩٩٦، الدستور المغربي، الرباط، المطبعة الرسمية.
- الأمانة العامة للحكومة، ٢٠١١، الدستور المغربي، الجريدة الرسمية، ٣٠ يوليو ٢٠١١.
- بلعيد، صالح، ٢٠٠٣، اللغة الأم والواقع اللغوي في الجزائر، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، ع ٩.
- بن منصور، عبد الوهاب، ١٩٩١، محمد الخامس والظهوري البربري، ط ١، دعوة احلق، ع ٢٨٢، الرباط.
- بورقية، رحمة، ٢٠١٠، التعدد اللغوي بين المجتمعي والسياسي، ندوة اللغة العربية في الإعلامي في المغرب، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.
- بوكوس، (٢٠١٣)، مسار اللغة الأمازيغية الرهانات والاستراتيجيات، تعريب: فؤاد ساعة، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط.
- الجابري، محمد عابد، ١٩٨٨، المغرب المعاصر الخصوصية والهوية الحداثنة والتنمية، الطبعة الأولى، البيضاء، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع.
- الجابري، محمد عابد، أضواء على مشكل التعريب بالمغرب، دار النشر المغربية، البيضاء، د.ت.
- حميش، بنسالم. الفرنكفونية ومأساة أدبنا الفرنسي، البيضاء: المعرفة للجميع، عدد ٢٣.
- الذوادي، محمد، ٢٠٠١، في مخاطر فقدان العلاقة العضوية بين المجتمعات العربية ولغتها (مقال من كتاب اللسان العربي وإشكالية التلقي) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- ابن العربي، الصديق، كتاب المغرب، ١٩٨٤م، ط ٣، دار الغرب الإسلامي ودار الثقافة.
- العروى، عبد الله، ١٩٨٢، التعريب وخصائص الوجود العربي والوحدة العربية، ضمن: التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- المسدي، عبد السلام، ٢٠١١، العرب والانتحار اللغوي، بنغازي، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى.
- شفيق، محمد، لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرناً من تاريخ الأمازيغيين، دار الكلام، ١٩٨٩.
- الفاسي الفهري، ٢٠٠٣، اللغة والبيئة، الدار البيضاء، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديد.
- الفاسي، علال، ١٩٥٢م. النقد الذاتي، القاهرة: المطبعة العالمية.
- الفاسي، محمد، ١٩٧٣، التعريب ووسائل تحقيقه، مجلة الأصالة، ع ١٧-١٨، نونبر/دجنبر.
- فليبسون روبرت، ٢٠٠٧، ترجمة د. سعد بن هادي الحشاش، الناشر، جامعة الملك سعود، ١٤٢٨، الرياض.
- الفهري، عبد القادر الفاسي، ٢٠١٣، السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثاً عن بيئة طبيعية عادلة ديمقراطية وناجعة، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- القبلي، محمد، وآخرون، ٢٠١١، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، الطبعة الأولى، الرباط، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة عكاظ الجديدة.
- كالفي، لويس (٢٠٠٨م) حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة: حسن

حمزة، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- الكعاك، عثمان، (٢٠٠٣) البربر، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.
- الكوخي، محمد، ٢٠١٤، سؤال الهوية في شمال إفريقيا، التعدد والانصهار في واقع الإنسان واللغة والثقافة والتاريخ، الدار البيضاء، دار إفريقيا الشرق.
- المسدي، عبد السلام، ٢٠١١، العرب والانتحار اللغوي، بنغازي، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى.
- معلوف، أمين، ١٩٩٩، الهويات القاتلة، ترجمة نبيل محسن، الطبعة الأولى K دمشق، ورد للطباعة والنشر والتوزيع.
- مغرب القانون: إدارية الرباط استعمال الفرنسية من قبل الإدارات العمومية يعد مخالفاً للدستور، ٢٧ مارس ٢٠١٧.
- المنوني، محمد، ١٩٧٧، العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، الرباط، دار المغرب.
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إصدار اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين.
- الناصري، أحمد بن خالد، ١٩٥٤، الاستقصا في دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، دار الكتاب.
- الهلالي الحسن، ٢٠٢٢، السياسة التعليمية بالمغرب على عهد الحماية الفرنسية: الأسس والأهداف، الحوار المتمدن-العدد: ٧٢٢٣ - ٤ / ١٩.
- الودغيري، عبد العلي، ٢٠٠٠، اللغة والدين والهوية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء.
- الودغيري، عبد العلي، ١٩٩٣، الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب، الرباط، كتاب العلم، السلسلة الجديدة ٧.
- BOUKOUSS ; Dynamique d'une situation linguistique :le marché linguistique au maroc, Faculté des lettres et des sciences humaines-Rabat, 1995

٢١: دراسة حالة

(الجمهورية الإسلامية الموريتانية)

إعداد: أ. محمد بن قاري



دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية

تقديم سياقي:

تتميز الجمهورية الإسلامية الموريتانية بسمات عديدة لعل من أهمها موقعها الإستراتيجي في شمال غرب القارة الإفريقية على ساحل المحيط الأطلسي؛ إضافة إلى تاريخها المشرق في نشر الإسلام وحفظ الهوية العربية، فضلاً عما تعيشه من تناغم بين سكانها صاغه اتحاد المعتقد ووحدة التاريخ، والانسجام الثقافي... مما هيأها للعب دور مهم في التقارب العربي الإفريقي، حيث تمثل ملتقى بين إفريقيا وشمال وجنوب الصحراء الكبرى، كما أنها محطة للخطوط البحرية بين الشرق الأوسط وغرب إفريقيا.

وقد أشاد الدارسون بهذا الدور، وتلك السفارة للذين انتخب التاريخ والجغرافيا موريتانيا للعبهما، فكما يقول محمد بن ناصر العبودي «... وموريتانيا تعتبر جسراً ثقافياً بما تدل عليه كلمة (ثقافة) من لغة ودين بين البلدان العربية، والبلدان التي تقع جنوباً من القارة الإفريقية. كان كل ذلك منذ العديد من القرون وقبل أن يعرف هذه الصفة القانونية الحالية، ولا تلك التسمية (الموريتانية) فكانت بذلك كهمزة الوصل التي تصل وإن قطعت من اللفظ، وتعمل وإن كانت الأحوال السياسية والمالية لا تساعد على العمل. وكان رجال موريتانيا وعلماءها بمثابة السفراء الذين يحملون العلم والنور والأخوة الثقافية إلى إخوانهم من الإفريقيين»^(١).

ولعل الموقع الجغرافي، والسياق التاريخي، والتنوع الثقافي، والهاجس الحضاري للجمهورية الإسلامية الموريتانية، فضلاً عن الواقع الاقتصادي، والطموح التنموي، والخيار التربوي عوامل ذات أثر جلي في المشهد اللغوي للبلد، وذلك ما تسعى الدراسة إلى محاولة الكشف عنه وتفصيله.

(١) محمد بن نصر العبودي، إطلالة على موريتانيا، ط١، ١٩٩٧، ص ١٣-١٤.

• السياق الجغرافي:

تقع موريتانيا بين درجتي عرض ١٥، و٢٧ شمال خط الاستواء، وخطي طول ٥، و٧ غربا، وتشغل موريتانيا حيزا يقدر بنحو ١٠٣٠٠٠٠ كلم مريعا^(١) حيث تحدها الجزائر من الشمال الشرقي، والصحراء الغربية من الشمال الغربي، ومالي من الشرق والجنوب الشرقي، والسينغال من الجنوب الغربي، بينما تداعبها انكسارات أمواج المحيط الأطلسي غربا، بشاطئ يمتد أكثر من ٧٠٠ كلم.

تنقسم هذه المساحة طبيعيا إلى منطقتين:

- منطقة سهلة زراعية في الجنوب تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى أدغاغ (في مالي) شرقا، ومن نهر السينغال جنوبا إلى خط وهمي لا يبعد عن خط العرض ١٧ ٥٠ شمالا^(٢)، ولكل ناحية من أجزاء هذه المنطقة اسم محلي مثل: الكبله، وأفطوط، وإركيبة^(٣) والحوضين... وتمتاز هذه المنطقة بنشاطين هامين نشاط تنموي وآخر زراعي؛ مما جعل أغلب السكان يتمركزون فيها.
- منطقة صحراوية جبلية في الشمال تمتاز بسلاسلها الجبلية الشاهقة من لعصابة إلى آدرار مروراً بتكانت، حيث تشمخ باسقات النخيل، فتعانق عراجينها الكثبان الذهبية، وتفيض عيون الماء بين الصخور فتنتعش زراعة الحبوب، وتتمدد الواحات، ويفيض النشاط التعديني (استخراج الحديد، والذهب، والنحاس...) على المنطقة رخاء اقتصاديا يجعلها مسهما أساسيا في الدورة الاقتصادية للبلد.

(١) تحديد المساحة مأخوذ من مقدمة الكتاب الأول من منشورات المكتب الوطني للإحصاء (الإحصاء العام للسكان والمساكن ٢٠١٣)، ينظر:

Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH) 2013 ; Bureau Central du Recensement (BCR) Volume1 ; 2015 P17

(٢) ينظر: المختار ولد حامد، حياة موريتانيا (الجغرافيا)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، جامعة محمد الخامس، ط١، ١٩٩٤م، ص ١٠

(٣) الكاف تنطق جيما مصرية.

وتبقى موريتانيا غنية بتنوع تضاريسها التي عانقت فيها مجابات الصحراء صخور السلاسل الجبلية، وداعت ذوائب واحاتها كفل الكثبان العسجدية ملوحة لقنن الجبال، ومومئة إلى أمواج الأطلسي وخلجانه، فاتحة ذراعيها لمصب نهر السينغال.

ذلك ما ترجمه مناخها المحكوم بارتفاع أو انخفاض المكان، وقربه أو بعده من النهر والمحيط، إذ نجد الجو معتدلاً ندياً في الشريط المحاذي للمحيط، بينما يزداد الحر والجفاف كلما ابتعدنا عن المحيط شمالاً؛ مما يمكن معه القول إن مناخ البلاد حار وجاف في أغلب ولايات الوطن، لكنها حرارة نافعة طيبة، كما يرى المختار بن حامد، حيث يقول: «...فهواء التل (الشمال) صحي نقي، حره شديد وبرده كذلك، وهواء الكبله (الجنوب) كثير الندى عفن مضر بالصحة، مغير للون، حتى في الشجر فإنه في التل أصلب عوداً، وأطيب ريحاً، وأنضر لونا، وأنعم ورقاً، وأصغر شوكة...»^(١).

• السياق التاريخي والاجتماعي:

عرف الحيز الجغرافي الذي تشغله الجمهورية الإسلامية الموريتانية بعدة أسماء قبل نشأة الدولة الحديثة، واختيار الاسم الرسمي (الجمهورية الإسلامية الموريتانية) فمن الأسماء التي أطلقت عليه «صحراء الملثمين» و«المجابه الكبرى» و«بلاد التكرور» و«تراب البيضان» و«بلاد شنقيط»^(٢) و«^(٣)».

وقد شاع الاسم الأخير في المشرق العربي، وبات علامة ثقافية، ووسماً يرمز لقيم العلم والهوية والأصالة الحضارية، والبداءة العالمية؛ لما اشتهر به أهل مدينة شنقيط التي بها تسمى البلاد من باب إطلاق الخاص وإرادة العام من تميز فقهي، وتمكن لغوي، وفحولة شعرية، ورصانة علمية، حتى غدت منارة من منارات الثقافة العربية الإسلامية، وحاضرة من حواضر الإشعاع العلمي المتصل بأيام الزهو والنصاعة.

(١) المرجع السابق، ص ١١.

(٢) الكاف تنطق جيما مصرية.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٨.

أما اسم موريتانيا فاسم أطلقه الأوروبيون، ويرى بعض المؤرخين أنها مؤلفة من كلمتي (مور) و(تانيا) على أن المور هم سكان شمال إفريقية ومنهم المسلمون الذين فتحوا الأندلس، وتانيا تعني الخيام (جمع خيمة) وأصلها «تانت» أو «تان» أضيفت لها ياء كالموجودة في بريطانيا وإسبانيا... كما يرى آخرون في تأصيل الاسم أن موريتانيا تتألف من كلمة (موروس) التي تعني الأسمر أو السمر في اللغة اليونانية و(تانيا) اللاتينية التي تدل على الأرض أو البلاد^(١).

ومهما يكن فإن البلاد عرفت بهذا الاسم منذ أن أطلقه عليها كبولاني أول حاكم فرنسي لبلاد شنقيط، حتى الخضوع لسلطة مركزية، بعد قيام الدولة الحديثة، واختيار الجمهورية الإسلامية الموريتانية اسماً رسمياً لهذا الحيز الجغرافي.

وقد عرفت هذه البلاد منذ القرن السابع الهجري هجرات عربية دخل إليها بموجبها أفواج من قبائل بني معقل العربية، كما عاشت تاريخاً حافلاً بالتوغل.

ولعل ما يهمنا في هذا العمل من السياق التاريخي للبلد هو ما يوطر النشاط الثقافي عموماً، وتعرب البلاد خصوصاً، الذي يرى بعض الدارسين أن هجرات العرب إلى البلاد أفضت إلى نقلة ثقافية مهمة تمثلت في تعرب كان منطلقاً إلى ظهور نهضة ثقافية بدت ملامحها كما يرى عبد الله محمد سالم السيد منذ القرن الحادي عشر الهجري، وبلغت نضجها في القرن الثالث عشر الهجري^(٢).

ونجد الرأي نفسه عند جمال ولد الحسن الذي يؤكد أن العصر الحساني اتسم بسمتين بارزتين هما:

(١) إطلالة على موريتانيا، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) عبد الله محمد سالم السيد، المعارضة في الشعر الموريتاني مدخل لدراسة الاحتذاء عند شعراء القرن ١٣ هـ، دار الإسرء، ط ١، ٢٠٢٢، ص ٢١.

— إقامة نظام سياسي واجتماعي متميز هو النموذج الحساني.

— تعرب سكان المنطقة تعرباً متدرجاً لاربعة فيه^(١).

ويتألف سكان الفضاء الشنقيطي /الموريتاني منذ الوجود الأول من قبائل صنهاجية وبعض بقايا الأقوام القدامى في المنطقة، ومع بزوغ فجر الإسلام في هذه الربوع (القرن الأول الهجري) عرفت البلاد قدوم أفواج من الشمال ومن الجنوب امتزجت بالمجتمع الصنهاجي، ومع مرور الزمن صيغت تلك المجموعات البشرية في دولة المرابطين مشكّلة نموذجاً للمجتمع الإسلامي المتألف الذي تنصهر فيه الأعراق (الصنهاجية /اليمنية، العربية /العدنانية، الإفريقية /الزنجية)^(٢).

ومنذ القرن السادس الهجري قدمت إلى البلاد هجرات بني حسان العربية التي بسطت نفوذها تدريجياً على المجال في شكل سلط عرفت بالإمارات^(٣)، أو كتل قبلية متنفذة؛ مما مهد لإشاعة الحرب وانتشار مظاهر السبية في بعض مناطقها بسبب غياب سلطة مركزية، مع أن نظام الإمارات لم يخل من محاولات التخفيف من تلك المظاهر. ويمكن إجرائياً تصنيف المجتمع الموريتاني قبل الاحتلال الفرنسي إلى ثلاث طبقات، يمكن تفكيك كل منها إلى مجموعات داخلية:

— أهل الشوكة / العرب / فئة المحاربين كما أطلق عليهم جمال ولد الحسن^(٤):

وهم الذين يمارسون السيطرة العسكرية، وجلهم من بني حسان ومن جرى

(١) أحمد ولد الحسن، الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري مساهمة في وصف الأساليب، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط ١٩٩٥، ص ٥١٠.

(٢) لمزيد من التفصيل ينظر: يحيى بن محمد الهاشمي، شعر المقاومة الموريتانية ضد الاستعمار الفرنسي من ١٨٥٤ إلى ١٩٦٠ جمع مدونة ودراسة عينة، دار التوزيع والنشر. م.م. ط ٢٠١٣، ص ٤٢.

(٣) إمارة إدوعيش، إمارة الترارزة، إمارة أهل يحيى بن عثمان، إمارة لبراكنة...

(٤) الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري مساهمة في وصف الأساليب، مرجع سابق، ص ٥٨.

مجراهم ممن تبوأ منزلتهم الاجتماعية بكفاءة أيًا كان نسبه؛ مما يعني أن الاصطلاح ذو مدلول اجتماعي أكثر من كونه مصطلحاً عرقياً.

وتجدر الملاحظة أن جل أمراء الإمارات وكلهم من فئة العرب انخرطوا في المقاومة المسلحة ضد المحتل الفرنسي، ونذكر منهم على سبيل التمثيل لا الحصر: الأمير بكار ولد إسويد أحمد (إمارة إدوعيش) عمر بن المختار وابنه محمد لحبيب بن أعمر (إمارة الترارزة) سيد أحمد ولد أحمد عيده (إمارة أهل يحيى بن عثمان) أحمد بن سيد إعل والمختار ولد سيدي (إمارة لبراكنة)...

— الزوايا: الذين يتضح من اسمهم ارتباطهم بزوايا العلم والتصوف، وهذه الفئة جل اشتغالها بالتحصيل العلمي وبتعمير الأرض؛ لذا يمثلون السلطة الدينية بالمصطلح المحلي، كما «كانت هذه الفئة صاحبة الحظ الأوفر في تنظيم أعمال الإنتاج الاقتصادي في البلاد تجارة وزراعة ورعيًا، إذ كانت صاحبة الملكية العقارية للأراضي الزراعية والرعية، والمنفردة بتنظيم التجارة سواء عبر الصحراء بين الشمال والجنوب أو بين المجال الشنقيطي والقوى الأوروبية الموجودة على الشواطئ»^(١).

ويرى جمال ولد الحسن أن المجتمع الشنقيطي كان محكوماً بأرستقراطية ذات جناحين: جناح يعنى بالسلطة وإدارة البلد عسكرياً، يمثله العرب، وجناح مدني يعنى بالشؤون الدينية والاقتصادية والقضائية يمثله الزوايا، بينما تأتي الفئات «الدنيا من المجتمع»^(٢) في أدنى الهرم، ويمكن تصنيفهم تحت عنوان المنمين وأصحاب الحرف كما يورد يحيى بن محمدن الهاشمي^(٣).

(١) الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري مساهمة في وصف الأساليب، مرجع سابق، ٥٩.

(٢) المرجع السابق ذاته، والصيغة ذاتها.

(٣) شعر المقاومة الموريتانية ضد الاستعمار الفرنسي من ١٨٥٤ إلى ١٩٦٠، جمع مدونة ودراسة عينة، مرجع سابق، ص ٤٣.

ومن تلك الفئات: اللحمة أو أزاناكه^(١): وهم قبائل من سكان البلاد الأصليين ضربت عليهم المغارم بعد السيطرة الحسانية؛ ففرغوا لأعمال الرعي وتنمية المواشي. الموالي: وهم اليد العاملة التي يتصور أهل البلاد أنها أرقاء سابقون، ولم يمنعهم ذلك من لعب أدوار مهمة في المجتمع؛ بل والسيادة فيه أحياناً. الفنانون / إيكاون^(٢): وهم من يحترفون الموسيقى ويرتبطون في الغالب بالجنّاح الحساني من الأرستقراطية، ويلعبون أدواراً مهمة في حفظ تاريخ البلاد الثقافي، وإشاعة قيم الفروسية والكرم والإباء، فضلاً عن خلق نشاط يشد الجمهور، وينمي روح الجمال في وجدانه. الصّناع التقليديون: وهم المكلفون بالصناعات اليدوية التي تقتضيها حياة المجتمع الشنقيطي، ولهم أدوار مهمة في تأمين الاكتفاء من الأدوات والمعدات التي يحتاجها، فضلاً عن حفظهم جوانب مهمة من تراث مجتمعهم، وهذه الشريحة مرتبطة بجنّاحي الأرستقراطية على حد سواء^(٣).

ولئن كان هذا التقسيم الفئوي ساد فترة من الزمن فإنه ينبغي التنبيه إلى أنه لم يكن ثابتاً في مضمونه ثباته في شكله؛ حيث إن العناصر البشرية والمجموعات القبلية التي كانت تشكل الفئات الثلاث (العرب، الزوايا، المجموعات الأخرى) ظلت في حركة دائبة بمقتضى الظروف والملابسات التاريخية؛ إذ نجد قبائل تتحول من «حملة السلاح» إلى «حملة الألواح» كما قد تنقسم القبيلة إلى «عرب» و«زوايا» وأخرى تحمل السلاح بعد أن كانت زاوية أو غارمة^(٤).

والواقع أننا اليوم لم نعد بحاجة لهذا المبحث السلالي التاريخي، حيث إن تعرب وأسلمة سكان شنقيط أصبح حقيقة تغني عن كل المعطيات التاريخية، لا سيما أن هذا الوضع الحضاري، والخيار الثقافي تناغمت فيه مختلف الفئات، وأسهمت في توطيده؛ فلعب أدوراً كبيرة في خلخلة تلك الهرمية التقليدية، والتمايز الطبقي.

(١) الكاف تنطق جيما مصرية.

(٢) الكاف تنطق جيما مصرية.

(٣) الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري مساهمة في وصف الأساليب، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٤) المختار بن حامد، حياة موريتانيا، الحياة السياسية، ص ٦٢.

ومع قيام السلطة المركزية، ونشأة الدولة الموريتانية انصهرت كل المكونات الاجتماعية في بوتقة المواطنة، والتنافس في خدمة الوطن كل من الزاوية التي يجيد: انطلاقاً من مستواه العلمي وكفاءاته المهنية وتجاريه الذاتية؛ فلم يعد لتلك الطبقية الاجتماعية دور يذكر، لا سيما بعد أن صاغت المدرسة الوطنية أجيالاً متناغمة الرؤى، متكافئة الفرص، متحدة الهدف، ولأوها لوطن يجمعها، وتفاضلها على أساس الكفاءة، والتحصيل العلمي، والتفاني في خدمة الوطن.

وقد بلغ سكان موريتانيا حسب الإحصاء العام للسكان والمساكن ٢٠١٣، الصادر عن المكتب الوطني للإحصاء في إبريل ٢٠١٥م (٣,٥٣٧,٣٦٨) مواطناً، تمثل النساء منها نسبة ٥٠,٧٪ أي (١,٧٩٤,٢٤٩) بينما يمثل الرجال نسبة ٤٩,٣٪ أي (١,٧٤٣,٠٧٤).^(١)

أما اليوم فتشير الأرقام المنشورة على موقع الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي^(٢) أن سكان البلاد في العام ٢٠٢٣ بلغ عددهم ٤,٤٧٥,٦٨٣ مواطناً موريتانياً.

وانطلاقاً من الإحصاءات العامة السابقة (١٩٨٨، ٢٠٠٠، ٢٠١٣) عرفت البلاد نمواً سكانياً انتقل فيه العدد سنة ١٩٨٨ من ١,٨٦٤,٢٣٦ مواطناً إلى ٣,٥٣٧,٣٦٨ سنة ٢٠١٣، بعد أن وصل ٤,٥٨٨,١٥٩ سنة ٢٠٠٠، ليرسو عام ٢٠٢٣ على ٤,٤٧٥,٦٨٣ مواطناً، كما يبين الجدول التالي:

(١) ينظر: Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH) 2013 ; Bureau Central du Recensement (BCR) Volume1 ; 2015,P 9
(٢) <https://ansade.mr/ar/> بتاريخ ٢٨/٠٨/٢٠٢٣م.

عدد السكان	التاريخ
١٨٦٤٢٣٦	١٩٨٨
٢٥٠٨١٥٩	٢٠٠٠
٣٥٣٧٣٦٨	٢٠١٣
٤٤٧٥٦٨٣	٢٠٢٣

وبملاحظة الإحصاءات السابقة يتبين أن تعداد سكان البلاد تضاعف تقريباً في الخمس والعشرين سنة من ١٩٨٨ إلى ٢٠١٣، مما أفضى إلى نسبة نمو سكاني وصلت سنة ٢٠١٣ إلى ٢,٨٪ وقد زاد السكان زيادة معتبرة في العشرية الأخيرة (من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٣) كما بين الجدول أعلاه.

• الواقع الاقتصادي:

موريتانيا بلد متعدد الثروات، حيث يعتمد اقتصادها في نشاطه على جملة من الركائز، أدرجتها وزارة الاقتصاد والمالية في قطاعين هما: القطاع الأولي ويشمل: الزراعة، والتنمية الحيوانية، والصيد والاستغلال الغابوي، وقد بلغت حصة هذا القطاع في المتوسط نسبة ٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين ٢٠٠١ و٢٠١٥، وقد سجل هذا المعدل نمواً ضعيفاً (نحو ٢,٧٪) خلال تلك الفترة نتيجة ضعف الأداء الناجم عن العوامل المناخية، ويمثل هذا القطاع إحدى ركائز الاقتصاد الموريتاني، إذ يوفر حوالي ٢٨٪ من فرص العمل للسكان النشطين^(١).

أما القطاع الثاني فهو القطاع الاستخراجي الذي مثل خلال السنوات الخمسة عشرة الأخيرة ١٢,٤٪ في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، وقد سجل هذا القطاع قفزة كبيرة ابتداء من ٢٠٠٦ مع بدء النشاطات الجديدة (البترول، والذهب، والنحاس) ليلعب

(١) الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، SCAPP ٢٠١٦-٢٠٣٠، وزارة الاقتصاد والمالية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المجلد الأول، ص ٤٠.

متوسط النمو الحقيقي للقطاع الاستخراجي في الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) ١٠,٣٪ فينتقل بذلك وزن القطاع الاستخراجي من ٨,٣٪ قبل ٢٠٠٦ إلى ١٤٪ من الناتج المحلي الخام بين ٢٠٠٦ و٢٠١٦ ويسهم هذا القطاع بشكل لا بأس به في الحد من بطالة الشباب، حيث يوفر القطاع المعدني وحده قرابة ١٥٠٠٠ وظيفة شغل، تمثل النساء نسبة ٤٪ منها^(١).

وبحسب نشرة وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية^(٢) في ديسمبر ٢٠٢٢ جاءت معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الخمس الأخيرة كما في الجدول التالي:

السنة	معدل النمو الاقتصادي
٢٠١٩	٥,٤
٢٠٢٠	-٠,٩
٢٠٢١	٢,٤
٢٠٢٢	٥,٣
٢٠٢٣	٤,٣

• الإشعاع الثقافي:

لم يقدر مجتمع الثقافة ويخدمها في غياب الدولة وبعد قيامها كما كان الشناقطة يقدرونها ويخدمونها «فقد كان العلم لهم وطناً ونسباً وحسباً، وبالعلم لا بالعرق ولا السلالة تبلورت بنية المجتمع الشنقيطي، وانتسجت خيوطه، فشعر الهاشميون والأمويون والصنهاجيون والفوتيون وقد أخذوا الكتاب بقوة، وأووا من المعرفة إلى ركن شديد أنهم وإن كانوا أولاد أخفاف، ذرية بعضها من بعض، تؤلف بينها أم حنون»^(٣).

(١) الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، SCAPP ٢٠١٦-٢٠٣٠، وزارة الاقتصاد والمالية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المجلد الأول، ص ٥٢
(٢) نشرة وزارة الشؤون الاقتصادية، العدد التجريبي، دجمبر ٢٠٢٢م، ص ١٠.
(٣) الخليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١، تونس، ١٩٨٧، ص ١٠.

هذه الأم الحنون التي صاغت المجتمع الشنقيطي إذ ذاك / الموريتاني اليوم، وأرضعته
لبان الحضارة ليست سوى الثقافة العربية الإسلامية التي حسمت خلاف المؤرخين،
وأوقفت جدال النسابة في أصول صنهاجة يوم أعلن القوم وهم يحتضون اللغة العربية:
تعلموا وتعلّما، وتمكينا، وتألّيفا، وإبداعا شعريا، تاركين ما عداها خلف ظهورهم أنهم
عرب أقحاح... ولسان حالهم ينشد:

لنا العربية الفصحى وإنّا أعم العالمين بها انتفاعا
فمرضّعنا الصغير بها يناغي ومريضها تكورها قناعا
فنأخذها من الكتب اعتمادا بما فيها ونأخذها ارتضاعا

أحمدو بن عبد الله الملقب «الذيب الصغير»

إن لم تقم بينات أننا عرب ففي اللسان بيان أننا عرب
فانظر إلى ما لنا من كل قافية لها تدم شذور الزبرج القشب
فالطفل نطمه قس ابن ساعدة منقحا دررا أصدا فها ذهب

محمد فال بن عينينا

ورغم أن القوم كانوا أهل بادية، لكنها بادية أثبتت أن العلم ليس كما يزعم ربيب
الحضارة والتمدن دائما، بل تبين من مضارب البدو الشناقطة أن العلم توأم الإنسان
حين تسمو الهمة، وتقوى الآصرة. يلازمه ملازمة الظل في الترحال والحل، فذي بادية
شنقيط كانت لها «فتوحات في أعماق إفريقيا ونفحات في البلاد العربية وآسيا، وكان
القلم والسيف لديهم رضيحي لبان وفرسي رهان، على أن للقلم عندهم صولة لم
تكن للسيف»^(١).

ولا نبالغ إذا قلنا إن الإنسان الموريتاني استطاع أن يتحدى كل العوامل الطبيعية
المحيطة به، ويفجر طاقات ثقافية هائلة مكنته من الإسهام بكفاءة وتميز في إثراء التراث

(١) المرجع السابق ذاته، ص ١١.

العربي الإسلامي، وتصديره إلى المشرق والمغرب العربيين، وإفريقيا السوداء بفضل الله، ثم بفضل مؤسسة تفرد بها على الأقل في الشكل والموسوعية هذا الشعب هي مؤسسة المحاضرة؛ التي جسدت وحدة الفكر واللغة والدين بين أفرادها، وصاغت إشعاعه الثقافي، وأبليت بلاء حسناً في بنيته الاجتماعية.

والمحاضرة/المحاضرة الشنقيطية^(١) مصطلح تقترب منه في الحواضر العربية الإسلامية. دون أن تقابله مصطلحات (كتاب، زاوية، خلوة، مدرسة) وقد عرفها الشناقطة عدة تعريفات منها: «المحاضرة: هي المؤسسة التي حملت مشعل الحضارة الإسلامية والثقافة العربية منذ تسعة قرون ونيف، وما زالت تتابع رسالتها» ومنها: المحاضرة «ظاهرة متميزة اخترعها الشنقيطيون لنشر الإسلام في إفريقيا السوداء، وللمحافظة على إقامة الدين والقيم والتراث الإسلامي الحضاري في بلادهم، فهي تختلف عن الكتاتيب»^(٢).

ورغم أن ما تقدم يعتبر وصفاً للأدوار، ورسماً لتاريخ المحاضرة، دون أن يكون تعريفاً بالمعنى الاصطلاحي لها إلا أنه يقرب المتصور، ولعل المشترك الأهم بين أوصاف المحاضرة الشنقيطية أنها مركز إشعاع لم تعرف الثقافة العربية له نظيراً، وذلك ما عبر عنه محمد المختار بن الباه بقوله: «محاضر بلاد شنقيط ظاهرة غير مألوفة، إذ كيف تتصور جامعة يدرس فيها بتعمق وإتقان جميع العلوم الإسلامية التقليدية، من علوم القرآن والتوحيد والسيرة النبوية، والفقه وأصوله وقواعده، وعلوم اللغة من نحو وصرف، وبلاغة وأدب، وفي أغلب الأحيان يقوم عالم واحد بتدريس هذه المواد، على مدى أكثر من اثنتي عشرة ساعة في اليوم الواحد.

(١) هناك من الدارسين من يعتبر المصطلح «محاضرة» مشتق من الحضور، حيث هي اسم مكان؛ أي المكان الذي يحضر فيه التلاميذ إلى شيخهم، وهناك من يراها «محاضرة» من الحظيرة التي كانوا يقيمونها، ولزيد من ضبط المصطلح يمكن الرجوع إلى كتابي: شنقيط المنارة والرباط، والشعر والشعراء في موريتانيا.

(٢) يحفظ عمرو إنييه محمد عبد الله، النحو العربي ببلاد شنقيط، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط١، ٢٠١٨، ص ٣١-٣٢.

أما الطلبة فإنهم، كما يقول أحدهم:

تلاميذ شتى ألف الدهريينهم لهم همم قصوى أجل من الدهر
يبيتون لا كنّ لديهم سوى الهوا ولا من سرير غير أرمدة غبر

يتعاقبون في الصباح على شيخ المحظرة جماعة أو فرادى لتلقي دروسه الشفوية، منتقلا من مادة إلى مادة، دون أن يضطرب إلقاؤه نتيجة لاختلاف الفنون التي يُقرئها»^(١).

ومهما يكن فإن الإشعاع الثقافي لبلاد شنقيط / موريتانيا لا تخفيه العين منذ تعرب البلاد وأسلمتها، وأساس ذلك الإشعاع هو النموذج التعليمي الذي ابتدعه الشناقطة؛ فزودهم جهابذة العلماء، وفطاحلة الشعراء، وكبار المفكرين؛ فلما أنسوا منه النضج حملوه على ظهور العيس مدارس يرشدون بها الناس، ويجوبون بها العالم تأشيرة علمية مسجلة باسمهم، وسفارة دينية وثقافية كاملة السلطة وفوق العادة، ولعل جانبا من ذلك صورته المختار بن بونه في بيته:

ونحن ركب من الأشراف منتظم أجل ذا العصر قدرا دون أدنانا
قد اتخذنا ظهور العيس مدرسة بها نبين دين الله تيانا

تاريخ السياسات اللغوية في موريتانيا:

يحاول هذا المبحث تقديم تصور تاريخي عن أهم المحطات الكبرى التي مرت بها السياسات اللغوية في شنقيط / موريتانيا، وذلك على سبيل الإجمال دون التفصيل والتمحيص الذي يحتاج دراسة أكثر شمولية:

● المرحلة الأولى: موريتانيا قبل العصر الحساني:

تذهب أغلب المراجع إلى عدم اعتناق سكان موريتانيا لأي ديانة سماوية قبل الإسلام، حيث بقيت بمنأى عن الغزوات المتتالية التي كان شمال إفريقيا عرضة لها قبل الفتح

(١) محمد المختار ولد إياه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢،

العربي الإسلامي^(١)، وكانت أولى طلائعه حملة عقبة بن نافع الفهري (ت ٦٣هـ/ ٦٨٣م) ليتعزز ذلك الحضور الإسلامي بانطلاق حركة المrapطين من صحراء شنقيط.

ومع أن هذا الحضور الإسلامي المبكر مرجح للتعرب الأولي؛ لاسيما أن بعض القبائل الصنهاجية التي كانت تقطن البلاد «(لمتونة)» قد اشتهرت من قديم باتتمائها إلى حمير اليمنية^(٢) إلا أن معرفة تأثير ذلك في السياق الثقافي للبلاد لا يخلو من صعوبة، تزداد مع وجود ما أسماه بعض الدارسين فراغا وثائقيا^(٣) استمر حتى نهاية القرن العاشر.

يرى عبد الله حسن بن حميدة أن تاريخ انتشار اللغة العربية في هذه البلاد مرّ بمرحلتين: مرحلة أولى تنتهي مع نهاية القرن السابع الهجري ومطلع الثامن، أي أنها تستغرق قرابة قرون انتشار الإسلام السبعة الأولى، ويمكن أن تسمى: مرحلة التعرب على المستوى الرسمي، وأما الثانية فتبدأ من مطلع القرن الثامن الهجري (تاريخ وفود قبائل المعقل العربية) وتنتهي بتأسيس الإمارات الحسانية، وتستغرق قرون تعميم الإسلام، ويمكن أن تسمى: مرحلة التعريب الشعبي^(٤).

وإذا كان ابن حميدة يربط مرحلتي انتشار العربية بالإسلام، فإن هناك من الباحثين من يفترض أن سكان المنطقة خلال المدة المجهولة تاريخيا ظلوا متمسكين بالإسلام السني، محافظين على لغتهم الأصلية (البربرية) دون أن تستأثر العربية منهم باهتمام زائد عن اهتمام شيوخ الفقه^(٥).

(١) الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري مساهمة في وصف الأساليب، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢) محمد المختار ولد الباه، الشعر والشعراء في موريتانيا، دار الأمان، الرباط، ط ٢، ٢٠٠٨، ص ١٢.

(٣) المرجع السابق ذاته، ص ٤٦.

(٤) عبد الله حسن بن حميدة، نشأة الشعر العربي الفصيح في بلاد شنقيط (موريتانيا)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، إشراف: عبد المحسن طه بدر، ١٩٧٦، ص ٤٠.

(٥) عبد الله محمد سالم السيد، المعارضة في الشعر الموريتاني مدخل لدراسة الاحتذاء عند شعراء القرن ١٣هـ، دار الإسراء، ط ١، ص ٢٠.

ومهما يكن فإنه منذ القرن السابع الهجري عرفت موريتانيا هجرات عربية قادت -ولو بعد حين - إلى نقلة ثقافية تمثلت فيما صاحب سيطرة تلك القبائل العربية من ملامح نهضة في ميدان التعريب، «فدخلت اللغة العربية (الحسانية) كل البيوت والخيم، وحدث امتزاج بين الثروة اللغوية التي جاء بها الوافدون، والثروة التي تكمن في الروح الإسلامية والعلوم الدينية في السكان الأصليين، وهذا ما سهل عملية تكامل تكاد تكون فريدة من نوعها؛ ذلك أن اللمتونيين كانوا يحتاجون إلى توثيق أصولهم العربية فأنتهم بنو حسان باللغة العربية، ولقد كان بنو حسان يحتاجون إلى تجديد معلوماتهم فوجدوا في الزوايا (السكان الأصليين) حرارة العاطفة الإسلامية، ووفرة المعارف الدينية، والالتزام بالشعائر التعبدية؛ فكانت مسألة أخذ وعطاء استفاد منها كلا الطرفين، وقد ساعد هذا الالتحام في تكوين اللهجة العامية (الحسانية) التي لم تلبث أن استكملت خلقها، وحلت تدريجياً محل اللغة البربرية»^(١).

والذي يبدو أن افتراضات أغلب الدارسين تنحونحوه هو أن المجتمع الموريتاني ظل بربريا لا يتعدى اهتمامه بالعربية اهتمام شيوخ الفقه البرابرة إلى أن هاجرت إليه القبائل العقلية في القرون الهجرية (٧، ٨، و٩) فأحدثت هجرتها فتحاً في ميدان التعريب والثقافة^(٢).

(١) الشعر والشعراء في موريتانيا، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) خلافا لما يذهب إليه عبد الله محمد سالم السيد، الذي لا يستسيغ هذا التصور انطلاقاً من:

- أن مجتمع الصحراء الشنقيطية استقبل حملات الفتح العربي الإسلامي منذ القرن الأول الهجري.
 - أن اللهجة الحسانية -ومهما كانت قنطرة إلى العربية- لا يمكن أن يكون تعلمها في حد ذاته أو سيادتها كفيلاً بنهوض الثقافة العربية.
 - أن طبيعة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية لا تفرض عملية الانصهار الاجتماعي، الذي تتنازل فيه قبائل وبنيات اجتماعية عن لغاتها وتأخذ بلغات قبائل أخرى.
 - أن هزائم قبائل صنهاجة في المجال الشنقيطي مبالغ فيها.
 - أن الرحالة العرب الذين زاروا المنطقة قبل الهجرة الحسانية كانوا يتكلمون بالعربية مع المثلثين.
- للمزيد من التفصيل، ينظر: عبد الله محمد سالم السيد، الشعر الشنقيطي في القرن ١٢ و١٣ البنية والمرجع، ٢٠١٢، ص ٢٧.

● المرحلة الثانية: العصر الحساني (نفوذ الإمارات الحسانية):

إذا كان انتشار العربية فيما قبل العصر الحساني ظل مثار جدل بين الدارسين، فإنه مع نفوذ الإمارات الحسانية عرفت البلاد حركة تعرب نشطة حيث حلت «اللغة العربية وثقافتها محل غيرها من اللغات والثقافات، باستعمال العربية في مستوياتها المختلفة (فصيحة وعامية) أداة تعبير عن حياة الجماعة، ويتعاطي نخبة المجتمع ثقافة عربية إسلامية عالمية»^(١).

وقد ربطت البحوث التي تناولت تعرب سكان موريتانيا بينه وبين سيطرة بني حسان، وهو أمر لا مراء فيه، كما أنها تفتنت لسببين بارزين من أسبابه: ديني واجتماعي، أما الديني فالأول فالأول إلى إكبار العرب والاقتداء بهم، باعتبارهم حملة الدين والثقافة، وأما الاجتماعي فهو المتعلق بدلالة العروبة نسباً ولساناً وثقافة على النبل والعزة، في مقابل دلالة البربرية على الانتماء إلى قوم مهزومين فكرياً وسياسياً^(٢).

ومن خصائص التعرب في العصر الحساني أنه شمل مستويين متعاضدين هما مستوى التعرب اللغوي العام، ومستوى تعرب النخبة، حيث أراح المستوى الأول اللغتين اللتين كان سكان البلد يتعاطون (اللغة الصنهاجية: وهي لغة بربرية، واللغة الأزرية: وهي لغة مركبة من بربرية وزنجية) وأحل محلها اللغة الحسانية (العامية العربية التي كانت تتكلمها قبائل بني حسان) حتى تناسى أكثر سكان البلد أن أسلافهم تكلموا غير الحسانية، فأصبحت على حد تعبير ابن الأمين الشنقيطي «اللسان العام للبلاد»^(٣).

أما تعرب النخبة المثقفة فقد تجلّى في ترسخ التقاليد المعرفية العربية الإسلامية بين صفوف قبائل الزوايا، واتتمائها إلى العروبة عقائدياً وثقافياً ووجدانياً، فكما يرى

(١) الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) المرجع السابق ذاته، ص ٧٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٦.

محمد المختار ولد إيباه انتقلت الثقافة في العصر الحساني من مرحلة كانت فيها ثقافة دينية خالصة إلى أخرى أخذ فيها أبناء قبائل الزوايا يهتمون بعلوم وآداب اللغة العربية الفصحى، ويتكلمون الحسانية^(١).

ويمكن القول إن التحول الذي طرأ على الثقافة في العصر الحساني لم يكن مجرد دخول مواد جديدة إلى برامج الدراسة تتعلق باللغة العربية الفصحى، بل كان توجهها جديداً نشطت بموجبه مختلف فروع الثقافة العربية الإسلامية، وأعيد ترتيب أولوياتها وفق خطة منهجية جديدة تلائم المجتمع الشنقيطي الحساني الناشئ، لذا يعتبر أحمد ابن الحسن أن الحركة الفقهية النشطة التي شهدتها بلاد شنقيط في العصر الحساني مرتبطة ارتباطاً قوياً بالحركة اللغوية والأدبية، لأنها كلها وجوه من ثقافة واحدة^(٢).

ومن مظاهر تعرب النخبة المثقفة تبني التراث العربي، كإحياء علم أنساب العرب وأيامها، الذي وضعوا فيه المتون المختصرة والموسوعات المعقدة دون تمييز بين جاهلية وإسلام، بل بالنظر إلى الكل باعتباره جزءاً من الثقافة الواجب تحصيلها على كل زاوي، هذا فضلاً عن تعميق المعارف اللغوية والأدبية، ووضعها على قدم المساواة مع المعارف الفقهية، بل وتقديم علوم اللغة على علوم الفقه أحياناً.

لذا ازدهر الدرس اللغوي بمختلف فروعه في شنقيط منذ العصر الحساني، فباتت المتون التعليمية الأساسية في النحو والبلاغة متداولة، فضلاً عن المدونات الشعرية الجاهلية، وكان من أبرز كتب النحو التي اهتم بها الشناقطة ألفية ابن مالك، فتعددت الحواشي عليها والشروح، كما استقل عدد كبير من علماء البلاد بالتأليف في ميادين علوم اللغة نحواً وصرفاً ومعجماً وبلاغة، فانتشرت المؤلفات في الحاضر، وجابت البلاد طولاً وعرضاً؛ وقد مهد ذلك إلى النهضة الأدبية الكبيرة التي عرفتها البلاد.

(١) الشعر والشعراء في موريتانيا، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري، مرجع سابق، ص ٧٨.

وبذا يكون التعرب أخذ مداه، فتكونت مرجعية الثقافة الموريتانية معتمدة الثقافة العربية في كل مراحلها وأزمنتها لذلك تجاور القرآن الكريم والفقه فيها مع الغزل الجاهلي، وقد عبر عن تلك الثقافة شعراء البلد، يقول حرمة بن عبد الجليل:

دمن دعتك إلى القريض فإن تجب	فلمثلها يهدى القريض ويندب
وإذا سكت عن الجواب لعبرة	فاضت فذاك من الإجابة أصوب
أما النسيب فلا يسوغك ذكره	عصر التعلم والمشايخ يعذب
كنا مع البوني في عرصاتها	هالات بدر لم يشبها غيب
فيها تجمع سيبويه ويوسف	والكاتبي والأشعري وأشهب

● المرحلة الثالثة: الاحتلال الفرنسي:

مع بسط المحتل الفرنسي نفوذه على البلاد أدرك مبكراً أن المعركة الثقافية معركته الأساسية التي تضمن له التغلغل في المجتمع الموريتاني؛ لذا بادراً إلى انتهاج مختلف الأساليب للحد من إشعاع الحضرة الموريتانية، طمعا في زحزة العربية عن عرشها المكين في البلاد، وغرس الفرنسية مكانها، عبر بوابة المدرسة العصرية.

ويبدو أن هذه السياسة اللغوية، والخيار الثقافي ركنين في المشروع الاحتلالي، حيث إن الفرنسيين اهتموا بإذلال المدارس العربية وإخضاعها لرقابتهم وهم بعد في السينغال، ففي سنة ١٨٧٥م منعوا افتتاح أي «مدرسة عربية» إلا بعد الحصول على تصريح رسمي قابل للسحب لأبسط الأسباب، مع إلزام الأطفال بإبراز بطاقة الانتساب إلى المدرسة الفرنسية، حتى يسمح لهم بالالتحاق بالمدارس القرآنية، واقتطاع ساعتين إجباريتين لتعلم الفرنسية يوميا^(١).

وقد تعزز هذا المنحى المضيق على الحضرة بشكل متتال انطلاقاً من التهديد بالإغلاق حفاظاً على الأمن، مروراً بإرغام المحاضر على إجراء امتحانات للمعلمين

(١) بلاد شنقيط المنارة والرباط، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

المدرسين بها، وصولاً إلى إنشاء لجان للمراقبة وطرد التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٦ سنة في أوقات افتتاح المدارس الفرنسية؛ لينصرفوا إليها.

ولما لم تؤت سياسة العصا الغليظة أكلها لجأ المحتل إلى الترغيب فأصدر في ١٢ يونيو ١٩٠٦ مرسوماً يقضي بصرف منحة تشجيعية شهرية قدرها ٣٠٠ فرنك قديم لكل شيخ محاضرة يأمر طلابه بتخصيص ساعتين لتعلم اللغة الفرنسية، ورغم ظروف المحاضرة الصعبة مادياً فإنه لم يتقدم أحد للمنحة، مما جعل المرسوم يولد ميتاً^(١).

وقد قضت السياسة اللغوية التي انتهجها المحتل الفرنسي أن تفرض الفرنسية محل العربية، فجاء في قرار صادر بتاريخ ١٠/٥/١٩٢٤ أن «الفرنسية هي وحدها اللغة المستعملة في المدارس، ويحظر على جميع المعلمين التحدث مع التلاميذ باللهجات المحلية»^(٢) (وقد اعتبرت العربية لهجة محلية).

وعلى الجبهة الأخرى وفي محاولة مراوغة قرر المحتل الفرنسي إعادة تسمية المدرسة وإضفاء صفة الإسلامية عليها خداعاً للمجتمع، وطمعاً في الإيقاع به تحت قناع التسمية، كما يشير وليام بونتي حين يقول: «إن إنشاء المدرسة (الإسلامية) هو قبل كل شيء عملية سياسية، إنها تسعى مع المدرسة الابتدائية (الفرنسية) إلى نفس الهدف، وبعبارة أخرى فإن المدرسة الابتدائية هي أداة نقل الحضارة، أما المدرسة الإسلامية فهي أداة تنفيذ سياسة حكيمة»^(٣).

ولما تبدى للفرنسيين أن هذه المراوغة غير مجدية في خلخلة هيمنة الثقافة العربية الإسلامية أخذوا شيئاً فشيئاً يزيلون قناع اللغة العربية والإسلام عن المدرسة؛ فقرروا في سنة ١٩٢٢ خفض حصة العربية إلى ٩ ساعات ونصف مقابل ١٩ ساعة للفرنسية، وفي سنة ١٩٢٩ تقلصت نسبة الدروس العربية إلى الثلث.

(١) المرجع السابق، ص ٣٤٥

(٢) المرجع ذاته، صفحة ٣٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٥٠.

ولما توهم المحتل أن الفرصة سنحت بعد هذا التدرج في التمكين للفرنسية على حساب العربية أعلن سنة ١٩٤٧ توحيد نظام التعليم في مستعمرات غرب إفريقيا بما فيها إقليم موريتانيا، وتم بمقتضى هذا القرار تقليص وقت الدراسة العربية إلى ٦ ساعات محسوبة من الوقت المخصص للعمل اليدوي والنشاطات الحرة، وهي مادة لم يعن بها المحتل في البلاد^(١).

وهكذا فرضت الفرنسية بديلاً للعربية على الموريتانيين كما فرضت على غيرهم، بعد أن سعى المحتل إلى ذلك خلال نصف قرن من العمل الثقافي الجاد، ليصل غروره بنجاحه حد إحلال الانكليزية محل اللغة العربية في المرحلة الإعدادية من ثانوية روصو، لقطع الصلة تماماً مع الثقافة العربية؛ مما أثار حفيظة السكان فانزعجوا من المحتل قراراً جديداً صدر في ٢٨ سبتمبر ١٩٥١م يرخّص تعليم العربية في المدارس النظامية الفرنسية بشرط استلام طلب خطي من أسرة التلميذ^(٢).

ويمكن أن نخلص دون عناء إلى أن السياسة اللغوية إبان الاحتلال كان همها طمس الهوية العربية الإسلامية، والتمكين للفرنسية، وهو ما شقي المحتل في سبيله، دون أن يتمكن منه؛ نتيجة تحصين المجتمع الموريتاني، وقوة مناعته الثقافية التي أكسبته إياها المحاضرة؛ فلم يؤثّر التعليم الفرنسي أكله في البلاد، حيث لم تتجاوز نسبة الذين يدخلون مدارس المحتل (بما فيها المدرسة العربية الإسلامية أيام كانت) ١,١ في المائة سنة ١٩٣٢م، و١,٦ سنة ١٩٤٨م، مما جعل أحد الفرنسيين وهم يهتمون بالمغادرة يلخص ثمرة نصف قرن من الصراع بين المدرسة والمحاضرة قائلاً: «إن التعليم التقليدي راسخ الجذور، وأنه ينال كل السكان، وأن اجراءات دمجها في المدرسة الفرنسية (من خلال مواد عربية) لم تلق رضى السكان»^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٦.

(٢) المرجع السابق ذاته، ص ٣٥٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٦٦.

● المرحلة الرابعة: موريتانيا بعد الاستقلال

مع استقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية بدأت رحلة تعريب متدرجة وبطيئة أحيانا، لكنها ظلت مستمرة، حيث نصت المادة الثالثة من أول دستور لموريتانيا (٢٢ مارس ١٩٥٩) على أن «اللغة الوطنية هي العربية، واللغة الرسمية هي الفرنسية» ولم يتغير الوضع الدستوري للغة العربية في دستور ٢٠ مايو ١٩٦١ الذي احتفظ بالمقتضى نفسه دون تغيير، لكن مع صدور دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١ نصت المادة السادسة منه على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية وأن اللغات الوطنية هي (الولفية والبولارية والسونونكية).

هذا المسار الدستوري المتدرج في ترسيم اللغة العربية، وزحزحة ضررتها الفرنسية، التي أحكمت قبضتها على التعليم والإدارة والاقتصاد... أفضى إلى سياسة لغوية رتيبة ومتأرجحة أحيانا، بسبب العوامل السياسية، لكنها ما فتئت تولي التعريب أهمية، وتراه قضية وطنية، وذلك ما عكسته الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم؛ باعتباره الميدان الأبرز للسياسات اللغوية، والمجال الأنسب للتغيير الهادئ:

- **إصلاح ١٩٥٩م:** وقد عكس توجهها نحو إعطاء أهمية أكبر قليلا للغة العربية التي كانت تدرس قبل ذلك بمعدل ٦ ساعات أسبوعيا من إجمالي ٣٠ ساعة، فانتقلت إلى ١٠ ساعات أسبوعيا في المستوى التحضيري، و٨ ساعات في المستويين الابتدائي والمتوسط، وقد بين أن إعادة تنظيم الجداول الزمنية في التعليم الأساسي تهدف إلى إعطاء مكان أكبر للغة العربية سعيا إلى تقريب المدرسة من المجتمع، وربطها بالبيئة الثقافية المحيطة بها، والاستجابة لتطلعات أغلب السكان^(١).

- وفي سياق الاسترشاد بالإصلاح المذكور قررت الحكومة سنة ١٩٦٤ إدخال درجات اللغة العربية في حساب المعدل العام للانتقال إلى القسم الموالي،

(1) Bah ould Zein, Le français en Mauritanie , 1997,p37

كما اعتمد سنة ١٩٦٦ مرسوم قانون جعل دراسة اللغة العربية إلزامية في التعليم الثانوي.

- **إصلاح ١٩٦٧:** وقد سعى إلى مراعاة الثنائية اللغوية بين العربية والفرنسية، أخذاً بالوضع الثقافي الذي أقره المؤتمر العادي الثاني لحزب الشعب الموريتاني المنعقد بمدينة لعيون من ٢٤ حتى ٢٦ يونيو ١٩٦٦م، وقد دخل الإصلاح حيز التنفيذ سنة ١٩٦٧، ولم يهمل تطوير التعريب حين ألزم جميع التلاميذ بتعلم اللغة العربية في السنة الأولى من التعليم الابتدائي، الذي بات يدعى التعليم الأساسي، وفيما يلي توزيع الساعات حسب الجدول الأسبوعي في التعليم الأساسي^(١):

القسم	السنة أولى عربية	السنة أولى فرنسية	مستوى تحضيرى	مستوى ابتدائي	مستوى ابتدائي	مستوى متوسط	مستوى متوسط
العربية	٣٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الفرنسية	—	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
المجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

أما في التعليم الثانوي فقد خصص للعربية ٩ ساعات في القسمين الخامس والسادس، و٥ ساعات في القسم الرابع والثالث، و٤ ساعات بالنسبة للسلك الثاني، واحتفظت الفرنسية ببقية الثلاثين ساعة أسبوعياً، هذا مع أن الشهادات عدا شهادة الدراسة العربية والبالوريا التي يقدمها معهد بوتلميت تستوحى مباشرة من النظم التعليمية الفرنسية.

- **إصلاح ١٩٧٣** وقد جاء في سياق حركة وطنية ساعية إلى فك الارتباط مع كل ماله علاقة بفرنسا (مراجعة اتفاقيات التعاون مع فرنسا ١٩٧٢، إنشاء

(1) A. Ould Youra (1997) *L'enseignement du français en milieu hassanophone de Mauritanie. Système éducatif et difficultés d'apprentissage de la langue*, Thèse de Doctorat, Université de Nice p100

العملة الوطنية ١٩٧٤، تأميم ميفارما ...) وكان حاسماً في التعريب، فقلص بنية المدرسة الأساسية من ٧ سنوات إلى ٦ سنوات جعل السنتين الأوليين منها معربة تماماً، كما حجم حضور اللغة الفرنسية في بقية الأقسام^(١) (انظر الجدول الموالي الذي يبين توزيع الساعات بين اللغتين في المستوى الأساسي).

القسم	١	٢	٣	٤	٥	٦
العربية	٣٠	٣٠	٢٠	١٥	١٥	١٠
الفرنسية	٠	٠	١٠	١٥	١٥	٢٠
المجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

كما طال تغيير البنية المستوى الثانوي الذي أصبح يشمل مرحلتين: كل مرحلة مكونة من ٣ سنوات، وقد تم استحداث شعبتين منفصلتين: شعبة عربية، وأخرى مزدوجة، يبين الجدولان التاليان توزيع الساعات في كل شعبة:

● الشعبة العربية:

القسم	١	٢	٣	٤	٥	٦
العربية	٢٥	٢٥	٢٥	٢٧	٢٧	٢٨
الفرنسية	٥	٥	٥	٣	٣	٢
المجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

● الشعبة المزدوجة:

القسم	١	٢	٣	٤	٥	٦
الفرنسية	١٩	١٩	١٩	٢٤	٢٤	٢٤
العربية	١١	١١	١١	٦	٦	٦
المجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

(1) Le français en Mauritanie, p38

وقد صاحبت هذا الإصلاح سياسة توظيف تقوم على الاكتتاب المكثف للمعلمين العربيين، الذين يأتي أغلبهم من المحاضر، والمعاهد الأهلية الإسلامية، كما استحدث نظام المترشحين والمستمعين الأحرار؛ مما أتاح الفرصة لما يربو على ٦٠٠٠ تلميذ من تلاميذ المحاضر للولوج إلى الفضاء المدرسي^(١)، مشكلين فيما بعد. خزاناً من حملة الشهادات العربيين.

● **إصلاح ١٩٧٩:** جاء في سياق الأوضاع السياسية التي عرفت البلاد إثر أول انقلاب عسكري سنة ١٩٧٨، وقد سعى إلى محاولة إرضاء الأطراف التي كانت ترى في إصلاح ١٩٧٣ تمييزاً لغوياً لصالح التعريب على حساب مكاسب الفرنسية، لكنه في الوقت ذاته لم يفرط فيما يراه دعاة التعريب مكسباً عرفتة السياسة اللغوية عبر تراكماتها المتتالية، فقرر في فترة انتقالية مدتها ٦ سنوات أن يقوم الإصلاح على اختيار التلاميذ الموريتانيين منذ المرحلة الأساسية بين شعبتين:

— شعبة عربية متاحة للجميع، ويلزم تلاميذها ابتداء من السنة الثالثة ب ٥ ساعات من الفرنسية أسبوعياً، كما يوضح الجدول التالي:

القسم	١	٢	٣	٤	٥	٦
العربية	٣٠	٣٠	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
الفرنسية	٠	٠	٥	٥	٥	٥
المجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

— شعبة مزدوجة متاحة للتلاميذ الموريتانيين الذين يقدم أولياً وهم طلباً خطياً لها، ويلزم تلاميذها - بعد سنة أولى معربة تماماً. ابتداء من السنة الثانية ب ٥ ساعات من العربية أسبوعياً، كما يبين الجدول التالي:

(١) المرجع السابق ذاته، ص ٣٩.

القسم	١	٢	٣	٤	٥	٦
العربية	٣٠	٥	٥	٥	٥	٥
الفرنسية	٠	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
المجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

وقد ورد في سياق تقديم هذا الإصلاح أنه يقوم على أسس:

- إضفاء الصفة الرسمية على اللغات الوطنية (البولارية، والسونونكية، والولفية) مع كتابتها بالحرف اللاتيني.
- إنشاء معهد لتطوير اللغات الوطنية، مع تكافؤ الفرص بينها وبين ما يتيحها اللغة الوطنية الأخرى (اللغة العربية).
- اعتبار اللغة العربية - ابتداء من ١٩٨٥ (بعد سنوات الانتقال الست) لغة موحدة.
- إلزام كل مواطن موريتاني بتكلم لغتين وطنيتين من بينهما اللغة العربية.
- اعتبار اللغة الفرنسية لغة انفتاح تأتي في الدرجة الثانية، بعد الدرجة الأولى المقصورة على اللغات الوطنية^(١).
- **إصلاح ١٩٩٩م:** جاء محاولة لتدارك الانقسام الحاصل في النظام التربوي إثر خلق شعبتين إحداهما عربية والأخرى مزدوجة؛ فأشار القانون رقم ٩٩-١٢ الصادر بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٩٩م المتعلق بإصلاح النظام التربوي الوطني، أشار في مادته الأولى إلى «توحيد أنظمة التدريس في مختلف مراحل التعليم الأساسي والثانوي والعالي»^(٢) وقد قادت إعادة توحيد الشعبتين إلى توزيع التوقيت الأسبوعي بين اللغتين العربية والفرنسية.

(١) المرجع السابق ذاته، ص ٤٠.

(٢) الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، عدد ٩٥٦، ص ٤٨٠.

توزيع أفضى إلى تدريس المواد العلمية (الرياضيات، والعلوم، والفيزياء) بالفرنسية، إضافة إلى مادة اللغة الفرنسية ذاتها، بينما تدرس المواد الإنسانية باللغة العربية (التربية الإسلامية، والتربية المدنية، والتاريخ والجغرافيا) إضافة إلى مادة اللغة العربية، مع إبقاء العربية لغة تدريس وحيدة لكافة التلاميذ المسجلين في المدارس الوطنية العمومية والخصوصية (المادة الثانية من القانون ١٢٩٩)٠

وإذا كان قد روعي تكافؤ في عدد الساعات المدرسة بالعربية والفرنسية في هذا الإصلاح فإن طبيعة المواد المدرسة، وضواربها، واهتمام التلاميذ والأهالي بالتخصصات العلمية أكثر قدا إلى تراجع في الاهتمام باللغة العربية، وهو أمر متوقع في ظل تشجيع الدولة للتخصصات العلمية (مربوطة بالفرنسية اللغة الحاملة لها)، وطبيعة العصر التي تقتضي التوجه للعلوم.

لذا يمكن اعتبار إصلاح ١٩٩٩ التفافاً مراوفاً على مسار التعريب، مع ما جاء به من محاولات لإظهار خلاف ذلك (تأجيل تدريس الرياضيات بالفرنسية حتى السنة الثالثة، وبدء تدريس العلوم بالفرنسية من السنة الخامسة) كما تبين المادة ٣ من القانون أعلاه، وفيما يلي جدول توزيع توقيت وضارب مواد السلك الأول من التعليم الثانوي، كما ورد في المقرر رقم ٣٤٦٧ الصادر عن وزير التهذيب الوطني:

لغة التدريس	السنوات				المواد
	الثالثة والرابعة		الأولى والثانية		
	الضارب	التوقيت	الضارب	التوقيت	
العربية	٥	٥	٥	٦	العربية
العربية	٣	٤	٣	٤	التربية الإسلامية
العربية	١	١	١	١	التربية المدنية
العربية	٢	٣	٢	٢	التاريخ والجغرافيا

لغة التدريس	السنوات				المواد
	الثالثة والرابعة		الأولى والثانية		
	الضارب	التوقيت	الضارب	التوقيت	
	١٢	١٣	١٢	١٣	المجموع
الفرنسية	٣	٤	٤	٥	الفرنسية
الرياضيات	٥	٦	٥	٦	الرياضيات
العلوم الطبيعية	٢	٣	٢	٢	العلوم الطبيعية
الفيزياء والكيمياء	٢	٢			الفيزياء والكيمياء
	١٢	١٥	١١	١٣	المجموع

وكما يتضح من الجدول أعلاه تكتفي مواد العربية ب ١٣ ساعة أسبوعياً مقابل ١٥ لمواد الفرنسية في السنتين الثالثة والرابعة، كما ستزداد الفجوة في السلك الثاني الذي يتوجه أغلب طلابه إلى شعبة العلوم الطبيعية، التي لا تمثل المواد المدرسة بالعربية فيها سوى ٤ ساعات أسبوعياً، و٤ ضواري، بينما تأخذ المواد المدرسة بالفرنسية الباقي (٢٧ ساعة، و٢٦ ضارباً).

- إصلاح ٢٠٢٢م: وقد جاء في سياق محاولة تطوير النظام التربوي، بعد ملاحظة النتائج غير المرضية التي أفضى إليها «إصلاح ١٩٩٩م»، ولعله الإصلاح الأول الذي أحس القائمون عليه بخطورة السياسة اللغوية، وضرورة العناية بها؛ لذا خصص العنوان الخامس للمناهج والسياسة اللغوية^(١) وناقشها في فصول متعددة.

(١) الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، عدد ١٥١٩، ابتداء من ص ٦٠٥.

جاء القانون التوجيهي رقم ٢٠٢٣ - ٢٠٢٢ صريحًا في تبني سياسة لغوية تقوم على التعريب، حيث نص على أنه «يجري التعليم باللغة العربية في جميع مراحل التعليم والتكوين، سواء في مؤسسات التعليم العمومي أو في مؤسسات التعليم الخاصة»^(١).

ولم يكن هذا التعريب على حساب اللغات الوطنية (البولارية، والسونونكية، والولفية) بل كان مسارًا خادماً لتطورها حين ألزم كل طفل عربي (لغته الأم العربية) بتعلم إحدى اللغات الوطنية، كما ألزم كل طفل لغته الأم إحدى اللغات الوطنية بتعلم اللغة العربية باعتبارها لغة تواصل وتدرّس.

وبهذا تكون معالم السياسة اللغوية واضحة حيث ستقود إلى تعريب حقيقي وهادئ يستوي فيه كل المواطنين، وتشترك فيه اللغات الوطنية كلها فتستفيد منه تطورًا، وتفيده إغناء، كما كان عده اللغة الفرنسية لغة أجنبية الجزء المكمل لتلك السياسة اللغوية، فهي أي اللغة الفرنسية إحدى تلك اللغات الأجنبية التي يتم اختيارها «بحسب السياق شبه الإقليمي والدولي، ومتطلبات التنمية الاقتصادية للبلد»^(٢).

وتزداد تلك السياسة اللغوية تحديدًا ووضوحًا في القسم المعنون بـ «هندسة تعليم اللغات» الذي نص على «ترقية هندسة لتعليم اللغات تتناسب مع الوضع القانوني لكل لغة والوظائف والأهداف المنوطة بها في المدرسة الموريتانية»^(٣) ومن المعلوم أن اللغة الرسمية كما في المادة السادسة من الدستور هي اللغة العربية، واللغات الوطنية بحسب المادة السادسة أيضًا هي البولارية والسونونكية والولفية، أما الفرنسية فلا تملك صفة قانونية.

وانطلاقًا مما أوردنا عن تاريخ السياسات اللغوية، نرى أن تلك السياسات قامت منذ الاستقلال على تخطيط الاكتساب اللغوي الذي يقصد به حسب كوبر

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٦٠٦.

(٢) المصدر السابق ذاته، ص ٦٠٦.

(٣) المصدر السابق ذاته، ص ٦٠٧.

Cooper, 1989 الجهود المنظمة لنشر اللغة من خلال النظام التعليمي؛ أي وضع اللغة أو اللغات في النظام التعليمي، وعلى أي أساس يكون اختيار لغة ما لتكون لغة التعليم^(١)، فكل إصلاح تربوي (منذ ١٩٥٩ حتى ٢٠٢٢) كان في جوهره سياسة لغوية هدفها محاولة تخطيط الاكتساب اللغوي الموريتاني بتسريع وتيرة التعريب أحياناً (إصلاح ١٩٧٣ مثلاً)، أو محاولة عرقلتها حيناً (١٩٩٩ مثلاً) أو تصورها تصوراً شمولياً ينطلق من الوضع القانوني، ويراعي البنية الاجتماعية، والسياقات الوطنية... (إصلاح ٢٠٢٢).

تحليل السياسات اللغوية في موريتانيا:

يهدف هذا المبحث إلى تحليل القوانين اللغوية التي صدرت منذ ١٩٦٠ حتى ٢٠٢٣ بغرض تنظيم الواقع اللغوي في موريتانيا، ومجموع ما تم جمعه من تلك القوانين هو ٧٢ قانوناً، وذلك لمحاولة فحص مكانة اللغة العربية في السياق الموريتاني، وبيان أهم التحديات التي تعترض سبيل النهوض بها انطلاقاً من تلك القوانين، ومن ثم تصور الحلول لتجاوز المطبات.

نتائج التحليل الكمي للقوانين اللغوية المستقلة والعرضية:

من خلال البحث في البيانات يتضح لنا أن القوانين اللغوية المستقلة، ومجموعها ٦ قوانين كان أغلبها في مجال القانون وأن نصفها حديث الإصدار، وأن جهات إصدارها متعددة كما أن أبرز أهداف هذه القوانين كان التنقية اللغوية والتمكين للغة العربية من خلال الترخيص لهيئات تنهض بذلك، وانطلاقاً من ذلك فإن أغلبها يدخل تحت تخطيط الوضع اللغوي بينما يدخل بعض آخر تحت تخطيط الاكتساب اللغوي.

أما القوانين اللغوية العرضية، وعددها ٦٦ قانوناً فإن معظمها في مجال التعليم، ثم القانون والقضاء تمتد على خط زمني من ١٩٦١ حتى ٢٠٢٢ ويمكن إدراج أهم أهداف هذه

(١) ينظر: محمود عبد الله المحمود، التخطيط والسياسة اللغوية تأصيل نظري، مجلة السياسة اللغوية والتخطيط، عدد ٦، ٢٠١٨، ص ١٥.

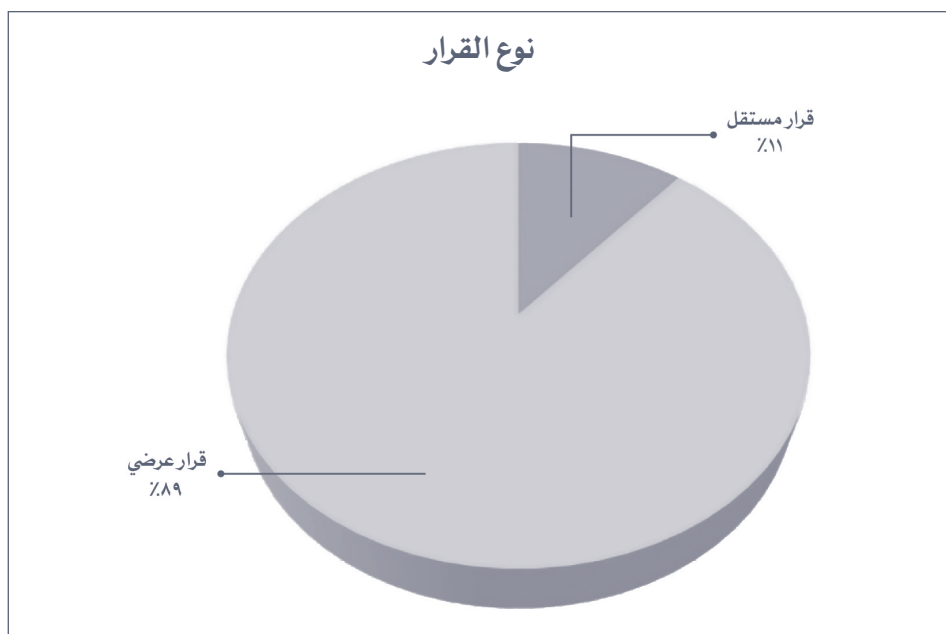
القوانين في «حماية اللغة العربية وفرض تداولها تشريعياً» و«التمكين للغة العربية عبر تشجيع اكتسابها ونشرها يندرج أغلبها تحت «تخطيط الاكتساب اللغوي» مع حضور «تخطيط الوضع اللغوي».

جدول (١): أنواع القرارات اللغوية وعددها

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٦
قرار عرضي	٦٦

يظهر من هذا الجدول أن جلّ القرارات عرضية، وأن اللغة لا تستقل بقرار إلا في ظروف ومجالات ضيقة.

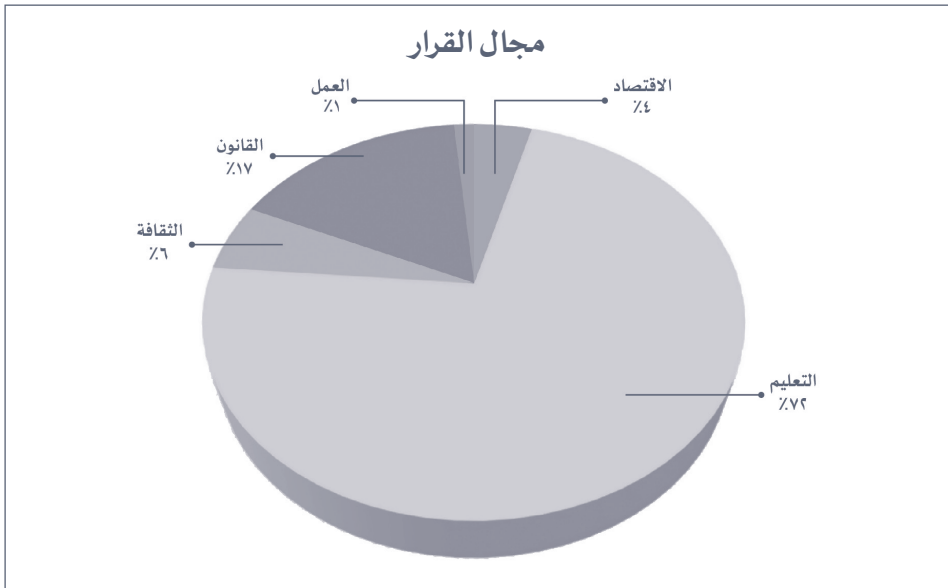
شكل (١): نسب أنواع القرارات



جدول (٢): مجالات القوانين:

العدد	مجال القرار
٣	الاقتصاد
٥٢	التعليم
٤	الثقافة
١٢	القانون
١	العمل

شكل (٢): نسب مجالات القرارات



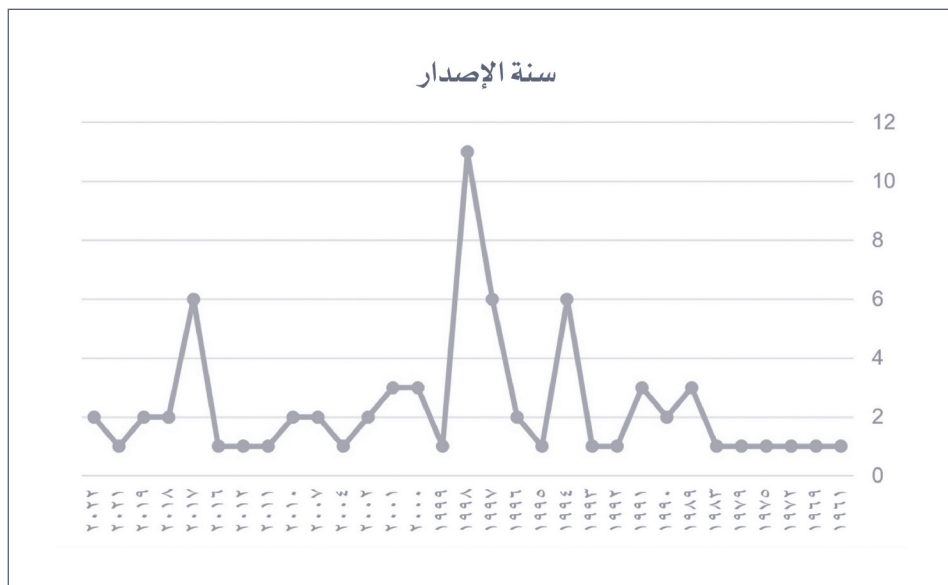
يتضح من الجدول والشكل السابقين، أن أكثر القرارات في مجال التعليم بنسبة ٧٢٪ وعددها ٥٢ قراراً، ثم يأتي مجال القانون بعدد ١٢ قراراً ونسبة ١٧٪، وتشكل مجالات الثقافة ٤، والاقتصاد ٣ والعمل ١ نسبة ١١٪.

جدول (٣): سنوات الإصدار

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٦١
١	١٩٦٩
١	١٩٧٢
١	١٩٧٥
١	١٩٧٩
١	١٩٨٣
٣	١٩٨٩
٢	١٩٩٠
٣	١٩٩١
١	١٩٩٢
١	١٩٩٣
٦	١٩٩٤
١	١٩٩٥
٢	١٩٩٦
٦	١٩٩٧
١١	١٩٩٨
١	١٩٩٩
٣	٢٠٠٠
٣	٢٠٠١

العدد	سنة الإصدار
٢	٢٠٠٢
١	٢٠٠٤
٢	٢٠٠٧
٢	٢٠١٠
١	٢٠١١
١	٢٠١٢
١	٢٠١٦
٦	٢٠١٧
٢	٢٠١٨
٢	٢٠١٩
١	٢٠٢١
٢	٢٠٢٢

شكل (٣): نسبة سنوات الإصدار

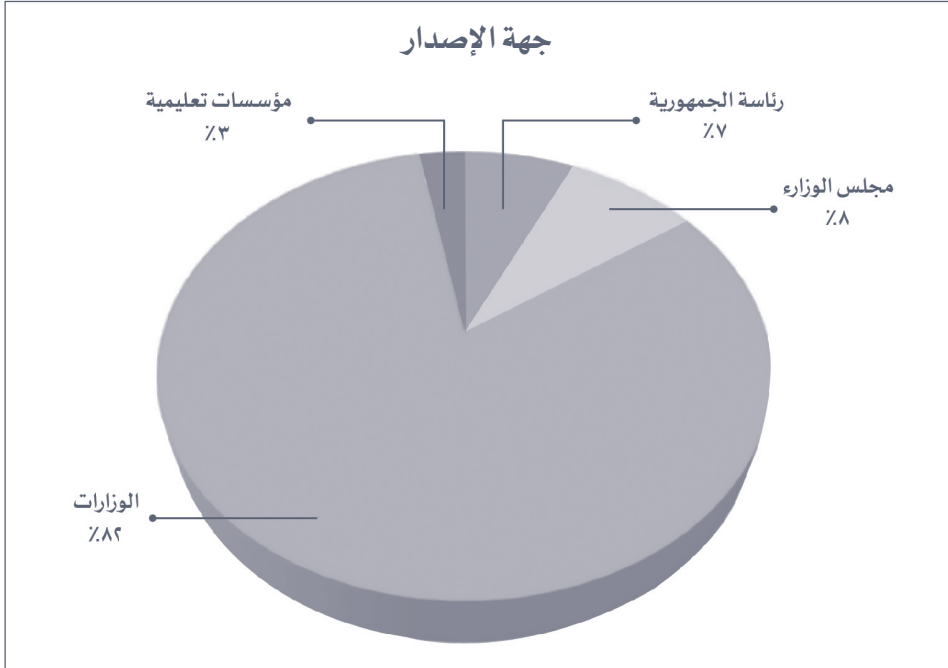


يظهر جدول ٣ وشكل ٣ سنوات إصدار القرارات، ويتضح أن ٣١ قراراً مما شكل جلّها قد صدرت في العقد الأخير من القرن الماضي، وأن ١٣ قراراً صدرت في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وقد حازت سنة ١٩٩٨ بأكثر سنة إصداراً للقرارات بـ ١١ قراراً، يليها سنوات ١٩٩٤ و ١٩٩٧ و ٢٠١٧ بستة قرارات.

جدول (٤): جهات الإصدار

العدد	جهة الإصدار
٥	رئاسة الجمهورية
٦	مجلس الوزراء
٥٩	الوزارات
٢	مؤسسات تعليمية

شكل (٤): نسب جهات الإصدار



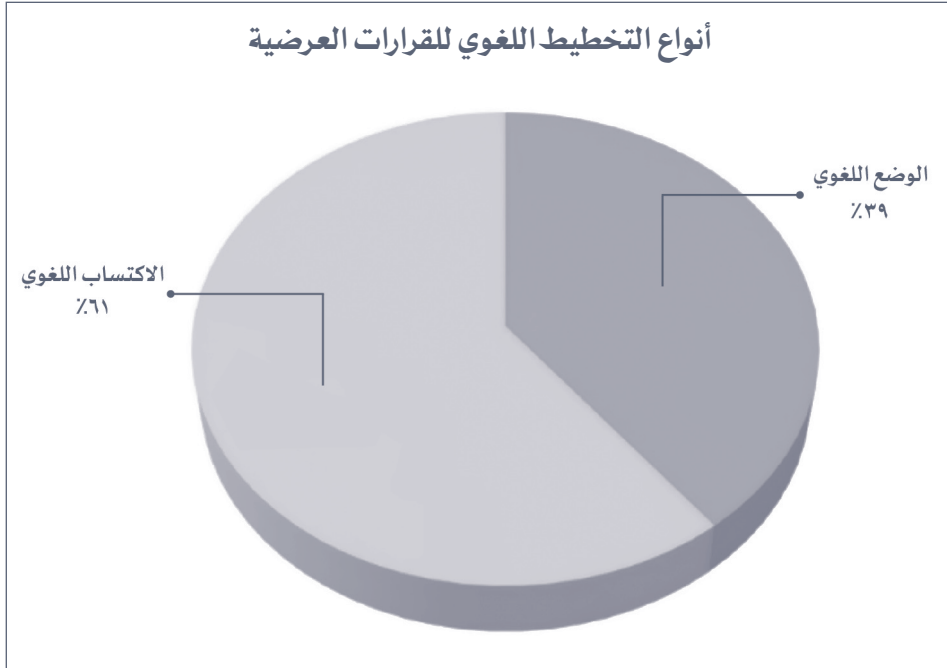
أكثر القرارات صدرت من الوزارات بعدد ٥٩ قراراً وتشكل ما نسبته ٨٢٪ منها، يليها مجلس الوزراء ٦ ورئاسة الجمهورية ٥ ومؤسسات تعليمية ٢ بنسب ٨٪ و ٧٪ و ٣٪ على التوالي.

- القوانين اللغوية العرضية: المجال والأهداف والمآلات:

جدول (٥): أنواع القرارات العرضية

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٢٦	الوضع اللغوي
٤٠	الاكتساب اللغوي

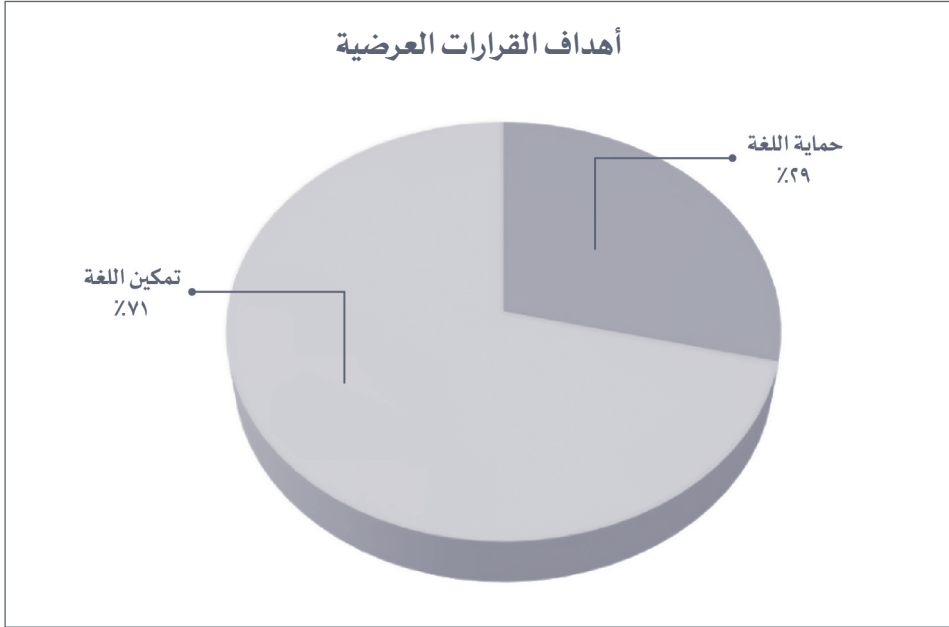
شكل (٥): نسب أنواع القرارات العرضية



جدول (٦): أهداف القرارات العرضية

العدد	أهداف القرارات
١٩	حماية اللغة
٤٧	تمكين اللغة

شكل (٦): نسب أهداف القرارات العرضية



يتضح من الجدول رقم ٥ أن جلّ القوانين العرضية جاءت هادفة إلى تخطيط الاكتساب اللغوي (٤٠ قراراً من أصل ٦٦) بنسبة ٦١٪، وجدول ٦ يوضح أن جلّ القرارات العرضية هدفها تمكين اللغة ٤٧ قراراً بنسبة ٧١٪، كما أن أغلب مجالات تلك القرارات هو التعليم (ينظر الشكل ٢) وهو أمر مستساغ؛ لأن المحرك الرئيس للسياسات اللغوية في البلاد هو الإصلاحات التربوية المتتالية (١٩٥٩، و١٩٦٧، و١٩٧٣، و١٩٧٩، و١٩٩٩، و٢٠٢٢) فمن الطبيعي إذن أن يكون تخطيط الاكتساب اللغوي السياسة الأبرز؛ حيث يعنى بوضع اللغة أو اللغات في النظام التعليمي، وعلى أي أساس يكون اختيار لغة ما لتكون لغة التعليم، والقرارات التي يتم اتخاذها لتعليم لغات أخرى في النظام التعليمي، وجميع ما يتصل بذلك^(١).

(١) ينظر: التخطيط والسياسة اللغوية تأصيل نظري، مرجع سابق، ص ١٥.

وذلك بغية صيانة لغة ما، أو الحفاظ على هوية مجتمعية، أو اندماج حضاري، أو مراعاة سياق إقليمي أو دولي، وقد بدا لنا أن لغة التدريس ظلت الهاجس الذي يؤرق القائمين على التربية، فكان كل إصلاح منبثقا من فلسفة سياسية في لبوس تربوي تتبنى تكثيف تعريب المواد والمقررات (إصلاحي ١٩٧٣، و٢٠٢٢ مثلا)، أو المحافظة على المكتسبات بإعادة جدولة الساعات تسييرا للثنائية اللغوية، دون المساس بجوهر المنهج (إصلاحي ١٩٦٧، و١٩٧٩) أو الحد من وتيرة ذلك التعريب (إصلاح ١٩٩٩).

ونجد أول ذكر للعربية في القرارات العرضية سنة ١٩٦١، حين نص القانون المعدل للقانون الصادر ٢٢ مارس ١٩٥٩ في مادته الثالثة على أن اللغة العربية لغة وطنية، مع إبقاء الفرنسية لغة رسمية، وهو الوضع القانوني الذي ستبقى اللغة العربية تلازمه حتى سنة ١٩٩١، في حين تنص المادة السادسة من دستور ٩١ على أن اللغة الرسمية هي العربية، وخلال هذه الفترة الممتدة بين هذا وذاك كانت أغلب القرارات العرضية هادفة إلى تخطيط الوضع اللغوي، ومن ضمنها القانون الجنائي ١٩٨٣، الذي نص في مادته ٤٤٩ على الرجوع للنص العربي في النصوص المترجمة، وقانون الالتزامات والعقود ١٩٨٩... مع ثلاث قرارات (١٩٦٩، و١٩٧٥، و١٩٨٩) في التعليم وهو مندرج ضمن تخطيط الاكتساب اللغوي.

ومنذ ١٩٩٠ تتالت القرارات العرضية التي يندرج أغلبها كما ذكرنا من قبل في مجال تخطيط الاكتساب اللغوي، مع جملة قرارات في مجال تخطيط الوضع اللغوي (مدونة التجارة ٢٠٠٠، قانون الشغل ٢٠٠٤، قانون الإجراءات الجنائية ٢٠٠٧، مدونة الجنسية الموريتانية ٢٠١٠، إنشاء ميدالية الخمسينية ٢٠١٠، القانون الدستوري ٢٠١٢، ترقيم السيارات ٢٠١٧ قانون الإشهار ٢٠١٨، النظام الأساسي للموثقين ٢٠٢٢).

ويتتبع مسار صدور القوانين العرضية تبين لنا سياسات لغوية متأرجحة بين الاندفاع في سيورة التعريب أحيانا، ومحاولة الاتزان في تسيير الثنائية اللغوية أحيانا أخرى، وساعية ولو من وراء قناع توحيد المنهاج والمقرر التربوي إلى إبطاء ذلك التعريب، وهو ما عكسته بجلاء الإصلاحات التربوية.

وقد أفضت تلك القرارات اللغوية العرضية اليوم إلى التمكين للغة العربية في مستوى السياسة اللغوية الصريحة، دون أن يعني ذلك التمكين لها تماماً في السياسة اللغوية الضمنية^(١)، حيث ما تزال اللغة الفرنسية حاضرة في قطاعات الإدارة والاقتصاد والإعلام.

• القوانين اللغوية المستقلة: المجالات والأهداف والمآلات:

جدول (٧): أنواع القرارات المستقلة

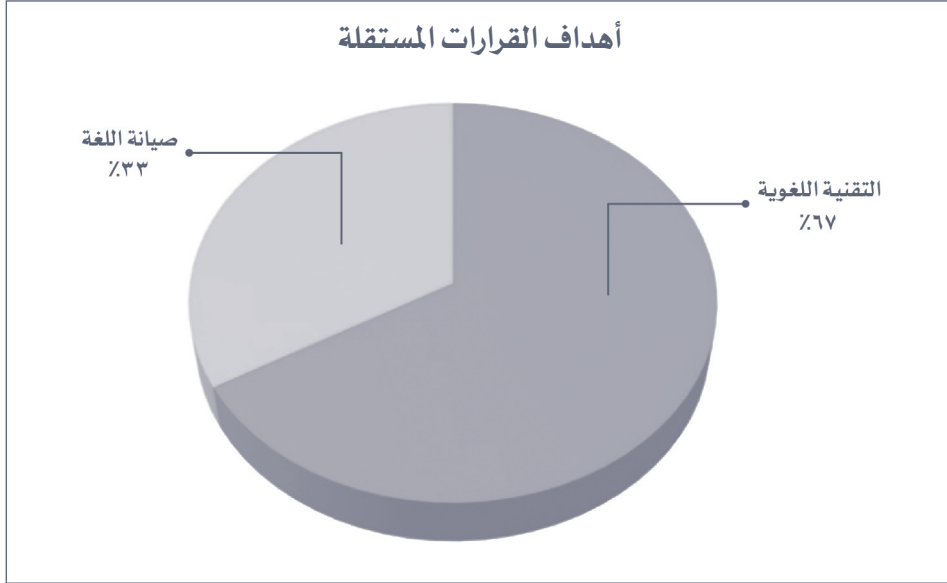
العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٦	الوضع اللغوي

جدول (٨): أهداف القرارات المستقلة

العدد	أهداف القرارات
٤	التنقية اللغوية
٢	صيانة اللغة

(١) للمزيد حول التفريق بين السياسة اللغوية الصريحة، والسياسة اللغوية الضمنية ينظر: التخطيط والسياسة اللغوية تأصيل نظري، مرجع سابق، ص ٣١.

شكل (٧): نسب أهداف القرارات المستقلة



يتبين من الجدول رقم ٧ أن كل القرارات المستقلة من نوع تخطيط الوضع اللغوي صيانة للغة العربية من تداعي الثنائية اللغوية التي تعيشها البلاد بحكم خضوعها للاحتلال الفرنسي ردحا من الزمن، ووجود لهجات محلية يربطها بعضهم بالحرف الفرنسي المكتوبة به منذ فترة، وإن كانت في الأصل مكتوبة بالحرف العربي، وجدول ٨ يوضح أن ٤ قرارات وهو ما يشكل الثلثين تهدف إلى التنقية اللغوية.

أول تلك القرارات وأسماءها من حيث جهة الإصدار- هو التعميم رقم ٣٢-١٩٧٢ الصادر عن رئاسة الجمهورية، وقد عبر عن استغراب رفض بعض الوثائق لمجرد كتابتها باللغة العربية، حاضاً على تجنب مثل هذا السلوك، ومبينا رسمية اللغة العربية، وضرورة استحداث مكاتب للترجمة في المرافق الحكومية، وكانت أغلب القرارات في هذا المنحى الساعي إلى احترام قانونية اللغة العربية، كما في القرار ٣٤-٢٠٠١ الذي أقر رفض الدعوى لعدم احترامها دستورية اللغة العربية، وكتابتها باللغة الفرنسية؛ مما يجعلها

في حكم المعدوم قانوناً، كما جاء القرار رقم ٠٠١٣ - ٢٠١٨ خادماً لحضور اللغة العربية في الوسط الحضري، بل وأقر تجريم امتهانها، وتغريم من يقدم على ذلك.

وهكذا يمكن ملاحظة التقدم في منحى التمكين للغة العربية عبر السيرة الزمنية للقرارات: انطلاقاً من التذكير بدستوريتها، مروراً برفض الدعاوى المتجاوزة لهذا المبدأ، وصولاً إلى تجريم عدم احترامها، وإلزام المتجاوزين بالتعويض عن الضرر الملحق بهوية البلد، ورمز من رموز سيادته واستقلاله الثقافي.

وقد أفضت تلك القرارات اللغوية المستقلة إلى وجود ترسانة قانونية ساعية إلى حماية المكتسبات في مجال التعريب، مع ظهير من المؤسسات المرخصة المنخرطة في حماية اللغة العربية والدفاع عنها انطلاقاً من القرارات المنتقدة، ومن تلك المؤسسات: مجلس اللسان العربي في موريتانيا، والمركز الموريتاني للغة العربية، المرصد الموريتاني للغة العربية، وجمعية أمناء الضاد...

والذي يمكن أن نخلص إليه انطلاقاً من تحليل القرارات اللغوية العرضية، والقرارات اللغوية المستقلة هو أن سياسة التعريب في البلاد ظلت حاضرة منذ استقلال البلاد، وأن ما اعترضها من مراحل كمون إيجابي أو تحيز مؤقت لم يفتّ في عضدها، حتى اشتد عود خطاب الدعوة الصريحة إلى تسويد اللغة العربية، وقطع الشك باليقين في خيار البلد الحضاري، وتوجهه التربوي في السنوات الأخيرة تحت ضغط شعبي متزايد، وتحريك هيئات الدفاع المتخصصة ليتم التعريب من جديد.

العوامل المؤثرة في السياسات اللغوية في موريتانيا:

انطلاقاً من حضور اللغة في مختلف مظاهر حياة الإنسان الاجتماعية، والعلمية، والعملية، وما تلعبه من دور محوري في التوصل والانسجام المجتمعي، وضرورة الموازنة بين ما تمليه هذه المعطيات، وما يستدعيه الاندماج الإقليمي، والانفتاح على الشعوب والثقافات الأخرى؛ فإن رسم السياسة اللغوية، وتخطيطها تخطيطاً محكماً أمران

ضروريان وشائكان في الوقت ذاته، حيث تتأثر تلك السياسة بعدة عوامل، تتفاوت قوة وتأثيرها، من أبرزها بحسب شوهاي (Shohamy; 2006):

- الأنظمة واللوائح التنظيمية القائمة: حيث تمثل التشريعات والأنظمة القائمة محركات للسياسة اللغوية في المجتمع.
- الوضع اللغوي في التعليم: ويمثل مؤثراً كبيراً في السياسات اللغوية.
- الاختبارات اللغوية المعيارية.
- البيئة اللغوية: أي مظاهر استعمال اللغة في الحياة العامة.
- معتقدات المجتمع اللغوية: وتمثل تأثيراً مباشراً في مجريات السياسات اللغوية^(١).

ولعل من أهم العوامل المؤثرة في السياسة اللغوية في السياق الموريتاني:

- **الدوافع السياسية والتربوية:** انطلاقاً من القرارات التي سبق تحليلها يتبين أن السياسات اللغوية في موريتانيا تتأثر تأثراً كبيراً بالوقائع السياسية، والتصورات التربوية، إذ لو عدنا إلى الإصلاحات التربوية باعتبارها المظهر الأبرز للسياسات اللغوية، وجدنا أن أغلبها كان مستظلاً بقرار سياسي، فإصلاح ١٩٦٧ مثلاً جاء ضمن السياسة الثقافية القائمة على الازدواجية اللغوية بين العربية والفرنسية التي تم تبنيها في المؤتمر العادي الثاني لحزب الشعب الموريتاني (P.P.M) المنعقد من ٢٤ حتى ٢٦ يونيو بمدينة العيون ١٩٦٦م^(٢)، ليدخل المقترح حيز التنفيذ عبر بوابة الإصلاح التربوي ١٩٦٧.

وليس إصلاح ١٩٧٣ الذي حظي فيه التعريب بدفعة قوية بعيداً عن التأثير السياسي في المشهد اللغوي؛ بل جاء في سياق المد القومي الذي عرفته البلاد، والحركة الوطنية الساعية إلى تحرير البلاد من كل مظاهر الهيمنة الفرنسية اقتصادياً وثقافياً

(١) التخطيط والسياسة اللغوية، مرجع سابق، ص ٣٣.

(2) Le français en Mauritanie, 1997, p36

وسياديا... مما جعل المؤتمر الاستثنائي لحزب الشعب الموريتاني، المنعقد من ١ حتى ٩ في نواكشوط ١٩٧٣ يقرّر أن الاستقلال الثقافي هو أولى الأولويات^(١)، وهو ما سينتج عنه في أكتوبر من السنة ذاتها إصلاح ١٩٧٣.

أما إصلاح ١٩٧٩ فجاء ضمن سياق المراجعات التي عرفت البلاد إثر أول انقلاب عسكري ١٩٧٨، فكان الإصلاح متأرجحاً محاولاً إرضاء مختلف المواطنين سعياً إلى تقوية الجبهة الداخلية، في وجه التهديد الخارجي لبلد خرج لتوه من حرب (حرب الصحراء منذ ١٩٧٥).

ولو تتبعنا بقية الإصلاحات لوجدناها تأتي في سياقات سياسية معينة هي التي ترجح مراجعة البرامج، وتفرض إصلاحاً جديداً، كما أن كل إصلاح تربوي يأتي متأثراً بشكل أو بآخر بالإصلاح السابق له؛ إذ لا يمكن الانبثاق تماماً من المكتسبات، وفي هذا السياق لم تستطع أغلب الإصلاحات وإن كانت الدوافع قائمة أحيانا التراجع كثيراً عن سياسة التعريب الهادئة والبطيئة أحيانا التي عرفت البلاد.

● التركيبة الديمغرافية للبلد:

ليس خافياً أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية غنية بتركيبها الديمغرافية التي تتنوع تنوعاً كبيراً (العرب، الولوف، البولار، السونونكي) وهو ما انعكس في السياسة اللغوية للبلاد، وهي السياسة التي ظلت تحافظ على مستوى من الثنائية اللغوية، مع تطوير مسار التعريب الهادئ، ذلك أن المكون غير العربي حتى وإن كانت ثقافته في العمق والأصل مرتبطة بالثقافة العربية، مكتوبة بالحرف العربي. نتيجة الأثر الذي تركه الاحتلال الفرنسي الطويل، وما طال لغات ذلك المكون من كتابة بالحرف اللاتيني، وربط لها بالفرنسية بات بعضه يرى الحفاظ على بعض مكتسباته الاقتصادية أساساً مرتبطاً بحضور الفرنسية بمستوى من المستويات في النظام التربوي، فضلاً عن الإدارة والاقتصاد.

(١) المرجع السابق ذاته، ص ٣٧.

هذا مع أن مجموعات كبيرة من المكونات غير العربية كان لها الإسهام الأكبر في المقاومة الثقافية، وإحلال اللغة العربية المكانة المناسبة لها، كما فعل المرحوم محمود با مثلاً يوم أسس مدارس الفلاح الرائدة في تعريب نخب البلاد.

ومع ذلك ظلت تلك الممانعة، التي ترى التعريب اعتداء على مكتسباتها، ظلت تؤخر مسار التعريب، وتفرض على السياسات اللغوية في البلاد الأخذ بمستوى من مستويات الثنائية اللغوية، تفاوتت الإصلاحات التربوية في الوفاء له، حتى جاء القانون التوجيهي ٢٠٢٢ الذي يعتبر حلاً جذرياً لهذا الإشكال؛ انطلاقاً من تبنيه سياسة تعريب تأخذ في الحسبان تطوير اللغات الوطنية (البولارية، السنونوكية، الولفية) إلى جانب العربية، وإدراج تلك اللغات في المنهج التربوي؛ ومن ثم في سياسة لغوية رشيدة، تسعى إلى تعريب يحتوي اللغات الوطنية، ولا يقصّيها.

● الدوافع الأيديولوجية اللغوية:

يعنى بالأيديولوجيا اللغوية مجموعة الآراء والمعتقدات والأفكار المنتشرة حول لغة ما بين أفراد المجتمع، ويسعون إلى توظيفها للتأثير في السياسات العامة للدولة، بغية الحفاظ على وضع لغوي راهن، أو بهدف تغيير هذا الوضع إلى حال آخر، وعليه بناء على ما سبقت مناقشته من قرارات يظهر أن السياسات اللغوية في موريتانيا ظلت محكومة بمستوى من الأيديولوجيا اللغوية الراسخة بشأن أهمية اللغة العربية في حفظ وصون هوية البلد، لاسيما أن الموقع الجغرافي، والتركيب السكاني، والمحيط الإقليمي عوامل محفزة على ذلك البعد الأيديولوجي، الذي يرى العربية أقوى وسائل دفاعه، بل وهي وحدها كافية لانتمائه الشرعي للحضارة العربية، كما عبر عن ذلك الشاعر في قوله:

إن لم تقم بينات أننا عرب ففي اللسان بيان أننا عرب

وما دام اللسان العربي هو الحافظ لهوية البلاد، والأساس الأول من أسس انتمائها الحضاري، واندماجها في سياقها الثقافي العربي لا غرابة إذن أن تظل الأيديولوجيا اللغوية محركاً للسياسات اللغوية دفعا في اتجاه التمكين للعربية، وهو ما عكسه بجلاء الترخيص للهيئات المنافحة عن الضاد، والمجذرة لحضورها في الفضاء الموريتاني (المركز الموريتاني للغة العربية، مجلس اللسان العربي في موريتانيا، أنا لغته، المرصد الموريتاني للغة العربية...)

هذا مع عدم إغفال الطرف الثاني من الأيديولوجيا اللغوية الذي ظل يدفع باتجاه التمكين للفرنسية، وعرقلة مسار التعريب، مدعوماً؛ أي ذلك الطرف من الجهات الفرانكفونية في البلاد، والتي يمكن الوقوف على جهدها بالعودة إلى كتاب الفرنسية في موريتانيا، الصادر ١٩٩٧م (Le français en Mauritanie, ١٩٩٧).

انعكاس السياسات اللغوية على واقع البلد اللغوي:

من خلال متابعة الواقع اللغوي في موريتانيا يمكن تلمس بعض التحسن في حضور اللغة العربية على أرض الواقع في بعض المجالات، ولعل ذلك بسبب انعكاس السياسات اللغوية عبر مسارها التراكمي؛ ففي المجال التشريعي (البرلماني) تم منذ ٢٠١٩/٦/١٩ اعتماد الترجمة الفورية بين العربية واللغات الوطنية، وإقصاء اللغة الفرنسية من ترجمة مداخلات النواب، وذلك بعد التعديل الذي أجري على المادة ٦١ من النظام الداخلي للجمعية الوطنية.

كما أن وزارة المالية عمدت في سابقة هي الأولى من نوعها منذ الاستقلال بحسب الوكالة الموريتانية للأبناء في ٢٨ مايو ٢٠١٠ إلى إصدار كشوف الرواتب باللغة العربية منذ ٢٠١٠م إلى جانب اللغة الفرنسية؛ وقد جاء في تسويغ القرار أن من أهدافه: إنصاف الغالبية العظمى من مستخدمي هذه الكشوف، وذلك بتمكينها من استبيان المعلومات المتعلقة بدخولها الشهرية، والاقتطاعات الضريبية والاجتماعية المترتبة عليها.

وفي الاتجاه نفسه نجد قرار تعريب مراسلات الجيش الموريتاني ٢٠١٤، وتعريب المراسلات الإدارية في الإذاعة الوطنية (إذاعة الخدمة العمومية) ٢٠١٦م، وتعريب فواتير الكهرباء ٢٠٢١. وهي كلها قرارات تستظل بالسياق العام الذي هيأت له السياسات اللغوية في سيرورتها التاريخية.

وقد أدى هذا التوجه في القطاعات الاجتماعية إضافة إلى بعده السيادي إلى تقريب الإدارة من المواطن، وتخفيف آثار القطيعة بين الإدارة والجمهور المستهدف، كما أنه أسهم في الإحساس بالانتماء، ومهد لخلق فرص عمل استفاد منها بعض حملة الشهادات العربية.

وإذا كان قطاع التعليم خطاً خطوات مهمة في تنزيل السياسات اللغوية على واقع الممارسة التربوية، وحاولت القطاعات الاجتماعية الخدمية مسايرة التوجه نحو التعريب، فإن بعض القطاعات (الاقتصاد والأعمال، والسياحة، والتجارة...) ما زال الانعكاس الإجرائي للسياسات اللغوية ضعيفاً فيه؛ مما أسهم في الحد من استفادة قطاع واسع من الشعب من بعض الوظائف، ووجه بشكل غير مباشر إلى التمسك باللغات الأجنبية؛ سعياً إلى ما تضمنه من فرص، وتحتكره من مجالات مهمة.

التحديات ووجوه التعزيز الممكنة:

في نهاية هذه الدراسة نرى أن التحديات كبيرة في سبيل وضع سياسة لغوية موريتانية توصل التعريب إلى مبتغاه، ذلك أنه وإن كان القانون التوجيهي ٢٠٢٢ قطع أشواطاً كبيرة في رسم معالم هذه السياسة في الحقل التربوي ما زالت السياسة اللغوية الضمنية (بالمعنى الذي حددها به جونسون 2013 Johnson المتضمن للواقع اللغوي الفعلي، والسياسات العرضية^(١) تحضر فيها الفرنسية بشكل ملحوظ.

(١) لتفصيل أكثر ينظر: التخطيط والسياسة اللغوية، مرجع سابق، ص ٣٠.

فأمر اللغة العربية ليس من اختصاص المؤسسات التربوية فحسب، وليس التخطيط لها مهمة المجمع اللغوية فقط؛ بل اللغة قبل هذا وذاك شأن اجتماعي، وخيار حضاري، ورمز سيادي لا يمكن الحزفي مفصل سياسته إلا بقرارات عليا تتبنى وتقر سياسة لغوية معلنة ومحكمة، تتولى المرافق الحكومية كل في مجاله السهر على تنفيذها استفادةً من التجارب العالمية في هذا المنحى (خطط الاتحاد الأوروبي اللغوية نموذجاً).

ولعله من المفيد أن تقوم هذه السياسة على:

- تقديم آلية منهجية مدروسة لإعادة اللغة العربية إلى رياض الأطفال، ومدارس التعليم الأساسي والثانوي، ومراكز التعليم الفني، ومدرجات التعليم العالي: لغة علم، وعمل، وتقانة...
- وضع معالم واضحة للترجمة والتعريب في مجالات التكنولوجيا والمستجدات العلمية، من خلال مراكز البحث، والمجامع اللغوية...
- السعي إلى المشاركة الفاعلة في حوسبة اللغة العربية عبر تشجيع البحث العلمي في ذلك، وإنشاء المختبرات التخصصية...
- تشجيع النشء والمربين على الإبداع في الثقافة العربية، عبر خلق أساليب معاصرة لدراسة اللغة العربية، وتوطين المعارف بها.
- زيادة الحماس الاجتماعي للغة العربية، وتعزيز الانتماء لثقافتها عبر الترخيص للهيئات المدنية الخادمة لمسارات التعريب، وتشجيعها معنوياً ومادياً.
- الحد من الازدواجية اللغوية، وفرض احترام اللغة العربية في مختلف المؤسسات العمومية، والخصوصية.
- تنشيط وإنشاء مراكز ومعاهد لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وإدماج المتخرجين منها في الوظائف الرسمية.
- الشراكة مع الهيئات والجهات المسؤولة عن التخطيط اللغوي في البلدان الأخرى، والإفادة من تجاربها في تسيير الوضع اللغوي.

- تكثيف الابتعاث العلمي نحو الفضاءات العربية التي قطعت خطوات في سبيل توطين المعرفة العلمية في الثقافة العربية.
 - وضع برنامج وطني للتقييس اللغوي، وتقويم السياسات اللغوية، وفرض احترام القرارات العليا المحددة لمعالم تلك السياسة.
- وتبقى هذه السياسة اللغوية طموحا مشروعا، وليست أمرا تعجيزيا، بل هي خيار وطني، ومشروع حضاري... يحتاج صدق النيات، وتوفير المستلزمات، وحماية القرارات، ومتابعة الانجازات، حتى تحقيق الأهداف والغايات.
- وتبقى موريتانيا قمينة بتلك السياسة أهلاً لها.

المصادر :

- الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، عدد ١٩١٥، ٢٠٢٢م.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، عدد ٩٥٦، ١٩٩٩م.
- نشرة وزارة الشؤون الاقتصادية، العدد التجريبي، دجنبر، ٢٠٢٢م.
- الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، SCAPP ٢٠١٦-٢٠٣٠، وزارة الاقتصاد والمالية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المجلد الأول.
- موقع الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي بتاريخ 28/08/2023
<https://ansade.mr/ar/>

- Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH) 2013 ; Bureau Central du Recensement (BCR) Volume1 ; 2015
- Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH) 2013 ; Bureau Central du Recensement (BCR) Volume2 ; 2015

المراجع:

- أحمد ولد الحسن، الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري مساهمة في وصف الأساليب، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط١، ١٩٩٥م.
- حماد الله ولد السالم، تاريخ موريتانيا قبل الاحتلال الفرنسي، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٧.
- عبد الله محمد سالم السيد، المعارضة في الشعر الموريتاني مدخل لدراسة الاحتذاء عند شعراء القرن ١٣ هـ، دار الإسرار، ط١، ٢٠٢٢.
- عبد الله محمد سالم السيد، الشعر الشنقيطي في القرن ١٢ و ١٣ البنية والمرجع، ٢٠١٢م.

- عبد الله حسن بن حميدة، نشأة الشعر العربي الفصيح في بلاد شنقيط (موريتانيا)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، إشراف: عبد المحسن طه بدر، ١٩٧٦م.
- الخليل النحوي، بلاد شنقيط المنارة والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١، تونس ١٩٨٧.
- المختار ولد حامد، حياة موريتانيا (الجغرافيا)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، جامعة محمد الخامس، ط١، ١٩٩٤م.
- المختار ولد حامد، حياة موريتانيا، ج٢، (الحياة الثقافية).
- محمد بن نصر العبودي، إطلالة على موريتانيا، ط١، ١٩٩٧.
- محمد المختار ولد إياه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٨.
- محمد المختار ولد إياه، الشعر والشعراء في موريتانيا، دار الأمان، الرباط، ط٢، ٢٠٠٨.
- محمود عبد الله المحمود، التخطيط والسياسة اللغوية تأصيل نظري، مجلة السياسة اللغوية والتخطيط، عدد ٦، ٢٠١٨.
- يحفظ عمرو إنجييه محمد عبد الله، النحو العربي ببلاد شنقيط، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط١، ٢٠١٨.
- يحيى بن محمد الهاشمي، شعر المقاومة الموريتانية ضد الاستعمار الفرنسي من ١٨٥٤ إلى ١٩٦٠ جمع مدونة ودراسة عينة، دار التوزيع والنشر ش.ذ.م.م، ط١.

- A. Ould Youra (1997) L'enseignement du français en milieu hassanophone de Mauritanie. Système éducatif et difficultés d'apprentissage de la langue, Thèse de Doctorat, Université de Nice.
- Bah ould Zein, Le français en Mauritanie , actualités linguistiques francophones 1997.

٢٢: دراسة حالة

(الجمهورية اليمنية)

إعداد: الدكتور محمد عبد الكريم فارح



دراسة حالة السياسات
اللغوية في الدول العربية

مقدمة عن البلد:

• الموقع:

تقع الجمهورية اليمنية في جنوب شبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي من قارة آسيا. يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر.

• المساحة الجغرافية:

شكل رقم (١): خريطة تضاريس الجمهورية اليمنية



تتميز اليمن بتنوع مظاهر السطح (انظر خريطة التضاريس)؛ ولذلك تم تقسيمها إلى خمسة أقاليم جغرافية رئيسية هي:

١- إقليم السهل الساحلي: ويمتد بشكل متقطع على طول السواحل اليمنية حيث تقطعه الجبال والهضاب التي تصل مباشرة إلى مياه البحر في أكثر من مكان؛ ولذلك فإن إقليم السهل الساحلي لليمن يشتمل على السهول التالية: (سهل تهامة - سهل تبين - أبين - سهل ميفعة أحور - السهل الساحلي الشرقي ويقع ضمن محافظة المهرة).

ويتميز إقليم السهل الساحلي بمناخ حار طول السنة مع أمطار قليلة تتراوح بين ٥٠-١٠٠ ملم سنوياً إلا أنه يعتبر إقليمًا زراعيًا هاماً، وخاصة سهل تهامة؛ وذلك ناشئ عن كثرة الأودية التي تخترق هذا الإقليم وتصبّ فيها السيول الناشئة عن سقوط الأمطار على المرتفعات الجبلية.

٢- إقليم المرتفعات الجبلية: يمتد هذا الإقليم من أقصى حدود اليمن شمالاً وحتى أقصى الجنوب، وقد تعرّض هذا الإقليم لحركات تكتونية نجم عنها انكسارات رئيسية وثنائية، بعضها يوازي البحر الأحمر وبعضها الآخر يوازي خليج عدن، ونجم عنها هضاب قافزة حصرت بينها أحواضاً جبلية تسمى قيعاناً أو حقولاً.

والإقليم غني بالأودية السطحية التي تخدها إلى كتل ذات جوانب شديدة الانحدار، وتستمر كجدار جبلي يطل على سهل تهامة بجروف وسفوح شديدة الانحدار، وتعدّ جبال هذا الإقليم الأكثر ارتفاعاً في شبه الجزيرة العربية؛ حيث يتجاوز وسطي ارتفاعها ٢٠٠٠م، وتصدع قممها لأكثر من ٣٥٠٠م، وتصل أعلى قمة فيها إلى ٣٦٦٦م في جبل النبي شعيب.

ويقع خط تقسيم المياه في هذه الجبال حيث تنحدر المياه عبر عدد من الوديان شرقاً وغرباً وجنوباً ومن أهم هذه الوديان: وادي مور - حرص - زبيد - سهام - وادي

رسيان وهذه تصب جميعها في البحر الأحمر، أما الوديان التي تصب في خليج عدن والبحر العربي فأهمها: وادي تبين ووادي بنا ووادي حضرموت.

٣- إقليم الأحواض الجبلية: يتمثل هذا الإقليم في الأحواض والسهول الجبلية الموجودة في المرتفعات الجبلية وأغلبها يقع في القسم الشرقي من خط تقسيم المياه الممتد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب وأهمها: قاع يريم ذمار-معبر-وحوض صنعاء-عمران صعدة.

٤- إقليم المناطق الهضبية: تقع إلى الشرق والشمال من إقليم المرتفعات الجبلية وموازية لها لكنها تتسع أكثر باتجاه الربع الخالي وتبدأ بالانخفاض التدريجي، وينحدر السطح نحو الشمال والشرق انحداراً لطيفاً، وتشكل معظم سطح هذا الإقليم من سطح صخري صحراوي تمر فيه بعض الأودية وخاصة وادي حضرموت ووادي حريب.

٥- إقليم الصحراء: وهو إقليم رملي يكاد يخلو من الغطاء النباتي باستثناء مناطق مجاري مياه الأمطار التي تسيل فيها بعد سقوطها على المناطق الجبلية المتاخمة للإقليم، ويتراوح ارتفاع السطح هنا بين ٥٠٠-١٠٠٠ م فوق مستوى سطح البحر، وينحدر دون انقطاع تضاريسي ملحوظ باتجاه الشمال الشرقي إلى قلب الربع الخالي. والمناخ هنا قاسٍ يمتاز بحرارة عالية والمدى الحراري الكبير والأمطار النادرة والرطوبة المنخفضة.

مجموعة الجزر اليمنية: تنتشر في المياه الإقليمية في اليمن كثير من الجزر ولها تضاريسها ومناخها وبيئتها الخاصة، أكثر هذه الجزر تقع في البحر الأحمر من أهمها: جزيرة كمران وهي أكبر جزيرة مأهولة في البحر الأحمر، وجزر أرخبيل حنيش، وجزيرة ميون وهي ذات موقع إستراتيجي في مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر. ومن أهم الجزر في البحر العربي: أرخبيل سقطرى. تعتبر جزيرة سقطرى أكبر جزر هذا

الأرخبيل، والذي يشمل إضافة إلى جزيرة سقطرى جزر سمحة ودرسة وعبد الكوري، وتتميز جزيرة سقطرى بكثرة تنوعها الحيوي حيث تقدر نباتات سقطرى على اليايسة بحوالي ٦٨٠ نوعاً.

• عدد السكان:

يبلغ عدد سكان اليمن الحالي (٢٠٢٤م) ٣٤,٩٨٨,١٥١ بمعدل نمو سنوي قدره ٢,٢٢١٪، كما أن عدد سكان اليمن يمثل نسبة ٤,٣١٪ من إجمالي عدد سكان العالم. ويتوقع أن يصل عدد السكان بحلول عام ٢٠٣١ إلى ٥٣ مليون نسمة؛ حيث إن متوسط عدد الأفراد في الأسرة الواحدة ٧,٢، ويصل متوسط عدد الأفراد في كل مسكن ٧,١ أفراد. و٧٥٪ من السكان أعمارهم أقل من ٣٠ سنة و٤٦٪ منهم أقل من ١٥ سنة و٢,٦٪ أكبر من ٦٥ سنة. وعلى الرغم من الزيادة السكانية المستمرة إلا أن معدل الحياة لم يتغير. معدل الحياة للرجال هو ٦٢ سنة مقابل ٦٥ سنة للنساء.

وقد بلغ عدد سكان الجمهورية اليمنية وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام ٢٠٠٤م (١٩,٦٨٥,١٦١) نسمة، ووصل عدد سكان الجمهورية اليمنية إلى (٢٣,٨٣٢,٥٦٩) نسمة تقديرات عام ٢٠١١م. وينمو السكان سنوياً بمعدل (٣٪)، ويمثل السكان الذكور نسبة (٥٠,٩١٪) من إجمالي السكان. كما يمثل السكان الإناث نسبة (٤٩,٠٩٪) من إجمالي السكان.

- معدل وفيات الأطفال الرضع (٦٨,٢٩) لكل ألف مولود للعام ٢٠١٠ - ٢٠١٥م.
- معدل الوفيات الخام ٨,١٠ لكل ألف مولود للعام ٢٠١٠ - ٢٠١٥م.
- معدل المواليد الخام ٣٥,٩٠ لكل ألف مولود للعام ٢٠١٠ - ٢٠١٥م.
- متوسط العمر المتوقع للحياة عند الميلاد ٦٣ سنة للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥م.

— متوسط عدد الأفراد في الأسرة الواحدة ٧,٢، ويصل متوسط عدد الأفراد في كل مسكن ٧,١ أفراد.

جدول رقم (١): تاريخ تعداد السكان في اليمن بين ٢٠١٤ - ٢٠٢٣م

سنة	تعداد السكان (10 Jan)	التغيير الطبيعي	معدل النمو (%)	إجمالي عدد السكان (31 December)
٢٠٢٣	٣٤,٠٧٠,٩٠٧	٧٤٩,٥٦٠	%٢,٢	٣٤,٨٢٠,٤٦٧
٢٠٢٢	٣٣,٣٢٢,٣٢١	٧٤٠,٤٢٢	%٢,٢٢٢	٣٤,٠٦٢,٧٤٣
٢٠٢١	٣٢,٦٤٠,٩٦٢	٦٧٤,٣٦٢	%٢,٠٦٦	٣٣,٣١٥,٣٢٤
٢٠٢٠	٣١,٩٢٧,١٢٩	٧٠٥,٩٠٩	%٢,٢١١	٣٢,٦٣٣,٠٣٨
٢٠١٩	٣١,١٦٦,٢٥٣	٧٥١,٧٣٠	%٢,٤١٢	٣١,٩١٧,٩٨٣
٢٠١٨	٣٠,٤١٤,٧٧٢	٧٤٢,٤٢٥	%٢,٤٤١	٣١,١٥٧,١٩٧
٢٠١٧	٢٩,٦٥٤,٠٠٥	٧٥١,١٣٦	%٢,٥٣٣	٣٠,٤٠٥,١٤١
٢٠١٦	٢٨,٨٩٤,٠٠٠	٧٥٠,٠٨٨	%٢,٥٩٦	٢٩,٦٤٤,٠٨٨
٢٠١٥	٢٨,١٣٩,٠٩٠	٧٤٤,٨٤٢	%٢,٦٤٧	٢٨,٨٨٣,٩٣٢
٢٠١٤	٢٧,٣٦٧,٥١٨	٧٦٠,٨١٧	%٢,٧٨	٢٨,١٢٨,٣٣٥

• نسبة المواطنين والمقيمين:

يعيش ٢٨,٨٥٪ من السكان في المدن مقابل ٧١,١٥٪ في الأرياف وتبلغ نسبة الأمية حوالي ٣٨,٨٪ وتبلغ الكثافة السكانية حوالي ٤٠ نسمة لكل كم^٢، ومعدل الخصوبة هو ٦,٥ طفل لكل امرأة، يبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع «٦٨,٢٩» لكل ألف مولود ومعدل الوفيات الخام ٨,١٠ لكل ألف مولود للعام ومعدل المواليد الخام ٣٥,٩٠ لكل ألف مولود.

يوجد حوالي ١,١٥٠,٠٠٠ لاجئ صومالي في اليمن وأعدادهم في تزايد مستمر.

لا توجد إحصائيات رسمية للنسيج الاجتماعي في اليمن، ولكن تشير بعض الدراسات إلى أن القبائل تشكّل حوالي ٨٥٪ من تعداد السكان البالغ ٢٥,٤٠٨,٢٨٨ نسمة من فبراير ٢٠١٣م، تشكل القبائل الغالبية العظمى من المواطنين وجلهم من همدان وجمير وكندة ومذحج وحضرموت، وما يندرج تحتهم من بطون وفخاند وقبائل أخرى. ومعظم القبائل متحضر فعموم أهل اليمن حضر وليسوا أعراباً من عصورهم القديمة، ولكن توجد قبائل بدوية، أو كانت كذلك لفترة قريبة في محافظة مأرب والجوف وبادية الربع الخالي شمال حضرموت وشبوة.

وهناك مواطنون من أصول أخرى فحوالي ٥٪ من أصول أثيوبية ويوجدون في المناطق الساحلية. وهناك أقلية من المواطنين من شعوب الترك والأرمن المسلمين والمصريين والأمازيغ تعددت أسباب وجودهم من سياسية إلى اقتصادية؛ فقد كانت البلاد جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وكانت الحواضر اليمنية مثل عدن والحديدة تشهد نشاطاً تجارياً جيداً، فكان ذلك دافعاً للعديد من التجار المصريين والشمال الإفريقيين للاستيطان في البلاد، ومعظم هؤلاء قد لا يعرف الكثير عن أصوله هذه فقد ذابوا في مجتمعهم، ولكن يمكن تمييزهم بأنهم ليسوا قبليين ويتواجدون في المدن، بينما تغلب القبيلة على الأرياف سواء المرتفعات الجبلية أو البادية.

أما سكان جزيرة سقطرى فهم من خليط من سكان أصليين وقبائل يمنية وهنود وأفارقة ويونان؛ فقد احتلها السبئيون وكانت مأهولة بسكانها الأصليين، وأصبحت محطة لاستراحة السفن التجارية، ونزل بها أقوام من الهند ومبشرين بالمسيحية من اليونان، ولغتهم وثقافتهم مزيج من كل هذه العوامل، وهم يقتربون من سكان المهرة وعددهم قرابة الخمسين ألف نسمة، ويعيشون على تربية المواشي وصيد الأسماك، وبقيت تلك الجزيرة مسيحية بالكامل حتى فترات متقدمة من التاريخ اليمني، وبدأ سكانها يعتنقون الإسلام عقب سيطرة سلطنة المهرة على الجزيرة، واختفى آخر مسيحي منها في القرن الثامن عشر.

يتركز اليمنيون في الخارج إلى حد كبير في المملكة المتحدة، حيث يعيش ٧٠,٠٠٠ - ٨٠,٠٠٠ يمني فيها، وهم أكثر من اليمنيين المقيمين في الولايات المتحدة البالغ عددهم ٢٠,٠٠٠، ويعيش في إيطاليا حوالي ٢,٨١٢، ويقيم اليمنيون أيضاً في دول الخليج (وخاصة المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين)، وكذلك الصومال، جيبوتي، إريتريا، وبعض أجزاء من بروناي ودول الاتحاد السوفيتي.

كما يوجد ما يقارب ٥ مليون إندونيسي من أصول يمنية تحديداً من حضرموت، وأعداد أقل في ماليزيا وسنغافورة وجنوب الفلبين، ارتحلوا عبر عصور مختلفة لمزاولة التجارة، وتعود أقدم الوثائق التي تشير إلى الحضارم في جنوب شرق آسيا إلى القرن التاسع الميلادي، وأسسوا عدة سلطنات في إندونيسيا مثل سلطنة بوتيانا عام ١٧٧١م، وسلطنة سولك في جنوب الفلبين، ولعبوا دوراً قيادياً في تاريخ جنوب شرق آسيا الاقتصادي، وعلاقتهم بدول المحيط الهندي قديمة، وتعود إلى أيام مملكة حضرموت؛ فالوثائق والنصوص القديمة تشير إلى علاقات تجارية بالهند إلى عصور تعود قبل الميلاد.

• الانتشار السكاني:

يتسم التوزيع السكاني للجمهورية اليمنية بالبعثرة، والتشتت؛ حيث يتميز اليمن بامتداد جغرافي متنوع بين الصحارى، والهضاب، والجبال والتي كان لها الأثر البالغ والمباشر في التوزيع السكاني في اليمن، كما أثار المظهر التضاريسي والتنوع المناخي لليمن في توزيع السكان على محافظات الجمهورية، وأثر في أماكن وجودهم، ما بين مدن كبيرة وصغيرة وقرى كثيرة في مختلف أنحاء اليمن، وكان لهذا التوزيع الأثر البالغ في الاستقرار السياسي في البلاد؛ حيث تواجه الدولة صعوبة في السيطرة على المناطق المختلفة وعدم القدرة على إيصال الخدمات لهذا الكم الهائل من التجمعات السكانية المبعثرة.

مرت كل محافظات اليمن بتحولات مهمة في نسبة سكان الريف والحضر؛ فبين تعداد اليمن ١٩٩٤ وتعداد ٢٠٠٤ تمثل هذا التحول في نمو سكان الحضر، حيث تشير نتائج تعداد ١٩٩٤م أن نسبة سكان الحضر كانت (٢٣,٥٪) بينما ارتفعت هذه النسبة

لتصل عام ٢٠٠٤م إلى حوالي (٢٨,٦٤٪)، مما يؤكد أن النمط الريفي هو السائد في الجمهورية اليمنية.

جدول رقم (٢) التركيز السكاني في الجمهورية اليمنية بين تعدادي ١٩٩٤ - ٢٠٠٤م

النسبة المئوية	عدد السكان	المحافظات	البيان
٦٨,٣	١٣,٤٧٠,٠٦١	الأمانة صنعاء - محافظة صنعاء - تعز - ذمار - ريمة - حجة - صعدة - عمران - البيضاء - المحويت وبعض مديريات محافظة تعز - بعض مديريات محافظة الضالع - ومديريات الجوف	المرتفعات الوسطى والجنوبية
١٣,٤	٢,٦٤٧,١٩٠	عدن - لحج - أبين - شبوة - مديريات من محافظة حضرموت - السهرة	السواحل الجنوبية والشرقية
١٢,٧	٢,٥٠٣,٨٣٠	الحديدة - مديريات من محافظة حجة - وتعز	سهل تهامة
٥,٦	١,١٠٠,٥٧٩	الجوف - مأرب - مديريات من السهرة - ومديريات من محافظة حضرموت الوادي	الهضبة الصحراوية

وقد شهدت اليمن نمواً في سكان الحضر في المدن الرئيسية بشكل أكبر من المدن الأخرى، ويتضح ذلك من خلال نمو السكان في العاصمة صنعاء ومدينة عدن والحديدة؛ حيث يمثل الحضر في العاصمة صنعاء ٩٧,٧٪ بينما يمثل الريف ٣,٣٪، وتصل النسبة إلى ١٠٠٪ في عدن إلا أن التحضر في المدن الرئيسية في اليمن وخاصة العاصمة صنعاء تحضر (شكلى) حيث ينتقل السكان من الريف إلى المدينة مع احتفاظهم بعاداتهم وتقاليدهم دون تغيير، كما أن الهجرة لا تغير من مستوى معيشة الفرد لتصبح الهجرة مجرد تغيير مكان الإقامة.

ونمو نسبة الحضر ناتج عن هجرة من الريف إلى المدينة وخاصة إلى العاصمة صنعاء الذي يمثل ٦٤٪ من سكانها من غير المواليد فيها؛ حيث إن نسبة الزيادة في سكان صنعاء من بعد حرب صيف ١٩٩٤م وحتى عام ٢٠٠٩م بلغت أكثر من ١٠٠٪ كما بلغت الزيادة بين عامي (١٩٩٠-٢٠٠٤) نسبة ١٦٩٪.

أما عن دين السكان فتقريباً جميع مواطني اليمن مسلمون، ينتمون إما إلى الشافعية السنية أو إلى الزيدية الشيعية المعتدلة، ويوجد الزيدون عادة في الشمال والشمال الغربي، والشافعيون في الجنوب والجنوب الشرقي.

• الوضع الاقتصادي:

انتهجت الجمهورية اليمنية سياسية اقتصادية تقوم على أساس آليات السوق، ورفع مستوى إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد، وإعادة تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث يصبح دور الدولة دوراً تصحيحياً وإشرافياً، والعمل على إرساء قواعد القانون والبناء المؤسسي، وإزالة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وتأمين الاستقرار الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في عملية التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي؛ وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية والإدارية لتدعيم آلية السوق وتشجيع حرية التجارة، كما عملت الدولة على إعادة النظر في التشريعات الضريبية والجمركية والاستثمارية والقضائية بهدف تحسين المناخ العام للاستثمار، إضافةً إلى تنفيذ برنامج الخصخصة بما يهدف إلى توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

ويُنظر إلى اليمن على أنه بلد واعد بالخيرات والموارد الاقتصادية الطبيعية الهامة، حيث تتوفر فيه العديد من الثروات والخيرات التي لم تستغل اقتصادياً حتى الآن، لاسيما في مجال الثروة المعدنية المختلفة (النفط والغاز والمعادن) إضافة إلى الثروة السمكية، فقد وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل (٨,٥٪)، (٣,٢٪) بالأسعار

الثابتة في العام ٢٠١٣م، كما وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي إلى ما يقارب من (١٢٨٥) دولار في العام ٢٠١٣م.

● القطاع الزراعي:

تمثل المساحة المزروعة في الجمهورية اليمنية ما نسبته ٩٠٪ من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، ويساهم قطاع الزراعة بنسبة تتراوح بين (٥٪-١٠٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. ويُعتبر القطاع الزراعي أكثر القطاعات الاقتصادية استيعاباً للعمالة حيث يستوعب حوالي ٥٤٪ من إجمالي القوى العاملة ومصدر دخل لأكثر من ٧٠٪ من السكان.

● النفط:

يُعدُّ قطاع النفط أحد القطاعات الإنتاجية الأساسية، ويتركز استغلال الموارد النفطية في عدد من محافظات الجمهورية أهمها: محافظات (مأرب-شبوّة-حضرموت) ويساهم هذا القطاع بنسبة تتراوح بين (٣٠٪-٤٠٪) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كما يساهم بأكثر من ٧٠٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة، ويمثل أكثر من ٩٠٪ من قيمة الصادرات اليمنية.

● الأسماك:

يمثل قطاع الأسماك أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد اليمني كون اليمن يملك شريطاً ساحلياً يبلغ طوله أكثر من ٢٠٠٠ كم يمتد عبر البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، كما تتناثر عليه الجزر والخلجان ممّا هياً لوجود بيئة ملائمة للأسماك والأحياء البحرية تزيد عن ٣٥٠ نوعاً؛ وهذا ما يعزز من أهمية هذا القطاع الواعد مستقبلاً باعتباره مصدراً رئيسياً للغذاء، ومورداً هاماً للتنمية ودعم الاقتصاد الوطني وأحد المصادر الرئيسية لفرص العمل.

● الصناعة:

تمثل الصناعة إحدى المكونات الرئيسية للاقتصاد الوطني وتسهم بنسبة تتراوح بين (١٠-١٥)٪ باستثناء الصناعات النفطية، ومن حيث مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي تأتي الصناعات الغذائية في المرتبة الأولى ثم الصناعات الإنشائية وأهمها: الإسمنت، ثم منتجات التبغ والمعادن هذا باستثناء الصناعات النفطية؛ مما يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها.

● السياحة:

لقد خصَّ المولى سبحانه وتعالى اليمن بتضاريس متنوعة ترسم لزاورها لوحةً شاملةً وخطابة وخارطة طبيعية شاملة، تجمع بين السهول والجبال الشاهقة والقيعان والأودية الخصبة، والتلال والهضاب والشواطئ والصحراء، وبمناخ متنوع ساحلي وصحراوي وجبلي، فانعكس هذا التنوع في الأرض والمناخ في تنوع ثقافي شمل عادات الناس الاجتماعية وأزياءهم وموروثهم الشعبي، بالإضافة إلى التنوع في المخزون الأثري لكل منطقة والناتج عن عراقلة التاريخ والحضارة الممتدة في أعماق الزمن؛ مما يضفي على اليمن تميزاً وخصوصية لما تمتلكه عن كثير من البلدان.

والسياحة في اليمن من القطاعات الواعدة، فاليمن مهد الحضارات ويمتلك مقومات سياحية متنوعة ففيه من التاريخ، والآثار، والموروث الثقافي، والمقومات الطبيعية ما يجعله بلداً سياحياً متميزاً، ومما يشهد على ذلك تنوع العمارة الذي يجعلها تقدم نماذج رائعة لفنون معمارية ليس لها نظير في العالم، كما يمتلك شريطاً ساحلياً متنوعاً، وفيه أماكن للاستجمام ورياضة الغطس في غاية الروعة حيث يمتد هذا الشاطئ على البحرين: العربي والأحمر، كما تمتلك اليمن جزراً وأرخبيلات تتمتع بمقومات الطبيعة الساحرة.

وتشير البيانات المتاحة عن القطاع السياحي إلى وجود توسع في المنشآت السياحية حيث بلغ عدد الفنادق في نهاية العام ٢٠١٠م (١,٤٧٩) فندقاً تمثل الفنادق نجمة واحدة

فما دون أكثر من (٨١,٢٪) من إجمالي الفنادق، ويصل متوسط الليالي السياحية خلال العام ٢٠١٣م إلى (٨) ليالٍ سياحية، ويصل متوسط إنفاق السائح في الليلة إلى (١٤٥) دولاراً في المتوسط.

● التجارة الخارجية:

يتفاوت التبادل التجاري لليمن مع العالم الخارجي سنوياً تبعاً للمتغيرات التي تطرأ في كل عام على كل من الصادرات والواردات، وبشكل عام فقد ارتفعت قيمة الصادرات اليمنية من ٧٥٣ مليار ريال يمني في العام ٢٠٠٤ إلى ١٥٦٥ مليار ريال يمني في العام ٢٠١٣م، وتشكل صادرات النفط أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الصادرات اليمنية يليه الأسماك والمحاصيل الزراعية. وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات اليمنية من ٧٣٦ مليار ريال يمني في العام ٢٠٠٤م إلى ٢٨٨٨ مليار ريال يمني في العام ٢٠١٣م، وتأتي واردات الديزل في مقدمة الواردات، يليه القمح ثم المازوت والبنزين في المرتبة الأولى في قائمة الواردات اليمنية. ومن بين أهم الدول المصدرة للجمهورية اليمنية: (الإمارات، السعودية، هولندا، الصين، سويسرا، الكويت، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية)، ومن أهم الدول المستوردة من الجمهورية اليمنية: (الصين، تايلاند، كوريا الجنوبية، الهند، البحرين) حسب إحصاءات عام ٢٠١٣م.

ومن حيث أهم السلع المصدرة يأتي كل من: النفط، الأسماك، المحاصيل الزراعية، أما من حيث السلع المستوردة فإن أهمها هي: ديزل أويل. القمح. بنزين. وسائل النقل.

● النشاط المالي والمصرفي:

تبنت الحكومة اليمنية سياسات مالية ونقدية تعمل على كبح التضخم وتقليص النفقات العامة للدولة ورفع الدعم عن السلع الأساسية؛ لتوفير هذا الدعم لصالح الموازنة العامة وتمويل المشاريع الاستثمارية، كما تبنت سياسة نقدية تمثلت في توحيد سعر الصرف وتعويمه بهدف تحقيق الاستقرار النسبي للريال مقابل العملات الأخرى، كما اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات والتي من أهمها تحرير التعامل بالنقد

الأجنبي وإصدار أذون الخزانة والتي تعتبر أحد الأدوات الرئيسية لامتناع السيولة النقدية وخفض معدل نمو العرض النقدي والتضخم، وأحد الطرق الرئيسية لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، ويتولى البنك المركزي اليمني إدارة السياسة النقدية بما يلبي متطلبات الاقتصاد الوطني وله استقلالية كاملة في ممارسة مهامه والرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي وفقاً لقانون البنك المركزي اليمني، وتعكس المؤشرات المالية والنقدية حجم التطور الذي شهده هذا القطاع حيث زادت الإيرادات العامة للدولة من ٥٩٩ مليار ريال في العام ٢٠٠٠ م إلى ٢١٤٦ مليار ريال في العام ٢٠١٣ م. أما بالنسبة للنفقات العامة للدولة فقد نمت من ٥٠٢ مليار ريال في العام ٢٠٠٠ م إلى ٢٨٠٤ مليار ريال في العام ٢٠١٣ م، تمثل النفقات الجارية أكثر من (٧٥ - ٨٠)٪ من إجمالي النفقات العامة، بينما تمثل النفقات الرأسمالية والاستثمارية نسبة تتراوح بين (١٣ - ١٥)٪ من إجمالي النفقات العامة.

أما بالنسبة للنشاط المصرفي فقد تزايد عدد البنوك التجارية وفروعها بحيث وصل عدد البنوك إلى (٢٠) بنكاً، بما فيها البنك المركزي اليمني، منها (١٢) بنكاً تجارياً، (٧) بنوك إسلامية، وتتنوع فروعها في مختلف المحافظات؛ حيث بلغ عدد الفروع التابعة لهذه البنوك (٢٧٨) فرعاً مع نهاية عام ٢٠١١ م، وفيما يتعلق بحجم النشاط المصرفي فقد نما حجم العرض النقدي من ٩١٧,٢ مليار ريال في العام ٢٠٠٠ م إلى ٣١٠٢ مليار ريال في العام ٢٠١٢ م، كما بلغ معدل نمو الودائع بالعملة المحلية (٥٦)٪، في حين بلغ معدل نمو الودائع بالنقد الأجنبي (٤٤)٪ من إجمالي الودائع لعام ٢٠١٣ م.

● قطاع النقل:

يعد قطاع النقل بفروعه وأنشطته المختلفة مكوناً مهماً من مكونات البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فشبكة الطرق تمثل شريان التنمية وأساس نموها، وقد أولت القيادة السياسية اليمنية قطاع النقل والمواصلات اهتماماً كبيراً من خلال ربط الأراضي اليمنية بشبكة

مواصلات محلية ودولية، حيث وصل طول شبكة الطرق الإسفلتية (١٦٧٠٤,٢) حتى العام ٢٠١١م، وبلغ معدل نمو الطرق الإسفلتية (٣٥,٢٪) بين عامي (٢٠٠٥-٢٠١١).

وفيما يتعلق بالنقل البحري فقد سعت الدولة لتطوير وتوسيع قدرة الموانئ اليمنية حتى أصبح لدى اليمن عدد من الموانئ الدولية أهمها: ميناء عدن - ميناء الحديدة - ميناء المكلا - ميناء نشطون، وفيما يتعلق بمقومات النقل الجوي فقد تم استحداث العديد من المطارات الداخلية، وتطوير عدد من المطارات لتصبح مطارات دولية حيث بلغ عدد المطارات الدولية (٦) مطارات وهي: (مطار صنعاء - مطار عدن - مطار تعز - مطار الحديدة - مطار الريان - مطار سيئون)، ويساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين (١٠-١٣٪) سنوياً.

● الاستثمار:

يعدّ الاقتصاد اليمني بـكراً في العديد من مجالاته؛ ولذا فإن اليمن تخطى مراحلہ الأولى في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يفرض أعباءً كبيرةً خاصةً فيما يتعلق بإقامة متطلبات البنية التحتية للقطاعات الإنتاجية والخدمية معاً، وقد تم خلال الفترة الماضية توجيه العديد من الاستثمارات نحو البنية التحتية. إلا أن الاستثمار في الجمهورية اليمنية يواجه العديد من المشكلات الجوهرية أهمها: عملية التمويل نظراً لقلة موارد اليمن، ولكن وفقاً للسياسة المتبعة فإن اليمن يسعى إلى تشجيع واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية للمشاركة في عملية التنمية، ويعتمد على نظام قانوني يتسم بنطاق واسع من المزايا الاستثمارية والحوافز المشجعة للمستثمرين.

● المنطقة الحرة:

تمثل المنطقة الحرة بوابة اليمن الاقتصادية ونقطة التقاء قارتي آسيا وإفريقيا، وقد تمّ الإعلان عن مدينة عدن بأنها منطقة حرة في العام ١٩٩١م، وصدر القانون الخاص بالمناطق الحرة في العام ١٩٩٣م. وتكتسب المنطقة الحرة أهميتها الاستراتيجية من ميزة

الموقع الخاص لميناء عدن الجغرافي؛ كونه يقع مباشرة على الطريق التجاري الرئيسي حول العالم ومن الشرق الأوسط إلى أوروبا وأمريكا، ويتميز بإمكانية توفير خدمات الترانزيت إلى شرق إفريقيا والبحر الأحمر وشبه القارة الهندية والخليج العربي. وتمثل منطقة تخزين وتوزيع مناسبة لإفريقيا والبحر الأحمر والخليج العربي، وتمثل منطقة تخزين وتوزيع مناسبة لإفريقيا والبحر الأحمر والخليج.

● النسيج الاجتماعي:

يعكس النسيج الاجتماعي في اليمن التنوع الثقافي واللغوي والديني للشعب اليمني، ويتأثر بالعادات والتقاليد القبلية والأسرية والدينية.

أولاً: طبيعة المجتمع اليمني

اليمن كما تعرّفه الكثير من المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث مجتمع تقليدي دخل مسار التحديث متأخراً، تبرز فيه القبيلة والعشيرة كبنى اجتماعية فاعلة ومقررة وليست مجرد تشكيلات تنتمي إلى الماضي. فبنية القبيلة الاجتماعية تشكل السمة المميزة للتركيب الاجتماعي، وفاعليتها لا ترتبط بالسلوك الفردي فحسب بل بالسلوك الجمعي أيضاً ضمن مجالات الفعل السياسي والاجتماعي. وتعدّ الأسرة الممتدة هي القاعدة العريضة التي تتكون منها القبيلة، وتشكل الرابطة القبلية العامل الرئيس والأكثر أهمية في البناء القبلي خاصة في مناطق الشمال والشمال الشرقي من البلاد.

وتتسم العلاقات الاجتماعية في كل من تهامة وتعرّاب وعدن (مناطق الجنوب والوسط والساحل) بالطابع الفلاحي والفردي المعتمد على أساس الارتباط بالأراضي الزراعية، والاندماج في إطار السلطة الإدارية والسياسية للدولة المركزية. فالبناء الاجتماعي في هذه المناطق يركز على عامل الارتباط والاشتراك في المكان أكثر مما يجمع بينها عامل النسب، أي يركز على التنظيم الإداري والإقامة وما يرتبط بها من عمليات الاتصال وتنمية المصالح المشتركة.

واليمن بلد شبه متجانس مذهبياً، حيث يسود فيها مذهبان اثنان تقارباً تاريخياً في الكثير من رؤاهما الدينية وتعايشاً دون صراعات عدا فترات محدودة، وغالبية السكان هم من أتباع المذهب السني الذين يقدرون بنسبة تقترب من ٧٠٪، ويتركزون في المناطق الجنوبية والساحلية والهضاب الوسطى، وهناك أتباع المذهب الزيدي الذين تقدر نسبتهم بما يقرب من ٣٠٪، تعيش غالبيتهم في المناطق الشمالية. وهناك أيضاً أقليتان إحداهما الطائفة الإسماعيلية القليلة العدد التي تصنف كجزء من الشيعة، والأخرى هي اليهودية ولا يتجاوز عدد أفرادها المئات، بعد أن هاجر غالبيتهم إلى إسرائيل في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي ضمن خطة منظمة لتهجيرهم.

لا توجد مشكلات بين أفراد المجتمع على أساس خلفيتهم القبلية والمذهبية إلا في أوقات الأزمات، حيث تبرز بعض العصبية لدى البعض استناداً إلى مرجعياتهم، كما هو الحال مع الأزمات السياسية والاقتصادية الراهنة، حيث شاعت أحاديث مع تفشي البطالة والفقر عن الوساطة والمحسوبية وتوفير فرص العمل وفق العلاقات القبلية والمذهبية، دون النظر إلى المؤهلات والكفاءة. لكن هذا ظهر في الحروب الأخيرة، وما آلت إليه اليمن في أحداثها الأخيرة.

• الوضع اللغوي (عدد اللغات الرسمية وغير الرسمية):

اللغة العربية هي اللغة الرسمية، وهناك لغات أخرى إلى جانبها تستخدم في المجالات الحكومية والتعليمية في اليمن. وتستخدم اللغة الإنجليزية بشكل شائع في الأعمال التجارية الدولية والتعليم، بينما يتحدث عدد كبير من العمال الأجانب اللغة الأردية والهندية. بالإضافة إلى ذلك، قد تتحدث مجتمعات معينة أيضاً بعض لغات الأقليات مثل اللغات الصومالية والإثيوبية. ومع ذلك، تظل اللغة العربية هي اللغة الأساسية المستخدمة في الأوساط الرسمية وهي لغة التدريس في المدارس. ويتم تدريس اللغات الحديثة في المدارس في اليمن، وتشمل هذه اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والصينية والروسية والتركية وغيرها. يتم ذلك ضمن المناهج

الدراسية الرسمية في المدارس الثانوية والجامعات، وتعتبر هذه اللغات ضرورية لتوسيع مدارك الطلاب وتحسين فرصهم في سوق العمل في المستقبل.

وبسبب وجود نسبة من الوافدين الأجانب في اليمن فسند نسبة منهم تتكلم لغات أخرى في مقدمتها: الإنجليزية، والهندية، والصومالية، والتشامية (en)، إضافة إلى لغات من الهند وباكستان ولغات إفريقية، وبسبب الوضع السياسي الأخير في اليمن؛ فُرِضَت اللغة الفارسية في بعض معاهد اللغات الخاصة وبعض وسائل الإعلام، وافتتح قسم خاص بها في جامعة صنعاء.

التحليل الكمي للسياسات اللغوية:

كان عدد القرارات التي استطاع جمعها الباحث ٧٦ قراراً، ومن المؤكد وجود قرارات أخرى لم يصل إليها الباحث، بسبب الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، وقد توزعت على السنوات كما في جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣): أعداد القرارات بحسب سنوات إصدارها

السنة	العدد
١٩٩٠	٩
١٩٩١	٦
١٩٩٢	٨
١٩٩٣	٢
١٩٩٤	٥
١٩٩٥	٥
١٩٩٧	٣

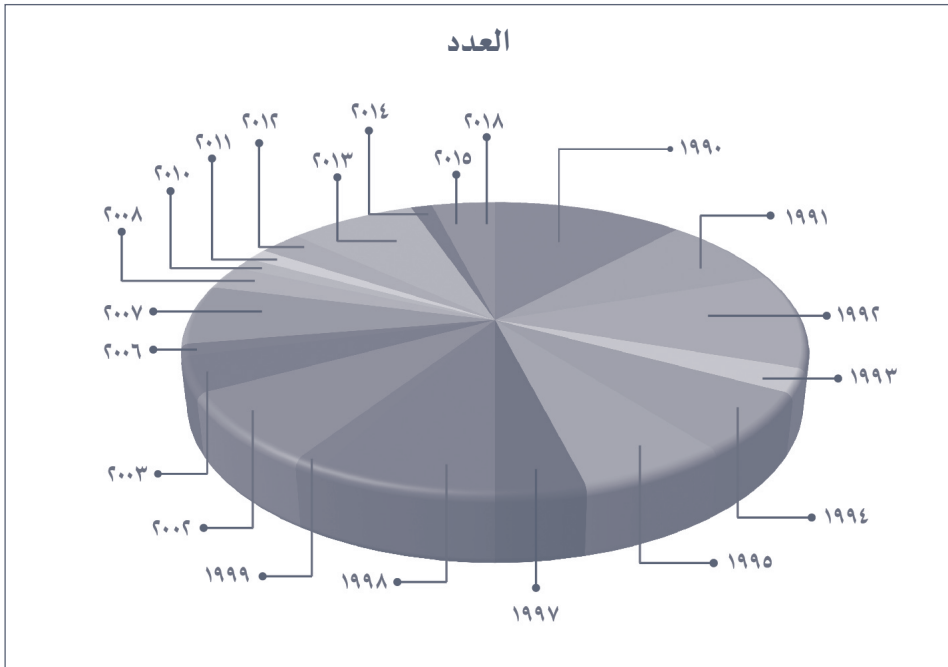
العدد	السنة
٦	١٩٩٨
١	١٩٩٩
٦	٢٠٠٢
٣	٢٠٠٣
١	٢٠٠٦
٥	٢٠٠٧
٢	٢٠٠٨
١	٢٠١٠
١	٢٠١١
٢	٢٠١٢
٦	٢٠١٣
١	٢٠١٤
٢	٢٠١٥
١	٢٠١٨
٧٦	

● التفصيل التاريخي للقرارات:

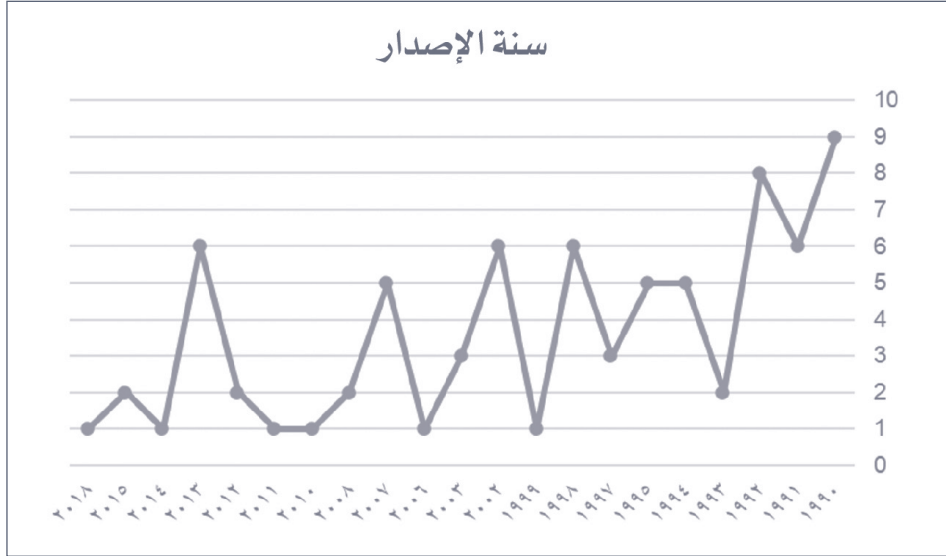
هناك قرارات قبل تاريخ ١٩٩٠م، ولكنها لم تكن مرصودة، وما جمعه الباحث ابتداءً في سنة ١٩٩٠م / وهي سنة الوحدة اليمنية، وتتفاوت القرارات في العدد كل سنة، وكان عام ٢٠١٣م هو العام الأبرز في تاريخ القرارات اللغوية بعدد ٩ قرارات، يليها عام ١٩٩٢م بعدد ٨ قرارات، وعام ١٩٩١م فكان بـ ٦ قرارات؛ ولعل هذا جاء مع الضغوط السياسية، وحزمة الإصلاحات التي طالت البلد في تلك الأثناء.

ولكون وضع اليمن السياسي آل إلى الصراعات بعد عام ٢٠١٣م فلم نكد نلاحظ قرارات بعدها، بل وانعدمت القرارات في سنوات ٢٠١٩م وما تلاها كما في شكل رقم ٣، ٤، اللذان يوضحان النسبة والتوزيع.

شكل رقم (٢): نسبة القرارات في السنوات الصادرة فيها



شكل رقم (٣): توزيع القرارات بحسب السنوات



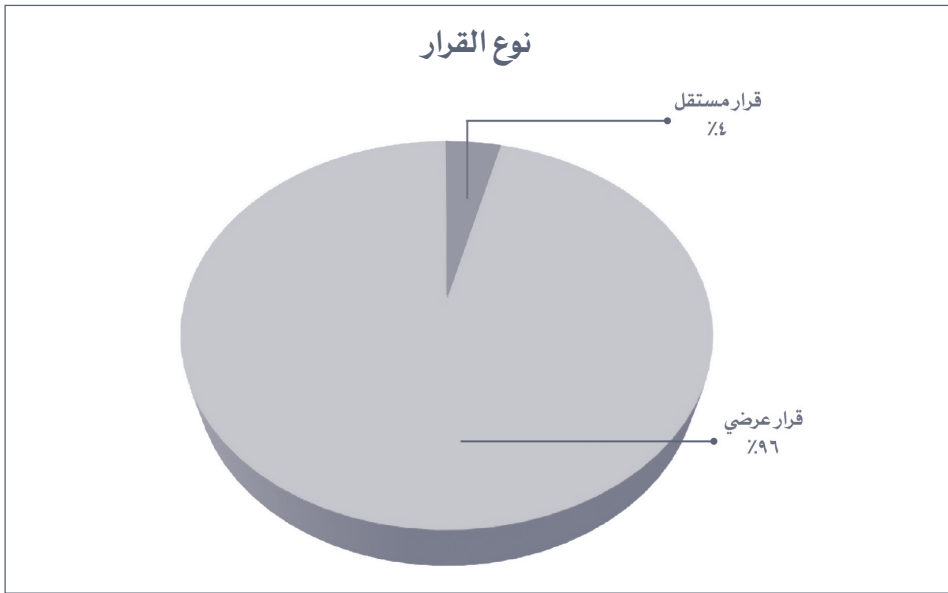
• نوع القرارات اللغوية:

تكون القرارات إما مستقلة أو عرضية، وغالباً ما تكون القرارات اللغوية عرضية؛ كونها لا تحتاج لقرار مستقل (جدول ٤)؛ لأن الدولة تطبعها اللغة الواحدة، والعرب الناطقون باللغة العربية يمثلون جلّ مكونات الدولة، كما لا يوجد جهات خاصة باللغة، وإن أنشئ مجمع اللغة العربية؛ لكنه لم يصدر قرارات تذكر، ولم تكن له صلاحيات. فكان عدد القرارات العرضية أعلى؛ حيث شكّل نسبة ٩٦٪ من عدد القرارات، وكانت نسبة ٤٪ هي نسبة القرارات المستقلة ينظر (شكل ٥).

جدول رقم (٤): أنواع القرار

العدد	نوع القرار
٣	قرار مستقل
٧٣	قرار عرضي
٧٦	

شكل رقم (٤): نسبة القرارات المستقلة والعرضية



• جهات القرارات اللغوية:

كان لمجلس النواب النصيب الأكبر من القرارات، تليه الرئاسة، ووزارة التربية والتعليم (جدول ٥). وهذا ينطلق من المنظومة السياسية صاحبة القرار وقتها، وقد برزت جهات في تصدير مجموعة من القرارات تمثلت في أعلى جهات الدولة سياسياً

- كما أسلفنا- فكانت الرئاسة ومجلس النواب أبرز هذه الجهات؛ فنظام الحكم في الجمهورية اليمنية جمهوري وديمقراطي، الشعب مالك السلطة ومصدرها، يمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاوئها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة والنظام السياسي في الجمهورية اليمنية يقوم على أساس التعددية السياسية والحزبية، ويجري تداول السلطة والمشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات العامة، فلا يتم وضع القرارات غالباً إلا عن طريق مجلس الرئاسة ومجلس النواب بعد تداولها وإقرارها.

ويتضح الاهتمام بجانب التعليم والصناعة كونهما كانا مركز الاهتمام خلال السنوات التي صدرت فيها القرارات (شكل ٦)؛ كما ورد في هذين القرارين وغيرهما:

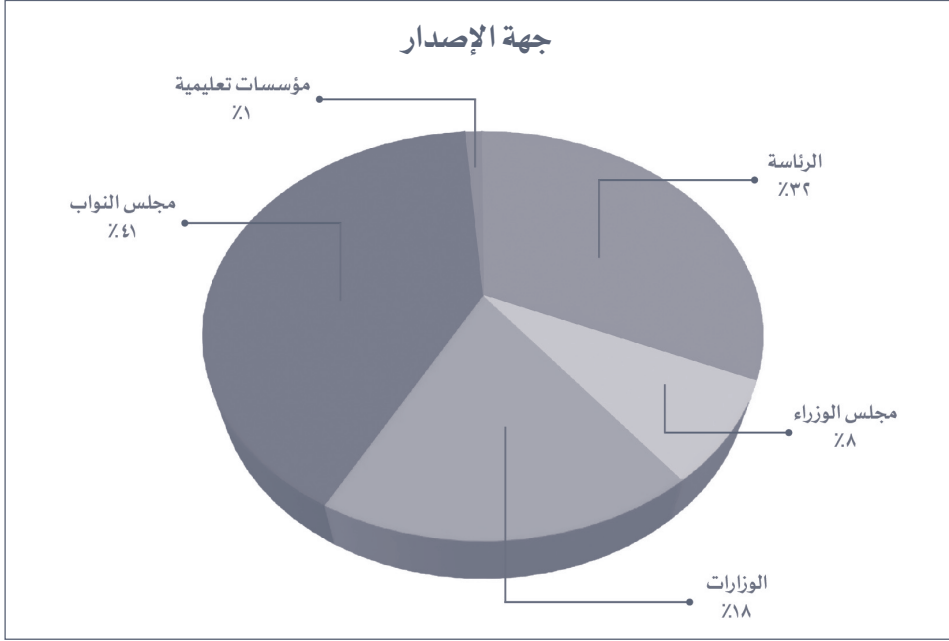
١- «اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في جميع علاقات العمل وسجلاته ووثائقه.

٢- وضع بطاقة باللغة العربية واضحة ومقروءة على غلاف أو عبوة السلعة

جدول رقم (٥): جهات إصدار القرارات

العدد	جهة الإصدار
٢٤	الرئاسة
٦	مجلس الوزراء
١٤	الوزارات
٣١	مجلس النواب
١	مؤسسات تعليمية
٧٦	

شكل رقم (٥): نسبة جهات إصدار القرارات



• مجالات القرارات اللغوية:

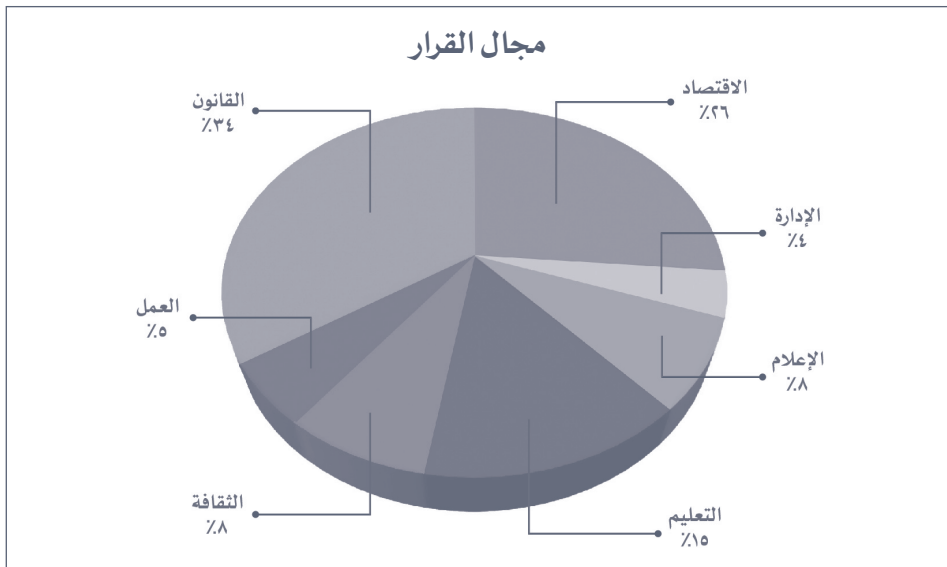
تعددت مجالات القرارات اللغوية، وتباينت أعداد القرارات فيها (شكل ٧)؛ فنجد مجالات تفوقت في عدد قراراتها: القانون، الاقتصاد، التعليم، الثقافة، الإعلام. ومجالات كانت قراراتها قليلة: العمل، الإدارة (جدول ٦). ويعزى ذلك للحراك الثقافي والاقتصادي بمواكبة القانون في فترة سنوات القرار أي التسعينيات من القرن السابق، والعقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين. وتبقى بعض المجالات التي لم تحظَ بقرارات كثيرة في المجال اللغوي مثل الإدارة والعمل؛ فيعود هذا لكون الإدارات للدولة ولأغلب مؤسساتها يديرها أبناء البلد الناطقين بالعربية أو إداريون من الأشقاء العرب، والموظفون من عامة الشعب؛ فلعل ذلك لم يجعل ثمة اهتماماً كبيراً بوضع قرارات لغوية كثيرة في هذين المجالين. أما مجال الثقافة والإعلام (وهما مرتبطان معاً)؛ فإن الإعلام بأنواعه المرئي والمسموع والمقروء كان في اليمن يعتمد اللغة العربية غالباً، فالأخبار كانت

تؤدي باللغة الإنجليزية لمدة ساعة واحدة في اليوم، والبرامج التلفزيونية والإذاعية باللغة الإنجليزية معدودة ومحدودة، والجرائد والمجلات بالإنجليزية لا تكاد تكون بعدد أصابع اليد الواحدة، وموظفو الإعلام والثقافة كلهم يمنيون ناطقون بالعربية؛ فليس ثمة حاجة لقرارات لغوية في هذا الشأن إلا في حال الاحتكاك الثقافي مع الأصدقاء الأجانب من جهات حكومية وتجارية وأفراد قليلين، أو عرض ما ليس باللغة العربية كما ورد في هذين القرارين وغيرهما:

١- كون الأفلام والأشرطة الأجنبية التي تعرض عرضاً عاماً على الجمهور مترجمة إلى اللغة العربية.

٢- مديرو دور السينما والأماكن العامة المماثلة لها يعلنون ما يفيد الحظر لما لا يناسب أعمار الأطفال بطريقة واضحة وباللغة العربية.

شكل رقم (٦): مجالات القرارات



جدول رقم (٦): مجالات القرارات

العدد	مجال القرار
٢٠	الاقتصاد
١١	التعليم
٦	الثقافة
٢٦	القانون
٤	العمل
٣	الإدارة
٦	الإعلام
٧٦	

• أنواع التخطيط: (الوضع، الاكتساب، المكانة)

التخطيط اللغوي ينبثق من يقين عربي إسلامي أساسه أن اللغة العربية لها دور رئيس في بناء الأمة الإسلامية والعربية، وكذلك الأوطان في كافة الصُّعد والميادين، كما أن اللغة العربية مصدر رئيس من مصادر الدخل القومي ومقومات وجود الأمة العربية الإسلامية، وأن اللغة العربية حق مكتسب يدعم التقدم والازدهار، وللتخطيط اللغوي أنواعٌ وجد الباحث بالتحليل أن السياسات والقوانين وردت عليها كما يلي (جدول ٧):

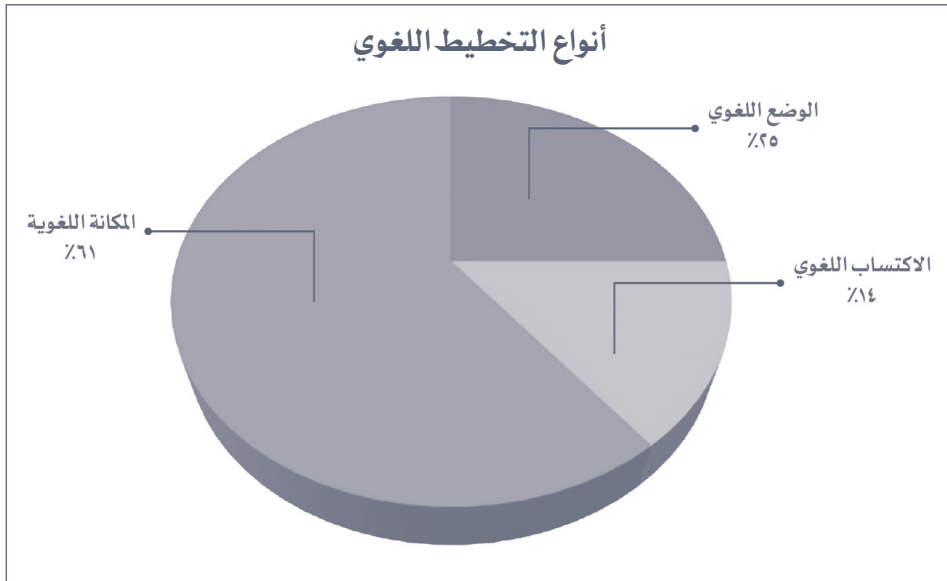
جدول رقم (٧): أنواع التخطيط اللغوي

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
١٩	الوضع اللغوي
١١	الاكتساب اللغوي
٤٦	المكانة اللغوية
٧٦	

ويظهر من (شكل ٨) أن نوع المكانة اللغوية احتلت مكانة بارزة في امتلاكها لمعظم القرارات بنسبة ٦١٪؛ حيث سعت الدولة من خلال مؤسساتها إلى تعزيز مكانة اللغة العربية بإصدار مجموعة من التشريعات منها ضرورة كتابة أي إعلان أو لافتة إعلامية، وكذا واجهات المحلات وأسماء المكاتب والشركات باللغة العربية أولاً.

ويأتي بعده الوضع اللغوي؛ وهذا يدل على أن تحديد وظائف اللغة في مرافق الدولة ومفصلاتها كان من أهم ما ركزت عليه القرارات اللغوية الصادرة آنذاك، وأما نوع الاكتساب اللغوي وهو معني بالجهود المنظمة لنشر اللغة من خلال النظام التعليمي أخذ أقل نسبة ١٤٪؛ ولعل هذا بسبب عدم وجود جهات مختصة بالأمر كما أسلفنا.

شكل رقم (٧): أنواع التخطيط

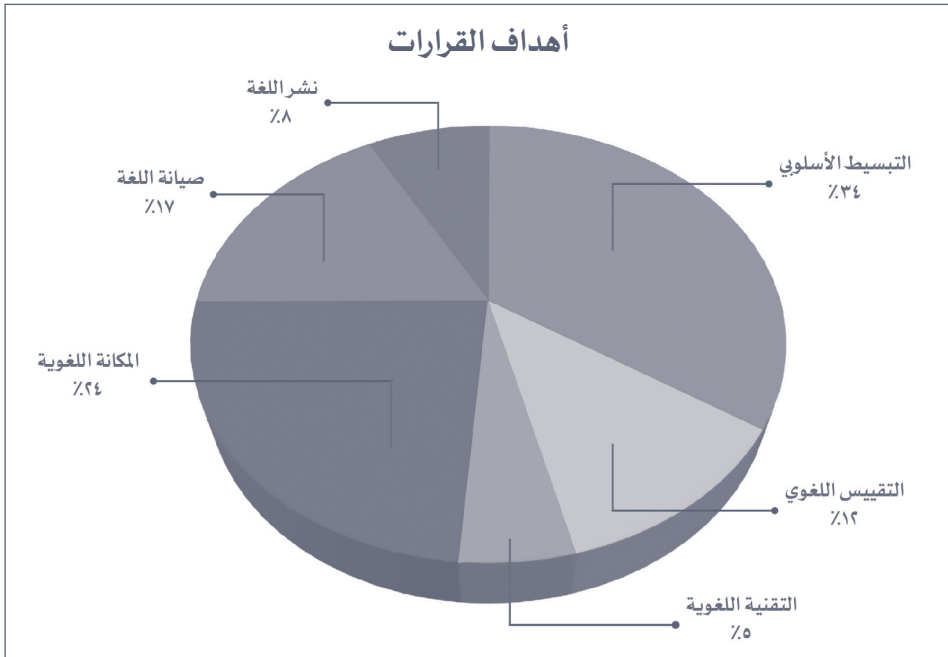


• أهداف التخطيط اللغوي:

يهدف التخطيط اللغوي إلى حل المشكلات اللغوية وغير اللغوية التي تعترض الإنسان بوصفه فرداً، والشعوب والدول بوصفها مجموعات بشرية يتفاعل بعضها مع

بعض، وللتخطيط أهداف متعددة (جدول ٨)، وقد ظهر للباحث من تحليله أن تبسيط اللغة العربية كان الأبرز على خارطة السياسات اللغوية في اليمن، يليها المكانة اللغوية، وتتوالى الأهداف ليكون أقلها نشر اللغة وتنقيتها (شكل ٩).

شكل رقم (٨): أهداف التخطيط



جدول رقم (٨): أهداف التخطيط

أهداف التخطيط	العدد
نشر اللغة	٦
التبسيط الأسلوبي	٢٦
التقييس اللغوي	٩

العدد	أهداف التخطيط
٤	التنقية اللغوية
١٣	صيانة اللغة
١٨	المكانة اللغوية
٧٦	

٣- الجانب الكيفي للسياسات اللغوية:

اليمن دولة عربية، حاول المستعمر البريطاني التأثير على جنوبها فترة استعمارها الطويلة، ولم يتمكن من ذلك؛ فبريطانيا قد انتهزت البيئة متعددة الأعراق، التي ظلت سائدة في عدن حتى الاستقلال، لتجعل من اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية والثقافية والتجارية والإعلامية لعدن، وكذلك لغة التعليم الحكومي والنظامي بشكل عام، وبالتالي لغة التواصل بين الجاليات المختلفة، ونجحت مؤقتاً في وضع اللغة الإنجليزية في المكانة الأولى في مختلف جوانب الحياة في مدينة عدن طوال فترة استعمارها لها. لكن إهمال اللغة العربية في عدن خلال فترة الاستعمار ووضعها في المرتبة الثانية، لاسيما في النظام التعليمي الحكومي، لم يؤثر في الهوية العربية لعدن. وفي الواقع، على الرغم من ازدياد عدد أفراد أبناء عدن من الأجناس غير العربية، (وهي ظاهرة شهدتها عدن قبل احتلالها من قبل البريطانيين ومرتبطة بكونها ميناء تجارياً مشهوراً منذ أقدم العصور)، لم يضع أي غربي عروبة عدن في موضع الشك. وأكبر دليل على حفاظ عدن على هويتها العربية أن ثنائية اللغة اختفت فيها بشكل تلقائي بعد الاستقلال مباشرة، وأصبحت اللغة الإنجليزية لغة أجنبية تدرس في المدارس الحكومية من المستوى الأول المتوسط وحتى الثالث ثانوي.

لم يستطع الباحث العثور على قرارات سياسية بهذا الشأن لتلك المرحلة، ولكن الكتابات التاريخية حولها تضافرت وأيدت هذا الواقع.

انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي وما يتعلق بتطبيقها:

ازدهرت اليمن بعد وحدتها عام ١٩٩٠م، وكان من نتيجة هذا الازدهار ترتيب الوضع اللغوي في البلاد وسياسات الدولة نحو اللغة العربية؛ ويأتي ذلك لوجود مكونين في الدولة وهما شمال البلاد وجنوبها، وما يتميز به كل مكون على حدة. فالشمال مهتم باللغة العربية مع وجود اللغة الإنجليزية بضعف فيها، والجنوب يعتمد اللغة العربية، لكن بسبب الاستعمار البريطاني له ووجود مخلفات ذلك الاستعمار؛ فكانت اللغة الإنجليزية تحظى باهتمام كبير كلغة علم وتجارة، وإن لم يؤثر ذلك على اللغة العربية كثيراً.

وبعد الوحدة اتجهت اليمن للانفتاح مع الدول الأخرى، وحصلت على مساعدات مشروطة من دول طلبت إدراج لغاتها في التعليم الثانوي في النظام التعليمي؛ مثل دولة فرنسا ودولة ألمانيا، فأدرجت حصص لدراسة المادتين في التعليم الثانوي العام. ولكون البلد انفتحت اقتصادياً على العالم، وأدخلت البضائع وسمحت بوجود الشركات الأجنبية بالاستثمار في البلد وفتح مقرات لشركاتها في العاصمة والمدن الكبرى في البلد؛ كان للتجارة نصيب من القرارات اللغوية لكن اللغة العربية ظلت مهيمنة على الساحة؛ ويبدو أثر هذا واضحاً في الضعف الواضح لانتشار اللغات الأخرى في اليمن، وكذلك الضعف الدراسي للغات ومخرجاتها في سوق العمل والحياة اليومية.

وقد برزت مجموعة من التحديات كان من أبرزها الاستعمار في جنوب البلاد، وكان - بفضل الله - تأثيره ضعيفاً كما أسلفنا. والآن يواجه البلد تحديات كبيرة تتمثل في محاولة فرض اللغة الفارسية في التعليم والإعلام وغيرها؛ إلا أنه لا قبول لها بسبب فرضها وبسبب تصرفات من يحاول ذلك.

وأثرت السياسات اللغوية في المشهد اللغوي فثبتت أهمية اللغة العربية في تعاملات الناس، وحياتهم اليومية؛ فهي لغة العلم والتعليم، وهي لغة الإعلام والدين؛ فكان نصيب اللغات الأخرى ضعيفاً مقابل اللغة الرسمية المعتمدة.

وفي مدة الاستقرار السياسي في اليمن (سنوات إصدار القرارات) بدأت اللغة العربية الفصيحة تحتل مكانة مرموقة في وعي الناس وتصوراتهم؛ نتج ذلك عن ارتباطها في أذهانهم بالدين الإسلامي وبالعلوم الشرعية المرتبطة به، إضافةً لانتشار البرامج الثقافية وتنوع الطرح الإعلامي المرتبط باللغة الفصيحة، كما أن القرارات المتعلقة باللغة آتت أكلها في نشر ثقافة أهمية اللغة ومكانتها، وسبل نشرها والتواصل من خلالها. نتج عن ذلك قرار وجود المجمع اللغوي اليمني، وازدهار أقسام اللغة العربية في الجامعات، وانتشار برامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في عدد من المناطق، كما أن للحراك الثقافي دوراً في تنمية الوعي نحو اللغة وإمكاناتها.

وتحتاج اليمن إلى مدة طويلة تحظى فيها بهدوء وأمان؛ لتخرج من حالة الصراع الراهنة، وتتخلص فيه من آثار الحرب والفوضى السياسية، التي سيطرت على البلاد مدة سنوات طويلة؛ ابتعدت البلاد فيها عن مواكبة ركب التطور والحضارة بكل أنماطها وخاصة الثقافية، ما أثار سلباً على المشهد اللغوي فيها. كما تحتاج اليمن كذلك إلى إعادة التواصل مع الحضارات والثقافات الأخرى في مجالات السياسة والثقافة والتعليم والاقتصاد؛ فاليمن منجمٌ ثريٌّ متنوعٌ؛ يتطلب إعادة النظر للسياسات اللغوية في البلاد، وتعزيز دور التعريب والترجمة والثقافة في نوعية التواصل الحضاري مع الآخر، وتعزيز الهوية العربية اليمنية من خلال الاهتمام باللغة الأم وسنّ القوانين والقرارات للحفاظ عليها وتطويرها وتعزيز مكانتها في المجتمع اليمني عامة وفي مرافق الدولة خاصة؛ ويمكن أن يكون ذلك بما يأتي:

- تطوير مشروع مجمع اللغة العربية اليمني وتفعيله.
- تطوير مناهج اللغة العربية في التعليم العام، ودعمها بالتطبيقات المناسبة للجانب الوظيفي لها.
- الاهتمام بأقسام اللغة العربية في الجامعات، وتعزيز أنشطتها عبر المجتمع.
- جعل اللغة العربية من اشتراطات سوق العمل ومتطلباته.
- إقامة ودعم المناشط والمسابقات الداعمة للغة العربية.
- إعادة تفعيل وتنمية برامج اللغة العربية للناطقين بغيرها.

ثبت المراجع:

- «التحديات الاجتماعية التي تواجه اليمن في عشر سنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٥»، صحيفة القدس العربي- لندن- ٢٤، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٦م.
- «القبيلة اليمنية .. إعادة إنتاج اجتماعي وتموضع سياسي»، دراسة قدمت إلى مؤتمر القبيلة والعشيرة في الوطن العربي / عمان -الأردن / فبراير ٢٠٠٩م.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠١٩م. تقييم أثر الحرب على التنمية في اليمن. [أونلاين] متاح على: <https://yemen.un.org/sites/default/files/2019-09/Assessing%20the%20Impact%20of%20War%20on%20Development%20in%20Yemen.pdf>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠٢٠م. قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية. [أونلاين] متاحة على: <http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/YEM>
- البنك الدولي. ٢٠٢٠م. مؤشرات التنمية العالمية. [أونلاين] متاح على: <http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/>
- البنك الدولي. ٢٠٢١م. اليمن عرض عام. [أونلاين] متاح على: <https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview>
- البوابة العربية للتنمية <https://arabdevelopmentportal.com/ar/node/938>
- تقارير البنك المركزي اليمني.
- الجمهورية اليمنية ١٥ عاماً من البناء والتطوير ١٩٩٠م - ٢٠٠٥م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- حسين أحمد فروان، الدولة والتنمية السياسية في اليمن ١٩٦٢ - ٢٠٠٤م، صنعاء: المتفوق للطباعة والنشر، ٢٠٠٦م.
- خالد بن عبد الرحمن الجريسي، العصبية القبلية من المنظور الإسلامي، ٢٠٠٦م.

- خديجة عبد الله الماوري، السلطة المحلية والقبيلة في اليمن.
- رودو كناكيس: القبيلة الزعيمة في اليمن في كتاب /ديتلف نيلسون «التاريخ العربي القديم»، ترجمة فؤاد حسنين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م.
- شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ٢٠١٩م. التوقعات السكانية في العالم. [أونلاين] متاحة على:
<https://population.un.org/wpp/>
- صندوق النقد الدولي. ٢٠٢١م. [أونلاين] متاح على:
<https://www.imf.org/en/Countries/Yem>
- فؤاد الصلاحي، ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني، مركز المعلومات، ٢٠٠١م.
- كتاب الإحصاء السنوي. الجهاز المركزي للإحصاء. أعداد مختلفة.
- مايكل هدسون / التحولات السياسية في اليمن - بحوث ودراسات غربية، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، صنعاء، ١٩٩٥م.
- معهد الاقتصاد والسلام. ٢٠٢٠م. مؤشر السلام العالمي: قياس السلام في عالم معقد. [أونلاين] متاح على:
https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/10/GPI_2020_web.pdf
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ٢٠٢٠م. [أونلاين] متاح على:
<https://data2.unhcr.org/en/country/yem>
- مقال اللغات الأجنبية في عدن منذ الاستقلال (١/٢)، أ.د. مسعود عمشوش، أبريل ٢٠١٧م.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ٢٠٢١م. اللوحة العامة عن العمل الإنساني العالمي ٢٠٢١. [أونلاين] متاح على:
<https://gho.unocha.org/ar>

- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية . شبكة الإغاثة . شباط / فبراير ٢٠٢١م. بصيص أمل: إطلاق لقاحات كوفيد-١٩ في بلدان إقليم شرق المتوسط .
<https://reliefweb.int/report/tunisia/> [أونلاين] متاح على :
glimmer-hope-covid-19-vaccines-roll-out-countries-eastern-mediterranean-region
- منظمة العمل الدولية . ٢٠١٩م. [أونلاين] متاح على : <https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/research-and-databases/kilm/lang--en/index.htm>
- مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية - المجلس الأعلى لتخطيط التعليم .
- موقع المركز الوطني للمعلومات
- النشرة المالية العامة - وزارة المالية .
- اليمن أرقام وحقائق - المركز الوطني للمعلومات .
- World Bank, Sustainable Development Department, Middle East and North Africa Region , Republic of Yemen; CountrySocial Analysis-Report No. 34008, 14



شكر وتقدير

يتقدّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلّ مَنْ شارك في إنجاز هذا العمل من خبراء وباحثين وجامعي بيانات وفنيين وإداريين وتقنيين وإحصائيين ولغويين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، كما يمتد الشكر إلى:

فريق إعداد التقارير:

د. أحمد محمد طويل	الاتحاد القمري
د. ناجح أبو عرابي	الأردن
د. الدكتور علي عبد القادر الحمادي	الإمارات
د. عارف الموسوي	البحرين
أ. الدكتور محمد داود	تونس
أ. الدكتور سليمان بن علي	الجزائر
أ. محمد شاكر عرب	جيبوتي
د. سعيد علي الأصلع	السعودية
د. محمد الخير	السودان

- د. أشرف عبد الحي
أ. الدكتور عبد الرحيم مقدم
- سوريا
أ. الدكتور هائل محمد الطالب
- الصومال
أ. عبد الولي محمد شيخ عمر
أ. إبراهيم محمد حسين
- العراق
أ. الدكتور يوسف خلف العيساوي
أ. الدكتور محمد هادي العيساوي
- عمان
د. علي بن حمد الفارسي
د. محمد سالم الجامودي
- فلسطين
أ. نائل المصري
- قطر
د. هديل الخطيب
أ. هدى الصيفي
- الكويت
أ. يوسف قاسم البلام
- لبنان
د. رياض زكي قاسم
- ليبيا
د. محمد خليفة الأسود
- مصر
أ. الدكتور محمود بكر محمد بكر
- المغرب
د. فؤاد البوعلي
- موريتانيا
أ. محمد بن قاري
- اليمن
د. محمد عبد الكريم فارح

فريق الإشراف العلمي:

د. عكيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القريشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ.د. محمود بن عبدالله المحمود

أ.د. خالد بن سليمان القوسي

د. حمد بن عبدالعزيز الحمود





هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

